د. الياس شوفاني

١

الجزء الأول

في خمسين عاماً
إسرائيل

المشروع الصهيوني
من المجرد إلى الملموس



في خمسين عاماً إسرائيل

المشـــروع الصهيـوني من المجرد إلى الملموس

الجزء الأول

د. اليـــاس شوفـــاني

دار جفرا للدراسات والنشر

دمشق - هاتف ٦٣١٨٣٩٩
ص.ب ٣٤٣١٥
حمص - هاتف ٤١٧٥٩٣
فاكس ٤٢٨٠٦٩

تصميم الغلاف : احمد معلاً
الطبعة الأولى: ٢٠٠٢

تقديم

كان بالإمكان اختصار هذا الكتاب في المقدمة مع شيء من التوسع في شرح فقراتها، غير أن القصد منه كان شيئاً آخر. لم تتوقف نيّة وضعه عند حدّ تقديم مقاربة أخرى مختلفة لفهم طبيعة المشروع الصهيوني فحسب، وإنما تعدّت ذلك إلى رفد هذه المقاربة بالوقائع التاريخية والسياسية، وإلى تعزيزها بوافر من المعلومات عن نشأة هذا المشروع الاستيطاني وسيرورته، وعن دوره الوظيفي وعلاقاته الداخلية والخارجية. وقد جاء هذا العمل الواسع تتويجاً لثلاثة عقود من المتابعة لأوضاع المستوطَن الإسرائيلي، وذلك بأشكال مختلفة، ومن مواقع متباينة، لولاها ما كان إنجازه ممكناً. وفي الواقع، فقد انطلقت في إعداد الكتاب من مفهوم نظري مبلور في خطوطه الأساسية، تشكّل لدي عبر سنين طويلة من الانخراط في العمل الوطني الفلسطيني، فكراً وممارسة. وكانت فترة عملي في مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1973–1982)، كرئيس لدائرة الأبحاث وقسم الدراسات الإسرائيلية، هي التي أغنت علمي بالعمل الصهيوني، ووفرت لي الأساس المعرفي لصياغة وعيي عنه، الأمر الذي ينعكس في أطروحة هذا الكتاب من بدايته إلى نهايته. وكان طبيعياً أن تملي هذه الأطروحة المقاربة الخاصة في معالجة موضوعات الكتاب.

وفي جوهرها، تنطلق هذه الأطروحة من أن المشروع الصهيوني في فلسطين هو ظاهرة استيطانية، حكم دورها الوظيفي الإمبريالي صياغتها اليهودية، شكلاً ومضموناً، وبناء على ذلك، فقد جاءت على شكل «مركز إقليمي مضاد» للحركة القومية العربية، قاعدته الاستيطانية في فلسطين المحتلة، ودوره العدواني في دول المحيط. وهذا المركز هو نتاج عمل مشترك بين الدول الإمبريالية، وكل منها في حينها، وبين الحركة الصهيونية العالمية، حيث شكّلت كلتاهما معاً «البلد الأم» للمستوطَن اليهودي في فلسطين. ولكن هذه الشراكة لم تكن قط متكافئة بطبيعة الحال، إذ غلب الشقّ الإمبريالي فيها على اليهودي. وبالفعل، فقد سبقت مراكز إمبريالية الحركة الصهيونية إلى طرح مشاريع لتوطين اليهود في فلسطين؛ ليس «إشفاقاً على صهيون»، وإنما صوناً لمصالحها في الشرق الأوسط.

وفي عام 1948، أعلنت قيادة المنظمة الصهيونية العالمية/الوكالة اليهودية عن قيام

دولة إسرائيل؛ وفي عام 1998، احتفلت الدولة اليهودية بما أسمته «اليوبيل الذهبي». وقد أعدّت لتظاهرة سياسية/إعلامية بهذه المناسبة التي اعتبرتها محطة تاريخية على طريق استكمال المشروع الصهيوني، الذي دشّن بدوره القرن الثاني على انطلاقته العملية الجادة (1897). وفي هذه التظاهرة، ركّزت حكومة إسرائيل بمؤسساتها المختلفة، ومعها الوكالة اليهودية بفروعها المتعددة في إسرائيل وخارجها، على الإنجازات التي حققها العمل الصهيوني في شتى المجالات، سواء في الشقّ اليهودي من المشرع الصهيوني، أي في بناء القاعدة الاستيطانية في فلسطين عبر تهويدها -الشعب والأرض والسوق- أو في الشقّ الإمبريالي من ذلك المشروع، أي في إنجاز الدور الوظيفي له في المنطقة. وما من شكّ في أن العمل الصهيوني قد حقق نتائج بادية للعيان. فإذ انطلق من نقطة الصفر تقريباً قبل أكثر من قرن بقليل، وسار بخطى متعثرة في البداية، فإن تضافر تبلور أوضاعه الذاتية في شقه اليهودي مع تطور الظروف الموضوعية، محلياً ودولياً، بما تلاءم مع شقه الإمبريالي، قد أدى الى تسارع وتيرة إنجازاته. وهو ما تجلّى في تحقيق «برنامج بازل» (1897)، أي الإعلان عن إقامة إسرائيل، وتكريس وجودها واقعاً على الأرض، وانتزاع الاعتراف الدولي بشرعية اغتصابها لفلسطين ومن ثمّ بدأ التقدم بخطى حثيثة نحو محطات أخرى على طريق استكمال المشروع الصهيوني، سواء لناحية البناء الذاتي، أم لجهة القيام بالدور الوظيفي في إطار المشروع الإمبريالي إزاء المنطقة، وبالتالي، التماثل الأعلى مع مخططاته وأهدافه العدوانية، وصولاً إلى التماهي عليها.

وتوضح نظرة سريعة إلى إسرائيل أنها ضاعفت عدد المستوطنين فيها سبع مرّات وأكثر منذ الإعلان عن قيامها. وهي تحتل الآن (1998) عملياً كل فلسطين وأجزاء من أراضي دول عربية أخرى، إضافة إلى أنها تسيطر على موارد طبيعية هامة في فلسطين وخارجها. وقد طورت اقتصاداً مزدهراً، الأمر الذي ينعكس في مستوى معيشة لسكانها يضاهي ما هو عليه الحال في الدول الصناعية المتقدمة، في مجال دخل الفرد، والخدمات والضمانات الاجتماعية، والحكم المحلي والمؤسسات المدنية. كما أقامت نظاماً للحكم يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار والتوازن بين السلطات والشفافية؛ وحققت درجة متقدمة في حقول التعليم والصحة والثقافة والعمل والتكنولوجيا. وهي تتمتع باعتراف دولي واسع، وتقيم علاقات دبلوماسية مع الغالبية العظمى من دول العالم. وحتى في الدول العربية والإسلامية، لم يعد الاعتراض على قيامها ووجودها، بقدر ما هو على سياساتها وسلوكها. والمهم جداً أنها تمتلك قوة عسكرية مؤهلة لتلبية متطلبات «البلد الأم» الإقليمية في الشرق الأوسط، الأمر الذي جعل ما أسمي «التعاون الإستراتيجي» بينها

وبين الولايات المتحدة ركناً هاماً في «الأمن القومي الأميركي»، على حدّ تعبير العديد من الرؤساء الأميركيين. هذا بالإضافة إلى أنها كرّست مركزيتها في حياة الجوالي اليهودية في العالم. وفي الفترة الأخيرة، تجري إسرائيل مفاوضات للتسوية مع السلطة الفلسطينية، بعد أن عقدت معاهدتي سلام مع مصر والأردن، بينما تخوض صراعاً تفاوضياً مع سورية ولبنان، وتوسّع دائرة علاقاتها مع عدد من الدول العربية الأخرى.

لكن سيرة المشروع الصهيوني في حركته نحو تجسيد الأهداف الكامنة وراء فكرة طرحه ليست قصة نجاح فقط، وإنما تعتورها إخفاقات لا تزال تشكّل أساساً للأزمات التي تعاني إسرائيل منها، وذلك على المستويين -الإستراتيجي العام والمرحلي الراهن. لقد أخفقت حركة التحرر القومي العربية، ومن ضمنها الحركة الوطنية الفلسطينية، في حسم الصراع مع المشروع الصهيوني، وبالتالي، الحؤول دون قيام المستوطَن الإسرائيلي في فلسطين، قلب الوطن العربي، وتكريس وجوده واقعاً على الأرض. وفي المقابل، أخفق المشروع الصهيوني إلى الآن أيضاً في تجسيد أهدافه الإستراتيجية المعلنة. وليس أدلّ على ذلك من أن الصراع العربي-الإسرائيلي لا يزال مفتوحاً. وهو نظراً لطبيعته التناحرية، وعدم قدرة أي من طرفيه على حسمه لصالحه تماماً، أو تسوية الإشكاليات التي ترتبت على تجلياته، يكمن في أساس الأزمة التي تلفّ جميع الأطراف المنخرطة فيه. وإذا كانت أزمة إسرائيل تنبع بالأصل من تشبث مستوطنيها على العموم بصهيونيتهم، رغم ثبوت عبثية محاولاتهم الانتقال بمنطلقاتها الأصلية من المجرد إلى الملموس، فإن أزمة الجانب العربي تكمن أساساً في التخلي عن منطلقات حركة التحرر العربية، وبالتالي الاستجابة، بهذه الدرجة أو تلك، للمرحلية الصهيونية في تجسيد أهداف مشروعها. وإذ استطاعت الحركة الصهيونية، ومن بعدها إسرائيل، تخطي الكثير من العقبات الموضوعية، بأشكال ووسائل مختلفة، فإنها لا تزال تواجه العديد من المشاكل الذاتية، وخاصة في القضايا المتعلقة بتهويد فلسطين وتغييب شعبها، وفي صوغ مجتمع متجانس من جماعات عرقية واثنية وثقافية متباينة، هاجرت إليها تحت الشعار الصهيوني - «جمع الشتات اليهودي ودمجه».

وإسرائيل، كتجسيد جزئي للمشروع الصهيوني الذي لم يستكمل بناءه الذاتي بعد، كما لم يحقّق دوره الوظيفي كاملاً، ورثت عن ذلك المشروع، سواء في المضمون أو الشكل، خصائصه الجوهرية. فجاءت تكويناً استيطانياً انعزالياً، يتميز بخاصية معينة عن أترابه من الكيانات الاستيطانية التي حققت السيادة والانفصال، ولو الظاهري، عن «البلد الأم»، كونه يقوم على رابطة الدين الذي تعتبره الصهيونية قومية أيضاً، وهذه

بدعة. ولأنها قامت على أساس فكرة مسبقة، فقد جاءَت تركيبتها متطابقة مع وظيفتها، وصيغت مؤسساتها وتبلورت بما يخدم ذلك عموماً. ومع ذلك فهذه الخاصية، وما تترتب عليها من فرادة، لا تضع إسرائيل فوق القوانين التي تحكم مسيرة التاريخ في هذا الجزء من العالم، أو خارج القوانين التي تحكم صيرورة مثل هذه الكيانات، وتقرر مصيرها واستمرار مبرّر وجودها. وإمعان النظر في ظروف تبلور الفكرة الصهيونية، كما في سياق تجسيد محطات المستوطَن اليهودي في فلسطين، يوضح أن الهدف من إقامة إسرائيل في قلب الوطن العربي هو خلق مركز إقليمي مضاد لحركة شعوبه في تصدّيها للمشاريع الإمبريالية، يعمل على عرقلة تطوُّرها، ويعيق التحولات الاجتماعية فيها، بما يشلُّ قدرتها على تحقيق أهدافها؛ وبالاختصار إنشاء «ثكنة استيطانية». وقد تضافرت عوامل ذاتية وموضوعية لتمهيد السبيل أمام المشروع الصهيوني للوصول إلى إسرائيل الراهنة، إلا أن أحد أهم العوامل على هذا الصعيد كان الفهم العربي الخاطئ لطبيعة هذا المشروع الاستيطاني، وبالتالي، الخلل في إدارة الصراع معه، الأمر الذي ضرب مرتكزات وحدة هذا الصراع، وحال دون تمكنه من منع قيام هذه الظاهرة النابية. وهو خلل لا بدّ من تلافيه، بصرف النظر عن الأشكال التي ستتخذها هذا الصراع في المستقبل؛ وهو الهدف الرئيسي من وضع هذا الكتاب ومبرّر نشره الأساسي.

وما من شك في أن الصيرورة التي قدمت بها الصهيونية وإسرائيل نفسيهما، لنا وللعالم، قد لعبت دوراً هاماً في الإنجازات التي حققتها إلى الآن. وسيكون من شأن ما يصدر عنهما في هذه المحطة، الذكرى المئوية لانطلاق العمل الصهيوني، والخمسينية للإعلان عن قيام إسرائيل، القيام بنفس الدور في المستقبل. لقد نجحتا إلى حدٍّ كبير في جعلنا نفهمهما كما أرادتا لنا ذلك، فخضنا الصراع معهما على هذا الأساس. أما هما، فقد سعتا إلى فهمنا كما نحن، وخططتا للصراع معنا على هذا الأساس أيضاً. وبينما اعتورت صراعنا معهما حالة من الانفصام بين الذاتي والموضوعي، كان صراعهما معنا ينسجم شكلاً ومضموناً إلى حد كبير. ولا غرو أن حققتا هذا النجاح إلى الآن. وهذا بالطبع، علاوة على الأسلحة الأخرى -البرمجة والتخطيط والبناء والتنظيم والتحالفات السياسية والإعلام. وقد نجح هذا الأخير إلى حد كبير في تشويه طبيعة الصراع في المنطقة، الأمر الذي لم يستطع الجانب العربي تقويمه، فصار دفاعه العادل عن النفس عدواناً في نظر قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي. غير أن المشروع الصهيوني لم يستنفد طاقاته بعد، وستبقى إسرائيل، بما تمثله وما تخطط له من بناء ذاتي ونشاط إقليمي، المحرك الأساسي للصراع في المنطقة بأشكاله المختلفة، وستظل العامل القائد في جدل هذا الصراع،

على قاعدة الواقع المتشكل جرّاء نشاطها. وفي هذا السياق، تبرز أهمية هذا الكتاب، الذي يطرح فهماً مختلفاً لماهية إسرائيل ولطبيعة المشروع الصهيوني الذي أنتجها.

وفي صدد التعريف بالصهيونية وإسرائيل، انبثقت فكرة إعداد هذا الكتاب الشامل عن تصور أولي في ذهن المؤلف (1995)، ينطوي على مشروع واسع النطاق، يشارك فيه عدد من المختصين العرب، ويتناول الصهيونية في مئة عام، وإسرائيل في خمسين. وذلك في دراسات جادة، تلمّ بجميع جوانب الموضوع، وتتمحور حول الإجابة على السؤال المركزي: لماذا حصل ما حصل بعد قرن من الصراع العربي-الصهيوني؟ لماذا أفلحت الحركة الصهيونية في تحقيق ماحققته، وأخفقت الحركة القومية العربية في تجسيد الشعارات التي رفعتها؟ وكان القصد الرئيسي من هذا المشروع التأسيس لوعي علمي سليم لطبيعة هذا الصراع، ولنقد موضوعي ذاتي لإدارته، على اعتبار أن العمل العربي على هذا الصعيد ظلّ يعاني من خلل في هاتين الركيزتين. وكانت الفكرة أن يتواكب صدور هذه الدراسات مع احتفال إسرائيل بهاتين المناسبتين، لتكون رداً عربياً على الرواية الصهيونية الرسمية في هذا الموضوع. وعندما تبيّن للمؤلف أن إمكان عقد مثل هذه الندوة ضئيل جداً، عمد إلى إعداد هذا الكتاب بجهد فردي، وهو يطمح إلى الإجابة عن جانب واحد من السؤال: كيف تطّور المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس؟ وكان منطلقه في معالجة الموضوع أن الإحكام في التطبيق، الذي مارسته الصهيونية بفعالية عالية، قد غطّى على الثغرات في بدعتها الاسترجاعية؛ بينما فتح الخلل في الأداء العربي ثغرات في الفكرة القومية العربية الأصيلة.

وكما هو مبيّن في فهرس فصوله وأبوابها، فالكتاب يقع في مقدمة وثمانية فصول، توضح نظرة سريعة إليها حجم المادة التي غطّاها، وبالتالي، ضرورة حصرها فيما يلزم، وتحاشي الغوص في تفاصيل المتغيرات. فالهدف المركزي للكتاب هو تتبع الخطوط الرئيسية لسيرورة المشروع الصهيوني في سعيه لاستكمال بنائه الذاتي وإنجاز دوره الوظيفي، والتأشير إلى ما ترتّب على ذلك من نتائج، وإلى ما يمكن استخلاصه من ذلك بالنسبة إلى التطورات المستقبلية في إسرائيل، سواء لناحية بنيتها الداخلية أم لجهة توجهاتها المستندة في إطار دورها الوظيفي، وبالتالي، علاقاتها الخارجية. وفي محاولته الطموحة هذه، أفاد المؤلف من كتاباته السابقة، وخاصة من المادة التي جمعها لكتاب «الموجز في تاريخ فلسطين السياسي» (1996)، الذي توقف عند العام 1949، وكان بمثابة توطئة لهذا الكتاب. وكذلك، فقد تعمّد الاستناد إلى مصادر إسرائيلية في حشد المعلومات التي ترفد أطروحته المناقضة عموماً لما توخّاه أصحاب تلك المصادر. فالمقاربة التي تبنّاها المؤلف في

معالجة الموضوع وطرح قضاياه، وبالتالي، تبويب الكتاب ومنهج وضعه، هي مسؤوليته الشخصية، انطلاقاً من رؤيته الخاصة للمشروع الصهيوني بمجمله. ومن هنا، فالإشارات إلى المراجع في متن الكتاب هي للدلالة على مصدر المعلومات عموماً، وليس على أصل الفكرة المستندة إليها. ولأسباب تتعلق بوعيه لطبيعة المستوطَن الإسرائيلي، فقد استنكف المؤلف عن زجّ موضوع العرب الواقعين تحت احتلاله في سياق الكتابة عنه تحديداً؛ فهم ليسوا منه، وهو ليس لهم، وإنما هو وضع شاذّ.

وأخيراً وليس آخراً، أشكر دار «حفرا» للدراسات والنشر على اعتماد نشر الكتاب وتوزيعه. كما أشكر «صندوق القدس» (واشنطن)، ورئيسه الأستاذ هشام شرابي، وأعضاء مجلس إدارته جميعاً، على المنحة ا لبحثية التي قدّمها الصندوق لإعداد مخطوطة الكتاب للطباعة. وأقدر كثيراً الدعم المادي والمعنوي الذي تلقيته من الأخوة: الدكتور صبحي علي، والدكتور زياد ذيب، والسيد مصطفى الولي، والسيد علي سليمان. كما أثمن عالياً العون الذي حصلت عليه من الصديق فايز حديد، الذي لم يألُ جهداً في العمل المضني لتدقيق مسودة المخطوطة. وكذلك الصديق يوسف الجهماني، صاحب «دار حوران» على تنضيد مادة الكتاب. وفي الختام، لجميع الأصدقاء الذي لم يبخلوا بالمشورة والتشجيع، وهم كثيرون، جزيل التقدير والامتنان.

المؤلف

دمشق 2002/1/29

المقدمة

مقدمة في طبيعة المشروع الصهيوني

1 – شراكة صهيونية–امبريالية

اسرائيل هي تكوين استيطاني يهودي، تشكل عبر هجرة جماعات متعددة، القاسم المشترك بينها هو الانتماء الى «اليهودية»، بشكل او بآخر، مع انها تعود الى أصول متباينة واثنيات مختلفة. وقد جاءت من دول كثيرة، لتستقر في اقليم غريب عنها، منطلقة من نقطة الصفر تقريباً في التركيب الديموغرافي لهذا الاقليم حتى العصر الحديث. وبدعم امبريالي ضخم، سعى المستوطنون، على مراحل، الى تحقيق السيطرة السياسية على هذا الاقليم -فلسطين- ومن ثم اعلان «دولة المستوطنين» (اسرائيل)، كمحطة رئيسية لجلب المزيد من المهاجرين اليهود، وذلك بهدف تهويد سكان الاقليم، الأمر الذي يشكل ركيزة اساسية في «أمن» الدولة على الصعيد الاستراتيجي الاعلى، المتعلق بمبرر وجودها ككيان سياسي. وبناء عليه، فان تلك الدولة تشكلت بإرادة المستوطنين، القائمة بدورها على وعيهم لذاتهم وللواقع، وبدعم «البلد الأم» الامبريالي، النابع من منظور ذلك البلد لمصالحه في هذا الاقليم ومحيطه، وبالتالي موقع الكيان الاستيطاني المستحدث في استراتيجية حماية تلك المصالح. وليس عن طريق التطور الطبيعي، أو النشأة التاريخية والنمو الديموغرافي العادي، كما هو الحال في الغالبية العظمى من دول العالم القومية ومجتمعاتها المعاصرة[1]. وإذ استطاعت دول استيطانية، مثل اميركا واستراليا، ان تتجاوز ظروف نشأتها وتتحول الى نمط الدولة العادية، فان اسرائيل الراهنة، بعد مئة عام على بروز الصهيونية السياسية (1897م)، وخمسين عاماً على الاعلان عن قيامها

---

(1) حول نشوء الكيانات الاستيطانية. أنظر: مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني، دراسة مقارنة، إسرائيل وجنوب أفريقيا، دار الوحدة، بيروت، 1981. (لاحقاً: حماد).

(1948)، وحتى الاعتراف بها في الامم المتحدة عضواً كاملاً (1949)، لاتزال الى الان (1998) تغلب عليها السمة الاستيطانية، الامر الذي يحكم علاقاتها الداخلية والخارجية.

وفي خصائصه الجوهرية، يتميز الاستعمار الاستيطاني عن أنماط الهجرات الاستيطانية، وحتى الجماعية والدائمة منها، بأنه مشروع مخطط مسبقًا، يتوقف نجاحه على مستوى رقي أداته التنظيمية، وبالتالي، ملاءمة مؤسساته للمهام المطلوبة منها. وهو بالضرورة نمط استيطاني إحلالي، يرمي الى إحلال جماعة بشرية مهاجرة محل السكان الاصليين، عبر تغييبهم بشتى الوسائل، ووضع اليد على موطنهم، واقامة كيان سياسي جديد عليه، يحمل سمات «البلد الأم»، من القيم والتقاليد والمؤسسات والنظم السياسية والاجتماعية والثقافية[2]. ونظراً للتغيير الجذري الذي يرمي اليه هذا الاستعمار، واحتدام تناقضه مع الوضع القائم في الاقليم المستعمَر، فان صراعه مع السكان الاصليين يتميز ضرورة بدرجة عالية من الحدة، يكون العنف وسيلتها الرئيسية لتحقيق الغاية المتوخاة من هذا الاستيطان. وهذا الأمر لا يتوفر للجماعات المنخرطة فيه دون الارتكاز الى قوة دولية تمده بوسائل الفعل اللازم لإحداث التغيير الجذري في ذلك الاقليم. وهذا الاستعمار الاستيطاني يمر عادة بمراحل ثلاث: الهجرة والتوطن؛ السيطرة المنظمة على الاقليم؛ اعلان السيادة عندما تنضج اوضاع الاستيطان للانفصال عن «البلد الأم»، ولو شكلاً[3]. وواضح ان مضمون هذه المراحل متكامل، ولابد له ان يتقدم بصورة متوازنة ومستقرة نسبياً، ليحقق الهدف المنشود من المشروع برمته، سواء لناحية الجماعة الاستيطانية او البلد الام بالنسبة اليها.

وبالطبع، فالمهاجرون الى الاقليم المعني هم مادة المشروع الاستيطاني فيه، وبناء عليه، فالهجرات الجماعية هي الاصل في تجسيد الفكرة الكامنة وراء ذلك المشروع. ولكي يتحرك هؤلاء وينتقلوا من وطنهم، او اوطانهم، الى الاقليم المستوطَن، فلا بد لهم من اطار ايديولوجي ينطوي على مفاهيم، او أساطير، تحفزهم لترك مواطنهم الاصلية والانتقال الى الاقليم المستهدف، وتبرر لهم نفيهم لحق السكان الاصليين في وطنهم. وفي الحالة الصهيونية، أدى التراث اليهودي دور الدافع للهجرة، وأسطورة «ارض-الميعاد» لعبت دور الجاذب الى فلسطين. وخلال عملية الاستيطان، يتوقف نجاحها على قدرة مؤسساتها وفعلها المنظم في توفير القاعدة المادية للاستيطان -الارض- وفي تعبئة

(2) حماد، ص43.

(3) حماد، ص50.

وتوظيف طاقات المستوطنين وانصارهم، بغرض حسم الصراع مع سكان البلد الاصليين. وفي الحالة الصهيونية، أدت المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية هذه المهمة. وجاء اعلان الدولة تتويجاً لمسار من التطور، معبر عن مستوى النضوج الذي وصله الاستيطان، وذلك برعاية البلد الأم وضمانتها ودعمها، بما في ذلك تأمين الاعتراف بشرعية دولة المستوطنين وسلامة وجودها وأراضيها. وهذا يعني ان دولة الاستيطان تستلزم توفر مرتكزات ثلاثة: القاعدة الديموغرافية-السكان المهاجرون؛ القاعدة الجغرافية-الارض والموارد الطبيعية؛ القاعدة السياسية-السيادة وضمانها، عبر الفعل الذاتي المستند الى دعم خارجي من قوة عظمى او اكثر[4].

واسرائيل الراهنة هي تجسيد جزئي للمشروع الصهيوني كما تصورته الصهيونية السياسية الهيرتسلية، والذي لم يستكمل بعد، وهو الآن على عتبة مفترق طرق، بين الانكفاء عنه والاستمرار في العمل لتحقيقه[5]. واسرائيل بذلك، قد ورثت بواقع الحال الخصائص الجوهرية لذلك المشروع، فجاءت دولة استعمارية-استيطانية، تتغطى بالاسترجاعية، وظاهرة امبريالية في مضمونها، يهودية في شكلها. ولا غرو، فهي نتاج عمل مشترك بين الحركة الصهيونية العالمية، التي قوامها الجاليات اليهودية المنتشرة في بقاع الارض، وبين الدول الامبريالية، ذات الاطماع الاستعمارية على المستوى الكوني، وكل واحدة منها ودورها بالمشروع الصهيوني في حينه. وهذا المشروع، كما عبرت عنه الصهيونية السياسية الهيرتسلية، انطلق وهو ينطوي على شقين: الاول يهودي، والثاني امبريالي؛ وبينهما شراكة غير متكافئة، تعكس موازين القوى بين الطرفين. فكان الشق اليهودي هو الشريك الاصغر، والامبريالي هو الاكبر. وهذا الأخير، هو الذي رفد الأول بمقومات القابلية للحياة، وبالتالي، البقاء والتطور. ولولا الشق الامبريالي لما اختلف مصير اليهودي عن مآل الارهاصات الصهيونية التي سبقت مشروع هيرتسل السياسي، أي الترنح والانهيار، كونها قامت على احد الشقين دون الآخر، وبالتالي، حاولت الوقوف على رجل واحدة، فسقطت. وفيما لم تلق طروحات «صهيونية الأغيار» صدى بين اليهود، فانه بالمقابل، فشلت الدعوات الصهيونية اليهودية الطوباوية في العثور على آذان صاغية في مراكز القوى الفاعلة دولياً. وفقط عندما التقى الشقان في عمل موحد تحكمه المصالح المشتركة للطرفين، كما جرى التعبير عنه في الصهيونية السياسية الهيرتسلية، انطلق

(4) حماد، ص58.

(5) وقد طرح هذا الموضوع أستاذ الفلسفة اليهودية في الجامعة العبرية في القدس:
Schweid, Eliezer, Israel on the crossroads, (translated from Hebrew by Alton Mayer Winters), the Jewish publication society of America, Philadelphia, 1973.

المشروع وراح يتقدم نحو الاهداف المتوخاة منه. وهذه الشراكة التي حكمت توجهات هذا المشروع الاستراتيجية، بحيث تأتي في خدمة طرفيه، لم تلغ هامش الخصوصية لكل منهما، وبالتالي، امكان بروز تناقضات، ثانوية او حتى رئيسية، بينهما في اوجه النشاط في المراحل المتعاقبة من تبلور المشروع وتقدمه نحو غاياته[6].

وفي هذا المشروع المشترك، قام الشق اليهودي على ارضية «المسألة اليهودية»، كما استوعبتها النخب اليهودية المتصهينة، ووعت مضمونها وابعادها، وصاغت بالتالي مقولاتها، ووضعت الحلول لاشكالياتها، وراحت تبشر بها، وتدعو اليهود لتبنيها وتجندهم للعمل على اساسها، بقيادة تلك النخب ذاتها. وبذلك، طرحت تلك النخب نفسها وسيطاً بين التجمعات اليهودية، التي كانت تعيش حالة من التوتر الداخلي والحراك الاجتماعي والجدل الفكري-الثقافي، وبين مراكز القوى الدولية، التي كانت تعاني أزمة التناقضات الرأسمالية، في مرحلة الانتقال الى الامبريالية. ومن موقعها هذا، وعلى خلفية تجربتها في التأرجح بين الاندماج في المجتمعات الاوروبية التي كانت تعيش بين ظهرانيها، وتتأثر بالتيارات الفكرية والاجتماعية المتبلورة فيها، وبين الانطوائية على الذات، وبالتالي الانعزالية في غيتوات اثنية ودينية، تقدمت تلك النخب بطروحات صهيونية ذات ديباجات مختلفة. واذ رأى اصحاب الطرح الصهيوني السياسي به حلاً للمسألة اليهودية، فقد اعتبروا انه يجعل من اليهود عنصراً مفيداً للقوى الامبريالية، الأمر الذي يستتبع تغيير النظرة اليهم. وكان طبيعياً ان يتأثر هذا الطرح، سواء في منطلقاته او في مضامينه، بالافكار الاوروبية السائدة في القرن التاسع عشر، وان يطرح على التجمعات اليهودية بلبوس ديني/ ثقافي، يحمل طابعاً اسطورياً من التراث اليهودي، ويتميز بنزعة استرجاعية فريدة في نوعها. ومن هنا تولدت بدعة «القومية اليهودية»، وبالتالي تفسير المسألة اليهودية بمصطلحات قومية، وبناء عليه، وجوب حلها عبر بناء «وطن قومي» لليهود، يتم بالهجرة الى فلسطين والاستيطان فيها، لما لها من علاقة بالتراث الديني اليهودي[7].

في المقابل، تشكل الشق الامبريالي من المشروع الصهيوني على ارضية أطماع الدول الاستعمارية الاوروبية في ثروات الوطن العربي وأسواقه التجارية ومرافقه الاستراتيجية. وقد تبلور على مدى فترة زمنية طويلة في اطار المسألة الشرقية،

(6) حول طبيعة الشراكة الصهيونية – الامبريالية انظر: شوفاني، الياس، إسرائيل والتسوية المحطة، دمشق، 1983، ص 7–20. (لاحقاً: شوفاني، التسوية المحطة).

(7) حول سياق بروز الصهيونية، انظر: شوفاني، الياس، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، ص309–341. (لاحقا: شوفاني، الموجز).

وبالتالي، تنافس تلك الدول على مناطق نفوذ لها في اراضي السلطنة العثمانية، ولاحقاً في الصراع على اقتسام ممتلكاتها. ومنذ ان بدأت تلك الدول الاوروبية تحصل على الامتيازات من سلاطين بني عثمان (القرن السادس عشر)، وحتى الحرب العالمية الاولى، والى يومنا هذا، كانت تعي ان اطماعها تصطدم بالمصالح الحيوية لشعوب المنطقة، والتي كان من شأن الحركة القومية العربية ان تعبر عنها. فكان لابد لتلك الدول ان تبرمج عملها، وتضع خططها التآمرية، وتبني ادواتها اللازمة لاحباط نضال تلك الحركة من اجل الاستقلال والوحدة والتطور الاجتماعي. ومن هنا الدعوات المبكرة الى إقامة المشروع الصهيوني في فلسطين، التي اطلقها ساسة اوروبيون متعددون، حتى قبل تبلور الفكرة الصهيونية لدى اليهود انفسهم. وواضح ان تلك الدعوات كانت ترمي الى انشاء قاعدة متقدمة لنفوذ اصحابها في الشرق الاوسط، تسهم بالتصدي للحركة القومية العربية، وباستنزاف طاقاتها، وقطع الطريق عليها من الوصول الى غاياتها. وقد شكل ذلك الارضية الموضوعية للمشروع الصهيوني، التي لولاها لما تيسّر له ان ينهض وينطلق، بل لعله ما كان تبلور كفكرة اصلاً، اذ لا يمكن تصور امكان نجاح مثل هكذا مشروع بالاعتماد على الفعل اليهودي الذاتي.

ولما كان الغالب على المشروع الصهيوني شقه الامبريالي، الامر الذي حدد طبيعة ذلك المشروع، فقد جاء ظاهرة استيطانية امبريالية في جوهره، وإن اتخذت شكل الدولة اليهودية. في المقابل، وبغض النظر عن رغبات المراكز الامبريالية التي رعت ذلك المشروع، وكذلك عن دور النخب اليهودية المنخرطة في مؤسساتها في بلورة الفكرة الصهيونية وترويجها، وبالتالي صياغة الاستيطان الناجم عنها والمتمثل باسرائيل، فانه لولا ان تهيّأت اوضاع التجمعات اليهودية في اوروبا لتقبل الفكرة، وللانخراط في المشروع عبر الهجرة والاستيطان على اساس القاعدة المطروحة، لما نهض ذلك المشروع بالطريقة التي حدثت. وتؤكد الوقائع ان استجابة اليهود للدعوات الصهيونية كانت فاترة جداً في النصف الاول من القرن التاسع عشر. اما في النصف الثاني منه، عندما راحت المسألة اليهودية تتفاقم في شرق اوروبا، وراح الفكر الامبريالي ينتشر، بدأ بعض المثقفين اليهود يتقبلون الفكرة بايجابية أعلى[8]. وتبع هؤلاء المثقفين رجال السياسة اليهود، ممن كانوا منخرطين في مؤسسات

(8) عن التحول في منظور النخب اليهودية من الفكرة الصهيونية، انظر:
Avineri, Shlomo, The Making of Modern Zioism, The Intellectual Origins of the Jewish State, Weidenfeld and Nicolson, London, 1981, pp. 3-13 .(Henceforth: Avineri, Zionism).

الدولة والعمل في مرافقها. فقد رأى هؤلاء في هذه الأفكار حلاً للمسألة اليهودية، وبالتالي، اخراجاً لهم من الاحراج الاجتماعي، بسبب اصولهم اليهودية. كما اعتبروها فرصة يقدمون فيها خدماتهم «اليهودية» للمؤسسة الحاكمة في بلادهم، تبريراً لمواقعهم فيها إزاء اترابهم من غير اليهود، وخصوصاً انهم، بسبب يهوديتهم، لم يتمتعوا باحترام عال في نظر هؤلاء الاتراب. لقد ارادوا ان يجعلوا من اليهود عنصراً مفيداً لمصالح تلك الدول التي سادت فيها النظرة اليهم على انهم جماعات طفيلية، تعيش على هامش العملية الانتاجية ولا تساهم فيها بفعالية.

ونظراً لطبيعة المشروع الصهيوني هذه، وتناسب القوى غير المتكافئ بين الشريكين فيه، فانه لم يكن قط مشروعاً اقتصادياً بحدّ ذاته، على الاقل من زاوية نظر الشريك الامبريالي، اذ ان هذا الجانب منه يكمن في نشاطه لتمهيد الطريق امام استغلال ثروات البلدان العربية ومرافقها. وعلى هذه الشراكة غير المتكافئة، بين الحركة الصهيونية والمركز الامبريالي الام بالنسبة اليها في المرحلة المعينة، يترتب عدد من النتائج البديهية حول آلية عمل المشروع وأولوياته وأبعاد نشاطه. فالشريك الاكبر هو بطبيعة الحال الاكثر إفادة من مردود عمل المشروع، وهو ايضاً، في نهاية المطاف، صاحب القرار السياسي الفصل في تحديد نشاط المشروع بشكل عام، وكذلك في استراتيجية تنفيذ ذلك النشاط. وفي الواقع، فإن الاستيطان الصهيوني في فلسطين قدم من الخدمات للمراكز الامبريالية مايفوق انجازاته على الصعيد اليهودي، حيث حقق نجاحاً اكبر في تصديه للحركة القومية العربية مما أصاب في سعيه لحل المسألة اليهودية واقامة الدولة اليهودية وتثبيت مرتكزات أمنها الاستراتيجي. وبطبيعة الحال، كان الشريك الاكبر، خاصة في مراحل المشروع الاولى، هو الاكثر فعلاً في صياغته. ويبقى هامش حرية الحركة للشريك الاصغر، مادام المشروع في قيد الانشاء، وهو في واقع الحال، يتوقف على وزنه في العمل المشترك، وعلى قدرته في استغلال الازمات التي يمر بها الشريك الاكبر، داخلياً وخارجياً. وطبيعي ايضاً ان يعمل الشريك الاصغر على زيادة فعله في المشروع المشترك ووزنه في اتخاذ القرار، وبالتالي، دوره في وضع استراتيجية العمل وتجسيدها، الامر الذي يزيد من حصته في مردود عمل المشروع بمجمله. وهو كلما صار أكثر نجاعة في اداء دوره الوظيفي، وبالتالي، اكثر اهمية في تجسيد استراتيجية الشريك الاكبر، كلما حاول توظيف ذلك في صالح شقه الخاص من المشروع، واصبح اكثر تمادياً في سعيه لفرض ارادته على الشريك الاكبر «البلد الأم» والتغلغل في مؤسسات المركز بهدف تعزيز تأثيره المسبق في آلية اتخاذ القرار هناك. وعلى هذا الصعيد، لايتورع الشريك الأصغر عن توظيف اوضاعه الذاتية

ومشاكله الداخلية، وحتى نشاط اعوانه في المركز، للتأثير في سياسة المركز، وحتى في ابتزازه.

وبعد أخذ وردٍّ بين الحركة الصهيونية العالمية والمراكز الامبريالية، وكل منها في حينه، التقى الشريكان الرئيسيان (الصهيونية وانكلترا)، وكل منهما لأسبابه الخاصة ومن زاوية نظره الى المشروع الصهيوني، على اختيار فلسطين قاعدة للاستيطان اليهودي الاستعماري. فبالنسبة الى الحركة الصهيونية، كان للتراث اليهودي وعلاقته بفلسطين الاثر الحاسم في تحديد الرقعة الجغرافية التي سيقوم عليها المشروع (الثكنة الاستيطانية)، بينما لعب موقع فلسطين الاستراتيجي في قلب الوطن العربي، خاصة بعد العبر المستخلصة من حملتي نابليون ومحمد علي (1798و1832 على التوالي)، وانجاز عملية حفر قناة السويس (1869)، وبالتالي، احتلال بريطانيا لمصر (1882)، دوراً حاسماً في ذلك الاختيار. وبينما أرادتها الصهيونية لبناء دولتها اليهودية، بحيث تجذب الجماهير اليهودية الى مشروعها الذي سيكون «بهم ومنهم واليهم»، أرادها الاستعمار البريطاني قاعدة استيطانية للعدوان على الامة العربية. ولكي تكون فلسطين قاعدة ملائمة للمشروع الاستيطاني، كان لابد من تغييب سكانها الاصليين وتهويدها-ارضاً وشعباً وسوقاً. وبذلك يتميّز الاستيطان الصهيوني بكونه احلالياً، عن سابق عمد وتخطيط. فهو لا يرمي الى استغلال رقعة الارض التي سيقوم عليها اقتصادياً، بما في ذلك سكانها الاصليين، وانما يهدف الى انتزاع رقعة الارض تلك من يد اصحابها الشرعيين، واقتلاعهم منها، وتغييبهم عنها مادياً ومعنوياً، وبالتالي، قطع صلتهم التاريخية بها. وذلك لجعلها قاعدة آمنة للمشروع الصهيوني (الثكنة الاستيطانية)، واستخدامها بعد السيطرة عليها لتجسيد الأغراض المتوخاة من ذلك المشروع، سواء في شقه اليهودي او الامبريالي.

وبصمات الاستعمار واضحة في المشروع الصهيوني، وعبر مراحله المتعددة، سواء لناحية الفكر او الممارسة. ففكرة «القومية اليهودية» المبتدعة جاءت تقليداً متأخراً للحركات القومية الاوروبية، وكذلك فقد سبقت الدول الاوروبية الصهيونية الى الاستعمار الاستيطاني بفترة طويلة. والنخب اليهودية الصهيونية في تقديمها هذا المشروع الى التجمعات اليهودية أسبغت عليه حلة يهودية، ليصبح مستساغاً لسكانها، كما أضفت عليه محاسن اقتصادية لاجتذاب الفائض السكاني اليهودي الذي كان يعاني ازمة معيشية جراء دفعه الى خارج عملية الانتاج في موطنه، خاصة في اوروبا الشرقية، الامر الذي تجلى في الهجرة الجماعية من شرق اوروبا الى غربها،

ومن هناك الى الولايات المتحدة الاميركية. ونظراً لافتقار هذا المشروع الى قاعدة شعبية في تلك التجمعات، فقد استندت النخب الصهيونية في نشاطها الى دعم بؤر من غلاة الاستعماريين في المراكز الامبريالية، وراحت تتنقل بينها، تعرض عليها الخدمات، عبر توطين اليهود المهجّرين من مواطنهم الاصلية في المواقع التي تخدم مصالح المركز المعني. وعندما نالت تلك النخب الموافقة الرسمية على خططها، توجهت الى الجماعات اليهودية لتجنيدها في خدمة المشروع الصهيوني، بحيث تكون عملياً مادته البشرية. وبذلك، طال تآمر تلك النخب الجماعات اليهودية قبل ان يصل الى غيرها. وحتى بعد ان تولت قيادة العمل الصهيوني، ظلت مشكلتها الرئيسية مع اليهود انفسهم لفترة طويلة، ولذلك لم تتورع تلك النخب عن اللجوء الى الاساليب الملتوية لإكراههم على الهجرة الى فلسطين تحديداً، والاستيطان فيها وفق البرنامج الصهيوني/الامبريالي.

من هنا، فللمشروع الصهيوني كما جرى تصوره منذ انطلاقه أبعاد ثلاثة-فلسطيني وعربي ودولي. اما البعد الفلسطيني، فهو المتعلق ببناء «القاعدة الآمنة» للمشروع، سواء للاستيطان او لآلة العدوان، في فلسطين، قلب الوطن العربي، والواقعة على تقاطع طرق المواصلات العالمية، ولما لها من علاقة بالتراث اليهودي القديم. وبناء عليه، فاذا كان لهذه القاعدة ان تقوم وتؤدي مهمتها، فلا بدّ من تهويد فلسطين-الارض والشعب والسوق-الامر الذي يعني تغييب الشعب الفلسطيني ونفي وجوده المادي والمعنوي. اما البعد الثاني فهو العربي، المتعلق بصلب المشروع الامبريالي العام ازاء المنطقة والهيمنة على شعوبها والسيطرة على مواردها، ودور «الثكنة الاستيطانية» في ذلك. والبعد الثالث هو الدولي، المتعلق بالصلة التاريخية بين الصهيونية العالمية والاستعمار الدولي، اذ نشأت الاولى في حاضنة الثاني، وظلت مرتبطة عضوياً به، ولا فكاك لها منه، وبالتالي تسخيرها في خدمته على الصعيدين-الشرق اوسطي والكوني. وهذه الابعاد الثلاثة تشكل وحدة تكاملية، تربط بينها علاقة جدلية، يحاول الشريكان في المشروع جعلها تقدمية طردية، وذلك عبر صياغة استراتيجية عليا، تتضافر في تجسيدها حصيلة الجهد المبذول في كل من هذه الابعاد، لتصب جميعاً في اتجاه استكمال المشروع الصهيوني لبنائه الذاتي وإنجاز دوره الوظيفي. وهي لذلك ترمي الى وصل الحلقة بين مرتكزات هذه الابعاد، من اجل وحدة فعلها، لتتقدم على شكل لولبي صاعد، وفي محطات متتالية، وصولاً الى الهدف النهائي للمشروع. ونجاح هذه الاستراتيجية في تجسيد ذاتها يعني بالضرورة

فشل الاستراتيجية المضادة (العربية) في الحؤول دون وصول المشروع الصهيوني الى غاياته[9].

إن هذه الابعاد الثلاثة لمشروع استيطاني جرى تخطيطه مسبقاً بحيث يؤدي دوره في خدمة اهداف الشريكين فيه، تُبقي أمنه الاستراتيجي الأعلى مشروطاً بتكريس مبرر إنشائه واستمرار وجوده، وكذلك بترسيخ اهميته عبر النجاعة في الاداء على صعيد انجاز دوره الوظيفي. وعلى هذا الاساس تقوم العقيدة الامنية الصهيونية على المستوى الاستراتيجي الاعلى، المتعلق بمبرر الوجود، وبالموقع في الجغرافيا السياسية المحيطة، وبالاهمية في الجيوستراتيجية الكونية للبلد الام. ونظراً لطبيعتها الناجمة عن فرادة الكيان الاستيطاني الصهيوني، فهي عقيدة تحمل بالضرورة بذور تدمير ذاتها بذاتها. وهي باستمرار تشبث اصحابها بها، تبرز الخصائص الجوهرية للمشروع، كما تفجر التناقضات بين مرتكزات أمنه على هذا الصعيد الاعلى، داخلياً وخارجياً. وبالفعل، فهي المولِّد الرئيسي لأزمته على المستويين، العام والدوري، فضلا عن انها تظل تدفع باستمرار نحو التصاق المشروع بالمركز الام، بكل مايترتب على ذلك من نتائج، سلباً وايجاباً. والتشبث بمثل هكذا عقيدة يفترض قدرة الكيان الاستيطاني على انتاج واعادة انتاج وحدة مرتكزاتها، والتفاعل بين تلك المرتكزات بشكل حيوي ومتوازن، بحيث يبقى الجمع بينها يدفع المشروع في حركة لولبية صاعدة نحو استكمال البناء الذاتي وانجاز الدور الوظيفي، وبالتالي، الانسجام بين «الثكنة والمركز». اما الفشل في تحقيق ذلك، فلابدّ أن يتسبّب في خلق التناقض بين تلك المرتكزات، الذي باحتدامه تحت وطأة الفارق بين الاداء المطلوب وبين القدرة على انتاج الفعل اللازم لذلك، سيقود ضرورة الى اختلال اوجه نشاط «الثكنة»، وبالتالي تفاقم أزمتها تبعاً للواقع المتشكل، خاصة على صعيد العلاقة مع المركز.

وبناء على ما تقدم، فان الامن الاستراتيجي الأعلى للمشروع الصهيوني، وبالتالي لاسرائيل، يقوم على مرتكزات ثلاثة، هي:

---

(9) حول هذه الأبعاد الثلاثة للمشروع الصهيوني، انظر الفصول المتعلقة بالموضوع في:
أ - شوفاني، الياس، المشروع الصهيوني وتهويد فلسطين، دمشق، 1990. (لاحقاً: شوفاني، تهويد فلسطين).
ب - شوفاني، الياس، الكيان الصهيوني: الثكنة تمرحل أهدافها، دمشق، 1990. (لاحقاً: شوفاني، الثكنة تمرحل أهدافها).
ج - شوفاني، الياس، العلاقة بين الثكنة والمركز، الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية، دمشق، 1992 (لاحقاً: شوفاني، الثكنة والمركز).

اولاً- العلاقة الخاصة والمتميزة مع «البلد الام»:

واذ رست هذه العلاقة على الولايات المتحدة الاميركية منذ الحرب العالمية الثانية، فانها تقلّبت في مراكز أخرى قبل ذلك، وبشكل عام في المانيا قبل الحرب العالمية الاولى، ثم تمركزت في بريطانيا بين الحربين العالميتين. وفي منظور الصهيونية السياسية شكلت هذه العلاقة حجر الزاوية في الامن الاستراتيجي لمشروعها الاستيطاني، الامر الذي يبرز في تركيز هيرتسل على نيل «براءة» (امتياز كولونيالي) من دولة عظمى او اكثر، قبل الاقدام على الاستيطان المكثف في فلسطين. وهو ما تحقق للصهيونية في «وعد بلفور» (1917). وأخذاً بالاعتبار موازين القوى بين الحركة الصهيونية و «البلد الام»، سواء المانيا او بريطانيا في حينه، ام الولايات المتحدة راهناً، فان مثل هذه العلاقة لابدّ ان تتميز ضرورة بالتبعية التي تتعمق بالتناسب الطردي مع عجز المشروع الصهيوني عن التحول الى ظاهرة قابلة للحياة بقواه الذاتية. والاكيد، ان إخفاقه في انتاج واعادة انتاج الحياه فيه بشكل متوازن وحيوي، او تقصيره في توفير مستلزمات القيام بدوره الوظيفي، وبالتالي، تحوله في المحصلة الى عبء على البلد الأم، وليس ذخراً له في استراتيجيته، قد يكون من شأنه اذا تفاقم ان يطرح على بساط البحث مسألة احتضان البلد الام للمشروع. والعكس من ذلك، يقلص تبعية هذا المشروع، ويوسع هامش حريته في اتخاذ القرار، ويعزز مكانته في البلد الام، مادام لايناقض في سلوكه مصالح ذلك البلد الاستراتيجية. فعندما تؤدي الثكنة الاستيطانية دورها بنجاعة عالية، وتثبت قدرتها على الانتقال الى حالة اكثر قابلية للحياة، دون ان يدفعها ذلك الى الابتعاد عن المركز، تصبح ذخراً غالياً له، وركيزة في «امنه القومي». ومثل هذا المسار يكرس الحاجة اليها، وبالتالي، الحرص الكبير على بقائها وضمان تطويرها ورفدها بكل ما تحتاجه وبشتى الوسائل.

ثانياً-القاعدة الآمنة والمسيطر عليها:

لما كانت اقامة الدولة اليهودية الصرفة هي أحد أهم أهداف المشروع الصهيوني، على الأقل بالنسبة الى الشق اليهودي منه، الذي انطلق من مقولة «الوطن القومي يحل المسألة القومية»، القائمة على الوعي الزائف بان اليهود في العالم يشكلون قومية؛ وكانت هذه الدولة، كما هو واقع الحال، ستقوم بالاستيطان؛ فإن هذا الاستيطان لا بدّ ان يكون احلالئياً، أي انه يبني صلته الجديدة بالارض المستوطَنة عبر قطع العلاقة القائمة عليها مع سكانها الاصليين. وبناء عليه، فكي تصبح فلسطين «قاعدة آمنة» للمشروع الصهيوني

في شقّه اليهودي، فلا بدّ من تهويدها كاملاً-ارضاً وشعباً وسوقاً. وهذا يعني ان أمن المشروع الاستراتيجي على هذا الصعيد، يتوقف على نجاحه في انجاز هذه المهمة-أي التهويد الكامل لفلسطين، عبر التغييب الكامل لسكانها الاصليين، واحلال مستوطنين يهود مكانهم بكثافة معقولة. فاذا كانت فلسطين ستصبح اسرائيل، كما تريد الصهيونية، فانه لابدّ ان يصير الفلسطينيون شيئاً آخر عما هم. وفي حالة التقصير عن التهويد باليهود، أي بالهجرة المكثفة والاستيطان الواسع والمهيمن، يبقى الخيار الافضل الثاني التهويد بنفي العروبة عن الاقليم، وتغييب سكانه العرب مادياً ومعنوياً. ويتضح من الادبيات الصهيونية، وعلى خلاف ما يجري الترويج له من إغفال قادة العمل الصهيوني لمسألة العرب الفلسطينيين[10]، ان هؤلاء، ومنذ البداية، كانوا يعون ابعاد مشروعهم الاستيطاني، ويدركون ألاّ مجال لتحقيق اهدافهم بوجود الشعب الفلسطيني على أرضه، او بقائه متشبثاً بهويته وحقه في وطنه. ولذلك، عمدوا مبكراً الى تغييب هذا الشعب، والى نشر وعي زائف عنه، يقوم على إنكار وجوده المادي بداية، ومن ثمّ الحضاري، ولاحقاً الاجتماعي-السياسي، بهدف تجريده من حقه في تقرير مصيره بنفسه.

ثالثاً-العدوان الناجح على الأمة العربية:

وهو مبرّر طرح المشروع الصهيوني، على الأقل من زاوية نظر الشريك الاكبر فيه- الاستعمار الغربي، وبالتالي فهو الذي قرّر مصير ذلك المشروع، انطلاقاً من جوهر الفكرة الكامنة وراء إقامته. فالعدوان على الامة العربية وجماهيرها لإحباط حركتها التحررية، وخاصة في دول الطوق، هو الاساس في العلاقة بين الاستيطان الصهيوني والبلد الأم، والتي تشكل حجر الزاوية في أمن ذلك الاستيطان الاستراتيجي. وفي المحصلة، فالثكنة الاستيطانية هي امتداد للمركز الذي تنتمي اليه، يرمي الى اقامة قاعدة آمنة لآلة عسكرية، يكون دورها العدواني في محيطها. والحركة القومية العربية، النقيض الرئيسي للمشروع الامبريالي في المنطقة، وبالتالي، المستهدفة للضرب والتطويع، لم يكن مركزها في فلسطين، وانما في العواصم العربية الكبيرة. ومن هنا، فالتصدي لها لايتم داخل الرقعة المستوطنة، ولا عند حدودها فحسب، بل يتعدى ذلك الى تلك العواصم ذاتها، حيث يجري التعبير عن حركة الجماهير المكافحة من اجل اهدافها القومية. وبناء عليه، يكون دور الثكنة

(10) حول هذه المسألة انظر:
Vital, David, Zionism: The Crucial Phase, Oxford, 1987, pp. 70-85. (Henceforth: Vital, The Crucial Phase).

الاستيطانية (المركز الاقليمي المضاد)، وباشكال متعددة-ايديولوجية، اقتصادية، وسياسية/ عسكرية-المساهمة في عملية التحكم بالمسارات السياسية في تلك العواصم. ومن هنا، فالثكنة الاستيطانية التي قاعدتها في فلسطين، دورها الرئيسي في الدول العربية المحيطة. ونجاعة الاداء في هذا المجال، تكرس بقاء الثكنة، وتضمن استمرار تقديم الدعم لها، وتوفير احتياجاتها للقيام بدورها. اما الفشل على هذا الصعيد، فيحفر عميقاً في مبرر وجودها، ويضع علامة استفهام على لزوم استمرار دعم المركز ورعايته لها.

وبعد، فان الخاصية اليهودية لاسرائيل لاتجعل منها «دولة اليهود». وفي الواقع، فان اليهود انفسهم قد رفضوا ذلك، على الرغم من محاولات قادة العمل الصهيوني المثابرة لتكريس المنظور اليهودي الى اسرائيل على هذا الاساس. وقد اسمى هيرتسل كتابه «دولة اليهود»، وليس «الدولة اليهودية»، ومع ذلك، فاسرائيل اليوم، التي ينظر اليها على انها تجسيد للرؤية الهيرتسلية، هي دولة يهودية، حسب «اعلان استقلالها»، ولكنها ليست دولة اليهود، كما يؤكد واقع الحال[11]. ولقد سعت قيادة الحركة الصهيونية الاسرائيلية تسويق المستوطنة اليهودية في فلسطين، ولاحقاً دولة اسرائيل، على انها تشكل المركز الروحي والسياسي ليهود العالم، من خلال البرامج الصهيونية التي تؤكد على مركزيتها في حياتهم، أينما كانوا. وحاولت طويلاً فرض وصايتها عليهم، تجاوزاً للدول التي يعيشون فيها. وحقيقة، لعبت اليهودية (ديناً او ثقافة) دوراً هاماً في تركيز انظار الصهيونيين على فلسطين، وتوفير الغطاء للدعوى الزائفة والمضللة بان اقامة اسرائيل هي «عودة شعب الله المختار الى ارض الميعاد»، الامر الذي من شأنه ان يبعث الحماسة اليهودية للالتفاف حول راية الصهيونية، وبالتالي، التماثل مع اسرائيل. لكن العامل الحاسم في تحديد فلسطين قاعدة لانشاء المشروع الصهيوني هو موقعها الاستراتيجي في قلب الوطن العربي. فوقوعها على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، يضعها في نقطة مفصلية بين اسيا وافريقيا، على طريق التجارة الدولية بين الشرق والغرب. وقربها من قناة السويس، يجعلها خط دفاع أول عن ذلك الممر المائي الهام، خاصة في اطار التنافس بين بريطانيا، التي احتلت مصر، وفرنسا، صاحبة النفوذ المتعاظم في بلاد الشام. وقد ثبت بالملموس ان اسرائيل لم تحلّ المسألة اليهودية، كما جرى الادعاء، ولم تستطع الى الآن تجميع اكثرية يهود العالم فيها، كما كان الهدف المعلن للحركة الصهيونية، والذي قاومه اليهود

(11) عن هذا الموضوع، انظر:
Kimmerling, Baruch, «Between Alexandria -on- the Hudson and Zion, in Kimmerling, Baruch, (ed), Boundaries and Frontiers, Albany State University of New York, 1989, pp. 237-264. (Hencenforth: Kimmerling, Alexandria... and zion).

انفسهم بغالبيتهم حتى الحرب العالمية الثانية. في المقابل، فقد نشأت اسرائيل وتطورت على شكل «ثكنة» استيطانية، متخذة بذلك مساراً معاكساً تماماً لنشوء الدولة القومية العادية.

والذرائع التي ساقتها الصهيونية لتبرير مشروعها الاستيطاني في فلسطين، سواء منها الدينية او التاريخية او السياسية الاجتماعية، يثبت بطلانها في الواقع الاسرائيلي، الذي يبرز خصائصها الجوهرية امام استمرار المقاومة الفلسطينية والعربية لسلوكها. وهي كلما تعمقت ازمتها على قاعدة فشلها في تحقيق غاياتها، كلما تبينت حقيقة الاهداف الكامنة وراء المشروع الصهيوني. ولعل أضعف الحجج الصهيونية هي الادعاء بالحق التاريخي اليهودي في فلسطين، انطلاقاً من العلاقات الدينية والتراثية، وبما يشبه «الحق الالهي» وغيره من المفاهيم الاسترجاعية البائدة. فالاكيد ان اليهود لاينفردون في تقديس بعض الامكنة في فلسطين، كما لايتميزون في العلاقة التاريخية معها، بل على العكس من ذلك تماماً[12]. وان دلّت تلك الحجج في هذا المجال على شيء، فإنما على النزعات العنصرية والسلفية المتأصلة في الافكار والمفاهيم الصهيونية. ومع ان الصهيونية، بطروحاتها المغامرة، قد لقيت اتباعاً لها في صفوف بعض الجماعات اليهودية، لسبب او لآخر، الا انها بالتأكيد واجهت ايضاً معارضة شديدة. فمن جهة، كانت التيارات اليهودية الارثوذكسية حريصة على الاستمرار في نمط حياتها التقليدي وتخشى اية رياح تغيير في وضعها القائم. ومن جهة أخرى، رأت قوى مستنيرة وطبقية عمالية تقدمية، ان حل المسالة اليهودية هو باندماج الجماعات اليهودية في المجتمعات المحيطة بهم في مواطنهم، وليس باستمرار عزلتهم، او هجرتهم تحت لواء الصهيونية، بغرض توظيفهم في خدمة الدول الامبريالية.

أما الحجج القانونية المستندة الى قرارات الهيئات الدولية فانها تؤكد ارتباط المشروع الصهيوني بالمخططات الامبريالية ازاء المنطقة، حيث تواكب صدورها مع محطات رئيسية متعاقبة في ترتيب اوضاع المنطقة، وفي اطار «نظام عالمي» جديد كل مرة. فمعلوم ان «وعد بلفور» صدر عندما بانت نتائج الحرب العالمية الاولى، وفي سياق الترتيبات التي وضعتها المراكز الامبريالية لإحكام سيطرتها على المشرق العربي. وكذلك، جاء الاعلان عن قيام اسرائيل والاعتراف بشرعية اغتصابها لفلسطين في اعقاب الحرب العالمية

(12) بالنسبة إلى بعض هذه الحجج وتفنيدها، انظر:
وزارة الدفاع الوطني - الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، بيروت 1973، «الفصل الثاني، الحجج الصهيونية والرد العربي عليها»، ص 164-199. (لاحقاً: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني).

الثانية، وفي اطار تهديد استقلال الدول العربية وضمان استمرار تبعيتها. اما «مسار السلام» الجاري راهناً (منذ بداية التسعينات) فقد انطلق بعد «حرب الخليج الثانية»(1991)، وانهيار الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة قطباً وحيداً عالمياً، وبالتالي شيوع الكلام عن «نظام عالمي جديد». والحجج الانسانية المستندة الى «الشتات اليهودي» والاوضاع الاجتماعية التي سادت فيه، تشكل بمجموعها ادانة دامغة للصهيونية. فهي في حين تسعى الى تبرير النتائج المترتبة على مشروعها الاستيطاني، وخاصة مايتعلق منها بالشعب الفلسطيني، تضرب الاساس الأخلاقي الذي تقوم عليه دعواها الاسترجاعية ببناء «وطن قومي» لليهود. كما انها تؤكد عنصرية تلك الحركة المفتعلة، لانها تكيل بمكيالين، احدهما لليهود والآخر للعرب، بما ينسجم ونظرة اليهود التقليدية الى «عالم الاغيار». وفوق ذلك، فهي تنسب الى اليهودي خصائص غير طبيعية، تخرجه من النمط الانساني المعتاد، وبالتالي، تحول دون إمكان، بل تكرّس استحالة، اندماجه بالمجتمعات التي يعيش فيها. وبناء عليه، فهي تعزز عزلته داخلها، وغربته عنها، وغياب الجسور الاخلاقية والروحية التي تصله بالعالم المحيط، وصولا الى «اللاسامية» وما يترتب عليها من سلوك متبادل.

وبالقاء النظر الى مسار الاحداث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبصورة خاصة في اواخره، تبرز اربع ظواهر متفاعلة ومتشابكة. وتفاعل هذه الظواهر في عملية صراعية، أنتج الوضع القائم في المنطقة عبر تجليات سيرورة الصراع. فعلى الصعيد الاستراتيجي الاعلى، احتدم التناقض بين ظاهرتين تشكلتا عبر فترة زمنية طويلة، وراحتا تقتربان من حسم هذا التناقض بصورة جذرية، وهما: 1) انحلال السلطنة العثمانية-آخر الامبراطوريات الاسلامية من القرون الوسطى-وأثر ذلك في الاراضي الواقعة تحت حكمها، فعلاً او ظاهراً، وعلى مصير الشعوب المنضوية في اطارها، رغبة او قسراً؛ 2) تكالب الاستعمار الاوروبي على تقسيم اراضي السلطنة، بعد ان ظلت قواه لفترة طويلة تعمل على تكريس نفوذها في تلك الاراضي، عبر الامتيازات اولاً، ومن خلال التدخل المباشر والفظ لاحقاً. ففي نهاية القرن التاسع عشر تفاقمت ازمة الرأسمالية الاوروبية، ومعها راحت تتصاعد محاولات المراكز الامبريالية لتصدير ازمتها الى الخارج، فاصطدمت هذه المحاولات على ارضية تناقض المصالح، وادّت الى الحرب العالمية الاولى، التي بنتيجتها انحلّت السلطنة العثمانية، وجرى تقسيم اراضيها بين الدول الاوروبية.

وعلى ارضية الظاهرتين السابقتين، وليس بمعزل عنهما، بل بالترابط والتواكب مع تجليات مسار حسم التناقض بينهما، برزت ظاهرتان أخريان، دخلتا بطبيعة الحال

في تناقض تناحري بينهما، لتنفي احداهما الأخرى، وهما: 1) ظهور الحركة القومية العربية، على خلفية انحلال السلطنة العثمانية، من جهة، وتبلور الوعي الذاتي العربي لخصوصية الامة العربية، وبالتالي، ضرورة التعبير عن هذه الخصوصية في دولة قومية موحدة، من جهة أخرى؛ 2) بروز الحركة الصهيونية السياسية، ساعية لاقامة دولة يهودية في قلب الوطن العربي، وبالتعاون مع الدول الاستعمارية ورعايتها، وبالتالي، من خلال المشروع الامبريالي العام ازاء المنطقة. وفي هذا الاطار، يبرز الدور الصهيوني الذي أوكلت اليه من خلال مشروعه، ولاحقاً عبر كيانه السياسي (اسرائيل)، مهمة المساهمة في التصدي للحركة القومية العربية، والعمل على ضربها واحباط نضالها من اجل الاستقلال والوحدة، وذلك عن طريق بناء الكيان الصهيوني الاستيطاني كقاعدة عدوانية، همها سواء بالتدخل المباشر او المداور، الحؤول دون تحقيق الحركة القومية العربية لأهدافها، وبناء عليه، ترسيخ واقع التفتت والتبعية في العالم العربي.

إن الربط بين هذه الظواهر الاربع، أخذاً في الاعتبار مجمل المتغيرات في تلك المرحلة على ساحة الوطن العربي، سواء نتيجة التطورات الداخلية فيه، او المؤثرات الخارجية عليه، يؤدي الى الاستنتاج ان الفكرة القائمة وراء انشاء الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، هي ان يشكل مركزاً اقليميا مضادا للحركة القومية العربية، يتخذ شكل «الثكنة» الاستيطانية، وبالتالي «الدولة اليهودية»، ويكون قاعدة متقدمة لخدمة المصالح الامبريالية في مواجهة حركة شعوب المنطقة. وبذلك تكون هذه «القاعدة» الاستيطانية الصهيونية مكملة في دورها الوظيفي للمهمات التي انيطت بالقواعد العسكرية، متعددة الانواع والصيغ، التي اقيمت على امتداد الوطن العربي، وعلى طول الطرق المؤدية اليه. وكذلك للمهام الموكلة الى القوى الرجعية العربية التي نصبها الاستعمار سلطات في الوطن العربي. ومن هنا العلاقة الموضوعية بين هذه الركائز الثلاث، واهمية الواحدة للأخرى، وارتباطها جميعاً، بشكل او بآخر، بشبكة الأحلاف الامبريالية في المنطقة، في مراحلها المتعاقبة وصيغها المختلفة. وهذا الدور الوظيفي للمشروع الصهيوني هو مبرر وجوده، على الاقل من وجهة نظر المراكز الامبريالية التي رعته، وجعلت تجسيده واقعاً على الارض ممكناً، وبالتالي فهو الاساس في صوغ هذا المشروع وكينونته.

ان نظرة عميقة الى الظروف التي تبلورت فيها الفكرة الصهيونية، والى السياق الذي تجسدت فيه محطات المشروع الصهيوني، توضح ان الهدف من وراء اقامة هذا الاستيطان في قلب الوطن العربي هو خلق مركز اقليمي مضاد لحركة الامة العربية في تصديها للمخططات الامبريالية، وعرقلة تطورها وإعاقة التحولات الاجتماعية اللازمة لها لامتلاك

القدرة على تحقيق اهدافها. فلقد كان من شأن شراسة الهجمة الامبريالية على المنطقة ان تفجر صراعاً موازياً في حدته لمستوى احتدام التناقض المتولّد عن تجلياتها، الأمر الذي يفسح في المجال امام تشكل حالة ثورية تصعب السيطرة عليها. ولذلك كان من الضروري اقامة مركز «مضاد للثورة»، يستنزف جهد الحركة القومية العربية، ويعمل على حرف نضالها عن مجراه الطبيعي، ويعرقل التحولات التي تحدثها مفاعيل تلك الحركة، وبالتالي، التحكم قدر الامكان بالمسارات السياسية الجارية في العواصم العربية كتعبير عن نشاط جماهيرها. وكان طبيعياً ان يجري البحث عن موقع استراتيجي ملائم لهذه الوظيفة، يتيح للمركز المضاد أداء دوره على الشكل الافضل اقليمياً، فتمّ اختيار فلسطين لهذا الغرض نظراً لموقعها الاستراتيجي المناسب، وجرت التغطية على ذلك بعلاقة اليهود التاريخية بها.

إن وظيفة اسرائيل كمشروع امبريالي مستحدث ومبرمج مسبقاً، هي التي حددت السمات البارزة لتركيبتها الداخلية، بمؤسساتها الاستيطانية وادواتها العدوانية. فهي ككيان استيطاني لايزال في قيد الانشاء، جرى تخطيطها وتمّ بناؤها بحيث تتوفر لها، قدر المستطاع، الشروط الذاتية والموضوعية اللازمة للقيام بدورها الوظيفي. فاسرائيل في الجوهر، لاتختلف كثيرا عن القواعد العسكرية، او الثكنات، التي اقامتها الدول الاستعمارية، إلا بالقدر الذي كان مطلوباً منها إنتاج جزء من مستلزمات القيام بالمهمة الموكلة اليها إقليمياً. وهذا ماجرى التعبير عنه بانشاء قاعدة انتاجية، تابعة اقتصادياً للمركز الامبريالي، الى جانب الآلة العسكرية-الركيزة الاساسية في البناء الذاتي للثكنة. فالمستوطنون فيها، وجلُّهم من المهاجرين، هم الجنود في خدمة اهداف الثكنة ومادتها البشرية. غير انهم لايمارسون تلك المهمة كما لو كانوا في الخدمة العسكرية الالزامية للبلد الأم، يعودون بانقضائها الى بيوتهم ووطنهم، أسوة بغيرهم من العسكريين المحترفين الذين يرحلون من اوطانهم ليقيموا مع عوائلهم في الثكنات العادية. لقد جاء هؤلاء المستوطنون مع عوائلهم، او بدونها، للاقامة الدائمة، او المرحلية، من اجل الخدمة في المشروع، وبناء قاعدة انتاجية، تابعة للثكنة، وعلى هامشها، تنتج جزءاً من مستلزمات القيام بالدور الوظيفي، مما يجعلها اكثر إرباحية واقل كلفة بالمقارنة مع المردود. وهذا يجعل الحياة مستساغة للمستوطنين فيها، ويساعد على ترسيخ الوعي الزائف لديهم حول طبيعة الدولة التي يعيشون فيها، من جهة، كما يكرس مبرر استمرارها وبقائها في نظر المركز الامبريالي، وذلك على قاعدة معاييره الرأسمالية في مسألة الكلفة والمردود وفائض القيمة، من جهة أخرى.

ويبرز دور الثكنة الاستيطانية ومركزيته في المشروع الصهيوني، من خلال التمعن

بالمحطات الرئيسية على طريق اقامة اسرائيل، ومن ثمّ استكمال بنائها الذاتي وانجاز دورها الوظيفي، وربط ذلك بمجريات الامور في فلسطين والوطن العربي، كما من خلال النشاط الاسرائيلي على الصعيد الدولي، خدمة للبلد الام. وفي عرض سريع يتضح مايلي:

1- أن بداية الاستيطان في فلسطين، وكذلك تحول الصهيونية الى حركة سياسية ناشطة في عرض خدماتها على القوى الامبريالية لقاء الحصول على «امتياز كولونيالي» (براءَة) في فلسطين، وفي تقديم الاغراءات للأطراف الاوروبية المتنافسة على توسيع نفوذها في اراضي السلطنة العثمانية، جاءَت متواكبة مع تصاعد نشاط الحركة القومية العربية، خاصة في بلاد الشام، وتنامي العمل القومي العربي لنيل الاستقلال عن الحكم التركي.

2- أن صدور «وعد بلفور» جاء بعد ان بانت نتائج الحرب العالمية الاولى، وفي اطار الترتيبات التي راحت تتبلور لاقتسام اراضي السلطنة العثمانية، وسبل ضمان السيطرة على حركة شعوبها، وتأمين المصالح في مواردها ومرافقها. وكذلك، جاء وعد بلفور ليعطي الحركة الصهيونية مدّاً جديداً بعد ان كانت الحرب قد تركت آثاراً مدمرة على تلك الحركة، كما على الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وقلبت اتجاه الهجرة اليهودية اليها ليصبح نزوحاً منها.

3- أن الاعلان عن قيام اسرائيل جاءَ في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي اطار الترتيبات الاستعمارية القائمة على نتائج تلك الحرب. ففي سياق منح الكيانات السياسية التي كانت تحت الانتداب منذ الحرب العالمية الاولى الاستقلال الشكلي، مع ضمان استمرار تبعيتها، جرى التمهيد للاعلان عن قيام اسرائيل وتكريس شرعية الاعتراف بها دولياً، ومن ثمّ ضمان تطورها بتقديم الدعم المادي والسياسي والعسكري لها، من اجل أن تشكل تهديدا مباشراً ومستمراً لهذه الدول العربية المستقلة حديثاً.

4- أن الحروب المتتالية التي شنتها اسرائيل على الامة العربية بعد قيامها، ومن موقع الهجوم الاستراتيجي والتكتيكي، العسكري والسياسي، تثبت بما لايرقى اليه شك ارتباطها بالدور الامبريالي لاسرائيل في المنطقة، وذلك من حرب السويس(1956)، مروراً بحرب حزيران(1967)، وصولاً الى غزو لبنان(1982). وتخرج عن هذه القاعدة حرب عام 1948، التي تسميها اسرائيل حرب الاستقلال، والتي بادر اليها الاستيطان الصهيوني لاحتلال رقعة جغرافية يقيم عليها دولته كمحطة على طريق استكمال المشروع الصهيوني. وكذلك حرب الاستنزاف(1969-1970)،

وحرب تشرين(1973) اللتان كانتا بمبادرة عربية هجومية من موقع الدفاع الاستراتيجي-العسكري والسياسي.

5- أن الاساليب التي تتبعها اسرائيل في تجسيد ذاتها وتكريس دورها، سواء منها الاقتصادية، او الايدولوجية، او السياسية، العنيفة منها او التآمرية، المباشرة منها او المداورة، تثبت دورها كثكنة استيطانية في محيطها بكل وضوح. فهي تبذل كل مافي وسعها لتغييب اهل البلد الاصليين من اجل تأمين القاعدة لاستيطانها ولآلتها العسكرية، كما تمارس العدوان على الدول العربية المحيطة لتأمين مبرر وجودها، وبالتالي، استمرار الدعم الغربي، وخاصة الاميركي، لها، اضافة الى احتلال الاراضي ونهب الموارد الطبيعية.

6- أن سلوك اسرائيل المعروف بعدائه لحركات التحرر في المنطقة والعالم، وكذلك لقوى السلام والتقدم على الصعيد الدولي، وتأييدها للانظمة الفاشية والقمعية، وانسجامها مع البؤر السياسية والاقتصادية الاكثر رجعية في المراكز الامبريالية، تؤكد ايضاً طابع الثكنة الاستيطانية فيها. كما تكشف عن ذلك علاقة اسرائيل بالنظم الديكتاتورية في اميركا اللاتينية، والنظم العنصرية في افريقيا(سابقا)، والرجعية في اسيا، حيث ظلت تزودها بالسلاح، وتصدر اليهاالخبرة العسكرية لمقاومة حركات التحرر في بلادها، كما تقدم الاسلحة والخبرة والتدريب للحركات الانفصالية. ولعل ذلك كان احد اهم الدوافع لبناء الصناعة العسكرية في اسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة، وتعاون وثيق مع شركات المجمع الصناعي-الحربي الاميركي. وهي تسوّق الاسلحة التي تنتجها بتنسيق مع اجهزة الاستخبارات الاميركية، كما تبرم الصفقات السرّية الكبيرة بالتعاون معها.

والمادة البشرية اللازمة للثكنة تتوفر من المستوطنين وابنائهم، ومن المهاجرين الجدد، والمتطوعين الموسميين. ومن هنا اهمية الهجرة اليهودية الى فلسطين، التي يوليها الشريكان في المشروع الصهيوني العناية القصوى، كونها تشكل شريان الحياة له. فبدونها لاتستطيع الثكنة انتاج واعادة انتاج الفعل اللازم لاداء دورها الوظيفي، الذي بغيابه تفقد مبرر وجودها، على الاقل من زاوية نظر الشريك الاكبر فيها. وليس أدلّ على ذلك من الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي لفتح ابوابه امام هجرة مواطنيه اليهود الى اسرائيل، خاصة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. وخلق الشروط الذاتية اللازمة لقيام اسرائيل بدورها الوظيفي، يستلزم منها توفير الاساس المادي لوحدة المستوطنين، بحيث تتمتع تلك الوحدة بدرجة معينة من الاستقرار الداخلي والرابطة الاجتماعية، لتكون قادرة على الصمود والتماسك وتحمّل التوتر الناجم عن الجهد المبذول

في اداء الدور الوظيفي. وهذا يعني ان يكون الشكل السياسي-الاجتماعي لاسرائيل مناسباً لهذا الدور، وقابلاً للحياة، وقادراً على انتاج واعادة انتاج الحياه فيها، بشكل متوازن وحيوي رغم الصعوبات التي تعترض سبيلها، سواء في شقها اليهودي او الامبريالي.

ولان بقاء الثكنات عموماً، او انهيارها، يتوقفان على قدرتها في تحقيق واقع ذاتي، يجيب على التحديات المطروحة عليها، ويبقيها مغامرة مربحة تغري أولي امرها بالحفاظ عليها، فان مصيرها يبقى مشروطاً بالفائدة التي يجنيها هؤلاء منها، مباشرة او مداورة. وفي حالة اسرائيل، حيث المسألة اكثر تعقيداً بسبب طبيعتها الاستيطانية، فانه مع ذلك، يبقى مستقبلها رهناً بقدرتها على خلق اجماع يهودي حول مشروعها، وبالتالي، الهجرة اليها لتوفير الطاقة البشرية اللازمة لها لانتاج الفعل المطلوب منها في ادائها لدورها الوظيفي. فهي تستهلك من الطاقة البشرية اكثر مما تنتج، وعليه، فهي بحاجة مستمرة لرفد المستوطنين فيها بالمهاجرين من الخارج، من جهة، ولاستعباد قطاعات سكانية فلسطينية وعربية، وايضاً اجنبية، كايد عاملة رخيصة، تسدُ الثغرة بين طاقة المستوطنين على الانتاج، وبين احتياجاتها مّن الطاقة البشرية العاملة، من جهة أخرى. وقد كان ذلك احد الاعتبارات التي جعلت اسرائيل تبقي على جزء من سكان المناطق التي وقعت تحت احتلالها، وتطرد الباقي. ومن هنا، القلق الذي يساور القيادة الاسرائيلية جرّاء المسألة الديموغرافية، وبالتالي، العمل الدؤوب على تهجير الجاليات اليهودية من مواطنها الاصلية لتوطينها في فلسطين المحتلة، من اجل الحفاظ على غالبية يهودية ساحقة من السكان الواقعين تحت سيطرتها، وإن كانت تغطي ذلك بالحرص على مصير تلك الجاليات، وضرورة انقاذها قبل فوات الآوان من الاخطار المحدقة بها، سواء جرّاء الاندماج او الاضطهاد.

وكذلك، فاسرائيل تستهلك من الطاقة المادية اكثر مما تنتج بكثير في سبيل ادائها لدورها الوظيفي، سواء في الشق اليهودي من مشروعها أم الامبريالي. ولذلك، فهي تبقى بحاجة مستمرة الى الدعم الخارجي لسدّ الثغرة بين قدرتها الذاتية على الانتاج الاجتماعي، وبين المطلوب منها لسد الحاجة من مستلزمات القيام بالمهام، خاصة وان المتوقع منها على الدوام هو النجاعة العالية في الاداء. وبشكل عام، فعلى الثكنة ان تبقى مشروعاً مربحاً، مادياً وسياسياً، خاصة بالنسبة الى المركز الذي يقدم الدعم، وذلك على قاعدة اعتباراته ومعاييره الرأسمالية في الكلفة والمردود، والعرض والطلب، والاّ انقلبت الثكنة من ذخر الى عبء، وفقدت بالتالي جاذبيتها ومبرر وجودها. ولذلك، تسعى اسرائيل الى زيادة انتاجها الذاتي، سواء عبر قاعدتها الاقتصادية، او استغلالها للمناطق الواقعة تحت

احتلالها، او عمليات النهب التي تمارسها في حروبها المتتالية، محاولة اعطاء الانطباع بإمكان تحولها الى ظاهرة قابلة للحياة بقواها الذاتية، في مرحلة ما مستقبلية. ومهما يكن التطور المستقبلي لاسرائيل على هذا الصعيد، فانها لاتزال الى الان (1998) وعلى قاعدة خصائصها الجوهرية، سواء لناحية التركيبة الذاتية او الدور الوظيفي، تزداد تبعية للبلد الام، بواقع المزيد من الحاجة الى الدعم المادي منه. وعدا الهبات التي تلقتها، والتي بلغت عشرات مليارات الدولارات، فان مديونيتها الراهنة تساوي مجمل الدخل القومي لها، فيما تدعي انها في ذروة ازدهارها الاقتصادي.

ويبقى الجوهر والاساس في «الثكنة» هي الآلة العسكرية التي هي العمود الفقري لاسرائيل، والقاسم المشترك لشقيها-اليهودي والامبريالي. ونظرة خاطفة الى اسرائيل تبرز مركزية الجيش فيها، حيث تبدو وكأنها آلة عسكرية، وبضعة ملايين من المستوطنين اليهود يقومون على خدمتها وتوفير مستلزماتها. وفي الخطاب الصهيوني العام يجري الكلام عن «جيش الدفاع الاسرائيلي» (تساهل) وكأنه أغلى من الدولة وأعزّ، حيث يحاط بهالة من القدسية. وفي مقارنة، ولو سطحية، يتضح الفارق بين تنامي الآلة العسكرية، كتعبير عن سمة الثكنة في اسرائيل، وبين تطور باقي المؤسسات الاستيطانية الأخرى، كتعبير عن نضوج اوضاع تلك الدولة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وعسكرة المشروع الصهيوني لم تكن وليدة الصدفة، او نتيجة التطورات اللاحقة لتبلور الاستيطان اليهودي واتضاح اهدافه، وبالتالي، ردة الفعل العربية على اقامة اسرائيل، كما يجري الادعاء الاسرائيلي. فبناء الاداة العسكرية الصهيونية، وتطويرها بشتى الوسائل والاشكال، قد رافق ذلك الاستيطان في فلسطين منذ بدايته. وفضلاً عن الفيالق اليهودية التي اعدتها الحركة الصهيونية، ودفعتها الى القتال في الحربين العالميتين، الاولى والثانية، الى جانب الحلفاء، عمدت الى انشاء قوة عسكرية في المستوطنات اليهودية في فلسطين، تحت الانتداب وحتى قبله، والى اعدادها للقيام بمهامها في المستقبل.

وفي العقيدة الأمنية الصهيونية، كان للأداة العسكرية دور مزدوج، الامر الذي استوجب ايلاءها عناية خاصة لضمان نجاحها في اداء الدور المركزي الموكل لها في المشروع الصهيوني. فمن جهة، كان على تلك الاداة العسكرية حماية الاستيطان في فلسطين وتوسيع رقعته، والمشاركة في تثبيته وتطويره. كما كان عليها ان تسهم في خلق الاساس المادي لوحدة ذلك الجزء من يهود العالم، الذي هاجر الى فلسطين واستوطن فيها لينخرط في عمل الثكنة الاستيطانية، دون امتلاك الشروط الاجتماعية اللازمة لذلك مسبقاً، وهو ما يسمونه في اسرائيل «بوتقة الصهر» للجماعات اليهودية الوافدة اليها من

كل حدب وصوب. ومن جهة أخرى، كان على تلك الاداة ان تعدّ نفسها للقيام بدورها العدواني في محيطها وخارج رقعة الاستيطان والاحتلال المباشر، تجسيداً لدور الثكنة الوظيفي عندما يحين الوقت، وهذا يتلخص بالحرب والعدوان وتصدير الثورة المضادة، بالاشكال المختلفة-دعم الحركات الانفصالية، وبيع الاسلحة للانظمة الرجعية والفاشية، ورفدها بالخبرة العسكرية لمواجهة الحركات الشعبية ضدها-وكذلك باعمال التخريب والتجسس...الخ.

ونظراً لاهمية الدور المنوط بتلك الاداة العسكرية، فقد كان ضرورياً ان يجهد اولو الامر في المشروع الصهيوني على رفدها بوسائل القوة اللازمة لها لتستطيع الاداء بنجاعة. فنمت وتطورت بشكل لايتوازى مع مؤسسات الاستيطان الأخرى، الامر الذي عزز عسكرة اسرائيل وكرس فيها طابع الثكنة. وجاءت التطورات اللاحقة لتدفع مسار العسكرة بوتيرة متسارعة، خاصة بعد الاعلان عن قيام اسرائيل (1948)، ولاحقاً في اعقاب الحروب العدوانية التي شنتها على الامة العربية، والنتائج التي تمخضت عنها. وحيث صمدت الامة العربية في وجه العدوان، ولم ترضخ لاملاءات اسرائيل وشريكتها الامبريالية- الولايات المتحدة الاميركية - كان لابدّ من معاودة العدوان عليها تكراراً، الامر الذي أدى الى ستة حروب، هي محطات رئيسية في تاريخ اسرائيل، الذي يكتب عادة متمحوراً حول هذه الحروب ونتائجها، داخلياً وخارجياً. وطبيعي ان تكون تلك الحروب، والدروس المستفادة منها، معالم رئيسية في تطوير الآلة العسكرية الاسرائيلية، وتعزيز قوتها عدة وعدداً، وتحسين تسليحها كمّاً ونوعاً، بحيث تبقى متفوقة على اية تشكيلة عسكرية اقليمية، كما يؤكد قادة اسرائيل على الدوام. وفي المقابل، اصبحت «ركناً في الأمن القومي الاميركي»، على حدّ تعبير العديد من قادة الولايات المتحدة، السياسيين والعسكريين.

وفي الواقع، فقد تسارع نهج العسكرة في اسرائيل بعد قيامها. فمع انحسار موجات الهجرة اليهودية الاولى اليها، بدا ان المشروع الصهيوني يواجه ازمة فعلية في شقه اليهودي. فراحت قيادته تعوض تقصيره الاستيطاني بتعزيز شقه الامبريالي، عبر بناء آلته العسكرية وتطويرها، وبالتالي، توسيع دائرة نشاطها، وزجّها اكثر فاكثر في المخططات الامبريالية ازاء المنطقة، وانخراطها الاعمق في الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الاميركية. وهكذا، ولإثبات قدرتها العسكرية، وبالتالي اقناع المراكز الامبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ان بامكانها الاعتماد على اسرائيل للقيام بدور الشرطي في المنطقة، دخلت القيادة الصهيونية في المؤامرة الثلاثية للعدوان على مصر في حرب السويس (1956)، متذرعة باعمال التسلل العربية عبر خطوط الهدنة لعام (1949)،

وبالاشتباكات الحدودية مع الجيوش العربية على الجبهات المختلفة، التي كانت هي نفسها تفتعلها، وتدعي انها «عمليات انتقامية» على خرق اتفاقات الهدنة. وكان لنجاح هذه التجربة، على الاقل عسكرياً، اثر بالغ في تشجيع تلك القيادة على المضي قدماً في هذا النهج، كما لفت انتباه الولايات المتحدة الى امكانات توظيف قدرات اسرائيل العسكرية في خدمة مشاريعها المستقبلية. وعاودت اسرائيل الكرّة في عام 1967، ولكنها قامت بالعملية منفردة، بعد ان وفرت لها الولايات المتحدة ماتحتاج من سلاح وعتاد، الامر الذي رفع مكانة الجيش الاسرائيلي في نظر الدول الامبريالية، كما عزّز موقعه داخل اسرائيل نفسها. وبذلك، فتحت حرب حزيران/ يونيو صفحة جديدة في تطوير ارتباط الآلة العسكرية الصهيونية بالمركز الامبريالي الاول (واشنطن) بحيث اصبحت امتداداً فعلياً لأدواته، الأمر الذي كرس طابع الثكنة لاسرائيل[13].

لقد حرّك التطور السريع للآلة العسكرية الاسرائيلية بعد حرب حزيران مسارين متكاملين، أدّيا بتفاعلهما الى مزيد من عسكرة اسرائيل، وبالتالي، الى تعزيز دور الشرطي في سلوكها. وقد طال ذلك القاعدة الانتاجية فيها، حيث راحت الصناعة العسكرية تحتل موقعاً مركزيا فيها، ويتنامى باطراد، ومعها يتبلور «المجمع الصناعي - الحربي»، الملازم بطبيعة الحال للعسكرة، بكل مايترتب على ذلك من سياسة تدفع باتجاه المزيد من العسكرة. وهذا التطور الملفت للاهتمام، خاصة على قاعدة الاداء المتميز في حرب حزيران، اصبح يشكل إغراءً كبيراً للمركز الامبريالي للإفادة منه وتوظيفه في المغامرات العسكرية التي يخطط لها في المنطقة، واستخدام الجيش الاسرائيلي كشرطي في الشرق الاوسط لضبط المسارات السياسية الجارية فيه. وكان طبيعياً ان يحفز ذلك قيادة اسرائيل لاستغلال الفرصة الى الحدّ الاقصى في توظيف آلتها العسكرية وتسويق خبرتها القتالية وانتاجها من السلاح للأطراف المعنية، بما تقتضيه رغبة واشنطن، او بعض اجهزتها، وتحديداً وكالة الاستخبارات المركزية (سي.اي.اي).

وازاء توفر الالة العسكرية القوية، اصبح مبدأ «العرض والطلب» يحكم تصرف القيادة الصهيونية لاستغلالها. وفي المقابل، وبالنسبة الى الولايات المتحدة، التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية بنزعتها الامبريالية الكونية ، وتحديداً في الشرق الاوسط ، لما لها فيه من مصالح احتكارية ضخمة، فان مبدأ «الكلفة والمردود» هو الذي حكم قرارها فيما يتعلق بما

---

(13) حول تطور مسار العسكرة في إسرائيل، انظر:

Shoufani, Elias, «Istael and the Gulf», in Rashid Khalidi and Camille Mansour (eds). Palestine and the Gulf, IPS, Beirut, 1982, pp. 292-314. (Henceforth: Shoufani, «Israel and the Gulf»).

تسميه «التعاون الاستراتيجي» مع اسرائيل، والذي راح يتطور ويتسع ويتمأسس ويتقونن بشكل رسمي وعلني، خاصة في الثمانينات. وبذلك، وبتلاقي المصالح المشتركة، اصبحت الولايات المتحدة تبرز أكثر فاكثر في لعبها دور «البلد الأم» بالنسبة الى اسرائيل، الامر الذي زاد بطبيعة الحال من إضفاء طابع الثكنة على هذه الأخيرة. وفي الواقع، فان هذا الجانب من اسرائيل هو الذي يعني واشنطن اساساً، ولايعنيها الاستيطان الا بالقدر الذي يخدم ذلك نجاعة الاداء العسكري للجيش الاسرائيلي. فواشنطن ترى باسرائيل قاعدة متقدمة، او حاملة طائرات، لاستخدامها، ولكن ليس «دولة اليهود»، حيث يتواجد منهم في الولايات المتحدة اكثر مما في اسرائيل ذاتها.

ونظراً لحاجة اسرائيل المتزايدة من الدعم الاقتصادي الاميركي، الامر الذي اصبح يهدد بخطر انقلابها في نظر المواطن الاميركي من ذخر للولايات المتحدة وعلاقاتها الدولية، الى عبء عليها، بكل مايترتب على ذلك من نتائج مدمرة، فقد اصبح لزاماً على القيادة الاسرائيلية، ومن ورائها اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ان تبرّر ما تسميه «العلاقة الخاصة الاسرائيلية - الاميركية». وكانت الوسيلة الفضلى لذلك هي ابراز الانسجام الكامل لنشاط اسرائيل العسكري والسياسي مع الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة. وقد اصبح هذا الاعتبار ركناً اساسياً فيما تسميه النخبة في اسرائيل «العقيدة الامنية العليا» للمشروع الصهيوني. وهذه العلاقة المتميزة مع الولايات المتحدة هي الأساس في اصطفاف يهود الولايات المتحدة وراءها، وبالتالي، تأثيرهم في دعمها على الساحة الاميركية. فاللوبي اليهودي في واشنطن يطرح نفسه خادماً للمصالح الاميركية في نشاطه المؤيد لاسرائيل في الولايات المتحدة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

وبعد، فمعلوم ان احتلال فلسطين وتشريد شعبها واخضاعه للظروف التي يعيشها راهناً، كان بفعل الآلة العسكرية الاسرائيلية، اصلاً، وليس نتاجاً لنشاط المؤسسات الاستيطانية الأخرى ونجاحها في تهويد فلسطين باليهود. فالشعب الفلسطيني لم يرحل عن ارضه بسبب نجاح «الوكالة اليهودية» في اغراق البلد بالمهاجرين، بحيث لم يبق فيه متسع لأهله الاصليين؛ ولانتيجة لنشاط «الصندوق القومي اليهودي» (هكيرن هكييمت) في شراء الاراضي واستيطان البلد بكثافة لاتترك لاصحابه مجالاً للبقاء فيه؛ ولا بسبب هيمنة المؤسسات الصهيونية على اقتصاد فلسطين، بحيث اضطر شعبها للرحيل بحثاً عن لقمة العيش خارجها. لقد حصل ذلك كنتيجة مباشرة للعنف الفاشي العنصري الذي مارسته الآلة العسكرية الصهيونية على الشعب الفلسطيني.

وبذلك، صادرت تلك الآلة المهام التي من اجلها أقيمت المؤسسات الاستيطانية الأخرى، وحلت محلها في بنية اسرائيل. ومن هنا فالجيش هو اهم المؤسسات الاستيطانية في اسرائيل، وهو يتفوق عليها جميعاً، ويغطي على تقصيرها في اداء مهامها، وبالتالي، يحلُّ الازمات المترتبة على اختلال اوجه نشاطها.

2 – الصهيونية قطع مع اليهودية التقليدية

«الصهيونية» اسم لحركة سياسية انتشرت بين يهود اوروبا في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وتبلورت من فكرة مجردة الى مشروع عمل استيطاني في فلسطين، يرمي الى اقامة كيان سياسي لليهود فيها. واللفظ مشتق من كلمة «تسيون» العبرية، وهي اسم لجبل يقع جنوبي غربي القدس (جبل صهيون)، يحج اليه اليهود لاعتقادهم ان الملك داود دفن هناك. وفي التراث الديني اليهودي ان «يهوى» يسكن هناك (مزامير 11/9)، اذ يرد القول «رنّموا للرب الساكن في صهيون». وبمرور الزمن صار الاسم يستعمل مجازاً للدلالة على القدس، واتسع ليشمل «الارض المقدسة» (فلسطين) كلها، بل اليهود عامة – «بنت صهيون» (بات تسيون). وفي العصر الحديث، طرحه كمصطلح ذي مضمون سياسي الصحافي اليهودي النمساوي الاصل، ناثان بيرنباوم (1863–1937)، ليصف به الحركة السياسية الداعية الى تهجير يهود العالم الى فلسطين، وتوطينهم هناك، بناءً على الدعوى بالحق التاريخي لهم فيها، وبالتالي، الحق في اقامة كيان سياسي يهودي عليها[14].

وفي تراثهم الديني، بلور اليهود منظوراً للتاريخ، ينطلق من ان تجلياته هي تعبير عن الارادة الربانية. ومن هنا، فكل الظواهر التاريخية تبرز، او تختفي، وفق خطة إلهية مسبقة، وضعت قبل التاريخ نفسه. والله يتدخل في دفع حركة التاريخ، او توجيهها، بشكل مستمر، بحيث يلغي دور الانسان فيها، الا بالتسبب في ردة الفعل الالهية، وبالتالي، الثواب او العقاب. وبناء عليه، فان تشكل مايسمى «الامة اليهودية» (بني اسرائيل)، ومصيرها ومآلها عبر العصور هو تجسيد لإرادة «اله اسرائيل». والاحداث التي تمر بها تلك «الامة» هي الكشف العلني للغطاء عن تلك الارادة، الصادرة عن «المطلق» تجاه «المتغيّر». وفي هذا المنظور تتمحور الارادة الالهية حول «الامة اليهودية» –

(14) لمزيد من التفاصيل حول مصطلح «الصهيونية» وتطوره، انظر:
المسيري، عبد الوهاب محمد، «الصهيونية»، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني (الدراسات الخاصة)، المجلد السادس، ص 229–236. (لاحقاً: المسيري، الموسوعة الفلسطينية 6/2).

وجودها ودورها ونشاطها – في تجسيد «وصايا الله»، وبناء على ذلك، ردة فعله كتعبير عن رضاه او غضبه عليها. والتاريخ بمجمله هو مسار يتقدم نحو «مجيء المشياح» في «آخر الأيام»، ليعود باليهود الى «ارض الميعاد»، ويؤسس «ملكه العالمي في صهيون»[15].

وفي المنظور اليهودي للتاريخ، وبالتالي لعلاقة الله بالكون وشعوبه، تبرز فكرة «شعب الله المختار» (اليهود) ، الذي اصطفاه الله من بين شعوب الارض الأخرى ، ليحمل رسالة متميزة، وسمات خاصة (عنصرية)، تفصله عنها. وهذا «الاختيار الالهي» يضفي على اليهود نفحة من القدسية ليست لغيرهم، وبناء عليه، فهم بهذا التخصيص «نور الشعوب»، يفوقونها كما يتميزون عنها. وورد في التوراة (سفر التثنية 14/ 2): «لانك شعب مقدس للرب الهك، وقد اختارك الرب لكي تكون له شعبا خاصاً فوق جميع الشعوب الذين على وجه الارض». وفي المنظور الطوباوي ايّاه، يرتبط اختيار «الشعب» باختيار «الارض»، اذ أن للشعب المختار ارضه المختارة، وبالتالي المقدسة. ولان الجمع بين هذا الشعب والارض هو ارادة الهية، فقد اصبحت «ارض اسرائيل» (ايرتس يسرائيل) هي «ارض الميعاد»، التي وعد اله اسرائيل ابراهيم بها، وعاهده ان تكون لنسله من بعده. كما انها «ارض الميعاد» التي سيعود اليها «ابناء اسرائيل» تحت راية «المشياح» في «آخر الايام». وبناء عليه، وعلى اعتبار ان التاريخ من صنع البشر، فان هذه المقولات الطوباوية لا تمتُّ اليه بصلة.

وبحسب التصورات التقليدية اليهودية، والتي نهل منها بعض التيارات الصهيونية، هناك ارتباط بين التاريخ الحيّ المتحرك والجغرافيا الصماء الثابتة. وهذا المنطق الغيبي يؤدي الى الغاء الوجود الفعلي التاريخي لليهود خارج فلسطين، الامر الذي يخرجهم عملياً من التاريخ العالمي في الجزء الاكبر منها. كما انه في المقابل، يلغي تاريخ فلسطين (ايرتس يسرائيل) في غياب اليهود عنها، وهو كذلك الجزء الاكبر من تاريخها. فكما الجمع بين «الشعب» و «الارض» يدخلهما التاريخ الحي، هكذا الانفصام بينهما يخرجهما معاً منه، ويبقيهما مجرد «جغرافيا» فحسب. وتحظى فلسطين في الخطاب الديني اليهودي بأوصاف ليست لغيرها، حيث يضفي عليها هالة من القدسية والبهاء والخصوصية...الخ. وفي الحديث عن «ايرتس يسرائيل»، وعلاقة اليهود بها، تحول هذا الخطاب الى نوع من «لاهوت

(15) حول المنظور اليهودي للتاريخ والأرض، انظر:
المسيري، عبد الوهاب، الأيديولوجية الصهيونية، دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة (طبعة ثانية مزيدة ومنقحة)، سلسلة عالم المعرفة، العدد (60–61)، الكويت، حزيران/ يونيو 1988، ص ص 128–139. (لاحقاً: المسيري، الأيديولوجية الصهيونية).

الارض المقدسة»، حيث فقدت فيه ابعادها التاريخية العيانية، وأوصافها الجغرافية العينية، واصبحت أقرب الى الفكرة اللاهوتية المجردة.

واللافت للنظر جداً ان هذه الشحنة الدينية والعاطفية اليهودية تجاه «صهيون» (تسيون)، والتي استمرت على مدى عصور طويلة، كان اليهود، الذين اعتبروا انفسهم اقلية في «المهجر» (غلوت)، يعبرون عنها في صلواتهم وابتهالاتهم الى الله ان يثوب عليهم ويعيدهم الى «ارض الميعاد»، لم تحفزهم الى حزم امرهم والرحيل اليها. بل على العكس، فهذا الرباط الروحي اللفظي بـ «ايرتس يسرائيل» لم يغير شيئاً في ممارسة اليهود لحياتهم اليومية في تجمعاتهم. واذ ظلوا يصلّون ثلاث مرات يومياً للمخلّص الذي سيغير العالم وينقلهم الى «يروشلايم» (القدس)، فانهم لم يهاجروا الى هناك. كانوا يعلنون الحداد على خراب الهيكل (9 آب عبري) كل عام، ويعايدون بعضهم بعضاً بتعبير «السنة القادمة في اورشليم»، ويضعون قراميد على مداخل بيوتهم تذكرةً دائمة على خراب صهيون، ولكنهم لم ينتقلوا اليها «لإعمارها». والذين قدموا اليها، وهم قلة قليلة، جاؤوا ليموتوا فيها ويحظوا بالدفن في مقابرها ويكونوا على مقربة من موقع الحشد البشري في يوم الحشر. لم يأت هؤلاء لتأسيس كيان سياسي، ولا حتى اجتماعي او روحي. وعلى مدى قرون، ظلت هذه الازدواجية سائدة في اوساط التجمعات اليهودية – العقيدة شيء والممارسة شيء آخر. بل اكثر من ذلك، اذ طوّر الفكر الديني اليهودي منظوراً يشرّع الاستكانة الى الوضع القائم في «المهجر». فقضى بأن التدخل الانساني في تغييره هو من قبيل «تسريع النهاية» (دحيكت هكيتس)، وبالتالي، الكوارث جرّاء التطفل على الخطة الإلهية للاشياء: الارادة الإلهية، وليس التدخل الانساني، هي التي تحدد متى وكيف يتم خلاص اليهود من المهجر ويعودون الى صهيون[16].

وعلى ارضية هذه المتحارجة من التشبث بالرباط الديني بين اليهود وفلسطين، من جهة، والخمول الكامل تقريباً في تجسيد هذه العقيدة، من جهة أخرى، قامت «الصهيونية السياسية»، التي تبلورت بديباجات مختلفة، ولكنها لم تنطلق بجدية الا بعد تلاقيها مع الامبريالية في مشروع مشترك. واذ ظلّ افراد يحجون الى القدس، وبعضهم يبقى فيها لاسباب دينية ومشيحانية، فلم تظهر حركة نشطة للهجرة الى فلسطين والاستيطان فيها حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وذلك بعد ظهور الصهيونية كحركة سياسية، تطرح اقامة دولة يهودية؛ الأمر الذي غيّر طبيعة الرباط اليهودي بفلسطين بشكل

(16) Avineri, Zionism, p.3.

جذري، وأحدث فيه نقلةً نوعية. وهذه الظاهرة لايمكن تفسيرها بانبعاث ديني فجائي داخل التجمعات اليهودية. فالرباط الديني الذي ظل خاملاً على مدى قرون عديدة (18 حسب المؤرخين الصهيونيين)، لايمكن ان يكون الحافز لهذه الظاهرة النابضة بالفعل في اجواء القرن التاسع عشر العلمانية. والتفسير القائم على تفاقم «المسألة اليهودية» لا يكفي لتعليل الظاهرة. فما يسمّى «اللاسامية»، والتمييز ضد اليهود في المجتمعات المحيطة بهم، وظهور النظريات العرقية في المانيا وفرنسا، والاضطهاد الذي تعرضوا له في روسيا (1881 – 1903)، لاتقدم تفسيراً مقنعاً، حيث ان مثل هذا العداء لم يحرك مثل هذه الظاهرة الصهيونية في السابق. وحتى الاضطهاد في روسيا، الذي ادّى الى هجرة حوالي ثلاثة ملايين يهودي منها، لم يدفع اكثر من 1٪ منهم للتوجه الى فلسطين، فيما ذهبت الغالبية العظمى الى الولايات المتحدة وكندا، وجنوب اميركا واستراليا، كما توقفت قلة منهم في بعض دول اوروبا[17].

واذ لم تكن الظاهرة الصهيونية وليدة الحنين الديني اليهودي الى «ارض الميعاد»، فانها افادت منها انتهازياً في التبشير بمشروعها الاستيطاني. وكذلك، فإنها وان لم تكن ردّة فعل مباشرة على الاضطهاد الذي تعرض له اليهود في اجواء اللاسامية والنظريات العرقية، لكنها استغلت ذلك الى اقصى الحدود. فآباء الصهيونية السياسية لم يأتوا من خلفية دينية يهودية متأصلة، وانما كانوا نتاج التربية الاوروبية في عصر التنوير، وتأثروا بالافكار القومية الرائجة في مواطنهم، وخاصة في اوروبا الشرقية. وفي اجواء الاستعمار الفكرية والسياسية، وبعد فترة من الدعوات الى توطين اليهود في فلسطين، جاءَت على العموم من خارج صفوفهم، وتوخت توظيفهم في خدمة المصالح الامبريالية، بدأت تبرز دعوات يهودية فردية الى اعتناق الصهيونية، عقيدة وممارسة. وقد تزعم هذه الدعوات بعض المفكرين العلمانيين والحاخامين الاصلاحيين، انطلاقا من البحث عن حلٍّ للمسألة اليهودية، التي راحت تتفاقم في المناخات الاوروبية السائدة، وما تنطوي عليه من تناقضات في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الامبريالية، وبالتالي، ماتسببت به من حراك اجتماعي في التجمعات اليهودية. وقد سبقت هذه الدعوات الصهيونية اليهودية حركة الاستيطان العملي في فلسطين، حتى في مراحلها الاولى، اذ لم تكن قد تبلورت كحركة سياسية واضحة المعالم. ففي هذه الفترة، بدأ الحاخام القلعي (1798 – 1878)، المولود في سراييفو (يوغوسلافيا)، يدعو الى اقامة مستعمرات يهودية في فلسطين «من دون انتظار مجيء المشياح»، ووضع

(17) Avineri, Zionism, pp. 4-5.

ما أسماه «برنامج الخلاص الذاتي» (1834)، الذي ينطلق من فكرة قيام اليهود انفسهم بتحقيق العودة الجماعية الى فلسطين. لكن دعوات القلعي لم تحقق نتائج ملموسة مباشرة[18].

كما اصدر الحاخام البولوني تسفي هيرش كاليشر (1795 – 1874) كتابه «مطلب صهيون» (دريشت تسيون)، وهو اول كتاب باللغة العبرية في العصر الحديث (1862). ودعا فيه المحسنين والمتمولين اليهود الى تقديم المساعدات المادية لانشاء المستعمرات الزراعية في فلسطين. وبادر كاليشر الى النشاط العملي في تجسيد افكاره، فخاطب عميد الاثرياء اليهود في العالم آنذاك، روتشيلد، في برلين، ليشرح له نظريته الجديدة عن خلاص اليهود من دون انتظار مجيء المشياح. وقام برحلات متعددة في اوروبا، يحث فيها اليهود على شراء الاراضي في فلسطين والاستيطان هناك. وقد نجح في اقناع بعضهم، ممن اشترى مساحات صغيرة في ضواحي مدينة يافا (1866)، باقامة المدرسة الزراعية «مكفي يسرائيل» (1870) بالقرب من يافا، وهي اول معهد زراعي يهودي في فلسطين. وقد تأثر بكتاباته المستوطنون من الهجرة الجماعية الاولى الى فلسطين – «احباء صهيون» (حوففي تسيون)[19]. وتبنى المفكر اليهودي الالماني موزس هس (1812 – 1875) افكار الحاخام كاليشر وطورها الى «نظرية قومية يهودية، تقوم على الدين والعرق، أي على الجنس اليهودي»، وذلك في كتابه «روما والقدس» (1862)، وربط هس بين منظوره لهذه القومية المبتدعة، وبين الافكار الرائجة في المراكز الامبريالية الاوروبية، وخصوصاً في فرنسا. وطعّم خطابه بالالفاظ الاشتراكية العمالية التي اكتسبها من صداقته مع كارل ماركس (1818 – 1883). وكان هس بعد دعوته الى الاندماج اليهودي، انقلب على الافكار الاصلاحية اليهودية، وهاجم اصحابها بوصفه اياهم ضحية الأوهام العقلانية والخيرية التي اعتمدوها في البحث والتفكير. ولذلك رأى أنهم اخفقوا في ادراك المغزى القومي للديانة اليهودية. ولأنهم ارادوا الفصل بين عنصريها – السياسي والديني – فقد حاولوا في رأيه تحقيق المحال. ورأى هس ان الوضع العمالي، خاصة في ظل هبوط السلطنة العثمانية، يشجع الانصراف الى بناء المستعمرات اليهودية، عند قناة السويس وعلى ضفتي نهر الاردن. وتأتي هذه المستعمرات كخطوة اولى على طريق استرجاع الدولة اليهودية. وقد أثرت افكار هس هذه في تيودور

(18) انظر مادة «القلعي، يهودا» في:
المسيري، عبد الوهاب محمد، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، رؤية نقدية، القاهرة، 1974.
(لاحقا: المسيري، موسوعة المفاهيم).
(19) المسيري. موسوعة المفاهيم، مادة «كاليشر، نسفي هيرش».

هيرتسل (1860 – 1904)، مؤسس الصهيونية السياسية، الذي صاغ مضمونها، ووضع اسس هيكليتها التنظيمية، وبالتالي، آلية تجسيدها[20].

وكان الطبيب اليهودي والكاتب الصهيوني ليو بنسكر (1821 – 1891) الاكثر تعبيراً عن النزعة الصهيونية الاستيطانية كحل للمسألة اليهودية في روسيا. وفي مواجهة طروحات الاندماج المتعددة الاشكال، والتي راجت في تلك الفترة، اصدر بنسكر كراساً بعنوان «التحرر الذاتي» (1882)، اصبح دليل عمل للمستوطنين من «احباء صهيون». وكان بنسكر حازماً في طرحه بعدم امكان اندماج اليهود في مجتمعاتهم. وعلّل ذلك باسباب موضوعية متعلقة بتلك المجتمعات التي ترفض التعامل مع اليهود على قدم المساواة، وبأخرى ذاتية تتعلق بعدم أهلية اليهود انفسهم للاندماج. فاليهود في نظره عنصر مميز، لا يمكن دمجه في غيره من الامم، كما يعسر على اية امة هضمه واستيعابه. وبانعدام الوعي القومي لديهم، يستحيل على اليهود تحقيق الوجود القومي. ومن هنا ضرورة خلق هذا الوعي، كما يطرح بنسكر، كخطوة اولى نحو الوجود القومي، الذي هو السبيل لإخراجهم من حالة الاغتراب التي يعيشونها بين ظهراني تلك الشعوب المحيطة بهم[21].

والحركة الصهيونية، كجسم سياسي منظم، هي من صنع تيودور هيرتسل (1860 – 1904)، اليهودي المجري، الذي نشر في سنة 1896 كتابه «دولة اليهود»، وعرض فيه مفهومه لجذور «المسألة اليهودية»، وبالتالي وجهة نظره في حلها، عبر انشاء «امة يهودية» مستقلة على ارض تمتلكها. والمنظمة التي اسسها في المؤتمر الصهيوني الاول (بازل، 1897) كانت من اجل تحقيق ذلك الهدف. ومن خلالها تحرك هيرتسل بين الجوالي اليهودية، كما على الساحة السياسية الدولية، داعياً الى مشروعه، بينما يقرّ في مذكراته بانه «يدير شؤون اليهود من دون تفويض منهم، لكنه مسؤول ازاءهم عمّا يعمل». وفي المحصلة، فانه رأى في المسألة اليهودية قضية دولية، وبناء عليه، يجب حلها في هذا الاطار، ومن على منبر السياسة الدولية. وادّعى ان مسألة اليهود في العالم تخص جميع شعوبه، وبالتالي، فعلى الامم المساهمة في حلها، وواجبه هو وضع المسألة في جدول اعمال السياسة الدولية، الامر الذي يستلزم اقامة هيئة منظمة لذلك الغرض. وفي المؤتمر، اعلن هيرتسل «إننا نبغي وضع حجر الاساس للبيت الذي سيؤوي الامة اليهودية... والصهيونية تسعى للحصول على وطن للشعب اليهودي في فلسطين، يضمنه القانون العام، ويكون

(20) المسيري، موسوعة المفاهيم، مادة «هس، موسى».
(21) المسيري، موسوعة المفاهيم، مادة «بنسكر، يهودا لايب اليوم».

معترفاً به في العلن». ولخّص هيرتسل فهمه للصهيونية بقوله: «هي العودة الى الحظيرة اليهودية، حتى قبل العودة الى الارض اليهودية». بمعنى احياء الانتماء اليهودي القومي وتعزيز الوعي به، كمقدمة لعملية الاستيطان[22].

وقد ولد هيرتسل في المجر، وكان والده تاجراً ميسوراً، قطع في نمط حياته شوطاً على طريق الاندماج بمحيطه، فنشأ ابنه على الثقافة الالمانية. وعندما انتقلت العائلة الى فيينا، درس هيرتسل القانون، وظلت ثقافته اليهودية ضئيلة. وعمل بالمحاماة، ومن ثمّ بالصحافة. وفي سنة 1891، سافر الى باريس كمراسل لصحيفة «نيوفراي برس»، ليغطي احداث محاكمة درايفوس، الضابط اليهودي في الجيش الفرنسي، الذي اتهمه اقرانه بالخيانة. وتأثّر هيرتسل بمجريات المحاكمة وردّات الفعل المتناقضة عليها، فاستعاد وعيه اليهودي، وشغل بايجاد حلٍّ للمسألة اليهودية. وبداية، رأى الحل في الاندماج، وطرح على اليهود اعتناق المسيحية بصورة جماعية، او الالتحاق بالتيارات الاشتراكية. ولكنه سرعان ماعدل عن هذه الافكار وتحول الى الصهيونية، مقتنعاً باستحالة اندماج اليهود في مجتمعاتهم، او استيعابهم جميعاً في اميركا. وبذلك خلص الى نتيجة مفادها ضرورة اقامة «دولة يهودية» لهم، ليس بالضرورة في فلسطين، ولكن بالتأكيد من خلال التعاون مع الدول الكبرى، وفي ظل حمايتها ودعمها، لقاء الخدمات التي ستقدمها تلك الدولة اليهودية لمصالح الدول الراعية.

وكتاب هيرتسل «دولة اليهود» هو خليط عجيب من الافكار القومية الغيبية، والنظريات الاستعمارية الاسترجاعية، والمشاريع الاستثمارية الاستغلالية، مع ما يرافقها من طروحات عنصرية. وهو ينطلق من اطروحة ان معاداة السامية خصيصة حتمية لكل المجتمعات المعاصرة على تعدد نظمها. ولذلك انتهى الى الاستنتاج بضرورة اقامة دولة لليهود. وحدد ادوات مشروعه: «جمعية يهودية» للإعداد السياسي والعلمي، و«وكالة يهودية» للتنفيذ العملي؛ و «براءة» من الدول الكبرى، او من احداها على الاقل. وهو يجمع بين النزعة العرقية العنصرية والارتباط العضوي بالامبريالية العالمية. وتبرز عنصريته في تجاهل كون فلسطين آهلة بالسكان، وفي نظرته الدونية اليهم، على الرغم من زيارته لها ووقوفه على الواقع الحضاري والعمراني فيها. ومع ذلك، كرّس جل اهتمامه للتخلص من هؤلاء العرب الفلسطينيين، تمهيداً لتهويد البلد عبر تغييب سكانها الاصليين، وقطع صلتهم التاريخية بوطنهم. بل يذهب هيرتسل في عنصريته الى ابعد من ذلك، اذ يطرح توظيف هؤلاء السكان في التمهيد للاستيطان الصهيوني على ارضهم، قبل نقلهم الى اماكن

(22) المسيري، موسوعة المفاهيم، مادة «هرتزل، تيودور».

أخرى، فيقول: «اذا ما انتقلنا الى منطقة توجد فيها حيوانات متوحشة لم يعتد عليها اليهود – افاع كبيرة وغير ذلك – فسوف أستخدم سكان البلاد، قبل ترحيلهم الى الدول التي سينقلون اليها، من اجل القضاء على هذه الحيوانات»[23].

لقد فضلت الصهيونية السياسية «البراءَة الدولية»، التي تمكّن اليهود من الهجرة الجماعية واقامة دولة يهودية، على التعلق بأهداب القيم الدينية التقليدية. ورأت باليهودية مسألة ثقافية وقومية، الأمر الذي اعتبره الحاخامات محاولة وقحة لتحدي الارادة اليهودية. فقد كتب الصهيوني الاشتراكي نحمن سيركِن (1868 – 1924)، وذلك في عام 1901، بان الجماهير اليهودية كانت «تبدو سخيفة بجهلها، وظلاميتها الارثوذكسية ووثنيتها التلمودية». وقال سيركن بان الارثوذكسية اليهودية «التي وصفها هيني بشكل فذٍّ على انها ليست ديانة وانما مصيبة»، كانت «العائق الرئيسي امام الثقافة، المعرفة، التحرر، وسطوع المثال الاشتراكي والقومي»[24]. وفي كتابه «التحرر الذاتي»، كتب ليو بنسكر ان اليهود فقدوا الاعتزاز بـ «امتهم»، وبالتالي الارادة في الحياة. واضاف أن مصائبهم «تنبع، فوق كل شيء، من غياب الرغبة في الاستقلال القومي»[25]. وهذه النزعة القومية لدى بنسكر هي ردة فعل على «اللاسامية»، أي على عامل خارجي، وهي ليست تعبيراً عن تبلور اوضاع ذاتية بين اليهود، أي نتاج عامل داخلي. ولقد حاول بنسكر الاندماج في مجتمعه ففشل. وكذلك الامر بالنسبة الى هيرتسل وحتى جابوتنسكي. ووصف بنسكر اليهود بأنهم «ظاهرة كالشبح، من اناس دون وحدة او تنظيم، دون ارض او رباط وحدوي، لم يعودوا احياء، ومع ذلك فهم يتحركون بين الاحياء»[26].

والصهيونية السياسية التي رأت باليهودية رابطة قومية، وليس دينية، سوّغت برنامجها بالدعوات القومية العلمانية، وركزت على انقاذ اليهود دون اليهودية. ولأنها اكدت على ضرورة القطع مع نمط الحياة التقليدي لليهود، فقد اصطدمت بموقف المؤسسة اليهودية الارثوذكسية، المستند الى نفوذ الحاخامين ومعارضتهم لنزعات الخلاص المشيحانية، قبل مجيء المشياح، وخشيتهم من عواقبها. وكان اعتراضهم على الصهيونية

(23) لمزيد من المعلومات عن هيرتسل وكتابه وعقيدته الصهيونية، انظر: المسيري، الموسوعة الفلسطينية، 6/2، ص261-272.

(24) Avishai, Bernard, the Tragedy of Zionism, Revolution and Democracy in the land of Israel, New York, 1985, pp. 20-21. (Henceforth, Avishai, Tragedy of Zionism).

(25) Ibid, p.27.

(26) Ibid, p.27.

لاهوتياً، لاعتقادهم ان حال اليهود في شتاتهم هو قضاء الله، والسعي لتبديله خارج الارادة الالهية كفر، ولاطائل تحته طبعاً، وربما يجرّ عليهم الكوارث، كما حصل بعد حركة شبتاي تسفي (1665 – 1667). وقد رأى هؤلاء بالصهيونية محاولة لعكس مسار التاريخ اليهودي، وبالتالي، فدعاتها هم «انبياء كذبة» و«مروّجو اضاليل»، ومن شأنهم ان يجرّوا الكوارث على اليهود. وبناء عليه، نبّه الحاخام سمسون رفائيل هيرش (1808 – 1888)، مؤسس اليهودية الارثوذكسية الحديثة، اليهود بان عليهم «الا يحاولوا أي عمل من تلقاء انفسهم لاسترداد سيادتهم، بل عليهم ان يؤدوا مهمتهم في الشتات، منتظرين الخلاص بواسطة التدخل الالهي وحده»[27].

وكما اثارت الصهيونية السياسية، بمنطلقاتها «القومية»، الجماعات اليهودية الارثوذكسية، فقد قوبلت بالصدّ من جانب الاثرياء اليهود، الذين لم يروا بمبادرتها الاستيطانية مشروعاً رأسمالياً مربحاً، على الرغم من ان هيرتسل وعدهم بالأرباح الطائلة من توظيفاتهم المالية في «الشركة اليهودية القانونية»، التي ستتعهد توطين اليهود في فلسطين وتوظيفهم في مشروعات استثمارية. واذ لم يقتنعوا بالصهيونية السياسية في البداية، فإن بعضهم عاد وتبناها، مثل البارون ادموند جيمس روتشيلد (1845 – 1934)، الذي رعى المستوطنات الاولى في فلسطين، واعتبرها ملكاً خاصاً به، وصرف عليها ملايين الفرنكات. لقد اراد هذا الثري توظيف المهاجرين من يهود اوروبا الشرقية في خدمة المصالح الامبريالية الفرنسية[28]. وكذلك، فالصهيونية السياسية الاستيطانية لم تلق استجابة من الطبقة العاملة اليهودية، التي إما شكلت منظماتها الخاصة للنضال من اجل تحقيق مصالحها الطبقية، الى جانب الحركات العمالية والثورية في بلادها، وإما انخرطت في تلك الحركات بشكل مباشر. ومن هنا، فالاستجابة الضئيلة التي لقيتها الصهيونية السياسية، جاءت بالاساس من ابناء الطبقة الوسطى والمثقفين، الذين في عصر الاحتكارات، التي لاطاقة لهم للتعامل معها، رأوا مصيرهم في تشكيل سوق اقتصادية خاصة بهم. الا أنه كانت تنقصهم الاموال اللازمة لذلك، كما الطاقة البشرية المهيّأة لان تصبح مادة المشروع الاستيطاني. وفكرة هيرتسل للتجسير بين مرتكزات مشروعه -المال من الاثرياء، والبراءة من الدول الاستعمارية، والمادة

(27) لوستك، ايان. س، الأصولية اليهودية في إسرائيل، من أجل الأرض والرب. (ترجمة حسني زينة) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991. ص 34-35. (لاحقاً لوستك، الأصولية اليهودية).

(28) Halbrook, Staphen, «the Class Origins of Zionist Ideology», Journal of Palestine Studies (JPS), vol. II, No. I, Autumn, 1972, p.105.

البشرية من الجماعات اليهودية المأزومة في اوروبا الشرقية- لم تحقق نجاحاً كبيرا في حياته[29].

وعلى العموم، فالصهيونية لم تنبع من اعماق الجماعات اليهودية، وانما تبلورت نتيجة لعدد من العوامل في واقع القرن التاسع عشر، سواء داخل تلك الجماعات او في محيطها. ومنها رغبة الفئات السائدة في اوروبا الغربية، بما فيها الطبقات العليا اليهودية، لتوجيه الجماعات اليهودية المأزومة في اوروبا الشرقية، والتي كانت تنزح باعداد كبيرة الى اوروبا الغربية، نحو فلسطين والاستيطان فيها. وهكذا تقاطعت مصالح الفئات الاوروبية السائدة مع رغبات البرجوازية اليهودية في اوروبا الغربية للتخلص من هذا الفائض البشري. وقام دعاة الصهيونية، من امثال هيرتسل وغيره، بمهمة التجسير بين هذه المصالح، وحاولوا توظيف المهاجرين اليهود المشردين من اوروبا الشرقية في خدمة مصالح دولهم الرأسمالية، الأمر الذي رأوا به حلاً للتناقض المتشكل من الجمع بينهم وبين هؤلاء المشردين في وحدة يهودية بالمنظور الاوروبي الغربي. وليس صدفة ان غالبية يهود اوروبا الشرقية ظلت، حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، تعارض الصهيونية علناً. «وكان الاشد تطرفاً في عدائه للصهيونية هم العمال تحديداً، ممن تكلموا الييدشية، والذين اعتبروا انفسهم يهوداً؛ وكان هؤلاء الخصوم الاشد اصراراً لفكرة الهجرة من اوروبا الشرقية الى فلسطين... ففي اوساط يهود اوروبا الشرقية ساد الشعور بانه فقط عبر قلب النظام القيصري من خلال الثورة، يمكن تخليص اليهود من التمييز والاضطهاد الذي يتعرضون له»[30]. وبالفعل، فقد كانت المنظمة العامة للعمال اليهود (البوند)، التي تأسست في نفس العام مع الصهيونية، هي الاشد معارضة للصهيونية، وظلت كذلك حتى الحرب العالمية الثانية، وكانت الحزب اليهودي الاقوى في بولونيا، التي ضمت حوالي ثلاثة ملايين يهودي[31].

إن الفارق الكبير بين تأييد الدول الكبرى للمشروع الصهيوني وبين حماسة الجماعات اليهودية له، إن دلّ على شيء، فعلى الطبيعة الامبريالية لهذا المشروع. كما يؤكد عدم التكافؤ بين شقيه -الامبريالي واليهودي- ويثبت أغلبية الاول على الثاني فيه. وكان حاييم وايزمن (1864 – 1952) ونظراؤه يرون ان حل هذه المسألة يجب ان يأتي «من اعلى»، من ناحية الدول الامبريالية، وعبر دورها في تسخير اليهود لخدمة مصالحها، عن طريق وساطة المنظمة. وكانت الاستراتيجية التي وضعها نشطاء العمل الصهيوني لهذا

(29) Ibid, p. 92-94.

(30) دويتشر، اسحق، اليهودي اللايهودي، (ترجمة ماهر كيالي)، بيروت، 1971، ص 46–47.

(31) Safran, Nadav, Israel - The Embattled Ally, The Belknap Press, Cambridge, Mass. 1978, p.21. (Henceforth, Safran, Israel).

الغرض تآمرية في اساسها على الجماعات اليهودية لتهجيرها الى فلسطين، وهذا ما فعلته الحركة الصهيونية لاحقاً. ويذكر وايزمن انه عندما اعرب له احد المسؤولين البريطانيين عن دهشته للموقف المناهض للصهيونية الذي يتخذه قادة يهود بريطانيا، اكد له وايزمن ان لديه خطة لشنّ الهجوم عليهم «من اعلى». وتكهن وايزمن انه بمجرد الاعتراف بفلسطين «وطناً قومياً يهودياً»، فإن هؤلاء سيوافقون على الحلّ الصهيوني، وسينخرطون هم انفسهم في صفوف الحركة الصهيونية في الوقت الملائم[32]. لكن تكهنات وايزمن لم تتحقق كما كان يتوقع، وتبني بريطانيا للمشروع الصهيوني لم يحرك بين يهودها موجة من الهجرة الى فلسطين ولاحتى تأييداً سياسياً عامّاً للصهيونية.

وفي الجوهر، فان الصهيونية السياسية هي حركة اوروبية الجذور، فكراً وممارسة، اذ نشأت وترعرعت في اجواء القوميات الاوروبية في القرن التاسع عشر. الا أنها في الظاهر، غطت مقولاتها بخطاب ديني يهودي استرجاعي، رغم خروجها على اليهودية التقليدية. ولأنها حركة مفتعلة ومفبركة، كان لابد من التمويه على الجوهر فيها، بمزاعم ومقولات زائفة، سواء لناحية المضمون في الفكرة السياسية -«الدولة القومية تحل المسألة القومية»- او من ناحية تجسيدها في الواقع عبر الاستعمار الاستيطاني، الذي سبقتها اليه الدول الاوروبية في بقاع متعددة من العالم. وقد تقدمت الصهيونية بمشروعها على قاعدة الاسترجاع، من منطلق اسطورة «شعب الله المختار» و «ارض الميعاد» و «عودة الشعب المختار الى وطنه». اما في الممارسة العملية، فكان لابدّ لحركة من هذا النمط ان تعتمد اسلوب «التآمر» السياسي والدبلوماسي، واستغلال التناقض بين القوى، لتمرير مشروعها، ذي الطبيعة المزدوجة - اليهودية /الامبريالية. وفي تقليدها للحركات القومية الاوروبية، برزت الصهيونية كظاهرة مصطنعة، اذ لم تتوفر لديها الشروط المسبقة، او المقومات الكيانية، للادعاء بانها «حركة قومية»، تسعى لإقامة «دولة قومية»، وتحقيق السيادة السياسية فيها، اسوة بالقوميات الأخرى. والدعوى الصهيونية بوجود «قومية يهودية»، بمعزل عن الديانة اليهودية، بل بالخروج على تعاليمها وطقوسها، هي ضرب من البدعة ، لأنها بانطلاقها كانت تنقصها أهم مقومات الحركة القومية - الشعب الموحد والارض المحددة. فاليهود المنتشرون في جميع انحاء العالم، لم تكن بينهم من روابط إلا العقيدة الدينية، مع وجود «مذاهب» و «طرائق» متعددة بينهم. وفي مرتكزاتها الفكرية حول «القومية اليهودية»، كانت الصهيونية أقرب ماتكون الى «القومية الالمانية» في حينه (Deutschdom).

(32) المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ص 41-42.

وفي مسار معاكس تماماً لنشوء الدول القومية، تحركت الصهيونية من «اعلان السيادة» على ارض وشعب ليسا في يدها. وراحت تبحث عن «شعب» تسبغ عليه صبغة «الامة»، ومن ثمّ عن رقعة ارض، تجمع فيها بين الشعب والسيادة. وبهذا تكون الفكرة قد تبلورت خارج الشعب والارض، ولم تكن تعبيراً عن تطلعات ذلك «الشعب»، ولاتجسيداً لإرادته القائمة على وعيه لذاته كوحدة ذات خصوصية، على ارض محددة، يريد السيادة عليها اسوة بغيره من الشعوب، وحتى تلك التي ارادت الصهيونية تقليدها (البلقانية واليونانية). وكان طبيعياً ان تعمد حركة من هذا النمط المفتعل، تدّعي الرابطة القومية بين تجمعات دينية مبعثرة في بقاع العالم كلها، وتنادي بالحق التاريخي على ارض آهلة بسكانها الاصليين، الى اختلاق المزاعم، وتشويه التاريخ والجغرافيا التاريخية في خطابها السياسي. فالتجمعات اليهودية التي انتشرت في جميع انحاء العالم، لم يكن يجمعها ناظم اجتماعي، او اقتصادي، او لغوي، او تاريخي. والمسألة اليهودية، التي تذرعت بها الصهيونية، هي قضية اجتماعية اوروبية، وبالتالي، فحلّها الصحيح هو في ذلك الاطار. والدعوى بعدم امكان اندماج اليهود في مجتمعاتهم الاصلية، وبغض النظر عن دواعي هذه الظاهرة، وعن مدى صحة تعليل اسبابها بالمنظور الصهيوني، الذي يثبت بطلانه تماما على الساحة الاميركية، وباعتراف يهود اميركا انفسهم، وبالتالي، تشبثهم بمواطنتهم هناك، فانها تقود الى البحث في الاوضاع التي ادّت اليها، وبالتالي، معالجتها في الواقع الذي افرزها كظاهرة نابية في علاقة التجمعات اليهودية بمحيطها.

ومهما يكن الامر، فان جملة المزاعم الصهيونية بشأن القومية اليهودية والحق التاريخي في فلسطين، والدعوى الاسترجاعية في الاجواء الثقافية الاوروبية، والمسألة اليهودية ومجمل عناصرها وردّات الفعل عليها، ماكان لها ان تشكل ظاهرة قابلة للحياة خارج ايقاعات المسألة الشرقية، والصراع الامبريالي بشأن الشرق الاوسط. والانجازات العملية التي حققتها الصهيونية، لايمكن ان تعزى الى الفعل اليهودي الذاتي، انطلاقاً من الطروحات المزيفة للتاريخ، ولا الى المزاعم الصهيونية والدعاوى الاسترجاعية، ولا الى التنظيم الداخلي فحسب، بل الى الديناميات الحقيقية لتاريخ اوروبا في القرن التاسع عشر، اولاً وقبل كل شيء. ومن هنا تبرز اهمية دراسة عناصر الفكرة الصهيونية وكيف تمّت بلورتها، ومن هي القوى صاحبة المصلحة في ترويجها والعمل على تجسيدها، من اجل فهم شمولي للظاهرة الصهيونية. وعلى هذا الصعيد، تبرز المراكز الامبريالية ومخططاتها والتنافس بينها بشأن اقسام اراضي

السلطنة العثمانية، وكذلك دور النخب اليهودية المندمجة في نسيج الفئات السائدة في تلك المراكز.

واذا كانت منطلقات الفكرة الصهيونية -اقامة كيان سياسي يهودي عبر الهجرة والاستيطان- لايستقيم فهمها بمعزل عن محيطها الاوروبي، فان التجسيد العملي للمشروع الصهيوني لاتتضح معالمه من دون الربط الجدلي بين بنائه ونشاط مؤسساته وبروزه، وبين الظواهر السياسية التي واكبت ذلك، زماناً ومكاناً. وبناء عليه، فلا بدّ من الربط الجدلي بين الظواهر الرئيسية التي حكمت تاريخ الشرق الاوسط خلال القرن الأخير لفهم شمولي للمشروع الصهيوني. وعبر هذا الربط يمكن استنباط العلاقة الجدلية بين تلك الظواهر، وبالتالي، تحديد دور الامبريالية الاوروبية، والبريطانية منها تحديداً، في صوغ المشروع الصهيوني، فكراً وممارسة. وبناء عليه، يمكن فهم الدور المنوط بذلك المشروع في المنطقة، على ارضية التطورات الجارية فيها. واذ لاشك في أن العامل اليهودي كان ذا اهمية في تشكل الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين، فان العامل الامبريالي يبقى هو الحاسم في تقرير مجرى الاحداث، أي العامل القائد في جدل العلاقة بين أطراف الصراع الذي نشب في فلسطين جرّاء المشروع الصهيوني.

إن طرح الفكرة الصهيونية على اسس «قومية» لم يتبلور داخل التجمعات اليهودية، او على ارضية الثقافة السائدة فيها حينئذ. وانما جاء متأثراً بالافكار الاوروبية الرائجة آنذاك، والتي كانت بالفعل غريبة عما يعتمل داخل تلك التجمعات. وكذلك، فان «العبقرية اليهودية» لم تجترح فكرة الاستيطان والدولة القومية، وانما كان ذلك من فعل التيارات الفكرية والسياسية الاوروبية في القرن التاسع عشر، حيث سبقت شعوب تلك القارة الحركة الصهيونية في الهجرة والاستيطان. أما إقامة القواعد والثكنات فمسألة املتها ضرورة الهدف الامبريالي في السيطرة والهيمنة، ومايترتب على ذلك من لزوم تطويع القوى المحلية المعترضة على هذا التوجه. ومن هنا، ففكرة إقامة كيان يتخذ شكل «الثكنة الاستيطانية» لم تكن بدعةً هائلة في سياق الحركة الامبريالية العامة. اما «المسألة اليهودية» فقد كانت عاملاً مساعداً، تقاطع بروزها وتفاقمها مع المستلزمات الاستراتيجية للمراكز الامبريالية لفرض سيطرتها وإحكام قبضتها على المناطق التي ارادت الهيمنة عليها، فكان الترابط العضوي بين الصهيونية والامبريالية.

وكما عرضت الصهيونية السياسية خدماتها على الدول الامبريالية، هكذا تنافست هذه الأخيرة على خطب ودّها لتوظيفها في تحقيق الاطماع التي سعت اليها تلك الدول في الشرق، إلاّ انه ساورتها في مراحل معينة الشكوك حول أهلية الحركة الصهيونية لأداء

الدور المطلوب منها. وبعد فترة غزل قصيرة نسبياً مع المانيا القيصرية، ارست الصهيونية علاقتها مع بريطانيا، الأمر الذي عبر عنه تماماً بروز حاييم وايزمن، الذي اصبح زعيم الامر الواقع للحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الاولى. فجراء هزيمة المانيا في تلك الحرب، فقدت الزعامة الصهيونية التي اتخذت مقرّها هناك، وبالتالي وقفت الى جانب المانيا في الحرب، موقعها القيادي في الحركة الصهيونية، التي نقلت مركز نشاطها الى لندن في الدرجة الاولى، والولايات المتحدة الاميركية في الثانية. وكان وايزمن معجباً بالرأسمالية البريطانية منذ صغره، وقد هاجر اليها واقام فيها صداقات مع النخب الحاكمة في لندن، ومع البرجوازية اليهودية هناك. وكان يرى ان «الامبراطورية البريطانية تقوم على المبادئ الأخلاقية»[33]. وفي سنوات الحرب العالمية الاولى تعاون مع لويس برانديس، قاضي المحكمة العليا الاميركية، وصديق الرئيس ودرو ولسون المقرب، الا انه اختلف معه بعد الحرب. وقد اكتسب شهرته العلمية مع تصنيع مادة الاسيتون لاستخدامها في المتفجرات، والتي وعد تشرشل بانتاج 30,000 طن منها. وفي مؤتمر السلام (1919)، خاطب وايزمن «مجلس العشرة» بقوله: «ان الحل الذي تقترحه المنظمة الصهيونية هو الوحيد الذي على المدى البعيد سيجلب السلام، وفي نفس الوقت يحول الطاقة اليهودية الى قوة بناءة بدلاً من كونها مستنزفة في الميول المدمرة والتذمر»[34].

3- أمن الشق اليهودي يتوقف على تهويد فلسطين

على صعيد الاستراتيجية العليا، المتعلقة بمبرّر طرح المشروع الصهيوني يتوقف أمن اسرائيل في نظر قيادتها على نجاحها في تحقيق الاهداف التي اقيمت من اجلها، أي ان هذا الامن يبقى مشروطاً بانجازها لتلك الاهداف، ولو بدرجة معقولة. وهي كمشروع استيطاني لم تستكمل بناءَها الذاتي بعد، ولاتزال تدأب على التقدم نحو تلك الغاية بشكل تراكمي. وهي كلما اقتربت من تجسيد ذاتها وانجاز المهام التي اخذتها على عاتقها، كلما استتب أمنها واستقرّ وضعها، وكلما كانت اكثر نجاعة في الأداء، كلما رسخت مبرر قيامها ووجودها. وفي شقه اليهودي، ينطلق المشروع الصهيوني من مقولة في صلب الفكرة الصهيونية تجزم بأن المسألة اليهودية، أي عدم قدرة اليهود على الانخراط الكامل في المجتمعات البشرية من حولهم في مواطنهم الاصلية، هي مسألة قومية، وبالتالي،

(33) Halbrook, Stephen, JPS, (op. cit) p.107.
(34) Ibid, p.109.

فهي تتطلب حلاً قومياً، عبر بناء «دولة قومية يهودية»، ويتم ذلك من خلال عملية هجرة جماعية الى فلسطين واستيطانها وتهويدها. وهذه الفكرة، كما هو معلوم، تقوم على اساس واه، يرتكز على وعي زائف، إذ أن اليهودية هي رابطة دينية وليست قومية. وهكذا، من الأرضية الفكرية المزيّفة، جرى طرح الحل الذي لابد ان يكون مصطنعاً بطبيعة الحال[35].

ومهما يكن الامر، فان الحركة الصهيونية بتبنّيها هذه الفكرة، ومن ثمّ العمل على تجسيدها، وهو ما يسمى «العمل الصهيوني»، انقلبت الى حركة سياسية بكل معنى الكلمة. ذلك بعد ان ظلت لفترة طويلة نزعة دينية روحية همها الابتهال الى الله من اجل ان يثوب على «شعبه المختار»، والدعاء اليه بان يمنّ على «ابناء اسرائيل» بالعودة الى «صهيون». وبانقلاب الصهيونية الى حركة سياسية تسعى لإقامة دولة يهودية، باليهود ومنهم واليهم، وذلك في فلسطين، كان لا بدّ لمعتنقي هذه الفكرة من يهود العالم ان يهاجروا، او يهجّروا، من بلادهم الاصلية، ويستوطنوا في فلسطين. ولأنه لم يكن لهم فيها وجود يذكر، فقد وجب ان يقيموا فيها علاقة جديدة فيما بينهم اولاً، الامر الذي لم يكن قائماً في حينه، من جهة، ومع الارض، التي لم تكن تربطهم بها في بداية الاستيطان اية صلة مادية مباشرة، من جهة أخرى. وبذلك بدأت هذه العلاقة عملياً من نقطة الصفر، وراح يتم بناؤها بشكل تراكمي، عبر الهجرة والاستيطان منذ العام 1882، وهو لايزال مستمراً. والى الآن، لم يحدّد هذا الاستيطان حدوده الجغرافية، او البشرية، او حتى السياسية، بشكل نهائي. وذلك فضلاً عن انه ليس هناك إجماع، ولو مرحلي، بين جمهور المستوطنين في اسرائيل حول الصيغة التي يجب ان يستقر عليها المشروع، ليس فقط في المحطة النهائية بل في المحطات المرحلية ايضاً، الامر الذي يتبدّى من خلال مسار التسوية الجاري منذ «مؤتمر مدريد» (1991).

واذا كانت إقامة الدولة اليهودية الصرفة هي احد أهم اهداف المشروع الصهيوني، وكانت هذه الدولة، كما هو واقع الحال، ستقوم بالاستيطان، فان مثل هذا الاستيطان لابد ان يكون إحلالياً. وهذا يعني انه يبني صلته الجديدة بالارض، على قاعدة الرؤية الاسترجاعية الكامنة في صلب الفكرة الصهيونية، ومن خلال قطع العلاقة القائمة عليها مع سكانها الاصليين، باشكال مختلفة، ترمي الى انكار حقهم في وطنهم، ونفي صلتهم التاريخية به. فلكي تصبح فلسطين «قاعدة آمنة» للمشروع الصهيوني في شقه اليهودي، فانه لابد من تهويدها كاملاً - ارضاً وشعباً وسوقا. ولكي تصبح فلسطين

(35) حول الصهيونية ذات الديباجة القومية، انظر: المسيري، الموسوعة الفلسطينية، 6/2، ص 253-271.

«اسرائيل»، لابد ان يصبح الفلسطينيون شيئاً آخر. وهكذا يكون أمن المشروع على هذا الصعيد الاستراتيجي متوقفاً على نجاحه في انجاز هذه المهمة - أي التهويد الكامل لفلسطين. ولايتم ذلك إلا بالمستوطنين اليهود وبنشاط المؤسسات الصهيونية فيها، من جهة، وبتغييب الشعب الفلسطيني، مادياً وحضارياً وسياسياً، من جهة أخرى. وقد تقدمت الحركة الصهيونية بالعمل المتواكب على هذين الصعيدين، حيث ترافق كل توسع استيطاني يهودي في فلسطين، وعلى مراحل متتابعة، مع انحسار لسيطرة سكانها الاصليين عليها، وافلات لزمام الامور في تقرير مستقبلها من ايديهم. وكان كل انجاز يحققه المستوطنون، مباشرة او مداورة، يتم على حساب الشعب الفلسطيني، راهناً او مستقبلاً[36].

وخلافاً لما تروّج له الرواية التاريخية الصهيونية الرسمية، من ان قادة العمل الصهيوني لم يولوا المسألة العربية الاهمية التي تستحق، او انهم «تعاموا» عن الوجود العربي في فلسطين، فان الأدبيات الصهيونية توضح انهم وعوا ابعاد مشروعهم مبكراً، وأدركوا الاّ مجال لتحقيق اهدافهم بوجود الشعب الفلسطيني على ارضه، او باستمرار تشبثه بحقه في تقرير مصيره في وطنه[37]. ولذلك، عمدوا منذ البداية الى تغييب هذا الشعب، والى نشر وعي زائف عنه، يقوم على انكار الوجود المادي للشعب الفلسطيني، فكان الترويج الصهيوني الاعلامي لمقولة اللورد شافتسبري السابع (1801 - 1885) «ارض بلا شعب، لشعب بلا أرض». وكأن القائمين على العمل الصهيوني أرادوا بهذا نفي الوجود المادي لسكان فلسطين العرب، والايحاء بأن أرضها هي رقعة خالية خاوية، من الصحراء والمستنقعات الموبوءة، تستصرخ المستوطنين لاعمارها. وبناء على ذلك، فالاستيطان الصهيوني لايلحق الاذى بأحد، بل على العكس، فهو يستصلح رقعة ارض صغيرة ومهجورة من الكرة الارضية، ليلحقها بخريطة العالم المعمور. وذلك من خلال العمل الصهيوني الريادي، الذي بدوره يحوّل المستوطنين اليهود من نمط حياة طفيلي الى آخر انتاجي، يعتمد العمل الجسدي، الذي كان غريباً على التجمعات اليهودية في شتاتها.

ولما افتضح زيف هذه المقولة، تحول الاعلام الصهيوني الى تغييب الشعب الفلسطيني حضارياً. وهذا، بواقع الحال، اغراق في الممارسة العنصرية ازاء ذلك الشعب. وعلى هذا الصعيد، حاولت الصهيونية تجريد الشعب الفلسطيني من جميع معالم الحضارة، فنفت عنه كل ميزات المجتمع المتحضر، واغدقت عليه الصفات الهمجية كما حمّلته وزر ما لحق

(36) حول العربي في الوعي الصهيوني، انظر: المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ص 176-185.
(37) Vital, The Crucial Phase, (op. cit), p. 70-81.

بالبلد من خراب، وهو الذي كان «يدرُّ اللبن والعسل»، فتحول بفعله الى صحارى قاحلة ومستنقعات موبوءَة، على حد قولها. وهذا ماتدحضه اقوال الرحالة الى فلسطين في تلك الفترة، بمن فيهم احد قادة العمل الصهيوني الروحي «احاد هعام» (اشرغينزبرغ، 1856 - 1927)، الذي زار فلسطين في بداية الاستيطان الصهيوني فيها، واكد في رسائله عنها عمرانها وازدهارها[38]. والصهيونية بذلك، كأنما كانت تحاول إقناع الرأي العام في اطارها المرجعي، بان ماتقترفه من آثام على ارض فلسطين ليس الاّ انقاذا لرقعة من الارض، بمن عليها، من براثن الهمجية، وجعلها، على حد تعبير مؤسس الصهيونية السياسية، تيودور هيرتسل، قاعدة متقدمة للمدنية ضد البربرية. ولكن هذه المقولة بهتت بدورها لكثرة تداولها، فعزف الاعلام الصهيوني عنها ليستبدلها، خاصة بعد بروز الحركة الوطنية الفلسطينية، بنظريات التغييب السياسي، وكليشيهات تشويه الطابع الانساني للنضال الفلسطيني، ووصمه بالارهاب والغوغائية. وهي المرحلة التي لاتزال في ذروتها الى الآن، والتي تقوم اساساً على نفي انتماء الشعب الفلسطيني الوطني الى ارضه، وبالتالي حقه في العودة اليها، وتقرير مصيره السياسي فيها. هذا طبعاً الى جانب الحرب الشعواء التي شنتها اسرائيل على منظمة التحرير الفلسطينية وجماهيرها، سواء في الوطن المحتل، ام في الاردن ولبنان، وصولاً الى تونس، وحتى في فلسطين بعد توقيع الاتفاق معها (اوسلو، 1993).

وفي الواقع، فان الهدف المعلن للعمل الصهيوني منذ بدايته، كان ولايزال، تهجير يهود العالم، ولو باكثريتهم، وتوطينهم في فلسطين، لتقوم الدولة اليهودية التي تشكل الحلّ الصهيوني للمسألة اليهودية، وذلك بتجميع اكثرية يهود العالم في كيان سياسي، يبسط حمايته على الاقلية المتبقية خارجه. ولكن الذي حصل، وبعد مئة عام واكثر على الاستيطان اليهودي في فلسطين، وبعد خمسين عاماً على قيام اسرائيل، وفتح باب الهجرة اليها دون قيود، ان العمل الصهيوني لم ينجح في تجميع اكثر من ثلث يهود العالم، بمن فيه مئات الالاف الذين هاجروا من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً[39]. وهؤلاء لايزالون بحاجة ماسّة الى دعم الثلثين المتبقيين في الخارج ومساعدتهما، وخاصة في الولايات المتحدة، التي لاتزال تؤوي جالية يهودية بحجم سكان اسرائيل تقريباً، ولم يهاجر منها للاستيطان في فلسطين الا العدد القليل نسبياً. وبهذا يمكن القول ان الصهيونية قد فشلت في نقطة

(38) Smith, Gary, Zionism, Dream and Reality, London, 1974, p.12 H.

(39) Schweid, Eliezer, «The Goals of Zionism today», Century of Zionism, 1897-1997, Israel Ministry of Foreign Affairs, p.4 (Henceforth, Schweid, «Goals of Zionism»).

انطلاقها المركزية، أي تهجير غالبية يهود العالم وتسخيرهم في مشروعها الاستيطاني. وهذا الفشل يهدد الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، ويعرّض أمنه الاستراتيجي للخطر، ويشكل له ازمة حقيقية. ولذلك حاولت قيادته، ولاتزال، ان تتلافى مايترتب على هذا الخطر من نتائج، عبر بناء الشق الامبريالي منه وتطويره وتعزيزه. ولكن ذلك يزيد من عسكرة اسرائيل، وبالتالي، من الاعباء الأمنية على مستوطنيها، الامر الذي يكبح وتيرة الهجرة من الخارج اليها، ويزيد نسبة النزوح منها، خاصة الى الولايات المتحدة، التي تشكل مركزاً يهودياً مضاهياً لاسرائيل، ولعله اقوى منها واكثر امناً واستقراراً، وكذلك جاذبية لليهود، بمن فيهم الاسرائيليين.

وقد ظل العمل الصهيوني يرفع شعار تهجير يهود العالم وتوطينهم في فلسطين، ويسعى باشكال مختلفة لتوفير الشروط اللازمة لخلق اساس مادي لوحدة هؤلاء المستوطنين ورفاههم. ولابدّ أن تتمتع تلك الوحدة بدرجة من التماسك الاجتماعي والاستقرار الداخلي، تجعلها قادرة على تحمل التوتر الناجم عن اعباء الجهد المبذول في اداء الدور المطلوب من المشروع الصهيوني، بشقيه - اليهودي والامبريالي. وهذا يعني ان يتطور الاستيطان، رغم الصراع المفتوح معه على قاعدة اهدافه العدوانية، فلسطينياً وعربياً، وأن يتحول الى ظاهرة قابلة للحياة، وقادرة على انتاج واعادة انتاج الحياة فيها، وبشكل متوازن وحيوي. وذلك بالاستنادالى خلق واقع جديد في فلسطين، يتم بجهد محلي ودعم خارجي، بهدف تهويد فلسطين وتغييب شعبها. وكانت الفكرة الصهيونية تقضي بخلق ذلك الواقع عبر مسارين مترابطين - تهجير اليهود من بلادهم الاصلية وتوطينهم في فلسطين، من جهة، وتغييب الشعب الفلسطيني، باجلائه واستبعاده، من جهة أخرى. وعندما تبين قادة العمل الصهيوني استحالة تحقيق اهدافهم بتهجير غالبية يهود العالم، خاصة ازاء رفض هؤلاء الهجرة تحت لواء الصهيونية، عمدت القيادة الصهيونية الى التقسيم الوظيفي، تحت شعار مركزية اسرائيل في حياة يهود العالم، الذين ادّعت الوصاية عليهم. فعملت على تهجير الطوائف الفقيرة جماعياً، ممن اسمتهم «يهود الضائقة»، بينما اكتفت من الطوائف الغنية بتقديم الدعم المادي والمعنوي لبناء القاعدة الاستيطانية[40]. اما بالنسبة الى الشعب الفلسطيني فقد اعتمدت نهج المحاصرة والاستعباد، تمهيداً للتغييب والاستبعاد.

وحيث كانت اقامة اسرائيل اليهودية الصرفة من الاهداف المركزية المعلنة للمشروع الصهيوني، وكانت هذه، بواقع الحال، ستقوم بالاستيطان، فقد كان لزاماً على الحركة

(40) Schweid, Eliezer, Israel on the Crossroads, (op. cit). p121-122.

الصهيونية ان تخلق اجماعاً يهودياً حول منطلقاتها واهدافها. وذلك املاً في استمرار تدفق المهاجرين ممن اعتنقوها الى فلسطين للاستيطان فيها، والبدء في صياغة علاقة جديدة معها، ومع الآخرين، تنطلق من خط البداية، لانها لم تكن قائمة عمليًّا من قبل. وفي المقابل، فهذا النشاط المستحدث لابدّ ان يكون احلالياً، بهذا الشكل او ذاك، أي انه يبني صلاته الجديدة، سواء مع الارض، او مع القادمين الجدد الآخرين، عبر قطع الصلة القائمة في هذا الاقليم بين السكان الاصليين والأرض، من جهة، وبينهم وبين بعضهم، أي تغييبهم، من جهة أخرى. ولكن الحركة الصهيونية قد اخفقت في هذين المجالين، حيث اصطدمت بمعارضة اليهود لمنطلقاتها واهدافها المركزية، خاصة لناحية الهجرة، وظل الصهيونيون اقلية بين اليهود، حتى بعد الحرب العالمية الثانية والاعلان عن قيام اسرائيل[41]. وبذلك، فشلت الصهيونية في احدى نقاط انطلاقها المركزية، الامر الذي هددها بخطر الانهيار، لانه لايمكن تهويد فلسطين بدون اليهود. وكذلك، لم ينجح العمل الصهيوني في تغييب الشعب الفلسطيني وتذويبه، ونفي هويته وقطع صلته التاريخية بوطنه، وصولاً الى تصفية قضيته الوطنية، حتى بعد احتلال الاقليم، وطرد غالبية سكانه منه. فلأسباب ذاتية وموضوعية، صمد الشعب الفلسطيني امام جميع اشكال العمل الصهيوني لتغييبه، الامر الذي ثبتت استحالته في الواقع الملموس، وظل هذا الشعب قائماً متماسكاً، وحركته الوطنية حية فاعلة، الأمر الذي فرض مؤخراً على اسرائيل الاعتراف به والتعامل معه (1993).

وكذلك، وعلى صعيد الدعوى بمركزية اسرائيل في حياة يهود العالم، وبالتالي، وصاية الاقلية التي تجمعت فيها على الاكثرية التي بقيت خارجها، فقد اثبت الواقع بطلانها. فاسرائيل، وبعد اكثر من قرن على بدايات الاستيطان الصهيوني، وخمسين عاماً على الاعلان عن قيامها، لا تضم حتى نصف يهود العالم. والمستوطنون فيها لايزالون بحاجة ماسة الى دعم يهود الشتات، وخاصة في الولايات المتحدة، واوضاعهم على العموم أقل استقراراً وأمانا من اليهود في مواطنهم الاصلية. واذا كان هناك من هو بحاجة الى حماية الطرف الآخر، فهم الاسرائيليون الذين لم يقدموا شيئاً كثيراً لتعزيز مواقع يهود الخارج في بلادهم. والى أن بدأ تدفق يهود الاتحاد السوفياتي سابقاً، في الثمانينات والتسعينات، على اسرائيل، كانت الهجرة اليها تتضاءل الى حد الانقطاع، بل ان عملية النزوح منها كانت تتصاعد بشكل خطير، رغم الجهود التي تبذلها لتنشيط الهجرة وكبح النزوح. وقد رافق ظاهرة عدم استجابة اليهود للدعوة الصهيونية بالهجرة والاستيطان، رفض الجاليات

(41) Schweid, Eliezer, «The Goals of Zionism», (op. cit). p2.

اليهودية، وفي مختلف بقاع العالم الغربي، وخاصة في الولايات المتحدة، حيث نسبة الاندماج في المجتمع الاميركي والزواج المختلط عالية جداً، وصاية اسرائيل عليها، وادعاءها التحدث باسم تلك الجاليات، والتهويل بالاخطار المحدقة بها في مواطنها، وبالتالي، عرض اسرائيل تقديم الحماية لها. ولم يلبث هذا الرفض أن انتقل الى داخل المنظمة الصهيونية ذاتها، واندلع صراعاً مفتوحاً عندما بدأ بعض قادة اسرائيل ينفون الهوية اليهودية عمن لايهاجر اليها ويستوطن فيها. والصراع الذي نشب بين ناحوم غولدمن (1894 – 1982)، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي العالمي، وبين دافيد بن – غوريون (1886 –1973)، رئيس حكومة اسرائيل الاول، وعلى مدى سنوات طويلة، ليس الاّ تعبيراً عن هذا الرفض للوصاية الاسرائيلية على الجاليات اليهودية في دول العالم. وبهذا فان اسرائيل ليست «دولة اليهود»، كما تدّعي، وانما هي «دولة يهودية»، كما تصرّح عن نفسها، وان كانت تحظى بتأييد يهود العالم ودعمهم. وهي كذلك لا تشكل بالنسبة اليهم مركزاً، سياسياً ولاروحياً[42].

والصهيونية السياسية كحركة عصرانية تعتمد التخطيط في عملها، وتتبنى البراغماتية في نهجها، قد وعت ابعاد مشروعها ومتطلباته. فأقامت لذلك مؤسسات خاصة، وصاغتها بحيث تتلاءم مع الهدف الذي انشئت من اجله. فجاءت تلك المؤسسات الاستيطانية تتسم بطابع فريد في نوعه، كون المشروع الصهيوني نفسه يتميز عن اترابه من المشاريع الاستعمارية الاستيطانية الأخرى بخصوصية تجعله فريداً في سماته الذاتية ايضاً. فمن اجل العمل على «تهويد الارض» في فلسطين، أي انتزاع ملكيتها من ايدي اصحابها الاصليين، واقتلاع العاملين فيها، وبالتالي نقل تلك الملكية الى ايد يهودية، اقامت الصهيونية مؤسسة خاصة، هي «الصندوق القومي اليهودي» (هكيرن هكييمت)، عام 1901. واوكلت اليه مهمة استملاك الاراضي العربية، الخاصة والعامة، ووضعها في تصرّف المستوطنين الجدد، ليس كوسيلة انتاج فحسب، وإنما كموطن أيضاً. وهذا يعني بالضرورة قطع العلاقة القائمة بين الأرض وسكانها الأصليين على هذين الصعيدين تحديداً، أي كوسيلة إنتاج ووطن قومي. ومن اجل ترسيخ العلاقة الجديدة، استصدرت هذه المؤسسة قانوناً فريداً في نوعه، اصبح فيما بعد مبدأً لايجوز تخطيه، وهو جعل الارض التي تقع في يدها نوعاً من «الوقف الابدي» على مايسمّى «الشعب اليهودي» بأسره. وذلك بغض النظر عن مكان تواجد افراده، ولايجوز بيعها بعد وضع اليد اليهودية عليها، كما لايصح تأجيرها والسماح باستغلالها لغير اليهود. وقد لجأت هذه المؤسسة الى استعمال

(42) Ibid, p.5-7.

شتى الوسائل الملتوية لابتياع الاراضي العربية واقتلاع الفلاحين الفلسطينيين منها، مستعينة على ذلك بالسلطة الحاكمة في فلسطين، سواء العثمانية او البريطانية، وبقناصل الدول الاجنبية، وببعض الوجوه التقليدية من الاقطاعيين المحليين واعوانهم. وهذا الصندوق، الى جانب «ادارة اراضي اسرائيل» الحكومية، والتي صادرت الاراضي العربية، الخاصة والعامة، بالجملة بعد احتلالها، سواء في عام 1948 او 1967، يديران معاً اليوم اكثر من 90٪ من الاراضي التي جرى وضع اليد عليها وتهويدها.

واما «تهويد الشعب» فيعني تغيير الطابع الديموغرافي لفلسطين بشكل جذري، عبر استجلاب المهاجرين اليهود اليها، وتغييب الفلسطينيين عنها، وهو جوهر عمل المؤسسة المركزية في المنظمة الصهيونية، أي «الوكالة اليهودية» (هسوخنوت هيهوديت). وعلى الصعيدين كليهما – التهجير والطرد – استخدمت الصهيونية شتى الوسائل والاساليب. فلم تتورع عن استغلال اللاسامية، بل وإثارتها، من اجل زيادة المضايقة على اليهود والتهويل بها، وبالتالي دفعهم الى الرحيل من مواطنهم الاصلية. كما عملت على ترتيب الهجرات الجماعية، وحتى عمليات التسلل غير الشرعي، الى البلاد. كما عمدت الى الطرد المبرمج للسكان المحليين، بما في ذلك القيام بالمجازر الجماعية لتحفيز وتيرة النزوح العربي من البلد. وقد تعاقبت على فلسطين موجات متتالية من الهجرة، كان اولها في عام 1882 – هجرة «احباء صهيون» – من روسيا اساساً، وآخرها هجرة يهود الاتحاد السوفياتي سابقاً واثيوبيا (الفلاشا). وبعد قيام اسرائيل مباشرة، جاءت الهجرة الكبرى من بلدان آسيا وافريقيا، وتحديداً من الاقطار العربية. وكان الانقلاب السكاني الاكبر قد وقع في عام 1948، وتحديداً في ذلك الجزء من فلسطين الذي جرى احتلاله حينئذ. واذ ازداد عدد المستوطنين اليهود فيه من حوالي (608,000) عام 1946، الى (716,000) عام 1948، فان عدد السكان العرب تقلص من حوالي (900,000) الى (156,000). واصبح اليهود اكثرية بنسبة 82٪، والعرب اقلية بنسبة 18٪، وهي النسبة التي حافظ عليها العرب في اسرائيل الى الان، رغم موجات الهجرة اليهودية التي ضاعفت سكانها اليهود حوالي سبع مرات[43]. ومن اجل تكريس عملية التهويد السكاني هذه، وضعت اسرائيل «قانون العودة»، الذي يسمح لكل يهودي، يرغب في ذلك، ان يهاجر الى فلسطين، ويستوطن فيها، بكامل الحقوق المترتبة على اكتسابه الجنسية الاسرائيلية على الفور. في المقابل، فقد اصدرت القوانين التي تمنع النازحين الفلسطينيين من العودة الى بيوتهم،

(43) ميعاري، محمود، «التركيب السكاني»، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، ص 44–50. (لاحقاً: ميعاري، دليل إسرائيل العام).

واعتبرتهم «غائبين»، وبالتالي، صادرت املاكهم استناداً الى «قانون أملاك الغائبين». كما عمدت لاحقا الى إبعاد الآلاف من الذين وقعوا تحت احتلالها، وفقاً لـ «قانون الحاضر – الغائب»، أي اولئك الذين بقوا في بيوتهم، ولكن القانون الاسرائيلي، بذريعة أو بأخرى، اعتبرهم «غائبين»، وبالتالي، لاتحق لهم «الجنسية الاسرائيلية»[44].

اما «تهويد السوق» فيعني بناء اقتصاد يهودي متكامل ومنفصل في اسرائيل، يكون بـ «العمل العبري» و «السوق اليهودية»، أي بمقاطعة العمل العربي والمنتوجات العربية. ومن اجل تحقيق هذا الهدف أنشأ الاستيطان الصهيوني مؤسسات خاصة هي: «نقابة العمال اليهود» (الهستدروت)، و«تعاونيات الانتاج والتسويق» (تنوفا)، والمؤسسات الاستهلاكية (همشبير) وسواها. وبذلك كان الاستيطان يحاول اخراج السكان العرب من عملية الانتاج بشكل كامل، وضرب الدورة الاقتصادية الخاصة بهم، الى جانب اقتلاعهم من الارض، ودفعهم الى النزوح من فلسطين. وذلك لتخلو الارض للمهاجرين اليهود الجدد، وهذا هو «الاستيطان الاجلائي»، الذي يميز المشروع الصهيوني عن اترابه. فهو لم يكن معنياً اصلاً باستغلال الارض ومن عليها، اسوة بالمشاريع الاستيطانية الأخرى، وانما، وفي الاساس، بتملك الارض وطرد من عليها من السكان الاصليين. واما الآلة العسكرية، فمهمتها، الى جانب دورها الامبريالي خارج رقعة الاستيطان، تنفيذ هذه السياسة في حدود «قاعدة المشروع» – فلسطين – وبالقوة المسلحة عند الحاجة. وبهذا كان الاستيطان الصهيوني، بمؤسساته المدنية وآلته العسكرية، التي تكمل بعضها بعضاً، يعمل على الغاء الاساس المادي لوجود الشعب الفلسطيني على ارضه. ولكن الواقع الموضوعي يؤكد ان الصراع في فلسطين بين المستوطنين اليهود واهل البلد الاصليين، لم يحسم نتيجة لنجاح العملية الاستيطانية بشكلها التراكمي، وعبر اداء المؤسسات الاستيطانية لدورها بنجاعة، وانما، وبالاساس، نتيجة للعنف العسكري الفاشي والارهابي، الذي مارسته المنظمات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني. فجميع الحقائق تشير الى ان ماتملكته المستوطنات الصهيونية من ارض فلسطين حتى عام 1948، لايتجاوز 6٪ من مساحتها. كما انه من الثابت ان النزوح الفلسطيني الجماعي عام 1948، كان نتيجة مباشرة للحرب في ذلك العام، وهو أحد أهم اهدافها المخططة مسبقاً، وليس بفعل العوامل الاقتصادية وقسوة الاحوال المعيشية، وبالتأكيد، ليس لغياب السوق التجارية للمنتوجات العربية جرّاء المقاطعة اليهودية.

(44) حول ظاهرة «الحاضر – الغائب» في سنوات الاحتلال الأولى، انظر: شوفاني، الياس، رحلة في الرحيل، فصول من الذاكرة.. لم تكتمل، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1994، ص 59–74. (لاحقا: شوفاني، رحلة في الرحيل).

وقد كان لنجاح الاستيطان الصهيوني (هييشوف) في تحقيق هدفه المركزي -اقامة الدولة اليهودية- ولو على جزء من فلسطين وبنسبة ضئيلة من يهود العالم، أثر كبير في تقرير سياسته المستقبلية. فالنصر العسكري الذي احرزه في حرب عام 1948، زاد من ثقته بنفسه، وعزز القناعة لدى قيادته بامكان انجاز مشروعها الكامل، في مرحلة، او مراحل، قريبة تالية. فاستيلاؤها على الجزء الاكبر من فلسطين وتهويده، جعلها تنظر الى الارض على انها تخوم مفتوحة للاستيلاء عليها واستيطانها، وأنها عامل متغيّر في المفهوم السياسي الذي اعتنقته، تحدد تبعيته القوة السياسية والعسكرية المتوفرة لديها، وبناء عليه، فالتوسع في هذا المجال امر مرهون بالقدرة على الاستيلاء وحمايته. وككل الكيانات الاستيطانية، اظهرت اسرائيل جشعاً لايعرف الشبع في مصادرة الاراضي وتهويدها، الامر الذي لايزال مستمراً الى الان (1998). اما نجاحها في طرد مئات الالوف من العرب الفلسطينيين وتشريدهم، ومن ثمّ إفلاحها في قطع طريق العودة عليهم، فقد قوّى فكرة التغييب لدى تلك القيادة. فراحت تتصرف انطلاقاً من مبدأ ان السكان العرب في فلسطين هم ايضاً عنصر غير ثابت على الارض، يمكن طردهم منها، اذا توفرت لديها القوة اللازمة لحماية مثل هذا القرار. وهكذا، ظل تشريد الشعب الفلسطيني، والعمل على تغييبه وتذويبه بالقوة، هدفاً مركزيا للعمل الصهيوني، ونهجاً مستمراً لدى قيادته، لاتزال تتشبث به الى اليوم. ففي عقيدة تلك القيادة ان من يملك القوة السياسية والعسكرية، يستطيع تقرير طبيعة العلاقة بين السكان والارض. وليس ادلّ على ذلك من الذرائع التي تسوقها لكي تبرر تمسكها بالمناطق المحتلة عام 1967، حيث تطرح مثلا ان هناك اجماعاً اسرائيليا على ضمّ القدس والجولان، وكأن المسألة تتعلق برأي المستوطنين في الامر فحسب. اما التوجه العام لدى تلك القيادة فقد كان، ولايزال، العمل على قطع علاقة الفلسطينيين ببلدهم، والى الحدّ الاقصى الذي يتيحه الواقع الراهن.

وكان لقيام اسرائيل اثر بالغ في تخريب تركيبة الشعب الفلسطيني الاجتماعية وتعطيل تطوره ونموه. فمسار التغييب والاستعباد والاستبعاد الذي بدأ بخطى وئيدة في مراحل الاستيطان الاولى (1882)، وتسارع بعد «وعد بلفور» (1917)، في ظل الحكم البريطاني (1918 -1948)، طفر طفرة واسعة اثناء العمليات العسكرية في حرب عام 1948. ولم يتوقف بعدها، اذ انه عاود الكرّة عام 1967، ومازال مستمراً الى اليوم (1998)، رغم مفاوضات التسوية الجارية منذ «مؤتمر مدريد» (1991). وكان اشدّ ما اصاب المجتمع الفلسطيني وطأة، على اثر قيام اسرائيل وبسببه، هو تفتت الشعب الفلسطيني

وانقلابه من كتلة بشرية متجانسة، تشكل اكثر من ثلثي سكان البلد، وتقيم على ارضها الوطنية، الى عدد من الشظايا المنتشرة في تجمعات، تزيد عدداً او تقل، وفي عدد من الدول العربية وسواها. وفوق ذلك، فقد الشعب الفلسطيني كيانه السياسي، وتعرضت هويته الوطنية لخطر الذوبان والتلاشي. وفي عام 1967، استكملت اسرائيل احتلال ماتبقى من اوضاع شبه طبيعية لذلك الشعب ظلت قائمة، بشكل او بآخر، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بين عامي 1948 و 1967. وبعد حرب حزيران /يونيو (1967)، تحول الشعب الفلسطيني بمجمله من كتلة بشرية تعيش على ارضها الوطنية، كاملة او منقوصة، الى أخرى تتوزع على ثلاث فئات: المشردون، في الدول العربية وسواها؛ المستعمَرون، في المناطق المحتلة عام 1948؛ المحتلون، في الضفة والقطاع.

في المقابل، حقق الاستيطان الصهيوني (هييشوف) انجازات كبيرة على طريق تجسيد اهدافه المعلنة في بناء الدولة اليهودية، ولكنه لم يستكمل بناءه بعد. فهو لم ينجز المهمات التي اخذها على عاتقه لدى طرحه كمشروع سياسي، لافي شقه اليهودي ولا الامبريالي. فاسرائيل لم تستطع الى الآن حسم الصراع مع الأمة العربية وفق شروطها - سواء بالحرب او السلم. وكذلك فهي لم تنجح الى الآن في تطويع الشعب الفلسطيني لاملاءات المشروع الصهيوني. وما دام الوضع كذلك، وهو ظاهر الامر، فان القيادة الصهيونية ستواصل، بشكل او بآخر، سعيها لاستكمال ذلك المشروع، وإلاّ فعليها ان تنكفئ عن مشروعها، بكل مايترتب على ذلك، داخلياً وخارجياً. وهي، كما يبدو، لن تعمد الى ذلك راغبة. واذا واصلت تلك القيادة سعيها الى تحقيق اهدافها، فانها بالطبع لن تسارع، قبل حسم الموضوع عقائدياً، الى تحديد حدود مشروعها، جغرافياً وبشرياً وسياسياً. والواقع ان المؤسسة الصهيونية الحاكمة اليوم منقسمة الى نصفين متعادلين تقريباً، الامر الذي لا يحول دون اتخاذ قرار حاسم بهذا الشأن طوعاً فحسب، وانما يجعلها عاجزة عن ذلك أيضاً، جراء الظروف الذاتية والموضوعية التي تمرّ بها اسرائيل في هذه المرحلة. وبناء عليه، فان اية تسوية قد تنجزها، او تقبل بها، لن تكون حلاً نهائياً، وانما تبقى «محطة» أخرى على طريق استكمال مشروعها، أسوة بباقي المحطات السابقة: مؤتمر بازل (1897)، وعد بلفور (1917)، الاعلان عن قيام اسرائيل (1948)، حرب حزيران /يونيو (1967)، ومؤتمر مدريد (1991)...الخ. وهي لن تعمد راغبة الى هذه «التسوية - المحطة» الا بالتوافق السياسي مع البلد الأم - اميركا - ورضوخاً لاملاءات استراتيجية المشروع المشترك. ولكنها بالتأكيد، لن تسلّم بتلك الاستراتيجية دون صراع عنيف من اجل صياغتها صهيونياً، بحيث تضع اهداف الشق اليهودي من ذلك المشروع في قلب تلك

وقد كان لنجاح الاستيطان الصهيوني (هيبشوف) في تحقيق هدفه المركزي -اقامة الدولة اليهودية- ولو على جزء من فلسطين وبنسبة ضئيلة من يهود العالم، أثر كبير في تقرير سياسته المستقبلية. فالنصر العسكري الذي احرزه في حرب عام 1948، زاد من ثقته بنفسه، وعزز القناعة لدى قيادته بامكان انجاز مشروعها الكامل، في مرحلة، او مراحل، قريبة تالية. فاستيلاؤها على الجزء الاكبر من فلسطين وتهويده، جعلها تنظر الى الارض على انها تخوم مفتوحة للاستيلاء عليها واستيطانها، وأنها عامل متغيّر في المفهوم السياسي الذي اعتنقته، تحدد تبعيته القوة السياسية والعسكرية المتوفرة لديها، وبناء عليه، فالتوسع في هذا المجال امر مرهون بالقدرة على الاستيلاء وحمايته. وككل الكيانات الاستيطانية، اظهرت اسرائيل جشعاً لايعرف الشبع في مصادرة الاراضي وتهويدها، الامر الذي لايزال مستمراً الى الان (1998). اما نجاحها في طرد مئات الالوف من العرب الفلسطينيين وتشريدهم، ومن ثمّ إفلاحها في قطع طريق العودة عليهم، فقد قوّى فكرة التغييب لدى تلك القيادة. فراحت تتصرف انطلاقاً من مبدأ ان السكان العرب في فلسطين هم ايضاً عنصر غير ثابت على الارض، يمكن طردهم منها، اذا توفرت لديها القوة اللازمة لحماية مثل هذا القرار. وهكذا، ظل تشريد الشعب الفلسطيني، والعمل على تغييبه وتذويبه بالقوة، هدفاً مركزيا للعمل الصهيوني، ونهجاً مستمراً لدى قيادته، لاتزال تتشبث به الى اليوم. ففي عقيدة تلك القيادة ان من يملك القوة السياسية والعسكرية، يستطيع تقرير طبيعة العلاقة بين السكان والارض. وليس ادلّ على ذلك من الذرائع التي تسوقها لكي تبرر تمسكها بالمناطق المحتلة عام 1967، حيث تطرح مثلا ان هناك اجماعاً اسرائيليا على ضمّ القدس والجولان، وكأن المسألة تتعلق برأي المستوطنين في الامر فحسب. اما التوجه العام لدى تلك القيادة فقد كان، ولايزال، العمل على قطع علاقة الفلسطينيين ببلدهم، والى الحدّ الاقصى الذي يتيحه الواقع الراهن.

وكان لقيام اسرائيل اثر بالغ في تخريب تركيبة الشعب الفلسطيني الاجتماعية وتعطيل تطوره ونموه. فمسار التغييب والاستعباد والاستبعاد الذي بدأ بخطى وئيدة في مراحل الاستيطان الاولى (1882)، وتسارع بعد «وعد بلفور» (1917)، في ظل الحكم البريطاني (1918 -1948)، طفر طفرة واسعة اثناء العمليات العسكرية في حرب عام 1948. و لم يتوقف بعدها، اذ انه عاود الكرّة عام 1967، ومازال مستمراً الى اليوم (1998)، رغم مفاوضات التسوية الجارية منذ «مؤتمر مدريد» (1991). وكان اشدّ ما اصاب المجتمع الفلسطيني وطأة، على اثر قيام اسرائيل وبسببه، هو تفتت الشعب الفلسطيني

وانقلابه من كتلة بشرية متجانسة، تشكل اكثر من ثلثي سكان البلد، وتقيم على ارضها الوطنية، الى عدد من الشظايا المنتشرة في تجمعات، تزيد عدداً او تقل، وفي عدد من الدول العربية وسواها. وفوق ذلك، فقد الشعب الفلسطيني كيانه السياسي، وتعرضت هويته الوطنية لخطر الذوبان والتلاشي. وفي عام 1967، استكملت اسرائيل احتلال ماتبقى من اوضاع شبه طبيعية لذلك الشعب ظلت قائمة، بشكل او بآخر، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بين عامي 1948 و 1967. وبعد حرب حزيران /يونيو (1967)، تحول الشعب الفلسطيني بمجمله من كتلة بشرية تعيش على ارضها الوطنية، كاملة او منقوصة، الى أخرى تتوزع على ثلاث فئات: المشردون، في الدول العربية وسواها؛ المستعمَرون، في المناطق المحتلة عام 1948؛ المحتلون، في الضفة والقطاع.

في المقابل، حقق الاستيطان الصهيوني (هيبشوف) انجازات كبيرة على طريق تجسيد اهدافه المعلنة في بناء الدولة اليهودية، ولكنه لم يستكمل بناءه بعد. فهو لم ينجز المهمات التي اخذها على عاتقه لدى طرحه كمشروع سياسي، لافي شقه اليهودي ولا الامبريالي. فاسرائيل لم تستطع الى الآن حسم الصراع مع الأمة العربية وفق شروطها - سواء بالحرب او السلم. وكذلك فهي لم تنجح الى الآن في تطويع الشعب الفلسطيني لاملاءات المشروع الصهيوني. وما دام الوضع كذلك، وهو ظاهر الامر، فان القيادة الصهيونية ستواصل، بشكل او بآخر، سعيها لاستكمال ذلك المشروع، وإلاّ فعليها ان تنكفئ عن مشروعها، بكل مايترتب على ذلك، داخلياً وخارجياً. وهي، كما يبدو، لن تعمد الى ذلك راغبة. واذا واصلت تلك القيادة سعيها الى تحقيق اهدافها، فانها بالطبع لن تسارع، قبل حسم الموضوع عقائدياً، الى تحديد حدود مشروعها، جغرافياً وبشرياً وسياسياً. والواقع ان المؤسسة الصهيونية الحاكمة اليوم منقسمة الى نصفين متعادلين تقريباً، الامر الذي لا يحول دون اتخاذ قرار حاسم بهذا الشأن طوعاً فحسب، وانما يجعلها عاجزة عن ذلك أيضاً، جراء الظروف الذاتية والموضوعية التي تمرّ بها اسرائيل في هذه المرحلة. وبناء عليه، فان اية تسوية قد تنجزها، او تقبل بها، لن تكون حلاً نهائياً، وانما تبقى «محطة» أخرى على طريق استكمال مشروعها، أسوة بباقي المحطات السابقة: مؤتمر بازل (1897)، وعد بلفور (1917)، الاعلان عن قيام اسرائيل (1948)، حرب حزيران /يونيو (1967)، ومؤتمر مدريد (1991)...الخ. وهي لن تعمد راغبة الى هذه «التسوية - المحطة» الا بالتوافق السياسي مع البلد الأم - اميركا - ورضوخاً لاملاءات استراتيجية المشروع المشترك. ولكنها بالتأكيد، لن تسلّم بتلك الاستراتيجية دون صراع عنيف من اجل صياغتها صهيونياً، بحيث تضع اهداف الشق اليهودي من ذلك المشروع في قلب تلك

الاستراتيجية. وعلى رأس تلك الاهداف البرنامج الاسرائيلي للتسوية مع الفلسطينيين، كما تفهمها المؤسسة الصهيونية وتريدها أن تكون.

4 – أمن الشق الامبريالي يتوقف على العدوان الناجح

إن وعياً سليماً لمفهوم اسرائيل لامنها الاستراتيجي الأعلى، لايستقيم الا اذا تمّ ربطه بطبيعتها الاستيطانية والعدوانية، النابعة من كونها بالجوهر «ثكنة استيطانية». وهذا المفهوم، بطبيعة الحال، فريد في نوعه فرادة اسرائيل بين الكيانات السياسية القائمة في العالم. لكنه مع ذلك، على الاقل من زاوية نظر قيادة العمل الصهيوني وانصاره والمنافحين عنه، منسجم مع الاستراتيجية العليا للمشروع الصهيوني، بسمته اليهودية وصلته التاريخية بالامبريالية. والجوهر في تلك الاستراتيجية العليا هو تكريس وترسيخ مبرر قيام اسرائيل واستمرار وجودها ورفدها بما تحتاج اليه لاداء دورها. فالكيان الصهيوني الذي قام في سياق المشاريع الامبريالية الكبرى، التي تسببت بحروب عالمية، كان لابدّ له ان يرتبط عضوياً بالمراكز التي صاغت تلك المشاريع وخاضت الحروب من اجل تجسيدها، وبالتالي، وضعت الترتيبات لضمان مصالحها، وفقاً لما أملته نتائج تلك الحروب من اتفاقات. ولأن فكرة انشاء الكيان قامت على اساس دور يؤديه في اطار تجسيد تلك المشاريع الامبريالية، فان إنجازه لهذا الدور هو مبرر قيامه وبقائه، وبالتالي، فهو ركن اساسي في استراتيجيته العليا.

وانطلاقا من فرادة «الثكنة الاستيطانية» تنبع غرابة ماتعتبره القيادة الصهيونية «امن اسرائيل الاستراتيجي»، وذلك على المستويين – الجاري والبعيد المدى. وعلى هذا الاساس ايضاً، تقوم «العقيدة الامنية» للآلة العسكرية الاسرائيلية، التي هي العمود الفقري للثكنة ومبرر وجودها اصلاً، على الاقل من زاوية نظر الشريك الاكبر في المشروع الصهيوني – المركز الامبريالي. وعلى ارضية هذه العقيدة، ونظراً لطبيعة اسرائيل، فان أمنها الاستراتيجي لايتوقف على مايحصل داخل رقعة استيطانها، او عند حدود تلك الرقعة، بفعل نشاط القوى المحيطة بها. وانما يتعدى ذلك كثيراً ليشمل مايجري خلف تلك الحدود، وصولاً الى العواصم العربية وغيرها في الشرق الاوسط، وخاصة في دول الطوق، حيث نشاط حركة الجماهير المستهدفة بالعدوان الصهيوني. ومثل هذا «الأمن» لايستتب الا اذا استطاعت اسرائيل بفعل آلتها العسكرية اساساً، استغلال التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة في الوطن العربي، والتدخل بها،

مباشرة او مداورة، من اجل التحكم بالمسارات والتحولات الجارية فيه، والعمل على حرفها عن مسارها الطبيعي والصحيح نحو تحقيق اهدافها، او كبحها وعرقلتها على الاقل. ولعل تدخل اسرائيل في لبنان مثلاً، تحت ذريعة الدفاع عن مستوطنات حدودها الشمالية، دليل واضح على هذه العقيدة الصهيونية. وعلى هذا الاساس، تصبح مقولة «ان أمن اسرائيل يمر في عواصم الدول العربية» مفهومة وجليّة. والاكيد ان الثكنات عموماً لا تُقام للسيطرة على الرقعة الجغرافية التي تحتلها فحسب، وانما بهدف التحكم في ما يجري حولها، انطلاقاً من القاعدة التي تقوم عليها.

ومثل هذه العقيدة ينطوي على مفارقات، بل متحارجات. فهي تنطلق اصلاً من ضرورة تأمين القاعدة المادية لآلة عسكرية عدوانية، والدأب على مواصلة الوقوف في وجه حركة الجماهير العربية، مهما اتسعت رقعة المواجهة معها. وبذلك يكون هذا «الامن» غير ذي نهاية، وبالتالي، متناقضاً مع ذاته، اذ كلما اتسعت دائرته كلما تخلخلت مرتكزاته في قاعدته. ومع ذلك، فلا بدّ لهذا «الامن» ان ينسجم مع الطبيعة المزدوجة لاسرائيل – الاستيطانية والعدوانية، الأمر الذي يكلف آلتها العسكرية بدور مزدوج ايضاً. فمن جهة، تقوم تلك الآلة بتأمين القاعدة لبناء الاستيطان، ومن جهة أخرى، تنخرط في استراتيجية تجسيد المخطط الامبريالي في المنطقة، بما ينطوي عليه ذلك من عمل عسكري يمهد لبسط الهيمنة الامبريالية عليها. وهكذا تصبح الالة العسكرية الاسرائيلية القاسم المشترك الذي يلتقي عليها شقّا المشروع الصهيوني: اليهودي الذاتي، المتمثل في بناء الكيان الاستيطاني؛ والامبريالي، المتمثل في العدوان على حركة الجماهير العربية، من اجل تفتيتها وتطويعها، وبالتالي، احباطها والحؤول دون تحقيقها لاهدافها. ولكن وزر انتاج الفعل اللازم لهذا النشاط يقع على عاتق الشق اليهودي، الذي كلما اتسعت دائرة نشاطه الامبريالي العدواني، كلما تأزمت اوضاعه الذاتية، واختلت أوجه نشاطه. ففي سبيل اداء دوره الوظيفي يستهلك الشق اليهودي من الطاقة البشرية اكثر مما ينتج. وهو يعوض عن الفارق بين ماينتجه وما يستهلكه على هذا الصعيد من خلال الهجرة اليهودية اليه. ولكن هذه الهجرة تتأثر سلباً بهذا النشاط العدواني، الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار في القاعدة الاستيطانية، مما لايجعلها غير جاذبة للمهاجرين فحسب، وانما طاردة للمستوطنين ايضاً.

وعلى صعيد الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، لاينحصر دور الالة العسكرية الاسرائيلية في حماية الرقعة الجغرافية التي يجري تهويدها من خلال نشاط المؤسسات الاستيطانية الصهيونية، وانما يتعدى ذلك الى توسيع تلك الرقعة بالاحتلال والتمهيد

للاستيطان. وقد برز ذلك بوضوح خلال مرحلة بناء الكيان، ولايزال مستمراً بصورة او بأخرى، الى اليوم، حيث يتقدم الاستيطان وراء الاحتلال. فحيث تصل حدود الاحتلال يتمدد الاستيطان، الذي يأخذ في البداية طابعاً عسكرياً، ثم لا يلبث ان يتحول الى مدني نسبياً، ويبقى لسنوات عديدة تحت حماية الجيش مباشرة. أما على الصعيد الامبريالي، فإن دور هذه الآلة يتعدى حدود فلسطين، ومواجهة الجيوش العربية لدول الطوق، ويذهب بعيداً الى حدّ ضرب القاعدة المادية لتطور شعوب المنطقة ونموها، وذلك بذريعة الحفاظ على «امن» اسرائيل الاستراتيجي ايضاً. وهي بذلك تعمل للحؤول دون امتلاك تلك الشعوب لزمام امورها وتقرير مصيرها بنفسها، وبالتالي، تطويعها، بعد سحق قواها الطليعية، لتبقى راضخة لاملاءات المخططات الامبريالية. وهذا هو بالاساس مبرر الدعم الذي يقدمه البلد الأم (اميركا) للثكنة الاستيطانية (اسرائيل). والأكيد انه اذا زال المسبّب زال السبب. فعلى اسرائيل أن تبقى ذخراً للمركز (واشنطن)، لتبقى ركناً في «الامن القومي الاميركي»، والاّ انقلبت الى عبء، يتحيّن حامله الفرصة للتخلص منه.

ونظراً لمركزية الآلة العسكرية في المشروع الصهيوني، فقد تعهدها اصحابه بالعناية الفائقة وحرصوا على توفير مستلزمات تطورها المطّرد، بما يتناسب مع تزايد المهام الموكلة اليها. ففي نظرة سريعة الى اسرائيل تبرز المكانة الخاصة التي يحتلها «جيش الدفاع الاسرائيلي» (تساهل) فيها، حيث تبدو للوهلة الاولى كأنها كيان سياسي، لايزال في قيد الانشاء، على هامش الآلة العسكرية وملحقاتها الصناعية والاجتماعية. وكان طبيعياً انه كلما تعاظمت قوة تلك الآلة، وازدادت نجاعة فاعليتها، كلما توطد ارتباطها بالمركز الامبريالي. وهي كلّما تفرغت اكثر فاكثر لأداء مهمتها العدوانية خارج رقعة الاستيطان في فلسطين المحتلة، لتشمل المنطقة بأسرها، بل أبعد من ذلك في بقاع مختلفة من العالم، وصولاً الى حدّ الانصراف العام لخدمة المصالح المباشرة لذلك المركز، كلّما اصبحت امتداداً فعلياً لمؤسسته العسكرية، ذات الدور الكوني. وبالفعل، فان العسكرتارية الاميركية تعتبر الجيش الاسرائيلي قطعة من قطعات الجيش الأميركي، تتموضع في موقع متقدم على الجبهة، لها خاصيتها التي لابد من أخذها بالاعتبار، ولكنها في المحصلة تأتمر بأمر المركز[45]. ويتضح من هذا الوضع انه يمكن التمييز بين نوعين من «الأمن»

(45) حول تبلور «التعاون الاستراتيجي» بين إسرائيل وأميركا، انظر:
Shoufani, «Israel and the Gulf» (op. cit.) pp.303-314.

لاسرائيل، يرتبط احدهما بالآخر جدلياً، ولكنهما لايستويان في الاهمية بالنسبة الى الشريكين في المشروع. ومن هنا، تبرز احياناً خلافات في وجهات النظر بينهما حول أولويات العمل المشترك. وعلى العموم، فان مثل هذه الخلافات، اذا ظهرت، تجد حلّها من خلال تعاطي المركز معها، كقضية داخلية، وليس بين طرفين منفصلين قطعاً.

وفي محصلة الأمر، كما تربط شقي المشروع الصهيوني على المستوى الاستراتيجي الاعلى علاقة جدلية، فهكذا ايضاً «أمن» الشقين - اليهودي والامبريالي. وإذا كان أمن الشق اليهودي يتوقف على تهويد فلسطين، سواء باليهود المستوطنين ام بتغييب الفلسطينيين، فان أمن الشق الامبريالي يتوقف، اولاً وقبل كل شيء، على الانجاز والنجاعة في الاداء. فبالنسبة الى المركز تتحكم اعتبارات المبدأ الرأسمالي العام في «الكلفة والمردود» بمسألة استمرار الدعم للطرف، أي على اعتبارات ما اذا كان الطرف يشكل عبئاً على المركز أم ذخراً له. فللطرف دور يلعبه في الاستراتيجية الكونية، او الاقليمية، للمركز، ومادام يقوم بهذا الدور فالمركز لن يتخلى عنه. وطبيعي انه كلما ازدادت نجاعة الطرف في أدائه لدوره، كلما ازداد تعلق المركز به، وبالتالي، تعاظمت قدرة الطرف على تثبيت خصوصية علاقته بالمركز، وصيانة موقعه المتميز في قلب استراتيجية ذلك المركز .

وازاء فشل المؤسسات الاستيطانية في العمل الصهيوني، عمدت قيادته الى التركيز على دور الآلة العسكرية للتعويض عن التقصير في عملية التهويد، وبالتالي، على الشق الامبريالي من المشروع برمته. وقد أدّى ذلك الى المزيد من عسكرة اسرائيل، وجعل الشق اليهودي منها اكثر اعتماداً في بقائه على انجازات الآلة العسكرية مما هو على اداء المؤسسات الاستيطانية، أي على تنامي الدور الامبريالي العدواني لاسرائيل. وباعتمادها هذا النهج، ادخلت القيادة الاسرائيلية كيانها الاستيطاني في لولب صاعد من تعزيز شقه الامبريالي على حساب اليهودي. فالمزيد من الاعباء العسكرية التي يتطلبها العدوان تؤدي، خاصة في ظل عدم امكان الحسم العسكري، الى المزيد من اضعاف الشق اليهودي، الامر الذي يدفع باتجاه المزيد من العسكرة، ومايترتب على ذلك من اعباء، وهكذا دواليك في حلقة مفرغة.

وقد ادّى تغليب الشق الامبريالي على اليهودي في المشروع الصهيوني، بينما هو لايزال في طور البناء، بالضرورة، الى توثيق ارتباط اسرائيل بالبلد الأم. ونظراً لان هذه العلاقة تقوم اصلاً على العدوان، فقد اصبح هذا شريان الحياة لاسرائيل ومبرر وجودها. وبناء عليه، توطدت علاقاتها مع اكثر البؤر السياسية والاقتصادية رجعية وعدوانية على

الساحة الاميركية، أي مع المجمع الصناعي - الحربي. وبذلك، دفعت القيادة الصهيونية بكيانها الى التخندق في معسكر التوتير العالمي والعداء المكشوف لحركات التحرر وقوى السلام والانفراج الدوليين. وكان طبيعياً ان ينعكس كل ذلك على العقيدة الامنية للآلة العسكرية الاسرائيلية، بل على سلوكها الجاري. ومن هنا ايضاً تهافت القيادة الاسرائيلية، السياسية والعسكرية، وبينهما علاقة عضوية وثيقة، على الانخراط في الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة الاميركية، خاصة ازاء الوطن العربي. فهي تتفانى في اثبات نجاعة قدرتها العسكرية، وتتلهف على ضمان موقع متميز لها في المحاور السياسية العسكرية التي تشكلها واشنطن. ونظراً لحيوية هذه المسألة بالنسبة الى اسرائيل، فان قيادتها ذات حساسية عالية لإمكان دخول أي طرف محلي في تنافس معها على ذلك الموقع المتميز في الاستراتيجية الاميركية. وقد برز ذلك منذ البداية، عندما حاولت ادارة ايزنهاور في الخمسينات تشكيل احلاف موالية للغرب في المنطقة، الامر الذي عارضته القيادة الاسرائيلية، التي تمثلت في شخص بن غوريون في حينه. وهو لايزال واقع الحال في الوقت الراهن، ولعله احدى العقبات التي تعترض مفاوضات التسوية الجارية منذ حرب تشرين الاول/ اكتوبر 1973. والاكيد انه كان عاملاً مركزياً في سلوك اسرائيل ازاء مشاريع التسوية المتعاقبة التي طرحت تكراراً خلال الاعوام الخمسين الماضية.

وغني عن البيان ان اسرائيل بمواردها الذاتية ليست مؤهلة لبناء مثل الآلة العسكرية التي تحتفظ به، وليست قادرة على توفير الموارد للانفاق العسكري الضخم من خلال الانتاج الذاتي، وبالتالي، فهذا العبء يقع بالاساس على الولايات المتحدة. وبناء عليه، فهذه الأخيرة هي الشريك الاكبر في بناء تلك الآلة، ولذلك، فهي صاحبة القرار الحاسم في توظيفها بشكل عام. وليس ادلّ على ذلك من رضوخ القيادة الاسرائيلية، وإن على مضض، لقرار واشنطن باستثناء مشاركة الجيش الاسرائيلي العلنية في حرب الخليج الثانية (1991). كما ان الصناعة العسكرية الاسرائيلية، التي اصبحت تشكل ركيزة اساسية لتسليح ذلك الجيش، كما أضحت تحتل موقع الصدارة في الاقتصاد الاسرائيلي، هي مغامرة مشتركة بين اسرائيل والمجمع الصناعي - الحربي الاميركي. وبالاضافة الى ماتوفره هذه الصناعة للجيش الاسرائيلي، وما تقدمه للجيش الاميركي ذاته، وما تعود به على اسرائيل من ارباح مبيعات الاسلحة، فانها تؤدي خدمة كبيرة لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي. اي. اي) في اعمالها القذرة حول العالم. فهي تزود الانظمة الفاشية والعميلة بالاسلحة لقمع حركات التحرر في بلادها. وذلك بالتنسيق مع وكالة الاستخبارات الاميركية، وبالنيابة عنها، درءاً للإحراج الذي قد تقع به واشنطن جرّاء قيامها بمثل هذه

الاعمال مباشرة، فيما هي لاتتوقف عن اللغو بالديمقراطية وحماية حقوق الانسان. وكذلك، فان اجهزة المخابرات الاسرائيلية على اختلاف فروعها، تقدم الخدمات للاجهزة المثيلة في الولايات المتحدة، اذ تزودها بالمعلومات المتوفرة لديها، خاصة عن الدول العربية وعن المنظومة الاشتراكية سابقاً وغيرهما. كما تقوم بتدريب ادوات القمع للانظمة الدكتاتورية بتنسيق مع وكالة الاستخبارات الاميركية، كما هو الحال في عدد كبير من دول اميركا اللاتينية وافريقيا[46].

ويتضح من تتبع مسيرة «التعاون الاستراتيجي» بين اسرائيل والولايات المتحدة، أن كل نقلة نوعية في تطوير آلة الاولى العسكرية إعداداً لدور تؤديه في المنطقة والعالم، قد ترافقت مع قفزة في معدلات الدعم المالي والتسليحي الذي تقدمه حكومة الثانية لها. وقد وصل المبلغ المعلن لعام 1990 مثلاً، الى مايزيد على اربعة مليارات دولار، فضلاً عن التحويلات المختلفة التي تقوم بها المنظمات اليهودية على الساحة الاميركية. وعلى الرغم مما تدعيه الولايات المتحدة من حرص على عدم انتشار الاسلحة النووية، وما تزعمه من انها لاعلاقة لها بتطوير مثل هذه الاسلحة في اسرائيل، فان كل الدلائل المتوفرة تشير الى انها كانت شريكاً، ومنذ البداية، في تمليك اسرائيل القدرة على انتاج هذه الاسلحة، وانها أسهمت باشكال مختلفة في توفير المعدات والمواد والمعرفة اللازمة لذلك. وهي لاتزال الى الآن توفر الحماية الدولية لاسرائيل في رفضها اخضاع مفاعلاتها النووية للرقابة الدولية. وللتغطية على مساهمتها في تطوير القدرة النووية لاسرائيل، اعلنت واشنطن مراراً عن مشاريع مشتركة معها لتحلية المياه. وبين مؤسسات اسرائيل العلمية وقريناتها في الولايات المتحدة برامج متشعبة لتبادل المعلومات والخبرات والزيارات، كما ان عدداً من الجامعات الاميركية ومعاهد الابحاث المتقدمة تقدم مساعدات سخية للمعاهد والجامعات الاسرائيلية، وتخصّص لها عدداً كبيرا من المنح الدراسية للطلاب الاسرائيليين لاستكمال تحصيلهم العلمي فيها. كما تقيم صناديق خاصة لاستضافة الباحثين الاسرائيليين في الولايات المتحدة، وايفاد اميركيين كضيوف على معاهد اسرائيل المتخصصة[47].

(46) حول النشاط الإسرائيلي في أميركا الوسطى بتوجيه وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، انظر: Chomsky, Noam, Deterring Democracy, New York, 1992. pp 133-134. (Henceforth: Chomsky, Deterring Democracy).

(47) حول دور الولايات المتحدة في بناء قدرة إسرائيل النووية، انظر: Green, Stephen, Taking Sides, America's Secret Relations with a Militant Israel, William Morrow and company, inc. New York, 1984, pp.159-178. (Henceforth: Green, Taking Sides).

وحتى قبل الاعلان عن قيام اسرائيل، حصلت المنظمات الارهابية الصهيونية على الأسلحة ومعدات تصنيعها من الولايات المتحدة بشكل غير رسمي، كما انها استقبلت المتطوعين من اليهود وسواهم للمشاركة فيما تسميه «حرب الاستقلال» (1948). ولعل الكولونيل اليهودي في الجيش الاميركي، ديفيد ماركوس (1902 – 1948)، كان الأبرز بينهم، حيث خدم في هيئة اركان الجنرال ايزنهاور في اوروبا اثناء الحرب العالمية الثانية، ومن هناك وصل الى فلسطين، وأسهم في تنظيم وتدريب «الهاغاناه». كما تولى بنفسه قيادة منطقة القدس، حيث قتل في المعارك، واعيدت جثته الى الولايات المتحدة لتدفن في المقابر العسكرية بمراسم الشرف على انه بطل قومي. كما كان ضابط الاستخبارات اليهودي الاميركي، فريد هاريس (اسمه الحقيقي فريد غروينخ) من المقربين الى دافيد بن – غوريون. وعمل كمستشار له في «تنظيم الجيش الاسرائيلي وتدريبه كي يكون مهيأً للانخراط بالمستقبل في النظام الاستراتيجي للولايات المتحدة»، الامر الذي على حدّ قوله «سيخدم مصالح الولايات المتحدة واسرائيل في آن معاً»[48]. وتبقى الحقيقة ان صفقة الاسلحة الاكثر اهمية، والتي قلبت موازين القوى في معارك عام 1948، قد جاءت من تشيكوسلوفاكيا، وبموافقة الاتحاد السوفياتي، الذي بذلك، زوّد الكيان الصهيوني، اضافة الى جموع المهاجرين اليهود من مواطنيه، بالسلاح الذي حسم المعركة في فلسطين عام 1948. اما الولايات المتحدة، فقد وفرت لذلك الكيان الاموال اللازمة بسخاء. واما جمهور المهاجرين الأكبر الى اسرائيل بعد قيامها، فقد جاء من الدول العربية.

ولدى الاعلان عن قيام اسرائيل (15 ايار/مايو 1948)، وتأمين الاعتراف الدولي بشرعية اغتصابها لفلسطين، تركز جهد الولايات المتحدة على تأهيلها لاداء الدور الذي تتوقعه منها في اطار الاستراتيجية الاميركية للهيمنة على المنطقة، وتمليكها مستلزمات ذلك. وكان على رأس جدول الاعمال تأمين القاعدة الاستيطانية لهذا الكيان الجديد، الامر الذي بدونه لامجال لتكريس مبرر قيام التكنة. والقاعدة الآمنة، بما تعنيه من رقعة جغرافية مسيطر عليها تماما، وكتلة بشرية قادرة على انتاج الفعل اللازم للقيام بالمهام المطلوبة منها، دون ان يولّد ذلك توترا داخليا حاداً يؤدي الى تفتيتها، بمعنى ان تتمتع تلك القاعدة بدرجة من الاستقرار النسبي يؤهلها لانتاج واعادة انتاج الحياة داخلها، وبما يتواكب مع متطلبات انجاز المهام المتزايدة، لم تكن متوفرة في اسرائيل لدى قيامها.

(48) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر:
سيغف، توم، الإسرائيليون الأوائل، 1949، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986، ص 279-285. (لاحقاً: سيغف، الإسرائيليون الأوائل).

ولذلك كان من الطبيعي ان ينصبّ الجهد على توفيرها. ولعبت الولايات المتحدة الدور الرئيسي على هذا الصعيد، منذ الايام الاولى لقيام اسرائيل، سواء لناحية توفير الغطاء السياسي والحماية الدولية، او لناحية تقديم الدعم المالي اللازم، وحتى التسليحي السرّي، وصولاً الى العمل بكل الوسائل لرفدها بالعنصر البشري عبر الهجرة والاستيطان. وعلى العكس من سلوكها بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة، حيث انكفأت نسبياً، فإن الولايات المتحدة في اعقاب الحرب العالمية الثانية كانت اشدّ شراسة في التنافس على زعامة العالم، واكثر تشبثاً بمصالحها الاحتكارية، خاصة النفطية، وتمسكاً بالمواقع الاستراتيجية في المنطقة ومرافقها والطرق المؤدية اليها. وفي هذا الاطار، استشرفت الاستراتيجية الاميركية اهمية اسرائيل كثكنة استيطانية.

وعندما توقف القتال عام 1948، وقبلت الاطراف المعنية بالهدنة، كانت القوات الاسرائيلية قد احتلت رقعة من فلسطين تتجاوز حدود ماخصصه قرار التقسيم لما أسمي «الدولة اليهودية». وكان الاستيطان فيها هشاً. ومن هنا، كانت المهمة المركزية والملحة تكثيف هذا الاستيطان ونشره ليغطي المناطق المحتلة. وكان هذا العمل بحاجة الى المال الاميركي، كما الى المهاجرين اليهود مما أسمي في حينه «بلاد الضائقة»، أي اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والبلدان العربية. وعلى هذا الاساس جرى نوع من التقسيم الوظيفي، يتولى فيه الاستيطان القائم (هييشوف) توفير الظروف الملائمة للاستيعاب في فلسطين المحتلة، بينما تقدم اميركا المستلزمات المالية والمعونات المادية والمساعدات الادارية والتدريبية وسواها، واوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والدول العربية تزود المهاجرين. ومن هذا الواقع، انطلق النشاط السياسي الخارجي لاسرائيل في السنوات الاولى. وحيث لم يكن امامها مجال للفكاك من التبعية للولايات المتحدة، فانها لم تستطع الاستغناء عن اوروبا الغربية، وظلت بحاجة لمهادنة الاتحاد السوفياتي، في حين سعت بشتى الوسائل لتهجير يهود البلاد العربية بشكل جماعي. أما على الصعيد الداخلي، وبعد طرد مئات الالوف من الفلسطينيين الى خارج الحدود، تركز نشاط اسرائيل على تهويد البلد ونزع الطابع العربي عنه. فعمدت اولاً الى منع عودة اللاجئين الى بيوتهم، وبالتالي، تهيئة الظروف لعملية التهويد، سواء بالمستوطنين اليهود الجدد، او بتغييب الشعب الفلسطيني. ومن اجل ذلك، كان لابد من بناء اداة عسكرية قوية، تمكن اسرائيل من القيام بالمهام المطلوبة منها في تلك المرحلة وتعدها للمراحل اللاحقة في اطار استراتيجية المشروع الصهيوني بشقيه – اليهودي والامبريالي.

في السنوات الاولى لقيامها، حاولت اسرائيل التظاهر بعدم الانحياز في سياستها

الخارجية، وذلك لتضمن تكريس الاعتراف بها دولياً، وخاصة من قبل الاتحاد السوفياتي. وكذلك لتبقي ابواب الدول المختلفة مفتوحة لهجرة يهودها الى فلسطين، ولتقدم نفسها بصورةٍ مقبولة في دول العالم الثالث التي راحت بعد الحرب العالمية الثانية تنال استقلالها وتنضمُّ الى الامم المتحدة. ولكن هذه المرحلة لم تطل، اذ نشبت الحرب الباردة، واكتشف الاتحاد السوفياتي زيف ادعاء اسرائيل الحياد السياسي على الصعيد الدولي، وتبيّن العلاقة الوطيدة التي تربطها بالدول الغربية والاحتكارات الرأسمالية، وخاصة الاميركية. فخاب ماعقده عليها من آمال لتعزيز دوره في منطقة الشرق الاوسط، الامر الذي كان وراء تقرّبه منها ومناصرتها، وتقديم المساعدة العسكرية لها في حرب عام 1948، ومن ثمّ الاعتراف بقيامها وتأييد قبولها في الامم المتحدة. فلم تمض سنتان على قيام اسرائيل، حتى اصدرت الولايات المتحدة، بالمشاركة مع بريطانيا وفرنسا، «البيان الثلاثي» (25 ايار /مايو 1950)، الذي يضمن حدود اسرائيل عند خطوط وقف اطلاق النار حسب اتفاقات الهدنة لعام 1949. وتعهدت الدول الثلاث باتخاذ «إجراءات فورية، داخل الامم المتحدة وخارجها، اذا علمت ان اياً من دول الشرق الاوسط تعد لخرق الحدود او خطوط الهدنة، وذلك انسجاماً مع واجباتها كدول اعضاء في الامم المتحدة»[49]. وكان طبيعياً ان ترحب حكومة اسرائيل بهذا البيان الذي يضمن لها حدود احتلالها ويكرسها خطوطاً دائمة، كما يفتح امامها باب التسلح بذريعة الحفاظ على أمنها. وتولت فرنسا هذه المسألة، وزودت اسرائيل باحتياجاتها من الاسلحة لسنين طويلة، وذلك بالاتفاق مع الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتان تنازلتا عن اولوية حق «حلف الناتو» على الاسلحة الفرنسية المحوّلة الى اسرائيل[50].

ومنذ بداية الخمسينات، أخذت اسرائيل تكشف عن حقيقة جوهرها وطبيعة دورها الوظيفي في المنطقة والعالم، ولذلك، راحت علاقاتها بالمنظومة الاشتراكية في حينه تتدهور، فيما هي تزدهر مع المعسكر الرأسمالي الغربي، وتتوطد مع الولايات المتحدة تحديداً. وجاءت «ثورة يوليو» في مصر (1952) لتشد انظار ذلك المعسكر الى اهمية اسرائيل في مواجهة حركة التحرر العربية. وعلى هذا الصعيد، وقع بعض الخلاف في وجهات النظر بين الولايات المتحدة برئاسة ايزنهاور (1952 – 1960)، وبين حليفتيها بريطانيا وفرنسا، حول دور مصر بعد الثورة في المخططات الامبريالية ازاء المنطقة،

(49) حول سياق صدور «البيان الثلاثي»، انظر:
القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مصدر سبق ذكره، ص 178-280.

(50) Safran, Israel..., (op. cit). p.353.

وخاصة في اطار المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، الامر الذي اعتبر في حينه تمايزاً بين الاستعمارين – القديم والجديد[51]. وبينما قدّرت واشنطن، ومن منظور حساباتها الخاصة، انه بالامكان استيعاب مصر، وحتى بعد الثورة، في اطار «مبدأ ايزنهاور»، القائم على نظرية «ملء الفراغ» في المنطقة، رأت لندن وباريس عكس ذلك، وسعتا الى التآمر على الثورة المصرية، بأساليبها القديمة، واللعب على التناقضات بين الاطراف المحلية. وكان طبيعياً ان تنحاز اسرائيل الى وجهة نظرهما، وان تتواطأ معهما في «حرب السويس» (1956). وانتهز هذا التحالف الثلاثي فرصة تأميم قناة السويس على يد عبد الناصر، لغزو مصر بهدف ضرب ثورتها، وذلك بعد «الاستفزاز» الذي سببته صفقة السلاح المصرية – التشيكية. واختار اطراف المؤامرة فترة الانتخابات الرئاسية الاميركية موعداً لشن الهجوم على مصر، احراجاً لايزنهاور في حملته الانتخابية لولاية رئاسية ثانية، واستغلالاً للنفوذ الصهيوني وتاثيره في الولايات المتحدة في هذا الوقت بالذات، لان ادارة ايزنهاور لم تكن توافق على هذه العملية العسكرية ضد مصر، الامر الذي برز في تحاشيها الصدام مع عبد الناصر عندما شكلت «حلف بغداد» (1954).

ولهذا كان رد فعل ادارة ايزنهاور حازماً فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الامم المتحدة التي دعت الى انسحاب القوات الغازية، البريطانية والفرنسية والاسرائيلية، من الاراضي المصرية، ووضع قوات دولية تابعة للأمم المتحدة على طول خطوط الهدنة بين مصر واسرائيل. وكان انسحاب فرنسا وبريطانيا من مصر بعد «حرب السويس» منعطفاً في تاريخهما الامبريالي في المنطقة، ادّى الى انكفائهما وتقلص اثرهما فيها. في المقابل، سعت الولايات المتحدة الى استغلال موقفها من تلك الحرب وتوظيفه في تحسين صورتها في الوطن العربي وتوطيد موقعها فيه. وتحركت واشنطن لاستثمار انحسار النفوذ البريطاني والفرنسي، بهدف تعزيز وجودها على حسابه، الامر الذي جرى التعبير عنه فيما عرف باسم «مبدأ ايزنهاور» (1957). وبينما شكّل «العدوان الثلاثي» على مصر نقطة تحول في مواقع كل من بريطانيا وفرنسا في المنطقة، حيث تراجعت لصالح مواقع الولايات المتحدة، فإنه بالمقابل، اطاح بالبيان الثلاثي لعام 1950، ليحل محلّه «مبدأ ايزنهاور»، القائم على نظرية «ملء الفراغ» اميركياً. ففيه اكدت الولايات المتحدة استعدادها لاتخاذ تدابير عسكرية، تشمل استعمال القوات الاميركية المسلحة لضمان وحماية الكيانات الاقليمية والاستقلال السياسي للدول التي تطلب العون في

(51) Safran, Israel..., (op. cit). p.353.

مواجهة أي «عدوان مسلح مكشوف من قبل اية دولة تسيطر عليها الشيوعية العالمية». كما اكّد هذا المبدأ الاستراتيجي الاميركي عزم الولايات المتحدة محاربة «اي عدوان شيوعي مباشر او غير مباشر»[52].

لقد اقحمت سياسة الولايات المتحدة، القائمة على «مبدأ ايزنهاور» دول المنطقة في الحرب الباردة بشكل مباشر، تحت ذريعة «الخطر الشيوعي». ولكن واشنطن فشلت عبر هذه السياسة في احتواء حركة التحرر العربية. وعلى العكس مما توخته من بسط هيمنتها على المنطقة وتطويعها، فقد شهد الوطن العربي مرحلة نهوض تحرري، ادّى في عام 1958 الى سقوط حلف بغداد بعد «ثورة تموز» في العراق. وكذلك تعاظمت القدرة العسكرية لكل من مصر وسوريا، وانتصرت ثورة الجزائر (1962)، وارسلت مصر قوات الى اليمن لمساندة الثورة هناك. كما تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية (1964)، وانطلقت الثورة الفلسطينية (1965)، مدشنة مرحلة جديدة من تاريخ النضال الوطني والقومي العربي. وفي القمة العربية الاولى (1964)، حيث نوقش قرار اسرائيل تحويل مياه نهر الاردن، اتخذ قرار عربي بالتصدي لذلك المشروع، بما يترتب على ذلك من عمل عربي مشترك. وازاء هذه التطورات التي تهدد المصالح الأميركية ومرتكزاتها في المنطقة، سواء لناحية قواعدها العسكرية، او لناحية الثكنة الاستيطانية الاسرائيلية، او الانظمة العربية الموالية للغرب، فقد بدأ الاعداد الاميركي - الاسرائيلي لحرب حزيران /يونيو 1967. وذلك لقطع الطريق على هذه التطورات، في مسعى لتكريس الهيمنة الاميركية على المنطقة وشعوبها. وكان طبيعياً ان تعمد الولايات المتحدة الى تزويد اسرائيل بمستلزمات خوض المعركة بنجاح، من خلال الدعم المادي او السياسي، وعبر توفير السلاح المتطور لها، مستغلة اشكالاً مختلفة من الذرائع والحجج، وفي مقدمتها تلقي بعض الدول اسلحة سوفياتية الصنع. وفيما كانت سابقاً توفر السلاح لاسرائيل بطرق غير مباشرة عبر فرنسا والمانيا وبريطانيا، فقد أخذت في هذه المرحلة ترسل شحنات الاسلحة اليها مباشرة، وتحت يافطة «الحفاظ على التوازن العسكري» بين اسرائيل والدول العربية مجتمعة. ومن جانبها، رأت القيادة الاسرائيلية في حرب حزيران /يونيو 1967 فرصة ذهبية لإثبات جدارتها في نظر واشنطن لتولي مهمة الشرطي في المنطقة، الامر الذي كان بن - غوريون، رئيس الحكومة الاول لاسرائيل، يسعى اليه منذ توقيع اتفاقات الهدنة (1949).

في المقابل، وعت قيادة اسرائيل ابعاد التطورات في الوطن العربي، واستوعبت

(52) Safran, Israel..., (op. cit). p.360-361.

اخطارها على المصالح الامبريالية في المنطقة، كما عليها ذاتها، وبالتالي، استشرفت المهمة المطلوبة منها. وراحت تستعد لانجازها بالعمل على تأهيل آلتها العسكرية لذلك، وانتظار الفرصة الملائمة لتوجيه ضربتها، والذريعة المناسبة للانطلاق في عدوانها المبيّت. فرئيس حكومة اسرائيل الاول، بن - غوريون، كان يعي جيّداً المهمة التي تريدها الدول الامبريالية من كيانه الاستيطاني، ويقبل بها برضى تام، بل يُلحُّ في توليها وينافس لاستعجال الولايات المتحدة في حزم امرها، واعتماد اسرائيل شرطياً للمنطقة، الأمر الذي تمخض في بداية الخمسينات عن تضارب في اولويات العمل، وتوتر في العلاقات بين الطرفين. ومع ذلك، ثابر بن - غوريون على تكريس اسرائيل كقاعدة متقدمة للمصالح الامبريالية، فاصبحت بفعله عبارة عن جيش وبضع ملايين من المستوطنين الذين يقومون على خدمته. وفي الوقت نفسه، وعى الخطر الكامن لاسرائيل في الوحدة العربية، فوازن بصورة وثيقة بين خدمة المصالح الامبريالية وبين مصلحة الكيان الصهيوني في البقاء والنمو والتطور، فيما هو يغطي على الدور الامبريالي بما يسميه «أمن اسرائيل». وبذلك اسس بن - غوريون العقيدة الأمنية العليا لاسرائيل على الموازنة والمزاوجة بين أمن القاعدة الاستيطانية بالتهويد، وأمن الدور الوظيفي بالعدوان، بالارتكاز الى بناء العلاقة الخاصة والمتميزة مع المركز في واشنطن. وانطلاقاً من هذا المبدأ خرجت اسرائيل للعدوان على مصر عام 1956، ثم على دول المواجهة العربية عام 1967. لقد اخفقت في تحقيق مبتغاها من «حرب السويس»، لانها اخطأت في حساباتها حول الظرف الملائم والشريك المناسب. لكنها لم تيأس، وعاودت الكرّة عام 1967، وحققت نجاحها الباهر، لأنها اختارت الوقت المناسب والشريك الملائم - واشنطن. ولهذا العدوان (1967)، اعدّ بن - غوريون منذ عام 1960، في اثناء زيارة له الى الولايات المتحدة، حيث حصل على السلاح من ادارة ايزنهاور التي فشلت سياستها في جرّ الدول العربية الى مشروعها في الشرق الاوسط. وكذلك، وبوساطة الولايات المتحدة وضغطها، حصل على مساعدات مادية وتسليحية من المانيا الاتحادية بأحجام تفوق تصوره. إلا انه على الرغم من الهزيمة العسكرية التي الحقتها الآلة العسكرية الاسرائيلية بالجيوش العربية في حرب حزيران / يونيو 1967، فان تلك الحرب لم تحقق هدفها السياسي من استسلام الامة العربية ورضوخها للأمر الواقع[53].

(53) للمزيد من التفاصيل، راجع:
شوفاني، الياس (تقديم وتحرير)، مشاريع التسوية الإسرائيلية، 1967-1978. (دراسة توثيقية نقدية)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1978. ص XX (لاحقاً: شوفاني، مشاريع التسوية).

فلما لم تعترف الدول العربية باسرائيل بعد الاعلان عن قيامها، راح بن-غوريون يعدُّ آلة حربه للعدوان على تلك الدول وفرض الاستسلام عليها، ولكن الفرصة لم تتح له حتى 1956. فعمد في بداية الخمسينات الى سلسلة طويلة من الخروقات لاتفاقيات الهدنة، متذرعاً بأمن المناطق الحدودية وعمليات التسلل عبر خطوط الهدنة، وصولاً الى ترسيخ مفهوم العمليات الانتقامية في استراتيجية اسرائيل العسكرية ازاء المناطق الحدودية. فكانت العمليات الوحشية على القرى المتاخمة لخطوط الهدنة، كما في قبية ونحالين (1953)، والتي بلغت ذروتها في الهجوم على غزة (28 شباط /فبراير 1955). وذلك بعد اسبوع واحد فقط على عودته الى تسلم زمام وزارة الدفاع، بعد فترة من الاستنكاف عن السلطة طالت اكثر من عام، تولى خلالها موشيه شاريت (1894 – 1965) رئاسة الحكومة. ولم تتوقف هذه السياسة عند خطوط الهدنة فحسب، وانما تجاوزتها الى العواصم العربية، كما حدث فيما عرف بعد ذلك بـ «فضيحة لافون»، حيث عمد عملاء المخابرات الاسرائيلية، من وراء ظهر رئيس الوزراء، شاريت، الى القاء القنابل على بعض السفارات الغربية في القاهرة (1954). وكان الهدف توتير العلاقات بين تلك الدول ومصر، في عهد الثورة الجديد، وخلق الذريعة لسلطات الاحتلال البريطاني للبقاء فيها، خاصة في ظل المفاوضات البريطانية – المصرية على الانسحاب من مصر. واخيراً، انتهز بن – غوريون فرصة تأميم قناة السويس (26 تموز /يوليو 1956) ليشارك في «العدوان الثلاثي» على مصر (29 تشرين اول /اكتوبر 1956). وإذ كان بن – غوريون يمنّي نفسه ببعض المكاسب الاقليمية من ذلك العدوان، فإن حافزه الرئيسي الى هذه المغامرة كان أمن دور اسرائيل الوظيفي، خاصة بعد «ثورة يوليو»، ودور مصر في العمل على توحيد الصفوف العربية، ونشاطها في التحركات العربية لإقامة التضامن العربي وصياغة اتفاقات «الدفاع المشترك»، والمحاولات العربية الجادة لكسر القيود التي فرضها الغرب على تسليح الدول العربية. وظل بن – غوريون يراقب بقلق شديد نمو القوة العسكرية العربية، فيما شبح الوحدة العربية يطارده، الى ان حانت في تقديره الفرصة المناسبة، فانتهزها دون تردد(54).

ويتضح من يوميات موشيه شاريت الشخصية(55)، ان المؤسسة السياسية العسكرية في اسرائيل لم تكن تؤمن جدّياً قط بوجود تهديد عربي لأمنها الاستراتيجي، وإن

(54) شوفاني، مشاريع التسوية، صXIX .

(55) شاريت، موشيه، «يومان إيشي» معاريف، تل أبيب 1979. (وقد ترجم مقتطفات منه إلى العربية بعنوان «مذكرات شخصية»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1996).

كانت تضخّم أثر الحوادث الحدودية على اوضاعها. ولعلّ العكس هو الصحيح، فقد سعت وبشتى الوسائل الى مفاقمة ازمة الانظمة العربية القائمة بعد حرب 1948. وكانت تلك المؤسسة تدرك ان الحكومات العربية في حينه كانت مترددة جداً بالانخراط في مواجهة عسكرية مع اسرائيل، كما كانت تعي ان التهديد العربي لوجود اسرائيل في بداية الخمسينات هو مجرد خرافة من اختراعها. ولم يكن باستطاعة الحكومات العربية في حينه، لأسباب مختلفة، ان تنكرها تماماً، علماً بأنها كانت على الدوام تخشى استعدادات اسرائيل لحرب جديدة، وتشتكي من عدوانها. ويستدل من كلام شاريت على ان تلك المؤسسة السياسية /العسكرية، التي كان بن – غوريون هو المعبّر الحقيقي عنها، كانت تهدف الى دفع الدول العربية الى مواجهة عسكرية مبكرة، بينما خطابها السياسي يتغطى بالدفاع عن النفس في سعيها الى السلام الذي يرفضه العرب، ويصرون على تدميرها. وذلك مع انها كانت على ثقة من كسب المعركة العسكرية، الامر الذي اعتقدت انه سيؤدي الى هزيمة العرب سياسياً ايضاً. والحقيقة هي ان تلك المؤسسة كانت ترمي الى تعديل ميزان القوى الاقليمي بشكل جذري، وبما يجعل اسرائيل القوة الرئيسية في الشرق الاوسط. ورأت أن من شأن ذلك ان يعزز موقعها في نظر الغرب، ويدفعه الى اعتمادها وكيلاً له في المنطقة. ولما تلكّأت الولايات المتحدة في حسم قرارها بهذا الشأن، وظلت تراهن على امكان استيعاب الدول العربية في مخططاتها، عمدت القيادة الاسرائيلية الى التآمر مع بريطانيا وفرنسا لدفع واشنطن في هذا الاتجاه(56).

ولتحقيق هدفها الاستراتيجي في التحول الى مركز اقليمي مضاد لحركة شعوب المنطقة اعتمدت القيادة الاسرائيلية، بزعامة بن – غوريون، التكتيكات التالية:

1) عمليات عسكرية، صغيرة وكبيرة، تستهدف السكان المدنيين عبر خطوط الهدنة، خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لإرهاب هؤلاء السكان وخلق حالة من عدم الاستقرار الدائم، الناجم عن التوتر بين الحكومات العربية والسكان الذين يشعرون بانهم لايتمتعون بحماية كافية ضد العدوان الاسرائيلي.

2) عمليات عسكرية ضد المواقع والمنشآت العسكرية العربية في المناطق الحدودية لزعزعة معنويات الجيوش العربية ومفاقمة حالة عدم الاستقرار الناجم عن التوتر بين الانظمة العربية وبناها العسكرية.

(56) هذه التقديرات مستندة إلى مذكرات شاريت، وقد استخلصتها الباحثة الإسرائيلية،
Rokach, Livia, Israel's Sacred Terrorism, Association of Arab - American University Graduates, inc. Belmont Mass. 1980, 04-5. (Henceforth: Rocach, Sacred Terrorism).

3) احتلال المزيد من الاراضي بالحرب، على الرغم من ان اتفاقات الهدنة لعام 1949 تركت تحت حكم اسرائيل مساحة من الارض تزيد عما كان مخصّصاً لها في قرار التقسيم (1947) بأكثر من الثلث. ومع ذلك، فان القيادة الاسرائيلية ظلت تخطط لاحتلال كل فلسطين في حدود الانتداب، على الاقل، بغض النظر عن تعهداتها الدولية لدى قبولها عضواً في الامم المتحدة، وكذلك عن التزاماتها في اطار «البيان الثلاثي» (1950). وقد اعتبرت تلك القيادة هذا البعد الاقليمي عاملاً حيوياً لتحويل اسرائيل الى قوة اقليمية اولى.

4) العمل العسكري والسياسي لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وتشتيتهم في الاقطار العربية والعالم.

5) عمليات تخريبية مصممة لتقطيع اوصال الوطن العربي، وبالتالي، هزيمة الحركة القومية العربية، وخلق انظمة دُمى في الدول العربية، تكون تابعة لاسرائيل كقوة اقليمية عظمى، الامر الذي اعتبرته القيادة الاسرائيلية تحقيقا لدور المشروع الصهيوني الوظيفي في المنطقة[57].

وتكشف يوميات شاريت زيف الرواية الاسرائيلية الرسمية والشائعة، بان تأميم قناة السويس، وماترتب عليه من ردة فعل بريطانية – فرنسية بغزو مصر، قد وفّرا الفرصة لقيام اسرائيل بحملة السويس، وذلك بهدف القضاء على اعمال «الفدائيين» عبر خطوط الهدنة مع قطاع غزة، وبالتالي، تصفية الحساب مع نظام عبد الناصر، الذي كان يرعى تلك الاعمال. وتؤكد هذه اليوميات ان حرباً ضد مصر، بهدف احتلال قطاع غزة وسيناء، كانت على جدول اعمال القيادة الاسرائيلية منذ خريف العام 1953، على الاقل، وقبل إبعاد محمد نجيب وتولي عبد الناصر زمام الحكم في مصر بسنة تقريباً. ورأت تلك القيادة ان الظروف الدولية لم تكن قد نضجت بعد، وأنها قد تصبح كذلك خلال ثلاث سنين. وكان الهجوم العسكري على غزة (28 شباط / فبراير 1955) بمثابة خطة تمهيدية مبرمجة عن سابق عمد لتلك الحرب (1956). وبعد ذلك بفترة قصيرة، احبطت معارضة شاريت الشديدة قراراً حكومياً اسرائيلياً بشن حرب لاحتلال قطاع غزة، الامر الذي استلزم تنحية شاريت عن وزارة الخارجية بضغط من بن – غوريون وانصاره. وهناك مؤشرات جادّة في تلك المذكرات الى انه لو لم تلُح في الافق امكانية العدوان الثلاثي في الاشهر القليلة القادمة، لقامت اسرائيل بالهجوم على مصر منفردة، وحسب خططها الذاتية، وربما

(57) Rokach, Sacred Terrorism, pp.4-5.

بموافقة ضمنية من قبل الولايات المتحدة، التي كانت عند هذا الحد قد قطعت الامل تقريباً من إمكان احتواء النظام المصري بقيادة عبد الناصر[58].

وتقدم يوميات شاريت الدليل القاطع على ان احتلال قطاع غزة والضفة الغربية كان جزءاً من خطط اسرائيل منذ بداية الخمسينات، وليس عملاً دفاعياً في وجه التهديدات العربية، كما تدّعي الرواية الاسرائيلية الرسمية لتأريخ تلك الفترة. وقد أعلم قادة اسرائيل الولايات المتحدة بذلك في عام 1954. وفي عام 1955، قامت اسرائيل بسلسلة من العمليات الاستفزازية التي راح ضحيتها الكثيرون من المدنيين الابرياء، وذلك من اجل إيجاد الذريعة لاحتلال الضفة الغربية. الا أن العائق الرئيسي الذي فرض عليها تأجيل هذا الاحتلال هو الوجود العسكري البريطاني في الاردن، بموجب المعاهدة الاردنية – البريطانية. وكذلك، فالعدوان الاسرائيلي على لبنان، والذي لا يزال مستمراً بذريعة او بأخرى – احتياجات اسرائيل الامنية، مساعدة المسيحيين ضد المسلمين، الوجود الفلسطيني المسلح على ارض لبنان، الوجود السوري في لبنان، المقاومة اللبنانية للاحتلال، حماية المستوطنات الاسرائيلية في الشمال...الخ – هو ايضاً مخطط اسرائيلي مبكر جداً. فيوميات شاريت توفر الوثائق حول خطط بن – غوريون لـ «تنصير لبنان»، منذ عام 1954، عبر اثارة صراع لبناني داخلي من لاشيء. وكانت تلك الخطط تنطوي على تقسيم لبنان واخضاعه للنفوذ الاسرائيلي، وذلك قبل ظهور الفلسطينيين على أرضه باكثر من 15 عاماً[59].

وقد لخّص شاريت، الرجل الثاني في هرم السلطة الاسرائيلية، في يومياته لجوء المؤسسة السياسية / العسكرية في اسرائيل الى خلق عقلية الحصار بين المستوطنين، وذلك لرفد خرافة التهديد العربي المباشر بإبادتهم، وبالتالي، تبرير استخدام العنف والعدوان لصيانة وجود اسرائيل، فقال: «كنت أتأمّل في السلسلة الطويلة من الاحداث المفبركة والاعمال العدائية ضدّنا التي اخترعناها، والكثير من الصدامات التي افتعلناها، والتي كلفتنا الكثير من الدماء، وفي خروقات القانون الدولي التي قام بها رجالنا – وكلها جلبت مصائب خطيرة، وبالمحصلة حدّدت مجرى الاحداث كلّه وأسهمت في خلق أزمة الامن». وقد ادت هذه السياسة الى إدخال التجمع الاستيطاني الصهيوني في حلقة مفرغة من عقلية الحصار التي تغذي العدوان، والعدوان الذي يعمق عقلية الحصار. ووصف موشيه دايان (1915 – 1981) عقلية الحصار هذه بانها «الملف الحيوي لنا... الذي يساعدنا على

(58) Rokach, Sacred Terrorism, pp.5-6.
(59) Rokach, Sacred Terrorism, p.6.

الاحتفاظ بدرجة عالية من التوتـر بين سكان اسرائيل، كما داخل الجيش... ومن أجـل حفز الشباب للذهاب الى النقب، علينا ان نصرخ بانّه في خطر». وأوضح دايان لماذا يرفض ترتيبات الأمن الحدودية التي تطرحها الدول العربية المجاورة او الامم المتحدة، ولماذا يعارض قبول الضمانات الامنية الرسمية التي تقترحها الولايات المتحدة، بقوله «انها تقيّد ايدينا... وتجعل الاعمال الانتقامية التي نقوم بها غير مبرّرة»[60].

إنّ مازرعته الادارات الاميركية المتعاقبة في تأسيس اسرائيل واقامتها، حصدته ادارة جونسون (1963 – 1968). ولقد ظلت واشنطن، لأسبابها الخاصة، ومنذ الحرب العالمية الأولى، تحاول ان تغطي على طبيعة علاقتها بالمشروع الصهيوني. وشذّت عن هذه القاعدة إدارة ترومان (1945 – 1952)، نظراً لواقع الحال، وطرح قضية فلسطين علناً في الامم المتحدة. لكن إدارة جونسون كشفت القناع عن تلك العلاقة بجميع ابعادها، وأعلنت عن منظورها لدور اسرائيل في الاستراتيجية الكونية الاميركية، بشكل لايقبل التأويل. وكانت واشنطن، بعد قيام اسرائيل، تبنت سياسة ذات وجهين لتزويدها بالاسلحة. فبينما كانت تورّد اليها بعض الانواع، الا انها بالاساس عملت على تشجيع دول أخرى، مثل كندا وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية، لتزويد اسرائيل باحتياجاتها من السلاح. ويبرز على هذا الصعيد الدور الذي لعبته واشنطن في تشجيع المانيا الغربية على «بيع» معدات عسكرية لاسرائيل، كانت اشترتها من الولايات المتحدة. ويعود عقد هذه الصفقة المثلثة الجوانب الى عام 1960، عندما زار بن – غوريون الولايات المتحدة، والتقى الرئيس ايزنهاور، في السنة الأخيرة من ولايته الثانية، حيث قام هذا الأخير بالالتفاف على «قانون الحياد» الاميركي، وزوّد اسرائيل باسلحة اميركية عبر المانيا الغربية. ولم تتوقف المانيا عن توريد الاسلحة الى اسرائيل الا عندما افتضحت هذه الصفقة (1964)، الأمر الذي ادّى الى توتر العلاقات العربية – الالمانية، وصولاً الى قطعها (1965)[61].

وبعد سنين طويلة من الاعتماد على فرنسا اساساً في تزويد اسرائيل بالأسلحة المتطورة، وخاصة الطائرات، وذلك بتنسيق مع الولايات المتحدة ودول حلف الناتو، الحريصة على توفير مستلزمات اسرائيل من السلاح باشكال مختلفة وطرق ملتوية، رأت ادارة كنيدي (1961 – 1963) الإقلاع عن هذا التستر على دور واشنطن في تسليح الاداة العسكرية الاسرائيلية. فعمدت الى المجاهرة في ذلك بذريعة «تدفق» الاسلحة السوفياتية على الدول العربية، وخاصة على مصر والعراق. واعلنت قرارها «بيع»

(60) Rokach, Sacred Terrorism, pp.6-7.
(61) Safran, Israel, (op. cit), p.376.

اسرائيل كمية من صواريخ «هوك» قصيرة المدى، الامر الذي دشّن مرحلة جديدة من تعهد واشنطن الاداة العسكرية الاسرائيلية، وتزويدها بالاسلحة المتطورة، بما ينسجم والدور العدواني المنوط بها في المنطقة. وفي مرحلة الاعداد لحرب حزيران /يونيو 1967، خاصة في ولاية الرئيس الاميركي جونسون، تدفقت على اسرائيل الاسلحة الحديثة بانواعها من الولايات المتحدة. وعمدت واشنطن الى التغطية على نيتها توجيه ضربة قاصمة لنظام عبد الناصر في مصر، وبالتالي، تزويد اسرائيل بالاسلحة اللازمة لذلك، بالادعاء ان الاسلحة السوفياتية المورّدة الى مصر تخلّ بميزان القوى في المنطقة. واذ زودت واشنطن اسرائيل بالسلاح الذي ضمنت به تحقيق النصر العسكري في حرب حزيران/يونيو 1967، فقد عادت بعد الحرب وزادت من شحنات الاسلحة المتطورة اليها. وتذرعت بان الدول العربية لم تخضع لاملاءات الامر الواقع العسكري، فيما الولايات المتحدة منشغلة بالحرب في فيتنام، وفرنسا فرضت حظراً على توريد الاسلحة لاسرائيل، خاصة طائرات «ميراج». وبناء عليه، سارعت واشنطن لتعويض اسرائيل عما فقدته، ولانتهاز الفرصة لربط الآلة العسكرية الاسرائيلية بشكل اكثر إحكاما بالمجمع الصناعي – الحربي الاميركي. ففي تلك الحرب، ومن زاوية نظر واشنطن، اثبتت الآلة العسكرية الاسرائيلية مصداقيتها، وبالتالي، أهليتها لتولي موقعها المتميز في الاستراتيجية الاميركية ازاء المنطقة. فلم يعد هناك مايستلزم التحفظ او التردد في اعتمادها على هذا الاساس، وراحت تدرج في المؤسسة الحاكمة الاميركية، كما في وسائط الاعلام واوساط النخب، مقولة ان اسرائيل تشكل ركناً في الأمن القومي الاميركي.

لقد شكلت حرب حزيران /يونيو 1967 (حرب الايام الستة بالمصطلح الاسرائيلي) منعطفاً هاماً جداً في شبكة العلاقات الاسرائيلية – الاميركية. وإذ قضت على تردد واشنطن في كشف القناع عن حقيقة منظورها لدور الالة العسكرية الاسرائيلية في استراتيجيتها الكونية، فانها شجعت القيادة الاسرائيلية على تطوير «العلاقة الخاصة» التي تربط مشروعها الاستيطاني بالسياسة الكونية الاميركية، وعلى السعي المثابر لضمان موقع متميز لاداته العسكرية في تجسيد تلك السياسة. وتجلى هذا الانعطاف بالتأييد الاميركي لموقف اسرائيل من الذرائع التي ساقتها لتبرير الحرب، وتحديداً اعتبار مضائق تيران مياهاً دولية، وأن إغلاقها كان السبب المباشر لشن اسرائيل الحرب. وبعد الحرب، في رفض واشنطن اقتراح فرنسا حلّ الازمة من خلال مؤتمر قمة رباعي للدول الكبرى. وكذلك، في امتناع واشنطن عن تاييد مشاريع القرارات التي قدمتها دول عدم الانحياز، والداعية الى انسحاب اسرائيل فوراً الى ماوراء خطوط الهدنة لعام 1949. وفي رفضها وصم اسرائيل بالعدوان،

وامتناعها عن الاقتراع الى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتراض على قرار حكومة اسرائيل ضمّ القدس الشرقية المحتلة، واعلان المدينة «الموحدة» عاصمة «أبدية» لدولتها. كما راحت الولايات المتحدة تراوغ في مسألة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 242، بعد ان وافقت عليه. وامعاناً منها في ابراز تأييدها لعدوان اسرائيل على الامة العربية، سارعت ادارة جونسون الى تزويدها بطائرات «فانتوم» القاذفة المقاتلة. وفي عهد خلفه، نيكسون (1969 – 1973)، تلقت اسرائيل من المساعدات العسكرية مايزيد عن عشرين ضعفاً لمجموع ماحصلت عليه من الولايات المتحدة خلال العشرين سنة السابقة، حيث وصلت قيمتها الى ثلاثة مليارات وسبعمئة مليون دولار[62].

ولما لم تسفر حرب حزيران /يونيو عن نتائج سياسية بمستوى الانجازات العسكرية، واستطاعت القوى العربية التقاط انفاسها واعادة بناء قواتها العسكرية، عمدت ادارة نيكسون الى تسريع شحن الاسلحة الى اسرائيل، ومساعدتها على انتاج طائرة «كفير» المقاتلة، بذريعة المحافظة على التوازن العسكري في المنطقة. ومع ذلك، فهذه الترسانة من الاسلحة لم تحل دون اضطرار الولايات المتحدة الى إقامة جسر جوي لنقل الاسلحة والاعتدة الى اسرائيل بعد الايام الاولى من اندلاع القتال في «حرب تشرين» (1973). وتشير الارقام المعلنة الى ان ادارة نيكسون زوّدت اسرائيل بما قيمته مليارين ومئتي مليون دولار من السلاح[63]، من مختلف الانواع المتطورة، وحتى من مستودعات الجيش الاميركي. وقد دعا ذلك مصدراً مطلعاً في البنتاغون الى التصريح بان سحب الاسلحة من الترسانة الاميركية لصالح اسرائيل خلال «حرب تشرين»، لم يترك فرقة واحدة في الجيش الاميركي بحالة الجاهزية القتالية. وعندما بدأ مسار «التسوية» برعاية كيسنجر، وزير الخارجية الاميركي، وبنهج الـ «خطوة – خطوة» الذي سلكه، استمر تدفق الاسلحة الحديثة والمتطورة على اسرائيل طوال فترة ولاية الرئيس فورد (1973 – 1976)، وذلك بذريعة تجربة حرب تشرين الاول /اكتوبر، التي تستلزم بناء ثقة اسرائيل بنفسها، كي تستطيع التقدم في المسارات التسووية المطروحة. وهكذا، عادت اسرائيل الى بناء ترسانة جديدة من الاسلحة تحت يافطة «التسوية السلمية». وبفشل هذه المسارات، وازاء التطورات في المنطقة، بدأ التوجه نحو مرحلة جديدة في العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة، هي مرحلة «التعاون الاستراتيجي» التي تكرس «العلاقة الخاصة والمتميزة بين الثكنة والمركز».

(62) النقيب، فضل، الاقتصاد اللإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، دراسة تحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995، ص115. (لاحقاً: النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي).

(63) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (1973)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1976، ص428.

ففي عهد الرئيس الاميركي ريغان (1981 – 1988)، فيما مناحم بيغن على رأس السلطة في اسرائيل (1977 – 1983)، توفرت الشروط المناسبة للارتقاء بالعلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة الى «التعاون الاستراتيجي». وفي عهد ريغان، سجلت المساعدات الاميركية الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل ارقاماً قياسية، كما تمت الموافقة الاميركية على استعمال هذه المساعدات لتطوير الصناعة العسكرية في اسرائيل، بالتعاون مع شركات اميركية لصناعة الاسلحة. فإدارة ريغان عادت الى إنعاش الحرب الباردة وسباق التسلح، وبالتالي، الى توفير مستلزمات ذلك من قوة عسكرية اميركية متفوقة، وشبكة واسعة من القواعد المنتشرة في العالم، مع التركيز على دور اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط، سواء مايتعلق من ذلك بنشاط آلتها العسكرية، او بتقديم الخدمات للقوات الاميركية. كما عمدت الى توظيف الصناعة العسكرية الاسرائيلية في خدمة الانتاج الحربي الاميركي، بما في ذلك المشاركة في «حرب النجوم». وفي 30 تشرين ثاني /نوفمبر 1981، تمّ التوقيع على مذكرة التفاهم حول «التعاون الاستراتيجي»، الذي كان اول ثماره غزو لبنان، انطلاقاً من «خيار بيغن اللبناني»، وخلافاً لما كان يطرحه حزب العمل الاسرائيلي من «الخيار الاردني» لتصفية القضية الفلسطينية. وفي السنين اللاحقة، جرى توسيع مذكرة التفاهم بما يعزز «التعاون الاستراتيجي» ويعمق «العلاقة بين الثكنة والمركز»[64].

لقد جاء الاعلان عن «التعاون الاستراتيجي» بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية بمثابة التصريح عن الانخراط الكامل للأولى في الاستراتيجية الكونية للثانية. ورأت حكومة اسرائيل بذلك «حلماً قد تحقق»، لانه وضع النقاط فوق الحروف في طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين، وأكد على الموقع المتميز لاسرائيل في «البلد الأم». واذ جاء هذا البيان ليثبت دعائم الشق الامبريالي من المشروع الصهيوني، سواء عبر تكريس دوره العدواني، او توفير مستلزمات ادائه لذلك الدور بنجاعة، فانه ايضاً يرفد الشق اليهودي بمقومات الحياة، كونه يعود عليه بمردود اقتصادي وفير، يعينه على استكمال بنائه الذاتي. وكان تهافت القيادة الاسرائيلية على الاعلان عن هذا الاتفاق تعبيراً عن تقديرها للفوائد الجمّة التي ستجنيها اسرائيل منه، وعلى صعد مختلفة، منها:

1) على الصعيد الدولي، يقوي الاعلان عن الاتفاق موقع اسرائيل، لانه يضع دولة

(64) حول التوقيع على هذه المذكرة، انظر:
Shoufani, «Israel and the Gulf», (op. cit), p. 303-306.

عظمى، بكل ثقلها، خلفها، الامر الذي من شأنه ان يزيد الاعتراف الدولي بها، ويدفع الدول التي لم تعترف بها، او التي قطعت علاقاتها بها، او التي لم تقم علاقات معها، الى اعادة النظر في حساباتها. وهذا بطبيعة الحال يرفع من شأن اسرائيل على الخريطة السياسية العالمية.

2) على الساحة الاميركية ذاتها، يحسّن الاتفاق صورة اسرائيل لدى الرأي العام، بحيث تنقلب النظرة اليها لدى دافع الضريبة الاميركي من عبء الى ذخر استراتيجي، الامر الذي يؤدي بطبيعة الحال الى ازدياد تأثير «اللوبي اليهودي» على الساحة الاميركية.

3) وفي الشرق الاوسط، من شأن هذا الاعلان التأكيد على موقع اسرائيل المتميز في الاستراتيجية الاميركية، وقطع الطريق على اية محاولة للتنافس معها على دورها من قبل اطراف محلية تراودها مثل هذه الاوهام. وكان التقدير كذلك، بان الاعلان سيمهد الطريق امام عدد من الانظمة العربية للتقدم على خطى السادات بالاعتراف باسرائيل واقامة علاقات دبلوماسية معها. والمهم جداً، انه يحسّن قدرة اسرائيل على المساومة مع القوى المعنية، محلياً ودولياً، في البعد الفلسطيني من الصراع في المنطقة.

4) والاعلان عن الاتفاق يرسخ الاجماع الصهيوني حول نهج القيادة الاسرائيلية السياسي، وخاصة تشبثها بالاهداف التي قام المشروع الصهيوني على اساسها. هذا بالاضافة الى المردود الاقتصادي الكبير الذي يعود على اسرائيل، سواء لناحية المساعدات التي تقدمها اميركا لها، او لناحية العائدات التي تجنيها من تقديم الخدمات للقوات الاميركية، وعمليات الصيانة والتخزين للاسلحة الاميركية فيها. وكذلك من مبيعات الصناعة العسكرية الاسرائيلية التي فتحت امامها الأسواق الاميركية ايضاً، وسمح لها كذلك بالدخول في المناقصات على العقود التي تطرحها وزارة الحربية الاميركية لإنتاج اصناف الاسلحة، أسوة بالشركات الاميركية، وعلى قدم المساواة.

5) وعسكرياً، كان من شأن هذا الاتفاق ان يزيد قوة اسرائيل العسكرية، عبر الدعم غير المحدود الذي تقدمه اميركا لها، بحجة تمكين آلتها العسكرية من القيام بدورها، وبنجاعة عالية. وهذا ينطوي على توفير كميات كبيرة من الاسلحة والعتاد، تكون تحت تصرف هذه الآلة، وفي مستودعات تقام لهذا الغرض في مراكز ومرافق للتحشيد، وذلك للاستعمال عند الحاجة، ودون الاضطرار الى اقامة جسور جوية، كما حصل في حرب

تشرين. كما أنه يوفر مبالغ طائلة من النفقات العسكرية على اسرائيل، كونه يأتي من ميزانية الجيش الاميركي مباشرة، الأمر الذي يسهّل ايضاً التمويه على حجم الدعم الاميركي العسكري لها. وهو كذلك، يعطي الصناعة العسكرية في اسرائيل الفرصة الكاملة للاطلال على التقنيات الاميركية المتقدمة في هذا المجال، والإفادة منها في تطوير انتاجها وتحسين ادائه، وبالتالي تسويقه[65].

5 – خطاب «السلام» الإسرائيلي

إن اللغو عن السلام، وكأنه ركن في العمل الصهيوني منذ انطلاقته، هو خطاب فارغ من أي مضمون حقيقي. ومع ذلك، فقد واكب ذلك اللغو عملية الاستيطان. وكان يزداد ضجيجاً كلما ازدادت العملية شراسة لصرف الأنظار عن غايتها، وتحميل الفلسطينيين والعرب مسؤولية ما يترتب عليها من صراع. والواقع، أن قادة المستوطنين وعوا مبكراً أبعاد مشروعهم الإجلائي، الذي لا يترك مجالاً للأخذ والرد مع سكان البلد الأصليين[66]. فقرروا تجاوزهم مرحلياً، وإلى أن تتوفر لهم الظروف الذاتية والموضوعية لتغييبهم، بطريقة أو بأخرى. والأكيد أن هؤلاء القادة قد أدركوا أن أهدافهم الاستيطانية لن تتحقق إلا قسراً، الأمر الذي يستوجب قهر الشعب الفلسطيني؛ وهذا لا يتم إلا بالعنف الفاشي والعنصري. لقد عرف هؤلاء انطلاقاً من وعيهم لمتطلبات تجسيد مشروعهم، ألاّ مكان لهم في فلسطين إلا بتشريد شعبها الأصلي، وبناء كيانهم الاستيطاني على خرابه، فعمدوا إلى إنجاز المهمة بشتى الطرق، وبالسرعة التي يؤهلهم لها نضوج أوضاع الاستيطان (هييشوف). ففي سنة 1891، والاستيطان الصهيوني لا يزال يحبو، كتب منظّر «الصهيونية الروحية»، أحاد هعام (آشر غينزبرغ 1856 – 1927)، يصف سلوك المستوطنين تجاه أبناء البلد الأصليين، ويقول: «ومع ذلك، فما الذي يفعله أخوتنا في فلسطين؟ العكس تماماً! عبيداً كانوا في بلاد شتاتهم، وفجأة وجدوا أنفسهم يتمتعون بحرية مطلقة. وهذا الانقلاب أيقظ فيهم الميل إلى الاستبداد؛ فهم يعاملون العرب بعدوانية وفظاظة، ويحرمونهم حقوقهم؛ يسيئون إليهم دونما سبب، ويفاخرون حتى بذلك. وليس بيننا من يعترض على هذا المنهج المخزي والخطر». [67]

(65) حول ردود الفعل في إسرائيل على الاعلان عن «التعاون الاستراتيجي»، انظر:
Shoufani, «Israel and the Gulf», (op. cit), p. 306-314.

(66) Vital, The Crucial Phase, (op. cit.), pp. 70-82.

(67) Smith, Gary, Zionism, Dream and Reality, (op. cit), p.13.

ومنذ أن تبلورت الفكرة الصهيونية، وانقلبت إلى حركة سياسية تسعى لإقامة دولة يهودية في فلسطين، قوامها المستوطنون اليهود، كان واضحاً لقادة العمل الصهيوني أن الأمة العربية عامة، والشعب الفلسطيني خاصة، لن يقبلا بهذا المشروع، وسيكافحانه بما أوتيا من قوة. ولما لم يكن لديها ما تطرحه على العرب[68]، أخذاً بالاعتبار منطلقاتها الفكرية والعملية؛ عمدت الحركة الصهيونية إلى الالتفاف على العرب جميعاً، وإلى التحالف مع الاستعمار لضرب الحركة القومية العربية. وذلك من خلال التفاهم مع «جمعية الاتحاد والترقي» (تركيا الفتاة)، التي أبدت تعاطفاً مع الصهيونية في مواجهة القومية العربية[69]. أما بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، فقد أقامت الصهيونية مشروعها، وبنت إعلامها، على تغييبه، وذلك انطلاقاً من التغييب المادي، إذ طرحت الشعار الزائف «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»؛ مروراً بالتغييب الحضاري، إذ جرّدت الشعب الفلسطيني من كل معالم التمدن؛ ووصولاً إلى التغييب السياسي، إذ ما زالت تنكر على ذلك الشعب حقه في تقرير مصيره السياسي. ولشدّ ما كان حنق المستوطنين على أولئك الأفراد القلائل منهم، الذين خرجوا عن النهج المتبع واعتبروه خطراً على المشروع الصهيوني ذاته. ومن هؤلاء كان أحاد هعام، الذي كتب في شباط/ فبراير 1914، رسالة إلى صديقه المستوطن سميلانسكي (1874 – 1953)، والذي تعرّض لحملة تنديد من المستوطنين الجدد، لأنه أثار مسألة العرب من سكان فلسطين، جاء فيها: «ولذلك، فهم يستشيطون غيظاً ممن يذكّرهم بأن ثمة شعباً آخر يعيش في أرض إسرائيل، وهو لا ينوي الرحيل من المكان». [70]

وعلى امتداد فترة بناء الكيان الاستيطاني (هييشوف)، لم يكن للغو الصهيوني عن السلام أي مضمون جاد وعملي؛ فالمشروع الصهيوني، كما طرح وجرى تنفيذه، لم يترك مجالاً للحديث عن السلام. فهو لم يكن يهدف، كباقي الحركات الاستيطانية، إلى استغلال الأرض ومن عليها، وبالتالي، استدراج شرائح محلية، ولو محدودة، للتعاون معه كشريك صغير؛ وإنما كان يهدف إلى استملاك الأرض وطرد من عليها، لاستبدالهم بمهاجرين يهود: أي أنه كان استيطاناً إجلائياً. والجزء الصغير من أرض فلسطين، الذي تم تهويده ونقله إلى أيدي المستوطنين، جرى طرد الفلاحين العرب منه بالعنف والقهر. وبعد طردهم من الأرض، وجد هؤلاء الفلاحون سوق العمل المأجور موصدة في

(68) Vital, The Crucial Phase, p. 80.

(69) Ibid, pp. 81-82.

(70) Smith, Gary, Zionism, Dream and Reality, p.32.

وجوههم، تنفيذاً لسياسة «العمل العبري»، التي تبناها المستوطنون، وغلّفوها بشعارات الاشتراكية والريادة والعمل الجسدي. وقد ازدادت تلك الأزمة حدة مع إحكام المستوطنين قبضتهم على اقتصاد البلد، خصوصاً منذ الثلاثينات، جراء هجرة يهود أوروبا الواسعة إلى فلسطين، نتيجة لبروز النازية في ألمانيا[71]. وإلى جانب ذلك كان لإغلاق السوق اليهودية أمام المنتوجات العربية أثر ملموس في تضييق الخناق على الاقتصاد العربي في فلسطين، وبالتالي، في تفشي البطالة بين الجماهير العربية في البلد، فكان ذلك من أسباب ثورة عام 1936[72]. وبعدها، استمر المستوطنون في سياستهم، إلا أنهم لم يستطيعوا حسم الصراع لصالحهم إلا بالعنف الإرهابي المسلّح، وبالعمل العسكري الفاشي، الذي تم بناء أداته تحت سمع وبصر سلطات الانتداب البريطاني على فلسطين، وبرعايتها إلى حد كبير.

وحملت موجة الهجرة الصهيونية الثانية إلى فلسطين (1904 – 1914)، حوالي 35,000 مستوطن من أوروبا الشرقية، أعطوا الاستيطان اليهودي طابعه الخاص، الذي تميز به إلى الآن. وقد غلّف هؤلاء منطلقاتهم العنصرية والشوفينية بشعارات الريادة والاشتراكية، فغالوا في الكلام عن «افتداء الأرض» وعن «غزو سوق العمل اليدوي»، و«بناء السوق اليهودية»، وتجسيد فكرة «الدفاع عن النفس بقوة السلاح». ومن الأفكار الانعزالية التي حملها هؤلاء، تبلورت الأركان الثلاثة التي قام عليها الاستيطان اليهودي في فلسطين: تهويد الأرض، والعمل العبري، والسوق اليهودية. هذا، إلى جانب العمل الجاد لبناء أداة العدوان العسكرية، التي بدأت بتنظيم حركة «الحارس» (هنوطير)، وانتهت بتشكيل «جيش الدفاع الإسرائيلي» (تساهل)، عبر دمج تشكيلة متنوعة من المنظمات العسكرية الإرهابية. وما تهويد الأرض إلا اقتلاع الفلاحين العرب منها، ووضعها بتصرف المستوطنين اليهود. وليس العمل العبري سوى استبعاد العمال العرب من عملية الإنتاج في البلد، وقطع سبل العيش عليهم، وبالتالي، إكراههم على النزوح. وما السوق اليهودية إلا مقاطعة المنتوجات العربية، وضرب الاقتصاد العربي[73]. وأما الأداة العسكرية، فمهمتها

(71) حول الممارسات الصهيونية لتهويد فلسطين، الشعب والأرض والسوق، أنظر:

Smith, Barbara J., The Roots of Separatism in Palestine, British Economic Policy, 1920 - 1929, Syracuse University Press, 1993. (Henceforth: Smith, B., Roots of Separtism.)

(72) أنظر:

Seikaly, May, Haifa, Transformation of a Palestinian Arab Society, 1918- 1939, London, New York, 1995, pp. 81-145. (Henceforth: Seikaly, Haifa.).

(73) Smith, B., The Roots of Separatism, pp. 10-12.

ضمان تنفيذ هذه السياسة، وبالقوة المسلحة إذا لزم الأمر. وبالفعل، فقد حسمت تلك الأداة الموقف السياسي لمصلحة الاستيطان في سنة 1948.

وما أن وطئت أقدام مستوطني الهجرة الثانية الأرض، حتى راحوا يطردون الفلاحين منها، ويقطعون عليهم طريق العمل فيها، ولو كأجراء. وقد أثار ذلك خوف مستوطني الهجرة الأولى، من حركة «أحباء صهيون» (حوففي تسيون)، ممن بنوا مشروعهم على شراء الأرض واستغلال طاقة العمل العربية في استثمارها. فكتب أحدهم، سميلانسكي، من مستوطنة «رحوفوت» (ديران العربية) إلى أحاد هعام يخبره بتصرفات القادمين الجدد، ويشكو إليه مخاوفه جرّاء ذلك. ورد عليه أحاد هعام، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، يقول: «وعدا الخطر السياسي، فإنني لا أستطيع ابتلاع فكرة كون إخوتنا قادرين أخلاقياً على مثل هذا السلوك إزاء بشر من أبناء شعب آخر. وبصورة عفوية، تمرُّ في خاطري فكرة أنه إذا كان الأمر كذلك الآن، فكيف ستكون علاقتنا بالآخرين، فيما لو وصلنا أخيراً إلى موقع القوة في أرض إسرائيل؟ فإذا كان هذا هو «المشياح»، فإنني لا أتمنى أن أكون شاهداً على مجيئه»[74]. وكان أعضاء هذه الهجرة قد حملوا معهم من روسيا فكرة العنف المسلح لفرض وجودهم القسري على السكان المحليين. ومنذ البداية، راحوا يتآمرون لفرض حمايتهم على المستوطنين القدامى في المستعمرات التي نزلوا بها كعمال مأجورين. وطرحوا أنفسهم حراساً على أرواح هؤلاء المستوطنين وأملاكهم، من منطلق «العمل العبري»، الذي حملوه معهم من مواطنهم الأصلية. وعلى الرغم من معارضة المستوطنين القدامى، استطاع هؤلاء المهاجرون الجدد فرض إرادتهم، وتسلموا مهمة الحراسة في المستعمرات، وطردوا منها النواطير والعمال العرب.

في المقابل، كان من الطبيعي أن يرفض العرب، وخاصة الشعب الفلسطيني، المشروع الصهيوني، وما ترتب عليه من «وعد بلفور» والانتداب البريطاني، ويقاوموا العمل الصهيوني بما أتاحته لهم أوضاعهم الذاتية. وفي الواقع، وبعيداً عن اللغو الصهيوني حول الرغبة بالتوصل إلى تفاهم مع العرب والسكان الأصليين في الإقليم المستهدف للاستيطان، فإن قادة العمل الصهيوني أدركوا مبكراً أن لا مجال للتجسير بين مشروعهم وتطلعات العرب القومية. و لم تكن الاتصالات العابرة التي أجروها مع بعض الأفراد، هنا وهناك، تتعدى محاولة الاستطلاع وتقدير الموقف، ومدى المعارضة العربية لذلك المشروع. وكان أشد ما يخشونه امتلاك العرب الوعي لمخططات الصهيونية،

(74) Smith, Gary, Zionism, Dream and Reality, p.32.

والقوة لمقاومتها، وما يترتب على ذلك من خطر على العمل الصهيوني، حيث، من وجهة نظرهم، كانت الاستجابة للحد الأدنى من المطالب العربية في فلسطين تعني قطع لطريق على تجسيد الأهداف الصهيونية. ولذلك، ركّزت القيادة الصهيونية عملها التكتيكي في إستنبول، وراهنت على «جمعية الاتحاد والترقي»، التي كانت تتعاطف مع الصهيونية، من موقع العداء للقومية العربية. وفي زيارته إلى المنطقة (ربيع عام 1914)، استخلص الزعيم الصهيوني ناحوم سوكولوف (1859 – 1936)، أن مصلحة الصهيونية هي بانتصار القومية التركية التي تدعو إليها جمعية الاتحاد والترقي، لأنها ستكون في مواجهة العرب الرافضين للمشروع الصهيوني[75]. إلا أن الحرب العالمية الأولى قطعت على الصهيونية طريق المناورة على هذا الصعيد، إذ اضطرت لإعلان انحيازها إلى معسكر الحلفاء، الذي كان يخطط لإنهاء السلطنة العثمانية وتقسيم أراضيها.

وهلل الصهيونيون لانقلاب سنة 1908 في تركيا، الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي (تركيا الفتاة). وسارت تظاهرات في يافا، ترفع العلم الصهيوني الذي أُقرّ في مؤتمر بازل الصهيوني الأول (1897)، وهو «ترس داود» الأزرق على خلفية بيضاء. وفي الواقع، كان حكام تركيا الجدد يتعاطفون مع الصهيونية، وقد خفّفوا القيود المفروضة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وحاولت القيادة الصهيونية استغلال التناقضات التي احتدمت في إستنبول بعد الانقلاب، بين الإصلاحيين والتقليديين، من أجل انتزاع الامتيازات. كما حاولوا استغلال التناقضات العربية – التركية، التي تصاعدت على أرضية التصادم بين النزعات القومية العربية والتركية الطورانية، وسياسة التتريك التي انتهجها ساسة استنبول الجدد. لكن ذلك لم يدم طويلاً. فلا القيادة الصهيونية كانت راضية عن التسهيلات التي قدمها الحكام الأتراك الجدد، ولا هؤلاء استطاعوا تقديم المزيد لاعتبارات تركية. فسواء لأسباب سياسية خارجية – تنافس دول أوروبا بشأن مناطق النفوذ في أراضي السلطنة، أو لاعتبارات داخلية – تنامي المعارضة العربية للسياسة التركية، وخصوصاً تساهلها مع المشروع الصهيوني، وكذلك معارضة الأوساط التقليدية في الإمبراطورية العثمانية من منطلقات دينية، لم يستطع الأتراك الجدد الإيغال في علاقتهم بالصهيونية.[76]

(75) Vital, The Crucial Phase, pp. 81-82.

(76) Kushnir, David, in Kolatt, Israel, (ed.), The History of the Jewish Community in Eretz - Israel Since 1882, Jerusalem, 1989 (Hebrew), pp. 62-66. (Henceforth; Kushnir, Toldot.).

وبينما كان العرب يحاربون إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، ويقومون بدور فعال في تصفية الحكم العثماني بالوطن العربي، كان ساسة دول أوروبا، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا، يتآمرون عليهم لحرمانهم من الاستقلال الذي تطلعوا إليه عبر هذا التحالف. وقد عبّرت اتفاقية «سايكس – بيكو» (1916)، ومن بعدها «وعد بلفور» (1917)، عن عملية الخداع الكبرى التي مارستها هاتان الدولتان الإمبرياليتان. فبموازاة المفاوضات التي كانت تجريها مع الشريف حسين، وتقدم له من خلالها العهود، كانت بريطانيا تتقدم في تجسيد فكرتها القديمة الرامية إلى إنشاء كيان يهودي في فلسطين، تحت حمايتها. وجاء وعد بلفور بمثابة «البراءة الدولية» التي سعى إليها هيرتسل، وعمل من أجلها؛ لكنه لم يحصل عليها في حياته، وإنما تحقق ذلك أيام خلفه حاييم وايزمن. فقد رأى هذا الأخير في الحرب العالمية الأولى الفرصة لتحقيق الهدف الصهيوني، عبر العمل على محورين – بريطاني وأميركي. ومن اجل العمل على الساحة الأميركية، جنّد وايزمن قاضي محكمة العدل العليا في الولايات المتحدة اليهودي الصهيوني لويس براندايس (1856 – 1941)، الصديق الحميم للرئيس الأميركي آنذاك ودرو ولسون.(77)

وإزاء فشل الحركة القومية العربية في تحقيق الأهداف التي توختها من دخول الحرب إلى جانب الحلفاء، تضافرت عوامل عدة لنجاح الحركة الصهيونية في استصدار وعد بلفور، الذي شكّل حجر الزاوية للمشروع الصهيوني في فلسطين. وكان هذا المشروع يترنّح ويقترب من الانهيار في أثناء الحرب، فجاء وعد بلفور لينفخ فيه الحياة من جديد، ويزرع الأمل في نفوس قادة العمل الصهيوني بإمكان تحقيق مشروعهم. وفضلاً عن النشاط الصهيوني المكثف لتحقيق برنامج بازل، كان هناك عمل كبير لمصلحة الحلفاء – سياسياً وعسكرياً ومالياً. وقد تم ذلك على أرضية الرغبة البريطانية الدفينة في إقامة كيان يهودي في فلسطين. وجاء وعد بلفور بمثابة عمل للسياسة الإمبريالية البريطانية في زمن الحرب، وبالتالي، نتاج علاقة سياسية تآمرية بين بريطانيا والحركة الصهيونية(78). وتضافر ذلك مع الدعم الأميركي للمشروع الصهيوني، وتأييد الدول الحليفة الأخرى له، ليحسما الأمر بالنسبة إلى إصدار وعد بلفور. ولعل الدور الذي أدته الصهيونية في جرّ الولايات المتحدة إلى الحرب، كان العامل المباشر الأكثر أهمية في استصدار هذا الوعد. وذلك مكافأة لها على جهودها في هذا المجال، بما قلب موازين القوى في الحرب، وأدى إلى حسم نتائجها

(77) Vital, The Crucial Phase, pp. 297-307.
(78) Ibid, p. 306.

لمصلحة الحلفاء. وفي المحصلة، فإن التطلعات الصهيونية وقعت ضمن خطة بريطانيا لخدمة مصالحها وتعزيز موقعها في المنطقة.(79)

لم يجد المؤرخ الكبير أرنولد توينبي مناصاً من إدانة بلاده على تقديم «وعد بلفور» للحركة الصهيونية، وأعلن أنه كإنكليزي يشعر بالخجل والندم الشديدين، على ازدواجية المعايير الأخلاقية التي حكمت سلوك حكومة بلاده في الإقدام على هذه الفعلة المنكرة(80). فقد قام وزير خارجية إنكلترا في أثناء الحرب العالمية الأولى، اللورد آرثر جيمس بلفور، بتقديم الوعد الذي حمل اسمه، نيابة عن حكومته، والذي تتعهد به العمل على إقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين (انظر أدناه). وذلك في رسالة وجهها إلى اللورد اليهودي الصهيوني ليونيل روتشيلد، في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، طالباً منه إبلاغ مضمونها إلى قيادة الحركة الصهيونية. وقد جاء هذا الوعد البريطاني تتويجاً لمرحلة طويلة من العمل الصهيوني للحصول على البراءة الدولية للاستيطان في فلسطين، كما كان فاتحة عهد جديد من الصراع بشأنها، بين دعاة هذا الاستيطان وأعوانه، وبين الشعب الفلسطيني والأمة العربية وأصدقائهما؛ ولا يزال مستمراً، في صيغة أو أخرى، حتى يومنا هذا (1998).

لكن وعد بلفور لم يكن الخديعة المزدوجة الوحيدة التي قامت بها بريطانيا بالنسبة إلى فلسطين والأمة العربية، قبل الحرب العالمية الأولى، وفي أثنائها وبعدها. فقد عمدت حكومتها إلى الخداع في محادثات مكماهون – الشريف حسين، وكذلك في اتفاق سايكس – بيكو، وإلى المناورة في مؤتمرات السلام التي انعقدت بعد الحرب. ومهما كانت الحجج والذرائع التي ساقتها بريطانيا، فالحقيقة الساطعة تبقى أن الاستيطان الصهيوني ثبّت أقدامه في فلسطين تحت انتدابها، وفي حماية جيوشها. وعلى أية حال، فقد سبق بلفور بالدعوة إلى توطين اليهود في فلسطين، وزيران بريطانيان آخران، شافتسبري وبالمرستون، منذ أيام محمد علي. وفي الفترة نفسها، قام رئيس بلدية لندن، اللورد اليهودي مونتيفيوري، بزيارة إلى فلسطين، عرّج خلالها على مصر، وطرح على محمد علي «استئجار الجليل»، لإقامة استيطان يهودي فيه؛ فرفض الوالي الطلب. لكن مونتفيوري قام خلال الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر بزيارات متكررة إلى فلسطين واستنبول للغرض نفسه. وقد نجح في بناء حي يهودي (مونتفيوري) في

(79) Ibid, p. 221-222.
(80) John, Robert, and Hadawi, Sami, The Palestine Diary, The Palestine Research Center, Beirut, 1970, vol. I, p. XV. (Henceforth: John & Hadawi).

القدس، أسكن فيه عدداً من العائلات اليهودية التي كانت تقيم داخل أسوار «مئاشعاريم».(81)

وفي الواقع، فإن الدول الكبرى لم تحترم العهود التي قطعتها على نفسها في أثناء الحرب، ما عدا التزامها تجاه الصهيونية، الذي جرى تعزيزه وإعطاؤه الأولوية. ففي معاهدة فرساي (28 حزيران/ يونيو 1919)، بين الحلفاء المنتصرين وألمانيا المهزومة، تقرر إنشاء عصبة الأمم؛ ودخل القرار حيّز التنفيذ (10 كانون الثاني/ يناير 1920). وفي ميثاق عصبة الأمم (المادة 22)، أُقرّ «نظام الانتداب» كشكل جديد من الاستعمار. وفي مؤتمر سان ريمو (24 نيسان/ أبريل 1920)، جرى الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا على تحديد انتدابيهما على بلاد الشام والعراق بصورة عامة. فأخذت فرنسا سوريا ولبنان، وبريطانيا فلسطين وشرقي الأردن والعراق. وحُدّدت هذه الانتدابات على أنها من الفئة (أ)، التي تضم أقاليم اعترف موقتاً باستقلالها في عصبة الأمم. وقامت فرنسا وبريطانيا بصوغ صكوك الانتداب على الأقطار العربية المذكورة، على أن توافق عليها عصبة الأمم بعد ذلك. وأُدرجت فلسطين مع الأردن في صكّ انتداب واحد، لكنهما عوملا بوصفهما إقليمين منفصلين.(82)

وصك الانتداب وثيقة مهمة في تاريخ فلسطين الحديث، إذ أعطى للمؤامرة الصهيونية - البريطانية، المتمثلة في وعد بلفور، شرعية دولية في قرار عصبة الأمم. وبذلك، وُضع النضال الفلسطيني، لصيانة وجود الشعب وحماية حقه التاريخي في وطنه، ليس ضد الاستيطان الصهيوني، ومن ورائه الانتداب البريطاني، فحسب، بل في مواجهة عصبة الأمم، وما تمثله على الصعيد الدولي، أيضاً. فقد اعترفت العصبة، من خلال الصك، بالمنظمة الصهيونية كهيئة سياسية، ذات شخصية اعتبارية قانونية، تمثل يهوداً منتشرين في العالم، وكذلك باليهود كأمة على طريق إقامة وطن قومي لهم في ظل الانتداب. كما أقرّت العصبة الدعوى الصهيونية بالحق التاريخي اليهودي في فلسطين، وفي وثيقة دولية ملزمة. وفي صك الانتداب مقدمة و28 مادة. وتضمنت المقدمة نص وعد بلفور، ومصادقة عصبة الأمم على الانتداب البريطاني، الذي مبرّره المعلن تهيئة فلسطين لتصبح «وطناً قومياً يهودياً». وذلك، بحسب الصك، وبالاستناد إلى «الصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين، والأسباب التي تدعو إلى إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد».(83)

(81) شوفاني، الموجز، ص 341-342.
(82) المصدر السابق، ص 383-384.
(83) المصدر السابق، ص 421.

وكان طبيعياً أن يرفض الشعب الفلسطيني الانتداب البريطاني، ويقاوم سياسته الرامية إلى تجسيد وعد بلفور، بالصورة التي تؤهله لها أوضاعه الاجتماعية وتنظيمه السياسي، وبالتالي، قدرته على القيام بعمل اللازم للتصدي للمشاريع المضادة وإحباطها، من موقع الدفاع. فصكّ الانتداب هو في الأساس برنامج لتغييب الشعب الفلسطيني عن وطنه - مادياً وحضارياً وسياسياً - بدءاً بنفي حقه التاريخي فيه، عبر الاعتراف لليهود بذلك الحق. وهو مخطط لقطع صلة الفلسطينيين بوطنهم، عبر تهويده؛ فجاء منذ البداية متجاهلاً لوجودهم على أرضه متنكراً لحقهم الطبيعي فيه، ومستثنياً إياهم من عائلة الشعوب، حتى القريبة الشقيقة. وقد فُرض الانتداب عليهم قسراً، ولم يؤخذ رأيهم به، لا شكلاً ولا مضموناً، وإنما تم ذلك بالتنسيق بين حكومة بريطانيا والمنظمة الصهيونية، وبدعم الدول الامبريالية، إلى حد أنه جاء متناقضاً حتى مع ميثاق عصبة الأمم ذاتها. وملامح المشروع الصهيوني كانت واضحة منذ البداية؛ فهو استيطاني إجلائي، لا مكان فيه لأهل البلد الأصليين، وبناء عليه، فلا يمكن تجسيده من دون تغييبهم بشتى الوسائل. وكما وعى قادة العمل الصهيوني هذه الحقيقة، وبرمجوا وخططوا لتجسيدها، هكذا وعاها الشعب الفلسطيني؛ فتصدى لمسارات تجسيدها بالأساليب التي أتاحتها أوضاعه الاجتماعية، وحالة حركته الوطنية التنظيمية.(84)

وإذ لم يكن الشعب الفلسطيني مؤهلاً، لا ذاتياً ولا موضوعياً، للقيام بعمل اللازم لدحر المشروع الصهيوني، فإن هذا الأخير لم يكن أيضاً قادراً على فرض نفسه واقعاً على الأرض في أعوام الانتداب الأولى، كما رغبت المنظمة الصهيونية. ولذلك، اتخذ الصراع على فلسطين نمطاً من الاشتباك المستمر، تشتد حدته أحياناً، كردة فعل عربية على احتدام التناقض الناجم عن الفعل الصهيوني - البريطاني، ثم لا يلبث أن يخبو عندما يتراجع الطرف الآخر تكتيكياً. ونظراً لطبيعة هذا المشروع الاستيطانية الإجلائية، لم يكن هناك مجال للتوصل معه إلى حلول وسط. فهو كما طرح، لا يدع مكاناً لأهل البلد الأصليين فيه، بل يرمي إلى اقتلاعهم، وإحلال مستوطنين يهود مكانهم. وهو يفترق عن أنماط الاستعمار الاستيطاني الأخرى، بأنه لا يستهدف استغلال الأرض بمن عليها من سكانها الأصليين، وإنما يخطط لاغتصاب الأرض، والتخلص من أصحابها. ومع ذلك، وفي غياب قدرة أي من الأطراف المنخرطة في الصراع على حسمه لمصلحته سريعاً، فقد برزت داخلها تيارات واتجاهات، تتفاوت تطرّفاً أو مرونة بالتكتيك، غير أن الأساس التناحري ظل يحكم سلوك القوى المركزية في هذا الصراع على الجانبين.(85)

(84) المصدر السابق، ص 423.
(85) المصدر السابق، ص 424.

إن التناقض الذي تشكل في فلسطين نتيجة الترتيبات التي اتخذت بشأنها بعد الحرب العالمية الأولى، بعيداً عن مصالح سكانها، كان جذرياً يستهدف أساس وجود الشعب الفلسطيني في وطنه، وبالتالي، كان يستوجب حلاً على هذا المستوى. لكن موازين القوى لم تكن تسمح بمثل هكذا حل. وإذ كانت حالة الوعي لأخطار المشروع الصهيوني متقدمة لدى جماهير الشعب الفلسطيني الواسعة، كما لدى قيادته السياسية، فإن أوضاعه الاجتماعية لم تكن مهيأة لإيجاد الحركة النضالية القادرة على ترجمة هذا الوعي إلى ممارسة عملية، ذات أداء عال، يفرض الانكفاء على الطرف الآخر. ومع ذلك فأشكال النضال التي مارسها الشعب الفلسطيني، وإن لم تكلل بالنجاح في دحر المشروع الصهيوني، فإنها عرقلت تجسيده لأهدافه، وأخّرته إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد راوحت تلك الأشكال النضالية بين العمل السياسي والدبلوماسي، مروراً بالمقاومة السلبية، ووصولاً إلى الانتفاضات الثورية العنيفة. كما تأرجحت بين مدّ وجزر، تبعاً لحركة الطرف الآخر، الذي كان زمام المبادرة في يده. وبلغت مستويات من الحدة، تتأثر بدرجة احتدام التناقض المتولّد عن تلك الحركة، من جهة، وبحالة الشعب الفلسطيني الاجتماعية والسياسية، من جهة أخرى.[86]

ولا يختلف عاقلان في أن الحركة الصهيونية التي سعت بكل جهدها للحصول على «وعد بلفور»، ورأت به «براءة دولية» للاستيلاء على فلسطين وتحويلها إلى «وطن قومي» ليهود العالم، لم تكن في وارد التفاهم والتعايش مع أهل البلد الأصليين. فهذا الوعد، لا يسهم في إيجاد حل سلمي لمشكلة العمل الصهيوني في المنطقة، بقدر ما يؤسس لصراع طويل وعنيف فيها، لم يصل بعد إلى نهايته (1998). ولعل هذا بالذات ما أرادته حكومة بريطانيا في حينه. ولا غرو، فهذا الوعد، في سياق صدوره ومضمونه، وما نجم عنه، ظل موضع رفض واحتجاج من قبل العرب، ومحط نقد قانوني في أوساط متعددة في العالم، وخصوصاً أنه ضُمّن في وثائق ومعاهدات دولية، أصبحت مرتكزات لسياسة منظمات دولية رئيسية إزاء المنطقة. والوعد بتسليم فلسطين للحركة الصهيونية هو عطاء من لا يملك لمن لا يستحق، وبالتالي، فهو باطل، ليس أخلاقياً فحسب، بل قانونياً أيضاً. والطرف الذي يعتمده أساساً لدعواه في وضع يده على الاقليم المعني، هو بالتأكيد لا نية لديه أخذ حقوق أهل البلد الأصليين بالاعتبار، وبالتالي، فلا رغبة لديه بالتعايش السلمي معهم، كما تروّج أبواق الصهيونية وأنصارها. فالوعد هو اقتطاع جزء من الوطن العربي، وفرزه ليكون قاعدة للعدوان على الأمة العربية، وتجزئتها واستنزاف طاقاتها، وليس

(86) المصدر نفسه، ص 424.

الاندماج فيها والتعايش مع سكانها. وهو تغييب للشعب الفلسطيني – مادياً وحضارياً وسياسياً – وقطع لصلته بوطنه، ونفي لحقه التاريخي فيه. وهو كذلك تجاهل للأمة العربية وأهدافها المشروعة بالاستقلال والوحدة والتقدم، وتنكر للعهود التي قطعت لها في الحرب، بل هو تآمر على استقلالها ووحدتها ومستقبلها. وهو يندرج في سلسلة الجرائم البشعة التي اقترفتها الدول الامبريالية في بلدان العالم التي وقعت تحت سيطرتها؛ ولعله من أبشعها على العموم. إن من يقدم على اقتراف هكذا جريمة لا يفكر قطعاً بالتعايش السلمي مع الضحية.

لقد كان من شأن الأوضاع التي تشكلت في فلسطين تحت الانتداب أن تولّد صراعاً مثلث الجوانب، يزداد حدة، أو يتراجع، وفقاً لاحتدام التناقض الناجم عن حركة الأطراف. وهذه الحركة كانت بطبيعة الحال محكومة بالأهداف التي يرمي إليها كل طرف منخرط في الصراع، من جهة، وباعتبارات الواقع المتشكل من الجمع بين تلك الأطراف في وحدة صراعية متحركة، من جهة أخرى. وسيرورة هذا الصراع ظلت محكومة بقدرة كل واحد من أطرافه على تجسيد أهدافه في الواقع المتطور. فحكومة الانتداب، وإذ كان تجسيد وعد بلفور أهم مرتكزات حركتها السياسية، فقد كانت لها اعتبارات خاصة، إقليمية ودولية، وضعت بعض الضوابط على اندفاعها في دعم المشروع الصهيوني من دون النظر إلى حساب الكلفة والمردود. والحركة الصهيونية، وإن راحت تبلور أهدافها، وتصوغ مؤسساتها، وتسارع إلى إيجاد واقع يمهد السبيل أمامها، فقد اصطدمت بعقبات ذاتية وموضوعية، حالت دون تمكينها من تحقيق أغراضها بالسرعة المرغوبة. والحركة الوطنية الفلسطينية، التي كانت في موقع الدفاع، لم تستطع توليد فعل كاف لصدّ الهجمة الصهيونية – الامبريالية عليها، لكنها ردت بأشكال متعددة من النضال، قطعت على الطرفين الآخرين طريق الوصول إلى أهدافهما بالسرعة التي خططا لها، وبالشكل الذي بادرا إلى تنفيذه.

وفي الواقع، فإنه على امتداد الحكم (الانتداب) البريطاني في فلسطين (1918 – 1948)، استطاعت المنظمة الصهيونية أن تحبط المشاريع المتعددة التي طُرحت لتسوية النزاع بشأن فلسطين. وإذ كان طبيعياً أن يرفض العرب المشروع الصهيوني، بما هو وما ينطوي عليه، فإن القيادة الصهيونية لم تنكفئ عن مشروعها أو تعدّل مواقفها بما يقتضيه الواقع. بل على العكس، أمعنت في إصرارها على تغيير ذلك الواقع، بشتى الوسائل التآمرية مع قوى فاعلة في بريطانيا والولايات المتحدة. والمقاومة العربية، السياسية والعنيفة، لم تردع قيادة العمل الصهيوني عن نشاطها. ومراراً سعت حكومة

بريطانيا إلى إجراء مفاوضات بين ممثلي الشعب الفلسطيني والقيادة الصهيونية، سواء محلياً في البلد، أو في لندن، لكن هذه المفاوضات لم يكن من شأنها أن تؤدي إلى نتائج ملموسة. ذلك لأن المشروع الصهيوني لا يمكن تجسيده دون تغييب الشعب الفلسطيني، وهذا لا يتم بالتفاوض، وإنما بالعنف. وكان عندما انفجر العنف جراء احتدام التناقض بين النشاط الصهيوني الاستيطاني والمقاومة العربية له، تصدت القوات البريطانية لقمع هذه المقاومة. وكثيراً ما أعقب ذلك تشكيل لجان للتحقيق وأخرى للتوفيق. وكلها وضعت تقارير عن الأسباب التي أدت إلى الصدامات، وكانت على العموم ترجعها إلى النشاط الصهيوني. كما تقدمت بتوصيات تطرح كبح جماح هذا النشاط لإعادة الاستقرار إلى البلد. غير أن كل ذلك تحطّم على صخرة التعنت الصهيوني المستند أصلاً إلى مرتكزات المشروع الاستيطاني، بشقيه اليهودي والامبريالي، وبالتالي إلى تواطؤ الشريكين في ذلك المشروع لإخماد المقاومة العربية له.

وكان تعيين هربرت صامويل مندوباً سامياً أولاً على فلسطين، بمثابة رسالة صريحة من حكومة لندن إلى الأطراف المعنية جميعها، تؤكد التزامها بوعد بلفور، وإصرارها على تنفيذه. وإزاء المقاومة العربية لهذه السياسة من جهة، وتردد الإدارة العسكرية في تجسيدها، اقتناعاً بعدم جدواها، من جهة أخرى، عمدت الحكومة البريطانية إلى تجاهل حقوق الفلسطينيين. فبادرت إلى اتخاذ إجراءات من شأنها تعزيز الاستيطان الصهيوني، وتغييب سكان البلد الأصليين، عبر الانتداب الذي لم يكن قد أُقر بعد في عصبة الأمم. وفي مذكرة بعث بها بلفور إلى اللورد كيرزون (وزير الخارجية) في 11 آب/ أغسطس 1919، في أثناء مناقشة التعهدات البريطانية المتضاربة خلال الحرب، وبروز اعتراضات قوية عليها داخل الحكومة والبرلمان، قال: «إن التناقض بين نصوص العهد وسياسة الحلفاء صارخ بدرجة أكبر في حالة «أمة فلسطين المستقلة»، عنه في حالة «أمة سوريا المستقلة». فنحن لا ننوي في حالة فلسطين حتى أن نقوم بشكليات استقصاء رغبات سكان البلد الحاليين، وإن كانت اللجنة الأميركية تقوم بشكليات الاستفسار عن هذه الرغبات». ومضى بلفور يقول في مذكرته: «إن الدول الكبرى الأربع ملتزمة بالصهيونية. والصهيونية، سواء أكانت صائبة أم خاطئة، حسنة أم سيئة، تضرب جذورها في عادات قديمة قدم الدهر، وفي الحاجات الحالية، وفي الآمال المقبلة. وهي أكبر أهمية بكثير من رغبات وتحاملات السبعمئة ألف عربي الذين يقطنون الآن تلك الأرض القديمة... وأياً كان مستقبل فلسطين، فهي ليست الآن «أمة مستقلة»، وليست في سبيلها لأن تصبح كذلك. ومهما كان ينبغي مراعاة رأي الذين يعيشون هناك، فإن

الدول الكبرى لا تنوي، على حد فهمي للأمر، أن تستشيرهم لدى قيامها باختيار الدولة المنتدَبة. وخلاصة القول، أن الدول الكبرى لم تصدر فيما يتعلق بفلسطين أي بيان وقائعي ليس خاطئاً باعترافها، ولا بيان سياسي، إلا وهي تعتزم دائماً، على الأقل بالمعنى الحرفي، أن تنتهكه».[87]

لقد استند الانتداب، وبالتالي، إدارته في فلسطين برئاسة المندوب السامي إلى الاحتلال العسكري وموازين القوى الدولية، وليس إلى الشرعية القانونية، أو المعايير الأخلاقية أو الأعراف السياسية. ولم يكن في وسع الحركة الوطنية الفلسطينية أن تمنعه، لكنها لم تستسلم لإرادته أيضاً. وبالتناسب مع الحماسة لتهويد فلسطين، الذي بادرت إليه إدارة صامويل، كانت ردة فعل الحركة الوطنية الفلسطينية، أخذاً في الاعتبار قدرتها الذاتية على التصدي للانتداب وإجراءاته. ولما كانت مهمة الانتداب المركزية هي تهويد فلسطين، فقد عمدت إدارة صامويل إلى سنّ التشريعات وإصدار المراسيم التي تمهد الطريق لذلك. وتهويد فلسطين يعني نقل ملكية الأرض فيها من أيدي سكانها الأصليين إلى المستوطنين، وتغيير الواقع الديمغرافي فيها، بفتح أبوابها أمام الهجرة اليهودية المكثفة، وتمكين المستوطنين من السيطرة على اقتصاد البلد، عبر مؤسسات الحكم والإدارة. وقد بادرت إدارة صامويل إلى ذلك، حتى وإن كانت المنظمة الصهيونية لا تزال غير مؤهلة لتولي هكذا مسؤولية. وفي غياب الآهلية الصهيونية لتهويد فلسطين باليهود، بقي لها الخيار الأفضل الثاني، وهو تغييب سكانها العرب عنها، وبالوسائل المتعددة.

ولتسهيل سيطرة الاستيطان الصهيوني على نواحي الحياة في فلسطين، اعترفت إدارة الانتداب بالمؤسسات الصهيونية التي أقيمت لذلك الهدف. ومن بين هذه المؤسسات: الوكالة اليهودية، التي مهمتها تهويد السكان عبر الهجرة والاستيطان؛ والصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت) لتهويد الأرض عبر الاستملاك بشتى الوسائل؛ ونقابة العمال اليهود (الهستدروت) لتهويد العمل والاقتصاد. وعلاوة على ذلك منحت إدارة الانتداب امتيازات على أراض واسعة وموارد طبيعية لشركات استيطانية صهيونية، لتقام عليها مشاريع الري والكهرباء واستخراج المعادن والأملاح وصناعة الإسمنت وغيرها. وبفضل الامتياز الذي أعطي لمشروع روتنبرغ، ولمدة سبعين عاماً، تم احتكار توليد الكهرباء في فلسطين كلها تقريباً. وقد حصل صاحب المشروع (بنحاس روتنبرغ، 1879 – 1942) على الامتياز من إدارة صامويل (أيلول/ سبتمبر 1921). وبسبب خلافات بين الشركاء، تأخر

(87) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917 – 1988، نيويورك، 1990، ص 33-34. (لاحقاً: الأمم المتحدة، القضية الفلسطينية).

الامتياز الذي مُنح لشركة «بوتاس البحر الميت» حتى سنة 1927، وكان لمدة 75 عاماً. في المقابل، لم يُمنح امتياز واحد للعرب الفلسطينيين؛ بل على العكس، جرى التضييق على أصحاب بعض المشاريع الصغيرة لإكراههم على بيعها، كما حدث مع شركة كهرباء القدس ومشروع ري الحولة (عين الملاحة) والحمّة (المياه الكبريتية).[88]

لقد تضافرت جهود حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، مع النشاط الصهيوني الاستيطاني المحموم لتهويدها - الأرض والشعب والسوق - على جعل ثورة السكان العرب المحليين مسألة حتمية. والشروط الموضوعية لمثل هذه الثورة توفرت منذ البداية، إذ راح الانتداب والاستيطان يحثان الخطى نحو تغييب العرب الفلسطينيين عن وطنهم، كضرورة لتحقيق الهدف المعلن لهما - تحويل فلسطين إلى «وطن قومي يهودي». وكان طبيعياً أن يرفض الفلسطينيون ذلك، وأن يقاوموه بما لديهم من طاقة على الفعل. وعلى هذا الصعيد، لم تتوفر لهذا الجزء من الأمة العربية، الذي عُزل عن عمقه الاستراتيجي بالتقسيمات الاستعمارية للوطن العربي بعد الحرب، المقومات الذاتية لإشعال الثورة. وإذ كانت حالة الوعي لأخطار المشروع الصهيوني متقدمة، فإن أوضاع الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية بعد الحرب، لم تكن مهيأة لإدارة صراع مع الاستيطان والانتداب، بالمستوى نفسه من الحدة، الذي يتوازى مع درجة احتدام التناقض المتولّد من الجمع بين هذه الأضداد في وحدة صراعية.

ولأن حكومة الانتداب لم تتطابق في أسلوب عملها تماماً مع الوكالة اليهودية، وذلك لحسابات بريطانيا الاقليمية والدولية، بينما الوكالة تستعجل وضع يدها على فلسطين من دون أن تكون مهيأة لذلك، فقد اتخذ الصراع المثلث الجوانب آلية معينة، راحت تتكرر بحركة لولبية متصاعدة نحو الاحتدام وانفجار الثورة العربية (1936). فإزاء المقاومة العربية للهدف المشترك بين الانتداب والاستيطان، سلكت حكومة الانتداب سبيل التطويع السياسي المتأني، في مقابل النهج الذي اعتمدته الوكالة اليهودية، والذي يطالب حكومة الانتداب بفرض المشروع الصهيوني قسراً على الفلسطينيين. وعندما لم تستجب هذه الحكومة لمطالب الوكالة، كانت العلاقة تتوتر بينهما مرحلياً، فتهدأ المقاومة العربية مرحلياً أيضاً، ثم لا تلبث أن تتصاعد عندما يعاود الحليفان نشاطهما لتحقيق خطوة جديدة على طريق التهويد. وعندها، تتراجع حكومة الانتداب تكتيكياً، فتندفع الوكالة اليهودية قلقة على مصير مشروعها، وتتحرك على الصعيد الدولي، وخصوصاً على محور لندن - واشنطن، بينما تتوصل القيادة الفلسطينية إلى تفاهم ما مع حكومة الانتداب، فتهدأ

(88) John and Hadawi, (op. cit), pp. 200-201.

الأوضاع مرحلياً، وهكذا دواليك. وكلما زادت الهجمة الصهيونية شراسة، كلما تصاعدت المقاومة العربية، من «انتفاضة القدس» (4 نيسان/ ابريل 1920)، إلى «ثورة يافا» (أيار/ مايو 1921)، إلى «ثورة البراق» (آب/ أغسطس 1929)، فإلى «الثورة العربية الكبرى» (1936 - 1939).

فمع بداية الثلاثينات، راح الوضع يتفاقم نتيجة صعود النازية في ألمانيا، وبالتالي ازدياد حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالوضعين - الشرعي وغير الشرعي. فعمّ التململ جميع أنحاء فلسطين، وأُعلن الإضراب العام الذي دام ستة أشهر، وبالتالي اندلعت الثورة المسلحة (1936)، التي استمرت حتى إعلان الحرب العالمية الثانية (1939). وفي الأعوام العشرين الفاصلة بين الحربين العالميتين، تبلورت الملامح الرئيسية للمشروع الصهيوني. فقد شُكلت أجهزة الحكم الذاتي اليهودي، إضافة إلى هيئات الوكالة اليهودية في لندن وفلسطين. وكذلك أنشئت المؤسسات الاستيطانية التي تغطي جميع نواحي العمل اللازم لتهويد فلسطين. لكن الاستيطان الصهيوني ظل بعيداً عن الآهلية لوضع اليد على البلد. وفي هذه الأثناء جرى تراجع في السياسة البريطانية تجاه المشروع الصهيوني، على قاعدة وعد بلفور، وصولاً إلى طرح مشاريع لتقسيم فلسطين، بعد فصلها عن شرق الأردن، الأمر الذي لم يرُق للحركة الصهيونية، ولم يرض عنه الفلسطينيون، فتصاعدت المقاومة العربية، وتصدت لها الحكومة البريطانية، واتخذ الصراع شكل المواجهة العربية - البريطانية. ولما دخلت الوساطة العربية (الملوك العرب) على خط العمل لإنهاء الثورة الفلسطينية، دون سحقها عسكرياً كما أرادت الحركة الصهيونية، ثارت هذه الأخيرة. وراحت تتجه أكثر فأكثر نحو الولايات المتحدة لصوغ علاقات جديدة معها، تكون على حساب الصلة التاريخية للمشروع الصهيوني ببريطانيا، من جهة، كما حسمت أمرها بالعمل على إعداد الاستيطان الصهيوني ذاتياً لتولي مهمة احتلال البلد بالعنف المسلح، من جهة أخرى.

لقد استقبلت الأوساط الصهيونية تقرير لجنة بيل وتوصياتها بمشاعر مختلطة. فبين الإغراء بإقامة دولة يهودية، ولو على جزء من الذي تعتبره «الوطن القومي اليهودي»، حسب خطة التقسيم التي وضعتها اللجنة، وبين الخشية من أن يكون ذلك هو نهاية المطاف بالنسبة إلى المشروع الصهيوني، انقسمت الآراء داخل المنظمة الصهيونية، وفي التجمعات اليهودية عامة. ودار نقاش حاد بشأن هذا الاقتراح الجذري بين الاتجاهات المتعددة. وفي أُطر الوكالة اليهودية، كما في أوساط المستوطنين، كانت الآراء منقسمة. فالأغلبية بقيادة وايزمن اسماً، وبن - غوريون فعلاً، كانت مع استغلال الفرصة المتاحة لإقامة دولة

يهودية، ولو على جزء من فلسطين، باعتبارها إنجازاً سياسياً، تفوق مزاياه عيوبه. وبرر هذان موقفهما بكون البديل أسوأ. وجادلا أنه مع تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، لم يعد العمل الصهيوني ممكناً من دون دولة يهودية ذات سيادة. لكنهما أكدا أن هذا القبول ليس شريعة للأجيال، بمعنى قبوله المرحلي فقط. وادعيا أن الوضع السياسي لملايين اليهود في «المنفى»، يتطلب إقامة دولة يهودية فوراً. ومن خارج المنظمة، عارضه «التنقيحيون»، ورأوا فيه مزيداً من التقليص للوطن القومي، بعد سلخ الأردن عنه. وأخيراً، جرى العمل على إزالة هذه الخلافات في المؤتمر الصهيوني العشرين (1937)، باتخاذ قرار مبهم بشأن خطة التقسيم لعام 1937، يتيح للقيادة الصهيونية المناورة بما تمليه التطورات. وشجب المؤتمر تقرير لجنة بيل القائل أن سياسة الانتداب غير قابلة للتطبيق، وحمّل مسؤولية تعثرها للحكومة البريطانية. وقد رفض مشروع التقسيم كما طُرح، على أساس أنه يقلص حقوق اليهود في الفترة الانتقالية. ومع ذلك، كلف المؤتمر الوكالة اليهودية باستكمال التفاوض مع الحكومة البريطانية، بهدف توسيع حدود الدولة اليهودية المقترحة. وتظاهرت القيادة الصهيونية بقبول المشروع مبدئياً، والاعتراض على تفصيلاته، لتحميل العرب مسؤولية إفشاله، وهكذا حدث.[89]

وفي الواقع، فإن دافيد بن – غوريون، الذي برز في الثلاثينات كزعيم للمنظمة الصهيونية، قد قرر منذ عام 1935، بأنه لا مناص من الحرب مع الفلسطينيين، إذا أصر الاستيطان اليهودي فيها (هييشوف) على إقامة دولته. وراح يعد لذلك في مسارين متوازيين: 1) تهيئة الاستيطان لتلك الحرب؛ 2) القيام بمناورة سياسية مع أطراف عربية (فلسطينية، مصرية، أردنية ولبنانية). فلما أصبح الصراع في فلسطين قضية عربية، جراء ثورة 1936، وخاصة في المساعي البريطانية لإنهائها، وسّع بن – غوريون دائرة نشاطه وفقاً لهذا الواقع. وسعى إلى إجراء اتصالات سرية ومخادعة مع شخصيات عربية، أثبتت الوثائق الصهيونية التي كشفت لاحقاً أنه كان يستخف بها. وادعى بن – غوريون في تلك الاتصالات أنه يقبل بخطة التقسيم على أساس تقرير لجنة بيل لعام 1937. ومنذئذ، وحتى نهاية حرب العام 1948، كانت مناورات بن – غوريون السياسية، والتي تعارضها فئات متعددة داخل المنظمة الصهيونية، ترمي إلى زرع الريبة والشقاق بين الأطراف العربية. وذلك بهدف تحييد بعضها ودفعها إلى الانكفاء عن التدخل في الحرب عندما تنشب، وتشجيعها على القبول بإقامة إسرائيل. وأما الاتصالات التي تمت أثناء تلك

(89) حول تقرير لجنة بيل، وخطة التقسيم التي وضعتها، والموقف الصهيوني منها، راجع: الثورة العربية الكبرى، (مصدر سابق)، ص 103–108.

الحرب فلم تكن سوى مناورات تمليها ضرورة إدارة المعركة العسكرية التي كانت تهدف إلى احتلال فلسطين الانتداب كلها، كما تثبت ذلك الخطط العسكرية والوثائق الرسمية من تلك الفترة. وأخيراً، وجراء سير القتال في تلك الحرب، تخلى بن – غوريون مرحلياً عن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.[90]

إن السياسة التي تبناها بن – غوريون منذ أن تزعم العمل الصهيوني، قبل الإعلان عن قيام إسرائيل وبعده، هي التي حددت إلى درجة قصوى سلوك الكيان الصهيوني في العقود اللاحقة. وجاء نجاحه في قبول قرار التقسيم (1947) اسماً ونسفه فعلاً، ومن ثم الإعلان عن قيام إسرائيل، والنصر العسكري الذي حققته بقيادته في حرب عام 1948، ليعزز الثقة بهذه السياسة وصاحبها؛ ويكرس القناعة بالمرحلية التي سلكها على طريق استكمال بناء المشروع الصهيوني بشقيه – اليهودي والامبريالي. وكان بن – غوريون، الذي عُرف بحقده على العرب، وبتطرفه الصهيوني العنصري إزاءهم، وكذلك باستخفافه بالمؤسسات الدولية وبالأمم المتحدة خاصة، يرى أن القوة فقط هي اللغة التي يفهمها العرب؛ وأنها وحدها الكفيلة بفرض الأمر الواقع عليهم، وإجبارهم على التسليم بإملاءات المشروع الصهيوني. وكان دليل عمله قوله المأثور: «ليس مهماً ما يقوله الأغيار، المهم هو ما يفعله اليهود». وانطلاقاً من هذا المبدأ، قطع بن – غوريون الطريق على أي إمكان للتسوية في عهده، وبالتالي، وضع إسرائيل والمنطقة على سكة الصدام المستمر إلى اليوم (1998). ومنذ البداية، أبعد عن السلطة كل من نادى بضرورة التوصل إلى تفاهم مع العرب، ولو مرحلياً، للتساوق مع سياسة الولايات المتحدة، وعلى رأسهم وزير خارجية إسرائيل الأول، ورفيق درب بن – غوريون لفترة طويلة، موشيه شاريت. ثم فتح معركته الطويلة مع رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ناحوم غولدمان (1894–1982).

وانطلق بن – غوريون من فرضية أن الزمن يعمل لمصلحة إسرائيل. وإذا ما استطاعت الصمود وتعزيز قدرتها وبناء قوتها الرادعة، فستضطر الدول العربية إلى الخضوع لإرادتها والتسليم بموقعها المتميز في المنطقة[91]. وكان على ثقة من أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ستحلّ تلقائياً بمرور الزمن، وسيغيبون عن المسرح السياسي، وبالتالي من الذاكرة. واستطاع بن – غوريون، من موقعه كرئيس لحكومة إسرائيل الأولى، ووزير

(90) Rabinovich, Itamar, The Road not Taken, Early Arab - Israeli Negotiations, Oxford, 1991, pp. 43-53 (Henceforth: Rabinovich, The Road not Taken).

(91) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص47.

للدفاع فيها، ولفترة طويلة (عملياً حتى عام 1963)، أن يحبط كل مشروع مطروح للتسوية، إقليمياً أو دولياً، يرمي إلى تقرير الحدود الجغرافية والبشرية، وحتى السياسية، لإسرائيل. فنسف كل مشروع ينطوي على انسحاب إسرائيل من أية أرض احتلتها عام 1948، خارج حدود ذلك الجزء من فلسطين الذي أقره لها مشروع التقسيم لعام 1947. كما رفض، بصورة قاطعة، السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين، أو لجزء منهم، إلى ديارهم. ومنذ البداية، بدأت القيادة الإسرائيلية، بزعامة بن - غوريون، تخطط لضم المناطق الحدودية المنزوعة السلاح، بحسب اتفاقيات الهدنة لعام 1949. وظل يتحين الفرص للعدوان على الدول العربية، وجرها إلى حرب تدمر قواتها العسكرية، وتعطيه الذريعة لاحتلال ما تبقى من فلسطين خارج خطوط تلك الهدنة. وعلى العموم وقفت غالبية المستوطنين معه في سياسته، وضد معارضيه. وفي المحصلة، فإن هذه السياسة التي استمرت في إسرائيل، حتى في غياب بن - غوريون عن قيادتها، قد حكمت سير الأحداث في المنطقة وسيرورة الصراع العربي - الإسرائيلي في العقود اللاحقة (وهو ما سيعالج في مكان آخر من هذا الكتاب).

الفصل الأول

تهويد فلسطين

مقدمة:

لما كانت إسرائيل تجسيداً جزئياً للمشروع الصهيوني، وكان هذا المشروع في المفهوم الدارج، القائم على الظاهر، على الأقل في شقة اليهودي، هو عملية تهجير يهود العالم، أو من أراد منهم ذلك، أو اضطرّ له، وتوطينهم في فلسطين، بهدف معلن هو إقامة دولة يهودية فيها، فإن هذه الدولة في العرف الدارج أيضاً، هي كيان استيطاني – استعماري[1]. ومثل هذا الكيان ينطلق بطبيعة الحال من الفكرة المجردة، التي تقوم عموماً على ذرائع واهية، ويتقدم نحو غاياته بشكل تراكمي، يتّسق مع إرادة المستوطنين وينسجم مع قدرتهم على تجسيد تلك الإرادة في الواقع الجديد. وفي سيرورة بناء المستوطَن، يعمل أفراده على ازدراع قيم البلد الأم ومعاييره الاجتماعية، الأمر الذي يخلق ضرورة حالة من الازدواجية، وعلى جميع المستويات، في الاقليم المستوطَن. وبالإضافة إلى رعاية البلد الأم، الذي هو بالعادة دولة استعمارية رأسمالية، لا بد لهذا المشروع من أداة تنظيمية، تتولى الجانب العملي من نقل الفكرة الاستيطانية من المجرد إلى الملموس، وبالتالي، تكون حلقة الوصل التنظيمية بين المضمون النظري للمشروع والتطبيق العملي له في الواقع. وفي حالة المشروع الصهيوني، قامت المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية بهذا الدور. ولأنها حققت هدفها، ولو مرحلياً، إذ أنها لم تستكمل مشروعها بعد، فإن تركيبة تلك المنظمة لا بد كانت ملائمة لوظيفتها إلى حد كبير، الأمر الذي يسّر لها الوصول

---

(1) حول كون إسرائيل دولة استيطانية – استعمارية، راجع:

a: Rodinson, Maxime, Israel, A Colonial - Settler State? Anchor Foundation, New York, 1973 (in particular pp. 91-96).

b: شافير، غرشون، «علم الاجتماع النقدي وتصفية الواقع الاستعماري الإسرائيلي» مجلة الدراسات الفلسطينية ، 29، شتاء 1997، ص 130-146.

(وعلى الخصوص الإشارة إلى دراسة أنيتا شابيرا في مجلة «History and memory»).

إلى المحطة الراهنة من تقدمها نحو غايتها. وفي الواقع، فإن وظيفة المنظمة الصهيونية العالمية هي التي حددت تركيبتها.

إن مضمون المشروع الصهيوني لم يتبلور عبر التفاعل الداخلي في التجمعات اليهودية المنتشرة في شتى أنحاء العالم، أو من خلال التواصل فيما بينها. وإنما تمّ إسقاطه عليها من خارجها، «من أعلى» على حدّ تعبير حاييم وايزمن. وكان عليه أن «يجتاح تلك الجوالي»[2]، كما يرد في برامج العمل الصهيوني، منذ البداية وإلى الآن (1998). وإذ ظهرت عبر العصور نوى لأفكار صهيونية، ذات ديباجات مختلفة في هذه الجالية اليهودية أو تلك، أو طروحات استيطانية استرجاعية في دولة استعمارية أو أخرى، تقول بإعادة توطين اليهود في فلسطين، فإن المنظمة الصهيونية العالمية هي نتاج الحركة السياسية التي تبلورت في نهاية القرن التاسع عشر. وبذلك، وأخذاً بالاعتبار الواقع الاجتماعي في فلسطين حينئذ، فإن المشروع الصهيوني بمضمونه السياسي الاستيطاني العملي، انطلق من نقطة الصفر في حركته. ولأنه تبلور بداية كفكرة مجردة، ترمي إلى خلق واقع جديد في فلسطين، وبالتالي، بناء كيان سياسي عندما تنضج الظروف لذلك، فقد كان على الحركة الصهيونية أن تستند في عملها إلى أداة تنظيمية مؤهلة لتشييد مرتكزات ذلك الكيان كلها، الشعب والأرض، والمؤسسة السياسية (الداخلية والخارجية). وإذ تميزت الفكرة الصهيونية الاسترجاعية بغيبيتها من حيث المنطلقات النظرية، فإن أداتها التنظيمية اتّسمت بدرجة عالية من التجريبية والواقعية، فعوضت بإنجازاتها العملية عن الثغرات في الأسس الفكرية الصهيونية. وبالفعل، فإن مقارنة، ولو سريعة، بين الطاقات العملية والقدرات الفكرية لقادة الحركة الصهيونية البارزين، تظهر هذه الحقيقة بكل وضوح. فعلى العموم، لم يكن هؤلاء القادة منظّرين فكريين متميزين.

ولأن الفكرة الصهيونية، في جانبها اليهودي، جاءت مقلّدة للحركات القومية الأوروبية الثانوية في أهميتها، خاصة الشرقية منها، وكانت متأثرة بها، من دون الاستناد إلى أساس موضوعي لذلك في الواقع القائم لدى طرحها، فقد انطلقت هزيلة لاتحظى بالكثير من المصداقية، وخاصة في أوساط التجمعات اليهودية ذاتها. «فإلى حين قيام دولة اسرائيل، مثلت الحركة الصهيونية قلّة من الشعب اليهودي ولقيت معارضة من قبل أجزاء مختلفة من ذلك الشعب. ولم تحظ جهودها بإجماع يهودي في أي حال. وفقط بعد الكارثة وإقامة الدولة أخذ الإجماع اليهودي

(2) المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ص 41 – 42.

يتخذ شكله، وعندها فقط أصبحت الصهيونية مسألة وفاقية وحّدت جميع قطاعات اليهود في إسرائيل والشتات»[3]. وعندما تبلورت الفكرة في مشروع عملي على الورق، راحت المنظمة الصهيونية تروّج له دولياً ويهودياً، وتعمل على توفير مستلزمات تجسيده في الواقع، بشرياً وجغرافياً. فهو لم يكن معبّراً عن إرادة كتلة بشرية موحدة، تقيم على رقعة أرض محدّدة. وفي ظل الواقع القائم آنذاك، كان طبيعياً للمشروع الصهيوني أن يبدأ من النهاية، فيعمد أولاً إلى إقامة السلطة (الحكومة). ثمّ راح يبحث عن مادته البشرية الاستيطانية لتجنيدها لهذه المهمة. وفي مواكبة ذلك، يعمل على تأمين الرقعة الجغرافية التي سيقوم عليها. وهذا طبعاً، إلى جانب تطوير الفكرة ذاتها بموازاة تطور العمل، وما يستلزمه ذلك من توضيب للعلاقات والسعي لتجنيد الإمكانات المادية، ومايتطلبه من إنشاء المؤسسات. وذلك فضلا عن تأمين الدعم السياسي الدولي، ومايترتب عليه من التزامات وارتباطات. وعدا ذلك كله، ضرورة توفير القاعدة الملائمة لتنامي الاستيطان، وإزالة العقبات التي تعترض سبيل تحوّله إلى ظاهرة قابلة للحياة: امتلاك الأرض واستصلاحها، وبناء المستوطنات وصونها، ومواجهة مقاومة سكان البلد الأصليين والمحيط.

والحركة الصهيونية، التي تشبهت بالحركات القومية شكلاً، ولكنها اختلفت عنها مضموناً، صاغت أداتها التنظيمية بما يشبه الحكومة ظاهراً، ويختلف عنها وظيفة، وبالتالي مغزى. فحيث كانت الصهيونية حركة استيطان – استعماري، مرتبطة بمسار التوسع الإمبريالي للرأسمالية الغربية، كانت الحركات القومية في أوروبا الشرقية، التي ادّعت الصهيونية أنها أكثر منها عراقة وأوفر آهلية للحظوة بدولة قومية، تناضل من أجل استقلال جماهيرها السياسي في مواطنها. ولما كانت الصهيونية تفتقر إلى مقومات الحركة القومية، فقد ترتب عليها أن تبنيها من لاشيء تقريباً – الأرض والسكان والعلاقات – قبل أن تمارس صلاحيات الحكومة فعلاً. ومع ذلك، فقد شكلت الصهيونية السياسية أداتها منذ البداية، واعتبرتها حكومة «يهود العالم» إزاء الخارج. وراحت تعمل على انتزاع الاعتراف بها على هذا الأساس دولياً، دون تفويض من اليهود أنفسهم، وتصارع داخل التجمعات اليهودية لتكريس ذاتها بهذه الصفة، على الرغم من معارضة الغالبية العظمى من ابناء تلك التجمعات. كما بدأت بالتأسيس لكيان سياسي عبر الاستيطان في فلسطين، بصرف النظر عن هشاشته. وانطلاقاً من هذه الأرضية، وانسجاماً مع الوظيفة

(3) Schweid, The Goals of Zionism, (op. cit), P. 2.

المترتبة على العمل الصهيوني، وبدعم من المراكز الإمبريالية، صيغت المنظمة بمؤسساتها ودوائرها المختلفة، بحيث تتلاءم تركيبتها مع مهماتها قدر الإمكان.[4]

إن نظرة شمولية إلى تركيبة المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة - اليهودية وأسلوب عملها تظهر الطابع العملي الذي تميزت مؤسساتها به، انطلاقاً من قراءة الواقع بدقة، يهودياً ودولياً وفلسطينياً، وبالتالي، البراغماتية التي وسمت نهجها في العمل. فقدرة تلك المنظمة على فهم الواقع، وبناء عليه، تقدير الموقف، ثمّ طرح البرنامج الملائم في اللحظة المناسبة، قد غطت على الثغرات التي اعتورت الفكرة الصهيونية لدى بلورتها، وماترتب على ذلك من تعقيدات في الجمع بين مرتكزات الصهيونية في حركة سياسية. وبصورة عامة، فإن ذلك يعود إلى سببين رئيسيين: الواقع الموضوعي المواتي لبروز حركة استيطانية من هذا النمط؛ والظرف الذاتي الذي تحرك على قاعدة وعي معرفي للواقع، وإن كان أساسه النظري مفتعلاً، وعلى أساس علاقات داخلية منتظمة، وملتزمة قواعد ديمقراطية في مناقشة القضايا واتخاذ القرارات والمراقبة على التنفيذ والمحاسبة، خاصة فيما يتعلق بتشكيل الهيئات القيادية وصياغة النظم التي تحكم عملها.[5]

---

(4) لمزيد من المعلومات حول المؤسسة الصهيونية العالمية، انظر شوفاني، الياس، «المؤسسة الصهيونية»، دليل إسرائيل العام، (مصدر سبق ذكره)، ص405 – 463. (لاحقاً: شوفاني، دليل إسرائيل).

(5) شوفاني، دليل اسرائيل، ص 408 – 409.

أولاً: تهويد السكان

لما كانت الحركة الصهيونية أوروبية المنشأ، سواء لناحية ولادة الفكرة، أو تبلورها. أو تطبيقها، فإن مشروعها الاستيطاني ارتبط عضويا بالنشاط الإمبريالي في المنطقة ومراحل تجلياته. وكان طبيعياً لذلك أن يواكب العمل الصهيوني، شكلاً ومضموناً، سيرورة التغلغل الإمبريالي في المنطقة، وأنماط تجسيده. لقد تمحور نشاط الدول الأوروبية في النصف الأول من القرن التاسع عشر على توسيع نفوذها في أراضي السلطنة العثمانية عبر الامتيازات، التي تغطت، بين تعبيرات أخرى، بحماية الأقليات الدينية والطائفية. ولذلك، بادرت تلك الدول، بداية فرنسا، ثمّ بريطانيا بصورة أكثر إصراراً، وذلك بصرف النظر عن الطروحات الفردية هنا وهناك، إلى دعوة اليهود للهجرة والاستيطان في فلسطين تحت حمايتها. لكن ردة فعل اليهود العامة كانت متحفظة على هذه الدعوات، بل معارضة لها. أمّا في النصف الثاني من ذلك القرن، فقد احتدم التنافس بين دول أوروبا، ومعه تصاعدت وتيرة العمل الصهيوني، وصولاً إلى نهاية القرن. وراحت المخططات الإمبريالية تتخذ طابعاً عملياً، استعداداً لاقتسام أراضي السلطنة العثمانية، وتحوّل معها المشروع الصهيوني إلى برنامج عمل مخطط، على الصعيدين: الخارجي الدولي، والداخلي اليهودي.

لم تحرك دعوة نابليون (20 نيسان/ إبريل 1799) اليهود للسير تحت القيادة الفرنسية، بهدف إقامة وطن لهم في فلسطين، ردة فعل إيجابية لديهم. لكنها حركت طروحات مثيلة في أوساط سياسية بريطانية، التقطت الفكرة، وحاولت توظيفها لمصلحة بلادها في مواجهة فرنسا. وعادت هذه الفكرة إلى البروز مرة أخرى بعد مؤتمر لندن (1840)، وفرض الانسحاب من بلاد الشام على محمد علي. وكان ذلك بالتأكيد ردّة

فعل على التهديد الذي انطوت عليه الحملة المصرية للمصالح البريطانية. ومع ذلك، ظلت استجابة يهود أوروبا - الشرقية والغربية - فاترة جداً للدعوة التي أطلقها وزير خارجية بريطانيا، اللورد بالمرستون (1784 - 1865)، في (11 آب/ أغسطس 1840)، والتي جاء فيها: «إذا عاد أفراد الشعب اليهودي إلى فلسطين، تحت حماية السلطان العثماني وبناء على دعوة منه... فإنهم سيقومون بكبح جماح أية مخططات شريرة قد يدبرها محمد علي أو من سيخلفه في المستقبل»[6]. ومنذ الستينات من القرن التاسع عشر، ازداد التدخل الأوروبي في شؤون السلطنة، نتيجة ضعفها المتزايد. وقد جرى التعبير عن ذلك باتساع مجال الامتيازات التي طالبت بها، وحصلت عليها، دول أوروبا، وخصوصاً بعد حرب القرم (1854 - 1855)، من جهة، وباضطرار السلطان العثماني إلى إصدار «الفرمانات» (التنظيمات) الإدارية والسياسية والاجتماعية، من جهة أخرى.

في المقابل، وعلى الصعيد اليهودي، ازدادت حدّة المسألة اليهودية في أوروبا، وخصوصاً الشرقية منها. وفي الوقت نفسه برزت الحركات القومية بين شعوب أوروبا الشرقية (الصرب واليونان وغيرهم). وراح تأثيرها يتغلغل بين اليهود، الذين اعتقدوا أن لقضيتهم قوة إقناع أعلى من دعوى الشعوب الأخرى المطالبة بالانعتاق القومي. وفي خضم التحولات السياسية والاجتماعية الجارية في أوروبا، وانعكاسها على التجمعات اليهودية هناك، راحت الأفكار القومية تتنامى على حساب تراجع طروحات الاندماج كحل لمشكلات تلك التجمعات الاجتماعية. وليس مصادفة أن رواد «الحل القومي اليهودي» في أوروبا الغربية، جاؤوا من الأوساط التي كانت تقف فكرياً على حدود الاندماج، مثل موزس هس (1812-1875)، الذي نشر كتاباً بعنوان «روما والقدس» (1862)، دعا فيه إلى بعث «القومية اليهودية»، والاستيلاء على فلسطين. أما في أوروبا الشرقية، فقد جاء دعاة الصهيونية من أوساط المثقفين اليهود التقليديين، الذين تأثروا بالنزعات القومية السلافية، مثل كاليشر (1795-1874)، والقلعي (1798 - 1878). وفي روسيا، تلقت هذه الأفكار دفعة قوية من ممارسات الحكومة الروسية القيصرية تجاه اليهود في الثمانينات، بعد اغتيال القيصر، وتوجيه التهمة إلى اليهود بالمشاركة الفعّالة في الحركات المناهضة للحكم هناك[7].

ومع ذلك، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من حالة التدهور التي أصابت السلطنة العثمانية، واحتدام التنافس بين دول أوروبا، إذ راحت كل منها تسعى

(6) المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، (مصدر سابق)، ص 36 - 37.
(7) Avineri, Zionism, (op. cit.) pp. 7 - 13.

لتأمين موطئ قدم لها في أراضي السلطنة، فقد ظلت الصهيونية حركة معزولة ومحصورة في جيوب مبعثرة، تعارضها الأغلبية من اليهود، في غرب أوروبا وشرقها. والنشاط الاستيطاني الذي قامت به في فلسطين لم يكن يبشّر بالنجاح. وبناء عليه، ظل تيار الهجرة اليهودية الرئيسي يتجه من شرق أوروبا إلى غربها، ومنه إلى الولايات المتحدة وكندا وأميركا الجنوبية وأستراليا. وبينما يقدر عدد هؤلاء المهاجرين اليهود، في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وحتى الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، بنحو ثلاثة ملايين، فإن الذين وصلوا منهم إلى فلسطين لايتجاوزون نسبة 1٪[8]. وعلى أية حال، فإن عدد اليهود في فلسطين عشية الحرب الأولى، كان حوالي 85,000 شخص. إلا أنه تراجع خلال الحرب، وعاد إلى 56,000 في نهايتها (1918)، جراء الهجرة والفقر والموت. لكنه عاد يتنامى بعد الإحتلال البريطاني وصدور «وعد بلفور» (1917).

فعلى مدى قرون، كانت جماعات يهودية صغيرة تهاجر إلى فلسطين لأسباب دينية، وبالتالي، تكرّس حياتها للصلاة والدراسات الدينية (توراه)، فيما هي تعتمد في معاشها على «الصدقات» (تسدكا) التي يقدمها يهود «الشتات» (هغولا). وحتى منتصف القرن التاسع عشر، كان «اليهود الشرقيون» (السفارديم) يشكلون الغالبية العظمى بين يهود فلسطين، الذين لم يتجاوز عددهم بضعة آلاف (حوالي 6,000). إلا أنه منذئذ، أخذ عدد «اليهود الغربيين» (الأشكنازيم) يزداد، بسبب هجرة أفراد متدينين من أوروبا هرباً من العلمانية، وابتعاداً عن آثار اليهودية الإصلاحية هناك. وقد أسس هؤلاء التجمعات الأرثوذكسية الدينية المتطرفة في بعض مدن فلسطين، وخاصة في القدس. وعاش هؤلاء في عزلة، حيث لم يعبأوا بكسب معاشهم الذي وصلهم من الخارج، الأمر الذي مكنهم من إدارة حياتهم بعيداً عن المؤثرات العلمانية والدنيوية. في المقابل، انخرط «السفارديم» في المحيط، وعملوا كحرفيين أو تجار، وتكلموا العربية، إضافة إلى العبرية «واللادينو» (العبرية الإسبانية).[9]

وقد جاء المنعطف الكبير في العمل الصهيوني (الصهيونية السياسية)، وبالتالي، الاستيطان اليهودي وزيادة عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، تتويجاً لمسار طويل ومتدرج، امتدّ على طول القرن التاسع عشر. وراح يتصاعد بالتوازي مع ازدياد اهتمام الدول الأوروبية بالشرق الأوسط، الأمر الذي تواكب مع تصاعد نبرة الدعوة إلى إقامة

(8) Avineri, Zionism, p. 5
(9) Ben Rafael, Eliezer, and Sharot, Stephen, Ethnicity, Religion and class in Israeli Society, Cambridge, 1991, P. 26. (Henceforth: Ben Rafael and Sharot, Ethnicity).

كيان يهودي في فلسطين، عبر الهجرة إليها والاستيطان فيها، بحماية هذه الدولة الاستعمارية أو تلك. فبعد حملة نابليون (1798)، ازداد اهتمام بريطانيا بحماية طرق مواصلاتها إلى الهند. ورأت في إقامة استيطان يهودي في فلسطين، تحت رعايتها، عنصراً في توفير تلك الحماية. وبعد حملة محمد علي (1832)، كثفت الدول الأوروبية نشاطها للحصول على الامتيازات في أراضي السلطنة العثمانية المتهاوية. وكانت الأقليات الدينية ذريعة لذلك. وبرزت مجدداً الدعوة إلى توطين اليهود في فلسطين. ومع تفاقم «المسألة الشرقية»، والإعداد لاقتسام أراضي السلطنة، نشطت الحركة الصهيونية عملياً. وبعد افتتاح قناة السويس (1869)، وشراء بريطانيا أسهم مصر فيها (1875)، ومن ثمّ احتلال مصر (1882)، برزت حيوية فلسطين الاستراتيجية للمصالح البريطانية، وخاصة في مواجهة المنافسة الفرنسية التي تعزّزت في لبنان وسوريا. وكان كلما ازدادت أهمية فلسطين في حسابات بريطانيا الاستعمارية، كلما اشتدّ اهتمامها بالاستيطان اليهودي فيها، كجزء عضوي من شبكة القواعد لحماية الطريق إلى الهند، وتحديداً في جوار قناة السويس - الحلقة الأضعف في تلك الطريق.

ففي بداية القرن التاسع عشر، كان في فلسطين ماقُدّر بنحو 6,000 يهودي، جلهم من السفارديم، الذين كانوا من «رعايا» الدولة العثمانية، حيث رحل إليها آباؤهم بعد طردهم من اسبانيا في نهاية القرن الخامس عشر (1492 - 1497). وكان ثلث هؤلاء يقطن في القدس، والثلث الثاني في صفد، والثالث في طبريا والخليل وقراها، وبضع أمكنة أخرى في البلد. وفي عام 1840، ارتفع عددهم إلى حوالي 8,700 نفر (5,000 منهم في القدس)، التي بالإضافة إلى هجرة يهود «أشكنازيم» جُدد إليها في نهاية الثلاثينات، فقد رحل إليها أيضاً بعض يهود صفد وطبريا، إثر الهزة الأرضية التي أصابت المدينتين (1837). ووصل هذا العدد في عام 1870، إلى حوالي 18,000 نسمة، منهم 11,000 في القدس وحدها، 500 في يافا، 400 في حيفا، 3,500 في صفد، 2,000 في طبريا، و 600 في الخليل وقراها. ثم ارتفع عددهم في عام 1880، إلى حوالي 27,000 نسمة، (وفي تقدير آخر إلى 23,000 فقط)، منهم 18,000 في القدس، 1,000 في يافا، 600 في حيفا، 4,300 في صفد، 2,400 في طبريا، و 700 في الخليل وقراها. وكان هؤلاء يسمون «الاستيطان القديم» (هييشوف هيشان)، الذي سبق الهجرة الصهيونية المنظمة (1882)، والتي تحركت بدوافع سياسية «قومية».(10)

(10) Ben Arieh., Yehushua, in The History of the Jewish Community in Eretz - Israel, Since 1882,(Hebrew), Jerusalem, 1989, P. 78. (Henceforth: Ben Arieh, Toldot).

وفي فترة «التنظيمات» العثمانية (1840 - 1861)، طرأت تحسينات ملموسة على أوضاع يهود فلسطين السفارديم، كانت بمثابة انعطاف في تاريخ إقامتهم بالبلد. ففي عام 1840، وبوساطة عمدة مدينة لندن اليهودي، سير موزس مونتفيوري (1784 - 1885)، أصدر السلطان عبد المجيد فرماناً يضمن أمن اليهود الكامل. وسرى مفعول هذا الفرمان على يهود فلسطين عندما عادت إلى أيدي العثمانيين (1841)، بعد انسحاب ابراهيم باشا، ابن محمد علي، منها. وجرى تعيين «حاخام باشي» يهودي في القدس، بأمر من السلطان، يخوله سلطة كبيرة على طائفته(11). وفي هذه الفترة، تحسنت أوضاع اليهود في جميع أراضي السلطنة، وازدهرت أعمالهم التجارية والمالية، خاصة وأنهم كانوا رعايا عثمانيين، ولم تراودهم أية تطلعات صهيونية. وذلك على خلاف الأشكنازيم الذي كانوا بغالبيتهم يحملون جنسيات أجنبية، وظلوا بحماية قناصل الدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا. وفيما كانت غالبية الأشكنازيم من اليهود الأرثوذكس، المناهضين لأية أفكار قومية يهودية، فإن طلائع «القوميين» اليهود من الصهيونيين، بدأت تصل إلى فلسطين في السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر، الأمر الذي عارضه العثمانيون وسكان البلد الأصليون العرب.(12)

وقد تضافرت عوامل عدة جعلت العثمانيين يتخذون موقفاً مناهضاً للمهاجرين اليهود الجدد، الذين يحملون تطلعات صهيونية. فمن جهة، كان هؤلاء يكنّون ميولاً قومية، لم تكن السلطنة ترضى بها. ومن جهة أخرى، كانوا يصلون بصفة رعايا دول أجنبية، ويدخلون في إطار امتيازاتها على الأراضي العثمانية، في مرحلة كانت تلك الدول تتنافس فيما بينها على أرضية «المسألة الشرقية». وكان طبيعياً أن ينظر العثمانيون بالشك والريبة إلى هؤلاء المستوطنين، حرصاً على سلامة أراضي السلطنة. والأكيد أن السلطات العثمانية كانت تعي جيّداً التطلعات الصهيونية في فلسطين، كما تعلم علاقة الاستيطان اليهودي الصهيوني بالنوايا الغربية تجاه السلطنة. وزاد من قلق العثمانيين أن بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين جاءت في مرحلة كانت شعوب كثيرة داخل السلطنة تنزع إلى الانفصال والاستقلال، وأن الصهيونية قد تأثرت بحركات تلك الشعوب القومية. وهذا بالطبع، إضافة إلى مقاومة السكان العرب في بلاد الشام لهذا الاستيطان، وحرص العثمانيين على درء مخاوفهم. ومامن شك في أن التراث الديني الإسلامي في السلطنة قد لعب

(11) Ma'oz, Moshe, Ottoman Reform in Syria and Palestine (1840 - 1861). Oxford, 1968, P. 205 - 206. (Henceforth: Ma'oz, Ottoman Reform).

(12) Kushner, David, in The History of the Jewish Community in Eretz - Israel, Since 1882 (Hebrew), Jerusalem, 1989 P. 56. (Henceforth: Kushner, Toldot).

دوراً هاماً على صعيد موقفها من «القومية اليهودية»، الرامية إلى إقامة كيان سياسي لها في أرض مقدسة للمسلمين. وقد ظل هذا الموقف العثماني الرسمي ثابتاً، ولم تُجد معه كل الوساطات الأوروبية، ولا الأميركية. إلا أن الواقع كان مختلفاً، حيث لم تنفذ الأجهزة العثمانية المحلية سياسة الحكومة المركزية بدقة. وبهذا استطاع المستوطنون اليهود الوصول إلى فلسطين بطرق مختلفة.[13]

إلا أنه في نهاية القرن التاسع عشر، تضافرت عوامل ذاتية في التجمعات اليهودية الأوروبية، على أرضية «المسألة اليهودية»، وعوامل أوروبية عامة في إطار «المسألة الشرقية»، لتحرك «الفكرة الصهيونية»، وتنتقل بها من المجرد إلى الملموس، من خلال «المشروع الصهيوني العملي». فالفكرة الصهيونية تبلورت عبر فترة طويلة في حاضنة «الأفكار الاسترجاعية»، التي انتشرت في المناخ الحضاري الأوروبي منذ القرن السادس عشر الميلادي. وترعرعت في الأجواء السياسية التي سادت أوروبا خلال القرن التاسع عشر – أجواء الإمبريالية – وخصوصاً بعد سنة 1870[14]. وقد صاغت الصهيونية منطلقاتها الفكرية، وكذلك سبل ووسائل تجسيد مشروعها العملي، مستغلة الأزمات الناجمة عن المسألتين – اليهودية والإمبريالية. ففي الشق اليهودي، وظفت الفكر الاسترجاعي، بطابعه اليهودي الغيبي، لتطرح نفسها الوسيلة لإخراج اليهود من أزمتهم المتفاقمة داخل المجتمعات الأوروبية. أما في الشق الإمبريالي، فقد طرحت نفسها سبيلاً إلى تذليل العقبات الناجمة عن الهدف الإمبريالي في تطويع شعوب المنطقة العربية لإملاءاته، عبر إقامة مشروع استيطاني، يشكل مركزاً إقليمياً مناهضاً لحركة شعوب المنطقة في مواجهة الغزو الإمبريالي.

ففي بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر، حدث الانعطاف الحاسم في العمل الصهيوني، إذ بدأت هجرة المستوطنين اليهود الجماعية إلى فلسطين، وراحت أعدادها تتزايد، وموجاتها تتوالى، قبل قيام اسرائيل (1948) وبعده. وعرفت الموجة الأولى (1882 – 1903) باسم «أحباء صهيون» (حوفڤي تسيون)، وقد انطلقت بين يهود روسيا، ومن ثمّ انتشرت في دول أوروبا الشرقية. ويعتبر مؤرخو الصهيونية سنة 1882 نقطة تحول في تاريخ العمل الصهيوني، إذ تضافرت عوامل عدة لحفز هذه الحركة الاستيطانية، أهمها موجة الاضطرابات التي حركها اغتيال القيصر الليبرالي، ألكسندر الثاني، على يد نفر من القوميين الروس في آذار/ مارس 1881. وقد تسبب ذلك في اندلاع أعمال العنف

(13) Kushner, Toldot, (op. cit.) pp. 60 - 61.

(14) المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ص 32 – 36.

والاضطهاد ضد اليهود في المدن الروسية، لاتهامهم بالمشاركة في عملية اغتيال القيصر، واستمرت حتى سنة 1883. كما لبّت النزعات المعادية لليهود في روسيا، لأسباب اجتماعية – اقتصادية كانت تعاني منها روسيا في تلك الفترة، أعمال التنكيل بهم، وصولاً إلى حصر أماكن إقامتهم في «فناء الاستيطان» (Pale of Settlement)وفرض القيود عليها. وفي هذه الأجواء، تعرضت التجمعات اليهودية في هذا «الفناء» إلى موجات من أعمال التنكيل الشعبية(Pogroms) ، التي أشاحت السلطة نظرها عنها، ولعلها حرّضت عليها. وقد حفزت تلك الموجات من الاضطهاد النزعات الصهيونية لدى يهود روسيا، ودفعتهم إلى الهجرة. فذهبت قلّة منهم (حوالي واحد بالمئة) إلى فلسطين، بينما اتجهت الغالبية إلى الولايات المتحدة، ووصلت أعداد إلى كندا، وأميركا الجنوبية، واستراليا. إلا أن أعداداً كبيرة، من الأقلّ حظّاً وإمكانات مادية ومؤهلات ذاتية، استقرت في أوروبا الغربية، الأمر الذي شكل إحراجاً ليهودها الذي كانوا قد قطعوا شوطاً بعيداً على طريق الاندماج في مجتمعاتهم بعد عصر التنوير والانعتاق.[15]

في أواخر القرن التاسع عشر، كان عدد اليهود في جميع أنحاء العالم يقدر بحوالي 10 – 11 مليون نسمة، أكثر من 5 ملايين منهم، أي حوالي نصفهم، كانوا من رعايا القيصر الروسي. وقد شكل هؤلاء الكتلة اليهودية الأكبر بين التجمعات اليهودية في العالم، وبالتالي الأكثر تأثيراً في العمل الصهيوني، فكراً وممارسة. وفي الواقع، فإن الكلام عن «المسألة اليهودية» في الخطاب الصهيوني، وخاصة في أوساط يهود أوروبا الغربية الذين كانوا أوفر حظاً بما لايقاس، كان يتمحور بالأصل حول مشكلة يهود روسيا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد ظلت المنظمة الصهيونية الروسية، قبل بروز هيرتسل وبعده، هي الأكبر بين المنظمات القطرية، وهي التي رفدت الاستيطان الصهيوني في بدايته بالعدد الأكبر من المهاجرين[16]. فإزاء إجراءات القمع الروسية، وجد بعض المثقفين اليهود هناك الفرصة المواتية للخروج ضد طروحات الاندماج التي ينادي بها مثقفون آخرون، مثل المؤرخ دوفنوف (1860 – 1941)، الذي شكّك بالحل الصهيوني للمسألة اليهودية[17]. وأصدر الكاتب الصهيوني موشيه ليب ليلينبلوم (1843 – 1910) كراساً بعنوان «بعث الشعب اليهودي في أرض أجداده المقدسة» (1883)، دعا فيه إلى اعتناق

(15) Laskov, Shulamit, in The History of the Jewish Community in Eretz - Israel since 1882, (op. cit.) PP. 351 - 360. (Hebrew). (Henceforth: Laskov, Toldot).

(16) Vital, David, Zionism: The Formative years, Oxford, 1982. p. 11(Henceforth: Vital, The Formative years).

(17) Ibid , P. 174.

الصهيونية، ورفض الاندماج كحل دائم للمسألة اليهودية. وتبعه الحاخام ساموئيل موهيلفر (1824 – 1898)، فقام بتأسيس أول جمعية لأحباء صهيون (1882). ثمّ ما لبث هذه الجمعيات أن انتشرت في رومانيا وبريطانيا والنمسا، وحتى في الولايات المتحدة الأميركية. وتتلخص أهداف هذه الجمعيات بالتالي: 1) استعمار فلسطين على يد اليهود؛ 2) نشر الفكرة القومية بين اليهود وتعزيزها؛ 3)رفع شأن اللغة العبرية باعتبارها لغة قومية؛ 4) رفع مستوى الجماهير اليهودية من جميع النواحي.[18]

وكان الطبيب والكاتب اليهودي الروسي ليو بنسكر (1821 – 1891) من الذين دعوا إلى اندماج اليهود في المجتمع الروسي، ثمّ انقلب بعد الاضطهاد الذي تعرضوا له في الثمانينات، وأصبح من الناشطين في الدعوة الصهيونية. فأصدر كراساً (1882) بعنوان «التحرر الذاتي»، كتبه باللغة الألمانية، وبتوقيع «يهودي روسي»، ووصفه بأنه «نداء تحذيري من يهودي روسي إلى بني قومه». وقد لخص بنسكر في الكراس فكرته الصهيونية على النحو التالي: «اليهود ليسوا أمة حيّة، إنهم غرباء في كل مكان، لذا يحتقرهم العالم... مساواة اليهود في الحقوق المدنية والسياسية لاتكفي لرفع شأنهم في أعين الشعوب... والحل الوحيد والصحيح ينطوي على خلق قومية يهودية وإيجاد شعب له كيانه الخاص وأرضه... كما أن تحرر اليهود ووقوفهم على قدم المساواة، أمة بين سائر الأمم، يتمّان عن طريق حصولهم على وطن خاص بهم وحدهم». وإذ ينطلق بنسكر في مقولة أن اليهود لايمكن أن يندمجوا في الشعوب الأخرى، ويؤكد ضرورة «إيقاظ» الرغبة لديهم في نشدان الاستقلال القومي، الأمر الذي ينعدم لديهم، كما يصرّ على «أن الأمم الأخرى، بفضل عدائها الطبيعي الأبدي، سترفضنا على الدوام»، فإنه لايتشبث بفلسطين كوطن قومي، ويقول: «يجب ألا نحلم، قبل كل شيء، باستعادة مملكة يهودا القديمة. وألا تتعلق نفوسنا بالمكان الذي شهد، في قديم الزمان، بتر حياتنا السياسية والقضاء عليها بعنف. إن هدف مساعينا الحاضرة يجب الاّ يكون «الأرض المقدسة»، بل أرض تخصنا وتكون لنا... سنأخذ معنا أقدس مانملك، وما تمّ إنقاذه من حادث تحطم سفينة وطننا السابق. فكرة الله والكتاب المقدس – وهما وحدهما اللذان جعلا وطننا القديم أرضاً مقدسة، وليس القدس أو نهر الأردن، وربما عادت إلينا الأرض المقدسة من جديد». [19]

(18) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (مصدر سابق)، ص 56 – 57.

(19) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 57 – 58

الهجرة الصهيونية الأولى (1882 – 1903)

في ربيع سنة 1882. تشكلت في روسيا أول حركة استيطانية صهيونية، هي حركة «بيلو»، التي اشتقت اسمها من الأحرف الأولى للجملة التوراتية «بيت يعقوب لخو فنلخا» (سفر أشعيا 2/ 5)، والتي تعني حرفيا «هيا يا بيت يعقوب لنمضي معاً»، والترجمة الرسمية لها في التوراة (العربية)، «يابيت يعقوب هلمّ فنسلك في نور الربّ». وكان أعضاء الحركة الأوائل من طلاب جامعة خاركوف الروسية، ووصل فريق طلائعي منهم إلى يافا في صيف سنة 1882، ثمّ تبعته جماعات أخرى. في المقابل، انتشر عدد من أعضاء الحركة في أرجاء روسيا لتأسيس فروع أخرى لها. وأسست الحركة مكتباً رئيسياً في خاركوف، كما أجرت اتصالاً مع السير موزس مونتفيوري ولورنس اوليفانت في بريطانيا، للحصول على دعمهما المادي والمعنوي والسياسي لمبادرة الاستيطان في فلسطين. وكان قد سبق لأوليفانت (1829 – 1888) أن تزعّم الدعوة إلى مشروع استيطاني يهودي في شرقي الأردن، ضمنها كتابه «أرض الجلعاد» (1880)، أي الأرض التي تضم الجولان والحوران. وفي عام 1882، استقر في فلسطين، مع سكرتيره نفتالي أمبر (1856 – 1909)، مؤلف نشيد «هتكفا»، وعملا معاً في تقديم المساعدة للمستوطنين اليهود. ثمّ أقامت الحركة مكتبين آخرين، أحدهما في أوديسا لتنظيم الهجرة، والثاني للعمل السياسي في العاصمة العثمانية، استنبول، عبر قناصل الدول الأجنبية، وخاصة بريطانيا، لنيل الموافقة العثمانية على شراء الأراضي وتوطين المهاجرين في فلسطين. وفي عام 1884، عقدت حركة أحباء صهيون مؤتمرها العام الأول في مدينة كاتوفيتز، بحضور 34 مندوباً عن الجمعيات الصهيونية. وتوصل المؤتمر إلى توحيد جميع الهيئات والمنظمات القائمة تحت سقف واحد، فتشكل بذلك أول اتحاد صهيوني. إلا أنه انقسم في عام 1889، على أرضية الخلاف بين المتدينين والعلمانيين، وانشق أحاد هعام وأتباعه، وأسسوا «جمعية بني موشيه»، التي حلت نفسها بعد قيام المنظمة الصهيونية (1897)[20].

وبذلك بدأت الهجرة الصهيونية الأولى، التي انطلقت تحت اسم «بيلو»، ثم غيرته إلى «أحباء صهيون» (حوفڤي تسيون) في عام 1887، من روسيا أولاً، ثم رومانيا وبولونيا. وفي سنة 1882، أسس المهاجرون ثلاث مستعمرات، هي: ريشون لتسيون (الأولى في صهيون)، بالقرب من عيون قارة في السهل الساحلي إلى الجنوب من يافا؛ وزخرون يعكوف (زمّارين)، في سفوح جبال الكرمل الجنوبية الشرقية؛ وروش بينا (رأس الزاوية)،

(20) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 59 – 61.

بالقرب من الجاعونة، بين طبريا وصفد، وأقامها مستوطنون من رومانيا. وفي السنة التالية، أقاموا «يسود همعلا»، على شاطئ بحيرة الحولة، و «نيس تسيونا» في الساحل الجنوبي، وكذلك جدّدوا الاستيطان في «بيتح تكفا» (ملبّس). وفي سنة 1884، أقاموا مستعمرة «غديرا» (قطرة) في السهل الساحلي الجنوبي. وبعد توقف دام 6 سنوات، عادت حركة الاستيطان وتجددت فترة قصيرة (1890 – 1891). فقد خفّف العثمانيون القيود على هجرة اليهود الروس إلى فلسطين، كما منحت الحكومة الروسية ترخيصاً قانونياً لحركة «أحباء صهيون» بالعمل، فشكلت لجنة مركزية بقيادة بنسكر. ولكن العثمانيين سرعان ماتراجعوا عن موقفهم، جرّاء تدفق المهاجرين، وانتشار السمسرة بالأراضي. ومع ذلك، تأسست مستعمرات جديدة، وهي: رحوفوت (ديران)، إلى الجنوب من يافا؛ موتسا، بالقرب من القدس؛ حديرا (الخضيرة)، بين يافا وحيفا؛ مشمار هيردين، في الجليل الأعلى (وكلها في عام 1894). ولاحقاً (1896) أقيمت مستعمرة بئير طوفيا (قسطينة) في الجنوب، ومتولا (المطلة)، في الشمال.[21]

لم تكن النزعات «القومية» اليهودية هي التي حركت هجرة أحباء صهيون من روسيا للاستيطان في فلسطين، بقدر ماجاء ذلك نتيجة للاضطهاد الذي تعرض له اليهود هناك (1881)؛ أي أن العامل القائد في جدل تطور هذه العملية كان خارجياً. فإزاء تفاقم الضغط الخارجي، اكتسبت الطروحات «القومية» المعزولة شيئاً من الرواج. والهاربون من الاضطهاد، أضفوا على استيطانهم هالة قومية. ورفعوا شعار إنشاء مركز قومي يهودي في فلسطين، عبر الاستيطان، كحل لأزمة يهود أوروبا. وذلك على قاعدة ماأسماه منظرو الصهيونية الأوائل «التحرر الذاتي»، الذي يطال النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية[22]. ومع ذلك، فإنها بإقدامها على الخطوة الأولى من الهجرة والاستيطان، دشنت حركة أحباء صهيون مرحلة جديدة في الصهيونية – انتقالها من حيز الفكرة المجردة إلى صعيد التطبيق العملي – بما ترتب على ذلك لاحقاً من تفاعلات في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط. وتتالت موجات الهجرة الجماعية على مراحل، يمكن تقسيمها إلى سبع، هي: الأولى، من 1882 حتى 1903؛ الثانية، من 1904 – 1914؛ الثالثة، 1919 – 1923؛ الرابعة، 1924 – 1931؛ الخامسة، 1932 – 1939؛ السادسة، منذ بداية الحرب العالمية الثانية

(21) Encyclopaedia Hebraica, Jerusalem (Hebrew), Vol. 6, pp. 509- 511. (Henceforth: Hebraica, Vol. 6)

(22) Kolatt, yisrael, (ed), The History of the Jewish Community in Eretz - Israel since 1882. Jerusalem, 1989. «Introduction» p. 34, (Hebrew). (Henceforth: Kolatt, Toldot)

(1939) إلى إقامة إسرائيل (1948)؛ السابعة، منذ قيام اسرائيل فما بعد[23]. وقد تحددت إنجازات كل هجرة طبقاً لأهدافها والأوضاع التي واكبتها، ونوعية المهاجرين، وقدرة المؤسسات التي شكلتها على تجسيد المشروع الصهيوني: أيديولوجياً، بتجنيد اليهود للهجرة؛ وسياسياً، بالحصول على دعم القوى الكبرى؛ وعملياً، بتعزيز الاستيطان اليهودي في فلسطين.

لقد بنت حركة بيلو آمالاً كبيرة على نجاحها، الذي لو تحقق لشكلت، كما اعتقدت، قدوة ليهود العالم، وبالتالي، يقوم «المركز القومي اليهودي». ولكن هذه الهجرة الأولى اصطدمت بعقبات كبيرة ذاتية وموضوعية، وضعتها على حافة الانهيار. وإذ أحبط ذلك آمال المستوطنين، من جهة، فإنه حفز النشاط السياسي في المراكز الإمبريالية، عبر استغلال التطورات والأحداث الكبيرة على المسرح العالمي، من جهة أخرى. فما لبثت هذه الحركة أن انطلقت حتى تعرقلت، سواء لأسباب ذاتية – قلة المهاجرين وندرة الموارد المالية وغياب الخبرة في العمل الجديد والآهلية له، أو لأسباب موضوعية – المعارضة العثمانية، وبالتالي، القيود على نشاط المستوطنين، والمقاومة العربية، وبالتالي، استنزاف طاقاتهم. فانتقال المستوطنين إلى حياة جديدة متباينة جذرياً عن نمط معيشتهم السابق، وفي أرض غريبة عنهم، لا عهد لهم بها إلاّ في التصورات الرومانسية، أصابهم بخيبة أمل مريرة. وكان عليهم أن يبدأوا من الصفر، في عمل تنقصهم له الخبرة، وحتى الآهلية الجسدية والنفسية؛ لم يكونوا مهيّئين، لاجسدياً ولانفسياً ولامعرفياً، للصمود أمام متطلبات الواقع الجديد. لقد جاؤوا من المدن، ومن أوساط البرجوازية الصغيرة، ليعملوا بالزراعة في أوضاع مناخية وإقليمية لم يعتادوا عليها. ودبّت فيهم الأمراض التي تنقصهم المناعة الذاتية ضدها – الملاريا. وفي المقابل، فرضت السلطات العثمانية قيوداً صعبة على تحركهم، خشية ازدياد نفوذ الدول الأوروبية في أراضي السلطنة. فحظرت عليهم شراء الأراضي وبناء البيوت، فكان عليهم الالتفاف على القوانين بأساليب ملتوية. وكذلك، كان على المستوطنين أن يحموا أنفسهم وممتلكاتهم إزاء المقاومة العربية، إذ رأى السكان المحليون فيهم عنصراً غريباً، يسعى لإزاحتهم من أراضيهم والحلول مكانهم.[24]

وبينما المستعمرات اليهودية الأولى على حافة الانهيار، انبرى البارون اليهودي الفرنسي، أدموند دي روتشيلد (1845 – 1934). الذي تسميه الأدبيات الصهيونية، وبجدارة، «أبا الاستيطان»، لإنقاذها، وبالتالي، وضع اليد عليها. فمنذ 1883، أخذ هذه

(23) Hebraica, vol. 6, p. 508

(24) Hebracia, vol. 6, p. 509.

المستعمرات برعايته، وقدّم لها الدعم بسخاء، إذ يقدّر ما وظفه في عمليات الاستيطان بحوالي 506 ملايين جنيه استرليني، ثلثها في فترة الهجرة الأولى. كما بنى البارون مستعمرات جديدة، مثل عكرون (عقير)، سنة 1883. وفي عمله الاستيطاني اعتمد البارون نهج المستوطنين الفرنسيين في شمال أفريقيا (الكولون)، فأرسل خبراء يرشدون المستوطنين في فروع الزراعة، وخاصة كروم العنب. كما عيّن موظفين مأذونين لإدارة شؤون المستوطنات ومراقبة مايجري فيها. ومالبث الإرشاد والرقابة، على قاعدة الدعم المالي، أن تطورا إلى تدخل فظّ في حياة المستوطنين، وصولاً إلى تحويلهم إلى عمالٍ مأجورين خاسرين، يدفع لهم البارون مخصصات بحسب عدد أفراد العائلة، وليس بناءً على إنتاجها. وبذلك، وبفعل فساد موظفي البارون، انقلبت الرعاية للحركة «القومية اليهودية»، إلى استغلال لاستيطان صغير، يحمل طابع العمل الخيري والأبوي الصريح. فانهارت المثل التي رفع شعارها أعضاء حركة أحباء صهيون. وفي المستوطَن الجديد، فقدوا استقلالهم، جراء تدخل موظفي البارون حتى في تفاصيل حياتهم اليومية. وخضع البعض إلى إرادة الموظفين، وسلك سبيل التدليس لهم والانتهازية، فيما تمرّد البعض الآخر، في ريشون لتسيون وزخرون يعكوف وروش بينا وعكرون، بقيادة يوسف فاينبرغ ويسرائيل بلكند وميخائيل هلبرن. إلا أن هذا التمرد قمع بقسوة، وتعرض الفلاحون لمزيد من الاستعباد على أيدي موظفي البارون، برئاسة آشر شايد - يهودي من الألزاس. وقد حدث ذلك بعد زيارة البارون لهذه المستعمرات (1887)، وتوجيه النقد الشديد للمستوطنين على تدني مستوى عملهم وإنتاجهم.[25]

وفي المؤتمر الرابع لحركة أحباء صهيون (1890) في أوديسا، أخذ المؤتمرون علماً بأمرين مهمين: 1)تخفيف السلطة العثمانية القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها؛ 2)موافقة الحكومتين، الروسية والرومانية، على الترخيص القانوني للحركة، وعلى دستورها ونشاطاتها[26]. وقد تمّ ذلك عبر تدخل الولايات المتحدة النشط لدى الباب العالي وحكومتي روسيا ورومانيا، دعماً للحركة الصهيونية في توطين اليهود بفلسطين، ودرءاً لتوجه أعداد كبيرة منهم إلى الولايات المتحدة[27]. فانتعشت حركة أحباء صهيون مجدداً، وشكلت لجنة مركزية بقيادة بنسكر، وفتحت لها مكتباً

(25) Hebraica, vol. 6, p. 510.

(26) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 61.

(27) الشريف، ريجينا، الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ الغربي، (ترجمة: أحمد عبد الله عبد العزيز)، سلسلة عالم المعرفة (96)، الكويت، 1985، ص 188. (لاحقا: الشريف: الصهيونية غير اليهودية).

لشراء الأراضي في يافا. وعادت هجرة اليهود تتدفق على فلسطين (1890 - 1891)، الأمر الذي دعا السلطات العثمانية إلى إعادة النظر في قرارها تخفيف القيود على تلك الهجرة. وكان لاحتجاج السكان المحليين أثر في اتخاذ الباب العالي قراره بالعدول عن السماح بهجرة يهود روسيا إلى فلسطين. ولعلّ أحد أسباب تخفيف القيود على هجرة يهود روسيا إلى فلسطين كان نيّة العثمانيين استخدام الصهيونية لترهيب طلائع الحركة القومية العربية، وردع دعاتها عن الإيغال في توجههم للانفصال عن السلطنة، أو الحصول على الحكم الذاتي في إطارها العام.[28]

وإزاء رفض الحكومة العثمانية السماح للمهاجرين اليهود بالاستيطان في فسطين بحريّة، وإصدارها التعليمات إلى متصرف القدس بالعمل على منع وصولهم إليها والإقامة فيها، سارعت قيادة العمل الصهيوني إلى الاتصال بالوزراء العثمانيين، عبر قناصل الدول الأجنبية في استنبول، ومنهم السفير الأميركي أوسكار شتراوس، لرفع القيود عن هجرة اليهود إلى فلسطين. وبوسائل شتى، منها الرشاوى، جرى الالتفاف على هذا الحظر العثماني، وصار المهاجرون يصلون إلى فلسطين بصفتهم حجاجاً. وهناك، عبر تدخل القناصل الأجانب، ومنهم الأميركي أيضاً، واستغلال فساد الموظفين العثمانيين، وقابليتهم للرشوة، استطاع عدد كبير من هؤلاء «الحجاج» وسواهم، ممن دخل البلاد خلسة، البقاء فيها. ومن هنا، ومع أن الموقف الرسمي العثماني بقي يعارض الهجرة اليهودية تحت لواء الصهيونية إلى فلسطين بصورة عامة، فإن التدابير العملية التي اتخذتها الإدارات المحلية، وأحياناً بإيحاء من المركز، لم تثبت فعاليتها في إيقاف تلك الهجرة. ويتضح من الاقتراح الذي قدّمه السلطان للحاخام باشي (1893)، أنه كان على استعداد لاستقبال اللاجئين اليهود من روسيا، شريطة أن يستوطنوا في شرق الأناضول، على حدود روسيا، ويعملوا في خدمة السلطان بمواجهتها، إلا أنه لم يكن مستعداً بأي حال للسماح لهم بالاستيطان في فلسطين.[29]

وفضلاً عن عامل التدخل الأجنبي في استنبول وموسكو وبوخارست، في تنشيط الهجرة اليهودية مجدّداً إلى فلسطين (1890 - 1891)، تضافرت عوامل أخرى لدفع هذه الظاهرة. فبعد زيارة البارون روتشيلد للمستعمرات (1887)، اتخذت إدارته عدداً من الإجراءات الإصلاحية: تحويل بعض تلك المستعمرات إلى زراعة كروم العنب، وبناء معصرتين للنبيذ - واحدة في ريشون لتسيون والأخرى في زخرون يعكوف (1889). ولما

(28) Kushner, Toldot, p. 64

(29) Kushner, Toldot, p. 61 - 62.

حقق الانتقال إلى زراعة الأشجار المثمرة، وخاصة كروم العنب، إنتاجاً أفضل، وبالتالي، مردوداً مالياً أعلى، فقد انتعش قطاع من المستوطنين، وأصبح عامل جذب للمزيد منهم. وتواكب ذلك مع سياسة ذات وجهين للحكومة الروسية: فمن جهة، صعّدت إجراءاتها القمعية ضد اليهود، وصولاً إلى طردهم من موسكو؛ ومن الأخرى، سمحت لهم بالهجرة، ومنحت المنظمات العاملة في هذا المجال ترخيصاً قانونياً (1890). وقام مكتبا أوديسا ويافا، التابعان لأحباء صهيون، بدور كبير في تسريع الهجرة وتسهيل إجراءاتها. ونشط مكتب يافا، بقيادة زئيف طيومكن، في إعداد المشاريع الإنتاجية – شراء الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة وإنتاج النبيذ... الخ، فازدهر الاستيطان، وبالتالي، الهجرة. ولكن ذلك لم يدم طويلاً، إذ عادت السلطات العثمانية لوضع القيود على النشاط الصهيوني. إلا أن الموظفين المحليين الفاسدين لم يكونوا حازمين في تنفيذ الأوامر والقوانين، فظلت الهجرة مستمرة بأساليب ملتوية وغير شرعية.[30]

وجرّاء فساد الموظفين العثمانيين، وتعاون حفنة من الزعماء المحليين – رؤساء عائلات وشيوخ قبائل ومتمولين – ازدهرت السمسرة بالأراضي، وبيعت مساحات منها للحركة الصهيونية. فعقدت صفقات سرّية كبيرة لشراء أراضٍ في مرج ابن عامر وسهل عكا، لكنها عُطلت قبل إنجازها، وذهبت هدراً المبالغ التي دفعت رشوة، حيث عادت السلطات العثمانية وشددت على منع هجرة اليهود وبيع الأراضي لهم. ومع ذلك، حقق نشاط المستوطنين نجاحات معينة، وبرز بينهم السمسار يهوشوع حانكين (1869 – 1945)، الذي أنجز صفقات شراء أراضٍ بأساليب ملتوية. منها أراضي ديران، التي أقيمت عليها مستوطنة رحوفوت (1890)، إلى الجنوب من ريشون لتسيون. وقد أنشئت بتأثير احاد هعام، وأديرت من قبل أتباعه من «الصهيونيين الثقافيين»، وعلى أساس اعتبارات اقتصادية متوازنة، تنطلق من الاعتماد على الذات، والاستغناء عن المساعدات الخارجية. وجاء أوائل المستوطنين فيها (300 شخص) من بولونيا. ومنها أيضاً أراضي الخضيرة، حيث أقيمت مستوطنة حديرا (1890)، على أيدي مهاجرين من روسيا، مات أكثر من نصفهم بالملاريا خلال العشرين سنة الأولى من قيامها. ومنذ 1895، صارت تتلقى المساعدات من إدارة روتشيلد، وأصبحت في عام 1914، إحدى أكبر المستوطنات اليهودية في البلاد. كما أنجز حانكين صفقات في مرج إبن عامر، تعرقل تنفيذ بعضها لاعتراض بعض أطراف السلطة عليها. غير أن الفشل ظل السمة العامة لكل المشروع الصهيوني، ولم تجد معه إدارة البارون روتشيلد نفعاً كبيراً.[31]

(30) Hebraica, vol. 6, p. 511.
(31) Hebraica, vol. 6, p. 511.

ولما باءت بالفشل جميع محاولات إدارة روتشيلد لتحويل المستعمرات اليهودية الزراعية إلى ظاهرة قابلة للحياة بقواها الذاتية، عهد بإدارتها إلى الشركة الكولونيالية «بيكا» (Palastine jewish colonization association)، التي أسسها البارون اليهودي الألماني هيرش (1831 – 1896)، في عام 1891، لتعمل أصلا في الأرجنتين، لكنها أنشأت لها فرعاً في فلسطين أيضاً. وكانت هذه الشركة استثمارية صرفة، تحاكي في نمط عملها الشركات الأوروبية الأخرى. وقد بذلت بيكا جهوداً لتبرئة الاستيطان اليهودي عبر تشجيع المبادرة الخاصة للمهاجرين. وأقامت (1889) مزرعة تدريبية في الشجرة (إيلانيا)، وكذلك عدداً من المستعمرات في الجليل الأسفل (1901 – 1909)، مثل كفار طافور، الشجرة، منحمية، يفنئيل، متسبيه، وكنيرت، التي عملت في زراعة الحبوب. وقد حاولت هذه الشركة، عبر حاييم مرغليت كالفارسكي (1868 – 1947)، شراء أراض في سهل عكا، لكن الصفقة فشلت، وضاعت الأموال التي صرفت عليها. إلا أنه على الرغم من النجاحات المحدودة، ظلت هذه المستعمرات تعاني أزمة بنيوية، تتلخص في عدم آهلية المستوطنين اليهود للعمل الزراعي، وبالتالي، اعتمادهم الكلي على العمل المأجور. فأصبح هؤلاء الصهيونيون، الذين قدموا لإنشاء «دولة قومية»، عبارة عن مقاولين لدى شركة بيكا الاستثمارية، يقومون بالرقابة على العمال العرب وبيع المحاصيل، تاركين العمل الجسدي الصعب لأبناء البلد. أما أبناء هؤلاء المستوطنين، فلم يجدوا في الزراعة مايلبي طموحهم، وغادروا المستعمرات إلى المدن، أو هاجروا من البلد إلى الخارج، بنسبة كبيرة.[32]

وكان حصيلة من استقدمتهم حركة «أحباء صهيون» في الفترة 1882 – 1903، يتراوح مابين 20,000 – 30,000 مهاجر يهودي، من روسيا ورومانيا وبولونيا. ولم يستقرّ جميعهم في البلد، إذ غادرها كثيرون، وجاءت الحرب العالمية الأولى، لتدفع مزيداً منهم إلى الرحيل. أما الحركة نفسها، فبالإضافة إلى العقبات العملية التي اصطدمت بها – تجنيد المهاجرين والأموال لتوطينهم، ونيل موافقة السلطات العثمانية على مشروعها – فقد شهدت صراعات داخلية، أدت إلى انقسامات في صفوفها. فمنذ مؤتمر الحركة الثاني في دروسكينيكي (Droskiniki) سنة 1887، احتدم الخلاف بين المتدينين والعلمانيين فيها، حول شؤون ثقافية واقتصادية ودينية – حراثة الأرض وزراعتها في السنة السبتية (شنت شميطاه). وانفجر الصراع في المؤتمر الثالث (فيلنا، 1889)، فانشق أحاد هعام وأتباعه من العلمانيين احتجاجاً على اتساع نفوذ المتدينين في الحركة، وأسسوا «جمعية بني موشيه»، التي كرست عملها للنشاط الثقافي اليهودي. وأقامت مركزها في وارسو، ثمّ نقلته إلى

(32) Hebraica, vol. 6, p. 511.

يافا، وأنشأت داراً للنشر باسم «أحيأساف»، لنشر الكتب العبرية. وخلافاً لغيره من منظري الصهونية، الذين رأوا أن أزمة الجماعات اليهودية اقتصادية معيشية، وبالتالي، قومية، فإن أحاد هعام رأى أنها بالأصل «أزمة روحية»، ويكمن حلها في إقامة «مركز روحي يهودي في فلسطين». وقد حلّت هذه الجمعية نفسها بعد المؤتمر الصهيوني الأول (1897). وبعد موت بنسكر (1891)، واجهت حركة أحباء صهيون، وبالتالي استيطانها في فلسطين، مشاكل جمة، لم يكن بمقدورها التغلب عليها، لولا انطلاق «المنظمة الصهيونية السياسية»، بقيادة هيرتسل، ومسارعة منظمات حركة «أحباء صهيون» في كل مكان إلى الانضواء فيها. وفي الصراعات على خلافة بنسكر، برز مناحم اوسشكين (1863 – 1941)، الذي قاد الحركة بين عامي 1906 – 1919، من داخل المنظمة الصهيونية العالمية. وفي عام 1920، أقدمت السلطات الشيوعية الروسية على حل هذه الحركة رسميا، ومنع نشاطها في الاتحاد السوفييتي.[33]

الهجرة الصهيونية الثانية (1904 – 1914)

لقد جرى إنقاذ المشروع الصهيوني الذي بدأته حركة «أحباء صهيون»، عبر موجة هجرة جديدة بدأت في عام 1904، واشتهرت باسم «الهجرة الثانية»، واستمرت حتى عام 1914، وجاءت غالبية أفرادها من أوروبا الشرقية. وعلى العموم، كان المهاجرون الجدد في سنّ الشباب، ومن أبناء الطبقة الوسطى، أو من الفئات ذات الإمكانات المادية المحدودة. ولعل الاضطرابات التي انفجرت في روسيا (1903 – 1905)، والتي بدأت في كيشينيف، ثمّ انتشرت منها إلى أماكن أخرى، كانت الحافز الأساسي لهذه الموجة من المهاجرين، الذين عاشوا تلك الأحداث العنيفة، ومنهم من شارك في عمليات الدفاع الذاتي، التي نظمتها مجموعات يهودية في تلك السنوات. وقد تأثر أفراد هذه الهجرة بالأفكار الاشتراكية التي راجت حينئذ في روسيا، وكذلك بالطروحات الصهيونية التي تبلورت من خلال نقاش «مشروع أوغندا» في المنظمة الصهيونية. الاّ أن نهجهم الاستيطاني تميّز بطابعه العملي، سواء بالوصول إلى البلد، أو بسلوكهم هناك. فمنذ البداية توجهوا لاحتلال العمل في المستوطنات القائمة، بدلاً من العمال العرب المأجورين، بما في ذلك أعمال البناء والحراسة، في المدن والقرى، ورفعوا شعار «العمل العبري»، وغلّفوه بمقولات «اشتراكية». فطالبوا المستوطنين القدامى بصرف العمال

(33) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 61 – 62.

العرب واستبدالهم بعمال يهود من المهاجرين الجدد، الأمر الذي لم يرق لهم، بعد أن اعتادوا العيش على العمل المأجور. واصطدم المهاجرون الجدد بعقبات كثيرة، سواء على صعيد فكرتهم أو تطبيقها. وماكان لهم تجاوزها لولا التوجهات الجديدة التي تبنّتها الحركة الصهيونية الهيرتسلية، من إيلاء الاستيطان اهتماماً أكبر، خاصة إزاء فشل مساعي زعيمها هيرتسل. بالحصول على «البراءة الدولية»، التي كانت على رأس همومه.[34]

لقد ارتبط مصطلح «الصهيونية السياسية» باسم هيرتسل، علماً بأن آخرين كانوا قد دعوا إليها قبله بصورة أو بأخرى، لكن أحداً منهم لم يكن لديه مشروع متكامل كالذي طرحه هو. وكان هيرتسل المعبّر الأبرز عن هذا المنعطف في أوضاع اليهود والصهيونية، على أرضية التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوروبا، وبالتالي، علاقتها بالشرق الأوسط. وبناء عليه، فهو يعتبر مؤسس الحركة الصهيونية السياسية، كونه نقلها نقلة نوعية، سواء على صعيد البرنامج النظري، أو التطبيق العملي له. لقد التقط الخيوط المتعددة لنشوء الصهيونية، وجمعها في منظمة عالمية، قابلة للحياة في المناخات السائدة آنذاك في أوروبا، وعلى المستويين – اليهودي الخاص والإمبريالي العام. وإذ أفاد هيرتسل من أفكار سابقيه من دعاة الصهيونية، فإنه تفوّق عليهم ببرنامجه التنظيمي والعملي، الأكثر ملاءمة للواقع السياسي المحيط بالنشاط الصهيوني، سواء في بلد المنشأ – أوروبا – أو في إقليم المآل – فلسطين. وإذ لم يكن هيرتسل مفكراً بمستوى هس، أو ضالعاً بالتراث اليهودي مثل كاليشر أو القلعي، أو رومانسيا مثل بنسكر، أو منّظراً أصيلا مثل أحاد هعام، فإنه بالتأكيد تفوق عليهم جميعاً في براغماتيته، وبالتالي، إدراكه ألاّ مجال لتجسيد المشروع الصهيوني من دون ربطه عضوياً ومصيرياً بالمشروع الإمبريالي العام إزاء منطقة الشرق الأوسط.[35]

أدرك هيرتسل منذ البداية أن مشروعه الاستيطاني لن يكتب له النجاح بالاستناد إلى القوة الذاتية اليهودية، وخصوصاً أن نسبة اليهود المتعاطفين مع الصهيونية كانت ضئيلة، الأمر الذي شكل هماً مقلقاً لقادة العمل الصهيوني. وبناء عليه، توجه مباشرة للحصول على دعم القوى الإمبريالية، أو إحداها على الأقل، وبصورة علنية عبر إصدار «البراءة الدولية»، أي وضع الاستيطان اليهودي تحت الحماية، سواء من هذه الدولة أو تلك. ولكي لايستثير تلك الدول، أو يتسبب بردة فعل سلبية من قبل السلطات العثمانية، التي كانت تعارض هجرة اليهود إلى فلسطين على أية حال، أصرّ على رفض فكرة

(34) Hebraica, vol. 6, p.512.
(35) Avineri, Zionism, pp. 88 - 92.

التسلل إلى البلاد بصورة غير شرعية. وعلّل ذلك، وكان مصيباً، بعدم جدوى مثل هكذا استيطان يجري خلسة. ورأى أنه لا يلبي تطلعاته المغرقة في التفاؤل بنجاح مشروعه، وإقامة الدولة اليهودية بالسرعة القصوى. واستشعر مدى الضرر الذي قد يجلبه على الحركة الصهيونية، جراء ردات الفعل السلبية على ذلك التسلل غير الشرعي، من قبل المراكز السياسية. وهي الركائز الأساسية التي يبني عليها هيرتسل آماله في تجسيد مشروعه - أي على الشراكة بين الصهيونية وتلك المراكز الإمبريالية. وخلال الأعوام الستة الأولى لقيامها أصرّت المنظمة الصهيونية، بقيادة هيرتسل وتوجيهه، على التشبث بأولوية الحصول على البراءة الدولية، قبل فتح باب الهجرة الواسعة إلى فلسطين، وخصوصاً بسبب الحظر الذي فرضته تركيا عليها. إلا أنه نظراً لفشل هيرتسل في الحصول على تلك «البراءة»، أو في زحزحة السلطة العثمانية عن موقفها من المشروع الصهيوني بوساطة ألمانيا، فقد اهتزّ موقع المنظمة. وجاء الجدل الداخلي حول «مشروع أوغندا»، والذي لعب صهيونيو روسيا دوراً حاسما فيه، ليحفز تصعيد المطالبة بالبدء حالاً في اتخاذ خطوات عملية - الهجرة والاستيطان - الأمر الذي تمخضت عنه الهجرة الثانية.(36)

لقد نجح هيرتسل حيث فشل سابقوه من دعاة الصهيونية. فهو لم يضف كثيراً على طروحاتهم الفكرية، لكنه تجاوزهم تنظيميا. فمنذ أن انطلق بعمله، حرص على إعطاء المنظمة الصهيونية صفة «الدولة على الطريق». فبالإضافة إلى تصرفه الذاتي كرئيس دولة (أو حكومة)، حيث بدأ يتحرك لمقابلة رؤساء دول ووزراء في حكومات مختلفة، جهد في إضفاء طابع «البرلمان اليهودي العام في حالة انعقاد» على «المؤتمر الصهيوني الأول» (1897)، الذي لم يشارك أبناء الجوالي اليهودية في انتخاب أعضائه. وعلاوة على المؤتمر كمنبر سياسي، دشّن هيرتسل «الشيكل» كتعبير عن العضوية في الحركة الصهيونية، وبالتالي، المشاركة في أعمالها وانتخاب هيئاتها، التي تشبهت بأجهزة الحكومة. كما أسس «صندوق الاستيطان اليهودي» (The Jewish Colonial Trust) لتمويل مشاريعه. وأقام مطبعة رسمية، تصدر منشوراتها بلغات مختلفة للتعريف بمنظمته ونشاط مؤسساتها ولجنتها التنفيذية، وخصوصاً رئيسها. وكانت الجريدة الرسمية هي «دي فلت» (العالم). وشكلت هذه الأمور وغيرها الغطاء لتأكيد هيرتسل في مذكراته بشأن المؤتمر الصهيوني الأول، حيث قال: «هنا أسست الدولة اليهودية».(37)

ولعل الإنجاز الأكبر الذي حققه هيرتسل هو عقد المؤتمر الصهيوني الأول، بما ترتب

(36) Hebraica, vol. 6, p. 513.

(37) شوفاني، دليل إسرائيل، ص 411.

عليه من تشكيل «المنظمة الصهيونية العالمية»، ووضع برنامج سياسي لها (برنامج بازل)، وصوغ الأسس التنظيمية للمؤتمر والهيئات المنبثقة منه، وإعلان انطلاق العمل الصهيوني - يهودياً ودولياً واستيطانياً. وكانت محاولات صهيونية قد جرت في السابق لعقد مثل هذا المؤتمر، لكنها لم تصب نجاحاً في تشكيل أداة سياسية منظمة كالتي انبثقت من مؤتمر بازل في طبيعتها وتركيبتها، وآفاق عملها. وفي توجهه إلى عقد مثل هذا المؤتمر، كان هيرتسل يرمي إلى تأطير الجمعيات والاتحادات الصهيونية في منظمة عالمية، تنسق جهود الناشطين على أرضيتها الفكرية، وتوحدها على قاسم مشترك في المنطلقات والأهداف. ولأنه انطلق من عقيدة «القومية اليهودية» غير القابلة للاندماج في الشعوب الأخرى، فقد رأى في المؤتمر السبيل إلى «إقامة مجلس قومي للشعب اليهودي»، تنبثق منه، بصفته هيئة تشريعية، مؤسسات تنفيذية، وحتى قضائية أيضاً. والمؤتمر الأول وضع حجر الأساس لهذه الأهداف التي تبلورت وتطورت في المؤتمرات اللاحقة، في حياة هيرتسل، كما بعد مماته، فكانت مناقشاتها وقراراتها تعبر عن تبلور العمل الصهيوني وسيرورته نحو تحقيق أهدافه.(38)

وفي المؤتمر الأول تمّ تبني «برنامج بازل»، الذي طرحه ودافع عنه هيرتسل بنفسه، لكن ماكس نوردو (1849 - 1923) تولى وضع صياغته المبهمة، حيث استعمل كلمة «وطن» بدل «دولة»، ومصطلح «القانون العام» بدلاً من «القانون الدولي»، لأغراض دبلوماسية. وجاء في مقدمة البرنامج أن «غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين، يضمنه القانون العام». وحدد البرنامج خطة العمل الصهيوني لتحقيق غايته كالتالي: «تنمية الوسائل المناسبة لتوطين المزارعين والحرفيين والعمال اليهود في فلسطين؛ تنظيم يهود العالم وتوحيدهم في منظمات محلية ودولية تتلاءم مع القوانين السارية في كل بلد؛ تعزيز الشعور والوعي القومي اليهوديين؛ اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق هدف الصهيونية. ولايتم هذا إلاّ بالمفاوضات السياسية مع الدول الكبرى للاعتراف بالحقوق القانونية لليهود، ولتحقيق استيطان يهودي على نطاق واسع». وتبنى المؤتمر الخطوط العريضة للنظام الداخلي (نظام العمل)، وانتخب لجنة تنفيذية (لجنة العمل المصغرة) من خمسة أعضاء، يرئسها هيرتسل، ونائبه نوردو، كما انتخب «مجلساً عاماً» (لجنة عمل موسّعة) من 15 عضواً.(39)

لقد مات هيرتسل (1904) من دون أن يحقق حلمه بالحصول على البراءة الدولية،

(38) شوفاني، دليل اسرائيل، ص 411 - 412.

(39) شوفاني، دليل اسرائيل، ص 413.

وكان على المنظمة الصهيونية أن تنتظر نتائج الحرب العالمية الأولى، وبالتالي صدور «وعد بلفور» (1917). وكذلك، فالنجاحات التي حققها المشروع الصهيوني الاستيطاني كانت محدودة، سواء بسبب العقبات الموضوعية في فلسطين، أو الانقسامات الداخلية بشأن مسألة الهجرة قبل الحصول على الترخيص الدولي بذلك. وكان الإنجاز الأكبر الذي حققه هيرتسل هو تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية، بهيئاتها و أطرها التنظيمية والإدارية والمالية. ومن خلال المؤتمرات، عيّنت المنظمة الصهيونية العالمية نفسها حكومة لليهود أينما وجدوا، ومن دون التعبير عن موافقتهم على ذلك. وانطلقت تلك «الحكومة» تعمل على إقامة «دولة»، لايزال ينقصها الشعب، كما أنها لاتملك الأرض. فقد ظلّت أغلبية يهود العالم تعارض الصهيونية، وظلت الأرض – فلسطين – بعيدة المنال نتيجة الأوضاع القائمة، محلياً ودولياً. وعلى هذه الأرضية وقعت خلافات حادة داخل المؤتمر الصهيوني، أدت إلى انقسامات أيديولوجية وعملية. وعلى العموم، ظلت الانجازات الصهيونية على صعيد «نشر الوعي القومي»، كما طرح في برنامج بازل، متواضعة جداً.(40)

لكن المنظمة الصهيونية صمدت، واستطاعت أن تحافظ على وجودها رغم العقبات الذاتية والموضوعية. وفي الفترة بين مؤتمر بازل (1897) والحرب العالمية الأولى(1914)، عقدت المنظمة عشرة مؤتمرات، تمّ خلالها تشكيل عدد من الهيئات التنظيمية والمالية لتنفيذ برنامج بازل. ففي سنة 1899 أنشئ «صندوق الاستيطان اليهودي» (JCT) لتمويل الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها. وفي سنة 1903، أقام له فرعاً في يافا (الشركة الإنكليزية – الفلسطينية) لشراء الأراضي وتمويل الاستيطان. وفي المؤتمر الخامس (1901)، الذي عقد في لندن، أنشئ «الصندوق القومي اليهودي» (هكيرن هكييمت)، على أسس استيطانية عنصرية. وفي سنة 1908، اتخذت المنظمة الصهيونية العالمية خطوة حاسمة لتطوير نشاطها الاستيطاني، عبر إقامة «مكتب فلسطين» في يافا، كممثل للمنظمة الصهيونية، وذراع تخطيطي وتنفيذي لنشاطاتها في فلسطين. وشمل نشاط هذا المكتب، بقيادة عالم الاقتصاد والاجتماع، آرثر روبين (1876 – 1943)، شراء الأراضي وبناء المستعمرات ومساعدة المهاجرين وتوطينهم ورعايتهم. وقد نجح روبين في إقامة علاقات تعاون وثقة بين المنظمة التي كان يمثلها وبين العمال اليهود من أعضاء الهجرة الثانية. وفي عمل مشترك، مبرمج ومخطط، كرّس روبين، بالاستناد إلى دعم عمال الهجرة الثانية، مبدأ «العمل العبري» في المستوطنات اليهودية. وقد أرسى روبين قواعد جديدة للاستيطان، كما أدخل إلى المستعمرات عدداً من فروع الزراعة الجديدة، وساهم في إقامة مستعمرات

(40) شوفاني، الموجز، ص 335.

جديدة على أسس تعاونية متعددة. ولأداء مهماته، أنشأ هذا المكتب عدة شركات تحمل أسماء متعددة للتمويه على عملياته غير الشرعية.(41)

وفي الواقع، فإنه بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول، تزايدت وتيرة النشاط الصهيوني في المجالات الأربعة التي حددها برنامج بازل. وإذ انطلقت الهجرة الثانية، فإن الصندوق القومي (هكيرن هكييمت) نفّذ بأساليب ملتوية مشترياته الأولى من الأراضي في الفترة 1905 – 1907. فقد اشترى أراضي مستوطنة بن شيمن وحولدا، بين الرملة والقدس، وأراضي حطين في الجليل الأسفل. وبعد تأسيس مكتب فلسطين (1908)، بادر إلى إقامة نمط جديد من الاستيطان، يتمشى ونزعات أفراد الهجرة الثانية، ويتمثل بالقرى التعاونية (الكيبوتس)، في الفترة 1908 – 1913. فبنيت دغانيا وكنيرت على الطرف الجنوبي لبحيرة طبريا، وبن شيمن وحولدا بين الرملة والقدس، ومرحافيا في مرج ابن عامر، وغان شموئيل في السهل الساحلي. وكانت كل مستعمرة تمثل نمطا تجريبيا جديدا. ففي دغانيا (1909) كانت بداية الحركة الكيبوتسية، إذ أعطيت الأرض لعمال زراعيين بمسؤولية جماعية. وفي بن شيمن جرى التخطيط المسبق لإقامة مستعمرة تعتمد فروعاً زراعية متنوعة ومتكاملة، لضمان الاستمرار في حال فشل أحد تلك الفروع. وفي مرحافيا كانت تجربة الدمج بين الاستيطان الفردي والجماعي؛ وفشلت التجربة، لكن نقطة الاستيطان الأولى في مرج ابن عامر (1911) بقيت. وإذ لم تستطع المنظمة إقامة مستوطنات كبيرة، وأساساً بسبب نقص الإمكانات المادية لديها، حيث وصلت مداخيل الصندوق القومي عام 1908 إلى 13,700 جنيه استرليني فقط، وارتفعت في عام 1913 إلى حوالي 40,000 جنيه، فإنها مع ذلك حققت إنجازات ملموسة. وفي تلك الفترة أقيمت «شركة تطوير أراضي فلسطين المحدودة» لشراء الأراضي، وكان لها دور ملحوظ في أعمال الاستيطان. وقد سجلت الشركة (1909) في لندن برأسمال قدره 50,000 جنيه استرليني. ولضمان تعاونها الوثيق مع مكتب فلسطين عين روبين مديراً لها أيضاً.(42)

وفي فترة 1882 – 1913، ازداد عدد المستوطنين اليهود في فلسطين من 24,000 إلى 85,000 نسمة تقريباً، وذلك من مجموع حوالي 700,000 من سكان البلد. وقد جاءت هذه الزيادة جرّاء الهجرتين الأولى والثانية، اللتين جلبتا معاً مابين 55,000 – 70,000 شخص. (الأولى، 20,000 – 30,000، والثانية 35,000 – 40,000)، علماً بأن ليس كل من هاجر إلى البلد بقي فيه. وقد أقام معظم هؤلاء المهاجرين في المدن، وفقط 12,000 منهم استقر في

(41) شوفاني، الموجز، ص 331.

(42) Hebraica, vol.6, p. 513

المستعمرات الزراعية وملحقاتها، والتي بلغ عددها عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى 44 مستعمرة. وتشير الإحصاءات التقديرية المتوفرة إلى أن عدد اليهود في القدس عام 1914، ارتفع إلى 45,000. وفي طبريا وصل 5,000 نسمة، وفي صفد إلى 7,000، وحيفا 3,000، ويافا 10,500، بمن فيهم سكان تل أبيب، التي أقيمت (1909) كضاحية من مدينة يافا. ثمّ انخفض هذا العدد إلى 55,000 في نهاية الحرب العالمية الأولى، بسبب نزوح المستوطنين إلى الخارج، والموت أثناء الحرب.[43]

لقد حمل أعضاء الهجرة الثانية معهم من روسيا فكرة العنف المسلح لفرض وجودهم القسري على السكان العرب الفلسطينيين. وكان بعض هؤلاء قد مارس مثل هذا النشاط في أوديسا وهومل وغيرهما، في أثناء الاضطرابات في روسيا. وكان نشطاء العمل المسلح بين طلائع المهاجرين، ومنهم: يتسحاق بن تسفي (1884 – 1963) ويسرائيل غلعادي (1886 – 1918)، ويسرائيل شوحط (1886 – 1961)، وألكسندر زايد (1886 – 1938)، وغيرهم. ومنذ وطئت أقدامهم أرض فلسطين، ونزلوا المستعمرات القائمة كعمال،راحوا يتآمرون لفرض حمايتهم على المستوطنين القدامى. وانتهزوا فرصة فشل ترتيبات الحراسة التي وضعها هؤلاء المستوطنون في زخرون يعكوف ورحوفوت وبيتح تكفا وريشون لتسيون، لطرح أنفسهم حراساً على أرواح المستوطنين وممتلكاتهم. وكان هؤلاء قد وضعوا بعض الترتيبات للحراسة قام بها «نواطير» خيّالة. ولما فشل هؤلاء النواطير في صيانة أمن المستعمرات، استُبدلوا بنواطير محليين. وانتهز المهاجرون الجدد هذا الوضع للتآمر والتحريض، من منطلق شعار «العمل العبري»، الذي حملوه معهم من مواطنهم الأصلية. وعلى الرغم من معارضة المستوطنين القدامى، استطاع هؤلاء المهاجرون الجدد فرض إرادتهم، وتسلموا مهمة الحراسة في المستوطنات[44].

وبذلك وضع أعضاء الهجرة الثانية حجر الأساس للمنظمات الإرهابية الصهيونية المسلحة في فلسطين. فالحراس كانوا أحد أذرعة حزب «بوعالي تسيون» (عمال صهيون) لتنفيذ خططه الاستيطانية وفقاً للنهج العملي الذي تبناه وشرع بتطبيقه. وبداية، سعى هؤلاء لاحتلال العمل المأجور، بما في ذلك الحراسة، في المستعمرات اليهودية، وطرد العمال العرب منها، بمن فيهم النواطير، وبالقوة إذا لزم الأمر. وكانت كل واحدة من تلك المستعمرات قد عهدت بشؤون حراستها إلى إحدى القبائل البدوية المحيطة، أو القرى الشركسية القريبة. وبعد محاولات مبعثرة وعفوية، وإزاء ازدياد معارضة المستوطنين

(43) Hebraica, vol. 6, p. 514.

(44) شوفاني، الموجز، ص 339 – 340.

القدامى، عقد (1909) المؤتمر التأسيسي لمنظمة «هشومير» (الحارس)، في مستعمرة مسحه (الجليل الأسفل). وتقرر في المؤتمر إنشاء منظمة تتولى حراسة المستعمرات وإعداد الحراس وتدريبهم على ركوب الخيل واستعمال السلاح. لكن أعمال المنظمة تعثرت في البداية، نظراً إلى قلة عدد أفرادها، وعدم خبرتهم، وسلوكهم الاستعلائي، سواء إزاء المستوطنين، أو الفلاحين العرب في الجوار. وقد أدّى ذلك إلى نتائج عكسية للهدف الذي أقيمت المنظمة من أجله – حماية المستعمرات – فعاد سكانها إلى استخدام نواطير من القبائل والقرى المجاورة.[45]

ولعل النجاح الأكبر الذي حققته منظمة هشومير، كان على صعيد طرد الفلاحين المرابعين من أراضي الملاكين الغائبين، الذين باعوا تلك الأراضي إلى الصندوق القومي اليهودي. فقد ساهم مسلحو تلك المنظمة (1909) في السيطرة على أراضي مستعمرة دغانيا، وتثبيت المستوطنين فيها، على الرغم من مقاومة الفلاحين العرب. وكذلك فعلوا في الخضيرة مع سكان القرى المجاورة، إذ نشبت معركة بشأن أرض يقيم عليها فلاحون عرب. ونجح المستوطنون، يدعمهم مسلحون من منظمة هشومير، في طَردهم منها، بعد وقوع عدد من الإصابات في الجانبين. وكان الحادث الأبرز في مرج ابن عامر، حيث باعت عائلة لبنانية من الملاكين الغائبين، سُرسُق، الأراضي التي أقيمت عليها مستعمرة مرحافيا (1911)، بالقرب من الفولة. وقاوم الفلاحون انتزاع الأرض من أيديهم بشدة، لكن مسلحي منظمة هشومير تغلبوا في النهاية، وفرضوا سيطرتهم على الأرض. وكان حاكم طبريا التركي يدعم المستوطنين في مسألة هذه الأرض، التي دار بشأنها صراع طويل، قاده حاكم الناصرة، شكري العسلي (1868 – 1916). لكن يوسف سرسق، مالك الأرض، استطاع بالرشاوى إبعاد العسلي من فلسطين ونقله من موقعه، ليتسنى له تنفيذ الصفقة الكبيرة. وهكذا فعل آخرون من الملاكين الغائبين، الذين وضعوا أيديهم على الأرض في فترة التنظيمات بأساليب متعددة من الاحتيال على الفلاحين، والتآمر مع الموظفين الأتراك الفاسدين.[46]

وقد اكتسب نشاط مستوطني الهجرة الثانية، بالتعاون مع «مكتب فلسطين»، أهمية خاصة، إذ شكل البداية لعدد من أنماط الاستيطان، التعاوني والعامل والخاص. ففي دغانيا (1909)، كانت بداية الحركة الكيبوتسية على تياراتها المختلفة. ففيها أعطيت الأرض لإقامة مستوطنة زراعية إلى عمال، بمسؤولية جماعية، الأمر الذي شكّل مثالاً يحتذى

(45) شوفاني، الموجز، ص 340.

(46) شوفاني، الموجز، ص 340 – 341.

لاحقاً. وفي مرحافيا (1911)، جرت محاولة لتنظيم تعاونية استيطانية زراعية، حسب برامج عالم الاقتصاد والاجتماع الصهيوني، فرانتس أوبنهايمر (1864 – 1943)، التي سعت إلى الدمج بين محاسن الاستيطان التعاوني والفردي. ولم تنجح المحاولة، لكن الاستيطان الزراعي في مرج ابن عامر استمر. وفي مستوطنة بن شيمن (1908)، جرت تجربة الاقتصاد المختلط، الأمر الذي أصبح عنصراً موجّهاً في بناء أكثرية المستوطنات لاحقاً. كما بدأت المنظمة بالمساعدة في توسيع العمل العبري في المستوطنات، وشجعت لذلك هجرة يهود اليمن (1910). وكان بضعه آلاف منهم قد وصلوا أثناء الهجرة الأولى، وكذلك في عام 1907. كما أقيمت بالتعاون بين المنظمة ومؤسسات أخرى أحياء ومساكن عمالية بالقرب من المستوطنات. وكانت مستوطنة عين غنيم، بالقرب من بيتح تكفا هي أولى المستوطنات العمالية (1908). كما تعاونت المنظمة مع شركات أخرى لبناء مستوطنات ذات ملكية خاصة مثل مغدال وبوريّا وشرونا. وكذلك عبّدت المنظمة طرقاً جديدة إلى المستوطنات اليهودية التي كان مخططا لها أن تقوم في المستقبل.[47]

الهجرة الصهيونية الثالثة (1919 – 1923)

إزاء فشل الحركة القومية العربية في تحقيق الأهداف التي توختها من دخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء، تضافرت عوامل عدة لنجاح الحركة الصهيونية في استصدار «وعد بلفور» (1917)، الذي شكّل حجر الزاوية للمشروع الصهيوني في فلسطين. وقد كان هذا المشروع يترنح ويقترب من الانهيار أثناء الحرب، فجاء وعد بلفور لينفخ فيه الحياة من جديد، ويزرع الأمل في نفوس قادة العمل الصهيوني بإمكان تحقيق مشروعهم. وفضلا عن النشاط المتاح لتحقيق برنامج بازل، والذي تقلص في ظروف الحرب، قامت المنظمة الصهيونية بعمل كبير لمصلحة الحلفاء – سياسياً وعسكرياً ومالياً. وقد تمّ ذلك على أرضية الرغبة البريطانية الدفينة في إقامة كيان يهودي في فلسطين. وجاء الدعم الأميركي للمشروع الصهيوني، وتأييد الدول الحليفة الأخرى له، ليحسما الأمر بالنسبة إلى إصدار وعد بلفور. ولعل الدور الذي أدته الصهيونية في جرّ الولايات المتحدة إلى الحرب، كان العامل المباشر الأكثر أهمية في استصدار هذا الوعد، مكافأة لها على جهودها في هذا المجال، بما قلب موازين القوى في الحرب، وأدّى إلى حسم نتائجها لمصلحة الحلفاء.[48]

(47) Hebraica, vol. 6, p. 513 - 514.

(48) شوفاني، الموجز، ص 354.

عندما نشبت الحرب العالمية، كان مركز العمل الصهيوني في برلين، وله محطة مهمة في لندن، ومكاتب فرعية في عدد من الدول الأخرى، وذلك للوزن الكبير الذي كان ليهود ألمانيا في العمل الصهيوني، من جهة، وحجم هؤلاء المادي والمعنوي بين يهود العالم، من جهة أخرى. وكان طبيعياً أن ينحاز عدد من زعماء الصهيونية إلى جانب ألمانيا بالحرب في البداية، سواء بسبب عدائهم لروسيا القيصرية، أو طمعاً في نيل تأييد ألمانيا للمشروع الصهيوني، وما ينجم عن ذلك من تأثير على الحكومة العثمانية في استنبول. والأكيد أن هؤلاء كانوا مقتنعين بأن النصر في الحرب سيكون من نصيب ألمانيا، التي عبر تحالفها مع السلطنة العثمانية ستحقق للصهيونية أهدافها في فلسطين. وبينما وقف يهود ألمانيا إلى جانب بلدهم في الحرب، برز في بريطانيا حاييم وايزمن، الروسي الأصل، كزعيم الأمر الواقع في الحركة الصهيونية، متحالفاً مع لويس براندايس (1856 – 1941) في الولايات المتحدة. واستطاع هذان أن يجندا دعماً كافياً في بريطانيا والولايات المتحدة لاستصدار وعد بلفور، عندما بانت نتائج الحرب العالمية الأولى، ومن ثمّ ضمان أن توضع فلسطين تحت «الانتداب» البريطاني في مؤتمر السلام الذي سوّى المسائل الناجمة عن تلك الحرب.[49]

وكان انحياز زعماء الحركة الصهيونية في ألمانيا إلى بلدهم في الحرب قد أزعج زعماء آخرين في بلدان أخرى، وخصوصاً أولئك الذين أرادوا التروي قبل إعلان موقف محدد، قد ينعكس سلباً على العمل الصهيوني، ورأوا من الأفضل الانتظار وقراءة موازين القوى بدقة، ومن ثمّ تحديد الموقف في ضوء المعطيات المتوفرة. وكان على رأس هؤلاء حاييم وايزمن، الذي سارع إلى اقتراح نقل المركز الصهيوني موقتاً إلى الولايات المتحدة، متذرعاً بحيادها في الحرب خلال الأعوام الأولى. كما طرح تشكيل لجنة طوارئ تنفيذية، تكلف بإدارة العمل الصهيوني إلى أن تنتهي الحرب، وخصوصاً في غياب إمكان عقد المؤتمر الصهيوني في مواعيده. ومع أن اقتراح وايزمن لم يقبل، إلا أنه أقيمت لجنة برئاسة لويس براندايس في الولايات المتحدة (1914)، وذلك بعد أربعة أعوام على استقطابه إلى الحركة الصهيونية. ونشط براندايس، بمساعدة أثرياء يهود أميركا، في الترويج للأهداف الصهيونية على الساحة، والحصول على دعم الحكومة الأميركية في إقناع الدول الكبرى بقبول البرنامج الصهيوني بالنسبة إلى فلسطين. وقد أصاب نشاط براندايس نجاحاً كبيراً في أوساط يهود أميركا، لكنه اصطدم بمعارضة قطاعات أحست بخطر الصهيونية عليها في أميركا. أما النجاح الأكبر الذي

(49) شوفاني، الموجز، ص 354 – 355.

حققه برانديس فكان على الصعيد السياسي، والمساهمة في إقناع الرئيس ودرو ولسون بدخول الحرب.(50)

لكن سياسة ألمانيا أثناء الحرب، وبالتالي هزيمتها فيها، أفسحتا في المجال أمام فرع المنظمة الصهيونية في لندن لإقامة قيادة الأمر الواقع بزعامة حاييم وايزمن، ومعه عدد من النشطاء البارزين، ممن استقر في لندن خلال الحرب، ومنهم ناحوم سوكولوف. وانضم إلى هؤلاء قادة المنظمة الصهيونية الأميركية، بزعامة لويس برانديس. وبعملهم معاً تمّ استصدار وعد بلفور، تقديراً لدورهم في دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء، وربط المشروع الصهيوني بالمصالح البريطانية في ترتيبات مابعد الحرب. وبناء عليه، وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، بهدف معلن هو إعدادها لتصبح «الوطن القومي اليهودي»، كما ينص «صك الانتداب»، الذي يعترف بالمنظمة الصهيونية «وكالة يهودية» ملائمة للتعاون مع إدارة الانتداب لتجسيد وعد بلفور. وبعد أن كرّس نفسه القائد الفعلي للعمل الصهيوني، عبر نشاطه خلال الحرب، ومن ثمّ في «مؤتمر السلام» (1919)، دعا وايزمن وصحبه إلى مؤتمر لندن الصهيوني الموسع (1920)، الذي شكل نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ الصهيونية، مع أنه لايعدّ من المؤتمرات الصهيونية الرسمية. وفيه تغلب وايزمن على برانديس، وكرّس خطه السياسي ونهجه العملي في المنظمة، التي انتخب هو رئيساً لها، وزميله سوكولوف رئيساً للجنتها التنفيذية. ولدى عودته إلى الولايات المتحدة بعد المؤتمر، كتب برانديس مذكرة إلى المنظمة الصهيونية الأميركية، جاء فيها: «لقد وصلنا إلى مفترق طرق... فلم نعد حركة دعاوية إلا بالدعاية المنبثقة من فهم الواقع وإنجاز مشاريع ملموسة. وإضافة إلى ذلك، فعلينا ألاّ نغفل حقيقة أن مخططاتنا يجب أن تكون بالصورة التي تستدعي التعاون الكامل مع اليهود كلهم، أولئك الذين لايريدون بناء المنظمة الصهيونية، ولكنهم يريدون المشاركة معها في إعمار فلسطين... إن المسؤولية في فلسطين بالمستقبل القريب يجب أن تترك للدكتور وايزمن ويهود بريطانيا بصورة رئيسية، ولايجوز لأي اعتبار أن يسمح بأخذ تلك المسؤولية عن عاتقهم.(51)

خلال الحرب، قام النشاط السياسي والدبلوماسي الصهيوني، بقيادة حاييم وايزمن، على أرضية الحسابات السياسية لحكومة بريطانيا في حينه، وبما أملته ضرورات تلك السياسة في زمن الحرب. وقبيل نهايتها، نجح في استصدار وعد بلفور. وكان هذا البيان

(50) شوفاني، الموجز، ص 355.

(51) John and Hadawi, vol. I, p. 163.

قد عرض على الرئيس الأميركي، ودرو ولسون، قبل صدوره، فنال موافقته السرّية، التي لم يلبث أن أتبعها بأخرى علنية بعد الصدور، مع التأكيد على دعم حكومته لما ورد فيه. وكذلك فعل وزير خارجية فرنسا (14 شباط/ فبراير 1918)، وسفير إيطاليا في لندن (19 أيار/ مايو 1918)، نيابة عن حكومتيهما. وقبل سقوطها، أخبرت الحكومة الموقتة في روسيا زعماء الصهيونية هناك، أنها تؤيد وعد بلفور، كما أعلمت بموقفها هذا حكومة بريطانيا. وكذلك فعلت الصين واليابان واليونان وسيام. في المقابل، قامت حكومتا ألمانيا وتركيا بإجراء اتصالات مع مبعوثين عن الحركة الصهيونية، وأجرتا مفاوضات معهم بشأن مستقبل فلسطين. لكن حاييم وايزمن، وبمساندة برانديس، قد حسم الموقف لمصلحة الحلفاء.(52)

وبالتواصل والتنسيق بين قيادتي العمل الصهيوني - البريطانية بزعامة وايزمن، والأميركية بزعامة برانديس - بدأ إعداد مسودة البيان الذي عرف باسم «وعد بلفور». ولدى الاتفاق على الصيغة، بعد أخذ وردّ، تمّ التغلب على العقبات، سواء داخل الحكومة البريطانية، أو التي شكلها موقف بعض الشخصيات اليهودية المعارضة للصهيونية، مثل: لوسين وولف وكلود مونتفيوري وماثيو ناثان وأدوين مونتاغو. وأرسل بلفور نصّ البيان إلى البارون اليهودي الصهيوني، ليونيل روتشيلد (1869 - 1937). وذلك بعد أن تمت الموافقة عليه من قبل الرئيس الأميركي ولسون، على الرغم من أن أميركا لم تكن قد أعلنت الحرب على السلطنة العثمانية، التي كانت لاتزال تحكم فلسطين. ويعود الفضل في ذلك إلى نشاط برانديس إلى حد كبير، وإلى تعاونه الوثيق مع مستشار الرئيس الأميركي هاوس. وقد صدر وعد بلفور في نفس اليوم مع بدء الهجوم البريطاني على فلسطين. واعتبره قادة العمل الصهيوني بمثابة البراءة الدولية التي سعوا للحصول عليها منذ أيام هيرتسل.(53)

وقد لعبت المنظمة الصهيونية دوراً كبيرا في تشكيل حكومة الانتداب، عبر علاقاتها بأركان الحكومة البريطانية، بما في ذلك تعيين ساموييل نفسه مندوباً سامياً. وضمت حكومة الانتداب الأولى عدداً من اليهود البريطانيين الموالين للصهيونية، تولوا المناصب المهمة فيها، منهم: نورمان بنتوتش، النائب العام، وألبرت حايمسون، مسؤول دائرة الهجرة، وماكس نوروك، مساعد سكرتير الحكومة الأول. وكان التعاون بين هؤلاء الأربعة كفيلاً بتمرير كل قانون يرونه ملائماً في خدمة الصهيونية. وكذلك، عينت الوكالة اليهودية الكولونيل

(52) Hebraica, vol. 6, p. 529.

(53) John and Hadawi, vol. I, pp. 78 - 86.

اليهودي الصهيوني فريدرك كيش (1888 – 1943) ضابط ارتباط لها مع حكومة الانتداب، لاستغلال علاقاته. ولم تتدخل حكومة الانتداب في تشكيل هيئات الحكم الذاتي اليهودي، التي جرى انتخابها من قبل المستوطنين فقط. وبدرجة عالية من التطابق، تحركت إدارة سامويل بالتنسيق مع الوكالة اليهودية لتحقيق هدف الانتداب – تهويد فلسطين – متجاهلتين وجود شعبها عليها، فهبّ الشعب الفلسطيني، بما توفر لديه من الإمكانات، للدفاع عن وجوده.[54]

في إطار سياسة المناورة والمرحلية، توجه سامويل إلى زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية (من أعضاء المؤتمر الفلسطيني الثالث)، وطلب منهم العمل على تهدئة الأوضاع، فاستجابوا، وقاموا بدور فاعل على هذا الصعيد. وقدّر لهم سامويل ذلك، وأوصى باستقبال وفد منهم في لندن باحترام. وكان له ضلع في تثبيت الحاج أمين الحسيني خلفاً لشقيقه كامل أفندي الحسيني، بمنصب مفتي القدس، وبالتالي رئيس العلماء والمجلس الإسلامي الأعلى، على الرغم من دوره في أحداث العنف التي وقعت في القدس سنة 1920. ومن موقعه هذا، برز الحاج أمين في قيادة العمل الوطني الفلسطيني. وطالب سامويل الحركة الصهيونية باستبعاد العناصر الشيوعية من بين المهاجرين إلى فلسطين، وفرض الرقابة الشديدة على الهجرة اليهودية إليها. كما أوصى بالإسراع في إقامة مؤسسات تمثيلية، واقترح على تشرشل بذل الجهود للتوفيق بين الوفد الفلسطيني والمنظمة الصهيونية، في أثناء زيارة الوفد إلى لندن. وما يلفت الانتباه أن سامويل أوصى وزير المستعمرات بضروره الحد من صلاحيات الوكالة اليهودية كما ترد في صك الانتداب، أو إضافة مادة مماثلة تؤمن اعترافاً مقابلاً بهيئة عربية.[55]

وقدّر سامويل أن التسرع في تنفيذ سياسة «الوطن القومي اليهودي»، كما تطالب المنظمة الصهيونية، وتضغط على حكومتي لندن وفلسطين لفرضها قسراً على أهل البلد الأصليين، قد تؤدي إلى نتائج عكسية، تهدد مصير المشروع الصهيوني. وبناء عليه، ولامتصاص ردات الفعل في فلسطين وتخفيف حدة المعارضة المتزايدة في لندن للانتداب وأهدافه، عزم سامويل على اتباع سياسة مرحلية، تتسم بالمرونة، والاستجابة لبعض المطالب العربية، الأمر الذي أثار سخط الأغلبية في المنظمة الصهيونية. ونتيجة لتقرير لجنة هايكرافت، الذي كشف عن الاستياء الشعبي عميق الجذور وواسع النطاق لدى الشعب

(54) John & Hadawi, vol. I, p. 167.

(55) الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، 1970، ص 177 – 178. (لاحقاً: الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث).

الفلسطيني من السياسة البريطانية، فقد مال سامويل إلى قبول بعض توصياتها، وذلك باتخاذ إجراءات تخفف من حالة التوتر التي تسود البلد عامة. وفي تقريره إلى تشرشل، عزا سامويل الاضطرابات إلى عوامل سياسية واقتصادية، زادتها الهجرة الصهيونية سوءاً. واقترح إقامة مؤسسات تمثيلية فلسطينية، والإسراع في المصادقة على الانتداب في لندن وعصبة الأمم، كما أوصى باستقبال وفد من أعضاء المؤتمر الفلسطيني الرابع. لكن تشرتشل لم يستجب لتوصيات سامويل بشأن المؤسسات التمثيلية؛ وإذ وافق على سفر وفد فلسطيني إلى لندن، فإنه تعامل معه هناك بشكل من الاستخفاف، بحيث لم يترك أمامه مجالاً إلاّ العودة بخفي حنين.[56]

وفي إثر إقرار الانتداب في عصبة الأمم، أعلنت حكومة بريطانيا أنها سوف تضع نصوص صك الانتداب موضع التنفيذ في ضوء «البيان السياسي» (الكتاب الأبيض)، الذي صدر عنها في 22 حزيران/ يونيو 1922، ونسب وضعه إلى وزير المستعمرات، تشرتشل، فعرف باسمه. ونشر في 1 تموز/ يوليو 1922، على أن يصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في أيلول/ سبتمبر 1923. وجاء الكتاب الأبيض في سياق محاولة بريطانية لتهدئة الأوضاع في فلسطين، عبر حلقة أخرى من المناورات والتطمينات المخادعة، ولسحب البساط من تحت أقدام المعارضة المتصاعدة في البرلمان البريطاني للانتداب القائم على وعد بلفور. وإذ حاول البيان، عبر صيغ لفظية تحتمل التأويل، إضفاء طابع من الاعتدال على السياسة البريطانية في فلسطين، إلا أنه أكد على المواقف الأساسية في وعد بلفور. وبذلك لم يحقق أهدافه المتوخاة لدى الفلسطينيين، إذ جاء مخيّباً لآمالهم، وبالتالي، حافزاً لهم على متابعة النضال ضده. وقبلت به المنظمة الصهيونية تكتيكياً، فأصبح الأرضية للصراع الدائر بشأن فلسطين، بين الحركة الوطنية الفلسطينية، من جهة، وحكومة الانتداب والوكالة اليهودية، من جهة أخرى. وقد رأت الحركة الصهيونية في «الكتاب الأبيض 1922»، تراجعاً بريطانياً عن وعد بلفور، وتقليصاً جذرياً لـ «الوطن القومي اليهودي». ورأت أن فصل شرق الأردن عن فلسطين، استرضاء للعرب، يهدد المشروع الصهيوني. كما اعتبرت أن تشكيل مؤسسات تمثيلية يجعل اليهود فيها أقلية ضئيلة. وقد هدد وايزمن بالاستقالة لدى تفاوضه مع حكومة لندن، وذلك على خلفية المعارضة داخل المنظمة الصهيونية، من جهة، وداخل الحكومة البريطانية، من الأخرى. إلا أن وايزمن استطاع، بعد جدل داخلي، إقناع غالبية الجمهور الصهيوني في فلسطين

(56) Cohen, Palestine to Israel, (op. cit.), p. 8.

وانظر أيضاً: شوفاني، الموجز، ص 414.

والخارج، بتبني خطّه المرحلي،والتركيز على النشاط العملي الاستيطاني، مع الاستمرار في إبراز الولاء الصهيوني للحاضنة السياسية البريطانية.[57]

على الرغم من خدماته الكبيرة للمشروع الصهيوني، قبل توليه منصب المندوب السامي وبعده، فإن المنظمة الصهيونية لم تكن راضية عن السياسة التي اتبعها ساموئيل، واتهمته بالضعف، وعملت على سحبه من فلسطين في الوقت الملائم. فمبكراً توصل ساموئيل إلى الاقتناع بأن الأوضاع في فلسطين لاتسمح بإنشاء «الوطن القومي اليهودي» بالسرعة التي تطالب بها المنظمة الصهيونية. فلا هي تمتلك الشروط الذاتية لذلك، ولا السكان المحليون يسلمون به. وكان واضحاً له أن اليهود لن يستجيبوا للدعوة الصهيونية بأعداد كافية لتغيير الواقع الديموغرافي في فلسطين، ولا المنظمة تمتلك الموارد الكافية لتمويل مشاريعها الاستيطانية. وكانت المقاومة العربية أشد عنفاً من توقعات المندوب السامي والكثيرين من قادة العمل الصهيوني. وسرعان ما تبين زيف الدعاية الصهيونية التي بنت إعلامها على تغييب الشعب الفلسطيني عن وطنه، وافتقاده لأي وعي سياسي أو قاسم مشترك اجتماعي. وفي الواقع، كان ساموئيل يشارك تشرتشل في اقتناعه الذي عبر عنه في أحد لقاءاته مع الوجهاء العرب في القدس، «بأن أولاد أولادنا سيكونون قد رحلوا عن الدنيا قبل تحقيق الحكم الذاتي».[58] ولذلك، وإنقاذاً للمشروع الصهيوني من المنظمة ذاتها، ارتأى ساموئيل التعامل بمرونة مع الوضع الفلسطيني، والعمل على تصليب الاستيطان اليهودي، حتى يتهيأ لتسلم زمام الأمور في البلد. وكذلك كان على ساموئيل أن يأخذ في الاعتبار التوازنات السياسية في لندن، وموقف القوى هناك من الانتداب. وفي الحقيقة، فإن الإشكالية الرئيسية التي واجهت المشروع الصهيوني كانت في استنكاف الجماعات اليهودية عنه، وغياب الحماسة اليهودية للهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها. وقد عبّر عن ذلك حاييم وايزمن نفسه (1927)، بقوله: «كان تصريح بلفور لعام 1917 قائماً على الهواء... وفي كل يوم وكل ساعة من هذه السنوات العشر الأخيرة كنت أفكر عندما أفتح الصحف: من أين ستأتي الضربة التالية؟ كنت أخشى أن تستدعيني الحكومة البريطانية وتسألني: قُل لنا، ماهي هذه المنظمة الصهيونية؟ أين هم صهيونيوك؟... فاليهود، كما كنا نعرف، كانوا ضدنا، وكنا نقف بمفردنا على جزيرة صغيرة - مجموعة صغيرة من اليهود ذات ماضٍ أجنبي».[59]

(57) Hebraica, vol. 6, p. 534 - 535.

(58) الموسوعة الفلسطينية، 2/ 2، 1009.
(59) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية، ص 47.

ولأن الحركة الصهيونية لم تستطع تهويد فلسطين باليهود، كما طرح ماكس نوردو، فقد عمدت بالتواطؤ مع الانتداب، إلى الحؤول دون تكريس الواقع القائم من عروبتها. وكان نوردو، بعد إعلان مجلس الحلفاء قرار انتداب بريطانيا على فلسطين سنة 1920، دعا إلى تكفير كل سياسي صهيوني يرضى بما هو أقل من دولة يهودية، انطلاقاً من الاقتناع بضرورة انتهاز الفرصة المواتية لإقامتها بأسرع مايمكن. وطرح نوردو مشروعاً بتهجير نصف مليون يهودي إلى فلسطين فوراً، «بغية تحقيق الاستيلاء السلمي على البلد». واعتبر ذلك الحد الأدنى اللازم لخلق أكثرية يهودية فيها، تفي بالعهد الذي «قطعناه على أنفسنا في العقد المبرم مع بريطانيا وتضمن للاستعمار اليهودي القدرة على مجابهة الخطر العربي الذي يهددنا».[60] وإذ لم يلتفت نوردو إلى العوائق الذاتية والموضوعية أمام مشروعه، فقد هاجم قيادة المنظمة الصهيونية على تقاعسها في شراء الأراضي، وتهيئة الأوضاع لاستيعاب المهاجرين اليهود فيها، وبالتالي، عجزها عن الاستجابة للتحديات التي يفرضها الاعتراف الدولي بالمشروع الصهيوني. لكن مشروع نوردو لم يتحقق، وأساساً بسبب عدم استجابة اليهود لدعوة الصهيونية إلى الهجرة والاستيطان في فلسطين. ولما كانت هذه الهجرة هي مفتاح نجاح المشروع الصهيوني، فقد أصبحت بؤرة نشاط الوكالة اليهودية، من جهة، وعنوان المقاومة العربية، من جهة أخرى. ولأن الوكالة اليهودية لم تحقق نجاحاً كبيراً في تهجير يهود العالم وتمويل توطينهم في فلسطين، بصورة تغير الواقع الديموغرافي فيها جذرياً، فقد عمدت، وبالتعاون مع سلطات الانتداب، إلى قطع الطريق على قيام مؤسسات تمثيلية في البلد، تعبر عن ذلك الواقع، الذي تسود فيه أغلبية عربية ساحقة. هذا فضلاً عن أن صك الانتداب كان يحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، إذ أن ذلك ينفي مبرر ذلك الانتداب - تجسيد وعد بلفور. وبناء عليه، ولما جاء دستور فلسطين منسجماً مع سياسة الانتداب، فقد رفضه الشعب الفلسطيني، ممثلاً بالمؤتمر الخامس، الذي عقد في نابلس في الفترة 22 - 25 آب/ أغسطس 1922، بعد عودة الوفد الفلسطيني الأول من لندن. كما اتخذ المؤتمر قراراً بمقاطعة الانتخابات للمجلس التشريعي الذي ينص عليه الدستور، والذي حدّد المندوب السامي موعدها في شباط/ فبراير 1923.

وعلى العموم، احتجت المنظمة على تصريحات ساموئيل من أن «الوطن القومي اليهودي» لن يقوم على حساب العرب، كما رأت في الكتاب الأبيض، وفصل شرق الأردن عن فلسطين، تراجعاً بريطانيا عن وعد بلفور. ولم يعجب المنظمة سلوك ساموئيل

(60) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 77.

تجاه المقاومة العربية، إذ أرادت منه قمعها بشدة، كما أخذت عليه دعمه للحاج أمين الحسيني في تولي منصب الإفتاء ورئاسة المجلس الإسلامي الأعلى. واحتجت على تحديد سقف للهجرة وتشديد القيود عليها بعد الاضطرابات، مع أنها لم تستطع تغطية «الكوتا» التي سمح بها (16,500 سنويا). فأرقام الهجرة اليهودية المسجلة تفيد أنه دخل فلسطين 5,514 مهاجر عام 1920، و9,149 عام 1921، و7,844 عام 1922، و 7,421 عام 1923.(61) واعترضت المنظمة على كل محاولة لإقامة حكومة تمثيلية في ظل استمرار الأغلبية العربية بين السكان. وعلى أية حال، فإن سلوك السلطات البريطانية إزاء التطلعات الصهيونية المغالية في استعجالها تهويد فلسطين، قد وضع الوكالة اليهودية أمام أسئلة جذرية وملحة حول «مالعمل؟» في ظل واقع الدعم الخارجي للعمل الصهيوني وغياب الانضواء اليهودي تحت رايته. ومع ذلك، وعلى الرغم من احتجاج المنظمة على سياسة ساموبل، وكذلك العقبات التي ثارت في وجه المشروع الصهيوني، سواء في فلسطين أو لندن، أو حتى داخل المنظمة ذاتها حول الموقف من تلك السياسة، فإنه بفضلها حقق الاستيطان تقدماً ملموساً في ولاية ساموبل (1920 – 1925). فقد زاد عدد المستوطنين من 55,000 سنة 1919، إلى 108,000 سنة 1925. وارتفع عدد المستعمرات من 44 سنة 1918 إلى أكثر من 100 سنة 1925. كما حصل المستوطنون على الاعتراف بمؤسسات الحكم الذاتي الخاصة: «المؤتمر الوطني» (هأسيفا هلئوميت) و «المجلس الوطني» (هفاعد هلئومي) ومجالس الحكم المحلي(62). وسنّت قوانين متعددة تتعلق بالأرض والهجرة، تخدم المشروع الصهيوني. وعشية نهاية ولايته (تشرين أول/ أكتوبر 1925) أصدر ساموبل «قانون الجنسية الفلسطينية» (آب/ أغسطس 1925)، الذي يمنح المهاجرين اليهود تلك الجنسية. وكذلك، وضع مشروع النقد الفلسطيني (نيسان/ إبريل 1924)، الذي تمّ إقراره في 12 آب/ أغسطس 1926، من قبل وزير المستعمرات آنذاك، ليوبولد إيمري، وتعيين مجلس النقد الفلسطيني وتحديد صلاحياته. وفي 21 شباط/ فبراير 1927، أُعلن أن النقد الفلسطيني سيحل محل النقد المصري المتداول، اعتباراً من 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1927.(63)

لقد غالى قادة العمل الصهيوني في تفاؤلهم بالنسبة إلى تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين، والأموال اليهودية لتوطينهم. ففي عام 1916، كان آرثر روبين يتكلم عن

(61) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية، ص 47.

(62) Hebraica, vol. 6, p. 535

(63) الموسوعة الفلسطينية، 2/ 2، ص 1018.

هجرة مليون يهودي خلال ثلاثين عاماً، منهم 140,000 في العقد الأول من ذلك التاريخ. أما حاييم وايزمن فقدر العدد (1919) بـ 4 – 5 ملايين، مؤمّلا أن يتصاعد المعدل السنوي إلى 70,000. وكان تقدير وزارة المستعمرات البريطانية بأن يهود العالم لم سيوفرون الأموال اللازمة لتوطين 100,000 يهودي خلال السنوات الثلاث الأولى من الإدارة المدنية (1920 – 1923). وبناء عليه، وافقت على طلب المنظمة الصهيونية، وحددت سقف الهجرة السنوية بـ 16,500. لكن الأموال لم تتوفر، ومن موازنة الاستيطان التي وضعها وايزمن بمبلغ 2 مليون جنيه استرليني، أبلغه براندايس بأن يهود أميركا لا يستطيعون التعهد بأكثر من 100,000 ج. وحتى شهر تشرين أول/ أكتوبر 1920، لم يصل أكثر من 4,000 مهاجر إلى فلسطين. وفي ربيع 1921 سمح لـ 9,000 آخرين بالدخول، ولكن دون أن تتوفر الإمكانات المادية لاستيعابهم، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين هؤلاء المهاجرين الذين لم يكونوا يملكون موارد خاصة، واعتمدوا على العمل المأجور.(64) وبالمحصلة فإن الهجرة الثالثة (1919 – 1923) جلبت حوالي 35,000 مهاجر، معظمهم من روسيا، ولغالبيتهم لم تتوفر الإمكانات المادية الخاصة. ومع ذلك فقد ضاعفوا تقريباً عدد المستوطنين اليهود في فلسطين. وبينما حاولت المنظمة الصهيونية أن تجذب مهاجرين من الطبقة المتوسطة، فإن استجابة أبناء هذه الطبقة كانت ضئيلة، الأمر الذي زاد الأعباء المالية على المنظمة، في حين لم تكن تملك الموارد لذلك. وفي إحصاء عام 1922، وصل عدد المستوطنين اليهود في فلسطين إلى 83,790، وفي عام 1923 إلى 89,660. وإزاء هذا الوضع المتردي، جاءت الهجرة الرابعة (1924 – 1931) لتنقذ الموقف.(65)

الهجرة الرابعة (1924 – 1931)

خلافاً للنصف الأول من ولايته، تميز النصف الثاني بهدوء نسبي، إذ أفلح ساموبل، لاعتبارات صهيونية وبريطانية، في وضع طرفي الصراع على فلسطين أمام مشكلاتهما الحالية. لقد أوصلهما، ولو على صعيد القيادة فحسب، إلى الاقتناع بعدم إمكان حسم هذا الصراع بالطريقة التي يطالب بها كل منهما، وعلى أية حال، فليس في الحاضر، أو المستقبل المنظور. وبينما أدّى ذلك إلى نقل الصراع إلى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، وتأزيم أوضاعها الذاتية، فإنه على العكس من ذلك، خفض حدة التوتر

(64) Smith, Barbara J, The Roots of Separatism, (op. cit), pp. 64 - 67.

(65) Ibid, p. 76.

السياسي الداخلي في المنظمة الصهيونية، ودفعها بقيادة تيار الوسط، بزعامة حاييم وايزمن، إلى التركيز على تحقيق إنجازات عملية استيطانية. ومع ذلك، وقبيل نهاية ولاية ساموِيل، ولدى الاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية في القدس (آذار/ مارس 1925)، وبحضور بلفور، قامت تظاهرات صاخبة ضده في جميع أنحاء البلاد. وقد استعجل ذلك سفره إلى دمشق، بناء على دعوة من صديقه المندوب السامي الفرنسي هناك، حيث قوبل بتظاهرات ضخمة وعنيفة، الأمر الذي حمل السلطات الفرنسية على الإسراع في نقله إلى بيروت، تحت حراسة مشدّدة ليركب باخرة العودة إلى بلاده.[66]

وكانت فترة ولاية المندوب السامي الثاني، فليد - مارشال لورد تشارلز بلومر (1925 - 1928)، هي الأكثر هدوءاً في فلسطين تحت الانتداب. وقد تضافرت لذلك عوامل عدة، على رأسها بلومر نفسه، الذي كان عسكرياً محترفاً، لم يقبل بأي إخلال بالأمن، من أية جهة كانت. وقد أجاب أعضاء وفد فلسطيني، قابلوه وحذروه من أنهم لن يتحملوا مسؤولية النتائج الناجمة عن تظاهرات يقوم بها اليهود في القدس قائلاً: «لاضرورة لكم أنتم بتحمل المسؤولية عن النظام العام، فأنا المسؤول عنه». في المقابل، تواكبت ولاية بلومر في فلسطين مع الأزمة الاقتصادية العالمية في نهاية العشرينات التي انعكست سلباً على المشروع الصهيوني، بنضوب الموارد المالية للوكالة اليهودية، وبالتالي تقلص الهجرة اليهودية وركود النشاط الاستيطاني. ومن جهة أخرى، حدث تراجع في الحركة الوطنية الفلسطينية، بسبب الصراعات الداخلية، وخصوصاً بين الحاج أمين الحسيني وراغب النشاشيبي، الذي أصبح رئيس بلدية القدس. وشغلت القوى السياسية بهذا الصراع نتيجة انحسار النشاط الصهيوني، وتضاؤل الهجرة، بل تزايد النزوح إلى الخارج، الذي بلغ ذروته سنة 1927، إذ بلغ عدد النازحين ضعف القادمين تقريباً، وذلك جراء الأوضاع الاقتصادية المتردية والبطالة المتفشية، على خلفية ضائقة المنظمة الصهيونية المالية.[67]

وبعد فترة انقطاع طويلة (1913 - 1921)، تخللتها أحداث مهمة، وشهدت الحركة الصهيونية فيها تطورات جذرية، عقد المؤتمر الصهيوني الثاني عشر (كارلسباد - تشيكوسلوفاكيا، أيلول/ سبتمبر 1921). وكان مختلفاً تماماً عن سابقه (الحادي عشر)، حيث كان المؤتمر الرسمي الأول بعد الحرب. وفيه قدم وايزمن تقريراً عن النشاط السياسي للمنظمة خلال الحرب، ودعا «الشعب اليهودي» إلى المساهمة في بناء «أرض -

(66) شوفاني، الموجز، ص 429 - 430.

(67) Smith, B., The Roots of Separatism, p. 83.

إسرائيل». وظهرت فيه جبهة معارضة لقيادة وايزمن وسياسته البريطانية، وانتقدت ما ادعته إخفاقاً في تأمين حدود اقتصادية مُرضية للوطن القومي اليهودي. وردّ وايزمن مطمئناً الجميع إلى المساعي التي بذلتها بريطانيا لتأمين المطالب الصهيونية. وبناء عليه، جاء في قرارات المؤتمر مايلي: «يأخذ المؤتمر علماً، وسط شعور بالارتياح، بأن منطقة شرق الأردن، التي ينظر الشعب اليهودي إليها كجزء متمم لأرض - إسرائيل، سوف تدمج في منطقة الانتداب الفلسطيني. ويجد المؤتمر نفسه ملزماً بالإعراب عن أسفه لأن مسألة الحدود الشمالية لأرض - إسرائيل لم تجد سبيلها إلى حل مرض حتى الآن، على الرغم من جميع المساعي التي بذلتها اللجنة التنفيذية. كما يطالب المؤتمر اللجنة التنفيذية بألا تترك في المستقبل أية خطوة من دون أن تخطوها وتتخذها للحؤول دون التخلي عن الوحدة الإدارية والاقتصادية الفلسطينية - أي في ضفتي الأردن - لمصلحة سياسة مناطق النفوذ، لئلا يؤدي ذلك إلى تقليص إمكانات الاستيطان والاستعمار في وجه الجماهير اليهودية الباحثة عن عمل. ويأمل المؤتمر بأن تستجيب حكومة الجمهورية الفرنسية لمصالح الشعب اليهودي وتفي بها». وقدّم روبين عرضاً لشراء أراضٍ في مرج ابن عامر، فاعترضت إدارة الصندوق القومي اليهودي عليه. وظهرت في المؤتمر أصوات تدعو إلى التفاهم مع العرب. ولأول مرة تمثل العمال اليهود في فلسطين في اللجنة التنفيذية بشخص يوسف شبرنتساك (1885 - 1959). وانتخب وايزمن رئيساً للمنظمة، وانتقل مركزها إلى لندن، مع فرع للجنة التنفيذية في القدس.[68]

في عام 1923، وصلت أوضاع الاستيطان اليهودي الاقتصادية إلى درجة كبيرة من السوء، خاصة في أوساط العمال العاطلين. ومع ذلك، أبقت سلطات الانتداب باب الهجرة مفتوحاً، خلافاً لقرارها السابق لتحديد عدد المهاجرين ونوعيتهم حسب قدرة البلد الاستيعابية وحاجتها للمهارات المتوفرة بين طالبي تأشيرات الدخول إليها. وكان السبب وراء ذلك، موقف وزارة المستعمرات السياسي، المخالف لمنظور حكومة الانتداب الاقتصادي، من أن تقليص كوتا المهاجرين سينعكس سلباً على حاييم وايزمن، وقيادته وسياسته. وذلك سواء لناحية جهوده في جمع الأموال اللازمة في الولايات المتحدة، أو لناحية موقعه في المنظمة، حيث تصاعدت المعارضة له، خاصة مع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الثالث عشر في كارلسباد ذلك العام (1923).[69] وكان هذا المؤتمر قد انعقد بعد موافقة عصبة الأمم على الانتداب البريطاني على فلسطين، واعتراف

(68) شوفاني، دليل اسرائيل، ص 423 - 424.

(69) Smith, The Roots of Separatism, p. 76.

الحكومة البريطانية بالمنظمة الصهيونية «وكالة يهودية ملائمة» للتعاون مع سلطات الانتداب لتجسيد وعد بلفور، بحسب المادة الرابعة من صك الانتداب. ولما كان وعد بلفور قد منح لما سمي «الشعب اليهودي»، لا للجماعات الصهيونية فحسب، فقد أصبح لزاماً على المنظمة أن تلائم نفسها، ولو شكلاً، مع إملاءات هذا الصك. فهو يطالبها، بعد التشاور مع الحكومة البريطانية، باتخاذ التدابير اللازمة لـ «الحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي». وهذا، بالإضافة إلى امتصاص المعارضة اليهودية للصهيونية، وكذلك تجنيد أموال يهودية من أثرياء غير صهيونيين، قد شجع حاييم وايزمن على طرح مشروع توسيع الوكالة اليهودية، بحيث تضم إلى مجلسها الأعلى ولجانها عدداً من اليهود المتمولين والبارزين في العالم، ومن غير الصهيونيين بالذات، الأمر الذي سيؤول، في اعتقاده، إلى استيعابهم صهيونياً.(70)

لكن اقتراح وايزمن لقي معارضة شديدة في المؤتمر، ولم ينجح في تمريره كقرار، على الرغم من دفاعه العنيد عنه. وادعى المعارضون أن توسيع الوكالة اليهودية، التي كانت في حينه اسماً آخر للمنظمة الصهيونية إزاء الخارج، ولاسيما على الصعيد الدولي، يهدد الأسس الفكرية والتنظيمية التي قامت المنظمة عليها. وتراجع وايزمن، واكتفى باتخاذ قرار مبدئي بتوجيه الدعوة إلى اجتماع للبحث في توسيع الوكالة اليهودية، عملاً بنصّ المادة الرابعة من صك الانتداب. ولم يتم تبني هذا القرار حتى سنة 1929، وفي ظل الأوضاع السياسية والمالية الصعبة التي كانت المنظمة تمر بها. وإزاء التحدي الذي واجهته المنظمة بعد وعد بلفور والانتداب، وبالتالي ضرورة تبرير ذاتها عملياً بعد الإنجازات السياسية، استحوذ البحث عن الموارد المالية على عمل اللجنة التنفيذية والصناديق الصهيونية، ومن ثمّ على مناقشات المؤتمرات. وفي المؤتمر الثالث عشر، قدم حاييم أرلوزوروف (1899 – 1933) برنامجاً اقتصادياً للاستيطان الصهيوني، كما اتخذ المؤتمر قراراً بافتتاح الجامعة العبرية في القدس، وأعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة.(71)

في عام 1924، بدأت هجرة جديدة لم تكن متوقعة. ونظراً لطبيعتها وظروف انطلاقها، فقد شكلت طفرة نوعية وكمية في أوضاع الاستيطان الصهيوني في فلسطين (هيشوف)، وإن كانت قصيرة المدى. فجراء تردي الأوضاع الاقتصادية ليهود بولندا، ونتيجة للقيود التي وضعتها حكومة بولندا في حينه على نشاط اليهود الاقتصادي هناك، والتمييز الذي مارسته ضدهم في التوظيف وفرص العمل، بدأت أعداد متزايدة من أبناء

(70) شوفاني، دليل اسرائيل، ص 424.
(71) شوفاني، دليل اسرائيل، ص 424.

الجالية اليهودية البولندية الكبيرة بالرحيل من موطنهم. ولم يكن خيار هؤلاء الأول فلسطين، وإنما الولايات المتحدة، لكن قوانين الهجرة الأميركية والقيود المفروضة على هجرة البولنديين إليها، قد حالت دون تحقيق أمنيتهم؛ فكانت فلسطين خيارهم الثاني. وقد وصل إلى فلسطين في ذلك العام 12,856 مهاجراً، وارتفع ذلك العدد عام 1925 إلى 33,801، وهو الرقم القياسي، حيث عاد وانخفض عام 1926 إلى 13,081، وانحدر في عام 1927 إلى 2,713، وفي عام 1928 إلى 2,178. لكنه راح يتصاعد مرة أخرى منذ العام 1929، إذ ارتفع عددهم فيها إلى 5,249. وكانت غالبية هؤلاء المهاجرين (النصف تقريباً) من بولندا، إلا أنه انضمت إليهم أعداد محدودة من أميركا وكندا، كما من دول أوروبية شرقية أخرى. وقد تميز أعضاء الهجرة الرابعة عن أترابهم من الثانية والثالثة، طبقياً وأيديولوجياً واجتماعياً، حيث كانت نسبة أبناء الطبقة الوسطى بينهم عالية، وآثروا السكن في المدن على الحياة في المستوطنات الزراعية. ولم يخض هؤلاء في تجربة مهاجري روسيا، إذ لم يتعرضوا للاضطهاد بنفس الدرجة من الحدة، وبالتالي، لم يحملوا معهم شعارات «الريّادة» و«الاشتراكية» و«العمل الجسدي»، كما لم ينادوا بـ «افتداء الأرض» و« العمل العبري»... الخ. كما حملوا معهم مبالغ مالية كبيرة نسبياً، إذ يقدر ماأدخلوه إلى البلاد بحوالي 17 مليون جنيه استرليني بين عامي 1924 و 1926، وذلك مقارنة بـ 11 مليونا في الأعوام الثلاثة السابقة. وقصدت أعداد كبيرة منهم تل أبيب، التي تضاعف عدد سكانها في فترة قصيرة، وتحولت بفعلهم إلى مركز صناعي وتجاري.(72)

وجراء هذه الطفرة، جاء انعقاد المؤتمر الصهيوني الرابع عشر (فيينا 1925)، في ظل ازدهار اقتصادي للمستوطنين، الأمر الذي دعم وجهة نظر المنادين بأفضلية المبادرة الفردية على المشاريع التعاونية. وتعرضت الأحزاب العمالية لنقد شديد، فتصدى دافيد بن – غوريون للدفاع عن العمال اليهود ونشاطهم في فلسطين. وراح نجمه يصعد في المنظمة الصهيونية، كما في قيادة الاستيطان في فلسطين. واستمرّ الجدل بشأن توسيع الوكالة اليهودية، وتزعم المعارضة لذلك فلاديمير جابوتنسكي، الذي كان قد أنشأ «اتحاد الصهيونيين التنقيحيين» حديثاً، وشارك في المؤتمر بصفته هذه أول مرة. وفيه قدم آرثر روبين استقالته من منصبه كرئيس لدائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، التي أدارها 18 عاماً. كما جرى انتخاب الكولونيل اليهودي في الجيش البريطاني، فريدريك كيش، مديراً للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية في القدس، وذلك بتوصية من وايزمن، للإفادة

(72) Smith, The Roots of Separatism, pp. 76 - 78.

من صلاته بإدارة الانتداب في فلسطين. وأعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة. في المقابل، انعقد المؤتمر الخامس عشر (بازل 1927) في ظل أزمة التردّي الاقتصادي الذي انتاب الاستيطان اليهودي في فلسطين، والبطالة التي ألمّت بالعمال اليهود (نحو 8000 منهم)، وبالتالي، الفقر والجوع اللذين حملا أعداداً من المستوطنين على الرحيل من البلد، بينما كبحا الهجرة إليها. وقد استحوذت هذه الأزمة التي كانت الأسوأ في تاريخ الاستيطان اليهودي في فترة الانتداب، وهددته بالانهيار الكامل، على أعمال المؤتمر. واستغلها وايزمن للدفع باتجاه توسيع الوكالة اليهودية، في إطار مشروع عام قدمه للتغلب على الأزمة. وعرض نتائج اتصالاته بالأثرياء اليهود غير الصهيونيين، والمرشحين للانضمام إلى الوكالة الموسعة. كما ألقى آرثر روبين خطاباً عن «الريادة» وأهميتها بالنسبة إلى الصهيونية ومشروعها في فلسطين. وأعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة، لكن اللجنة التنفيذية لم تضم ممثلا عن العمال، وكان هاري ساخر (1881 – 1971) هو الشخصية القوية فيها.(73)

وقد عقد المؤتمر الصهيوني السادس عشر (زوريخ 1929)، في ظل استعادة الاستيطان عافيته، وتحسن أوضاع العمل وإحياء الهجرة مجدداً. وافتتحه سوكولوف بخطاب عن هيرتسل في الذكرى 25 لموته. ثمّ طرح وايزمن موضوع توسيع الوكالة اليهودية. وعلى الرغم من معارضة التنقيحيين والراديكاليين، أقرّ المؤتمر الاقتراح بأغلبية 231 صوتاً ضد 30 صوتاً. وهكذا أسست الوكالة اليهودية الموسعة بعد المؤتمر فوراً، بمشاركة أشخاص غير صهيونيين من أميركا وأوروبا، وفي اجتماع حاشد ضمّ، بالإضافة إلى وايزمن وسوكولوف، كلاًّ من: هربرت ساموئيل البريطاني (1870 – 1963)، ولويس مارشال الأميركي (1856 – 1929)، وألبرت أينشتاين الأميركي الجنسية (1879 – 1955)، واللورد ميلتست البريطاني (1868 – 1930)، وليون بلوم الفرنسي (1872 – 1950)، وغيرهم. وفي المؤتمر تعرضت اللجنة التنفيذية برئاسة ساخر إلى النقد الشديد على موقفها من الصهيونية العمالية، وسقطت، وانتخبت لجنة جديدة، كما أعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة.(74)

في المقابل، تسببت أحداث سنة 1929 بتغييرات ملحوظة في العمل الصهيوني، فبرزت فيه ثلاثة أجنحة، راحت تتصارع على مواقفها، داخلياً خارجياً، بشأن السياسة التي يجب

(73) شوفاني، دليل اسرائيل، ص 425. وانظر أيضاً:
Smith, The Roots of Separatism, pp. 80 - 85.

(74) شوفاني، دليل اسرائيل، ص 425 – 426.

أن يتخذها هذا العمل، بما في ذلك إزاء الانتداب. ففي الوسط، وقف حزبا «هبوعيل هتسعير» (العامل الفتي) و«أحدوت هعبودا» (وحدة العمل)، اللذان توحّدا (1930) في مفليغت بوعالي إيرتس يسرائيل – مباي» (حزب عمال أرض إسرائيل). وحصل الحزبان في انتخابات «مجلس النواب» (أسيفات هنفحاريم) الثالث على 31 مندوباً من مجموع 71. ومنذئذ، احتل هذا الحزب المقام الأول في إدارة أمور الاستيطان، كما في الحركة الصهيونية، وبرزت فيه زعامة دافيد بن – غوريون وتشكلت المعارضة الرئيسية من التيار التنقيحي بزعامة جابوتنسكي، التي انتقدت بشدة السياسة البريطانية، وأساليب عمل المنظمة الصهيونية المتوافقة معها. وفي برنامجها: معارضة التنازل عن شرق الأردن والمطالبة بإعلان أكثرية يهودية في فلسطين، وتحويلها إلى دولة يهودية، كأهداف نهائية للعمل الصهيوني. وقد حصل هذا التيار في الانتخابات على 16 مندوباً. وعلى يسار حزب مباي، تشكلت مجموعة صغيرة من المثقفين الليبراليين، ذوي الماضي الصهيوني والنفوذ السياسي، مثل يهودا ماغنس، الرئيس الأول للجامعة العبرية، وحاييم كالفارسكي، من قدامى قيادة العمل الصهيوني، وآرثر روبين، مسؤول مكتب فلسطين في يافا، وغيرهم. وكانت النقطة المركزية في برنامج هذه المجموعة السياسي، هي التنازل عن مشروع تحويل فلسطين إلى «دولة عبرية» تقوم على أكثرية سكانية يهودية. وشكل هؤلاء حركة «بريت شالوم» (عصبة السلام)، وبعدها حركة «إيحود» (الوحدة)، بالاستناد إلى أفكار أحاد هعام، التي أكدت على أولوية «المركزالروحي اليهودي»، وليس على الاستيطان الجماعي والاستقلال السياسي. ورفعوا شعار «الدولة ثنائية القومية»، القائل بموقع متكافئ لكل من «القوميتين» – الفلسطينية والإسرائيلية – بغض النظر عن النسبة العددية لكل منهما بين السكان. ووافقوا لاحقاً على ألاّ يزيد عدد اليهود عن 50٪ من مجموع السكان في البلاد. ولم تتمتع طروحات هذه الجماعة باستجابة كبيرة، لا بين اليهود ولا العرب. وقد تبنى حزب «هشومير هتسعير» (الحارس الفتي) موقفهم من «الدولة ثنائية القومية»، لكن من دون وضع سقف للاستيطان اليهودي عددياً. وكانت هناك مجموعات صغيرة أخرى، مثل الصهيونيين العموميين والمزراحي، التي دعمت بصورة عامة سياسة وايزمن وتيار الوسط.(75)

وبعد «ثورة البراق» (1929)، وماترتب عليها من إصدار حكومة مكدونالد «الكتاب الأبيض لعام 1930»، تحركت القوى الصهيونية في بريطانيا والولايات المتحدة، واضطرت حكومة مكدونالد إلى التراجع المخزي عن مشروعها. وفي 13 شباط/ فبراير

(75) شوفاني، الموجز، ص 436 – 437.

1931، وجهت إلى المنظمة الصهيونية رسالة تؤكد فيها تمسكها بالموقف البريطاني التقليدي. وقد سمّاها العرب «الكتاب الأسود»، إذ رضخت الحكومة البريطانية إلى الضغوط الصهيونية والأميركية. وكذلك، وفي سياق «الثورة العربية الكبرى»، تميزت نبرة الخطاب الصهيوني في المقابلات مع لجنة بيل (1936 – 1937) بالتهديد والاستعداد للقتال من أجل تكريس «الوطن القومي اليهودي»، وبالتلميح إلى إمكان أن تغيّر الصهيونية تحالفاتها الدولية (إشارة إلى نقل مركز ثقلها إلى الولايات المتحدة). واستغل وايزمن ضائقة اليهود في ألمانيا النازية لتبرير مواقف المنظمة الصهيونية، كما أكّد على ماسمّاه «الرباط التاريخي» بين اليهود وفلسطين. وشكك وايزمن في سلامة الموقف البريطاني إذا كان يسعى لاسترضاء العرب على حساب الصهيونية، مهدّداً بأن اليهود سيقاتلون للحفاظ على مكتسباتهم. وأدلى كل من دافيد بن – غوريون وموشيه شاريت وزئيف جابوتنسكي بشهاداتهم أمام لجنة بيل. وتميز بن – غوريون الذي أصبح من أبرز قيادات العمل الصهيوني، بصلفه وعنف خطابه، وقال: «إن الوطن القومي هدف بحد ذاته، ونحن نجيء إلى البلد لأن هذا من حقنا، سواء أكان ذلك مفيداً لغيرنا أم غير مفيد». كما أثارت شهادة شاريت جدلاً بشأن الهجرة غير الشرعية. وطالب جابوتنسكي بضم شرقي الأردن إلى «الوطن القومي اليهودي»، والسماح للمستوطنين بتشكيل «جيش يهودي» في فلسطين.(76)

لقد شكل صدور الكتاب الأبيض، ثم العدول عنه، معلماً بين موجتين من الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ وإذ ختم الموجة الرابعة فإنه آذن بالخامسة. وبينما كان العام 1928 هو الجزر الأقصى، فقد بدأ المد التدريجي في عام 1929، إذ تضاعف عدد المهاجرين من 2,857 إلى 5,249، وظل ثابتاً إلى أن لعبت عوامل خارجية في انطلاق الموجة الخامسة (1932). ولم يكن ذلك نتيجة مباشرة لتوسيع الوكالة اليهودية، وبالتالي، تدفق الأموال على صناديق المنظمة الصهيونية، لأن ذلك لم يحصل. لقد كان الحافز الرئيسي له هو صعود النازيين إلى الحكم في ألمانيا، الأمر الذي دفع أعداداً متزايدة من يهودها إلى الرحيل منها. وقد جلبت الهجرة الرابعة معها نحو 82,000 مهاجر، غالبيتهم من بولندا، ومن أبناء الطبقة المتوسطة في بلادهم، حيث تعرضوا لإجراءات حكومية اقتصادية ضدهم. وكانت نسبة كبيرة بينهم من أصحاب الإمكانات الصغيرة، التي حملت أموالها معها، واستقرت

(76) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجامعة الكويت، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، 1936 – 1939، (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة. راجع الترجمة سمير جبور، (بيروت 1989) ص 97 – 99. (لاحقاً: الثورة العربية الكبرى).

أساساً في المدن، وخاصة في تل أبيب، حيث عملوا في التجارة والحرف، ووضعوا الأساس لبعض الصناعات الحديثة. وفي نهاية هذه الهجرة (1931) بلغ عدد المستوطنين اليهود في فلسطين حوالي 160,000 نسمة، أي أنه تضاعف تقريباً منذ العام 1922.(77)

الهجرة الخامسة (1932 – 1939)

فتح انكفاء حكومة مكدونالد الباب على مصراعيه أمام الابتزاز الصهيوني، بالاستناد إلى الدعم الأميركي، وبذريعة قطع الطريق على التطرف الذي يدعو إليه التنقيحيون. وبداية استبدل المندوب السامي تشانسلر، الذي راح تحت ضغط المطالبة العربية يطرح مسألة المجلس التشريعي، وحلّ محلّه بتوجيه من وايزمن سير آثر واكهوب (19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931). وعنه يقول وايزمن، «ربما كان أفضل مندوب سام عرفته فلسطين، وأنه كان مصداقاً لظنّ مكدونالد، وبرهاناً على حسن اعتقاده به في تعطيل الضرر الناجم عن الكتاب الأبيض». وخلال الأعوام السبعة التي أمضاها واكهوب في فلسطين، تطور الاستيطان الصهيوني كثيرا. فأزيلت القيود عن الهجرة، وكذلك عن انتقال الأراضي، ولم يحدث أي تقدم في تشكيل الحكم الذاتي التمثيلي، الذي أصبح مطلب القيادة الفلسطينية الرئيسي، وذلك بسبب معارضة الوكالة اليهودية له. وعلى الرغم من التراجع الذي شهده النضال الفلسطيني، فقد راحت المنظمات الصهيونية الإرهابية تتسلح بمعرفة السلطة، بل بتعاونها، إذ وزعت كميات من السلاح على المستوطنين، بحجة الدفاع، كما ساهمت في تدريبهم على استعماله.(78)

وفي ولاية واكهوب، التي استمرت سبعة أعوام، تصاعدت الهجرة اليهودية، وبلغت أرقاماً لم تعرفها من قبل، إذ ارتفع عدد المهاجرين من 104,750 حتى سنة 1930، إلى 284,645 حتى سنة 1936، أي بزيادة 164٪. وهذا بحسب الإحصاءات الرسمية، التي لاتتضمن الهجرة غير الشرعية، التي تقدر بالآلاف. ولم تحاول الحكومة وضع أية قيود على هذه الهجرة الكثيفة، التي بالتأكيد لاتتناسب مع «قدرة البلاد على الاستيعاب»، كما كانت تؤكد دائماً. في المقابل، وما عدا العودة إلى طرح موضوع المجلس التشريعي لتهدئة الخواطر العربية كلما لاحت في الأفق بوادر التململ، لم تقم حكومة الانتداب بأية مبادرة تجاه الفلسطينيين، من شأنها تطمينهم إلى صيانة حقوقهم وضمان أسباب

(77) Smith, The Roots of Separatism, p. 83,
ميعاري، دليل اسرائيل، ص 43.
(78) الموسوعة الفلسطينية، 2/ 2، ص 1030.

معيشتهم في وطنهم. ذلك على الرغم من ازدياد عدد المستوطنين، وارتفاع نبرة الدعوة إلى إعلان فلسطين دولة يهودية، ولو بالقوة، التي راحت تستند أكثر فأكثر إلى منظمات إرهابية مسلحة، وإلى مؤسسات استيطانية فاعلة. وفي كل مرة أثير موضوع المجلس التشريعي والحكم الذاتي، استطاعت الوكالة اليهودية إحباطه، وفرضت على حكومة الانتداب التراجع عن التعامل معه بجدية.[79]

غير أن الأرقام التي وصلتها الهجرة اليهودية في الثلاثينات، لم تكن نتيجة إلغاء الكتاب الأبيض لسنة 1930، وتراجع حكومة مكدونالد عن موقفها من الاستنتاجات التي توصلت إليها لجان التحقيق البريطانية فحسب، بل بسبب تصاعد النازية في ألمانيا، وأثر ذلك على يهود أوروبا الوسطى أيضاً. ففي سنة 1933، وفيما تولى أدولف هتلر السلطة الفعلية في ألمانيا، تسلم الرئاسة في الولايات المتحدة فرانكلن روزفلت، وبيده سلطات استثنائية للخروج من الأزمة الاقتصادية، تحت شعارين: «النظام الجديد» داخلياً، و«الصفقة الجديدة» خارجياً. واعتمد روزفلت على مجموعة من المستشارين، ضمت أبرز رموز العمل الصهيوني في الولايات المتحدة، مثل: فيلكس فرانكفورتر والقاضي سامويل رونمان والأستاذ بيرنارد باروخ وناثان مريغولد وغيرهم. وهكذا تشكل وضع ملائم جداً للحركة الصهيونية لزيادة معدلات الهجرة، مستغلة الإجراءات النازية إزاء اليهود في ألمانيا، وأثرها في المحيط، وخصوصاً في بولونيا. كما أفادت من التأييد الذي توليه إياه إدارة روزفلت بتوجهاتها الجديدة. وكل ذلك في وقت تراجعت به الحركة الوطنية الفلسطينية، وقصرت في أداء دور فاعل لدرء الخطر الداهم على البلد، عبر السياسة التي أنتجتها إلى الآن.[80]

لكن الأوضاع المواتية للعمل الصهيوني أوجدت توتراً داخله، بين تيار الوسط الذي رأى انتهاز الفرصة وتصليب القاعدة الاستيطانية بالتعاون مع حكومة الانتداب، وبين التيار اليميني المتطرف، الذي طرح ضرورة انتهاز تلك الفرصة لإعلان الدولة اليهودية. وعندما اغتال المتطرفون رئيس الدائرة السياسية للوكالة اليهودية في فلسطين، الدكتور حاييم أرلوزوروف (16 تموز/ يوليو 1933)، وصلت الأمور بين الجناحين إلى حد الاقتتال. وفي المؤتمر الصهيوني الثامن عشر (1933)، احتل هذا الخلاف الموضوع الرئيسي في مداولات المؤتمر. وفي سنة 1934، توصل بن غوريون إلى صيغة عمل مع جابوتنسكي، تقوم على هدنة سياسية، وتنظيم علاقات عمل بين الهستدروت ونقابة العمال القومية، التي أنشأها

(79) Hebraica, vol. 6, p.544-545.
(80) John and Hadawi, vol. I, p.241.

التنقيحيون. إلا أن هذه الاتفاقية رُفضت في الاستفتاء الذي أجرته الهستدروت سنة 1935، فبقي الشقاق بين التيارين قائماً، وشكل التنقيحيون منظمتهم الخاصة. وفي المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (1935)، الذي عقد بغياب التنقيحيين، أُعيد انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة الصهيونية، كما انتخب موشيه شاريت (شرتوك) رئيساً للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وكان يشغل ذلك المنصب منذ اغتيال أرلوزوروف، فاستمر به.[81]

جاء انعقاد المؤتمر الثامن عشر (1933) على خلفية أحداث خطيرة بالنسبة للحركة الصهيونية، خارجياً وداخلياً. فقد وصل النازيون إلى السلطة في ألمانيا، بما ترتب على ذلك من تهديد للجالية اليهودية الكبيرة والمهمة هناك. وفي فلسطين تفاقم الوضع الاقتصادي متأثراً بالركود العالمي. وفي تل أبيب، اغتيل حاييم أرزولوروف (1933)، رئيس الدائرة السياسية، واتهم الجناح العمالي التنقيحيين بذلك، فاستمر الصراع بينهما. وكذلك، احتدم الخلاف بشأن الطروحات التي تقدم جابوتنسكي وجماعته بها: الإسراع في إعلان «الدولة اليهودية»؛ إيجاد أكثرية يهودية على ضفتي الأردن؛ تصفية الوكالة اليهودية الموسعة؛ وضع حد لصراع الطبقات في فلسطين؛ والمطالبة بالترخيص القانوني للتنظيم العسكري اليهودي تحت ستار الدفاع عن النفس. وإزاء الإصرار على هذه المطالب، انشق «حزب الدولة اليهودية»، بقيادة مئير غروسمان (1888 – 1964)، عن الحركة التنقيحية، وأعلن التزامه البقاء داخل المنظمة الصهيونية. وانتخب سوكولوف رئيساً للمنظمة ثانية، كما تعززت قوة العمال في اللجنة التنفيذية، إذ ضمت بن – غوريون، وموشيه شاريت. وغاب التنقيحيون عن المؤتمر التاسع عشر (1935)، وأسسوا «المنظمة الصهيونية الجديدة»، فأصبح العمال يشكلون الكتلة الأكبر في المؤتمر، ووضعوا برنامجاً لائتلاف واسع، مكّن من إعادة انتخاب وايزمن رئيساً للمنظمة. وظل سوكولوف رئيساً فخرياً، في حين أعيد انتخاب بن – غوريون ليصبح قطباً مركزياً في اللجنة التنفيذية. وتميز هذا المؤتمر بالمحاضرات الشاملة التي ألقيت بشأن القضايا المركزية التي تواجه الحركة الصهيونية. وتحدث سوكولوف عن أوضاع الشتات اليهودي، وبن – غوريون عن تطوير الاستيطان في فلسطين، وأوسشكين عن أوضاع الصندوق القومي اليهودي، وهنريتا سولد الأميركية (1860 – 1945) عن إنقاذ أطفال يهود ألمانيا وهجرة الشبيبة، وبيرل كتسلنسون (1887 – 1944) عن الثقافة اليهودية. ونوقشت قضايا متعلقة بتهجير يهود ألمانيا (هعفرا). ومات سوكولوف في العام التالي (1936).[82]

(81) Hebraica, vol. 6, p.545.
(82) شوفاني، دليل إسرائيل، ص 427.

وقع اغتيال حاييم أرلوزوروف على خلفية الصراع الذي اندلع في المنظمة الصهيونية، وحتى بين الجمعيات اليهودية، حول مسألة التعاطي مع الحكم النازي في ألمانيا، بعد الإجراءات التي اتخذها ضد من أسماهم «أعداء» النظام - الشيوعيين والاشتراكيين واليهود، لا سيما أبناء الطائفة اليهودية البولونية. وقد عرف هؤلاء باسم «اليهود الشرقيين» (Ostjuden)، الذين بلغ عددهم حوالي 50,000 نسمة. وكان هؤلاء قد لجأوا إلى ألمانيا جراء الحرب الأهلية في روسيا، فأصبحوا فريسة سهلة للإرهاب النازي. وحفز هذا الإرهاب موجة من الهجرة. وكان كلما اشتدت حملات المطاردة ازداد عدد الهاربين بحثاً عن الأمن، الأمر الذي أثار عاصفة من الاحتجاج ضد الممارسات النازية، وبالتالي الدعوة إلى مقاطعة السلع الألمانية، التي وجدت صداها الأقوى في الولايات المتحدة وبريطانيا. كما حققت المقاطعة الاقتصادية اليهودية للمنتوجات الألمانية نجاحاً ملحوظاً في فلسطين، لأسباب متعددة، منها سهولة المراقبة والإعلام بين المستوطنين. وإذ تصدرت المنظمات اليهودية الأميركية الحملة ضد ممارسات الحكم النازي في ألمانيا، فإن حركة المقاطعة اليهودية في فلسطين اتخذت طابعاً حزبياً. وفيما دعا التنقيحيون، من أتباع جابوتنسكي ومناصريه، إلى مقاطعة شاملة، اكتفت الفئات الأخرى من الصهيونيين العموميين (تيار وايزمن) ومباي (بقيادة بن - غوريون) بالاحتجاج والمطالبة بوقف الاعتداءات ومقاطعة اليهود الاقتصادية «ذات الطابع المنظم»، التي وجدت «تسامحاً من قبل الحكومة [الألمانية]». أما في نيويورك فقامت منظمة المحاربين اليهود القدامى والكونغرس اليهودي الأميركي بتظاهرة حاشدة في ساحة مديسون - نيويورك (نهاية آذار/مارس 1933).[83]

لقد رأت الحركة الصهيونية في ممارسات النظام النازي برهاناً قاطعاً على مقولتها بأن اللاسامية متأصلة في المجتمعات الأوروبية، وبالتالي، صحة الحل الصهيوني للمسألة اليهودية. في المقابل، خشيت المنظمة الصهيونية من أن تؤدي المقاطعة الشاملة للبضائع الألمانية إلى ردة فعل النظام النازي بحل المنظمة الصهيونية الألمانية وإغلاق مكاتبها، بل وتصعيد الإرهاب ضد اليهود. وفي الواقع، فإنه بصرف النظر عن الاعتبارات الذاتية لكل من الحكم النازي والمنظمة الصهيونية، فقد جمعهما موضوعياً قاسم مشترك وهو تهجير يهود ألمانيا - الأول للتخلص منهم، والثانية لاحتوائهم في صفوفها. وقد رأى بعض أركان العمل الصهيوني، وفي ألمانيا النازية بالذات، بالوضع المتشكل هناك «فرصة

(83) عبد الغني، عبد الرحمن، ألمانيا النازية وفلسطين، 1933 - 1945، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1995، ص 9-13. (لاحقاً: عبد الغني، ألمانيا النازية).

تاريخية» لإنهاء «الوجود اليهودي المصطنع» في ألمانيا، وذلك عبر «فتح صمام الهجرة» إلى فلسطين. وكان في مقدمة هؤلاء كورت بلومنفلد (1884 - 1963)، رئيس المنظمة الصهيونية في ألمانيا، ومارتن روزنبلوت (1886 - 1963)، نائب الرئيس. لكن تهجير يهود ألمانيا كان يصطدم بعقبة تمويله، الأمر الذي شكّل مسألة خلافية بين المنظمة ودوائر الحكم النازي حول أنماط الهجرة وآلياتها. وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة، بل سرية وملتوية، توصل الطرفان إلى اتفاقية «هعفرا» (النقل - ترانسفير)، التي بموجبها تم نقل أعداد كبيرة من يهود ألمانيا، مع جزء من ممتلكاتهم، عبر شركات صهيونية لتسويق السلع الألمانية. وهذا بالطبع، كان يتناقض مع مضمون الحملات الإعلامية والدعاوية العلنية الصهيونية، والتي كانت تحرض على مقاطعة ألمانيا اقتصادياً. وقد شكلت هذه المسألة موضوع خلاف حاد بين التيارات الصهيونية، كان من نتائجها اغتيال أرلوزوروف، الذي شارك في المفاوضات على اتفاقية هعفرا، نيابة عن المنظمة الصهيونية، التي كان يشغل رئيس دائرتها السياسية. وهذا الفصل من تاريخ العمل الصهيوني التآمري لم يكتب بعد.[84]

ومهما كانت نوايا الوكالة اليهودية/ المنظمة الصهيونية العالمية، فإن تطور الأحداث في المانيا النازية فرض تصعيد الحملات المتبادلة بينها وبين المنظمات اليهودية والصهيونية، وخصوصاً على الساحة الأميركية، عبر المؤسسات المالية والتجارية اليهودية هناك. وقد سعت المنظمة للحصول على دعم الولايات المتحدة وبريطانيا وعصبة الأمم المتحدة لإزالة القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين. وفي نهاية سنة 1933، أعلنت الوكالة اليهودية أنها جمعت خمسة وعشرين مليون دولار لدعم هجرة يهود أوروبا، وخاصة ألمانيا وبولونيا، وتوطينهم في فلسطين. هذا في الوقت الذي عقد بعض أطراف المنظمة الصهيونية صفقة «هعفرا» مع الحكومة الألمانية، التي تقضي بالسماح للراغبين من ذوي الإمكانات المادية اليهود بالهجرة، على أن تعوضهم الحكومة عن أملاكهم وأموالهم ببضائع ألمانية الصنع، عبر الشركة اليهودية المقامة لهذا الغرض. في المقابل، وتحت ضغط هذه الحملة الإعلامية والاقتصادية، وبذريعة الخطر الداهم على يهود أوروبا الوسطى، رفعت الحكومة البريطانية سقف تصاريح الهجرة السنوية إلى فلسطين ثلاثة أضعاف، وظلت تزيدها حتى وصلت سنة 1935 إلى 60,000 مهاجر. وكان طبيعياً أن يثير كل هذا ردة فعل في أوساط الشعب الفلسطيني، فتصاعدت النشاطات المناهضة للهجرة اليهودية وإغراق البلد بالمستوطنين والسيطرة على اقتصادها والإمساك بزمام السلطة

(84) عبد الغني، ألمانيا النازية، ص 15-21.

فيها، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى اندلاع «الثورة العربية الكبرى» (1936 – 1939).[85]

وكان من شأن الممارسات النازية أن تدفع المنظمة الصهيونية إلى انتهاز ما أسماه البعض من قياداتها «الفرصة التاريخية»، سواء لناحية استقطاب المادة البشرية للمشروع الصهيوني، أو لناحية توفير الإمكانات المالية لتجسيده. فقد نشطت المنظمات الصهيونية واليهودية في إقامة الصناديق لجمع الأموال اللازمة، تحت شعار «إنقاذ يهود ألمانيا»، في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما. كما كان طبيعياً أن تسعى تلك المنظمات إلى الإفادة من أموال يهود ألمانيا في هذا السبيل. وهيمنت فكرة «الفرصة التاريخية» على عقول الكثيرين من زعماء الحركة الصهيونية، وبهر بريق استغلالها أبصارهم، فرأوا فيها تكراراً لأحداث أوروبا الشرقية في بداية العقد السابق، والتي جلبت الهجرة الرابعة إلى فلسطين. وفكر موريس روتنبرغ مثلاً، أن على الحركة الصهيونية أن تكيف نشاطها لتجنيد عصبة الأمم المتحدة بهدف تمويل عملية تهجير يهود ألمانيا إلى فلسطين، وقال: «إننا نعتبر اللحظة الحالية مواتية على نحو خاص لتأمين مساعدة دولية إيجابية لحل المشكلة اليهودية، فالأحداث المحزنة في ألمانيا أوجدت فرصة تاريخية للاستيطان في فلسطين. وعلينا ألا نسمح بتفويت هذه الفرصة التاريخية. وحتى إذا لم تتحقق آمالنا بصورة كلية، فإن الحالة الآن تجعل تحقيقها ممكناً على نحو لم يسبق له مثيل».[86]

وفي سياق انتهاز « الفرصة التاريخية»، جهدت المنظمة الصهيونية، وخاصة الفرع الألماني منها بقيادة بلومنفلد، بالعمل على تقوية موقعها داخل التجمعات اليهودية، وبالتالي حسم صراعها مع المنظمات اليهودية الأخرى المناهضة للعمل الصهيوني. وتمحور الصراع حول وجهة مهجّري ألمانيا اليهود، أتكون إلى فلسطين كما أرادت المنظمة الصهيونية وخاصة فرعها الفلسطيني، أم إلى الاستقرار في البلدان التي لجأوا إليها، وتقديم الإغاثة لهم هناك، كما أرادت منظمات يهودية متعددة. وحاولت المنظمة الصهيونية، وفي فلسطين وألمانيا تحديداً، أن تركب موجة التضامن مع أزمة يهود ألمانيا لصالح مشروعها، في بناء الاستيطان اليهودي في فلسطين وتمويله. وبالاستناد إلى تجربتها مع يهود أوروبا الشرقية (بولونيا بوجه خاص) في العشرينات، حددت المنظمة الصهيونية موقفها من العمل على حل أزمة يهود ألمانيا، الذي تلخص بالتعبير البسيط: إما إلى فلسطين، وإما فلا، وفي أسوأ الأحوال، يجب أن تحتل فلسطين أولوية عظمى. ومن خلال موقفها هذا،

(85) John & Hadwai, vol. I, pp. 243-247.

(86) عبد الغني، ألمانيا النازية، ص 27.

أرادت المنظمة أن تحل مشكلتها المالية أيضاً، عبر اتفاق مع حكومة ألمانيا، يسمح للهاربين من الإرهاب النازي تحويل جزء من أموالهم عن طريق مشروع «هعفرا».[87]

وكالعادة، عمدت قيادة المنظمة الصهيونية إلى لعبة مزدوجة في محاولة للخروج من المأزق المترتب على موقفها في التعاطي مع النظام النازي، وبالتالي مع أزمة يهود ألمانيا. فلم تعلن رسمياً حرباً اقتصادية ضد ألمانيا، أسوة بالمنظمات اليهودية في أميركا وبريطانيا، لأنها كانت تخطط لإجراء مفاوضات مع برلين حول هذه المسألة. وفي المقابل، لم تصدر أي بيان ضد مقاطعة المنتوجات الألمانية، خوفاً من ردة فعل الرأي العام اليهودي والعالمي. وتلخص موقف المنظمة بعد مناقشات مستفيضة في «استمرار الاحتجاج والعمل الدبلوماسي ضد السياسة النازية، لكن مع تحاشي المقاطعة لحماية اليهود الألمان، إذ أن عملاً كهذا سيعرض الصهيونية الألمانية للخطر، ويجب ألا تقوم المؤسسات الصهيونية به – أي عدم مقاطعة المنتوجات الألمانية – بل عليها أن تركز نشاطها على الهجرة إلى فلسطين، وأن تمتنع من القيام بعمل من دون موافقة هذه المؤسسات». وفي الحقيقة، فإن معارضة اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في القدس لأية مقاطعة اقتصادية للمنتوجات الألمانية، لم تقتصر على الرغبة بالمحافظة على المؤسسات الصهيونية في ألمانيا فحسب، بل كانت ترمي أيضاً إلى أهداف سياسية مستقبلية – النية بالتفاوض مع حكومة ألمانيا، لتسهيل هجرة يهودها إلى فلسطين. ومن شأن ذلك أن ينطوي على تعامل تجاري معها، خاصة في ظل أزمة ألمانيا الاقتصادية من جهة، واحتياجات الوكالة اليهودية المالية، من جهة أخرى.[88]

في هذه الأثناء بادر رجال أعمال يهود إلى الاتصال بالحكومة الألمانية لعقد صفقات تجارية معها، تستخدم فيها الأموال اليهودية المجمدة في البنوك الألمانية لتسديد أثمان البضائع التي يستوردونها، على أن يعوضوا المهاجرين اليهود إلى فلسطين من أصحاب الودائع المستحقة لهم بعد بيع تلك البضائع. وكان رجل الأعمال سام كوهين، قد أقام الشركة الزراعية «هنوطيع» لهذا الغرض، وحصل على موافقة السلطات الألمانية (19 أيار/ مايو 1933) على هذا الترتيب. وبحسب الاتفاقية، تعهد سام كوهين بشراء منتوجات ألمانية ضمن قائمة معينة – مواد بناء، أسمدة، قساطل وآلات زراعية – لاستعمال شركته أو للبيع، يسدد ثمنها من أموال أفراد يهود مودعة في البنوك الألمانية. ويدفع لأصحابها من المهاجرين المبالغ المستحقة لهم حسب الكوتا، لدى توطينهم في فلسطين. وإذ

(87) عبد الغني، ألمانيا النازية، ص31.

(88) عبد الغني، ألمانيا النازية، ص35.

فتحت هذه الاتفاقية الباب أمام المتمولين اليهود في ألمانيا لنقل جزء من أموالهم إذا قرروا الهجرة إلى فلسطين، فقد حرّكت رجال أعمال آخرين للسير في نفس الطريق، وبالتالي، التنافس مع كوهين على عقد الصفقات. لكن الأهم هو تجاوب الحكومة الألمانية مع عروض رجال الأعمال هؤلاء، الأمر الذي حفز المنظمة الصهيونية ذاتها للدخول على الخط، والانخراط في العملية. وإذ حُدد سقف المبلغ المسموح به للمهاجر اليهودي في البداية بـ 15000 – 25000 مارك، تودع في حساب شركة «هنوطيع»، لتسدد لاحقاً، فقد ارتفع هذا المبلغ مع الوقت ليصل إلى 50000 مارك في بعض الحالات (أي ما يعادل 4000 جنيه استرليني).[89]

وعلى هذه الخلفية جاءت زيارة رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، حاييم أرلوزوروف (نيسان/ ابريل 1933) إلى ألمانيا لإجراء مفاوضات مباشرة بين المنظمة الصهيونية والحكومة الألمانية. وأثارت زيارة أرلوزوروف هذه خلافاً شديداً في الحركة الصهيونية، بين تيار الوسط من الصهيونيين العموميين، المتحالف مع الأحزاب العمالية (مباي)، من جهة، وبين التنقيحيين ومناصريهم من قوى اليمين، من جهة أخرى. وإذ دعا الفريق الأول إلى تأييد الجهود الرامية إلى تهجير يهود ألمانيا عن طريق المفاوضات والتنسيق مع الحكومة الألمانية، نادى الثاني بتوسيع وتعميق المقاطعة للمنتوجات الألمانية. وشن التنقيحيون حملة تحريض ضد خصومهم من دعاة الوفاق مع ألمانيا النازية، تصدرتها صحيفة «حزيت هعام» (جبهة الشعب) الناطقة بلسانهم. واستعر الخلاف بين الجانبين بعد افتضاح أمر زيارة أرلوزوروف، مما أدى إلى اغتياله بعد عودته إلى تل أبيب (16 حزيران/ يونيو 1933). وفي خضم هذا الخلاف، طغت طروحات فكرية صهيونية، ليست بعيدة في منطلقاتها عن النازية في مسالة القومية وعلاقتها بالأعراق، وفي تناقضها مع فكرة الدولة الليبرالية كدولة لكل مواطنيها. وبرز بين منظّري هذه الطروحات رئيس المنظمة الصهيونية في ألمانيا، بلومنفلد، الذي رأى التطابق بين الصهيونية والنازية في مسألة الكتلة البشرية (العرقية) التي تقوم عليها «الدولة القومية».[90]

وفيما تسبب اغتيال أرلوزوروف بشرخ عميق داخل الاستيطان الصهيوني أوصله إلى حد الاقتتال وتعاون بعض أجنحته مع سلطات الانتداب ضد إرهاب الجناح الآخر، فإنه لم يقطع التعاطي مع النظام النازي. وفي المحصلة، توصلت الصهيونية إلى تفاهم مع ذلك النظام على أسس حل أزمة يهود ألمانيا، في اتفاقية «هعفرا» التي خدمت مصالح

(89) عبد الغني، ألمانيا النازية، ص 41–43.

(90) عبد الغني، ألمانيا النازية، ص 47–49.

الطرفين. وفي الواقع فإن المنظمة وجدت نفسها في تسابق مع أطراف ومؤسسات يهودية للتوصل إلى عقد صفقات تجارية من عملية تهجير يهود ألمانيا. وانتصرت المنظمة على منافسيها في هذا المجال، ونجحت في عقد اتفاقية هعفرا مع الحكومة الألمانية. ومقابل تعاون السلطات النازية في تنفيذ بنود الاتفاقية، جعلت المنظمة من نفسها أداة لتسويق البضائع الألمانية، وبالتالي المساهمة في حل أزمة النظام النازي الاقتصادية. وبموجب هذه الاتفاقية سمح للمهاجر اليهودي المتوجه إلى فلسطين، ممن تجاوزت قيمة أمواله وممتلكاته 1000 جنيه فلسطيني، بإيداع أمواله، أو جزء منها، في حساب رقم (1) في المصرف الألماني. وفي نفس الوقت، فتح المصرف الأنكلو – فلسطيني (فرع صندوق الاستيطان اليهودي) حساباً آخر له في فلسطين. وسددت الشركة للمهاجر قيمة أمواله التي استخدمتها في ألمانيا لشراء البضائع، بعد بيعها. وتمكنت «هعفرا» من توفير شروط أفضل للمهاجرين في نقل أموالهم من خلال وساطتها مع السلطات الألمانية وتقديم الخدمات لها. لقد هدفت اتفاقية هعفرا إلى تشجيع هجرة يهود ألمانيا إلى فلسطين، واستطاعت المنظمة بالتعاون مع أجهزة الحكم النازي وضع الترتيبات الملائمة لذلك، بما يخدم مصالح الطرفين[91].

لقد فتحت اتفاقية هعفرا صفحة جديدة في العلاقات بين الحكومة النازية والمنظمة الصهيونية، خاصة مع فرعي فلسطين وألمانيا منها، وأصبحت أساس العلاقات بين الطرفين حتى الحرب العالمية الثانية. وإذ رأت المنظمة نجاحاً في نقل يهود ألمانيا بأموالهم إلى فلسطين، بما يترتب على ذلك من تعزيز الاستيطان الصهيوني هناك، فإن الحكومة الألمانية رأت بها تعبيراً عن حسن نيتها تجاه الصهيونية. وقد تجلى ذلك في تجاوزها القوانين المتعلقة بتحويل العملات الأجنبية، بهدف التعاون مع المنظمة لتهجير يهود ألمانيا. وفي دراسة شاملة أعدتها وزارة الداخلية الألمانية حول «إنجازات» الاتفاقية، أبرزت دور المنظمة الكبير على هذا الصعيد، جاء ما يلي: «من نقطة الانطلاق هذه (أي رغبة الحكومة الألمانية في تهجير اليهود من دون إحداث زعزعة اقتصادية) يجب الترحيب بالحركة الصهيونية لأنها اختارت طريق الإرادة الحرة بدلاً من الإكراه، ولأنها تنقل اليهود من جميع البلاد إلى فلسطين... أظهر الصهيونيون تفهماً حقاً للأسباب التي دفعت الحكومة الوطنية إلى السير في نهجها، طبقاً لتصريحاتهم هنا على الأقل...». وبعد أن عرضت الدراسة الهجرة ومستقبلها، تحدثت عن إنجازاتها، فقالت: «بذلك صُنعت البداية المفرحة جداً لحل المسألة اليهودية». وبدا لدائرة الهجرة «أنه لو لم تكن دائرة العملات

(91) عبد الغني، ألمانيا النازية، ص 69–72.

الصعبة موجودة (والتي تولت تنظيم الجوانب المالية للهجرة) لوجب إقامتها من أجل الهجرة اليهودية». وأشارت الدراسة إلى زيارة صهيونيين بارزين لألمانيا «مراراً وتكراراً». وفي المحصلة رأت الدراسة أن الاتفاقية عرقلت المقاطعة الاقتصادية، وشجعت الصادرات الألمانية، وأفادت الحركة الصهيونية بالمهاجرين والأموال وحرية النشاط في ألمانيا.[92]

وكانت رغبة الوكالة اليهودية أن تبقى الاتفاقية سرية. وعندما افتتح سوكولوف المؤتمر الصهيوني الثامن عشر (براغ، 21 آب/ أغسطس – 4 أيلول/ سبتمبر 1933)، لم تكن أخبار الاتفاقية قد وصلت إلى أعضاء المؤتمر، مع أن المفاوضات بين المنظمة الصهيونية والحكومة النازية لم تعد سراً. وفي المؤتمر، نجح دعاة التفاهم مع الحكومة الألمانية في تركيز النقاش على اغتيال أرلوزوروف لصرف الأنظار عن الاتفاقية. لكن الحكومة النازية، وبالتأكيد عن سابق عمد، نشرت نبأ التوصل إليها (29 آب/ أغسطس 1933)، فيما الصراع محتدم داخل المؤتمر. وقد أسقط ذلك في أيدي أنصار الاتفاقية في مواجهة التنقيحيين بقيادة جابوتنسكي، وأعضاء الوكالة اليهودية الموسعة من يهود أميركا بقيادة ستيفن وايز (1874 – 1949). فأحيل التحقيق في المفاوضات مع الحكومة النازية إلى الدائرة السياسية. وفي احتدام النقاش هناك، أفضى موشيه شرتوك بملاحظة لخصت موقف القيادة الصهيونية: «عند نشوء تناقض بين مصلحة فلسطين – أي مصلحة المشروع الصهيوني في فلسطين – وبين مصلحة المهجر، فإن مصلحة المشروع الصهيوني في فلسطين تحتل الأولوية. ومن هنا، اكتسبت الاتفاقية شرعيتها». وفهم ستيفان وايز ملاحظة شرتوك، فترك المؤتمر وتوجه إلى جنيف للتحضير لعقد المؤتمر اليهودي العالمي. وكان الغرض من عقد هذا المؤتمر رسم سياسة جديدة تأخذ بعين الاعتبار أوضاع الطوائف اليهودية الملحة، وعدم التضحية بها من أجل مصالح الصهيونية. إلا أن اتفاقية هعفرا أصبحت قاعدة السياسة المعتمدة للحركة الصهيونية في التعامل مع الحكومة الألمانية، من دون قرار أو إعلان رسمي عن ذلك في المؤتمر الصهيوني الثامن عشر.[93]

في هذه الفترة من صعود النازية وتوصل الصهيونية إلى اتفاقية هعفرا معها، والتي تواكبت مع ولاية واكهوب كمندوب سام في فلسطين، ارتفعت معدلات الهجرة اليهودية بوتيرة متسارعة. فمن 4,075 مهاجر سنة 1934، إلى 9553 سنة 1932، إلى 30,337 سنة 1933، إلى 42,359 سنة 1934، إلى 61,854 سنة 1935، عدا الهجرة غير

(92) عبد الغني، ألمانيا النازية، ص 72–73.
(93) عبد الغني، ألمانيا النازية، ص 76–78.

الشرعية[94]. وكذلك انتقل أكثر من 334,000 دونم من الأراضي إلى المؤسسات الاستيطانية الصهيونية، وأُرغم الفلاحون على الجلاء عنها بالقوة، كما حدث مع عرب وادي الحوارث (الزبيدات) في السهل الساحلي، ومع أهالي العفولة في مرج ابن عامر، وغيرهم[95]. في المقابل، ونتيجة الإحباط الذي أصاب قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، جراء تجاهل السلطة لمطالبها، وذلك على الرغم من التراجع الذي جرى فيها، فقد راحت فكرة العدول عن سياسة الاحتجاج على إجراءات حكومة الانتداب والتفاوض معها تتعزز. وتعالت الدعوة إلى توجيه النضال ضد بريطانيا، كما ضد الصهيونية، كونهما تشكلان جبهة واحدة. ومن خلال تجربة ثلاثة عشر عاماً، تعمق الوعي لدى جماهير الشعب الفلسطيني أن «الوطن القومي لليهود» هو وليد السياسة البريطانية، وأداة من أدواتها الاستعمارية. كما تكرس الاقتناع باستحالة استتباب الأمن في البلاد، ما دام فيها شعبان متنافران، أحدهما يدافع عن بلده، والآخر يريد اغتصابها.

لقد جلبت الهجرة الخامسة إلى إسرائيل ما مجموعه 224,785 مستوطناً يهودياً خلال الأعوام 1932 – 1939. ووصلت هذه الموجة ذروتها في عام 1935، حيث دخل إلى البلاد حوالي 62,000 مهاجر. وكان حوالي نصف هؤلاء من أوروبا الشرقية (100,000 تقريباً من بولونيا فقط). وكذلك وصل حوالي 10,000 مهاجر من اليمن. غير أن المهاجرين الألمان وسموا هذه الموجة بطابعهم، فعرفت باسم «الهجرة الألمانية»، مع أن عددهم فيها لم يزد عن 45,000. ومع ذلك، فقد ترك هؤلاء أثراً كبيراً على الاستيطان اليهودي في البلاد، حيث بالإضافة إلى نوعيتهم ومستواهم الاجتماعي والثقافي – أكاديميين، أطباء، مهندسين، صناعيين... إلخ – حملوا معهم أموالاً تقدر بـ 35 مليون جنيه فلسطيني. وهذه الأموال، علاوة على توظيفات الوكالة اليهودية (التي قدرت بـ 3,5 مليون جنيه) والأرباح التي جنيت من اتفاقية هعفرا، أدت إلى طفرة ازدهار اقتصادي مؤقتة في البلاد. وقد استقر معظم هؤلاء في المدن، الأمر الذي زاد عدد سكانها (بلغ عدد سكان تل أبيب من جرائها 150,000 نسمة)، وبالتالي، شهدت نهضة عمرانية وصناعية وتجارية. وفي المقابل، كانت عاملاً مباشراً في تفجير «الثورة العربية الكبرى»، بدءاً بثورة القسام، ومروراً بالإضراب العام، ووصولاً إلى الكفاح المسلح (1936 – 1939).[96]

(94) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية، (مصدر سابق)، ص54.
(95) الموسوعة الفلسطينية، 2/2، ص1036.
(96) Encyclopedia of Zionism and Israel (New York) 1994, p. 52 (Henceforth: EZI).

الهجرة السادسة (1939 – 1948)

عشية نشوب الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، عقد المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرون (جنيف، آب/ أغسطس 1939). وكانت الحكومة البريطانية قد سحبت مشروع التقسيم، الذي رفضه العرب، وتحفظت المنظمة الصهيونية عنه بصورة تكتيكية. وبعد المفاوضات التي أجرتها في لندن (1939)، مع وفود تمثل الدول العربية (بما فيها فلسطين)، من جهة، والمنظمة الصهيونية، من جهة أخرى، أصدرت الحكومة البريطانية «الكتاب الأبيض لسنة 1939» (المعروف بنسبته إلى مالكوم مكدونالد، وزير المستعمرات)، والذي فرض قيوداً على الهجرة اليهودية إلى فلسطين وشراء الأراضي فيها. وفي هذا المؤتمر كان إجماع على رفض هذا الكتاب، وإعلان بشأن استعداد المستوطنين اليهود في فلسطين لمحاربة هذه القيود. وتجدر الإشارة إلى أن «لجنة الانتدابات الدائمة» في عصبة الأمم أعلنت أن هذا الكتاب لا ينسجم مع «صك الانتداب» الأمر الذي رحب أعضاء المؤتمر به. وفيه، وقف بيرل كتسنلسون يمجد «الهجرة غير الشرعية» داعياً إلى تركيز الجهود على تعزيزها، ومتذرعاً بالخطر الذي يتهدد يهود أوروبا. وفي مناخ اندلاع الحرب، أعيد انتخاب اللجنة التنفيذية السابقة، ووايزمن على رأس المنظمة. وتوقف المؤتمر الصهيوني عن الانعقاد إلى ما بعد الحرب (1946). [97]

لقد أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض (1939) بغض النظر عن رأي العرب واليهود فيه، على حد قولها. ولكن بعد إقراره في مجلسي العموم واللوردات، وأصبح ملزماً لها سياسياً، تخلت تلك الحكومة عن متابعة تنفيذ بنوده بجدية في ضوء اندلاع الحرب العالمية الثانية. وتحدياً للسياسة البريطانية، التي حاولت وضع بعض القيود على الهجرة اليهودية، عمدت المنظمة الصهيونية إلى تنشيط الهجرة غير الشرعية، على الرغم من أنها لم تستنفد التصاريح المحددة لها قانونياً. فتصدت السلطات البريطانية للبواخر التي تنقل المهاجرين، واحتجزتها بهدف ترحيل من على ظهرها إلى أماكن خارج فلسطين. فقام «الموساد» بإغراق سفينة (Patria) قبالة شاطئ حيفا بمن عليها، احتجاجاً على السياسة البريطانية، وإثارة للرأي العام العالمي ضدها. وأُغرقت كذلك سفينة أخرى في البحر الأسود(Strauma) ، بعد أن أعادتها السلطات التركية من ميناء استنبول. وقد واكبت هذه الإجراءات البريطانية حملة من الأعمال الإرهابية ضد مراكز الحكومة في فلسطين، قامت بها عصابة شتيرن، التي قتل رئيسها (أبراهام شتيرن) في مطلع سنة 1942[98].

(97) شوفاني، دليل إسرائيل، ص 428.

(98) EZI, p. 1031, 1233, 1236.

وكانت الوكالة اليهودية (1937) قد شكلت «لجنة الهجرة غير الشرعية» (هموساد لعلياه ب) المعروفة بالاسم المختصر «هموساد»، في اجتماع عقده قادة الهستدروت والهاغاناه في تل أبيب، لتتولى أمر تنظيم عمليات الهجرة غير المشروعة. وكان التبرير لإقامة الموساد هو السياسة النازية إزاء اليهود في أوروبا، والضغط الاقتصادي والسياسي الذي يتعرض له هؤلاء في بولونيا ورومانيا، والقيود الشديدة التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على هجرة اليهود إليها، وذلك بالتنسيق السري مع المنظمة الصهيونية لتوجيههم نحو فلسطين. وقد اتخذ الموساد مقره في باريس، نظراً إلى ملاءمة العاصمة الفرنسية كمركز لعملياته في أوروبا. وانتشر عملاؤه في العواصم الأوروبية، وأداروا منها نشاطاً سرياً محكماً، بالتعاون أحياناً مع أجهزة الاستخبارات فيها، بمن في ذلك جهاز الاستخبارات النازي (الغستابو). ولم يتورع الموساد عن استعمال شتى الوسائل لتهجير يهود أوروبا إلى فلسطين. وعشية الحرب العالمية الثانية، وفي أثنائها وبعدها، نشط الموساد في عمله، الذي طال الأقطار العربية لتهجير يهودها إلى فلسطين. والموساد في النتيجة منظمة لخرق قانون الهجرة الفلسطيني، وإدخال المهاجرين اليهود إلى البلد عنوة، أو خلسة. ولذلك فقد أقام شبكة واسعة من المؤسسات والهيئات والعلاقات السرية، ولجأ إلى أشكال متعددة من النشاطات الاستخبارية والإرهابية والتخريبية، التي تخدم أهدافه، بما في ذلك ضد الجاليات اليهودية ذاتها. [99]

وفي هذه الفترة بالذات، ومع تصاعد الإرهاب النازي ضد اليهود في أوروبا، تعاظم سيل الهجرة غير الشرعية إلى البلاد. وبعد صدور الكتاب الأبيض (1939)، أصبحت هذه الهجرة مسألة سياسية، انطوت على عمليات استعراضية ضد حكومة بريطانيا. وكانت ترمي، بالإضافة إلى «إنقاذ يهود أوروبا»، إلى طرح هذه القضية على الصعيد الدولي، بما يترتب على ذلك من إحراج لحكومة لندن. وفي الواقع، فإن التسلل، باشكال مختلفة، إلى فلسطين، رافق العمل الصهيوني منذ انطلاقه في أواخر العهد التركي. فقد استغلت المنظمات الصهيونية الثغرات في الحكم العثماني وفساد موظفيه، وكذلك نظام الامتيازات الممنوحة لرعايا الدول الأجنبية، لإدخال مهاجرين يهود، خاصة روسيا وأوروبا الشرقية، إلى الأراضي العثمانية، وترتيب بقائهم في فلسطين، بصورة أو بأخرى. وفي ظل الانتداب، منحت المنظمة الصهيونية حقاً قانونياً في تهجير أنصارها من اليهود إلى فلسطين، ضمن سقف محدد (16,500 سنوياً)، ولكن بشروط لم تكن تعجب المنظمة، خاصة ما يتعلق منها بتحديد كوتا تصاريح الهجرة بما يتناسب وقدرة البلاد

(99) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 136-137.

الاقتصادية على الاستيعاب. ففي فترات الأزمات الاقتصادية، كانت الحكومة تقلص عدد التصاريح الممنوحة لعمال يهود، لا مال لديهم، بالدخول إلى البلاد، خشية مفاقمة الوضع الاقتصادي، وبالتالي تصعيد حالة التململ والاحتجاج العربية. ولأنه لم يتوفر لدى المنظمة مهاجرون يهود من ذوي الامكانات المادية الخاصة بما يغطي الكوتا الممنوحة، فقد دخلت في صراع مع حكومة الانتداب للالتفاف على شروط منح تصاريح الهجرة للعمال اليهود الفقراء، كما لجأت إلى تنظيم عمليات تسلل غير شرعية لهؤلاء، عبر نقاط الحدود المختلفة.[100]

والأكيد أن حكومة الانتداب كانت تعي وجود عمليات تسلل لمهاجرين يهود، خاصة من ميناء حيفا وبعض النقاط على الساحل. وكذلك من لبنان عبر نقاط العبور على الحدود الشمالية، تقوم بتنظيمها الهاغاناه، التي كانت تهرّب الأسلحة إضافة إلى الأشخاص. وفي عام 1931، منحتهم وضعاً شرعياً، بمناسبة إحصاء السكان المزمع إجراؤه، واستفاد من هذا الإجراء حوالي 8,000 متسلل. إلا أن أعمال التسلل هذه لم تعد تفي بالغرض في نهاية الثلاثينات، عندما راحت الهجرة تأخذ طابع الهروب الجماعي إنقاذاً للأرواح. وقد بدأت هذه الموجة في فيينا (1938)، التي وصل إليها أودلف أيخمان (1939) «لتطهير النمسا من اليهود». وفي العام التالي، انتقل إلى براغ للغرض نفسه في تشيكوسلوفاكيا. وما بين عامي 1937 و1939، مرت هذه الموجة بثلاث مراحل: 1) هجرة «الشباب الطلائعيين» (هنوعر هيحالوتس)، من ربيع سنة 1937 حتى صيف سنة 1939، 2) بداية هجرة اللاجئين الهاربين من أوروبا، من خريف سنة 1938 حتى شتاء سنة 1939؛ 3) الهجرة كسلاح سياسي مكشوف ضد السياسة البريطانية، ربيع سنة 1939 وخريفها (حتى نشوب الحرب العالمية الثانية). وفي البداية اتخذت هذه الهجرة طابع حركة أفراد ومجموعات، قامت بمبادرات خاصة. ولكن سرعان ما تبنتها مؤسسات الوكالة اليهودية، بعد أن وقفت منها موقفاً متردداً في البداية، إذ اعتبرتها «ظاهرة غير مفيدة وغير مرغوب فيها، وينبغي عدم تأييدها أو تشجيعها». وعلى هذا الصعيد، كان هناك خلاف في وجهات النظر بين فرع فلسطين في الوكالة اليهودية، بقيادة بن - غوريون، الذي رأى بهذه الحركة ظاهرة إيجابية، وبين فرع لندن، بزعامة وايزمن، الذي لم يرغب في إحراج حكومة لندن.[101]

وككل عمليات التهريب، فقد نجح بعض مجموعات الهجرة غير الشرعية بالوصول إلى

(100) الثورة العربية الكبرى، ص 479.
(101) الثورة العربية الكبرى، ص 481-483.

شواطئ فلسطين في سفن مغامرة مأجورة، وفشل بعضها الآخر، إذ اعترضته البحرية البريطانية، وأرغمته على العودة إلى موانئ أوروبية. وقد تسبب ذلك بالمآسي للمتسللين، فاستغلته المنظمة الصهيونية إعلامياً للتشهير بالسياسة البريطانية. واختلطت في هذه العملية المبادرات الفردية بالمحاولات المخططة، سواء من قبل الهاغاناه أو المنظمة التنقيحية المنشقة. كما راجت في هذا المجال عمليات السمسرة والصفقات مع المهربين والمحتالين. واستشرت الاتهامات بين المنظمات والجماعات العاملة في هذه الهجرة غير الشرعية، فراحت تشهر ببعضها سياسياً وأخلاقياً، وحتى مالياً. وحتى داخل المنظمة الواحدة نشب خلاف وتبادل اتهامات بين أجنحتها. فقد طالب «الإرغون» مثلاً، أن تكون الهجرة «عسكرية»، وأن يكون جميع المهاجرين شباناً قادرين على القتال، كما دعا إلى إجراء العملية في الخفاء وبسرية تامة. وفي المقابل، طالب الكثيرون من أعضاء الحزب التنقيحي وحركة «بيتار» بأن تكون الهجرة استعراضية، وأن تستخدم وسيلة ضغط سياسي. ورأى هؤلاء بهذه الهجرة فرصة لتعزيز قوة حركتهم في فلسطين والعالم، وكذلك سبيلاً للحصول على المال الذي كان حزبهم في أشد الحاجة إليه، بعد انشقاقه عن المنظمة الصهيونية العالمية. ويقول بعض أعضاء هذا الحزب في مذكراتهم، التي تصف حالة الانحدار الذي وصلت إليه الأمور جراء الخلافات، بأنها أدت إلى «وضع لا يطاق»، من الإسفاف والمهاترات وأعمال الاختلاس والمكائد، التي دفع ثمنها المهاجرون الذين وقعوا ضحيتها.[102]

وعلى الرغم مما أشاعته سلطات الانتداب من تشديد الرقابة على شواطئ البلد لمنع الهجرة غير الشرعية، فقد نجحت المنظمات الصهيونية في إرسال 16 سفينة محملة بالمهاجرين في هذه الفترة، وقع ثلاث منها فقط في قبضة السلطات. هذا مع العلم أن وثائق الشرطة السرية البريطانية تظهر أنها كانت تملك معلومات دقيقة عن تحركات السفن التي تحمل المهاجرين لتهريبهم إلى البلاد. كما تكشف الوثائق أن حكومة الانتداب، وإن تصلبت أحياناً في موقفها، وأصرت على إعادة المهاجرين إلى الموانئ الأوروبية، الأمر الذي زاد في مأساتهم، فإنها تساهلت في أحيان أخرى، وسمحت لهم بالنزول على أن يخصم عددهم من كوتا التصاريح السنوية الممنوحة للوكالة اليهودية. ويقدر عدد المتسللين في هذه الفترة بـ 12,000 شخص، ادعت منظمة التنقيحيين أنها نقلت نصفهم، والهاغاناه النصف الآخر. وبمرور الزمن، انتظمت عملية تهريب المتسللين. وبعد صدور الكتاب الأبيض (1939) اتخذت طابعاً سياسياً استعراضياً صرفاً. وفي سنوات الحرب العالمية

(102) الثورة العربية الكبرى، ص488-490.

الثانية، تضاعف نشاط «مؤسسة الهجرة غير الشرعية» (هموساد)، وبموازاة ذلك اتسعت دائرة الحملات الإعلامية ضد السياسة البريطانية التي تحول «دون إنقاذ اليهود من براثن الوحش النازي». وبالإضافة إلى الكسب السياسي الذي حققته المنظمة الصهيونية من هذه القضية بمجملها، فقد شكلت الهجرة غير الشرعية عاملاً أساسياً في حسم الصراع على فلسطين عام 1948.[103]

وبحسب تقديرات الوكالة اليهودية، وصل عدد المستوطنين في فلسطين عشية الحرب العالمية الثانية (1939) إلى 474,600 نسمة (31٪ من مجموع سكان البلد). وارتفع هذا العدد، أساساً من الهجرة (الشرعية وسواها) إلى 592,000 في نهاية العام 1945. وفي منتصف سنة 1948، أي لدى الإعلان عن قيام اسرائيل، وصل هذا العدد إلى حوالي 655,000، مقابل 1,350,000 عربي. وكان التمركز اليهودي الأكبر في تل أبيب، التي وصل عدد سكانها إلى 226,000 نسمة، في مقابل 70,000 عربي في يافا المحاذية. وفي القدس ارتفع عددهم إلى 103,000 يهودي مقابل 65,000 عربي في المدينة، خاصة القديمة. وفي حيفا وضواحيها ارتفع عدد المستوطنين إلى 89,000 في مقابل 70,000 عربي. وكانت لليهود أكثرية ضئيلة في طبريا (53٪)، وأقلية في صفد (18,3٪). وكان حوالي 66,000 يهودي يعيشون في تجمعات مدينية صغيرة، أكبرها: رمات غان (12,500)، بني براك (7,500)، غفعتايم (7,000)، حولون (6,000) ونتانيا (6,500). أما المستعمرات القديمة فقد توسعت وتحولت إلى تجمعات شبه مدينية، فكان عدد سكانها كالتالي: بيتح تكفا، 20,000؛ رحوفوت، 11,000؛ ريشون لتسيون، 10,000؛ حديرا، 8,000، وهيرتسليا، 5,500. أما الاستيطان الريفي فقد توزع على حوالي 300 مستعمرة، يقطن فيها حوالي 100,000 نسمة. ولم يكن في النقب سوى 250 شخصاً موزعين على 12 مستعمرة جديدة. وفي لواء الجنوب بكامله استوطن حوالي 2,230 شخصاً في 17 مستعمرة. وفي جبال القدس، كان يقيم حوالي 2,000 شخص في 13 مستعمرة.[104]

حرب عام 1948

لعل حرب عام 1948 كانت أكبر عملية تهويد لفلسطين في تاريخ المشروع الصهيوني، ليس لناحية نتائجها الانقلابية فيما يتعلق بالاستيطان اليهودي فحسب، وإنما

(103) الثورة العربية الكبرى، ص 493 - 501.

(104) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حرب فلسطين، 1947 - 1948، (الرواية الرسمية الاسرائيلية)، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، قدم له وليد الخالدي، راجع الترجمة سمير جبور، نيقوسيا (قبرص) 1984، ص 21 - 23. (لاحقاً: حرب فلسطين).

لناحية الجوانب الكارثية من آثارها على صعيد تغييب الشعب الفلسطيني ونزع الطابع العربي عن البلد أيضاً. وإذ لم يكن الاستيطان ناضجاً للاستقلال، أو الانفصال عن البلد الأم، فإن القيادة الصهيونية اندفعت نحو الحرب عام 1948، وبالتالي، الإعلان عن قيام إسرائيل. وقد استعجلت تلك القيادة الإعلان عن الاستقلال لسببين رئيسيين: 1)انتهاز فرصة ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتنافس بين مراكز القوى العالمية، لتحقيق إنجاز كبير وتأمين محطة هامة على طريق استكمال المشروع الصهيوني؛ 2)وصول القيادة الصهيونية، وتحديداً بن - غوريون، إلى قناعة بأن العمل الصهيوني لم يعد ممكناً له الاستمرار في النهج السابق من بناء الذات بالأساليب المتبعة إلى حينه، ولا بدّ له من نقلة نوعية في استراتيجيته. ورأى بن - غوريون أن مفتاح هذه الاستراتيجية يكمن في تحرير الشق اليهودي من المشروع الصهيوني من القيود التي يفرضها شقه الإمبريالي، خاصة في ظل استبداله حاضنته البريطانية بالوصاية الأميركية، وبالتالي، العراقيل الناجمة عن ذلك على أرضية الصراع الدائر بين القوى الكبرى على النفوذ في المنطقة. ومن بين الخيارات المطروحة آنئذ، أصرّ بن - غوريون على إعلان الاستقلال، وبالتالي السيادة، ولو على جزء من فلسطين مرحلياً. ورأى أن ذلك يمكن الكيان الصهيوني من فتح أبوابه أمام الهجرة اليهودية الجماعية، وهي الأساس في البناء الذاتي للمشروع الاستيطاني.

في العشرينات تغلب تيار الوسط بزعامة وايزمن في الحركة الصهيونية، وحدد استراتيجية بناء الاستيطان اليهودي في فلسطين على مراحل، والاحتماء بالانتداب البريطاني ريثما تتم له السيطرة على البلد، قبل إعلان السيادة عليه. إلاّ أن التطورات التي عقبت الهجرتين - الرابعة والخامسة - والإحساس بقوة الاستيطان السياسية والاقتصادية والعسكرية، من جهة، والقيود التي وضعتها حكومة الانتداب على الهجرة اليهودية، من جهة أخرى، قد عجّلت في تبني القيادة الصهيونية استراتيجية جديدة، لم يعد يلبي الانتداب متطلباتها. فبدأت تلك القيادة تهيّئ لإنهاء الانتداب، الأمر الذي طرح مبكراً من قبل التيار الصهيوني التنقيحي، كما نشّطت عملية الهجرة غير الشرعية لتجاوز تلك القيود وتحدي سلطات الانتداب. وجاءت ثورة 1936 - 1939 لتكرس القناعة لدى القيادة الصهيونية بأن الاستيلاء على البلد لن يتم بالوسائل السلمية، فراحت تعد أداتها العسكرية لحسم الصراع بالقوة. وفي المقابل، جاءت خطة لجنة بيل للتقسيم (1937) لتطرح على المنظمة الصهيونية إمكانية تحقيق السيادة، ولو على جزء من فلسطين لا تملكه، بما ينطوي عليه ذلك من تشكيل قاعدة انطلاق استراتيجية للتوسع في المستقبل. وعلى الرغم من الخلافات حول مشروع التقسيم داخل المنظمة، فإن تيار العمل داخلها،

بزعامة دافيد بن – غوريون، حسم المسألة بتقديم السيادة على المساحة الجغرافية، علماً بأنه إذا تحققت الأولى، فالقوة العسكرية كفيلة بالثانية. ولتجسيد هدفه في احتلال الأرض بالقوة، وطرد سكانها منها، راح بن – غوريون يعد للحرب، ويعمل على دفع الأمور نحو تفجيرها، الأمر الذي يبرز من سلوكه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي رأى فيها الفرصة التاريخية لإقامة الدولة اليهودية.

وفي الواقع، فإن «برنامج بلتمور» (1942)، الذي التقت عليه التيارات الصهيونية الرئيسية، ينطلق من هدف إعلان السيادة اليهودية على كل فلسطين، وبالتالي، التراجع عن القبول بخطة التقسيم (1937). لقد اقتنعت القيادة الصهيونية بإمكان تحقيق هذا البرنامج بعد الحرب مباشرة، وعلى أرضية نتائجها. وبالفعل، توقعت هجرة يهود اوروبا الوسطى إلى فلسطين جرّاء الممارسات النازية. كما قدرت أن الحلفاء سيسارعون بعد انتصارهم في الحرب إلى نقل ملايين اليهود إلى فلسطين كتعويض عن تقصيرهم في «إنقاذ» يهود أوروبا الوسطى من سياسة الإبادة النازية، من جهة، وكمكافأة للمنظمة الصهيونية على المجهود الحربي الذي قام به الفيلق اليهودي إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وعلى الدور الذي لعبته القيادة الصهيونية في دخول الولايات المتحدة الحرب. وعندما طرحت الأمم المتحدة مشروع التقسيم (1947)، قبلته القيادة الصهيونية مناورة، لعلمها أن العرب سيرفضونه، وبالتالي، يتحملون المسؤولية عن الحؤول دون تحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي – الصهيوني في فلسطين. لاشك في أن القيادة الصهيونية كانت تعي تعذّر إمكان تجسيد خطة التقسيم، وبالتالي، ركّزت في حركتها السياسية على تكريس مبدأ السيادة، أي إقامة الدولة. وبذلك، انطلقت من أن المسألة، في نهاية المطاف، ستحسم عسكرياً، بغض النظر عن المشاريع التسووية، وأن مستقبل الأرض والسكان سيتقرر بنتائج الحرب. وقد كرّس بن – غوريون كل جهده للإعداد لها، وتوفير مستلزمات كسبها، بما في ذلك مناورات الخداع التي قام بها مع أطراف عربية. وتمكن بن – غوريون من التغلب على المعارضة الداخلية، التي دعت إلى عدم التسرع في الإعلان عن قيام اسرائيل لاعتبارات مختلفة، لعل أهمها موقف الولايات المتحدة المتحفظ من هكذا خطوة، وتحذيرها القيادة الصهيونية من مغبة الأمر وانعكاساته السلبية على طبيعة العلاقات بين الحركة الصهيونية وأميركا.

وبعد أن حزمت القيادة الصهيونية أمرها بإعطاء الأولوية لتحقيق السيادة اليهودية في فلسطين، بغض النظر عن الرقعة الجغرافية التي تقوم عليها بداية، لأنها كانت مصممة على أن ذلك لن يكون آخر الطريق، عمدت بعد قرار التقسيم في الأمم المتحدة (29 تشرين

الثاني/ نوفمبر 1947) إلى وضع الخطط لإقامة الدولة اليهودية، كي تحّل في الموعد المحدد محل الانتداب البريطاني. فشكلت «لجنة الطوارئ» (فعدات همتساف)، التي شارك فيها بالتساوي ممثلون عن الوكالة اليهودية (هسوخنوت هيهوديت) والمجلس القومي (هفاعد هلئومي). وفي جلسة مصيرية (7 – 12 نيسان/إبريل 1948) للجنة التنفيذية الصهيونية في تل أبيب، تقرر أنه «مع إنهاء سلطة حكومة الانتداب وانتهاء الحكم الأجنبي في أرض – إسرائيل، ينبعث الشعب في أرض أجداده ويبني استقلاله في أرض الوطن». وأقرّ في تلك الجلسة تشكيل مجلس الشعب (موعيتست هعام) من 37 عضواً، تمثلت فيه جميع أحزاب الاستيطان وتياراته، كما تمّ انتخاب هيئة مصغرة من 13 عضواً، دعيت «إدارة الشعب» (منهيلت هعام). وبعد جلاء الانتداب تحول مجلس الشعب إلى «مجلس الدولة الموقت»، وإدارة الشعب إلى «الحكومة الموقتة». وفي اجتماع لاحق (11 نيسان/ إبريل 1948)، جرت تسمية أعضاء إدارة الشعب، برئاسة بن – غوريون، كما أعلن عن «قرض الدفاع عن النفس والأمن والتحصين» الداخلي، بمبلغ خمسة ملايين جنيه فلسطيني. كما أقرت في ذلك الاجتماع صيغة الاتفاق بين الهاغاناه والأرغون (إيتسل)، الذي كان بمثابة خطوة أولى لتصفية الانشقاق في المجال العسكري[105].

وقبل يومين من جلاء الانتداب (12 أيار/ مايو 1948)، عقدت إدارة الشعب جلسة حاسمة، قدم فيها موشيه شرتوك (شاريت) تقريراً عن التحذير الذي تلقاه من وزير الخارجية الأميركي، جورج مارشال، من التسرع في قرار إعلان الدولة اليهودية، والطلب بتأجيل ذلك لمدة ثلاثة أشهر، تسودها هدنة في القتال. وكان المشروع الأميركي ينطوي على تسليم السلطة في فلسطين بعد انسحاب الانتداب إلى لجنة الهدنة التابعة لمجلس الأمن. وذكر شاريت أن وزير الخارجية الأميركي قال له بوضوح، أنه «إذا سار اليهود في طريقهم، فيجب ألاّ يطلبوا مساعدة الولايات المتحدة في حال حدوث غزو». ومع ذلك، وبعد تدارس الوضع من جوانبه السياسية والعسكرية والاقتصادية، على خلفية نتائج اتصالات وايزمن مع ترومان، وعلى قاعدة الوضع الذاتي للاستيطان الصهيوني وحساباته الداخلية، فقد اتخذ القرار، بحضور عشرة من أعضاء إدارة الشعب الثلاثة عشر، وبأغلبية ستة أصوات ضد أربعة، برفض الاقتراح الأميركي. وبناء عليه، «تقرر تلقائياً أنه مع انتهاء الانتداب ستقوم مكانه دولة يهودية، تحدد اسمها في الليلة نفسها: دولة اسرائيل». وفي الساعة الرابعة من مساء يوم الجمعة (14 أيار/ مايو 1948) قرأ بن – غوريون على المجتمعين في قاعة متحف تل أبيب «وثيقة الاستقلال». وأعلن قيام دولة يهودية في «أرض –

(105) حرب فلسطين، ص 204 – 205.

اسرائيل»، «التي ستفتح أبواب الوطن على مصاريعها أمام كل يهودي، وتمنح الشعب اليهودي مكانة أمة متساوية في الحقوق داخل عائلة الشعوب». كما أعلن إلغاء «الأوامر القانونية النابعة من الكتاب الأبيض الصادر سنة 1939»، وقال: «لقد أعلن الاستقلال اليهودي وأقيمت الدولة، ومصيرها الآن بيد قوات الأمن».[106]

وبينما القيادة الصهيونية تهيّئ لاحتلال فلسطين كلها وطرد سكانها منها، وتخطط لمواجهة الجيوش العربية مجتمعة، مستغلة الانسحاب البريطاني بمراحله، بعد أن تعهدت بريطانيا بالتعاون مع الأمم المتحدة بتنفيذ قرار التقسيم، كان التخطيط في الجانب العربي معدوماً تقريباً[107]. وبعد البيانات العربية بشأن مقاومة قرار التقسيم بالقوة، أعادت الهاغاناه تنظيم قواتها. فقسمتها إلى تشكيلين قطريين: 1)الجيش (هحايل)، الذي اشتمل على كتائب البلماح وقوة الميدان، وكان يتعين عليه مواجهة الأخطار الخارجية؛ 2) الحرس (همشمار)، الذي ضم قوة الحراسة، وكان مخصصاً للدفاع تجاه الأخطار المحلية. وتقرر أن يتشكل الجيش من أربعة ألوية: لواء الشمال من 5 كتائب، لواء الوسط من 3 كتائب، لواء الجنوب من 5 كتائب، ولواء القدس من كتيبتين. أما الحرس فيرابط في 14 منطقة، منها 3 مدينية، و11 ريفية. وتكون كل منطقة وحدة إدارية لأغراض التدريب والإعداد والدفاع المحلي. واتخذ قرار أن يكون الجيش كله خاضعاً مباشرة لرئيس هيئة الأركان العامة، الذي يصدر أوامره مباشرة إلى قادة الألوية. وكذلك كان الحرس في أوقات السلم، أما في الحرب فتتبع المناطق لقيادة الجيش العامل فيها.[108]

واستفادت الهاغاناه من الخبرات الفنية والمتطوعين، من اليهود وسواهم، الذين جرى استقدامهم إلى فلسطين للعمل على بناء الأداة العسكرية الصهيونية. وكان من أبرز هؤلاء الضابط البريطاني الموالي للصهيونية، أورد وينغيت، الذي عمل على تدريب كتائب الهاغاناه حتى عام 1939، عندما تلقى الأوامر بمغادرة فلسطين فوراً. وكذلك اليهودي الأميركي ماركوس، الذي كان يعمل في هيئة أركان الجنرال إيزنهاور في أوروبا، وانتقل منها إلى فلسطين، وانخرط في صفوف الهاغاناه، وتولى قيادة منطقة القدس، حيث قتل، ونقل إلى الولايات المتحدة ليدفن في المقابر العسكرية، بمراسم الشرف. ولعل الأهم منهما ضابط المخابرات المركزية الأميركية (سي. آي. اي)، فريد غرونيخ (المعروف بلقبه، فريد هاريس)، والذي كان مستشاراً مقرباً من بن - غوريون،

(106) حرب فلسطين، ص 207 - 211.
(107) حول المجهود الحربي العربي، راجع: شوفاني، الموجز، ص 521 - 540.
(108) حرب فلسطين، ص 187.

إلى حد إثارة الشكوك حوله[109]. وفي مجال التسليح والإنتاج الحربي، عملت الهاغاناه على سدّ بعض حاجاتها من الورشات التي أقامتها في أثناء الحرب، وكانت تمدُّ الجيش البريطاني ببعض العتاد، كما تقوم بأعمال الصيانة لمصلحته، واستمرت في عملها بعد الحرب، ولكن لمصلحة الهاغاناه. أما القسم الأكبر من السلاح فقد وصل إلى العصابات الصهيونية عن طريق الشراء والتهريب والسرقة من مستودعات الجيش البريطاني، وكذلك التجميع من مخلفات الجيوش الحليفة بعد الحرب مباشرة. وكان أهمها سلاح الفرقة اليهودية التي تقرر حلها حينئذ، فعمد ضباطها إلى التعاون مع جهاز مشتريات الأسلحة التابع للهاغاناه.[110]

في المقابل، لم تتخذ في الجانب العربي إجراءات منسجمة مع القرارات السياسية المعلنة. وفي فلسطين ذاتها، حيث الإحساس المباشر بالاستعدادات الصهيونية للمعركة، كانت الخطوات المضادة مبعثرة، ولاترقى إلى المستوى المطلوب. كان العرب هم الأكثرية، وكذلك انتشارهم هو الأوسع على الأرض، وبالتالي الأكثر ملاءمة لعزل التجمعات اليهودية ومحاصرتها وضربها. إلا أنه كانت تعتور ذلك ثغرات على الصعيد الذاتي لناحية وحدة الموقف والمركز والقرار، وبالتالي التنظيم والتخطيط والتنفيذ، وخصوصاً مايتعلق بتوفير مستلزمات المعركة. والبدايات التي برزت منذ مطلع سنة 1947، وراحت تتصاعد في نهايتها، كانت على العموم تكراراً للنهج الذي تبلور سنة 1936، لكن المعطيات الحالية كانت قد تغيرت كثيراً. ومع ذلك، وعلى الرغم من العقبات الخارجية والثغرات الداخلية، فإن جيش الجهاد المقدّس أدّى دوراً بارزاً في القتال قبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين. وتركز نشاطه في منطقة القدس، وبفعله، وعملياته الجريئة، واستناده إلى متطوعين محليين، أصبحت هذه المنطقة نقطة الضعف الرئيسية في العمل الحربي الصهيوني. كما تحمل هذا الجيش وأنصاره، ولفترة طويلة، وزر الصمود في مواجهة التمركز الأقوى للقوات الصهيونية في تل أبيب. وقد عوض هذا الجيش عن نقص الإمكانات بالتفاف القوى المحلية حوله، واستبسال رجاله بالدفاع عن أنفسهم وأهلهم وأملاكهم. ولعل الإنجاز الأكبر لهذا الجيش كان عزل القدس ومحاصرتها وإجبار الحي اليهودي في البلدة القديمة على الاستسلام.

أما جامعة الدول العربية، فقد شكلت جيش الإنقاذ من متطوعين عرب، وعدد قليل من الأجانب. وقد بدأ تجميع المتطوعين في معسكر قطنا (سوريا)، بعد قرار التقسيم،

(109) سيغف، الإسرائيليون الأوائل - 1949، ص 279 - 285.
(110) حرب فلسطين، ص 67 - 78.

حيث كانوا يجتازون دورة تدريب قصيرة، ثم يتوجهون إلى فلسطين تباعاً. وتشكل جيش الإنقاذمن ثمانية أفواج، وأربع سرايا منفصلة. وميدانياً، انقسم هذا الجيش إلى ساحتي عمل مستقلتين: المنطقة الوسطى، حيث تمركزت أغلبية الوحدات؛ والمنطقة الشمالية، حيث عملت عدة وحدات منه. وبقي الأمر كذلك إلى مابعد دخول الجيوش العربية. وقد بادر جيش الإنقاذ إلى عمليات هجومية منذ بداية سنة 1948. وبعد انتشاره، ركز على قطع طرق المواصلات بين التجمعات اليهودية وعزلها، ونجح في ذلك في القدس والجليل والنقب. كما خاض معارك ضارية من أجل السيطرة على الطرق، وخصوصاً في باب الواد، بالقرب من القدس. لكنه أخفق في هجومه على مستعمرة يحيعام في الجليل الغربي (21 – 22 كانون الثاني/ يناير 1948). وكذلك على طيرت تسفي (الزّراعة) في غور بيسان (16 – 17 شباط/ فبراير 1948). وكان الهجوم الكبير على مشمار هعيمك في مرج ابن عامر (4 نيسان/ إبريل 1948)، فاشلاً أيضاً، إذ استمر عدة أيام من دون جدوى. وتدخلت القوات البريطانية، وفرضت على جيش الإنقاذ الانسحاب، وبالتالي، الحؤول دون تواصل قواته مع حامية حيفا، والسيطرة على مصفاة البترول، التي يحرسها الفيلق العربي (الأردني)، بقيادة بريطانية. فعززت الهاغاناه قواتها هناك، واحتلت عدداً من القرى في المنطقة، وأرغمت سكانها على الجلاء عنها. وكذلك، وعلىالرغم من استبسال جنود فوج جبل العرب في معركة رمات يوحنان (هوشة والكساير)، بين حيفا وشفا عمرو (12 – 16 نيسان/ إبريل 1948)، والتي وقعت لمساندة الهجوم على مشمار هعيمك، فإنه لم يفلح في استثمار الفوز الأول، ولم يحقق في يومين من القتال نتائج تذكر.

إلا أنه على الرغم من محدودية إنجازات جيش الإنقاذ، فقد حفزت قيادة الهاغاناه على تغيير خطتها، والتسريع في وضع «خطة د» موضع التنفيذ. وهذه الخطة هي تطوير للثلاث التي سبقتها، لناحية الأهداف والمنطلقات وأسلوب القتال، وبالتالي، تنظيم القوات بما يتلاءم مع مهماتها. وهي تهدف إلى «مواجهة غزو قوات نظامية من الدول المجاورة». وتنطلق من الفرضية «أنه في أثناء تنفيذ الخطة، لن تكون قوات السلطة [البريطانية] موجودة في البلد»، كما لن تكون فيه «قوة دولية قادرة على العمل بصورة فعالة». وأخذت الخطة بعين الاعتبار احتمال عزل مناطق يهودية، والسيطرة العربية على مناطق الجليل الشرقي والغربي والنقب، والتغلغل في السهل الساحلي باتجاه قلقيلية – طولكرم – نتانيا، لعزل المدن الثلاث الكبرى – القدس وتل أبيب وحيفا. واهتمت بالتموين والخدمات الحيوية الأخرى، مثل الماء والكهرباء. كما قدّرت إمكان استخدام أسلحة ثقيلة ومدفعية

ميدان ومركبات مدرعة وطائرات؛ بينما تقوم عصابات محلية بحرب مشاغلة. وبناء عليه، وضعت خطة لمواجهة هذه الاحتمالات، وتطوير الهاغاناه لتكون قادرة على أداء مهماتها. وعدا قوة الحراسة، وفضلاً عن البلماح، تقرر بناء على الخطة تشكيل ستة ألوية ميدانية هي: 1)غولاني، في الجليل ومرج ابن عامر؛ 2)كرملي، في حيفا وجوارها؛ 3)ألكسندروني، في السهل الساحلي؛ 4)كرياتي، في تل أبيب وجوارها؛ 5)غفعاتي، في منحدرات جبال القدس الجنوبية الغربية؛ 6)عتسيوني، في منطقة القدس؛ 7) شيفع، الذي تشكل لاحقاً، عشية الانسحاب البريطاني. كما تشكلت خدمات طبية وسلاح مدفعية ومدرعات وبحرية وبداية قوة جوية. ونشط عملاء الموساد في شراء السلاح وتهريبه، وكذلك في تجنيد المتطوعين والمهاجرين اليهود القادرين على القتال من بلدان مختلفة.[111]

وفي 1 نيسان/ إبريل 1948، عقد في منزل بن – غوريون (تل أبيب) اجتماع ضمّ جميع قادة الهاغاناه لتدارس الوضع، بعد اتضاح أن أسلوب مرافقة القوافل على الطرق الرئيسية لم يصمد في الاختبار العملي. وتقرر حشد 1,500 جندي لفتح الطريق إلى القدس. وكلف قائد غفعاتي، شمعون أفيدان، بقيادة العملية، التي أطلق عليها إسم نحشون. وفي التمهيد لها، جرت عمليتان خاطفتان، القسطل واللد. وفي القسطل، التي كانت تحتلها قوات الجهاد المقدس، وقعت معارك ضارية. واحتلت الهاغاناه القرية، ثم استعادتها القوات العربية، واستشهد فيها عبد القادر الحسيني، قائد جيش الجهاد المقدس، فاحتلتها الهاغاناه ثانية. وفتح الطريق إلى القدس موقتا، ثمّ قطع ثانية، بعد دخول الجيش الأردني، واستسلم الحي اليهودي في القدس القديمة. كما جرى اجتياح غوش عتسيون، وبقيت القدس محاصرة. وفي اللد، نجحت مجموعة بالتسلل إلى مقر قيادة حسن سلامة، ونسفته، لكنه لم يكن في الموقع. وفي النتيجة، يمكن اعتبار عملية نحشون فاشلة، لأنها لم تحقق الهدف النهائي لها بفك الحصار عن القدس. وكذلك فشلت عملية هرئيل (15 نيسان/ إبريل 1948)، التي كانت استكمالا لعملية نحشون، باحتلال منطقة اللطرون، وبالتالي فتح الطريق إلى القدس. وظلت المدينة نقطة الضعف الرئيسية للهاغاناه.[112]

وبعد فشل جيش الإنقاذ في احتلال مستعمرة مشمار هعيمك (4 – 13 نيسان/ إبريل 1948) استطاع اللواءان – ألكسندروني وكرملي – احتلال عدد من القرى في مرج ابن عامر وترحيل سكانها. وكذلك فشل هذا الجيش في استثمار الفوز في معركة هوشة

(111) حرب فلسطين، ص 346 – 349.

(112) حرب فلسطين، ص 457 – 462.

والكساير (رمات يوحنان). وشكلت الإنجازات التي حققتها الهاغاناه في هذه المعارك، إضافة إلى النجاح الموقت في عملية نحشون، وماعقبها في «مذبحة دير ياسين» (9 نيسان/ إبريل 1948). ومنذ 8 نيسان/ إبريل 1948، بدأت المعركة على طبريا. وفي ليلة 13 – 14 نيسان/ إبريل 1948، وقعت «مجزرة ناصر الدين» – القرية الصغيرة بجوار طبريا – عبر عملية خداع، قام بها أفراد عصابتي الأرغون وشتيرن. فدخلوا القرية وقتلوا أغلبية سكانها، ودمروا بيوتها. وفي الليلة نفسها، جرى تعزيز القوات الصهيونية في الحي اليهودي المحاصر في الجزء القديم من طبريا. واشتدت المعارك في 16 نيسان/ إبريل 1948، واحتلت طبريا في 19 نيسان/ إبريل 1948، وأعلن قائد لواء غولاني إقامة «حكم عبري مستقل في المدينة»، ورحل سكانها العرب.[113]

وبعد معركتي مشمار هعيمك ورمات يوحنان، أصبحت مدينة حيفا – ميناء فلسطين الأكبر – معزولة، وفيها تفوق كبير للقوات الصهيونية على الحامية المحلية التي تعززها سرية لبنانية. وفي 21 نيسان/ إبريل 1948، أخطر الجنرال ستوكويل، قائد حيفا البريطاني، العرب واليهود، أن قواته ستنسحب وتتجمع في منطقتي الميناء والكرمل الغربي. فبادرت الهاغاناه إلى الهجوم على الأحياء العربية من ثلاثة محاور، بعد أن مهدت لذلك بقصف عنيف. وقاتلت الحامية العربية ببسالة، إلا أن الذعر أصاب السكان، وبدأت موجة الرحيل عن المدينة، وغادرها معظم سكانها، باستثناء حوالي 3,000. ولم يستطع الجيش العربي الأردني، المرابط في منطقة مصفاة البترول (اي. بي. سي) تقديم المساعدة للمدينة. فسقطت، وكانت الثانية خلال أسبوع، وأعلنها موشيه كرمل، قائد لواء كرملي، مدينة تحت «الحكم العبري المستقل» – السلطة الوحيدة فيها. وفي 22 نيسان/ إبريل 1948، صدرت الأوامر بتنفيذ عملية حميتس، لاحتلال يافا وجوارها، إلا أنها تأجلت بسبب هجوم ايتسل عليها، وتدخل القوات البريطانية. وكلفت بالعملية ثلاثة ألوية، ألكسندروني وكرياتي وغفعاتي، بقيادة دان إبشتاين (إيبن)، قائد ألكسندروني. وبدأت العملية عند منتصف ليل 28 نيسان/ إبريل 1948. وقاتلت كتيبة أجنادين من جيش الإنقاذ معركة شرسة ضد لواء غفعاتي، الذي كان احتل تل الريش. فطردته الكتيبة، مكبدة إياه خسائر كبيرة، (33 قتيلا، ونحو 100 جريح)، كما استولت منه على أسلحة كثيرة تركت في أرض المعركة، حين هرب أفراد اللواء. ووقعت معارك شديدة في المناطق الأخرى، إلا أن القتال توقف بسبب تدخل القوات البريطانية. وجراء القصف العنيف، بدأ السكان بالرحيل، وبقي في يافا

(113) حرب فلسطين، ص 462 – 467.

نحو 5,000 شخص عند احتلالها في 13 أيار/ مايو 1948. فأعلنت منطقة عسكرية، يحظر على المدنيين دخولها.[114]

وبعد السيطرة على يافا، توجهت القيادة الصهيونية مرة أخرى نحو القدس، ووضعت خطة لإسقاط المدينة، في عملية يبوسي، تتم عبر الهجوم من ثلاثة محاور – النبي صموئيل من الشمال، وأريحا من الشرق، وطريق بيت لحم من الجنوب. وعُين يتسحاق ساديه (قائد البلماح) قائداً للعملية. وفي 23 نيسان/ إبريل 1948، وقع الهجوم على النبي صموئيل، لكنه فشل، وتكبد المهاجمون خسائر كبيرة (35 قتيلا، بمن فيهم قائد المحور – شموئيل بوزتنسكي). وفي 26 نيسان/ إبريل 1948، تحرك البلماح على حيّ الشيخ جراح، من دون أن يحقق نتائج تذكر. وكذلك كان الحال (29 نيسان/ إبريل 1948) في منطقة القطمون. ولما فشلت الخطة، عادت قيادة الهاغاناه للعمل على فتح طريق القدس من منطقة اللطرون. فوضعت خطة عملية مكابي، يشارك فيها البلماح ولواء غفعاتي. واستمرت من 7 إلى 13 أيار/ مايو 1948، لكنها فشلت في النهاية. وانتظرت قيادة الهاغاناه خروج القوات البريطانية من القدس، بينما انتظرت القوات المحلية وجيش الإنقاذ دخول الجيش الأردني. واستغلت الهاغاناه الفرصة، وقامت بعملية كلشون، وسيطرت على القدس الجديدة. وحاولت احتلال المدينة كلها في عملية شفيفون، لكنها فشلت. ودارت معارك عنيفة مع الجيش الأردني، وانقسمت القدس إلى شطرين حتى سنة 1967. وظلت الطريق إليها مقطوعة من الغرب حتى الهدنة (حزيران/ يونيو 1948)، عندما فتحت طريق جانبية إلى القدس (طريق بورما).[115]

وفي الجليل كانت قوات جيش الإنقاذ والفصائل المحلية بقيادة أديب الشيشكلي، وكان الحي اليهودي في مدينة صفد محاصراً، والمستعمرات في الجليلين – الغربي والشرقي – في جيوب معزولة. وبدأ البريطانيون بالانسحاب من صفد (28 نيسان/ إبريل 1948). ومعه بدأت عملة يفتاح، التي كلف قائد البلماح، يغآل ألون، بقيادتها. وفي 3 أيار/ مايو 1948، جرى احتلال المنطقة بين الجاعونة ومجرى نهر الأردن، في عملية مطأطي (مكنسة). وفي فجر 6 أيار/ مايو 1948، بدأت معركة صفد بهجوم يقوده موشيه كلمان، وصد بعد أن تكبد 6 قتلى. وعاودت الهاغاناه الهجوم فجر 11 أيار/ مايو 1948، واحتلت المدينة بعد معارك ضارية، وانسحاب جيش الإنقاذ من مواقعه فيها وبجوارها، واحتل كذلك عدد من القرى في المنطقة، وطرد جميع سكانها العرب. وفي هذه الأثناء، جرت

(114) حرب فلسطين، ص 467 – 472.
(115) حرب فلسطين، ص 472 – 475.

عملية غدعون، في منطقة بيسان، انتهت إلى احتلال المدينة (12 أيار/ مايو 1948). كما جرت عملية براك في النقب (12 أيار/ مايو 1948)، واحتلت قرية برير ودمرت. لكن العملية توقفت بسبب دخول القوات المصرية إلى فلسطين. وفي الجليل الغربي، كانت مستعمرة يحيعام لاتزال محاصرة منذ الهجوم عليها في بداية السنة. ومستعمرات حانيتا وأيلون ومتسوبا، وكذلك مدينة نهريا، معزولة، والطريق إليها مقطوع عند عكا. ووقعت عملية بن عمي في الفترة 8 – 15 أيار/ مايو 1948. فسقطت فيها عكا، والقرى العربية إلى الشمال منها، وصولا إلى الحدود اللبنانية. وفي الشرق توقفت العملية في الجليل الأعلى الغربي، على مشارف قرية معليا، التي ظلت في خط الدفاع الأول حتى 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1948، عندما سقطت في نهاية الحرب.[116]

وكان دخول جيوش خمس دول عربية إلى فلسطين في آن معاً، بغض النظر عن تأهبها، المنعطف الأخطر على الهاغاناه في حرب 1948. فمع أن ميزان القوى العسكرية ظل مائلاً إلى جانب القوات الصهيونية، وكذلك أفضلية تموضعها الاستراتيجي من حيث الانتشار، إلا أن مواجهة خمسة جيوش في الوقت نفسه، وضعت الهاغاناه في حالة الدفاع، وقررت قيادتها امتصاص الاندفاعة العربية الأولى، وتثبيت الخطوط، ثمّ التحول إلى الهجوم، ضمن خطة استفراد كل جبهة على حدة، وتركيز القوة لمواجهة الوضع فيها، ثم الانتقال إلى جبهة أخرى. واستطاعت الهاغاناه أن تحقق خطتها، وأساساً لغياب خطة مضادة منسقة بين الجيوش العربية. ومع ذلك، كان شهر القتال الأول هو الأصعب على الهاغاناه في الحرب، إذ كانت المبادرة بأيدي الجيوش العربية. وبصورة عامة، لم تقم الهاغاناه بالمبادرة إلى الهجوم إلاّ في حالات قليلة، وباءت جميعها تقريباً بالفشل. وكان الملك عبد الله قد تولى القيادة العامة للجيوش العربية، تساعده هيئة أركان شكلية. وعمل كل جيش بمفرده، وأشرفت عليه حكومته، كما تولت هي تزويده بصورة منفردة. في المقابل، تطورت الهاغاناه إلى جيش موحد ومنظم في أثناء الحرب، وتعاظمت قوة هذا الجيش بعد الانسحاب البريطاني، بالعدد والعدة، الأمر الذي شكل منعطفاً في بناء الأداة العسكرية الإسرائيلية. ومع تبلور مؤسسات الدولة السياسية، اكتسب «جيش الدفاع الإسرائيلي» أشكالاً بنيوية وعملياتية أكثر تلاؤماً مع الظروف المستجدة. وفي القتال اللاحق (انظر أدناه)، استطاع الجيش الإسرائيلي حسم المعركة العسكرية. وحقق بذلك الهدف الصهيوني المركزي من تلك الحرب – احتلال الجزء الأكبر من أراضي فلسطين، وطرد العدد الأكثر من سكانها، كخطوة أخرى على طريق تهويدها.

(116) حرب فلسطين، ص 475 – 480.

طرد الفلسطينيين (1948)

لدى اندلاع حرب 1948، كان في فلسطين حسب تقديرات الوكالة اليهودية حوالي 655,000 مستوطن. وفي نهاية العام نفسه، وصل عددهم حسب الإحصاء الرسمي الإسرائيلي إلى 758,700 نسمة، أي بزيادة حوالي 103,000 خلال الحرب، جلهم من المهاجرين والمتطوعين للقتال. وفي الحرب، احتلت اسرائيل حوالي 80٪ من مساحة فلسطين. ويقدر عدد الفلسطينيين في هذه الرقعة المحتلة بحوالي 900,000 نسمة، لم يبق منهم في نهاية الحرب إلا 156,000. وبذلك يكون من أهم نتائج تلك الحرب حدوث انقلاب ديموغرافي في فلسطين المحتلة، إذ تحولت الأقلية اليهودية فيها إلى أغلبية كبيرة، فيما الأغلبية العربية السابقة انقلبت إلى أقلية ضئيلة (حوالي 18٪)[117]. ومنذئذ، يدور جدل حول أسباب هذه الظاهرة، أكانت نزوحاً عربياً إرادياً، لأسباب مختلفة، كما تدعي الرواية الرسمية الإسرائيلية، وبالتالي كل المنافحين عنها، وإن بدرجات متفاوتة، أم أنها كانت نتاج طرد قسريّ، على الأقل في جزئها الأكبر، كما تثبت الوقائع؟ إن غياب الوثائق التي تثبت وجود سياسة رسمية انتهجتها القيادة الإسرائيلية لطرد الفلسطينيين في الأراشيف الإسرائيلية، لا يلغي أبداً الحقيقة الصارخة بأن قوات الاحتلال اليهودية في عام 1948، عملت بوسائل مختلفة على تفريغ المناطق المحتلة من سكانها العرب. والذرائع التي يسوقها المؤرخون الصهيونيون، بمن فيهم الليبراليون إلى حد كبير، لاتصمد أمام النقد العلمي الموضوعي. وفي الواقع، فإنه لايزال على قيد الحياة إلى يومنا هذا (1998) آلاف، بل عشرات آلاف، الشهود العيان على ماجرى في تلك الفترة، قبل خمسين عاماً فحسب، بل على استكمال عمليات الطرد حتى بعد توقف القتال في حرب 1948. ولعل الدليل الأوضح على نية القيادة الصهيونية المبيّتة في طرد الفلسطينيين من بلدهم، هو الإصرار على عدم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم بعد توقف القتال. وكذلك سلوك تلك القيادة، على جميع مشاربها، تجاه مسألة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى وطنهم، وسبل حل تلك المسألة في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي.

إن فكرة تهجير الفلسطينيين أصيلة في العمل الصهيوني أصالة فكرة إقامة دولة يهودية على أرض مأهولة بسكانها الأصليين، وهو منطق الأمور. وقد طرحت الفكرة بأشكال مختلفة منذ هيرتسل، لكنها إزاء المقاومة الفلسطينية والثورة في منتصف الثلاثينات، راحت تتبلور حول أسلوب العنف المسلح، وبالتالي التهجير القسري بالقوة العسكرية. وتكرس هذا الأسلوب في ذهن القيادة الصهيونية بعد مشروع التقسيم الذي قدمته لجنة بيل

(117) ميعاري، دليل إسرائيل، ص 49.

(1937). فإلى جانب طرح فكرة إقامة دولة يهودية في ذلك المشروع، طرحت أيضاً فكرة ترحيل السكان العرب من المنطقة المخصصة للدولة اليهودية، وبالقوة إذا لزم الأمر. وإذ لم تقبل القيادة الصهيونية بتلك الحصة المخصصة لها في مشروع التقسيم، فقد التقطت منه بندين أساسيين واعتمدتهما: إقامة الدولة اليهودية على أوسع رقعة جغرافية ممكنة من فلسطين، كحل مرحلي، وحسم مشكلة الوجود العربي عليها بالقوة العسكرية. وجاءت حرب 1948 لتتيح الفرصة أمام تلك القيادة للاستيلاء على الجزء الأكبر من اراضي فلسطين بالاحتلال، وتهويده وتفريغه من غالبية سكانه العرب العظمى، بالعنف والإرهاب والطرد المباشر. وتشير جميع الدلائل إلى أن القيادة الإسرائيلية، بزعامة بن – غوريون، كانت تريد في تلك الحرب تحقيق الحد الأقصى الممكن على هذين الصعيدين، أخذاً بالاعتبار سيرورة القتال، من جهة، والرأي العام الدولي، من جهة أخرى. وذلك من منطلق أن إعلان الدولة ليس إلاّ مرحلة على طريق استكمال المشروع الصهيوني، وليس نهاية المطاف بالنسبة إليه. فالتسويات المرحلية هي في نظر تلك القيادة محطات على الطريق، وليست شريعة للدهور. وكان قرار التقسيم (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947) يقضي بأن تضم الدولة اليهودية العتيدة أقلية عربية كبيرة، يصل حجمها إلى 42٪ من تعداد السكان في حينه، الأمر الذي رأت به القيادة الصهيونية إلغاء لجوهر فكرة تلك الدولة. وفي خطاب له أمام اللجنة المركزية للهستدروت (30 كانون الأول/ ديسمبر 1947) كرر بن – غوريون المقولات التي طالما طرحت في مناقشات خطط التقسيم والترحيل المتعددة في الثلاثينات، وقال: «ليس في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية أكثر من 520,000 يهودي ونحو 350,000 غير يهودي، معظمهم من العرب. وإذا أضفنا يهود القدس، فإن مجموع سكان الدولة اليهودية لدى إقامتها سيصبح مليون نسمة تقريباً، منهم نحو 40٪ من غير اليهود. إن تركيبة سكانية كهذه لاتوفر أساساً مستقراً لدولة يهودية. وهذه الحقيقة [الديموغرافية] يجب أن ترى بوضوح ودقة تامين. ومع تركيبة [سكانية] كهذه، ليس ثمة مايؤكد بصورة مطلقة أن الحكم سيبقى في أيدي الأغلبية اليهودية... لايمكن قيام دولة يهودية مستقرة قوية مادامت الأغلبية اليهودية فيها تمثل 60٪ فقط». وأوضح بن – غوريون أن هذا الأمر يحتم اتخاذ «موقف جديد.. وأنماط جديدة من التفكير لتلائم مستقبلنا الجديد. علينا أن نفكر كدولة».[118] وكلام بن – غوريون هذا يدل على حصول نقلة نوعية في تفكيره منذ الثلاثينات، عندما تبنى «مبدأ الترحيل القسري». لكنه كان يعي أن الاستيطان اليهودي لايملك القدرة على ذلك، وبريطانيا لا تريد أن تتولى

(118) مصالحة، طرد الفلسطينيين، ص 140.

المسألة نيابة عنه، خاصة وأن قيادته كانت قد قطعت شوطاً بعيداً في مغازلة الولايات المتحدة كحاضنة بديلة للمشروع الصهيوني. أما الآن، وهو يخطط للاستيلاء على أكبر جزء ممكن من البلد عسكرياً، فإنه بدا واثقاً من قدرة الهاغاناه على تحقيق هذا الهدف، سواء مايتعلق باغتصاب الأرض أو طرد السكان العرب، وبالتالي فرض واقع جديد في فلسطين.

إن مسلسل الأعمال الإرهابية التي قامت بها المنظمات الصهيونية المسلحة (الهاغاناه وآيتسل وليحي)، ومنذ بداية الحرب، وخلالها، وحتى بعد توقف القتال وتوقيع اتفاقيات الهدنة، من غارات ليلية وعمليات تفجير عشوائية وتدمير المنازل، إلى ارتكاب المجازر البشعة الهادفة إلى ترويع السكان العرب وإرغامهم على الهروب، يشير بكل وضوح إلى مخطط التهجير القسري الذي اعتمدته القيادة الصهيونية. لقد أرادت انتهاز فرصة أن عرب فلسطين لم يكونوا مستعدين للحرب،وغير مسلحين بما يكفي للدفاع عن أنفسهم والصمود أمام الهجمات الإرهابية الصهيونية، فعمدت إلى الضربات الهجومية المنسقة ضد المدنيين العرب في الريف، كما في المدن الرئيسية الثلاث – حيفا والقدس ويافا – حيث كانت المنظمات الصهيونية المسلحة تتمتع بتفوق عددي وتسليحي، وذلك لإرغامهم على الرحيل الفوضوي. وبالاستناد إلى العمليات الإرهابية، عمدت المنظمات الصهيونية إلى استخدام نتائجها القذرة، كما في دير ياسين والدوايمة وغيرها كثير، في الحرب النفسية. ومن ضمنها حملة «دعاية الهمس» و «التحذيرات الصادرة عن أصدقاء»، والتضييق المتواصل، والترهيب المطلق، واستغلال إرهاب الأرغون وليحي البشع، لحفز الهجرة العربية الجماعية. وأسهمت في هذه الحملة إذاعة الهاغاناه باللغة العربية، بتوجيه إلياهو ساسون، عضو لجان الترحيل القسري في الوكالة اليهودية، وكذلك المنشورات الرامية إلى ترويع المدنيين ودفعهم إلى الهروب حفاظاً على أرواحهم. و لم تتورع الهاغاناه عن التفكير في تسميم آبار المياه العربية، خاصة تلك التي يستخدمها البدو في النقب، لكنها امتنعت عن ذلك خشية الضجة التي قد يحدثها عمل كهذا على صعيد الرأي العام العالمي.[119]

في خطاب له أمام مجلس حزب مباي (7 شباط/ فبراير 1948)، أبدى بن – غوريون ارتياحه العميق للنتائج التي تمخضت عنها استراتيجية الهاغاناه بالقضاء على «الجزر العربية» في القدس الغربية، بقوله: «منذ دخولك القدس، ومروراً بلفتا وروميما... ليس ثمة من عرب، بل يهود 100٪. والقدس لم تكن منذ أن دمرها الرومان يهودية بقدر ماهي

(119) مصالحة، طرد الفلسطينيين، ص 143 – 159.

الآن. والمرء لايرى أيّ عربي في الكثير من الضواحي العربية في الغرب. لا أفترض أن هذا الوضع سيتغير... وماحدث في القدس... من المرجح أن يحدث في أنحاء عديدة من البلد... وبلا ريب ستحدث في الأشهر الستة أو الثمانية أو العشرة المقبلة من هذه الحملة تغييرات كبرى في تكوين السكان في البلد». وهناك كثير من الأدلة الواضحة على أن الترحيل القسري للفلسطينيين كان يسيطر على ذهن بن – غوريون منذ بداية حرب عام 1948. ففي خطابه أمام المجلس المركزي لحزب مباي (6 شباط/ فبراير 1948)، صرّح بما يلي: «أشك في قدرتنا على المحافظة على الاتصال بالقدس... ومن الضروري أن نكون [نستوطن] في الجبال». ورداً على ملاحظة أحد الحاضرين ومفادها «ليس لدينا أرض هناك»، قال بن – غوريون:» الحرب ستمنحنا الأرض. إن فكرة ما لنا وما ليس لنا هي فكرة لزمن السلم فحسب، أما في زمن الحرب فإنها تفقد معناها بالكامل».(120)

واتخذت عملية التهجير القسري شكلها المبرمج والمنهجي في خطة د، التي اعتمدتها الهاغاناه (10 آذار/ مارس 1948)، استباقاً لمواجهة الجيوش العربية في الحرب. غير أنه سبقت ذلك عمليات متفرقة في السهل الساحلي بين تل أبيب وحيفا، وكذلك في أطراف مرج ابن عامر وغور بيسان. وقد تمّ تهجير هذه التجمعات الريفية والبدوية بالإرهاب وقوة السلاح، كما بالحرب النفسية وغيرها من الوسائل. وكانت خطة د تنطوي على احتلال أوسع مساحة ممكنة من فلسطين، «ونسف وحرق وتدمير القرى العربية، وطرد السكان العرب المحليين إلى خارج الحدود إذا واجهت هجماتنا أية معارضة أو مقاومة». وكانت الخطة « تحمل بصمات بن – غوريون، الذي اتخذ موقفه المعلن من الحاجة إلى وجود أقل عدد ممكن من العرب في الدولة اليهودية سنة 1948». وكتب مؤلف سيرة بن – غوريون والمعجب به بلا حدود، ميخائيل بار – زوهر، مايلي: «يبدو أن بن – غوريون كان مسروراً في قرارة نفسه لفرار العرب في الأرض المخصّصة للدولة اليهودية... ففي المناقشات الداخلية، وفي أوامره إلى رجاله، عبّر العجوز [بن – غوريون] عن موقف واضح: من الأفضل ألاّ يبقى على أرض الدولة [اليهودية] سوى أقل عدد ممكن من العرب». فالدواعي العسكرية والإستراتيجية وأهداف التسوية السياسية والديموغرافية، لخلق دولة خالية من العرب تقريباً، كانت كلها مترابطة في تفكير بن – غوريون وتخطيطه وأعماله. والهدف المركزي بالنسبة إليه كان خلق دولة يهودية متجانسة العنصر.(121)

(120) مصالحة، طرد الفلسطينيين، ص 160 – 161.
(121) مصالحة، طرد الفلسطينيين، ص 161 – 167.

وبموجب التقديرات التحليلية الصادرة عن قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، فقد تمّ طرد حوالي 370,000 فلسطيني في إطار خطة د، حتى 1 حزيران/ يونيو 1948. كما أدّت المجازر الرهيبة، كالتي نفذت في دير ياسين والدوايمة، دوراً أساسياً في هروب المدنيين الذين لم يتمتعوا بحماية عسكرية في مواجهة الهجمات الوحشية التي قامت بها المنظمات الصهيونية جميعها.(122) وفي فترات القتال اللاحقة تمّ طرد نفس العدد تقريباً. فاحتلت 12 مدينة، وطرد كل سكانها أو غالبيتهم، كما في حيفا ويافا واللد والرملة وطبريا وعكا وصفد والمجدل وأسدود وبيسان والقدس الغربية. أما الناصرة فقد ظلت غالبية سكانها فيها. كما احتلت 518 قرية فلسطينية، ما لبثت إسرائيل أن هدمت 400 منها، للحيلولة دون عودة أصحابها إليها، كما استخدمت بعضها لاستيعاب القادمين الجدد إليها. ومباشرة صادرت أراضيها، وجعلتها أملاك دولة، ووزعتها على المستعمرات اليهودية المجاورة أو التي أنشئت حديثاً. واستمرت عملية الطرد بعد وقف القتال وتوقيع اتفاقيات الهدنة (1949)، حيث ألقي بعشرات الآلاف عبر الحدود، إلى البلاد العربية، أو إلى تلك الأجزاء من فلسطين التي بقيت في أيد عربية الضفة الغربية وقطاع غزة. كما دأبت إسرائيل في سنواتها الأولى على القيام بعمليات عسكرية عبر الحدود لدفع اللاجئين في القرى المحاذية لخطوط الهدنة إلى الرحيل بعيداً داخل الأقطار العربية، بهدف تغييبهم وقطع أي أمل لهم بالعودة إلى ديارهم.

الهجرة السابعة (1948 – 1998)

دشّن الإعلان عن قيام اسرائيل (15 أيار/ مايو 1948) مرحلة جديدة في تاريخ الاستيطان اليهودي في فلسطين، كماً ونوعاً، من خلال الهجرات الجماعية لطوائف يهودية من بلاد معينة أساساً، ومن هجرة فردية مكثفة من بلاد أخرى. وقد جرى التعبير عن هذا المنعطف في «إعلان الاستقلال»، حيث ورد فيه: «ستكون دولة اسرائيل مفتوحة للهجرة اليهودية وجمع الشتات». وكان أول تشريع أصدره «مجلس الدولة الموقت» (هموعتسا هزمنيت) هو إلغاء أنظمة «الكتاب الأبيض» (1939) التي تقيد حقّ الهجرة لليهود إلى فلسطين وشراء الأراضي فيها. ثمّ أقرت الكنيست الأولى (6 تموز/ يوليو 1950) «قانون العودة»، الذي يمنح كل يهودي حقّ الهجرة إلى اسرائيل والاستيطان فيها. ورأت اسرائيل بذلك تجسيداً لأحد أهم مرتكزات العمل الصهيوني.

(122) مصالحة، طرد الفلسطينيين، ص 177 – 178.

وشهدت السنوات الأولى لقيامها (1948 - 1951) هجرة جماعية واسعة النطاق، أدّت إلى مضاعفة عدد المستوطنين فيها، إذ انضم إلى حوالي 650,000 منهم (أيار/ مايو 1948) مايقارب 687,000 مهاجر جديد، خلال ثلاث سنوات ونصف. وكان طبيعياً أن يغيّر ذلك الوضع الديموغرافي للاستيطان اليهودي في البلد. لقد اقتلعت جماعات سكانية يهودية بكاملها من بلدان معينة، وأخرى كلها تقريباً من بعض البلدان، وجيء بها إلى اسرائيل، كما كان الحال مع يهود اليمن (عملية بساط الريح) وليبيا وبلغاريا ويوغوسلافيا. ثم تبعتها هجرات جماعية من رومانيا وبولندا وشمال أفريقيا (المغرب وتونس والجزائر)، وإيران، وتركيا، والعراق.(123)

ففي الفترة مابين 15 أيار/ مايو 1948 و 31 كانون الأول/ ديسمبر 1951، بلغ عدد المهاجرين إلى اسرائيل 686,739 شخصاً، منهم 237,704 من آسيا، و 93,282 من أفريقيا، و332,802 من أوروبا، و 3,822 من أميركا وأوقيانوسيا، و 19,129 مجهول الأصل. وتفاوتت أعداد المهاجرين من الدول المختلفة تبعاً لعدد اليهود فيها، وحوافزهم للهجرة، وموقف السلطات منها. وكان أكبرها في الفترة المذكورة من الدول الآسيوية، كالتالي: تركيا (34,547)، سوريا (2.678)، العراق (123,371)، اليمن (45,640)، عدن (3,275)، إيران (21,910)، أفغانستان (2,303)، القارة الهندية (2,170). أما من الدول الأفريقية فكانت الهجرات الأكبر كالتالي: المغرب (28,283)، الجزائر (3,810)، تونس (13,243)، ليبيا (30,472)، مصر والسودان (8,760)، جنوب أفريقيا (866). ومن الدول الأوروبية كمايلي: الإتحاد السوفياتي (8,123)، بولندا (108,414)، رومانيا (117,950)، يوغوسلافيا (7,661)، بلغاريا (37,260)، اليونان (2,761)، ألمانيا الغربية (8,210)، النمسا (2,602)، تشيكوسلوفاكيا (18,788)، هنغاريا (14,324))، بريطانيا (1,907)، هولندا (1,077)، فرنسا (3,059)، إيطاليا (1,805). ومن أميركا وأوقيانوسيا كالتالي: كندا (236)، الولايات المتحدة (1,711)، الأرجنتين (904). وكانت هناك أعداد قليلة من دول أخرى.(124)

وقد شملت تلك الهجرات بمجموعها: 73٪ من يهود دول البلقان، و66٪ من يهود آسيا، و43٪ من يهود رومانيا وبولندا، و17٪ فقط من يهود شمال أفريقيا، الذين هاجرت غالبيتهم العظمى لاحقاً. وعلى العموم، جاء المهاجرون من ثلاثة مصادر رئيسية: أ) معسكرات اللاجئين في أوروبا؛ ب)الطوائف اليهودية في أوروبا الشرقية

(123) EZI, pp. 54 - 55.
(124) EZI, p. 55.

ودول البلقان؛ ج)يهود الدول الآسيوية والأفريقية. وشكلت تلك الهجرات 88,3٪ من مجموع تزايد عدد السكان في إسرائيل، في مقابل 11,7٪ زيادة طبيعية. وقد ترك ذلك أثراً كبيرا على تركيبة الاستيطان الديموغرافية، سواء على المدى القريب أو البعيد، كما على التمايز الأثني والثقافي والطبقي. فحتى قيام اسرائيل، كان حوالي 90٪ من المهاجرين من أصول أوروبية، أما في فترة الهجرة الجماعية في الخمسينات، فقد هبطت تلك النسبة إلى 50٪ تقريباً. وبشكل عام، كان المستوى الثقافي، وبالتالي الاجتماعي، للمهاجرين من آسيا وأفريقيا أدنى منه لدى القادمين من أوروبا، الأمر الذي انعكس فارقاً في مستوى المعيشة بين الكتلتين - الغربية (الأشكناز) والشرقية (السفاراد) - وتمايزاً في الوضع الاجتماعي بين أفرادهما. ومهما يكن، فإن «عملية عزرا ونحميا»، التي انتهت في بداية عام 1952، ونقلت حوالي 123,000 مهاجر من يهود العراق إلى اسرائيل، شكلت منعطفاً في الهجرات الجماعية. وبينما وصل حوالي 175,000 مهاجر جديد إليها خلال عام 1951، فقد هبط هذا العدد إلى أقل من 25,000 عام 1952، وإلى الرقم المنخفض القياسي عام 1953، حيث وصل إلى 11,600. وهو أدنى مابلغه حتى 1985، حيث هبط إلى أقلّ من ذلك. ومن هنا، يمكن القول بأن العام 1952 دشن مرحلة جديدة، انخفضت فيها الهجرة إلى حد جعل القيادة الصهيونية تعمل جاهدة في البحث عن مصادر جديدة للهجرة، والتخلي عن مبدأ «الانتقاء» الذي كانت تتبناه في السابق.(125)

وتوجهت الأنظار نحو شمال أفريقيا، إلى المغرب وتونس والجزائر. وفي الفترة مابين 1952 و 1964، هاجر إلى اسرائيل حوالي 200,000 يهودي من المغرب، و 28,000 من تونس، و 13,000 من الجزائر. وبعد حرب السويس (1956)، هاجر 17,521 من مصر إلى اسرائيل. كما استمرت في هذه الفترة الهجرة من رومانيا (96,000)، ومن بولندا (45,000)، غالبيتهم من العائدين إليها من روسيا، بناء على اتفاق بين الحكومتين، سعى إليه سكرتير الحزب الشيوعي البولندي غومولكا، فسميت الهجرة على اسمه. وشهد منتصف الستينات تباطؤاً في الهجرة مرة أخرى. إلا أن حرب حزيران/ يونيو (1967) حركتها مجدّدا، فتدفق عشرات الآلاف من المهاجرين اليهود الروس إلى اسرائيل. وتوقفت هذه الموجة في مطلع الثمانينات، ثم انطلقت مرة أخرى في عام 1987. لكن غالبية المهاجرين توجهت إلى أوروبا وأميركا، وقلة فقط وصلت إلى اسرائيل. وفي عام 1986، ضربت الهجرة رقماً قياسياً في الانخفاض، إذ تدنى إلى 10,000 فقط. ومنذ 1989، وبضغط صهيوني، قلصت السلطات الأميركية عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد

(125) EZI, pp. 56 - 57.

السوفياتي إليها، فيما زادت الإدارة الأميركية ضغطها على الاتحاد السوفياتي لفتح أبوابه أمام هجرة يهوده إلى اسرائيل. ولذلك، ارتفع عدد المهاجرين إليها في عام 1990، ووصل إلى حوالي 200,000، منهم 185,000 من الاتحاد السوفياتي. واستمرت هجرة اليهود الروس خلال التسعينات، وبلغت معدلات كبير جداً (انظر أدناه).[126]

وفي نظرة عامة إلى معدلات الهجرة ومصادرها، يتضح أن غالبية المهاجرين الجدد، منذ قيام اسرائيل وحتى أواخر الخمسينات، جاءت من دول آسيا وأفريقيا. ثمّ تقلّصت إلى نحو 50٪ في الستينات والسبعينات، ووصلت إلى 20٪ في الفترة 1985 – 1989، وإلى 6,5٪ في الفترة 1990 – 1993. وفيما تضاءلت الهجرة من آسيا وأفريقيا، وانحصرت في بداية التسعينات بيهود أثيوبيا (الفلاشا)، فقد تعاظمت من الاتحاد السوفياتي، ووصلت إلى نسبة 93,5٪. وبذلك عادت دول أوروبا وأميركا لتشكل مرة أخرى المصدر الرئيسي للهجرة إلى اسرائيل، منذ أواخر الستينات. ويعود ذلك أساساً إلى أن الأغلبية الساحقة من يهود دول آسيا وأفريقيا كانت قد هاجرت في السنوات الأولى لقيام اسرائيل، ولم يبق منهم إلا جماعات صغيرة جداً. في المقابل، ولأن غالبية يهود العالم لا تزال خارج اسرائيل، خاصة في الولايات المتحدة ودول أوروبا (الشرقية والغربية)، فقد توجهت أنظار اسرائيل والمنظمة الصهيونية إلى هذه الدول لتهجير يهودها. وفيما حققتا نجاحاً كبيراً في الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، فإنهما فشلتا في حمل يهود أوروبا الغربية وأميركا على الهجرة إلى اسرائيل والاستيطان فيها. وتجدر الإشارة إلى أربع هجرات جماعية من اليهود الشرقيين، جاءت من اليمن والعراق والمغرب وأثيوبيا، وإلى هجرة يهود الاتحاد السوفياتي، بسبب الظروف الخاصة التي واكبت عملية تهجير هذه الجماعات.[127]

لقد تمت هجرة يهود اليمن الكبرى في «عملية بساط الريح» (وتسمى أيضاً «على أجنحة النسور»)، خلال 1949 – 1950. وكانت سبقتها هجرات محدودة منذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين (1882)، فبلغ عدد اليهود اليمنيين في فلسطين (1919) حوالي 4,000 نسمة (7٪ تقريباً من مجموع المستوطنين اليهود). وفي فترة الانتداب البريطاني، هاجر منهم إلى فلسطين، بشكل فردي، حوالي 15,000 شخص، كانوا يصلون عن طريق عدن. وقد بدأت المرحلة الأولى من «عملية بساط الريح» في كانون الأول/ ديسمبر 1948، حيث تمّ نقل المهاجرين من عدن جواً، الأمر الذي جرّ في أعقابه موجة هجرة واسعة، جرى ترتيبها بإذن من الإمام يحيى، وبالتعاون مع السلطات

(126)EZI, p. 57.

(127) ميعاري، دليل اسرائيل، ص 45.

البريطانية في عدن. وبدأت العملية الرئيسية في أيار/ مايو 1949، فنقل حوالي 35,000 مهاجر، وفي 1950، حوالي 9,000، وانتهت العملية في 24 أيلول/ سبتمبر 1950. وفي هذا الجسر الجوي، الذي بلغ 430 رحلة، نقل حوالي 49,000 شخص. وبقي في اليمن حوالي 3,000، هاجر منهم لاحقاً حوالي 2,000 في الستينات.[128]

أما يهود العراق، فكانت هجرتهم الكبرى في «عملية عزرا ونحميا»، التي امتدت من آذار/ مارس 1950 حتى بداية العام 1952. وكان عدد يهود العراق في حينه حوالي 130,000. وقد تضافر نشاط الحركة الصهيونية مع أحداث بغداد (1941)، التي قتل فيها حوالي 180 يهوديا، لتعزّز فكرة الهجرة إلى فلسطين لدى يهود العراق، الذين عاشوا فيه منذ السبي البابلي (587 ق. م). وفي عام 1942، أسست الهاغاناه تنظيماً لها في صفوفهم، قام أعضاؤه (8 نيسان/ إبريل 1950) بإلقاء متفجرات على كنيس في بغداد لدفع يهود العراق إلى الهجرة. وفي عامي 1949 و 1950، عبر بضعة آلاف منهم الحدود إلى إيران، ومنها انتقلوا إلى اسرائيل. إلا أن البرلمان العراقي أصدر قانوناً يسمح لليهود بالهجرة (آذار/ مارس 1950)، وأعطاهم مهلة زمنية لمدة سنة، ثم جرى تمديدها لبضعة أشهر. وتقدم بطلب الهجرة حوالي 125,000 منهم، وغادرت الدفعة الأولى في 19 أيار/ مايو 1950. وفيما اشترطت الحكومة العراقية في البداية ألاّ تكون الرحلة الجوية مباشرة، فإنها تخلّت لاحقاً عن هذا الشرط، فأقيم جسر جوي بين بغداد ومطار اللد (قرب تل أبيب). وقد ترك العراق 26,757 مهاجراً حتى نهاية العام 1950. وفي 1951، وصل عددهم إلى 89,205. وتوقفت العملية في بداية عام 1952. أما الهجرة غير الشرعية عبر إيران، فقد بلغت حوالي 1,700شخص في عام 1949، و 6,000 حتى أيار/ مايو 1950، عندما بدأت الهجرة «الشرعية». وبذلك يكون عدد المهاجرين من العراق خلال الفترة 1949 – 1951 حوالي 123,000 شخص. وقُدّر عدد اليهود الباقين في العراق حينئذ بحوالي 6,000، غادر معظمهم لاحقاً، بصورة أو بأخرى، ولم يبق منهم إلاّ بضع مئات.[129]

وبصورة مثيلة تقريباً، تمّ نقل يهود المغرب في «عملية ياخين»، التي انطلقت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1961، بعد عدة أشهر من المفاوضات عبر قنوات مختلفة. فبدأ ترحيل المهاجرين بصورة منتظمة، ولكن دون الإعلان عنه. وقد استغلت اسرائيل والحركة الصهيونية حادثة غرق السفينة «إغوز»، وعلى متنها 43 مهاجراً غير شرعي (كانون الثاني/ يناير 1961)، للقيام بحملة من الضغوط على الحكومة المغربية، شاركت فيها مؤسسات

(128) EZI, p. 1013.
(129) EZI, pp. 1012 - 1013.

صهيونية وأطراف دولية، من أجل انتزاع إذن يسمح ليهود المغرب بالهجرة إلى اسرائيل، ونجحت بالحصول عليه. واستمرت العملية دون انقطاع حتى عام 1988، ومن خلالها تم تهجير حوالي 127,000 يهودي مغربي. إلا أن هجرة يهود المغرب لم تنحصر في هذه العملية فحسب، بل سبقتها حركة مهاجرة بأشكال مختلفة. وإذ لم تكن السلطات الفرنسية تعارض هجرة يهود المغرب قبل استقلاله (حزيران/ يونيو 1956)، فإن اسرائيل كانت تضع قيوداً عليها، انطلاقاً من مبدأ «الإنتقاء» الذي تبنته بالنسبة إلى أولويات استيعاب الجماعات اليهودية في الفترة مابين 1948 و 1955. ولم يكن هؤلاء في أعلى سلم تلك الأولويات. إلا أن هذا الوضع تغير عشية الاستقلال المغربي. وشهد عام 1955 هجرة حوالي 25,000 يهودي مغربي إلى اسرائيل، بعد أن خففت القيود على هجرتهم. وبعد استقلاله أغلق المغرب مكاتب الهجرة اليهودية فيه، إلى أن عاد وسمح بها في مفاوضات بين ممثلين عن المؤتمر اليهودي العالمي واجهزة الأمن المغربية. وفي عام 1956 ذاته، هاجر من المغرب 36,301. ثم عقبت ذلك فترة من الهجرة «غير الشرعية»، استمرت حتى عام 1961. ولدى قيام اسرائيل، كان في المغرب حوالي 270,000 يهودي، هاجر منهم حتى نهاية العام 1988 حوالي 262,000، استقر بضع عشرات الآلاف منهم في فرنسا وكندا وغيرهما، ووصل الباقي إلى اسرائيل.[130]

ولعل من أكثر أفعال الصهيونية طرافة تهجير «يهود» أثيوبيا (الفلاشا)، في «عملية موشيه» (1984)، و«شيبا» (آذار/ مارس 1985)، و«شلومو» (1991). فهذه الجماعة الغامضة في أصلها وتاريخها، والمشكوك في يهوديتها، لم تكن خاطرة على بال القيادة الإسرائيلية ومؤسسات التهجير الصهيونية حتى منتصف السبعينات، على الرغم من العلاقات التي نسجت في الخمسينات بين اسرائيل وأثيوبيا. وفي عام 1973، اعترف بيهوديتها الحاخام الأكبر السفاردي، عوفاديا يوسف، وتبعه (1975) الحاخام الأكبر الأشكنازي، فقضت لجنة وزارية (آذار/ مارس 1975) بأن «قانون العودة» ينطبق على أبنائها. ومع ذلك، تجاهلت الحكومة الإسرائيلية تلك القرارات، الأمر الذي حرّك عدداً من المنظمات في اسرائيل والخارج، للضغط على الحكومة لتهجيرهم إلى اسرائيل. وفي عام 1977، كان قد وصل منهم حوالي 150 شخصاً، ثم تبعهم 121 في نفس العام، وذلك في إطار صفقة مع أثيوبيا، انطوت على تبادل المهاجرين بالسلاح. ولما افتضحت الصفقة توقف العمل بها موقتاً، ليعود في عام 1980، حيث نقل 209 أشخاص، واستمر في عامي 1981 و 1982، حيث وصل عدد المهاجرين إلى 956 و 891 على الترتيب.

(130) EZI, pp. 1014 - 1015.

وكانت غالبية هؤلاء من منطقة تغري المحاذية للسودان، الذي عبره انتقلوا إلى اسرائيل. وفي نهاية العام 1983، كان جميع يهود تلك المنطقة (حوالي 4,000 شخص) قد نقلوا إلى اسرائيل من السودان. وخلال عامي 1983 و 1984، استمر تيار الهجرة بمعدل 200 شخص شهرياً، لكن تدفق اليهود الأثيوبيين على السودان كان أكثر من ذلك بكثير. وفي منتصف عام 1984، تجمع حوالي عشرة آلاف منهم في معسكرات أقيمت خصيصاً لهم في السودان. وتعرضت الحكومة الإسرائيلية لنقد شديد على سياستها بالنسبة إلى تهجير هؤلاء اليهود. فعدلت عنها، وقررت نقلهم جماعياً في «عملية موشيه» (تشرين الثاني/ نوفمبر 1984)، التي شملت أكثر من 6,500 شخص، وتوقفت قبل إنجاز المهمة (5 كانون الثاني/ يناير 1985)، بسبب افتضاح هذه العملية.[131]

وبعد فترة قصيرة من الركود، لصرف النظر عن هذه الهجرة وعلاقة حكومة السودان بها، ودور الولايات المتحدة فيها، عادت اسرائيل، بالتعاون مع الإدارة الأميركية (آذار/ مارس 1985) لنقل من تبقى من الفلاشا في السودان جواً. وذلك في «عملية شيبا» (سبأ)، التي تولتها وكالة الاستخبارات الأميركية (سي. آي. اي). وبحسب أرقام وزارة الاستيعاب الإسرائيلية، وصل عدد المهاجرين الفلاشا في الفترة مابين 1972 و 1985 إلى 14,305. ومع اندلاع الحرب الأهلية في أثيوبيا، تجمع الفلاشا في العاصمة أديس أبابا، بهدف الهجرة إلى اسرائيل، وتمّ إيواؤهم في معسكرات برعاية الوكالة اليهودية. لكن الرئيس الأثيوبي منغستو هايلي مريم أعاق ترحيلهم. ولما سقط حكمه، تحركت اسرائيل والوكالة اليهودية بسرعة لإخلاء تلك المعسكرات. وفي عملية خاطفة (24 ساعة)، قام الجيش الإسرائيلي، بالتعاون مع الحكومة الأثيوبية، بنقل 14,400 من الفلاشا جواً، في «عملية شلومو» (أيار/ مايو 1991). ويقدر عدد من تبقى منهم في أثيوبيا مابين 2 – 3 آلاف، وعدد غير محدد ممن اعتنق الديانة المسيحية. ولكنهم يرغبون بالهجرة إلى اسرائيل، فيما الأوساط الدينية الأورثوذكسية اليهودية تعارض في ذلك، ولاتزال مشكلتهم قائمة إلى اليوم (1998)، ويقدر عدد الفلاشا في اسرائيل بحوالي 45,000.[132]

وفيما خلا الهجرات الجماعية المذكورة أعلاه، تحتل هجرة يهود روسيا (الاتحاد السوفياتي) موقعاً متميزاً، خاصة وأن التجمعات اليهودية في دول أوروبا الشرقية الأخرى، قد نقلت كلها، أو غالبيتها العظمى، إلى اسرائيل في السنوات الأولى لقيامها. لقد لعب يهود روسيا دوراً مركزياً في نشوء الصهيونية وتبلورها، سبق ظهور هيرتسل

(131) EZI, pp. 397 - 398.
(132) EZI, pp. 1013 - 1014.

وصهيونيته السياسية، إلا أنهم لم يهاجروا بمجموعهم للاستيطان في فلسطين حتى الفترة الأخيرة (التسعينات). وفي الواقع، فإن الغالبية العظمى من مهاجري روسيا اليهود، خلال قرن وأكثر من الزمن (1882 – 1989)، قصدت أوروبا الغربية في الطريق إلى الولايات المتحدة، لمن وجد السبيل إليها، وهم كثر. ومع ذلك، كان أثرهم كبيراً على الحركة الصهيونية، وبالتالي، الاستيطان اليهودي في فلسطين، فكراً وممارسة. وظل تهجيرهم مسألة مركزية في سياسة إسرائيل الخارجية والإعلامية، الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على علاقتها بالاتحاد السوفياتي، وبالتالي، على علاقة هذا الأخير بالولايات المتحدة، التي أصبحت البلد الأم لإسرائيل. فقد أصبحت هجرة يهود الاتحاد السوفياتي عنصراً بارزاً في شبكة العلاقات بين الدولتين العظميين، سلباً وإيجاباً. فكل منهما، ولأسبابها الخاصة، سواء منها المتعلقة بإسرائيل ذاتها، أو المتصلة بالصراع بينهما، نظرت إلى هذه الهجرة من زاوية سياسية متناقضة مع الأخرى بشكل عام. وفي الواقع، فإنه حتى التسعينات، وعلى الرغم من سماح موسكو لليهود بالهجرة في فترات معينة، ظل الضجيج الإعلامي – الإسرائيلي والأميركي – حول هذه المسألة أكبر بكثير من رغبة اليهود الروس أنفسهم بالهجرة إلى اسرائيل. كما ظلّ إصرار غالبية هؤلاء على التوجه إلى الولايات المتحدة، يشكل إحراجاً لإسرائيل وللحركة الصهيونية، كما للولايات المتحدة المساندة لهما في سعيهما لجعل وجهة هؤلاء إلى اسرائيل، ولو قسراً.

فخلافاً للدول الأوروبية الأخرى، وحتى الشرقية منها، لم يكن الاتحاد السوفياتي على العموم يسمح بهجرة يهوده الحرّة إلى الخارج، بما في ذلك إلى اسرائيل، كما لم يمنح الحركة الصهيونية حرية العمل داخله. وفيما أيّد إقامة اسرائيل، فإنه لم يفتح أبوابه للهجرة إليها أمام مواطنيه اليهود، الأمر الذي شكل عنصراً في سوء العلاقات بينهما. ولكن، حتى عندما سمح الاتحاد السوفياتي ليهوده بالهجرة، كانت الأعداد ضئيلة جداً. ففي الفترة ما بين 1954 – 1956، عندما أبدت موسكو بعض المرونة في هذه المسألة، لم ينتهز الفرصة إلا بضع مئات (750 تقريباً) من المسنين الذين لهم أقارب في اسرائيل. وبعد حرب السويس، عدلت موسكو عن هذه السياسة، وتوقفت الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي إلى اسرائيل تماماً، واستمر الوضع كذلك حتى نهاية الستينات. وفي عام 1969، سمحت موسكو لحوالي 3,000 من اليهود الراغبين بالهجرة إلى اسرائيل بالمغادرة، إلا أن هذا العدد هبط إلى 1,000 فقط في عام 1970. ومنذ بداية السبعينات، أصبحت هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي عنصراً بارزاً في علاقاته مع الولايات المتحدة. وقد جرى التعبير عن ذلك في «تعديل جاكسون – فانيك»، الذي ربط بين منح الاتحاد السوفياتي مكانة دولة

«مفضلة جداً» في التبادل التجاري مع الولايات المتحدة، وبين سماح موسكو لليهود بالهجرة. وجرّاء ذلك، قفزت معدلات الهجرة من 1,000 عام 1970، إلى 14,000 في 1971، إلى أكثر من 30,000 في 1972 و 1973. وقد وصلت غالبية هؤلاء العظمى (95٪) إلى اسرائيل، نظراً لانتمائهم العقائدي للصهيونية.[133]

ومنذ منتصف السبعينات، وبعد أن كانت غالبية الصهيونيين قد وصلت إلى اسرائيل، انتهز الآلاف من يهود الاتحاد السوفياتي الفرصة للهجرة إلى الغرب، وخاصة إلى الولايات المتحدة، فهبط معدل الهجرة إلى حوالي 15,000 سنوياً. ثم راح يرتفع مرة أخرى، وبلغ الذروة في عام 1979، لدى مناقشة الكونغرس معاهدة «سالت 2»، فوصل إلى 51,000، ذهب أقل من ثلثهم إلى اسرائيل. ومنذ بداية الثمانينات، راح هذا العدد يهبط إلى معدل 1,000 سنوياً، حتى عام 1989. وعندها تغير الوضع كلياً، إذ في ظل «البروسترويكا»، فتح الاتحاد السوفياتي أبوابه للهجرة اليهودية الجماعية، إلاّ أن الغالبية العظمى من المهاجرين (حوالي 90٪) فضلت الاستقرار في دول أخرى، خاصة في الولايات المتحدة. وبالاتفاق بين موسكو وواشنطن واسرائيل، وعلى الرغم من معارضة منظمات يهودية غير صهيونية (أميركية أساساً)، جرى توجيه المهاجرين قسراً إلى اسرائيل. فوضعت الولايات المتحدة سقفاً لتأشيرات هجرة اليهود السوفيات إليها (40,000 سنويا)، فيما حصرت الحكومة السوفياتية إجازات المغادرة بالسفر إلى اسرائيل، وفي رحلات جوية مباشرة. فشهدت التسعينات سيلاً من هجرة اليهود الروس إلى اسرائيل، ووصل عدد المهاجرين عام 1990 إلى 185,000، ثم تراجع عام 1991 إلى 148,000، بسبب حرب الخليج الثانية، وإلى 64,000 في العام 1992، بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة التي واجهها القادمون الجدد في اسرائيل. أما بعد أن منحت الولايات المتحدة (1992)اسرائيل قرضاً بمبلغ عشرة مليارات دولار لاستيعاب الهجرة الجماعية من الاتحاد السوفياتي، فقد عاد تدفق اليهود الروس إلى اسرائيل، وبأعداد كبيرة (أكثر من 600,000 حتى عام 1996)، ولايزال مستمراً (1998). ويقدر أن ثلث القادمين من الاتحاد السوفياتي (سابقاً) هم من غير اليهود. ومع أن «قانون العودة» يشملهم، بشكل أو بآخر، فإن «مجلس الحاخامين الأعلى في اسرائيل يصرّ على «تهويدهم» حسب الأصول الأرثوذكسية.[134]

في ربيع العام 1998، ولمناسبة الذكرى الخمسين لقيام اسرائيل، أعلن المكتب المركزي للإحصاء فيها أن عدد سكانها قد بلغ 5,940,000 شخص. وبذلك تكون قد

(133) EZI, pp. 1138 - 1139.
(134) EZI, pp. 1139 - 1140.

ضاعفت العدد الإجمالي للمتسوطنين فيها أكثر من سبع مرات منذ العام 1948. وماكان لها أن تحقق ذلك لولا الهجرة الجماعية والفردية، التي بلغ تعدادها حوالي ثلاثة ملايين خلال هذه الفترة. وأفادت المصادر الرسمية الإسرائيلية، في سياق المناسبة المذكورة، أن السنوات العشر الأخيرة جلبت إلى اسرائيل حوالي 950,000 مهاجر، جلهم من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، وبعضهم من أثيوبيا، التي بلغ إجمالي المهاجرين منها حوالي 65,000 شخص. ومن هنا الزيادة الكبيرة في عدد سكان اسرائيل خلال التسعينات، والتي لا توازيها إلاّ الزيادة في سني اسرائيل الأولى. فمن 4,821,700 شخص في عام 1990، قفز عدد سكان اسرائيل في السنوات التالية من التسعينات كمايلي: 5,058,800 (1991)، 5,195,900 (1992)، 5,327,600 (1993)، 5,471,500 (1994)، 5,619,000 (1995)، 5,759,400 (1996)، 5,863,000 (1997). وكان من بين هؤلاء في نهاية العام 1996 حوالي 4,637,400 يهودي، و 1,122,000 عربي، أي أن النسبة هي 1:4 (82٪ من اليهود، و18٪ من العرب) تقريباً. وتجدر الملاحظة إلى أنه رغم الهجرة اليهودية المستمرة إلى اسرائيل، فإنها لم تجمع إلى الآن (1998) أكثر من 36٪ فقط من مجموع يهود العالم، الذين قدّر عددهم (1996) بحوالي 13 مليون نسمة.[135]

(135) Statistical Abstract of Israel, 1997 (48), pp. 49 - 52.

ثانياً: تهويد الأرض

غني عن البيان أن كل استيطان هو، بنسبة أو بأخرى، إحلائي لناحية سكان الإقليم المستهدف الأصليين، وإحلالي لناحية الكتلة البشرية المستوطِنة في ذلك الاقليم، من جهة أخرى. وهو ينطلق من فكرة وجود رقعة أرض من المعمورة، خالية من السكان، فعلاً أو زعماً، تستصرخ المستوطنين لإعمارها، وتتوفر فيها مساحات واسعة لاستيعاب المهاجرين إليها، كما تحتوي من الموارد الطبيعية ما يضمن لهؤلاء أسباب الحياة والغَناء. ومع ذلك، لا بد للمستوطنين من مرتكز إيديولوجي، زائف على العموم، يبرر في نظرهم، وتجاه الآخرين، نشاطهم الاستيطاني، ويسبغ عليه نوعاً من الشرعية، الواقعية أو الطوباوية. كما لا يستغني المستوطَن عن «بلد أم»، يبسط عليه حمايته السياسية، ويمدّه بالطاقة البشرية، عبر استمرار تدفق المهاجرين إليه، ويوفر له احتياجاته المادية، ويشكل سوقاً لمنتجاته، على الأقل في مراحله الأولى، وإلى أن تنضج أوضاعه للانفصال التدريجي عن ذلك البلد، بموازاة استكمال بناء مقومات كينونته الذاتية. وفي ذلك، لا يخرج المشروع الصهيوني جوهرياً عن أترابه من المستوطنات، إلا أنه يتميز عنها جميعاً، بخصائصه الصهيونية، وما تدعيه هذه الحركة من «قومية يهودية»، وبالتالي من «علاقة تاريخية – دينية» بالاقليم المستهدف، أي «الفكرة الاسترجاعية» التي تنطلق منها الصهيونية ظاهراً.

وكان طبيعياً عندما واجهت مسألة الأرض دعاة الصهيونية الأوائل، أن يعمدوا إلى أقصر السبل لحلها باللجوء إلى الأسطورة التوراتية حول «أرض – الميعاد»، وبالتالي، إلى «مبدأ العودة» إليها. وما دام هناك «شعب مختار»، فهناك أيضاً «أرض مختارة»، سواء كعقيدة دينية أو «مقولة ثقافية»، كما طرح المنافحون الصهيونيون. وقالوا: «إذا لم يكن

اليهود مجرد فئة من الأفراد يشتركون في معتقداتهم اللاهوتية. بل شعباً له وجدانه التاريخي – وهذا ما يظنونه في أنفسهم – فإن الصلة بالأرض المختارة هي جزء من معطيات وجدانهم التاريخي المباشر ومن هويتهم الدينية والقومية». وبحسب هذا التصور، هناك علاقة غير قابلة للتجزئة بين «الشعب اليهودي» و«أرض-إسرائيل» (آيرتس يسرائيل). ومن هنا، فإن هجرة المستوطنين اليهود إلى فلسطين هي عودة إلى «الأرض الموعودة»، وبالتالي، فهي حالة من «الارتقاء» (علياه)، نحو الوضع الأمثل، حيث يجتمع الصنوان-الشعب والأرض-في وحدة، تطبّع أوضاعهما الشاذة. وهذا الشذوذ، سواء بالنسبة إلى الشعب أو الأرض، هو بإرادة إلهية، كما هو التطبيع أيضاً. فغضب «إله إسرائيل» على «شعبه» لعصيانه تعاليم أنبيائه، تسبب في فصم وحدة الشعب والأرض، ورضاه هو السبيل إلى الجمع بينهما، والفصم، مهما طال، لا يضيّع «الحق التاريخي» للشعب المختار في أرضه المختارة، وبالتالي، فالعودة إليها هي كشف عن الإرادة الإلهية، وتعبير عن مغفرة الله لشعبه، وهي في نفس الوقت «افتداء» للأرض، وخلاص للشعب من الضياع والشتات.[1]

وفي الواقع، فإن المنظور الصهيوني، العلماني في الظاهر، بالنسبة إلى علاقة المستوطنين اليهود بالأرض، ينبع من أصول توراتية جرى تحويرها لتخدم الهدف الراهن منها. وفي هذا السياق، تم توظيف التعاليم التلمودية القديمة في تسويغ فكرة استيطانية مستحدثة، فجاءت غيبية، شكلاً ومضموناً. «ويستند أساس هذه الفكرة، في الظاهر، إلى مثل أعلى أو حتى إلى قضاء إلهي ينتظم ثلاثة أطراف: الله، والشعب، والأرض. وبما أن كلا الطرفان، الشعب والأرض، تربطه العلاقة ذاتها بالله، فيمكن رؤية هذه الأطراف على شكل مثلث رأسه الله، مالك الأرض والشعب وسيّدهما. وفي هذا التدبير الإلهي خصّ الله كل شعب أو أمة بأرض معينة. ولذا، فإن علاقة الأرض بالشعب وما تنطوي عليه هذه العلاقة لا يستقيمان إلا داخل الأمة، أي عبر الأمة الواحدة لا عبر الأمم. فكل عائلة خُصّت بقطعة معينة من الأرض، وإن أي خلل في هذه العلاقة المثالية، وعلى أي مستوى، ليس إلا خروجاً على النظام الإلهي الذي تجسده القوانين الإلهية، والذي نجد فيه أصل معاناة البشر وفرض العقوبات على مخالفيه... والله في هذه العلاقة المثالية بين الشعب والأرض هو المالك -صاحب سند الملكية- لذا فالملكية الإنسانية الصريحة محرمة: «الأرض فلا تُبع بتاتاً لأنها لي الأرض...(سفر اللاويين 23:25)».[2]

(1) حماد، (مصدر سابق)، ص153.
(2) لين، وولتر، بالاشتراك مع ديفز، أوري، الصندوق القومي اليهودي، (ترجمة محمود زايد ورضوان مولوي)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1990، ص17. (لاحقاً: لين، الصندوق).

وبناء على هذا المنظور التوراتي لملكية الأرض، يصبح «حق البشر الوحيد في الأرض هو حق الاستعمال، أي حق الانتفاع بها، وممارسة هذا الحق من دون قيود محصورة فيمن تم تعيينه مالكاً وفي ورثته الشرعيين، والتمتع بالأرض هو وحده الذي يتفق مع المثل الأعلى». ويترتب على ذلك أنه «إذا ما حدث، ولأي سبب من الأسباب، أن باع صاحب الحق حقه هذا – وبهذا يكون قد «باع أرضه» – فإن ثمن هذا الحق ومدة ممارسته يكونان محدودين». والحد الذي يضبط التناسب بين الثمن المدفوع لقاء حق الاستعمال ومدة ممارسته يكون كالتالي: «يتم تحديد الثمن وفقاً لعدد السنوات الباقية من دورة الخمسين سنة، التي سميت سنتها الختامية سنة اليوبيل. وفي غضون السنة الأخيرة يعود حق الانتفاع إلى صاحبه الأصلي أو إلى ورثته الشرعيين، وباستعادة هؤلاء لهذا الحق تعود العلاقة المثالية بين الشعب والأرض (سفر اللاويين 25: 14-17)». ولتفادي الخروج على هذا المثل الأعلى، فقد وضعت آلية لاستعادة الأرض المبيعة (إعتاقها)، وبالتالي، الحؤول دون تمركز الملكية في أيد محدودة، بما لا يترك مجالاً للآخرين للإفادة منها. ويتم ذلك من خلال إعادة تثبيت «العلاقة الأصلية بين الشعب والأرض مرة كل 49 سنة». وهكذا «ففي غضون السنة الخمسين، سنة اليوبيل (سفر اللاويين 25: 8-13)، تعاد الأرض المبيعة إلى صاحبها الأصلي أو وارثه الشرعي الذي يجب أن يسمح له بأن يقوم عملياً بشرائها مجدداً، وإذا لم يكن مقتدراً على ذلك فيجب أن تعاد من دون أية تكلفة (سفر اللاويين 25: 14 – 17، 25 – 28)».[3]

ويستخلص مما تقدم «أن انتقال الأرض لا يكون قانونياً إلا إذا كان خاضعاً لحق الاسترداد». ومن هنا، فإن «نقل الملكية الصريحة، ونقل سند الملكية، والنقل إلى أفراد خارج قبيلة المالك الأصلي، يعتبر غير شرعي حكماً (سفر العدد 36: 5-9)». وعلى هذه الأرضية، أصبح واقع الجماعات اليهودية المنتشرة في العالم متحارجاً مع منظورها الديني الطوباوي للخلاص. «فإذا كانت علاقة الشعب الأصلية بالأرض حتمية إلهية في جوهرها – ولذا فهي صالحة في كل زمان ومكان – فكيف يمكن تحقيق الخلاص للشعب والأرض في الوقت الحاضر؟ فالخلاص أمر يستحيل تصوره من دون العودة إلى المكان الذي تأسست فيه العلاقة الأصلية، والذي يفترض أن يكون لا يزال صالحاً. لكن، كيف يمكن تحقيق عودة شعب مشتت في الأرجاء كافة ويعيش في ظل أوضاع مختلفة لا تحمل، في الغالب، أي وجه شبه بطريقة حياته الأصلية؟ الحقيقية هي أن هذا المشروع بدا مستحيلاً أول الأمر، لكن القادة الدينيين، ردوا على هذه المعضلة بأن أعلنوا: أولاً، أن السبي كان نتيجة عمل

(3) لين، الصندوق، ص18.

إلهي عقاباً لهم على خرق العهد، بما في ذلك ما عنى علاقة الشعب بالأرض، وهو ما تعبير عنه صلاة العيد: «وبسبب ذنوبنا سبينا من أرضنا»؛ ثانياً، ونتيجة للسبب الأول، لا يمكن إنهاء السبي وتحقيق العودة إلا من خلال عفو وتدخل إلهيين في الأمور البشرية، وهذه معجزة يعود إلى الله وحده تقرير زمنها وطريقة حدوثها. وحتى يحين ذلك الوقت، تبقى الجهود الإنسانية لتحقيق العودة، بالضرورة، من دون طائل ومحكومة بالفشل. ومثل هذه الجهود، في الحقيقة، ليس إلا الشكل الأسوأ للجحود اليهودي، فهي محاولات متغطرسة لأناس يريدون أن يحلوا محل الله أو يقوموا بدوره، وتمثل عملاً إلحادياً وخرقاً للوصية الأولى (سفر الخروج 20:3).[4]

وكانت هذه العقيدة الدينية في صلب موقف الجماعات اليهودية من «صهيونية الأغيار»، وبالتالي، عدم استجابتها للدعوات (المسيحية البروتستانتية) بالعودة إلى فلسطين والإقامة فيها. إلا أنه قام في القرن التاسع عشر بعض الحاخامات، الذين عرفوا لاحقاً بمبشري الصهيونية السياسية، وخرجوا على هذه التعاليم، عندما طرحوا «مشروعية» الجهد الإنساني من أجل «تحقيق العودة/ التحرر»، بالاستناد إلى حجج دينية. وكان من هؤلاء الحاخام تسفي هيرش كاليشر من بروسيا (1795–1874)، والذي أعلن أن «خلاص صهيون يجب أن يبدأ بتحرك يقوم به الشعب اليهودي، أما المعجزة الموعودة فتأتي بعد ذلك». وكذلك الحاخام يهودا سولومون القلعي في البوسنة (1788–1878)، الذي هاجر إلى فلسطين (1874) واستقر في القدس، ودعا اليهود إلى الاقتداء به، معلناً «أن عودة اليهود الجسدية إلى صهيون يجب أن تسبق الخلاص الإلهي النهائي». وإذ لم يلتفت الجمهور اليهودي كثيراً إلى هذه «الفتاوى»، فقد شكلت مرتكزات للمقولات الصهيونية السياسية، التي صاغها دعاة علمانيون، تغطوا بهذه التعابير الصادرة عن رجال الدين، فيما أعطوها مضموناً جديداً، ذا مغزى «سياسي-قومي». ففي الظاهر، لم يكن خطاب هيرتسل الصهيوني السياسي يختلف عن سلفه بنسكر، ولا ابتعد هذا الأخير في المصطلح عن سابقيه من الحاخامات الصهيونيين. ولكن بنسكر دعا إلى «التحرر الذاتي» باسم الصهيونية، القائمة على «القومية اليهودية». أما هيرتسل، الذي لم يضف كثيراً على الإطار النظري للصهيونية اليهودية، فقد رأى تجسيد المشروع الصهيوني من خلال جعله «مسألة دولية»، تخص جميع الدول الكبرى، أو بعضها على الأقل. ومع ذلك، وفي جميع الحالات، ظلت الجماعات اليهودية الأرثوذكسية تعارض الصهيونية، وتكنُّ العداء لدعاتها وأنصارها.[5]

(4) لين، الصندوق، ص 18—19.
(5) لين، الصندوق، ص 19 – 20.

ومهما يكن، فإنه لدى تبلور ملامح المشروع الصهيوني كفكرة مجردة، كانت علاقة ما يسمى «الشعب اليهودي» بفلسطين (الأرض المختارة) غير قائمة في الواقع، وبالتالي، كان على «عملية الاسترداد» (الاستيطان) أن تبدأ من الصفر. وبصرف النظر عن المسائل الإيمانية، فإنه في الواقع العملي، كان على المشروع الصهيوني، أسوة بأترابه من المشاريع الاستيطانية، وربما أكثر، أن يحقق الاستيلاء على الأرض المستهدفة – فلسطين. «فلا شك أن ما يتطلبه إنشاء مستوطنة [بعد توفر المستوطنين طبعاً] هو الاستيلاء على الأرض. ولذلك فإن من الأمور البالغة الأهمية في مختلف حالات الاستعمار الاستيطاني هو ما حدث للأرض. وأساس ذلك أن سيطرة المستوطنين على الأرض تشكل أساساً مادياً لشرعية وقوة الحكومة التي يقيمونها في أية دولة استيطانية. وبالفعل، فإن أحد أهم جوانب تاريخ الاستيطان هو الحصول على الأرض بأية وسيلة كانت، وهنا تتدرج مختلف أشكال الإكراه، من الحرب والعنف بشكل عام، إلى إشاعة مناخ الرعب والخوف بوسائل الإرهاب، إلى الإغراءات المادية التي تصاحب هذا المناخ، إلى عقود «الشراء» الصورية والحقيقية، بالإضافة إلى صور المعاهدات والاتفاقيات غير المتكافئة التي عقدت مع الأهالي، وأساليب المصادرة «القانونية» أو الرسمية التي مارستها السلطات الاستعمارية لصالح المستوطنين وعلى حساب أصحاب الأرض الأصليين، حتى يتم للمستوطنين في النهاية تطويق أجزاء واسعة من أراضي المستوطَنة. ومردُّ ذلك إلى أن الأرض هي القاعدة المادية للمستوطَنة، مثلما يعتبر المستوطنون هم قاعدتها البشرية».[6]

وفيما تمت عملية الاستيلاء على الأرض في المستوطَن بالأشكال المذكورة أعلاه غالباً، فإنها مع ذلك ترافقت بشعارات مضلّلة من «الرسالة الحضارية أو الإلهية»، ومسؤولية «العرق الأعلى» عن تمدين وإعمار «الأقاليم الخالية»، سواء من السكان أم من الحضارة، أم كليهما معاً، على الرغم من أنها أدت أحياناً إلى إبادة السكان الأصليين. وحيث لم يسحق سكان المستوطنة الأصليون، أدت عملية الاستيلاء على الأرض هذه إلى تحريك مسارين جدليين: «1 – تلك العلاقة الجدلية بين الأرض والمستوطنين، وتفصيل ذلك أنه بمقدار ما يأتي مهاجرون بقصد الاستيطان الدائم، يمكن توسيع الأرض التي يتم الاستيلاء عليها. كما أنه بمقدار ما تكون ثمة أراض يمكن الاستيلاء عليها، بمقدار ما تزداد الاغراءات أمام المهاجرين للقدوم والاستيطان. 2 – تلك العلاقة الجدلية بين الاستيلاء على الأرض، وتصاعد الصراع بين المستوطنين والوطنيين. وتفصيل ذلك أن تأمين السيطرة على المستعمرة يتطلب مزيداً من المهاجرين، مما يؤدي إلى زيادة الضغط السكاني على

(6) حماد، ص55.

أبناء البلاد، وإلى التوسع في عملية الاستيلاء على الأرض، فتنشأ نتيجة لذلك مقاومة الوطنيين». وقد يتخذ الصراع بين المستوطنين والوطنيين أشكالاً مختلفة، في مسار سيطرة المستوطنين على الاقليم المستهدف، وبالتالي، تطويع الوطنيين لإرادتهم، أو نفيهم وتغييبهم، بما في ذلك وجودهم المادي الجسدي، ناهيك عن السياسي أو الاقتصادي أو الحضاري – الثقافي. (7)

وعندما وقع الاختيار على فلسطين كقاعدة استيطانية للمشروع الصهيوني، فقد افترق عن أترابه من المشاريع التي استهدفت أقاليم تضم مساحات واسعة من «الأراضي الخالية»، وتنفتح على تخوم تحتوي موارد طبيعية غنية. ففي فلسطين التقى الشريكان في المشروع الصهيوني، اليهودي والامبريالي، على قاسم مشترك من الجغرافيا، هذا لعلاقتها بتراثه الديني أصلاً، وذلك لأهميتها الاستراتيجية في مخططاته الامبريالية. ومهما يكن، فجاذبية فلسطين للاستيطان الصهيوني لم تنبع من اتساع رقعة «الأراضي الخالية» فيها، ولا من ثرواتها الطبيعية، الأمر الذي ينفي عن المشروع الصهيوني الأولوية الاقتصادية في مرتكزات الفكرة القائمة وراء طرحه. ومع ذلك، ومن أجل تسويق المشروع في إطاره المرجعي، سواء اليهودي أو الامبريالي، فقد جرى الترويج لمقولة أحد منظري الصهيونية، يسرائيل زانغويل، «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»، على الرغم من أن الواقع، المعروف لدعاة الصهيونية، ينفي هذه المقولة، وهو ما أقر به زعيم صهيوني آخر، آشر غينزبرغ، (أحاد هعام). وفي الواقع، فإن آباء الصهيونية قدموا بإنكار الوجود المادي للسكان الأصليين في فلسطين تمهيداً للتخلص منهم، بشكل أو بآخر، كما رأوا بالسلطة العثمانية على البلد عقبة سياسية – قانونية يمكن تجاوزها بسهولة، عبر وساطة الدول الكبرى لدى السلطنة لنيل «البراءة» (الامتياز) على فلسطين. كما اعتقدوا أن السلطنة الغارقة في ديونها للدول الأوروبية، ستنظر إلى المشروع الصهيوني من الزاوية المالية، وبالتالي، دور المال اليهودي في إنعاش الاقتصاد العثماني الراكد. هذا على الرغم من أن المنظمة الصهيونية لم تستطع تجنيد الأثرياء اليهود للانخراط في مشروعها الاستيطاني، وبالتالي توفير الأموال المطلوبة. (8)

ومهما تكن الخلفية المعرفية لدعاة الصهيونية حول فلسطين، فإنهم وعوا مبكراً أن الواقع فيها يختلف عن أقاليم الاستيطان الأخرى، خاصة لناحية توفر مساحات من «الأرض

(7) حماد، ص55-56.

(8) Kimmerling, Baruch, Zionism and Territory, university of California, Berkeley, 1983, pp. 9-10. (Hencenforth: Kimmerling, Zionism and Territory).

الخالية»، يمكن أن تشكل قاعدة مادية للاستيطان المزمع إنشاؤه. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، أهمها: 1) أن البلد كان مأهولاً بكثافة سكانية غير قليلة. 2) أن الأرض كانت مملوكة وعامرة بقراها ومزارعيها. 3) أن هذه الأرض لم تكن سائبة، وإنما ذات قيمة مالية عالية نسبياً. 4) أن سكان فلسطين، على خلاف أقاليم أخرى مستهدفة للاستيطان، كانوا يتمتعون بدرجة متقدمة من وعي الملكية، الفردية والجماعية، على الأرض. 5) وحتى أراضي «الموات» كانت تخص قانونياً أشخاصاً أو مؤسسات، اجتماعية أو رسمية. 6) أن إمكانات البلد الصناعية أو التجارية لم تكن كبيرة. ومن هنا، فالمستوطنون ظلوا بحاجة ماسة إلى الدعم الخارجي لتوفير أسباب معيشتهم، الأمر الذي لا يزال مستمراً إلى الآن (1998). ولعله في مجال الاستيلاء على الأرض، يكمن أحد أهم الفوارق بين الاستيطان الصهيوني وأترابه في بقاع أخرى من العالم. فليس فقط أن الأرض المباحة قليلة وصعبة المنال، وبالتالي، عالية الكلفة، وإنما انطوت عملية انتزاعها من أيدي أصحابها على صراع مرير أيضاً. وقد اندلع هذا الصراع منذ أن وطئت أقدام المستوطنين أرض فلسطين، ليس في جانبه المادي فحسب، وإنما السياسي أيضاً. فبداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين تواكبت مع انبعاث الحركة القومية العربية (اليقظة القومية)، وكانت من الأسباب التي سرعت في تبلور الوعي القومي العربي، لما انطوت عليه من أخطار على مصير الأمة. (9)

وإذ كان هذا الواقع في فلسطين كابحاً لهجرة الفائض اليهودي الأوروبي إليها للاستيطان فيها، فإنه لم يردع قادة العمل الصهيوني عن متابعة السير في مشروعهم، حيث كانت لديهم اعتبارات أخرى، عدا الاحتياجات الفورية للجماعات اليهودية المأزومة. وفيما استمر تدفق المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية إلى الغربية فالولايات المتحدة، ظل هؤلاء القادة أسرى الصهيونية السياسية ومشروعها الاستيطاني. ومبكراً، وعى هؤلاء متطلبات مشروعهم من الأراضي، والعقبات التي تحول دون الحصول عليها، وعرفوا: «أ) أن امتلاك مساحات واسعة من الأرض في فلسطين هو قاعدة أساسية لتطوير المجتمع اليهودي، أو الدولة اليهودية، المستقبليين؛ ب) أن الأرض المرغوبة كانت آنئذ في ايدي آخرين؛ ج) أن الضرورة تقضي بتحشيد الوسائل الاقتصادية والسياسية، وتوظيفها في سبيل الحصول على الأرض». وتلفت الانتباه في هذا السياق، المفارقة التي ينطوي عليها المنظور الصهيوني إلى الأرض في فلسطين. فهي، عندما تكون في أيدي سكان البلد الأصليين، لا تعدو كونها سلعة، ذات قيمة مادية فحسب، وبالتالي، فهي مجردة من أية قيمة

(9) Kimmerling, Zionism and Territory, pp. 10-13

معنوية أو قومية. أما عندما تقع في أيدي المستوطنين، بشكل أو بآخر، فإنها تنقلب إلى «ذخر قومي». وكان طبيعياً أن يثير ذلك ردة فعل السكان الأصليين بأشكال مختلفة، تفاوتت في حدتها بالتواكب مع شراسة الهجمة الاستيطانية للاستيلاء على الأراضي.[10]

وفيما تعددت الطروحات الصهيونية حول أساليب الاستيلاء على الأرض العربية في فلسطين. واقترح دعاة الصهيونية الأوائل طرقاً مختلفة لتحقيق ذلك الغرض، فقد لخص مناحم أوسشكين (1863 – 1941)، الزعيم الصهيوني ورئيس الصندوق القومي اليهودي، الموقف المركزي من هذه المسألة (1904)، كما يلي: «من أجل إقامة حكم ذاتي يهودي – أو بمزيد من الدقة، دولة يهودية في فلسطين، فإنه من الجوهري، أولاً وقبل كل شيء، أن تكون جميع أراضي فلسطين، أو غالبيتها على الأقل، ملكاً للشعب اليهودي. فمن دون حق ملكية الأرض، فلسطين لن تكون يهودية، بصرف النظر عن عدد اليهود فيها، سواء في المدينة أو الريف... ولكن كيف تتحقق ملكية الأرض في العرف؟ فقط بإحدى الطرق الثلاث التالية: بالقوة – أي من خلال الاحتلال بالحرب (أو، بكلام آخر، عبر سرقة الأرض من أصحابها)؛ بالإكراه – أي من خلال مصادرة الحكومة للأرض؛ بالبيع الطوعي من جانب المالكين. فأي هذه الطرق الثلاث هي المناسبة في حالتنا؟ الطريق الأولى غير واردة بالحسبان، لأننا أعجز كثيراً عن مثل هذا الأسلوب. وهكذا، يمكننا الكلام فقط عن الطريقين الثانية والثالثة».[11]

إلا أنه في نهاية المطاف، وبغض النظر عن الخطاب الصهيوني التبريري والذرائعي، فقد حقق المستوطنون اليهود الاستيلاء على الجزء الأعظم من أراضي فلسطين، من خلال الحرب، وبقوة السلاح، عندما أصبحوا قادرين على ذلك. وكانت حرب 1948، التي تسميها إسرائيل «حرب الاستقلال»، بمثابة عملية عسكرية كبرى لنهب الأرض الفلسطينية وطرد أصحابها الأصليين. وجاءت حروب إسرائيل اللاحقة لتستكمل ما فاتها تحقيقه على هذا الصعيد في الحروب السابقة، وإن بدرجة أقل نجاحاً. ويأتي الاكراه، بأشكاله المختلفة، في المرتبة الثانية بعد الحرب، كوسيلة استيطانية لانتزاع الأرض من أيدي أصحابها. وتندرج في هذا المجال، الاجراءات التي اتخذتها سلطات الانتداب البريطاني لتسهيل نقل الأراضي إلى المؤسسات الاستيطانية اليهودية قبل قيام إسرائيل؛ أما بعد ذلك، فتدخل فيه تشكيلة واسعة من الأساليب الملتوية والتشريعات

(10) Ibid, pp. 13-14.
(11) Ibid, p. 14.

المغرضة والأنظمة الإدارية والأوامر التعسفية والمصادرة الفجة.. إلخ. والحقيقة الصارخة هي أن ما حصل عليه المستوطنون من الأراضي عبر عمليات الشراء، الحقيقية والصورية، يشكل الجزء الأصغر، بما لا يقاس، مقارنة بما انتزعوه بالإكراه أو الحرب. وحتى في عمليات الشراء هذه، تثبت الاحصاءات المتوفرة، أن غالبيتها العظمى قد تمت مع سماسرة أراضي وملاكين غائبين، وليس مع مزارعين أو فلاحين. ومهما يكن، فهذه المسألة، كجانب من الصراع الوطني على فلسطين، كانت وما تزال تحتل موقعاً في ذلك الصراع، لا يتعداه أهمية إلا مصير الشعب الفلسطيني، الاجتماعي والسياسي. ويقر سماسرة الأرض اليهود، أن جماهير الشعب الفلسطيني، حتى في محنتها بعد «نكبة 1948»، كانت تأبى بيع أملاكها، وتعتبره «خيانة وطنية»، وتأنف الانخراط فيه، حفاظاً على سمعتها وكرامتها، الشخصية والوطنية.

لم يحل الموقف العثماني الرسمي دون وصول المهاجرين اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها. فقد أفاد هؤلاء من الثغرات في القوانين والإجراءات، واستغلوا فساد الموظفين بالرشاوى، واستندوا إلى دعم قناصل الدول الأوروبية، للدخول إلى البلاد والإقامة فيها. وفي الواقع، فإن قناصل الدول الأجنبية كثيراً ما احتجوا على القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين، واعتبروها خرقاً للامتيازات التي تتمتع بها دولهم. وعبر تدخل هؤلاء القناصل، كثيراً ما رضخ الموظفون العثمانيون إلى الضغوط، أو أُغروا بالرشاوى فتغاضوا عن التجاوزات الصهيونية بالهجرة والاستيطان. وكذلك، وعلى الرغم من القوانين الصادرة بمنع بيع الأراضي للمهاجرين الجدد، فقد استطاع هؤلاء، وعبر السماسرة، أو عن طريق العقود الوهمية، من ابتياع مساحات من الأراضي لإقامة المستعمرات. وبنسبة عالية جداً، كانت تلك الأراضي تخص ملاكين غائبين، ممن استولى عليها عبر الالتزام، أو سجّلها باسمه لقاء دفع الضريبة المستحقة عليها، نيابة عن الفلاحين الذين لم تتوفر لديهم الأموال اللازمة لذلك، وخصوصاً بعد صدور القوانين الضريبية على الأراضي، في إثر مسحها وتسجيلها في عهد التنظيمات، فتركزت في أياديهم أملاك واسعة.[12]

وإزاء فشل الاجراءات العثمانية في إيقاف الهجرة اليهودية، وبالتالي، ازدياد النشاط الصهيوني الاستيطاني، برزت المقاومة المحلية لهذه الظاهرة. وإذ لم تكن أعمال المقاومة منسقة ومنظمة، فإنها تفجرت بصورة عفوية، وبالتواكب مع عمليات شراء الأراضي من

(12) الفقرات التالية حول المقاومة العربية للاستيطان اليهودي مأخوذة من: شوفاني، الموجز، (مصدر سابق)، ص 297 – 306. وقد استند المؤلف إلى مصادر متعددة من أهمها:

Lamdan, Yosef, Toldot, (op. cit) pp. 215-256.

الملاكين الغائبين وطرد الفلاحين أو المرابعين عنها، وإقامة المستعمرات عليها. وكان كلما توسعت عملية الاستيطان وانتشرت في الريف، عمت المقاومة واتسع نطاقها. فشراء الأراضي عبر السماسرة، وفي صفقات مشبوهة وسرية، جعل المواجهة حتمية بين الفلاحين المقيمين عليها، والمستوطنين الذين عمدوا إلى طردهم منها، وبالتالي، قطع أسباب معيشتهم فجأة، ومن دون سابق إنذار. فكان طبيعياً أن يقاوم الفلاحون هذه الظاهرة، ويعمدوا إلى العنف في مواجهة لجوء المستوطنين، تدعمهم السلطة، إلى إخلائهم بالقوة. وكانت يد السلطة ثقيلة على الفلاحين في تنفيذ العقود المشبوهة، وخفيفة على المستوطنين في تنفيذ تعليمات الدولة وأوامرها. وكما اصطدم المستوطنون مع الفلاحين، كذلك الحال مع القبائل البدوية التي حرمت من مراعي قطعانها. وقام الطرفان - الفلاحون والبدو - من دون تنسيق، بعمل متكامل في مهاجمة المستعمرات وحرق المزارع، وتخريب المرافق. وتنضح يوميات المستوطنين الأوائل بأخبار هذه المقاومة، التي يسمونها أعمال نهب وتخريب.

إلا أنه بالرغم من مقاومة الفلاحين والبدو العنيفة، وحملات الصحف التحريضية، ونشاط القوى السياسية، فقد استمر الاستيطان الصهيوني، بل تعزز عبر «الهجرة الثانية» (1904 - 1914). ولم تحل القيود على الهجرة، وقوانين منع بيع الأراضي للمستوطنين، دون استمرار تلك الهجرة وشراء الأراضي. وقد تضافرت عدة عوامل لجعل ذلك ممكناً: فساد جهاز الدولة العثماني وتواطؤ العثمانيين الجدد مع الأهداف الصهيونية ونشاط قناصل الدول الأجنبية لمصلحتها وغيرها. ويبقى من أهم عوامل استمرار الاستيطان تمكن الحركة الصهيونية من شراء الأراضي. وقد أدت طبيعة ملكية الأرض في البلاد دوراً رئيسياً في ذلك. وبينما كانت الدولة تملك الجزء الأكبر من «الأرض الميري»، فقد تركزت مساحات واسعة منها في أيدي ملاكين غائبين، وضعوا يدهم عليها عبر الالتزام، أو الشراء بالمزاد العلني من الدولة التي صادرتها لعجز الفلاحين المنتفعين بها عن دفع الضرائب المستحقة عليها. وتفيد المصادر أن ما باعه الفلاحون في الفترة 1901-1914 لا يتجاوز 4,3٪ من مجموع ما اشترته الحركة الصهيونية، والباقي تم شراؤه من الدولة أو من الملاكين الغائبين.

وكذلك، بغض النظر عن الحملات الصحافية، والنشاط السياسي المناهض لبيع الأراضي، والدعوات المتكررة للملاكين إلى الكف عن عقد الصفقات العقارية مع الحركة الصهيونية، مباشرة أو مداورة، فقد استمر هذا البيع. ووجهت صحيفتا «الكرمل» و«فلسطين» انتقادات عنيفة إلى الملاكين الكبار، الذين يتظاهرون بالحرص على المصلحة

الوطنية، ويتواطؤون مع السلطة العثمانية على بيع الأراضي، وجني الأرباح الطائلة منه. وكان بعض العائلات، من سكان المدن، يملك مساحات واسعة من الأراضي في الريف، تم وضع اليد عليها بوسائل شتى. كما ساعدت قوانين الاصلاحات العثمانية المتعلقة بملكية الأراضي في تمركز مساحات كبيرة إضافية في أيدي تلك العائلات، إذ عمد الكثيرون من الفلاحين إلى تسجيل أراضيهم باسم تلك العائلات تهرباً من الضرائب والجندية. وبسبب ديونهم، باع الفلاحون تلك الأراضي، أو صادرتها الدولة وباعتها بالمزاد العلني، فاشتراها التجار والاقطاعيون وسماسرة العقارات، أو المؤسسات الأجنبية.

وقد رضخ بعض العائلات، ممن كانت الأرض بالنسبة إليها عبارة عن سلعة، وخصوصاً أنها لم تكن تقيم عليها، لإغراءات العروض السخية التي قدمها إليها السماسرة العاملون لمصلحة الحركة الصهيونية. ويورد محمد روحي الخالدي في مخطوطة كتابه عن الصهيونية (1911) أن البائعين كانوا من الملاكين الغائبين، وبعضهم من أسر لبنانية، أو فلسطينية من طبقة «الأفندية»، أو الحكومة العثمانية التي كانت تبيع أراضي الفلاحين العاجزين عن دفع الضرائب بالمزاد العلني. وفي الواقع، فإن ارتفاع أسعار الأراضي بصورة غير طبيعية، وبالتالي ازدهار السمسرة بالعقارات، شكلا حافزاً للحكومة العثمانية على تشديد القيود على عمليات البيع، وتشكيل اللجان للتدقيق في نقل الملكيات، والأخرى العاملة في أوساط الرأي العام للتحريض ضد تلك العمليات. وقد بلغت مساحة الأراضي التي اشتراها الصندوق القومي اليهودي، عشية الحرب العالمية الأولى نحو 420,700 دونم، أقيم عليها 47 مستعمرة في مناطق متعددة من فلسطين.

1 - المستوطنات الأولى

عندما وصل المستوطنون الصهيونيون الأوائل (1882)، لم يكن في فلسطين مستوطنة زراعية يهودية واحدة. وحتى المدرسة الزراعية «مكفي يسرائيل»، التي أسسها كارل (تشارلز) نيطر إلى الجنوب الشرقي من يافا (1870)، بدعم من جمعية «الأليانس الاسرائيلية الفرنسية»، ورعاية البارون روتشيلد، كانت عملياً معطلة. فقد خابت الآمال التي علقت عليها في إعداد مزارعين يهود للاستيطان، حيث لم تحقق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، وظلت عبئاً مالياً على جمعية الأليانس. وكانت تعتمد كلياً تقريباً على العمل العربي المأجور. فمقابل 60 شخصاً يقيمون فيها - تلاميذ وأساتذة وموظفين - تولى 40 عاملاً عربياً فلاحة الأرض وزراعتها. ولم يصمد فيها المهاجرون الأوائل (من حركة

بيلو)، لعدم معرفتهم بالزراعة وقدرتهم على ممارستها. كما فشلت تجربتان أخريان للاستيطان الزراعي (1878). كانت الأولى في قرية الجاعونة العربية، حيث اشترى 17 عائلة من يهود صفد أرضاً هناك، وانتقل أفرادها إلى القرية وأقاموا فيها. إلا أنهم ما لبثوا (بعد 15 شهراً) أن هجروا المكان وعادوا على أعقابهم. أما الثانية، فكانت في «بيتح تكفا» (بوابة الأمل)، حيث اشترى يهود مقدسيون أرضاً (3,000 دونم)، من تاجر لبناني (سليم قصار)، بالقرب من القرية العربية ملبس، «بنوا فيها بيتاً على التلة، وحفروا بئراً، وكانوا يأتون من يافا بالتناوب للعمل في الأرض، التي أجّروا جزءاً منها لمرابعين، لأن المشترين لم يستطيعوا زراعة المساحة كلها». وبعد نجاح التجربة في العام الأول، تشجع عدد آخر من يهود القدس (1879)، واشتروا قطعة اخرى من تاجر لبناني أيضاً (تيّان)، أكبر من الأولى (8,300 دونم)، وانتقلوا إليها بعائلاتهم. واندلع صراع بين المجموعتين، كما أصيب المستوطنون بالملاريا، فأحبطوا، وفشلت تجربتهم، اقتصادياً واجتماعياً، وعادوا إلى القدس. ولم يلبث أفراد المجموعة الأولى أن هجروا المستوطنة (1881)، وأجّروا أرضهم لمرابعين عرب.[13]

وإذ فشلت محاولات استيطانية أخرى، فإنه في نهاية كانون الثاني/ يناير 1884، كان قد قام سبع مستوطنات جديدة، هي: ريشون لتسيون (الأولى في صهيون)، إلى الجنوب من يافا (عيون قارة)، روش بينا (رأس الزاوية)، في الجليل (الجاعونة)؛ زخرون يعكوف (ذكرى يعقوب – والد البارون روتشيلد)، جنوبي حيفا (زمّارين)؛ نيس تسيونا (راية صهيون)، في وادي حنين (صرفند الحرب)؛ يسود همعلا (ركن الفضيلة) بالقرب من بحيرة الحولة (قبيلة الزبد البدوية)؛ غديرا، إلى الجنوب من الرملة (قطرة)؛ عكرون (مزكيرت باتيا – والدة روتشيلد)، إلى الجنوب من الرملة (عقرون). هذا إضافة إلى تجديد الاستيطان في بيتح تكفا. وكانت غالبية المستوطنين من أعضاء حركة «أحباء صهيون» (حوففي تسيون)، الذين هاجروا حديثاً إلى فلسطين، من روسيا ورومانيا أساساً، وبأعداد ضئيلة جداً مقارنة بالتدفق الكبير إلى أوروبا الغربية وأميركا. وقد استطاع هؤلاء شراء مساحات صغيرة من الأراضي، رغم الحظر العثماني على بيعها لليهود، بواسطة قناصل الدول الأوروبية والبعثات التبشيرية البروتستانتية، وبمساعدة بعض الأشخاص من اليهود المقيمين في البلد، خاصة في القدس وصفد. كما استعانوا بهؤلاء للحصول على تراخيص بناء البيوت، الذي طاله الحظر العثماني أيضاً. ولأن المستوطنين لم يكونوا يمتلكون الإمكانات المادية لشراء الأرض، على بخس أسعارها، فقد قام مبعوثو حركة

(13) Laskov, Shulamit, Toldot (op. cit), pp. 366-367.

أحباء صهيون بجمع الأموال لهم من بعض أثرياء اليهود في أوروبا، وخاصة من البارون روتشيلد.[14]

فالأرض التي أقيمت عليها مستوطنة ريشون لتسيون (1882) تخص قرية عيون قارة العربية، التي تقع إلى الجنوب من يافا، وكانت رملية غير صالحة لزراعة البعل. وقد تم شراؤها بواسطة نائب القنصل البريطاني في يافا، وبدعم مالي من البارون روتشيلد (25,000 فرنك فرنسي)، إضافة إلى تكلفة حفر بئر للماء، شرط ألا يتلقى المستوطنون مساعدة من طرف آخر، وأن يبقى الأمر سراً، تحاشياً لردة فعل السلطات العثمانية. وفي نفس العام، تأسست مستوطنة روش بينا، على أيدي مهاجرين من رومانيا وروسيا، وعلى جزء من أراضي الجاعونة (4,000 دونم، بتكلفة 12,000 فرنك)، والتي كان قد اشتراها أشخاص يهود من صفد سابقاً، وهجروها. وفي العام التالي (1883)، ونظراً لضيق حال المستوطنين، بسط البارون رعايته عليهم. وكذلك، أسس مهاجرون من رومانيا مستوطنة زخرون يعكوف، بدعم من روتشيلد (12,000 فرنك)، فدعيت على اسم والده. وقد أقيمت على بعض أراضي زمّارين (2,500 دونم) والطنطورة (3,000 دونم). وكانت هذه الأراضي تخص القنصل الفرنسي في حيفا، فرنسيس جيرمان، وتم شراؤها بواسطة وكيل شركات ملاحة أوروبية في الموانئ السورية، الذي كان يشغل في نفس الوقت منصب نائب قنصل ألمانيا والنمسا في الاسكندرية، اميل لويس فرانك، المقرب من بيت روتشيلد. أما النواة الاستيطانية الأولى في نيس تسيونا فقد تمت على أيدي المتمول اليهودي، رؤوفين ليرر، الذي جمع ثروته كمتعهد تزويد للجيش الروسي، ثم عقد صفقة مع مستوطن ألماني هيكلي، رايسلر، بادله فيها عزبته بالقرب من أوديسا، مقابل بستان في وادي حنين (صرفند الحرب)، ومساحته 2,000 دونم. وأراضي يسود همعلا بيعت من يهودي صفدي، كان يعمل قنصلاً لفرنسا في عكا وصفد. والعودة إلى بيتح تكفا تمت بمساعدة القنصل الألماني في يافا. وأراضي عقرون اشتراها البارون روتشيلد إكراماً لذكرى والدته باتيا. كما مول «صندوق اللورد مونتفيوري» شراء أراضي غديرا، من ابن القنصل الفرنسي في يافا.[15]

حتى نهاية عام 1882، بلغ مجموع ما اشتراه المستوطنون اليهود، الذين انتظموا في جمعيات أحباء صهيون، وتلقوا الدعم المالي من البارون روتشيلد، حوالي 22,000 دونم. وقد بيعت كلها تقريباً من ملاكين غائبين وتجار أراضي ومؤسسات تبشيرية، دون

(14) Ibid, pp. 380-390.

(15) الموسوعة الفلسطينية، 2/6، من 537 – 538 و Laskov, Toldot, 380-390

الفلاحين المالكين من أبناء البلد الأصليين. وإذ تباطأ الاستيطان في النصف الثاني من الثمانينات، فقد عاود نشاطه منذ بداية التسعينات. وقبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول (1897)، بلغ عدد المستوطنين اليهود الجدد 3,897 شخصاً، موزعين على 17 مستوطنة، تملك حوالي، 139,230 دونماً من الأرض، جزء ضئيل منها بيع من الفلاحين. فبالإضافة إلى المستوطنات الأولى، أقيمت التالية: بئير طوفيا (قسطينة) عام 1887، رحوفوت (ديران) 1890، حديرا (الخضيرة) 1890، غان شموئيل (1896)، مئير شافيه (1889)، بات شلومو (1889)، مشمار هيردين (1890)، محنايم (1899)، ومتولا (المطلة) عام 1896. وكان الثري اليهودي البريطاني، سير موزس مونتفيوري، قد بدأ (1859) بناء ضاحية شعبية (حي مونتفيوري)، على قطعة من الأرض خارج أسوار القدس. وبحلول عام 1892، وصل عدد هذه الضواحي إلى 8. كما كان الاتحاد الإسرائيلي العالمي (Alliance Israelite Universelle)، قد أقام (1860) المدرسة الزراعية «مكفي يسرائيل»، على قطعة أرض بالقرب من قرية اليازور، مساحتها 2,600 دونم، تم استئجارها بفرمان خاص من السلطان العثماني، وقام بتمويلها الثريان اليهوديان البارون أدموند دي روتشيلد والبارون موريس دي هيرش.[16]

الصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت)

قبل قيام المنظمة الصهيونية العالمية (1897)، لم تكن عملية شراء الأراضي للاستيطان الصهيوني خاضعة لسياسة، أو لمؤسسة مركزية. «فعمليات شراء الأراضي التي قام بها البارون روتشيلد ومنظماته الاستيطانية كانت منسجمة مع النهج العام لانتقال الأرض وأشكاله، مع أنها تبدو للوهلة الأولى مجردة من البعد السياسي وعنصر الاعتبارات القومية. فقد كانت هذه عمليات شراء قطع كبيرة، أوجدت في بعض المناطق تواصلاً إقليمياً يهودياً، خاصة بعد أن اندمجت مع مشتريات يهودية أخرى. كما تشير إلى نهج يرمي لإيجاد احتياطي من الأرض. وهكذا جرى التوكيد على حقيقة ألا تكون الأرض مأهولة بالسكان العرب الذين قد يطرحون المطالب. ورأس المال الوفير نسبياً، من جهة، وغياب أية عقيدة بالنسبة إلى العمال العرب (الذين استمر بعضهم بالعمل في هذه الأراضي)، من جهة أخرى، منحا سياسة البارون والمنظمات التي تابعت نشاطه بالنسبة إلى الأرض مرونة كبيرة».[17]

(16) الموسوعة الفلسطينية، 6/2، 538-539؛ .Kimmerling, Zionism and Territory, p.48
(17) Kimmerling, Zionism and Territory, p.42.

إلا أن المستوطنين من الهجرة الأولى، التي سبقت الصهيونية السياسية، لم يكونوا من طينة واحدة. وتميزت بينهم مجموعة صغيرة دعيت باسم «بيلوييم» (انظر أعلاه)، بدأت بـ 14 شخصاً (تموز/ يوليو 1882)، ثم ارتفع عدد أعضائها إلى 60، وعاد لينخفض إلى 20 (1884). «نشأت هذه الحركة بين الطلاب وكانت صغيرة الحجم ومتطرفة. وهي، في الأساس، فرع قومي أكثر منه ديني لأحباء صهيون في روسيا. ويمكن وصفهم بحق بالصهيونيين الأصليين أو الصهيونيين قبل أن تنحت كلمة الصهيونية. فقد استنتج هؤلاء أن الحل الوحيد لمشكلات اليهود في روسيا يكمن في النهضة القومية التي لا يمكن تحقيقها إلا عبر إقامة دولة يهودية في فلسطين. فكانت المستعمرات الزراعية نقطة الانطلاق لهذا المشروع، يتبعها إقامة مشاريع تتصل بالزراعة ثم إقامة الصناعات، في نهاية الأمر، كي تتمتع المستعمرات بالاستقلال والاكتفاء الذاتي. ويمكن تحقيق هذه الأهداف بالاصرار على: أولاً، أن تكون ملكية الأرض النهائية (بما في ذلك الأرض ذات الملكية الخاصة حالياً) للشعب اليهودي؛ ثانياً، أن تكون المستعمرات الزراعية جماعية تنحصر عضويتها في اليهود؛ ثالثاً، أن تكون السيطرة على كل الأراضي والصناعات في يد اليهود؛ رابعاً، لا يمكن استخدام عمال من غير اليهود؛ خامساً، العبرية لغة التعامل اليومية». ولم يستثنِ هؤلاء استخدام السلاح للاستيلاء على الأرض وطرد سكانها الأصليين منها.[18]

وقبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول، طرحت فكرة إقامة صندوق يهودي عام لشراء الأراضي في فلسطين وجوارها. وتقدم القلعي (1840) بأول اقتراح «لإنشاء صندوق يستملك الأرض في فلسطين، ويبقيها في أيد يهودية من أجل توطين اليهود». ثم عاد (1884) كل من الحاخامين موشيه ليلينبلوم وتسفي هيرش (هيرمان) شابيرا إلى طرح الفكرة، الأول في نشرة بعنوان «حول نهضة الشعب اليهودي في أرض آبائه»، والثاني في مذكرة إلى مؤتمر أحباء صهيون المنعقد في كاتوفيتز. ولكن الفكرة لم تخرج إلى حيز التنفيذ، فعاد شابيرا إلى طرحها في المؤتمر الصهيوني الأول (1897). وفيما رأى ليلينبلوم أن تباع الأرض المستملكة للمستوطنين، ذهب القلعي وشابيرا إلى ضرورة بقائها ملكاً جماعياً لليهود، وتأجيرها للمستوطنين فقط، وهو المنهج الذي ساد لاحقاً. ولكن اقتراح شابيرا في المؤتمر الصهيوني الأول لم يحظ باهتمام هيرتسل ومقربيه، وخاصة منهم ماكس بوندهايمر (1865 – 1940)، الذين رأوا أن الأولوية يجب أن تعطى لإقامة وكالتين تنفيذيتين: «جمعية يهودية» و«شركة يهودية». فأصبحت الأولى «المنظمة الصهيونية العالمية»، والثانية «صندوق الاستيطان اليهودي». وقد تقرر تأسيس صندوق

(18) لين، الصندوق، ص25.

الاستيطان في المؤتمر الصهيوني الثاني (1898)، وجرى تسجيله في لندن (1899)، إلا أن فكرة «الصندوق القومي اليهودي» لم تغب، وظلت تطرح، بشكل أو بآخر، حتى تم إقرارها في المؤتمر الخامس (1901) بموافقة صريحة من قبل هيرتسل هذه المرة.[19]

وكان من أهم النقاط التي تضمنها مشروع إنشاء الصندوق القومي اليهودي لدى طرحه في المؤتمر الصهيوني الخامس لإقراره ما يلي: «1) تخويل «الشعب اليهودي» ملكية «الصندوق القومي اليهودي»؛ 2) إناطة إدارة الصندوق بلجنة الأعمال المصغرة (الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية)؛ 3) أن أموال الصندوق «تستخدم فقط لشراء الأرض في فلسطين وسوريا؛» 4) لن يبدأ الانفاق حتى يتحقق جمع مبلغ يحدده المؤتمر؛ 5) يمكن استخدام نصف هذا المبلغ لشراء الأرض والاحتفاظ بالباقي لتجميع فوائده، «وحتى يصبح الاستعمار على نطاق واسع ممكناً»، يمكن – لكن ليس بالضرورة – التصرف فيما يجمع سنوياً على ذلك النحو؛ 6) لا يمكن في أية حال استنفاد الصندوق، فلا بد من أن يتوفر فيه دائماً مبلغ لا يقل عن 100,000 جنيه استرليني. وفي المناقشات داخل المؤتمر، أدخلت تعديلات على الاقتراح،بحيث أصبح أقرب إلى منظور هيرتسل إزاء الصندوق. «ففيها، أولاً، تضييق شديد لمجال عمليات الصندوق، وذلك بحصرها كلياً في شراء الأراضي. وكان القصد من هذا منع الصندوق من مزاولة أي عمل من أعمال المصرف – مصرف المستعمرات اليهودي [صندوق الاستيطان اليهودي]. ثم إنها، ثانياً، تنيط إدارة الصندوق بالهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، وبذلك تضمن لهيرتسل وزملائه السيطرة عليه؛ إذ أصبح في إمكانهم التأكد من أن المستعمرات الصغيرة المكافحة، والتابعة لأحباء صهيون في فلسطين، لن تحصل على أي دعم. كما أنهم ضمنوا عدم قيام الصندوق إطلاقاً بعمل تتضارب أهدافه مع أهداف المنظمة الصهيونية العالمية في الأمور السياسية وغيرها. ونجد، ثالثاً، أنها بعدم سماحها للصندوق شراء الأرض قبل أن يتجمع لديه مبلغ 200,000 جنيه استرليني، تظهر، من جهة، واقعية أكبر، وتحول من جهة أخرى، دون نمو الصندوق إلى حد يتعذر معه سياسياً مقاومة الضغط من أجل استقلاله».[20]

وبدأ الصندوق يمارس نشاطه (1902)، قبل تثبيت وضعه القانوني، فأسس مكتباً في فيينا بإدارة جوهان كرمنسكي (1850 – 1935)، الذي وضع المشروع الأول لتمويل الصندوق. واعتمدت في حينه ثلاثة أساليب لهذا الغرض: «الصندوق الأزرق» لجمع المال

(19) لين، الصندوق، ص36.
(20) لين، الصندوق، ص36 –37.

في بيوت اليهود، وبيع «طوابع الصندوق القومي اليهودي»، ونقش أسماء أصحاب التبرعات الضخمة في «كتاب ذهبي» (لا يزال معروضاً في مقر الصندوق في القدس). واعتمد الاسم العبري «هكيرن هكييمت ليسرائيل» (رأس المال الدائم لإسرائيل). وتأخر تسجيل الصندوق حتى 8 نيسان/ ابريل 1907. «وكان سبب هذا التأخير الطويل الخلافات في شأن أساليب الاستعمار اليهودي لفلسطين، ودور الصندوق فيه، وأمور تتعلق بالتأكد من توافق وجود الصندوق ونشاطاته مع هدفه المحدد، وهو «شراء الأراضي في فلسطين وسوريا»، فتأسيس الصندوق لم يسوِّ أياً من تلك المسائل بل إنه، على عكس ذلك، أثارها جميعاً». وبينما كان هيرتسل وأنصاره يصرون على نيل «البراءة الدولية» أولاً، كان «العمليون» (الصهيونيون الروس أساساً) يحضون على المباشرة بالاستيطان بصرف النظر عن مدى التقدم في الحصول على تلك البراءة من الدول الكبرى. كما ثار خلاف حول الوضع القانوني للصندوق، ومكان تسجيله ومقره، إلى أن استقر الرأي على تسجيله في لندن «شركة تعاونية محدودة بالضمان». وظل هيرتسل يصارع حتى أخضع الصندوق لسيطرة اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، وضمن ألا يتعارض نشاطه مع «صندوق الاستيطان اليهودي» (بنك المنظمة الصهيونية)، وألا يلحق عمله الاستيطاني ضرراً بالجهود الدبلوماسية التي يقوم بها هيرتسل للحصول على البراءة الدولية. وكان مقر الصندوق بداية في كولون (ألمانيا)، وبعد تسجيله، نقل إلى فيينا، وأثناء الحرب العالمية الأولى، نقل إلى لاهاي، وفي عام 1921، تقرر نقله إلى القدس. وقد تولى إدارته مناحم أوسشكين (1923 – 1941)، الذي طوره وأعطاه طابعه الاستيطاني الصهيوني. وبعد وفاة أوسشكين، تولى أبراهام غرانوت إدارته (1941 – 1960). وخلفه يعقوب تسور (1960 – 1977)، ثم موشيه ريفلين. وبعده شلومو غرافتس. وتتمثل في مجلس إدارة الصندوق جميع القطاعات والفئات الصهيونية في إسرائيل والخارج.[21]

وقبل تسجيل الصندوق جرت مناقشات مستفيضة لقانون تأسيسه، عكست عدداً من الخلافات في وجهات النظر حول طبيعته وصلاحياته ونمط عمله. وإذ تم اعتماد مبدأ الملكية الجماعية اليهودية على الأرض التي يحوزها الصندوق، وأبدية هذا الوضع، بحيث لا يجوز مطلقاً بيع تلك الأراضي، ولا تأجيرها لغير اليهود، فقد جرت تعديلات على صلاحيات الصندوق وأساليب عمله. ففي قانون تأسيسه يرد: «إن الهدف الرئيسي هو شراء واستئجار أو مبادلة أو استملاك أية أراض أو غابات، واكتساب حقوق الحيازة وغيرها، والمرافق والأملاك الأخرى غير المنقولة في المنطقة المقررة [وهي في القانون تشير إلى

(21) لين، الصندوق، ص39–46، شوفاني، دليل إسرائيل العام، ص436–437.

فلسطين وسوريا وأي جزء آخر من تركيا في آسيا وشبه جزيرة سيناء] أو أي جزء منها لتوطين اليهود فيها». والقانون الأساسي للصندوق يمنحه صلاحيات واسعة، يرى أنها «تؤدي إلى تحقيق الهدف الأساسي المذكور»، ولكنه منعه من بيع الأراضي المستملكة، حيث تتكرر في ذلك القانون عبارة «لكن كي لا يمكّن أي شيء في هذه الفقرة الشركة [الصندوق] من التخلي عن الملكية المطلقة لأي جزء من الأرض قد تستملكه، من وقت إلى آخر، في المنطقة المحددة». ومن ضمن تلك الصلاحيات، على سبيل المثال لا الحصر: «استصلاح وزراعة وري أي جزء من أراضي الشركة أو تحسينه، وبناء أو تغيير أو صيانة وتحسين أي بناء على هذه الأراضي يخدم أياً من أغراض الشركة... تأجير أي قسم من أراضي الشركة أو أملاكها الأخرى غير المنقولة لأي من اليهود بأية شروط، لكن بشرط ألا يخول المستأجر (بالبيع والنقل والرهن والتوكيل) حق تأجير أو التخلي عن أية منفعة في أرض المنطقة المحددة غير المنفعة التي قد تمنحها الشركة للمستأجر في نتاج الأرض». (22)

وفي «مؤتمر لندن» الصهيوني الهام (1920)، وبعد صدور «وعد بلفور» (1917)، جرت مناقشة جذرية لوضع الصندوق القومي اليهودي. وأقر المؤتمر بعض المبادئ الأساسية لعمل الصندوق: «المبدأ المتبع في السياسة الصهيونية تجاه الأرض هو انتقال تلك الأراضي التي ستقام عليها المستعمرات إلى الملكية المشتركة للشعب اليهودي»؛ ووصف الصندوق بأنه «أداة السياسة اليهودية تجاه الأرض»؛ فالصندوق بالنيابة عن المالكين – أي الشعب اليهودي – يملك الأرض ويشرف على تطويرها والانتفاع بها وتأجيرها لليهود، كما أنه «يحمي مصالح العمال اليهود» بتأمين تشغيلهم وحدهم. وفي حين أن ملكية اليهود الخاصة للأرض لم تُحظر، فإن تشجيعها أخضع لقبول ما أسمي «المبادئ القومية»، التي تشمل عدم بيعها لغير اليهود أو استخدام العمال غير اليهود فيها، لكن الملكية الخاصة حُرمت الحصول على دعم من موارد المنظمة الصهيونية العالمية، لأن الصندوق هو المستفيد الأوحد منها. أما فيما يتعلق بعقود التأجير، فقد قرر مؤتمر لندن: «1) تجديدها لمدة 49 عاماً أخرى، وبذلك يكون مجموع مدة الإيجار 98 عاماً؛ 2) يمكن هذه الأراضي أن تورث لكن لوريث واحد، وذلك للحيلولة دون تقطيعها؛ 3) على المستأجر أن يعيش على الأرض؛ 4) إذا كانت الأرض زراعية فعليه أن يفلحها بنفسه؛ 5) وعليه أن يدفع إيجاراً سنوياً قدره 2٪ من قيمة الأرض الريفية و4٪ من المدينية؛ 6) ويجب تخمين الأرض كل سبعة أعوام وتعديل الإيجار بما يوافق ذلك؛ 7) تحدد مساحة الأرض

(22) لين، الصندوق، ص43–45.

المستأجرة على أساس قدرة المستأجر وأسرته على فلاحتها، من دون الاعتماد على استخدام العمال؛ 8) لا يجوز لأي مستأجر أن يحصل على أكثر من عقد إيجار واحد». (23)

وإزاء التطورات السياسية في فلسطين، المتأثرة أساساً بالمقاومة العربية للمشروع الصهيوني، كان على الصندوق القومي اليهودي أن يعدل أساليب عمله في استملاك الأراضي، الأمر الذي أصبح عنوان الصراع العربي – الصهيوني في عهد الانتداب. وكان ابراهام غرانوت (غرانوفسكي) وصفها بأنها «سياسة أراض عقلانية ومدروسة»، وعرّفها بأنها تلك التي «تتصل فيها مختلف الأهداف – السياسية والقومية والأمنية والاستراتيجية – من خلال استملاك الأرض بقصد الاستيطان، وتندمج جميعاً في سياسة موحدة ومنهجية وهادفة وبعيدة النظر». وهذا يعني بالجوهر التمهيد لإقامة «الدولة اليهودية» في بلد مأهول بسكانه الأصليين. ولا يحتوي على مساحات واسعة من «الأرض الخالية». وقد تلخصت هذه السياسة في الفترة ما بين 1920 – 1936، بما يلي: «1) البحث عن بائعي الأراضي (وخصوصاً الأراضي الكبيرة) وكسبهم بدلاً من الاكتفاء باستملاك ما يعرض للبيع؛ 2) تجنب عزل المستعمرات وجعلها «مجمعات مستعمرات»، أو «مناطق يهودية»...؛ 3) استملاك الأرض لأغراض مختلفة – الزراعة والصناعة وتطوير المدن – مع أن التشديد استمر على الأراضي الريفية؛ 4) استملاك أكبر قدر ممكن من الأرض بأسرع وقت ممكن [قطعاً للطريق على المضاربة بالأراضي، واستباقاً لأي تغيير في سياسة بريطانيا تجاه «الوطن القومي اليهودي»]؛ 5) الاقتصار على استملاك الأراضي الجيدة...؛ 6) شراء قطع كبيرة... شرط أن يطرد المالك المزارعين جميعاً، وأن يكون [الصندوق] في حلٍّ من أية مطالبة (بحقوق في الأرض أو بحماية قانونية تفرضها قوانين نقل الملكية)». (24)

وفي أعقاب ثورة 1936، وما ترتّب عليها من توصيات «لجنة بيل» (مشروع التقسيم لعام 1937)، أدخل الصندوق القومي اليهودي تعديلات على سياسته في استملاك الأراضي، أهمها مبدآن جديدان وثيقا الصلة أحدهما بالآخر: «الأمن الاستراتيجي، والسياسة القومية». لقد منح مشروع التقسيم الوكالة اليهودية أراضي لم تكن تملكها، وبمساحات تفوق عشرات المرات ما كان في حوزتها، في إطار «الدولة اليهودية» المقترحة، فكان طبيعياً أن يغير الصندوق القومي اليهودي سياسته في استملاك الأراضي. فالأمن الاستراتيجي للدولة العتيدة لا يتوقف على المستوطنات

(23) لين، الصندوق، ص62–63.
(24) لين، الصندوق، ص66–67.

القائمة في حينه، بل يتعداها إلى الجديدة المزمع إقامتها، بناء على الأهداف السياسية الكبرى. وعن ذلك يقول غرانوت أنه استلزم «استملاك الأراضي ذات القيمة العسكرية، إما لأنها تشرف على مراكز النشاط اليهودي القائم أو الذي سينشأ، وإما لأن احتلالها يؤمن السيطرة على المواصلات، مثل مناطق تقاطع الطرق الرئيسية». ويضرب غرانوت مثلاً على ذلك في أراضي مستوطنة حانيتا التي اشتريت «بهدف واضح هو تعزيز الحدود مع لبنان وإحباط الخطة لعزل الجليل»، الذي لم يكن في جزئه الغربي مستعمرات يهودية. أما مبدأ السياسة القومية فهو المتصل بهدف إقامة الدولة اليهودية، وحدودها، وبالاستملاكات «التي تساعد في تحقيق أهداف سياسية»، وفي مقدمتها فرض أمر واقع من «توسيع إطار المشروع الصهيوني». وكانت القيادة الصهيونية قد اعترضت على مشروع التقسيم، لأنه لا يفي بأغراضها الاقليمية لإقامة الدولة المقترحة. «ومن الأمثلة للاستملاكات المفروضة أراض في منطقة بئر السبع (في النقب) تشتمل على ما يقرب من نصف أراضي فلسطين، و لم يكن فيها عندئذ أي أثر لليهود. وكانت لجنة بيل قد اقترحت إدخالها في الدولة العربية». وبعد قيام إسرائيل جرى التعديل الكبير في سياسة الصندوق ومجالات عمله ونشاطه. [25]

التوسع الاستيطاني (1890 – 1920)

كانت بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين متعثرة. فقد تضافرت عوامل موضوعية – السياسة العثمانية، المقاومة المحلية، قلة الأراضي المتوفرة للاستيطان وأسعارها المرتفعة نسبياً، وأنماط الملكية القائمة.. إلخ – مع أخرى ذاتية – التركيب الاجتماعي للمستوطنين، تنظيمهم، الامكانات المادية المتوفرة لديهم، والخبرات التي يمتلكونها...إلخ– لعرقلة تطور الحركة الاستيطانية اليهودية. ففي بداية العام 1890، كان في فلسطين 7 مستوطنات فحسب، أقيمت كلها في النصف الأول من الثمانينات، وتوقفت الحركة في النصف الثاني منها. وفيما خلا غديرا، التي قامت بدعم من أحباء صهيون، ونيس تسيونا، التي كانت لا تزال مزرعة خاصة لعائلة ليرر، كانت تلك المستوطنات جميعها برعاية البارون روتشيلد. وقد فشلت محاولتان استيطانيتان: الأولى في بئير طوفيا، رغم دعم البارون، والثانية في الجولان (الرمثانية)، قام بها عدد من يهود صفد. ويقدر عدد سكان تلك المستوطنات بحوالي 3,000 نسمة، غالبيتهم تنتمي إلى نحو 300 عائلة مزارعة امتلكت حوالي 100,000 دونم من الأرض، منها 41,500 مزروعة. وبذلك،

(25) لين، الصندوق، ص69–70.

وحسب التقديرات المتوفرة، كان هؤلاء يشكلون 6٪ تقريباً من عدد السكان اليهود في البلد حينئذ (حوالي 47,000 نسمة). [26]

وشهد العام 1890 بداية موجة جديدة من الهجرة دامت حوالي عامين، وكانت أساساً من روسيا، وتأثرت بعاملين: زيادة القيود الحكومية على اليهود فيها، وصولاً إلى طردهم من موسكو، من جهة، والسماح لحركة أحباء صهيون بالعمل العلني، وإقامة مكتب لها في أوديسا (لجنة أوديسا)، من جهة أخرى. وقد أدى ذلك إلى ظهور عدد من الجمعيات الاستيطانية في روسيا، قررت تشكيل «لجنة تنفيذية» في يافا، بإدارة زئيف طيومكين. وخلال عامين (1890 – 1891)، أقميت 6 مستوطنات: رحوفوت (ديران)، حديرا (الخضيرة)، عين زيتيم (عين الزيتون)، مشمار هيردين، شفيا، وبات شلومو. كما تحولت نيس تسيونا إلى مستوطنة، بعد أن استقر فيها عدد من العمال والمهاجرين الجدد. وكانت الفكرة أن تقوم هذه المستوطنات على زراعة الأشجار المثمرة، وخاصة كروم العنب، التي يباع محصولها لمعصرتي النبيذ اللتين أقامهما البارون روتشيلد في ريشون لتسيون وزخرون يعكوف. إلا أن هذه الطفرة لم تدم طويلاً، إذ أنعشت السمسرة بالأراضي، فأدت إلى ارتفاع سعرها، وبالتالي، إلى تحرك السلطات العثمانية لوقفها، من خلال تشديد القيود على بيع الأراضي وعلى تأشيرات دخول المهاجرين اليهود إلى البلد. ومع أن النشاط الاستيطاني تراجع في الفترة ما بين 1892 – 1899، فقد أقيمت 6 مستوطنات أخرى: موتسا (1894) بالقرب من القدس، بني يهودا، هرطوف، بئير طوفيا كمستوطنة عمال (1896)، ومتولا التي أقيمت بدعم من البارون 1896 وكانت هذه على العموم مستوطنات صغيرة، في كل منها أقل من 20 عائلة مزارعة، و لم تتطور كثيراً؛ فيما هُجرت مستوطنة عين زيتيم قبل العام 1900. [27]

وكان العام 1900 أيضاً منعطفاً آخر في توسيع النشاط الاستيطاني. ويعود ذلك إلى سببين: 1) بدء نشاط المنظمة الصهيونية العالمية؛ 2) التحول الجذري في سياسة البارون روتشيلد تجاه المستوطنات التي يرعاها. ففي ذلك العام، نقل البارون إدارة تلك المستوطنات إلى شركة «يبكا» (Jewish Colonization Association) التي أقامها البارون موريس دي هيرش (1891) لتوطين اليهود في الأرجنتين. وقد عمد روتشيلد إلى هذه الخطوة الجذرية جراء المشاكل المستعصية التي واجهتها تلك المستوطنات في بيئتها

(26) Giladi, Dan, Toldot (op. cit.) p. 503.
(27) Ibid, pp. 503-504;
Hebraica, vol. 6, p. 510.

الجديدة، وعجز موظفيه عن حلها، وبالتالي، تمرُّد المستوطنين عليهم، ولجوء الكثيرين منهم إلى الرحيل عنها، والانتقال إلى المدن، بل إلى الهجرة من البلد. وقد سعت «بيكا» (التي تحولت لاحقاً إلى بيكا «PICA» (Palestine Jewish Colonization Association)) إلى تطوير المبادرة الفردية الخاصة للمستوطنين، وأقامت (1899) مزرعة تدريب في إيلانا (الشجرة) في الجليل الأسفل. وفي الفترة ما بين 1901 – 1909، أنشأت عدداً من المستوطنات في الجليل الأسفل، تقوم على زراعة الحبوب أصلاً، ومنها: كفار طافور (الطابور)، إيلانا (الشجرة)، منحمية، يبنئيل، متسفيه، وكنيرت. وفي عام 1907، سعت شركة بيكا إلى شراء سهل عكا، عبر سمسارها حاييم مرغليت كالفاريسكي، لكن الصفقة لم تتم. ولم تحقق هذه المستوطنات نجاحاً كبيراً، وكانت تسير نحو الانهيار عندما بدأت الهجرة الثانية (1904)، والتي جاءت برعاية المنظمة الصهيونية العالمية.[28]

وتعزو المصادر الصهيونية أهمية كبرى للهجرة الثانية (1904 – 1914) في جوانب متعددة من المشروع الصهيوني. أما على صعيد الاستيطان الزراعي، فقد فرض أفرادها مبدأ «العمل العبري» على مستوطني الهجرة الأولى، وتولوا بأنفسهم أعمال الزراعة والبناء والحراسة... إلخ. وما كان لهم ذلك لولا المساندة القوية التي جاءتهم من المنظمة الصهيونية العالمية. وكانت هذه قد أنشأت «مكتب فلسطين» (1908) بإدارة آرثر روبين (1876 – 1943)، والذي أصبح مركز النشاط الاستيطاني اليهودي في فلسطين. وكذلك ففي الفترة 1905 – 1907 نجح الصندوق القومي اليهودي في شراء أراضي مستوطنات بن شيمن وحولدا في منطقة الرملة، وحطين في الجليل الأسفل. كما تم تأسيس «شركة تطوير أراضي فلسطين» (Palestine Land Development Company - PLDC)، والتي من أهم الإداريين فيها المهندس الزراعي ابراهام غرانوت (1890 – 1962). وكان عمل هذه الشركة الأساسي شراء الأراضي باشكال مختلفة، فاعتمدت عدداً من السماسرة، كان أبرزهم يهوشوع حانكين (1864 – 1945)، ويوسف فايتس (1890 – 1973)، لشراء الأراضي من الملاك الغائبين، لصالح المؤسسات الصهيونية العامة،والجمعيات الخاصة، وحتى الأفراد. إلا أن هذه الشركة اصطدمت بعقبات مالية ومعارضة حكومية، فلم تنجز كثيراً، وانحصر عملها في إقامة مستوطنات صغيرة (1908 – 1913) مثل: دغانيا وكنيرت في غور الأردن، بن شيمن وحولدا في وسط البلاد، مرحافيا في مرج ابن عامر،

(28) Gil'adi, Toldot, p. 504; Hebraica, vol. 6, p 511.

وغان شموئيل في السهل الساحلي، وتوقف تماماً مع اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914).[29]

في المحصلة، بلغ مجموع ما امتلكه اليهود من الأراضي في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى 418,000 دونم فقط، منها 16,000 بملكية الصندوق القومي اليهودي. وقد تراكمت هذه المساحة خلال الفترة 1882 – 1914، كما يلي: 1) 22,000 دونم حتى عام 1882؛ 2) 82,000 دونم ما بين 1883 – 1890؛ 3) 114,000 دونم من 1891 – 1900؛ 200,000 دونم من 1901 – 1914. وفي هذه الفترة وصل عدد المستوطنات إلى 44، وسكانها إلى حوالي 12,000 نسمة فقط، من أصل حوالي 85,000 يهودي في البلد كله، نصفهم تقريباً في القدس وحدها. ففي سنة 1890، نجح حانكين في شراء أراضي ديران (10,000 دونم)، بسعر بخس – 11 فرنكاً للدونم الواحد)، من عائلة روك (يافا)، لصالح جمعية «منوحا ونحلا»، من أحباء صهيون في وارسو (6,000 دونم)، الذين أقاموا مستوطنة رحوفوت، فيما بيع الباقي لأفراد. وفي عام 1891، اشترى حانكين أراضي حديرا (الخضيرة)، التي بلغت مساحتها 30,000 دونم، من صاحبها سليم الخوري (وكيل عائلة سرسق وشريكها في حيفا)، بسعر مرتفع نسبياً (18 فرنكاً للدونم الواحد). وكذلك، وبعد أن ذاع صيته كسمسار أراض لصالح الاستيطان اليهودي، اتصلت به عائلة سرسق البيروتية، والتي كانت تملك 225,000 دونم في مرج ابن عامر، وعرضت عليه أراضي الفولة (العفولة)، ومساحتها حوالي 9,400 دونم. ولكن الصفقة لم تنجز حتى عام 1910، فأقيمت مستوطنة مرحافيا (1911). وأخيراً، وبعد الحرب العالمية الأولى، انتقلت جميع الأراضي التي يملكها السراسقة في مرج ابن عامر إلى الصندوق القومي اليهودي. ويقدر أن مجموع ما اشتراه حانكين خلال حياته (مات حوالي عام 1945) بحوالي 600,000 دونم، (أي نصف مجموع ما امتلكه اليهود من الأراضي في فلسطين حتى ذلك التاريخ).[30]

ويتضح من الأرقام المتوفرة أن الصندوق القومي اليهودي لم يحقق نجاحاً كبيراً في المهمة التي أنشئ من أجلها قبل عهد الانتداب البريطاني (1920). ويعود ذلك إلى عدة أسباب، سياسية واقتصادية وعملية. ففي عهد هيرتسل وخلفه ولفسون، لم تكن المنظمة

(29) Hebraica, vol. 6, p. 513.
(30) Kimmerling, Zionism and Territory, p.43;
Gil'adi, Toldot, pp 506-510;
Hebraica, vol.6, p. 514;
لين، الصندوق، ص49.

الصهيونية العالمية متحمسة لشراء الأرض والاستيطان بشكل تراكمي، بقدر ما كانت تصب جهدها في مساعي الحصول على البراءة الدولية. كما أن الصندوق لم يمتلك الأموال اللازمة لشراء مساحات كبيرة، فقد بلغت مداخيله عام 1908 حوالي 13,000 جنيه استرليني، وارتفعت عام 1913 إلى 40,000 جنيه. ولذلك، أقيمت «شركة تطوير أراضي فلسطين» (PLDC)لاستملاك الأراضي، سواء للصندوق أو للجمعيات الخاصة، أو حتى للأفراد، بل للمتاجرة بها أيضاً. وكان على الصندوق أن يدخل في تنافس شرس مع سماسرة الأراضي، خاصة اليهود منهم، ولم تكن له اليد العليا في هذا المضمار. وعن هؤلاء يقول أحاد هعام (1902) ما يلي: «كان في فلسطين [في التسعينات] ست جمعيات [لشراء الأراضي]، إضافة إلى معسكر كبير من السماسرة الصغار، ضم صانعي الأحذية والخياطين، الذين تركوا مهنتهم للعمل في هذه التجارة، وكذلك المحتالين على اختلاف أنواعهم». ومهما يكن، فإن الصندوق أفاد في تقريره إلى المؤتمر الصهيوني السابع (1905)، أنه يملك 200 دونم من الأرض فقط، حصل عليها كهدية، وليس بالشراء. وتعرض الصندوق إلى النقد على تقاعسه في شراء الأرض، فتحرك (1905)، واشترى أرضاً مساحتها 2,000 دونم في قرية حطين (شمال غربي طبريا) من المصرف الانكليزي - الفلسطيني، وكذلك قطعتين أخريين، مساحة الأولى 2,000 دونم (حولدا) والثانية 1,600 (بن شيمن)، في منطقة اللد والرملة. وفي عام 1908، اشترى من المصرف الانكليزي - الفلسطيني قطعة مساحتها 6,500 دونم على الطرف الجنوبي الغربي من بحيرة طبريا، أقيمت عليها مستوطنتا دغانيا وكنيرت. وفي عام 1906، اشترى قطعة في حيفا، أقيم عليها معهد الهندسة التطبيقية (التخنيون). وفي عام 1910، اشترى 3524 دونماً من أراضي الفولة (مرج ابن عامر)، حيث أقيمت مستوطنة مرحافيا. ومنذ 1910 وحتى 1920، استملك الصندوق 1,010 دونمات أخرى، تبرع بـ 775 دونماً منها أصحابها اليهود. وبذلك وصل مجموع ما امتلكه عام 1920 إلى 16,366 دونماً.[31]

ويبدو أنه حتى عام 1920، لم تكن للصندوق القومي اليهودي سياسة واضحة بالنسبة إلى استملاك الأراضي، ولا برنامج عمل واضح لمجالات نشاطه، ولذلك كثيراً ما تعرض للنقد في المؤتمرات الصهيونية، لأن مشترياته كانت عشوائية، - حيث عرضت الأراضي للبيع وحين توفر المال لديه. «ولهذا كانت الأراضي التي اشتراها ذات

(31) Kimmerling, Zionism and Territory, p. 68;
Hebraica, vol. 6, p. 513;
لين، الصندوق، ص48.

إمكانات زراعية مختلفة اختلافاً بيناً، وتكاليف الاستملاك والتطوير باهظة، وقطع الأرض صغيرة ومتباعدة أحياناً. وهذه كلها، في أفضل الحالات، وسائل باهظة التكاليف، وغير فعالة وبطيئة للقيام باستعمار يهودي واسع النطاق في فلسطين». وبالإضافة إلى صغر موارده المالية، والتعقيدات الإجرائية لنقل ملكية الأراضي، وبالتالي «كلفتها السياسية» للرشاوى والسمسرة والتحايل.. إلخ، «فوجئ الصندوق، على ما يبدو، بأنه قلما كان صغار الملاك العرب على استعداد لبيع أراضيهم حتى بأسعار مغرية»، ولذلك، «فإن الصندوق استملك أغلبية (نحو 75٪) أرضه، خلال الفترة من بداية نشاطه حتى سنة 1948، من مالكي الأرض الواسعة الذين كانوا في كثير من الحالات من المالكين الغائبين». وكذلك، وعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914)، واجه الصندوق مشكلة مزاولة نشاطه، وهو شركة بريطانية مقرها في ألمانيا. «وعليه، فقبيل اندلاع تلك الحرب، نقل الصندوق مكاتبه الرئيسية إلى لاهاي في هولندا المحايدة. وعندئذ انتهت فعلياً رئاسة بودنهايمر لمجلس الإدارة. لكن لم يعين رئيس جديد له، وأصبحت الإدارة في يد لجنة مؤقتة برئاسة جاكوبوس كان (1872 - 1945)، وهو من لاهاي، واستمرت هذه التدابير حتى سنة 1919، التي شهدت تعيين شخص آخر من لاهاي، نحميا دوليبم (1882 - 1940)، مديراً للمكتب الرئيسي على الرغم من عدم رئاسته لمجلس الإدارة».[32]

ومع ذلك فقد بدأ الصندوق مبكراً يمارس نشاطات أخرى مختلفة: تأسيس المستوطنات، وتوطين المهاجرين الجدد، وتقديم القروض للمستوطنين، وأعمال التحريج واستصلاح الأرض، وإنشاء البنى التحتية (الاقتصادية والاجتماعية والتربوية)، وحتى تطوير المدن. وفي الصراع مع المستوطنين القدامى، ساند الصندوق أعضاء الهجرة الثانية الذين دعوا إلى «تهويد العمل» في الأراضي والمرافق التي يملكها اليهود، ودعم تجاربهم الأولى في إنشاء المستوطنات الجماعية (الكيبوتس)، والتي بلغ عددها 12 حتى عام 1914. كما أسهم الصندوق في تنظيم هجرة يهود اليمن الأولى (منذ 1912)، الذين جاؤوا كعمال زراعيين، وأقاموا في أحياء قرب المستوطنات، مثل: حديرا، وبيتح تكفا، وريشون لتسيون، ورحوفوت. وقدم الصندوق قروضاً مالية للمستوطنات، التي كانت حتى عام 1920 تقوم أصلاً على زراعة الحمضيات والزيتون واللوز والكرمة، «وللتوسع في هذا الباب، أودع الصندوق 240,000 فرنك في المصرف الانكليزي - الفلسطيني الذي قام بمنح أصحاب الأراضي قروضاً، شرط أن يستخدموا العمال اليهود في بساتينهم

(32) لين، الصندوق، ص 50-51.

وكرومهم». واشترك الصندوق فيما عرف بتطوير المدن، ففي سنة 1909، قدم قرضاً كبيراً لشراء أرض تقع شمالي يافا، وبناء مساكن صارت فيما بعد مدينة تل أبيب، وكذلك فعل في بناء الحي اليهودي في مدينة حيفا (هدار هكرمل). وأنشأ مزرعة لتدريب الفتيات في مستوطنة كنيرت، وقرية للشبان في بن شيمن (بيت عريف)، وقدم المباني لمعهد بتسلئيل للفنون، والمنح للمدرسة الزراعية في بيتح تكفا، والأراضي التي أقيمت عليها الجامعة العبرية (جبل المشارف – «سكوبس» – القدس)، والتي تبرع بثمنها يتسحاق ليب غولدبرغ (1860 – 1935). وقد تغير الوضع جذرياً بعد مؤتمر لندن (1920). [33]

الصندوق التأسيسي (كيرن هيسود)

تقرر إنشاء هذا الصندوق في مؤتمر لندن (1920) ليكون الذراع المالية للمنظمة الصهيونية في مشروعها الاستيطاني بعد صدور وعد بلفور، ودخول العمل الصهيوني مرحلة جديدة. وقد تضمن قرار إنشاء الصندوق ضرورة فرض «الضريبة الذاتية الصهيونية»، التي تلزم كل يهودي، بغض النظر عن موقفه من الصهيونية، أن يدفع «عشر» ما يملكه أو يكسبه إلى «صندوق الأمة»، الذي يقوم بتوظيف التبرعات والمساهمات المالية المتعددة، واستثمارها في مشروعات إنتاجية، لا تستهدف الربح في المقام الأول. وقد جاء في بيان التأسيس الموجه إلى يهود العالم، ما يلي: «إن الانتداب على فلسطين، وهو تعهد وتحدٍّ للشعب اليهودي في آن واحد، أوشك أن يصبح جزءاً من قانون الأمم [يعني ميثاق عصبة الأمم]. وها قد حانت لحظة تركيز الجهد اليهودي على بناء صرح الوطن القومي اليهودي... إن غرض «كيرن هيسود» هو توطين اليهود في فلسطين وفقاً لخطة رائعة التنظيم، وبأعداد تتزايد باستمرار، وتمكين عمليات الهجرة من البدء دون تأخير... إذ لم تعد أبواب فلسطين مغلقة من الداخل، والمفتاح بيد الشعب اليهودي». [34]

وقد سُجل الصندوق التأسيسي (1921) كشركة بريطانية في لندن، برأسمال قدره 25,000,000 جنيه استرليني، وفي سنة 1926 نقل مقره إلى القدس. وتعاون بصورة وثيقة مع الصندوق القومي اليهودي. وأصبح بعد قيام «الوكالة اليهودية الموسعة» (1929) الأداة المالية الرئيسية لها، والمصدر الأكبر لتمويلها. وفي قرار إنشائه خُصص 20٪ من واردات الصندوق التأسيسي إلى الصندوق القومي اليهودي، كما تقرر صرف ثلث ما تبقى

(33) لين، الصندوق، ص 51–54.
(34) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (مصدر سابق)، ص78.

من أمواله على أعمال الهجرة والتعليم والخدمات الاجتماعية، بينما يخصص الثلثان المتبقيان لإنشاء المؤسسات العامة والمشاريع الاقتصادية. والواضح أن هذا الصندوق جاء ليدعم الصهيونية العملية، التي انتهجت سياسة التغلغل الاقتصادي والاستيلاء على فلسطين، عبر بسط السيطرة اليهودية على مقدراتها ومرافقها الاقتصادية. وفي الواقع، فقد قام بتمويل جميع نشاطات الوكالة اليهودية في فلسطين، في حقول الاستيطان والهجرة والاستيعاب والتعليم والأمن وشراء الأسلحة والهجرة غير الشرعية وحرب عام 1948. [35]

ومع أنه لم يحقق في البداية نجاحاً في مهمته كما كان متوقعاً منه، فإن كيرن هيسود أصبح أهم أذرع التمويل للوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية. ولدى مناقشة تأسيسه، اندلع خلاف حاد بشأن طبيعة الصندوق بين الرئيس الفخري للمؤتمر وزعيم المنظمة الصهيونية الأميركية لويس برانديس، وبين الرئيس الفعلي للمنظمة الصهيونية العالمية حاييم وايزمن. فبينما أراده برانديس مشروعاً استثمارياً، يقوم على أساس الجدوى الاقتصادية، وبالتالي المبادرة الفردية، أراده وايزمن صندوقاً مركزياً، بمثابة قطاع عام، تابع للمنظمة الصهيونية/ الوكالة اليهودية. وتغلب تيار وايزمن، وتم تسجيل الصندوق في بريطانيا (1921)، وتحددت أهدافه كالتالي: 1) تنفيذ جميع الأنشطة الضرورية لتحقيق وعد بلفور فيما يتعلق بإقامة «وطن قومي يهودي» في فلسطين؛ 2) حصر التبرعات والقروض والتركات، وتوظيف الأموال في مشاريع بناءة في فلسطين. وفي سنة 1926، انتقل مركز الصندوق إلى القدس. وعندما أقيمت الوكالة اليهودية الموسعة (1929)، أصبح الصندوق التأسيسي الجهاز المالي الرئيسي لها، وظل الوضع كذلك حتى سنة 1939، عندما أُسس «النداء اليهودي الموحد» (United Jewish Appeal) في الولايات المتحدة، وتولى أعمال الجباية هناك، لأسباب تتعلق بقوانين الإعفاء من الضرائب في أميركا، بينما استمر الصندوق التأسيسي يعمل في البلاد الأخرى، كما في إسرائيل. [36]

وفضلاً عن الأموال التي حولها إلى الصندوق القومي اليهودي، أي 20٪ من إيراداته، والتي ذهبت لشراء الأراضي واستصلاحها، فقد قام الصندوق التأسيسي بتمويل الكثير من النشاطات والهيئات والشركات الصهيونية. ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مكاتب الوكالة اليهودية في لندن، ومنظمة «هداسا» الطبية، وشركة كهرباء فلسطين، وشركة البوتاس الفلسطينية، ومشاريع مياه، أهمها شركة المياه القطرية «مكوروت»،

(35) شوفاني، الموجز، (مصدر سابق)، ص398.
(36) شوفاني، دليل إسرائيل العام، (مصدر سابق)، ص437.

ومشاريع ملاحة، مثل ميناء تل أبيب، وشركة «تسيم» للنقل البحري، وشركة «ال – عال» للنقل الجوي. وأنشأ الصندوق «بنك الرهونات العام» (1922)، كفرع لمصرف أنكلو – فلسطين، لتوفير القروض للمستوطنين لبناء المساكن في المدن. وقد رفدت مؤسسات صهيونية تمويلية أخرى أعمال هذا الصندوق، ومنها: المجلس الاقتصادي والمالي، الذي عمل في فترة 1921 – 1927 ثم توقف، ومؤسسة فلسطين الاقتصادية، التي أسسها القاضي برانديس لتعمل على أسس تجارية في حقل تنمية الصناعات الرئيسية في فلسطين، والمؤسسة الصناعية والمالية لفلسطين، التي أنشأها رأسماليون يهود أميركيون (1934)، لتعمل على تطوير القطاع المصرفي الصناعي اليهودي، وغير ذلك من المشاريع الصناعية.[37]

وخلال فترة الانتداب، أدى الصندوق التأسيسي دوراً بارزاً في تعزيز الاستيطان اليهودي في فلسطين، وقام بمهمات الهجرة، الاستيعاب، التوطين، الثقافة، الإسكان، العمل، الزراعة، الصناعة، التعليم، الصحة، وهجرة الشبيبة، وغيرها. وقد ساهم في تهجير يهود ألمانيا خلال الحكم النازي، وكذلك يهود البلاد العربية والشرق الأوسط، وروسيا واثيوبيا لاحقاً. وهو الذي موّل حرب سنة 1948، واشترى السلاح وأشرف على تهريبه. وبعد قيام إسرائيل، تحول الصندوق إلى شركة إسرائيلية (1956) ساهمت في جمع الأموال الطائلة ومساعدة إسرائيل في استيعاب المهاجرين، والبناء وغيره. والصندوق منظم على أساس إقليمي، وله في كل بلد هيئة مستقلة قانوناً، برئاسة لجنة محلية، يساعدها مندوبون من إسرائيل. والمكتب الرئيسي للصندوق في القدس، وهو يوجه اللجان المحلية، ويقدم لها الخدمات الفنية اللازمة، وكذلك المواد الاعلامية والمتحدثين... إلخ. ويضم مجلس أمناء الصندوق 18 عضواً، نصفهم تعينه المنظمة الصهيونية العالمية، والنصف الآخر من قادة حملات الجباية البارزين. وعدا إسرائيل والولايات المتحدة، يعمل الصندوق في 47 بلداً مختلفاً في العالم. وفي الولايات المتحدة أقيمت منظمات مختلفة للجباية اليهودية لمصلحة إسرائيل، تنافست فيما بينها، وتوحدت تحت أسماء متعددة، متأثرة (1960) بقوانين الإعفاء من الضريبة في أميركا، وصولاً إلى تأسيس «نداء إسرائيل الموحد»، الذي حل محل «نداء فلسطين الموحد» ووحد جهوده مع «النداء اليهودي الموحد»، الذي كان قد أسس من قبل «جمعية التوزيع المشتركة اليهودية الأميركية».[38]

(37) شوفاني، الموجز، ص 398–399.
(38) شوفاني، دليل إسرائيل العام، ص 437–438.

شركة تطوير أراضي فلسطين (PLDC)

بعد تسجيل الصندوق القومي اليهودي (1907)، باشرت المنظمة الصهيونية العالمية بتنفيذ برنامج استملاك الأراضي، فبررت حاجتها إلى إنشاء مكتب في فلسطين، «لتقديم توصيات في شأن ما يشترى منها، ولمساعدة المهاجرين في استيطان الأراضي المستملكة». وفي المؤتمر الصهيوني الثامن (لاهاي، 1907) تقرر إنشاء «مكتب فلسطين» في يافا، بإدارة آرثر روبين (1876 – 1973)، عالم الاجتماع وعضو الهيئة التنفيذية الصهيونية، الذي بدأ عمله عام 1908. وأصبح المكتب المقر الرئيسي لجميع النشاطات الاستيطانية الصهيونية. وكان ذلك تعبيراً عن تغلب «التيار الصهيوني العملي»، الذي دعا إلى تكثيف الهجرة والاستيطان، دون انتظار «البراءة الدولية» ورفع شعار «العمل العبري» وبالتالي «سياسة الانعزال الاقتصادي» للاستيطان الصهيوني في فلسطين. وكان الصندوق القومي اليهودي يتحمل نفقات مكتب فلسطين، الذي كانت باكورة عمله بناء ضاحية سكنية يهودية شمالي يافا (1909)، بقرض من الصندوق (10,000 جنيه استرليني) فأصبحت لاحقاً مدينة تل أبيب. كما بادرت المنظمة الصهيونية العالمية إلى تأسيس «شركة تطوير أراضي فلسطين» (Palestine Land Development Company - PLDC) عام 1909.[39]

وكانت شركة تطوير أراضي فلسطين، المعروفة باسمها العبري «حفرت هخشرت هيشوف» (شركة إعداد الاستيطان)، هي الوكالة الصهيونية الرئيسية لشراء الأراضي وتطوير الاستيطان في فلسطين. وتحولت بعد قيام إسرائيل إلى شركة عقارات وسياحة وإدارة فنادق، وغيرت اسمها إلى «شركة تطوير أراضي إسرائيل» (ILDC). وقد جرى تسجيلها في لندن (1909)، برأسمال قدره 50,000 جنيه استرليني. وكان الهدف الرئيسي من إنشائها هو شراء الأراضي لصالح الصندوق القومي اليهودي وشركات خاصة وأفراد، ممن لا يحق للصندوق، بناء على قانونه الأساسي، بيعهم عقارات يمتلكها هو. كما رمت المنظمة من وراء تأسيس هذه الشركة إلى كبح ارتفاع أسعار الأرض بسبب المنافسة بين السماسرة والجمعيات الخاصة المتعددة، وإلى تولي مسألة تخليص الأراضي المشتراة، ومعالجة التعقيدات المترتبة على قانون بيع الأراضي العثماني، والالتفاف بأساليب ملتوية، على القيود التي فرضتها السلطنة على امتلاك اليهود للأرض. وكذلك وبناء على سياسة «الوطن القومي اليهودي» القائمة على وعد بلفور، كان هم الشركة تجميع الأراضي المشتراة في مناطق معينة، لخلق كتل من المستوطنات اليهودية. وكان

(39) لين، الصندوق، ص46–47.

رئيس مجلس إدارة الشركة الأول أوتو واربرغ (1871 – 1937) من قادة التيار الصهيوني العملي. وقد اصبح رئيساً للمنظمة اليهودية العالمية (1911 – 1920). أما مديرها الأول فكان آرثر روبين، وخلفه يعقوب طهون، بالاشتراك مع يهوشوع حانكين، الذي استقال عام 1941. (40)

وقد برز يهوشوع حانكين بين عملاء هذه الشركة في شراء الأراضي، إذ تميز في قدرته على عقد الصفقات الكبيرة مع الملاك الغائبين أساساً (90٪ تقريباً). فبعد أن اشترى أراضي رحوفوت، ثم حديرا، بدأ اتصالاته مع عائلة سرسق لشراء أملاكها الواسعة في مرج ابن عامر، الأمر الذي اصطدم بعقبات إجرائية، وضعها قائمقام المنطقة، شكري العسلي، إلى أن تم نقله من منصبه، بتدخل يوسف سرسق لدى السلطات العثمانية، لإفساح المجال أمام عقد الصفقة. وانضم حانكين إلى الشركة عام 1910، وفي عام 1915، أبعدته السلطات العثمانية من البلد، بسبب نشاطه في مجال الالتفاف حول الأنظمة الرسمية في نقل ملكية الأرض. ولكنه عاد (1917) ليواصل نشاطه، فقدم (1927) إلى القيادة الصهيونية «خطة جريئة مدتها عشرين عاماً لاستملاك الأراضي الفلسطينية». وعُين (1932) مديراً للشركة إلى أن استقال (1941). ويقدر أنه اشترى خلال حياته «أكثر من 600,000 دونم، انتقلت ملكية معظمها إلى الصندوق القومي اليهودي». وكان نجاحه الأكبر في مرج ابن عامر، حيث اشترى لصالح الشركة مساحات واسعة، على مراحل متلاحقة، أقيمت عليها مستوطنات مرحافيا (1911)، ثم في فترة الانتداب نهلال، عين حارود، تل يوسف، كفار يحزكئيل، وبلفورية. كما اشترى أراضي في السهل الساحلي (1912)، وفي منطقة القدس (كريات عنفيم وعطروت). وكان من أهم صفقات الشركة شراء «مشروع تجفيف الحولة» (من عائلة سلام اللبنانية – 1934)، والذي بيع لدولة إسرائيل بعد قيامها. كما أسهمت الشركة في شراء أراضي تل أبيب وهدار هكرمل في حيفا، وغيرها كثير. (41)

وتجدر الإشارة إلى أن من أساليب التحايل على الأنظمة العثمانية، التي تفرض قيوداً على شراء الأراضي من قبل اليهود، خاصة في فلسطين، عدا الرشاوى والاستعانة بالمؤسسات والقنصليات الأجنبية، كان «شراء الأرض وتسجيلها بأسماء أفراد من اليهود الشرقيين الذين يتكلمون العربية، ويحملون الجنسية العثمانية». ومن هؤلاء ايلي الياخر، الذي ولد في القدس، وتخرج من الجامعة الأميركية في بيروت. ويروي الياخر هذا ما يلي:

(40) EZI, p. 719.

(41) لين، الصندوق، ص49. EZI, p. 720.

«قبل احتلال البريطانيين والحلفاء للشرق الأوسط، كانت المنطقة كلها خاضعة للحكم والسيطرة العثمانيين... وكان اليهود والعرب يخضعون معاً لقبضة الأتراك الحديدية. ولم يكن لأي منهما ما يميزه عن الآخر إلا ما تعود به الشريعة الإسلامية من فوائد على المسلمين... وكان من المسموح به لليهود، الذين يحملون الجنسية التركية، أن يتنقلوا بحرية، وأن يقيموا حيثما شاؤوا، وأن يشتروا الأرض في أية بقعة أرادوا.. ومنذ بداية استيطان اليهود خارج أسوار القدس، كانت لدى اليهود الشرقيين خبرة باستملاك الأراضي العربية... وكان العرب يعرفوننا ويثقون بنا جميعاً، بأغنيائنا وفقرائنا معاً. وكنا أيضاً أمناء للمنظمات اليهودية القومية التي لم يكن يسمح لها بشراء الأرض لأنها غير عثمانية». (42)

2– من التسلل إلى السيطرة المنظمة (1920 – 1948)

اعتبرت الصهيونية وعد بلفور بمثابة البراءة الدولية التي تشرع لها الاستيلاء على فلسطين. وكما استخدمت بريطانيا الحركة الصهيونية في الحرب العالمية الأولى لجر الولايات المتحدة إليها، ومن ثم في مؤتمر السلام (1919) لوضع فلسطين تحت انتدابها، هكذا توقعت الحركة الصهيونية من بريطانيا تمكينها من السيطرة على البلد، لإقامة الوطن القومي اليهودي فيها. وحتى قبل أن يستكمل الجنرال اللنبي احتلال فلسطين (1918)، قصدها حاييم وايزمن برفقة وفد صهيوني (لجنة المندوبين)، ليضمن فتح أبوابها أمام الهجرة اليهودية، وليضع الأسس لاستملاك أراضيها، وبالتالي إقامة الكيان الصهيوني فيها عندما تنضج الظروف. وكان يعتقد أن ذلك لن يستغرق وقتاً طويلاً. وقد تضمن صك الانتداب (1922) الأهداف الصهيونية، على اعتبار أن المهمة المركزية لذلك الانتداب هي التمهيد لإقامة الدولة اليهودية. وبناء على ذلك، راحت المنظمة الصهيونية تعد نفسها لتحقيق أهدافها «بأسرع وأقوم ما يمكن»، الأمر الذي تجلى في مداولات مؤتمر لندن (1920)، والقرارات التي اتخذت فيه، خاصة لناحية إقامة المؤسسات التي تخدم ذلك الغرض. فشُكلت «الوكالة اليهودية» لتنسجم مع بنود صك الانتداب (انظر أعلاه)، وأعيد تنظيم عمل الصندوق القومي اليهودي، كما أسست «نقابة العمال اليهود العامة» (الهستدروت) لتهويد الاقتصاد، وأُنشئ «الصندوق التأسيسي» لتمويل المشروع الصهيوني.

في العقود الثلاثة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، كانت السمة البارزة لعمليات

(42) لين، الصندوق، ص49–50.

شراء الأراضي هي المبادرة الفردية. ويقدر ما استملكه هؤلاء بحوالي 400,000 دونم. أما في ظل الانتداب البريطاني، بمرتكزاته وأهدافه المعلنة، فقد تغير الوضع تماماً، خاصة أن شراء الأرض توقف بالكامل تقريباً في زمن الحرب، من جهة، كما صدر وعد بلفور، وما ترتب على ذلك في نظر القيادة الصهيونية، من جهة أخرى. فعلى الصعيد الاستراتيجي، صارعت المنظمة الصهيونية لتوسيع حدود «الوطن القومي اليهودي»، وتضمينه موارد طبيعية حيوية، قدر المستطاع. أما بعد أن استقر ترسيم الحدود، فقد بدأت الوكالة اليهودية تلعب دوراً متزايداً باطراد في شراء الأراضي، وصياغة سياسة امتلاكها والقوانين التي تحكم ذلك، انطلاقاً من اعتبارها نفسها شريكاً لحكومة الانتداب في إدارة شؤون البلاد، وأساساً، تهيئة الظروف فيها لإقامة «الوطن القومي اليهودي» (الدولة اليهودية). ولكن الواقع في فلسطين، الذي كان مختلفاً عما توقعه قادة العمل الصهيوني، من جهة، واستجابة اليهود أنفسهم للمشروع الصهيوني، التي كانت على العموم فاترة، من جهة أخرى، قد حالا دون بلورة استراتيجية واضحة بالنسبة إلى تحقيق هدف تهويد فلسطين في العشرينات، إلا أنه خلال الثلاثينات والأربعينات، تبلورت هذه الاستراتيجية في جوانبها السياسية والاقتصادية، بما في ذلك الاستيلاء على الأرض.[43]

فخلال العشرينات، وإضافة إلى العقبات الموضوعية، خاصة لناحية المقاومة العربية للمشروع الصهيوني، الأمر الذي انعكس في إعادة الحكومة البريطانية النظر في مضمون التزامها بوعد بلفور، عانت الحركة الصهيونية عجزاً مالياً، على الرغم من إنشاء الصندوق التأسيسي. فقبل توسيع الوكالة اليهودية (1929)، لتضم يهوداً غير صهيونيين، خاصة من المتمولين الذين رغبوا في تقديم الدعم المالي والسياسي للمشروع الصهيوني دون الالتزام بالهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها، لم تستطع الوكالة اليهودية أن تجند الأموال الكافية لتلبية احتياجات مشروعها المادية. ومع ذلك، استمر النشاط الصهيوني لاستملاك الأراضي، وأساساً من خلال شركة تطوير أراضي فلسطين، التي أصبحت الوكالة الرئيسية لشراء الأراضي، سواء للصندوق القومي اليهودي (القطاع العام)، أو للجمعيات الخاصة والأفراد، ومن خلال شركة بيكا، التي ركزت على توسيع مستوطناتها القائمة، أكثر من إنشاء أخرى جديدة. وما كان شراء مساحات جديدة من الأرض ممكناً، لولا التعديلات القانونية والإجرائية التي اتخذتها حكومة الانتداب منذ البداية، بشأن نقل ملكية الأراضي وتسجيلها.[44]

(43) Smith, B., Roots of Separatism, (op .cit) .pp .87-89 .
(44) Ibid, p .89 .

بعد احتلال فلسطين، جمّدت الإدارة العسكرية البريطانية (1917 – 1920) الوضع بالنسبة إلى انتقال الأراضي وتسجيلها، إذ اعتبرت نفسها مقيدة بأحكام الحرب، وبالتالي، فهي «إدارة منطقة عدوّة محتلة». ثم ما لبثت (تشرين الثاني/ نوفمبر 1918) أن أصدرت أمراً بحظر صفقات الأراضي، وبإغلاق مكاتب تسجيلها. واحتجت المنظمة الصهيونية على هذا الإجراء، ووجهت اتهامات لرؤوس تلك الإدارة، على الرغم من أنها لم تكن تملك مشروعاً محدداً لاستملاك الأراضي. وكأنما اعتقدت أن على الجيش البريطاني أن يسلمها المناطق المحتلة على الفور، الأمر الذي يبرز من تصرف «لجنة المندوبين الصهيونية» برئاسة حاييم وايزمن (1917). فقد جاءت تلك اللجنة إلى فلسطين «لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ، ولتكون أداة اتصال بين المستعمرات الصهيونية والإدارة». ولما لم تستجب الإدارة العسكرية للرغبات الصهيونية الجامحة، عمل وايزمن في لندن على استبدالها بإدارة مدنية في أسرع وقت، فجاء تعيين هربرت سامويل الصهيوني مندوباً سامياً على فلسطين (تموز/ يوليو 1920). وحمل سامويل معه مجموعة من الموظفين المتعاطفين مع الصهيونية، شكلوا أركان إدارته (انظر أعلاه)، التي عمدت سريعاً إلى إزالة العقبات القانونية والإجرائية أمام البدء بتنفيذ سياسة «الوطن القومي اليهودي»، بالاستناد إلى وعد بلفور وصك الانتداب، الذي وافقت عليه عصبة الأمم (تموز/ يوليو 1922)، وأصبح نافذ المفعول (أيلول/ سبتمبر 1923).[45]

«وسارعت الإدارة الجديدة إلى برهنة التزامها سياسة الوطن القومي [اليهودي]. ففي تموز/ يوليو 1920، وهو الشهر الذي ابتدأت فيه عملها، أصدرت قانوناً للهجرة، وفي أيلول/ سبتمبر، أصدرت قانوناً لنقل ملكية الأرض أدى إلى تسهيل شراء اليهود للأراضي. وأعيد فتح مكاتب تسجيل الأرض في تشرين الأول/ أكتوبر، ووضع نظام جديد لتسوية ملكية الأراضي التي كانت، كما هو معروف، تتسم بالتعقيد والفوضى في ظل العثمانيين. وكانت نتيجة هذه الإجراءات استملاك الأرض على نحو أبسط وأسرع وأقل تكلفة. كما أنها عادت فعلاً، إن لم نقل قصداً، بأكبر النفع على الصهيونيين، وعلى الصندوق القومي اليهودي الذي وافقت حكومة فلسطين، خلال السنة ذاتها على أن «له أهدافاً ذات نفع عام، وبناء عليه سجل شركة أجنبية»، وخوّل صلاحية بيع الأراضي وتطويرها». وبعد ترسيم حدود فلسطين الانتداب، بفصل شرق الأردن عنها، وضم أصبع الجليل إليها (أيار/ مايو 1924)، «نتيجة اتفاق عقد بين بريطانيا وفرنسا سنة 1922، تضمن نقل منطقة تضم بضع مستعمرات يهودية كانت خاضعة للإدارة الفرنسية

(45) لين، الصندوق، ص 58-60.

إلى الإدارة البريطانية... وإقامة الإدارة الملائمة، أصبح الجو مهيأ لتنفيذ سياسة الوطن القومي اليهودي البريطانية» (46)

ومن الواضح أن حافز حكومة الانتداب لإدخال تشريعات جديدة، تحكم مسألة نقل ملكية الأراضي، «كان الضرورة السياسية للقيام بعمل ملموس من أجل الوفاء بالوعد في المساعدة على تأمين إقامة الوطن القومي اليهودي». فإصدار «قانون نقل ملكية الأراضي» (أيلول/ سبتمبر 1920) ألغى الأمر الصادر بهذا الخصوص (1918)، والذي يحظر نقل ملكية العقارات. وتذرع ساموئيل بحجج اقتصادية وتنموية لإقناع حكومة لندن بالموافقة على إصدار القانون الجديد، فاستجابت وزارة الخارجية لذلك. وفيما تضمنت الصيغة الأولى للقانون بعض القيود على حرية المتاجرة بالأرض، بما يحفظ الحد الأدنى من حقوق الفلاحين العاملين فيها، فإن التعديلات اللاحقة عليه أدت بالتدريج إلى تآكل تلك القيود فزوالها، خلال العقد الأول من الانتداب. ففي تعديل عام 1921، لم تعد تلك القيود تنطبق إلا على الأراضي الزراعية المؤجرة إلى مزارعين: «يجب الإبقاء على ما يكفي من الأرض بعد البيع لإعالة المستأجر وعائلته». إلا أن «قانون حماية المزارعين» (1929) ألغى هذا القيد واستبدله بدفع تعويض للمزارع المستأجر. وقبله كان «تعديل قانون الرهون» (1928)، سمح لشركات العقارات بشراء الأملاك المرهونة لها إذا تخلف الراهن عن دفع ديونه. وكذلك سبق لـ «قانون الشركات» الجديد (1927) أن سمح لشركات أجنبية باستملاك الأرض، أسوة بالفلسطينية، إذا استطاعت إثبات أن الأرض التي تشتريها ستستخدم للمصلحة العامة، الأمر الذي وكأنه فُصِّل على مقاس الصندوق القومي اليهودي. والأكيد أن هذه التعديلات أُدخلت بالتشاور مع المؤسسات الصهيونية، وتلبية لاحتياجاتها، في ظروف الزمان والمكان. (47)

إلا أنه على الرغم من كل التسهيلات التي قدمتها إدارة الانتداب للمؤسسات الاستيطانية الصهيونية، فقد ظلت هذه الأخيرة تتذمر وتشتكي، وكأنها، على أرضية وعد بلفور، أرادت أن تستولي على أرض فلسطين مجاناً، وأن تقدم لها بريطانيا ذلك على طبق من الفضة. وتفيد التقارير، بما فيها الصهيونية ذاتها، أن الوكالة اليهودية لم تكن تمتلك الأموال اللازمة لشراء الأراضي المعروضة في السوق، على قلتها. «فقد أورد ابراهام غرانوت (غرانوفسكي) في تقرير له أن مدخرات الصندوق القومي اليهودي كانت قد استُنفدت في عام 1923، وأن التوظيف يجب أن يكبح». ومعلوم أن الصندوق التأسيسي لم

(46) لين، الصندوق، ص 60-61.

(47) Smith,B., Roots of separatism, pp .91-93 .

ينجح في العشرينات، وقبل تشكيل «الوكالة اليهودية الموسعة» (1929)، في تجنيد الأموال الكافية لتلبية احتياجات الاستيطان في فلسطين (انظر أعلاه). وفي التجربة العملية، كما يقول غرانوت، ثبت «أن سعر الأرض يشكل بحد ذاته بنداً أقل أهمية ضمن النفقات العامة للاستيطان مما يفترض عموماً». واستخلص من ذلك ضرورة تخفيض المبالغ المخصصة لشراء الأراضي. وينتقد غرانوت السمسرة اليهودية بالأراضي فيقول: «إن أسعار الأرض الريفية تُدفع قسراً إلى أعلى، وأساساً بسبب الأساليب الفوضوية والعشوائية التي يستخدمها المشترون اليهود... فالسماسرة اليهود يتنافسون بشدة فيما بينهم. وقد يحدث أن عدة سماسرة يحاولون عقد صفقة معينة في نفس الوقت، ويضاربون على بعضهم بعضاً» (48)

في الواقع، كان جذر المشكلة التي واجهت المشروع الصهيوني يكمن في المقاومة العربية المحلية له. فليس فقط أن الملاكين الفلسطينيين الصغار امتنعوا عن بيع أراضيهم لليهود، بل حتى أصحاب الأراضي الكبار تحاشوا ذلك أيضاً، لأسباب وطنية وسياسية واجتماعية، فلم يبق أمام المؤسسات الاستيطانية الصهيونية إلا المالكين الغائبين والدولة. ولكن الدولة لم تكن تملك أرضاً واسعة صالحة للزراعة لتمنحها للمؤسسات الصهيونية، فانحصر دورها على هذا الصعيد في أراضي الجفتلك (أملاك السلطان) وما شابهها من الموات والمتروكة. وكذلك، فإن حصة المالكين الغائبين من الأرض الفلسطينية لم تكن كبيرة بشكل خاص. وعنهم يقول آرثر روبين: «كانت الاعتبارات السياسية تعني أن مالكي الأرض من العرب المحليين، الذين وعوا العلاقة بين الموقع الاجتماعي وملكية الأرض، وأفزعتهم الدعاية المضادة للصهيونية، كانوا أقل ميلاً لبيع الأرض لليهود، بينما لم تكن هذه الاعتبارات تهم الملاكين الغائبين. وكذلك، فالاعتبارات الاقتصادية قد تكون جعلت الملاكين الغائبين أشد رغبة في التخلص من أراضيهم، لأن الحكم البريطاني وزيادة الضرائب والرسوم جعلا هذه الأراضي تبعة قانونية. فالملاكون الغائبون، الراغبون في البيع السريع بدلاً من المفاوضات الطويلة، من المرجح ألا يصمدوا طويلاً بانتظار أسعار أعلى». وهذا كله، إضافة إلى عجز الوكالة اليهودية المالي، وتطلعها إلى الاستيلاء على الأرض بالقوة في الوقت المناسب، يفسر صغر حجم مساحة الأراضي التي امتلكها اليهود لدى إعلانهم عن إقامة إسرائيل (6٪ تقريباً). (49)

ومع ذلك، فشراء أراضي المالكين الغائبين لم يكن سهلاً، وانطوى على تعقيدات

(48) Ibid, pp .94-95 .

(49) Ibid, pp .95-96.

قانونية وإجرائية. ولعل استملاك أرض مرج ابن عامر، من عائلة سرسق البيروتية، يقدم مثالاً على تلك التعقيدات، مع أنه لا يشكل ظاهرة فريدة. لقد استهدفت المؤسسات الاستيطانية اليهودية أرض المرج منذ تسعينات القرن التاسع عشر. وإذ نجحت في استملاك بعضها، إلا أن السلطات العثمانية عرقلت استكمال الصفقة (انظر أعلاه). وعندما فتحت حكومة الانتداب مكاتب تسجيل العقارات، وأصدرت قانون ملكية الأراضي (1920)، سنحت الفرصة ثانية لمعاودة العمل على استكمال الصفقة. وأعطى الصندوق القومي اليهودي، بتأييد من أوسشكين (مديره في القدس)، الضوء الأخضر لشركة تطوير أراضي فلسطين للتفاوض مجدداً مع عائلة سرسق حول عقد الصفقة، وتولى حانكين الأمر. واعترض رئيس مجلس إدارة الصندوق، دوليبم، على ذلك، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر، إلى استقالته (1921). وتعرض أوسشكين إلى النقد على «التزامه شراء الأرض، حتى في حال عدم وجود المال اللازم لإتمام الصفقات... وفي وقت لا يتوفر المستوطنون، وهو ما يُفقد الأراضي فائدتها المباشرة، ويربط الموارد المالية». ومن جانبه، كان أوسشكين يرى «أن توسع ملكية اليهود للأرض لا يقل شأناً عن الضرورة القومية». وفي تقرير إلى المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين (1951) خلاصة للسنوات 1921 – 1926 تقول: «اصطدم شراء الأرض، طوال هذه الفترة، بعقبات كبيرة من جراء عدم توفر المال. وفيما بعد نشأت عقبات أخرى اقتصادية وسياسية. لكن عدم توفر المال شكل العقبة الرئيسية، وخصوصاً خلال الأعوام التي أعقبت تصريح بلفور. وكانت الأوضاع السياسية مواتية لإبرام صفقات أرض كبيرة، لكن الأمة قصرت في تبرعها بالمال» [50]

وعن عقد هذه الصفقة، كتب آرثر روبين يقول: «فقط بعد إقامة الحكومة المدنية برئاسة هربرت ساموئيل، عام 1920، سمح به [شراء الأرض] ثانية. والتقط حانكين الفرصة على الفور، لإنهاء الاتفاق الموقت على 70,000 دونم». وأوضح ميخائيل أبكاريوس، المساعد الأول لأمين الصندوق في إدارة الانتداب، السرعة التي تم فيها عقد الصفقة بالتوكيد على «وضع الملاكين، الذي لا يحسدون عليه»، حيث مع انحلال الامبراطورية العثمانية، «أصبحوا أجانب وكانوا حريصين على تحاشي مصاعب إدارة أملاك في دولة أجنبية». وبعد سنين عديدة، كتب أبكاريوس، منتقداً سياسة الادارة، فقال: «لقد ضمت عملية البيع 22 قرية وكان على السكان أن يرحلوا. وفيما خلا قرية واحدة، ترك المزارعون أرضهم المستأجرة وتلقوا تعويضاً مالياً... وكان القانون الساري المفعول

(50) لين، الصندوق، ص 64–67.

في حينه هو قانون ملكية الأرض، 1921، الذي يحظر بيع الأرض بدون موافقة الحكومة، كشرط مسبق للتسجيل. وقد منحت موافقة الحكومة تمشياً مع سياسة الوطن القومي [اليهودي]، بغض النظر عن مصير المزارعين». وكانت المؤسسات الصهيونية تصر على إجلاء المزارعين عن الأرض، كشرط لعقد صفقات الشراء. وبالطبع، فقد أثار ذلك ردات فعل عنيفة من قبل المزارعين، وحركات احتجاج سياسية وشعبية، فوقعت اشتباكات بين المزارعين والمستوطنين، تدخلت فيها السلطة لقمع المزارعين وإجلائهم بالقوة. كما احتجت «اللجنة التنفيذية العربية» (25 آب/ أغسطس 1924) أمام المندوب السامي، على بيع أراضي المرج، وطرد المزارعين منها. [51]

وعدا التشريعات المجنّدة لخدمة سياسة الوطن القومي اليهودي، وبالتالي، الموجهة ضد مصالح سكان البلد الأصليين، بحيث أنها تجاهلت أبسط حقوقهم في الأرض التي يعملون عليها ويعتاشون منها، أطلقت حكومة الانتداب يدها في أملاك الدولة وهباً للمؤسسات الصهيونية. وكان غطاؤها في ذلك البند السادس من صك الانتداب، الذي وعد بتسهيل الاستيطان اليهودي على «أراضي الدولة والأراضي غير المطلوبة للأغراض العامة». ولما كان لا يجوز بيع هذه الأراضي شرعاً، عمدت حكومة الانتداب إلى تأجيرها بعقود طويلة الأمد. ولتوسيع أملاك الدولة (الميري)، أصدرت «قانون أراضي المحلول» (تشرين الأول/ أكتوبر 1920)، ثم «قانون أراضي الموات» (1921)، لإلغاء القانون العثماني الذي كان يسمح للفلاحين باستصلاح تلك الأراضي وزراعتها. وبموجب هذين القانونين، استولت الحكومة على مساحات كبيرة من الأراضي، وجعلتها «أملاك دولة»، خاضعة لإملاءات البند السادس من صك الانتداب. وترافق تنفيذ هذين القانونين مع عمليات مصادرة واسعة النطاق لأراضٍ كان الفلاحون قد استصلحوها ولم يسجلوها رسمياً، وكذلك أراضٍ أهملت أثناء الحَرب، حيث جرى سَوق أصحابها إلى الجيش التركي في «السفر برلك». وفي المصادرات، حاولت الحكومة تجميع قطع كبيرة من الأرض، لتلبي احتياجات المؤسسات والشركات الصهيونية، سواء للاستيطان الكبير، أو لإقامة المشاريع الصناعية والاقتصادية. [52]

ومن جملة أراضي الدولة التي تم تأجيرها بعقود طويلة الأمد لمؤسسات يهودية، كانت مناطق عتليت وكبّارة وقيساريا، في السهل الساحلي الأوسط. وكانت شركة بيكا (1914) قد وقعت عقداً مع والي بيروت العثماني على شراء سبخات عتليت وكبّارة، شرط

(51) Smith,B., Roots of separatism, pp .96-97.
(52) Ibid, pp. 98-100.

تخفيفها خلال عدد معين من السنين. إلا أن هذا العقد لم يصدق من قبل السلطان. وفي عام 1920، عاودت الشركة الاتصال بإدارة الانتداب للتفاوض بشأن إمضاء العقد، فعرضت عليها الإدارة منطقة قيساريا أيضاً. وقد أثار ذلك ردة فعل عربية على سلوك الإدارة المخالف للنظم والأعراف المقبولة، خاصة وأن صك الانتداب لم يكن قد أصبح ساري المفعول. ولكن المندوب السامي، هربرت ساموبل، نجح في إقناع وزارة الخارجية البريطانية بالموافقة على الصفقة، فوقع العقد (8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921). وفي سلسلة من الإجراءات الحكومية تم انتزاع الأرض من أيدي المقيمين عليها – عائلة سعادة في عتليت، وعرب الغوارنة في كبّارة وزور الزرقاء، وعرب برّات قيساريا، وعرب الضمايرة – في فترات متلاحقة، وضمن ترتيبات مجحفة بحق السكان المحليين، ومربحة جداً لشركة بيكا. وكانت هذه الشركة تخطط لتطوير هذه الأراضي واستثمارها، أو بيعها. وإذ حققت نجاحاً سريعاً في عتليت، حيث اقامت مشروعاً لاستخراج الملح (شركة ملح عتليت)، فإن مشاريعها الأخرى تأخرت لفترة طويلة.(53)

وطالت سياسة إدارة الانتداب هذه أراضي الجفتلك (أملاك السلطان)، التي اعتبرت بطبيعة الحال أملاك دولة. وخلافاً لنهجها فيما يتعلق بأنماط الأراضي الأخرى، قررت الإدارة بيع أراضي الجفتلك للمزارعين الذين يستثمرونها. واحتجت الوكالة اليهودية على ذلك، بدعوى أن حصول العرب على مساحات واسعة من الأراضي يعرقل تطور «الوطن القومي اليهودي»، وبالتالي يخالف البند السادس من صك الانتداب. واتخذ الصراع على حيازة هذه الأراضي طابعاً سياسياً، خاصة بالنسبة إلى غور المدوّرة (بين بيسان وبحيرة طبريا). وزاد في حدة التنافس بين العرب واليهود على هذه البقعة كونها تقع في جوار مشروع روتنبرغ للري وتوليد الكهرباء من مياه نهري اليرموك والأردن. وبينما اتخذت الإدارة قرارها ببيع هذه الأراضي (1921)، فإن المسائل الإجرائية المتعلقة بمسحها وتقسيمها ونقل ملكيتها امتدت سنين طويلة. وأثيرت المشكلة أثناء زيارة «لجنة بيل» (1937)، التي أوصت بتقسيم فلسطين. ومهما يكن، فقد ظلت الوكالة اليهودية تصارع – بذرائع مختلفة، ليس أقلها سلامة مشروع روتنبرغ – حتى حملت إدارة الانتداب على تغيير صيغة عقود تمليك الأرض، وبالتحديد لناحية صلاحية المزارعين بيع أجزاء من الأراضي التي حصلوا عليها. وفي المحصلة، فإنه «مع نهاية العشرينات، كان قد أصبح واضحاً أن بعض المزارعين يبيعون جزءاً من أرضهم، غالباً إلى عملاء صهيونيين

(53) Ibid, pp. 100-105.

لشراء الأراضي، لأنهم لم يكونوا قادرين على تسديد الدفعات المتوجبة من أقساط الشراء».(54)

وفي نقد رقيق، لخصت الباحثة باربرا سميث سياسة إدارة الانتداب فيما يتعلق بمسألة الأراضي في العشرينات بقولها: «لقد فعلت إدارة فلسطين القليل لمساعدة الفلاحين العرب رغم هدفها المعلن من تحقيق تكثيف لجميع فروع الزراعة، لإفساح المجال أمام المزيد من الاستيطان الصهيوني. ولم يصبح مستقبل الفلاحين الفلسطينيين مسألة ملحة للمعالجة، إلا بعد اضطرابات 1929، وأزمة الزراعة في بداية الثلاثينات، عندما هبطت الأسعار عمودياً». أما بالنسبة إلى سلوك الوكالة اليهودية فقالت: «ومع أن أهداف الصهيونيين الاستراتيجية بالنسبة إلى استملاك الأراضي، قد لا تكون صيغت بوضوح كما أصبح الحال في الثلاثينات والأربعينات، فقد كانت لهم أفضلية على العرب في تعاملهم مع الإدارة. وكانوا قادرين أيضاً على التأثير، في صنع السياسة البريطانية من خلال تقديم النصيحة، بالاستناد إلى تجربتهم السابقة في امتلاك الأراضي، وعبر مداخلهم على شخصيات سياسية مؤثرة، سواء في فلسطين أو لندن».(55)

وإذ واكبت المقاومة العربية، بأشكال مختلفة، الاستيطان الصهيوني واستملاكه الأرض منذ بدايته، فقد تصاعدت هذه المقاومة مع تفاقم المشكلة بعد وعد بلفور والانتداب البريطاني. «فمنذ بدايته، أثار الاستيطان اليهودي عداءً شديداً بين العرب – وليس فقط بين الفلاحين والبدو الذين فقدوا الفرصة لزراعة الأرض، وإنما أيضاً بين الجماعة السكانية العربية عامة». وكان كلما اتضحت معالم المشروع الصهيوني، كلما شملت المقاومة له قطاعات أوسع من الفلسطينيين. وفي ظل الانتداب، بأهدافه المعلنة من تهيئة فلسطين لتكون «وطناً قومياً يهودياً»، أصبحت المقاومة وطنية، بل قومية. وفي الواقع، لم تقم مستوطنة يهودية واحدة في فلسطين قبل الانتداب البريطاني دون اشتباك مع السكان المحليين، أما بعده، فقد أصبح الصراع معه، كونه تولى الأمن وبسط حمايته على الاستيطان اليهودي. ولذلك اتخذت المقاومة أشكالاً أخرى، من المقاضاة على اساس بنود صك الانتداب وتشريعات إدارته، إلى المقاومة السلبية، فالهبات الجماهيرية.. إلخ. وقاوم الفلاحون والبدو اقتلاعهم من الأرض التي يعيشون عليها، لدى انتقالها إلى المؤسسات اليهودية. هكذا حصل في مرج ابن عامر (الفولة)، وكذلك في السهل الساحلي، وفي وادي الحوارث (عيمك حيفر)، وسهل عكا (عيمك زفولون) والغور، والحولة،

(54) Ibid, pp. 105-109.
(55) Ibid, p. 115.

وغيرها. وكان طبيعياً أن يعكس ذلك نفسه على أنماط الاستيطان الصهيوني في المراحل المختلفة، إذ تأثر شكله بالأوضاع الأمنية السائدة، من جهة، وبالأهداف الاستراتيجية لذلك الاستيطان، من جهة أخرى.[56]

فمنذ بدايته ترافق الاستيطان الصهيوني في فلسطين مع اقتلاع السكان المحليين، الفلاحين والبدو، الذين كانوا يعيشون على الأرض، أما بعد وعد بلفور، فقد اصبح الخطر يعم سكان البلد عامة، فكان طبيعياً أن تتخذ مقاومة هذا الاستيطان شكلاً آخر. «إن إجلاء الفلاحين والبدو عن الأرض التي يعيشون عليها يرجع إلى بداية الاستيطان اليهودي الحديث في فلسطين. فالمستوطنات الثماني عشرة الأولى التي أقيمت في فلسطين (حتى قبل المؤتمر الصهيوني الأول) كانت كلها تقريباً مقامة على أراض يزرعها، أو كان يزرعها، سكان عرب. وقطعة الأرض التي اشتراها كارل نيطر (المحسن اليهودي الفرنسي المولد) لإقامة المدرسة الزراعية في مكفي يسرائيل (1870) كان يملكها (أو يزرعها) فلاحون من قرية يازور. وقد تسبب ذلك في نزاع دام سنين طويلة مع «الفلاحين الذين لم ينسوا أن نيطر أخذ أرضهم»،... ومستعمرة بيتح تكفا طردت قبيلة الستيرية». وفي زخرون يعكوف طردت قبيلة الزمارين، كما أجلي سكان المطلة الدروز عنها لدى استيطانها. وكذلك قامت غديرا على أراضي قرية قطرة، الذين ظلوا ينازعون المستوطنين مدة طويلة.[57]

ومنذ بداية الهجرة الثانية (1904 – 1914)، راح هذا الوضع يتفاقم جراء الشعارات التي رفعها المستوطنون حول «افتداء الأرض» و«احتلال العمل».. إلخ. وفي المقابل، تعاظمت قوة «التيار العملي» في الحركة الصهيونية (انظر أعلاه)، الأمر الذي حفز الصندوق القومي اليهودي لتكثيف نشاطه في شراء الأراضي. «وكانت الخطوة الأولى البدء بشراء مرج ابن عامر. ولم يكن المرج مأهولاً بكثافة، ولكن كان هناك عدد من القرى، يفلح أهلها الأرض.. وأفاد شهود عرب أمام «لجنة شو» (1929)، أن 1,746 عائلة، أو 8,730 شخصاً، أُجبروا على ترك المرج نتيجة لعملية الشراء – فيما أفاد روبين أمام اللجنة ذاتها بأن عدد المزارعين الذين أجلوا عن الأرض لم يزد عن 700 – 800، وأن غالبيتهم وجدت أرضاً أخرى في المنطقة». واستمر الصراع على أرض المرج منذ أن اشترى الصندوق القومي اليهودي قطعة الأرض الأولى من عائلة سرسق (1910). «وفي 1924، كان احتلال أراضي المرج لا يزال يترافق بالصدامات العنيفة. فعدد من

(56) Kimmerling, Zionism and Territory, pp. 78-90.
(57) Ibid, pp. 106-108.

فلاحي (الفولية) رفض إخلاء القرية عندما جاء العمال اليهود لزراعة الأرض... وفي مجرى الصراع، قتل عربي». إلا أنه في النهاية، غُلب الفلاحون على أمرهم، بتضافر قوى السلطة البريطانية والمستوطنين.[58]

وبعد أن كسبت الوكالة اليهودية المعركة في مرج ابن عامر، انتقلت إلى وادي الحوارث، الذي اشترته من عائلة تيّان اللبنانية. وقد دام الصراع على وادي الحوارث أكثر من أربع سنين. ومرة أخرى، كان حانكين، «بمساعدة قائد سياسي عربي، عوني عبد الهادي»، هو الذي اشترى الأرض (31,000 دونم) في مزاد علني. وكان حوالي 1,200 بدوي، وعدد غير معروف من الفلاحين المزارعين من قرية قاقون، يعيشون على الأرض. وأدار العرب صراعاً موحداً إلى حد كبير، على مستويات مختلفة. وادعى المجلس الإسلامي الأعلى أن بعض الأرض هو وقف، فيما أقامت جماعة من سكان طولكرم الدعوى ضد بائع الأرض على أساس أنها سرقت من عائلاتهم. ورفض البدو عندها أن يتركوا الوادي، وتدخلوا في أعمال الحرث والاستيطان، وقلعوا حوالي 24,000 شجرة كينا، كانت غرست لتحديد حدود المنطقة. وتدخل الجيش البريطاني، وأعلن المندوب السامي أنه «كان يعلم أن الوضع القانوني هو في صالح الصندوق القومي اليهودي، ولكنه تردد في إخلاء 1,200 عربي... لأن من شأن دعاية صغيرة جداً أن تتسبب في تعكير السلام وإثارة الشعب مجدداً. أخيراً أجّرت حكومة الانتداب أرضاً في موقع آخر إلى بدو وادي الحوارث، فنقلوا إليها في عام 1933. وفي هذه الفترة، بدأت عمليات الشراء المتفرقة في منطقة خليج حيفا، كما جرى (1934) شراء مشروع تجفيف مستنقعات الحولة (من عائلة سلام البيروتية).[59]

لقد كان طبيعياً في ظل الأوضاع التي تشكلت في فلسطين من اجتماع الأضداد في وحدة تناقضية (الانتداب، الاستيطان، السكان العرب المحليون)، أن يتأثر استملاك اليهود للأراضي، سواء لناحية المساحة أو الموقع، بعدد من العوامل: «أ – الحاجة المباشرة للأرض، التي كانت متلازمة، على الأقل جزئياً، مع معدل موجات الهجرة وتركيبها؛ ب – الموارد المالية المتوفرة لدى الأنماط المختلفة من المشترين اليهود؛ ج – وجود مبادرات فردية أو جماعية، والضغوط التي مارستها من أجل أشكال مختلفة من مشتريات الأراضي؛ د – مدى عرض الأراضي وطبيعته، الأمر الذي توقف إلى حد كبير على (هـ) الوضع السياسي، الذي كان من شأنه (و) أن يفاقم مشاكل الأرض ويزيد

(58) Ibid, pp. 111-112.
(59) Ibid, pp. 112-113.

(ز) الثمن السياسي المضاف إلى قيمة الأرض – وكل هذه العوامل تسهم إلى درجة معينة في (ح) درجة رفع القيود عن بيع الأرض في القطاع العربي». وتضافر هذه العوامل، أو بعضها، وخاصة المقاومة العربية للنشاط الصهيوني على صعيد شراء الأراضي، ومساندة حكومة الانتداب له، يوضح التقلبات في حجم المساحات التي استملكها اليهود ومراحلها. فقد شهدت هذه العملية فترات من الصعود والهبوط، تأثرت بطبيعة الحال، سلباً أو إيجاباً، بتضافر هذه العوامل، أو بعضها، في ظروف الزمان والمكان. [60]

ففيما توقفت عملية بيع الأرض أثناء الحرب العالمية الأولى، وكذلك في فترة الإدارة العسكرية (1918 – 1920)، فإنها انطلقت ثانية في بداية فترة الإدارة المدنية، وما اصدرته من تشريعات بشأن نقل ملكية الأراضي وفتح مكاتب تسجيلها. فقفز مجموع ما كان يملكه اليهود من 418.000 دونم (1901 – 1914)، إلى 557.000 دونم (1920 – 1922)، أي بزيادة قدرها 139,000 دونم، وذلك على الرغم من أحداث تلك الفترة (ثورة يافا والكتاب الأبيض الأول 1921)، والتي وقعت جراء الهجرة الثالثة (1919 – 1923). وفي فترة الهدوء النسبي (1923– 1927)، وتدفق الهجرة الرابعة (1924–1931)، قفزت مساحة الملكية اليهودية إلى 864,000 دونم، أي بزيادة 307,000 دونم، كان نصيب الصندوق القومي اليهودي منها 125,000 دونم. ثم تراجعت الوتيرة في الفترة التالية (1928 – 1931)، وإساساً بسبب المقاومة العربية (ثورة البراق، وصدور الكتاب الأبيض الثاني 1929)، وذلك على الرغم من توسيع الوكالة اليهودية، وبالتالي ازدياد الأموال المتوفرة للمنظمة الصهيونية. وقد هبطت مشتريات اليهود في هذه الفترة إلى 130,000 دونم، وصار مجموع ما امتلكوه 994,000 دونم. وعندما تراجعت الحكومة البريطانية عن الكتاب الأبيض لعام 1929، ارتفعت معدلات شراء الأراضي مرة أخرى، فبلغت استملاكات اليهود (1932 – 1935) 238,000 دونم، وصار مجموع ما يملكونه 1,232,000 دونم. وعاد المعدل ليهبط في فترة «الثورة العربية الكبرى» (1936 – 1939)، وبالتالي، صدور الكتاب الأبيض لعام 1939، فانخفض إلى 126,000 دونم، ليصبح مجموع ما يملكه اليهود 1,358,000 دونم (1939). وكذلك الحال في سنوات الحرب العالمية الثانية، إذ استمر المعدل في الانخفاض، حيث اقتصر الشراء على 73,000 دونم (1940 – 1941)، وعلى 75,000 دونم (1942 – 1945)، وصار مجموع ما يملكه اليهود 1,506,000 دونم (1945). وبعد الحرب ارتفع المعدل مرة أخرى في غياب المقاومة العربية (1946 – 1947)، فبلغت المشتريات 226,000 دونم، ووصلت

(60) Ibid, p. 83.

مساحة الملكية اليهودية، عشية الاعلان عن إقامة إسرائيل (1947)، إلى 1,734,000 دونم، منها 933,000 دونم بملكية الصندوق القومي اليهودي. [61]

وكانت القيود التي فرضها الكتاب الأبيض (1939) على بيع الأراضي من الشدة والشمول، بحيث اعتبرتها الوكالة اليهودية تخلياً بريطانياً عن التعهد بالمساعدة في إنشاء «الوطن القومي اليهودي». وعلق عليها رئيس الصندوق القومي اليهودي، مناحم أوسشكين (1940)، بقوله: «إن الحكومة البريطانية تخلق غيتو للشعب اليهودي». وبحسب قانون نقل ملكية الأرض (28 شباط/ فبراير 1940)، الذي صدر كملحق للكتاب الأبيض (1939)، قسمت أراضي فلسطين إلى ثلاث مناطق، كالتالي: «أ) منطقة حظر فيها شراء أو نقل للأراضي من العرب الفلسطينيين إلى اليهودو/ أو المواطنين الأجانب. وشملت هذه المنطقة حوالي 16,000,000 دونم، منها 5,400,000 دونم في شمال النقب – حوالي 63٪ من مجمل مساحة فلسطين، ولكن 2٪ فقط من الأراضي التي يملكها اليهود. ب) منطقة يحظر فيها بيع الأرض لليهود، فيما خلا حالات خاصة يعينها المندوب السامي. وهذه تضم حوالي 32٪ من مجموع مساحة فلسطين (8,530,000 دونم تقريباً)، ومن ضمنها حوالي 33٪ يملكها اليهود. ج) منطقة يسمح فيها بيع الأرض بدون قيود. وهي تشمل حوالي 5٪ من مجموع مساحة فلسطين (1,300,000 دونم)، منها حوالي النصف يملكه اليهود». واحتجت المنظمة الصهيونية العالمية على السياسة البريطانية الجديدة، التي وصفها أوسشكين (1940) بقوله: «إن هدف الحكومة الرئيسي أن تبقى البنية الاجتماعية للجماعة السكانية اليهودية في فلسطين كما كانت في بلاد الشتات». ولكنه يبدو أن حكومة لندن كانت ترمي من وراء هذه السياسة إلى تنفيذ خطة التقسيم التي وضعتها لجنة وودهد، بناء على توصيات لجنة بيل (1937). [62]

3 – الاستيلاء على الأرض بالحرب (1948)

كانت هذه الحرب (كما ورد أعلاه) عملية التهويد الكبرى في تاريخ العمل الصهيوني إلى الآن. فكما رمت إلى اقتلاع العدد الأكبر قدر الإمكان من أهالي البلد الأصليين، وبالتالي، تهويد السكان في الجزء المحتل من فلسطين، هكذا، بطبيعة الحال، كانت تهدف إلى الاستيلاء على القسم الأكبر من الأرض لتهويدها. وفي المحصلة كانت بمثابة عملية نهب واسعة النطاق للأراضي العربية، التي تمت السيطرة عليها بقوة السلاح. وعلى اعتبار

(61) Ibid, p. 43.
(62) Ibid, pp. 117-118.

أن الفترة السابقة لإعلان قيام إسرائيل (1882 – 1948) تمثل مرحلتي التسلل الاستيطاني والسيطرة المنظمة إجمالاً، على طريق إقامة الكيان الاستيطاني الصهيوني، فإن حرب 1948 تمثل المرحلة الثالثة – الغزو العلني. وتتميز هذه المرحلة على العموم بخصائص معينة، تعبر عن طبيعة المشروع الاستيطاني وأهدافه الاستراتيجية العليا. ففيها «تكون إرادة المستوطنين قد تبلورت وتكتلت وراء هدف الانفصال بالاقليم وتكوين دولة خاصة بهم». ولتجسيد هذه الإرادة عندما تتوفر القوة اللازمة لذلك، ينتقل المستوطنون إلى الغزو العلني. فتبدأ عملية «الفتح الاستعماري من الداخل»، التي «تمثل نمطاً مغايراً لأنماط الاستعمار التقليدي، حيث كان «الفتح» يتم من الخارج إلى الداخل». ولذلك «يعتبر «الاستعمار الاستيطاني» حالة خاصة من حالات الاستعمار، حيث يقوم قطاع من «السكان» باحتلال الاقليم كله وفرض إرادتهم ومصالحهم ونظامهم عليه».[63]

ونظراً إلى طبيعة المشروع الصهيوني الإجلائية، فإن عملية الغزو العلني، التي بادر إليها عام 1948، كمرحلة متقدمة في سياق تجسيده، اتسمت، أسوة بحالات استيطان الاستئصال الأخرى، بالتركيز على اتجاهين أساسيين: «أولهما – عملية غزو الاقليم، حيث يدور الصراع بين المستوطنين والوطنيين، وبالقوة في هذه المرحلة من أجل «فتح» الاقليم ككل وليس بمجرد تطويق مساحات من أراضي ذلك الاقليم، وهكذا تتكامل عملية اكتساب المزيد من الأراضي مع عملية التفريغ السكاني كأساس مادي للانفصال بالاقليم. وثانيهما – عملية غزو السلطة، حيث يدور النزاع، اسماً، بين المستوطنين والدولة الأم من أجل السيادة على الاقليم..». وفي هذا النمط من الاستيطان، يترتب على عملية غزو الاقليم في العادة، «أن يمثل الاستيلاء على الأرض نقطة انطلاق لعملية ديناميكية متصلة، تتمثل في تضخم سكان المستعمرة، وهجرة المزيد من المستوطنين، وطرد السكان الأصليين واستعبادهم وعزلهم». وفي حالات استيطان الاستئصال، «تتجلى هذه العملية في سلسلة من المعارك والحروب التي تبلغ ذروتها في تمكن المستوطنين من فرض إرادتهم وسيطرتهم على الاقليم ككل وطرد الوطنيين وإخضاعهم، وفي بعض الحالات تتحول هذه المعارك إلى عملية إبادة جماعية». ومع بعض الاختلافات في الشكل، يبقى الجوهر واحداً؛ «ففي أميركا الشمالية عرفت هذه الحروب باسم حروب الهنود الحمر، وعرفت في جنوب أفريقيا باسم حروب الكفير، وفي المنطقة العربية باسم الصراع العربي – الإسرائيلي».[64]

(63) حماد، ص56.
(64) حماد، ص 56–57.

وفي الواقع فإن مبدأ العنف الفاشي متأصل في الفكر الصهيوني السياسي منذ تبلوره. وقد مارسه المستوطنون الأوائل ضد سكان البلد الأصليين، وإن على نطاق ضيق، وليس ذلك إلا لضعفهم (انظر أعلاه). فلم يتردد هؤلاء في ممارسة العنف، حتى في ظل موازين قوى ليست في صالحهم، بالاستناد إلى حماية الحراب البريطانية. ولا شك في أن أوهام الاستيلاء الفوري على فلسطين ساورت قيادة العمل الصهيوني، مع وضع البلد تحت الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى. وليس أدل على ذلك من تصرف لجنة المندوبين، برئاسة وايزمن (1917)، حتى قبل استكمال الجيش البريطاني احتلال البلد. وفيما ظل جناح من الحركة الصهيونية (التنقيحي) يدعو إلى السيطرة على فلسطين بالقوة، فإن التيار المركزي في تلك الحركة أذعن للسياسة البريطانية الداعية إلى التقدم نحو بناء الوطن القومي اليهودي بشكل متدرج. وما كان لهذا التيار أن يذعن لتلك السياسة لولا وصوله إلى القناعة بعدم آهلية المنظمة الصهيونية ذاتياً للسيطرة على البلد، من جهة، وصعوبة، بل استحالة، تطويع الوضع العربي القائم لإملاءات الإرادة الصهيونية الجامحة.

إلا أن «الثورة العربية الكبرى» (1936 – 1939)، وما انطوت عليه من عبر لناحية طبيعة الصراع مع السكان المحليين، وما ترتب عليها من نتائج لناحية العلاقة مع البلد الأم (بريطانيا)، كما جرى التعبير عنها في «الكتاب الأبيض 1939»، فرضت على القيادة الصهيونية الاقلاع عن مسارها الجاري في بناء الوطن القومي اليهودي، والتحول إلى نهج آخر يستند إلى ثلاث ركائز: 1) استبدال البلد الأم (حلول الولايات المتحدة محل بريطانيا)؛ 2) اعتماد الحرب وسيلة رئيسية للاستيلاء على البلد، وبالتالي، الإعداد لها؛ 3) عدم جدوى الاستمرار في بذل الجهد والمال لشراء الأرض، خاصة بعد توصيات لجنة بيل، التي منحت الاستيطان الصهيوني أضعاف ما يملك من الأرض بقرار سياسي. وبتبنيه هذه السياسة المستحدثة، تزعم دافيد بن – غوريون العمل الصهيوني بلا منازع تقريباً.

وجنباً إلى جنب مع وضع الخطط العسكرية لحرب 1948، والتي تنطلق من العمل على احتلال فلسطين كلها، أعيد إحياء «لجان الترحيل»، التي بدأ تشكيلها في الثلاثينات، وطرحت مشاريع متعددة لترحيل الفلسطينيين والاستيلاء على أملاكهم، ولكنها لم تتحقق. «ففي آذار/ مارس 1948، وعشية «فتوحات» خطة دالت [انظر أعلاه]، أنشأت الهاغاناه «لجنة الأملاك العربية المهجورة»، التي قوامها كبار «خبراء الشؤون العربية»، وضباط الاستخبارات في الهاغاناه، وعملاء الصندوق القومي اليهودي لشراء الأرض، وأوكلت إليها مهمة الاستيلاء على جميع الأملاك العربية التي تقع في يد

اليبشوف، والتصرف فيها. وقبيل ذلك التاريخ، وعقب بدء العمليات الحربية مباشرة، بدأ فايتس، وهو رئيس دائرة استيطان الأرض في الصندوق القومي اليهودي، يحاول في الاجتماعات الداخلية التأثير في قادة الهاغاناه المحليين والقطريين بدعوى أن الأوضاع ملائمة لإعادة تفعيل وتنفيذ خطة اليبشوف للترحيل، التي ساهم في التحضير لها منذ أواخر الثلاثينات. وفي 31 آذار/مارس، قابل فايتس في تل أبيب رئيس الهاغاناه غليلي، «وطرح عليه... مسألة ترحيل/ نقل العرب من حدودنا. وهي عملية بدأت من تلقاء نفسها في بعض الأماكن. وطالبت [فايتس] بتثبيت خط سياسي وتعيين لجنة للتنفيذ». وكتب فايتس يقول إن غليلي «وجد الفكرة جيدة، وقال إنه سيبحث فيها مع أعضاء «لجنة الأملاك العربية المهجورة» القائمة. وفي ذلك المساء، قابل فايتس أعضاء اللجنة، وهم: عزرا دانين، والأخوان غاد وموشيه مخنس، ويوأف تسوكرمان، واقترح عليهم أن «يساهم اليبشوف في خلق أوضاع تؤدي إلى جلاء [العرب]. وأشار إلى ترحيل 25 ألفاً من العرب عن مناطق معينة، يفترض أنها ريفية. ووافق عزرا دانين على اقتراح فايتس، «أن يبحث في اقتراحي من لديهم السلطة للقيام بذلك». «أما صانعو القرار الحقيقيون، فهم بن - غوريون وقادة الهاغاناه». (65)

وفي مذكراته، يسهب فايتس في استعراض جهوده في العمل على تبني سياسة واضحة بترحيل العرب والاستيلاء على أملاكهم، وإقناع المسؤولين بذلك، وعلى رأسهم بن - غوريون، الذي قابله أكثر من مرة. ويذكر أنه التقى ثلاثة من أعضاء «لجنة الأملاك العربية المهجورة، وضباطاً من الاستخبارات في الهاغاناه، وهم دانين، وغاد مخنس، ويتسحاق غفيرتس» (14 نيسان/ ابريل 1948). وأنه قال لهم مرة أخرى: «إنه غير راض عن السلطة المحدودة للجنتهم، التي يبدو أنها لا تحدد خط العمل السياسي والعسكري في هذا المضمار. فهذه اللجنة مكونة من أشخاص يعرفون العرب طوال حياتهم، وعليها توجيه حربنا نحو ترحيل أكبر عدد ممكن من العرب من حدود دولتنا. أما حراسة أملاكهم بعد إجلائهم، فهي مسألة ثانوية». وقدم فايتس إلى اللجنة، بناء على طلبها، «اقتراحاً لترحيل [العرب] عن بعض الأماكن، استناداً إلى اعتباراتي». وكتب (18 نيسان/ ابريل 1948) يقول: «وضعت ملخصاً لقائمة بالقرى العربية التي يجب، في رأيي، إخلاؤها من أجل تكامل المناطق اليهودية. كما وضعت ملخصاً للأماكن التي فيها نزاعات بشأن الأرض، والتي يجب تسويتها بوسائل عسكرية». وبعد لقاء آخر مع لجنة الأملاك المهجورة (28 نيسان/ ابريل 1948)، كتب فايتس يقول: «تم إجلاء الخيرية

(65) مصالحة، ترحيل الفلسطينيين، ص185.

والساقية أيضاً. إن خطتي في طريقها إلى التنفيذ». وكانت الخطة تقضي بتهجير سكان القرى العربية في السهل الساحلي، والاستيلاء على أملاكهم. (66)

ويدّعي فايتس لنفسه قصب السبق في «السعي للتأثير في قيادة اليبشوف العليا كي تعمل على تعزيز نشاطات الطرد التي تقوم قيادات الهاغاناه المحلية بها، وتجعل منها سياسة رسمية منتظمة وعلى مستوى البلد بأسره». ويذكر أنه قابل موشيه شاريت (28 أيار/ مايو 1948)، وسأله «عما إذا كان يمكن القيام بعمل يهدف إلى جعل فرار العرب من البلد ومنع عودتهم حقيقة واقعة؟». واقترح أنه في حالة الموافقة على هذه السياسة، يجب أن يعهد إلى شخصين أو ثلاثة «معالجة هذا الأمر بموجب خطة مصممة سلفاً». كما اقترح أن تتشكل اللجنة من يوسف فايتس، وعزرا دانين، وإلياهو ساسون، «الذي تعاطى الشؤون العربية نيابة عن مؤسسات اليبشوف». وكان جميع هؤلاء، بمن فيهم شاريت، أعضاء في لجان ترحيل سابقة. وبعد استشارة بن - غوريون، تمت الموافقة على تشكيل اللجنة الثلاثية كما اقترح فايتس، فاجتمعت (30 أيار/ مايو 1948) لوضع الخطوط العريضة لعملها. ويفيد فايتس أنه «في حزيران/ يونيو [1948]... اجتمع في تل أبيب بعض كبار الوزراء والرسميين، ومنهم شاريت وشطريت، والأمين العام للحكومة زئيف شيرف - وقرروا أنه يجب ألا يسمح للعرب بالعودة، وأن الأوامر ستصدر إلى ضباط الجيش الإسرائيلي بهذا الصدد». (67)

ويظهر من مذكرات فايتس أن لجنة الترحيل كانت في سباق مع الزمن، لتواكب سير العمليات العسكرية. فقدمت (5 حزيران/ يونيو 1948) «خطة تسوية المشكلة العربية في دولة إسرائيل»، والتي وقعها كل من فايتس ودانين وساسون. «وهي تدعو إلى منع العرب من العودة إلى منازلهم، وإلى تدمير قراهم خلال العمليات العسكرية، ومنع زراعة الأرض العربية وجني المواسم وقطف الزيتون، وتوطين اليهود في المدن والقرى العربية، وإقرار التشريعات التي تمنع العودة، والشروع في حملة لإعادة توطين المهجرين في أماكن أخرى». ويفيد فايتس أن بن - غوريون وافق على سياسة الترحيل كلها، «لكنه قال أن الأولوية القصوى يجب أن تمنح للقسم الأول من المشروع، أي للخطوات العملية المتخذة في البلد، وأن المفاوضات مع الدول العربية المجاورة لاستيعاب اللاجئين ينبغي ألا يشرع فيها إلا في زمن لاحق». وفيما راحت الهيئات المعنية بطرد العرب ومصادرة أملاكهم تطور عملها بالتنسيق فيما بينها، استمرت لجنة الترحيل الثلاثية في نشاطها،

(66) المصدر السابق، ص186.
(67) المصدر السابق، ص188.

«تشرف على عمليات تدمير القرى بصورة منتظمة في الأرجاء المختلفة، كجزء من سياسة خطط لها بدقة بهدف زيادة الهجرة العربية، ومنع عودة المهاجرين». ويؤكد فايتس: «إن توزيع الأراضي العربية على المستوطنات اليهودية، وإقامة مستوطنات جديدة على أنقاض القرى، وتوطين المهاجرين اليهود في البيوت العربية في المدن كلها، كان جزءاً من فكرة مسبقة تهدف إلى تفعيل عملية الترحيل كأمر واقع».[68]

ونوقشت خطة فايتس في اجتماع عقد في مكتب رئيس الحكومة (18 آب/ أغسطس 1948)، «وحضره بن – غوريون، وبعض كبار الوزراء والمسؤولين، وضباط الاستخبارات، وخبراء الشؤون العربية، وكان منهم شاريت، وشطريت، وكابلان، ودافيد هكوهين، وزلمان ليفشتس، وفايتس، ويعكوف شمعوني، ورؤوفين شيلواح، ويوسف سترومزاه، ودافيد هوروفيتس، والجنرال اليمليخ افنير، رئيس الحكم العسكري في الأراضي المحتلة، وغيرهم». ووافق المجتمعون «على مساندة السياسة الرسمية القاضية بمنع عودة اللاجئين». وذكر فايتس «أنه قد تم إخلاء/ إجلاء 286 قرية، وأن العرب قد تركوا وراءهم نحو ثلاثة ملايين دونم من الأراضي». ومن جانبه، «حث أيضاً على تعيين هيئة رسمية من أجل إعادة توطين اللاجئين في البلاد المجاورة بصورة نهائية، ومن أجل تحضير خطة لترحيل العرب وتوطينهم في الخارج». وأفاد فايتس بما يلي: «وتكلم بن – غوريون عن الوسائل التي يجب اعتمادها لمصادرة الأملاك العربية المهجورة، والحاجة إلى جمع الوثائق ودرس سبل استيعاب اللاجئين في البلاد العربية. أما وزير شؤون الأقليات شطريت، فقد تكلم عن «تبادل» بين اليهود الشرقيين و«العرب الإسرائيليين». وكانت حجة دافيد هكوهين أن بإمكان الحكومة فقط، لا أية مؤسسة خاصة، أن تعالج موضوع إعادة توطين العرب في البلاد المجاورة»[69].

وفي الواقع، وبغض النظر عن المنافحة في الخطاب السياسي الصهيوني حول حرب عام 1948، أسبابها ومجرياتها ونتائجها، فإن الخطة دالت (انظر أعلاه)، التي وضعتها الهاغاناه (آذار/ مارس 1948)، وبدأت بتنفيذها قبل الانسحاب البريطاني من البلد، تؤكد أن طرد العرب الفلسطينيين والاستيلاء على أملاكهم كانا هدفاً استراتيجياً للعمل الصهيوني في الحرب. «وكان هدف هذه الخطة تحقيق السيطرة على: 1) المنطقة المخصصة للدولة اليهودية وحماية حدودها؛ 2) السيطرة على المناطق الأخرى التي تضم مجموعات من المستعمرات الإسرائيلية والسكان اليهود القاطنين خارج تلك الحدود؛ 3) السيطرة على

(68) المصدر السابق، ص188–189.
(69) المصدر السابق، ص190–191.

المناطق الاستراتيجية والطرق التي تصل مجموعتي المناطق المحددة أعلاه. وفي سياق تنفيذ هذه الأهداف وغيرها من الخطط التكتيكية، فقد نصت الخطة «على الاستيلاء الدائم على القرى العربية وطرد سكانها». وهكذا، فإن تشريد الفلسطينيين العرب وانتزاع ممتلكاتهم لم يكونا – كما يدعي باستمرار أولئك الذيم يختلقون الأعذار لإسرائيل – مجرد نتيجة مؤسفة للقتال الذي أعقب دخول القوات من الدول العربية المجاورة، ابتداء من 15 أيار/ مايو 1948، بل جاءا نتيجة مقصودة للخطط والاستراتيجية الصهيونية التي جرى تنفيذها قبل هذا التاريخ. من هنا، فإن تشريد الفلسطينيين العرب كان سبب دخول القوات العربية الأخرى لا نتيجة له».[70]

ومهما يكن، فإن مجموع ما كان اليهود يملكونه من أراضي فلسطين لدى إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947)، يبلغ حوالي 1,734,000 دونم (منها 933,000 دونم تقريباً تخص الصندوق القومي اليهودي)، أي ما يساوي 6,6٪ من مساحة فلسطين (اليابسة) والبالغة نحو 26,305,000 دونم. وجاء قرار التقسيم ليخصص للدولة اليهودية حوالي 16,000,000 دونم، أي أكثر من 60٪ من مساحة فلسطين، ويمنحهم بذلك 9 أضعاف ما يملكونه. فكان طبيعياً أن يرفضه الفلسطينيون ويقاوموه. لكنهم هزموا في الحرب، فاحتلت إسرائيل حوالي 20,250,000 دونم، أي أكثر من 80٪ من مساحة البلد، فيما أجلت حوالي 80٪ من سكان المنطقة المحتلة العرب. وفيما خلا المدن الكبيرة، المختلطة السكان أو العربية الصرفة، فقد تم تهجير سكان 356 قرية تقريباً، وتدميرها والاستيلاء على أراضيها، وبالتالي تهويدها، وذلك من أصل 452 قرية (حسب المصادر الإسرائيلية التي تتجاهل الضيع الصغيرة التي لا تظهر على الخارطة الرسمية). ويقول مصدر عربي موثوق ما يلي: «ولإعطاء فكرة عن حجم الكارثة التي حلت بعرب فلسطين، يكفي أن نذكر أنه من بين ما مجموعه 807 قرى ومدن عربية تقريباً، كانت قائمة في فلسطين سنة 1945، بقي منها قائماً سنة 1967 ما مجموعه 433 قرية ومدينة (منها 328 في الضفة الغربية وقطاع غزة و105 داخل إسرائيل) بحيث أن ما مجموعه 374 قرية ومدينة عربية – أي نحو 45٪ من مجموع المدن والقرى العربية في فلسطين – قد اختفى من الوجود بعد إقامة إسرائيل. وقد تعرضت تلك القرى والمدن للهدم بعد تسليم أراضيها للمستوطنين اليهود لاستغلالها كأراض زراعية سهلية، أو تحول ما كان منها جبلياً إلى أحراج غير مثمرة».[71]

(70) لين، الصندوق، ص105.
(71) Kimmerling, Zionism and Territory, pp. 122-123;
مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، تاريخها وقضيتها، بيروت، 1983، ص138.

وما لبثت القيادة الصهيونية أن أعلنت قيام إسرائيل، حتى سارعت حكومتها الموقتة إلى إضفاء صبغة «قانونية» على اغتصابها لما احتلته بقوة السلاح، مستفيدة بذلك من «الشرعية» التي حصلت عليها من خلال الاعتراف الدولي بها. واعتبرت حكومة إسرائيل الموقتة نفسها وريثاً لإدارة الانتداب، التي ورثت بدورها الحكم العثماني. فبعد أن قرأ بن – غوريون بيان «الاستقلال»، أعلن «إقامة مجلس الدولة المؤقت» و«الحكومة الموقتة»، وإلغاء جميع القوانين البريطانية التي تضع قيوداً على هجرة اليهود إلى فلسطين، وامتلاكهم الأراضي فيها (الكتاب الأبيض 1939). وعلى الفور تحرك هذا المجلس الموقت ليضع «نظام القانون والإدارة» (19 أيار/مايو 1948)، الذي نقل صلاحيات حكومة الانتداب إلى حكومة إسرائيل. «فبالنسبة إلى اليهود كانت المشكلة الرئيسية الآن تتمثل في كيفية ترجمة السيادة الإسرائيلية على الأراضي، التي بقيت، بأشكال مختلفة، أملاكاً عربية إلى ملكية إسرائيلية، وتعزيز الدعاوى بالسيادة والملكية من خلال تأسيس الحضور الإسرائيلي». وبداية قام مجلس الدولة الموقت «بإلغاء أنظمة نقل ملكية الأراضي لعام 1940 بأثر رجعي، لإضفاء شرعية قانونية على جميع مشتريات الأراضي اليهودية، التي تمت في مناطق كانت محظورة بموجب تلك الأنظمة». وجاء «قانون الانتقال» (16 شباط/ فبراير 1949)، والذي طُرح بديلاً مرحلياً للدستور، ليكمل «نظام القانون والإدارة»، ويعزز صلاحيات المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية في اتخاذ القرارات، وإصدار التشريعات المتعلقة بالنتائج التي ترتبت على طرد العرب الفلسطينيين، ونفي حقهم بالعودة، وبالتالي مصادرة ممتلكاتهم. (72)

وكذلك، عين المجلس الموقت «قيّماً على الأملاك العربية المتروكة»، التي جرى تحديدها في «قانون المناطق المتروكة» (24 حزيران/ يونيو 1948). وبموجب البند الأول (أ) منه تكون «المناطق المتروكة تعني الأراضي التي هجرها كل سكانها أو بعضهم، والتي أعلنت متروكة. أو أية منطقة احتلتها القوات المسلحة اليهودية، أو محيطها. وبهذا التعريف، فكل منطقة محتلة – سواء كانت مهجورة أم لا – يمكن تصنيفها بأنها منطقة متروكة». ونص القانون على ما يلي: «ويجوز للحكومة أن تطبق على المنطقة المتروكة جزءاً من القانون أو كله، فيما تحافظ على حقوق السكان، الدينية أو الشعائرية، ما دام ذلك لا يخل بالأمن والنظام العامين، وهي تخول رئيس الحكومة أو أي وزير آخر وضع الأنظمة التي يراها مناسبة فيما يتعلق بحماية الدولة، وأمن الجمهور، والخدمات والإمدادات الأساسية.. [بما في ذلك] نزع ملكية ومصادرة أية

(72) Kimmerling, Zionism and Territory, p. 134.

ممتلكات منقولة أو غير منقولة في أية منطقة متروكة (الجريدة الرسمية، عدد 7، حزيران/ يونيو 1948، ص19)». وتجدر الإشارة إلى أن «القيّم على أملاك الغائبين» بدأ عملية النهب مبكراً، وبمواكبة عمليات الاحتلال، وفي سباق مع ضباط الجيش وأفراده، ومع المدنيين وسكان المستوطنات، الذين رأوا بالأملاك العربية، على جميع أنواعها، غنائم حرب مستباحة. (73)

ولإحكام عملية تهويد الأراضي والأملاك العربية «المتروكة»، وبالتالي، دفعها إلى أقصى الحدود الممكنة، أصدرت حكومة إسرائيل «قانون أراضي الغائبين – 1950»، الذي رمى إلى سد الثغرات في الأنظمة والإجراءات القائمة. فوسع القانون شمولية مصطلح «الغائب»، كما يلي: «الشخص الذي، في أي وقت خلال الفترة ما بين 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 واليوم الذي ينشر فيه إعلان... بأن حالة الطوارئ التي أعلنها المجلس الموقت للدولة... لم تعد سارية المفعول، كان مالكاً شرعياً لملك يقع في نطاق إسرائيل، أو كان ينتفع به أو يحتفظ به، سواء بنفسه أو من خلال شخص آخر، والذي في أي وقت خلال الفترة المذكورة كان (1) مواطناً في لبنان، مصر، سوريا، العربية السعودية، شرق الأردن، العراق، أو اليمن، أو يحمل جنسية إحدى هذه الدول، أو (2) موجوداً في واحدة من هذه الدول أو أي جزء من فلسطين خارج نطاق إسرائيل، أو (3) مواطناً فلسطينياً وترك مكان إقامته المعتاد في فلسطين، (أ) إلى مكان خارج فلسطين قبل أيلول/ سبتمبر 1948، أو (ب) إلى مكان في فلسطين سيطرت عليه في حينه قوات سعت للحؤول دون إقامة دولة إسرائيل أو حاربتها بعد إقامتها (قوانين دولة إسرائيل، المجلد 4، 1949/ 1950، ص68)». وبحسب هذا التعريف، يمكن للسلطات الإسرائيلية اعتبار أي عربي فلسطيني «غائباً». حتى وإن وقع تحت احتلالها، وظل في بلده، وهذا ما جرى في الواقع. (74)

وحيث لم تف القوانين المدنية بالغرض، وُظفت أنظمة الطوارئ العسكرية (أنظمة الدفاع «الطوارئ» 1945)، التي تخوّل القادة العسكريين صلاحية إعلان مناطق معينة مغلقة، يمنع على من لا يحمل تصريحاً خطياً بذلك الدخول إليها أو الخروج منها (المادة 125). وقد جرى توسيع هذه المناطق، وكذلك صلاحيات القادة العسكريين، عدة مرات. ونصت المادة 8 (أ) من أنظمة الطوارئ (المناطق الأمنية) على «أن مصدراً مخولاً

(73) Ibid, pp. 134-135;
سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 84-106.

(74) Kimmerling, Zionism and Territory, p. 135.

يستطيع إصدار الأمر إلى مقيم دائم في منطقة أمنية بمغادرتها». وقد ضمت المناطق الأمنية الجليل الأعلى والشرقي، ورقعة على طول الحدود مع الأردن، بعرض عشرة كيلومترات. وهذا يعني أنه بإمكان السلطات العسكرية طرد جميع العرب الذين وقعوا تحت الاحتلال الإسرائيلي تقريباً. «وكذلك، خول قانون استملاك الأراضي في أوقات الطوارئ الحكومة بإصدار «أوامر استملاك أراض»، عندما تكون «ضرورية للدفاع عن الدولة وللأمن العام»، والاحتفاظ بهذه الأراضي لمدة ثلاث سنوات. وقد انتهى مفعول هذا القانون في آب/ أغسطس 1958، ولكن بعض الأراضي التي جرى الاحتفاظ بها بعد ذلك التاريخ اعتبرت مصادرة من قبل الدولة (كتاب القوانين، 149، 1955: 159)». وتجدر الإشارة إلى أن العرب في إسرائيل ظلوا تحت الحكم العسكري إلى عام 1966. وفي هذه الفترة، تمت مصادرة مساحات شاسعة من أراضي القرى العربية، بما فيها أملاك الأوقاف الإسلامية وغيرها. [75]

إلا أن عملية تهويد الأراضي بلغت ذروتها في إصدار قانون يمنح «سلطة التطوير» صلاحيات خاصة (1953). وكانت هذه السلطة قد أنشئت عام 1950، «بغرض استملاك وتطوير الأراضي العربية المتروكة»، بما فيها أملاك «الحاضرين - الغائبين». وقد طالت هذه الصلاحيات ما يلي: «2 (أ) الأملاك التي يصادق الوزير بموجب وثيقة في حوزته بأنها: (1) لم تكن بتاريخ 1 نيسان/ ابريل 1952 في حيازة أصحابها، (2) استخدمت أو خصصت لأغراض جوهرية بالنسبة إلى التطوير، الاستيطان، أو الأمن، خلال الفترة ما بين 14 أيار/ مايو 1948 و1 نيسان/ ابريل 1952، (3) لا تزال مطلوبة لأي من هذه الأغراض - ستبقى في يد سلطة التطوير وتعتبر مجانية، وبناء عليه، يمكن لسلطة التطوير أن تضع يدها عليها فوراً... 3 (أ) يحق لأصحاب الملكيات المكتسبة التعويض عنها من سلطة التطوير، ويدفع التعويض نقداً، إلا إذا تم الاتفاق بين المالكين وسلطة التطوير على غير ذلك... (قوانين دولة إسرائيل، مجلد 122، 1953: 44)». وخلال نصف عام على صدور هذا القانون، تمت مصادرة أراضي حوالي 250 قرية عربية مهجورة، ومساحات أخرى يملكها أفراد، اعتبروا «غائبين»، بصورة أو بأخرى. وإذ تتضارب الأرقام حول المساحات المصادرة، فإنها تقدر بحوالي 1,250,000 دونم من الأراضي الزراعية. [76]

وبالإضافة إلى هذه التشكيلة الواسعة من القوانين الهادفة إلى نزع ملكية الأرض العربية

(75) Ibid, pp. 136-137.
(76) Ibid, p. 137.

بغرض تهويدها، وضعت حكومة إسرائيل موضع التنفيذ «نظام الطوارئ لزراعة الأرض البور، 1948»، المستند إلى قانون عثماني ظل ساري المفعول خلال فترة الانتداب. وهو في صيغته يمنح وزير الزراعة صلاحية مصادرة الأراضي التي تبقى ثلاث سنوات دون فلاحة، بحجة ضرورة استغلالها، وبالتالي ضمان زراعتها. وهذا القانون «بالتضافر مع نظام المناطق الأمنية أو نظام المناطق المغلقة، يمكن استخدامه لنقل أراضٍ محظورة على أصحابها العرب إلى أيد يهودية». فإذا منعت السلطات العسكرية أصحاب الأرض من دخولها خلال ثلاث سنوات، جاز لوزير الزراعة أن يصادرها، الأمر الذي مورس في مناطق كثيرة. وفي المحصلة، فإن الحركة الصهيونية، بعد أن أنشأت نظامها السياسي (الدولة)، وظفت مؤسساتها التشريعية في ترسيخ عملية تهويد الأراضي الفلسطينية، والتي كانت هدفاً مركزياً للعمل الصهيوني منذ انطلاقه. ومع ذلك، فإن القيادة الصهيونية، حتى بعد إعلان دولتها، وما واكب ذلك من التزام بشرعية الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، لم تنكفئ عن الأساليب التعسفية والإرهابية، في طرد السكان العرب. «في الفترة ما بين 1949 و1959، أجبر عرب - أفراد وقرى قبائل بدوية - على الجلاء عن أرضهم. بعضهم طرد إلى مناطق داخل إسرائيل وآخرون إلى أمكنة وراء خطوط الهدنة» (راجع أعلاه). [77]

وفيما استمرت عملية تهويد الأرض عبر مصادرتها والاستيلاء عليها، بمختلف الأشكال، إلى يومنا هذا (1998)، فإن وتيرتها راحت تتراجع منذ منتصف الستينات، إذ كانت بلغت الذروة في العقد السابق، وطالت مساحات شاسعة. إلا أنها عادت لتتعاظم بعد حرب 1967، وتفتح صفحة جديدة في المناطق المحتلة - سيناء، وقطاع غزة، والضفة الغربية، والجولان. وكانت الكنيست (19 تموز/ يوليو 1960) قد أقرت «القانون الأساسي - أراضي إسرائيل»، الذي ينص في مادته الأولى على «أن ملكية أراضي إسرائيل، بما هي الأراضي الواقعة في إسرائيل والتابعة للدولة، وإلى سلطة التطوير والصندوق القومي اليهودي، لا يجوز نقلها سواء بالبيع أو بأي شكل آخر». وفي عام 1962، كانت الدولة وسلطة تطوير الأراضي التابعة لها تملكان 15,205,000 دونم، استولتا عليها كلها من خلال اعتبار إسرائيل نفسها وريثة لحكومة الانتداب، وبالتالي للسلطة العثمانية. وهذه الأراضي تساوي 75,07٪ من مجموع المساحة التي احتلتها إسرائيل ضمن الخط الأخضر (حدود 4 حزيران/ يونيو 1967). أما الصندوق القومي اليهودي، فقد ضاعف ممتلكاته ثلاث مرات ونصف تقريباً حتى ذلك التاريخ. فارتفعت مساحة الأرض التي

(77) Ibid, pp. 138-139.

يملكها من حوالي 1,000,000 دونم في عام 1948، إلى 3,570,000 دونم في عام 1962، أي ما يساوي 17,62٪ من مساحة حدود الخط الأخضر. وبذلك تقلصت الملكية الخاصة، العربية واليهودية، إلى 1,480,000 دونم تقريباً، أي ما يساوي 7,31٪ من الأرض المحتلة قبل حرب حزيران/ يونيو 1967، نصفها تقريباً (حوالي 750,000 دونم) يملكه العرب الذين وقعوا تحت الاحتلال الإسرائيلي، والنصف الثاني يملكه أفراد ومؤسسات خاصة يهودية، بينما 92,6٪ تقريباً هو بملكية عامة، تعتبره إسرائيل «ملكاً أبدياً للشعب اليهودي عامة».[78]

4 – سياسة الأرض الإسرائيلية

لقد تبلورت السياسة الإسرائيلية بالنسبة إلى ملكية الأرض، وبالتالي، اتخذت صيغة قانونية على مراحل، بدأت قبل الاعلان عن قيام إسرائيل، واستمرت بعد ذلك، ووصلت إلى وضعها الراهن (1998) في عام 1988، عندما تم «تسجيل الأراضي بشكل منظم وبأسلوب متطور». والأصل في السياسة الإسرائيلية إزاء الأرض هو «الملكية الجماعية الثابتة، التي لا يجوز التصرف بها، للشعب اليهودي». وانطلاقاً من أصول دينية، طرح هيرمان شابيرا هذه الفكرة في المؤتمر الصهيوني الأول (1897)، وأقرت مع تأسيس الصندوق القومي اليهودي (1901). وفي مؤتمر لندن (1920)، وضعت المنظمة الصهيونية العالمية المبادئ الأساسية لسياستها بالنسبة إلى ملكية الأرض: «1) إن المبدأ الأساسي في سياسة الأرض الصهيونية هو جعل كل أرض يستوطنها اليهود، سواء في المدن، أو الريف، ملكاً للأمة اليهودية. 2) إن الأداة لتنفيذ سياسة الأرض هذه ستكون الصندوق القومي اليهودي، وستكون مهمته شراء الأراضي وجعلها ملكاً للأمة. والأموال لهذا الغرض سيتبرع بها الشعب، والأراضي المستملكة ستمنح إلى الجماعات والأفراد للاستخدام فقط، بعقود تأجير قابلة للتوريث». وقد تحددت فترة تلك العقود بمدة 49 عاماً، يمكن تجديدها، ما دامت شروطها قائمة. وهي تنتقل بالتوريث لأحد أفراد العائلة، ولا يجوز تقسيمها كما لا يجوز تأجيرها، أو حيازة أكثر من عقد واحد للمستأجر.[79]

ولدى طرح «القانون الأساسي – أراضي إسرائيل» للمناقشة في الكنيست وإقراره (19 و25 تموز/ يوليو 1960)، قدم رئيس لجنة الدستور والقانون، زيرح فيرهافتغ، بالقول: «إن القانون يعالج مسألة الأرض التي هي ملك الشعب ويعبر عن المبدأ الأساسي في

(78) Ibid, pp. 142-143.
(79) EZI, p.844.

حياة شعبنا – أي ملكية الأرض لا يجوز أبداً نقلها بصورة دائمة... والأسباب الداعية لاقتراح هذا القانون.. هي: إضفاء صفة قانونية على مبدأ ديني أساسي، أي «والأرض لا تباع البتة لأن الأرض لي» (اللاويين25:23). وسواء ذكرت هذه الآية التوراتية في القانون (كما جاء في أحد المقترحات) أم لا، فإن القانون يمثل تعبيراً قانونياً لنفس الحكم والمبدأ الموجودين في توراتنا. وهذا القانون يعبر عن منظورنا الأساسي بالنسبة إلى قدسية إسرائيل... والسبب الثاني هو عملي: فالأرض قد احتلت على يد الأمة كلها. فالله وعد بها آباءنا الأولين – ابراهيم واسحق ويعقوب، وهي قد فتحت في المرة الأولى على يد الأمة كلها – على يد يهوشوع وجميع أولئك الذين خرجوا من مصر، وعلى يد داود وجميع الشعب، ومرة أخرى على يد سبي بابل، ومرة أخرى – في أيامنا – على يد الشعب الساكن في صهيون بمساعدة شعبنا في جميع أنحاء العالم... وأراضي الصندوق القومي اليهودي، هي الأخرى تم شراؤها بواسطة البنسات التي جاءت من كل شعبنا في جميع شتاته، وأراضي سلطة التطوير قد تقدست بدم جنودنا الشباب. ليس لدينا الحق في تحويل هذه الأملاك، التي اشتريت واحتلت على يد الشعب كله، إلى ملكية خاصة (محاضر الكنيست، 1916:1960).[80]

وبغض النظر عن التداخلات فيما بينها، والتي بعضها وضع عن عمد، لأسباب تتعلق بطبيعة المشروع الصهيوني وسبل حيازته للأرض، فبالإمكان التمييز بين أربعة أنماط من ملكيتها، وهي: 1) أراضي الدولة؛ 2) أراضي الصندوق القومي اليهودي؛ 3) الأراضي الخاصة؛ 4) الأوقاف. وضمن حدود الخط الأخضر، كانت أراضي الدولة تشكل حوالي 75٪ من مساحة فلسطين المحتلة قبل حرب 1967. وقد وضعت حكومة إسرائيل يدها على هذه الأراضي بعد احتلالها. وعلى أساس اعتبار إسرائيل نفسها، بعد الإعلان عن إقامتها وحصولها على الاعتراف الدولي بها، وريثاً «شرعياً» لحكومة الانتداب، وبالتالي، للسلطة العثمانية في فلسطين. ومهما يكن الموقف السياسي من هذا الادعاء بالشرعية، فإنه في الواقع، تجاوزت حكومة إسرائيل حدود أملاك الدولة في عهد الانتداب أضعاف المرات. فلا الدولة العثمانية، ولا وريثتها حكومة الانتداب، كانت تملك في أي وقت أكثر من 10–12٪ من أراضي فلسطين، وهو الصنف المعروف باسم «الخاص»، أي أملاك السلطان. ولكن حكومة إسرائيل أدخلت فيما أسمته أراضي الدولة كل ما كان يعرف سابقاً باسم الميري، والموات، والمشاع، وحتى الأراضي والعقارات التي تركها أصحابها في الحرب، سواء في الريف أم في المدن. وقد سجلت حكومة

(80) Kimmerling, Zionism and Territory, p. 144.

إسرائيل جزءاً من هذه الأراضي القابلة للزراعة، أو للتعمير في المدن، باسم شركة حكومية – سلطة تطوير الأراضي. كما باعت للصندوق القومي اليهودي خلال السنوات الأولى لقيام إسرائيل أكثر من 2,500,000 دونم، فارتفع نصيبه إلى 17٪ تقريباً من الأراضي المحتلة، وصارت الدولة والصندوق يملكان معاً حوالي 92٪ من تلك الأراضي.[81]

أ – أراضي الدولة

ويقع الجزء الأكبر من أراضي الدولة في النقب، إلا أن مساحات غير قليلة منها تقع في الجليل والمثلث (وادي عارة) والسهل الساحلي. وفي هذه المناطق، يتركز العرب في إسرائيل، الذين دأبت الحكومات المتعاقبة على نزع ملكيتهم للأرض، بحجة استخدامها للأغراض العامة والاستيطان وتوزيع السكان – أي تهويدها. «واستمر الاستيلاء على الأرض بعد سنة 1976، في النقب بالأساس. وأفادت دراسة أجراها سامي سموحا – من جامعة حيفا، سنة 1988، بأن 58٪ من مجموع العرب في إسرائيل، و75٪ من مجموع العرب الذين يمتلكون أرضاً هناك، صرحوا بأن الدولة الإسرائيلية نزعت ملكية أراضيهم. فضلاً عن ذلك فإن نسبة العرب الذين صرحوا بعملية الاستيلاء على أراضيهم، ارتفعت ارتفاعاً كبيراً، من 57٪ سنة 1976 إلى 75٪ سنة 1988. ويعود هذا الارتفاع إلى سببين رئيسيين: أولاً، نزع ملكية أرض عرب النقب على نطاق واسع، بحجة بناء مطارات عسكرية جديدة نتيجة الانسحاب من سيناء سنة 1982؛ ثانياً، إنشاء مجالس إقليمية يهودية في الجليل، تشمل سلطتها أجزاء كبيرة من الأراضي التي يمتلكها العرب. وفي حالة الجليل، لم تنتزع ملكية هذه الأراضي من الناحية العملية، ولكنها أخرجت من سلطة القرى العربية وتم ضمها إلى المستعمرات اليهودية المجاورة، ففقدت الكثير من قيمتها لدى مالكيها العرب. وهكذا، حرمت القرى العربية من إمكان استخدامها وتطويرها». وهذا بطبيعة الحال، أسلوب جديد من «التهويد على مراحل».[82]

ومع أن السياسة المعلنة بالنسبة إلى أراضي الدولة ظلت على الدوام تؤكد أن وجهة استخدامها هي «المصلحة العامة»، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة استعملت هذه اليافطة غطاء لعملية تهويد الأرض. «فقد ارتبطت السياسة الإسرائيلية للاستيلاء على

(81) EZI, p. 844.

(82) مصالحة، نور الدين، أرض أكثر وعرب أقل، سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق (1949 – 1996)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص153. (لاحقاً: مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل).

الأرض، ارتباطاً وثيقاً بالتفكير الرسمي، بهدف إحلال أغلبية يهودية كبيرة مكان السكان العرب في إقليمي النقب والجليل معاً، ولذا كان يشار إلى هدف الدولة القديم في الجليل، بأنه «سياسة تهويد الجليل»، ثم جرى تمويهه فيما بعد باسم «تطوير الجليل»، أو مشروع «إسكان الجليل». ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أن جميع الأحزاب الصهيونية في إسرائيل، اليسارية منها واليمينية والوسط، أيدت بثبات هدف إنشاء مستعمرات يهودية جديدة في الجليل والنقب، لتحقيق أغلبية كبيرة لليهود على العرب، واحتواء الديموغرافية العربية، في المنطقتين معاً. حتى الحزب الصهيوني اليساري، حزب مبام الذي عارض إنشاء مستعمرات يهودية في الضفة الغربية وغزة، رعى بعض الكيبوتسات الجديدة التي أنشئت في الجليل بين عدة قرى عربية كبيرة في مناطق يقطنها العرب بكثافة، في إطار مشروع تهويد الجليل».[83]

تهويد الجليل

لقد مرت العملية المسماة «تهويد الجليل» بثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى: وامتدت من 1948 – 1974، وشملت فترة الاحتلال وموجة بناء المستوطنات الأولى بعد الحرب (1948)، واستيعاب المهاجرين الجدد في المدن والقرى العربية، وتمت في ظل الحكم العسكري. ومع انتهاء هذه الحرب، كان حوالي نصف سكان الجليل قد هجروه، وبقيت الناصرة المدينة العربية الوحيدة فيه «على الرغم من أن 20٪ من سكانها فروا أو طردوا خلال الحرب»، علماً بأنه «في صيف سنة 1948 كان ثلث سكانها من اللاجئين». في المقابل، «كانت مدن بيسان وطبريا وصفد قد أُفرغت من سكانها العرب، وحل مكانهم فيها سكان يهود». واحتل المهاجرون اليهود على الفور عدداً كبيراً من القرى والضيع العربية التي هجرت. «وفي الأعوام الأولى جرى الاستيطان الفوري لأسباب سياسية واقتصادية، إذ كانت هناك حاجة إلى استيعاب السيل المتدفق من المهاجرين اليهود في الدولة بأسرع وقت ممكن، وفي الوقت ذاته كان هناك شعور بالحاجة إلى خلق أمر واقع، «بإعادة إسكان اليهود» في مباني وأراضي القرى العربية المهجورة للحيلولة دون عودة أحد من أهلها السابقين، الذين طردوا من أراضي الدولة الجديدة، أو الذين تحولوا إلى «نازحين بدون مأوى» داخلها. ومارس نازحو الجليل الضغط على السلطات الإسرائيلية بطرق مختلفة لإعادتهم إلى قراهم. لكن السلطات الإسرائيلية رفضت أن تأذن لهم لئلا يكون ذلك سابقة، حتى بالنسبة إلى تلك القرى التي

(83) مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل، ص 154–155.

نقل أهلها بعد أن تلقوا وعداً من السلطات العسكرية الإسرائيلية بإعادتهم إلى قراهم بعد انتهاء الحرب، مثل القريتين المسيحيتين إقرت وكفر برعم».[84]

وخلال هذه الفترة، وفي ظل الحكم العسكري، «أُعلنت 17 قرية عربية «مناطق مغلقة» وأُبعد سكانها أو ضُموا إلى قرى عربية أخرى». ذلك «أن إقامة المستوطنات اليهودية الريفية الجديدة على الحدود الشمالية «لتأمين» المناطق الحدودية، اقترنت باستراتيجية تقضي بإزالة قرى كاملة من هذه المناطق». وبالإضافة إلى إقامة 117 مستوطنة جديدة في الجليل، فإن هذه الفترة «شهدت محاولة اختراق لقلب الجليل، وذلك بإنشاء ثلاث «مدن تطوير» للتوصل إلى توازن ديموغرافي»، وهي: معلوت (1957)، ونتسرات عيليت (1975)، وكرميئيل (1964). «وكان للمواقع التي اختيرت لهذه المدن اليهودية الجديدة الثلاث، المحاطة بالعديد من القرى والضيع العربية، دور استراتيجي وأمني: كانت تهدف إلى قطع الاتصال الجغرافي للقرى العربية وإقامة حاجز يحول دون توسعها». وقد أنشئت معلوت على أراضي ترشيحا ومعليا وسحماتا والبقيعة. أما نتسرات عيليت (الناصرة العليا)، فأقيمت على أراضي تابعة لمدينة الناصرة ولقريتي عين ماهل والرينة. وكذلك كرميئيل أنشئت على أراضي صودرت من قرى البعنة ودير الأسد ونحف والبروة وغيرها. في المقابل، جرى إخلاء سكان مناطق أصبحت مغلقة على العرب، وتجميعهم في قرى ومدن أخرى. «ففي بعضها يشكلون 50٪ من السكان، مثل الجديدة وشعب ويافا (يافة الناصرة). كما يشكلون من ثلث إلى ربع مجموع السكان في قرى كفر ياسيف، وأبو سنان، وكابول، وطمرة، والرامة. واستقرت جماعات كبيرة من البدو في قرى مثل ترشيحا ودير حنا والمغار وعيلبون وبلدتي الناصرة وشفا عمرو».[85]

المرحلة الثانية (1974 – 1982): وفيها «طرحت استراتيجية التهويد للاستيطان الريفي في قلب الجليل، في حزيران/ يونيو 1974، عندما اقترحت دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية وجوب رفع عدد السكان اليهود في جبال الجليل من 62,000 (سنة 1973) إلى 100,000 بحلول سنة 1980». وتلا هذه الاقتراحات إنشاء 58 مستوطنة ريفية قبل منتصف سنة 1981. «وكان 28 منها جزءاً من برنامج يهدف إلى التغلغل في منطقة القلب العربية بإقامة ثلاثة تجمعات من المستوطنات هي: سيغف وتيفن وتسالمون. واقترنت سياسة التغلغل عن طريق الاستيطان، على نطاق هائل، بفكرة إنشاء

(84) فلاح، غازي، الجليل، ومخططات التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993، ص 23-28. (لاحقاً: فلاح، الجليل).

(85) فلاح، الجليل، ص 28-31.

منطقة قلب يهودية بديلة داخل منطقة القلب العربية في الاقليم». وقد جرى تخطيط هذا التغلغل بحيث يؤدي إلى: «أ) عزل القرى العربية المجاورة لبعضها عن بعض؛ ب) تقييد التوسع المكاني للقرى العربية». وهذه السياسة الاستيطانية التي اتبعت لاحقاً في المناطق المحتلة 1967، «كانت ترمي إلى إنشاء حزام من الأرض يصل بين المستوطنات الإسرائيلية ويقيم، في الوقت ذاته، حاجزاً مادياً بين التجمعات العربية الكبرى في الاقليم». وكان المبدأ الموجه لهذه السياسة، كما وصفته الخطة التي وضعتها المنظمة الصهيونية العالمية للاستيطان في الضفة الغربية (1979 – 1983)، كما يلي: «يجب أن يتم اختيار مواقع المستوطنات بحيث لا تحيط بمواطن الأقليات فحسب، بل تتغلغل بينها أيضاً. وذلك وفقاً لسياسة الاستيطان التي وضعت للجليل وأجزاء أخرى من البلاد». وعدا هذه المجمعات، أقيم عدد من المستوطنات الصغيرة (متسبيم – مفردها متسبيه)، أي «المناطر» على قمم الجبال، تشرف على القرى والأراضي العربية»، ويقطن في كل منها عدد من العائلات يتراوح بين 6 – 20. «وكان من وظيفة هذه المستوطنات الصغيرة الاستيلاء على الأرض المحيطة بها وحجزها لمن يستوطنها بصورة أكثر دواماً في المستقبل». وانتشرت هذه المناطر بسرعة، بهدف «تسييج المناطق للاستيطان فيها في المستقبل، ومنع الاستيلاء على أراضي الدولة بصورة غير قانونية».[86]

وقد أقيمت المجمعات الاستيطانية الثلاثة – تيفن وسيغف وتسالمون – وكذلك المناطر كلها على أراض عربية مصادرة، لم يكن اليهود، قبل عام 1948، يملكون منها شيئاً قط. «ويشتمل مجمع تيفن، على ست مستوطنات تمتد فوق منطقة مساحتها 36,000 دونم، وتقع جنوبي مدينة التطوير اليهودية معلوت، وشمالي الطريق الرئيسي الذي يربط مدينتي عكا وصفد. وقد أقيم هذا المجمع ليكون بمثابة إسفين يفصل بين ثلاثة تجمعات عربية كبرى هي: مجموعة قرى ترشيحا وكفر ياسيف إلى الشمال والغرب، ومجموعة قرى الشاغور إلى الجنوب والشرق». وكذلك، «خطط مجمع سيغف ليضم 12 – 14 مستوطنة يهودية جديدة تهيمن على 30,000 دونم، ويحقق غايات شبيهة بتلك التي يحققها مجمع تيفن، فهو يفصل بين القرى العربية الواقعة في تجمع قرى شفاعمرو إلى الغرب وتجمع سخنين والشاغور إلى الشرق والشمال». أما مجمع تسالمون «فيمتد فوق منطقة شاسعة تبلغ مساحتها 38,000 دونم وتضم 13 مستوطنة جديدة». وقد جرى تصميم هذا المجمع بحيث يشكل «حلقات اتصال بين المستوطنات في المجمعين الآخرين، من جهة، وبين المستوطنات الأقدم الموجودة شمالي بحيرة طبريا». وفي هذا الإطار، «تقوم كرميئيل بدور

(86) فلاح، الجليل، ص 36-38.

مركزي مهم لأنها واقعة عند ملتقى المجمعات الثلاثة». وفيما حققت هذه السياسة هدفها في تفتيت الكتلة السكانية العربية في الجليل، فإنها أخفقت في تغيير الواقع الديموغرافي هناك بشكل جذري. وعن ذلك يقول باحث إسرائيلي (كيبنس) ما يلي: «إن جميع المحاولات التي جرت للتوصل إلى توازن ديموغرافي ملموس لم يحالفها النجاح.. ففي جميع الأعوام المستهدفة كان السكان العرب أكثر من المتوقع والسكان اليهود أقل منه». وكان الفشل الأكبر من نصيب «المناطر»، التي لم تجذب مستوطنين بأعداد تفي بالغرض من إقامتها.[87]

المرحلة الثالثة (1982 فما بعد): وفيها اتخذت سياسة التهويد منحى جديداً، «وهو تدخلها مباشرة في الحياة الاقتصادية لقرى الاقليم وتوسعها المكاني». ويعود ذلك أساساً إلى أن «التطوير الانتقائي» لم يحقق أهدافه المتوخاة في التهويد. وقيل هذا بصراحة في سنة 1977 على المستوى الوزاري: «إن عدم وجود حل ملائم لحاجات السكان في الوسط العربي، يأخذ في الاعتبار مجمل النزعات الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، التي تتجلى في المجتمع العربي، قد يؤدي إلى فشل كل محاولة تستهدف الوسط اليهودي وحده». وقد جرى التعبير عن هذا التحول في سياسة التهويد «في قرار الحكومة إنشاء مجلس مسغاف الاقليمي في تشرين الأول/ أكتوبر 1982 في الجليل الأوسط». وإذا كان الهدف الظاهري لهذا الإجراء هو «تقديم الخدمات، وإنشاء شبكة إقليمية لإحدى وعشرين مستوطنة في مجمع سيغف، وأربع مستوطنات في مجمع تيفن»، فإنه في الحقيقة «محاولة لمنع القرويين العرب المحليين من الانتفاع بأراضيهم حتى لو كان معترفاً بملكيتهم لها». ففي الواقع، أخرج هذا الإجراء عشرات آلاف الدونمات التي يملكها العرب من أيدي المجالس القروية العربية، وألحقها رسمياً بالمجلس الاقليمي اليهودي الجديد. «وإذ وضعت هذه الأراضي... في المنطقة الإدارية الرسمية التابعة لمجلس مسغاف الاقليمي، فقد صار هذا المجلس يسيطر على جميع الموارد الطبيعية في المنطقة وعلى شؤون التطوير المتصلة بالسياحة والزراعة والرعي، على الرغم من استمرار ملكية العرب لها. ومما ترتب على هذه السياسة إضعاف البنية التحتية الاقتصادية للقرويين العرب في ديارهم وأرضهم، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن عمل بالأجر في المدن اليهودية خارج الجليل. وفي المقابل، صار استغلال الموارد الطبيعية وتطويرها امتيازاً موقوفاً على المستوطنين اليهود، في محاولة لتعزيز قاعدتهم الاقتصادية المحلية، والحد من ذهابهم إلى العمل في مدن بعيدة عن أماكن سكنهم في الجليل».[88]

(87) فلاح، الجليل، ص 38-39.
(88) فلاح، الجليل، ص 42-43.

تهويد النقب

أسوة بالجليل، ولعله بأسلوب أشد تعسفاً، تعرض النقب لسياسة التهويد الإسرائيلية، ونال سكانه من القبائل البدوية قسطاً وافراً من الاقتلاع والطرد ونزع الملكية. وقد أولت القيادة الصهيونية، حتى قبل قيام إسرائيل، اهتماماً خاصاً بالنقب، الذي يشكل حوالي نصف أراضي فلسطين، فوضعته في مخططات الاستيلاء السياسية، التي كانت ترمي إلى ضمان حدود «الوطن القومي اليهودي». ولأن اليهود لم يكونوا يملكون شيئاً منه، فقد أدخلته لجنة بيل (1937) ضمن الدولة العربية في مشروع التقسيم الذي اقترحته. فأصبح منذئذ هاجس القيادة الصهيونية، بل هوس بن - غوريون، الذي استقر في إحدى مستوطناته (سديه بوكر) عندما اعتزل السياسة (1963)، ومات ودفن هناك. ولما كان الاستيطان الصهيوني فيه هشاً عشية الحرب 1948، فقد شُكلت لجنة خاصة به (كانون الأول/ ديسمبر 1947)، شارك فيها ممثلون عن الوكالة اليهودية والهاغاناه وشركة مكوروت للمياه، برئاسة يوسف فايتس، الذي مثّل الصندوق القومي اليهودي. وتولى الصندوق نفقات احتلال النقب، فقدم «متطلبات النقب جميعها، سواء منها ما يتعلق بالدفاع أو بحاجات المدنيين، باستثناء معدات القتال التي ينفق عليها من ميزانية الأمن». وخلال الحرب «واصلت لجنة النقب العمل حتى نهاية سنة 1948 حين حلت محلها سلطة النقب (التي تقاسم ملكيتها الصندوق والوكالة اليهودية بالتساوي)، والتي أقيمت لتطوير النقب».[89]

وخلال احتلال النقب وبعده مباشرة، عمدت السلطات الإسرائيلية إلى طرد الآلاف من أبناء القبائل البدوية التي أقامت فيه (انظر أعلاه). واعتبرته «أملاك دولة»، مع أن حكومة الانتداب لم تعتبره كذلك. ومبكراً وضعت حكومة إسرائيل الخطط لإجلاء عرب النقب عن أراضيهم وتركيزهم في تجمعات شبيهة بالمدن. وعن ذلك، كتب يتسحاق عوديد (1964) «وهو حجة مبرز في السياسات التي تتبعها إسرائيل تجاه الأقلية العربية فيما يتعلق بالأراضي»، ما يلي: «إن العناصر القوية في [حكومة حزب العمل] حريصة على إبعاد البدو عن النقب.. ومنذ أربعة أعوام، رعى السيد موشيه دايان، وزير الزراعة في ذلك الوقت - وربما اشد مساندي ترحيل البدو إلى الشمال - خطة لنقلهم إلى قلب البلاد [في جوار الرملة]». وعن الأهداف الكامنة وراء هذه السياسة الإسرائيلية، كتب عوديد يقول: «للترحيل ثلاثة أغراض: 1) تصويب النسبة الديموغرافية بين اليهود والعرب في المناطق القليلة السكان؛ 2) توفير الأرض للمستوطنات [اليهودية]

(89) لين، الصندوق، ص91.

ولمشروعات التطوير؛ 3) الإفراج عن يد عاملة بدوية أكبر للعمل في الاقتصاد اليهودي». وقد قاوم البدو هذه الخطط، «ولم ينتقل عرب النقب إلى داخل البلاد، إنما تم إجلاؤهم تحت الضغط عن معظم أراضيهم في السنوات التالية، إلى أشباه مدن جديدة في النقب نفسه».(90)

وفي إطار تجميع قبائل النقب البدوية في «أشباه مدن جديدة»، وبالتالي، إبعادهم عن الأراضي التي كانوا يعيشون عليها منذ القدم، «كانت السلطات الإسرائيلية، في نهاية سنة 1976، قد أزالت 31 مستوطنة للبدو، وكانت تخطط لإجلاء 54 مستوطنة أخرى». وفي سنة 1979، «أصدر وزير الزراعة، أريئيل شارون، مرسوماً يعلن فيه أن كامل منطقة النقب للجنوب من خط العرض 50 (وهو خط يبدأ أسفل البحر الميت) هي محمية طبيعية يحظر على البدو أن يرعوا معزهم السوداء فيها». وبذلك «حُرِّم دخول منطقة تشكل نصف البلاد تقريباً على الرعاة البدو الذين لم يعد في وسعهم العيش في الصحراء جنوب خط العرض 50». وللتعجيل في إجلاء بدو النقب عن أراضيهم، وتوطينهم القسري في تجمعات مدينية، «شُكِّلت سنة 1976 قوة مسلحة خاصة، عرفت باسم «الدورية الخضراء»، لتحديد مكان الذين يعتقد أنهم يعتدون على أراضي الدولة، أي خارج المناطق التي يسمح لبدو النقب بدخولها، ولإجلائهم عنها بسرعة». وهذه الدورية الخضراء «قوة مساندة لهيئة المحميات الطبيعية التابعة لوزارة الزراعة ولهيئة إدارة الأراضي في إسرائيل». وقد وصف دوف كولّر – عضو رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، نشاطات الدورية الخضراء، على النحو التالي: «إن ما تفعله هذه الدورية في الحقيقة إبعاد عائلات البدو عن أرض النقب وتوجيهها نحو المدن الست التي تُخطط. الدورية الخضراء تصادر الحيوانات وتضرب النساء والأطفال وتدمر البيوت. وهي تمارس الضغط أيضاً على اليهود في المناطق المجاورة للتعاون على إبعاد البدو عن أراضيهم».(91)

ويصف دعاة حقوق الإنسان، حتى في إسرائيل، أفراد الدورية الخضراء بأنهم «مصابون بجنون الاضطهاد» تجاه البدو، ويسعون لإفراغ وسط النقب حتى آخر شخص منهم «بأية وسيلة كانت». أما الوسائل، فكانت حسب شهود عيان في أحد المواقع كالتالي: «شُردت عشرات العائلات البدوية، بعد أن جُرفت بيوتها المبنية من الصفيح أو خيامها أو أُحرقت وفي داخلها، في كثير من الأحيان، أمتعة شاغليها، صودرت قطعان الحيوانات أو شُتتت، استخدم إطلاق الرصاص وقنابل الدخان لإخراج الناس من بيوتهم،

(90) مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل، ص 154–156.
(91) المصدر نفسه، ص 156–157.

دُمرت السدود، اقتلعت أشجار الفواكه والزيتون، وحُرقت الأرض بما فيها من محاصيل». وقد استمرت هذه السياسة خلال السبعينات والثمانينات وحتى التسعينات، «لإجبار بدو النقب على الانتقال من أراضيهم إلى المدن التي كانت تُخطط حتى أوائل التسعينات». وكانت هذه السياسة ترمي إلى «حصر البدو بأضيق بقعة ممكنة، بحيث يصبح الانتقال إلى المدن الخيار القانوني الوحيد المفتوح أمامهم». وفي إطار هذه السياسة، صودر الجزء الأكبر من الأراضي التي كانت القبائل البدوية في النقب تعيش عليها، وراح أفرادها ينتقلون قسراً إلى «أشباه المدن» التي أقيمت لهم. «ومع أن البدو يشكلون 22٪ من سكان منطقة بئر السبع، فإنهم لا يملكون مستوطنة زراعية واحدة. أما السكان اليهود في المنطقة نفسها فلديهم 134 مستعمرة». وقد طرحت حديثاً خطط لنقل البدو إلى الضفة الغربية، بما يضمن ليس مصادرة أراضيهم فحسب، وإنما نزع مواطنيتهم الإسرائيلية أيضاً.(92)

ب – أراضي الصندوق القومي اليهودي

وهي الأراضي التي اعتبرتها المنظمة الصهيونية العالمية، وبالتالي، إسرائيل، «ملكاً عاماً وأبدياً للشعب اليهودي»، وأطلقتا عليها صفة «الأراضي القومية». وبناء عليه فاستخدامها يخضع لنظام الصندوق القومي اليهودي الأساسي، وللتعديلات التي أُدخلت عليه لاحقاً، خاصة بعد قيام إسرائيل، وصياغة «الميثاق» الذي ينظم العلاقة بين الوكالة اليهودية، ودولة إسرائيل. وتشكل هذه الأراضي حوالي 17٪ من مساحة إسرائيل في حدود الخط الأخضر، وغالبيتها مسجلة باسم الصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت)، بينما جزء منها مسجل باسم شركات متفرعة عن هذا الصندوق. وإذ كان الصندوق يملك حوالي مليون دونم في نهاية العام 1947، فإنه ضاعف ملكيته ثلاث مرات ونصف تقريباً بعد قيام إسرائيل، إذ حولت هذه الدولة إليه حوالي 10٪ من الأراضي التي احتلتها في الحرب، ضمن اتفاق شكلي بين حكومتها والصندوق. وكانت الحكومة الإسرائيلية الأولى قد وضعت الأراضي العربية المحتلة في تصرف «القيم على أملاك الغائبين»، والذي قام بدوره ببيعها إلى الصندوق القومي اليهودي. واستخدمت هذه الأراضي، وما جاورها من الأراضي العربية وأراضي الدولة، لإقامة حوالي 500 مستوطنة خلال السنوات الأولى من قيام إسرائيل. ومن هنا، فالجزء الأكبر من أراضي الصندوق زراعية، ومؤجرة حسب نظامه للمستوطنات الريفية، على مختلف أنماطها.(93)

(92) المصدر نفسه، ص 157–159.

(93) EZI, pp. 844-845.

أسوة بالمنظمة الصهيونية العالمية، كونه مؤسسة تابعة لها، واجه الصندوق القومي اليهودي، بعد قيام إسرائيل، وضعاً قانونياً جديداً، حيث كان إلى حينه شركة مسجلة في بريطانيا، مع أن مقره نقل إلى القدس (1922). ومع تولي حكومة إسرائيل صلاحياتها كسلطة في دولة، هي من صنع المنظمة الصهيونية العالمية، طرحت مسألة دور تلك المنظمة بعد قيام الدولة، وزاد الأمر إلحاحاً كلما تقدمت تلك الحكومة في تجسيد صلاحياتها وممارسة مهماتها. وبينما رأى البعض، ومنهم بن - غوريون مثلاً، أن المنظمة الصهيونية العالمية فقدت مبرر استمرارها بعد قيام إسرائيل، وأن استكمال المشروع الصهيوني يقع على عاتق إسرائيل، بمساعدة من يهود العالم، رأى آخرون أن ما تحقق هو محطة، سواء في فلسطين أو خارجها، وبالتالي، ضرورة استمرار المنظمة في نشاطها، وإن بأشكال مختلفة، لاستكمال المشروع الصهيوني، بالتعاون الوثيق مع إسرائيل. وقد تغلب الاتجاه الثاني، فاستمرت المنظمة في عملها، لكن بشروط أخرى، ومجالات عمل محددة، وبالاتفاق مع حكومة إسرائيل، التي امتلكت زمام القرار في تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين. وبعد المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين (1951)، حيث اتفق على استمرار المنظمة ومؤسساتها في عملها بشروط جديدة، أقرت الكنيست (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952) «قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية / الوكالة اليهودية لفلسطين». وبالاستناد إلى هذا القانون، وإضافة بعض التوضيحات - التفصيلية، صيغ «الميثاق» الذي أُبرم بين حكومة إسرائيل واللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية / الوكالة اليهودية (1954). وإذ شكل الميثاق الإطار العام لعمل الصندوق القومي اليهودي في إسرائيل، فإن وضع الأنظمة التي تضبط نشاطه فيها استمر وقتاً طويلاً.

فبعد قيام إسرائيل، واجه الصندوق القومي اليهودي مشكلة، بوصفه شركة إنكليزية، فيما مجال نشاطه الرئيسي في إسرائيل. في المقابل، فإنه إذا تحول إلى شركة إسرائيلية، تعرض لخطر حصر نشاطه في حدود الخط الأخضر، الذي لم تكن إسرائيل، ولا الوكالة اليهودية، تريان به نهاية مطاف بالنسبة إلى المشروع الصهيوني. ولذلك، قررت إدارة مجلس الصندوق (9 نيسان/ ابريل 1950)، إنشاء شركة إسرائيلية، تحمل نفس الاسم «هكيرن هكييمت ليسرائيل»، مع الإبقاء على الشركة الأم البريطانية، ليبقى المجال مفتوحاً أمام هذه المؤسسة للعمل داخل إسرائيل وخارجها. «ومن أجل وضع هذه الترتيبات موضع التنفيذ، تبنّت الكنيست في تشرين الثاني/ نوفمبر 1953 «قانون الكيرن كييمت ليسرائيل» (الصندوق القومي اليهودي). ويخول هذا القانون وزير العدل صلاحية الموافقة على القانون والمواد التأسيسية لشركة محدودة بالضمان بعد أن تقدمها

الشركة القائمة إليه، وذلك من أجل إنشاء هيئة مسجلة في إسرائيل تواصل القيام بأعمال تلك الشركة التي كانت قد أُسست وسجلت في بلاد الشتات (القسم 2). وقد منح القانون أيضاً الشركة الإسرائيلية المقترحة الوضع عينه الذي تتمتع السلطة المحلية به. وهو ما يوفر لها صلاحيات أية جهة حكومية. وأخيراً، فإن أي نقل لموجودات الشركة الانكليزية إلى الشركة الإسرائيلية المقترحة سوف يكون معفى من أية ضريبة أو رسم يدفع في العادة إلى الدولة أو السلطات المحلية. وفي 9 أيار/ مايو 1954، وافق وزير العدل على القانون التأسيسي للشركة الجديدة ومواده، مؤسساً بذلك شركة إسرائيلية باسم الكيرن كييمت ليسرائيل... وهذا الاسم مطابق كلياً لاسم الشركة المسجلة في انكلترا». [94]

وبعد تأسيس الشركة الإسرائيلية (الفرع الإسرائيلي من الصندوق القومي اليهودي)، وبالتالي، تجاوز إشكالية التضارب في أوجه نشاط الصندوق، داخل إسرائيل وخارجها، بدأت المفاوضات بين الصندوق وحكومة إسرائيل لتنظيم العلاقة بينهما، بما يحول دون الازدواجية أوالتعارض في العمل. واستمرت المفاوضات بين الطرفين فترة طويلة (آذار/ مارس 1955 إلى شباط/ فبراير 1959)، لوضع سياسة متفق عليها بالنسبة إلى الأرض وملكيتها وأوجه استخدامها، وتحديد صلاحيات كل طرف في هذه المجالات. وبعد مناقشة مشاريع مختلفة لقانون الأراضي في لجنة مشتركة للحكومة والصندوق، قدمت مسودة القانون (3 آب/ أغسطس 1959) إلى الكنيست لإقرارها، وطرحت على أنها «التوصيات والاستنتاجات التي توصلت اللجنة إليها، وتؤلف الأسس لقرارات الحكومة ومجلس إدارة الصندوق ومؤسسات الحركة الصهيونية، فيما يختص بمبادئ سياسة الأرض وتنسيق النشاطات لإدارة الأرض وتطويرها». وقد أقرتها الكنيست (19 و25 تموز/ يوليو 1960). «وكانت قد حملت اسماً آخر هو القانون الأساسي: أراضي - إسرائيل، قانون أراضي - إسرائيل، قانون إدارة أراضي - إسرائيل». وبعد أن أقرت الكنيست هذا القانون، أصبح المجال مفتوحاً للتوقيع على ميثاق خاص بين حكومة إسرائيل والصندوق القومي اليهودي (الفرع الإسرائيلي). وعلى الرغم من أنه تم التوصل إلى عقد اتفاقية بشأن جوهر الميثاق المقترح، في مطلع سنة 1959، فإن الصيغة النهائية استغرقت وقتاً أطول. ففي 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1961، تم توقيع الميثاق (يجب التمييز بينه وبين ميثاق سنة 1954 بين الدولة والمنظمة الصهيونية العالمية - الوكالة اليهودية) «بين دولة إسرائيل، ممثلة لهذا الغرض بوزير المال، والصندوق القومي اليهودي - مع موافقة المنظمة الصهيونية العالمية - ممثلاً لهذا الغرض برئيس مجلس إدارة الصندوق». [95]

(94) لين، الصندوق، ص 109-110.
(95) لين، الصندوق، ص 111-116.

لقد وصف رئيس مجلس إدارة الصندوق (1960 – 1977)، يعكوف تسور، الميثاق بأنه «شراكة بين الحكومة والصندوق»، وتوضح بنوده طبيعة العلاقات بينهما، كما تفصل صلاحيات ومسؤوليات كل طرف. «ويرتكز الميثاق بصورة أساسية (المادة الأولى) على القانون الأساسي: أراضي إسرائيل». وهي، كما ينص عليها «الأراضي في إسرائيل التابعة للدولة ولسلطة التطوير والصندوق». والمبدأ الذي يحكم ملكيتها هو عدم جواز نقلها «سواء بطريق البيع أو بأية وسيلة أخرى». وقد جرى توسيع تعريفها لتضم «الأراضي والمنازل والأبنية، وأي شيء آخر مثبت بصورة دائمة في الأرض». والميثاق ملزم للطرفين، وإذا أُلغي أو جرى تعديله من دون موافقة الصندوق، «فمن الممكن أن ينسحب الصندوق من هذا الميثاق بإخطار الحكومة بالانسحاب خطياً... وإذا أصبح الميثاق ملغى... فسوف يعاد الوضع الذي كان سائداً قبل تطبيق «القانون الأساسي: أراضي – إسرائيل»، أي أنه عندئذ يعود كل من الدولة والصندوق إلى إدارة الأراضي العائدة إليه وتطويرها». ويظهر الميثاق بأن إسرائيل (الدولة) قد تبنت سياسة الصندوق بالنسبة إلى حيازة الأرض واستخدامها، والمبدأ فيها «هو أن أراضيه لا تباع، لكنها تبقى ملكاً للشعب [اليهودي] وتعطى عن طريق التأجير فقط». وتوضح مقدمة الميثاق أنه بعد تأسيس الدولة انخفض استملاك الصندوق للأراضي «من أصحابها غير اليهود، بينما ازداد استرداد الأراضي المهملة»، وأن الدولة أصبحت الآن «مالكة لمعظم الأراضي في إسرائيل». وأفادت المقدمة بما يلي: «وقد أدى تطوير هذه الأراضي وإدارتها من قبل الحكومة والصندوق إلى الازدواجية، ولا زالت هذه الازدواجية، هدف الميثاق إلى توزيع المهمات بين الموقعين». وتنص مواد الميثاق على أنه «لن يكون هناك تغيير في ملكية الأراضي كما هي مثبتة في دائرة تسجيل الأراضي». وبذلك احتفظ الصندوق بالأراضي التي يملكها، كما ثبت في الميثاق أنها «سوف تدار وفق القانون التأسيسي للصندوق ومواده» [96]

ويتبين من الميثاق أن حكومة إسرائيل «وافقت على تبني سياسة الصندوق بشأن الأراضي وتطبيقها على أراضي الدولة». وهو ينص على أنه سيبقى نافذ المفعول لمدة خمسة أعوام. «وما لم يخطر أحد الفريقين الفريق الآخر بنيته عدم تجديد الميثاق، فإن صلاحيته سوف تمدد تلقائياً خمسة أعوام أخرى، وهكذا دواليك». وكذلك، وبالإضافة إلى المشاركة في المسؤولية مع الحكومة في إدارة أراضي – إسرائيل، «فسوف يتابع الصندوق العمل – بصفته وكالة مستقلة للمنظمة الصهيونية العالمية – مع الشعب الإسرائيلي في

(96) لين، الصندوق، ص 116–117.

إسرائيل، وفي بلاد الشتات، وجمع التبرعات من أجل استرداد الأراضي المهملة، والقيام بالنشاطات الإعلامية والتعليمية الصهيونية – الإسرائيلية». «ويمكن تعديل الميثاق بالاتفاق المتبادل وتبادل الرسائل لهذه الغاية». وينص الميثاق «على إنشاء مجلسين يتمتعان بصلاحية رسم السياسة وأعمال الإشراف، وإدارتين اثنتين تملكان صلاحيات تنفيذية». والمراقبة على عمل المجلسين «مشتركة بين الحكومة والصندوق، وإن لم يكن بالتساوي». ويتشكل المجلسان كالتالي: «يتألف مجلس أراضي – إسرائيل... من 13 عضواً – سبعة منهم يمثلون الحكومة وستة يمثلون الصندوق برئاسة وزير الزراعة؛ وتعين الحكومة أعضاء المجلس بعد أن يرشح الصندوق ممثليه، ويتألف مجلس استصلاح الأراضي وتطويرها كذلك من 13 عضواً – سبعة منهم يمثلون الصندوق وستة يمثلون الحكومة – برئاسة رئيس مجلس الصندوق، أو أي شخص آخر يعينه الصندوق، ويتولى كل من الصندوق والحكومة تعيين ممثليه من أعضاء المجلس. وبذلك فإن الإشراف على المجلس السابق يظل من اختصاص الحكومة، أما المجلس الجديد فيكون بإشراف الصندوق». [97]

في الواقع، فإنه منذ بداية حرب 1948، واكبت عملية استيلاء الصندوق القومي اليهودي على الأراضي العربية المهجورة احتلالها على أيدي الجيش الإسرائيلي وطرد سكانها. وتنضح مذكرات يوسف فايتس بنشاطه على هذا الصعيد، من موقعه كمدير لدائرة الأراضي في الصندوق، وعضو في لجان الترحيل التي أقامتها القيادة الصهيونية أثناء الحرب (يوسف فايتس، يوميات، 5 مجلدات، تل أبيب، 1965). وكان فايتس من أشد المتحمسين لسياسة بن – غوريون «في أنه يجب ألا يسمح للعرب بالعودة إلى بيوتهم وأراضيهم السابقة، وأن تلك الأراضي يجب أن تصبح ملكاً للشعب اليهودي». وقد أعلن الصندوق أن «الاعتبارات الخلقية ومطالب الدولة تجبرنا على دفع تعويضات من الأملاك المتروكة، بعد إجراء الحسومات المفروضة عن الأضرار التي لحقت بنا نتيجة الاجتياح العربي». وبالفعل، حاول عملاء الصندوق شراء الأراضي المهجورة من أصحابها الذين أصبحوا لاجئين، لكن بن – غوريون أوقف هذه العملية، مدعياً أن الأرض صارت ملكاً للدولة اليهودية بعد احتلالها، وحظر على الصندوق شراء الأرض من أية جهة خارج حكومة إسرائيل. في المقابل، «فقد احتج الصندوق بأنه هو الذي يجب أن يتولى حيازة الأراضي المتروكة كلها لا الدولة، وذلك أولاً: لأن لدى الحكومة قضايا أخرى، مثلاً الهجرة على نفقتها، وعلى ذلك فإنه يجب ألا يتوقع تحملها المسؤولية بالنسبة إلى المبالغ الطائلة التي تصل إلى الملايين، والمطلوبة لإنفاقها على هذه الأملاك؛ وثانياً:

(97) لين، الصندوق، ص117–118.

لأن الصندوق وحده هو الذي يستطيع ضمان الملكية للشعب اليهودي، نظراً إلى أن الدولة «في وضع السكان الراهن» [بما في ذلك غير اليهود]، لا يمكن أن تشكل ضمانة كافية للملكية اليهودية)». ولكن حكومة إسرائيل، وعلى رأسها بن – غوريون، الذي كان يرى أنه لم يعد للمنظمة الصهيونية العالمية دور تلعبه بعد قيام إسرائيل، رفض مطالب الصندوق، مع أنه وافق على بيعه جزءاً من الأراضي العربية المحتلة.[98]

ومهما يكن، فإنه قبل أن تضع حرب 1948 أوزارها، وقبل توقيع اتفاقيات الهدنة 1949، كانت حكومة إسرائيل قد عقدت صفقة مع الصندوق (كانون الثاني/ يناير 1949)، «يشتري الصندوق بموجبها نحو مليون دونم في النقب، والجنوب وسهل الشارون [السهل الساحلي]، وممر القدس، ومرج ابن عامر، والجليل». وقامت لجنة مشتركة من الحكومة والصندوق بوضع تفاصيل الصفقة، «فيما يتعلق بالمكان والحجم»، كما تعهدت الحكومة «أن تسجل تلك الأراضي ملكاً كاملاً للصندوق». وقبل أن يتم التسجيل، «حولت الاتفاقية الصندوق الاستيلاء على الأراضي وإجراء التوطين والتطوير فيها، على أن تكون الحكومة مسؤولة تجاه الصندوق بالنسبة إلى جميع الاستثمارات التي قد يقوم الصندوق بها في تلك الأراضي، بانتظار تسجيلها باسمه». «وبلغ مجموع الأراضي التي استملكها الصندوق وفق هذه الاتفاقية 1,101,942 دونماً، منها 1,085,607 دونماً في الأرياف، و16,335 دونماً في المدن. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1950، وحتى قبل قيام الصندوق بتنفيذ تعهداته بدفع ثمن المليون دونم الأولى، وافقت الحكومة على تحويل المزيد من الأراضي، على الأسس عينها التي وردت في الاتفاقية الأولى، على أن يتم الدفع، خلال فترة عشرة أعوام. وفي النهاية، بلغت مساحة الأراضي التي تم استيلاء الصندوق عليها بناء على الاتفاقية الثانية 1,271,834 دونماً منها: 1,269,480 دونماً في الأرياف، و2254 دونماً في المدن». وبذلك تضاعفت مساحة ممتلكات الصندوق أكثر من ثلاث مرات، عما كانت عليه في أيار/ مايو 1948، وبلغت 3,396,333 دونماً، كان 72٪ منها في صفقات مع حكومة إسرائيل، ومن الأراضي العربية المحتلة، التي وضعت بداية تحت إشراف القيم على أملاك الغائبين، ثم حولت إلى «سلطة التطوير والإنشاء الجديدة التي أنشأتها الدولة».[99]

لقد شارك الصندوق القومي اليهودي بشكل فعال في حرب عام 1948، وهي (كما ورد أعلاه) عملية التهويد الكبرى، فكان له دور بارز في دفع سياسة طرد السكان

(98) لين، الصندوق، ص136؛ ولمزيد من التفاصيل حول نشاط فايتس، انظر:
Morris, 1948 and after (op.. cit), pp.89-144.

(99) لين، الصندوق، ص 136–137.

العرب والاستيلاء على أراضيهم (مذكرات فايتس). وخلال القتال في الفترة 1947 – 1949، كان الصندوق منهمكاً في نشاطات وصفها بأنها «أعمال التحصين والدفاع عن المستعمرات اليهودية». ولم يحصر دوره في النقب (انظر أعلاه)، بل تعداه إلى أماكن أخرى، «وقد أعطيت الأولوية إلى المستعمرات القائمة خارج الدولة الإسرائيلية المقترحة، وإلى المستعمرات المعزولة». وخلال شتاء 1948 – 1949، «جنت 159 مستعمرة فوائد دعم الصندوق لها على شكل سيارات مصفحة، ووقود، وإصلاح طرق، وتجهيزات... وغيرها». وبعد توقيع اتفاقيات الهدنة (1949)، عاد الصندوق إلى ممارسة مهماته المعتادة – شراء الأراضي وإقامة المستعمرات اليهودية. وفي السنوات الأولى لقيام إسرائيل، وإزاء تدفق موجات الهجرة اليهودية عليها، تولى الصندوق تجهيز القرى العربية، التي لم تهدم تماماً، وإعداد أراضيها، لاستيعاب هؤلاء المهاجرين. «وبالتعاون مع الصندوق وغيره من المؤسسات، تمكنت الوكالة اليهودية من إنشاء 102 من المستعمرات الزراعية سنة 1949، و127 مستعمرة سنة 1950، و31 مستعمرة سنة 1951، أي ما مجموعه 260 مستعمرة خلال تلك السنوات الثلاث، أي بمعدل 86,6 مستعمرة سنوياً. ولم يكن لهذا المعدل أي مثيل قبل سنة 1948، أو بعد سنة 1951، إلا الـ 277 مستعمرة التي أنشئت خلال الفترة الممتدة بين سنة 1882 وأيار/ مايو 1948، أي بمعدل 4,3 مستعمرة سنوياً. وتختلف المستعمرات التي أنشئت بعد سنة 1948، أيضاً، عن المستعمرات السابقة بأن عدد المستعمرات الصغيرة التي يملكها صغار الملاك يفوق عدد المستعمرات الجماعية، أي على عكس النموذج السابق: فقبل سنة 1948، كان هناك 159 مستعمرة جماعية من مجموع 277 مستعمرة، في حين بلغ العدد بعد سنة 1948 (إلى سنة 1972) 140 مستعمرة جماعية من مجموع 465 مستعمرة».[100]

بعد الاستملاكات الأولى التي أعقبت قيام إسرائيل، تحول اهتمام الصندوق الأساسي من «شراء» الأراضي إلى استصلاحها وتطويرها. «فخلال فترة السنوات الأربع، 1952 – 1956، شملت عمليات الاستصلاح 106,917 دونماً، منها 81,031 دونماً في المرتفعات و25,886 دونماً في المنخفضات. وخلال السنوات الأربع التالية، 1956 – 1959، تم تطوير 111,529 دونماً، منها 101,726 دونماً في المرتفعات، و9,803 دونمات فقط في المنخفضات». وفي سنة 1977، بلغت مساحة الأراضي التي طورها الصندوق 560,000 دونم، بما في ذلك 114,000 دونم في المناطق المحتلة (1967). وكذلك ارتفع مجموع الأراضي المطورة بالتجفيف من 200,000 دونم عام 1948، إلى

(100) لين، الصندوق، ص143.

509,000 دونم، بما فيها 22,500 دونم في الأراضي المحتلة [1967] عام 1977. وكان من أهم عمليات التجفيف التي قام بها الصندوق مشروع بحيرة الحولة والمستنقعات المجاورة لها، والتي بدأت في آذار/ مارس 1951، وانتهت عام 1958، وتمخضت عن استصلاح حوالي 175,000 دونم من الأراضي الخصبة. كما استولى الصندوق في هذه الفترة على الأراضي في المنطقة المجردة من السلاح، المحاذية لخط وقف النار وفقاً لاتفاقية الهدنة مع سوريا (1949). كما قام الصندوق بأعمال تحريج واسعة النطاق، «وارتفعت مساحة الأراضي المشجرة من 22,000 دونم سنة 1948 إلى 500,000 دونم سنة 1977. وفضلاً عن ذلك، فإن الصندوق يتولى إدارة 350,000 دونم من الغابات القديمة التي يتولى هو ذاته زراعتها». وكانت حكومة إسرائيل قد اتخذت قراراً (تشرين الأول/ أكتوبر 1959)، «يقضي بتحويل كل أعمال التحريج التي قامت وزارة الزراعة بها إلى الصندوق». (101)

ويدعي الصندوق أنه صاحب فكرة إقامة المستوطنات الحدودية، كجزء من النظام الأمني على خطوط وقف إطلاق النار (1949). «فاقترح إقامة مستعمرات يهودية على طول «الحدود»، من المطلة في الشمال إلى عين جدي في الجنوب». وإذ اعتبرت السلطات العسكرية ذلك عبئاً عسكرياً في البداية، وخصوصاً في حال تجدد القتال، فقد كان على الصندوق «التصدي لكثير من الجدل قبل أن يتمكن من إقناع السلطات بما لمثل هذه المستعمرات من أهمية حيوية». ولتخفيف الأعباء الأمنية على القوات العسكرية، «اقترح الصندوق أن يقوم العسكريون لا المستوطنون بالتحضيرات الأولية لموقع المستعمرة المقترح إنشاؤها». وبدأ الصندوق (1960) إنشاء مستوطنات «الناحل» (نوعر حلوتسي لوحيم، أي الرواد الشباب المقاتلون)، التي هيأها مجندون في الجيش أثناء خدمتهم الإلزامية. «وبعد إعداد أماكن المستعمرات والتأكد من جدارتها وقابليتها للاستمرار، كانت الوحدات العسكرية تقوم بتسليمها إلى المستوطنين المدنيين. وقد أنشئت أولى هذه المستعمرات الحدودية (الناحل)، واسمها الماغور، شمالي بحيرة طبريا سنة 1960، وتحولت إلى مستعمرة مدنية سنة 1965، بعد أن برهنت على قيمتها كقرية زراعية. ويشعر الصندوق الآن بالرضا عن هذا الإنجاز الذي كان ثمرة التعاون بينه وبين الجيش. كما يشعر بأن القرى الحدودية هي، لا ريب، من أعظم مشاريعه، هذا إن لم تكن مشروعه الأعظم». وتجدر الإشارة إلى أن الجيش الإسرائيلي قد بدأ بإقامة هذه المستوطنات منذ بداية الخمسينات. فأقام مستوطنة ناحل عوز (23 تموز/ يوليو 1951)،

(101) لين، الصندوق، ص 143-147.

مقابل قطاع غزة، وغونين على الحدود السورية (آب/ أغسطس 1951)، ويوتفطا في وادي عربة (تشرين الأول/ أكتوبر 1950). (102)

وقد أولى الصندوق اهتماماً خاصاً ببناء الطرق، «وبدأ ذلك خلال شتاء 1948 - 1949، حين تولى إصلاح الطرق المؤدية إلى مناطق حساسة وكذلك إلى المستعمرات النائية، كجزء من مساهمته في المجهود الحربي». وكثف الصندوق نشاطه على هذا الصعيد في السنوات اللاحقة، ليس داخل الخط الأخضر فحسب، وإنما في المناطق المحتلة 1967 أيضاً. وقد بلغ مجموع طول الطرق التي بناها حتى عام 1964 حوالي 1,500 كلم. «وفي سنة 1960 قام الصندوق «بالتنسيق والتعاون الوثيق مع الجيش في معظم الأحيان»، بتخطيط 650 كلم من الطرق على طول خط الهدنة، كان من شأنها أن تقدم خدمات لوحدات قوات شرطة الحدود التي استغلتها للسيطرة الفعلية على منطقة واسعة». وفي حرب 1967 «وضع الصندوق جميع معداته الضخمة في تصرف الجيش، كما قام بسرعةمذهلة ببناء عدد من الطرق الاستراتيجية المهمة التي استخدمتها القوات المصفحة والطوابير المؤللة في تقدمها أثناء القتال في حزيران/ يونيو 1967». ووسع الصندوق نشاطه هذا في المناطق المحتلة 1967، «وكانت الطرق الجديدة في هذه المناطق تخدم أغراضاً مختلفة، ليس أقلها شؤون الدفاع». ويقول في أحد منشوراته سنة 1971 ما يلي: «بناء على طلب قوات الدفاع، أكمل الصندوق منذ سنة 1967 شق 150 كلم من الطرق على طول نهر الأردن لخدمة الدوريات العسكرية بصورة خاصة، وشبكة طرق تتصل بمواقع الجيش في مرتفعات الجولان وجنوب الغور، وطريقاً تصل بين كتلة عتسيون والمستعمرات على تلال القدس، فضلاً عن طريقين توصلان إلى جبل الشيخ». كما بنى الطريق العسكري بمحاذاة الحدود اللبنانية. وهو يركز نشاطه في المناطق المحتلة 1967، «ففي الفترة 1973 - 1977 شُقت طرق بطول 711 كلم في الأراضي المحتلة... واعتباراً من سنة 1977، قام الصندوق بشق طرق طولها جميعاً 3400 كلم». وبحلول سنة 1982، كان الصندوق قد شق 1406 كلم إضافية من الطرق، منها «طريق عابر السامرة». (103)

وكان للصندوق دور مركزي في عملية «تهويد الجليل والنقب». فعندما أقرت الحكومة «مخططاً حيوياً بعيد المدى يهدف إلى استيطان الجليل الأوسط» (1963)، فقد عُهد

(102) لين، الصندوق، ص149؛
Schiff, Ze'ev, A History of the Israeli Army, 1874 to the present. New York, 1985, p.66. (Henceforth: Schiff, The Israeli Army).

(103) لين، الصندوق، ص 150-152.

بتنفيذ هذا المخطط، الذي ابتدأ في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 1963، إلى الصندوق ودائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية ووزارة الإسكان. فتولى الصندوق مسؤولية «استصلاح الأرض وشق الطرق وإنشاء البساتين وتحسين وضع الغابات، وتحمل 38٪ من تكاليف ذلك خلال الأعوام الأربعة الأولى». ويدعي الصندوق أنه صاحب فكرة إنشاء المناطر (متسبيم)، التي مهمتها الأساسية «حراسة الأراضي التي تملكها الدولة ضد خطر الانتزاع غير القانوني، وبالتالي، إظهار وجود يهودي مكثف في منطقة معظم سكانها من العرب». وكذلك الأمر في النقب، وهو في تعريف الصندوق «منطقة صحراوية تمتد فوق مئات الفدادين وتطلق الصوت عالياً منادية المزارعين اليهود». وقد أعلن رئيس الصندوق، موشيه ريفلين، (آذار/ مارس 1978)، مشروعاً طموحاً لخمسة أعوام يهدف إلى «استصلاح 500,000 دونم من الأراضي البور التي كانت تعتبر غير صالحة للزراعة»، ثم تطوير البنى التحتية فيها تمهيداً لإنشاء «185 مستعمرة جديدة على جانبي الخط الأخضر (خط الهدنة 1949) على أن يكتمل العمل سنة 1990». والصندوق شريك في تشكيل الدوريات الخضراء، التي مهمتها حصر إقامة القبائل البدوية في تجمعات شبه مدينية، تمهيداً لانتزاع ملكيتها على أراضيها.[104]

ج – الأراضي الخاصة

وهي تشكل راهناً 5 – 6٪ من مساحة إسرائيل داخل الخط الأخضر. ويتقاسمها مناصفة تقريباً ملاك عرب ويهود. وما يملكه العرب هو ما تبقى لديهم بعد المصادرات واسعة النطاق التي بدأت مع قيام إسرائيل، ولا تزال مستمرة. كما تملك كنائس ومؤسسات دينية مسيحية مساحات محدودة اشترتها عبر سنين طويلة. أما الملاك اليهود فمعظمهم من المستوطنين الأوائل، الذين اشتروا أراضيهم من خلال جمعيات استيطانية، أو بصورة فردية، واحتفظوا بملكيتها. وهذه الأراضي، في الغالبية العظمى منها، ريفية زراعية، وجزء بسيط منها في المدن والمناطق الصناعية، وكذلك في مسطحات القرى العربية والمستوطنات الأولى، التي لا تندرج في إطار المستوطنات التعاونية. والأراضي الزراعية تضم مساحات من كروم الزيتون، وبساتين الحمضيات والأشجار المثمرة... إلخ، وهي تتركز في مناطق الجليل الريفية، وفي وسط البلاد، وشمالي النقب. وهذه الأراضي تتقلص باستمرار جراء توسع المدن والبناء، سواء للسكن أو

(104) لين، الصندوق، ص 149—153.

للصناعة. وبينما لم تتعرض حكومة إسرائيل للمالكين اليهود، ولم تقدم على تطبيق المبدأ الصهيوني الأساسي، القاضي بجماعية ملكية «الأرض اليهودية»، فلم تصادر أراضيهم، فإنها فعلت العكس تماماً بالنسبة إلى الملاكين العرب الذين وقعوا تحت احتلالها. وبداية صادرت السلطات الإسرائيلية جميع أراضي العرب الذين نزحوا عن البلد، ووضعت يدها على أملاك الدولة والأراضي الأميرية والمشاع والمتروكة والمحلولة. ولكن ذلك لم يكفها، فراحت تناوش من بقي تحت احتلالها من العرب الفلسطينيين لسلبهم القليل من الأرض الذي بقي في أيديهم، بشتى الوسائل التعسفية. وصارت مسألة الأرض عنوان صراع ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الذي آثر الاحتلال على التشرد في حرب عام 1948.

يصعب الحصول على أرقام دقيقة حول ملكية الأراضي العربية في إسرائيل، ذلك لأن الدوائر الرسمية هناك تتعمد تشويه الحقائق في بياناتها، ومكتب الإحصاءات المركزي يلجأ إلى الألاعيب التقنية للتمويه على تلك الحقائق، إضافة إلى أنها تتغير بشكل دائم جراء استمرار عملية مصادرة الأراضي. ويقدر ما فقده العرب في إسرائيل منذ قيامها إلى عام 1990، بحوالي 4,000,000 دونم. «ففي سنة 1945، كان ثمة 19 دونماً لكل فرد عربي، وهبط الرقم في فترة 1949 – 1950 إلى 3,4 دونمات، وانحدر في سنة 1981 إلى 0,84 دونم. وكانت مساحة المزارع التي يستغلها العرب سنة 1981 تبلغ 799,567 دونماً، قياساً بـ 5,040,713 دونماً لليهود. وكان متوسط مساحة المزرعة اليهودية 173,6 دونماً مقارنة بـ 55,7 دونماً للمزرعة العربية... وفي فترة 1980 – 1981، كانت 64٪ من مساحة الأراضي الزراعية اليهودية مروية، مقارنة بـ 8٪ في القطاع العربي». وفي حساب آخر: «في سنة 1948، ان لكل قرية عربية ما يبلغ متوسطه 2280 ايكراً (حوالي 10,000دونم) تقريباً من الأراضي الصالحة للزراعية، وفي سنة 1974، انخفض ذلك إلى 500 ايكر (حوالي 2,000 دونم). وبين سنة 1948 و1990 فقد العرب في إسرائيل ما يقرب من مليون ايكر من الأرض». وفي تقدير آخر «في سنة 1948 كانت حصة الفرد من الأقلية العربية 16,5 دونم. أما اليوم (1986) فحصته نصف دونم. لم يبق لدينا حيز لدفن موتانا... في جبانة الروم الأرثوذكس في الناصرة، وتعداد طائفة الروم الأرثوذكس فيها يتجاوز 11,000 نسمة، يحفرون قبور الذين ماتوا منذ عشرة أعوام ليدفنوا الذين ماتوا مؤخراً».[105]

(105) زريق، إيليا، دليل إسرائيل العام؛ ص338، مصالحة، أرض أكثر عرب أقل، ص152.

د – أراضي الأوقاف

تتضارب التقديرات حول مساحة الأراضي الموقوفة في فلسطين بالأشكال المختلفة (الوقف الصحيح وغير الصحيح على أنواعهما). وهي في غالبيتها العظمى أوقاف إسلامية، والقليل جداً منها يتبع الكنائس والأديرة والطوائف المسيحية. «لذا، فإن تقديراً حذراً لأراضي الأوقاف الزراعية في فلسطين في بداية القرن الحالي قد يتراوح بين 13٪ و15٪ من مجموع مساحة الأراضي الزراعية». ولأسباب شتى فإن الأرقام التي يوردها الباحثون هي استنتاجات وحسابات تستند إلى معلومات غير كافية. «فالجهاز الإداري العثماني لم يكن متطوراً بما يكفي للحفاظ على سجلات شاملة لجميع الأراضي المسجلة والمعاملات المتعلقة بها. وقد فقد الكثير من السجلات المدونة. كذلك فإن البريطانيين، الذين شرعوا في برنامج لتسجيل الأراضي لأغراض جباية الضرائب، لم يكونوا قد أنجزوا هذا البرنامج عند انتهاء فترة الانتداب». والأكيد أنه من دون معرفة الحجوم الصحيحة لأراضي الأوقاف وأملاكها قبل سنة 1948 فإنه من المستحيل عملياً إعطاء أية تقديرات دقيقة بشأن الأملاك والأراضي التي حصلت دولة إسرائيل والصندوق القومي اليهودي عليها». فليس ثمة أرقام رسمية يحتفظ قسم الشؤون الإسلامية والدرزية بها، أما أرقام مكتب القيّم [على أملاك الغائبين] فإنها ليست أرقاماً محققة أو متاحة للجمهور. ومهما يكن فإنه «إذا كانت مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين في فترة الانتداب قد بلغت نحو 8,044,000 دونم، فإن التقدير أن 1,075,610 دونمات منها تخص الأوقاف».[106]

وانسجاماً مع سياستها في تهويد فلسطين، لم تكن حكومة إسرائيل لتبقي على الأوقاف الإسلامية، ولا حتى في إطار القيود التي فرضتها حكومة الانتداب (1937) على المجلس الإسلامي الأعلى، المكلف بإدارة تلك الأوقاف، بسبب دور رئيسه، الحاج أمين الحسيني في ثورة 1936 – 1939. «فعندما سئل بن – غوريون (أيار/ مايو 1949) عن نوايا الحكومة فيما يتعلق بنظام الأوقاف، كان رده أن الحكومة تدرس «وسائل حل هذه القضايا استناداً إلى قوانين الوقف الإسلامية والأوضاع السائدة... حالياً في إسرائيل». وقد اتضح ما يعنيه بن – غوريون بالأوضاع السائدة عندما سُن «قانون أملاك الغائبين» (1950). «وكان قانون أملاك الغائبين الذي صدر سنة 1950 أهم تشريع منفرد بين التشريعات المؤثرة في الأوقاف وفي غيرها من الأملاك الفلسطينية. فقد كان جزءاً من شبكة

(106) دمبر، مايكل، سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992، ص24–28، 70. (لاحقاً: دمبر، الأوقاف).

قوانين قامت مجتمعة بنقل موارد نظام الأوقاف الإسلامية الموقوفة لخير المسلمين، إلى يهود إسرائيليين، وتم انتزاع 80٪ من مجمل مساحة إسرائيل من الفلسطينيين استناداً إلى أحكام قانون أملاك الغائبين وإلى ما يحيط به من شبكة قوانين أخرى... فالأملاك المتروكة، كما حددتها دولة إسرائيل، كانت إحدى أهم المساهمات في سبيل جعل إسرائيل دولة قابلة للحياة...[وقانون أملاك الغائبين] استعمل في تشريع سلب اللاجئين أرضهم وأملاكهم، لأنه من دون ذلك، لم تكن الدولة لتملك سوى قاعدة صغيرة من الأراضي».[107]

ويقول الباحث المتخصص في شؤون الأوقاف الإسلامية في فلسطين، مايكل دمبر، ما يلي: «وعلى الرغم من الهيمنة العسكرية والسياسية الطاغية، فقد واجهت الحكومة الإسرائيلية الجديدة مشكلة سياسية صعبة تتعلق بنظام الأوقاف. ففي الوقت الذي كانت القوات المسلحة الإسرائيلية تسيطر عسكرياً على 75٪ من أراضي فلسطين الانتداب، كان اليهود لا يملكون سوى نحو 10٪ من تلك الأراضي. ومن أجل إنشاء دولة قابلة للحياة ومعقولة، لم يكن على إسرائيل لجم الآمال السياسية الفلسطينية فحسب، بل كان عليها أيضاً الاستيلاء على الأراضي التي كانت تحت سيطرتها العسكرية. وكان من شأن الإبقاء على نظام الأوقاف، في ضوء مساحة أرضه وبنيته الإدارية الواسعة، وفي ضوء ما كان يمثله من مصالح ما تبقى من النخبة السياسية والدينية الإسلامية، أن يؤدي إلى وجود سلسلة من مناطق إسلامية، أي مناطق فلسطينية منفصلة، تبلغ مساحتها ما لا يقل عن 10٪، بل قد تصل إلى 20٪ من مساحة الأراضي المزروعة في إسرائيل. وكانت هذه المناطق المنفصلة من الأوقاف ستبقى، بسبب وضعها الديني، خارج السلطات السياسية والقضائية للدولة الإسرائيلية الجديدة. وهكذا، إذا كان لنظام الأوقاف أن يعمل بالطريقة شبه المستقلة التي عمل بها تحت الانتداب، فإنه كان من المنتظر أن يقوض الدولة الجنينية، سواء من جهة وحدتها الجغرافية، أو من جهة سيطرتها على مواردها الخاصة المستقلة وعلى بنيتها الإدارية المنافسة. وكان من شأن ذلك أن يمنح النخبة الإسلامية الدينية المسيطرة استقلالاً كبيراً، وأن يتيح لها العمل مؤسسة وسيطة إن لم يكن مؤسسة تمثيلية تتمتع بسلطات أوسع. وكان هذا أيضاً ليطرح على بساط البحث باستمرار موضوع شرعية دولة إسرائيل في نظر مواطنيها المسلمين. ومن أجل هذه الأسباب السياسية كافة، لم تفكر الحكومة الإسرائيلية في إعادة تكوين المجلس الإسلامي الأعلى».[108]

(107) دمبر، الأوقاف، ص 64–66.
(108) دمبر، الأوقاف، ص64.

ويؤكد دمبر في دراسته المعمقة لسياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية ما يلي:

أ – «بالنظر إلى النقص في الأراضي المملوكة من قبل اليهود في فلسطين، فإن الحكومة الإسرائيلية الجديدة لم تفوت أية فرصة للاستيلاء على أراض هجرها ملاكها الفلسطينيون الفارون. وقد عوملت أراضي الأوقاف وأملاكها بالطريقة ذاتها تماماً. فبعد أن غادر قادة المجلس الإسلامي الأعلى والمأمورون المحليون البلد، صادرت دولة إسرائيل جزءاً كبيراً من نظام الأوقاف...» (ص65-66).

ب – «استطاعت حكومة إسرائيل... أن تحصل على أراضي الأوقاف وأملاكها من خلال تصنيف المجلس الإسلامي الأعلى أنه غائب. وقد فعلت ذلك استناداً إلى أن معظم كبار الموظفين الذين كانت الأراضي والأملاك مسجلة باسمائهم كانوا قد فروا أو طردوا. لذا، فإن أملاك المجلس قد وضعت في عهدة القيّم. وبهذه الطريقة استطاعت حكومة إسرائيل أن تتفادى تهمة سلب أملاك المجتمع الإسلامي الدينية مباشرة» (ص68).

ج – «ويقول لوستك أن 75٪ من أراضي الأوقاف وأملاكها قد تم تحويلها حتى منتصف السبعينات عن طريق مزيج من قانون أملاك الغائبين وقوانين أخرى، إلا أنه للأسف لا يكشف عن مصادره... ويمكننا، مبدئياً أن نستنتج أن تقديرات لوستك قد تكون في الواقع محافظة. ولعل الرقم الأقرب إلى الدقة هو الذي يتراوح ما بين 80٪ إلى 85٪. وإذا أخذنا في الاعتبار نشاطات اللجان الاستشارية.. فقد يقترب هذا الرقم وبصورة شبه أكيدة إلى 90٪» (ص70-71).

د – «لقد كان القسم الأعظم من أراضي الأوقاف وأملاكها في فترة الانتداب واقعاً في إسرائيل بعد سنة 1948. وباستثناء القدس والخليل ونابلس، فإن معظم أملاك الأوقاف المدينية كان واقعاً في يافا واللد والرملة وحيفا وعكا. كذلك، فإن معظم أراضي فلسطين المزروعة كان واقعاً في السهل الساحلي بين غزة وحيفا. وفي سهول عكا، ومرج ابن عامر، والحولة، التي هي الآن في إسرائيل». (ص71). [109]

وعرض دمبر الأساليب الملتوية التي سلكتها إسرائيل للسيطرة على أملاك الأوقاف، فكانت كالتالي:

أ – «صنفت الأملاك التي كان المجلس الإسلامي الأعلى يديرها، أي الأوقاف المضبوطة، أنها أملاك غائبين وأن القيّم استولى عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استولى

(109) دمبر، الأوقاف، ص 65-71.

القيّم أيضاً على الأوقاف الملحقة والأوقاف الذرية التي كان المتولون عليها معرفين بأنهم غائبون. والأوقاف الوحيدة التي تفادت أحكام قانون أملاك الغائبين كانت الأوقاف الملحقة والأوقاف الذرية، التي كان المتولون لا يزالون يقطنون في إسرائيل و لم يخضعوا للشروط التي كان من شأنها أن تصنفهم غائبين». (ص68).

ب – «في الخطوة الأولى من هذه العملية، أُجيز للقيم أن يبيع الأملاك التي كانت ضمن صلاحيته القانونية من «سلطة التطوير»، التي أوجدها الكنيست لهذا الغرض خاصة سنة 1950. وتباعاً، لم يسمح لهذه السلطة بأن تبيع الأملاك التي تسلمتها من القيم من أية هيئة أخرى سوى الدولة، والصندوق القومي اليهودي، والإدارة المحلية. وبهذه الوسيلة استطاعت حكومة إسرائيل أن تضمن بقاء الأملاك، التي حصلت عليها بموجب قانون أملاك الغائبين، في أيد يهودية. لذا، فقد عملت سلطة التطوير أداة لـ «غسل» الأملاك الفلسطينية المصادرة». (ص69).

ج – «في المرحلة التالية لهذه العملية تم تحويل أملاك الأوقاف الإسلامية أملاكاً يهودية حصراً. وأُعطي الصندوق القومي اليهودي الأولوية في شراء جميع الأراضي التي طرحتها سلطة التطوير للبيع». (ص69). [110]

وإذ يعترف دمبر بأنه «من الصعب تحديد حجم الأملاك والأراضي الفلسطينية التي تم تحويلها بهذه الطريقة»، وبالتالي، نسبة أراضي الأوقاف منها. إلا أنه يقول: «لكن لا ريب في أن النسبة العظمى منها، إن لم يكن كلها عملياً، قد جرى تحويلها إلى الصندوق [القومي اليهودي] وفروعه». ويخلص إلى نتيجة مفادها: «هكذا تم عقب قيام دولة إسرائيل ضم أراضي الأوقاف، التي كانت قد أوقفت لمنفعة المجتمع الإسلامي في فلسطين، إلى مؤسسة تخدم مصالح المجتمع اليهودي الإسرائيلي بصورة حصرية».

وحاول دمبر أن يجري عملية حسابية تقريبية لأراضي الأوقاف التي صادرتها إسرائيل، فكتب يقول: «وإذا سلمنا بان نحو 1,075,610 دونمات كانت أراضي أوقاف خلال فترة الانتداب في فلسطين... وأن نصف هذه المساحة كان في إسرائيل، فإن هذا النصف يبلغ 537,805 دونمات. وإذا افترضنا أن ما أورده لوستك، وهو أن 75٪ من أراضي الأوقاف نقلت إلى مؤسسات يهودية إسرائيلية، تقدير محافظ وأن الرقم 80٪ قد يكون أكثر دقة، فيمكن أن نستنتج أن نحو 430,244 دونماً.. قد تم نقلها عبر تطبيقات قانون أملاك الغائبين وقوانين أخرى متصلة به. ويجب أن نتذكر أن هذا الرقم يشير في الغالب، إلى الأراضي الزراعية، ولا

(110) دمبر، الأوقاف، ص 68-69.

يأخذ في الاعتبار معظم أملاك الأوقاف في المدن، وهو ما يمكن أن يكون استنتاجه أصعب كثيراً». [111]

لكن حكومة إسرائيل لم تتوقف عند هذا الحد من نهب أملاك الأوقاف الإسلامية، بل تجاوزت ذلك إلى إحكام قبضتها على إدارة ما تبقى من تلك الأملاك تابعاً اسماً للمؤسسات التي تحوز على وقفيتها. وفيما أعلنت حكومة إسرائيل بداية «أن قانون الانتداب البريطاني سيستمر تطبيقه ريثما تسن القوانين الإسرائيلية»، فإنها تذرعت بحجج واهية للحؤول دون إعادة تشكيل «مجلس إسلامي أعلى»، يدير شؤون المؤسسات الدينية وأوقافها. «وعوضاً عن ذلك، استولت وزارة الشؤون الدينية على سلطات المجلس». وفي رد على سؤال في الكنيست (17 أيلول/ سبتمبر 1949) حول هذا الموضوع، رد بن - غوريون بقوله: «عقب الحرب التي فرضتها بعض الدول العربية علينا، غادر أعضاء لجنة الأوقاف المركزية وأعضاء المجلس الإسلامي الأعلى أراضي إسرائيل. من هنا، ليس ثمة من لجنة للإشراف على الأوقاف، ولضمان عدم إهمال أملاك الأوقاف، تسلمت وزارة الأديان (كذا) مهمة العناية بالأماكن المقدسة، وتسلم القيّم على الأملاك المتروكة ما أمكن من أراض ومبان». وبعد أن باع القيّم جزءاً كبيراً من تلك الأوقاف إلى سلطة التطوير، ومنها إلى الصندوق القومي اليهودي، سُنت قوانين، وصدرت أنظمة تكرس سيطرة وزارة الأديان على إدارة أملاك الأوقاف الإسلامية. «وبهذه الطريقة، استطاعت حكومة إسرائيل استيعاب إدارة نظام الأوقاف داخل بيروقراطيتها الخاصة بسهولة تامة وإبقاء سيطرتها الصارمة على استخدام الأموال وتخصيص الموارد». [112]

(111) دمبر، الأوقاف، ص 69-72.
(112) دمبر، الأوقاف، ص 72-75.

ثالثاً: تهويد السوق

1 - مرحلة التسلل

لم يكن الاستيطان اليهودي في فلسطين، كما تجسد على أرضية السياسة الهيرتسلية، مشروعاً اقتصادياً استثمارياً، ولم يقصد أحد من الشريكين في المشروع الصهيوني أن يجعله كذلك. وصهيونية الأغيار، التي انطلقت من مصالح بلادها التجارية، لم تحدث أثراً في التجمعات اليهودية، بل على العكس، فقد نفرت هذه الأخيرة من طروحات الأولى، وتوجست منها الشر والنوايا السيئة تجاه اليهود. وأثرياء اليهود أداروا ظهورهم لمساعي هيرتسل من أجل توظيف أموالهم في مشروعه. وفي الواقع، فالمشروع الصهيوني لم يكن قط مورّداً لرأس المال إلى بلده الأم، نقداً أو عيناً، كما كان الحال في المستوطنات الأخرى، بل على العكس تماماً، ظل مستورداً لرأس المال، منذ انطلاقه وإلى اليوم (1998). وتغطي الكتابات الصهيونية على كونه مركزاً إقليمياً مضاداً لحركة شعوب الشرق الأوسط بالمقولات التحررية اليهودية وشعارات الريادة وبناء الدولة القومية.. إلخ. أما مشروع روتشيلد، فكان أقرب إلى العمل الخيري منه إلى النشاط الاستيطاني الاقتصادي الاستثماري، وظل خاسراً على الدوام. ومع ذلك، فهو ذو مغزى اقتصادي بواقع ارتباطه بالمراكز الرأسمالية العالمية، وبالتالي، فهو إحدى أدواتها، يخدم أهدافها، ويتلقى دعمها المادي في مقابل دوره الوظيفي. وتشكل مؤسساته القيادية الوكيل الوسيط بين المركز والثكنة الاستيطانية، وهي تتولى توزيع الموارد من الخارج على المستوطنين، أفراداً أو جماعات. وتضفي الاعتذاريات الصهيونية على هذا النمط الطفيلي التوزيعي من الاقتصاد مصطلحات اشتراكية وريادية.. إلخ. ويبدو الأمر وكأن المراكز

الرأسمالية الغربية أرادت أن تقيم بأموالها دولة اشتراكية يهودية في الشرق الأوسط، بينما هي تحاربها في جميع أنحاء العالم!.

ومع ذلك، (كما ورد أعلاه)، فإن أمن الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، كان يتطلب تهويد فلسطين، بما في ذلك السوق الاقتصادية. وتبرر الصهيونية ذلك بمقولات أيديولوجية، تطرح إقامة دولة لليهود، تكون بهم ومنهم وإليهم، بكل ما ينطوي عليه ذلك من عنصرية. «لقد كانت هناك اختلافات كثيرة داخل الأيديولوجية الصهيونية، ولكن في مسالة تحديد الأهداف الرئيسية للحركة، فقد كان هناك إجماع مقبول، بنسبة أكثر أو أقل، على جميع هذه التيارات المتنوعة داخل الحركة. وكان الإجماع قائماً في الأساس على الرغبة في إقامة مجتمع كامل في الاقليم المعروف حينئذ باسم فلسطين. والمجتمع الكامل هو ذلك القادر على تلبية غالبية احتياجاته الروحية والمادية، والقادر أيضاً على استيعاب كل (أو على الأقل أكثرية) يهود العام، وبإنجاز ذلك، يكون قد حل «المسألة اليهودية». والخلافات في الرأي كانت في الغالب حول المحتوى الفعلي لهذا المجتمع والسبل الواجب اتباعها للوصول إلى الهدف المتفق عليه». ولكن فلسطين كانت مأهولة بسكانها الأصليين، الذين امتلكوا أراضيها وسيطروا، بشكل أو بآخر، على سوقها الاقتصادية. وما دام الهدف الصهيوني هو إجلاء السكان الأصليين والاستيلاء على أراضيهم، فلا بد للمستوطنين من إيجاد سوقهم الخاصة، وفي الطرق إليها، خنق السوق العربية المحلية، الأمر الذي أصبح مبدأ في الأيديولوجية الصهيونية. (1)

ومن أجل بناء القاعدة الاستيطانية المؤهلة للاستيلاء على البلد، وطرد سكانه والسيطرة على سوقه، وذلك على مراحل، هي: التسلل، فالسيطرة المنظمة، فالغزو العلني، كان على الحركة الصهيونية أن تعتمد مبدأين متكاملين:

1) التجنيد المستمر لرأس المال القومي وتدفقه (ولاحقاً الترويج لأهداف أخرى، بما فيها رأس المال الخاص) بهدف مزدوج هو تمويل استملاك الأرض المرتفعة السعر بالذات، ودعم طاقة عمل المستوطنين اليهود المكلفة نسبياً، وكذلك الحصول على أية أصول مادية يتطلبونها. وقد تفاوت مدى تدفق رأس المال، نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية لم يكن للمنظمة سيطرة عليها.

2) بلورة طبقة من العمال اليهود، جرى النظر إليها على أنها تشكل طليعة تشييد بنية اجتماعية وسياسية جديدة، لأنها كانت تجرب صياغة أنماط جديدة من النظام

(1) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, Cambridge, Mass., 1983, p.3. (Henceforth: Kimmerling, Zionism and Economy).

الاجتماعي». ومهما كانت التبريرات الصهيونية لهذا النمط من الاستيطان، فإنه بالتأكيد يخلو من أي منطق اقتصادي. وعنه يقول أحد قادة اليمين الصهيوني، أهرون أهرونسون، الذي زاوج بين العمل كمهندس زراعي في محطة تجارب عتليت، وبين التجسس لصالح الحلفاء على انتشار الجيش العثماني في فلسطين، ما يلي: «تحت قناع القومية، قام هؤلاء (الرواد – «هيحالوتسيم») بعمل غير قومي جداً، هناك هدر هائل، وكل هذا يجري، وعليّ أن أقول ذلك، بأيد نظيفة. ولكن هذا ليس تبريراً... يُزرع الشعير في أرض صخرية ولا يمكن حصاده بالماكينات، وعمالنا المتحمسون يبدأون بالالتقاط فيما هم يصيحون بأغان قومية ذات أنغام قوقازية – وفي المحصلة يقومون بعمل امرأة عربية واحدة، أجرها خمسة بنسات. وعندما نسمح لرجلين نشيطين وذكيين أن يحطّا من قدرهما للقيام بعمل امرأة عربية متخلفة واحدة، فهذا عمل مضاد للقومية.. القيام بعمل يكلف خمسة وعشرين بنساً، بينما يمكن إنجازه بخمسة، هو بمثابة نثر سنتات الأمة التعيسة والقليلة في الريح». (2)

ولكن المؤسسة الصهيونية السائدة، انطلاقاً من وعيها لطبيعة مشروعها، لم تحاكم العملية الاستيطانية، سلباً أم إيجاباً، بمعايير اقتصادية، وبمقياس التكلفة والمردود. وإنما قوّمت نجاحها، أو فشلها، بمدى ما أسهمت في تهويد فلسطين، وأسست لإقامة الدولة اليهودية. «وفيما يلي تلخيص للمعايير التي استخدمها الصهيونيون لتقويم النجاح: 1) النجاح على المستوى الشخصي عبر القدرة على تحمل الصعوبة الجسدية والنفسية والاجتماعية.. 2) إيجاد أي شيء يمكن اعتباره إسهاماً إيجابياً في مسار بناء الأمة.. 3) توسيع، أو تعزيز، المشاريع القائمة وتقوية عوامل عدم تراجعها. 4) مستوى قدرة المشروع الجديد على استيعاب المهاجرين الجدد (أو تشكيل أساس لاستيعاب المهاجرين) في المستقبل. 5) ومعيار آخير كان في درجة إسهام المشروع الجديد في مراكمة قوة الجماعة اليهودية في صراعها المستمر مع الجماعة العربية لتغيير الواقع السياسي القائم، بما في ذلك الوضع الديموغرافي وملكية الأرض». وهذه المعايير، التي أصبحت أسساً في الأيديولوجية الصهيونية، تؤكد أن الجوهر في المشروع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، لم يكن اقتصادياً استثمارياً بقدر ما كان سياسياً عدوانياً. (3)

وقد صمد هذا المنظور المركزي في العمل الصهيوني، بقيادة حاييم وايزمن، المستند إلى الدعم البريطاني، والمتحالف مع التيار العملي في المنظمة الصهيونية، أمام المعارضة من اليمين

(2) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, p.4.
(3) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, pp. 12-13

واليسار. فالصهيونية التوفيقية (العمومية)، التي مثلها وايزمن، ومن خلالها وصل إلى رئاسة الوكالة اليهودية، فقادها بدرجة عالية من البراغماتية، السياسية والاقتصادية، تغلبت على التيارات الصهيونية الأخرى، وشكلت تيار الوسط. وفي الصراع، السياسي والأيديولوجي، وبالتالي، الاقتصادي، أصر تيار الوسط على مركزية المنظمة الصهيونية العالمية كوكالة دولية وسيطة بين الاستيطان اليهودي في فلسطين والمراكز التي ترعاه، بما فيها الجماعات اليهودية التي تموله. وإذ لم يستثنِ هذا التيار دور القطاع الخاص في عملية بناء المستوطَن، فإنه ركز جهده، وبالتالي، وظف مؤسسات المنظمة ومقدراتها، في تعزيز القطاع العام. والأحزاب «اليسارية» (هشومير هتسعير مثلا)، لم تكن تملك القوة العددية، ولا الإمكانات المادية أو العلاقات السياسية الدولية، لتواجه تيار الوسط. في المقابل، فشلت أحزاب «اليمين» (التنقيحيون مثلاً) في صراعها معه على قاعدة مبادئها الرأسمالية، وبالتالي، إرساء المشروع الاستيطاني على أسس المبادرة الفردية. لقد كان اليمين الصهيوني رأسمالياً في أيديولوجيته، دون امتلاك رأس مال فعلي؛ فكان طبيعياً، وهذا حاله، أن يجنح نحو الفاشية. ولعل صيغة «الوكالة اليهودية الموسعة» (انظر أعلاه) هي التعبير الأدق عن منظور وايزمن لنمط العمل الصهيوني. فقد أتاحت هذه الصيغة لليهود غير الصهيونيين المشاركة في بناء الاستيطان عبر تبرعاتهم، دون الالتزام بالهجرة إلى فلسطين، أو المغامرة بتوظيف رؤوس أموالهم استثمارياً فيها. وأكتُفي منهم بالمال الذي يدعم الاستيطان، على شكل تبرعات معفاة من الضرائب في مواطن أصحابها، ولكن من خلال المؤسسات الصهيونية المركزية.

ومن موقعه في لندن، وبالاستناد إلى دعمها السياسي، اجتاز وايزمن بنهجه التوفيقي الاختبار الصعب في مؤتمر لندن (1920). وإذ لم يجد صعوبة في التغلب على ورثة نهج هيرتسل من القادة الصهيونيين الألمان، الذين ضعفوا كثيراً بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (انظر أدناه)، فإنه اصطدم بممثلي المنظمة الصهيونية الصاعدة في أميركا، بما تحظى به من قوة اقتصادية وسياسية. وتغلب وايزمن عليهم، ولكن بدعم قوي من أثرياء يهود أميركا، الذين ارتاحوا للصيغة التي طرحها في العمل الصهيوني من خلال الوكالة اليهودية الموسعة. «نمط بديل، قائم على افتراضات اقتصادية واجتماعية مختلفة، طرح للتبني رسمياً من قبل الحركة، على الأقل مرة في تاريخ الحركة الصهيونية. كان ذلك في سنة 1920، في المؤتمر الذي عقد في لندن (بعد فترة سبع سنين لم يعقد فيها مؤتمر صهيوني هام وذو صلاحية، بسبب الحرب العالمية الأولى). ففي هذا المؤتمر، هاجم لويس برانديس رئيس الوفد الأميركي، أسلوب الاستيطان اليهودي السائد في البلد [فلسطين].

وادعى أن النظام المركزي الذي قدم الدعم للمهاجرين، ومال نحو الاعتناء بتوفير احتياجاتهم، كان يلحق الضرر بمستوى انتاجية الاستيطان، وكذلك بنجاعته الاجتماعية والاقتصادية. وادعى أيضاً أن هذا كان في المحصلة عودة إلى نظام «الصدقة» (حلوكا)، الذي رفضته الصهيونية بشكل قاطع». [4]

لم يكن الخلاف بين وايزمن وبرانديس اقتصادياً فحسب، إذ في إطار النظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الأولى، كان كل منهما يسعى لربط المشروع الصهيوني بالدولة التي تدعمه. وعندما هزم برانديس، كانت ردة فعله عنيفة، واعتزل النشاط في المنظمة الصهيونية، وحاول إنشاء منظمة موازية على الساحة الأميركية (انظر أعلاه). «لقد توقع الصهيونيون دعماً مالياً ضخماً من يهود أميركا لتسهيل عملية الاستيعاب. إلا أنه في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في لندن في تموز/ يوليو 1920، برز خلاف بين (مجموعة الصهيونيين العموميين)، التي تهيمن عليها المنظمات الأوروبية بقيادة حاييم وايزمن وناحوم سوكولوف، وبين الوفد الأميركي بقيادة القاضي لويس د. برانديس ومعه القاضي جوليان ماك. ومن أصل 2 مليون جنيه استرليني كموازنة سنوية متوقعة للمنظمة الصهيونية، أعلم برانديس وايزمن بأنه لا يستطيع ضمان أكثر من 100,000 جنيه استرليني كإسهام سنوي من اليهود الأميركيين... وموقف يهود الولايات المتحدة المتعنت، كما عبر عنه برانديس، جاء كضربة قاسية وغير متوقعة للصهيونيين الأوروبيين، الذين كانوا لا يزالون طائشين في نشوة آثار وعد بلفور. وفي فلسطين، دخلت اللجنة الصهيونية في صعوبات فورية جراء نقص الموارد المالية». وقد شكل ذلك إحراجاً لقيادة المنظمة الصهيونية في لندن، التي كانت تطالب بزيادة تأشيرات الهجرة إلى فلسطين، في حين لا تملك المال لاستيعابهم. [5]

«وكان برانديس تقدم باقتراح تغييرات بعيدة المدى. وإذ حمل في ذهنه نمط استيطان المهاجرين في أميركا الشمالية، فقد اقترح تشجيع المبادرة الحرة الصغيرة إلى جانب توظيفات رأسمالية كبيرة في البلد. وطالب أن تعنى الوكالة اليهودية بتشييد البنية التحتية للهجرة والاستيطان فقط، وأن تمتنع من دعم المستوطنين مباشرة. وكان جوهر برنامجه هو التطبيق الواسع النطاق لمعايير الجدوى الاقتصادية والإدارة الحديثة. وآمن برانديس بأن الاستيطان الصهيوني سيجذب المستثمرين بدلاً من المحسنين. وإذا كان المستوطنون مثاليين بالفعل، فإنهم سيرفضون قبول المساعدة المالية والدعم وسيسلكون

(4) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, p.19.
(5) Smith, B., The Roots of Separatism, (op. cit.), p. 67.

كما فعل المهاجرون الأولون إلى أميركا». وفي المقابل، اتهم أنصار وايزمن جماعة برانديس بأنها لا تفهم ظروف الاستيطان في فلسطين، وأنها لا تعي طبيعة المستوطنين. «وادعوا أنه من غير الممكن قياس النجاح أو الفشل في مجال بناء الأمة حسب معايير الجدوى الاقتصادية فقط. وقد عبر آرثر روبين، مدير «مكتب فلسطين»، عن موقف تيار الوسط الصهيوني في هذه المسألة المركزية بقوله: «أستطيع القول بثقة كاملة: تلك المشاريع في فلسطين، التي هي الأكثر ربحية لرجل الأعمال، هي تقريباً الأقل ربحية لجهودنا القومي، وفي المقابل، فإن كثيراً من المشاريع الأقل ربحية لرجل الأعمال هي ذات قيمة قومية عالية». وفي المحصلة، انتصر تيار وايزمن، وأنشئت المؤسسات الصهيونية المركزية – الصندوق التأسيسي والصندوق القومي اليهودي – على أساس هذا «النمط المركزي – الأبوي». (6)

وعندما تكرس نهج وايزمن في المنظمة الصهيونية العالمية، فقد احتكرت العمل السياسي والاقتصادي في آن معاً. لم تعد «الوكالة اليهودية الملائمة» للاشتراك مع حكومة الانتداب في تنفيذ سياسة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين فحسب، وإنما الوكالة الوحيدة المخولة تقرير نمط الاستيطان العام. وإذ بقي قطاع خاص يعمل ضمن المشروع الصهيوني، فإنه ظل محكوماً بتوجهات القطاع العام، الذي تسيطر عليه الوكالة اليهودية. «فأولئك الذن عارضوا برانديس ادعوا أنه يجب أن تستمر المنظمة الصهيونية ووكالاتها في البلد في إدارة وتوجيه وتمويل المدى الكامل للنشاطات الاستيطانية وبناء الأمة. وهذه السياسة (التي دار حولها صراع على السلطة داخل المنظمة الصهيونية وخصومات شخصية) تم اعتمادها، وكان القرار في صالح النمط المركزي – الأبوي واضحاً. وقد أنشئت الأداة العملية لتجسيد هذه السياسة في مؤتمر لندن. وكانت تلك هي «الصندوق التأسيسي» (كيرن هيسود)، الذي كان الغرض منه جباية رأس المال اللازم للعمل على تنفيذ سياسة الاستيطان الصهيوني في بناء الأمة، وفي تمويل جميع نشاطات الوكالة اليهودية في البلد، ما عدا استملاك الأراضي، الذي ترك للصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت). وكانت الأموال ستجبى من الجماعات اليهودية في العالم». (7)

وعدا ما تقدم من مؤسسات استيطانية مركزية، فقد تأسست في مؤتمر لندن (1920) «منظمة النساء الصهيونية العالمية» (ويتسو -WIZO)، لتخدم أغراض الصهيونية

(6) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, PP.19-20.
(7) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, P.20;
وانظر أيضا أعلاه، باب «تهويد الأرض».

على الصعيد النسائي. ووجهت المنظمة اهتمامها لشؤون العناية بالمرأة والطفل والتدريب المهني والزراعي، وإقامة النوادي ومراكز الترفيه للشباب. وتبرز كذلك منظمة «هداسا» (Hadassah)، التي تأسست سنة 1912، لتصبح «منظمة النساء الصهيونيات في الولايات المتحدة»، ولتعنى بتقديم الخدمات الطبية، وإنشاء مراكز إرشاد للأمهات. وهي أكبر تنظيم صهيوني في العالم. وكذلك، فقد تأسس في الولايات المتحدة (1927) «النداء اليهودي الموحد»، الذي اندمج (1939) مع «لجنة التوزيع المشتركة اليهودية الأميركية»، وعملا على جمع التبرعات وجباية الأموال على الساحة الأميركية لصالح المشروع الصهيوني. وفي سنة 1939، تم تشكيل «المؤتمر اليهودي العالمي» في جنيف، وحل محل «لجنة الوفود اليهودية»، التي تشكلت (1919) لتمثيل اليهود في مؤتمر السلام الذي عقد في باريس. وهذا المؤتمر يطرح نفسه ممثلاً لليهود في جميع أنحاء العالم. وقد ترأسه الحاخام الصهيوني الأميركي ستيفن وايز، وخلفه بعد موته (1949) ناحوم غولدمن، الذي جمع بين رئاسة المؤتمر اليهودي العالمي والمنظمة الصهيونية العالمية بعد قيام إسرائيل. (8)

وعندما قرر المؤتمر الصهيوني السادس عشر (زوريخ، 1929) تشكيل الوكالة اليهودية الموسعة، بناء على إصرار وايزمن العنيد (انظر أعلاه)، حدد دستورها مهماتها كالتالي: 1) تشجيع الهجرة اليهودية وتعزيزها؛ 2) تلبية الحاجات الدينية اليهودية؛ 3) تطوير اللغة العبرية وتنمية الثقافة اليهودية؛ 4) امتلاك الأراضي لتوسيع رقعة الاستيطان اليهودي؛ 5) رفع مستوى الاستيطان الزراعي. وإضافة إلى ذلك، اهتمت الوكالة بتشكيل عصابات مسلحة، بذريعة الدفاع عن المستوطنين وممتلكاتهم. ويتضح من ذلك أن المهمة المركزية للوكالة اليهودية هي تهويد فلسطين، عبر تهجير اليهود إليها وتوطينهم فيها. ولهذا الغرض عمدت إلى بناء المؤسسات التي تقوم بذلك عملياً. وفي دستور الوكالة، يرد صراحة أن الأرض التي يتم وضع اليد عليها، تصبح خاصة «الشعب اليهودي»، وملكيتها تُسجل باسم الصندوق القومي اليهودي، بهدف جعلها ملكاً غير قابل للتصرف لذلك الشعب. وفي الدستور أيضاً، أن الوكالة اليهودية ستنشّط الاستيطان الزراعي القائم على العمل العبري. وفي كل الأعمال التي تقوم بها الوكالة، يعتبر توظيف اليهود مسألة مبدئية. ومن أهم أدوات الوكالة اليهودية على هذا الصعيد الصندوق القومي اليهودي لتهويد الأرض، والهستدروت لتهويد الاقتصاد والعمل. ومنذ أن تأسست (1920)، وإلى أن تحولت إلى دولة إسرائيل (1948)، ظلت الوكالة اليهودية في

(8) لعرض شامل حول إنشاء هذه المؤسسات. انظر: شوفاني، الموجز، ص 390-408.

فلسطين تطوّر مؤسساتها وتوسع نشاطها، لتغطي بأجهزتها جميع المهمات المطلوبة منها، وتصبح حكومة كاملة فعلاً.[9]

وعدا العمل السياسي على الصعيد الدولي، الذي كان إكسير الحياة للمنظمة الصهيونية العالمية، كانت جباية الأموال للانفاق على الاستيطان في فلسطين تحتل موقعاً مركزياً في جدول أعمالها. «ففي كل مؤتمر صهيوني وغيره من الاجتماعات تقريباً، يبدو وكأن المشكلة الرئيسية قيد البحث كانت نقص الأموال. وفي الحقيقة، كان تدفق رأس المال الخاص أكبر من تجنيد رأس المال العام (الصهيوني وسواه)، مع أن هذا الأخير كان الوحيد المعتبر أداة لبناء الأمة. ففي الفترة ما بين 1918 و1937، على سبيل المثال، فقط 21٪ من رأس المال المستورد كان عاماً، فيما الـ 79٪ المتبقية (أو مبلغ 75 مليون جنيه فلسطيني) كانت خاصة-خارجة عن سيطرة المؤسسات السياسية الرئيسية للجماعة اليهودية. ولكن من زاوية النظر اليهودية... سواء في القطاع العام أو الخاص، كانت الموارد المالية تعتبر محدودة إلى درجة كبيرة جداً. وقد تأثر تدفق رأس المال بالأحداث السياسية والاقتصادية الدولية. «ففي الفترة ما بين 1922 و1925، كان معدل ورود رأس المال السنوي 5 مليون جنيه فلسطيني... وقد هبط هذا المعدل في الفترة ما بين 1926 و1929 إلى 3,5 مليون جنيه فلسطيني سنوياً. وقبل الحرب العالمية الثانية، عندما ازدادت الهجرة كثيراً، خاصة من ألمانيا وبولندا، ارتفع تدفق رأس المال بشكل حاد: ففي سنة 1934، وصل إلى أكثر من 11 مليون جنيه فلسطيني، وهبط قليلاً تحت هذا المبلغ في السنة التالية. وخلال الحرب كان تدفق رأس المال محدوداً، ولكنه لم ينزل قط إلى ما دون 5,5 مليون جنيه فلسطيني».[10]

وباعتمادها هذا النهج الاستيطاني، كان طبيعياً للمنظمة الصهيونية أن تولي، ومنذ البداية، اهتماماً كبيراً بإقامة المؤسسات المالية اللازمة لتمويل عملها. وفي الواقع، فقد عمدت المنظمة إلى تأسيس أجهزتها المالية يوم أُسست هي في المؤتمر الصهيوني الأول. وتنامت تلك المؤسسات لاحقاً وتشعبت، متخذة شكلاً بالغ التعقيد، سواء في علاقاتها الداخلية أو الخارجية. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، أهمها: 1) الحفاظ على السرّية؛ 2) التمويه على النشاط؛ 3) التغلب على المشكلات الناجمة عن الانتشار الواسع؛ 4) محاولة الالتفاف على القوانين السارية في مختلف الدول التي تعمل فيها. وقد لعبت هذه المؤسسات، ولا تزال، دوراً مركزياً في تأهيل المشروع الصهيوني لبلوغ غاياته في إقامة

(9) شوفاني، الموجز، ص397.

(10) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, pp. 21-22.

إسرائيل، ومن ثم الاستمرار في توفير الدعم الاقتصادي لها. (لقد ورد ذكر بعض هذه المؤسسات أعلاه، أما الباقي فسيرد في سياقه).

صندوق الاستيطان اليهودي

وكان هذا الصندوق(The Jewish Colonial Trust) ، الجهاز المالي الأول للمنظمة الصهيونية العالمية. وقد طرحت فكرة تأسيسه في المؤتمر الصهيوني الأول (1897)، وأقر في الثاني (1898)، وتم تسجيله في لندن (1899) وبدأ العمل (1902) برأس مال قدره 2,000,000 جنيه استرليني. وكانت أهداف الصندوق المعلنة تتمحور حول تطوير الاستيطان اليهودي في فلسطين ومحيطها، لكن هيرتسل رأى فيه الوسيلة للحصول على «البراءة» من الحكومة التركية، عبر تقديم قرض كبير لها لتسديد ديونها. وفي البداية أمل هيرتسل بتلقي دعم الأثرياء اليهود لتمويل الصندوق، ولما خاب أمله منهم، جعله شركة مساهمة، مفتوحة أمام كل يهودي يرغب في شراء أسهم، كان ثمن الواحد منها جنيهاً استرلينياً واحداً. وكان رجل الأعمال الصهيوني، دافيد ولفسون، الرئيس الأول للصندوق. وفي سنة 1902، أنشأ ولفسون فرعاً له في لندن باسم «البنك الأنكلو - فلسطيني» (محدود الضمان)، الذي فتح فرعاً في يافا (1903)، ثم في القدس (1904)، ولاحقاً في الخليل وحيفا وطبريا وصفد، وحتى بيروت. كما كان له فرع في استنبول باسم «أنكلو - ليفانتين بانكنغ كومباني».[11]

ويشير التعميم الذي أصدرته لجنة العمل الصهيوني آنذاك، أن الغرض من إنشاء المصرف هو أن يكون الجسر المالي الذي يقرب الحركة الصهيونية من الوصول إلى أهدافها. ولما خابت آمال هيرتسل من استخدامه وسيلة للتفاوض مع السلطان العثماني، تحول المصرف إلى البنك المركزي للمنظمة الصهيونية، ولاحقاً لحكومة إسرائيل، باسم:«بنك لئومي ليسرائيل». وحددت الفقرة الأولى من قانونه الأساسي مهماته كالتالي: «أ) إنشاء مؤسسات صناعية وشركات للتأمين والملاحة في الشرق بالاعتماد على اليد العاملة اليهودية؛ ب) تدعيم المستعمرات اليهودية عن طريق تسليف القروض المالية أو الرهونات أو الكفالات، أو تغيير المستعمرين بعد شراء الأرض وفرزها إلى قطع؛ ج) مساندة المشاريع التجارية المتعددة في كل من فلسطين وسوريا؛ د) بناء الخطوط

(11) EZI, pp 758-759.

الحديدية وغيرها من المنشآت (في الشرق)؛ هـ) إنشاء البنوك والفروع المصرفية للغايات الوارد ذكرها من دون التقيد بمكان معين».[12]

وعندما دخلت تركيا الحرب العالمية الأولى، أُغلق بنك انكلو – فلسطين، كونه شركة بريطانية، إلا أنه استمر في عمله فعلاً، بتغطية من «جمعية التوزيع المشتركة اليهودية الأميركية». وتحت الانتداب البريطاني، أصبح المصرف الأكبر في فلسطين، والمؤسسة المالية الرئيسية للاستيطان الصهيوني فيها. وفي بداية الثلاثينات، لعب دوراً رئيساً في نقل أموال يهود ألمانيا إلى فلسطين، عبر شركة «هعفرا»، كما ساعد الصندوق التأسيسي (كيرين هيسود) بالحصول على قرض من شركة التأمين البريطانية «لويدز». وقام بنشاط كبير في تعزيز الاستيطان ومشاريعه، فأنشأ «بنك العمال»، وساهم في تمويل شركة الكهرباء (روتنبرغ)، وتقديم القروض للمستوطنين، وغير ذلك من أعمال البناء. وفي سنة 1951، تحول إلى «بنك لئومي ليسرائيل»، المصرف المركزي لحكومة إسرائيل. وبقي المصرف بإدارة «صندوق استيطان اليهود» (اوتسار هتيشفوت هيهوديم)، وهو الاسم الجديد لصندوق الاستيطان اليهودي، الذي يعين مجلس أمناء بنك لئومي ليسرائيل.[13]

صهيونيون: رأسماليون وعمال

لقد ظل الاقتصاد الصهيوني في فلسطين طفيلياً، بهذه النسبة أو تلك، وظل تدفق رأس المال عليه في اتجاه واحد – من الخارج إلى الداخل – السمة البارزة التي رافقت مسار تطوره، منذ بدايته وإلى الآن (1998). ونظراً لسيطرة الوكالة اليهودية، ولاحقاً الدولة بعد قيام إسرائيل، على جبايته والتصرف به، فقد كان عنصراً أساسياً في قوتهما السياسية، داخلياً وخارجياً. في المقابل، فإن استمرار هذا التدفق، ورغم توظيفه بشكل منتج، ولكن دون تمكنه من معادلة ميزان مدفوعات المشروع الصهيوني، لهو دليل على أن هذا المشروع الاستيطاني لم يكن في الأساس اقتصادياً استثمارياً، على الأقل في مراحله الأولى. «فالصهيونيون، على أية حال، كانت تحركهم الحوافز السياسية أكثر من الاقتصادية، في رغبتهم لإقامة جماعة سكانية زراعية في فلسطين، كما هو معترف به في مقدمة صك الانتداب، التي تحدثت عن الصلة التاريخية للشعب اليهودي بفلسطين». وقد جرى التوكيد، المرة تلو الأخرى، على الالتزام الصهيوني الأيديولوجي بالزراعة، من قبل الصهيونيين المعاصرين، أو المعلقين اللاحقين على الظاهرة. وعلى سبيل المثال، يعلن

(12) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (مصدر سابق)، ص109.

(13) EZI, p.164.

غروس وميتسر بشكل قاطع: «أن الاستيطان الزراعي كان يعتبر الأداة الأهم للسياسة الصهيونية... فقد كان ينظر إليها على أنها الأكثر فاعلية، سواء في تأسيس القاعدة الاقليمية للمجتمع اليهودي الجديد، أو في تعزيز الروابط العاطفية والثقافية بين الأرض والشعب. وفوق ذلك، كان المقصود أن تلعب الزراعة الدور المركزي في تحويل التركيز التقليدي في الشتات على إنتاج الخدمات إلى إنتاج السلع المادية. وكان على الاستيطان المغلق، من المزارعين الموظفين ذاتياً على أرض مملوكة قومياً، أن يشكل حجر الزاوية للنظام الاجتماعي الجديد».[14]

وكما كان هذا «النظام الاجتماعي الجديد» يرمي إلى تهويد السكان في الاقليم المستوطَن، سواء بالمهاجرين اليهود أو بتغييب الفلسطينيين، وإلى تهويد الأرض، سواء كوسيلة إنتاج أو «كوطن قومي»؛ هكذا أيضاً كان يقضي بتهويد السوق، سواء بهيمنة الاقتصاد اليهودي أو بخنق العربي. وفي هذا السبيل، لم يستثن القائمون على بناء اقتصاد المستوطَن القطاع الرأسمالي اليهودي الخاص، وإن ركزوا جهدهم على تطوير القطاع العام، من خلال المؤسسات المركزية التابعة للوكالة اليهودية. وفي الواقع، وقف بعض التيارات العمالية موقفاً مناهضاً للقطاع الخاص، وذهب إلى حد القول: «إن أرض – إسرائيل، كمورد مالي خاص، لا تعدو كونها مستعمرة، لا تختلف عن غيرها من المستعمرات. وهي ليست فقط مستعمرة تابعة لإنكلترا، وإنما أيضاً تخص الأغنياء اليهود في أميركا وأوروبا». وأعلن يتسحاق طبنكن (1887 – 1971) في المؤتمر الثالث للاتحاد العمالي (1923) ما يلي: «[إننا لا نرفض رأس المال الخاص] نتيجة لتأثير خارجي من قبل الثورة الروسية، وإنما بسبب التجربة التي تشير إلى أن الرأسمال الخاص لا يولد اقتصاداً قومياً، لأنه لا يترك مجالاً للهجرة. وبهذا المعنى، فهو مضاد للقومية. وهو أيضاً ليس تقدمياً من زاوية النظر الاقتصادية، لأنه لا يعمل على تقدم التكنولوجيا... ليس لدينا أمل في بناء أنفسنا برأس المال الخاص. ومفهومنا للصهيونية هو أن نجعل الاهتمام المركزي [للحزب] خلق اقتصاد قومي». لكن منظور طبنكن، على قيمته، لم يكن هو السائد في العمل الصهيوني المركزي، ولا حتى في الجناح العمالي منه.[15]

ففي سبيل تهويد السوق، تحت شعار «الاقتصاد القومي»، كانت الأحزاب العمالية، التي انضوت في إطار «النقابة العامة للعمال اليهود في أرض – إسرائيل»

(14) Smith, B., The Roots of Separatism, p. 87.

(15) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, p. 27.

(الهستدروت)، مستعدة للتعاون مع، بل لتشجيع، رأس المال اليهودي الخاص. ومع ذلك، ظلت ترفع الشعارات الاشتراكية، علماً بأن رأس المال المتدفق على القطاع الصهيوني العام مصدره في تبرعات الرأسماليين اليهود. وفوق ذلك، فهو لم يكن كافياً لسد احتياجات الاستيطان المتعاظمة، في سعيه إلى السيطرة على اقتصاد البلد، وإخراج سكانه الأصليين من دورته. وتحت يافطات متنوعة، بررت تلك الأحزاب التعاون مع القطاع الخاص، بل سارت في ركابه، خاصة وأن «70 – 80٪ من مجموع رأس المال المُدخل على الجماعة اليهودية من الخارج كان خاصاً». وقد استُخدم نصفه تقريباً في أعمال البناء، الأمر الذي أدى إلى قيام أحياء يهودية جديدة في المدن، خاصة تل أبيب، التي توسعت كثيراً في العشرينات والثلاثينات (انظر أعلاه). «لقد كان هناك تدفق من المهاجرين اليهود، ذوي رأس مال خاص، وتحديداً منذ سنة 1924 فما بعد. وطور هؤلاء المهاجرون عناصر مكملة في بنية الدولة القومية الإسرائيلية المستقبلية، إلى حد أن دافيد هوروفتس ادعى في تحليله لبنية اقتصاد الجماعة اليهودية في الثلاثينات، «أن طبيعة الاقتصاد اليهودي قد أصبحت رأسمالية، وفي عدد من الجوانب تذكّر بالبنية الاقتصادية لدول أوروبا الغربية». أما أيديولوجية العمال فقد عللت ذلك بأنه إفادة رأس المال الخاص من الأسس التي وضعتها حركة الرواد». [16]

وتبرز هذه الازدواجية في منظور الأحزاب العمالية الصهيونية، التي عمدت إلى بناء «الاقتصاد القومي» عبر الهستدروت، فيما كتبه (1920) أحد قادتها، الياهو غولومب، الذي قال: «حتى وإن بُني البلد جزئياً، في البداية، بمساعدة رأس المال اليهودي الخاص، فعلينا نحن [العمال] ألا نعيق ذلك المسار، وإنما علينا ضمان أن تتبنى الوكالة اليهودية قوانين تلزم الرأسماليين اليهود بتوظيف عمال يهود». ومن هنا، فالمسألة المركزية في منظور تلك الأحزاب هي يهودية الاقتصاد وليس اشتراكيته. وعندما وضع بن – غوريون، سكرتير الهستدروت الأول، خطة لتطوير الصناعة في البلد (1924)، بمبادرة «الاقتصاد العمالي»، فقد انطوت على التعاون مع رأس المال الخاص. ولم يجد بن – غوريون تناقضاً في ذلك عندما كتب يقول: «ستكون المبادرة قادرة على اجتذاب رأس المال الخاص، الذي يرغب بالمشاركة في بناء البلد، ويطمح في نفس الوقت إلى ضمان استثماره وأرباحه. والأمر ليس في جعل العمال يشاركون في المشاريع التي تُدار برأسمال خاص وفي أرباحها... وإنما على العكس: جعل رأس المال الخاص يشارك في مشاريع

(16) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, pp. 27-29.

العمال التي تديرها الهستدروت... وإعطائه جزءاً من الأرباح أو ضمان نسبة مئوية محددة له». [17]

ويؤكد اريك كوهين في كتابه المدينة في الأيديولوجية الصهيونية (القدس، 1970، ص5-6)، «أن العديد من قادة الحركة الصهيونية الريادية في فلسطين كانوا أعضاء في المستوطنات الجماعية والتعاونية، وتأثيرهم في الأمور السياسية كان، ولا يزال، غير متناسب مع قوتهم العددية إلى درجة كبيرة». ويعلل عالم الاجتماع الاسرائيلي، س. ن. ايزنشتات، في كتابه المجتمع الإسرائيلي (نيويورك، 1967)، هذه الظاهرة كالتالي: «لقد سادت الأيديولوجيا الريادية في الجماعة اليهودية لأن أية مجموعة أخرى، كالطبقة الوسطى المدينية التي كانت تتبلور، أو المزارعين المستقلين في الموشافيم، لم تطور أيديولوجية مضادة ذات نفوذ. فالمهاجرون الجدد الذين وصلوا إلى البلد، شعروا بالحاجة إلى التماثل مع رموز جماعية عامة في مسار الانتقال من بلادهم الأصلية إلى البلد الجديد. وقد وفرت الأيديولوجيا الريادية إطاراً للتماثل الجماعي ورمزاً جديداً للهوية الذاتية. وقد استغل قادة القطاع العمالي سيادة هذه الأيديولوجيا للوصول إلى المواقع المفتاحية، الاقتصادية والسياسية، داخل النظام، وللإشراف على تدفق الموارد (الطاقة البشرية ورأس المال) من الخارج». [18]

الهستدروت

كانت «النقابة العامة للعمال اليهود في أرض – إسرائيل» (الهستدروت)، ومنذ تأسيسها (انظر أعلاه)، أداة القطاع الاقتصادي العام (العمالي) للسيطرة على الاقتصاد اليهودي، من جهة، ولقيادته في الصراع على تهويد الاقتصاد في فلسطين، من جهة أخرى. ولم تكن فكرة تأسيس الهستدروت تنطلق من نية جعلها نقابة عمالية تقليدية، بقدر ما رمت إلى بنائها كمؤسسة استيطانية، تكمل عمل المؤسسات الأخرى في تهويد فلسطين، اقتصادياً واجتماعياً. فلم ينحصر دورها في بناء الطبقة العاملة اليهودية وتنظيمها والدفاع عن حقوقها، ولا حتى في العمل على قيادة الاقتصاد الاستيطاني، بل تجاوزت ذلك إلى نواح متعددة من حياة المستوطنين ونشاطهم. وقرار تشكيل الهستدروت توخى أن تكون ركيزة استيطانية، يسيطر عليها العمال، الذين يؤدون الدور القيادي في بناء «الوطن القومي». وعندما تقبلوا، لأسباب ذاتية، وموضوعية، المشاركة مع القطاع الخاص، الذي امتلك الجزء الأكبر من رأس المال المحلي والمستورد، فقد عزموا على أن يكونوا قادته، وليس

(17) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, p. 28.

(18) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, pp. 28-29.

تابعين له. وإذ تمكنوا من ذلك بسبب قوتهم التنظيمية، وبالتالي السياسية، فإن رأس المال الخاص بدوره حقق مبتغاه؛ لقد ازدهر في ظل الشعارات الاشتراكية التي رفعتها الصهيونية العمالية. وظل الاقتصاد الاستيطاني الصهيوني اشتراكياً اسماً ورأسمالياً فعلاً، وتعزز هذا الوضع بعد قيام إسرائيل (انظر أدناه).

وفي مقدمة قرار تأسيس الهستدروت، الذي اتخذ في مؤتمر عمالي عقد في حيفا (4–9 كانون الأول/ ديسمبر 1920)، ورد ما يلي: «إن هدف النقابة الموحدة لجميع العمال والفلاحين الذين يعيشون بعرق جبينهم، دون استغلال جهود الآخرين، أن تسير قدماً في عملية استيطان الأرض، وأن تتدخل في كل المسائل الاقتصادية والثقافية التي تمس العمل في فلسطين، وأن تبني مجتمع عمال يهودياً هناك». وقد عبر سكرتير الهستدروت الأول، دافيد بن – غوريون، عن طبيعة هذه المؤسسة بقوله: «ليست الهستدروت نقابة عمالية أو حزباً سياسياً، ولا هي تعاونية أو جمعية لتبادل المنفعة، إنها أكثر من ذلك. فالهستدروت هي اتحاد شعب يقوم ببناء موطن جديد ودولة جديدة وشعب جديد، ومشاريع ومستعمرات جديدة، وحضارة جديدة. إنها اتحاد للمصلحين الاجتماعيين، لا تمتد جذوره إلى بطاقة عضويته الخاصة، بل إلى المصير المشترك والمهمات المشتركة لجميع أعضائه في الحياة والموت». وبذلك لا تكون الهستدروت نقابة عمالية، بقدر ما هي ركيزة استيطانية أساسية.[19]

والهستدروت، إضافة إلى كونها نقابة العمال الكبرى في الاستيطان الصهيوني، وفي فترات طويلة، النقابة الوحيدة، كانت أيضاً من أرباب العمل، وأحياناً رب العمل الأكبر، في ذلك الاستيطان. وقد نمت بسرعة لتصبح الجسم الاقتصادي الرئيسي للمستوطنين، متخذة صيغة «قطاع عام». وبذلك لم تكن هيئة ممثلة للعمال في مواجهة أرباب العمل فحسب، بل كانت مستخدماً لقطاع واسع منهم أيضاً. ولا غرو، إذ انطلقت من فكرة «غزو سوق العمل»، ومن المبدأ الصهيوني الاستيطاني القائل بتهويد الاقتصاد – الانتاج والتسويق والخدمات. وبصفتها هذه أدت دوراً بارزاً في ترسيخ الثقافة الصهيونية بين المستوطنين، وساهمت في تمكينهم من نقل هذه الثقافة إلى حيز التطبيق العملي، عبر الكثير من المؤسسات والمنظمات والشركات والمرافق والمستعمرات الزراعية والأحياء السكنية في المدن. هذا إضافة إلى الخدمات الطبية والضمانات الاجتماعية والتسهيلات المالية.[20]

(19) المسيري، موسوعة المفاهيم، مادة «الهستدروت».
(20) شوفاني، الموجز، ص 402.

وتتضح أهمية الهستدروت في المشروع الصهيوني من اتساع مجال نشاطها، ومن حجم دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، داخل التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين وخارجه. فبمرور الزمن، أصبحت تملك منفردة، أو بالاشتراك مع رأس مال حكومي، أو خاص، أو أجنبي، عشرات الشركات الكبيرة، في حقول الانتاج الصناعي والزراعي، وكذلك التسويق، والتصدير والاستيراد، والنقل البري والبحري والجوي، والبناء، والاستثمارات الخارجية والصناعة التحويلية والاستهلاكية. هذا فضلاً عن دورها الكبير في بناء وتطوير الاستيطان الزراعي التعاوني. فالهستدروت تملك على سبيل المثال شركة «تنوفا» للتسويق الزراعي، و«همشبير» للتسويق الصناعي والاستهلاكي، و«سوليل بونيه» للبناء، و«كور» للصناعة الثقيلة، وغيرها. كما أن للهستدروت مؤسسات مالية: بنكاً وصندوقاً للتسليف وشركة إسكان وشركة تأمين، وصندوقاً للمرضى، وآخر للضمان الاجتماعي، كما تملك صحفاً ومجلات ونوادي ثقافية ومسارح وغيرها.[21]

ومن خلال نشاطها تبرز الهستدروت ليس كمنظم للعمال وراع لمصالحهم، وإنما كصانع للطبقة العاملة المستوطِنة ذاتها، وكأداة للحركة الصهيونية في تهويد اقتصاد فلسطين. فمنذ البداية، تبنت شعار «العمل العبري»، الذي كان يعني في الحقيقة مقاطعة العمل العربي، وكذلك شعار «السوق اليهودية»، أي مقاطعة المنتوجات العربية. وقد نمت عضويتها بسرعة، فقفزت من 4,433 لدى تأسيسها سنة 1920، إلى 15,275 سنة 1926، فإلى 25,378 سنة 1930، فإلى 85,818 سنة 1936، وإلى نحو 200,000 في نهاية عهد الانتداب (1948). وفي المقابل، توسع نشاطها لتصبح العمود الفقري لاقتصاد الاستيطان اليهودي قبل قيام إسرائيل، وحتى بعده، إذ ظلت الهستدروت المستخدم الأكبر بعد الحكومة؛ لقد قامت الهستدروت بإنشاء البنية التحتية للكيان الصهيوني قبل الاعلان عن استقلاله.[22]

ولعل أكثر ما يكشف طبيعة الهستدروت الاستيطانية احتضانها منظمة «الهاغانا» الإرهابية. فالنشاط الذي مارسته الهستدروت لتهويد فلسطين، كان لا بد من أن يصطدم بمقاومة الفلسطينيين، ذلك لأنه يرمي إلى نفي علاقتهم بوطنهم وتغييبهم عنه، وهذا لا يمكن أن يتم بالوسائل السلمية. وفي الواقع، فقد وعى قادة العمل الصهيوني مبكراً، أن مشروعهم لا يمكن أن يتجسد إلا من خلال استعمال العنف الفاشي المسلح ضد أهل

(21) شوفاني، الموجز، ص 403.
(22) شوفاني، الموجز، ص 403، وبالنسبة إلى فترة ما بعد قيام إسرائيل، انظر أدناه.

البلد الأصليين. وحاول هؤلاء بناء قوة عسكرية خلال الحرب العالمية الأولى (انظر أدناه)، وبعد الحرب، عملوا على نقلها إلى فلسطين لتشكل نواة «الوطن القومي اليهودي» فيها. غير أن هذا المسعى اصطدم بمعارضة الإدارة العسكرية البريطانية، من جهة، وبعقبات تنظيمية صهيونية ذاتية، من جهة أخرى. وفي إطار الترتيبات الجديدة، ووضع فلسطين تحت الانتداب لتهيئتها كي تصبح «وطناً قومياً يهودياً»، وبالسرعة القصوى، فقد أصبح الأمر أكثر إلحاحاً. ومع اندلاع المقاومة العربية العنيفة للمشروع الصهيوني، توفرت الذريعة لدى قادة العمل الصهيوني لتشكيل منظمات مسلحة بحجة الدفاع عن المستوطنين، وسكتت إدارة الانتداب عن ذلك، بل شجعته ورعته أحياناً.[23]

2- نحو سيطرة اقتصادية منظمة

لقد شكلت المستعمرات الأولى (1882 – 1903) مرتكزات للاستيطان اليهودي في مناطق مختلفة من فلسطين (انظر أعلاه)، ولكنها لم تنجح في إقامة قاعدة اقتصادية قادرة على استيعاب مهاجرين جدد بأعداد كبيرة. فهذه المستعمرات ظلت تعتمد على مساعدة البارون روتشيلد، من جهة، وعلى العمالة العربية الرخيصة،من جهة أخرى. ورغم محاولات إدخال فروع جديدة من الزراعة، وبالتالي، تنويع أنماط الانتاج، لم تستطع تلك المستعمرات الوقوف على أرجلها بقواها الذاتية. وحتى بعد نقل إدارتها إلى شركة «بيكا» (1900)، التي «قامت بجهد جدي لإبراء الاستيطان اليهودي في البلد، عبر تطوير المبادرة الخاصة للمستوطنين»، فإنها لم تحقق نجاحاً يذكر. وظل هؤلاء يعتمدون على العمل العربي المأجور، وبأعداد متزايدة باطراد. «وكانت النتيجة أن غالبية المزارعين [اليهود] لم تعمل إلا في المراقبة على العمال وبيع المحصول. وأبناء هؤلاء المزارعين، الذين لم يروا أمامهم هدفاً يستحق الجهد، هجروا المستعمرات، وانتقلوا إلى المدن، كما رحل عدد منهم عن البلد بشكل دائم». وكان هذا الاستيطان في طريقه إلى الانهيار كمشروع سياسي «قومي»، عاجلاً أم آجلاً. «فهذا الاستيطان الزراعي، الذي لم يقم اليهود فيه بأية مهمة عدا الرقابة، بينما فلاحة الأرض وبقية الأعمال الصعبة يقوم بها العرب، لم يكن قادراً على الاستمرار. ولكن في تلك الفترة، برزت عوامل جديدة، ساعدت على إصلاح الحال، وعلى وضع أسس أكثر متانة للمشروع الاستيطاني اليهودي في البلاد».[24]

(23) شوفاني، الموجز، ص 403 –404؛ وعن احتضان الهستدروت للهاغاناه، انظر أدناه.
(24) Hebraica, vol.6, p. 511.

فبالإضافة إلى تشكيل المنظمة الصهيونية العالمية، التي باشرت نشاطها في مطلع القرن العشرين، كانت الهجرة الصهيونية الثانية (انظر أعلاه) عاملاً رئيسياً في إنقاذ المشروع الاستيطاني. «كان العامل الحاسم الواحد هو موجة هجرة جديدة، بدأت سنة 1904، واشتهرت باسم «الهجرة الثانية». وكان معظم أفرادها، الذين هاجروا من أوروبا الشرقية، من جيل الشباب ومن أبناء الطبقة الوسطى، أو محدودة الإمكانات المادية... وقد تأثرت أفكارهم بالحركة الاشتراكية التي راجت في روسيا آنئذ، وبالصهيونية، كما تبلورت بعد الجدل الذي دار حول مشروع أوغندا». وكان من أهم الشعارات التي رفعها هؤلاء «العمل العبري»، المنطلق من المفهوم الصهيوني «القومي»، وجعلوه هدفهم الأول: «احتلال العمل، أي استبدال العمال العرب باليهود في جميع نواحي المشروع اليهودي، بما في ذلك أعمال البناء والحراسة في المدن والقرى». وطالبوا بقوة «أن تكون المستوطنات الزراعية الجديدة الخاصة باليهود، قائمة على أساس العمل الذاتي للمستوطنين، ودون الحاجة إلى العمل المأجور». وقد أدى ذلك إلى صدام بينهم وبين مزارعي المستعمرات الأولى، الذين آثروا الاستمرار في نهجهم السابق. «ففي محاولاتهم تجسيد تطلعاتهم [القومية] اصطدم أعضاء الهجرة الثانية بعقبات، من المشكوك في قدرتهم التغلب عليها، لولا أن جاء عامل آخر لمساعدتهم: ففي تلك الفترة بالذات بدأت المنظمة الصهيونية العالمية عملها الفعلي في فلسطين».[25]

وكما استطاع «العمليون» (انظر أعلاه) فرض نهجهم في العمل على المنظمة الصهيونية بعد موت هيرتسل، هكذا استطاع أعضاء الهجرة الثانية، بدعم قوي من مؤسسات المنظمة المركزية، فرض أسلوبهم في صياغة الاستيطان الصهيوني على مزارعي مستعمرات الهجرة الأولى. وتعزز ذلك بعد تغلب وايزمن على برانديس في تكريس منظوره لطبيعة المؤسسات الصهيونية المركزية. «لقد سادت فجوة واسعة في القيم بين السكان من أعضاء موجة الهجرة الأولى وموجتي الهجرة الثانية (والثالثة). فالموجة الأولى تألفت في الغالب من أناس ذوي أسلوب حياةديني قوي، طوروا خلال مسار الاستيطان (البارونى) توجهاً مرجعياً نحو الثقافة الفرنسية. أما الموجة الثانية فقد اختلفت بشكل عميق عن الأولى في أنها كانت «علمانية» وذات توجهات نحو نمط المجتمع الطوباوي المستقبلي، الذي يفترض أن يأتي بعد «الثورة العالمية». وقد وصف قائد صهيوني ومزارع بارز، يتسحاق فيلكانسكي (فولكاني)، سلوك العمال اليهود من أعضاء الهجرة الثانية (1918)، كما يلي: «يميل العامل اليهودي إلى الانتقاد، وهو متطرف ومتمرد، ويطالب بيوم عمل من

(25) Hebraica, vol.6, p. 512.

ثماني ساعات وبالحق في الإضراب... إن قيم العمال لا تثبت في اختبار الواقع. [لذلك] فإنه [فليكانسكي] لا يؤمن بمستقبل الطبقة العاملة الزراعية اليهودية، إذا بقيت هذه صورتها... [لكن] الصراع بين المزارعين والعمال ليس اقتصادياً في الأساس... بل إن المزارعين يخشون أن يصبح العمال أقوياء [سياسياً]... وهم [المزارعون] يشعرون بالأذى من تأثير العمال ودعاياتهم». [26]

وكانت الشعارات «الريادية» و«القومية» سلاح العمال الأمضى في صراعهم مع المزارعين، تدعمهم في ذلك المؤسسات الصهيونية المركزية. وكان كلما احتدم الصراع، كلما تجذرت مواقف العمال وتطرفت مطالبهم، وصولاً إلى رفع شعار «العمل اليهودي الصرف في الاقتصاد اليهودي كله، تحت راية القومية والاشتراكية». وقد عبر أحد القادة الصهيونيين، دو ليبم، من مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي (1916) عن موقف المنظمة كما يلي: «بدون العمل اليهودي، سنبني على الرمل. إننا نريد تأسيس كيان قومي يهودي في فلسطين. لكن من الواضح ذاتياً أن هذا الكيان لا يمكن أن يتشكل من طبقة موظفين يهودية، وأخرى من العمال غير اليهود. والأشد من ذلك خطورة هو حقيقة أنه في ظل أوضاع كهذه فلدينا الأسس لخلق «شتات» (دياسبورا)... وقد يقود هذا بالذات إلى التطور الفاشل لجماعتنا السكانية. وليس من وضع يكون فيه التناقض بين الموظِّف والموظَّف شديداً كما هو الحال عندما يكون الطرفان من أعراق، أو قوميات، أو ديانات مختلفة. وصحيح أن العامل العربي لا يزال إلى الآن غير متطور في هذا المجال مثل العامل الأوروبي، ولكن ألن يأتي هذا التطور سريعاً؟». وكان مناحم أوسيشكن، الزعيم الصهيوني، ورئيس الصندوق القومي اليهودي، أكد (1904) أن تطور العرب يلحق الضرر بشرعية المبادرة الصهيونية ويشكل تهديداً لها، وقال: «سيأتي اليوم الذي يفتح فيه العامل العربي عينيه ليرى أمامه استيطاناً يهودياً مزدهراً، يضم عدداً قليلاً من الناس. وسيعرف أن يديه وعرق جبينه قد أوجدوا هذه الوفرة، وسيجد الفرصة لإسناد كل مطالبه إليها». [27]

ومهما تكن الانجازات التي حققها الاستيطان اليهودي بفعل الهجرة الثانية ونشاط مؤسسات المنظمة الصهيونية المركزية قبل الحرب العالمية الأولى، فقد أتت عليها تلك الحرب وألغتها تقريباً. فالهجرة توقفت، والمؤسسات الصهيونية المركزية أصيبت بالشلل، وهاجر كثير من المستوطنين إلى الخارج، سواء طوعاً أو قسراً. وفي الواقع، فإن الاستيطان

(26) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, pp. 47-48.
(27) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, p. 48.

الصهيوني لم يتعرض للقمع العثماني كما كان متوقعاً. وذلك بسبب تدخل ألمانيا والولايات المتحدة لصالحه في استنبول. وصحيح أن عدد المستوطنين انخفض من 85,000 نسمة عام 1914 إلى 55,000 عام 1918، إلا أن عدد المستوطنات ازداد نتيجة إقامة «أربع مستعمرات زراعية جديدة في الجليل الأعلى، ومن ضمنها تل حاي وكفار غلعادي» (انظر أعلاه). وفي المحصلة فإن الاستيطان في «مرحلة التسلل» (1882 – 1918)، قد أوجد مرتكزات لعملية تهويد السوق الفلسطينية، ولكنها ظلت محدودة وغير مستقرة. وإذ كانت فكرة إنشاء «الوطن القومي اليهودي» قائمة في أذهان المستوطنين، فإنها، لأسباب ذاتية وموضوعية، لم تأخذ شكلها العملي المنظم إلا بعد وعد بلفور. ففي ظل الانتداب البريطاني، وبعد الاعتراف الرسمي بالمؤسسات الصهيونية في صك الانتداب، أصبحت الوكالة اليهودية شريكاً لحكومة الانتداب في تخطيط السياسات الديموغرافية والاقتصادية والسلطوية، التي تمهد للاستيلاء المنظم على البلد وتهويده». [28]

3 – مرحلة السيطرة المنظمة

لقد وفر الانتداب البريطاني الظروف الموضوعية لتقدم المشروع الصهيوني نحو غاياته بسرعة. وفي الواقع، فإن القيادة الصهيونية، في نشوة الانجازات السياسية التي حققتها بعد الحرب العالمية الأولى، اعتقدت أن تحويل فلسطين إلى «وطن قومي يهودي» أصبح في متناول اليد. وليس أدل على ذلك من تصرف «لجنة المندوبين» (انظر أعلاه)، التي وصلت إلى البلد (1917)، حتى قبل أن يستكمل الجيش البريطاني احتلاله، وبدأت تتعامل مع الإدارة العسكرية فيه وكأنها صاحبة الحل والعقد في ترتيب أوضاعه، خلفاً للسلطة العثمانية. وتعزز هذا الإحساس لدى القيادة الصهيونية، عندما استطاعت حمل حكومة لندن على استبدال الإدارة العسكرية، التي لم تتجاوب مع لجنة المندوبين، بأخرى مدنية، سمت هي أركانها، وعلى رأسهم الصهيوني هربرت ساموبل مندوباً سامياً. ومع ذلك، فسرعان ما اصطدمت القيادة الصهيونية بالواقع. فمن جهة، اكتشفت أنها غير مؤهلة ذاتياً، لا في الراهن (بداية الانتداب) ولا في المستقبل المنظور، لتولي زمام الأمور في البلد؛ كانت تنقصها القوة العددية، والمادية للاضطلاع بالمهمة، حتى في ظل الانتداب. ومن جهة أخرى، فوجئت بزخم المقاومة العربية، الأمر الذي اضطر الحكومة البريطانية لإعادة النظر في حساباتها، ولكن دون التخلي عن الالتزام بوعد بلفور. وحتى ساموبل،

(28) Hebraica, vol. 6, pp. 515-516.

وجد نفسه في تعارض مع القيادة الصهيونية، عندما سلك سبيل التروي، والتقدم في سياسة «الوطن القومي اليهودي» بالتدريج، وضبط إيقاع العمل الصهيوني في فلسطين، بما لا يثير ردات فعل عربية عنيفة، وبما لا يفتح الباب أمام معارضي المشروع الصهيوني في لندن لتصعيد حملتهم ضده. وإذ برزت قوى صهيونية هامشية، خاصة في أوساط اليمين التنقيحي، تدعو لمقاومة السياسة البريطانية، وإعلان «الدولة اليهودية» ولو بالقوة، فإن تيار الوسط، بقيادة وايزمن المتحالف مع الأحزاب العمالية، تقبل السياسة البريطانية ودعا إلى التعاون مع حكومة الانتداب من أجل إنضاج الظروف لإقامة الدولة اليهودية.

ففي إطار سياسة «الوطن القومي اليهودي»، المستند إلى وعد بلفور، الذي التزمت به الحكومات البريطانية المتعاقبة حتى نهاية الانتداب، وبموجب صك الانتداب الذي اكتسب شرعية دولية من خلال تبني عصبة الأمم له، وفرت بريطانيا أسس النجاح للمشروع الصهيوني. «فالعناصر الرئيسية لنجاح حركة استيطانية ناشئة هي، أولاً، الحق في التوسع عددياً من خلال الهجرة، وثانياً، القدرة على امتلاك قاعدة إقليمية. وثالثاً، وفي علاقة متبادلة، إعطاء المستوطنين وضعاً خاصاً من خلال معاملة تفضيلية تمنحها القوة الاستعمارية. وفي حالة فلسطين، ومن خلال المادة 4 من صك الانتداب، رفعت حكومة جلالته الحركة الصهيونية إلى موقع الامتياز، وأدخلت بنوداً قانونية منحت الحركة حقوقاً في الهجرة وإمكانية امتلاك الأراضي. وقد توسعت المعاملة التفضيلية أيضاً، متجاوزة التخوم الدقيقة للإطار القانوني إلى نواح من السياسة الاقتصادية البريطانية، مثل العمل والصناعة». وبحسب المادة 11 من صك الانتداب، يمكن لإدارة فلسطين «أن ترتب مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة 4 أن تبني أو تدير بشروط مناسبة ومنصفة، أي أشغال عامة، خدمات أو مرافق، وأن تطور أياً من موارد البلد الطبيعية». وبذلك، وبالإضافة إلى قوانين الهجرة ونقل ملكيات الأراضي، تكون حكومة الانتداب أزالت العقبات القانونية الأساسية أمام الاستيطان الصهيوني في سعيه لتهويد البلد. وبقي على الوكالة اليهودية أن تؤهل نفسها للاضطلاع بالمهمة، وعليهما معاً التغلب على المقاومة العربية. (29)

امتيازات احتكارية

«ويبرز في طيف المعاملة التفضيلية الممنوحة للمنظمة الصهيونية، النهج الذي كان يعطي ممثلي «رأس المال القومي» اليهودي امتيازات احتكارية لاستغلال الموارد الطبيعية وتشغيل الخدمات والمرافق العامة في فلسطين. وقد أشير رسمياً إلى مثل هذه المشاركة

(29) Smith, B., The Roots of Separatism, p. 116.

اليهودية في المادة 11 من صك الانتداب، إلا أنه قبل ذلك بفترة طويلة، ومبكراً منذ سنة 1919، كان رجال سياسة مثل بلفور يقولون أنه من حيث المبدأ، ستعطى المنظمات الصهيونية تفضيلاً على غيرها، بما في ذلك مصالح بريطانيا، في منح الامتيازات ذات الطبيعة التطويرية. إلا أنه حتى سنة 1921، كانت سياسة حكومة جلالته فيما يتعلق بالامتيازات في فلسطين يحددها التزاحم على الموارد في الأشلاء الجغرافية من الإمبراطورية العثمانية». وفيما عدا الاتفاقات التي عقدت قبل الحرب، والتي لم يكن أصحابها ينوون الالتزام بها في ترتيبات ما بعد الحرب، كان الهم البريطاني الرئيسي «إبقاء الأميركيين خارج بلاد ما بين النهرين»، وخاصة شركة النفط الأميركية «ستاندارد أويل»، حتى يتضح مصير «شركة نفط تركيا». ولما طال التفاوض بين لندن وواشنطن، حول امتيازات النفط في الشرق الأوسط، وزاد الصهيونيون ضغطهم على الحكومة البريطانية بالاستناد إلى بنود صك الانتداب، «فقد تقرر في آذار/ مارس 1921، السماح ببعض الاستثناءات في فلسطين». وجرى التمييز «بين امتيازات لأعمال التطوير الإنشائية والخطط التي تنطوي على توظيف عمال، وبين امتيازات تمنح لاستخراج المعادن والنفط». (30)

وكان المستفيد الأول من هذه الاستثناءات الوكالة اليهودية، ولعل الحكومة البريطانية أقرتها لهذا الغرض بالذات. فما أن أعلن عنها، حتى تقدم المغامر الصهيوني الروسي بنحاس روتنبرغ، مدعياً أنه مستثمر خاص، فيما هو يمثل الوكالة اليهودية فعلاً، بطلب منحه امتيازاً لإقامة «شركة كهرباء فلسطين». وتشير الدلائل إلى أنه وراء المفاوضات الطويلة على ترسيم الحدود بين الانتدابين، البريطاني والفرنسي، في منطقة منابع نهر الأردن ونهر الليطاني، كان مشروع روتنبرغ لحصر مياه الأنهر واستخدامها في توليد الكهرباء ومشاريع ري أخرى. «وكان الصهيونيون منخرطين بكثافة في هذه المفاوضات. ومع أن الاتفاق الأخير جاء مخيباً للآمال، فقد عُين روتنبرغ، إلى جانب مهندس بريطاني، في لجنة المياه الأنكلو - فرنسية». وحسب الاتفاق، ظل اثنان من روافد الأردن (بانياس والحاصباني) خارج حدود فلسطين الانتداب، وكذلك نهر الليطاني. «ولأن واحداً فقط من روافد نهر الأردن الرئيسية [اللدّان] وقع في تخوم فلسطين، فإن خطة روتنبرغ الأصلية لري وكهربة البلد كله لم تتحقق. ومع ذلك فإن امتياز روتنبرغ، الذي منحه حقوقاً احتكارية غير عادية لاستغلال الموارد الطبيعية وتشغيل المرافق العامة، كان معلماً هاماً في مناورات السياسة الاقتصادية، ليس فقط على صعيد المنزلة الاعتبارية التي منحها للحركة الصهيونية، بل للمعارضة العنيفة التي أثارها أيضاً». (31)

(30) Smith, B., The Roots of Separatism, p. 117.
(31) Smith, B., The Roots of Separatism, p. 118.

وقد برر موظف رفيع المستوى في وزارة المستعمرات، سيرجون ي. شكبرغ، قرار حكومة لندن منح روتنبرغ الامتياز لإنشاء «شركة كهرباء فلسطين محدودة الضمان»، في أثناء مناقشة الموضوع وبروز معارضة له، كما يلي: «الجواب أنه في هذا الأمر، كما في كل الأمور المتعلقة بفلسطين، فإننا نقف في ظل وعد بلفور. وكان امتياز روتنبرغ يعتبر دائماً المثال الأكثر عملية في سياسة إقامة وطن قومي لليهود. والصهيونيون أنفسهم يعتبرونه كذلك. ونحن دائماً نحاول تحويل اهتمام الصهيونيين من النشاط السياسي إلى الاقتصادي، ونعظهم نصاً بأن حظهم الأوفر في ترويض العرب للسياسة الصهيونية هو في إظهار الفوائد العملية، التي تعود على البلد من المشروع الصهيوني، لهم. ولهذه الأسباب، دعمنا وشجعنا مشاريع السيد روتنبرغ، وأنا أطرح أن علينا الاستمرار في دعمها وتشجيعها، بقدر ما تسمح الظروف». وفي الواقع، تم التوقيع على الاتفاق (أيلول/سبتمبر 1921)، الذي تضمن خطتين، من قبل المندوب السامي، هربرت ساموئيل، وبنحاس روتنبرغ. وكان الامتياز الصغير، الذي قدرت تكلفته بـ 100,000 جنيه استرليني، يقضي «بمنح روتنبرغ حقوقاً قصرية لاستخدام مياه حوض نهر العوجا لتوفير الكهرباء والضوء الكهربائي والري، باستعمال أي نوع من الطاقة في قضاء يافا». أما الامتياز الكبير، والذي يصبح نافذ المفعول إذا استطاع روتنبرغ، خلال سنتين، تشكيل شركة برأسمال مكتتب قدره مليون جنيه استرليني (على أن تكون 200,000 منها نقداً)، فكان يعطي حقوقاً قصرية لاستغلال مياه نهر الأردن، وإقامة سد على بحيرة طبريا، وتحويل مياه نهر اليرموك، من أجل تنفيذ خطة كبيرة كهرمائية وإروائية».[32]

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة الانتداب منحت روتنبرغ هذا الامتياز الضخم، بصفته الشخصية علناً، بينما هو يمثل الوكالة اليهودية سراً (كان رئيس المجلس الوطني «هفاعد هلئومي»)، قبل إقرار عصبة الأمم صك الانتداب، وبالتالي، إضفاء الشرعية الدولية عليه. وبذلك، يكون المندوب السامي، بموافقة حكومته، قد تجاوز شرعة عصبة الأمم فيما يتعلق بالانتدابات. وفوق ذلك، فإن حكومة بريطانيا، بموافقتها على هذا الامتياز، تجاوزت الأعراف المعمول بها بين الدول الاستعمارية في أراضي السلطنة العثمانية. فهذه الأخيرة كانت قد منحت رجل الأعمال اليوناني، يوريبيدس مافروماتس، امتيازاً لإقامة بعض المشاريع في فلسطين. «وكان من بينها امتياز لأعمال الري والتطوير الزراعي العام في وادي الأردن، وأعمال ري وتزويد يافا بالماء والكهرباء، قائمة على نهر العوجا؛ وتزويد مدينة القدس بالماء والكهرباء، وإقامة نظام خط ترام هناك. وكان امتياز القدس قد وُقع قبل

(32) Smith, B., The Roots of Separatism, pp. 118-119.

الحرب، أما الامتيازات الأخرى فكانت قد بدأت بعد الحرب مباشرة. وبسبب الحرب، لم يستطع مافروماتس إنجاز التزاماته، ولكن (معاهدة السلام) قد ضمنت حقه في ذلك بعد وقف الأعمال الحربية». غير أن حكومة بريطانيا راحت تماطل وتعرقل، فتقدم مافروماتس بدعوى إلى المحكمة الدولية العليا (محكمة لاهاي) وكسبها. لكن وزارة المستعمرات تذرعت بأن خططه غير مقبولة، فاضطر أخيراً إلى بيع امتيازه إلى شركة مسجلة في بريطانيا وممولة يهودياً، ثبتت نفسها على أنها «شركة كهرباء القدس». وفي المؤامرة البريطانية – الصهيونية ضد مافروماتس، ولصالح روتنبرغ، شاركت الولايات المتحدة، التي «حصل اللورد بلفور على تأييدها دون إعلام وزير خارجيتها بدعوى مافروماتس».[33]

لقد ناورت حكومة لندن، ولجأت إلى الخداع والنفاق، داخلياً، في لندن إزاء المعارضة، وخارجياً، في فلسطين وعلى الصعيد الدولي، لتمرير هذا الامتياز، قبل أن تتوصل الدول الكبرى إلى اتفاق فيما بينها حول توزيع مغانم الحرب، خاصة في مسألة امتيازات التنقيب عن النفط. وبالإضافة إلى ما ينطوي عليه الامتياز في خطتيه – الصغيرة والكبيرة – فقد ضمن لصاحبه مصالح احتكارية ضخمة وبشروط تفضيلية مذهلة. «فلقد أعطى الامتياز روتنبرغ أيضاً حقوقاً احتكارية على تزويد الطاقة الكهربائية في جميع أنحاء فلسطين (ما عدا القدس) وفي شرق الأردن، وإمكانية كهربة نظام سكك الحديد كله. ولمدة سنتين، لن يعطى امتياز من شأنه أن يتناقض مع الخطة الكبيرة. وسيستمر أجل الخطة الصغيرة لمدة اثنتين وثلاثين سنة، أما الكبيرة فلمدة سبعين سنة، ولكن في كلتا الحالتين، وإذا اختار المندوب السامي، أو من يعينه هو، ذلك، فيمكن تمديد الامتياز إلى أمد غير محدد. والأرباح التي تزيد عن 15٪ ستحول إلى الإدارة. ولكنه تضمن بنوداً تفضيلية مثل الضرائب المخفضة، والرسوم الجمركية المؤجلة، وحق مصادرة الملكية، وإلغاء أية امتيازات قائمة سابقاً وسارية المفعول تتناقض معه، وكذلك حماية الشرطة. وفي المحصلة، وعلى الأقل نظرياً، فقد أعطي روتنبرغ، من خلال شروط الامتياز، درجة مذهلة من السيطرة على مستقبل فلسطين الاقتصادي».[34]

وعدا امتياز روتنبرغ، منحت حكومة الانتداب (22 أيار/ مايو 1929)، بعد مناقشات ومفاوضات ومناورات طويلة، «امتياز أملاح البحر الميت» إلى اليهودي الصهيوني الروسي أيضاً، موزس نوفومايسكي، الذي هاجر إلى فلسطين واستقر فيها (1920). وكان الميجر

(33) John & Hadaw, (op.cit) vol. I, pp. 200-201.
(34) Smith, B., The Roots of Separatism, p. 119.

توماس ج. تولوش قد اقترح على وزير الحربية البريطانية (1918) استغلال البحر الميت، الأمر الذي من شأنه «أن يقود إلى كسر الاحتكار الألماني للبوتاس». وأرسلت الحكومة البريطانية، وكذلك الحركة الصهيونية، بعثات لدراسة جدوى المشروع. «ولاحقاً، في سنة 1922، قدم المستشار الجيولوجي لإدارة فلسطين تقريراً عن المناجم والمحاجر في البلد، يوحي بأن أملاح البحر الميت قد تساوي أكثر من 8,000 مليون جنيه استرليني». لكن هذا الموضوع لم يفتح إلا بعد عدة سنوات، بسبب الحظر الذي فرضته الحكومة على منح امتيازات التعدين في حينه. وفي عام 1922، وبدعم من الوكالة اليهودية، تقدم نوفومايسكي بطلب منحه امتيازاً لاستخراج الأملاح من البحر الميت، وكذلك فعل تولوش. «ولأن وزارة المستعمرات كانت تعي جيداً أن نوفومايسكي كان قادراً على تجنيد الأموال الصهيونية، فقد اقترحت على تولوش، الذي لم يكن يهودياً ولا صهيونياً، أن ينضم إلى نوفومايسكي، وتم الاتفاق على هذه الشراكة في سنة 1923». وبالفعل استطاع نوفومايسكي تجنيد الأموال، «ففي أيلول/ سبتمبر 1928، ضمن نوفومايسكي الامكانات المادية للإيفاء بالشروط المالية للاتفاق، عندما تلقى النبأ بأن اثنين من قادة الصهيونيين في أميركا، القاضي لويس براندايس، والقاضي جوليان ماك، قد وعدا بتأمين مليون دولار أميركي لتطوير الامتياز، منه 350,000 دولار حتى 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1928».[35]

وقد واجهت الحكومة البريطانية معارضة شديدة لإقرار الامتياز في البرلمان. «ففي 23 أيار/ مايو 1928، فازت الحكومة بهامش ضيق من ثمانية وثلاثين صوتاً مقابل خمسة وعشرين في مشروع اقتراح كان من شأنه بالتأكيد تقريباً أن يقود إلى هزيمة نوفومايسكي. وخلال النقاش الطويل، هاجمت المعارضة بقيادة اللورد ايلنغتون، الحكومة على أرضية أن الامتياز لم يمنح لمصالح بريطانية، وأن الدعم المالي للمشروع مشكوك فيه، وأن الحركة الصهيونية كانت منخرطة فيه عن كثب، وأن نوفومايسكي كان يهودياً روسياً، وربما كانت له علاقات ألمانية». وجندت الوكالة اليهودية عدداً من أنصارها الانكليز ليضيفوا أسماءهم إلى مجلس الإدارة، بمن فيهم ايرل ليتون الثاني، الذي سمي رئيساً للمجلس. وفي النهاية حصل نوفومايسكي على الامتياز، بدعم قوي من وزارة المستعمرات. «وأُغلق الموضوع نهائياً، ووقع الاتفاق في 22 أيار/ مايو 1929، ومنح الامتياز في سنة 1930». وقد أُرفق الاتفاق بعدد من الشروط، التي لم يلتزم بها أحد؛ «فعلى الرغم من الحلول الوسط الشكلية، كانت شركة بوتاس فلسطين، كما أُسميت، مغامرة صناعية

(35) Smith, B., The Roots of Separatism, pp. 127-128.

صهيونية بشكل جلي». ومهما كان تواطؤ وزارة المستعمرات مع الحركة الصهيونية، فإن الوقائع تثبت التالي: «فقط واحد من المساهمين الأصليين الأربعة غير اليهود، شركة تنانتس، وظفت مايصل إلى 25,000 جنيه استرليني، بينما شركة فلسطين الاقتصادية، وصندوق الاستيطان اليهودي وفرا معاً حوالي 70٪ من رأس المال الأصلي. ووظف عدد غير متناسب من اليهود، 115 من أصل 164 في سنة 1930، ورغم الكشف عن ربح تجاري بمبلغ 23,000 جنيه استرليني، مبكراً منذ سنة 1932، لم تُدفع أرباح للمساهمين خلال فترة الانتداب كلها». وكانت مدة الامتياز 75 سنة.[36]

وكذلك، وبأسلوب أكثر فجاجة، منحت إدارة الانتداب شركة صهيونية أخرى، «المجلس الاقتصادي لفلسطين»، امتياز استخراج الملح في عتليت (شركة ملح عتليت)، التابعة إلى سير الفرد موند، الذي اشترى بعض الأراضي من شركة بيكا. وكانت هذه الشركة قد حصلت على امتياز لاستصلاح الأراضي في منطقة قيساريا، وعتليت، وكبارة (انظر أعلاه). وأثار الامتياز ضجة في لندن، كما في فلسطين. «وقد ادعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني، بأن الاتفاق وقع سراً، وأن مناقصين عرب عرضوا تزويد الملح بسعر أدنى، وأن المستفيدين الوحيدين - المساهمين في الشركة والعمال - كانوا أجانب. ولكن حتى بعد أن تقرر إلغاء الاتفاق، شعرت إدارة فلسطين ببعض المسؤولية الأخلاقية تجاه مغامرة اعترف بأنها غير سليمة، وتحت ضغط ممثلي الشركة وسّعت المعاملة التفضيلية على شكل رسوم حماية جمركية على الملح». كما منحت إدارة الانتداب امتيازات أخرى لشركات يهودية، مثل حمامات طبريا الساخنة، والنقل على البحر الميت، وبناء ميناء حيفا، وغيرها كثير. وعن سلوك إدارة الانتداب هذا، كتبت صحيفة «فلسطين» تقول: «مؤخراً، سرقت وزارة المستعمرات منا كنوزنا، ووقعت دون تردد صك عبوديتنا الاقتصادية للصهيونيين. ونحن نتساءل ماذا بقي لوزارة المستعمرات أن تعمل؟... خطة الكهرباء، ومشروع الملح، وميناء حيفا، وحمامات طبريا الساخنة؛ وفوق ذلك امتياز البحر الميت. كل هذه اغتصبها الصهيونيون».[37]

حماية الصناعة اليهودية

لم يكن القطاع الصناعي يشكل عنصراً هاماً في الاقتصاد الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى. ومع أن المستوطنين اليهود الأولين ركزوا نشاطهم في الزراعة،

(36) Smith, B., The Roots of Separatism, pp. 128-130.
(37) Smith, B., The Roots of Separatism, pp. 130-132.

فقد أدخلوا بعض الصناعات التحويلية، التي اعتمدت أساليب إنتاج حديثة، مقارنة بالطرق التقليدية التي كانت قائمة في البلد. «فمن بين الصناعات التصديرية الرئيسية، كانت صناعة النبيذ محصورة باليهود في المستوطنات اليهودية وعدد قليل من المستعمرات الألمانية بشكل كامل تقريباً، ومصنع الصابون الوحيد الذي يعمل بمحرك كان ملكاً يهودياً، والمكابس الهيدروليكية الوحيدة لتصنيع السمسم كانت في معامل يهودية. ومطاحن الدقيق الأكثر رقياً كانت ملكاً يهودياً بشكل رئيسي، وصناعة البناء كانت في أيد يهودية وألمانية. وهكذا، فمن الواضح أنه عدا السيطرة على فروع صناعية كاملة، فالجماعة اليهودية قد وضعت الأساس لقطاع صناعي مختلف نوعياً عن النمط السائد، بتوظيف رأسمالي أكبر، ومؤسسات أضخم وأفضل تجهيزاً». [38]

وبالتزامها سياسة «الوطن القومي اليهودي»، عملت إدارة الانتداب على قطع الطريق أمام المحاولات العربية لتطوير القطاع الصناعي، «الذي أصبح مهماً في البرامج من أجل التطوير الوطني والاستقلال اللذين تطلع العرب إليهما في فترة ما بعد الحرب مباشرة». لقد علق العرب آمالهم على الانتداب الذي كانت له حسابات أخرى مغايرة تماماً، وقد ترك ذلك الباب مفتوحاً أمام المهاجرين اليهود الغربيين، لأخذ المبادرة الصناعية في فلسطين، بداية عبر المبادرة الفردية ورأس المال الخاص، ولكن، منذ العشرينات فما بعد، كجزء من البرنامج الصهيوني. والهجرة على نطاق واسع، لأناس ذوي خبرة صناعية ورأس مال، بداية في منتصف العشرينات من بولندا، ولاحقاً، في منتصف الثلاثينات من ألمانيا، التي كان المهاجرون منها متقدمين صناعياً، قد أقنعت المنظمة الصهيونية بأهمية التطوير الصناعي والمديني. وكان الدعم الصهيوني الرسمي للجهود الصناعية اليهودية خطوة تكتيكية، القصد منها صيانة البرنامج الأيديولوجي الصهيوني». [39]

فبعد مؤتمر لندن (1920)، بدأت الحركة الصهيونية تخطط جدياً للسيطرة المنظمة على فلسطين، وكان ضرورياً أن تعيد النظر في جوانب عملها. «لقد كانت العودة إلى الأرض والعمل الزراعي ركيزة أساسية في الفلسفة الصهيونية للبعث اليهودي. ولهذا، وظفت الجهود والأموال الأولى في شراء الأراضي وإقامة المستعمرات غالباً. ولكن في بداية العشرينات، أصبح واضحاً أن هذه الجهود لم تكن ناجحة اقتصادياً، ولا قادرة على اجتذاب الطبقة الوسطى من يهود أوروبا الشرقية، التي لم يجرِ استنفاد طاقتها إلى حد

(38) Smith, B., The Roots of Separatism, p. 161.
(39) Seikaly, Haifa, (op. cit.), p. 81.

كبير، والتي كانت منخرطة في النشاطات الصناعية والتجارية. وقد ألحقت المنظمة الصهيونية لجنة استشارية بدائرة الاستيطان المديني للتعبير عن السياسة الصناعية الصهيونية الرسمية، ولممارسة الضغط على الإدارة [البريطانية] لتبني إجراءات مواتية لتلك السياسة. وبناء على ذلك، أُرغمت الحكومة، وإن بتردد، على دعم الصناعة اليهودية وحمايتها، في نمط نموذجي من العلاقات البريطانية-الصهيونية، ساد طوال فترة الانتداب». [40]

في سنوات الانتداب الأولى، تقاطعت التوجهات الصهيونية في بناء «الوطن القومي اليهودي» عبر استملاك الأرض وإقامة مستعمرات زراعية، مع رغبة وزارة المستعمرات البريطانية في الامتناع عن تشجيع الصناعة. إلا أن الواقع الذي تشكل في منتصف العشرينات، فرض على الطرفين إعادة النظر في سياستيهما. «وهكذا، ولاعتبارات مالية، قضت غالبية خطط المندوب السامي [ساموئيل] لتشجيع الصناعة نحبها في أيدي وزارة المستعمرات. وفيما عدا المثال المرموق من تخفيض رسوم الاستيراد على مواد البناء في سنة 1920، فقد أُعيق تطور الصناعة، على الأقل إلى حد ما، عبر مواقف غير متعاطفة». ولكن عوامل جديدة فرضت نفسها على الجانبين: قلة الأراضي المعروضة للبيع، المقاومة العربية لبيع الأراضي، ضعف الاستيطان الزراعي اليهودي وعدم جاذبيته للمهاجرين الجدد... إلخ. «فموجة الهجرة الرابعة التي ابتدأت في سنة 1924 حملت عدداً كبيراً من أبناء الطبقة الوسطى اليهود، وأساساً من البولنديين ذوي التوجهات المدينية. وليس فقط أنهم امتلكوا الموارد المالية للتوظيف في الصناعة، وإنما بنفس الدرجة من الأهمية، إن لم يكن أكثر، فإنهم أيضاً لم يكونوا ينفرون أيديولوجياً من المهن الصناعية والتجارية. ففي الفترة ما بين 1924 و1926، توسعت المراكز المدينية في حيفا وتل أبيب بسرعة، وانتشرت كالفطر صناعة البناء، وقام عدد كبير من المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم. والاهتمام الذي ولده هؤلاء المهاجرون في التطور المديني والتصنيع، ظل على قيد الحياة إلى الثلاثينات، عندما بدأت موجة هجرة ألمانية كثيفة، ترافقت مع تدفق رأسمال كبير، فبلورت تطورات العشرينات وثبتت أسس القاعدة الصناعية». [41]

وفي إطار سياسة «السيطرة المنظمة» التي اعتمدتها الوكالة اليهودية في ظل الانتداب (1921 – 1937)، وبعد الانطلاقة الأولى، حقق القطاع الصناعي اليهودي إنجازات كبيرة. «فالصناعات اليهودية شهدت نمواً سريعاً جداً في عددها وتنوعها

(40) Seikaly, Haifa, p.. 81.
(41) Smith, B., The Roots of Separatism, pp. 162-163.

والتوظيف المالي فيها، ما بين سنة 1921 وسنة 1937، تجاوزت من خلاله الصناعة العربية بفارق كبير. فقد نمت المشاريع اليهودية من 1850 مشروعاً برأس مال قدره 600,000 جنيه استرليني سنة 1921، إلى 5606 مشاريع، بتوظيف قدره 11,637,000 جنيه استرليني سنة 1936. ومن مجموع 3505 مؤسسات صناعية فلسطينية (بتوظيف رأسمالي قدره 3,514,886 جنيهاً استرلينياً) كانت مسجلة سنة 1927، قدرت حصة العرب بنحو 65٪. ولكن بينما كان عدد الشركات الصناعية العربية يزيد على تلك الخاصة بالقطاع اليهودي في حينه، فإن مشاريع يهودية جديدة وظفت مبالغ أكبر من رأس المال، بزيادة رقمية قدرها ثلاثة أضعاف ما كان عليه الوضع قبل الحرب، وهو أمر أصبح ممكناً بسبب إدخال الكهرباء. وبالنسبة إلى الفترة بين سنة 1931 وسنة 1937، فإنه على الرغم من التقارير التي تصف التطور العربي بأنه مهم ومتنوع، ويضم 529 مشروعاً جديداً، فإن الصناعات العربية شكلت 20٪ فقط من مجموع الصناعات في فلسطين، هذا، ولا تتوفر إحصاءات حول رأس المال العربي الموظف».[42]

وبعد أن تبنّت الوكالة اليهودية سياسة تطوير القطاع الصناعي، فقد بات عليها أن تتغلب على العقبات التي وضعتها وزارة المستعمرات البريطانية أمام هذا التوجه. فهذه الأخيرة، رغم تبنيها المشروع الصهيوني، رأت بفلسطين مستعمرة أخرى، تصدر المواد الخام إلى بريطانيا، وتستورد منها البضائع المصنعة. ومهما يكن الالتزام بسياسة «الوطن القومي اليهودي» فلم يكن هذا في نظر موظفي وزارة المستعمرات مشروعاً اقتصادياً بحد ذاته. لقد كانت الفكرة السائدة بينهم أن الأموال اليهودية ستطور البلد، بما يعود بالفائدة على الاستيطان اليهودي فيه، وعلى الخزينة البريطانية منه. وكان تقدير هؤلاء في حينه أن فلسطين ليست ناضجة لبناء قطاع صناعي حديث وذي توجه غربي. في المقابل، وتحت تأثير الوكالة اليهودية، وعلى خلفية انتمائه الصهيوني، انضم المندوب السامي الأول، هربرت صامويل، إلى جوقة المطالبين بدعم الصناعة اليهودية في فلسطين. وتذرع في موقفه هذا بالمقولة الزائفة بأن تطور الصناعة اليهودية الحديثة من شأنه أن يحسن الوضع الاقتصادي للبلد عموماً، بما يعود بالفائدة على السكان العرب أيضاً. وهذا قد يخفف من معارضتهم للهجرة اليهودية المتدفقة على البلد، عندما يكتشفون أنها لا تضر بمصالحهم، بل على العكس.[43]

وقد تضافرت جهود صامويل مع مساعي الوكالة اليهودية للضغط على وزارة

(42) Seikaly, Haifa, p. 82.
(43) Smith, B., The Roots of Separatism, pp. 162-163.

المستعمرات لتغيير موقفها من تطوير الصناعة اليهودية، وبداية في الحصول على موافقتها لتعديل نظام الجمارك على الواردات. «ونظرة على التغييرات في أنظمة الجمارك ما بين 1924 و1928، تظهر مدى قدرة الضغط الصهيوني على تغيير السياسة البريطانية جذرياً. فحتى سنة 1924، كان نظام الجمارك، القائم إلى حد كبير على القانون العثماني، وسيلة صريحة لاقتناص الدخل الحكومي... والاستثناء الوحيد في صالح الصناعة المحلية كان تخفيض رسوم الاستيراد على مواد البناء». إلا أنه في نهاية سنة 1923، استطاع صامويل الحصول على إذن وزارة المستعمرات، على الأقل من حيث المبدأ، للسماح بدخول الألماس الخام دون جمارك، وذلك لتشجيع صناعة ذات توجه تصديري بالكامل. وقد أكد على أهمية صناعة الألماس، «خاصة وأنه من المعتقد بأن عمال الألماس المهرة في غالبية الدول كانوا يجندون من أوساط السكان اليهود إلى حد كبير، وأن عدداً منهم قد يكون سعيداً بالانتقال إلى فلسطين».[44]

وبعد أن فتح صامويل ثغرة في جدار معارضة وزارة المستعمرات لتقديم التسهيلات الجمركية على استيراد المواد اللازمة لقطاع الصناعة اليهودي، راح يوسعها لتشمل طيفاً واسعاً من الامتيازات وإجراءات الحماية. «وفي سنة 1925، فتحت الإجراءات التجريبية لحماية الصناعات الناشئة، وذلك عبر الإعفاء من الرسوم الجمركية، الأبواب لطوفان من المطالب الإضافية، وبالتالي لظهور سياسة حماية كاملة. وقد دعم مدير الجمارك بقوة مطالب الصناعة، إذ أوصى بتقديم امتيازات كبيرة إلى القطاع الجديد، كما أوضحت حججه الاهتمام الطاغي بناحية من سياسة الانتداب، أي تلك المتعلقة بـ«الوطن القومي اليهودي». أما النقص في دخل الدولة فيتم تعويضه من خلال توظيف المهاجرين الجدد واستهلاكهم. واعتبر الدعم للشركات اليهودية ضرورياً للرد على الهجمات الصهيونية القائلة بعكس ذلك، وخصوصاً عندما تقدم التقارير إلى عصبة الأمم - وهو موقف اعتبرته وزارة المستعمرات ذا أهمية. وقد سمح بسلسلة كاملة من الإعفاءات الجمركية في قانون الإعفاء من الرسوم الجمركية لعام 1926، غطت بالإضافة إلى المحركات الأساسية والآلات وقطع الغيار، قائمة طويلة من المواد الخام التي تستعملها الصناعة. وضمناً، أمّنت هذه الإجراءات الحماية لمشاريع من شأنها أن تحقق الاقتصاد باستثمار مالي كبير، ولكنها أدت بصورة غير مباشرة، إلى آثار ضارة على تكلفة المعيشة، وخصوصاً على أسعار السلع الأساسية مثل الإسمنت والملح والزيت والقمح. وعلى الرغم من ذلك، كثفت الصناعة اليهودية حملتها من أجل مزيد من الامتيازات، التي كانت تمنح

(44) Smith, B., The Roots of Separatism, p. 164.

عامة، كما يظهر من قانون الرسوم الجمركية لعام 1927، ومن سلسلة التعديلات عليه». (45)

وبعد التسهيلات الجمركية والإعفاءات الضريبية على المواد والآلات المستوردة لصالح الصناعة اليهودية الانعزالية، جاءت الخطوة التالية من إجراءات الحماية. فراح أصحاب هذه الصناعات، بدعم من الوكالة اليهودية، يطالبون بزيادة الرسوم الجمركية على البضائع المنافسة، والتي يستوردها التجار العرب عموماً. وفي أعقاب شركة الكهرباء (روتنبرغ) ومعامل صقل الألماس، طالبت شركة الإسمنت «نيشر»، التي أسسها الثري اليهودي الروسي ميخائيل بولاك، بإجراءات حماية، «التي بدونها ستنهار الشركة». وحصلت الشركة على إعفاءات ضريبية لاستيراد الفحم وغيره من المواد اللازمة في صناعة الإسمنت؛ ومع ذلك، طالبت بزيادة الرسوم على الإسمنت المستورد. «وأكدت أن مثل هذه الامتيازات لا تلحق ضرراً بالمصالح البريطانية، لأن الجزء الأكبر من الإسمنت المستورد إلى فلسطين كان من أصل ألماني أوإيطالي أويوغسلافي. ووافقت وزارة المستعمرات على مقترحات ساموپل، حيث تقرر أنه ليس من الحكمة السياسية السماح لأحد أكبر المشاريع الصهيونية بالانهيار جراء ترتيبات الجمارك البريطانية». وتبعت نيشر سلسلة طويلة من الشركات التي طالبت بمعاملة تفضيلية من هذا النمط. وتوالت القوانين الصادرة في هذا المجال، والتي جُمعت في «قانون الرسوم الجمركية لعام 1927»، والذي بدوره «أُدخلت عليه بين الحين والآخر تعديلات كلما تمت الموافقة على مطالب حماية إضافية». (46)

في مقابل هذا الاهتمام برعاية الصناعة اليهودية من جانب إدارة الانتداب، كان الإهمال من نصيب القطاع العربي، بل التجاهل الصارخ لآثار تلك المعاملة التفضيلية على الاقتصاد العربي عموماً، بما في ذلك الزراعة. وقد أكد تقرير هوب - سمبسون (1930) ذلك، بعد «ثورة البراق» (انظر أعلاه)، والذي جاء فيه: «في الواقع، يبدو أن الصناعة الكبيرة في فلسطين تعتمد على التلاعب في الرسوم. أما بقية السكان فتدفع الضرائب من أجل أن يتمكن أصحاب هذه المشاريع الصناعية من دفع أجور العمال وجني الأرباح لأنفسهم». ولكن حكومة لندن، التي أصدرت الكتاب الأبيض (1931) بناء على ذلك التقرير، تراجعت عنه تحت الضغط الصهيوني والأميركي، ومن ثم تخاذلت أمام مطالب الوكالة اليهودية، ففتحت الباب على مصراعيه أمام الصناعة اليهودية للحصول

(45) Seikaly, Haifa, p.85.
(46) Smith, B., The Roots of Separatism, pp. 167-170.

على امتيازات جمركية وضريبية. وتنامت المشاريع اليهودية في النصف الأول من الثلاثينات، الأمر الذي كان من أسباب «الثورة العربية الكبرى» (1936 - 1939). «وكان نمط التطور الصناعي اليهودي، في الأساس غربياً ومدينياً ومصوغاً في إطار اقتصاد رأسمالي. وكما هو طبيعي لجماعة سكانية مدينية وصناعية التوجه، فقد احتشدت المشاريع في تل أبيب وحيفا - وإلى حد أقل - في القدس. وبينما استقر ثلث المهاجرين اليهود فقط في المدن حتى سنة 1931، فقد انقلبت هذه النسبة وأقام ثلثاهم في المدن بين سنة 1932 وسنة 1935... واحتضنت تل أبيب العدد الأكبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بينما تعمد الصهيونيون اختيار حيفا لتكون مركز الصناعة اليهودية الكبيرة المستقبلي». (47)

وتشير الإحصاءات المتوفرة عن التطور الصناعي في فلسطين، في نهاية العقد الأول من الانتداب، إلى ما يلي: «كانت الصورة العامة تظهر أنه على الرغم من وجود توسع كبير في قطاع الصناعة، فإنه ظل على مستوى صغير، ولم يتغير كثيراً في بنيته. فمعدل قيمة الانتاج وعدد العمال الصغير في غالبية المشاريع يشيران إلى استمرار الطبيعة الحرفية للانتاج الصناعي. والاستثناءات الوحيدة كانت في عدد قليل من المصانع الكبيرة ذات التوظيف الرأسمالي الكثيف وعدد العمال الكبير، وفقط هذه يمكن تصنيفها مؤسسات صناعية حديثة بالمعنى الدقيق للمصطلح... ولكن هذه الصورة العامة تعتم على حقيقة أنه في نهاية العشرينات، كانت قد تشكلت نواة قطاع صناعي حديث، تسيطر عليه الجماعة السكانية اليهودية. وفي المقابل، فالمشاركة العربية في النشاط الصناعي بقيت محصورة في وفرة من المشاغل الصغيرة ذات المستوى المتدني من التوظيف الرأسمالي». ويشير إحصاء لعام 1929، بأن اليهود كانوا يملكون 2,468 مشروعاً، اشتغل فيها 10,163 شخصاً، ووصل رأسمالها إلى 1,4 مليون جنيه فلسطيني. ولكن هذه الأرقام لا تضم المصانع الكبيرة، التي لم تقدم معلومات عن أوضاعها. (48)

وهذه الإحصاءات لا تشمل الشركتين الكبيرتين: «شركة كهرباء فلسطين» و«شركة بوتاس فلسطين»، لأنهما لم تعملا تجارياً حتى سنة 1930. «وعندئذ كان رأس المال المستثمر في هاتين الشركتين يبلغ 1,3 مليون جنيه فلسطيني، وهما توظفان 700 عامل». وتؤكد الإحصاءات أن عقد الثلاثينات شهد تطوراً كبيراً في القطاع الصناعي اليهودي، خاصة في أعقاب «الهجرة الخامسة» (انظر أعلاه)، والتي ضمت نسبة كبيرة من يهود ألمانيا، الذين حملوا معهم أموالهم، بواسطة «شركة هعفرا» (انظر أعلاه). «فبحسب

(47) Seikaly, Haifa, pp. 85-86.
(48) Smith, B., The Roots of Separatism, pp. 176-177.

كتاب (مسح فلسطين) (A Survey of Palestine)، كانت الجماعة السكانية اليهودية في سنة 1939 تمثل 31٪ من مجموع السكان المستقرين. ومثّل رأس المال اليهودي المستثمر في الصناعة 88٪ من مجموع الاستثمار الرأسمالي الصناعي، وصافي الانتاج اليهودي مثّل 89٪ من مجموع صافي الانتاج، والعمال اليهود شكلوا 79٪ من مجموع قوة العمل، والرواتب والأجور المدفوعة للعمال اليهود كانت 89٪ من مجموع فاتورة الأجور، والقدرة الحصانية المنصوبة في المعامل اليهودية شكلت 90٪ من المجموع». [49]

وفي المحصلة فإن عقدي العشرينات والثلاثينات قد شهدا، وإن بدرجات متفاوتة، بناء القاعدة الصناعية اليهودية في فلسطين. ففي النصف الثاني من العشرينات، أُقيم عدد من المشاريع الكبيرة التي أسهمت كثيراً في تهويد السوق الفلسطينية. ومنها على سبيل المثال لا الحصر: «شيمن» (للزيت والصابون)، «غراند مولان» (مطاحن الدقيق)؛ «نيشر» (للإسمنت)؛ «سيليكات» (للقرميد)؛ «عتليت» (للملح). ومن المشاريع الوسيطة المعروفة: «لودزيا» (للنسيج)؛ «دوبك» (للسجاير)؛ «ليبر» (للحلويات). أما سنوات الازدهار في الثلاثينات، وبسبب الهجرة الخامسة من ألمانيا أصلاً، فقد تميزت بالتوسع السريع، وبإقامة عدد من المشاريع الكبيرة والمتقدمة، منها: «آتا» (للنسيج)؛ «فولكان» (للمعادن)؛ «فينيسيا» (للزجاج)؛ «بالالوم» (للألومنيوم)؛ «يزهار» (للزيت والصابون). والأهم أن معامل البوتاس على البحر الميت بدأت تعمل، وكذلك شركة الكهرباء (روتنبرغ). «واستمرت المشاريع القائمة بالنمو، وتضاعف عدد العاملين فيها ثلاث مرات في الفترة ما بين 1930 و1937». [50]

ومهما كانت أهمية العامل الذاتي – الطاقة البشرية ورأس المال – في تطوير الصناعة اليهودية، فإنها تبقى مدينة بنجاحها للمعاملة التفضيلية التي منحتها إياها حكومة الانتداب. وطالما احتجت الهيئات العربية على هذه السياسة البريطانية، ولكن من دون جدوى. وحتى بعد انفجار العنف تكراراً (1921، 1929، 1933، 1935، 1936 – 1939)، لم تتراجع حكومة الانتداب ومن ورائها حكومة لندن، عن سياستها. وعندما اتخذت الحكومة البريطانية قراراً حاسماً (الكتاب الأبيض 1939)، وذلك عندما تأكد لها أن الحركة الصهيونية حزمت أمرها بالانتقال إلى الرعاية الأميركية، وبالتالي، العمل على إنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين، فقد انفجرت الحرب العالمية الثانية، وجُمدت الإجراءات المترتبة على ذلك الكتاب. ومهما يكن، فإن هذا التغيير في السياسة البريطانية،

(49) Smith, B., The Roots of Separatism, p. 178.
(50) EZI, p. 655.

وإن ظل موقفاً نظرياً فحسب، فقد جاء متأخراً جداً، «لأنه في ذلك الوقت، كان قطاع صناعي يهودي، ذو أيديولوجيا انعزالية متأصلة، قد بلغ سن الرشد في ظل الحماية، وعلى حساب التطور العربي». [51]

وهكذا، وعندما انفجرت الحرب العالمية الثانية، تضافرت عوامل العرض والطلب، لتدفع الصناعة اليهودية في فلسطين خطوات كبيرة إلى الأمام. وفي الواقع، فإن الحرب جلبت على الاقتصاد الفلسطيني عامة، واليهودي منه خاصة، ازدهاراً لم يعهده خلال سنين طويلة من قبل. والصناعة اليهودية، التي امتلكت البنية التحتية ورأس المال اللازمين، وكذلك الطاقة البشرية المؤهلة للاستجابة للتحدي في ظروف الحرب، شهدت فورة من التطور خلال بضع سنين. فقد ازداد الطلب على إنتاجها بسبب نقص الاستيراد الناجم عن أعمال الحرب، وبالتالي، انقطاع السوق الفلسطينية عن مصادر التزويد التقليدية، فتقدمت الصناعة المحلية لتلبية احتياجات السكان. ولكن الأهم من ذلك، كان تعاظم طلبات الجيش البريطاني للتزود بالبضائع التي يحتاجها في الشرق الأوسط. «ففي سنوات الحرب العالمية تكيف الاقتصاد اليهودي بسرعة مع الضرورات الخاصة للحرب. وتطورت صناعة كبيرة، عملت من أجل الجيش الكبير المعسكر في المنطقة... ومن أجل تزويد المنطقة التي تزعزعت روابطها بالعالم الواسع بحاجاتها. وكانت الظروف مريحة، فلم تكن هناك أية منافسة، ودفع الجيش بسخاء، وتقبلت السوق المدنية أيضاً برضى كل سلعة قدمت إليها. إلا أن هذه الظروف الاصطناعية اختفت بعد الحرب. وقد صفيت مشاريع عديدة، لكن مشاريع أخرى حاولت تكييف معداتها وخبرتها مع الظروف الجديدة، ظروف السوق الحرة والمنافسة، التي أصبحت أصعب فأصعب بمقدار ما استردت الصناعة في أوروبا عافيتها». [52]

وظلت طلبات الجيش البريطاني تتعاظم حتى سنة 1943، وفي المقابل، تمكنت الصناعة اليهودية من تلبيتها. لقد امتلكت الطاقة على زيادة إنتاجها: «العدد الكبير من العمال والمهنيين والمهندسين الحرفيين، ورأس المال الخاص الكبير لتمويل الاستثمارات المطلوبة، والبنية التحتية الواسعة من المشاريع القائمة». وخلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب، «تضاعفت الصناعة أكثر من مرة، سواء بمصطلحات الإنتاج الفعلي أو عدد العاملين». وبرزت على هذا الصعيد صناعة صقل الألماس؛ «فالاحتلال الألماني لهولندا، المركز العالمي لصقل الألماس، أدى إلى تطوير هذا القطاع في فلسطين». وقد بلغت

(51) Seikaly, Haifa, p. 90.
(52) حرب فلسطين، (مصدر سابق)، ص 27–28.

صادرات الألماس في سنة 1945 ما قيمته 5,900,000 جنيه فلسطيني. وبحسب إحصاء سنة 1943، «تركز 60٪ من العاملين والإنتاج الصناعي في تل أبيب ومحيطها... وحوالي 19٪ في حيفا، وفقط 5 – 6٪ في القدس؛ فيما وفرت الصناعة في الكيبوتسات 2٪ فقط». ومنذ سنة 1944، وإلى حرب عام 1948، تباطأ النمو الصناعي اليهودي، ولكنه لم يتضرر كثيراً. وبحسب معلومات الوكالة اليهودية، كان القطاع اليهودي في نهاية فترة الانتداب يشكل 85٪ من حجم الصناعة في فلسطين.[53]

التطور الزراعي

لعل إسهام حكومة الانتداب الأكبر في تطور القطاع الزراعي اليهودي كان في حقل التشريعات المتعلقة بنقل ملكية الأراضي (انظر أعلاه). أما الإنجازات التي حققها الاستيطان اليهودي في هذا المجال، وهي ليست كبيرة، خاصة إذا ما قورنت بالمجال الصناعي، فكانت بفعل ذاتي أساساً. وهي، مهما كانت، فإنها لم ترقَ إلى مستوى الآمال التي علقتها الحركة الصهيونية على الاستيطان الزراعي، أو الشعارات التي رفعها «الرواد» حول «احتلال الأرض والعمل فيها». فبالإضافة إلى نقص الموارد المالية، الأمر الذي ظل قادة العمل الصهيوني يشتكون منه على الدوام، اصطدم الاستيطان الزراعي اليهودي بعقبتين أساسيتين: الأولى ذاتية، وتتعلق بطبيعة المهاجرين وخلفياتهم الاجتماعية وميولهم الاقتصادية، وبطاقتهم على العمل الجسدي الصعب في ظروف مناخية لم يعهدوها في بلادهم الأصلية. والثانية موضوعية، وتتعلق بصغر مساحة الأراضي المعروضة للبيع وارتفاع أسعارها نسبياً، وبالمنافسة القوية التي أظهرها المزارعون العرب في فلسطين، والتي لم تجدِ معها كثيراً إجراءات المقاطعة والحماية الصهيونية. ومع ذلك، فإنه برعاية المؤسسات الصهيونية المركزية، التي ظلت تؤكد على الاستيطان الزراعي لأغراض سياسية (بناء الوطن القومي اليهودي)، فقد نما قطاع زراعي يهودي وتطور، مستفيداً من تدفق رأس المال عليه عبر الوكالة اليهودية، ومن إجراءات الحماية التي حاولت هذه الأخيرة تكريسها في السوق اليهودية.

لقد جاء المزارعون اليهود الأولون من أوروبا الشرقية أساساً، وأقاموا في مستوطنات (موشفوت، م. موشفا)، بعضهم بملكية خاصة، والآخرون يعملون في أراضي البارون روتشيلد (انظر أعلاه). وبتأثير موظفي البارون، اعتمد المستوطنون زراعة الأشجار المثمرة، وخاصة كروم العنب واللوز. وكان نظامهم الزراعي قائماً على

(53) EZI, p. 655.

النمط الاستيطاني الفرنسي في شمال أفريقيا، وأشتغل المستوطنون اليهود كعمال مأجورين في المستعمرات. وعندما تحولت مستعمرات البارون إلى إدارة شركة بيكا (1900)، أُدخلت إليها زراعة المحاصيل الحقلية. وكذلك، في نهاية القرن التاسع عشر، بدأت زراعة الحمضيات في عدد من المستوطنات، وكان هذا الفرع الزراعي قد بدأ في الستينات من ذلك القرن، في السهل الساحلي الجنوبي (يافا وغزة)، وتنامى في الثمانينات، واشتهر تصديره إلى أوروبا باسم «برتقال يافا». ومنذ بداية الهجرة الثانية (1904)، حاول أعضاؤها احتلال العمل الزراعي في المستوطنات بدلاً من العمال العرب. وعارض المزارعون القدامى ذلك، ولكنهم رضخوا للأمر الواقع. وفي المقابل، ومع بداية نشاط المؤسسات الصهيونية المركزية في فلسطين، تحول المهاجرون الجدد إلى إقامة مستوطنات خاصة بهم، منها الجماعية (الكيبوتس) ومنها التعاونية (الموشاف). واعتمدوا نمط الإنتاج الزراعي المختلط بإرشاد «مكتب فلسطين» (1908)، الأمر الذي وفر لهم عمالة ذاتية على مدار السنة، وكذلك تنوعاً في المحصول، وبالتالي، مدخولاً مستقراً نسبياً. وكانت أهم فروع الزراعة المختلطة هي الخضار الطازجة والفواكه والإنتاج الحيواني وخاصة اللحم والحليب والبيض. في المقابل، اعتمد المزارعون المستقلون في الموشفوت تطوير بساتين الحمضيات، التي تحتاج إلى توظيفات رأسمالية كبيرة.[54]

وبالفعل، قد حقق الاستيطان الزراعي اليهودي نقلة نوعية في بداية القرن العشرين، قطعتها الحرب العالمية الأولى، ولكنها لم تقضِ عليها تماماً. فالمستوطنات اليهودية حظيت بحماية ألمانية وأميركية. ولم يلحق بها أذى كالذي أصاب القرى والمدن العربية أثناء الحرب. وفي مواكبة تدفق الهجرة الثانية، نشطت المؤسسات الصهيونية المركزية في ترتيب أوضاعها وتهيئة الظروف لاستيعابها. واشترى الصندوق القومي اليهودي بعض الأراضي التي أقيمت عليها مستوطنات كنيرت ودغانيا وحطين وحولدا وبن – شيمن. وتولى آرثر روبين، مدير «مكتب فلسطين»، الذي أنشئ في يافا سنة 1908، الإشراف على موجة الاستيطان الجديدة، وتنظيمها على أسس حديثة، أكثر انسجاماً مع الأهداف الصهيونية في إقامة «وطن قومي يهودي». وتقدمت «شركة تطوير أراضي فلسطين» بالأموال اللازمة لتنفيذ الخطة الاستيطانية الجديدة. وتم تحويل كنيرت إلى مزرعة تدريبية (1908)، وأنشئ الكيبوتس الأول في دغانيا (1909)، وعنهما يقول روبين: «إن كنيرت ودغانيا كانتا البابين اللذين تدفق عبرهما الدم الجديد إلى المستعمرات القديمة، وغيَّر ركودهما بدفق حياة جديدة». وفي عام 1911، جرت في مرحافيا التجربة الأولى للمستوطنة التعاونية، التي

(54) EZI, p. 31.

طرحها عالم الاجتماع والاقتصاد الصهيوني فرانتس أوبنهايمر. وقد آثرت المؤسسات الصهيونية المركزية النمط الجماعي والتعاوني للاستيطان الزراعي، لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية. [55]

ولكن تطور القطاع الزراعي اليهودي لم يكن ممكناً لولا تدفق رأس المال عليه من المؤسسات الصهيونية المركزية، والذي بلغ حوالي 700 جنيه استرليني لكل مكان عمل واحد، قبل الحرب العالمية الثانية. «ومع ذلك، فهذه المستوطنات الصهيونية، التي حافظ أعضاؤها على مستوى معيشة أوروبي، استمرت تظهر عجزاً، رغم تقديم الأموال الصهيونية والمساعدة الحكومية. ففي نهاية العام 1926، وصل عجز الكيبوتسات الاثني عشر الأكبر إلى 18٪ من رأس المال الموظف فيها. وحساب الربح والخسارة للسنوات 1924 إلى 1926 يظهر أن لا واحدة من هذه المستوطنات نجحت في معادلة ميزانيتها لمدة 3 سنوات متتالية. وفقط ثلاثة كيبوتسات تمكنت من ذلك لسنتين متتاليتين». وهذا ما دفع هذه المستوطنات إلى فروع إنتاج أخرى عدا الزراعة. ولأنها اعتمدت مبدأ مقاطعة العمل العربي المأجور، فقد اضطرت إلى تبني زراعة مكثفة وذات إنتاج عال، تتطلب توظيفاً رأسمالياً كبيراً، مصدره الوحيد أموال الجباية اليهودية، التي تقوم بها المنظمة الصهيونية العالمية. «ومع ذلك، فصناعة الألبان استطاعت الصمود في السوق المحلية فقط بفضل الدعم المالي وإجراءات الحماية المصطنعة التي توفرت لها عبر مقاطعة الإنتاج العربي. ومنذ العشرينات فما بعد، تحول المزارعون اليهود إلى زراعة الحمضيات - وهي المجال الوحيد الذي استطاع فيه الانتاج الزراعي الفلسطيني أن يتغلب على المنافسة في السوق العالمية». [56]

وكانت أهم فروع الزراعة التي جرى تطويرها بعد توسيع مساحة الأراضي المروية، خاصة في الثلاثينات، وتحولت إلى زراعة تجارية، هي الحمضيات والفواكه والخضار والألبان. واتسعت مساحة بساتين الحمضيات اليهودية من 10,000 دونم في عام 1922، من أصل حوالي 30,000 دونم في البلد كله، إلى حوالي 155,000 دونم في عام 1937، من أصل حوالي 300,000 دونم في البلد كله. وكانت غالبية البساتين في مستوطنات القطاع الخاص (الموشفوت)، ونسبة ضئيلة منها في الكيبوتسات. وارتفع تصدير الحمضيات من 900,000 صندوق عشية الحرب العالمية الأولى، إلى حوالي 1,300,000 صندوق في سنة

(55) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (مصدر سابق)، ص116.

(56) Weinstock, Nathan, Zionism: False Messiah, London, 1979, p. 140. (Henceforth: Weinstock, Zionism: False Messiah).

1923، ووصل الذروة في موسم 1938 - 1939، حيث وصل إلى 15,000,000 صندوق. وكان 60٪ من الحمضيات المصدرة يذهب إلى بريطانيا. وكذلك، فقد جرى تطوير فرع الألبان، عبر تهجين البقرة المحلية أو الدمشقية بأجناس هولندية، مما رفع نسبة إنتاجها إلى حوالي 4,000 ليتر سنوياً في الأربعينات. وفيما كانت نسبة الأراضي المزروعة في القطاع اليهودي تساوي 7٪ فقط من مجموعها في البلد (1947)، فإن الإنتاج الزراعي لهذا القطاع كان يساوي 29٪ من مجموعه في البلد عامة. لقد تفوق القطاع الزراعي اليهودي على العربي في فروع الزراعة الكثيفة، ما عدا الحمضيات، حيث استطاع المزارعون العرب الصمود في المنافسة، واحتفظوا بحوالي 50٪ من البساتين والانتاج تقريباً. [57]

وعدا رعاية المؤسسات الصهيونية المركزية، من توفير الأرض واستصلاحها وتمويل الاستيطان فيها، فقد أفاد قطاع الزراعة اليهودي من معاهد البحوث ومحطات التجارب التي أنشأتها الوكالة اليهودية. وكان من أهمها «معهد فولكاني»، الذي أسسه يتسحاق فولكاني (فلكانسكي) في بن - شيمن (1910)، ثم قررت اللجنة التنفيذية الصهيونية نقله إلى تل أبيب (1921)، فإلى رحوفوت (1930)، وعرف باسم «معهد البحث الزراعي» (فولكاني). «ومنذئذ، وحتى إقامة دولة إسرائيل، تركز البحث الزراعي وتقديم الخدمات التعليمية الزراعية في هذه المحطة، مع التركيز في آن معاً على مواضيع التقنيات الزراعية لتطوير الزراعة وتحسينها، كما على الجوانب الاقتصادية والتخطيطية - تخطيط نمط المزرعة، وتقديم اقتراحات لمواقع المستوطنات، وبنية الفروع. وقام علماء الجامعة العبرية في القدس أيضاً بتطوير البحث العملي وتقديم الخدمات التعليمية الزراعية... وتعاونت محطة البحث الصهيونية مع محطة حكومة فلسطين للتجارب وتقديم الخدمات التعليمية، والتي تعاملت أساساً مع مشاكل مزارع المحاصيل الحقلية. ولدى إقامة دولة إسرائيل أصبح المعهد الزراعي برعاية حكومة إسرائيل». [58]

ومع ذلك، ورغم التسهيلات التي حصل عليها - الأرض والتمويل والرعاية - فإن القطاع الزراعي اليهودي، الذي استند إلى أسباب سياسية وأيديولوجية، وليس إلى حسابات اقتصادية فحسب، لم يستطع الصمود في المنافسة الحرة مع القطاع العربي. لقد تحول إلى الزراعة الكثيفة القائمة على الري، وأقام الجمعيات التعاونية للتسويق والتصدير، ونجح في فرع الحمضيات، (الذي كان بالأساس قطاعاً خاصاً، واستخدم عمالاً عرباً

(57) EZI, pp. 32-33.

(58) EZI, p.33.

بكثافة)، ولكنه لجأ إلى إجراءات الحماية في السوق المحلية. «فعلى صعيد السوق المحلية، واجه المزارعون اليهود منافسة من الزراعة العربية، ونتيجة لذلك، جرى ضمان ربحية الزراعة اليهودية بشكل مصطنع من خلال منظمات تسويق مركزية، «تنوفا»، التي احتكرت تزويد السوق اليهودية بالأغذية. وهذه الجمعية التعاونية للتسويق ضمنت الربحية للمصالح الصهيونية بفضل نظام الحماية والانعزال القائم على مقاطعة منتوجات القطاع العربي من قبل المدن اليهودية». وقد تأسست تنوفا في إطار نشاط الهستدروت، التي هيمنت على الاقتصاد العمالي اليهودي، وبداية داخل «همشبير» (1919)، ثم بشكل منفصل إدارياً (1926). وقامت تنوفا على أساس تعاوني قطري، بهدف مركزة الانتاج الزراعي وتصنيعه وتسويقه. وعلى العموم، فإن القطاع الزراعي اليهودي العام أخضع للمبادئ التي اعتمدتها الوكالة اليهودية بهدف تهويد السوق، وبالتالي، فقد حظي بدعمها التمويلي. وكانت مؤسسات الوكالة اليهودية تتصرف بمبالغ مالية ضخمة. «فعائدات [الصندوق القومي اليهودي] في الفترة الممتدة ما بين 1907 وأيلول/ سبتمبر 1945، وصلت إلى 11,862,000 جنيه فلسطيني. والدخل من صندوق توطين القادمين الجدد، كيرن هيسود، الذي كان مسؤولاً عن جميع المهاجرين الجدد، وصل إلى 19,977,000 جنيه فلسطيني في الفترة ما بين 1921 – 1945، وظف منها في الزراعة 5,892,000 جنيه». (59)

في المحصلة، توسع الاستيطان الريفي اليهودي، القائم على الزراعة أساساً، خلال فترة الانتداب. فمقررات مؤتمر لندن (1920)، وما تمخض عنها من إقامة المؤسسات وتنشيط عملها، تواكبت مع «الهجرة الثالثة» (هجرة الرواد – هيحالوتسيم)، الذين تلقوا بعض التدريب الزراعي قبل وصولهم إلى البلد. وفي المقابل، جرى تأسيس الهستدروت (1920)، التي ضمت «اتحاد العمال الزراعيين»، وأنشأت «المركز الزراعي» (همركاز هحكلائي)، «كأداتها لتخطيط الاستيطان الريفي وتنفيذه، ومن أجل الانتاج الزراعي». أما المزارعون المستقلون في الموشفوت فأقاموا «نقابة المزارعين» (هستدروت هإكاريم). واستقر هؤلاء «الرواد» في نمطين من المستوطنات: الكيبوتس الجماعي، والموشاف التعاوني. وكانت مستوطنات مرج ابن عامر من أهم إنجازات هذه الفترة، ومنها الكيبوتسات التالية: عين حارود، تل يوسف، بيت ألفا، حفتسيباه، غيفع، غنيغار، ومزراع. وكذلك أقيم الموشفيم: نهلال، كفار يحزقيل، وتل عدشيم. وفي جبال القدس أقيم كيبوتس كريات عنفيم، كما أقيمت الموشفا بنيمينا في شمال السهل الساحلي. وفي عام

(59) Weinstock, Nathan, Zionism: False Messiah, pp. 141-142.

1925، تأسست حركة الموشفيم (تنوعت هموشفيم). وفي عام 1927، تشكل «الكيبوتس الموحد» (هكيبوتس همؤحاد)، الذي كان يتبع في حينه لحركة «العامل الفتي» (هكيبوتس هتسعير)، وكذلك «الكيبوتس القطري» (هكيبوتس هآرتسي)، الذي كان يتبع حركة «الحارس الفتي» (هشومير هتسعير). وكانت كل حركة سياسية أو أيديولوجية تقدم الدعم للمستوطنات المنتسبة إليها، والجميع يعتمدون على تدفق الأموال من الخارج أساساً. (60)

وإذ استقر عدد قليل من أعضاء الهجرة الرابعة (العشرينات) في المستوطنات الريفية، فإن كثيرين من الهجرة الخامسة (الثلاثينات) آثروا ذلك؛ فإما انضموا إلى مستوطنات قائمة، أو أنشأوا أخرى جديدة، وحصلت الكيبوتسات على النصيب الأكبر منهم. وشهد منتصف الثلاثينات بموازاة تصاعد المقاومة العربية، طفرة استيطانية مصطنعة، تمثلت في إقامة نقاط ريفية صغيرة، أشبه ما تكون بالمعسكرات، عرفت باسم «السور والبرج» (حوماً ومغدال). «ففي سنة 1936، أنشئت 10 مستوطنات كهذه؛ و16 في 1937؛ و15 في 1938؛ و17 في 1939». وفي هذه الفترة أدخل نمط جديد من الاستيطان الريفي، هو «الموشاف الاشتراكي» (هموشاف هشتوفي)، والذي هو حلقة وسيطة بين الموشاف التعاوني والكيبوتس. ومن أمثلته الأولى: كفار حطين (1936) وموليدت 1937، في الجليل الأدنى والشرقي، وشَفي تسيون (1938) في سهل عكا. وكذلك بدأت حركات استيطانية ريفية مثل: «الكيبوتس الديني» (هكيبوتس هداتي)، الذي بدأ في عام 1938، ومنظمة الموشفيم التابعة لحركة «العامل المزراحي» (هبوعيل همزراحي)، التي تأسست عام 1940، وحركة العامل الصهيوني (هعوفيد هتسيوني)، التي أقامت موشفيم ليبرالية (1936)، و«الاتحاد الزراعي» (إحود حكلائي)، الذي أقام قرى لأبناء الطبقة الوسطى (1944). (61)

ولم يتوقف الاستيطان الريفي بعد صدور الكتاب الأبيض (1939)، ولا حتى أثناء الحرب العالمية الثانية، بل على العكس، ولأسباب سياسية، وفي تحدٍّ استعراضي لحكومة بريطانيا، كثف الصندوق القومي اليهودي نشاطه في بناء القرى المختلفة، وتحديداً في المناطق المحظورة حسب الكتاب الأبيض. ففي الفترة ما بين 1938 و1947، أقيم 47 قرية، «منها، في سنة 1943، المخافر الثلاثة الأولى في النقب – غفولوت وبيت آيشل ورفيفيم. وفي ليلة واحدة عام 1946، أقيم 11 مستوطنة إضافية في الجنوب والنقب».

(60) EZI, p.1129.
(61) EZI, p. 1130.

وكذلك جرت محاولة لزيادة عدد المستوطنات في جبال القدس، في الفترة ما بين 1943 و1946 (المستوطنات الأربع في غوش عتسيون). كما أسس الجنود المسرحون بعد الحرب العالمية الثانية عدداً من الكيبوتسات والموشفيم. «وعشية إقامة دولة إسرائيل (أيار/ مايو 1948)، كان 25٪ من مجموع الـ 645,000 يهودي في البلد يعيشون في الريف: في 44 موشفا (86,000 مقيم)، 39 مستوطنة طبقة وسطى (14,000)، 68 موشاف (19,000)، 146 كيبوتس (44,000)، وفي عدد من مزارع التدريب والمدارس (2,000)». وبذلك يكون عدد المستوطنات الريفية في حينه 297 من جميع الأنواع.[62]

«السوق اليهودية»

لم تترك الهجرات اليهودية الأولى (1882 – 1924) أثراً ملموساً في القطاع التجاري الفلسطيني. فلا العدد القليل من اليهود الذين عاشوا في فلسطين قبل 1882، ولا المستوطنون من حركة أحباء صهيون (1882 – 1903)، تميزوا بنشاطهم التجاري. «وكان كثيرون من بين الـ 24,000 يهودي الذين عاشوا حينئذ في البلد عالة على التبرعات الخيرية من يهود الشتات. وكان بعضهم حرفيين وتجاراً صغاراً». وأعضاء الهجرة الأولى لم يعملوا في التجارة أساساً، واعتمدوا في تلبية احتياجاتهم على الخدمات المحلية القائمة. أما أعضاء الهجرتين، الثانية والثالثة، فقد كان لهم موقف أيديولوجي من العمل التجاري. كانوا في غالبيتهم من أبناء الطبقة الوسطى في مواطنهم الأصلية، وكانت صهيونيتهم، في جانب أساسي منها، تمرداً على نمط حياة آبائهم. وفي «المجتمع الجديد» الذي أرادوا بناءه في المستوطَن، رأوا أن على اليهود «التخلي عن مهنتهم التقليدية والعودة إلى الأرض والعمل اليدوي». واعتبروا التجارة «مهنة وضيعة، تلائم فقط أولئك العاجزين عن القيام بالعمل المنتج، أو غير الراغبين فيه». في المقابل، فأعضاء الهجرتين، الرابعة والخامسة، كانوا من الطبقة البرجوازية / الليبرالية، الذين أرادوا إقامة «مجتمع حديث»، على النسق الأوروبي، وبالتالي، بناء مؤسسات اقتصادية حدثة، تعتمد مبادئ المبادرة الخاصة والحرية الفردية. والتقاطع بين هذين التوجهين على الأرضية الصهيونية من جهة، والتناقض بينهما على الأرضية الأيديولوجية الطبقية، من جهة أخرى، حدّدا تطور القطاع التجاري اليهودي في فلسطين، قبل قيام إسرائيل وبعده.[63]

وفي العشرينات والثلاثينات تضافرت إسهامات حكومة الانتداب في تحسين البنية

(62) EZI, p. 1130.
(63) EZI, p.330.

التحتية للنقل والاتصالات وتطوير الإدارة، مع الميول الرأسمالية لأعضاء الهجرتين، الرابعة والخامسة، (انظر أعلاه)، لإحداث نقلة نوعية في قطاع التجارة اليهودي. لقد استقرت غالبية أعضاء هاتين الهجرتين في المدن، خاصة في تل أبيب وحيفا. ولما كانوا يملكون المال الخاص، فقد وظفوه في الصناعة والتجارة والبناء. وتميزت على هذا الصعيد الهجرة الخامسة (1931 – 1939)، سواء لناحية الخبرة أو الإمكانات المادية، إذ كانت نسبة كبيرة من أعضائها ألمانية. وتمكنوا عبر «شركة هعفرا» من نقل أموالهم إلى فلسطين، فأقاموا عدداً كبيراً من المحال التجارية في المدن الرئيسية – تل أبيب وحيفا والقدس. وفي المقابل، أقامت الهستدروت جمعيات تعاونية استهلاكية في الريف وأحياء العمال في المدن. وبموازاة تطور الاقتصاد اليهودي، وبالتالي ارتفاع مستوى معيشة المستوطنين وازدياد متطلباتهم الاستهلاكية، تطورت المتاجر، سواء لبيع الجملة أو التجزئة. وتبرز على هذا الصعيد مؤسستان تابعتان للهستدروت: «همشبير» للبضائع الاستهلاكية العامة، و«تنوفا» للمنتجات الزراعية والألبان. وكان من أهم إسهامات حكومة الانتداب إقامة «مجلس تسويق الحمضيات» (1940).[64]

وقد أعطت «اتفاقية هعفرا» (انظر أعلاه) دفعة قوية لتنامي القطاع التجاري والمصرفي اليهودي. فهذه الاتفاقية بين المنظمة الصهيونية وحكومة ألمانيا النازية لترتيب هجرة يهود ألمانيا بأموالهم، أو بجزء منها على الأقل، تركت أثراً كبيراً على التطور الرأسمالي للاستيطان اليهودي في فلسطين، وخاصة في المدن الرئيسية. «لقد امتلك هؤلاء المهاجرون خبرة أكبر من سابقيهم في غالبية مجالات النشاط الاقتصادي، وأسهموا كثيراً في تحديث التجارة والصناعة والأعمال المصرفية. وأحد إسهاماتهم الرئيسية في مجال التجارة كان في إقامة متاجر كبيرة نسبياً وحديثة لتجارة التجزئة». فبالإضافة إلى مستوى معيشتهم المرتفع، الأمر الذي استلزم إنشاء سوق استهلاكية تفي بمتطلباتهم، فقد امتلكوا الأموال التي وظفوها في البناء والصناعات التحويلية، مما حفز بدوره الحركة التجارية. وجاءت اتفاقية هعفرا، التي ارتكزت في جانبها التمويلي على استيراد البضائع الألمانية وتسويقها، ليس في فلسطين فحسب، بل في الشرق الأوسط عامة، لتحفز نشاط القطاع التجاري اليهودي. وكذلك، ففي جانب منها، انطوت الاتفاقية على تصدير الحمضيات إلى ألمانيا، في مقابل استيراد الأدوات الزراعية ومواد البناء... إلخ. «لقد أغرقت اتفاقية هعفرا فلسطين بالبضائع الألمانية»؛ ذلك لأن الشركات اليهودية زادت طلباتها من تلك

(64) EZI, p.331.

البضائع، التي دُفعت قيمتها سلفاً في البنوك الألمانية، من أموال اليهود الراغبين في الهجرة، وبالتالي، نقل أموالهم حسب شروط الاتفاقية. وأصبحت ألمانيا تحتل الموقع الثاني بعد بريطانيا في توريد السلع إلى فلسطين.(65)

ومهما يكن، ففي إطار سياسة «الوطن القومي اليهودي»، وبالتالي، السيطرة المنظمة على البلد، كانت الأهداف الصهيونية تقضي ببناء سوق يهودية، تكون باليهود ومنهم وإليهم. وهذا بطبيعة الحال يعني مقاطعة السوق العربية والامتناع عن شراء البضائع العربية، تمهيداً لإخراج السكان المحليين من الدورة الاقتصادية في البلد، وبالتالي، اقتلاعهم منه. إلا أن الاستيطان الصهيوني، في مراحل بنائه الأولى، كان بحاجة إلى السوق العربية، بل يعتمد عليها كلياً تقريباً. وكان كلما تقدم في إنتاج بعض مستلزماته الاستهلاكية، كلما سعى إلى إجراءات الحماية المصطنعة لكبح المنافسة العربية على هذا الصعيد. وعملياً، تميز الموقف الصهيوني العام من السوق العربية بحالة من الانفصام بين النظرية والتطبيق؛ وفي محاولاته لإخضاع العلاقة مع تلك السوق لاحتياجاته الذاتية، سلك نهجاً من الازدواجية والانتقائية. «فالنظام السياسي والاجتماعي اليهودي كان يعتمد على التعاون مع المجتمع العربي - أو على أفراد من هذا المجتمع في حقول مختلفة. والمصلحة السياسية اليهودية كانت في التدفق الحر، ولكن الانتقائي، للبضائع الاقتصادية بين الاقتصادين - التدفق غير المحدود للأرض والمنتجات الزراعية العربية والتدفق المحدود والمشروط للعمال، في مقابل المال اليهودي. وكان هذا التبادل سيبقى مستمراً حتى يستطيع الاقتصاد اليهودي أن يوفر كل متطلباته في جميع الحقول، بحيث يتمكن مسار بناء المجتمع والأمة من التقدم».(66)

وفيما كانت تل أبيب تنفصل عن يافا وتقيم مركزها التجاري الخاص، كانت حيفا اليهودية تسير في أعقابها: «فمبكراً منذ عام 1921 انقسمت غرفة التجارة في حيفا إلى اثنتين، واحدة لليهود وواحدة للعرب. وذلك إلى حد كبير نتيجة لمطالب القطاع السكاني اليهودي التجاري المتنامي، وتصاعد تأثير التجار الأشكناز وممثلي المصالح الاقتصادية الصهيونية المنظمة الأكثر مبادأة داخله [القطاع السكاني]، من أجل تغيير الواقع القائم. لقد بدأ المسار البطيء للعزل العرقي في الشؤون التجارية - إلا أن سياسات الغرفتين افتقدت إلى المثابرة والوضوح على مدى الفترة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى أن براغماتية أعضائها كثيراً ما كانت غير متسقة مع المواقف السياسية والانفصالية التي فرضت عليهم الأوضاع اتخاذها. وبالتدريج تطابقت سياسة الغرفة اليهودية مع العناصر

(65) EZI, p.331, Weinstock, Nathan, Zionism: False Messiah, p. 136.
(66) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, p. 69.

الصهيونية الأكثر تسييساً، وانخرطت في صراع شامل من أجل بلورة حيفا يهودية. ولهذه الغاية، فقد دعمت، سواء في السرّ أو العلن، الحملات المختلفة لمقاطعة التجارة والعمل والخدمات العربية، وشجعت المحاولات اليهودية لاحتلال السوق. ولكن، في نفس الوقت، أقنعها قادة من المنظمات العمالية والصناعية والمصارف وشركات البناء وتعاونيات التسويق، بضرورة الحفاظ على درجة من التعاون مع التجار العرب العاملين في قطاعات لاتزال الطاقة اليهودية فيها متدنية أو ضئيلة».(67)

ومع تطور الصراع السياسي على فلسطين، احتدمت «الحرب الاقتصادية»، وكانت المقاطعة المتبادلة إحدى أدوات هذا الصراع. لقد وعى الشعب الفلسطيني أبعاد المشروع الصهيوني وقاومه بالوسائل المتوفرة لديه، ومنها الاقتصادية. «والمعركة السياسية في الحلبة الاقتصادية لم تكن محصورة في مسألة تفسير النتائج المترتبة على الاستيطان اليهودي بالنسبة إلى سلامة الجماعة السكانية العربية، وإنما كان لها تعبيران ملموسان على الأقل: (1) المحاولات العربية النشطة والدورية لخنق الجماعة السكانية اليهودية عبر منع التبادل الاقتصادي (الأرض والعمل والمنتوجات) بين الجماعتين السكانيتين؛ (2) المحاولات الدورية اليهودية لمنع التبادل الاقتصادي، انتقائياً، مع الجماعة السكانية العربية». وإذ لم تكن إجراءات المقاطعة محكمة على الجانبين، فإن أثرها على الجانب اليهودي كان أكبر. وتشكلت على الجانبين لجان للمقاطعة، كان نشاطها يتصاعد بمواكبة احتدام الصراع السياسي. فبعد «ثورة البراق» (1929) مثلاً، بلغت المقاطعة حداً أنزل في القطاع التجاري اليهودي ضربة قاسية، سواء في القدس، أو تل أبيب أو حيفا. وقد لخص تقرير لجنة بيل (1937) ذلك بما يلي: «هجر التجار اليهود في القدس مؤسساتهم في المدينة القديمة وبدأوا مجدداً في الحي التجاري الجديد خارج الأسوار. وانتقل أصحاب الحوانيت في يافا إلى تل أبيب. وعلى جميع الصعد، كان الانقسام بين الشعبين الآن مكشوفاً وبلا قناع».(68)

وتكرر الأمر أثناء «الاضراب العام» (نيسان/ ابريل - تشرين الأول/ أكتوبر 1936)، فكانت المقاطعة الاقتصادية عنصراً أساسياً في إدارة الصراع السياسي. وقد تضافر ذلك مع الإضراب عن العمل، خاصة في قطاع النقل وميناء حيفا، ليفاقم الوضع في السوق اليهودية، خاصة في المدن الكبرى، ويشعل الضوء الأحمر في مكاتب حكومة الانتداب والوكالة اليهودية. «فقدرة الجماعة السكانية العربية الفلسطينية، التي نظمتها

(67) Seikaly, Haifa, pp. 113-114.
(68) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, pp. 71-72.

«اللجان القومية» المحلية، على تجنيد الدعم السياسي والاقتصادي في أوساط العديد من قطاعات المجتمع العربي الفلسطيني، فاجأت اليهود كما الحكام البريطانيين وأقلقتهم». ومع أن المقاطعة لم تكن محكمة، ولا الإضراب شاملاً، فقد ألحقا ضرراً كبيراً بالسوق اليهودية، سواء لناحية الحصول على احتياجاتها من السوق العربية، أو بيع منتوجاتها فيها. ونجا قطاع الحمضيات الهام من الأذى، لأن موسم 1936 كان قد انتهى قبل الإضراب، وتوقف الإضراب قبل بداية موسم 1937. ولعل اقتراب هذا الموسم الأخير كان من أسباب وقف الإضراب. كما أن السائقين اليهود، بحماية عسكرية بريطانية خففوا من وطأة إضراب عمال النقل العرب، خاصة وأن القطارات لم تتوقف، وميناء حيفا ظل مفتوحاً. وفوق ذلك، فمنذ بداية الإضراب، دشن المندوب السامي رصيفاً جديداً في ميناء تل أبيب، مكنها من الاستغناء عن ميناء يافا المعطل عن العمل بفعل الإضراب. [69]

في الواقع، فإن الإضراب العام (1936) لم يحقق النتائج التي كانت متوقعة منه، لأسباب متعددة. ومن أهمها أن قيادة الاستيطان اليهودي، بعد تجربة عام 1929، أولت مسألة المقاطعة العربية اهتماماً خاصاً، وعمدت إلى تعزيز الطاقة الانتاجية للقطاع اليهودي، وإلى تشديد إجراءات الحماية للمنتوجات اليهودية في سوقها الخاصة. وفي مقابل الحملة لتشجيع شراء البضائع اليهودية، دعت إلى مقاطعة المنتوجات العربية، خاصة بعد سنة 1933. «فقد أقيمت لجنة تمثل المنتجين اليهود والمنظمات العامة، «الاتحاد من أجل إنتاج البلد» (هأيغود لتوتسيرت هآرتس)، لتثبيط شراء المنتوجات العربية. واتخذت حملتها شكل الطواف على البيوت والحوانيت، وجعل هذه المبادئ تُعلّم في المدارس... فالمنتوج العربي، وخاصة الزراعي، وكذلك العمل العربي، كانا رخيصين، ولذلك اشتراهما القطاع اليهودي. والطبقة العاملة اليهودية وجدت أنه من المربح بشكل خاص شراء المنتوج العربي بدلاً من منتوجات الألبان والأغذية اليهودية الأغلى، وكذلك بعض مواد البناء... وقد أيد المنظرون الصهيونيون الرأي القائل بأن اللجوء إلى المنتوج العربي يجب أن يكون مكملاً فقط للمنتوج اليهودي في هذه المرحلة من تطوير الاقتصاد اليهودي». هذا مع العلم أن الصناعات اليهودية اخترقت السوق العربية، وعلى نطاق واسع، كما يتضح من ردود الفعل العربية على هذه الظاهرة، وبالتالي، الدعوة إلى مقاطعتها. وفي المقابل، قامت مجموعات يهودية منظمة بإتلاف المنتوجات العربية التي جرى تهريبها إلى السوق اليهودية. [70]

(69) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, pp. 73-74.
(70) Seikaly, Haifa, pp. 93-94.

لا تتوفر معلومات دقيقة حول الآثار السلبية التي تركها الإضراب العام، وبالتالي «الثورة العربية الكبرى» على الاقتصاد اليهودي؛ وهناك تضارب في التقديرات بين الباحثين في الموضوع. ومهما يكن، فإن الدلائل تشير إلى ازدياد اعتماد السوق اليهودية على المنتوجات اليهودية بنسبة كبيرة. «وهذه الزيادة عكست بشكل رئيسي انطلاق الزراعة اليهودية ونموها، والتي، منذ بدايتها، كانت في موقع معرض للعطب، وذلك أساساً بسبب منافسة الزراعة العربية (بطاقة عملها الأرخص)». وإذ تضررت مصالح يهودية، واضطر بعض المشاريع إلى التوقف عن العمل، كما حصل نقص في الخضراوات والألبان إلا أن «هذا المجهود العربي الفلسطيني الكبير لتدمير الجماعة السكانية اليهودية عبر وسائل اقتصادية، جاء متأخراً جداً – الاقتصاد اليهودي لم يعد عرضة للعطب». لقد قطعت السوق اليهودية شوطاً كبيراً في الاكتفاء الذاتي، وجاءت المقاطعة العربية لتسرع مسارها نحو الاستقلال عن السوق العربية. وساعدها على ذلك عاملان رئيسيان: (1) منح الحكومة البريطانية اليهود امتيازاً لفتح ميناء جديد وتشغيله، من خلال بناء رصيف في تل أبيب. وهكذا كسب النظام الاقتصادي السياسي اليهودي ميناء يسيطر عليه اليهود كلياً... وكانت لذلك أهمية كبيرة اقتصادياً وسياسياً ورمزياً. (2) تكليف الزراعة اليهودية، لأول مرة، توفير كل الاستهلاك المحلي الممكن واحتلال السوق اليهودية كلها، مع بقائها في تنافس مع المصدرين الزراعيين من الأقطار العربية المجاورة. وعلى العموم، فالنظام الاقتصادي اليهودي اضطر أن يعمل بانفصال كامل عن العربي، وأن يستكمل بذلك مسار بناء الأمة والمجتمع». [71]

لقد جند الاستيطان اليهودي موارده المادية والبشرية للتعاون مع حكومة الانتداب من أجل التخفيف من وطأة الإضراب العام على انتظام الحياة في البلد. وعقدت القيادة الصهيونية العزم على الحؤول دون تحقيق الإضراب لأهدافه، وبالتالي، إثبات أن العرب في فلسطين لا يستطيعون تكرار تجربة سوريا في حينه. وبذلت تلك القيادة جهدها لكسر الإضراب، ووضعت ثقلها في الحفاظ على انتظام العمل في ميناء حيفا، ونجحت في ذلك. «فهذا البيشوف، الذي اعتبر تحطيم الإضراب العربي شرطاً لبقائه القومي، كان مستعداً لأن يجند طاقته كلها للحلول محل العرب المضربين في جميع الخدمات الحيوية للدولة». وفي واقع الأمر، «لم يؤدّ فتح ميناء تل أبيب إلى انهيار الإضراب في يافا والبلد بأكمله، كما أمل كثيرون من قادة أليبشوف، لكنه برهن أن تل أبيب تستطيع العيش من دون بحارة يافا». وكذلك، وبحماية عسكرية حكومية لقوافل السيارات كسر السائقون اليهود إضراب

(71) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, pp. 74-76.

عمال النقل العرب. «كما أدى الإضراب إلى تقوية الاقتصاد اليهودي بعض الشيء؛ فقد وجد آلاف من العمال اليهود أماكن عمل لهم في البيارات التي تركها العمال العرب. وتخلصت القرية اليهودية من المنافسة العربية، وتطورت وزادت في إنتاجها. وفي أواخر أيام الإضراب، أصبح لدى الوكالة اليهودية المبرر لتطالب الحكومة بحصة جديدة من الهجرة، في ضوء الحاجة الملحة إلى المزيد من العمال في الحياة الاقتصادية اليهودية. لقد حطم عشرات الآلاف من العمال اليهود الإضراب العربي».(72)

وعلى أي حال، فإنه ما لبثت «الثورة العربية الكبرى» أن توقفت بقرار سياسي، حتى نشبت الحرب العالمية الثانية، التي جلبت ازدهاراً اقتصادياً إلى فلسطين (انظر أعلاه). فقد بقي البلد خارج ساحات الحرب، ولكنه أفاد من تمركز قوات كبيرة من الجيش البريطاني في المنطقة. والطلبات الكبيرة لهذا الجيش أدخلت القطاعين الاقتصاديين، العربي واليهودي، في مسابقة لتوفير تلك الطلبات، التي كان مردودها عالياً عليهما؛ فاختفت المقاطعة بينهما، وحلت محلها المضاربة، التي أفاد منها القطاع اليهودي جداً. إلا أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تختف تماماً العوامل التي أدت إلى الطفرة الاقتصادية في فلسطين أثناءها. لقد كان طبيعياً أن يتأثر بعض الفروع التي شهدت نمواً غير عادي في ظروف غير طبيعية، إذ مع عودة الأمور إلى مجاريها، حرمت تلك الفروع من الأفضليات التي تمتعت بها في زمن الحرب. «وقد اضطرت صناعة الألماس، التي تطورت في البلد بعد أن شلت مراكزها في هولندا وبلجيكا، في أثناء الحرب، إلى الوقوف في وجه منافسة هاتين الدولتين اللتين أعادتا ترميم أوضاعهما بسرعة. وانخفضت قيمة تصدير الألماس من 5,900,000 جنيه فلسطيني سنة 1945 إلى 1,157,000 جنيه فلسطيني سنة 1947، ومرت الصناعة الناشئة سنة 1947 بأزمة حادة أدت إلى إغلاق مصانع صقل الألماس مؤقتاً».(73)

وكذلك، فبعد الحرب العالمية الثانية، تبنت الجامعة العربية (2 كانون الأول/ديسمبر 1945) قراراً بمقاطعة المنتجات والمصنوعات اليهودية، وشكلت لجنة دائمة للإشراف على تنفيذها. وإذ لم يكن الالتزام كاملاً بهذا القرار، فإنه ترك أثراً ملموساً على بعض الصادرات اليهودية. «وفي العامين الأخيرين قبل حرب الاستقلال كانت قد بدأت بالظهور علامات التأثير المدمّر للمقاطعة العربية على الصناعة اليهودية. وكانت هناك فروع معينة تضررت فوراً. فتصدير الزجاج انخفض من 132,000 جنيه فلسطيني سنة 1945

(72) الثورة العربية الكبرى، (مصدر سابق)، ص14.
(73) حرب فلسطين، (مصدر سابق)، ص28.

إلى 34,700 جنيه فلسطيني سنة 1946، وتصدير الملبوسات الجاهزة من 201,000 جنيه فلسطيني إلى 4,600 جنيه فلسطيني، وتصدير الأدوية من 154,000 جنيه فلسطيني إلى 10,500 جنيه فلسطيني. وانخفضت الصادرات الصناعية بمجملها من 11 مليون جنيه فلسطيني سنة 1945 إلى 9,1 مليون جنيه فلسطيني في السنة التالية، أي انخفاض يفوق السدس. وكانت نسبة الصادرات إلى الدول العربية سنة 1945 نحو 26٪ من إجمالي الصادرات العامة، فانخفضت في السنة التالية إلى 8,3٪ واضطرت الصناعة العبرية إلى التفتيش عن أسواق جديدة لمنتوجاتها».(74)

في المقابل، لم تتأثر فروع معينة بالتغيرات التي طرأت بعد الحرب، ولا بالمقاطعة العربية، بل على العكس، فإنها انتعشت وتطورت. «وانعكست الفترة الانتقالية بصورة مختلفة في فرع الحمضيات. ففي سنوات الحرب أُهملت بساتين كثيرة، وتلف جزء منها وأصبح جزء آخر بحاجة إلى عناية فائقة ليدر محصولاً فعلياً. وتناقصت المساحة المزروعة بالحمضيات في الاقتصاد اليهودي من 152,000 دونم إلى 120,000 دونم. وفي سنة 1947 فقط، بدأ فرع الحمضيات باسترداد عافيته. وارتفع حجم تصدير الحمضيات في موسم سنة 1948، وهو الأخير قبل نشوب الحرب، إلى 15 مليون صندوق، بينما بلغ حجم التسويق سنة 1946: 5,700,000 صندوق، وسنة 1947: 7,600,000 صندوق. وكان التوقع لموسم سنة 1948 هو 12 مليون صندوق، إلا أن حرب الاستقلال شوشت التقديرات». وعلى العموم، فإن سنوات الحرب العالمية الثانية قد رفعت الانتاج الزراعي اليهودي، بحيث أصبح قادراً على تلبية جزء كبير من احتياجات السوق اليهودية، وبالتالي الاستغناء عن الاستيراد أو اللجوء إلى السوق العربية. «لقد انتهت تماماً تبعية الييشوف اليهودي فيما يتعلق بحاجاته الغذائية الأساسية، تلك التبعية التي شكلت عاملاً معيناً في العلاقات بين الطائفتين في العشرينات. وارتفع إنتاج الحليب من 35 مليون ليتر سنة 1939 إلى 82 مليون ليتر سنة 1947، وإنتاج البيض من 60 مليوناً سنة 1939 إلى 174 مليوناً سنة 1947، وإنتاج الخضراوات والبطاطا من 18,000 طن سنة 1939 إلى 75,000 طن في سنة 1947».(75)

وفي الواقع، فإن السوق اليهودية في الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونشوب حرب 1948، قد أفادت من ثلاثة عوامل هامة هي: (1) تدفق الأموال من الخارج، سواء من التبرعات اليهودية أو صادرات الألماس. «ففي سنة 1946، مثلاً، دخل

(74) حرب فلسطين، ص30.
(75) حرب فلسطين، ص 28-30.

أرض – إسرائيل أكثر من ستين مليون دولار، وهو مبلغ لا يقل كثيراً عما حصلت عليه إنكلترا في مقابل صادراتها إلى الولايات المتحدة الأميركية سنة 1945». (2) استمرار وجود قوات بريطانية كبيرة نسبياً في البلد، سواء للحفاظ على الأمن أو بسبب تصاعد الحرب الباردة. «وقد أجبر ذلك بريطانيا على مواجهة نفقات عسكرية كبيرة شبيهة تقريباً بالنفقات في زمن الحرب. وقدرت هذه النفقات، فيما يتعلق بأرض – إسرائيل، بـ 23,5 مليون جنيه فلسطيني، وتدفق جزء من الأموال على الاقتصاد اليهودي». (3) انتعاش قطاع البناء بعد فترة طويلة من الركود، من جهة، ولتلبية احتياجات الهجرة الجديدة، من جهة أخرى. «وفي السنوات 1945 – 1947 تم في المدن والمستعمرات اليهودية، بحسب تقدير موثوق، بناء نحو 43,000 غرفة، استثمر في بنائها 25 مليون جنيه فلسطيني تقريباً». وهذا بالإضافة إلى توفر أمكنة العمل «رجح الكفة ضد الاتجاهات السلبية التي رافقت فترة الانتقال». ونتيجة للوضع الاقتصادي الجيد في القطاع اليهودي، عمدت الوكالة اليهودية إلى المطالبة بزيادة معدلات الهجرة إلى البلد، الأمر الذي ظل موضع خلاف مع بريطانيا قبل نهاية انتدابها على فلسطين. [76]

وكان طبيعياً أنه جنباً إلى جنب مع تطور القطاع التجاري اليهودي أن يتنامى القطاع المصرفي. وبالمقارنة مع الجانب العربي، فقد تفوق القطاع المصرفي اليهودي كماً ونوعاً. وفيما افتتح المصرف اليهودي الأول، «البنك الأنكلو – فلسطيني»، كفرع لصندوق الاستيطان اليهودي، عام 1903 في يافا، فإن المصرف التجاري العربي الأول، «البنك العربي» لم يبدأ عمله حتى عام 1930، وفي يافا أيضاً. وبواقع تبعيته للمنظمة الصهيونية العالمية، فإن البنك الأنكلو – فلسطيني ما لبث أن أصبح «أكبر مصرف في فلسطين والمصرف الرسمي للمنظمة الصهيونية في آن واحد». وفيما أراده هيرتسل في حينه ذراعاً مالية لنيل «البراءة الدولية» (انظر أعلاه)، ولم يشأ زجه في النشاط الاستيطاني، لكن صندوق الاستيطان اليهودي، اضطر إلى فتح المصرف في فلسطين تحت ضغط الصهيونيين العمليين والصندوق القومي اليهودي، برئاسة مناحم أوسشكين. وتم تعيين دافيد لفونتين مديراً له حتى وفاته (1911). «وبلغ رأس المال التأسيسي للمصرف 40 ألف جنيه، ثم ازداد حتى أصبح 100 ألف في سنة 1912». وقد فتح عدة فروع له في مدن فلسطينية (القدس والخليل وحيفا وصفد وطبريا). «وبلغ الرأسمال المساهم للمصرف عند نهاية عام 1944 حدود 861 ألف جنيه فلسطيني أو استرليني، بينما وصلت قيمة الودائع والأرصدة إلى 36,242,000 جنيه. وقد نما المصرف الصهيوني بسرعة

(76) حرب فلسطين، ص 28–29.

فائقة وطرأت زيادة مطردة على حصته من الأرصدة العامة للمصارف، إذ ارتفعت عام 1938 إلى 45٪، وبلغت عام 1944 حوالي 58٪». [77]

ويلفت النظر أن المصرف الأنكلو – فلسطيني أقام له فرعاً في بيروت، وآخر في استنبول، «شركة أنكلو – ليفانتين»، عام 1908، وتقلب على إدراتهما فكتور جاكوبسن، من قيادة العمل الصهيوني. فاستخدم المصرف للأغراض الصهيونية في مركز الولاية بيروت، وفي العاصمة العثمانية. ومن موقعه في إدارة البنك، اتصل جاكوبسن بالعائلات اللبنانية صاحبة الأراضي في فلسطين لشرائها لصالح الصندوق القومي اليهودي. وفي استنبول، نشط في الاتصالات مع قادة ثورة تركيا الفتاة. «ولقد قام المصرف المذكور طوال نصف قرن من الزمن تقريباً بدعم الوجود الصهيوني في فلسطين عن طريق النشاطات التالية: 1 – تمويل عمليات الانماء الاقتصادي اليهودي. 2 – التمويل التجاري. 3 – التسليف الزراعي للمستعمرات. 4 – إنشاء مؤسسات مالية فرعية للقروض الزراعية والصناعية وللتأمين والاستثمار المالي والرهونات العقارية وبناء المساكن في المدن والضواحي الصناعية». وكان «بنك العمال» (بنك هبوعاليم) من أهم المؤسسات المالية التي أنشأها المصرف. كما أسهم في مشاريع صهيونية رئيسية (شركة كهرباء فلسطين، مثلاً)، والعديد من المصالح والمرافق اليهودية في البلد. وتحول (1951) إلى مصرف إسرائيل الرئيسي (بنك لئومي ليسرائيل)، وتوجه لاحقاً إلى حقول أخرىمن النشاط، بعد تأسيس «بنك إسرائيل المركزي». [78]

وقد أغلقت السلطات التركية المصرف الأنكلو – فلسطيني شكلاً أثناء الحرب العالمية الأولى، لأنه كان شركة مسجلة في لندن، وهي في حالة حرب مع تركيا. لكنه استمر في عمله سراً، بتغطية من «لجنة التوزيع الأميركية اليهودية المشتركة». وفي ظل الانتداب البريطاني، عاد المصرف إلى مزاولة نشاطه وازدهرت أعماله. «ومع أن الإدارة البريطانية، المحافظة بالفطرة كما كانت فيما يتعلق بالشؤون النقدية، فرضت قيوداً معينة على عمل البنوك في فلسطين، ولم تكن تشجع أي خطة تمولها الحكومة لاعتماد مالي بفائدة قليلة، سواء للصهيونيين أو للعرب، فإن موقفها العام إزاء البنوك كان عدم التدخل في شؤونها المالية. فقد اشترط قانون البنوك لعام 1921، مثلاً، أن تقوم شركات مسجلة فقط بالأعمال المصرفية، بينما لم يتضمن أية أحكام فيما يتعلق بالحد الأدنى من رأس المال أو بنسبة السيولة النقدية. وازدهرت البنوك الصهيونية المحلية، بقيادة بنك

(77) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (مصدر سابق)، ص110.
(78) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (مصدر سابق)، ص110–111، 115.

أنكلو – فلسطين... ففي سنة 1936، كان هناك سبعون بنكاً محلياً وسبعة بنوك أجنبية، وهذا أكبر نمو وصل إليه عدد المصارف بين سنة 1932 وسنة 1936، نتيجة الهجرات الكبيرة والثرية لتلك السنوات». (79)

«العمل العبري»

كان شعار «العمل العبري» من أهم الشعارات التي رفعها، وعمل على تجسيدها، مستوطنو الهجرة الثانية. وإذ سبقتهم إلى ذلك مجموعة «البيلوييم» في الثمانينات من القرن التاسع عشر، إلا أنها أخفقت في نقل الشعار من المجرد إلى الملموس، فلا هي كانت قادرة على ذلك، ولا وافقها عليه مزارعو المستوطنات الأولى (انظر أعلاه). وليس فقط أن أعضاء الهجرة الثانية وصلوا إلى البلد دون إمكانات مادية، تؤهلهم لبناء «المجتمع الجديد» الذي أرادوه بفعلهم الذاتي، بل إنهم عمدوا إلى فرض إرادتهم على المستوطنين القدامى، ولو قسراً، فوقع الصدام بين الجانبين. وكانت للمزارعين أسبابهم في رفض الاستجابة لمطالب المهاجرين الجدد في تشغيلهم بدلاً من العمال العرب. «فاستئجار العمال العرب... لم يكن أرخص فحسب، وإنما جرى اعتبارهم في البداية أكثر مهارة وملاءمة للأوضاع المحلية من (مثيري الشغب) الشباب المثقفين أيضاً. وفوق ذلك، وكما ورد أعلاه، فاستئجار عمال من القرى في محيط المستوطنات (هموشفوت) شكل نوعاً من «التأمين»؛ وإمكانية أن تهاجم هذه القرى المستوطنات تراجعت كثيراً». لقد خشي هؤلاء المستوطنون من عواقب مطالب المهاجرين الجدد باحتلال العمل المأجور، بدلاً من العمال العرب، وخاصة من مطلب توليهم حراسة المستوطنات بدلاً من النواطير العرب (انظر أعلاه). (80)

لقد فشل المستوطنون الأولون في إعالة أنفسهم بجهدهم الذاتي، كما كانوا يمنون أنفسهم عندما هاجروا إلى فلسطين تحت شعارات الصهيونية. وعندما منحتهم بيكا قطعاً كبيرة من الأرض، لم تقدم لهم الآلات الزراعية؛ فاعتمدوا على العمل المأجور، وأصبحوا بمثابة مقاولين لديها (انظر أعلاه). وعندما وصل مستوطنو الهجرة الثانية، «لاحظوا أن المستوطنات اليهودية هي يهودية بالاسم فقط، وأنه في مقابل بضع عشرات من اليهود، كان هناك في الواقع مئات العرب». وقد وصف أحد هؤلاء المهاجرين الجدد الوضع في العقد الأول من القرن العشرين، كما يلي: «مئات العرب يحتشدون في ساحة السوق

(79) Seikaly, Haifa, p.99.
(80) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, p. 47.

الواسعة، بالقرب من نُزُل العمال، لقد كانوا ينتظرون هنا منذ الفجر. وهم العمال الموسميون. وبينهم عدد من العمال الدائمين، الذين يعيشون في مزرعة المستوطن ويذهبون مباشرة إلى بيارة البرتقال... هناك ما مجموعه حوالي 1,500 منهم كل يوم. ونحن، بضع عشرات من العمال اليهود، غالباً ما نبقى عاطلين. ونحن أيضاً نأتي إلى السوق بحثاً عن عرض ليوم عمل... وها هو الموظف، ابن لشعبكم، يركب بغلاً، وهو راض وقانع. في يده سوط ويتكلم بخشونة، ويرتدي لباساً أبيض بالكامل». ولأن مستوطني الهجرة الثانية اعتبروا أنفسهم مسؤولين عن تحقيق «الثورة الصهيونية»، ليس في فلسطين فحسب، بل في الشتات اليهودي أيضاً، فقد كان طبيعياً أن يصطدموا بنهج المزارعين في المستعمرات الأولى. فخاضوا صراعاً مع النهج السائد فيها تحت شعار «احتلال العمل»، أي طرد العمال العرب والحلول مكانهم. (81)

وكان الصدام الأول في بيتح تكفا (1906)، عندما قرر المزارعون مقاطعة العمال اليهود. إلا أن العمال كسبوا هذه المعركة بدعم من المؤسسات الصهيونية المركزية، التي تحملت العبء المالي المترتب على زيادة أجورهم مقارنة بالعمال العرب؛ وتكرس هذا النهج. وكذلك، راحت تلك المؤسسات تبحث عن عمال يهود في البلدان العربية؛ فكان تهجير بضع مئات من اليمن، بلغ عددهم عام 1914 حوالي 1,500 شخص. وكان كلما ازداد نشاط المؤسسات الصهيونية المركزية في حقل الاستيطان، كلما تكرس نهج تهويد العمل فيه، الأمر الذي أصبح مبدأً أساسياً في دساتير تلك المؤسسات. وعن المادة 4 في عقد التأجير الذي اعتمده الصندوق القومي اليهودي، والذي ينص على وجوب تشغيل عمال يهود فقط، قال أبراهام غرانوت، رئيس فرع الصندوق في القدس، ما يلي: «إن مبدأ العمل اليهودي الصرف تمليه ضرورات اقتصادية. والفارق بين مستوى معيشة العامل اليهودي والعربي كبير إلى حد أنه يشكل تهديداً خطيراً لمصالح العامل اليهودي، الذي يقف عاجزاً عن التنافس مع أجور العمال العرب... والمهاجر اليهودي بحاجة إلى تأمين سوق عمل لا تعتمد على الاعتبارات التجارية الصرفة كالفارق في الأجور». وسرعان ما تأسست أحزاب عمالية يهودية: «بوعالي تسيون» (عمال صهيون)، الذي أنشئ في أوروبا (1901)، وظهر لأول مرة في فلسطين سنة 1906، و«هبوعيل هتسعير» (العامل الفتي)، الذي أنشئ عام 1906 في فلسطين. وقد اتحد الحزبان لاحقاً، فيما القاسم المشترك بينهما هو «احتلال العمل» على يد العمال اليهود، أي مقاطعة العمل العربي. (82)

(81) Weinstock, Nathan, Zionism: False Messiah, pp. 68-69.
(82) Weinstock, Nathan, Zionism: False Messiah, pp. 72-73.

وفي سنة 1920، أسست الأحزاب العمالية «النقابة العامة للعمال اليهود في أرض – إسرائيل» (الهستدروت). «وتوّ بدايتها أظهرت الهستدروت بعض الملامح الخاصة. وقد لاحظ أحد قادة حركة العمل الصهيونية في هذا السياق، أن المهمة ليست تنظيم الطبقة العاملة، وإنما خلقها، قولبتها وتوطينها في فلسطين. وبكلمات أخرى، فالهستدروت لم تطرح حماية مصالح العمال اليهود فحسب، وإنما، فوق كل شيء، إنجاز الاستيطان الصهيوني. ولذلك، فقد كانت في الأساس نقابة عمال قومية للمستوطنين، وأداة للصهيونية عن وعي، وبمصطلحات أنظمتها، "تعتبر أن واجبها هو خلق نمط جديد من العامل اليهودي... كنتيجة لهذا المسار الاستيطاني"». وقد تنامت الهستدروت ومدت نشاطها إلى جميع النواحي الاقتصادية، وأصبحت العمود الفقري للمشروع الصهيوني. «وأخذاً في الاعتبار أهدافها، فقد تولت نشاطاً واسع النطاق ومتعدد الجوانب من أجل خلق البنية التحتية للدولة اليهودية العتيدة. وبهذه الطريقة أقامت حركة العمال اليهود شبكة من المؤسسات والخدمات العامة: صندوق المرضى والمعوقين (كوبات حوليم)، مصارف عمالية، شركات بناء (سوليل بونيه)، شركة لبيع المنتوجات الزراعية (تنوفا)، تعاونية للبيع بالجملة (همشبير همركزي)، شبكة مدارس عمالية (تم تأميمها في سنة 1951)..إلخ. وكانت هذه النشاطات جميعها ينسقها جسم خاص، هو «جمعية العمال» (حفرت عوفديم)». (83)

ونظراً لالتزامها سياسة «الوطن القومي اليهودي»، تغاضت حكومة الانتداب عن المبادئ الانعزالية العنصرية التي تبنتها الهستدروت، في جميع مؤسساتها ونشاطاتها. «فاحتلال العمل لم يكن، على أي حال، مجرد أسلوب لحصر المنافسة العمالية التي يقوم بها القطاع العربي، وإنما انطوى على أهداف قومية، اجتماعية وأخلاقية أساسية للصهيونية. وعلى المستوى العملي، اعتبر أسلوباً فعالاً لإقامة اقتصاد يهودي منفصل ويتمتع باكتفاء ذاتي، وقادر على التوسع لاستيعاب موجات جديدة من المهاجرين». ومع ذلك، فحكومة الانتداب لم تتدخل في نشاط الهستدروت إلا في حالات معدودة جداً، فقط عندما كان لذلك النشاط انعكاسات سياسية وأمنية. فأحداث سنة 1921، في يافا، بدأت باشتباك بين العمال اليهود في احتفالات الأول من أيار/ مايو، على خلفية أيديولوجية (انظر أعلاه). وكذلك، رفضت حكومة الانتداب طلباً بتشكيل نقابة لعمال سكة الحديد والتلغراف والتلفون اليهود. وتذرعت الحكومة في رفضها منح الترخيص، «بأن هذه النقابة كانت بلا شك ترمي إلى تنظيم عمال قطاع عام في مجالات حساسة مثل

(83) Weinstock, Nathan, Zionism: False Messiah, p. 183. وانظر أيضاً أعلاه «الهستدروت».

الاتصالات، التي كانت تعتبر حيوية بالنسبة إلى الأمن». إلا أن الحكومة تراجعت عن موقفها هذا لاحقاً، واعترفت (1930) بـ «اتحاد عمال سكة الحديد، البريد والتلغراف». (84)

ومنذ البداية، بدأت الهستدروت تطالب بمعاملة مميزة للعمال اليهود، وللمؤسسات التابعة لها، في الأجور والعقود. «فبناء على المادتين 4 و11 من صك الانتداب، جادل الصهيونيون بأن على الإدارة واجباً أدبياً لمنح العمل اليهودي المنظم معاملة تفضيلية في القطاع العام. وفي مذكرتها بتاريخ 14 كانون الأول/ ديسمبر 1922، طالبت الجمعية التعاونية للعمال اليهود صراحة بأنها كتعاونية يجب أن تمنح عقوداً دون الأخذ في الاعتبار المنافسة، وأن أعمالاً من هذا النوع يجب التسريع في تقديمها لصالح الجمعية التعاونية للعمال اليهود. وبكلام آخر، يجب النظر إلى أي عمل كهذا على أنه عمل إغاثة، وبالتالي، فهو ليس مفتوحاً للمناقصة العامة». وحثت الجمعية الإدارة على تبني مشاريع عامة، بهدف إيجاد عمل للعمال اليهود، وتوفير عقود للشركات اليهودية، مثل سوليل بونيه. وفي حال عدم توفر الاعتمادات المالية لدى الإدارة، فإن المؤسسات الصهيونية ستقدم جزءاً من التكلفة، أو كلها، في مقابل منح العقد لشركة يهودية (سوليل بونيه). وقد وافقت الإدارة على بعض المشاريع، كما حصل في بناء طريق ريشون لتسيون، حيث قدمت الوكالة اليهودية قرضاً للإدارة بمبلغ 15,000 جنيه مصري، بدون فائدة، لبناء طريق يصل بين بيت دجن وريشون لتسيون ورحوفوت. وحصلت سوليل بونيه على العقد، وبالتالي، استخدمت عمالاً يهوداً فقط. ولكن الإدارة اضطرت إلى دفع مبلغ 9,000 جنيه مصري، لإكمال الطريق، عبر مناقصة عامة. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى بناء خط سكة حديد من بيتح تكفا إلى رأس العين. (85)

في بداية الانتداب (1920 – 1922)، شارك العمال اليهود بكثافة في القطاع العام الحكومي؛ إلا أن هذا القطاع، وبقرار من لندن، اضطر إلى تقليص موازناته، الأمر الذي انعكس سلباً على العمالة اليهودية. لكنها عادت وازدهرت في عامي 1924 و1925، جراء الهجرة الرابعة، وما حرّكته من نشاط اقتصادي وعمراني، كان مقصوراً على القطاع اليهودي. «إلا أنه مع نهاية سنة 1925، بدأت البطالة اليهودية ترتفع، ومرة أخرى حضرت اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين إلى مكاتب الإدارة، تضغط للحصول على نصيب أكبر من التوظيف لليهود. وإلى أن أصبحت البطالة اليهودية شديدة في خريف

(84) Smith, B., The Roots of Separatism, pp. 137-138.
(85) Smith, B., The Roots of Separatism, pp. 149-150.

سنة 1926، كانت اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين مترددة في عرض المسألة بكل خطورتها. ففي نهاية المطاف، كانت القيود على الهجرة توضع بالتناسب المباشر مع البطالة اليهودية». وللتغطية على هذا الوضع، حاولت الوكالة اليهودية بشتى السبل إيجاد فرص عمل، لتخفيض عدد العاطلين، خشية أن ينعكس ذلك سلباً على كوتا تأشيرات دخول المهاجرين الجدد إلى البلد. ولكنها لم تحقق نجاحاً كبيراً. وفي ربيع سنة 1926، اضطرت «إلى وضع برنامج للمساعدة المالية إلى العاطلين عن العمل». وأخيراً، في خريف سنة 1926، توجهت الوكالة اليهودية إلى الحكومة لتحميلها هذا العبء المالي، وتمت الموافقة على الطلب. وفتح الباب أمام مشاريع الإغاثة التي كان القصد منها حل أزمة البطالة بين العمال اليهود، وعلى حساب حكومة الانتداب. وتذرعت هذه الأخيرة في ذلك بحجة أنها تتحمل المسؤولية عن الخطأ الذي ارتكب في منح تأشيرات هجرة في السنوات السابقة، بما يزيد عن قدرة البلد الاقتصادية على الاستيعاب.[86]

وإزاء تردد بعض دوائر حكومة الانتداب، صارعت الهستدروت، ومن ورائها الوكالة اليهودية، للحصول على أفضلية للقطاع اليهودي في الأشغال العامة. فطالبت بأجور أعلى للعمال اليهود، بذريعة أن مستوى معيشتهم أعلى من أمثالهم العرب؛ وبشروط أفضل لشركات المقاولة اليهودية، بالاستناد إلى صك الانتداب، وبحجة أن إسهام المستوطنين في دخل الحكومة أعلى من نسبتهم بين السكان. وقد حصلت على ذلك، وبأشكال مختلفة، وصلت إلى حد أن وزارة المستعمرات ذاتها احتجت على ذلك. وخاضت الهستدروت مفاوضات طويلة مع دائرة الأشغال العامة في فلسطين، حول تقسيم العمل وشروطه في ميناء حيفا، الذي استمر بناؤه من سنة 1929 – 1933. وتؤكد تقارير الحكومة أنه «عندما كان اليهود يعملون في مشاريع عامة عادية، كانوا يحصلون على أجور أعلى من العمال العرب». ونص تقرير لجنة الأجور لعام 1928، الذي أوضح سياسة الحكومة في هذا المجال، على ما يلي: «بالنسبة إلى فلسطين كلها، هناك أربعة مستويات من الأجور للعمال غير المهرة: العرب الريفيون، 120 – 150 مليماً لليوم؛ وللعرب المدينيين 140 – 170؛ ولليهود غير المنتسبين إلى نقابة، 150 – 300؛ ولليهود المنتسبين إلى نقابة 280 – 300». وخلص التقرير إلى التنويه بأنه في أوقات البطالة، وعندما يجري توفير أعمال إغاثة على حساب الجمهور، «فإن معدل الدفع للعمال اليهود يجب أن يكون أعلى من معدل السوق العادي للعمال العرب، ولكن أدنى من معدلاته للنقابة اليهودية».[87]

(86) Smith, B., The Roots of Separatism, pp. 151-152.
(87) Smith, B., The Roots of Separatism, p. 156.

ومهما يكن، فإن أزمة البطالة في سوق العمل اليهودية تضاءلت بعد عام 1933، بفضل الهجرة الخامسة وما ترتب عليها من انتعاش اقتصادي. ثم جاء الإضراب العام العربي، وبالتالي، «الثورة العربية الكبرى»، ليفسحا في المجال أمام العمال اليهود لاحتلال المواقع التي كان يشغلها العرب في القطاع الحكومي. وفي فترة الحرب العالمية الثانية، والازدهار الاقتصادي الذي حظيت به فلسطين، لم تكن هنالك مشكلة بطالة، بل على العكس تماماً. ولم تتأثر سوق العمل اليهودية كثيراً بانتهاء الحرب ودخول الاستيطان الصهيوني في صراع مع الانتداب البريطاني. وكان استنفار هذا الاستيطان للصراع مع بريطانيا، وبالتالي، لحرب سنة 1948، يستلزم حشد طاقة بشرية كبيرة نسبياً في المنظمات العسكرية وملحقاتها. وتؤكد المصادر الإسرائيلية ما يلي: «وكان الوضع في سوق العمالة عشية حرب الاستقلال متيناً جداً. إذ أنه على الرغم من تسريح نحو 20,000 رجل وامرأة من الجيش خلال عام واحد، وعلى الرغم من هجرة عشرات الآلاف، فإنه لم ينشأ نقص في الأعمال، بل حتى أنه لُمس نقص في الأيدي العاملة في قطاعي البناء والزراعة».[88]

4 – اجتياح السوق

يتضح مما سبق أنه في ظل الانتداب البريطاني، قطع الاستيطان الصهيوني شوطاً بعيداً في طريقه إلى السيطرة على السوق الاقتصادية الفلسطينية. وقد تفاوتت إنجازاته في القطاعات المختلفة؛ فكانت أكبر في الصناعة، وأصغر في الزراعة والتجارة، الداخلية والخارجية. ومهما اختلفت التقديرات، فإن هذا الاستيطان لم يكن في موقع مهيمن على السوق عشية نهاية الانتداب، إذ ظل القطاع العربي يبدي قدرة ملموسة على المنافسة، على الأقل في حقلي الزراعة والتجارة، وحتى في الصناعة الحرفية. وقد عوض هذا القطاع عن النوع اليهودي بالكم العربي. وعن كِبَر المردود بصغر التكلفة، وبالتالي، بقي صامداً في وجه محاولات التطويق اليهودية. وأسوة بما حصل على صعيد تهويد السكان والأرض، هكذا أيضاً بالنسبة إلى السوق: لم تستطع المؤسسات الاستيطانية الصهيونية المدنية حسم الصراع مع الشعب الفلسطيني بالأساليب السلمية؛ فعمدت إلى العنف العنصري الفاشي. فالآلة العسكرية الصهيونية هي المسؤولة الرئيسية عن طرد السكان العرب والاستيلاء على أراضيهم، وبالتالي، عن اجتياح السوق الاقتصادية. وفي حرب عام 1948، وكما

(88) حرب فلسطين، ص29.

جرى تغييب السكان الأصليين العرب واحتلال أراضيهم، تمت مصادرة أملاكهم وتحطيم سوقهم. فبعد قيام إسرائيل، لم يعد هناك قطاع اقتصادي عربي ذي شأن في المناطق التي احتلتها. لقد قضت على هذا الاقتصاد وتخلصت من منافسته، علماً بأنها ظلت تواجه إجراءات المقاطعة العربية، التي لم تكن محكمة على أي حال.

لقد انطلقت إسرائيل بعد قيامها من نقطة متقدمة في سيرورتها الاقتصادية. فبالإضافة إلى البنية التي أقامها الاستيطان اليهودي قبل حرب 1948، وإلى استمرار تدفق التحويلات المالية عليها من الخارج، تلقى الاقتصاد الإسرائيلي دفعة قوية من نهب الممتلكات العربية بجميع أنواعها. وكما توسعت عمليات طرد السكان العرب والاستيلاء على أراضيهم بالتوازي مع حركة الجيش الإسرائيلي الميدانية، هكذا أيضاً تواكبت هذه الحركة مع حملة واسعة النطاق لنهب كل ما تقع اليد عليه. وعن هذه الظاهرة، يقول مصدر إسرائيلي ما يلي: «كان النهب والسلب، في أثناء الحرب وبعدها، شائعين جداً، وقال بن - غوريون في إحدى جلسات الحكومة أن المفاجأة الوحيدة التي واجهتني، وهي مفاجأة مُرّة، كانت اكتشاف عيوب خلقية في داخلنا، عيوب لم أشك في وجودها، أقصد النهب الجماعي الذي اشترك فيه كل أوساط البيشوف، لقد سرق الجنود الذين دخلوا المنازل المتروكة، في المدن والقرى التي احتلوها، كل ما تطاله اليد: منهم من أخذ لنفسه، ومنهم من سرق من أجل الرفاق، أو لصندوق السرية، وهناك من سرق لأجل نواة [الاستيطان]، أو من أجل المزرعة: أدوات منزلية، وأموالاً نقدية، وجرارات زراعية وشاحنات، وقطعاناً كاملة. وروى الوزير بخور شلوم شطريت لزملائه في اللجنة الوزارية لشؤون الأملاك المتروكة أنه زار بعض مناطق الاحتلال ورأى النهب بأم عينيه. وقال «أن الجيش أخرج من اللد وحدها 1800 شاحنة محملة ممتلكات»، واعترف وزير المالية كابلان، بأن «وزارة المالية أو القيم على أملاك العدو لا يسيطران، في الواقع على الوضع، والجيش يفعل ما يشاء».[89]

وفي أثناء الحرب، عينت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة «قيماً على أملاك العدو»، مهمته حصر الممتلكات العربية غير المنقولة وتحويلها إلى الدولة والموسسات الصهيونية، وتجميع المنقولة منها والتصرف بها كما يرى مناسباً. وعن ذلك، كتب القيم الأول، دوف شفرير، يقول: «كان واضحاً لي أن طابع القضية التي كلفت توليها يتطلب عملاً سريعاً وجدياً للسيطرة على المنطقة والممتلكات الهائلة الموزعة على مئات القرى والمدن». وفي تسابق مع أفراد الجيش وضباطه، ومع اللصوص والمحتالين، كان على القيم «أن

(89) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 84-85.

يرسل رجاله من بيت إلى بيت، ومن حانوت إلى حانوت، ومن مخزن إلى مخزن، ومن مصنع إلى مصنع، ومن مقلع حجارة إلى آخر، ومن حقل إلى حقل، ومن بيارة إلى أخرى، وأيضاً من مصرف إلى مصرف، ومن خزنة إلى أخرى، ليحصوا، وليقيسوا، وليزنوا، وليخمنوا، وليستبدلوا أقفال المنازل ونقل ما يمكن نقله إلى مخازن محروسة ومحمية، مسجلين بدقة الموجودات وأماكنها، والمجموع نحو 45 ألف مسكن، و7000 حانوت ومتجر، و500 مشغل وورشة صناعية، وأكثر من 1000 مخزن». وعدا ذلك، «كان هناك، في المقابل، ضرورة لمواصلة الحصاد وقطف الزيتون وجمع التبغ وقطف الفاكهة من البيارات، في مساحة تقارب ثلاثة ملايين وربع المليون من الدونمات، مع الحاجة إلى العناية بقطاع الحيوانات - ماعز، أغنام، دجاج - وتسويق الانتاج وجباية ثمنه وإيداعه خزينة الدولة؛ كانت هذه مهمة مستحيلة، حتى لو وضعت في تصرف القيم على أملاك العدو كتائب من العمال المتخصصين والأمناء: كان الجهاز الذي وضع تحت تصرفه محدوداً جداً، وكان العمال الذين نجح في تجنيدهم عديمي الخبرة، في معظمهم ولم يعرفوا نظم الإدارة، وبعضهم لم يكن أميناً: لقد سمع بن - غوريون أن بينهم لصوصاً ومحتالين».[90]

وقد جرت أكثر من محاولة لتقدير قيمة الممتلكات والأراضي العربية التي استولت عليها إسرائيل، ولم تتطابق النتائج التي توصلت إليها الجهات المختلفة. وقدرت «لجنة التوفيق الدولية»، في بداية الخمسينات، قيمة تلك الممتلكات بـ 120 مليون جنيه فلسطيني (استرليني). أما «الهيئة العربية العليا»، فكان تقديرها أن خسائر الفلسطينيين بلغت «1,933 مليون جنيه استرليني، منها 625 مليون جنيه قيمة أراض، و1,100 مليون جنيه قيمة ممتلكات غير منقولة، وأكثر من 200 مليون جنيه قيمة ممتلكات منقولة». وتوصل الدكتور يوسف صايغ «إلى مبلغ قدره 757 مليون جنيه استرليني، معظمه في الأراضي (403 ملايين جنيه) والمساكن (181 مليون جنيه)، والمصانع والآلات (75 مليون جنيه)». هذا بالإضافة إلى خسائر في فرص العمل والدخل المفقود بمبلغ 46 مليون جنيه، وغيره. أما الباحثان سامي هداوي وعاطف قبرصي، فقد توصلا «إلى تقييم لإجمالي الخسائر المادية قدره 1,030 مليون جنيه بأسعار 1948، أو ما يعادل 127 مليار دولار أسعار 1984». وأدخل هداوي وقبرصي اعتبارات هامة لم تدخل في تقديرات من سبقهما، مثل الخسائر البشرية التي ترفع التقييم إلى 182 مليار دولار (بأسعار 1984). والخسائر النفسية، التي ترفعه إلى 210 مليار دولار. ولا تدخل في هذا التقييم قيمة الأراضي التي

(90) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص87.

صودرت ما بين 1948 – 1998 من أصحابها الذين بقوا تحت الاحتلال الإسرائيلي.[91] وقدرت «وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين»، في أواخر الخمسينات، قيمة تلك الممتلكات بـ 118 – 120 مليار جنيه استرليني، أي بمعدل 130 جنيه للاجئ الواحد.[92]

الدولة تتحكم في الاقتصاد

في أثناء حرب عام 1948، تعززت بنية الاقتصاد اليهودي، التي كانت متينة نسبياً قبل نشوبها، بفعل عملية النهب الكبيرة للممتلكات العربية، من جهة، وتدفق التحويلات المالية الخارجية، من جهة أخرى. ولكنها ظلت أعجز من أن تتحمل عبء الأوضاع المستجدة بعد قيام الدولة. فالنقلة النوعية في وضع الاستيطان اليهودي، من دولة على الطريق إلى كيان مستقل، ولو جزئياً، وفي حالة حرب مع المحيط، انطوت على تكاليف مالية ضخمة، لم يكن الاقتصاد اليهودي المحلي قادراً على تغطيتها. وكذلك، وفي السنوات القليلة الأولى لقيامها، تدفقت على إسرائيل هجرة واسعة. أولاً من أوروبا (معسكرات الاعتقال)، وثانياً من البلدان العربية، فضاعفت عدد سكانها من المهاجرين الذين وصلوا بدون إمكانات مادية تقريباً. «فسكان الدولة اليهودية في 1948 ضموا حوالي 672,000 يهودي وحوالي 150,000 عربي. وفي نهاية عام 1952، وصل عدد السكان إلى 1,606,600 يهودي وعربي. وهذه الهجرة الجماعية أثرت في العديد من جوانب المجتمع المهمة، بل غيرتها. وقد لوحظ تغير قسري في الاقتصاد؛ فالاقتصاد المتنامي والمتوسع نسبياً بعد الحرب العالمية الثانية، والذي استطاع أن يوفر احتياجات السكان قبل أيار/ مايو 1948، أصبح الآن يواجه طلباً متصاعداً للبضائع والخدمات من جانب السكان المتزايدين بسرعة. وفي الفترة ما بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 وتموز/ يوليو 1949، كان عليه أيضاً أن يتحمل عبء حرب استهلكت كثيراً من موارد المجتمع. ولكن مع أن الهجرة الجماعية كانت العامل القائد في المشاكل التي واجهت إسرائيل، فإن الحلول المطلوبة سريعاً كانت تتوقف على إيجاد وكيل اجتماعي قادر على التصدي لها».[93]

وكانت الدولة هي الوكيل الوحيد المؤهل لإدارة الأزمة، ليس سياسياً واجتماعياً فحسب، بل واقتصادياً أيضاً. ففي المحصلة، قام كيان سياسي يستهلك أكثر مما ينتج، وبالتالي، فهو طفيلي، بدرجة أو بأخرى، أي أنه يغطي الفارق بين إنتاجه الذاتي

(91) الموسوعة الفلسطينية، 1/2، ص 749–751.

(92) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, p. 100.

(93) Ben - Porat, State and Capitalism, (op. cit.) pp. 47-48.

واستهلاكه من مصادر خارجة عنه. وسواء بالنسبة إلى المنهوبات العربية، أو التحويلات الخارجية من جانب واحد، أو حتى الواردات الداخلية، كان لا بد أن تتولى الدولة مهمة الوكالة المركزية، التي تحدد نمط توزيع الموارد التي تصل إلى الكيان جماعياً. وفي الواقع، وليس لأسباب اقتصادية فحسب، أصرت القيادة الإسرائيلية على تولي دور الوسيط بين المستوطَن والبلد الأم، استمراراً للنهج الذي اتبعته الوكالة اليهودية منذ تأسيسها (1920)، والذي تكرس بعد حسم الصراع بين وايزمن وبرانديس في مؤتمر لندن (انظر أعلاه). وكانت الدولة، بالإضافة إلى قوتها السياسية، داخلياً وخارجياً، تمتلك أرصدة اقتصادية ضخمة، ليس أقلها السيطرة على التحويلات الخارجية وحق التصرف بالأملاك العربية المنهوبة. وكذلك، فقيادة الدولة في حينه (حزب مباي)، كانت أيضاً قيادة الهستدروت، بما تملك من موارد ومرافق اقتصادية. وفي ظل موازين القوى القائمة حينئذ، لم يكن هناك مجال أمام القطاع الخاص (البرجوازي) للدخول في منافسة مع الدولة بقيادة الأحزاب العمالية، على تحديد نمط التطور الاقتصادي في إسرائيل. ففي الواقع الذي تشكل، ونظراً لطبيعة المشروع الاستيطاني الصهيوني، كانت الدولة هي الوكيل الوحيد المرشح فعلاً لتولي مهمة توجيه الاقتصاد الاستيطاني في مرحلة الاستقلال الشكلي والتبعية الفعلية، سياسياً واقتصادياً.

وكان طبيعياً أن يصبح تدخل الدولة الصارخ في توجيه الاقتصاد الإسرائيلي موضع خلاف في وجهات النظر بين المختصين من المدارس المختلفة. وفيما نظر إليه دعاة «السوق الحرة» على أنه نهج «اشتراكي»، وبالتالي، كابح للمبادرة الفردية وللنمو الاقتصادي المتوازن والسليم؛ رأى به أنصار الاقتصاد الموجه (اليساريون) محاولة من جانب المؤسسة الحاكمة لبنائه على أسس رأسمالية، رغم الشعارات الاشتراكية التي كانت تتغطى بها. وأصحاب هذا المنظور الأخير يدللون على صحة رأيهم بما آلت إليه الأمور في نهاية المطاف من تحولات رأسمالية، بلغت ذروتها في الثمانينات. أما المنافحون عن النظام، فيرون فيه ضرورة موضوعية، أملاها الواقع المتشكل. «ففي هذا المفصل، كانت مجموعة الحدود الموضوعية، مثل نقص الموارد المادية، هي المسؤولة الرئيسية عن سلطة الدولة العليا على كل قضية أساسية في المجتمع. والغطاء الأيديولوجي للنظام، الذي انتقل معه من فترة ما قبل الدولة، والذي يعتبره بعض المؤلفين السبب الرئيسي وراء قدرة الدولة على الاستمرار في مسار بناء الأمة بعد 1948، كان سبباً ثانوياً. إن قدرة الدولة على صياغة السياسة والاقتصاد في المجتمع الإسرائيلي، قد حددتها، أولاً وقبل كل شيء، حدود الوضع القائم». وهذه الحدود، المتعلقة بطبيعة المشروع الصهيوني، وظروف نشأته

والإعلان عن استقلاله، هي المدخل الصحيح لمقاربة الاقتصاد الإسرائيلي؛ فإسرائيل ليست دولة قومية عادية، وبالتالي، لا تنطبق عليها المعايير المستخدمة في تقويم اقتصاد الدول العادية.(94)

وإذ عملت المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، بقيادة بن - غوريون، على تولي الدولة مسؤولية تخطيط الاقتصاد وتطويره، تحت شعار «الدولانية» (مملختيوت -Statism)، فقد تضافرت عوامل عدة لتمكينها من ذلك. «كانت قدرة الدولة على صياغة الوضع ناتجة جزئياً عن أوضاع سياسية معينة مكنتها من السيطرة على تدفق رأس المال، وبالتالي، تجاهل بعض الحدود الاقتصادية. وهذه القدرة كانت أيضاً نتيجة حيازة الدولة لممتلكات، مثل جميع الأراضي في البلد تقريباً بعد 1948، وكذلك كل الممتلكات التي هجرها العرب أثناء حرب الاستقلال التي بدأت في 1948. ولأسباب اقتصادية، أصبحت الدولة المالك الوحيد لصناعات معينة كانت تعتبر حيوية لاقتصاد المجتمع، كشركة الكهرباء، وشركة بوتاس البحر الميت، والتي لم يستطع أصحابها تشغيلها كقطاع خاص... وهكذا، فمباشرة بعد 1948، كانت الدولة (وجهازها) وكالة للسياسة والاقتصاد في آن معاً. وقد جرى تدعيم هذا الدور وشرعنته من خلال السلطة الرسمية لمؤسسات الدولة - كما هو الحال في دول أخرى - وكذلك من خلال السيطرة الواقعية عبر امتلاك موارد اقتصادية مجدية». وهذا النمط الاقتصادي الذي تبنته المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، هو استمرار، بل تعزيز، للنموذج الذي اختارته الوكالة اليهودية قبل قيام الدولة، وهو في المحصلة نمط رأسمالية الدولة أساساً، مع وجود قطاع خاص خارج سلطتها المباشرة، وآخر عمالي في دائرة تأثيرها.(95)

ففي الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، كان هم القيادة الإسرائيلية بعد قيام الدولة، وما ترتب عليه من طرد الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم، تعزيز القاعدة البشرية للمستوطن. وهذا لا يتم إلا بتهجير جماعات يهودية من مواطنها إلى إسرائيل؛ وهو ما حصل بشكل مكثف في السنوات الأولى لقيامها (انظر أعلاه). وكانت الدولة هي المرشح الوحيد القادر على تولي مسؤولية تهجير تلك الجماعات واستيعابها. وبالطبع، فإن ذلك يتطلب موارد مالية ضخمة، لم تكن متوفرة لها من مصادرها الداخلية، فيما هي الجهة الوحيدة المؤهلة لتجنيد الأموال اللازمة لذلك من الخارج. «وقد أدت الدولة دوراً حاسماً في هذا المجال وسجلت عدداً من النقاط في سعيها لزيادة الموارد

(94) Ben - Porat, State and Capitalism, pp. 48-49.
(95) Ben - Porat, State and Capitalism, p. 51.

الفعلية للمجتمع الإسرائيلي. وفي الحقيقة، فإن رأس مال إسرائيل المالي، الذي كان مؤشراً إلى ثراء الدولة العام، ظل يتنامى باستمرار من 2483,3 مليون دولار (مجموع رأس المال) في 1950، إلى 3792,9 مليون دولار في 1952 واستمر في النمو. ومعدل الزيادة مثير للإعجاب؛ ففي الفترة من 1949 إلى 1952، ازداد رأس المال المالي بـ 50٪، والناتج القومي العام بـ 57٪. وازداد ثراء الدولة خلال العقد الأول (1947 - 1957) بـ 250٪ بشكل إجمالي، أو بـ 160٪ بشكل صاف. وكيفما نظرنا إلى ذلك، نجد علامات نمو اقتصادي في السنوات المبكرة من العقد الأول».(96)

وقد عزز تدفق رأس المال الخارجي إلى إسرائيل عن طريق الحكومة، قوة هذه الأخيرة في صياغة اقتصاد الأولى. ففي الفترة بين 1949 و1956، تلقت إسرائيل من الولايات المتحدة وحدها حوالي 1,128 مليون دولار على شكل تبرعات وهبات وشراء سندات الحكومة، كما حصلت على قروض من مصادر خارجية أخرى (انظر أدناه). هذا طبعاً بالإضافة إلى تشكيلة من مصادر التمويل الداخلية، سواء من المستوطنين القدامى، أو المهاجرين الجدد الذين قدموا برؤوس أموالهم. «فاستيراد رأس المال من جانب واحد عبر أفراد بلغ 8,2 مليون دولار في 1953 - حوالي 4٪ من مجموع رأس المال المستورد من جانب واحد في ذلك العام. وازداد هذا المبلغ ليصل إلى 22,9 مليون دولار في 1954، وإلى 43,5 مليون دولار في 1955. ومنذئذ، ازدادت كمية رأس المال المستورد من جانب واحد عبر الأفراد كل سنة، وارتفع في 1960 إلى 130,1 مليون دولار، 41,8٪ من مجموع رأس المال المستورد إلى إسرائيل في تلك السنة». ومع ذلك، يبقى العامل الأهم في تعزيز سيطرة الدولة على الاقتصاد الإسرائيلي هو التعويضات الألمانية، على مدى 12 عاماً (1952 - 1964)، والتي بلغت قيمتها 833 مليون دولار. فبموجب الاتفاقية على تلك التعويضات، «جرى الاعتراف رسمياً بدولة إسرائيل ممثلاً لضحايا الكارثة (Holocaust) اليهود وللمنظمات اليهودية». وفيها تعهدت الحكومة الألمانية «أن تدفع لإسرائيل تعويضات عن فقدان الممتلكات اليهودية تحت الحكم النازي».(97)

ولم يكن تدخل الدولة في الاقتصاد مسألة مؤقتة وطارئة، وإنما سياسة مبدئية ترمي إلى إحكام قبضتها على تنظيم الاقتصاد. فسياسة «الدولانية» (مملختيوت - Statism) التي تبناها الحزب الحاكم (مباي) بعد قيام الدولة مباشرة، كانت السبيل إلى صياغة الاقتصاد الإسرائيلي على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي. فهذا الحزب، الذي أنشأ

(96) Ben - Porat, State and Capitalism, p. 52.
(97) Ben - Porat, State and Capitalism, p. 55.

(الهستدروت) (1920) لتكون أداته لبناء «المجتمع الجديد» في مرحلة ما قبل الدولة، تحول عن خطه السابق بعد قيامها إلى نهج الدولانية، الذي قاده بن – غوريون، وخاض الصراع الداخلي من أجل تكريسه. وكما عمل على تقليص صلاحيات المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية ونقلها إلى الدولة، هكذا فعل أيضاً بالنسبة إلى الهستدروت، وإن بدرجة أقل حدة، لأنها كانت إحدى عناصر قوته السياسية، وفي المحصلة بقيادة الحزب الذي كان يتزعمه بنفسه. وإذ استمرت الهستدروت في عملها كالسابق، حتى بعد أن انتزعت الدولة بعض صلاحياتها، فإنها لم تتطور على أساس الفكرة التي أنشئت من أجلها. لم تعد الهستدروت أداة بناء مجتمع ما بعد الدولة، وبالتالي، لم تحصل نقلة نوعية في دورها الاقتصادي والاجتماعي. وفي الواقع، فإنها راحت تتحول إلى نقابة عمال، ودورها الاقتصادي يتراجع، سواء بالمقارنة مع الدولة أو القطاع الخاص. ومع ذلك، فلأسباب سياسية داخلية أساساً، ظلت الحكومة، بقيادة الأحزاب العمالية، وعلى رأسها حزب «مباي»، تتعامل مع الهستدروت، وتخصص لها جزءاً من التحويلات الخارجية، بل عمدت إلى مشاركتها في بعض المشاريع الاقتصادية.

وفي التقويم العام يبدو قطاع الهستدروت الاقتصادي قوياً في الخمسينات، ومؤهلاً للتطور ولإنتاج وإعادة إنتاج فائض قيمة للتنمية، سواء من مصادر داخلية أو خارجية. وقد استطاع أن يحافظ على قوته من إنتاجه الذاتي، ومن تجنيد الأموال في الخارج، خاصة من الولايات المتحدة، عبر شركة «أمبال»، ومن الدولة على شكل قروض ودعم مالي. ولكن الهستدروت، في ظل الوضع الذي تشكل بعد قيام الدولة، لم تكن قادرة بقواها الذاتية على التطور والنمو، بحيث تستطيع الصمود في المنافسة، سواء مع القطاع العام الحكومي، أو الخاص الرأسمالي. «وكان السبب الجزئي لذلك هو الطلب المتنامي بسرعة، الذي رافق الهجرة الجماعية، وفاق طاقات الهستدروت. ولكن السبب الأهم كان سياسة التدخل للدولة، التي... سعت إلى حصر نشاط الوكالات غير التابعة للدولة». فأسوة بإسرائيل كلها، كانت الهستدروت بحاجة إلى دعم من خارجها، وقد وفرت الدولة لها ذلك، على شكل هبات وقروض، من مصادر جبايتها الخارجية. «فبشكل أو بآخر، أصبحت الهستدروت، بسبب الظروف الهزيلة موضوعياً، تعتمد على الدولة. في المقابل، كانت الدولة تحصر اقتصاد الهستدروت (والقطاع الخاص) عن قصد، كجزء من سياستها».[98]

في المقابل، فالقطاع الخاص، المرشح الطبيعي لقيادة مسار التحول إلى الرأسمالية،

(98) Ben - Porat, State and Capitalism, pp. 60-63.

كان أعجز من أن يتحمل هذه المسؤولية بعد قيام إسرائيل، خاصة وأن الدولة قد تولت المسألة بنفسها. وكان هذا القطاع يتشكل أساساً من المجموعات التالية: المزارعون في المستعمرات الأولى، وخاصة أصحاب البساتين؛ الرأسماليون الصناعيون، من الأفراد والشركات؛ الرأسماليون الماليون، أصحاب البنوك وشركات التأمين... إلخ؛ البورجوازية الصغيرة؛ ومجموعات معينة من المهنيين. وكان القطاع الخاص هو الأكبر خلال العقد الأول، وينتج حوالي 60٪ من صافي الإنتاج، ويشغل نفس النسبة من مجموع العمال. «وقد أثبت مسح أجرته وكالة حكومية سنة 1955، الموقع المهيمن للقطاع الخاص في الصناعة. فكان يملك غالبية البنوك والمؤسسات المالية، والتي كان عددها 320 في سنة 1950، و1,046 في 1954، كما امتلك النصيب الأكبر من الرصيد الرأسمالي في الصناعة وفروع أخرى من الاقتصاد. وفوق ذلك، كان يهيمن على كل فرع صناعي معين تقريباً، بما في ذلك البناء والزراعة». إلا أنه في مقابل قوته الاقتصادية، برز ضعفه في غياب وحدته، وفي عجزه عن تجنيد الأموال في الخارج، الأمر الذي سيطرت عليه الحكومة. هذا، بالإضافة إلى أن نسبة رأس المال الخاص الخارجي المستثمر في الاقتصاد الإسرائيلي كانت صغيرة نسبياً في البداية، حوالي 4٪ من مجموع رأس المال المستورد من جانب واحد. ولكن هذه النسبة راحت تتصاعد، ووصلت في الستينات إلى حوالي 50٪ من ذلك المجموع. وإذ واجه القطاع الخاص نفس المشاكل التي اعترضت سبيل الهستدروت للوصول إلى موقع فاعل في صياغة الاقتصاد الإسرائيلي، فإنه، وبرعاية الدولة، راح يتقدم بمرور الزمن، بينما الهستدروت تتراجع.[99]

خطوة – خطوة نحو الرسملة

بصرف النظر عن شعارات «الريادة» و«الاشتراكية» التي رفعها المستوطنون اليهود، قبل الإعلان عن دولتهم وبعده، فإن واقع تبعية المشروع الصهيوني للمعسكر الرأسمالي الغربي، يفترض حكماً انسجام الفرع مع الأصل. فهذا الامتداد الاستيطاني للغرب الراسمالي في منطقة الشرق الأوسط، لا يمكن له، بل لا يجوز أصلاً، أن يأخذ منحى سياسياً، أو اجتماعياً، متعارضاً مع البلد الأم. والتناقضات الداخلية في ذلك المشروع، بين أهواء المستوطنين، أو جزء منهم، على أرضية خلفياتهم الاجتماعية والسياسية، وبين منظور المركز الامبريالي الذي رعى ذلك المشروع، على قاعدة دوره الوظيفي أصلاً، كان لا بد أن تحل لصالح الشريك الأكبر فيه – المركز الرأسمالي

(99) Ben - Porat, State and Capitalism, pp. 63-65.

الامبريالي. ولكن القيادة الصهيونية، المرتبطة بالمراكز الامبريالية، جندت أتباعها على أساس يهوديتهم (قوميتهم!)، فاختلطت في قاعدتها تيارات سياسية واجتماعية مختلفة. ومبكراً في العشرينات، اشتكى المندوب السامي هربرت ساموئيل، المعروف بصهيونيته، بعد أحداث يافا، من أن الوكالة اليهودية تهجر يهوداً شيوعيين إلى فلسطين، الأمر الذي نوقش في لندن، وجرى الاحتجاج عليه لدى القيادة الصهيونية (انظر أعلاه). وفي الواقع، فإن العلاقات الرأسمالية كانت الغالبة على الاستيطان اليهودي (هيشوف) قبل قيام إسرائيل، فيما الجيوب «الاشتراكية» ظلت صغيرة ومحصورة. وكان لا بد من وضع الأمور في نصابها بعد قيام الدولة، فتولى بن – غوريون، زعيم حزب «مباي» العمالي، مهمة وضعها على سكة الرأسمالية، شكلاً ومضموناً. وقد قال في إحدى جلسات الكنيست: «إن دولة إسرائيل ليست دولة رأسمالية. إن أقل من نصف عمالها يعملون في الاقتصاد الرأسمالي. وهذه الدولة ليست اشتراكية، لأنه يوجد في الدولة مبادرة خاصة تشجعها الحكومة وتنميها – وقطاع خاص قائم على رأس المال الخاص، وعلى العمل المأجور». (محاضر الكنيست، المجلد 6، ص2503، 50/8/8).

وكانت الدولانية (مملختيوت) وسيلة بن – غوريون لضبط إيقاع سيرورة الكيان الصهيوني، قاعدة ودوراً وظيفياً، مع حركية علاقته بالمركز الامبريالي – الولايات المتحدة الأميركية في هذه المرحلة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، كان لا بد له من أن يقرن فعله السياسي بالقوة الاقتصادية. وقد اصطدم بن – غوريون بقوى داخل حزبه وخارجه، اعترضت على نهجه هذا من اليمين واليسار على حد سواء، فاعتصم بالوسطية تحت شعار الدولانية كأيديولوجيا سياسية واقتصادية. «وباستخدامه أيديولوجية «مملختيوت»، التي طورها في الخمسينات، حاول بن – غوريون تجسيد فكرته من خلال تطبيق السيطرة على القطاع العمالي على النظام عامة، أو بكلماته هو، الانتقال من الطبقة إلى الأمة – الأمر الذي ترافق مع إحدى المتحارجات الكبرى في النظام الاقتصادي – الاجتماعي الإسرائيلي. وهذه المتحارجة تكمن في حقيقة أن إسرائيل كانت دولة فقيرة ولديها حكومة غنية».[100] وفي الواقع، فإن الحكومة الإسرائيلية، باسم الدولة، امتلكت قوة اقتصادية ضخمة في السياق الإسرائيلي، استخدمتها بقيادة حزب مباي وزعامة بن – غوريون، وتحت شعار الدولانية، لتأسيس الاقتصاد الإسرائيلي على نمط رأسمالي، وبالتالي، بناء مجتمع المستوطنين على هذا الأساس. وكان من أشد ما يخشاه بن – غوريون في سنوات الدولة الأولى، وفي ظل تدفق المهاجرين عليها بأعداد كبيرة،

(100) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, p. 100.

وتحت وطأة الوضع المتشكل اجتماعياً، أن يتحول مهاجرو أوروبا الشرقية نحو «اليسار الشيوعي»، ومهاجرو البلدان العربية والإسلامية نحو «اليمين التنقيحي» (حيروت). ولعله اعتقد أنه من شأن نهجه الدولاني أن يمنع ذلك.[101]

وقد تضافر امتلاك الدولة لأرصدة وموارد اقتصادية مختلفة، مع القاعدة السياسية التي ارتكزت إليها أيديولوجية الدولانية، ليعطيا للحكومة الإسرائيلية قوة «لا توجد عادة في أي من الدول عدا الديكتاتورية». ولكن مغزى امتلاك الدولة للأرصدة والموارد الاقتصادية هو توزيعها، وبالتالي، خصخصتها، بشكل أو بآخر. «وقد أفادت الشرائح المختلفة في إسرائيل من ذلك على قاعدة تفضيلية. وبالطبع، فأولئك الذين كانت لهم مداخل أكثر – المستوطنون القدامى، الغربيون، إلخ – أفادوا أكثر من الذين كانت مداخلهم إلى موارد الدول أقل». وإذ تنفي المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، وكذلك المنافحون عنها، أن تكون انتهجت سياسة تمييزية في توزيع الموارد، فهناك من ادعى أن «مسار الخصخصة كان سياسة مخططة ومفصلة لبناء طبقة وسطى عبر الدولة»؛ وهو ظاهر الأمر. «إن التيارات الصهيونية – الاشتراكية السائدة لم تعلن أية رغبة في تأميم الملكية الخاصة (عدا تأميم الأرض – لكن القصد من ذلك كان نقل الأرض من سيطرة العرب إلى اليهود، أكثر من أي شيء آخر). ومن جهة أخرى، فهذه التيارات لم تدّع وجوب تحويل الملكية العامة إلى خاصة – ومع ذلك، فهذا بالضبط ما حصل داخل النظام». وبالفعل، فقد كان لدى الدولة الكثير من الموارد للتوزيع، وقد فعلت ذلك انتقائياً، وبالشكل الذي يخدم أهداف المؤسسة الحاكمة في الرسملة.[102]

إن الموارد والمرافق الاقتصادية التي سيطرت عليها الدولة في إسرائيل، قد مكنتها في العقود الأولى بعد قيامها من احتلال الموقع المهيمن في تحديد طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي ونمط الإنتاج فيه. وفي المحصلة، فهي المسؤولة عن تطوره الرأسمالي، وإن جاء ذلك على مراحل. ويبرز على هذا الصعيد دور الحزب الحاكم خلال العقود الثلاثة الأولى (مباي)، الذي راح منذ البداية يزرع بذور الرأسمالية وينميها برعاية الدولة، في مسار أخذ يتسارع بمرور الزمن. وليس ذلك في القطاع العام فحسب، وإنما في قطاع الهستدروت أيضاً، التي كانت بدورها تحت سيطرة هذا الحزب. فالدولة، ومن خلال سلطة الأراضي، التي شارك فيها الصندوق القومي اليهودي، كانت تملك حق التصرف «القانوني» في أكثر من 90٪ من الأراضي. وهذه القوة الاقتصادية الضخمة توفرت للدولة بقرار سياسي،

(101) Ibid, p.97.
(102) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, p. 101.

بعد احتلالها بالقوة العسكرية. وعمدت إلى توزيعها على المستوطنين، للزراعة والبناء وغيرهما، بعقود طويلة الأمد (49 سنة للزراعة و99 للبناء) لقاء فوائد ضئيلة، الأمر الذي زودهم برأسمال أولي كبير، خاصة وأن هذه الأراضي أصبحت عملياً ملكاً لهم. كما صادرت الدولة الممتلكات العربية (انظر أعلاه)، ووزعتها على المستوطنين، مباشرة أو مداورة. وقُدرت قيمة هذه الممتلكات بـ 119,000 مليون ليرة إسرائيلية في بداية الخمسينات؛ وكانت مصدر قوة لها أيضاً. فقد استخدمت الدولة البيوت الخالية في المدن والقرى لإسكان حوالي 150,000 مهاجر جديد. وبذلك استطاعت أن تخفف بعض الضغوط الأشد إلحاحاً، وبالتالي، التهديد الكامن لشرعيتها – أي إسكان المهاجرين. وقد تمكنت من ذلك دون تأثير كبير على مواردها في حينه.[103]

كما امتلكت الدولة، كلياً أو جزئياً، مؤسسات مختلفة في القطاع الصناعي، واشترت مشاريع معينة اعتبرتها حيوية للسكان جميعاً. وبعضها يمتلك أصحابه امتيازات لاستثمار موارد طبيعية. فاشترت في بداية الخمسينات شركة البوتاس على البحر الميت، وشركة المياه، والنقل الجوي (ال عال)، وشركة الكهرباء (روتنبرغ). وكانت عمليات شراء المؤسسات القائمة وإنشاء أخرى جديدة، «سياسة مقصودة ومخططة». «فالحكومة التي يرأسها نظام ديمقراطي اجتماعي، كانت ببساطة تتابع سياسة ما قبل الدولة من التدخل السياسي في الاقتصاد». ولإدارة هذه المؤسسات، أقامت الحكومة «هيئة شركات الدولة» (1958)؛ ولم تكن جميعها مربحة. «ففي عام 1952، كانت الدولة تملك 27 شركة من مختلف الأنواع، بما فيها تلك التي تعمل في استغلال الموارد الطبيعية، أي شركة البحر الميت وشركة المياه، وشركة الفوسفات، وكانت 6 شركات تعمل في الزراعة أو الصناعة؛ على سبيل المثال، شركة الأغراس الوطنية والصناعات الجوية، وشركات بناء مثل «عميدار». كما كانت هناك شركات تمويل. وفي 1954، وصل عدد شركات الدولة إلى 40. واستمر هذا العدد في الازدياد خلال الخمسينات والستينات». ودخلت الدولة في مشاريع مشتركة مع الهستدروت والقطاع الخاص، وحتى مع مستثمرين أجانب. فكانت، على سبيل المثال، تملك أسهماً في «شركة تسيم» للنقل البحري، بالاشتراك مع الهستدروت، وفي شركة «مكوروت» للمياه، التي تقتسم أسهمها بالتساوي الدولة والوكالة اليهودية والهستدروت. كما أقامت الدولة شبكة من البنوك لتطوير الصناعة والزراعة. وبالطبع، فقد وضعت يدها على الخدمات العامة – الإذاعة، القطارات، البريد... إلخ. «وفي الحقيقة، فإن النقص في رأس المال للاستثمار، وليس أقل

(103) Ben - Porat, State and Capitalism, pp. 66, 68-69.

أهمية منه، جنوح النظام لتعزيز قبضته على تدفق رأس المال وتوزيعه، كانا السببين الرئيسين لتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال البنوك. ولاحقاً، أصبحت هذه البنوك شبه مستقلة فيما يتعلق بإدارتها، ولكن الدولة ظلت تملكها حتى الثمانينات».[104]

وكما ورد أعلاه، فإن قدرة الدولة على التحكم في تنظيم الاقتصاد الإسرائيلي كانت تستند في الأساس إلى كونها الوكالة التي يمر عبرها تدفق رأس المال من الخارج، وبالتالي، المسؤولة عن تجنيده هناك وتوزيعه في الداخل. «وفي العقد الأول، جاء التدفق الرأسمالي من المصادر التالية: أولاً، «مشروع قرض الاستقلال» (مفعال)، الذي تأسس في 1950 كأداة لتجنيد المال من الجماعات اليهودية في الخارج، وأساساً في الولايات المتحدة. فقد أصدرت الحكومة الإسرائيلية سندات بفائدة 3,5٪، وكانت الخطة أن تسدد قيمتها بعد عشرة أو خمسة عشر عاماً. ثانياً، «الجباية اليهودية الموحدة» (مغبيت) – منظمة لتجنيد الأموال كانت قد تأسست لجمع الهبات والتبرعات من يهود العالم. ومعاً، استطاعا أن يجمعا 139 مليون دولار في 1951، و135 مليون دولار في 1952، و111 مليون دولار في 1953، و152 مليون في 1954. ووصل المبلغ الإجمالي للأموال التي حولها يهود العالم من جانب واحد إلى إسرائيل إلى 750 مليون دولار خلال الفترة من 1949 – 1965. وبذلك، كان الجهد المبذول لتجنيد الأموال ناجحاً تماماً. والأموال التي جرى التبرع بها أو إقراضها لإسرائيل عبر السندات، وصلت إلى 1,128 مليون دولار للسنوات ما بين 1950 و1956. وأخذاً في الاعتبار الناتج القومي العام لإسرائيل في السنوات ذاتها، فهذا إسهام ليس ضئيلاً». وهذا بالطبع، إضافة إلى مساعدات الحكومة الأميركية، سواء على شكل هبات أو قروض، وكذلك التعويضات الألمانية (انظر أدناه).[105]

في المقابل، كانت المساعدات المالية الحكومية الأميركية، التي مرت أيضاً عن طريق الدولة، وبالتالي، شكلت قوة إضافية في يدها، من جهة، وكابحاً لحريتها في تقرير نمط الاقتصاد الإسرائيلي، من جهة أخرى. وقد جاءت هذه المساعدات على شكل قروض وهبات ومساعدة تقنية – علمية وفائض إنتاج زراعي. «وإلى حد معين، حصرت المساعدة الأميركية درجات حرية الدولة الإسرائيلية فيما يتعلق بخيار نمط الاقتصاد. وبكلام آخر، ففي تلك الفترة من الحرب الباردة، كان ممكناً جداً أن يتوقف دعم الولايات المتحدة، لو اختارت إسرائيل نمط إنتاج إشتراكي أكثر صراحة». وكان موقف إسرائيل من الانحياز إلى الولايات المتحدة في الحرب الكورية اختباراً لهذه

(104) Ben - Porat, State and Capitalism, pp. 66-68.
(105) Ben - Porat, State and Capitalism, p. 69.

المساعدة؛ ولما حسمت موقفها، وأعلنت انحيازها، أُدرجت إسرائيل في «نادي متلقي المساعدة، وتمت الموافقة على هبة بمبلغ 185 مليون دولار». وكانت إسرائيل قد تلقت قرضاً من «البنك الأميركي للتصدير والاستيراد» بمبلغ 135 مليون دولار في عامي 1949 و1950. «ومنذ 1952 إلى 1956، كانت مساعدة الحكومة الأميركية السنوية، على شكل هبات أو قروض، تتراوح ما بين 50 إلى 86 مليون دولار». وقد استمرت هذه المساعدة في النصف الثاني من الخمسينات، ولكنها تحولت الآن من هبات أساساً، إلى قروض تدفع بالعملة السقيمة، أي بعملة محلية تقرض إلى الحكومة الإسرائيلية من أجل إعادة توظيفها في مشاريع مختلفة». وفي الستينات، وكذلك في السبعينات، بعد استنفاد التعويضات الألمانية، أصبحت المساعدات الأميركية مسألة حيوية بالنسبة إلى إسرائيل.[106]

إن نظرة سريعة على المبالغ التي جرى تحويلها إلى إسرائيل عن طريق الدولة، تظهر تبعيتها الاقتصادية للدول الرأسمالية، وخاصة الولايات المتحدة، من جهة، وتبرز أحد أهم عناصر قوة الدولة إزاء القطاعين الآخرين، التعاوني والخاص، على الصعيد الداخلي، من جهة أخرى. «فمنذ 1952، العام الذي بدأ فيه جمع المعلومات بشكل منهجي لأول مرة، وحتى 1960، كان المبلغ المحول من جانب واحد إلى إسرائيل 2151,6 مليون دولار (ونحن نعلم أن مئات ملايين الدولارات وردت على إسرائيل قبل هذا التاريخ)؛ 863,4 مليون دولار (40٪) تم تحويلها مباشرة إلى الحكومة؛ و725,6 مليون دولار (34٪) حولت إلى تشكيلة من المؤسسات (مثل المراكز الاجتماعية والجامعات). ومن الممكن أنه كان للحكومة تأثير على هذه الأموال أيضاً. أما الباقي فقد حول إلى أفراد وساعد على بناء الطبقة الوسطى في إسرائيل. ومهما يكن، فالحكومة كانت تنظم وتوزع أموالاً أكثر من هذا المجموع، بما في ذلك أموال القروض. وكان مجموع القروض في هذه الفترة أقل من الأموال المحولة من جانب واحد، وبلغت 78 مليون دولار في 1952، فيما التحويل من جانب واحد كان 191,2 مليون دولار. وفي 1960 بلغ مجموع القروض 38 مليون دولار، والتحويلات المالية من جانب واحد 311,1 مليون دولار. وإذ تراوحت المبالغ خلال هذه الفترة، إلا أن تحويل الأموال من جانب واحد كان دائماً أكبر بكثير من القروض. وكانت نسبة المال المحول من جانب واحد إلى الناتج القومي العام 7,4٪ في 1952، و5,9٪ في 1960. وهذا المبلغ يشكل 40 – 50٪ من الانفاق الحكومي».[107]

(106) Ben - Porat, State and Capitalism, p. 70.
(107) Ben - Porat, State and Capitalism, pp. 70-71.

ويظهر من الأرقام المنشورة أنه «خلال الخمسينات وغالبية الستينات، على سبيل المثال، بلغ معدل الإنفاق في موازنة حكومة إسرائيل أكثر من ثلث الناتج القومي العام، وقد ارتفع بعد حرب الأيام الستة إلى ذروة تفوق 50٪ في 1971». وإذ استخدمت الحكومة بعض هذا الانفاق في إنتاج البضائع والخدمات، فإن نصيبها من الناتج القومي العام لم يتجاوز الربع. «وإذا أضيف نصيب أصغر بعض الشيء للهستدروت، فإن ذلك يترك القطاع الخاص كمصدر لأكثر قليلاً من نصف الناتج القومي». ولكن إسهام الحكومة في الناتج القومي لم يتوقف عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى التوظيف الرأسمالي، الذي ظل على العموم يفوق في معدله إسهام أية دولة خارج المعسكر الاشتراكي. «ففي بداية الخمسينات، كانت الحكومة مسؤولة عن تمويل ثلثي مجموع التوظيف. وفي الستينات تراجعت هذه النسبة إلى حوالي 43٪، ولكنها عادت وارتفعت بعد حرب الأيام الستة. وعبر السنين، اختلفت حقول تمركز التوظيف المموّل حكومياً: ففي الزراعة والري، مولت الحكومة أكثر من 80٪ من التوظيف منذ البداية، أما في التعدين والمقالع والطاقة، فقد تراجع التمويل الحكومي من 50 – 90٪ من التوظيف في الخمسينات إلى 10 – 40٪ في الستينات؛ وفي التصنيع، هبطت حصة الحكومة من 32 – 43٪ في الخمسينات إلى 6 – 39٪ في الستينات؛ وفي النقل العام، تراوح نصيب الحكومة خلال الفترة كلها ما بين 40 – 70٪؛ وفي التجارة والخدمات ما بين 34 – 57٪؛ وفي بناء المساكن ما بين 32 – 48٪».[108]

وعدا التوظيف في المرافق والشركات التي امتلكتها أو ساهمت بها، رفدت الحكومة القطاعين الاقتصاديين الآخرين، العمالي والخاص، برأس المال الأولي المطلوب للتوظيف في مشاريعهما. «وكانت توظيفات الحكومة تتم على شكل قروض إلى الهستدروت والمشاريع الخاصة، كما على شكل امتلاك أرصدة، مع التوكيد المتزايد على الشكل الأول بمرور الزمن. وكان من أثر هذه المقاربة تقليص دور الحكومة في الانتاج المباشر إلى حد أدنى مما كان يمكن له أن يكون. في المقابل، ولأن الحكومة أصرت كقاعدة على مشاركة مبالغ إضافية من مصادر خاصة كشرط لمنح قروض الاستثمار، فإن هذه المقاربة منحتها تأثيراً على التشكل الرأسمالي في البلد كله، أكبر حتى مما يشير إليه نصيبها في التوظيف». وقرنت الحكومة ذلك بالتسهيلات التي ساعدت على التراكم الرأسمالي، الأمر الذي أفاد منه القطاع الخاص أكثر من غيره. «فقد رفدت ذلك بتشكيلة واسعة من الضوابط المباشرة، والإعانات المالية، والامتيازات الضريبية، وحوافز التصدير

(108) Safran, Israel, (op. cit.) p. 113.

التفضيلية، والقروض البنكية بمعدلات فوائد متدنية هدفها تحقيق أهداف معينة، مثل ترويج الصادرات أو السياحة، وتشجيع الزراعة، والحفاظ على انخفاض أسعار السلع الأساسية، وغير ذلك. كما استخدمت علاقتها السياسية مع قيادة الهستدروت، بالإضافة إلى التدابير القانونية، للتأثير في بنية الأجور ومستواها، كما أنها أثرت في الاقتصاد عامة من خلال سياستها بالنسبة إلى الهجرة، واستخدام الأراضي، والدفاع». وقد خدمت هذه الإجراءات التطور الرأسمالي للاقتصاد الإسرائيلي، وهو ما كانت الحكومة ترمي إليه، ووضعت الخطط والتشريعات الاقتصادية لتشجيعه منذ بداية الخمسينات.[109]

وقد أثمرت سياسة الحكومة هذه، وبدأت نتائجها تبرز منذ مطلع الستينات، خاصة في فترة تولي بنحاس سابير وزارة المالية (1963 – 1968). «فقد تفوق في حقلين: تجنيد الأموال من مستثمرين ومتبرعين – وأساساً من وراء البحار – والتشجيع الذي منحه للمبادرين والمستثمرين، العامين والخاصين». وكان من جراء نهجه في إدارة الاقتصاد الإسرائيلي في تلك الفترة تنامي الشركات المالكة بموازاة التطور الصناعي. «فمع مطلع الستينات بدأ مساران شائعان في الاقتصاديات الرأسمالية يسودان: (1) التنامي المتسارع للمؤسسات والشركات الصناعية (وأحياناً عبر الدمج)؛ و(2) ظهور المجموعات المالكة أو الشركات المهيمنة التي تسيطر على عدد من الشركات – مع الاندماج بين المؤسسات المالية ومعامل التصنيع وشركات البناء والخدمات». ويتضح أن هذا التطور من المركزة جاء مترافقاً مع طفرة صناعية، كان عمادها الصناعات العسكرية في مرحلة الإعداد لحرب 1967. وتبرز فيها «صناعة الطيران الإسرائيلية» (Israel Aircraft Industry (IAI))، «التي تعمل أساساً في التصدير العسكري، أو في المنتجات المشتقة من الصناعة العسكرية». وكانت في تلك الفترة تغطي حوالي 6٪ من مجموع الصادرات الإسرائيلية. «ومن أصل الـ 100 شركة في المرتبة العليا، كانت 51 تابعة لشركات مالكة تسيطر على 50٪ من أسهمها على الأقل». ويظهر كذلك، أن الشركات المالكة كانت تملك أسهماً في 45 شركة أخرى من أصل الـ 100 في المرتبة العليا.[110]

ومع التفاوت في قوتها الاقتصادية، وبالتالي، في تأثيرها السياسي، فإنه يمكن تقسيم المجموعات المالكة إلى أربع فئات: (1) الشركات الحكومية؛ (2) الشركات التابعة للوكالة اليهودية (التي تسيطر على المصرف الأكبر في إسرائيل – بنك لئومي)؛ (3) شركات القطاع العمالي التابعة للهستدروت (وأكبرها شركة «كور» وبنك العمال – ثاني

(109) Safran, Israel, p. 113.
(110) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, pp. 101-102.

أكبر مصرف في إسرائيل)؛ (4) المجموعات الخاصة، ومن أهمها مجموعة ايزنبرغ، ومريدور، وأدموند دي روتشيلد، وسام روتنبرغ، وغيرها – والتي يشارك فيها رأس مال محلي وخارجي. وقد حظيت المجموعات الخاصة بدعم الحكومة والوكالة اليهودية وتشجيعهما بل ومشاركتهما في توظيفاتها من خلال رأس المال وفوائد أخرى، مثل الإعفاءات الضريبية بذرائع مختلفة – سياسية وأمنية. «ونتيجة أخرى بعيدة المدى لهذا الوضع هي أن القرارات السياسية والاجتماعية كثيراً ما تتخذ تحت قناع القرارات الاقتصادية – الإدارية، دون رقابة سياسية أو مناقشة عامة. وهذا ما حصل مع سياسة توزيع السكان في جميع أنحاء البلد، ومنح المساعدات المباشرة والمداورة لمجموعات سياسية مختلفة أو لقطاعات من السكان، وإدارة السياسة الدفاعية والخارجية (من خلال التوظيف في المناطق المحتلة، أو القرارات بشأن إنتاج أنظمة أسلحة مختلفة وتصديرها...إلخ)». وكل ذلك، على أرضية التبعية المتزايدة إلى الولايات المتحدة، كان يعزز نمط الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي، يصب في مصلحة القطاع الخاص ويقويه.[111]

إن حاجة الاقتصاد الإسرائيلي بمجمله إلى الدعم الخارجي، من جهة، وسيطرة الدولة على التحويلات المالية من جانب واحد إلى إسرائيل، من جهة أخرى، قد جعلتا القطاعين، الهستدروتي والخاص، يعتمدان على الدولة والوكالة اليهودية في الحصول على رأس المال اللازم لإعادة الإنتاج والتوسع. ومع أنهما حاولا تجنيد الأموال في الخارج بوسائلهما الخاصة، فأنشأت الهستدروت منظمة «أمبال» لهذا الغرض، وسعى القطاع الخاص، وأحياناً عبر الوكالة اليهودية والحكومة، لجذب التوظيفات الخارجية في شركاته، إلا أن ذلك لم يكن كافياً في ظل الأوضاع التي تشكلت. وفي العقد الأول على قيام إسرائيل، كانت التوظيفات الرأسمالية الخارجية الخاصة لا تتجاوز 6٪ من مجموع الأموال المحولة من جانب واحد، في الفترة ما بين 1952 – 1959. وقد ارتفعت هذه النسبة في الستينات إلى حوالي 33٪. في المقابل، كان نصيب الحكومة من التوظيفات خلال العقد الأول يشكل ما بين 55 – 75٪ من مجموعها. وكان نصيب الحكومة من تراكم رأس المال العام 54,4٪ في سنة 1950، وارتفع إلى 72,6٪ في 1958. «في البداية كانت القطاعان العام، والهستدروتي، الزبونين المفضلين لدى الحكومة وتلقيا دعماً أكبر من القطاع الخاص، إلا أنه منذ 1952، عندما تحولت الحكومة إلى السياسة الاقتصادية «الجديدة» (الأكثر ليبرالية)، فإن دعمها للقطاع الخاص زاد عنه للقطاع العام». وإذ كان نصيب القطاع الخاص في بداية العقد حوالي 23,2٪ من مجمل الدعم الحكومي، فإنه وصل

(111) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, p. 103.

في نهاية العقد إلى 44,8٪. وإذ كان نصيب رأس المال الحكومي الموظف في شركات القطاع الخاص يساوي 23٪ في سنة 1952، فإنه ارتفع إلى 70٪ في 1954. «وهذا يعني أن غالبية رأس المال المخصص للاستثمار في القطاع الخاص، على شكل قروض وهبات، أو شراء أسهم، قد تم الحصول عليها من الدولة». [112]

صحيح أن الدولة قدمت مساعدات إلى الهستدروت أيضاً، لكن هدف النظام الرئيسي كان القطاع الخاص. «فالقطاع الخاص كان أكثر جاذبية لأنه امتلك الجزء الأكبر من الاقتصاد، وباستطاعته أن يقدم الفرص للمبادرين الأجانب. وفوق ذلك، وبسبب العلاقات الخاصة من الاعتماد على حكومة الولايات المتحدة (التي كانت لا تزال جنينية)، فإن موقع القطاع الخاص ونزوعه نحو الدولة، كانا يعتبران على غاية من الأهمية، خاصة من قبل أولئك السياسيين (من مباي) الذين كانوا مسؤولين عن الوزارات الاقتصادية. وهكذا، كان من الواضح أن الدولة حريصة على تحفيز القطاع الخاص للانتاج والتوسع والبقاء مستقلاً نسبياً. فعن قصد، أو غير ذلك، كان هذا يعني تشجيع نمط الانتاج الرأسمالي وتعزيزه». ومراجعة سريعة لتطور الاقتصاد الإسرائيلي في تلك الفترة، تظهر تبلور نمط الإنتاج الرأسمالي، ودعمه مادياً وحمايته سياسياً. «فالحكومة وجهت أموالاً أكثر فأكثر إلى القطاع الخاص، فيما نصيبها من الدعم للقطاع العام تناقص». وكذلك سنت الحكومة القوانين التي تشجع الاستثمار الخارجي، الأمر الذي يعبر عن سياستها في تعزيز القطاع الخاص. وقد برزت نتائج تلك السياسة في الستينات، حيث بدأت المجموعات المالية والشركات المالكة تتنامى بسرعة، كماً ونوعاً. «ولأن الرأسمالية كانت تتطور بتوجيه من الدولة ومساعدتها، فإن العقد الأول كان لذلك مرحلة الحضانة للرأسمالية في إسرائيل. وكان القرار النهائي بالنسبة إلى المسار المستقبلي للمجتمع الإسرائيلي في يد الدولة... وفي المحصلة، فالنظام، الذي كان فعالاً إلى حد كبير في حينه، جعل الرأسمالية ممكنة في إسرائيل». وراح هذا المسار يتعزز في العقود اللاحقة، إلى أن هيمن تماماً في الثمانينات، وأخذ الاقتصاد الإسرائيلي وضعه الرأسمالي، شكلاً ومضموناً. [113]

تطور الاقتصاد الإسرائيلي

شهد الاقتصاد الإسرائيلي ثلاث نقلات نوعية، يسميها البعض «ثورات» بسبب حجم التحول فيها، وهي: الزراعية، من بداية الخمسينات حتى منتصف الستينات؛

(112) Ben - Porat, State and Capitalism, pp. 72-73.
(113) Ben - Porat, State and Capitalism, pp. 75-76.

الصناعية من منتصف الستينات حتى منتصف الثمانينات؛ التكنولوجية، من منتصف الثمانينات فما بعد. وبالطبع، لم تكن هذه نقلات تراتبية مفصولة إحداها عن الأخرى، وإنما وبتوجيه الحكومة ورعايتها، تقدمت بالتوازي، مع التوكيد في كل مرحلة على قطاع معين، وبالتالي، دفع معدلات نموه وتطوره إلى أعلى. فعقب قيامها مباشرة، ومع تدفق المهاجرين إليها بأعداد كبيرة، كان هم إسرائيل الأول استيعاب هؤلاء، بما يعني إيواءهم وإطعامهم في الحد الأدنى. وإذ حلت الممتلكات العربية المنهوبة جزءاً من المشكلة، فإنه لم تكن كافية. لقد تم إيواء مئات الآلاف منهم في البيوت العربية المتروكة، سواء في المدن أو القرى، وبقي الآلاف في تجمعات مؤقتة (معبروت)، كما في معسكرات الجيش البريطاني المخلاة وغيرها. لكن الإنتاج الزراعي لم يكن كافياً لإطعامهم. وسارعت الولايات المتحدة إلى تقديم المساعدات الغذائية من الفائض الزراعي (النقطة الرابعة)، إلا أن النقص ظل قائماً. وكان أمن القاعدة الاستيطانية الداخلي يتوقف على سد الفجوة بين الموجود والمطلوب. فكان طبيعياً أن تتوجه الحكومة نحو زيادة الانتاج الزراعي، بما يترتب عليه من توظيفات رأسمالية لتهيئة الاستيطان الريفي للقيام بمهمة توفير متطلبات السوق من المواد الغذائية، وخاصة الخضروات والفواكه والألبان...إلخ. وبالفعل، حققت الزراعة الإسرائيلية نتائج ملموسة على هذا الصعيد خلال بضع سنين. ثم التفتت حكومة إسرائيل إلى تطوير الصناعات الصناعة سواء لتلبية حاجات السوق المحلية أو للتصدير ولعبت الصناعات العسكرية الدور المركزي في هذا التطور بما ينسجم مع طبيعة المشروع الصهيوني.

القطاع الزراعي

لم يبدأ القطاع الزراعي في إسرائيل من نقطة الصفر عند قيامها، وإنما كان قد قطع شوطاً كبيراً قبل ذلك (انظر أعلاه). إلا أن هذا القطاع واجه أزمة حادة في ظل الأوضاع التي تشكلت بعد ذلك مباشرة، ولم تنفع معها كثيراً إجراءات التقشف والتقنين التي فرضتها الحكومة، إذ ظل النقص قائماً، مما أدى إلى انتشار السوق السوداء، حتى في المواد الأساسية. فبالإضافة إلى عبء الهجرة المتفاقم، حرمت السوق اليهودية من الانتاج الزراعي الفلسطيني، الذي تقلص إلى حد التلاشي، ومن الانتاج العربي الذي انقطع جراء المقاطعة التي فرضتها الدول العربية على التعامل التجاري مع إسرائيل. وعن هذه الأزمة، يقول حاكم بنك إسرائيل الأول، دافيد هوروفتس: «إن موجات الهجرة والمشكلات الاقتصادية فرضت نفسها علينا بشدة، حتى كادت تقصم ظهر جميع من ألقيت على

كاهلهم مسؤولية مصير استيعاب الهجرة». وعنها قال وزير التموين، دوف يوسف: «عندما خفت حدة المعارك، أدركت الحكومة أنه لا يمكن تنفيذ المهمة التاريخية لجيلنا – أي جمع يهود الشتات – إلا بجهود وتضحيات جسيمة من جانب طبقات المجتمع الإسرائيلي كافة. ولذلك تقررت سياسة التقشف: تأمين الغذاء للجميع، وفرض الرقابة على الأسعار، وخفضها قدر الإمكان. ومن دون أن نفعل ذلك، لا يستطيع البلد أن يوفر مصادر دخل بالعملة الأجنبية التي كان بحاجة ماسة إليها، من أجل بعث الحياة في زراعتنا وصناعتنا». وإزاء مظاهر التململ والاحتجاج على التقنين، قالت غولدامئير: «ليس هناك خيار آخر. فلا يمكن التملص من مواجهة الحسم في الأمر البسيط التالي: إما تقنين الهجرة وإما تقنين في المأكل والملبس».[114]

إن الحاجة لملء الفراغ الاقتصادي والجغرافي الذي تركه تهجير السكان العرب من المناطق المحتلة (1948)، تضافرت مع الشعارات «الريادية» التي رفعها المستوطنون، لتدفع حكومة إسرائيل إلى التركيز على تطوير الزراعة. فبالإضافة إلى سد النقص في المواد الغذائية، كانت هناك سياسة استيطان الأراضي المتروكة لأسباب «أمنية» – إثبات الحضور اليهودي في جميع أنحاء البلد. فجنباً إلى جنب مع حركة توطين المهاجرين الجدد في الريف، وظفت الدولة والوكالة اليهودية أموالاً طائلة في تطوير الزراعة. ونتيجة للمساعدات الكبيرة التي قدمتها الدولة في القطاع الزراعي، حققت هدفين: فمن جهة، أصبحت إسرائيل، ومنذ بداية الستينات، تنتج جزءاً كبيراً من احتياجاتها الغذائية، وتغطي جزءاً آخر من المستوردات عبر تصدير بعض المنتجات، مثل الحمضيات؛ ومن جهة أخرى، نشرت مستوطنات جديدة كثيرة، لاعتبارات سياسية وعسكرية. وركزت الحكومة جهدها التوطيني «في المناطق التي اعتبرت (في خطر) لجهة الاحتفاظ بالسيطرة السياسية عليها». وقد أعلن برنامج التطوير الأول (1950) «الحاجة لزيادة عدد المزارعين إلى 26٪ من مجموع العاملين في الدولة». وطرحت فكرة أن يقضي المجندون للخدمة العسكرية نصف فترة التجنيد الإلزامي في العمل الزراعي، لكنها لم تطبق. وفي «الخطة السبعية» (1953)، كان منطلق التفكير إن على إسرائيل توفير جميع احتياجاتها الغذائية، ولقد تحققت الخطة إلى حد كبير.[115]

وكانت النتيجة المباشرة لهذه السياسة الإسرائيلية هي الزيادة المطردة في عدد المستوطنات الزراعية، بأنواعها المختلفة، وكذلك في المساحات المزروعة، وخاصة

(114) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 312-314.

(115) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, pp. 114-115.

المروية، وبالتالي، في الإنتاج الزراعي ومردوده الاقتصادي. وإذ استمر الدعم الحكومي للمستوطنات المقامة حديثاً إلى الآن (1998)، «فإنه في العديد من المناطق في إسرائيل، ومنذ بداية الستينات، أصبحت الزراعة مربحة، سواء للمستوطنين أو للنظام بمجمله».[116] فقد أنشئت مئات المستوطنات التي آوت آلاف العائلات العاملة في الزراعة، كما توسعت المساحات المزروعة والمروية عدة أضعاف. فلدى قيام إسرائيل، كان هناك حوالي 300 مستوطنة زراعية، بلغ عدد سكانها 120,000 نسمة تقريباً. وفي 1987، كان هناك حوالي 820 مستوطنة كهذه، عدد سكانها حوالي 360,000 نسمة. وارتفعت مساحة الأراضي المزروعة من 1,650,000 دونم في 1949، إلى 4,382,000 دونم في 1986، ثم تراجعت إلى 4,370,000 دونم في 1996. هذا، فيما المساحة المروية منها تنامت من 300,000 دونم في 1949، إلى 2,193,000 دونم في 1986، ثم تراجعت إلى 1,993,000 في سنة 1996.[117] وبموازاة ذلك، ارتفع رأس المال المستثمر في الزراعة، وكذلك الانتاج الزراعي. «فبالنسبة إلى حجم رأس المال المستثمر في الزراعة فإننا نجد إذا أخذنا سنة 1976 كأساس (الحجم = 100) أن الاستثمار الرأسمالي ازداد من 17,5 سنة 1949 إلى 113 سنة 1987. وإذا أخذنا الإنتاج الزراعي في سنة 1967 كأساس (=100) فإننا نجده ازداد من 31 سنة 1949 إلى 225 سنة 1988». وقد استمر هذان في الارتفاع وإن بمعدلات أقل.[118]

لقد تضافرت عدة عوامل لجعل هذا التطور الزراعي ممكناً. فالأراضي العربية المهجورة وفرت مجالاً كبيراً للتوسع وبناء المستوطنات، سواء لاستيعاب المهاجرين الجدد، أو لتشغيلهم والإفادة من طاقتهم الانتاجية. وكان ذلك متطابقاً مع سياسة الحكومة، فأعطته الأولوية في برامجها الداخلية، لأسباب سياسية واقتصادية. فمن جهة، أرادت ملء الفراغ الجغرافي ونشر الاستيطان اليهودي في جميع أرجاء البلد، ومن جهة أخرى، تطلعت إلى زيادة الانتاج الزراعي لسد النقص في المواد الغذائية. ولذلك، رصدت الحكومة مبالغ مالية كبيرة نسبياً للتوظيف في تطوير الزراعة واستيطان الريف (انظر أعلاه). وفوق ذلك، ومنذ البداية عملت على حل مشكلة مياه الري، التي كانت تتمثل في تمركز مصادر المياه في شمالي البلد، بينما الأراضي الزراعية في وسطه وجنوبه. «وشهد منتصف الخمسينات تطوير مصادر المياه الاقليمية واستغلالها، وخاصة مياه الأنهار». وفي

(116) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, p. 114.

(117) EZI, p.33; Statistical Abstract of Israel (1997), p. 346.

(118) النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، (مصدر سابق)، ص70.

سنة 1955 بدأ ضخ الماء من نهر العوجا (اليركون) إلى النقب، بمعدل حوالي مليون متر مكعب سنوياً. وفي أواخر الخمسينات، استكمل مشروع الجليل الغربي – المقطع (كيشون)، والذي ينقل حوالي 180 مليون متر مكعب من الماء سنوياً إلى سهل عكا ومنطقة خليج حيفا (زفولون) ومرج ابن عامر. وكان العمل على إنشاء «الناقل القطري» قد بدأ في مطلع الخمسينات، وراح يعمل بالتدريج منذ سنة 1964. وهو، بعد تجفيف بحيرة الحولة، وحصر مياه نهر الأردن واليرموك في بحيرة طبريا، ينقل حوالي 365 مليون متر مكعب، عبر وسط البلاد إلى جنوبها. وبواسطة هذه المشاريع الكبيرة وغيرها، مثل تنقية المياه المالحة واستخدامها ثانية، أمكن توسيع مساحات الأراضي المروية، وبالتالي، زيادة إنتاجها الزراعي.[119] وقد ارتفعت كمية المياه المستخدمة في الزراعة من 257 مليون متر مكعب في سنة 1949 إلى 1,434 مليون متر مكعب في سنة 1986، ثم تراجعت إلى 1,297 مليون متر مكعب في سنة 1996.[120]

وبموازاة توسع القطاع الزراعي،تنامى عدد العاملين فيه بشكل مطرد خلال الـ 13 سنة الأولى على وجود إسرائيل. ووصل ذروته في سنة 1961، حيث بلغ 127,600 عامل، في حين كان مجموعهم 72,900 في سنة 1951. وبالمقارنة مع القطاعات الأخرى، فقد كانت نسبة العمال الزراعيين إلى مجموع العاملين في إسرائيل 18,3٪ في سنة 1950. وهبطت قليلاً إلى 17٪ في سنة 1961. ومنذ سنة 1962، راح عدد العمال الزراعيين يتناقص، ونسبتهم المئوية في العمالة عامة تتراجع. فوصلت إلى 5,6٪ في سنة 1985، حيث عاد مجموعهم إلى 76,700 عامل.[121]وظل يتراجع بعد ذلك التاريخ، ووصل في سنة 1996، إلى ما مجموعه 70,600 عامل (حوالي 3,5٪ من المجموع).[122] ومع ذلك، فقد ظل الناتج الزراعي الإجمالي يزداد في المطلق، على الرغم من تراجع وزنه النسبي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن تناقص عدد العاملين في الزراعة. ويعود ذلك إلى التقدم التكنولوجي وتطوير فروع زراعية جديدة أكثر إنتاجية وربحية، وإلى تكثيف استخدام الآلات الحديثة التي ترفع كفاءة العامل الزراعي ومقدار إنتاجيته. «ولقد سجلت الانتاجية الزراعية للعامل الإسرائيلي تقدماً كبيراً، إذ أنها نمت بمعدلات عالية جداً، فقد ازدادت بمعدل 8,6٪ سنوياً في فترة 1960 – 1965، وبمعدل 8,0٪ في فترة 1977 – 1979. وهذا يعني أن العامل الإسرائيلي في الزراعة كان يضاعف كمية انتاجه كل

(119) EZI, p. 33-34.
(120) Statistical Abstract of Israel (1997), p. 350.
(121) EZI, pp.33-34.
(122) Statistical Abstract of Israel (1997), p. 346.

ثماني سنوات. ثم تراجعت هذه الانتاجية، فأخذت تنمو بمعدل 4,1٪ سنوياً في فترة 1980 – 1985، وبمعدل 3,5 سنوياً في فترة 1987 – 1989. وكذلك، فإن حجم الانتاج الزراعي كان يزداد بمعدل 5٪ إلى 6٪ سنوياً، في الفترة الواقعة بين سنة 1949 وسنة 1985، ثم تراجع بعدها فانخفض إلى 1٪ سنة 1989».[123]

وعدا المكننة وإدخال أساليب زراعية جديدة، فقد حصلت تغيرات بعيدة المدى في فروع الزراعة، وبالتالي، وجهة إنتاجها. فلسد النقص في السوق المحلية، تركز الجهد في الخمسينات على إنتاج المواد اللازمة للاستهلاك المباشر، كالخضراوات والفواكه والحليب والبيض واللحم. واعتمدت المستوطنات الجديدة نمط المزرعة المختلطة، مع العمل على زيادة انتاجها. وعندما انتهت فترة التقشف في النصف الثاني من الخمسينات، أُدخلت فروع زراعية جديدة، يحل إنتاجها محل المواد المستوردة، مثل القطن وشمندر السكر والفول السوداني والخضراوات للصناعة والبذور للزيت والفواكه للتصدير، خاصة الحمضيات. فأخذ نمط الزراعة المختلطة يخلي مكانه لنمط آخر، يعتمد على فرع رئيسي واحد، تديره العائلة بمساعدة الماكينات الحديثة. وتوسعت بيارات الحمضيات ومزارع الحيوانات. وإذ اختفى بعض الفروع مع الوقت، مثل شمندر السكر والفول السوداني، بفعل عوامل السوق، فإن البعض الآخر انتعش، مثل القطن والحمضيات. وفي المرحلة الثالثة، منذ السبعينات، جرى الانتقال إلى المزرعة المتخصصة، التي ركزت على فروع عالية الانتاج، خاصة للتصدير بمردود عال. فتطورت زراعة الورود والخضراوات في غير موسمها العادي، والفطر والزراعة البحرية، باستخدام أساليب اصطناعية، الأمر الذي يتطلب توظيفاً مالياً وعملاً مكثفاً، في مساحات صغيرة. وفي المرحلة الثالثة، برزت ظاهرة تقسيم فروع الزراعة بين أنماط الاستيطان المختلفة، فتعزز التخصص، وبالتالي، تطور المكننة. ومع ذلك، ظل قطاع الحمضيات يحتل موقعاً مرموقاً، وانتشر في جميع أنماط الاستيطان. وعلى العموم، ينتج كل من القرى التعاونية (موشافيم) والقرى الاشتراكية (كيبوتسيم) حوالي 40٪ من الناتج الزراعي، والباقي (20٪) ينتجه القطاع الخاص. وينقسم الانتاج الزراعي إلى ثلاثة فروع متساوية تقريباً: الحيواني، الحقلي، والثمري – الزيني، كما يتوزع على ثلاث أسواق بالتساوي: المحلي، الخارجي، والصناعي.[124]

لقد توفرت للزراعة الإسرائيلية عوامل النجاح الأساسية، فتقدمت بشكل ملموس. فبالإضافة إلى الأرض التي حصلت عليها بدون ثمن، تمتعت بتوظيفات رأسمالية ساعدت

(123) النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، ص70.

(124) EZI, pp. 34-35.

على زيادة إنتاجيتها بمعدلات كبيرة، عبر توسيع المساحات المروية باستغلال الموارد المائية، وتطوير أساليب العمل ومستوى المعرفة العلمية. وبرعاية الحكومة وتوجيهها تطور البحث العلمي الزراعي، وبالتالي تمليك المعارف للمزارعين وتدريبهم على استخدام الآلات وتطوير أساليب العمل وتوظيف التقدم التكنولوجي. فأُدخلت أساليب جديدة للري، وفرت كميات كبيرة من المياه التي حولت لإرواء مساحات جديدة. كما ساعدت المكننة في توفير الأيدي العاملة، والأبحاث العلمية في زيادة الفروع الزراعية وإنتاجيتها. «فمنذ 1970، كان الارتفاع في تزويد الماء للزراعة أقل من 10٪، بينما زادت الأراضي المروية بحوالي 35٪، والانتاج الزراعي العام بـ 90٪»؛ ذلك حتى سنة 1985. وليس ذلك إلا لاستخدام أساليب جديدة، مثل الري بالتنقيط، الذي تعتبر إسرائيل رائدة في مجاله. «وقد أظهر كل من فرع المحاصيل والفروع الحيوانية زيادة كبيرة في الانتاج. فمعدل إنتاج الحليب في إسرائيل ارتفع من 3,400 ليتر للبقرة في سنة 1954 إلى حوالي 7,500 ليتر في منتصف الثمانينات. ومعدل إنتاج خيوط القطن «أكالا» ارتفع من حوالي 90 كلغم للدونم في منتصف الخمسينات إلى 150 كلغم في 1985. وفي الفترة إياها، هبط معدل أيام العمل في دونم القطن من 10 أيام إلى واحد - واحد ونصف يوم في السنة، بعد إدخال ماكينات القطف بدل القطف اليدوي... وتضاعف إنتاج الذرة الحلوة ثلاث مرات، بعد تربية جنس جديد عالي الإنتاج، من حوالي 500 كلغم للدونم سنوياً في الخمسينات إلى 1500 كلغم في موسم 1985/ 1986».(125)

وتبقى الحقيقة الصارخة أن القطاع الزراعي في إسرائيل، أسوة بالمشروع الصهيوني كله، يدين في تطوره إلى الدعم المالي الخارج عنه. فالمستوطنون الذين قدموا في موجات جماعية من الهجرة، لم يكونوا يمتلكون الإمكانات والآهلية للعمل الزراعي المتقدم، وبالتالي، لم يكن انخراطهم فيه ممكناً لولا احتضان الدولة والوكالة اليهودية لهم. «فهؤلاء الفلاحون تلقوا جميع وسائل الانتاج اللازمة - الأرض والماء والتجهيزات الزراعية، وأبنية المزرعة، والحيوانات...إلخ - كقروض طويلة الأجل لمدة 50 عاماً، معفاة من الفوائد تقريباً، وغير مرتبطة بتبدل الأسعار، من الوكالة اليهودية. وقد تأثر هؤلاء المزارعون، أسوة بالمزارعين القدامى بالتغيرات البنيوية التي حصلت في الزراعة. فالزراعة تطلبت رؤوس أموال وأرصدة إنتاج بازدياد مطرد. وغالبية التمويل للتوظيف ورأس المال العامل جاءت من مصادر تسليف، وليس من ادخار المزارعين. وانخراط الحكومة في تمويل الزراعة هو استمرار تاريخي لحقيقة أن الزراعة والاستيطان الريفي كانا المشروع الرئيسي للحركة

(125) EZI, pp. 35-36.

الصهيونية منذ بدايتها». ولأنماط الاستيطان الزراعي المختلفة منظمات تعاونية، تلعب دور الوسيط في تحويل التسليفات المالية إليها من موارد خارجية. وإذ تقوم الوكالة اليهودية والحكومة بالقسط الأكبر من التوظيف الرأسمالي، فالمستوطنون يتلقون تسهيلات مالية من جهات مختلفة، ولأغراض متنوعة، مثل تشجيع التصدير والاستيطان في المناطق الحدودية والمحتلة 1967 وغير ذلك. ومع ازدياد نصيب البنوك في القروض الزراعية، أصبحت حاجة المزارعين للمساعدات من الحكومة والوكالة اليهودية أكبر كلما ألّم بها ظرف طارئ سلبي كارتفاع الفوائد، أو هبوط الأسعار في السوقين، المحلية والخارجية، أو الكوارث الطبيعية أو الظروف الأمنية...إلخ. وعلى الرغم من تقلص أهمية الزراعة في الاقتصاد الإسرائيلي، فلا تزال المؤسسة الحاكمة هناك تولي الزراعة أهمية كبيرة.(126)

وكان طبيعياً أن تتعاظم أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الإسرائيلي بموازاة تناميه وتطوره، وبالتالي، إنتاجه. ففي سنة 1950، كانت حصة الزراعة من صافي الإنتاج المحلي 10,8٪، وارتفعت إلى 13,3٪ في سنة 1958. ومنذئذ، وعلى الرغم من استمرار تنامي هذا القطاع، فإن حصته من الإنتاج المحلي العام تراجعت من 6,7٪ في سنة 1970 إلى 6,1٪ في 1980، وإلى 4,8٪ في 1985، وإلى 3,3٪ في 1990، و2,2٪ في 1996. وبموازاة تراجع حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي تراجع عدد العاملين فيه، وكذلك نسبة حصته من الصادرات العامة، رغم ازدياد حجم الصادرات بالأرقام المطلقة. ويعود ذلك أساساً إلى الارتفاع الكبير في صادرات قطاعات أخرى، خاصة الصناعة والألماس. ففي سنة 1950، شكلت الصادرات الزراعية حوالي 49٪ من مجموع الصادرات بالدولار. ثم تراجعت سنة 1964 إلى 33٪ وفي 1986 إلى 7,8٪ وفي 1990 إلى حوالي 5٪، وفي 1996 إلى حوالي 4٪. وفيما ظلت الحمضيات مادة التصدير الوحيدة تقريباً خلال النصف الثاني من الخمسينات، فإنه منذ بداية الستينات راحت حصة فروع أخرى تزداد باطراد، فوصلت إلى حوالي 20٪ في 1967، وإلى حوالي النصف في أواخر السبعينات، وإلى الثلثين في منتصف الثمانينات. ومع أن قيمة الصادرات الزراعية في سنة 1996 وصلت إلى 800,600,000 دولار، فإن الميزان التجاري الزراعي ظل سالباً، أي أن الواردات من المواد الغذائية ظلت أكبر من الصادرات، التي وصلت قيمتها في سنة 1996 إلى 824,700,000 دولار.(127)

(126) EZI, p.37.
(127) EZI, pp. 36-37; Statistical Abstract of Israel (1997), p. 183, 236,237.

القطاع الصناعي

كان القطاع الصناعي اليهودي قد حقق التفوق على نظيره العربي قبل قيام إسرائيل (انظر أعلاه). وفيما خلا الصناعة العسكرية، فإن جميع الفروع الأخرى شهدت حالة من الجمود أثناء حرب 1948، إذ توقف التوظيف الرأسمالي فيها، وبالتالي تطورها، لمدة سنتين تقريباً. إلا أن الحكومة الإسرائيلية، بعد أن وضعت القطاع الزراعي على سكة النمو، التفتت إلى الصناعة لتنميتها، فأنشأت (1954) المركز الاستثماري، ووافقت الكنيست على «قانون تشجيع الاستثمار الرأسمالي». وشهدت الفترة ما بين 1950 و1985 تقلبات حادة في مسار التطور الصناعي السريع. وكما في الاقتصاد عامة، لعبت الدولة دوراً مركزياً في توجيه الصناعة وتنميتها. فبفضل التعويضات الألمانية (انظر أعلاه)، تمكنت إسرائيل من تعزيز البنية التحتية الضرورية للصناعة، ومن توظيف رأس المال اللازم لانطلاقها. وهكذا، تميزت الفترة من 1955 – 1964 (فترة التعويضات الألمانية) بتسارع النمو الصناعي والارتفاع الحاد في حجم الانتاج ومعدلاته. إلا أنه مع توقف التعويضات الألمانية، أصاب الركود جميع قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، بما فيها القطاع الصناعي، ووصل إلى حده الأقصى في منتصف سنة 1967، أي عشية حرب حزيران/ يونيو (الأيام الستة). وقد شكلت تلك الحرب منعطفاً حاداً، فشهد العام 1968 «توسعاً في الانتاج الصناعي بمعدل لم يسبق له مثيل في إسرائيل، واستمر النمو، بمعدلات ثابتة نسبياً، حتى سنة 1973». وإذ ظهرت بوادر تباطؤ اقتصادي قبل حرب عام 1973، فإنه أصبح ملموساً بعدها. وتميز الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة من 1975 – 1985 بالتباطؤ في النمو والانتاجية، من جهة، وبالتضخم، من جهة أخرى، وهي فترة الكساد الاقتصادي. إلا أنه عاد إلى التنامي بعد تبني حكومة «الائتلاف الوطني» برنامج الإصلاح الاقتصادي (1985)، وراح منذ بداية التسعينات يحقق نمواً فعلياً، وبمعدلات متزايدة باطراد. وكانت هجرة يهود روسيا الكبيرة، وما واكبها من تمويل أميركي («قرض» بمبلغ عشرة مليارات دولار) من أسباب النقلة الاقتصادية النوعية في التسعينات.[128]

وكان من أبرز مظاهر التحول نحو الصناعة على حساب الزراعة في الاقتصاد الإسرائيلي، إدخال الكيبوتسات التصنيع إلى بنيتها الاقتصادية. ومع أن هذا النمط الاستيطاني ظل صغير الحجم (حوالي 3٪ من السكان)، فإن انتقاله إلى الصناعة مؤشر هام إلى التغيرات البنيوية في طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي عامة. لقد قامت هذه الكيبوتسات على أساس أيديولوجية العمل في الأرض، التي رأى منظروها أن الصناعة هي

(128) EZI, p.656.

أساس الرأسمالية، فقاوموها من منطلق أن منظور الحركة الكيبوتسية لبناء مجتمع الاستيطان اليهودي في فلسطين، يرمي إلى أهداف مغايرة تماماً. إلا أن هذا المنظور، حتى في صيغته اللفظية، راح يتآكل في ظل التطورات بعد قيام إسرائيل، سواء بفعل السياسة التي تبنتها المؤسسة الحاكمة فيها، أو بتأثير التركيبة الطبقية للمهاجرين الجدد. وتشير الوقائع إلى أن الكيبوتسات لم تستوعب إلا جزءاً بسيطاً جداً من أعضاء الهجرات الجماعية. وإزاء المنحى الذي اتخذه التجمع الاستيطاني اليهودي بعد الاعلان عن دولته، اضطرت الكيبوتسات الزراعية أساساً، إلى التكيف مع الأوضاع المتشكلة. وفي الواقع، فإن تلك الكيبوتسات أقامت مشاغل صغيرة لتصليح الآلات وصيانتها منذ العشرينات، ووسعتها أثناء الحرب العالمية الثانية، سواء لتلبية طلبات الجيش البريطاني المتزايدة، أو لتوفير بعض احتياجات الهاغاناه من السلاح. «إلا أن الثغرة في مجتمع الكيبوتس بالنسبة إلى الصناعة بدأت في نهاية الخمسينات، واستكملت في نهاية السبعينات، ففي ذلك الوقت كان أكثر من ثلثي عدد الكيبوتسات (وكل الكيبوتسات الأقدم تقريباً) يمتلك على الأقل، منشأة صناعية واحدة». وراح هذا النهج يتكرس ويتوسع إلى حد أن منظمات الكيبوتس أصبحت تتحدث عن الرغبة في الاحتفاظ بثلث العاملين من أعضائها في القطاع الزراعي.[129]

ومع أن إسرائيل لا تمتلك الموارد المحلية لتطوير القطاعات الصناعية المختلفة، فإن جميع الدلائل تشير إلى توسع صناعتها في جميع المجالات، بموازاة تراجع حصة الزراعة من الانتاج العام وطاقة العمل، رغم زيادة انتاجها بأرقام مطلقة. فالأرقام المتوفرة تبرز «صورة من تصنيع الاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي راح يتسارع في الستينات». وهذا يعني أنه كان على الصناعة الإسرائيلية أن تعتمد على مصادر خارجية لتزويدها بالمواد الخام والطاقة، وكذلك بالآلات اللازمة، الأمر الذي لم يكن ممكناً لولا الدعم الحكومي، المستند بدوره إلى تدفق رأس المال من الخارج. «فمنذ 1950، وإلى نهاية الستينات، كان مجموع الموارد الاقتصادية المتوفرة لإسرائيل أكبر من المصادر المحلية... ففي 1955 شكل الدخل القومي العام 78,7٪ من مجموع موارد رأس المال التي كانت متوفرة. وتحسنت هذه الحصة في سنة 1960، ووصلت إلى 85,7٪. والنقطة واضحة – كان على تدفق رأس المال أن يغطي عجزاً ما بين 21 – 15٪. وكان استيراد رأس المال – الذي كان جزء كبير منه تحويلاً من جانب واحد (50٪ وأكثر منذ 1950 فما بعد) – 19,5 مليار دولار ما بين 1950 و1967. وهذا يضم التعويضات الألمانية، ومساعدة الحكومة الأميركية، وتبرعات الجماعات اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة. وبالاختصار، فإن التطوير

(129) Kimmerling, Baruch, Zionism and Economy, pp. 123-125.

الاقتصادي، الذي تواكب مع استيعاب الهجرة الجماعية، كان ممكناً فقط من خلال تدفق رأس المال». وبعد أن أقلعت الزراعة في بداية الستينات، «أخذت الصناعة تكسب زخماً (24٪ من مجموع الأشخاص العاملين، 20٪ من الانتاج العام، و20٪ من التوظيف الرأسمالي)». وبذلك أصبحت إسرائيل، لناحية النمو والتطور الاقتصاديين، تحتل موقعاً قوياً بين الدول النامية.[130]

ولعل التغيرات في بنية الصناعة الإسرائيلية وتوجهاتها، على الأقل حتى سنة 1985، كانت في تطورها البارز، وبالتالي، في حصتها من الناتج العام. فقد ارتفعت أهمية المنتجات المخصصة للتصدير وللاستهلاك العام (خاصة في مجال الأسلحة)، على تلك الموجهة إلى الاستهلاك الخاص والتوظيف الرأسمالي. وبالتواكب مع التغير في الطلب، ظهرت فجوة واضحة في معدلات النمو والتصدير، بين القطاعات «المتقدمة» (التي تتميز بالتقدم التكنولوجي رفيع المستوى)، وبين القطاعات «التقليدية». وبالإضافة إلى التطور الكبير في الصناعة العسكرية (انظر أعلاه)، فإن التوجه نحو الانخراط في الأسواق الأجنبية، خاصة تلك التي تتمتع بمستوى تكنولوجي عال، قد عزز هذا المسار. ويبرز على هذا الصعيد الاتفاق الذي وقعته إسرائيل مع «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» (EEC)، في 11 أيار/ مايو 1975، وأصبح نافذ المفعول في تموز/ يوليو 1977، لإقامة منطقة تجارة حرة. ولكن الأهم هو اتفاق «التعاون الاستراتيجي» مع الولايات المتحدة (1982)، وما تبعه من اتفاقات اقتصادية تفتح السوق الأميركية أمام المنتجات الإسرائيلية (انظر أدناه). وهكذا ارتفعت نسبة الصادرات إلى الناتج العام من 15٪ سنة 1958 إلى 54٪ سنة 1985. وفي الفترة ذاتها، ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية (بالأسعار الجارية) من 18 مليون دولار إلى 4 مليارات، أي بمعدل نمو حقيقي وصل إلى 12٪ سنوياً. وبالطبع، فقد تفاوتت فروع الصناعة في المعدلات السنوية لزيادة نسبة صادراتها خلال الفترة المذكورة. فحققت الصناعات المتقدمة زيادة بنسبة 16٪، والكهربائية والآلية 32٪، ومعدات النقل 20٪، والكيماويات ومنتجات الزيوت 13٪، والمعادن والآلات 14٪، والصناعات التقليدية 9٪، والمناجم والمقالع 7٪، والطعام والمشروبات والتبغ 8٪، والأقمشة والألبسة والجلود8٪، والأخشاب والمعادن غير الفلزية 1٪، وغير ذلك (ورق، طباعة، نشر، مطاط، بلاستيك...إلخ) 12٪.[131]

وكانت التغيرات البنيوية في قطاع الصناعة، وبالتالي، الزيادة الملموسة في قيمة

(130) Ben - Porat, State and Capitalism, (op. cit.) pp. 32-33.
(131) EZI, p.656.

الصادرات ونوعيتها، ثمرة التخصص والتقدم التكنولوجي. وواضح أن الفروع التي حققت إنجازات كبيرة، لها علاقة (مباشرة أو مداورة) بالصناعات العسكرية ومنتجاتها، سواء للجيش الإسرائيلي أو للتصدير. وبالطبع، فإن ذلك كان يتطلب إيلاء البحث والتطوير اهتماماً خاصاً. وفي الواقع، فإن الانفاق على البحث الصناعي المدني، دون العسكري، قد تضاعف خلال السبعينات، ووصل إلى نسبة 4٪ من الناتج العام في سنة 1984، أي ما مجموعه 470 مليون دولار. وقد اشتغل فيه أكثر من 7,000 أكاديمي ومهندس وفني. وظلت الأرقام تتعاظم بعد ذلك، الأمر الذي وضع إسرائيل في مصاف الدول المتقدمة في مجالي البحث والتطوير. «فبمرور الزمن، وصلت إسرائيل إلى مستوى الدول المصنعة، وفي أعلى القائمة بالنسبة إلى البحث والتطوير الصناعيين (أخذاً في الحسبان نسبة البحث والتطوير العسكريين، التي هي مرتفعة في إسرائيل). والمشاريع الصناعية التي توظيفاتها الرأسمالية عالية في مجال البحث والتطوير، صادراتها عالية أيضاً، وإسهامها في توسع الصادرات ظل يتزايد طوال الفترة». وعندما وضعت الصناعة الإسرائيلية على هذه السكة، فقد ظلت تتنامى بسرعة، وفي جميع المجالات، خاصة في الفروع التصديرية. «ونتيجة لذلك، فمنذ نهاية الستينات، تركز التوظيف على صعيد التجهيزات والبناء في القطاعات ذات الكثافة في رأس المال البشري، وفي البحث والتطوير. وأدى ذلك إلى خلق البنية التحتية من الرصيد الرأسمالي، المطلوبة في هذه القطاعات، وبالتالي، أصبح استمرار نموها ممكناً».[132]

إن نظرة سريعة على الاقتصاد الإسرائيلي تظهر أن قطاع الصناعة هو عماد ذلك الاقتصاد، إذا استُثنيت المساعدات الخارجية. أما قطاع الخدمات، الذي يضاهي الصناعة في نصيبه من الدخل العام، فإنه يعتمد عليها إلى حد كبير، خاصة وأنه يضم التجارة - الخارجية والداخلية. وتلعب الصناعة العسكرية في الاقتصاد الإسرائيلي دور الآلة العسكرية في المشروع الصهيوني بمجمله. وتجدر الإشارة إلى تواكب النقلة النوعية في الصناعة الإسرائيلية مع حرب عام 1967، سواء في مرحلة الإعداد لها، أو في الفترة اللاحقة. وكان للحظر الفرنسي على بيع الأسلحة لإسرائيل بعد تلك الحرب، أثر مباشر على التنامي الصناعي فيها، كماً ونوعاً، وعلى ما واكب ذلك من تقدم علمي وتكنولوجي. فالواضح أنه كان للصناعات العسكرية انعكاس بعيد المدى على فروع الصناعة في إسرائيل، وخاصة في حقول المعادن والالكترونيات والأدوات الكهربائية. وما كان لهذه الصناعات أن تتطور لولا الاهتمام الحكومي الكبير بها، وبالتالي، في تطوير

(132) EZI, pp. 656-657.

البحث العلمي، والتقدم التكنولوجـــي. «أحدثـــت الصناعـــات العســـكرية والاهتمـــام بصناعات التصدير تغييراً جوهرياً في بنية الصناعة الإسرائيلية. فلقد تراجع الـــوزن النســـبي للصناعات التقليدية، ونـــما دور صناعات التكنولوجيا العالية، والصناعات الـــتي تنتـــج سلعاً للتصدير... فبينما كانت صناعة الألماس تشكل نصف الصادرات الإسرائيلية تقريبـــاً، أصبحت الآن (1995) لا تشكل أكثر من ربع حجم التصدير الصناعي. هـــذا في الوقـــت الذي تضاعف إنتاج الالكتـــرونيات وزاد حجم تصديرها عشرة أضعاف» [133].

(133) النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، ص 74. ولمزيد من التفاصيل، انظر بـــاب «الصناعـــة العســـكرية» أعـــلاه، و«الاقتصاد في إسرائيل» أدناه.

الفصل الثاني

العمل الصهيوني في التطبيق

أولاً : السياسة الخارجية

يملي المنطق السليم أن تحدّد طبيعة الكيان الإسرائيلي نـمط علاقاتـه الخارجيـة. فهذا الكيان الاستيطاني، الذي أعلن استقلاله السياسي قبل اسـتيفائه الشـروط الذاتيـة لذلك، بل على العكس، اعتبر الاستقلال وسيلة حيوية لاستكمال بنائه الذاتي، بما يؤهلـه لأداء دوره الوظيفي، كان عليه أن يوظف علاقاته الخارجيـة في خدمـة هـذا الهـدف الاسـتراتيجي. ولأن أداء هذا الدور الوظيفي هـو حجـر الزاويـة في أمـن الكيـان الاسـتراتيجي، المتعلق بمبرر وجوده واستمراره (انظر أعلاه)، فقد ترتب عليه أن يصـوغ علاقاته الخارجية بالشكل الذي يعزز مرتكزات ذلك الأمن، ويجعـل تفاعلهـا بصـورة متوازنة ومستقرة، الأرضية الملائمة لإنتاج وإعادة إنتاج الحياة فيه بشكل حيـوي، وبمـا يوفر الإنتاج الاجتماعي اللازم لأداء الدور الوظيفي. وهذا يعني تـأمين مصـادر الدعـم الخارجي المختلفة للقاعدة الاستيطانية، بهدف تأهيلها للقيام بالمهمة المنوطة بهـا (انظـر أعلاه). ومعلوم أن إسرائيل، لدى الإعلان عن قيامها، لم تكن تمتلـك الشـروط الذاتيـة لتلبية متطلبات المركز منها، وبالتالي، ضمان أمن دورها الوظيفي، الـذي هـو أسـاس علاقتها المتميزة بالمركز (الولايات المتحدة). وفي هذا السـياق، وبصـرف النظـر عـن تطلعاتها وادعاءاتها، فإن إسرائيل لدى قيامها، لم تكن مهيأة لإنتاج الفعل الـلازم الـذي تتطلبه «الوكالة» الإمبريالية التي سعت قيادتها إلى الحصول عليها من المركز؛ وبالفعل، فقد تحفظ هذا المركز في البداية على الاستجابة لمطلب القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية باعتمادهـا وكيلاً وحيداً في المنطقة. وقد استنفد هذا المحور الجزء الأكبر من النشاط السياسي الإسـرائيلي في الخارج. أما المحور الثاني، الذي لم يكن معزولاً عن الأول، فهـو العمـل في الخـارج لتأمين القاعدة الاستيطانية، وذلك بتهويدها – بعد الاستيلاء على رقعتها الجغرافية وطـرد سكانها الأصليين – الشعب بالهجرة، والسوق بالتنمية والتمويـل. وقـد لعـب هـذان

الغرضان دوراً مركزياً في توجيه نشاط إسرائيل في الخارج، وبالتالي، في صوغ العلاقات مع دول العالم. وكان لا بد لهذا النشاط السياسي في الخارج أن يظهر إسرائيل في موقع الدفاع عن النفس إزاء العدوان العربي، الذي يهدد وجودها المادي بالذات.

وفي أسلوب ذرائعي تبريري، لكنه لا يخرج في الجوهر عن المحورين المذكورين أعلاه، يعدد الباحث في سياسة إسرائيل الخارجية، ميخائيل بريخر (بريشر/Brecher)، عناصر تلك السياسة الأساسية كالتالي: «1- إسرائيل هي دولة يهودية في الوعي الذاتي، يربطها تراثها التاريخي ومبرر وجودها، بشكل لا يقبل الفكاك، مع الجماعات اليهودية أينما كانت. 2- تعتمد إسرائيل على واحدة، أو أكثر، من الدول العظمى والكبرى، من أجل المساعدة العسكرية والاقتصادية والدعم الدبلوماسي. 3- إن محصلة القوة التصويتية المشتركة لمجموعات الدول العربية والسوفياتية وغير المنحازة في الأمم المتحدة، قد جعلت اتخاذ أي قرار لصالح إسرائيل في الجمعية العمومية ومجلس الأمن غير ممكن منذ بداية الستينات. 4- إسرائيل معزولة كلياً في قلب نظام الشرق الأوسط، وهي تواجه على الدوام تحدياً لأمنها؛ وهذا الوضع، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي، قد فرضا عليها البحث المثابر عن المساعدة العسكرية. 5- تتفوق الدول العربية عددياً على إسرائيل بفارق واسع، الأمر الذي يخلق الطلب المستمر على المهاجرين لتعزيز طاقتها البشرية، العسكرية والاقتصادية. 6- الحكومات الائتلافية عنصر ثابت في النظام السياسي الإسرائيلي، مما يضع قيوداً على خيارات سياستها الخارجية. 7- مقولة «لاخيار» (آين بريرا) هي مسمار العجلة في فكر وسلوك إسرائيل السياسيين. 8- التراث التاريخي والعداء العربي قد خلقا الضرورة لروح المبادأة والقتالية في سلوك إسرائيل».[1]

في المقابل، يرسي نتانئيل لورتش(Lorch) ، (كاتب مادة «علاقات إسرائيل الخارجية» في موسوعة الصهيونية وإسرائيل)، سياسة إسرائيل الخارجية على خمس خصائص مميزة لهذه الدولة: 1- موقعها «في الموطن القديم للشعب اليهودي»، وعلى تقاطع الطرق بين ثلاث قارات في الشرق الأوسط، مما جعل هذه المنطقة بؤرة اهتمام الدول الكبرى عبر التاريخ، وليس تفاعل شعوبها فحسب. 2- عداء الدول العربية لها. 3- اهتمام إسرائيل «الشرعي» برفاه الجماعات اليهودية في الدول الأخرى، وإقامة روابط وثيقة معها، الأمر الذي يعكس نفسه، سلباً أو إيجاباً، على طبيعة العلاقة بين إسرائيل والدولة المعنية. 4- صلات إسرائيل بما يسمى «العالم الحرّ». 5- سعي إسرائيل المثابر لإقامة العلاقات مع المعسكر الغربي. ومهما يكن، فإن نشاط إسرائيل الدبلوماسي

(1) Mahler, Israel, (op. cit.), pp. 216-217.

هو في الواقع استمرار للعمل الصهيوني السياسي قبل قيام إسرائيل، الذي اعتبر الدبلوماسية ركناً أساسياً في سعيه لتحقيق أهدافه. «وفي الحقيقة، فإن بداية هكذا نشاط وتطوير التفكير السياسي، كانا من إسهامات هيرتسل الرئيسية في تطوير الفكر والتنظيم الصهيونيين». وفي فترة الانتداب، كانت بؤرتا النشاط السياسي الصهيوني تتمركزان في لندن، عاصمة الدولة المنتدبة على فلسطين، وفي القدس، مقر حكومة الانتداب (انظر أعلاه). إلا أنه حتى في تلك الفترة، كان النشاط الصهيوني على الساحة الأميركية يتعاظم (انظر أعلاه). «وفي السنوات التي عقبت الحرب العالمية الثانية، فيما العلاقات بين حكومة الانتداب والاستيطان اليهودي متوترة، والقدس محدودة الإمكانات، وبريطانيا العظمى، من جهة أخرى، تعتمد أكثر فأكثر على الولايات المتحدة، فقد تحوّل التركيز الرئيسي إلى هذه القوة الأخيرة. وكانت الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، هي التي في سنة 1947 نظمت وأدارت الصراع في ليك سكسس، الذي انتهى إلى تبني الأمم المتحدة قرار التقسيم. وكان هذا الصراع مجهوداً مشتركاً بين القادة الصهيونيين في إسرائيل والدياسبورا».[2]

وكان مقر الحكومة الموقتة (1948) في المستوطنة الألمانية المهجورة «سارونا»، بالقرب من تل أبيب (وقد ضمت إليها لاحقاً)؛ ومن هناك، بدأت وزارة الخارجية الإسرائيلية عملها، وعلى رأسها موشيه شاريت، الذي شغل إلى حينه منصب رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية. وكان على رأس جدول أعمالها، بعد الإعلان عن قيام إسرائيل، الاتصال بالدول المختلفة لنيل اعترافها بالدولة اليهودية؛ فكانت الولايات المتحدة السبّاقة إلى ذلك (14 أيار/ مايو 1948)، وتلتها غواتيمالا (15 أيار/ مايو 1948)، فالاتحاد السوفياتي (18 أيار/ مايو 1948). وتوالت الاعترافات، فبلغت (آب/ أغسطس 1948) 15 دولة. ولم تعترف بريطانيا وفرنسا بها حتى بداية سنة 1949؛ وبلغ عدد الدول التي اعترفت بها (1 شباط/ فبراير 1949) 33 دولة، لم تكن جميعها أعضاء في الأمم المتحدة. وقد ارتفع هذا العدد (1 آذار/ مارس 1949) إلى 45 دولة، ومن ثم إلى 53 (بداية نيسان/ أبريل 1949). وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية، وفي حركة ذات مغزى رمزي (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948)، في الذكرى السنوية الأولى لصدور قرار التقسيم من قبل الأمم المتحدة، قد تقدمت بطلب من المنظمة الدولية لقبولها عضواً في هيئة الأمم. لكن هذا الطلب لم يحظ بموافقة غالبية الأعضاء في الجمعية العمومية، على الرغم من تأييد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي له. إلا أنه بعد عقد اتفاقات الهدنة

(2) EZI, pp. 424-425.

مع مصر (24 شباط/ فبراير 1949)، ومن ثم التوقيع المخادع على «بروتوكول لوزان» (12 أيار/ مايو 1949)، وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على توصية مجلس الأمن بقبول إسرائيل عضواً في هيئة الأمم المتحدة (11 أيار/ مايو 1949 - توقيت سان فرانسيسكو)، في نفس الوقت مع توقيع البروتوكول. وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية، عبر مندوبها والتر إيتان، وبناء على توجيهات دافيد بن - غوريون (رئيس الحكومة) تدير المفاوضات على اتفاقيات الهدنة والتسوية مع الدول العربية، برعاية «لجنة التوفيق الدولية» (انظر أعلاه). وراحت هذه الوزارة تفتح سفارات لها في دول العالم، بداية في واشنطن ولندن وباريس وموسكو. [3]

في البداية، حاولت إسرائيل التغطية على ارتباطها العضوي بالمعسكر الرأسمالي الغربي، من خلال طرحها نفسها دولة محايدة على الصعيد الدولي، مستفيدة في ذلك من توافق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، رغم تصاعد الحرب الباردة بينهما، على تأييد إقامة إسرائيل والاعتراف بها. ولم يسبب ذلك، بطبيعة الحال، انزعاجاً في واشنطن، علماً منها بعلاقات إسرائيل الوثيقة معها، وتقويمها مدى تأثير يهود أميركا على سياسة إسرائيل واقتصادها. وتؤكد مذكرة قدمها وزير الدفاع الأميركي إلى مجلس الأمن القومي (16 أيار/ مايو 1949)، بعنوان «مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في إسرائيل» (FRUS 1949: 1009 - 1012)، بأن قادة إسرائيل قد أكدوا سراً بأن «عواطفهم مع الغرب»، إلا أنه يتوجب عليهم اتخاذ موقف الحياد العلني من أجل «تسهيل هجرة اليهود الموجودين راهناً وراء «الستار الحديدي» إلى إسرائيل». وأكدت المذكرة على أهمية موقع إسرائيل الجغرافي، على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط، بالنسبة إلى الاستراتيجية الأميركية في الحرب الباردة، وما يمكن لمرافقها العسكرية، خاصة القواعد الجوية، أن تقدمه على هذا الصعيد، بالإضافة إلى إسهام قواتها العسكرية في حال المواجهة مع الاتحاد السوفياتي. وكان التعاون الاستخباري بين الأجهزة الإسرائيلية والأميركية عنصراً هاماً في شبكة العلاقات بين الطرفين، «بفضل شبكات الهاغانا القديمة في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، وبفضل المعلومات التي يمكن للمهاجرين من تلك الدول أن يقدموها». ويبدو أن اتفاقاً سرياً في هذا المجال قد عقد بين الطرفين (تشرين الأول/ أكتوبر 1951)، الأمر الذي جعل أجهزة الاستخبارات الأميركية أكثر تعاطفاً مع إسرائيل من وزارتي الدفاع والخارجية. ومهما يكن، فإن إصرار واشنطن على ضرورة أن تعلن إسرائيل موقفاً واضحاً من الحرب الكورية، اضطر الحكومة الإسرائيلية (2 تموز/ يوليو 1950) إلى

(3) EZI, pp, 425-426.

التصريح بانحيازها إلى الجانب الأميركي، الأمر الذي أشعل ضوءاً أحمر في موسكو (انظر أعلاه). [4]

أ - إسرائيل والولايات المتحدة

شكلت الولايات المتحدة البلد الأم لإسرائيل منذ قيامها، فاحتضنتها وتعهدتها بمختلف أشكال الرعاية التي تعزز مرتكزات أمنها الاستراتيجي: سواء لناحية «أمن القاعدة الاستيطانية»، أو «تأمين الدور الوظيفي»، أو «توطيد العلاقة المتميزة» بينهما (انظر أعلاه). وفي الواقع، فإن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، شكلاً ومضموناً، فريدة في الأعراف الدولية، رُفعت إسرائيل من خلالها إلى مرتبة «المصلحة القومية» الأميركية، وإلى منزلة اعتبارها «ركيزة للأمن القومي» الأميركي. وقد حظيت هذه العلاقة، وباستمرارية ملفتة للنظر، بتأييد كاسح في أوساط الجمهور الأميركي، على مختلف فئاته، بفعل ترويج المؤسسات الرسمية والمدنية لها، داخلياً وخارجياً، وتبريرها سياسياً و«أخلاقياً». هذا مع العلم بأن «الأخلاقيات» ليست العامل الحاسم في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة كدولة عظمى. وليس هناك في «الثقافة السياسية» الأميركية المعلنة، ما يبرر اعتبار إسرائيل «مصلحة قومية» للولايات المتحدة. ومع ذلك، تستمر العلاقة المتميزة بينهما، الأمر الذي يؤشر إلى ارتكازها على قواسم مشتركة ذات طابع استراتيجي تضمن لها الاستمرارية؛ وهي في حقيقتها غير المقولات الزائفة والمضللة التي يبثها الطرفان في خطابهما السياسي والإعلامي حول هذه العلاقة. إلا أنه على الرغم من هيمنة التأييد لاستمرار هذه العلاقة وتطويرها، سواء في المؤسسة السياسية أو المدنية، أو على الصعيد الشعبي، فإن الساحة الأميركية لم تخلُ من وجهات نظر مخالفة للتيار السائد. فإزاء المدرسة الغالبة، التي تعتبر إسرائيل ذخراً استراتيجياً، قامت مدرسة أخرى هامشية، رأت بها عبئاً على سياسة الولايات المتحدة الخارجية. ولا بد من الإشارة إلى أن المدرستين تؤكدان على التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل وسلامة أراضيها. لكنهما اختلفتا في نمط التعامل معها: وبينما طرحت الأولى تعزيز قوة إسرائيل بشكل عام، من أجل تأهيلها لأداء الدور المطلوب منها (الوكالة الإمبريالية في المنطقة)، فإن الأخرى طرحت عقد معاهدة معها، تضمن الولايات المتحدة بموجبها أمن إسرائيل وسلامتها.

وقد ظلت استراتيجية الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها في المنطقة تتأرجح بين

(4) Mansour, Beyond Alliance, (op. cit.), pp. 68-71.

تكتيكين: التدخل المباشر، والاعتماد على الوكلاء المحليين (انظر أعلاه)؛ وكلاهما يؤكد على حيوية العلاقة الوثيقة مع إسرائيل. وفيما خلا إدارة آيزنهاور (1952 – 1960)، التي رأت بالالتزام الأميركي إزاء إسرائيل عقبة أمام تعزيز موقع الولايات المتحدة في المنطقة، فقد تبنّت الإدارات الأميركية المتعاقبة موقفاً مغايراً، بهذه الدرجة أو تلك، بلغ ذروته في ولايتي ريغان (1980 – 1988). ومنذ حرب 1967، بدأ يروج على الساحة الأميركية النظر إلى إسرائيل على أنها «مصلحة قومية»، وأنها «ركن في الأمن القومي الأميركي». ونظراً لتطابق موقف أصحاب وجهتي النظر (التدخل المباشر، والاعتماد على الوكلاء المحليين) بالنسبة إلى أهمية إسرائيل للاستراتيجية الأميركية إزاء الشرق الأوسط، فقد أصبح ينظر إليها على أنها عنصر حيوي في وصول الولايات المتحدة إلى نفط الخليج، عبر إحباط الحركة القومية العربية، وضرب حركات التحرر الوطني في المشرق العربي، وتدعيم الأنظمة العربية المحافظة والموالية للغرب، واحتواء انتشار التأثير السوفياتي في المنطقة، والمحافظة على استقرار الوضع القائم من خلال التفوق العسكري المطلق، والعمل كحليف استراتيجي لتدعيم القوة الأميركية. وإذ ظهرت وجهات نظر مخالفة لهذه المقولات، فإنها كانت هامشية، ولم تحدث أثراً في الاستراتيجية الأميركية العامة إزاء المنطقة. وبذلك، وبتضافر عوامل محلية أخرى، تمأسس موقع إسرائيل في السياسة الأميركية. «وقد خضّب مسار المأسسة إسرائيل بطيف واسع من الرموز، والصياغات الأيديولوجية، والتشبيهات اللغوية، والنظريات السياسية، والكسوة الكاملة من العناصر الميثولوجية – اكتسبت معاً، وبسرعة، سلطة «الحقيقة» غير المنحازة والوقائعية، وتحولت بدورها إلى جسم من «المعارف» و«الحكمة العامة»، لم يجادل أحد في صحتها، فأصبحت خارج التساؤل». وفي المحصلة، غطت الأسطورة على الحقيقة في أهمية إسرائيل لمصالح الولايات المتحدة، وبالتالي، التزام الأخيرة بتقديم كل ما يلزم للأولى، التي تشكل «ذخراً استراتيجياً للأمن القومي الأميركي». ولما تمأسس موقع إسرائيل في الثقافة السياسية الأميركية، أصبح من المتعذر، على الأقل في المدى المنظور، تغيير هذا الواقع، الذي دخلت فيه إسرائيل على قنوات صنع القرار السياسي الأميركي، ليس بالنسبة إلى قضية الشعب الفلسطيني فحسب، وإنما إلى منطقة الشرق الأوسط ككل.[5]

إن فرادة علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة تتمثل في مأسسة موقع الأولى داخل النظام

(5) Rubenberg, Cheryl, «The U.S. - PLO Dialogue: Continuity or Change in American Policy?», Arab Studies Quarterly, Vol. 11, No. 4 , Fall 1989, pp. 9-13. (Henceforth: Rubenberg, «U.S. - PLO Dialogue»).

السياسي الأميركي، وقد تم ذلك على مراحل. فمنذ بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين، كانت الولايات المتحدة شريكاً في بناء هذا المستوطَن (انظر أعلاه). وكانت الولايات المتحدة الدولة العظمى الأكثر رعاية للعمل الصهيوني في مرحلة «اجتياح المستوطَن» وشرعنة اغتصابه لفلسطين وتهويدها على الصعيد الدولي (انظر أعلاه). إلا أنه بعد قيام إسرائيل، تضافرت عوامل على الجانبين، جعلت التقدم المتدرج، وبوتيرة متسارعة، نحو مأسسة العلاقة بينهما أمراً مرغوباً فيه لكليهما، وبالتالي، قابلاً للاستمرار والتطور. وكان مسار هذه المأسسة معقداً، وشهد فترات من الصعود والهبوط، إلى أن استقر على الإعلان عن «التعاون الاستراتيجي» بينهما (انظر أعلاه). وبالإمكان تفسير نجاح إسرائيل في تكريس موقعها كعنصر مركزي في الاستراتيجية الأميركية إزاء الشرق الأوسط بعاملين رئيسيين: الأول ذو طابع استراتيجي، ويتمثل في تطابق المصالح بين الجانبين، والثاني ذو طابع تكتيكي، ويتمثل في إدارة شبكة العلاقات بينهما بالشكل الذي يخلق إجماعاً حول جوهرها. لقد سعت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية، ومنذ بداية الخمسينات، إلى تأمين موقع متميز لكيانها الاستيطاني في الاستراتيجية الأميركية إزاء المنطقة، بعد الحرب العالمية الثانية وتصاعد الحرب الباردة. وكانت استجابة إدارة آيزنهاور (في الخمسينات) مترددة، الأمر الذي حفز القيادة الإسرائيلية إلى المغامرة والدخول في «المؤامرة الثلاثية» على مصر، خروجاً على الإرادة الأميركية (انظر أعلاه). أما بعد حرب السويس (1956)، فقد تلقنت هذه القيادة درساً مهماً – ضرورة التنسيق المسبق مع واشنطن، إذا كان لها أن تحقق مآربها – وهكذا كان في الإعداد لحرب 1967، وفي أعقابها (انظر أعلاه). في المقابل، وعلى أرضية التنسيق المسبق، أي خضوع النشاط الإسرائيلي في المنطقة لإملاءات الاستراتيجية الأميركية، قام ما يسمى «اللوبي اليهودي» على الساحة الأميركية بدور فعال في ترسيخ العلاقة الإسرائيلية – الأميركية، وجعلها من ثوابت السياسة الأميركية، الخارجية والداخلية.[6]

في الخمسينات، سعت الولايات المتحدة إلى تجميع دول الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، في منظمة سياسية/ عسكرية ضد الاتحاد السوفياتي. وفي هذا السياق صدر «البيان الثلاثي» (25 أيار/ مايو 1950)، الذي أعلنته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا (انظر أعلاه). وقد تكثف هذا السعي بعد نشوب الحرب الكورية (حزيران/ يونيو 1950)، الأمر الذي اضطر إسرائيل إلى الكشف عن موقعها الحقيقي على الصعيد الدولي، بإعلانها الانحياز إلى المعسكر الغربي (2 تموز/ يوليو 1950). ورأت الولايات المتحدة، ومعها

(6) Rubenberg, «U.S. - PLO Dialogue», pp. 13-14.

بريطانيا دون فرنسا، أن يأخذ هذا التجمع لدول الشرق الأوسط شكل حلـف إقليمـي، تقودانه هما مباشرة أو مداورة، وأن يضم منذ البداية كلاً من العراق ومصر اللتـين لهمـا علاقة مع بريطانيا. إلا أن هذا المسعى لم يتكلل بالنجاح؛ فلا الدول العربية كانت مهيـأة للتحالف مع إسرائيل، ولا إسرائيل كانت ترضى بموقع في الحلف على قدم المسـاواة مـع الدول العربية. لقد أرادت أن تستحوذ على موقع متميز في الاستـراتيجية الغربيـة إزاء المنطقة، التي يجب أن توجّه في نظرها ضد الدول العربية، وليس إلى التعاون معهـا (انظـر أعلاه). ومبكراً في هذه المرحلة (23 كانون الأول/ ديسمبر 1950)، كتب وزير خارجيـة إسرائيل، موشيه شاريت، وبموافقة رئيس الحكومة بن – غوريون طبعاً، إلى وزير الدفـاع الأميركي، جورج مارشال، رسالة سرية يعرض فيها ما صار يعـرف باسـم «التخزيـن العملياتي». فقد دعيت الولايات المتحدة لإنشاء مستودعات للتزويد في إسرائيل، تكـون احتياطاً استـراتيجياً من الاحتياجات الأساسية، وتبقى ملكاً أميركياً، لكـن باسـتطاعة إسرائيل استخدامها عند الحاجة. كما طالب شاريت بتزويد إسرائيل بالسلاح، وتقديـم المساعدة الفنية والمادية للصناعة العسكرية الإسرائيلية. وكان بن – غوريـون قـد عـبّر عـن طموحه بإقناع واشنطن في جعل إسرائيل «القاعدة، والورشة، والأهراء» في الشرق الأوسـط (بار – زوهار [كاتب سيرة بن – غوريون]، 1978، ص194). إلا أن الولايـات المتحـدة لم تكن معنية بتلك المقتـرحات في حينه، حيث كانت تزمع على تشكيل حلف شـامل لـدول المنطقة في مواجهة الاتحاد السوفياتي.[7]

وكان تطور الأحداث في الشرق الأوسط على عكس ما اشتهت إدارة آيزنهـاور، إذ أطاح بكل الآمال التي عقدت على تجميع دول المنطقة في حلف بقيادة الغرب (انظـر أعلاه). وفي وثيقة لمجلس الأمن القومي (14 تموز/ يوليو 1953)، تحمل عنـوان «أهـداف الولايات المتحدة وسياستها في الشرق الأوسط»، ورد ما يلي: «إن الخطر الراهـن لأمـن العالم الحرّ لا ينبع من التهديد بهجوم عسكري سوفياتي مباشر، بقدر ما هو من اسـتمرار الاتجاهات السلبية الراهنة، وإذا لم يتم تغيير مسار هذه التوجهـات عكسـياً فيمكـن أن يضيع الشرق الأوسط على الغرب خلال السـنوات القليلـة القادمـة». وكـانت إدارة آيزنهاور ترى أن تشكيل منظمة أمنية إقليمية يتطلب أولاً بناء قاعدتها السياسـية، الأمـر الذي يستلزم تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي؛ وهو ما تعرقله إسرائيل (انظر أعـلاه). وقد احتدم التناقض بين إدارة آيزنهاور ورئيس حكومة إسرائيل، بن – غوريـون، الأمـر الذي اضطر هذا الأخير إلى الاستقالة من منصبه، وتولي موشيه شاريت رئاسة الحكومة بدلاً

(7) Mansour, Beyond Alliance, pp. 72-73.

منه (انظر أعلاه). وعدا نهج بن – غوريون التصعيدي في «حـرب الحـدود» (النصـف الأول من الخمسينات)، عمدت حكومته إلى تحويل ميـاه نهـر الأردن، خلافـاً لإرادة واشنطن، التي علقت (أيلول/ سبتمبر 1953) مساعدة اقتصادية لإسرائيل لإجبارها علـى الانكفاء عن التصرف من جانب واحد. وبعد تشكيل «حلف بغداد»، وتسـليم العـراق شحنة أسلحة أميركية (نيسان/ أبريل 1954)، وخشية من أن ينسحب ذلك علـى مصـر نتيجة لاتفاقها مع حكومة لندن (تموز/ يوليو 1954) حول انسحاب القـوات البريطانيـة من منطقة السويس، رأت حكومة إسرائيل، برئاسة شاريت، أن الأمور في المنطقة تسـير في غير صالحها. فقررت (كانون الثاني/ يناير 1954) استكشاف إمكانية الحصـول علـى ضمانة أمنية، وتقدمت بطلب رسمي في هذا الخصوص (11 نيسان/ أبريل 1955). وكـان ذلك مقاربة جديدة، تنسجم عموماً مع نهج شاريت في التعامل مع التوجهات الأميركية في المنطقة؛ وهو يختلف عن نهج بن – غوريون، الذي حاول فرض إرادته علـى واشـنطن، ففشل واستقال من منصبه، وإن لفتـرة زمنية محدودة (انظر أعلاه).[8]

لقد رحّبت إدارة آيزنهاور باستقالة بن – غوريون، ورأت بها خطوة تسهل علـى واشنطن التقدم نحو غايتها في تشكيل «حلف بغداد» (انظر أعلاه)، وهذا ما حصل فعلاً. وإزاء مقاربة شاريت (الحصول على ضمانة أمنيـة أميركيـة)، ردّ فوسـتـر دالاس (16 نيسان/ أبريل 1955) في رسالة إلى سفير إسرائيل في واشنطن، آبا آيبن، بقوله: «تقبلـت الولايات المتحدة الفكرة من حيث المبدأ، ولكنها ستكون مشروطة بـالتقدم في تسـوية الصراع العربي – الإسرائيلي». وفي تقرير لآبا آيبن بعـد محادثـات مـع دالاس (آب/ أغسطس 1955)، ذكر أن الولايات المتحدة «لا تستطيع ضمان خطوط الهدنة الموقتة». وفي خطاب هام له (16 آب/ أغسطس 1955)، أعلن دالاس أنه من أجل تحقيق تسوية نهائيـة للصراع العربي – الإسرائيلي، فإن الولايات المتحدة مسـتعدة «للمشـاركة في معـاهدة رسمية لمنع، أو استئصال، أية محاولة من أي طرف لتغيير الحدود بين إسـرائيل وجيرانهـا العرب بالقوة». ولكنه ربط ذلك بإيجاد حلول لمسائل جوهرية قبل التوقيع على المعـاهدة: الخوف المتبادل بين الأطراف، مشكلة اللاجئين، وتثبيت الحـدود؛ واقتـرح أن تقـدم إسرائيل تنازلات في النقطتين الأخيرتين. ولم يستطع شاريت، الذي بقي ظل بن – غوريون من معتزله في سديه بوكر (النقب) يطارده، أن يلبي مطالب واشنطن، خاصة بعـد عـودة بن – غوريون إلى الحكومة، بداية كوزير للدفاع (شباط/ فبراير 1955)، ومن ثم كرئيـس للوزراء (تشرين الثاني/ نوفمبر 1955). وبعودته إلى الحكم، عاد أيضاً إلى نهجه السـابق،

(8) Ibid, pp. 74-75.

فقطع الطريق على استنفاد مقاربة شاريت، وعمد إلى تصعيد التوتر على خطوط الهدنة، وصولاً إلى الانخراط في العدوان الثلاثي على مصر (انظر أعلاه). إلا أنه بصرف النظر عن توقيع معاهدة أمنية رسمية، فإن التزام الولايات المتحدة بسلامة إسرائيل كان راسخاً في السياسة الأميركية. والوثائق الأميركية من تلك الفترة مليئة بالإشارات إلى ذلك. وتكشف الأراشيف الإسرائيلية رسالة من دالاس إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية تقول: «حتى بدون رابط رسمي، الذي سنتوصل إليه عندما يحين الوقت، فعلى إسرائيل أن تثق بأن الولايات المتحدة لن تتخلى عنها». ويؤكد ذلك تبرير واشنطن لإحجامها عن المشاركة الرسمية في حلف بغداد، مع أنها كانت وراء تشكيله. فبعد اجتماع في البيت الأبيض، دعا إليه آيزنهاور (آذار/ مارس 1956)، أعلن دالاس: «الولايات المتحدة لا تستطيع الانضمام إلى حلف بغداد، دون إعطاء بعض الضمانات الأمنية لإسرائيل؛ وإذا فعلنا ذلك، فإن عملنا سيُخرج العراق فوراً». وفيما الموضوع قيد الدرس، جاءت حرب السويس (1956) لتقلب الأمور رأساً على عقب (انظر أعلاه). [9]

وكان طبيعياً أن تغير حرب السويس الحسابات الأميركية (انظر أعلاه). لقد كسر عبد الناصر احتكار الغرب بيع السلاح للعرب، فسحبت واشنطن عرضها تمويل بناء سد أسوان (تموز/ يوليو 1956)، لكنها استشيطت غيظاً من المؤامرة الثلاثية على مصر، من وراء ظهرها. ومع ذلك، وعلى الرغم من اتفاق «المساعدة الدفاعية المشتركة» مع إسرائيل (23 تموز/ يوليو 1952)، فقد امتنعت الولايات المتحدة عموماً عن بيع السلاح مباشرة إلى إسرائيل، علماً بأنها تمتلك منه ما يضمن لها نصراً حاسماً على مصر في حالة الحرب بينهما، حسب تقدير خبراء الإدارة الأميركية العسكريين. لقد ازدادت شكوك واشنطن في نوايا القاهرة، لكنها لم تقطع الأمل في إمكان استيعابها، حتى بعد الصفقة التشيكية؛ إلا أن هذا التقدير راح يتراجع في نهاية الخمسينات، عندما طرحت إدارة آيزنهاور مبدأ «ملء الفراغ» (كانون الثاني/ يناير 1957). وللتغطية على ازدواجية موقفها، عمدت واشنطن إلى تشجيع حلفائها - فرنسا وبريطانيا وكندا، ولاحقاً ألمانيا الغربية - على تزويد إسرائيل باحتياجاتها من الأسلحة. وعن ذلك، كتب آبا آيبن (1977) يقول: «المفارقة أن موقف دالاس قد تعزز بحقيقة أنه لم يكن لديه اعتراض على أن تقوم دول أخرى بتقديم السلاح إلى إسرائيل، وبالفعل، فإنه كان يرغب في ذلك». وذكر آيبن مثال تسليم 24 طائرة ف - 86، الكندية الصنع، إلى إسرائيل، فيما كانت مخصصة للجيش الأميركي، وكذلك التخلي لصالح إسرائيل عن طائرات مستير الفرنسية التي كانت مخصصة

(9) Ibid, pp. 75-76.

لحلف الناتو. وفضلاً عن ذلك، فقد سمحت واشنطن، في الخمسينات، بنقل المعرفة التقنية إلى الصناعات العسكرية الإسرائيلية. كما استمر التعاون الاستخباري بينهما، واستطاع «الموساد» الإسرائيلي (نيسان/ أبريل 1956) الحصول على خطاب خروتشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، وتسليمه لوكالة الاستخبارات المركزية (سي. آي. اي). ويبدو أن إسرائيل حصلت، تعويضاً عن ذلك، على توقيع اتفاق رسمي بين جهازي الاستخبارات هذين، على مقايضة المعلومات الاستخبارية حول العالم العربي. [10]

لقد أثبتت حرب السويس خطأ حسابات بن - غوريون، إذ كان يعتقد أنه من خلالها سيفرض نهجه على الاستراتيجية الأميركية إزاء المنطقة، ولم يتوقع ردة فعل إدارة آيزنهاور العنيفة. ولأنه افترض أن واشنطن لن تثور ضد حليفتيها، بريطانيا وفرنسا، فإنه لم يطلعها على خططه، ولا سعى إلى الحصول على موافقتها، الصريحة أو الضمنية. وفي اللقاءات التمهيدية للإعداد للعدوان على مصر، أثار بن - غوريون هذه المسألة مع الفرنسيين، وخلص إلى الاستنتاج بأن فرنسا وبريطانيا ستتلقيان الصدمة الأميركية عنه؛ وقد أخطأ على هذا الصعيد أيضاً. ومارست إدارة آيزنهاور ضغوطاً شديدة على أطراف العدوان الثلاثي، وخاصة على إسرائيل، لوقف القتال والانسحاب بسرعة من الأراضي المصرية. ويذكر آبا آيبن أنه خلال لقاء (30 تشرين الأول/ أكتوبر 1956)، بين الرئيس آيزنهاور والزعيم اليهودي الأميركي، آبا هيلل سيلفر، الذي كان من المفترض أن ينقل رسالة إلى بن - غوريون، أصرّ الرئيس الأميركي على انسحاب إسرائيل من سيناء، وحذر من أنه على الرغم مما قد يكون من تلاق لحظي في المصالح بين إسرائيل وفرنسا وبريطانيا، «فإن قوة إسرائيل ومستقبلها الحقيقيّين مرتبطان بالولايات المتحدة». وتراجع بن - غوريون، وانتهت حرب السويس إلى ما انتهت إليه من نتائج (انظر أعلاه). ومنذئذ بدأت مرحلة من الانسجام الأعلى بين واشنطن وإسرائيل، وراحت هذه الأخيرة تحتل موقعاً أكثر أهمية في الاستراتيجية الأميركية إزاء الشرق الأوسط. وفي مذكرة لمجلس الأمن القومي (كانون الثاني/ يناير 1958)، جرى التوكيد على أهمية إسرائيل في مواجهة الحركة القومية العربية، وبالتالي، ضرورة دعمها لكونها الدولة القوية الوحيدة التي بقيت تدعم الغرب في الشرق الأوسط». وأوضح جورج بول: «قرر دالاس أن إسرائيل قوية تستطيع، من خلال شلّ الجسم الأكبر من الجيش المصري، أن تقيد حرية عبد الناصر في العمل». وهو ما يؤكده آبا آيبن عندما تكلم عن مشاورات منتظمة بين واشنطن وإسرائيل، وقال: «كانت الولايات المتحدة، كما هو واضح، تقترب من

(10) Ibid, pp. 76-77.

اعتبار إسرائيل ذخراً في الميزان الكوني والأيديولوجي، وليس عبئاً يجب تحمله بفروسية».
وبعد أحداث العراق ولبنان والأردن (1958)، اتخذت العلاقات الإسرائيلية الأميركية منحى مختلفاً، وراحت تتعزز في الإعداد المشترك لحرب 1967، وما تلاها من تطورات، سواء على الصعيد الذاتي الإسرائيلي، أو الثنائي مع الولايات المتحدة (انظر أعلاه فصل «الدور الوظيفي»).[11]

وكان طبيعياً أن ينعكس التحول في السياسة الأميركية تجاه المنطقة تطوراً في طبيعة العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة. فقد شهدت هذه العلاقة نقلة نوعية، حولتها من عبء على نهج واشنطن السياسي السابق، إلى ذخر لنهجها الجديد في إطار «مبدأ آيزنهاور» (ملء الفراغ، 1957)، راح يتعاظم مع الزمن. وكان لا بد أن يواكب ذلك عمل مكثف لتغيير النظرة إلى إسرائيل على الساحة الأميركية، وإظهارها على أنها ركن في الأمن القومي للولايات المتحدة في نظر الجمهور الأميركي، بما يبرر تقديم جميع أشكال الدعم لها. وقد نجح هذا العمل، وأعطى ثماره بفضل طبيعة النظام الأميركي، قبل أي شيء آخر، حيث جرى النشاط الصهيوني في أميركا على أرضية خصبة وفي مناخ ملائم. إلا أنه لا بد من التوكيد على فعالية هذا النشاط ومستوى أدائه العالي، والذي كان ليهود الولايات المتحدة دور بارز فيه. وكان هؤلاء قد لعبوا دوراً أساسياً في نقل حاضنة العمل الصهيوني من بريطانيا إلى أميركا (انظر أعلاه)، كما في تعهد إدارة ترومان مسألة إقرار مشروع التقسيم في الأمم المتحدة، وبالتالي، تأمين الاعتراف الدولي بشرعية إسرائيل، وتمهيد السبيل أمام دخولها عضواً في الأمم المتحدة. وبعد قيام إسرائيل، كانت المنظمات اليهودية الأميركية حلقة بين واشنطن وتل أبيب. لقد رأت تلك المنظمات أن دورها في العمل الصهيوني لا يتلخص في الهجرة إلى إسرائيل وبناء المستوطَن، بل في صياغة نمط من العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، يخدم مصالح الأطراف جميعاً، بمن فيها تلك المنظمات ذاتها، وبالتالي، موقعها السياسي والاجتماعي على الساحة الأميركية. وكان هذا الدور موضع خلاف بين زعماء المنظمات اليهودية الأميركية والقيادة الإسرائيلية، كما عبر عنها بن – غوريون في بداية الخمسينات، حيث طالب يهود أميركا بالهجرة إلى إسرائيل إثباتاً لصدقية صهيونيتهم (انظر أعلاه). وثار هؤلاء على مطالب بن – غوريون، الذي اضطر إلى التراجع في ظل الأوضاع القائمة آنئذ، والبحث عن سبيل للتفاهم معهم، يحدد موقع كل طرف في شبكة العلاقات الأميركية – الإسرائيلية (انظر أعلاه: فصل «البلد الأم»، باب «الحركة الصهيونية العالمية»).

(11) Ibid, pp. 78-81.

فبعد توضيب العلاقة بين إسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية، وبالتالي، التوافق بينهما على تحديد المهام وتخوم الصلاحيات، اندفعت المنظمات الصهيونية الأميركية، على أرضية «العلاقة الخاصة» بين إسرائيل والولايات المتحدة، للعمل على تعزيز هذه العلاقة ومأسستها. وقد أصابت نجاحاً كبيراً في عملها، ساعد إسرائيل على تحقيق غاياتها في إحراز «موقع متميز» في الاستراتيجية الأميركية إزاء الشرق الأوسط، بما يترتب عليه من منعكسات على قضية الشعب الفلسطيني وموقف الإدارات الأميركية المتعاقبة منها، وتكريس ذلك في «الثقافة السياسية» الأميركية، رسمياً وشعبياً. «لقد توفر لإسرائيل كادر فعّال بشكل استثنائي من الأنصار (الصهيونيين الأميركيين)، الذين جمعوا بين المهارات التنظيمية المتفوقة، والموارد المالية الضخمة، والدعاية العاطفية جداً، لتمهيد السبيل أمام اختراقهم العميق لجميع المؤسسات الرئيسية في المجتمع الأميركي – النظام الانتخابي، وسائط الإعلام، النظام الدعاوي، الثقافة الشعبية، إلخ – والتي بدورها منحتهم تأثيراً هائلاً في صياغة الرأي العام وصنع السياسة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط. وقد استخدمت الجماعات المناصرة لإسرائيل التكتيكات السلبية أيضاً لتحقيق أهدافها. فقد انخرطت، على سبيل المثال، في التشهير الشخصي بأفراد، من خلال الإشاعات (أو الاتهامات الصريحة) باللاسامية، وتبلُّد الإحساس بمعنى «الهولوكوست»، أو بالانحياز إلى العرب (في سياق يحدد المستعرب – من قبل أنصار إسرائيل – بمصطلحات سلبية جداً)».
وفي الماضي القريب تضافر عاملان هامان ليساعدا إسرائيل في تعزيز موقعها المؤسسي وترسيخه في المجتمع الأميركي: «الأول يتعلق بحقيقة أنه خلال ولايتي إدارة ريغان، تعززت بشكل ملحوظ الشراكة الأميركية – الإسرائيلية، وخاصة مرتكزات أطروحة الذخر الاستراتيجي، من خلال الثقة العمياء والقوية بشكل غير عادي، التي منحها إياها الرئيس ووزيرا خارجيته، ألكسندر هيغ وجورج شولتس. والثاني يتعلق بهيمنة المحافظين الجدد على مناخ سياسة الخارجية خلال نفس الفترة، الذين امتزج عداؤهم الشديد للشيوعية ومصالحهم الخاصة في تركيز اهتمام الرأي العام على الإرهاب الدولي، مع إيمانهم الشديد بقوة إسرائيل الاستراتيجية وفائدتها كوكيل». وقد أدت هذه العوامل إلى بلوغ «التعاون الاستراتيجي» بين إسرائيل وأميركا ذرى جديدة.[12]

وفي مسار ارتقاء العلاقة الإسرائيلية – الأميركية نحو التعاون الاستراتيجي (1981)، كان كلما أثبتت إسرائيل نجاعة أدائها في إطار الشق الإمبريالي من المشروع الصهيوني، كلما سعت إلى تجيير ذلك لصالح الشق اليهودي الاستيطاني (انظر أعلاه –

(12) Rubenberg, «U.S. - PLO Dialogue», pp. 14-15.

المقدمة). ولأن إسرائيل، ككيان استيطاني مستحدث وغير مكتمل البناء الذاتي، لم تكن مهيأة للتسوية على أرضية قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فقد قايضت خدماتها للاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، بامتناع واشنطن من العمل الجدي لإنجاز تسوية سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، قبل نضوج أوضاع المنطقة لذلك، كما تمليه مصالح الطرفين. «لم تكن الولايات المتحدة قط معنية بإيجاد حل سلمي للصراع العربي – الفلسطيني – الإسرائيلي، بمعنى التسوية الشاملة، التي تكون عادلة ومنصفة لجميع الأطراف. وبالأحرى، فإنها كانت قانعة بالسماح للهيمنة الإسرائيلية العسكرية في فرض الاستقرار على المنطقة». وقد عبّرت عن ذلك الأستاذة في الجامعة العبرية (القدس)، غاليا غولان، بقولها: «ليس للأميركيين مصلحة ذات أولوية حقيقية بالسلام في الشرق الأوسط، على الأقل ليس في منطقتنا. لديهم مصالح مختلفة في الخليج [أي، النفط]، ولكن إدارة [ريغان] الراهنة لم تبدِ إلحاحاً أو اهتماماً عظيماً في تحقيق اتفاق سلمي عربي – إسرائيلي». وفي سياق تطور العلاقات الإسرائيلية – الأميركية، تبلورت السياسة الأميركية تجاه قضايا المنطقة، وخاصة القضية الفلسطينية. «لقد اكتسبت سياسة الولايات المتحدة بالنسبة إلى قضية فلسطين ملامحها المميزة في الفترة اللاحقة لحرب حزيران/يونيو 1967، العربية – الإسرائيلية، بالتواكب مع ثلاثة تحولات ذات صلة: بروز إسرائيل كـ «ذخر استراتيجي»؛ ازدهار تأثير إسرائيل على المسرح الأميركي الداخلي؛ والتحول في مركز القوة العربية من الأنظمة الوطنية إلى المحافظة، بقيادة العربية السعودية». ومنذ حرب 1967، وحتى مؤتمر مدريد (1991) بعد حرب الخليج، ظلت أسس السياسة الأميركية من القضية الفلسطينية ثابتة: من نقاط جونسون الخمس، التي أفصح عنها بعد حرب 1967، إلى خطة روجرز (1969) بعد حرب الاستنزاف؛ إلى «دبلوماسية كيسنجر المكوكية»، بعد حرب 1973؛ إلى «خطة ريغان» (1982) بعد غزو لبنان؛ إلى «خطة شولتس» لإخماد «الانتفاضة» (شباط/ فبراير 1988). وقد تغير هذا الموقف بعد حرب الخليج، وبعد أن تجاوبت منظمة التحرير الفلسطينية مع المطالب الإسرائيلية – الأميركية، كما جرى التعبير عن ذلك في مؤتمر مدريد (انظر أعلاه).[13]

لقد وفرت واشنطن الغطاء السياسي للموقف الإسرائيلي المعرقل للتسوية على الصعيد الدولي. فجمدت قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وشلت فاعلية الهيئات الدولية في تنفيذ قراراتها؛ بل عملت، بناء على رغبة إسرائيل، لإخراج المنظمة الدولية من مفاوضات التسوية، وظلت تسعى جاهدة للاستئثار بإدارة مساراتها (انظر أعلاه). ولتعزيز

(13) Ibid, pp. 16-17.

قدرة إسرائيل على الصمود في رفضها لمشاريع التسوية المطروحة، أغدقت عليها المساعدات العسكرية والاقتصادية بمختلف أشكالها، تحت ذريعة أنه لكي تطمئن إسرائيل إلى هذه المشاريع، يجب أن تكون قوية. وفي العلن، عارضت واشنطن نشاط إسرائيل الاستيطاني في المناطق المحتلة (1967)، مع أنها ظلت توفر لها الأموال اللازمة للاستمرار في هذا النشاط. وفي اتفاقات كامب ديفيد، أيدت مشروع الحكم الذاتي الإسرائيلي كحل لمشكلة السكان العرب في المناطق المحتلة؛ كما دعمت محاولات إسرائيل خلق البدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية في تلك المناطق. ووصمت النضال الوطني الفلسطيني بالإرهاب، لنزع الشرعية عنه، وتشويه مضمونه التحرري. «وهكذا، تميزت سياسة الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين في جوهرها بعدم الاكتراث، والإهمال، والرفض، والنفي. إلا أن حدثين في سنة 1988 – الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، والنشاط المتزايد والبنّاء للدبلوماسية السوفياتية في الشرق الأوسط – فرضا على الولايات المتحدة، بعد خمس سنين من الإهمال الكامل، توجيه بعض اهتمامها نحو الوضع الفلسطيني. إلا أنه، بالنسبة إلى الانتفاضة، فمن المهم تكرار أن الاهتمام الأميركي لم يُثر قلقاً على الفلسطينيين، وإنما بسبب الانشغال الأعلى في الحفاظ على الاستقرار في العالم العربي، وتنفيس التهديدات المحتملة للقادة العرب المنحازين لأميركا، وبسبب المصلحة في الحفاظ على فاعلية إسرائيل كذخر استراتيجي. وقد جرى التعبير عن الانخراط الأميركي في خطة شولتس – التي كان يفترض أنها اقتراح جديد لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي سلمياً. ومعلوم أن تلك الخطة كانت في الأصل مناورة للمزاوجة بين القمع العسكري والعمل السياسي المخادع لإخماد الانتفاضة (انظر أعلاه).[14]

وكان الطريق إلى مؤتمر مدريد طويلاً ووعراً؛ ودخول منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً فيه، جاء نتيجة مباشرة لمسلسل التنازلات التي قدمتها لاسترضاء الولايات المتحدة، وتلبية مطالب إسرائيل، وبالتالي، رفع الحظر عن التعامل مع قيادتها (انظر أعلاه). لقد سعت قيادة المنظمة لاسترضاء واشنطن، ظناً منها أن ذلك سيدفع الإدارة الأميركية للضغط على إسرائيل للقبول بها شريكاً في مفاوضات التسوية؛ ولكنها اكتشفت أن «الطريق إلى واشنطن يمر في إسرائيل». ولم تكن قيادة المنظمة، بطبيعة تفكيرها، معادية للمصالح الأميركية في المنطقة كما تفهمها هي، إلا أنها لم تكن تقدّر مدى مركزية إسرائيل في تلك المصالح، فكان عليها أن تعيد النظر في تقديرها، وبالتالي، تلائم نفسها وسلوكها بناء على ذلك. «إن المصلحة الأميركية الأكثر أهمية في الشرق هي حرية

(14) Ibid, pp. 17-18.

الوصول إلى احتياجات بترول المنطقة، والسياسات الخارجية مصمّمة أساساً لتأمين استمرار حرية الوصول تلك. والسياسات الأكثر أهمية ومثابرة تشمل: تيسير بقاء الأنظمة الموالية لأميركا وحمايتها؛ تشجيع الاستقرار، احتواء الاتحاد السوفياتي، سحق الحركات الوطنية المحلية، واستخدام الوكلاء للمساعدة في تحقيق الأهداف والوسائل المرتبطة بالنفط». ومن هنا تنبع أهمية إسرائيل في نظر صانعي السياسة الأميركية. «كانت إسرائيل تعتبر في نظر الكثيرين وكيلاً عالي الفعالية وذخراً استراتيجياً لتحقيق الأهداف الأميركية؛ وفي الحقيقة، فقد كان مثل هذه الاعتقادات من سعة الانتشار وعمق الرسوخ، بحيث أصبحت ممأسسة في المجتمع الأميركي، فيما غدت إسرائيل نفسها موضوع عبادة لا يناقش. وإضافة إلى ذلك، كان بمقدور إسرائيل الاعتماد على جسم فعال جداً من الجماعة السكانية اليهودية الأميركية، التي أسهمت كثيراً في مأسسة هذه الاعتقادات؛ في رفع العلاقة الإسرائيلية – الأميركية إلى مرتبة «المصلحة القومية»؛ وخلق وضع تستطيع إسرائيل فيه أن تترجم أهداف سياستها الإقليمية في سياسة أميركا الخارجية. وكان ذلك عاملاً رئيسياً في تحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين». (وكما ورد أعلاه، فإن تهويد فلسطين، سواء بالمهاجرين اليهود، أو بتغييب الشعب الفلسطيني، هو ركن أساسي في أمن إسرائيل الاستراتيجي).[15]

والأكيد أن ولاية ريغان (1980 – 1988) كانت العصر الذهبي للعلاقات الإسرائيلية – الأميركية، حيث طغى البروز العلني للموظفين اليهود الأميركيين، المعروفين بولائهم لإسرائيل، الأمر الذي استمر في ولايتي بوش وكلينتون. وقد وصفه توماس داين، المدير التنفيذي لـ «لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأميركية» (آيباك – AIPAC)، في خطاب له أمام المؤتمر السنوي للجنة (أيار/ مايو 1987)، بقوله: «على الرغم من حقيقة أن سنة 1987 كانت سنة من المشاكل المتعددة وغير العادية في العلاقة الإسرائيلية – الأميركية (فضيحة الجاسوس بولارد، الكشف عن شحنات الأسلحة الإسرائيلية إلى جنوب أفريقيا، دور إسرائيل المحوري في قضية إيران – كونترا، معلومات جديدة عن ترسانة إسرائيل النووية، إلخ)... فإنها كانت فترة من الإنجازات المدهشة والتقدم في العلاقة الإسرائيلية الأميركية... فلدينا إحدى أفضل السنين في السجل بالنسبة إلى التشريعات الملموسة، في العلاقة الاستراتيجية بين بلدنا وإسرائيل، وفي المكاسب التي حققتها قضيتنا في انتخابات سنة 1986... رونالد ريغان هو واحد من أفضل أصدقاء إسرائيل الذين جلسوا في المكتب البيضاوي أبداً، وجورج شولتس.. كان صديقاً يفوق

(15) Ibid, pp. 32-33.

الوصف بالكلمات كوزير للخارجية». وكشف داين أن شولتس أخبره بأنه يرمي إلى بناء العلاقة الإسرائيلية – الأميركية ومأسستها، «إلى الحد الذي بعد ثماني سنوات من الآن، إذا جاء وزير خارجية سلبي بالنسبة إلى إسرائيل، فلن يكون بمقدوره التغلب على الترتيبات المؤسسية التي تبقي العلاقة مستمرة».[16]

وينعكس مدى الشراكة الإسرائيلية – الأميركية وعمقها، في الملاحظات التي أدلى بها إدواردس واكر(Walker) ، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، في خطاب له (آذار/ مارس 1989) أمام لجنة الكونغرس الفرعية لشؤون أوروبا والشرق الأوسط، حيث قال ما يلي: «إن عنصراً أساسياً من سياسة الولايات المتحدة الخارجية كان دعم إسرائيل قوية وآمنة. وروابطنا بإسرائيل واسعة وعميقة... وفي السنوات الأخيرة، طورنا روابط مؤسسية وتجارية عززت هذه الروابط التقليدية. وهي تشمل: المجموعة السياسية – العسكرية المشتركة، التي تعنى بالتعاون الاستراتيجي؛ مجموعة تخطيط المساعدة الأمنية المشتركة، التي تنسق المساعدة العسكرية الأميركية لإسرائيل؛ مجموعة التطوير الاقتصادي المشتركة، التي تركز على القضايا الاقتصادية؛ واتفاق التجارة الحرة، الموقع في سنة 1985. ومنذ سنة 1948، قدمت الولايات المتحدة مساعدة لإسرائيل تزيد على 43 مليار دولار... وبرنامجنا المقترح لمساعدة إسرائيل للسنة المالية 1990 يشمل 1,8 مليار دولار على شكل هبة لتمويل المبيعات العسكرية الأجنبية، و1,2 مليار دولار كمبالغ دعم اقتصادي، كلها مقدمة على أساس الهبة. وهذه الأرقام تعكس تشاوراً وثيقاً بين حكومتينا... وضمن مجموع 1,8 مليار دولار للمساعدة العسكرية، نحن نزود إسرائيل بفوائد إضافية... فمحصلة المبالغ في المنطقة الحرة تساوي أكثر كثيراً من قيمتها بالدولار، لأنها توفر حقناً إضافياً في الاقتصاد الإسرائيلي على شكل وظائف، تكنولوجيا، وزيادة في الإنتاج. وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة إلى الـ 100 مليون دولار في المعادلات الموجهة، مشتريات الولايات المتحدة الإلزامية من الأدوات الدفاعية الإسرائيلية. وإضافة إلى ذلك، تشتري وزارة الدفاع الأميركية ما قيمته أكثر من 250 مليون دولار من المفردات العسكرية الإسرائيلية عبر برنامجنا للمشتريات والتصنيع الدفاعي المشترك، الذي يوفر دعماً إضافياً للاقتصاد الإسرائيلي... وأخيراً، سيوفر برنامجان آخران مساعدة مهمة لإسرائيل. فتحت عنوان «مبادرة التسعير المنصف» التي أُقرت العام الماضي، ستوفر إسرائيل مبلغ 90 مليون دولار في تكاليف تتعلق بشراء طائرات ف – 16. وستزوِّد الولايات المتحدة إسرائيل بـ 120

(16) Ibid, p. 33.

مليون دولار من أجل البحث المشترك في إطار «برنامج البحث لصاروخ أرو [السهم – حيتس] المضاد للصواريخ». (17)

«اللوبي» اليهودي الأميركي

قُدّر عدد يهود الولايات المتحدة في الثمانينات بحوالي 5,5 مليون شخص، يتركز معظمهم في المدن الكبرى (أكثر من نصفهم في خمس مدن: نيويورك، لوس أنجلس، شيكاغو، ميامي، وفيلادلفيا). وقد تنامى عددهم كثيراً خلال الفترة ما بين 1881 و1941، بسبب هجرة يهود أوروبا الشرقية إلى أميركا (انظر أعلاه). إلا أن هذا العدد راح يتناقص في العقود الأخيرة، بسبب تدني معدل الولادة وارتفاع نسبة الزواج المختلط لديهم. «وفي تقدير بعض الخبراء أنه بحلول سنة 2000، سوف يكون عددهم قد نقص بمقدار نصف مليون». وأكثر من أية جماعة مهاجرة أخرى إلى أميركا في القرن العشرين، نجح اليهود في الاندماج في المجتمع الأميركي. ويقول الباحث اليهودي الأميركي، ستيفن كوهن، في دراسة له بعنوان «الحداثة الأميركية والانتماء إلى اليهودية» (1983)، ما يلي: «إن السرعة العجيبة التي استطاع بها معظم اليهود الأميركيين بلوغ مكانة اجتماعية، توازي مكانة الطبقة الوسطى – إن لم نقل العليا – خلال السنوات المئة الأخيرة، قد جرى توثيقها بصورة مدققة. وفي تقدير المراقبين أن جميع اليهود ممن هم في سنّ التعليم الجامعي ملتحقون بالجامعات، وأنهم أخذوا منذ سنة 1920 – هذا إذا لم يكن قبل ذلك – ينتمون إلى المهن بأعداد تفوق كثيراً نسبتهم السكانية، وأن الرخاء الذي ينعمون به يعادل إن لم يفق نظيره عند الأسقفيين الذين يعتبرون أكثر الطوائف الدينية ثراءً، ويفوق نظائره عند الفئات العرقية الأميركية الأخرى. وعلى الرغم من كثرة أعداد يهود المدن الفقراء، فإن المركز الإجمالي المرتفع لمعدل ما حققه اليهود، بحسب المقاييس العامة للمكانة الاجتماعية، ليس موضوع جدل. والحقيقة هي أن آخر الأبحاث يذكر أنهم خلال السنوات العشر الأخيرة واصلوا تقدمهم، وحصلوا على أرفع المراكز في المجتمع، فصاروا أعضاء في مجلس الشيوخ، ورؤساء شركات، ورؤساء جامعات تنتمي إلى «رابطة آيفي» (Ivy League) وكليات مهنية». إلا أن اندماج اليهود الناجح في المجتمع الأميركي، لا يعني انصهارهم الكامل فيه. (18)

---

(17) Ibid, pp. 33-34.

(18) أوبراين، لي، المنظمات اليهودية الأميركية ونشاطاتها في دعم إسرائيل، (ترجمة جماعة من الأساتذة، بإشراف الدكتور محمود زايد)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986، ص 9-10. (لاحقاً: أوبراين، المنظمات اليهودية الأميركية).

ويعود نجاح اندماج اليهود في المجتمع الأميركي أساساً إلى طبيعة هذا المجتمع بالذات، الذي هو في الأصل مجتمع مهاجرين، يرتبط أفراده بالدولة بشكل شخصي، وليس بصورة جماعية، تعبر عن الروابط العرقية أو القومية أو الدينية، إلخ، بين الأشخاص، وتحدد بالتالي علاقتها الفئوية بالدولة والمجتمع. وخلافاً لما كانت عليه في مواطنهم الأصلية، لم تعد هوية اليهود المهاجرين إلى أميركا تقوم على الشعائر الدينية التقليدية، إذ ظهرت بينهم في الموطن الجديد أشكال أخرى للهوية العرقية والدينية. «فاليهودية بالنسبة إلى بعضهم ديانة، وبالنسبة إلى البعض الآخر مظهر علماني لتراثهم العرقي أو الثقافي». ومنذ ظهور الصهيونية، وخاصة بعد قيام إسرائيل، أخذ مفهوم «الشعب اليهودي» يتغلغل في أوساطهم. «وهكذا، أصبحت اليهودية أساساً لقومية حديثة. فاليهودية عند كثرة منهم لا يتحتم أو يقتصر التعبير عنها من خلال الشعائر الدينية، وذلك لأن عناصرها العلمانية والعرقية لا تقل عن هذه الشعائر قوة». وقد أخذ هذا المنحى دفعة قوية من قيام إسرائيل، وما واكبه من عمل عسكري، ونشاط سياسي وإعلامي. «ومنذ أواسط القرن العشرين صارت إسرائيل تشكل، بصورة متزايدة، أساساً لانتماء عاطفي لدى اليهود الأميركيين، سواء كانوا علمانيين أو متدينين، أورثوذكس أو محافظين، أغنياء أو فقراء، ديمقراطيين أو جمهوريين. وعزّز انتصار إسرائيل في حرب سنة 1967 هذه المشاعر» (انظر أعلاه). وقد استغرق إجماع يهود أميركا حول إسرائيل عشرات السنين، وتضافرت في تشكيله عوامل متعددة – أميركية، وإسرائيلية، ويهودية أميركية، وبذلت في سبيله جهود هائلة، قامت بجلها المنظمة الصهيونية الأميركية (انظر أعلاه). «فالصهيونية السياسية، في شكلها السابق لسنة 1948، لم تكن ذات جاذبية خاصة بالنسبة إلى سكان مهاجرين يحاولون الاندماج في عالم جديد. وفي أكثر الأحيان، جوبه طلب الصهيونيين من اليهود أن يتركوا بلاد الشتات، وأن يستوطنوا فلسطين بعدم الاكتراث، أو حتى بالاحتقار، من قبل أولئك الذين كانوا يتطلعون إلى السلامة والرخاء – على الأقل لأطفالهم – في أميركا». (19)

في بداية القرن العشرين، تضافرت الحركة الصهيونية مع الهجرة اليهودية من شرق أوروبا إلى أميركا، لإشعال الضوء الأحمر في أوساط الجماعات اليهودية التي استقرت في الولايات المتحدة قبل ذلك التاريخ، وحققت نوعاً من الاستقرار الاجتماعي والنجاح الاقتصادي، وحتى السياسي. وإذ كان هؤلاء يتعاطفون مع مشاكل يهود أوروبا الشرقية، فإنهم كانوا يخشون ردة فعل سلبية ضدهم في أميركا، جراء تدفق المهاجرين الجدد

---

(19) أوبراين، المنظمات اليهودية الأميركية، ص10.

الفقراء، الذي بدوا غرباء عن المجتمع الأميركي بكل خصائصه، أسوة بما حصل في أوروبا الغربية (انظر أعلاه). «وكان القلق يساور أصحاب المكانة من الزعماء اليهود من جراء النتائج السلبية الممكنة لوصول ملايين المهاجرين من أوروبا الشرقية إلى الولايات المتحدة. وعليه، فإن الصهيونية في نظرهم كانت تهدد الاندماج الناجح في المجتمع الأوسع؛ إذ اعتقدوا أنه إذا تصرف اليهود كصهيونيين، أي بوصفهم أصحاب هوية قومية منفصلة، فإن ذلك سوف يهدد ولاءهم للولايات المتحدة. والحقيقة هي أن الإيديولوجية السياسية التي استهوت اليهود الأميركيين في تلك الفترة، أكثر من غيرها، هي الليبرالية». وفي الواقع، فإن الصهيونية، بمفهومها الكلاسيكي - هجرة اليهود للاستيطان في فلسطين، لم تستهوِ يهود أميركا، لا بأغنيائها ولا بفقرائها، لكن هذا الوضع تغير تماماً، إلى حد أن أصبح الكلام عن النشاط الصهيوني يعني عموماً النشاط اليهودي لصالح إسرائيل على الساحة الأميركية (انظر أعلاه: «الحركة الصهيونية العالمية»). «وبحلول الأربعينات من هذا القرن، لم يعد الاندماج هدفاً بعيداً بل حقيقة واقعة بالنسبة إلى كثرة من أبناء الجيلين الثاني والثالث من اليهود الأميركيين الذين تزايد اهتمامهم بقضايا البقاء الجماعي، بعد أن كُشف النقاب بجلاء عن مدى الإبادة أو المحرقة الجماعية وفظائعها. وتحولت أكثرية اليهود الأميركيين عن تعاليم الصهيونية الكلاسيكية إلى ولاء أكثر تعاطفاً مع إسرائيل، بوصفها رمزاً لبقاء اليهود وانتصارهم، ومحوراً للهوية اليهودية والسلطة اليهودية». وبهذا الصدد يقول تشارلز ليبمان: «إن تأييد إسرائيل أصبح تأييداً لا لدولة... أو لسكانها - بل لإسرائيل بوصفها رمزاً لهوية الشخص اليهودية..». وقد راج في العقود الأخيرة بين يهود أميركا مصطلح «تأييد إسرائيل» (Pro - Israelism) بدلاً من «الصهيونية» (Zionism).[20]

ومن بداياتها المتواضعة في مطلع القرن العشرين، تنامت المنظمة الصهيونية الأميركية (ZOA) لتصبح أهم فروع المنظمة الصهيونية العالمية (انظر أعلاه). وقد شهد هذا التنامي قفزات نوعية، كان أهمها تحوّل العمل الصهيوني إلى الساحة الأميركية، خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، وفي الصراع لإقامة إسرائيل، بالتنسيق الوثيق مع الإدارة الأميركية (ترومان)؛ وكذلك في أثناء حرب 1967، وبعدها، حيث اجتاحت يهود الولايات المتحدة (والعالم) موجة عارمة من التماثل مع إسرائيل، لم يسبق لها مثيل (انظر أعلاه). ومنذ بداية القرن، ظهرت على الساحة الأميركية منظمات صهيونية متعددة، إلى جانب اليهودية الأخرى التي سبقتها؛ وفي مسار طويل ومعقد، انضوت

(20) المصدر السابق، ص 10-11.

كلها تقريباً تحت مظلة «اتحاد صهيونيي أميركا» (FAZ) الذي ينسق النشاط المؤيد لإسرائيل، بمختلف جوانبه، على الساحة الأميركية، الرسمية والشعبية (انظر أعلاه: «المنظمة الصهيونية العالمية»). «يحتوي الكتاب السنوي اليهودي الأميركي على قائمة بمئتي منظمة قومية يهودية، مما يجعل اليهود أكثر الأقليات الأميركية تنظيماً على صعيد المؤسسات. فلديهم كُنُس، ومراكز للشبان، ووكالات للعلاقات الطائفية، واتحادات، ومنظمات تمويل، ومجموعات ثقافية وتعليمية، ومحافل أخوية، وتنظيمات تهتم بقضايا خاصة مثل: إسرائيل، واليهود السوفيات. ومنها منظمات كثيرة تقوم بنشاطات اجتماعية وثقافية وخيرية، تخدم المجتمع الأوسع غير اليهودي بطرائق مفيدة. وأغلبية المنظمات علمانية في الأساس، وتستند عضويتها ونشاطاتها إلى تحديد اجتماعي وعرقي لليهودية». ويشير لي أوبراين، مؤلف كتاب «المنظمات اليهودية الأميركية ونشاطاتها في دعم إسرائيل» إلى نشرة بعنوان «المسح العام القومي للسكان اليهود - 1972»، جاء فيها: «إن نسبة العضوية في الكنس بلغت 46,9٪، وأن عضوية المنظمات كانت 41,8٪. وجعل «المسح العام القومي لليهود الأميركيين - 1983» هاتين النسبتين 59٪ و44٪». وقال أوبراين: «وفي حين أن نسبة عضوية الكنس تظهر زيادة، فإن هذه الزيادة ليست معياراً نهائياً للشعور بالانتماء الديني في مقابل الانتماء العرقي. ذلك بأن نسبة عالية من اليهود لا تحضر الصلوات إلا في الأعياد الكبرى. وأهم من ذلك، أن الكنس الأميركية تكيفت مع الاتجاه العلماني. وعندما كان جوهر الهوية اليهودية هو الشعائر الدينية، كانت الكنس تقدم خدمات دينية، وتكوّن مراكز للثقافة والسلطة الروحية. أما اليوم، فالكنس تقدم لأتباعها ما هو أكثر كثيراً من الخدمات الدينية، إذ أصبحت في الواقع مؤسسات اجتماعية ترعى سلسلة واسعة من البرامج الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، التي تمتد من العناية بالأطفال في النهار ونوادي العازبين إلى الحملات لتجنيد أتباع الكنيس من أجل العمل لتأييد إسرائيل أو التظاهر بمناصرة اليهود السوفيات».[21]

ويتضح من الدراسات الكثيرة عن أوضاع يهود الولايات المتحدة وسلوكهم الاجتماعي والسياسي، أن اندماجهم في المجتمع الأميركي لم يغيّب هويتهم الذاتية، بقدر ما حوّرها لتنسجم مع المحيط. وكان من نتيجة ذلك تكاثر المؤسسات والمنظمات اليهودية التي أُنشئت في النصف الأول من هذا القرن، وهو تطور لخصه أستاذ علم الاجتماع هارولد وايزبرغ بعبارة سائرة، هي: «... أن تكون يهودياً هو أن تنضمّ إلى منظمة [يهودية]». كما علله أستاذ العلوم السياسية دانيال العازار بقوله: «خلال عملية

(21) المصدر السابق، ص 11-12.

التحديث... اختفت الروابط العضوية لدى اليهود كما اختفت عند غيرهم من الشعوب التي مرت بالعملية ذاتها.. وصار النشاط المنظّم... أكثر مظاهر اليهودية شيوعاً، فحل محل العبادة والدراسة والتواصل العادي الفردي بين الأقارب كوسيلة تجعل المرء يهودياً».

ومع ذلك، فإن تنظيم الجماعات اليهودية، وبالتالي، فاعليتها في العمل، سواء على الصعيد الداخلي الأميركي، أو لصالح إسرائيل، لا يعني أبداً وحدتها الفكرية أو التنظيمية. «ولم يسبق أن كان المجتمع اليهودي في أميركا يؤلف كياناً كلياً موحداً. فمؤسساته تتسم بعدم وجود سلطة مركزية، وبازدواجية الوظائف، وبالاختلافات الإيديولوجية والسياسية والدينية». وعن أثر ذلك على فاعلية تأييد المنظمات اليهودية الأميركية لإسرائيل، يقول المؤرخ ملفن يوروفسكي: «إن السمة البارزة لليهود الأميركيين هي التنوع. فكون المرء يهودياً لا يسبغ عليه أوتوماتيكياً مجموعة من القيم والأفكار، يشاركه فيها غيره ممن يعرفون باليهود... فالجماعة لا تتوحد إلا بمقدار وجود اهتمامات مشتركة بين جميع أفرادها؛ ولدى يهود أميركا قضية أساسية واحدة هي إسرائيل... وكل جهد بُذل لتنسيق النشاطات اليهودية في المجالات الأخرى كان نصيبه الفشل الذريع...». ويقول أوبراين: «إن تنظيمات المؤسسة اليهودية هي التي تهيئ الآن الإطار الهيكلي للتعبير عن الهوية العرقية، ولتعزيز مصالح (أو بقاء) الجماعة اليهودية. ويمكننا أن نضيف: إن تأييد إسرائيل قد أصبح الشعار الإيديولوجي السائد؛ وترتب على هذا أن صار مختلف أشكال العمل لمناصرة إسرائيل جزءاً من جداول أعمال جميع منظمات المؤسسة اليهودية، سواء كانت اجتماعية أو خيرية أو دينية أو تعليمية».(22)

و«الاتحاد الصهيوني الأميركي» (American Zionist Federation)هو المظلة التي تنضوي تحتها المنظمات الصهيونية على الساحة الأميركية. وقد تأسس عام 1970، للتنسيق بين تلك المنظمات، التي يبلغ عددها (16)، إضافة إلى الحركات الشبيبة التابعة لها (انظر أعلاه – الاتحادات الإقليمية – الولايات المتحدة). وفي عام 1975، انضم إليه «الاتحاد العالمي لليهودية الإصلاحية» (World Union for Progressive Judaism). كما أن جمعيات ومنظمات يهودية، لا تعلن عن صهيونيتها، تنسق نشاطها مع هذا الاتحاد، ومنها «اللجنة الأميركية اليهودية» (American Jewish Committee)، و «المؤتمر الأميركي اليهودي» (American Jewish Congress)، وكذلك منظمة «بني بريت» (أبناء العهد) التي تأسست عام 1843، كجمعية خيرية لمساعدة اليهود ومناهضة التمييز ضدهم، الأمر الذي أطلقت عليه مصطلح «اللاسامية»، والذي راج استعماله مؤخراً ضد كل من يعارض

(22) المصدر السابق، ص 12–13.

الصهيونية. وبالإضافة إلى صناديق الجباية المختلفة، هناك «اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة» (American - Israel Public Affairs Committee - AIPAC)، المعروفة باسم «اللوبي الصهيوني»، والتي تعمل على صعيد المؤسسة الحاكمة في واشنطن (الكونغرس والحكومة)، كمجموعة ضغط، تحشد القوى اليهودية للعمل لصالح إسرائيل على الصعيد السياسي العام. وكذلك تعمل «رابطة الصداقة الأميركية – الإسرائيلية» (American - Israel Friendship League).(23)

ويضم ما يسمى «اللوبي» اليهودي، أو الصهيوني، كلاً من: «اللجنة الأميركية – الإسرائيلية للشؤون العامة (آيباك)، وهي اللوبي الرسمي الوحيد المسجل بهذه الصفة، وفقاً للقوانين الأميركية ذات الصلة، و«المكلفة مهمة الدعاية لدعم إسرائيل، باسم الطائفة اليهودية الأميركية»؛ لجان العمل السياسي المناصرة لإسرائيل، التي من خلالها توجه المساهمات المالية للمرشحين السياسيين؛ نادي رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى، الذي يعمل بمثابة الصوت الرسمي ليهود أميركا فيما يخص إسرائيل، وذلك في الميدانين السياسيين، القومي والدولي؛ المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي الذي يستهدف البنتاغون والمؤسسة العسكرية. «واللوبي عبارة عن مجموعة مصلحية خاصة، تعمل من ضمن النظام السياسي لكي تؤثر في وضع السياسات على وجه يتفق مع قضيتها»، وهو ظاهرة شائعة على الساحة السياسية الأميركية. «ويمكن لنشاط اللوبي أن يتخذ أشكالاً مختلفة من التدخل السياسي: المناقشات مع زعماء الكونغرس وسواهم من الزعماء؛ إعداد المختصرات والمذكرات والخطب والتحاليل التشريعية، وحتى وضع مشاريع قوانين من أجل اللجان والنواب في الكونغرس؛ إقامة علاقات بالمعاونين التشريعيين الرئيسيين وسواهم من الشخصيات الفاعلة؛ ترويج المعلومات والمواقف؛ تحريك المراسلات والمخابرات الهاتفية بشأن القضايا التي يطرحها الناخبون؛ تنظيم (مواعيد) إلقاء المحاضرات للسياسيين المؤيدين، وسواها من أشكال التأييد الأخرى». ويتمتع اللوبي اليهودي بسطوة مريعة داخل المؤسسة الأميركية الحاكمة، وخاصة في الكونغرس، الأمر الذي عبّر عنه علناً المدير التنفيذي لهذا اللوبي، توماس داين، بقوله: «نحن لا نعبّر عن النفوذ السياسي فحسب، بل نمارسه أيضاً». وما كان له ذلك لولا «التعاون الاستراتيجي» بين إسرائيل والولايات المتحدة، الذي أسهم هذا اللوبي نفسه كثيراً في تطويره. «يكمن مصدر قوة اللوبي الإسرائيلي الرئيسي في أن التأييد لإسرائيل هو أحد مقومات الاستراتيجية الأميركية، وأن الأمر ما زال على حاله خلال عدد من الإدارات، وأن هذه السياسات لم تواجه تحدياً

(23) شوفاني، دليل إسرائيل العام، ص 462 – 463.

يعتدّ به من قبل القوى المتصلة بالتيار السياسي الأميركي الرئيسي في هذا الوقت. فاللوبي ليس في وضع من يحاول أن يحصل على المساعدة لإسرائيل من كونغرس في نزاع مع إدارة غير مستعدة، فهو يؤيد جوهرياً برامج المساعدات التي تلتزمها الإدارة التزاماً عميقاً. لكن يمكن على المستوى التكتيكي أن يطالب بأكثر مما تعرضه الإدارة في ظروف أشد مواتاة، بما في ذلك حتى أسلحة أشد تطوراً. غير أن قدرته على النجاح على هذا المستوى التكتيكي هي، إلى حد بعيد، وليدة الزخم الذي يحرزه كطاقة تعمل على تأييد برامج لا تقوم في وجهها أية معارضة سياسية تذكر داخل الحكومة الأميركية».[24]

وتعود قوة اللوبي اليهودي السياسية على الساحة الأميركية إلى عدة عوامل ذاتية، تساعده على استغلال الواقع الموضوعي الناجم عن طبيعة العلاقة المتميزة بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى أقصى الحدود. وفيما لاتنفك الجهات الرسمية الأميركية تعلن أن إسرائيل هي ركيزة في الأمن القومي الأميركي، فإن اللوبي اليهودي يتحرك على هذه الأرضية الملائمة لترسيخ هذه المقولة ومأسستها، سواء في أوساط الرأي العام والثقافة السياسية للجمهور الأميركي، أو على الصعيد الرسمي، وبالتالي، العملي التنفيذي، بما فيه التشريعي. وهو يرى أنه بذلك يخدم مصالح جميع الأطراف المعنية: إسرائيل والولايات المتحدة والجماعة اليهودية نفسها، التي تنظر إلى دور إسرائيل الوظيفي في خدمة الاستراتيجية الأميركية على أنه تعزيز لموقعها بين فئات المجتمع الأميركي، وتعبير عن «وطنية» يهود الولايات المتحدة وولائهم لدولتهم. «في هذا الإطار، يجب النظر إلى هذه العوامل التي تساهم في قوة اللوبي وتأثيره. وعلى رأس هذه العوامل معيار القضية الواحدة التي يعتمدها من دون حياء وهي: إلى أي حدّ يؤيد سياسي أو مرشح أو نهج سياسي ما إسرائيل؟». ويحظى هذا المحور، الذي يدور حول قضية مفردة، ويشكل مصدراً رئيسياً لقوة اللوبي، بتأييد واسع القاعدة من اليهود الأميركيين. «واليهود الأميركيون ليسوا مؤيدين لإسرائيل بصورة طاغية فحسب، بل هم واسعو النشاط ومنتظمون فعلاً في مجموعات عاملة؛ فمعظمهم أعضاء في اللجنة الإسرائيلية الأميركية، وفي نادي الرؤساء. وينظر إلى التاريخ الطويل لانخراط اليهود الأميركيين في العمل السياسي وخبرتهم التنظيمية، كما يترجم عملياً في «الصوت اليهودي»، وجباية الأموال والمساعدات، والصلات بالنخب، والتأثير العام في العملية السياسية».[25]

وعن «الصوت اليهودي» ووزنه السياسي على الساحة الأميركية الداخلية، يقول

(24) أوبراين، المنظمات اليهودية الأميركية، ص 177–179.
(25) المصدر السابق، ص 179.

أوبراين: «ومع أن تأثير «الصوت اليهودي» كثيراً ما يبالغ فيه، فالأرقام تدل على درجة من المشاركة من شأنها أن تسترعي انتباه السياسيين، وتضفي المصداقية على أفراد اللوبي. ففي حين يؤلف اليهود 2,5٪ تقريباً من عدد السكان، فمعدل المشاركة اليهودية في الانتخابات القومية يبلغ 90٪ تقريباً، قياساً بالمعدل القومي بالنسبة إلى عدد السكان العام الذي يتراوح بين 40–55 في المئة. هذه النسبة المئوية الإضافية ذات أهمية خاصة في الولايات ذات الأصوات الاقتراعية الرئيسية، حيث يحتشد اليهود. ففي ولاية نيويورك، مثلاً، يؤلف اليهود ما يقدر بـ 14 في المئة من عدد السكان، لكنهم يدلون بما يراوح بين 16–20 في المئة من الأصوات. وفي مدينة نيويورك، ارتفع هذا الرقم إلى نصف الأصوات في الانتخابات الديمقراطية الأولية. وييسر هذا المستوى العالي من مشاركة الناخبين جنباً إلى جنب مع تبرعات المرشحين المالية. ولما كان اليهود الأميركيين يؤلفون مجموعة غنية نسبياً، ذات تقليد عريق في الإحسان، فيقدر أنهم يتبرعون بأكثر من نصف الهبات الكبرى للحملات الديمقراطية القومية، وبمبالغ متزايدة للحملات الجمهورية أيضاً. ونتيجة لتأليف «لجان العمل السياسي» أصبح تأثير هذه الأموال أكبر من أي وقت مضى».

وبينما كان نشاط اللوبي اليهودي في الانتخابات يركز تقليدياً على «أدوار ما وراء الستار»، أي على «المعاونين السياسيين والمستشارين في الحملات الانتخابية، بدلاً من المرشحين للمناصب الانتخابية، فإن هذا الاتجاه أخذ، كما يبدو، يتغير أيضاً». ويبرز ذلك من خلال الازدياد الملحوظ في عدد أعضاء مجلس الشيوخ والنواب اليهود في العقدين الأخيرين. «ومن الدلالات الأخرى على نفوذ اللوبي قدرته الخارقة على الوصول إلى أولي الأمر، وهو حق ممنوح لجميع فئات المنظمات المؤيدة لإسرائيل... ويبرز التشديد على مباشرة ومواصلة الوصول خاصية أخرى للوبي، هي أنه على الرغم من موقف الساسة والجمهور الأميركيين المؤيد بصورة طاغية لإسرائيل، فلا يترك شيء على أنه مسلّم به، واليقظة هي الروتين اليومي. ويعكس هذا الوضع خوف اللوبي الماثل أن تنفجر أزمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ولذا فعلى اليهود أن يكونوا على استعداد دائم لمواجهة الأسوأ، أي بعض التغيير في موقف الولايات المتحدة الداعم لإسرائيل» (انظر أيضاً أعلاه: باب «الرعاية الأميركية»).[26]

وإذا كان اللوبي اليهودي قائماً في واشنطن منذ سنة 1951، فإنه لم يحمل الاسم «آيباك» إلا في سنة 1959. وقد أسسه آيزيا (سي) كنن، «بعد بحث ومناقشة مستفيضين مع الزعماء الإسرائيليين، آبا آبن وموشيه شاريت وتيدي كولك»، تمخضا عن التحاق

(26) المصدر السابق، ص 180–181.

كنن بالمجلس الصهيوني الأميركي، «لتحقيق هدف صريح هو شنّ حملة ضغط موالية لإسرائيل». ويؤكد كنن أن الهدف من تأسيس هذا اللوبي كان زيادة المساعدة الاقتصادية لإسرائيل». ويقول في كتابه: (Israel's Defense Line, N.Y., (1981), p. 66) إن إسرائيل كانت تحتاج سنة 1951 إلى مساعدة أميركية اقتصادية لتتمكن من استيعاب السيل العارم من اللاجئين.. ولدفع عجلة التطور الاقتصادي». ويعلل الأسباب الداعية إلى تأسيس اللوبي بقوله: «لسوء الحظ، كانت وزارة الخارجية تعارض أية منحة أميركية لإسرائيل، لأنها كانت تخشى إغضاب العرب الذين لم يطالبوا بمساعدة أميركية آنذاك. وكانت السياسة الأميركية مكبلة نتيجة الخوف من أن ينحاز العرب إلى موسكو في الحرب الباردة، فأجبرنا موقف وزارة الخارجية السلبي على أن نستنجد بالكونغرس..».
وكان كنن صهيونياً متحمساً، عمل (1947) موظفاً صحافياً في الوكالة اليهودية (نيويورك)؛ وبعد الإعلان عن قيام إسرائيل (1948)، عمل ناطقاً باسم الوفد الإسرائيلي إلى الأمم المتحدة، برئاسة السفير آبا آبين. «وعندما انتقل (1951) إلى المجلس الصهيوني الأميركي، أبلغ وزارة العدل عزمه على أن ينسحب بصفته وكيلاً لدولة أجنبية، ثم سجل اسمه مع «كاتب المجلس» ووزير الخارجية كعضو في لوبي وطني». وعندما سرت شائعات حول التحقيق في ظروف عمله (1954)، كوكيل لجهة أجنبية يعمل بدعم مالي من مؤسسة معفاة من الضرائب (المجلس الصهيوني)، اضطر كنن إلى تغيير اسم مكتبه، الذي استقر أخيراً (1959) على «اللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة» (آيباك). «وتضم المنظمات التي يدرجها كنن في عداد أشد المنظمات مناصرة سنة 1954: «بني بريت» (أبناء العهد)، واللجنة اليهودية الأميركية، والكونغرس اليهودي الأميركي، وقدامى المحاربين اليهود، والمجلس القومي للنساء اليهوديات، و«هداسا». وهكذا انبثق اللوبي من واحدة من أقدم المغامرات الأصيلة المشتركة بين المؤسسة اليهودية وممثلي الحكومة الإسرائيلية». (27)

وقد شكل (آيباك) (1959) مجلساً قومياً، يمثل «قادة المنظمات المحليين والقوميين الذين كانوا على استعداد للانخراط في سلك العاملين على دعم إسرائيل، والذين - كما يقول كنن - كان في استطاعتهم جباية الأموال للجنة الإسرائيلية - الأميركية، أو كانوا على علاقات وثيقة بممثليهم في الكونغرس..». وقد جرى توسيع اللجنة التنفيذية لتحقيق المزيد من دمج المجموعات اليهودية الأميركية؛ «وهي تضم اليوم [1986] رؤساء ثماني وثلاثين منظمة يهودية أميركية كبرى، تدّعي أن عضويتها الكاملة تبلغ 4,5 مليون

(27) المصدر السابق، ص 182-183.

نسمة». وينسق مكتب واشنطن نشاط الأعضاء المحليين، الذين بلغ عددهم (1983) حوالي 44,000 دافع رسوم اشتراك، بمبلغ 35 دولار سنوياً. ويعقد آيباك مؤتمراً سنوياً يحضره «الأعضاء العاملون، وقادة الطائفة، وممثلون عن المجموعات المستهدفة أو المشاركون المخلصون، وعشرات السياسيين والوجهاء من إسرائيل والولايات المتحدة». والمؤتمر السنوي «هو المنبر الذي تعرض من فوقه اللجنة الإسرائيلية الأميركية مواقفها السياسية وأولوياتها الضاغطة الراهنة، وتتبنى المقترحات السياسية وتدرب وتحث عامة الأعضاء، وتحفز الساسة على التعهد العلني بدعم إسرائيل». ويحتل المدير التنفيذي المنصب الرئيسي في آيباك، وقد شغله على التوالي: سي كنن (1954 - 1974)، وخلفه موريس أميتاي (1974 - 1981)، ثم توماس داين (1981 -...). وللجنة رئيس فخري، يكون في العادة «رجلاً ثرياً ونافذاً، ويتمتع باحترام المؤسسة اليهودية وينتمي إليها». وعندما بدأ آيباك عمله، كان كنن هو «الداعية الوحيد المسجل، ويعمل مع جهاز مؤلف من أربعة أشخاص، كان أحدهم فريد غرونيخ [هاريس - انظر أعلاه] الضابط السابق في الجيش الأميركي، الذي كان قبل ذلك مستشار بن - غوريون للشؤون العسكرية». ويسعى آيباك إلى تجنيد موظفين ومؤيدين «بين معاوني أعضاء الكونغرس والعاملين في الحملات السياسية»، كما في مجالس المدن المحلية، ومجالس تشريع الولايات، وشركات المحاماة البارزة، «بدعم سخي من الاتحادات اليهودية المحلية ومجالس علاقات الطائفة». والعمل في آيباك مجد مادياً ومعنوياً: «فبالإضافة إلى الرواتب الجيدة، تقدم اللجنة الإسرائيلية الأميركية فرصة للخبرة السياسية القيّمة. وتقوم بدور ميدان تدريب فعال ومركز توظيف لأولئك الذين التزموا العمل الدائم في تأييد إسرائيل. وقد ألف بعض موظفي اللجنة الإسرائيلية الأميركية السابقين لجان عمل سياسي مؤيدة لإسرائيل، لتقديم الهبات المالية المباشرة لحملات الرئاسة التي لا تستطيع اللجنة الإسرائيلية الأميركية أن تقوم بها قانونياً، أو تحولوا إلى أشكال مختلفة من أعمال الدعم لإسرائيل». (28)

وخلافاً للمنظمات الصهيونية المعلنة بهذه الصفة، يجري تمويل آيباك عن طريق الرسوم والهبات غير المعفاة من الضريبة. وبالإضافة إلى اشتراكات الأعضاء، «تستهدف اللجنة الإسرائيلية الأميركية كبار المتبرعين من الأفراد؛ فثمة عدة مئات من أعضاء «نادي الكابيتول» يتبرعون بألفي دولار أو أكثر؛ وثمة خطط جاهزة لتأليف نادي واشنطن للمتبرعين بألف دولار وما فوق». وتشمل قوائم المتبرعين الكبار لآيباك عدداً كبيراً من المتمولين اليهود، وتشير إلى أن هذا العدد في ازدياد مطرد. «وتعكس هذه النزعة، إلى حد

(28) المصدر السابق، ص 183-185.

ما، قدرة اللجنة الإسرائيلية الأميركية على التدليل على أنها منظمة ذات بأس وخبرة عملية واتصالات سياسية، أي أنها تعد بالنتائج وتحققها؛ لكنها تنبثق أيضاً من جبايات مبنية على قضايا معينة لا تقوى على مجابهتها سوى اللجنة الإسرائيلية الأميركية، ما دامت هي اللوبي الرسمي الوحيد (وبيع طائرات الأواكس للسعودية سنة 1983 شاهد جيد على ذلك). ومن ناحية ثانية، فإن سمعة اللجنة الإسرائيلية الأميركية، كمنظمة لها مناصرون مستعدون وقادرون على بذل المال، تعزز أيضاً نفوذها السياسي». ولأنها تعمل بصفة لوبي إسرائيلي على الساحة الأميركية، وخصوصاً داخل المؤسسة الحاكمة هناك، «تتفوق اللجنة الإسرائيلية الأميركية على أية منظمة أميركية أخرى في اتخاذ مواقف وقيادة حملات تعكس مواقف الحكومة الإسرائيلية القائمة في أي وقت». وكان كلما توطدت العلاقة الإسرائيلية - الأميركية، كلما اتسع نشاط آيباك وتعمق. «وفي عقود السنوات الأولى من قيام اللجنة الإسرائيلية الأميركية، كانت أولويتها في اللوبي مجرد زيادة المساعدة الأميركية لإسرائيل. غير أن دورها اتسع فيما بعد فأخذ يشمل الدعاية ضد أية صفقة من السلاح مع الحكومات العربية، ابتداء بمصر فالعراق فالسعودية فالأردن. وفي الثمانينات كانت الأولوية الأخرى تحويل القروض الأميركية إلى هبات، وهو مطلب تحقق إلى حد بعيد سنة 1983. وقد احتفظت اللجنة الإسرائيلية الأميركية، إيديولوجياً، ببعض القضايا العريضة: من ذلك أن من مصلحة أميركا أن تؤيد إسرائيل؛ إسرائيل كالولايات المتحدة ديمقراطية، وبالتالي، موضع ثقة؛ إسرائيل في عهد ريغان تبدو شيئاً فشيئاً الحليف الاستراتيجي الوحيد في المنطقة القادر على ردع الاتحاد السوفياتي». [29]

وبالفعل، فإن نشاط آيباك أصبح في الثمانينات يغطي شبكة العلاقات الواسعة بين إسرائيل وأميركا، الأمر الذي تجلى أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان (1982) وبعده، في ولاية ريغان. فقد أصبح هذا النشاط المؤشر الحقيقي إلى معالم السياسة الإسرائيلية تجاه القضايا المطروحة، وبالتالي، سعيها لتجنيد الدعم الأميركي اللازم لتجسيدها. وما لم تقله إسرائيل في العلن، انبرى هذا اللوبي للترويج له، وتأليب الرأي العام لنصرته، وتجنيد الدعم السياسي له، سواء داخل الإدارة الأميركية أو في الكونغرس. فتصدّر مثلاً حملة الدفاع عن الغزو الإسرائيلي للبنان، وعمل على إبقاء مشاة البحرية (المارينز) فيه، ودعا إلى «طرد» القوات السورية العاملة في لبنان، وإلى التصدي للقوى المناهضة لذلك الغزو في مجلس الأمن... إلخ. وفي مؤتمره السنوي (حزيران/ يونيو 1983) طالب اللوبي بالمزيد من

(29) المصدر السابق، ص 187-189.

المساعدة الخارجية لإسرائيل، وبتعزيز التعاون الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي، وباعتراف الولايات المتحدة بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وبسياسات تجارية واقتصادية أكثر جدوى لإسرائيل. «وقد شملت الحجج المؤيدة للمزيد من المساعدة الأميركية: الشؤون الدبلوماسية (مثل تحالف إسرائيل مع المصالح الأميركية، وتعزيزها لها، ومصداقيتها، وتقاليدها الديمقراطية المشتركة، على عكس عدم استقرار العالم العربي وإيران وأفغانستان)؛ الشؤون الدفاعية (مثل معارضة الاتحاد السوفياتي، وتبادل المعلومات الجاسوسية، والاختبار القتالي للأسلحة الأميركية، ومستقبل إمكان التنسيق العسكري)؛ الشؤون الاقتصادية (النتائج النهائية للمزيد من المساعدة «هي المزيد من الوظائف والصادرات الأميركية وتقوية الاقتصاد الأميركي»)؛ إسرائيل تدفع ثمن اتفاقات كامب ديفيد؛ السبب الوحيد لحاجة إسرائيل إلى المال هو التكديس العربي الضخم للأسلحة». وطالب بتخصيص مبلغ 2,5 مليار دولار كمساعدة لإسرائيل في العام المالي 1984؛ ووافقت الإدارة الأميركية على ذلك، بل على أكثر منه. [30]

ولتكريس حججه وترسيخها في أوساط الرأي العام الأميركي، روّج هذا اللوبي لمقولات حول «فرادة» إسرائيل بين حلفاء الولايات المتحدة في خدمة المصالح الأميركية، أصبحت مع الوقت واسعة الانتشار ما يشبه المسلمات في «الثقافة» السياسية للجمهور الأميركي الواسع. ومنها على سبيل المثال لا الحصر: أن قدرة إسرائيل على حماية المصالح الأميركية، وردع التوسع السوفياتي، لا تضاهى، كما تبين من دورها في مصر والأردن ولبنان، وضد «الإرهاب الدولي» بوجه عام؛ «كنتيجة لهذه التحركات الإسرائيلية، أخذت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، التي كانت تبدو سابقاً كتربة خصبة للمغامرات السوفياتية، تتحرك نحو علاقات مستقرة بالعالم الغربي»؛ «وبفضل تحركات إسرائيل، إلى حد كبير، أصبح حوض البحر الأبيض المتوسط اليوم بحيرة أميركية، باستثناء سوريا وليبيا»؛ إن معاهدة «التعاون الاستراتيجي» ستؤمن للاستراتيجية الأميركية حماية خطوط المواصلات في حالة الطوارئ، بحيث تستطيع الطائرات الأميركية العمل في أماكن أخرى؛ وهذا التعاون يؤمن مستودعات لتخزين الذخائر، والمحروقات، والمعدات، لاستخدامها عند الحاجة؛ وهو يؤمن كذلك الخدمات والمرافق الطبية «للعدد الكبير من الجرحى الأميركيين الذين يرجح أن يسقطوا في حال حرب في الخليج العربي»؛ كما أنه يجعل من الممكن استخدام إسرائيل ومرافقها كمراكز للاستراحة والتموين لقوات الانتشار السريع(RDF) ؛ وكذلك فإنه يوفر لتلك القوات المرافق اللازمة لأداء دورها

(30) المصدر السابق، ص 190-191.

بنجاعة، مثل الموانئ والمطارات؛ وفي إسرائيل تتوفر الطواقم الفنية والمهنية القادرة على تقديم مختلف أنواع الخدمات اللوجستية للجيش الأميركي العامل في الشرق الأوسط.

ومن هنا، وغير ذلك كثير، كان اللوبي يدعو إلى تعزيز التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، وتعميق انخراط هذه الأخيرة في صيانة مرتكزات «الأمن القومي» للأولى، الأمر الذي يستلزم «إقامة قسم منفصل في وزارة الدفاع للإشراف على النواحي العسكرية الخاصة للتعاون الاستراتيجي». [31]

إن اتساع مجال نشاطات آيباك يتضح من برامجه السياسية السنوية، ولعل برنامج العام 1987 يقدم نموذجاً مثالياً لتطلعات هذا اللوبي في ولاية ريغان الثانية، فترة ازدهار العلاقات الإسرائيلية الأميركية. وفيما يلي مقتطفات من ذلك البرنامج:

«إن شعبي الولايات المتحدة وإسرائيل يحملان قيماً أخلاقية وديمقراطية مشتركة، وهما ملتزمان بمتابعة السير نحو مجتمعات حرة وعادلة. وعلى مدى أربعة عقود تقريباً، وعلى الرغم من التوترات والخلافات في الرأي، فإن العلاقة المتميزة بين إسرائيل والولايات المتحدة استمرت لتصل إلى ذرى جديدة من التعاون، بسبب قوة هذه الروابط التي تربط الحليفين معاً.

«إن لجنة العلاقات العامة الأميركية الإسرائيلية (آيباك) ملتزمة بتطوير علاقات قوية وحميمة على الدوام بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وبالحفاظ عليها وصيانتها. ولتعزيز هذه العلاقة، فإن أولويات قضايا آيباك لسنة 1987 تتضمن ما يلي:

«الحفاظ على المستويات الضرورية من المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأميركية لإسرائيل على شكل هبة.

«تعزيز الإطار لتعاون استراتيجي ذي معنى بين إسرائيل والولايات المتحدة، وزيادة المشاركة الإسرائيلية كحليف رئيسي خارج الناتو إلى الحد الأقصى.

«معارضة بيع الولايات المتحدة أسلحة متطورة إلى الدول العربية التي تعتبر نفسها في حالة حرب مع إسرائيل، أو التي لا تقيم سلاماً مع إسرائيل.

«تعديل قانون ضبط تصدير السلاح، وإعادة مبدأ حكم الأغلبية في الكونغرس بالنسبة إلى صفقات الأسلحة المختلف عليها.

«تشجيع مفاوضات السلام المباشرة وتطبيع العلاقات الدبلوماسية، والتجارية، والثقافية، والسياسية، وغيرها، بين إسرائيل وجيرانها العرب.

(31) المصدر السابق، ص191.

«تطبيق مبادئ منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة، والمحافظة عليها». [32]

وتناول البرنامج، بطبيعة الحال، الصراع العربي – الإسرائيلي ومفاوضات التسوية على أرضية «مشروع ريغان»، وعرض المواقف التي تحث الولايات المتحدة على توجيه سياستها في الشرق الأوسط بما يلبي رغبات إسرائيل ومصالحها. وشدد على امتناع واشنطن من تزويد الدول العربية بالسلاح، وعلى المواقف التقليدية المعروفة لهذا اللوبي، ثم انتقل إلى التعاون الاستراتيجي، حيث ورد فيه ما يلي:

«تمتلك إسرائيل القوة، الاستقرار، والموقع الاستراتيجي، لتعزيز المصالح الغربية في الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط.

«إن إقامة «المجموعة السياسية العسكرية الإسرائيلية – الأميركية المشتركة» في سنة 1983، قد تمخضت عن خطوات ذات فائدة متبادلة نحو تعاون استراتيجي معزز. وفي هذا العام، وقّع الرئيس تشريعاً، ليصبح قانوناً، أدى إلى تحديد إسرائيل حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة خارج الناتو، وهو امتداد منطقي للتحالف الذي ازدهر. وقد أظهرت إسرائيل في مناسبات متعددة أهميتها الاستراتيجية للولايات المتحدة من خلال:

«العمل على التخطيط العسكري مع الولايات المتحدة؛

«الانخراط في تدريبات بحرية مشتركة مع الأسطول السادس لتقوية القدرات العسكرية للولايات المتحدة؛

«توفير الوصول إلى موانئها لزيارات الأسطول الأميركي الدورية، بما فيها زيارة حاملة الطائرات «كندي» الأخيرة إلى ميناء حيفا؛

«توفير مرافق للتخزين والصيانة للمعدات الأميركية لاستخدام الولايات المتحدة في نزاع ما؛

«وضع ترتيبات لحرية الوصول إلى المرافق الطبية المتطورة في إسرائيل للضحايا العسكريين الأميركيين؛

«تبادل المعلومات الاستخبارية القيمة، المكتسبة من الخبرة القتالية، والتعاون في جمع المعلومات الحيوية لمحاربة الإرهاب؛

«قبول دعوة الولايات المتحدة للمشاركة في «مبادرة الدفاع الاستراتيجي».
وستكون إسرائيل مساهماً رئيسياً في التطوير الناجح للنظام المضاد للصواريخ البالستية التكتيكية؛

(32) AIPAC, «Policy Statement» (1987), Journal of Palestine Studies (JPS), Vol. XVI, No. 4, Summer 1987, p. 107.

«توفير طائرات كفير لسرب البحرية الأميركية المعتدي(Aggressor) ، ولمشاة البحرية الأميركية للمساعدة في تدريب الطيارين المقاتلين الأميركيين؛

«القيام بتدريبات عسكرية مشتركة مع قوات أميركية خاصة ضد الإرهاب؛

«الموافقة على إقامة محطة إرسال «صوت أميركا» على أراضيها، لتعزيز الإذاعات الأميركية إلى وسط آسيا السوفياتي، وإلى أفريقيا وأفغانستان».

ودعا اللوبي اليهودي إلى تعزيز التعاون الاستراتيجي في جميع هذه المجالات، وتعهد بالعمل الدؤوب لتحقيق هذه الغاية. [33]

وانتقل البرنامج إلى القضايا الاقتصادية، فأكد على تعزيز «منطقة التجارة الحرة»، (FTA)، فضلاً عن استمرار أشكال المساعدات المالية والاقتصادية المختلفة، سواء للدولة الإسرائيلية أو للمؤسسات المدنية المختلفة، وقال:

«إن الاتفاق لإقامة منطقة تجارة حرة بين إسرائيل والولايات المتحدة قد دشن عهداً جديداً من التعاون الاقتصادي الوثيق بين الدولتين.

«إن لمنطقة التجارة الحرة طاقة كامنة كبيرة لتقوية الاقتصاد الإسرائيلي من خلال توسيع التجارة والتوظيف المتبادلين. ولأن إسرائيل تنفرد باتفاقات تجارة حرة مع كل من الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية، فبإمكان إسرائيل أن تصبح جسراً اقتصادياً يوفر التبادل المعفى من الضرائب للبضائع بين أكبر سوقين في العالم الحرّ. واستعداد إسرائيل لإلغاء جميع الحواجز التجارية عملياً يتباين بشكل ملحوظ مع حلفاء أميركا الآخرين.

«آيباك يحث وكالات الحكومة الأميركية ذات السيطرة على التجارة، أن تطبق القوانين والأنظمة الأميركية بصورة متلازمة مع أهداف منطقة التجارة الحرة - بما فيها توسيع التجارة لتعزيز أمن إسرائيل الاقتصادي. إننا نعارض الجهود التشريعية والإدارية التي تتعارض مع بنود الاتفاق. ونحن نحث على تشجيع منطقة التجارة الحرة، من خلال تثقيف جماعة رجال الأعمال وتوفير الحوافز لهم، التي من شأنها تشجيع التوظيف المالي في إسرائيل، والتجارة معها.

«آيباك، يحث الكونغرس ووكالات الحكومة المناسبة لتفعيل ضغط على اليابان وغيرها من الدول لرفع المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل». [34]

وحثّ بيان آيباك السياسي حكومة الولايات المتحدة على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعلى نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إليها. كما دعا الإدارة

(33) Ibid, pp. 109-110.
(34) Ibid, p. 110.

الأميركية إلى الالتزام بتعهدها في عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو القبول بها شريكاً في المفاوضات، ما دامت لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود، ولا تقبل بقراري الأمم المتحدة 242 و338، أو تتخلى عن «الإرهاب». «إن على الدبلوماسية الأميركية أن تركز على كيفية الالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية، وليس البحث عن سبل لجلب المنظمة الإرهابية إلى طاولة المفاوضات من «الباب الخلفي». ويعتقد آيباك أن على الولايات المتحدة، في سعيها لتحقيق السلام، أن تلتزم المبادئ التالي:

«1- يجب أن تكون هناك مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وجيرانها العرب، تقود إلى معاهدات سلام؛

«2- يجب أن يكون دور الولايات المتحدة ممهداً للمفاوضات المباشرة، بدلاً منه شريكاً في المفاوضات؛

«3- يجب ألا تشرك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات. وبدلاً من ذلك، على الولايات المتحدة تشجيع قيام ممثلين فلسطينيين بديلين وبنّائين؛

«4- إن دولة فلسطينية في يهودا، السامرة، وغزة، غير مقبولة.

«5- أية مواكبة دولية للمفاوضات يجب أن يكون غرضها المحادثات المباشرة بين الفرقاء. ويجب ألا تحل محل المفاوضات المباشرة، أو تمتلك قوة حق النقض (الفيتو) على المبادرات المطروحة، أو القدرة لفرض شروط على الفرقاء». [35]

وكانت مراعي آيباك الأكثر خصباً هي حقول ما أسماه «الإرهاب» العربي والإسلامي، الفردي والدولي؛ فدعا إلى محاربته بجميع الوسائل، وإلى إنزال العقوبات بالدول التي زعم أنها ترعاه. كما استهدف نشاط آيباك الأمم المتحدة، التي طالما اتهمتها إسرائيل بالانحياز إلى العرب؛ وحضّ حكومة الولايات المتحدة للعمل على إلغاء قرار الجمعية العمومية (3379)، الذي يصم الصهيونية بالعنصرية، ولإعادة النظر في الدعم الذي تقدمه أميركا لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، وأشاد بموقف الإدارة الأميركية القاضي بالانسحاب من المنظمة الدولية، إذا اضطرت إسرائيل إلى الخروج منها. وحثّ آيباك الحكومة الأميركية على تشجيع إيجاد مصادر بديلة للطاقة، تغني الولايات المتحدة وغيرها عن النفط العربي، وبالتالي، تحررها من التعلق الحيوي به. وخلص إلى مسألة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، فقال:

«إن حرية الهجرة هي حق إنساني أساسي. ونحن نستنكر جميع القيود على حرية اليهود في الهجرة من أية دولة - الاتحاد السوفياتي، سوريا، إثيوبيا، وغيرها من بلاد

(35) Ibid, pp. 110-112.

الظلم. وفي سنة 1986، سمح الاتحاد السوفياتي لـ 914 يهودياً بالمغادرة. ويتوق مئات وآلاف أكثر إلى الحرية والتوحد مع عائلاتهم، ولكنهم يحتفظ بهم رهائن في الاتحاد السوفياتي، رغم «الشفافية» (غلاسنوست») وكلام السوفيات المنمق.

«ويشيد آيباك بالجهود المستمرة لإدارة ريغان والكونغرس من أجل اليهود السوفيات، وهو التزام يرمز إليه اشتراك وزير الخارجية شولتس في صلاة عيد الفصح [اليهودي] في السفارة الأميركية هذه السنة. ونحن نحضّ حكومتنا للاستمرار في إعطاء أولوية عالية لقضية «الرافضين» (Refuseniks)وغيرهم ممن يرغبون بالهجرة والعودة إلى الوطن، وللعمل بقوة من أجلهم.

«إن آيباك يحضّ الولايات المتحدة للاستمرار في مساعدتها لإسرائيل وإعانتها لاستيعاب هؤلاء المهاجرين اليهود.

«عدة آلاف من اليهود يعيشون في سوريا، وحوالي 30,000 في إيران، و10,000 في إثيوبيا، وآلاف أخرى في بلاد الظلم. وآيباك يُطري على الولايات المتحدة وإسرائيل لتعاونهما في الماضي لإخراج هؤلاء اليهود من وراء أسوار الظلم والاضطهاد، ونحن نحث حكومتنا على الاستمرار في هذا العمل». (36)

وما من شك في أن اللوبي اليهودي، بصرف النظر عن الواقع الموضوعي المواتي لنشاطه، قد حقق على الساحة الأميركية نجاحات ملفتة للنظر، فاكتسب شهرة واسعة، وفرض سطوته على المؤسسة الحاكمة في واشنطن، وخاصة على الكونغرس بمجلسيه - الشيوخ والنواب. «إن فعالية اللجنة الإسرائيلية الأميركية تقوم على تطبيق تقنيات ضغط مجربة بصورة نظامية وراسخة، وتكمن مهارتها الخاصة في كسب ثقة مجموعتين من الشبكات الداعمة وتفاعلهما في الوقت نفسه: الأولى مؤلفة من نخب قوية، والثانية من دائرة انتخابية فاعلة لها قاعدة جماهيرية». وكان التركيز في شبكة النخب على الكونغرس منذ البداية، سواء على أعضائه أو معاونيهم. وفيما يعمل الأعضاء لصالح إسرائيل من خلال التشريعات والعلاقات، فإن للمعاونين دوراً لا يقل أهمية. «يقوم المعاونون التشريعيون وموظفو الكونغرس بدور مهم وراء الستار في نصرة سياسات معينه، وعرض مواقف خاصة، وإجراء اتصالات لممثليهم. ومن الواجبات الموكولة إليهم: مراسلة الناخبين، وإعداد وكتابة الخطب، والانضمام إلى شتى اللجان أو اللجان الفرعية، وإعداد دراسات حول القضايا المطلوبة، وحضور اجتماعات مع الناخبين والفئات ذات الاهتمام الخاص أو الزوار الأجانب، وأخيراً تلخيص النتائج». والأكيد أن أصدقاء آيباك ينتمون إلى جميع دوائر

(36) Ibid, pp. 112-114.

الحياة السياسية، ويشكلون بمحصلة جهدهم كلاً متكاملاً يغطي الساحة السياسية الأميركية بمجملها. «كانت إحدى صلات الوصل بالبيت الأبيض تتألف من ضباط ارتباط مختلفين، وقد اكتسبت مزيداً من القوة فيما يبدو نتيجة التعاون المتزايد بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتداخل الناجم في مصالح الضغوط، فضلاً عن صلة اللجنة الإسرائيلية الأميركية الوثيقة بمؤيدي ريغان من أثرياء اليهود الجمهوريين. ومع ذلك، ما زالت تلك اللجنة تتمسك بسياستها التقليدية القاضية بالتركيز على الكونغرس بوجه شبه كامل، عوضاً من الفرع التنفيذي». وفي الواقع، فإن نشاط آيباك في الكونغرس يتكامل مع عمل اللجان الإسرائيلية - الأميركية المشتركة على جميع الصعد التي يغطيها التعاون الاستراتيجي، والتي راح عددها يتزايد بوتيرة عالية منذ بداية الثمانينات (انظر أعلاه). (37)

وفي نشاطه على الساحة الأميركية، تمتع آيباك بتعاطف شديد في وسائط الإعلام القوية والنافذة، والتي هي جزء من النظام الأميركي، وبالتالي، فهي مجنّدة، بصورة أو بأخرى، لخدمة أهدافه وسياساته والدفاع عنها، بكل ما يترتب على ذلك من تبرير للعلاقة الإسرائيلية - الأميركية. وقوة تأثير هذه الوسائط لا تنبع من مستواها العالي في جمع المعلومات ودقة تحليلها، وصدقية تقديمها للقراء، وإنما من زخمها الطاغي على الجمهور الواسع، وبالتالي، في صوغ ثقافته السياسية. ووسائط الإعلام الأميركية، (التي هي خارج إطار البحث في هذا الكتاب)، تتمتع بحرية كبيرة في الظاهر، ولا تخضع للرقابة أو التوجيه المباشر من قبل السلطات، لكنها في الواقع، وبطبيعة ارتباطها بالنظام السياسي، محكومة إلى حد كبير بالمنظور العقائدي الرسمي. وبالإضافة إلى دأبها على ترويج الخط السياسي الرسمي للمؤسسة الحاكمة، فإن طغيان العنصر اليهودي والصهيوني فيها يجعلها منبراً رئيسياً لعمل آيباك على الساحة الأميركية، بل أبعد منها بكثير، بفعل انتشار الإعلام الأميركي عالمياً. وهي تقوم بدور فعال في صياغة الرأي العام الأميركي، وبالتالي، انحيازه إلى إسرائيل، سواء عن طريق تزويده بالمعلومات المنتقاة عن الأحداث، أو من خلال تفسير خلفياتها بصورة تخدم الهدف المتوخى. والمهم لديها هو الوصول إلى النتائج التي تخدم السياسة المقبولة عليها، بصرف النظر عن الوقائع، التي قد لا تذكر أبداً، أو قد تنسق بصورة تنسجم مع أغراض تلك السياسة. وقد وصفها الأستاذ اليساري المعروف نوعام تشومسكي بقوله: «إن الرقابة بالمعنى الحرفي تكاد لا توجد في الولايات المتحدة، ولكن السيطرة على الفكر هي صناعة مزدهرة؛ وبالفعل، فإنه لا يمكن الاستغناء عنها في مجتمع يقوم على مبدأ قرار النخبة،

(37) أوبراين، المنظمات اليهودية الأميركية، ص 192-194.

وتأييد الجمهور أو حياده». ويعزو تشومسكي إلى هذه النخب دوراً مركزياً في «غسل أدمغة» الجمهور وتكوين وعيه الزائف، عبر وسائط الإعلام المختلفة.[38]

وللالتفاف على القانون الأميركي الذي يحظر عليه التدخل المباشر في الانتخابات المحلية أو الفدرالية، أقام آيباك شبكة واسعة من «لجان العمل السياسي»، همّها جمع التبرعات المالية للمرشحين الموالين لإسرائيل في الانتخابات للكونغرس، أو للمرشح المفضل للرئاسة. وخوض الانتخابات في أميركا عملية مكلفة مالياً، ومن هنا أهمية هذه اللجان التي توفر للمرشحين قسطاً من التمويل، يساوي أضعاف نسبة اليهود بين أصحاب حق الاقتراع. وقد برزت أهمية هذه اللجان بعد إصدار قانون الانتخابات (1974 و1976) الذي حدد سقف مبلغ التبرعات الفردية للمرشحين السياسيين بـ 1000 دولار، الأمر الذي استلزم تنظيم عملية جمع التبرعات، فأقام آيباك لجان العمل السياسي لهذا الغرض منذ بداية الثمانينات. «ليس لأي من لجان العمل السياسي الثلاث والثلاثين المعروفة بتأييدها لإسرائيل اسم يشير، ولو بصورة غير مباشرة، إلى إسرائيل أو الشرق الأوسط أو السياسة الخارجية. ويعكس ذلك، على الأرجح، حلاً وسطاً بين أعضاء اللجنة الإسرائيلية الأميركية الأشد اعتداداً بالنفس، والذين تزعموا تشكيل لجان العمل السياسي المؤيدة لإسرائيل والدفاع عنها، وبين القادة والناخبين اليهود المحليين القديمي العهد (والأشد تمسكاً بالتقاليد)، الذين يخشون بصورة طبيعية إثارة التلميحات إلى «المال اليهودي» أو الاتهامات بشراء السياسيين». في المقابل، كما لاحظ أحد المبادرين إلى تأسيس لجان العمل السياسي، موريس أميتاي، الذي شغل سابقاً منصب المدير التنفيذي لآيباك، ما يلي: «حتى الآن لا يوجد لجان عمل سياسي مؤيدة للعرب على الساحة. وعندما تعمل المصالح النفطية وسواها من مصالح الشركات من خلال اللوبي، فهي تتصرف في 99٪ من الحالات على أساس ما تراه يتفق مع مصالحها الذاتية، فهي تدافع عن مشاريع قوانين الضريبة، لكننا قلما نجدها تدافع عن قضايا خاصة بالسياسة الخارجية. ومن معاني هذا أن الساحة خالية لنا. وعندي أنه يجب أن نستفيد من هذا الوضع».[39]

وأسوة بالمؤسسة «الأم» (آيباك)، تركّز لجان العمل السياسي على قضية واحدة هي الولاء لإسرائيل ومصالحها، وبالتالي، تكريس العلاقة الأميركية - الإسرائيلية وترسيخها ومأسستها. «وهذه الاستراتيجية تمكنها من استخدام المال على أشد الوجوه فعالية؛ فهي تستهدف السياسيين الذين لهم علاقة بالمساعدة الأميركية للشرق الأوسط،

(38) Chomsky, Noam, Pirates and Emperors, U.S.A., 1990, p. 39.

(39) أوبراين، المنظمات اليهودية الأميركية، ص 214-216.

سواء منها الاقتصادية أو العسكرية، أو بتقرير السياسة الخارجية الأميركية. وفي مجلس الشيوخ، يشمل هؤلاء السياسيون أعضاء لجنة العلاقات الخارجية ولجنتها الفرعية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، أو لجنة مجلس الشيوخ للمخصصات، ولا سيما اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية. أما في مجلس النواب، فهي تستهدف أيضاً أعضاء لجنتي الشؤون الخارجية والمخصصات واللجان الفرعية ذات الصلة». وكانت هذه اللجان وراء الحملة التي انتهت إلى إسقاط بول فندلي (1982)؛ «وكان فندلي نائباً طوال ما يزيد على عشرين عاماً، كما كان الجمهوري البارز في لجنة الشؤون الخارجية الفرعية لمجلس النواب، التي كانت تقرر المساعدة لإسرائيل، والناقد الأبرز لإسرائيل في الكونغرس». و«اللجنة القومية للعمل السياسي» هي أضخم لجان العمل السياسي وأغناها وأشهرها؛ وقد أسسها مارفن جوزفسون، رئيس «الإدارة الخلاّقة الدولية»، وهي من أضخم وكالات المواهب المسرحية والأدبية في الولايات المتحدة. «ويذكر جوزفسون أن ما حمله على إنشاء لجنة العمل السياسي في إثر التصويت على طائرات الأواكس [للسعودية]، انبثاق العداء للسامية، وانكشاف دور المصالح التجارية الكبرى في دعم بيع الأسلحة». وقد حققت هذه اللجنة نجاحات كبيرة بفضل فعاليتها واستخدامها أكثر أساليب العمل السياسي شعبية. فقد بدأت بجمع التبرعات من فئة 5,000 دولار فما فوق، واستخدمت هذه الأموال للإعلان في الصحف، اليهودية وغيرها، كما في حملات التبرعات لتمويل نشاطاتها.[40]

ويعتبر «نادي المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى» أكثر المؤسسات اليهودية/ الصهيونية وجاهة على الساحة الأميركية. «وفي حين أن اللجنة الإسرائيلية الأميركية هي اللوبي الخاص بالجماعة المناصرة لإسرائيل والمعروفة ببأسها وقدرتها على المناورة السياسية، فإنه يمكن وصف نادي الرؤساء بأنه الذراع الدبلوماسية لها». وقد بدأ العمل على تأسيس هذا النادي في سنة 1955؛ «والقصة المسلم بها الآن، سواء أكانت منحولة أم لا، هي أنه نشأ نتيجة مباشرة لشكوى مساعد وزير الخارجية، هنري بايرود، من أن عدداً كبيراً من المنظمات اليهودية كان يتنافس على مقابلة الرئيس ايزنهاور للبحث معه في قضية إسرائيل والسياسة الأميركية حيال الشرق الأوسط. وأخذ ناحوم غولدمان، الذي أصبح أول رئيس للنادي، المبادرة إلى دعوة مجموعة عمل فوري مؤلفة من ست عشرة منظمة إلى الالتئام، يمثل كلاً منها رئيسها أو مديرها». وهكذا تشكل النادي الذي توسع مع الوقت ليضم 37 منظمة يهودية/ صهيونية عاملة على الساحة الأميركية.

(40) المصدر السابق، ص 216-221.

«وعادة، يشغل منصب الرئيس المرموق كل عامين تقريباً رئيس إحدى المجموعات المنتمية إلى النادي، ويرشحه مجلس مؤلف من ثمانية أعضاء، ثم ينتخب من قبل سائر الأعضاء». ويرتكز نفوذ هذا النادي (المؤتمر) إلى الادعاء بأنه يمثل إجماع المنظمات التي يتركب منها بشأن المسائل التي تعني إسرائيل وسواها من القضايا الدولية. «وكانت مهمة مؤتمر الرؤساء الأصلية توفير منبر داخلي لمعالجة القضايا المتعلقة بإسرائيل، والعمل أيضاً كصوت خارجي يعكس إجماع الزعماء اليهود الأميركيين. وقد انبثق من هذا التوجه الأساسي عدة مهمات كبرى متداخلة: أولاً، تأويل وتبليغ موقف اليهود الأميركيين إلى الحكومة الأميركية، وصانعي السياسة، ووسائل الإعلام، والحكومة الإسرائيلية، والدول والهيئات الدولية الأخرى؛ ثانياً، تأويل وتبليغ موقف الحكومة والجمهور الأميركيين إلى الحكومة الإسرائيلية والطائفة اليهودية الأميركية؛ ثالثاً، عرض الموقف الإسرائيلي على الحكومة الأميركية، والطائفة اليهودية الأميركية، والجمهور عامة».[41]

وفي المحصلة، فإن «نادي الرؤساء» هو حلقة اتصال رئيسية بين السلطتين، الإسرائيلية والأميركية، على أعلى المستويات. «وهكذا، كثيراً ما يوصف مؤتمر الرؤساء، بمعنى حقيقي جداً، بأنه رابطة السياسة الخارجية للمؤسسة اليهودية الأميركية الرسمية. وهو ليس بلوبي من الناحيتين القانونية والعملية، لكنه أكثر من مجرد معبّر عن الإجماع. إذ هو، في الوقت ذاته، مشارك معنيّ وأحياناً وسيط، وهو دور يتوقف على المحافظة على الإجماع وإقامة علاقات وثيقة، وبالتالي، شرعية، بأولئك الذين يقبضون على زمام السلطة في الولايات المتحدة وإسرائيل». وقد أصبح مقبولاً أن يكون الوصول إلى البيت الأبيض، وبدرجة أقل إلى وزارة الخارجية، امتيازاً لنادي الرؤساء، «لأن من الواضح بالنسبة إلى المعنيين كافة أن الوحدة قوة، وأن الصوت الواحد أقدر على تحقيق الوصول على الدوام إلى البيت الأبيض من عشرات المجموعات الفردية المؤيدة لإسرائيل». وبالإضافة إلى دوره كناطق رسمي عام باسم المنظمات اليهودية الأميركية، فإن نادي الرؤساء يقوم أحياناً بنشاطات ميدانية، كالحملات التي تعمّ الساحة الأميركية بشأن موضوعات أو قضايا معينة. «وكذلك، يشرف مؤتمر الرؤساء على إعداد تظاهرات. وكان أشهرها «التجمع ضد الإرهاب العربي» الذي عقد للاحتجاج على خطاب ياسر عرفات أمام الأمم المتحدة سنة 1974». كما أنه يصدر بعض النشرات الإعلامية والدعاوية، وينشر الإعلانات في الصحف. «إن المؤتمرات الصحافية نشاط متكرر من نشاطات مؤتمر الرؤساء، ويظفر عادة بتغطية واسعة. وبالإضافة

(41) المصدر السابق، ص 226–228.

إلى المؤتمر السنوي للزعامة القومية، يقيم المؤتمر أيضاً مآدب ويعقد مؤتمرات أصغر حجماً، يخطب فيها شخصيات أميركية وإسرائيلية أو ضيوف شرف مختلفون».[42]

وفي النصف الثاني من السبعينات، امتد نشاط اللوبي اليهودي بشكل منظم إلى البنتاغون، فأنشأ (1977) «المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي»، «كي يؤلف مركزاً لـ «رصد البنتاغون»، وليؤثر في سياسة الأمن القومي»، خاصة ما يتعلق منها بالشرق الأوسط. وكان الحافز المباشر لإنشاء هذا المعهد، «الوصف الذي أطلقه على إسرائيل الجنرال جورج براون، رئيس هيئة الأركان المشتركة، سنة 1976، بأنها عبء عسكري على الولايات المتحدة». فردت عليه جماعة من المحللين العسكريين المؤيدين لإسرائيل بتأليف لجنة «رصد البنتاغون»، التي تطورت لتصبح «المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي»، من أجل تكريس ونشر المفاهيم الرئيسية التالية: «(1) إسرائيل ذخر استراتيجي بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في حين أن الدول العربية حليفات لا يركن إليها؛ (2) إن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل يجب ألا يكون خلقياً وسياسياً فحسب، بل استراتيجياً أيضاً؛ (3) ما دامت المصالح الأمنية للولايات المتحدة وإسرائيل متشابكة إلى حد كبير، فإن تعرُّض إسرائيل للضغط من قبل السوفيات أو عملائهم لا بد أن يهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة؛ (4) إن لدى الاتحاد السوفياتي خططاً ترمي إلى السيطرة على الشرق الأوسط، ويجب فضح مسؤوليته عن معظم المشكلات التي توجدها القوى العربية لإسرائيل». وكانت غالبية مؤسسي هذا المعهد من المحافظين الجدد، المناهضين للتيارات الليبرالية المؤيدة لسياسة الوفاق الدولي. وقد لعب ستيفن بريان، المساعد السابق للجنة مجلس الشيوخ الفرعية للعلاقات الخارجية في الشرق الأدنى، دوراً فعالاً في إنشاء هذا المعهد. «ومنذ أن تأسس المعهد كان يقوم، بالدرجة الأولى، بدور صلة الوصل بين الطائفة اليهودية والمؤسسة الدفاعية في واشنطن، ويمثل زاوية المثلث التي تربط فئة مختارة من المحللين الدفاعيين في واشنطن بالمؤسسة الدفاعية الإسرائيلية». وتسعى نشاطات المعهد إلى إقامة شبكة من العلاقات بين المحللين العسكريين الذين يتبنون مواقفه الإيديولوجية، والذين على استعداد لإقحامها في صلب النقاش العام. «وتساعد النشاطات التي يمهد لها المعهد في إيجاد جوّ من التعارف والاتصال المستمر بين موظفي الدفاع الأميركيين والزعامة اليهودية الأميركية وموظفي الدفاع الإسرائيليين».[43]

ومن أهم المؤسسات التي أنشأها اللوبي اليهودي «معهد واشنطن لسياسة الشرق

(42) المصدر السابق، ص 228–238.
(43) المصدر السابق، ص 240–242.

الأوسط» (1985)، الذي قام بتأسيسه مارتن إنديك، نائب مدير الأبحاث في آيباك آنئذ. وكان الهدف منه أن يكون «خزاناً فكرياً» لآيباك، «وخلال فترة قصيرة جداً أصبح واحداً من أكثر مجموعات التخطيط السياسي تأثيراً في العاصمة». وقد دخل المعهد إلى حقل السياسة الخارجية الأميركية من الباب الواسع. ففي أيلول/ سبتمبر 1988، نشر هذا المعهد تقريراً من 113 صفحة بعنوان «البناء من أجل السلام/ استراتيجية أميركية للشرق الأوسط». وقال عنه أحد المشاركين في إعداده، روبرت كورتز، ما يلي: «إن مسار تطوير التقرير، كما التقرير نفسه، قد تمخضا كلاهما عن إجماع حول الاتجاه المستقبلي لسياسة الولايات المتحدة، الأمر الذي يمكن أن يُرى بوضوح في مقاربة بيكر». وبالفعل، فقد اعتمده وزير الخارجية جيمس بيكر في تحركه لعقد مؤتمر مدريد، كما استعان بعدد كبير نسبياً من المشاركين في إعداده، ومنهم إنديك ذاته، وكذلك دينس روس، الذي كان زميلاً رفيع المستوى في المعهد، ومشاركاً رئيسياً في وضع التقرير، وأصبح رئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية. وقد بدأت هذه المجموعة تبرز في ولاية ريغان الثانية (1984 – 1988)، وتنامى عددها في ولاية بوش (1988 – 1992)، وعملت تحت قيادة بيكر القوية. أما في ولاية كلينتون (1992 – 2000) فقد أصبحت طاغية، وقادت بالفعل مسار التسوية. وبرز بين هؤلاء لورنس إيغلبرغر، «الذي كان في فترة إعداد التقرير رئيس «مجموعة كيسنجر»، ورئيساً مشاركاً لمجموعة الدراسات في المعهد، وأصبح نائباً لوزير الخارجية، المنصب الذي يجعله مساعد بيكر الرئيسي والرجل الثاني في وزارة الخارجية». ويعكس العدد الكبير من أعضاء هذه المجموعة، الذين تولوا مهام مركزية في إدارة مفاوضات التسوية منذ مؤتمر مدريد، مدى تأثير هذا المعهد على صوغ السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي وتنفيذها.[44]

ب – إسرائيل والاتحاد السوفياتي (السابق)

لقد غيّرت الحرب العالمية الثانية موقف الاتحاد السوفياتي من الحركة الصهيونية، ولكن خارج حدود الأراضي التي يسيطر عليها، والتي تواجدت فيها غالبية يهود العالم. ورأى قادته في تمرّد المستوطنين على الانتداب البريطاني في فلسطين، بعد الحرب مباشرة، مدخلاً لإخراج بريطانيا من منطقة الشرق الأوسط، ولعله يهيىء لإقامة موطئ قدم للاتحاد السوفياتي فيها. وفي حسابات ستالين الاستراتيجية، في غياب علاقات عربية –

(44) Rubenberg, «U.S. - PLO Dialogue», (op. cit.) p. 35.

سوفياتية ذات مغزى، كان قيام دولة يهودية صديقة للاتحاد السوفياتي مسألة مرغوباً فيها. وقد تعززت هذه القناعة في موسكو بفعل الحزب الشيوعي الإسرائيلي وكتلة يسار الحركة العمالية الصهيونية، التي دعت علناً إلى إقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي، في مقابل دفع القيادة الصهيونية الرسمية نحو تعزيز الارتباط بالولايات المتحدة (انظر أعلاه). وفي المؤتمر التأسيسي لاتحاد نقابات العمال العالمي، الذي عقد في لندن (شباط/ فبراير 1945)، أيّد الوفد السوفياتي مشروع القرار الذي ينص على أنه «يجب تمكين الشعب اليهودي من الاستمرار في إعادة بناء فلسطين كوطن قومي له». وقد رحّب الاتحاد السوفياتي بقرار حكومة لندن (ربيع 1947) طرح قضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة، مؤكدة بذلك عزمها على إنهاء الانتداب عليها، وبالتالي، الانسحاب منها (انظر أعلاه). وفي مناقشات الجمعية العمومية للأمم المتحدة حول قرار التقسيم، فاجأ مساعد وزير الخارجية السوفياتي آنئذ، أندريه غروميكو، مندوبي الدول الأعضاء في بيانه المؤيد للصهيونية ودعواها على فلسطين (14 أيار/ مايو 1947)، والذي جاء فيه: «خلال الحرب الأخيرة في أوروبا، تحمل الشعب اليهودي الأسى والعذاب غير العاديين. وبدون مبالغة، فهذا الأسى والعذاب لا يوصفان. من الصعب التعبير عنهما في إحصائيات جافة من الضحايا اليهود على يد المعتدين الفاشيين. فاليهود في المناطق التي وقعت تحت الحكم الهتلري أخضعوا لإبادة كاملة تقريباً. والعدد الإجمالي للأعضاء من السكان اليهود الذين قضوا على أيدي الجلادين النازيين يقدر بحوالي 6 ملايين. فقط حوالي مليون ونصف من اليهود في أوروبا الغربية نجوا من الموت في الحرب... إن تطلعات جزء هام من الشعب اليهودي مرتبطة بقضية فلسطين وبمستقبل بنية ذلك البلد... إنه لا يمكن تبرير نفي... تطلعات اليهود لإقامة دولة خاصة بهم... خاصة إذا أخذ المرء في الحسبان تجارب هذا الشعب في الحرب العالمية الثانية».[45]

في خطابه أمام الجمعية العمومية أثناء مناقشة قضية فلسطين (تشرين الثاني/ نوفمبر 1947)، وظف غروميكو الماركسية انتهازياً في تبرير الصهيونية، فأصبح وثيقة تستند إليها الأحزاب الشيوعية التابعة لموسكو في جميع أنحاء العالم. وعند التصويت على قرار التقسيم، أيّدته دول المعسكر الإشتراكي كلها، فيما عدا يوغسلافيا. لقد غالى ستالين في الآمال التي عقدها على قيام دولة يهودية «اشتراكية»، صديقة للاتحاد السوفياتي، في الشرق الأوسط، وغاب عنه مدى ارتباط الحركة الصهيونية بالإمبريالية الغربية. والظاهر أنه راهن كثيراً على قوة الحزب الشيوعي الإسرائيلي وأحزاب «اليسار» العمالي

(45) EZI, pp. 1142-1143.

الصهيوني. وكان ذلك أحد الأسباب التي دعت بن - غوريون إلى محاصرة هذه القوى منذ بداية الاستقلال؛ وكثيراً ما أعرب عن خشيته من إقدامها على انقلاب عسكري في سنوات الدولة الأولى، الأمر الذي يفسر إصراره على حلّ «البلماح»، واستثناء الحزب الشيوعي من أي ائتلاف حكومي (انظر أعلاه). وفي اندفاعه للتسريع في إقامة الدولة اليهودية، راح الاتحاد السوفياتي يزاود على الولايات المتحدة في دعمه للمشروع الصهيوني. فعندما طرح الوفد الأميركي مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو «المجموعات العربية واليهودية المسلحة في فلسطين لوقف أعمال العنف مباشرة»، ندد غروميكو باقتراح الولايات المتحدة «على أنه غير منصف وغير عادل»، وتقدم بتعديل يصر «على الانسحاب الفوري لكل الجماعات المسلحة التي غزت فلسطين من الخارج»، ودعا إلى «منع غزو هذه الجماعات لفلسطين في المستقبل». وتكرر الأمر (آذار/ مارس 1948)، عندما سحب الوفد الأميركي دعم بلاده لقرار التقسيم، ودعا لاستبداله بـ «وصاية موقتة» (انظر أعلاه)، إذ قال غروميكو لمجلس الأمن بأن الولايات المتحدة «تدفن» مشروع تقسيم فلسطين، وطالب بالتنفيذ الكامل لقرار الجمعية العمومية بالتقسيم (30 آذار/ مارس 1948).[46]

وكان دعم الاتحاد السوفياتي السياسي حاسماً في تمكين إسرائيل من انتزاع قرار التقسيم (1947)، والدخول إلى الأمم المتحدة لاحقاً (1949)؛ كما كان تزويده لها بالسلاح عبر تشيكوسلوفاكيا حيوياً في حرب 1948 (انظر أعلاه). إلا أن هذا الموقف من إسرائيل بدأ يتغير مع إعلانها الانحياز إلى الولايات المتحدة في الحرب الكورية (1950)، الأمر الذي كشف زيف ادعائها الحياد على الصعيد الدولي (انظر أعلاه). ومع ذلك، لم يقطع الاتحاد السوفياتي الأمل تماماً من إسرائيل، وظل يراهن على فعل أنصاره فيها، ولو إلى حين. وفيما استمر في سياسته التقليدية من تقييد هجرة مواطنيه اليهود إليها (انظر أعلاه: فصل «تهويد فلسطين»، باب «تهويد السكان»)، فإنه لم يعمل على تطبيق هذه السياسة في دول «المعسكر الاشتراكي». «ففي الفترة ما بين 15 أيار/ مايو 1948 و15 أيار/ مايو 1952، وصل إلى إسرائيل 296,813 مهاجراً من بولندا، ورومانيا، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، وبلغاريا». ولا بد من الإشارة إلى أنه جنباً إلى جنب مع تأييده لإسرائيل، ظل الاتحاد السوفياتي يدين الصهيونية ويصمها بالتبعية للإمبريالية، ويشدد الرقابة على المتعاطفين معها من مواطنيه اليهود. وفي «محاكمة الأطباء» التسعة، الذين اتهمتهم السلطات السوفياتية (1953) بالعمالة لصالح بريطانيا والولايات المتحدة، اتهم

(46) EZI, pp. 1143-1144.

ستة بأنهم «جواسيس صهيونيون». وعندما ألقيت قنبلة على مقر البعثة السوفياتية في تل أبيب (9 شباط/ فبراير 1953)، ردّ الاتحاد السوفياتي بقطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل فوراً. إلا أن هذا الوضع تغير، ولو لفترة قصيرة، بعد موت ستالين وتولي مالنكوف السلطة في موسكو. «فقد سحبت الاتهامات ضد الأطباء، واختفت الدعاية المعادية للصهيونية من الصحافة السوفياتية. ومع أن التهمة الموجهة إلى الصهيونية بأنها مؤامرة دولية لم تتراجع أبداً، فإن الاتحاد السوفياتي استأنف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل في صيف سنة 1953. كما كانت هناك استجابة متعاونة لطلبات يهودية فردية للحصول على تصاريح هجرة: وبين تموز/ يوليو 1953 وتشرين الأول/ أكتوبر 1956، وصل إلى إسرائيل أكثر من 800 مهاجر من الاتحاد السوفياتي، من المتقدمين في السن أساساً، للانضمام إلى عائلاتهم فيها».[47]

ومع احتدام الحرب الباردة في سنوات حكم خروتشوف العشر، تدهورت العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفياتي إلى العداء السافر؛ وقد أخذت منعطفاً حاداً في هذا الاتجاه خلال حرب السويس (1956) وبعدها (انظر أعلاه). في المقابل، كان الاتحاد السوفياتي يبني علاقات وثيقة مع الدول العربية الوطنية، مع مصر وسوريا، فأيّد بقوة تأميم عبد الناصر لقناة السويس (تموز/ يوليو 1956). وأدان الاتحاد السوفياتي العدوان الثلاثي على مصر، ووضع كل ثقله لوقف القتال وانسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية (انظر أعلاه). «وسارعت موسكو إلى إدانة إسرائيل بالعدوان، وذهبت إلى حد تقديم خدمات «المتطوعين» لمساعدة مصر على طرد الغزاة». وقد بعث رئيس الحكومة بولغانين (5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956) رسالة إلى دافيد بن - غوريون، أعلن فيها: «بناء على تعليمات من الخارج، فإن حكومة إسرائيل، بشكل إجرامي وغير مسؤول، تلعب بمصير السلام، وبمصير شعبها بالذات». وسحب الاتحاد السوفياتي سفيره من تل أبيب؛ وأوقف شحنات النفط إلى إسرائيل، وطالب في الأمم المتحدة بفرض عقوبات صارمة عليها. «وفي مواجهة خطر التدخل السوفياتي المسلح إلى جانب العرب (وتلميحات مقنّعة بهجوم نووي على بريطانيا وفرنسا) والتهديد الضمني بحرب عالمية ثالثة، انضمت الولايات المتحدة إلى الاتحاد السوفياتي لإجبار بريطانيا وفرنسا على الانسحاب من مصر، ولإكراه إسرائيل على إخلاء المناطق المصرية التي احتلتها دون قيد أو شرط». وفي فترة حكم خروتشوف،

(47) EZI, p. 1144.

جرى تشديد القيود على هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، الأمر الذي تغير نسبياً في أيام كوسيغين كرئيس للحكومة. «مرّت أشهر كان يصل فيها [إلى إسرائيل] ما يصل إلى 300 مهاجر من روسيا، ووصل مجموعهم في سنة 1966 إلى 2,700 شخص. وكان القادمون الجدد، على العموم، أصغر سناً؛ وبعضهم وصلوا مع زوجاتهم وأولادهم، وتمثّل فيهم أصحاب المهن الحرة والمهارات التقنية؛ كما كان التوزع الجغرافي لمواقع سكناهم أوسع مما كان عليه في السنوات السابقة».[48]

وفي أعقاب حرب 1967، قطع الاتحاد السوفياتي، ومعه دول المعسكر الاشتراكي عدا رومانيا، العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وأوقف تصاريح هجرة يهوده إلى إسرائيل. وفيما اشتد نقد وسائط الإعلام السوفياتية لإسرائيل والحركة الصهيونية العالمية، فقد عززت هاتان حملاتهما الإعلامية ضد سياسة موسكو، ووصمتاها بالعداء للسامية وانتهاك حقوق الإنسان. وقام (1969) أفراد من اليهود الصهيونيين في الاتحاد السوفياتي بتظاهرات وأعمال احتجاج ضد حجب السلطات تصاريح الهجرة عنهم، الأمر الذي حظي بتغطية إعلامية واسعة النطاق في الخارج. وتولى وفد إسرائيل في الأمم المتحدة، بتشجيع ومساندة من الوفد الأميركي، طرح المسألة على الأمين العام للأمم المتحدة (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969)، الذي وعد بعمل ما يستطيع في هذا المجال. كما دعت الكنيست (19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969) برلمانات العالم «لتوظيف ثقلها الكامل وتأثيرها» لتمكين اليهود السوفيات من الهجرة إلى إسرائيل. وأعلنت رئيسة حكومة إسرائيل آنئذ، غولدا مئير، أن أيام «الدبلوماسية الهادئة» قد انتهت، وقالت أن اليهود السوفيات قد أصبحوا أكثر شجاعة، وهم يعلنون اليوم أن «وطنهم هو دولة إسرائيل». وهكذا، وعلى الرغم من غياب العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، فقد تزايدت هجرة يهود الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل منذ بداية السبعينات، ووصلت أرقاماً لم تعرف من قبل (انظر أعلاه). وكان ذلك جزئياً نتيجة لسياسة الانفراج الدولي، ووضع الولايات المتحدة هجرة يهود الاتحاد السوفياتي على جدول أعمال المفاوضات بينهما، الأمر الذي تجلى في «تعديل جاكسون - فانيك»، والذي ربط بين تطوير التجارة الأميركية مع الاتحاد السوفياتي، وبين التسهيلات التي يمنحها لهجرة يهوده إلى إسرائيل. وفي المقابل، كان الاتحاد السوفياتي يضغط باتجاه التوصل إلى اتفاق «سالت 2» في نهاية السبعينات، فاستخدم تخفيف القيود على الهجرة اليهودية ورقة في المفاوضات على نزع السلاح وتحسين العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة. هذا،

(48) EZI, pp. 1144-1145.

وقد شهد منتصف السبعينات حالة من الجمود في تلك المفاوضات، وبالتالي، في معدلات الهجرة اليهودية، في أعقاب حرب 1973، وانفراد الولايات المتحدة في المفاوضات على تسوية ذيولها (انظر أعلاه).[49]

لقد أصبحت تصاريح الهجرة التي تمنحها السلطات السوفياتية للراغبين من يهود بلادها في ذلك مؤشراً إلى نوعية العلاقات بين المثلث السوفياتي-الأميركي-الإسرائيلي. ومع وصول ريغان إلى السلطة في واشنطن (1980)، عادت هذه العلاقات إلى التوتر، فانحسرت هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل؛ وتقلصت في بداية الثمانينات إلى أقل من 1000 شخص سنوياً. وقد ترافق هذا الانحسار مع ولاية يوري أندروبوف، الذي خلف ليونيد بريجنيف (تشرين الثاني/ نوفمبر 1982)، وتميزت فترة حكمه بارتفاع حدة التوتر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، إلى أن تولى ميخائيل غورباتشوف السلطة في موسكو (1985). ومنذئذ، عاد الانفراج في العلاقات بين الدولتين العظميين، وبدأت معدلات الهجرة اليهودية ترتفع، لتصل الذروة في تاريخها في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات (انظر أعلاه). «ففي بداية التسعينات كانت هناك مؤشرات إلى أن الاتحاد السوفياتي يعتزم تجديد علاقات كاملة مع إسرائيل. وكان المؤشر إلى ذلك إعادة فتح التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وفي أيار/ مايو 1991، قام وزير الخارجية السوفياتي، ألكسندر بسمرتنيخ، بزيارة تاريخية إلى إسرائيل في إطار المحاولات السوفياتية للدخول في مسار التسوية في الشرق الأوسط؛ وفي سنة 1992، أعيدت العلاقات الدبلوماسية بالكامل». وفي نظرة إلى تقلب العلاقات الإسرائيلية - السوفياتية، يتضح مدى التعقيد الذي واكب صياغتها، جراء الاعتبارات الاستراتيجية والتكتيكية الاستثنائية التي دخلت في حسابات الطرفين. فالاتحاد السوفياتي بقي ثابتاً على موقفه الإيجابي من إقامة إسرائيل، ولكنه، على العموم، ظل يعارض سياستها، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي. وبالإضافة إلى اعتباره الصهيونية أداة للإمبريالية، وبالتالي، نظرته إلى سياسة القيادة الإسرائيلية كتعبير عن هذه التبعية، فقد زاد الأمر تعقيداً عمل إسرائيل الدؤوب على تهجير اليهود السوفيات، بكل ما رافق ذلك من عمل دعاوي وسياسي معاد للاتحاد السوفياتي. وفي المحصلة، لا يمكن تفسير العلاقة السوفياتية - الإسرائيلية بناء على الاعتبارات الثنائية لديهما، وإنما لا بد من أخذها في سياق الحرب الباردة، وانعكاساتها على سيرورة الأحداث في المنطقة، خلال الخمسين سنة الماضية. ومهما يكن، فإن

(49) EZI, pp. 1146-1147.

النهج الذي اتبعه غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي، وما ترتب عليه من نتائج، قد وضع هذه العلاقة على سكة أخرى تماماً.(50)

وتعزو الباحثة الإسرائيلية في الشؤون السوفياتية، غاليا غولان، الانقلاب في موقف موسكو من إسرائيل إلى «التفكير السياسي الجديد»، في إطار النهج الذي أدخله غورباتشوف على صنع السياسة السوفياتية (البيريسترويكا)، والتغييرات الخطيرة التي وقعت بين عامي 1985 و1991. «ففي ظل حكم غورباتشوف، طور الاتحاد السوفياتي سياسة متماسكة وهادفة في الشرق الأوسط. وبالتدريج، شهدت المقاربة السوفياتية للمنطقة تحولاً كلياً تقريباً، تمشياً من «التفكير السياسي الجديد»، مركّب السياسة الخارجية من البريسترويكا. وكان للتفكير الجديد تأثير ضخم على المنطقة، كما على العالم أجمع، ليس أقله بسبب التعاون السوفياتي – الأميركي الذي لم يسبق له مثيل، واستعداد الأطراف المعنية للبحث عن اتفاق سلام في الصراع العربي – الإسرائيلي». وقد برزت هذه المقاربة في أثناء «حرب الخليج» (1991)، كما في الأزمة التي سبقتها، والمسارات السياسية التي أعقبتها. وتعلل الباحثة الأسباب التي أدت إلى اعتماد موسكو المقاربة الجديدة كما يلي: «لقد تولد الأساس لـ «التفكير الجديد» الذي قامت عليه سياسة غورباتشوف الشرق أوسطية من عدد من الاعتبارات العملية جداً، ليس أقلها التكلفة الاقتصادية الباهظة الثمن لتنافس الاتحاد السوفياتي مع الغرب، والحاجة إلى فترة استراحة من التوترات الدولية للتركيز على حل المشاكل الداخلية، وخاصة الاقتصادية، وتمهيد السبيل أمام ذلك. ولذلك، ففي جوانبه العملية، يمكن النظر إلى التفكير الجديد على أنه لا يختلف عن سياسة بريجينيف السابقة من الانفراج الدولي، في تفسيرها بأشد مصطلحات الحرب الباردة سلبية على أنها تحقيق محيط دولي مريح – وآمن – من أجل تعزيز اقتصاد الاتحاد السوفياتي ومصالحه في الخارج في سياق التنافس المستمر مع الغرب... ومع ذلك، فالتفكير الجديد قد ولد بمجمله أيضاً من وضع السياسة السوفياتية الخارجية في إطار مفاهيم جديدة، ومنظور مختلف لدور الاتحاد السوفياتي وموقعه في عالم اليوم».(51)

وكان طبيعياً، بل منطقياً، أن يطال التفكير الجديد سياسة الاتحاد السوفياتي إزاء الشرق الأوسط، وبالتالي، موقفه من الصراع العربي – الإسرائيلي؛ فقد انقلب من طرف، وإن غير مباشر، في الصراع، لما له من أبعاد دولية، إلى شريك وإن ثانوي، في

(50) EZI, pp. 1147-1148.
(51) Golan, Galia, Moscow and the Middle East, New York, 1992, pp. 1-3.

تسويته على أرضية المبادرة الأميركية. «وبالإمكان رؤية ذلك في الموقف السوفياتي من الصراع نفسه، ومن الأطراف المنخرطة فيه، ومن نمط التسوية المرغوبة، ومن الوسائل التي تؤدي إلى التسوية». فالتغيير الذي أدخله التفكير الجديد على السياسة السوفياتية، أفقد الصراع العربي – الإسرائيلي جاذبيته بالنسبة إلى موسكو، الأمر الذي كان مستمراً منذ فترة غير قصيرة. لم يعد هذا الصراع وسيلة نافعة للاتحاد السوفياتي في تنافسه مع الغرب؛ ولم تعد موسكو تضع هذا التنافس على رأس سلم أولويات سياستها الخارجية. «وبانتهاء التنافس، لم يبق إلا القليل من المكاسب السياسية والاستراتيجية للسعي وراء الحصول عليها. وما تبقى من مصالح سوفياتية في المنطقة يمكن الحصول عليه بدون صراع، لأنها مصالح دفاعية، أكثر ارتباطاً مباشراً مع القوس الشمالي لدول الشرق الأوسط المحاذية للاتحاد السوفياتي». أما المصالح الاقتصادية، فقد رأت موسكو، في ظل التفكير الجديد، أنها ستتعزز في حالة السلام في المنطقة أكثر من الحرب. وجاءت حرب الخليج (1991) لتفقد الاتحاد السوفياتي هيبته كدولة عظمى؛ ولتضعه في المفاوضات اللاحقة على التسوية في كنف الولايات المتحدة. وبتوالي الأحداث في الاتحاد السوفياتي بعد إسقاط غورباتشوف من السلطة، أصبح همه الأساسي يتركز على أوضاعه الداخلية. ومن موقع الضعف، راح يخضع للشروط الإسرائيلية – الأميركية.(52)

وكان التغير في موقف موسكو تجاه إسرائيل من المؤشرات الأولى التي تعكس أثر التفكير الجديد على سياستها في الشرق الأوسط. وقد ظهر في البداية أن هذا التغير لا يعدو كونه تكتيكياً، وأنه يجيء في سياق تحول عام للسياسة السوفياتية إزاء العالم الثالث. «إلا أنه مع الوقت أصبح واضحاً أن الأمر ينطوي على أكثر من تغيير تكتيكي؛ فالنقلات باتجاه إسرائيل كانت جزءاً من التفكير الجديد، الذي لم يشمل تطبيع العلاقات في جميع أنحاء العالم فحسب، وإنما، بشكل خاص، حل المشاكل الإقليمية أيضاً. وأي جهد حقيقي للتسوية لا بد أن يشمل إسرائيل». وفي ظل التحولات السياسية المترتبة على التفكير الجديد، لم يعد من مبرر، أو حاجة، لاتخاذ موسكو مواقف مجافية لإسرائيل. «وفي نيسان/ أبريل 1987، أعلن غورباتشوف على الملأ (وبحضور الرئيس السوري الزائر حافظ الأسد) سياسة موسكو الجديدة في تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وبالفعل، فقد جاء الإعلان في أعقاب نقلات، تمت المبادرة إليها سابقاً، للتعامل مباشرة مع إسرائيل، بدلاً من التعامل غير الرسمي أو من خلال الولايات المتحدة. وفُتحت قنوات مباشرة ورسمية للاتصالات، وجرى تطوير العلاقات في مجالات مختلفة مع بداية سنة 1988، بما فيها:

(52) Ibid, pp. 10-11.

تبادل البعثات القنصلية، التي ضمت موظفين سياسيين، على أساس موقت؛ تبادلات ثقافية، وأكاديمية، ورياضية؛ محادثات تجارية؛ سياحة؛ وحتى زيارات للاتحاد السوفياتي من قبل وزراء في حكومة إسرائيل». وتوالت الخطوات في اتجاه استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين: لقاء شفاردنادزه مع وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه آرنس (القاهرة، 1989)؛ لقاء رئيس حكومة إسرائيل، يتسحاق شمير، مع رئيس حكومة الاتحاد السوفياتي، فالنتين بافلوف، (لندن، آذار/ مارس 1991)؛ ومن ثم زيارة وزير الخارجية السوفياتي بسمرتنيخ إلى إسرائيل (ربيع سنة 1991)؛ فاستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الدولتين (1992). [53]

لقد خفض الاتحاد السوفياتي سقف مطالبه من إسرائيل كشرط لاستئناف العلاقات الدبلوماسية معها، وذلك ليتسنى له المشاركة الشكلية في رعاية مفاوضات التسوية على قاعدة مؤتمر مدريد. كما عدّلت وسائط الإعلام السوفياتية موقفها من إسرائيل والصهيونية، وصولاً إلى السماح بعقد المؤتمر الصهيوني في موسكو (أيار/ مايو 1991)، الأمر الذي كان بمثابة انقلاب في النظرة السوفياتية إلى الصهيونية. وأيد الاتحاد السوفياتي (1992) إلغاء قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة (رقم 3379، لعام 1975)، الذي وصم الصهيونية بالعنصرية (انظر أعلاه). وكان منطقياً أن يؤدي هذا المسار إلى فتح الباب أمام هجرة يهود الاتحاد السوفياتي الواسعة إلى إسرائيل. «وجزئياً لإقناع إسرائيل أيضاً، عمد غورباتشوف إلى تحسين الحياة اليهودية وتحريرها داخل الاتحاد السوفياتي. الأمر الذي ربما أملته إلى حد كبير الإصلاحات الاجتماعية المتعلقة بالبريسترويكا، كما الرغبة لتلبية المطالب الأميركية، واسترضاء رجال الأعمال اليهود الغربيين؛ ومع ذلك، فقد اعتبرت هذه الخطوات في موسكو كإجراءات لبناء الثقة مع إسرائيل أيضاً». وقد تضافرت هذه العوامل جميعاً لإلزام غورباتشوف بفتح باب الهجرة أمام اليهود السوفيات؛ الأمر الذي بدأ قطراً، فأصبح سيلاً منهمراً. فحاجة الاتحاد السوفياتي إلى الدعم المالي الغربي، وضعته في موقع الابتزاز فيما يتعلق بالهجرة اليهودية، ليس فقط من المصادر المالية الغربية، وإنما من أصحاب رؤوس الأموال الأميركيين والكنديين اليهود أيضاً. لقد بنى غورباتشوف برامجه للإصلاح الاقتصادي على الدعم المالي الغربي، وخاصة الأميركي؛ «فأصبح الموقف السوفياتي من هذه المسألة، ومن حرية الهجرة بشكل عام، نوعاً من الاختبار للبريسترويكا في نظر الكثيرين في الغرب، بمن فيهم، وبوجه خاص، الحكومة الأميركية؛ وبالفعل، استمرت الولايات المتحدة في جعل منح الأرصدة ومنزلة الدولة الأكثر

(53) Ibid, pp. 16-17.

تفضيلاً مشروطاً بسنّ قانون الهجرة في الاتحاد السوفياتي». [54]

وهكذا تضافرت عوامل داخلية وخارجية لإجبار غورباتشوف على زيادة تصاريح الهجرة لليهود، بحيث شملت فعلياً جميع «الرافضين» (Refuseniks)، ثم توسعت لتشمل حوالي 100,000 مهاجر (1989)، و200,000 (1990)، واستمرت في السنوات التالية (انظر أعلاه). إلا أنه بصرف النظر عن الضغوط التي مورست على موسكو لفتح باب هذه الهجرة على مصراعيه، فإنه ما كان لها أن تبلغ هذه الأرقام الضخمة لولا التدهور الاقتصادي الذي اجتاح الاتحاد السوفياتي، وما ترتب عليه من انعكاسات اجتماعية، وردود الفعل ضد اليهود من جرائها. «فالاندفاع غير المتوقع للمغادرة كان نتيجة للتدهور الحاد في الوضع الاقتصادي السوفياتي، الذي ترافق مع تصاعد مقلق في اللاسامية الشعبية الناجمة عن تنامي الشعور القومي وبحث الجمهور السوفياتي عن كبش فداء للمصاعب الماضية والحاضرة». وفي المحصلة، «أصبحت الهجرة المكثفة جزءاً عضوياً من السياسة السوفياتية تجاه إسرائيل». في السابق، كانت إسرائيل تحاول الفصل بين القضايا السياسية الخلافية مع الاتحاد السوفياتي، وبين مسألة هجرة يهوده إليها، التي اعتبرتها حقاً طبيعياً لهم من منطلق كونها «دولة يهود العالم». أما بعد مؤتمر مدريد، الذي كرس الاتحاد السوفياتي شريكاً للولايات المتحدة في رعاية مفاوضات التسوية، فقد أصرت إسرائيل على استئناف العلاقات الدبلوماسية معها، كشرط للقبول بهذه الرعاية. «وكانت الاستجابة الإسرائيلية للتغيرات في موسكو تتركز في مجال العلاقات الثنائية، وتأتي أساساً كردة فعل... وعلى الصعيد السياسي، ركزت على تجديد العلاقات الدبلوماسية، مصرّة على أنه ما دامت موسكو هي الطرف الذي قطع العلاقات، فإن موسكو هي التي يجب أن تتخذ الخطوات اللازمة لاستئنافها». وفي الأوضاع التي تشكلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت الدول التي كانت تشكله في السابق تسعى جاهدة لتحسين علاقاتها بإسرائيل، إذ رأت أن الطريق إلى واشنطن يمر من هناك. [55]

ج – إسرائيل وفرنسا

تعود «صهيونية الأغيار» في فرنسا إلى أيام نابليون بونابرت، الذي أعلن أثناء حملته على مصر (1798 – 1799) أنه يحبذ «إعادة أورشليم إلى مجدها القديم»؛ لكن هزيمته على أبواب عكا (1799) صرفته عن هذا الإعلان (انظر أعلاه). وعاد سكرتير نابليون

(54) Ibid, pp. 17-19.
(55) Ibid, pp. 18-20.

الثالث الخاص، آرنست لاهاران، ونشر (1860) كتيباً بعنوان «مشكلة الشرق الجديدة: إعادة بناء القومية اليهودية»، ودعا فيه اليهود إلى استعمار فلسطين وتأهيلها لتصبح وطناً لهم، تحت حماية فرنسا (انظر أعلاه). إلا أن هذه الدعوات ذهبت أدراج الرياح، لأن همّ يهود فرنسا في حينه كان الاندماج في المجتمع، الأمر الذي جرى التعبير عنه في موقفهم من «الصهيونية الرومانسية» (بنسكر)، وحتى من «السياسية» (هيرتسل)، والذي تميز بالريبة والاستخفاف، وبالتالي، الرفض الصريح (انظر أعلاه). ومع ذلك، فقد تأسس في فرنسا (1860) «الاتحاد الإسرائيلي العالمي» (الأليانس)، لمساعدة اليهود المحتاجين والدفاع عن حقوقهم الدينية والمدنية في العالم. وقدم الأليانس دعماً مادياً للمستوطنين اليهود في فلسطين، وأقام المدرسة الزراعية «مكفي يسرائيل» (1870)، بمبادرة من كارل نيطر، أحد مؤسسي هذا الاتحاد (انظر أعلاه). إلا أن الدعم الفرنسي الأكبر لهذا الاستيطان جاء من البارون أدموند دي روتشيلد (انظر أعلاه). وكما هو معلوم، كانت فرنسا شريكة لبريطانيا في «اتفاق سايكس – بيكو»، وأيدت «وعد بلفور»، ووافقت على تولي بريطانيا الانتداب على فلسطين لتجسيد ذلك الوعد واقعاً على الأرض (انظر أعلاه).

وفي الأمم المتحدة اقترعت فرنسا إلى جانب قرار التقسيم (1947)، لكنها سلكت سبيل الحذر من الاعتراف بإسرائيل لدى إعلانها (1948). فقد انتظرت الحكومة الفرنسية حتى 19 كانون الثاني/ يناير 1949 لمنحها الاعتراف الواقعي (de facto)، وإلى 21 أيار/ مايو 1949 لمنحها الاعتراف الرسمي (de jure). وامتنعت فرنسا عن التصويت على طلب إسرائيل الأول للانضمام إلى الأمم المتحدة (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948)، إلا أنها عادت وأيدت الطلب الثاني في مجلس الأمن (4 آذار/ مارس 1949)، وفي الجمعية العمومية (11 أيار/ مايو 1949). وكانت فرنسا عضواً في «لجنة الأمم المتحدة للتوفيق في فلسطين» (1948 – 1951)، وكذلك في اللجنة الاستشارية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا). وانضمت فرنسا (25 أيار/ مايو 1950) إلى الولايات المتحدة وبريطانيا في إصدار «البيان الثلاثي»، الذي ضمن الوضع الراهن في المنطقة آنئذ، وكذلك توازن القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل (انظر أعلاه). وفي سياق المحاولات الأميركية – البريطانية لإنشاء تشكيل سياسي – عسكري في الشرق الأوسط في بداية الخمسينات، توثقت العلاقات بين فرنسا وإسرائيل، وذلك لاستبعادهما من هذا التشكيل، سعياً وراء استرضاء الدول العربية. ففرنسا التي كانت تخوض حرباً في الجزائر تعارضها الدول العربية، وإسرائيل التي رفضت الانصياع لقرارات الأمم المتحدة لتسوية ذيول حرب 1948، وسعت إلى تعطيل قيام

«منظمة الدفاع الشرق أوسطية» (MEDO)، تقاطعت مصالحهما بما يشكل أساساً لحلف غير معلن بينهما. وراحت العلاقات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية بينهما تتعزز، وصولاً إلى «المؤامرة الثلاثية» على مصر في حرب السويس (1956). وقد ظلت هذه العلاقة وطيدة حتى حرب 1967، حيث عمد الرئيس الفرنسي، شارل ديغول، إلى تجميدها، عقاباً لإسرائيل على ما اعتبره عدواناً من جانبها في تلك الحرب (انظر أعلاه).

وفي إطار هذه العلاقات، وقّع الطرفان (تشرين الثاني/ نوفمبر 1950) اتفاقية تجارية، لكن الشركات الفرنسية العاملة في الشرق الأوسط لم تتحمس للتوظيف في إسرائيل، خشية إجراءات المقاطعة العربية. وبمرور الوقت، تعززت العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية، «وعدد متزايد من الصحفيين والكتاب والنقابيين والسياسيين زار إسرائيل»؛ وفي بداية الخمسينات أقيم في تل أبيب مركز ثقافي فرنسي. «وعندما أصبحت حركة الاستقلال الجزائرية أكثر إزعاجاً لفرنسا، بدأت تبدي اهتماماً في كسب إسرائيل كحليف محتمل. وتعاون السفير الفرنسي بيير – يوجين غلبير، الذي تسلم مهام منصبه في إسرائيل في سنة 1953، مع شمعون بيرس، مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية، بشكل وثيق في قضايا تتعلق بتعزيز الدفاع الإسرائيلي. وبدأت إسرائيل تتسلم الدبابات الفرنسية والمقاتلات النفاثة من طرازي أوراغان ومستير2. وبعد اتفاق الأسلحة بين تشيكوسلوفاكيا ومصر في خريف سنة 1955، أبدت فرنسا استعداداً لبيع إسرائيل أسلحة. وفي تلك السنة أيضاً، تم التوقيع بين البلدين على اتفاق يمكّن فرنسا من الإفادة من عملية اكتشفها علماء إسرائيليون لإنتاج الماء الثقيل. وحتى قبل تأميم مصر قناة السويس في تموز/ يوليو 1956، زيدت شحنات الأسلحة الفرنسية إلى إسرائيل (بدءاً من سنة 1955) لتشمل طائرات ميراج IV ، النفاثة والدبابات الثقيلة». وكان ذلك بداية الإعداد لحرب السويس (1956). «وفي 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1956، تم التوقيع على اتفاق فرنسي – إسرائيلي، يضع الشروط لمزيد من شحنات الأسلحة، ويحدد مهام سرب جوي، والتزويدات لقوات إسرائيل في سيناء. وفي 16 تشرين الأول/ أكتوبر، وافق البريطانيون على ضم إسرائيل إلى العملية الإنكلو – فرنسية المخططة في مصر. وفي الفترة من 22– 24 تشرين الأول/أكتوبر، كان رئيس الحكومة في باريس لعقد لقاءات سرية مع موظفين حكوميين فرنسيين كبار، حيث وُعدت إسرائيل بغطاء جوي فرنسي ضد غارات قصف مصرية محتملة على بلداتها ومدنها. وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1956، قامت إسرائيل بحملتها على سيناء، وأما بريطانيا وفرنسا فقد بدأتا هجومهما على

السويس بعد يومين» (انظر أعلاه). [56]

وعلى الرغم من فشل العدوان الثلاثي على مصر، فإن العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية استمرت، بل تعززت، لأن الأساس الذي بنيت عليه ظل قائماً. وبالإضافة إلى العامل الرئيسي في بناء تلك العلاقات - العداء للحركة القومية العربية - رأت فرنسا في إسرائيل مدخلاً مناسباً، غير مباشر، إلى الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال (انظر أدناه). «لقد استمرت الحكومة الفرنسية في دعمها القوي لإسرائيل. وفي رسالة إلى المؤتمر الأوروبي للتضامن مع إسرائيل، الذي نظمه الصندوق التأسيسي (كيرن هيسود) في باريس (آذار/ مارس 1957)، تعهد رئيس الحكومة، غي موليه، باستمرار المساعدة الفرنسية «للدولة الصغيرة والأشد عرضة للتهديد من أية دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة». وكذلك، فمبكراً في سنة 1957، ورغم مصاعبها الاقتصادية الخاصة، فقد منحت فرنسا إسرائيل قرضاً بمبلغ 30,000,000 دولار، الذي زيد إلى 45,000,000 دولار في آب/ أغسطس من ذلك العام». ووقفت فرنسا إلى جانب إسرائيل على الصعيد الدولي، وفي الأمم المتحدة، بل أيدت عدوانها على الدول العربية المجاورة. وحتى بعد عودة ديغول إلى الحكم (1958)، استمرت العلاقة الفرنسية - الإسرائيلية، وأصبحت الولايات المتحدة تمول تكلفتها المادية، حيث شجعت واشنطن باريس على الاستمرار في تسليح إسرائيل وأمنت تسديد النفقات (انظر أعلاه). وتعززت العلاقات الثقافية بين الطرفين، وفتح المزيد من المراكز الثقافية الفرنسية في إسرائيل، واستمرت الصادرات الإسرائيلية إلى فرنسا بالازدياد، وتوسعت لتشمل البضائع الصناعية إضافة إلى الزراعية. وفي نهاية الخمسينات بنت شركة فرنسية خط قطار الأنفاق في حيفا. كما أنشأت مجموعة مستثمرين، بقيادة البارون أدموند روتشيلد الابن، أنبوب النفط الكبير بين إيلات وحيفا. وعادت شركة السيارات «رينو» إلى العمل في إسرائيل في الستينات، بعد أن كانت توقفت عنه (1959)، خشية إجراءات المقاطعة العربية. كما بنت الأحواض الفرنسية عدداً من السفن والزوارق لحساب إسرائيل. وفي هذه الفترة، توالت زيارات المسؤولين الإسرائيليين إلى باريس؛ وشُكّل عدد من جمعيات الصداقة الفرنسية - الإسرائيلية في باريس، تزعمتها شخصيات فرنسية بارزة. [57]

إن التحسن في العلاقات العربية - الفرنسية الذي أعقب إقدام ديغول الجريء على إنهاء الحرب في الجزائر (1962)، لم ينعكس سلباً على العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية.

(56) EZI, p. 436.
(57) EZI, pp. 436-437.

لكن إحساس فرنسا بأن إسرائيل تعد لحرب 1967، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة، بدأ يخلق شيئاً من التوتر بين حكومتي فرنسا وإسرائيل، على الرغم من استمرار تأييد الجمهور الفرنسي لإسرائيل، حتى في حرب 1967، خلافاً لموقف حكومته الديغولية. «فمنذ منتصف الستينات، كان واضحاً أن موظفين فرنسيين يبدون تعاطفاً معيناً مع المظالم العربية ضد إسرائيل. وفي الأمم المتحدة أظهرت فرنسا موقفاً متحفظاً إزاء إسرائيل، بلغ أحياناً حد العداء». وقد برز ذلك الموقف الذي اتخذته باريس في مجلس الأمن، ضد العدوان الإسرائيلي على قرية السموع الأردنية (13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966)، الذي أثار ردة فعل غربية عنيفة (أنظر اعلاه). وفي الواقع، فإنه لا يمكن أن يكون غائباً عن فرنسا الإعداد الإسرائيلي لحرب 1967، وسعيها الدؤوب للحصول على الأسلحة اللازمة لذلك، خاصة من الولايات المتحدة (انظر أعلاه). وبالفعل، فإن رئيس الحكومة الإسرائيلي، ليفي إشكول، قد بحث هذه المسألة في باريس، أثناء زيارة طويلة لها (28 حزيران/ يونيو - 10 تموز/ يوليو 1964) مع أركان الحكومة الفرنسية، بعد مناقشة مستفيضة للموضوع في وزارة الدفاع الإسرائيلية (انظر أعلاه). لقد شجبت فرنسا العدوان الإسرائيلي في حرب 1967، بعد أن كانت حذرت حكومة إشكول من الإقدام عليه؛ فوصم الرئيس ديغول إسرائيل بالعدوان صراحة، وطالبها بالانسحاب الفوري من الأراضي العربية التي احتلتها، وأوقف صفقة طائرات الميراج المقاتلة التي سبق التعاقد عليها، وربط تسليمها بانسحابها من الأراضي التي احتلتها في تلك الحرب. [58]

لم يأبه ديغول بالزوبعة التي أثارها أنصار إسرائيل في باريس عشية حرب 1967. «فالأسابيع الحاسمة التي سبقت «حرب الأيام الستة» في سنة 1967، أظهرت أن مخزون إسرائيل من الإرادة الحسنة لدى الرأي العام الفرنسي لا يزال سليماً. وفي تظاهراتها الجماهيرية، انضمت إلى المنظمات اليهودية اتحادات سياسية غير طائفية، مثل اللجنة من أجل التضامن الفرنسي مع إسرائيل (التي أسسها الجنرال كوينغ)، والتجمع الفرنسي من أجل إسرائيل (الذي قاده السياسي الديغولي جين - كلود سيرفان - شريير، المتحدر من أصل يهودي). لقد انهمرت التبرعات المالية، وقدم المتطوعون خدماتهم، وأصدر العديد من التجمعات السياسية بيانات مناصرة لإسرائيل، باستثناء ملحوظ لفئة يسارية واحدة والشيوعيون، الذين عارضوا إسرائيل دوماً كحليف للولايات المتحدة، وكانوا يتبعون الآن خط موسكو». ومع ذلك، فإن ديغول لم يتأثر وبالتالي، لم يتزحزح عن موقفه. «ونظراً إلى هذه التظاهرات الكاسحة من العواطف تجاه إسرائيل، فإنها

(58) EZI, p. 437.

وأصدقاءها ذهلوا عندما أبلغ الرئيس ديغول وزير الخارجية، آبا آيبن، الذي قدم إلى باريس (24 أيار/ مايو 1967) ليطلب مساعدة فرنسا بعد أن أغلقت الجمهورية العربية المتحدة خليج العقبة، بأنه لن يوافق على عمل عسكري من جانب إسرائيل ضد الجمهورية العربية المتحدة. إنه لن يسمح بتدمير إسرائيل، ولكنه سيعتبر الدولة التي تطلق الطلقة الأولى الطرف المذنب في الصراع». وفي اجتماع وزاري (2 حزيران/ يونيو 1967) أعلن ديغول: «إن فرنسا ليست منخرطة [في الصراع] بأي شكل... مع أي من الدول المعنية... والدولة التي تبادر إلى استخدام القوة لن تحظى بموافقتها أو تأييدها». وفي اليوم التالي، أُبلغت سفارة إسرائيل في باريس بأن فرنسا فرضت حظراً على كل شحنات الأسلحة إلى جميع دول الشرق الأوسط. وبعد الحرب انحصر الحظر في طائرات الميراج النفاثة المقاتلة فقط.(59)

كان ديغول على قناعة بأن إسرائيل كانت المعتدية في حرب 1967، واكتشف أنها، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة، كانت تبيّت لهذا العدوان منذ فترة طويلة. والظاهر أنه في أثناء الحرب وبعدها، تأكد بأنها قد أصبحت أداة للاستراتيجية الأميركية في المنطقة، التي استثنت فرنسا من أي دور فاعل في المسارات السياسية التي قادتها إدارة جونسون (انظر أعلاه). وفي أعقاب تلك الحرب، كانت فرنسا في مواقفها «التسووية» أقرب إلى الاتحاد السوفياتي منها إلى حليفتيها التقليديتين - بريطانيا والولايات المتحدة. وفي مجلس الأمن (8 حزيران/ يونيو 1967) صوتت فرنسا إلى جانب القرار الداعي إلى وقف إطلاق النار؛ ثم أيدت القرار الذي تقدمت به يوغسلافيا، والداعي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة. «وأعلن وزير الخارجية كوف دي مورفيل في الجمعية الوطنية الفرنسية أنه مع أن فرنسا كانت على علاقة صداقة مع إسرائيل، فإن لها علاقات حميمة أيضاً مع الدول العربية؛ وقد كرر هذا المنظور (14 حزيران/ يونيو 1967) في اجتماع الناتو في لوكسمبورغ. وفي اجتماع للوزارة (21 حزيران/ يونيو 1967)، أدان ديغول إسرائيل على بدئها القتال». وتعرض موقف ديغول هذا إلى النقد في دوائر فرنسية واسعة؛ وحتى في أوساط المثقفين اليساريين المتعاطفين تقليدياً مع القضايا العربية، «الذين رفضوا تصديق أن إسرائيل كانت دمية للإمبريالية الأميركية». ويبدو أن الحملة المنسّقة ضد سياسة ديغول في فرنسا، استجرت ردة فعل عنيفة من جانبه. «فقد أثار عدد من التصريحات التي أطلقها ديغول، في مؤتمر صحفي في باريس (27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967) فزعاً واسع النطاق في أوساط اليهود وغيرهم على

(59) EZI, p. 437.

حد سواء، لأنها فُسِّرت على أنها «ضوء أخضر» إلى اللاساميين للتعبير عن آرائهم، التي كانت محرمة في فرنسا منذ الحرب العالمية الثانية. وفي إجابة على سؤال عن الوضع في الشرق الأوسط، أعاد ديغول بعث السؤال حول موقع اليهود في المجتمع الفرنسي، وتطابق العواطف الصهيونية مع الولاء للوطن الفرنسي. وهاجم إسرائيل بعنف على سياساتها في الأراضي العربية التي احتلتها في حرب الأيام الستة، وقال: «خلال حملة السويس، شهدنا ظهور دولة محاربة، مصممة على التوسع، وقد ضاعفت عدد سكانها بالهجرة، ومن أجل زيادته تستخدم كل مناسبة ممكنة»... واتهم ديغول إسرائيل تحديداً باستعمال إغلاق عبد الناصر لخليج العقبة ذريعة لشن حرب الأيام الستة».(60)

لم يكن الانقلاب في العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية بعد حرب 1967، نتيجة لنزوة شخصية لدى ديغول، كما يحاول المنافحون عن إسرائيل تصويره، بواقع أن تلك العلاقات لم تعد إلى سابق عهدها بعد استقالة ديغول (1969)، وانتخاب جورج بومبيدو خلفاً له، فلفرنسا مصالح في الشرق الأوسط، وعندما رأت أن إسرائيل تخدمها، أقامت معها علاقات متشعبة، بما فيها التعاون في مجال الطاقة النووية حتى (انظر أعلاه). ولما أصبحت إسرائيل، كما كان الحال بعد حرب 1967، عقبة في طريق تجسيد تلك المصالح، سعت فرنسا إلى التقرب من الجانب العربي؛ وكان التعبير الأوضح عن ذلك في التعاطف الذي راح يتعاظم مع قضية الشعب الفلسطيني. «وقد وصل هذا الاتجاه ذروته خلال مظاهرات أيار/ مايو 1968، عندما برزت إلى الوجود جماعات مؤيدة للفلسطينيين إلى جانب اليساريين والماويين والجماعات التقدمية المسيحية». والحظر الذي فرضه ديغول على طائرات الميراج (1967) أصبح شاملاً بعد الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت (كانون الثاني 1969)، والتي دُمرت فيها 12 طائرة تجارية على الأرض. وشمل الحظر زوارق كانت تبنى في الأحواض الفرنسية لصالح إسرائيل. «وعشية عيد الميلاد سنة 1969، أقلع خمسة من هذه الزوارق، التي كانت قد بيعت رسمياً، وبموافقة إسرائيل، إلى شركة نرويجية لتعمل في الظاهر في عمليات الحفر البحري للتنقيب عن النفط، من ميناء شيربورغ، تقودها طواقم إسرائيلية باتجاه البحر المتوسط. واتخذ الرئيس بومبيدو قراراً ضد تدخل البحرية الفرنسية، إلا أن عدداً من الموظفين والضباط الكبار الذين اشتُبه بتواطئهم الفعلي أو السلبي، مع إسرائيل طردوا، ومردخاي ليمون، رئيس بعثة وزارة الدفاع الإسرائيلية للمشتريات في باريس، أعلن «شخصية غير مرغوب فيها» في فرنسا». ومع أن فرنسا عوضت إسرائيل عن طائرات الميراج التي احتجزتها، فإن العلاقات بينهما لم تتحسن في

(60) EZI, p. 438.

عهد بومبيدو، بل على العكس. «وفيما رفض بومبيدو فكرة «دولة إسرائيل الصهيونية»، فإنه كان الرئيس الفرنسي الأول الذي اعترف بالفلسطينيين».[61]

وكان كلما تحسنت علاقات فرنسا مع الدول العربية، كلما ساءت مع إسرائيل. وقد طفح كيل حنق إسرائيل وأنصارها على فرنسا في حرب 1973، حيث أعلن وزير خارجيتها، ميشيل جوبير، أنه لا يمكن اعتبار هذه الحرب «عدواناً غير مبرر»، ذلك لكونها تشكل «محاولة للعودة إلى البيت». ورأت وسائط إعلام فرنسية بالنجاحات العربية الأولية في الحرب «استعادة للشرف» و«محواً للإذلال». وفي سنة 1974، رفع الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان الحظر عن بيع السلاح لإسرائيل، بعد أن أصبحت هذه تنتج جزءاً كبيراً من حاجتها منه، وتتلقى الباقي من الولايات المتحدة. في المقابل، نجح رئيس الوزراء، جاك شيراك، في تحسين علاقة فرنسا مع الدول العربية، وخاصة مع العراق. وكان وزير الخارجية في حكومته، جين سوفيرنارغ، أول وزير يلتقي ياسر عرفات في بيروت، ووصفه بعد اللقاء بالاعتدال. «وأصبحت فرنسا الآن تتبنى بشكل ثابت موقفاً منحازاً للعرب والفلسطينيين في المنظمات الدولية، وخاصة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتصوت في الغالب إلى جانب النصوص المنحازة إلى العرب صراحة، على عكس امتناع شريكاتها في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)». وعملت فرنسا على إعاقة دخول إسرائيل إلى السوق الأوروبية المشتركة، إلى أن تولى فرانسوا ميتران الرئاسة في باريس (1981)، فعمل على تحسين العلاقة الفرنسية – الإسرائيلية؛ وبجهود مندوب فرنسا في المجموعة الأوروبية، كلود شيسون، دخلت إسرائيل إلى السوق المشتركة عندما زيد عدد الدول المشاركة فيها (انظر أدناه). ولم تتعاون فرنسا مع إسرائيل في «عملية عنتيبي» (1976)، على الرغم من كون الطائرة المخطوفة فرنسية؛ بل على العكس، أدان وزير الخارجية الفرنسي، جين – فرانسوا بونسيه، العملية واعتبرها انتهاكاً لسيادة أوغندا. وكانت فرنسا الدولة الغربية الوحيدة التي صوتت في مجلس الأمن (كانون الثاني/ يناير 1976) إلى جانب مشروع قرار يؤيد إقامة دولة فلسطينية.[62]

ومع وصول الحزب الاشتراكي، بزعامة فرانسوا ميتران، إلى الحكم في فرنسا (1981) تغيرت سياستها تجاه إسرائيل، تبعاً لتحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة، وانكفائها عن محاولة لعب دور فاعل في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي. «وميتران، الذي كان على معرفة بالتاريخ اليهودي، أظهر أنه صديق للشعب

(61) EZI, p. 438.
(62) EZI, pp. 438-439.

اليهودي، للحركة الصهيونية، ولدولة إسرائيل، التي كان قد زارها في عدة مناسبات. والتغير المتوقع حصل فعلاً، وبالأحرى في نبرة العلاقات وشكلها أكثر مما في جوهرها». وكان من المقرر أن تكون إسرائيل محطة ميتران الأولى في زياراته الخارجية، ولكنها تأجلت بسبب قصف المفاعل النووي العراقي، الذي بني بالتعاون مع فرنسا. «وفي 3 آذار/ مارس 1982، أصبح فرانسوا ميتران أول رئيس [فرنسي] يزور إسرائيل. وفي خطابه أمام الكنيست، عبر ميتران عن صداقته لإسرائيل واهتمامه بأمنها». وكان دور فرنسا أثناء غزو لبنان (1982) صغيراً نسبياً؛ فقد دعت إلى انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من لبنان، وإلى نشر قوات الأمم المتحدة (يونيفيل) في جنوب لبنان. كما تعهدت فرنسا حماية القوات الفلسطينية التي انسحبت من بيروت عن طريق البحر (1982)، وشاركت في القوات المتعددة الجنسيات في بيروت، بعد انسحاب القوات الفلسطينية منها، إلا أنها ما لبثت (1983) أن سحبت جنودها، الذين تعرضوا لهجمات المقاومة اللبنانية (انظر أعلاه). واستقبل ميتران (2 أيار/ مايو 1989) رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في قصر الإليزيه، الأمر الذي أدانته إسرائيل، واعتبرته مؤشراً إلى نية باريس العودة إلى لعب دور فاعل في «تسوية» الصراع العربي – الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ 1987، وتولي شيراك رئاسة الحكومة بعد نجاح اليمين في الانتخابات البرلمانية، بينما ظل ميتران رئيساً للجمهورية، ظهرت خلافات بين الاثنين حول السياسة الواجب اتباعها بالنسبة إلى الشرق الأوسط. وعندما نجح شيراك في انتخابات الرئاسة (1995)، عاد إلى سياسته المعروفة بميلها إلى التقرب من الدول العربية، وبالتالي، تأييد مطالب منظمة التحرير الفلسطينية في مسارات التسوية. وبذلك، عادت العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية إلى التوتر مرة أخرى.[63]

د – إسرائيل وبريطانيا

احتضنت بريطانيا المشروع الصهيوني منذ الحرب العالمية الأولى، ورعت تجسيده تحت انتدابها على فلسطين (1918 – 1948)، بناء على تعهدها بإنشاء «وطن قومي يهودي» في فلسطين، كما جاء في «وعد بلفور» (انظر أعلاه). وخلال فترة الانتداب، أصدرت حكومة لندن عدداً من «الكتب البيضاء»، رأت فيها الحركة الصهيونية تراجعاً عن ذلك الوعد، تحت وطأة المقاومة العربية للاستيطان اليهودي. واستخدمت بريطانيا العنف لقمع هذه المقاومة، الأمر الذي بلغ ذروته في «الثورة العربية

(63) EZI, pp. 440-441.

عهد بومبيدو، بل على العكس. «وفيما رفض بومبيدو فكرة «دولة إسرائيل الصهيونية»، فإنه كان الرئيس الفرنسي الأول الذي اعترف بالفلسطينيين». [61]

وكان كلما تحسنت علاقات فرنسا مع الدول العربية، كلما ساءت مع إسرائيل. وقد طفح كيل حنق إسرائيل وأنصارها على فرنسا في حرب 1973، حيث أعلن وزير خارجيتها، ميشيل جوبير، أنه لا يمكن اعتبار هذه الحرب «عدواناً غير مبرر»، ذلك لكونها تشكل «محاولة للعودة إلى البيت». ورأت وسائط إعلام فرنسية بالنجاحات العربية الأولية في الحرب «استعادة للشرف» و«محواً للإذلال». وفي سنة 1974، رفع الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان الحظر عن بيع السلاح لإسرائيل، بعد أن أصبحت هذه تنتج جزءاً كبيراً من حاجتها منه، وتتلقى الباقي من الولايات المتحدة. في المقابل، نجح رئيس الوزراء، جاك شيراك، في تحسين علاقة فرنسا مع الدول العربية، وخاصة مع العراق. وكان وزير الخارجية في حكومته، جين سوفيرنارغ، أول وزير يلتقي ياسر عرفات في بيروت، ووصفه بعد اللقاء بالاعتدال. «وأصبحت فرنسا الآن تتبنى بشكل ثابت موقفاً منحازاً للعرب والفلسطينيين في المنظمات الدولية، وخاصة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتصوت في الغالب إلى جانب النصوص المنحازة إلى العرب صراحة، على عكس امتناع شريكاتها في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)». وعملت فرنسا على إعاقة دخول إسرائيل إلى السوق الأوروبية المشتركة، إلى أن تولى فرانسوا ميتران الرئاسة في باريس (1981)، فعمل على تحسين العلاقة الفرنسية – الإسرائيلية؛ وبجهود مندوب فرنسا في المجموعة الأوروبية، كلود شيسون، دخلت إسرائيل إلى السوق المشتركة عندما زيد عدد الدول المشاركة فيها (انظر أدناه). ولم تتعاون فرنسا مع إسرائيل في «عملية عنتيبي» (1976)، على الرغم من كون الطائرة المخطوفة فرنسية؛ بل على العكس، أدان وزير الخارجية الفرنسي، جين – فرانسوا بونسيه، العملية واعتبرها انتهاكاً لسيادة أوغندا. وكانت فرنسا الدولة الغربية الوحيدة التي صوتت في مجلس الأمن (كانون الثاني/ يناير 1976) إلى جانب مشروع قرار يؤيد إقامة دولة فلسطينية. [62]

ومع وصول الحزب الاشتراكي، بزعامة فرانسوا ميتران، إلى الحكم في فرنسا (1981) تغيرت سياستها تجاه إسرائيل، تبعاً لتحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة، وانكفائها عن محاولة لعب دور فاعل في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي. «وميتران، الذي كان على معرفة بالتاريخ اليهودي، أظهر أنه صديق للشعب

(61) EZI, p. 438.
(62) EZI, pp. 438-439.

اليهودي، للحركة الصهيونية، ولدولة إسرائيل، التي كان قد زارها في عدة مناسبات. والتغير المتوقع حصل فعلاً، وبالأحرى في نبرة العلاقات وشكلها أكثر مما في جوهرها». وكان من المقرر أن تكون إسرائيل محطة ميتران الأولى في زياراته الخارجية، ولكنها تأجلت بسبب قصف المفاعل النووي العراقي، الذي بني بالتعاون مع فرنسا. «وفي 3 آذار/ مارس 1982، أصبح فرانسوا ميتران أول رئيس [فرنسي] يزور إسرائيل. وفي خطابه أمام الكنيست، عبر ميتران عن صداقته لإسرائيل واهتمامه بأمنها». وكان دور فرنسا أثناء غزو لبنان (1982) صغيراً نسبياً؛ فقد دعت إلى انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من لبنان، وإلى نشر قوات الأمم المتحدة (يونيفيل) في جنوب لبنان. كما تعهدت فرنسا حماية القوات الفلسطينية التي انسحبت من بيروت عن طريق البحر (1982)، وشاركت في القوات المتعددة الجنسيات في بيروت، بعد انسحاب القوات الفلسطينية منها، إلا أنها ما لبثت (1983) أن سحبت جنودها، الذين تعرضوا لهجمات المقاومة اللبنانية (انظر أعلاه). واستقبل ميتران (2 أيار/ مايو 1989) رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في قصر الإليزيه، الأمر الذي أدانته إسرائيل، واعتبرته مؤشراً إلى نية باريس العودة إلى لعب دور فاعل في «تسوية» الصراع العربي – الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ 1987، وتولي شيراك رئاسة الحكومة بعد نجاح اليمين في الانتخابات البرلمانية، بينما ظل ميتران رئيساً للجمهورية، ظهرت خلافات بين الاثنين حول السياسة الواجب اتباعها بالنسبة إلى الشرق الأوسط. وعندما نجح شيراك في انتخابات الرئاسة (1995)، عاد إلى سياسته المعروفة بميلها إلى التقرب من الدول العربية، وبالتالي، تأييد مطالب منظمة التحرير الفلسطينية في مسارات التسوية. وبذلك، عادت العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية إلى التوتر مرة أخرى. [63]

د – إسرائيل وبريطانيا

احتضنت بريطانيا المشروع الصهيوني منذ الحرب العالمية الأولى، ورعت تجسيده تحت انتدابها على فلسطين (1918 – 1948)، بناء على تعهدها بإنشاء «وطن قومي يهودي» في فلسطين، كما جاء في «وعد بلفور» (انظر أعلاه). وخلال فترة الانتداب، أصدرت حكومة لندن عدداً من «الكتب البيضاء»، رأت فيها الحركة الصهيونية تراجعاً عن ذلك الوعد، تحت وطأة المقاومة العربية للاستيطان اليهودي. واستخدمت بريطانيا العنف لقمع هذه المقاومة، الأمر الذي بلغ ذروته في «الثورة العربية

(63) EZI, pp. 440-441.

الكبرى» (1936 – 1939). ومن خلال اقتناعها بعدم إمكان تجسيد وعد بلفور سلماً، واستنكافها عن الذهاب إلى أقصى الحدود لفرضه قسراً على الشعب الفلسطيني، بما يترتب على ذلك من ردات فعل عربية، أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض (1939)، الذي ألغى توصيات «لجنة بيل» (1937) بتقسيم فلسطين (انظر أعلاه: فصل «البلد الأم»، باب «الحاضنة البريطانية»). وفي أثناء الحرب العالمية الثانية استبدلت الحركة الصهيونية حاضنتها الإمبريالية البريطانية بالأخرى الأميركية، الأمر الذي لم يرُق تماماً لحكومة لندن في حينه، فراحت بعد الحرب تضع العراقيل أمام تجسيد «برنامج بلتمور» الصهيوني (1942)، الذي ينص على إقامة دولة يهودية في فلسطين. وتمرد المستوطنون اليهود، بدعم أميركي، على الانتداب البريطاني، واضطروا حكومة لندن، تحت ضغط أميركي – سوفياتي مشترك، لطرح مسألة فلسطين في الأمم المتحدة، والالتزام بموعد محدد للانسحاب من فلسطين (15 أيار/ مايو 1948). وواضح أن بريطانيا فعلت ذلك على مضض، وكانت تتوقع، كما يبدو، أن تفشل الأمم المتحدة في تنفيذ قراراتها، ليعاد طرح المسألة فيها مجدداً، بما يفتح الباب أمام بريطانيا للعودة عن إعلانها القبول بخطة التقسيم، ولكن الأمور سارت على عكس هوى لندن، خاصة بسبب فشل الدول العربية في تحقيق الأهداف المتوخاة من دخول جيوشها إلى فلسطين (1948)، وبالتالي، نجاح الاستيطان اليهودي في إقامة دولته، وحماية احتلالها بالقوة العسكرية (انظر أعلاه).

بعد انسحابها من فلسطين، وبالتالي، قيام إسرائيل، تعمدت بريطانيا التعامل معها ببرودة ملحوظة، مراعاة لعلاقاتها بالدول العربية، وحفاظاً على مصالحها فيها. وكان هذا الموقف، الذي قاده وزير الخارجية، آرنست بيفن، موضع خلاف في أوساط الرأي العام البريطاني، كما تعرض لنقد المعارضة الرسمية، بقيادة تشرشل. ولم تسارع بريطانيا إلى الاعتراف بإسرائيل، وظلت تماطل حتى 29 كانون الثاني/ يناير 1949 لتمنحها الاعتراف الواقعي، وحتى 27 نيسان/ أبريل 1950 لمنحها الاعتراف الرسمي. وقد برر بيفن ذلك في رد على سؤال وجه إليه في البرلمان (9 حزيران/ يونيو 1948) كالتالي: «في رأي الحكومة أن التوصيات التي جرى التصويت عليها في الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، لا يمكن تفسيرها على أنها تلزم بريطانيا قانونياً بالاعتراف بالدولة اليهودية الجديدة. وأشار إلى أن قرار الأمم المتحدة أعطى لجنة فلسطين تعليمات بتنفيذ خطة مفصلة، تتوج بإقامة دولة يهودية وأخرى عربية، تربطهما وحدة اقتصادية، وأنه لم ينفذ تقريباً أي جزء من هذه الخطة». وأوضح وزير الخارجية أن الحكومة ستحاكم مسألة الاعتراف بالدولة اليهودية بما تستحق، حسب المعايير المقبولة في

القانون الدولي. وفي هذه الفترة، أيدت بريطانيا مشروع الوسيط الدولي، الكونت فولك بيرنادوت؛ ورفعت الحظر عن إرسال شحنات أسلحة إلى الدول العربية؛ وامتنعت مرتين عن التصويت إلى جانب قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة؛ وعارضت قرار إسرائيل نقل عاصمتها من تل أبيب إلى القدس، انسجاماً مع تأييدها قرار تدويل القدس. في المقابل، ظلت العلاقات الاقتصادية قائمة بين البلدين، والحمضيات الإسرائيلية تصل إلى بريطانيا. وعندما توصلت بريطانيا إلى تفاهم مع الولايات المتحدة على تشكيل «منظمة الدفاع الشرق أوسطية» (انظر أعلاه)، فقد تقاربت وجهات النظر بينهما، الأمر الذي انعكس تحسناً في موقف لندن من إسرائيل، وصولاً إلى إصدار «البيان الثلاثي» (25 أيار/ مايو 1950)، الذي حكم سياسة بريطانيا تجاه المنطقة ككل (انظر أعلاه).[64]

وفي المفاوضات مع مصر على تنفيذ «المعاهدة الأنكلو – مصرية» (1936)، كانت حكومة لندن تتصرف وكأنها تريد الانسحاب بصفتها الإمبريالية التقليدية من شباك قناة السويس، لتدخل المنطقة كلها من بوابة «منظمة الدفاع الشرق أوسطية». وفي سنة 1951، تغيرت الحكومة العمالية في لندن، وتولى تشرشل رئاسة الوزارة، التي شغل أنتوني إيدن منصب وزير الخارجية فيها. ولما لم تستجب مصر لإغراءات الدخول في شبكة الأحلاف الغربية (انظر أعلاه)، عمدت حكومة لندن إلى عرقلة مفاوضات الانسحاب من منطقة قناة السويس، وبالتالي، تنفيذ بنود المعاهدة الأنكلو – مصرية. وكانت بريطانيا تسعى إلى مقايضة تسليمها القناة لمصر، مقابل دخول هذه الأخيرة في شبكة الأحلاف الغربية الجديدة في المنطقة. هذا بينما كانت واشنطن تراهن على إمكانية استيعاب حكومة «الضباط الأحرار» في مصر، بعد انسحاب بريطانيا من قاعدة القناة العسكرية، فمارست ضغطاً على لندن، اضطرها إلى التسليم بالشروط المصرية لإخلاء منطقة القناة على مضض (1954). وقد حاولت إسرائيل عرقلة توصل مصر وبريطانيا إلى الاتفاق، من خلال أعمال التخريب الإرهابية التي قام بها عملاؤها في القاهرة والإسكندرية، والتي عرفت باسم «فضيحة لافون» (انظر أعلاه). كما كان يساورها القلق الشديد من إمكان نجاح المساعي الأميركية – البريطانية لتشكيل «منظمة الدفاع الشرق أوسطية»، فعملت على إحباطها بشتى الوسائل، الأمر الذي وضعها في خندق واحد مع فرنسا. وكما هو معلوم، فإن تطور الأحداث اللاحق قاد إلى حرب السويس (1956)، حيث وجدت إسرائيل نفسها في مؤامرة مشتركة مع حكومة لندن، على الرغم من الشكوك التي كانت تساورها من نوايا تلك الحكومة. وبصرف النظر عن نتائج حرب السويس، فإن العلاقات

(64) EZI, pp. 513-514.

الإسرائيلية – البريطانية تحسنت في أعقابها، وازدادت وثوقاً بعد «ثورة 14 تموز/يوليو 1958» في العراق.

بعد سقوط إيدن من الحكم جراء فشل سياسته في حرب السويس، تولى هارولد مكميلان رئاسة الوزارة من بعده. وفي أجواء العزلة التي أحاقت ببريطانيا في الشرق الأوسط بعد تلك الحرب، سعى مكميلان إلى تعزيز العلاقات البريطانية – الإسرائيلية، فوضعها على سكة التفاهم المتبادل والصداقة. «وقد انعكس هذا المنعطف في موقف بريطانيا من إسرائيل تماماً في البرلمان والصحافة، اللذين سبقا وزارة الخارجية في موقفهما الإيجابي تجاه إسرائيل. أما أحزاب المعارضة، حزب العمال بزعامة هيو غيتسكل، والليبراليون، فقد رحبت بحرارة بهذه السياسة الجديدة إزاء إسرائيل». وهكذا، ففي العقد اللاحق لحرب السويس، تلاقى حزبا المحافظين والعمال على تحسين العلاقات مع إسرائيل. فقد أيد مكميلان مثلاً (14 أيار/ مايو 1963) بيان الرئيس الأميركي جون كندي، الذي أوضح فيه أن الولايات المتحدة سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، ستتخذ إجراءات فورية، إذا بدا أن إسرائيل أو أي من الدول العربية تحاول انتهاك الحدود أو خطوط الهدنة القائمة، بهدف منع مثل هذا الانتهاك. وبذلك، نفضت لندن وواشنطن أيديهما من البيان الثلاثي (1950)، وبالتالي، التفاهم مع فرنسا في عهد ديغول، وراحتا تقتربان في مواقفهما من قضية الشرق الأوسط، الأمر الذي اعتبرته إسرائيل خطوة إيجابية. وعندما عاد حزب العمال إلى السلطة (1964)، أوضح رئيس الحكومة، هارولد ولسون، التزامه بموقف سلفه مكملان، وأكد أن سعيه لتحسين العلاقات مع الدول العربية، لن يكون على حساب إسرائيل. «وهذا التعهد، الذي تكرر في عدد من المناسبات على لسان أعضاء كبار في حكومة العمال، أصبح دليل سياسة العمال في الشرق الأوسط». وبالفعل، فقد تحسنت العلاقات البريطانية – الإسرائيلية، وارتفع مستوى التبادل الدبلوماسي بين الدولتين، وتعززت التجارة والسياحة والعلاقات الثقافية بينهما. «لقد أُبعدت الصداقة مع إسرائيل عن السياسة الحزبية، وأعلنتها شخصيات قيادية وقاعدية من جميع الأحزاب السياسية الرئيسية».(65)

وكانت السياسة التي اعتمدتها حكومة لندن بعد حرب السويس، وتبناها الحزبان الكبيران في البرلمان، العمال والمحافظون، تسعى إلى تعديل صورة بريطانيا في العالم العربي، من دون الإضرار بالعلاقة البريطانية – الإسرائيلية. وفي هذا السياق، رأى مكميلان، الذي بادر إلى هذه المقاربة، أن تنكفئ بريطانيا إلى الصف الثاني في المسؤولية الدبلوماسية الغربية تجاه الشرق الأوسط، وأن تترك زمام الأمور في يد الولايات المتحدة، الأمر

(65) EZI, pp. 514-515.

الذي رحبت به إسرائيل. وفي بيانه أمام مجلس النواب (14 أيار/ مايو 1963)، حدد مكميلان أبعاد السياسة البريطانية الجديدة في الشرق الأوسط، وأعلن أن حكومته تعتبر أن الأمم المتحدة «هي المسؤول الأول عن المحافظة على السلام في المنطقة»، وأنه في حال حدوث أي تهديد للسلام في الشرق الأوسط «ستعمد الحكومة البريطانية إلى التشاور فوراً مع الأمم المتحدة وستتخذ أي تدبير تشعر بأنه ضروري». وعندما تسلم حزب العمال مقاليد الحكم في بريطانيا (1964)، أعلن رئيس الوزراء هارولد ولسون، تبنيه لخط سلفه السياسي، إلا أنه اتبع دبلوماسية أكثر مرونة للتقرب من الدول العربية، مستفيداً من رصيد حزبه في معارضة حرب السويس. «وقد ساهمت العوامل الاقتصادية الداخلية أيضاً في حمل حزب العمال على انتهاج سياسة «عدم التورط» في الشرق الأوسط، وتحميل الولايات المتحدة باستمرار «مسؤولية الأمن» في المنطقة تخفيفاً لأعباء بريطانيا المادية». ومع ذلك، أيدت الحكومة البريطانية مشروع إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن، بالاستناد إلى مشروع جونستون لقسمة مياه حوض الأردن. واستمرت بريطانيا في شحن الأسلحة إلى إسرائيل والدول العربية، مدعية عدم الانحياز إلى أي طرف، ومتذرعة بضرورة الحفاظ على «التوازن» العسكري في المنطقة. «وفي هذا قامت بريطانيا بدور المورّد الأول لسلاح البحرية الإسرائيلية، فسلمت إسرائيل غواصتين سنة 1964، وقطعة حربية لخفر السواحل حمولتها 120 طناً، بالإضافة إلى غواصتين ثانيتين سنة 1968، وعمدت إلى «موازنة» هذه الأسلحة بتزويد المملكة العربية السعودية بطائرات «ليتننغ» المقاتلة، سنة 1965، وبشحن بعض الأسلحة إلى المملكة الأردنية».(66)

وخلال أزمة الشرق الأوسط (1967)، وقفت بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة في المطالبة بفتح مضيق تيران للملاحة الدولية، وأيدت حتى الإعلان الأميركي باستخدام القوة لتحقيق ذلك الهدف (انظر أعلاه). ولكنها كانت ترغب في الحؤول دون اندلاع القتال خشية أن يؤدي إلى إغلاق قناة السويس أمام الملاحة. ومهما يكن، فإن الحكومة البريطانية برئاسة هارولد ولسون، كانت حريصة على عدم الانخراط المباشر في الصراع، وعلى إيجاد حل سلمي لمشاكل المنطقة. وبعد الحرب، طرحت بريطانيا في الأمم المتحدة المواقف التالية: تحقيق انصياع دقيق لقرار وقف إطلاق النار؛ تقديم المساعدة للمدنيين من ضحايا القتال ولأسرى الحرب؛ الحصول على موافقة إسرائيل على عودة اللاجئين العرب الذين أبعدتهم الحرب عن بيوتهم؛ معارضة ضم إسرائيل للمناطق المحتلة في الحرب؛ تشجيع التوافق في مجلس الأمن على قرار بشأن التسوية البعيدة المدى للصراع

(66) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (مصدر سابق)، ص 264.

العربي – الإسرائيلي. وقد تسلمت بريطانيا زمام المبادرة في صياغة قرار مجلس الأمن رقم 242 (انظر أعلاه)؛ وكان مندوبها في الأمم المتحدة، اللورد كارادون، هو الذي وضع صيغته النهائية، بكل ما تنطوي عليه من غموض بشأن مدى انسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة. وفي المحادثات الرباعية للدول الكبرى بعد الحرب، لم يتميز موقف بريطانيا بفعالية كبيرة؛ فكان إنجازها الأكبر قرار 242، الذي بصياغته الغامضة ظل موضع خلاف بين الأطراف المعنية في تفسير بنده المتعلق بالانسحاب من المناطق المحتلة 1967. وكان البرلمان البريطاني والصحافة اللندنية أكثر انحيازاً إلى إسرائيل، خلال الحرب وبعدها، وتعرضت سياسة الحكومة المحايدة نسبياً إلى النقد فيهما. وفي المقابل، دافع وزير الخارجية، جورج براون، عن القرار 242، موضحاً محاسنه بالنسبة إلى إسرائيل، في رسالة طويلة إلى «مجلس مندوبي اليهود البريطانيين» (28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967)، ومؤكداً أنه لا يلزم إسرائيل بالانسحاب من دون ضمان مستلزمات أمنها، الأمر الذي يفتح الباب أمام مفاوضات بين الأطراف على تنفيذ بنوده، والتي يجب أن ترى ككل متكامل.(67)

وعندما عاد المحافظون إلى الحكم (1970)، دعا رئيس الحكومة الجديد، إدوارد هيث، إلى وحدة الموقف الأوروبي من قضية الشرق الأوسط، الأمر الذي لم يرق لحكومة غولدا مئير في إسرائيل، على أرضية مهمة المبعوث الدولي الخاص، غونار يارنغ، (انظر أعلاه). لقد رحب وزير الخارجية البريطاني، سير أليك دوغلاس – هوم، بالمقترحات المصرية المقدمة إلى يارنغ، ودعا إسرائيل إلى اتخاذ موقف موازٍ من قرار مجلس الأمن رقم 242. وكذلك، رأت حكومة لندن في بيان بريجنيف (1971) عن استعداد الاتحاد السوفياتي المشاركة في ضمان تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي، مع باقي أعضاء مجلس الأمن، خطوة إيجابية. وعندما تبنت بريطانيا (1972) قراراً في مجلس الأمن يدين إسرائيل على عدوانها على لبنان، تدهورت العلاقات البريطانية – الإسرائيلية. وزاد الطين بلة تصويت بريطانيا (كانون الأول/ ديسمبر 1972) إلى جانب قرار الجمعية العمومية، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى «تحاشي أعمال في مجال المساعدات، من شأنها أن تشكل اعترافاً باحتلال إسرائيل للأراضي العربية». وكانت حكومة هيث (حزيران/ يونيو 1972) قد وافقت على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في لندن، رغم احتجاج البرلمان والطائفة اليهودية. وجاءت حرب 1973 لتعمق الأزمة في العلاقات البريطانية – الإسرائيلية، خاصة بسبب الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) على الدول التي

(67) EZI, p. 515.

تساند إسرائيل، الأمر الذي أثار الرعب في العواصم الأوروبية (انظر أعلاه). وتعالت أصوات في أوروبا تدعو إلى انسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة (1967)؛ وقد احتجت المنظمات اليهودية والصهيونية البريطانية بشدة على مواقف حكومة المحافظين.(68)

وعندما عاد حزب العمال إلى السلطة (1974)، حاولت حكومة هارولد ولسون، تحسين العلاقات مع إسرائيل، فامتنعت عن التصويت (تشرين الثاني/ نوفمبر 1974) على منح منظمة التحرير الفلسطينية منزلة عضو مراقب في الأمم المتحدة. وبعد استقالة ولسون (آذار/ مارس 1976)، تابع خلفه جيمس كالاهان سياسته؛ فرحب بزيارة السادات إلى القدس (1977)؛ كما دعا مناحم بيغن إلى زيارة لندن (تشرين الثاني/ نوفمبر 1977)، لمناسبة مرور 60 عاماً على وعد بلفور؛ وأيدت حكومته «المعاهدة المصرية – الإسرائيلية» (آذار/ مارس 1979). وعندما تولت مارغريت تاتشر رئاسة الحكومة البريطانية (1979)، سعت إلى تحسين العلاقة مع إسرائيل، وتابعت هذه السياسة في ولايتيها الثانية (1983) والثالثة (1987). ومع ذلك، فقد وافقت حكومة تاتشر على «بيان البندقية» (29 حزيران/ يونيو 1980) بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية والتسوية في المنطقة. في المقابل، ألغت تاتشر زيارة مقررة لعضوين من منظمة التحرير الفلسطينية (أيار/ مايو 1985)، لأنهما رفضا «نبذ الإرهاب والقبول بقرار مجلس الأمن رقم 242». وزادت تاتشر في تأييدها لإسرائيل بعد محادثات أجرتها مع رئيس حكومة إسرائيل، شمعون بيرس (1985)، ومن ثم زيارتها لإسرائيل (أيار/ مايو 1986). وفي صيف سنة 1987، عبّرت تاتشر عن تأييدها المطلق لعقد مؤتمر سلام دولي حول الشرق الأوسط؛ وأكدت على هذا الموضوع (تموز/ يوليو 1987) في لقائها مع الرئيس الأميركي ريغان. وفي المحصلة، فإن العلاقات البريطانية – الإسرائيلية تأرجحت، صعوداً وهبوطاً، حسب موقف حكومة لندن من مشاريع التسوية المطروحة. إلا أنه على العموم، ظلت هذه العلاقات بعيدة عن التوتر الشديد، لأن بريطانيا امتنعت عن أخذ دور فاعل في المسارات السياسية الجارية في المنطقة. وفي المقابل، كانت العلاقات التجارية والسياحية والثقافية في تطور مستمر خلال السبعينات والثمانينات والتسعينات (انظر أدناه).(69)

هـ – إسرائيل وألمانيا

بعد قيامها، تأرجحت إسرائيل في علاقاتها مع ألمانيا الاتحادية (الغربية) بين الرغبة

(68) EZI, p. 516.
(69) EZI, p. 516.

في التوصل إلى نوع من المصالحة، انطلاقاً من حسابات الراهن والمستقبل، وبين المحاسبة على الماضي، أخذاً في الاعتبار تجربة اليهود في ألمانيا النازية، وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية. وفيما سعت ألمانيا الاتحادية إلى تطبيع تلك العلاقات، وتعويض اليهود الذين تضرروا من أعمال النازية، فإن ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) كانت أشد دول المعسكر الاشتراكي الشرقي مجافاة لإسرائيل. ومع أنه لم تقم علاقات دبلوماسية رسمية بين إسرائيل وألمانيا الغربية حتى سنة 1965، فإن المفاوضات على «الاتفاق الألماني – الإسرائيلي» لدفع تعويضات مادية لإسرائيل وللمنظمات اليهودية الأخرى، بدأت مبكراً في الخمسينات (1951). وقد وُقع الاتفاق (10 أيلول/ سبتمبر 1952)، وأصبح ساري المفعول (1 نيسان/ أبريل 1953)، لفترة 12 – 14 سنة. وبموجب الاتفاق تعهدت حكومة بون بدفع تعويضات لإسرائيل نقداً وعيناً، بما قيمته حوالي 845 مليون دولار، منها 110 مليون تعويضات فردية لمستحقين، تسلم لوكالة تضم 23 منظمة يهودية، والباقي للحكومة الإسرائيلية. وكانت هذه التعويضات حيوية لإسرائيل في سنواتها الأولى، وشكلت أهم عنصر في التحويلات الخارجية من جانب واحد في تلك الفترة، التي بدونها ما كان لحكومة إسرائيل تنفيذ خططها التنموية في جميع مجالات الإنتاج الاجتماعي (انظر أعلاه). ومع ذلك، كان الطرفان، وكل لأسبابه الخاصة، يرغبان في التغطية على هذا الموضوع. ومن جانب إسرائيل، تعرضت المفاوضات التي أجرتها حكومة بن – غوريون، بالتنسيق والتعاون مع رئيس المنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي العالمي، ناحوم غولدمان، إلى النقد الشديد، وخاصة من حركة حيروت، بزعامة مناحم بيغن. إلا أنه، بعد مناقشات صاخبة، أقرت الكنيست (9 كانون الثاني/ يناير 1952)، بأغلبية 61 صوتاً ضد 50، وامتناع 5 أعضاء عن التصويت، وغياب 4 عن الجلسة، تفويض الحكومة الاستمرار في المفاوضات على التعويضات مع حكومة ألمانيا.[70]

ونتيجة لاتفاق التعويضات، توسعت العلاقات التجارية بين إسرائيل وألمانيا الغربية، التي أصبحت في منتصف الستينات في المرتبة الثالثة بين الدول المتاجرة مع إسرائيل. وكانت هذه الأخيرة، بعد الانسحاب من سيناء (1957)، وبتنسيق مع إدارة آيزنهاور الأميركية، قد دخلت في اتفاق سري مع حكومة أدنهاور لتزويد إسرائيل بالسلاح الأميركي الصنع المورّد من ألمانيا. وفي المقابل، شحنت إسرائيل إلى ألمانيا أسلحة خفيفة وذخائر وبزات عسكرية من تصنيعها. ومع أن أبعاد هذه الصفقة لم تكشف حتى سنة 1965، فإن الرأي العام الإسرائيلي ثار عليها، رغم قلة المعلومات المتوفرة عنها، واعتبرها

(70) EZI, pp. 468-469.

تعاوناً يهودياً في إعادة تسليح ألمانيا. «ومع ذلك، ففي تموز/ يوليو 1958، وافقت الكنيست على سياسة الحكومة بغالبية 57 صوتاً ضد 54. وفي ربيع سنة 1960، التقى رئيس الحكومة، دافيد بن – غوريون، مستشار ألمانيا الغربية، كونراد أدنهاور، في نيويورك، حيث توصلا إلى اتفاق حول المساعدات المالية الألمانية [لإسرائيل] بعد الانتهاء من دفع التعويضات». وكان بن – غوريون قد التقى آيزنهاور قبل لقائه مع أدنهاور، وتكشف لاحقاً أن الإدارة الأميركية هي التي مهدت لهذه الصفقة، بهدف تسليح إسرائيل عن طريق ألمانيا (انظر أعلاه). وبينما كانت إسرائيل تثير ضجة حول وجود خبراء ألمان في مصر، يساعدون في تطوير برامجها لإنتاج الصواريخ، ووضعت أجهزة مخابراتها خطة لتصفيتهم الجسدية، قادها يتسحاق شمير، الذي أصبح لاحقاً رئيس وزراء إسرائيل (1983)، افتُضح أمر الصفقة المثلثة الجوانب – الأميركية – الألمانية – الإسرائيلية. «ففي نهاية سنة 1964، نشرت صحف ألمانية تفاصيل اتفاق إسرائيلي – ألماني سري لشحن أسلحة ألمانية، بما فيها عربات مدرعة، إلى إسرائيل بشروط سهلة». وقد أثار ذلك ردة فعل عربية عنيفة، أدت إلى قطع دول عربية علاقاتها الدبلوماسية بألمانيا الغربية، والاعتراف بألمانيا الشرقية، من جهة؛ وإلى إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين إسرائيل وألمانيا الغربية (1965)، من جهة أخرى.[71]

كانت ردة الفعل العربية على اتفاقية التعويضات الألمانية – الإسرائيلية سلبية، إلا أنه مع افتضاح أمر تواطؤ ألمانيا في تسليح إسرائيل بأسلحة أميركية، فقد طفح الكيل. وبعد أن نشرت صحف ألمانية تفاصيل الصفقة، أكدتها صحيفة «الأهرام» القاهرية (5 شباط/ فبراير 1965)، وكشفت «عن وجود اتفاقية ألمانية – إسرائيلية لتزويد إسرائيل بالسلاح، تم بموجبها تزويد إسرائيل فعلاً بـ 80٪ من أصل تلك الاتفاقية تقريباً، وشملت الكميات المسلمة نحو 200 دبابة أميركية الصنع من طراز (M48) وزوارق طوربيد وعدداً صغيراً من قاذفات القنابل، بالإضافة إلى بعض المدافع المضادة للدبابات وغيرها من الإمدادات والتجهيزات العسكرية». ولم يعد أمام ألمانيا إلا الاعتراف بالصفقة، والتحرك لدرء ردة الفعل العربية بالاعتراف بألمانيا الشرقية، وأعلنت «أنها أوقفت شحن الأسلحة التي لم يجرِ تسليمها بعد لإسرائيل. وتعهدت بألا ترسل أسلحة لأي بلد في العالم يقع في ما يمكن وصفه بأنه «منطقة توتر»؛ ومن جهة أخرى، عرضت تعويض إسرائيل بترك الخيار لها في تحديد طريقة تسديد الـ 20٪ المتبقية من صفقة الأسلحة بسلع غير عسكرية أو باعتمادات مالية». وثارت إسرائيل على التراجع الألماني، واعتبرته استسلاماً للسياسة العربية؛ فسارعت ألمانيا، بدورها، إلى إلقاء المسؤولية على

(71) EZI, pp. 474-475.

الولايات المتحدة. «فعمد وزير الخارجية الأميركية آنذاك، دين راسك، إلى الاعتراف في مؤتمر صحافي بأن حكومته كانت «شريكة غير مباشرة» في الصفقة، وبأن الحكومة الأميركية قد «استشيرت سلفاً بشأنها»، وأنها أعطت موافقتها على نقل الدبابات الأميركية الصنع من طراز (M48) من ألمانيا إلى إسرائيل». [72]

وإزاء ردة الفعل العربية، «سارعت الحكومة الأميركية إلى تطمين الرأي العام العربي بتمسكها بروح «البيان الثلاثي» من حيث المحافظة على توازن الأسلحة في الشرق الأوسط؛ فأكد دين راسك أن الولايات المتحدة «شجعت» حكومة ألمانيا الغربية على شحن الأسلحة إلى إسرائيل في ضوء رغبة حكومته في المحافظة على «التوازن العسكري» بين العرب وإسرائيل». وانتهزت حكومة إشكول الإسرائيلية الفرصة لابتزاز شريكتيها في صفقة السلاح هذه؛ فطالبت واشنطن بتغيير سياستها السابقة من توريد الأسلحة مباشرة إلى إسرائيل، وأصرت على إلزام ألمانيا بتقديم تعويض اقتصادي لها على نقض اتفاق الصفقة؛ وحصلت على مطلبيها معاً. فقد أغدقت عليها إدارة جونسون بالسلاح (انظر أعلاه)، فيما وقعت ألمانيا الغربية (12 أيار/ مايو 1966) اتفاقاً معها يقضي بمنحها قرضاً مالياً طويل الأمد، وبشروط مريحة جداً، بمبلغ 150 مليون مارك ألماني، إضافة إلى 15 مليون مارك كمساعدات لمشاريع فنية. «وجاء توقيع هذه المساعدة مكملاً لاتفاقية «التعويضات» الألمانية التي انتهت في السنة ذاتها. وفي المقابل، حصلت ألمانيا الغربية على اعتراف إسرائيل الدبلوماسي بها، وسط تأزم جديد في علاقاتها مع الدول العربية، أدى إلى قطع علاقات عشر دول عربية بها، أو إلى سحب سفرائها من بون». وفي أعقاب هذه الأزمة، راحت العلاقات الألمانية - الإسرائيلية تستقر وتتحسن بشكل مستمر. [73]

وفي حرب 1967، انحازت ألمانيا إلى إسرائيل، دون أن تتخذ حكومتها موقفاً رسمياً بهذا الخصوص. وبعد الحرب، امتنعت عن محاولة لعب دور فاعل في الصراع العربي - الإسرائيلي، وعملت على توظيف قوتها الاقتصادية في بناء علاقات ثنائية مع دول المنطقة. وفي السوق الأوروبية المشتركة، وقفت ألمانيا في مواجهة معارضة فرنسا، لتوقيع «اتفاق التفضيل» (Preferential Agreement). واستمرت تجارة الأسلحة بين البلدين، رغم معارضة دوائر واسعة لها في إسرائيل. وترك مقتل الرياضيين الأولمبيين في ميونيخ (1972) غمامة في سماء العلاقات بين البلدين، ما لبثت أن تقشعت، لأن الطرفين سعيا إلى لملمة ذيول الحادث، والحؤول دون اندلاع الخلاف بينهما. ومع ذلك، فقد

(72) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 470.
(73) المصدر السابق، ص 470.

ألقت إسرائيل اللوم على السلطات الألمانية في معالجتها للحادث، الأمر الذي أدى في نظرها إلى مقتل الرياضيين. وكذلك، وبعد حرب 1973، توتر الوضع بين البلدين، بسبب تصريح المستشار الألماني، هلموت شميدت، بتعاطفه مع قضية الشعب الفلسطيني، مبرراً ذلك بدور ألمانيا في مأساته. «وللدفاع عن سياسته، جادل بأن الفلسطينيين هم ضحايا إقامة دول إسرائيل، التي بدورها كانت نتيجة «الهولوكوست». وقد استثنى رد فعل رئيس حكومة إسرائيل، مناحم بيغن، العنيف أي حوار مستقبلي بين رئيسي الدولتين، ولم يستأنف الحوار الإسرائيلي - الألماني إلا بعد استبدال رئيسي الحكومة كليهما». وعادت العلاقات الإسرائيلية - الألمانية إلى التحسن في أيام حكم المستشار هلموت كول، الذي بذل جهداً لدفع الطرفين إلى نسيان الماضي والتطلع إلى المستقبل. ويحكم «إعلان البندقية» (1987) سياسة ألمانيا الغربية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، ولكنها تحافظ على موقع في الصفوف الخلفية بين الدول المنخرطة في المسارات السياسية الجارية لإيجاد حلول لهذا الصراع. وقد زار الرئيس الألماني ريتشارد فون فايتسكر، إسرائيل (1985)، كما قام رئيس إسرائيل، حاييم هيرتسوغ، بزيارة لألمانيا (1987). [74]

و - إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة

منذ تأسيس «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» (EEC)، وذلك بعد «معاهدة روما» (آذار/ مارس 1957)، ومن ثم العمل بموجبها (1 كانون الثاني/ يناير 1958)، سعت إسرائيل إلى إقامة روابط وثيقة معها. وقد تحركت إسرائيل في هذا الاتجاه لأسباب سياسية واقتصادية، خاصة وأن جزءاً كبيراً من تجارتها الخارجية كانت مع دول أوروبا الوسطى والغربية. وطالبت إسرائيل (أيلول/ سبتمبر 1960) باتفاق اقتصادي شامل، إلا أنها حصلت (4 حزيران/ يونيو 1964) على اتفاق جزئي فقط، يقضي بتخفيض 20٪ من الرسوم المستحقة على البضائع الإسرائيلية، التي كانت الحمضيات المادة الرئيسية فيها. وعادت إسرائيل (4 تشرين الأول/ أكتوبر 1966) وتقدمت بطلب رسمي للانضمام إلى السوق أسوة باليونان. فكان الرد أن مثل هكذا علاقة يقتصر على الدول الأوروبية، التي قد تنضم لاحقاً إلى المجموعة. «وفي منتصف حرب الأيام الستة، في 7 حزيران/ يونيو 1967، قدمت المفوضية، الهيئة التنفيذية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، توصية إلى مجلس الوزراء للبدء في المفاوضات مع إسرائيل من أجل اتفاق تفضيلي. وكان ذلك بلا شك

(74) EZI, p. 475.

تعبيراً عن شجاعة سياسية، ولكن الدول الأعضاء لم تكن مستعدة لذلك بعد. (فقبل بضعة أيام، عشية الحرب، أعلن الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول حظراً على شحن السلاح إلى إسرائيل)». ولم يتغير هذا الموقف الفرنسي إلا بعد عامين (22 تموز/ يوليو 1969)، عندما أعلن وزير الخارجية الفرنسي، موريس شومان، «أن من يؤيد اتفاقاً تفضيلياً مع إسرائيل عليه أن يقبل في نفس الوقت اتفاقاً مثيلاً مع أية دولة عربية تطلب ذلك». وبعد القبول بالموقف الفرنسي من حيث المبدأ، قرر مجلس وزراء المجموعة (17 تشرين الأول/ أكتوبر 1969) البدء في المفاوضات مع إسرائيل. «وفي 29 تموز/ يوليو 1970، وقعت معاهدة ثانية مع إسرائيل في لوكسمبورغ، ولم يكن صدفة أن وُقّع في نفس اليوم اتفاق مع إسبانيا، بفضل ربط فرنسا ذلك بالاتفاق مع إسرائيل، بصرف النظر عن نظام فرانكو».[75]

وكان الاتفاق الجديد انطلاقة حقيقية: «أولاً، لأنه تجاوز قيود «غات» بالنسبة إلى «الدولة الأكثر تفضيلاً»، ومنح المنتجات الإسرائيلية تفضيلاً خاصاً في رسوم الجمارك؛ وثانياً، لأن غالبية المواد الصناعية كانت ستفيد من تخفيض بنسبة 50٪ في رسوم الجمارك؛ وثالثاً، لأن إسرائيل كانت ستبدأ في خفض الجمارك، ولكن بمستوى أقل، بين 10٪ و30٪. وهكذا، وبعد أكثر من عشرين عاماً على إقامتها، طورت إسرائيل خلالها صناعتها بفضل حواجز الحماية القوية، انطوى الاتفاق مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على توجه عكسي في سياستها الاقتصادية، وعلى البدء باللبرلة». وعدا المكاسب الاقتصادية، شكل الاتفاق نجاحاً سياسياً لإسرائيل، لأنه كتّل الدول الأوروبية في مواجهة المقاطعة العربية، الأمر الذي دعا جامعة الدول العربية إلى التهديد، لأول مرة، باستعمال سلاح النفط في الصراع؛ ولكن ذلك لم يحصل. وبعد توسيع المجموعة (1 كانون الثاني/ يناير 1973)، لتضم بريطانيا والدانيمارك وإيرلندا، اتسعت السوق أمام الصادرات الإسرائيلية، من جهة، وقامت عقبات جديدة، تم التغلب عليها، بفضل تساهل الدول الأعضاء في التعامل مع إسرائيل وإسبانيا. وفي مفاوضات لاحقة، تم التوقيع على الاتفاق الثالث بين إسرائيل والمجموعة (أيار/مايو 1975)، وهو الذي لا يزال قائماً إلى الآن (1998). وهو أوسع من سابقيه كثيراً، إذ شمل: إقامة منطقة تجارة حرة للمنتجات الصناعية؛ تمتّع المنتجات الإسرائيلية بالإعفاء الكامل من الرسوم ابتداء من شهر تموز/ يوليو 1977؛ إعطاء إسرائيل مهلة حتى 1 كانون الثاني/ يناير 1989، لاستكمال رفع الحواجز الجمركية بالتدريج. ومنذئذ، أصبح في إمكان إسرائيل النظر إلى الأسواق

(75) EZI, p. 402.

الأوروبية كمجال مفتوح أمام صناعاتها وصادراتها. في المقابل، زاد حجم الواردات الإسرائيلية من دول السوق، ووصل إلى 50٪ من مجمل وارداتها في سنة 1987. إلا أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تلك الدول تراجع من 37٪ في سنة 1957 إلى 32٪ في سنة 1987. وظل في تراجع لسببين رئيسيين: أولاً، تعاظم نسبة الصناعات التكنولوجية المتقدمة في الصادرات الإسرائيلية، والتي استوعبتها السوق الأميركية، وغالباً من خلال الشركات الأم الأميركية، التي استوردت منتجات فروعها في إسرائيل؛ وثانياً، التسهيلات الضخمة التي قدمتها الولايات المتحدة لحكومة إسرائيل على مشترياتها الأميركية، بناء على بروتوكولات «التعاون الاستراتيجي» بينهما، (انظر أعلاه).[76]

وكانت علاقات إسرائيل بالسوق الأوروبية قد شهدت تراجعاً معيناً بعد حرب 1967، بسبب سلوكها في المناطق المحتلة؛ إلا أنها زادت سوءاً في أعقاب حرب 1973، نظراً للحظر النفطي الذي أعلنته الدول العربية المصدرة للنفط على الدول المنحازة لإسرائيل، وطبقته على هولندا والدانيمارك (17 تشرين الأول/ أكتوبر 1973). وقد ضرب هذا الإجراء العربي وحدة الموقف الأوروبي، واضطرها إلى تعديل موقفها من إسرائيل نسبياً. وفي «بيان البندقية» (13 أيار/ مايو 1980)، أيدت دول السوق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً له، ودعت إلى إشراكها في مفاوضات التسوية. وفي أعقاب غزو لبنان (1982)، قررت تأجيل إقامة مجلس التعاون مع إسرائيل، وكذلك التوقيع على البروتوكول المالي. وأخذت مفوضية دول السوق تماطل في توقيع بروتوكولات تتعلق بجوانب مختلفة من الاتفاق؛ فيما منحت مرتبة أفضلية لمنتوجات المناطق المحتلة (31 كانون الأول/ ديسمبر 1986). وكانت هذه العرقلة الأوروبية تتعلق بالممارسات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، الأمر الذي تفاقم جراء الانتفاضة في تلك المناطق (كانون الأول/ ديسمبر 1987). ومع ذلك، فقد وقع البرلمان الأوروبي البروتوكولات، «وتدفق التجارة من إسرائيل وإليها، جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية شريك إسرائيل التجاري الأهم». وفي إطار «السوق الموحدة» (1992) زال التهديد باتخاذ إجراءات ضارة بإسرائيل، فتقدمت العلاقات دون هزات.[77]

ز - إسرائيل وأميركا اللاتينية

على أرضية علاقات الحركة الصهيونية بدول أميركا اللاتينية، وبفعل الضغط

(76) EZI, p. 403.
(77) EZI, pp. 403-404.

الأميركي على بعضها (انظر أعلاه)، وقفت غالبية تلك الدول إلى جانب قرار التقسيم في الأمم المتحدة (1947)؛ وفي الواقع، فإنه لولا تلك المساندة لما جاز القرار في المنظمة الدولية. فقد صوتت 13 دولة منها مع القرار، أي حوالي 40٪ من مجموع الأصوات التي حصل عليها (33 صوتاً)، بينما عارضته كوبا فقط، وامتنعت عن التصويت بتأثير الفاتيكان كل من الأرجنتين والتشيلي وكولومبيا وهندوراس والسلفادور والمكسيك. وكانت غواتيمالا وأورغواي وبيرو قد شاركت في «لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين» (UNSCOP)، وقامت بدور فعال في تبني الهيئة الدولية مبدأ إقامة إسرائيل، وبالتالي، إصدار قرار التقسيم. وفي الفترة ما بين 19 أيار/مايو 1948، عندما اعترفت غواتيمالا بإسرائيل، ونيسان/ أبريل 1949، كانت دول أميركا اللاتينية العشرون قد اعترفت بإسرائيل قانونياً(de jure) . «وكان من نتيجة ذلك أن تقدمت إلى الجمعية العامة في 10/5/1949 سبع دول، كانت أربع منها أميركية لاتينية، هي (غواتيمالا وبنما وهايتي وأورغواي)، بمشروع قرار ينص على قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة. وعندما جرى التصويت [11 أيار/ مايو 1949] على المشروع صوتت إلى جانبه 18 دولة أميركية لاتينية. ولم تعارضه أي منها، في حين امتنعت البرازيل والسلفادور فقط عن التصويت. وكانت دول أميركا اللاتينية في مقدمة الدول التي تبادلت مع الكيان الصهيوني التمثيل الدبلوماسي والقنصلي». وكانت إسرائيل (كانون الثاني/ يناير 1949) قد أقامت بعثتها الأولى في أميركا اللاتينية، والرابعة في العالم، في مونتفيديو (أورغواي) ومن بعدها (صيف 1949) في بوينس آيرس (الأرجنتين)، ثم في البرازيل (1952)، وفي مكسيكو (1953). وفي المقابل، ففي الفترة ما بين 1952 – 1955، أقامت البرازيل وأورغواي، وغواتيمالا، ممثليات لها في إسرائيل، وانفردت غواتيمالا بإقامة سفارتها في القدس.(78)

وفي علاقاتها مع إسرائيل، تأثرت دول أميركا اللاتينية، بطبيعة الحال، بمواقف الولايات المتحدة، التي شجعتها على إقامة تلك العلاقات في شتى المجالات وتطويرها، بذريعة الإفادة من التجربة الإسرائيلية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وانسجاماً مع السياسة الأميركية، اتخذت تلك الدول موقف اللامبالاة أثناء العدوان الثلاثي على مصر (1956)، لكنها صوتت في الجمعية العمومية إلى جانب انسحاب المعتدين، لأن واشنطن أرادت منها ذلك. «وتبعاً لازدياد النفوذ الأميركي في أميركا اللاتينية، ازداد التغلغل الإسرائيلي والصهيوني فيها. وفي هذا المجال، يمكن اعتبار «منظمة دول أميركا» (Organization of American States)– التي ترعاها الولايات المتحدة وتدعمها

(78) الموسوعة الفلسطينية، 2/6، ص 80–81؛ EZI, p. 854.

اقتصادياً – المدخل الرئيسي لإسرائيل إلى جميع دول أميركا اللاتينية وخصوصاً برنامج «التحالف من أجل التطوير» (Alliance for Progress)الذي تشرف عليه المنظمة. وقد كانت سنة 1961 – سنةالغزو الفاشل لكوبا – نقطة تحول في علاقات إسرائيل بهذه الدول. ففي السنة التالية لإخفاق غزو كوبا عسكرياً، بدأ تنفيذ برنامج «التعاون الفني» في أميركا اللاتينية بتوجيه من الولايات المتحدة. وبموجب هذا البرنامج عقدت إسرائيل اتفاقات «تعاون» فني وعلمي مع كل من بوليفيا وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والدومينيك والإكوادور ونيكاراغوا وبيرو. وذلك بالإضافة إلى اتفاقات مع مؤسسات فنزويلية خاصة، ومع «منظمة دول أميركا» مباشرة، ومع السكرتارية الدائمة لـ «التكامل الاقتصادي لدول أميركا الوسطى» (Central American Economic Intergration). وتشمل هذه الاتفاقات الزراعة والتعاونيات والتطوير الريفي واستغلال المياه، والتخطيط الريفي والإنتاج».(79)

وهكذا، شهدت الستينات تطويراً واسع النطاق للعلاقات بين إسرائيل ودول أميركا اللاتينية، التي تهافتت على طلب المساعدة التقنية الإسرائيلية، خاصة في مجالي الزراعة والاقتصاد. «فقد أُنشئت روابط تعاون تقني حتى مع كوبا، في المراحل الأولى من حكم كاسترو. وتنامى عدد البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في أميركا اللاتينية إلى 16، وعدد السفارات الأميركية اللاتينية في إسرائيل إلى 15 – عشر منها في القدس... بينما بقيت خمس ممثليات أميركية لاتينية في تل أبيب (الأرجنتين، البرازيل، مكسيكو، البيرو وكوبا). وقد وقع في هذه الفترة 22 اتفاقاً للتعاون التقني، و16 اتفاقاً تجارياً، و16 اتفاقاً ثقافياً». وهكذا، وقفت دول أميركا اللاتينية، فيما عدا كوبا، إلى جانب إسرائيل في عدوانها على الدول العربية (1967)، وسمحت لآلاف المتطوعين من رعاياها بالقدوم إلى إسرائيل للعمل في قطاعي الصناعة والزراعة، وحتى للاشتراك في القتال. «فبعد حرب الأيام الستة (1967)، صوتت 22 دولة أميركية لاتينية ضد مشروع قرار دول عدم الانحياز، الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط من المناطق المحتلة. وفي أثناء النقاش نفسه، اقترحت 20 دولة أميركية لاتينية قراراً بديلاً (لم يوافق عليه)، يثبّت الربط بين الانسحاب ووقف الأعمال العدائية وإقامة تعايش سلمي. ولعبت دول أميركا اللاتينية دوراً حاسماً في صوغ قرار مجلس الأمن رقم 242. وكان معدل الدعم لإسرائيل في المجموعة الأميركية اللاتينية (التي زاد عددها عبر استقلال أربع دول كاريبية جديدة، جمايكا، ترينداد – توباغو، بربادوس، وغويانا) بين 1960 و1967، أعلى من أية مجموعة

(79) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 488.

أخرى، بمن فيها الكتلة الغربية». وقد انفردت كوبا بإدانة العدوان الإسرائيلي، وطالبت بوقف إطلاق النار فوراً، وبانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل 5 حزيران/ يونيو 1967. لكنها لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل أسوة بأكثرية الدول الإشتراكية، وإنما تريثت في ذلك حتى 1973.[80]

في الواقع، لم يكن النشاط «المدني» الإسرائيلي في أميركا الوسطى والجنوبية أكثر من غطاء للتعاون العسكري؛ وفيما لم يترك الأول أثراً يذكر، فإن الثاني توطد، سواء لناحية التزويد بالسلاح، أو تدريب العسكريين على محاربة الحركات الثورية في تلك الدول. وهذا النشاط الإسرائيلي في أميركا اللاتينية، برعاية الولايات المتحدة وتشجيعها، ينسجم تماماً مع الدور الوظيفي لإسرائيل في الاستراتيجية الكونية الأميركية (انظر أعلاه). وكان كلما تزعزع الاستقرار السياسي في تلك الدول، كلما تعزز النشاط الإسرائيلي فيها. «وفي كل الأحوال، عمل الدور الحاسم الذي قام به العسكريون في المنطقة [أميركا اللاتينية] لمصلحة تكثيف العلاقات بين إسرائيل والحكومات في أميركا اللاتينية. ويُكنّ عسكريو أميركا اللاتينية إعجاباً مهنياً بإنجازات إسرائيل العسكرية، كما أنهم يشاركونها في نظرتها إلى العالم، أو أن بينهم – على الأقل – التفاهم المشترك الذي يكون عادة بين العسكريين المحترفين. وهم – عدا ذلك – متعصبون ضد الشيوعية، ويميلون إلى اعتبار إسرائيل حامية الحضارة الغربية في وجه الإرهابيين اليساريين والأنظمة العربية المدعومة من الاتحاد السوفياتي... وفيما عدا التشابه الطبيعي، عملت إسرائيل على تعزيز علاقاتها بالمؤسسات العسكرية في أميركا اللاتينية، منذ أوائل الستينات؛ ففي ذلك الوقت، كانت إدارة كندي قد أصابها القلق نتيجة انتصار كاسترو في كوبا، والدفع الذي أعطاه هذا الانتصار للحركات اليسارية في المنطقة. فطلبت من إسرائيل تطبيق برامج «العمل المدني»، وهي بصورة أساسية [في الظاهر] كناية عن مشاريع زراعية وعسكرية من نمط «الناحل»، ومنظمات الشبيبة شبه العسكرية».[81]

وفي أجواء عدم الاستقرار الداخلي في دول أميركا اللاتينية، استعانت أجهزة الاستخبارات الأميركية بإسرائيل لتهيئة عسكريين من تلك الدول لتولي السلطة. وقد حقق هذا التعاون نجاحاً ملموساً، إذ أنه أوصل العديد من ضباط الجيش الكبار إلى الحكم في عدد كبير من تلك الدول، وذلك في انقلابات عسكرية، تغطت بذريعة التصدي لحركات ثورية يسارية، لم يستطع الحكم المدني التعامل معها بنجاعة. «وقدمت إسرائيل

(80) EZI, p. 854.

(81) بحبح، إسرائيل وأميركا اللاتينية، (مصدر سابق)، ص 116–117.

لكبار الضباط وغيرهم من المسؤولين في 12 بلداً أميركياً لاتينياً، دروساً متخصصة بالوعي المواطني والوطنية وروح الخدمة وتدريب الشبيبة، مستخدمة أموالاً قدمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. كما أرسلت هذه الدول شبيبة منتقاة للتدريب في إسرائيل. أما البرامج، وإن كانت ظاهرياً ذات طبيعة عسكرية، إلا أنها كانت بإشراف وحدة خاصة من وزارة الدفاع الإسرائيلية، تدعى دائرة التعاون والارتباط الخارجي. وأنشئت البرامج بعدما «شجعت إسرائيل بنجاح فكرة استخدام العسكريين كعامل في التنمية الوطنية». وقد أدت هذه البرامج إلى تفاعل مباشر بين ضباط المخابرات الإسرائيليين والمؤسسات العسكرية في دول أميركا اللاتينية. «وانطلاقاً من هذه العلاقات، بدأت إسرائيل سنة 1964 سياسة تشجيع زيارات الأميركيين اللاتينيين للقواعد العسكرية الإسرائيلية، والصناعات الحربية، والمنشآت المماثلة. ولاحظ كوفمان وزملاؤه حدوث 160 زيارة من هذا النوع بين سنة 1964 وسنة 1971، تمثّل فيها 18 بلداً أميركياً لاتينياً. وأنفقت الحكومة الإسرائيلية ببذخ على الزوار من العسكريين، الذين كان العديد منهم ضباطاً من ذوي الرتب العليا: رؤساء أركان (بوليفيا سنة 1964 وسنة 1974، وتشيلي سنة 1967، والبيرو سنة 1970، وغواتيمالا سنة 1971، وفنزويلا سنة 1971، والإكوادور سنة 1974)؛ قادة سلاح البحرية (فنزويلا وتشيلي سنة 1970)؛ قادة سلاح الجو (غواتيمالا سنة 1971)؛ وزراء دفاع سابقون؛ رؤساء أركان متقاعدون (بوليفيا، تشيلي، كولومبيا، السلفادور، فنزويلا، وأورغواي)؛ وغيرهم من كبار العسكريين الذين يشغلون مناصب وزارية غير عسكرية».[82]

ولا غرو والحالة هذه، أن تحولت دول أميركا اللاتينية إلى أكبر سوق للسلاح الإسرائيلي بلا منازع حتى العقد الأخير، عندما أصبحت السوق الأميركية الشمالية تتصدر القائمة، بفعل توسيع نطاق «التعاون الاستراتيجي» بين إسرائيل والولايات المتحدة (انظر أعلاه). فقد جيّرت إسرائيل مجمل العلاقات التي بنتها مع تلك الدول، برعاية واشنطن، وخاصة مع عسكرييها الذين وصلوا إلى الحكم، وأيضاً برعاية واشنطن، لبيع إنتاجها من الأسلحة، الأمر الذي أصبح أهم مظاهر العلاقات الإسرائيلية – الأميركية اللاتينية. وأهمية إسرائيل بالنسبة إلى بعض الأنظمة في أميركا الوسطى والجنوبية، تتعدى التسليح إلى تقديم الاستشارات العسكرية في مجال قمع حركات التمرد على الأنظمة الدكتاتورية. «وهكذا، فقد احتلت صادرات السلاح مركزاً مرموقاً، إن لم نقل أنها كانت على رأس جدول أعمال كل زيارة إسرائيلية على مستوى عال لأميركا اللاتينية في السنوات

(82) المصدر السابق، ص 117–118.

الأخيرة: زيارة الرئيس إفرايم كتسير لغواتيمالا في كانون الأول/ ديسمبر 1977؛ زيارة نائب وزير الدفاع، مردخاي تسيبوري، لتشيلي في كانون الثاني/ يناير 1979؛ زيارة وزير الخارجية، يتسحاق شمير، للمكسيك في آذار/ مارس 1981، وللإكوادور في أيلول/ سبتمبر 1981، وللأرجنتين وكوستاريكا في كانون الأول/ ديسمبر 1982؛ زيارة وزير الدفاع، أريئيل شارون، للهندوراس في كانون الأول/ ديسمبر 1982». وهذه الزيارات وغيرها كثير لم تكن في اتجاه واحد، بل قابلها من الطرف الآخر عدد لا يقل حجماً ومستوى، على الرغم من التقلبات السياسية في العديد من دول أميركا اللاتينية.[83]

وكان لا بد لهذه العلاقات الإسرائيلية – الأميركية اللاتينية، القائمة على أسس مصطنعة، أن تتأثر بالتغيرات السياسية التي شهدتها أميركا الوسطى والجنوبية منذ نهاية الستينات؛ وكانت حرب 1973 نقطة تحول رئيسية فيها. ففي البيرو، قام نظام عسكري يساري (1968)؛ وفي تشيلي، وصل إلى الحكم ائتلاف شيوعي – إشتراكي، بقيادة سلفادور الليندي (1969)؛ وفي الأرجنتين، عاد خوان بيرون إلى السلطة (1973). وانضمت هذه الدول إلى مجموعة عدم الانحياز، التي سبقتها إليها كوبا، وتبعتها دول أخرى. ووصل عدد الدول الكاريبية إلى 15 في منتصف الثمانينات، أصبح العديد منها أكثر جذرية، وانضم إلى مجموعة عدم الانحياز. «وقد قادت هذه التطورات إلى تشكيل مجموعة واسعة من دول أميركا اللاتينية الجذرية، تتبع خطاً سياسياً مناهضاً بحدة للولايات المتحدة وإسرائيل. وكانت نشيطة في «مجموعة – 77»، منظمة نصف الكرة الأرضية الجنوبي (أميركا اللاتينية، أفريقيا، وآسيا)، التي تأسست في سنة 1964، من أجل الحصول على شروط تجارة تفضيلية من دول الشمال الصناعية الغنية». وبعد «مؤتمر ليما» (1971)، أخذت هذه الدول تتبنى سياسات مناهضة لإسرائيل. وقد تعزز هذا المنحى بعد حرب 1973، واستعمال الدول العربية نفطها سلاحاً في المعركة السياسية، الأمر الذي هدد اقتصاد دول أميركا اللاتينية بشكل خطير، سواء منها المستهلكة للنفط أو المنتجة له، فتوجهت نحو تحسين علاقاتها مع الدول العربية. وفي الصراع على السلطة في العديد من تلك الدول، وبروز ظاهرة الانقلابات العسكرية فيها، لعبت إسرائيل دوراً عميلاً لأجهزة المخابرات الأميركية. وفيما تظاهر عدد من الأنظمة الدكتاتورية العسكرية، التي أطاحت بالحكومات «اليسارية»، بالاستمرار في سياسة تلك الحكومات الخارجية، فإنها عززت علاقاتها العسكرية السرية، وخاصة التسليحية، مع إسرائيل.[84]

(83) المصدر السابق، ص 87–88.

(84) EZI, pp. 854-855.

لكن التغير الذي طرأ على العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ودول أميركا اللاتينية، لم ينعكس بكل أبعاده على تجارة السلاح بينهما، إذ استمر توريد السلاح الإسرائيلي، بشكل أو بآخر، إلى تلك الدول. وفي الواقع، تزامنت مبيعات السلاح الإسرائيلية الكبيرة مع تآكل مهم في دعم أميركا اللاتينية الدبلوماسي لإسرائيل على الصعيد الدولي. «إذ إنه، بنهاية سنة 1979، أصبح 11 بلداً من أميركا اللاتينية أعضاء في حركة عدم الانحياز، المعروفة بمواقفها التقليدية المنتقدة لسياسات إسرائيل. [وهذه البلاد هي: الأرجنتين، بوليفيا، كوبا، غرينادا، غويانا، جمايكا، نيكاراغوا، بنما، بيرو، سورينام، ترينداد، وتوباغو]. ويمكن ملاحظة هذا التبدل بسهولة في أنماط التصويت في الأمم المتحدة [انظر بحبح، الجدول رقم 5، من 80–82]. وبقيت غواتيمالا وحدها ثابتة في دعمها لإسرائيل.. [بالنسبة إلى الأسلحة الإسرائيلية المصدرة إلى أميركا الجنوبية، انظر بحبح، الجدول رقم 8، ص 89–109]. أما الدول الأخرى، فتتبدل أنماط تصويتها بسرعة. كما تعترف أغلبيتها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وبحقوق الفلسطينيين. وقد صوتت خمس دول أميركية لاتينية؛ بينها المكسيك والبرازيل، إلى جانب قرار الجمعية العامة الصادر سنة 1975، والذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية، وامتنعت إحدى عشرة دولة عن التصويت. وصوتت الدول الأميركية اللاتينية جميعاً، باستثناء غواتيمالا وجمهورية الدومينيكان (امتنعتا عن التصويت)، إلى جانب شجب القانون الأساسي لمدينة القدس، الذي طبقته إسرائيل على المدينة سنة 1980؛ وهو القانون الذي أعاد تأكيد ضم القسم الغربي من المدينة سنة 1967، فأدى إلى تسريع انتقال البعثات الأميركية اللاتينية الاثنتي عشرة جميعها من القدس إلى تل أبيب. ولئن كانت هذه النكسات قد تركت أثراً عميقاً في نفوس الإسرائيليين، وخصوصاً التصويت في شأن معادلة الصهيونية بالعنصرية، غير أن هذه المواقف لم تؤثر في وفاء إسرائيل السريع والحازم بتسليم طلبات الأسلحة».[85]

وبالطبع، لا تكشف إسرائيل عن حجم مبيعاتها من الأسلحة إلى دول أميركا اللاتينية؛ وبالتأكيد، فإنها لا تفصح عن دور أجهزة الاستخبارات الأميركية في هذا المجال. إلا أن أخبار التعاون بينهما تتسرب، بهذه الطريقة أو تلك. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقول الأستاذ نوعام تشومسكي عن دور إسرائيل في بنما، عندما قررت واشنطن، بعد تردد، تصفية حكم نوريغا، ما يلي: «ومؤشر آخر إلى التردد المحتمل في المراتب العليا هو العلاقة الإسرائيلية – البنمية الغربية. والظاهر أنه، كما في حالة سوموزا

(85) بحبح، إسرائيل وأميركا اللاتينية، ص 88–110.

الأخيرة: زيارة الرئيس إفرايم كتسير لغواتيمالا في كانون الأول/ ديسمبر 1977؛ زيارة نائب وزير الدفاع، مردخاي تسيبوري، لتشيلي في كانون الثاني/ يناير 1979؛ زيارة وزير الخارجية، يتسحاق شمير، للمكسيك في آذار/ مارس 1981، وللإكوادور في أيلول/ سبتمبر 1981، وللأرجنتين وكوستاريكا في كانون الأول/ ديسمبر 1982؛ زيارة وزير الدفاع، آريئيل شارون، للهندوراس في كانون الأول/ ديسمبر 1982». وهذه الزيارات وغيرها كثير لم تكن في اتجاه واحد، بل قابلها من الطرف الآخر عدد لا يقل حجماً ومستوى، على الرغم من التقلبات السياسية في العديد من دول أميركا اللاتينية.[83]

وكان لا بد لهذه العلاقات الإسرائيلية - الأميركية اللاتينية، القائمة على أسس مصطنعة، أن تتأثر بالتغيرات السياسية التي شهدتها أميركا الوسطى والجنوبية منذ نهاية الستينات؛ وكانت حرب 1973 نقطة تحول رئيسية فيها. ففي البيرو، قام نظام عسكري يساري (1968)؛ وفي تشيلي، وصل إلى الحكم ائتلاف شيوعي - إشتراكي، بقيادة سلفادور الليندي (1969)؛ وفي الأرجنتين، عاد خوان بيرون إلى السلطة (1973). وانضمت هذه الدول إلى مجموعة عدم الانحياز، التي سبقتها إليها كوبا، وتبعتها دول أخرى. ووصل عدد الدول الكاريبية إلى 15 في منتصف الثمانينات، أصبح العديد منها أكثر جذرية، وانضم إلى مجموعة عدم الانحياز. «وقد قادت هذه التطورات إلى تشكيل مجموعة واسعة من دول أميركا اللاتينية الجذرية، تتبع خطاً سياسياً مناهضاً بحدة للولايات المتحدة وإسرائيل. وكانت نشيطة في «مجموعة - 77»، منظمة نصف الكرة الأرضية الجنوبي (أميركا اللاتينية، أفريقيا، وآسيا)، التي تأسست في سنة 1964، من أجل الحصول على شروط تجارة تفضيلية من دول الشمال الصناعية الغنية». وبعد «مؤتمر ليما» (1971)، أخذت هذه الدول تتبنى سياسات مناهضة لإسرائيل. وقد تعزز هذا المنحى بعد حرب 1973، واستعمال الدول العربية نفطها سلاحاً في المعركة السياسية، الأمر الذي هدد اقتصاد دول أميركا اللاتينية بشكل خطير، سواء منها المستهلكة للنفط أو المنتجة له، فتوجهت نحو تحسين علاقاتها مع الدول العربية. وفي الصراع على السلطة في العديد من تلك الدول، وبروز ظاهرة الانقلابات العسكرية فيها، لعبت إسرائيل دوراً عميلاً لأجهزة المخابرات الأميركية. وفيما تظاهر عدد من الأنظمة الدكتاتورية العسكرية، التي أطاحت بالحكومات «اليسارية»، بالاستمرار في سياسة تلك الحكومات الخارجية، فإنها عززت علاقاتها العسكرية السرية، وخاصة التسليحية، مع إسرائيل.[84]

(83) المصدر السابق، ص 87-88.

(84) EZI, pp. 854-855.

لكن التغير الذي طرأ على العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ودول أميركا اللاتينية، لم ينعكس بكل أبعاده على تجارة السلاح بينهما، إذ استمر توريد السلاح الإسرائيلي، بشكل أو بآخر، إلى تلك الدول. وفي الواقع، تزامنت مبيعات السلاح الإسرائيلية الكبيرة مع تآكل مهم في دعم أميركا اللاتينية الدبلوماسي لإسرائيل على الصعيد الدولي. «إذ إنه، بنهاية سنة 1979، أصبح 11 بلداً من أميركا اللاتينية أعضاء في حركة عدم الانحياز، المعروفة بمواقفها التقليدية المنتقدة لسياسات إسرائيل. [وهذه البلاد هي: الأرجنتين، بوليفيا، كوبا، غرينادا، غويانا، جمايكا، نيكاراغوا، بنما، بيرو، سورينام، ترينداد، وتوباغو]. ويمكن ملاحظة هذا التبدل بسهولة في أنماط التصويت في الأمم المتحدة [انظر بحبح، الجدول رقم 5، من 80-82]. وبقيت غواتيمالا وحدها ثابتة في دعمها لإسرائيل.. [بالنسبة إلى الأسلحة الإسرائيلية المصدرة إلى أميركا الجنوبية، انظر بحبح، الجدول رقم 8، ص 89-109]. أما الدول الأخرى، فتتبدل أنماط تصويتها بسرعة. كما تعترف أغلبيتها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وبحقوق الفلسطينيين. وقد صوتت خمس دول أميركية لاتينية؛ بينها المكسيك والبرازيل، إلى جانب قرار الجمعية العامة الصادر سنة 1975، والذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية، وامتنعت إحدى عشرة دولة عن التصويت. وصوتت الدول الأميركية اللاتينية جميعاً، باستثناء غواتيمالا وجمهورية الدومينيكان (امتنعتا عن التصويت)، إلى جانب شجب القانون الأساسي لمدينة القدس، الذي طبقته إسرائيل على المدينة سنة 1980؛ وهو القانون الذي أعاد تأكيد ضم القسم الغربي من المدينة سنة 1967، فأدى إلى تسريع انتقال البعثات الأميركية اللاتينية الاثنتي عشرة جميعها من القدس إلى تل أبيب. ولئن كانت هذه النكسات قد تركت أثراً عميقاً في نفوس الإسرائيليين، وخصوصاً التصويت في شأن معادلة الصهيونية بالعنصرية، غير أن هذه المواقف لم تؤثر في وفاء إسرائيل السريع والحازم بتسليم طلبات الأسلحة».[85]

وبالطبع، لا تكشف إسرائيل عن حجم مبيعاتها من الأسلحة إلى دول أميركا اللاتينية؛ وبالتأكيد، فإنها لا تفصح عن دور أجهزة الاستخبارات الأميركية في هذا المجال. إلا أن أخبار التعاون بينهما تتسرب، بهذه الطريقة أو تلك. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقول الأستاذ نوعام تشومسكي عن دور إسرائيل في بنما، عندما قررت واشنطن، بعد تردد، تصفية حكم نورييغا، ما يلي: «ومؤشر آخر إلى التردد المحتمل في المراتب العليا هو العلاقة الإسرائيلية - البنمية الغربية. والظاهر أنه، كما في حالة سوموزا

(85) بحبح، إسرائيل وأميركا اللاتينية، ص 88-110.

[نيكاراغوا]، لم تُجبَر إسرائيل على إلغاء شحنات أسلحة ومساعدة أخرى إلى نورييغا حتى النهاية عملياً. وبحسب الصحافة الإسرائيلية، عندما لم يعد نورييغا «حبيب القلب» بالنسبة إلى واشنطن في سنة 1986، «صدر الأمر لإسرائيل بالانضباط - فقد سمح لها بالاستمرار في بيع السلاح، ولكن طلب منها التستر في علاقتها مع نورييغا». وحوالي 20٪ من النصف مليار دولار من مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى بنما خلال العقد الأخير [1980 - 1990]، كانت خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إضافة إلى معدات عسكرية أخرى، كما يفيد إفرايم دافيدي في صحافة حزب العمل. وهو يعتقد أن الأميركيين يتبعون الخطة المعتادة من تزويد الأسلحة للعناصر العسكرية، التي، كما كانوا يأملون، ستصفي أهدافهم بالذات - نفس السيناريو إلى حد كبير، كما في بيع إسرائيل أسلحة أميركية إلى إيران منذ بداية الثمانينات». [86]

ويؤكد تشومسكي أن عناصر عسكرية إسرائيلية كانت منخرطة في تدريب العصابات اليمينية المرتبطة بتجار المخدرات، في كولومبيا وكوستاريكا والهندوراس. وتشهد فضيحة «كونترا غيت» (انظر أعلاه) على هذا التورط، سواء لناحية التزويد بالسلاح، أو توفير الأموال عبر صفقات أسلحة سرية، أو القيام بتدريب رجال «الكونترا»، لقلب نظام حكم «الساندينستا» في نيكاراغوا. وقاد العملية، التي دعيت باسم «Spearhead» (رأس الحربة)، الكولونيل الإسرائيلي (احتياط) يئير كلاين. وقال تشومسكي: «ادّعت إسرائيل أن الكولونيل يئير كلاين ورفاقه في العملية الأمنية «رأس الحربة»... كانوا يعملون على مسؤوليتهم. ولكن أندرو كوكبرن [صحافي أميركي] يشير إلى أن شركة كلاين كانت تصر علناً على أنها تعمل دائماً «بموافقة وزارة دفاعنا وتفويضها الكاملين». وقد دربوا أيضاً رجال الكونترا في هندوراس وضباطاً غواتيماليين؛ وادعى أحد رفاق كلاين، وهو كولونيل إسرائيلي، أنهم دربوا كل ضابط غواتيمالي من رتبة نقيب (كابتن) فما فوق، وأنهم كانوا يعملون بناء على عقد نظمته الصناعات العسكرية الإسرائيلية، التي تملكها الدولة. وأوضح مدير التسويق في عملية «رأس الحربة»، «أن لدى الأميركيين مشكلة الرأي العام، والصورة الدولية. ونحن، ليست لدينا هذه المشكلة». ولذلك، فالعمل القذر في تدريب قتلة وسفاحين بالجملة، يمكن أن يُلزّم إلى مرتزقتنا الإسرائيليين. وفي صحيفة الأوبزرفر (Observer) اللندنية، أفاد هيو أوشوغنسي أنه، في رسالة بتاريخ 31 آذار/ مارس 1981، موقعة من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي، يتسحاق رابين، من حزب العمل، موجودة في حيازة الصحيفة، أعطى رابين «رأس الحربة» الموافقة الرسمية «لتصدير

(86) Chomsky, Deterring Democracy, (op. cit.) p. 161.

المعرفة العسكرية والعتاد العسكري»، مشترطاً بعد «أنه من الضروري تلقي تفويض رسمي لكل عملية مفاوضات».. وأفادت الصحافة الإسرائيلية أن الكولونيل كلاين ورفاقه استخدموا شبكة من اليهود الأميركيين الأرثوذكسيين المتطرفين لغسل الأموال التي تلقوها على خدماتهم في كولومبيا. وادعت أيضاً، أن كلاين شغل منصباً مسؤولاً وحساساً كقائد لغرفة العمليات الحربية في هيئة الأركان الإسرائيلية». [87]

إلا أنه على الرغم من التقلبات السياسية في أميركا الوسطى واللاتينية، وافتضاح دور إسرائيل العميل لوكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) فيهما، فإن العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية الأميركية - اللاتينية ظلت في تنام مستمر. «ففي سنة 1986، كانت لإسرائيل 19 سفارة في أميركا اللاتينية، ولأميركا اللاتينية 17 سفارة في إسرائيل. وشملت مساعدات إسرائيل التقنية في الثمانينات برامج بعيدة المدى في كوستاريكا، وجمهورية الدومينيكان، وكولومبيا، وهندوراس». وبموازاة تطور العلاقات الدبلوماسية توسعت التجارة المدنية بينهما، ولكنها ظلت هامشية، مقارنة بتجارة السلاح والموارد الاستراتيجية، التي لا تكشف مصادر الطرفين عن حجمها. وفيما كان التبادل التجاري في سنة 1974 أقل من 50 مليون دولار في كل اتجاه، فإن صادرات إسرائيل إلى أميركا اللاتينية في سنة 1980 بلغت 150 مليون دولار، بينما وارداتها منها كانت 140 مليوناً. وتراجعت هذه الأرقام في سنتي 1983 و1984، لكن صادرات إسرائيل عادت وارتفعت، ووصلت سنة 1986 إلى 185 مليون دولار، فيما وارداتها انخفضت إلى 82 مليون دولار، وظلت تراوح حول هذه الأرقام لاحقاً. وفيما كانت إسرائيل تصدر المواد الكيماوية والزراعية، والآلية، والالكترونية؛ فإنها كانت تستورد اللحم، والسمك، والسيارات، والكاكاو، والقهوة والسكر، والمعادن. «والإحصاءات التجارية لا تغطي صادرات الدفاع وواردات المواد الاستراتيجية، مثل النفط والفحم. وقدّرت واردات النفط من المكسيك في سنة 1986 بمبلغ 250 مليون دولار، وواردات الفحم من كولومبيا بمبلغ 5 ملايين دولار. وتلعب مؤسسات اقتصادية إسرائيلية - بنوك، وجمعيات بناء، وشركات تخطيط وتطوير زراعي - دوراً اقتصادياً هاماً في عدد من دول أميركا اللاتينية». [88]

(87) Ibid, pp. 133-134.
(88) EZI, p. 855.

ح – إسرائيل وأفريقيا السوداء

لدى الإعلان عن قيام إسرائيل، لم تكن الغالبية العظمى من دول أفريقيا السوداء قد استقلت؛ ولذلك لم يكن لها دور يذكر عندما طُرحت قضية فلسطين للمناقشة في الأمم المتحدة، فيما عدا ليبيريا التي صوتت إلى جانب قرار التقسيم، بفعل التأثير الأميركي عليها (انظر أعلاه). ومع ذلك، نسجت إسرائيل علاقات سياسية مع شخصيات من تلك الدول، حتى قبل استقلالها. ومعلوم أن الغالبية العظمى من تلك الدول نالت استقلالها في الفترة ما بين سنتي 1957 و1963. وقد لعب القائد الاشتراكي اليهودي، ليون بلوم، الذي تولى رئاسة الوزارة في فرنسا (1947) دوراً بارزاً في بناء تلك العلاقات. وكان بلوم صهيونياً، وشارك (1929) في «الوكالة اليهودية الموسّعة» (انظر أعلاه). ومن موقعه في المؤسسة السياسية الفرنسية، جذب عدداً من زعماء المستعمرات الفرنسية في أفريقيا إلى المشروع الصهيوني، ومنهم: ليوبولد سنغور (السنغال)، وبوانييه (ساحل العاج)، وسيكوتوري (غينيا). «فقد وجّه القيادة السوداء الشابة نحو تجارب حركة العمل الإسرائيلية وإنجازاتها الاجتماعية والاقتصادية: إلى قطاعها الصناعي – التعاوني؛ وإلى حركات الكيبوتس والموشاف فيها وزراعتها الحديثة المكثفة؛ وإلى طابع المجتمع الإسرائيلي التعددي، الديمقراطي والتكافئي؛ وإلى تنظيم قواتها المسلحة؛ وإلى تأميناتها الاجتماعية وخدماتها الطبية». وفي لندن، وإن إلى درجة أقل، قام الأستاذ اليهودي الصهيوني هارولد لاسكي، بدور مثيل في كلية الاقتصاد بجامعة لندن،، التي كانت المركز الأهم للطلاب الأفريقيين الناطقين بالانكليزية. «فقد نقل عواطفه نحو حركة العمال الإسرائيلية وسياساتها الاجتماعية» إلى طلابه الكثيرين. وكان لهؤلاء جميعاً تأثير قوي في سياسة دولهم بعد استقلالها تجاه إسرائيل؛ ولا غرو، أن تعززت علاقاتها مع تلك الدول في الستينات، وظلت قوية حتى حرب 1973، عندما قطعت غالبيتها العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.[89]

ويلفت النظر أن تغلغل إسرائيل في دول أفريقيا تواكب مع ازدهار علاقاتها بفرنسا، الأمر الذي مهد لها سبيل اختراق تلك الدول سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. فمبكراً بدأ بن – غوريون يعمل على تشكيل «حلف المحيط» (النصف الأول من الخمسينات) مع إثيوبيا وتركيا وإيران (انظر أعلاه). أما بعد حرب السويس (1956)، والعزلة التي أحاقت بإسرائيل دولياً، فقد فتحت لها حليفتها فرنسا مداخل إلى مستعمراتها

(89) EZI, pp. 206-207.

الأفريقية، التي راحت تتسع مع توالي استقلال الدول الأفريقية. وقد حققت أكثر من 20 دولة أفريقية استقلالها في فترة قصيرة نسبياً. وعندما تردّت علاقات فرنسا بإسرائيل، تبنت الولايات المتحدة النشاط الإسرائيلي في أفريقيا، تحت غطاء برامجها للمساعدات الخارجية(AID) . «لقد أحس رئيس الحكومة بن – غوريون ورفاقه بالتحدي وبالفرصة السياسية الناجمة عن هذه التغيرات في تركيب الأمم المتحدة. ومنذ سنة 1956، كان بن – غوريون قد أرسل بعثات دراسة مختلفة إلى أفريقيا، مؤلفة من مستشارين موثوقين مثل دافيد هكوهين، إلياهو إيلات، ورئيس الأركان السابق يعكوف دودي. وقد أدت تقاريرهم، سوية مع انطباعات بن – غوريون الخاصة، التي اكتسبها من خلال محادثات طويلة مع شخصيات أفريقية زائرة ومجموعات من المتدربين الشباب، إلى استخلاصات إيديولوجية وعملية بعيدة المدى، نشرها بن – غوريون في الكتاب السنوي للحكومة 1960 –1961، تحت عنوان «نحو عالم جديد». وفي نهاية سنة 1956، عين بن – غوريون غولدا مئير وزيرة للخارجية، مع الأولوية الملحة لإقامة علاقات تعاون ومساعدة تقنية مع دول أفريقيا وآسيا الجديدة». وعملت مئير مع طواقم مؤهلة، تحت رقابة بن – غوريون ودعمه. «وقد عبرت النتائج السياسية لمبادرات المساعدة الإسرائيلية عن نفسها بسرعة على المسرح الدولي. ففي الفترة ما بين 1961 و1973، كان بإمكان إسرائيل أن تعتمد على دعم غالبية دول أفريقيا السوداء في صراعها الدبلوماسي المستمر في الأمم المتحدة».[90]

وأقامت إسرائيل شبكة من العلاقات المتشعبة جداً، شملت إلى جانب المشاريع الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، التزويد بالأسلحة وتدريب القوات العسكرية المحلية (انظر أعلاه). وكما في دول أميركا الوسطى والجنوبية، هكذا في أفريقيا، نسجت إسرائيل علاقات مع رؤساء الدول ووزرائها النافذين، ومع ضباط الجيش الكبار، الذين زاروها بأعداد كبيرة. «ومنذ عام 1958 وحتى 1983، وفد إلى إسرائيل حوالي 30,000 متدرب من بلدان العالم الثالث – غالبيتهم من أفريقيا – لدراسة مواضيع عملية، من تقنيات الزراعة إلى التوليد والمعونة الاجتماعية. وحوالي 50,000 آخرين من دول العالم الثالث درسوا مشاكل التنمية في مؤسسات مثل «المعهد الأفرو – آسيوي» في تل أبيب، أو «معهد الكرمل» للنساء في حيفا. وخلال فترة الـ 25 سنة إياها، خدم حوالي 10,000 تقني وخبير إسرائيلي في 112 بلداً من العالم الثالث، شملت كل أفريقيا السوداء تقريباً (باستثناء زيمبابوي، أنغولا، الصومال، موريتانيا، وموزمبيق)». وفي هذا المجال

(90) EZI, p. 207.

تلقت إسرائيل مبالغ طائلة من مؤسسات الأمم المتحدة والولايات المتحدة وغيرهما. وأقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع 32 بلداً أفريقياً، قُطعت كلها تقريباً بعد حرب 1973. ومع ذلك، فقد منحت هذه العلاقات مجالات للتبادل التجاري والاستثمار الاقتصادي ومقاولات البناء... إلخ. وصدّرت إسرائيل إلى دول أفريقيا الأسمدة والمبيدات والمضخات ومعدات الري. «ودخلت «سوليل بونيه» - أكبر شركات البناء الإسرائيلية - إلى أفريقيا وشيدت السدود الكهرومائية، والطرق والفنادق، والمباني العامة، في حوالي 20 دولة. ودخلت المشاريع الصناعية الإسرائيلية في شراكات مع مصالح محلية وحكومات، وأنشأت صناعات في حوالي 15 بلداً أفريقياً. وعلى سبيل المثال، تفرعت صناعات الصيدلة الإسرائيلية في 5 دول أفريقية. وأسست «تسيم»، شركة الملاحة الإسرائيلية، التي يملكها القطاع العام، بالاشتراك مع حكومة غانا خط «النجم الأسود» (Black Star)في سنة 1961، خط الملاحة الوحيد الذي تملكه دولة أفريقية سوداء». (91)

وقد آذن تشكيل «منظمة الوحدة الأفريقية» (1963) بانحسار العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية؛ وذلك لعدة أسباب أهمها: افتضاح الدور الإسرائيلي العميل للدول الإمبريالية في أفريقيا؛ دور دول شمال أفريقيا العربية في تلك المنظمة؛ وعلاقات إسرائيل بنظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. واعتبرت دول المنظمة عبور الجيش الإسرائيلي قناة السويس إلى الضفة الغربية انتهاكاً لسلامة الأراضي الأفريقية ووحدتها، فاتخذت قراراً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وقد التزمت به جميعها، ما عدا ملاوي وليسوتو وسوازيلاند. ومع ذلك استمرت العلاقات التجارية، وبعض العلاقات السرية، مع بعض دول أفريقيا السوداء. «وكانت «اتفاقات كامب ديفيد» و«معاهدة السلام الإسرائيلية - المصرية» لعام 1979، منعطفاً في العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية المعاصرة: زائير (1982)، ليبيريا (1983)، ساحل العاج (1986)، الكاميرون (1986)، توغو (1987)، كينيا (1988) وغيرها، جددت العلاقات الدبلوماسية الرسمية، التي توطدت بزيارات متبادلة قام بها رؤساء الدول والحكومات. إلا أنه خلال السنين، تغيرت مواقف وظروف الشريكين. وحماس إسرائيل الريادي للمساعدة والإرشاد في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لعدد من دول أفريقيا النامية، قد أخلى مكانه لتقدير أكثر واقعية لحدودها المالية الخاصة ولمصالحها السياسية والاقتصادية». لقد تجاوز دور إسرائيل الوظيفي القارة الأفريقية، وأصبحت في غنى عنها بعد تطور

(91) EZI, pp. 207-208.

«التعاون الاستراتيجي» مع الولايات المتحدة، والدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة، وحتى اختراق السوق المصرية، فأصبح بإمكانها أن تفرض شروطها على الدول الأفريقية الراغبة في توثيق العلاقات معها. (92)

ط - إسرائيل والدول الآسيوية

على العموم، كانت الجاليات اليهودية في الدول الآسيوية صغيرة، ومبعثرة، ولم تضرب الحركة الصهيونية جذوراً عميقة فيها. كما أن علاقات الوكالة اليهودية بتلك الدول قبل عام 1948، كانت طفيفة أو معدومة تقريباً. وقد تركزت التجمعات اليهودية الكبرى في البلدان الإسلامية والعربية: العراق، إيران، أفغانستان، تركيا، سوريا، وبعض جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية (سابقاً)؛ لكن الصهيونية لم تنتشر في صفوفها (انظر أعلاه). وكانت حركات التحرر في هذه البلدان مناهضة للصهيونية، إذ رأت بها أداة للإمبريالية الغربية، وبالتالي، تعاطفت مع الحركة القومية العربية، وناصرت النضال الفلسطيني ضد الاستيطان اليهودي وأهدافه السياسية. وقد تميز على هذا الصعيد «حزب المؤتمر الهندي»، حركة التحرر الرائدة في آسيا. وبالفعل، فقد تجلى هذا الموقف في الأمم المتحدة، لدى التصويت على قرار التقسيم وإقامة إسرائيل. وكان المندوب الهندي في «لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين» (1947)، قد عارض خطة التقسيم (رأي الأغلبية في اللجنة)، وتبنى مشروع «الفدرالية المتحدة» (رأي الأقلية)، الذي سقط في الاقتراع (انظر أعلاه). «فمن مجموع ثماني دول آسيوية منتسبة إلى هيئة الأمم المتحدة، اقترعت الفيلبين فقط إلى جانب مشروع قرار التقسيم - وقد كانت ارتباطات الفيلبين بالسياسة الأميركية وثيقة جداً في أعقاب الحرب العالمية الثانية - بينما اقترعت خمس دول منها ضد مشروع التقسيم، وهي تركيا وإيران وأفغانستان والهند والباكستان، وامتنعت الصين الوطنية عن الاقتراع. وقد عمل التضامن الإسلامي من جهة أخرى، وحساسية الدول الآسيوية الحديثة الاستقلال لجذور إسرائيل وارتباطاتها الغربية من جهة أخرى، على اتخاذ الدول الآسيوية موقفاً «غير محبّذ» للدولة الجديدة». وقد غابت تايلاند عن الجلسة. (93)

وقد سعت إسرائيل إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الآسيوية، إلا أنها لم تحقق نجاحاً كبيراً، لأن هذه الدول، على عكس الدول الأفريقية، لم تكن متحمسة للتجاوب

(92) EZI, p. 208.

(93) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 489-490.

مع الرغبة الإسرائيلية. والعدد القليل منها الذي استجاب، تمهل في إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، إلا أن الغالبية (الإسلامية والشيوعية) رفضت ذلك. «فتلك التي اعترفت بإسرائيل وأقامت معها علاقات رسمية، فعلت ذلك متأخراً وببطء، بينما العديد من الدول الآسيوية – وخاصة الإسلامية منها: الباكستان وأندونيسيا (رغم بعض الاتصالات الأولية، ولاحقاً بعض التعاون السري)، وماليزيا، وبنغلادش – فقد رفضت القيام بذلك جملة وتفصيلاً. والدول التي وقعت تحت الحكم الشيوعي فعلت الشيء نفسه (الصين)، أو قطعت العلاقات القائمة (فييتنام، كمبوديا، ولاوس). واعترفت الهند بإسرائيل في سنة 1950 – اعترافاً كاملاً وقانونياً وبلا تحفظ – وسمحت لإسرائيل بإقامة قنصلية في بومبي، ولكنها رفضت إقامة علاقات دبلوماسية رسمية. وسيلان أقامت علاقات رسمية (1957)، إلا أنها علقتها (وبالحقيقة قطعتها) في سنة 1970. وبمرور السنين، أقيمت علاقات رسمية كاملة، واستمرت في 7 دول آسيوية: اليابان (1957)، بورما (1953)، تايلاند (1954)، الفيلبين (1957)، نيبال (1960)، كوريا الجنوبية (1962)، سنغافورا (1969)». و لم تُقم إسرائيل سفارات كاملة في هذه الدول، بل اكتفت بقائم بالأعمال؛ وهكذا فعلت تلك الدول أيضاً. فيما عدا اليابان وبورما والفيلبين، التي أرسلت سفراء إلى تل أبيب. وكانت تركيا أول دولة شرق أوسطية تعترف بإسرائيل (شباط/ فبراير 1949) وتقيم علاقات دبلوماسية معها؛ وتبعتها إيران (آذار/ مارس 1950).[94]

وانفردت بورما بعلاقات حميمة مع إسرائيل، وراحت تتطور منذ سنة 1953، بدعوى «التقارب الاشتراكي» بين الحزبين الحاكمين فيهما، وفي إثر زيارة قام بها وزير خارجية إسرائيل موشيه شاريت، على رأس وفد للمشاركة في مؤتمر الأحزاب الاشتراكية الآسيوية، الذي عقد في رانغون (1953). وقد علقت حكومة بورما آمالاً كبيرة على «المساعدات» الإسرائيلية، ما لبثت أن تبخرت. «وبينما كان بعض برامج المساعدة الإسرائيلية ناجحاً، فإن البعض الآخر كان أقل نجاحاً. ومهما يكن، فإن أحداً منها لم يترك أثراً ثورياً على مجتمع بورما وبنائه القومي، كما كان متوقعاً عن سذاجة؛ وكان هناك قدر من خيبة الأمل في بورما أيضاً. وبعد تغير نظام الحكم في بورما (1962)، برزت سياسات جديدة وأولويات مختلفة، وتراجعت قوة الروابط مع إسرائيل بعض الشيء. ومنذ منتصف الستينات، كانت العلاقات الإسرائيلية – البورمية ودية وطبيعية، ولكن بدون الأبعاد الخاصة للعقد الأول». وخلال هذا العقد الأول تبادل

(94) EZI, p. 131.

الطرفان الزيارات على أعلى المستويات: فقد زار الرئيسان البورميان، يونو (1955)، وني وين (1959)، إسرائيل؛ وفي المقابل، زار بورما مرتين وزير الخارجية موشيه شاريت، في 1953 و1956، ورئيس الدولة بن – تسفي (1959)، ورئيس الحكومة بن – غوريون (1961). وكانت العلاقات مع بورما مدخلاً لأخرى شبيهة مع نيبال، طورها رئيس الوزراء كويرالا، الذي زار إسرائيل (1960). وبعد أن طرده الملك من منصبه (1960)، حافظ على علاقة ودية مع إسرائيل، التي زارها بنفسه (1963)، وردّ رئيس إسرائيل شازار الزيارة (1966). كما أقامت إسرائيل علاقات على مستويات أدنى ونطاق أضيق مع سنغافورا، بما في ذلك تسليح وتدريب قواتها العسكرية؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى تايلاند والفيلبين وسيلان وكمبوديا. وتلقت إسرائيل هبات مالية، من الأمم المتحدة وأميركا، لتغطية برامجها التدريبية في مجالات متعددة – الزراعة، التكنولوجيا، الطب والصحة العامة، التعليم، والشؤون النقابية والاجتماعية...إلخ.[95]

و لم تكن اليابان وكوريا الجنوبية بحاجة إلى «مساعدة» إسرائيل، فظلت علاقاتهما بها باردة، خاصة وأن لهما مصالح اقتصادية واسعة في العالم العربي. كما لم تثمر كثيراً محاولات إسرائيل المتكررة لإجراء اتصالات مع الدول الإسلامية – الباكستان، وأندونيسيا، وماليزيا، وبنغلادش، مع أنها اعترفت بهذه الأخيرة (1972). وقد ركزت إسرائيل جهودها على الهند والصين، ولكن من دون جدوى؛ بل على العكس، فإنه منذ منتصف الخمسينات، راحت مواقف هذين البلدين تتصلب إزاءها. «لم تكن الهند الرسمية تتعاطف مع الصهيونية أو إسرائيل، وكانت منحازة للعرب بشكل صارخ»؛ وقد تفاقم هذا الوضع بعد حرب السويس. «إلا أن الوضع تغير تماماً مع بدء مسار السلام؛ وفي سنة 1992، أقامت الهند علاقات كاملة مع إسرائيل»، راحت منذئذ تتعزز في مجالات مختلفة، بما فيها العسكرية. وقد رفضت الصين إقامة علاقات مع إسرائيل، مع أن هذه الأخيرة اعترفت بالأولى منذ سنة 1950. وبعد انتهاء الحرب الكورية (1954)، قررت حكومة إسرائيل إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، وأرسلت لهذا الغرض وفداً رفيع المستوى إلى بيجين (1955)، لكنه عاد بخفي حنين. وعلى مدى سنين، تميزت العلاقات الصينية – الإسرائيلية بالجفاء. «وفي السنوات الأخيرة، خففت الصين من رفضها الكامل لكل ما هو إسرائيلي، وسمحت لإسرائيليين بزيارة الصين، وببعض العلاقات التجارية (في الغالب بالسر ومن خلال طرف ثالث)، وكذلك بعلاقات علمية؛ و لم تؤكد رسمياً الإشاعات عن شراء الصين عتاداً عسكرياً ومعرفة تقنية من إسرائيل. وعلى هذا الصعيد أيضاً حصل

(95) EZI, p. 131.

تغير درامي نتيجة لمسار السلام؛ وفي سنة 1992، أقامت الصين وإسرائيل علاقات دبلوماسية كاملة». ومنذئذ، راحت هذه العلاقات تتطور بين البلدين في شتى المجالات، إلى درجة أقلقت واشنطن، التي احتجت مراراً على ذلك، خشية تسريب التكنولوجيا الأميركية المتقدمة من إسرائيل إلى الصين.[96]

ومن بين جميع دول آسيا الإسلامية، تميزت إيران (في عهد الشاه) بعلاقات حميمة ومتشعبة مع إسرائيل. وكانت إيران عضواً في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (1947)، وعارضت خطة التقسيم، وصوتت ضد إقامة إسرائيل في مناقشات المنظمة الدولية (انظر أعلاه). وفيما كانت سياستها الإعلامية والمعلنة معارضة لإسرائيل، فإنها سمحت ليهودها بالهجرة إليها، بل ساعدت أعداداً من يهود العراق على الهروب إلى إسرائيل عبر أراضيها قبل أن تسمح حكومة العراق نفسها بذلك (1950 – 1951). وقد اعترفت إيران بإسرائيل (آذار/ مارس 1950)، وشجعها على ذلك إقدام تركيا عليه قبلها (1949)، فأرسلت وزيراً مفوضاً إلى القدس، ما لبث أن سحبته، عندما وصل مصدّق إلى السلطة (1951). وبعد سقوط مصدّق، عادت العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية، وإن بشكل خفي نسبياً، وبدأت إسرائيل تشتري النفط من إيران. وبعد حرب السويس، تعززت العلاقات بين البلدين، خاصة إزاء تطور العلاقات العربية – السوفياتية، فأقامت إسرائيل «غرفة تجارة» لها في طهران، قامت بدور سفارة كاملة؛ وفي المقابل، أقامت إيران سفارة لها في رمات غان (بالقرب من تل أبيب). وقد بلغت هذه العلاقات ذروتها في الستينات، وراحت تتراجع نسبياً منذ منتصف السبعينات. وفي هذه الفترة، تبودلت الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين، بشكل ملفت للنظر، خاصة من الجانب الإسرائيلي؛ وعلى سبيل المثال: آبا آيبن (صيف 1959)، دافيد بن – غوريون (كانون الأول/ ديسمبر 1961)، موشيه دايان (أيلول/ سبتمبر 1962)، ليفي إشكول (حزيران/ يونيو 1966)، بنحاس سابير (ربيع 1968)، غولدا مئير (أيار/ مايو 1972)، يتسحاق رابين (تشرين الثاني/ نوفمبر 1974)، يغئال ألون (شباط/ فبراير 1975)، شمعون بيرس (أيلول/ سبتمبر 1976)، ومناحم بيغن (شباط/ فبراير 1978). وفي المقابل، زار إسرائيل عدد من الوزراء وضباط الجيش الإيرانيين. «والجزء الأكبر من النشاط والمحادثات تركز حول التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين».[97]

وقد سار التعاون بين إيران وإسرائيل على محورين رئيسيين: الأول أمني، لكونهما

(96) EZI, p.132.
(97) EZI, pp. 661-662.

ركيزتين أساسيتين في الاستراتيجية الأميركية إزاء الشرق الأوسط؛ والثاني اقتصادي، لأن كلاً منهما يلبي احتياجات الآخر. فعلى الصعيد الاستراتيجي كان هناك تحالف موضوعي بين إسرائيل وإيران في مواجهة الحركة القومية العربية، بما تقتضيه المصالح الإمبريالية في المنطقة. وقد بدأ بن – غوريون يعمل لبناء هذا الحلف منذ بداية الخمسينات، وذلك في إطار «حلف المحيط» الذي سعى إلى إنشائه مع إثيوبيا وتركيا وإيران (انظر أعلاه). وقدمت إسرائيل لإيران خدمات تسليحية وتدريبية، وكذلك أمنية – داخلية وخارجية، فقام بين أجهزة مخابرات البلدين تعاون وثيق في شتى المجالات. «وكانت إيران أيضاً بحاجة إلى مساعدة مستمرة من إسرائيل لتدريب الوحدات الكردية في شمال العراق لمحاربة نظام البعث في بغداد. ويعود تاريخ هذه الثورة إلى سنة 1961، وقد بدأ الانخراط الإسرائيلي فيها منذ سنة 1964، ولكن هذا الانخراط زاد بشكل رئيسي بعد حرب الأيام الستة، وانتهى مع توقيع «معاهدة شط العرب» بين إيران والعراق في آذار/ مارس 1975». أما في الجانب الاقتصادي، فكانت المادة الرئيسية هي النفط، إذ صدرته إيران إلى إسرائيل، ونقلته عبر أراضيها عندما أغلقت قناة السويس بعد حرب 1967، وذلك عبر أنبوب خاص مدته لهذا الغرض بين إيلات على خليج العقبة وعسقلان على البحر الأبيض المتوسط. «وفي 6 كانون الثاني/ يناير 1963، تم توقيع اتفاق بين إسرائيل وإيران لتطوير منطقة قزوين، التي أصابها دمار كبير في هزة أرضية في أيلول/ سبتمبر 1962». وعندما وقعت «الثورة الإسلامية» في إيران، انقلبت هذه الصداقة الحميمة إلى عداوة لدودة؛ لقد تحولت إيران، بين عشية وضحاها، إلى عدو استراتيجي لإسرائيل، تدّعي هذه الأخيرة أنه يهدد أمنها الوجودي، وبالتالي، فهي تتعامل مع «جمهورية إيران الإسلامية» على هذا الأساس.[98]

وتأتي تركيا في المرتبة الثانية بين دول الشرق الأوسط بعد إيران في الروابط مع إسرائيل، وبالفعل، فقد سبقتها إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة اليهودية (1949). وكانت تركيا قد صوتت ضد خطة التقسيم وإقامة إسرائيل في الأمم المتحدة (1947)، كما كانت عضواً في «لجنة التوفيق» (1948 – 1951)، إلى جانب الولايات المتحدة وفرنسا (انظر أعلاه). وكان دافيد بن – غوريون قد استهدف تركيا ضمن خطته لإنشاء «حلف المحيط» في الخمسينات، وقام بعدد من الخطوات على هذا الصعيد (انظر أعلاه). وقد تميزت الفترة الأولى برغبة الطرفين في التعاون، ولكن دخول تركيا في «حلف بغداد» اضطرها إلى تخفيض مستوى العلاقات، ولكن دون قطعها، حتى بعد حرب السويس (1956). وبعد

(98) EZI, p. 662.

حرب 1967، انضمت تركيا إلى الدول التي أدانت «اكتساب الأرض بالقوة». وفي الثمانينات، حسنت تركيا علاقاتها العربية على حساب الإسرائيلية، وخفضت مستوى علاقاتها مع إسرائيل إلى الحد الأدنى، بعد أن أصدرت إسرائيل «قانون القدس» (1980). ومنذ سنة 1983، بدأت تركيا تبدي الرغبة في تحسين علاقاتها مع إسرائيل، بسبب توجهاتها الأوروبية والأميركية، والتي رأت أن الطريق إليها يمر في إسرائيل. وفي سنة 1986، وافقت تركيا على رفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي في إسرائيل إلى مستوى وزير مفوض. ولم تتأثر تركيا بالضغوط العربية الإسلامية التي مورست عليها؛ بل على العكس، راحت تطور علاقاتها بإسرائيل، وتعقد معها الاتفاقات العسكرية الاستراتيجية في التسعينات، وصولاً إلى المناورات المشتركة، وقيام الصناعات الجوية الإسرائيلية بتحديث سلاح الطيران التركي، وذلك في صفقة بمئات ملايين الدولارات. وبين تركيا وإسرائيل تبادل تجاري، وصل في سنة 1987 إلى 50 مليون دولار.[99]

ي – إسرائيل وكندا

لقد انتشرت أفكار «صهيونية الأغيار» (انظر أعلاه) في كندا قبل ظهور هيرتسل وبروز الصهيونية اليهودية السياسية. ومباشرة بعد المؤتمر الصهيوني الأول، تشكلت المنظمة الصهيونية في كندا، أولاً باسم «أغودات تسيون» (1897)، ولاحقاً باسم «اتحاد الجمعيات الصهيونية» (1899)، ومن ثم «المنظمة الصهيونية الكندية» (1921). وقد تميزت هذه المنظمة بالنشاط على الساحة الكندية لدعم المشروع الصهيوني بأشكال متعددة، وفي أجواء سياسية مواتية. وكانت كندا عضواً هاماً في «لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين» (UNSCOP)، وصوتت إلى جانب قرار التقسيم، بصرف النظر عن موقف بريطانيا المحايد، علماً بأنها عضو في الكومنولث البريطاني؛ كما لعبت دوراً ملحوظاً في حشد التأييد لذلك القرار في الأمم المتحدة. واعترفت كندا بإسرائيل واقعياً (24 كانون الأول/ ديسمبر 1948)، وصوتت إلى جانب قرار قبولها عضواً في الأمم المتحدة؛ وفي الواقع، تولت طرح الموضوع في مجلس الأمن، الأمر الذي اعتبر اعترافاً قانونياً بإسرائيل. وعلى الفور (19 أيار/ مايو 1949)، افتتحت إسرائيل قنصليتها الأولى في كندا، التي تحولت إلى سفارة كاملة (أيلول/ سبتمبر 1953). وعلى الرغم من تأييدها خطة التقسيم، فإن كندا أقرت ضمنياً تقسيم مدينة القدس بين إسرائيل والأردن. «وعندما أعلنت إسرائيل القدس

(99) EZI, pp. 1291-1292.

عاصمة لها في كانون الأول/ ديسمبر 1949، قبلت كندا بالمدينة المقسمة كحقيقة واقعة، وتجنبت أبداً الدعوة إلى تدويلها». وبعد التوصل إلى اتفاقات الهدنة (1949)، شاركت كندا بشكل بارز في «هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة» (UNTSO)، وأصبح مندوبها إلى تلك الهيئة، الميجر – جنرال بيرنز، رئيساً لها.[100]

في حرب 1948، سمحت كندا لمتطوعين من مواطنيها بالمحاربة في صفوف الجيش الإسرائيلي (انظر أعلاه)؛ كما باعت كميات محدودة من الأسلحة لإسرائيل. وبالتفاهم مع واشنطن ودول حلف الناتو، وفي إطار سياسة واشنطن تزويد إسرائيل بالسلاح عبر دولة حليفة كما اتفقت مع فرنسا، شجعت الإدارة الأميركية حكومة كندا على بيع إسرائيل 24 طائرة مقاتلة من طراز ف – 86، كانت مخصصة أصلاً للجيش الأميركي (أيلول/ سبتمبر 1956). وبعد حرب السويس اقترحت كندا تشكيل «قوة الطوارئ الدولية» (UNEF)، التي قادها الميجر – جنرال الكندي بيرنز نفسه. وفي سنة 1958، أيدت كندا إنزال مشاة البحرية الأميركيين في لبنان، وقوات المظليين البريطانيين في الأردن. وفي سنة 1961، قام دافيد بن – غوريون بزيارة رسمية إلى كندا. وفي حرب 1967، ساندت كندا مواقف إسرائيل، وذهب رئيس حكومتها، ديفنبيكر، إلى حد تأييد إعلان إسرائيل ضم القدس. وكان لكندا دور فعال في إعداد قرار مجلس الأمن رقم 242، وتمريره في المنظمة الدولية. وشاركت كندا في «قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في لبنان» (UNIFIL)، بعد عملية الليطاني (1978). وأيدت «اتفاقات كامب ديفيد» (1979)، وساهمت في «قوات المراقبة المتعددة الجنسيات» (MFO). وبين كندا وإسرائيل علاقات تجارية هامة، يصل فيها التبادل السنوي إلى حدود 150 مليون دولار. وتقدم حكومة كندا والمؤسسات المدنية والصهيونية فيها، مساعدات سخية لحكومة إسرائيل، وللمؤسسات الاستيطانية والاجتماعية والثقافية والتربوية فيها.[101]

(100) EZI, pp. 240-241.
(101) EZI, p. 242.

ثانياً: السياسة الداخلية

لم يكن الإعلان عن قيام إسرائيل دليلاً على أن الاستيطان اليهودي في فلسطين قد استكمل بناء المشروع الصهيوني الذاتي على الأرض، فلم يبق أمامه إلا الإعلان عن هذا الواقع على الملأ، وبالتالي، نيل الاعتراف الدولي بشرعية قيام الدولة اليهودية. وبالأحرى، على العكس من ذلك، يؤكد الواقع الموضوعي في حينه، كما تثبت الوقائع التي أعقبت قيام إسرائيل (1948)، أن هذا الإعلان قد أصبح ضرورة حيوية لاستكمال بناء ذلك المشروع، وبالتالي، فهو محطة رئيسية على الطريق إلى ذلك الهدف المركزي. وكانت القيادة الصهيونية قد توصلت إلى تلك القناعة منذ نهاية الثلاثينات، الأمر الذي ترسخ لديها بعد صدور الكتاب الأبيض (1939)، فكرستها في «برنامج بلتمور» (1942). لقد اصطدمت الخطط الصهيونية للسيطرة المبرمجة على فلسطين بالسياسة البريطانية، التي أصبحت في نظر الوكالة اليهودية عاملاً معرقلاً لاستكمال مشروعها، فكان لا بد لها من العمل على إنهاء الانتداب البريطاني وتولي السلطة في البلد محله. فالقيود التي وضعها الكتاب الأبيض على هجرة اليهود إلى فلسطين وانتقال الأراضي العربية إلى أيديهم، أصبحت تهدد إمكان نجاح المشروع الصهيوني في تحقيق غاياته. ولذلك، عزمت قيادة الوكالة اليهودية على إزالة هذه القيود من الوجود، الأمر الذي لن يتم ما دام الانتداب قائماً. وهكذا، فإن الانتداب البريطاني، الذي كان ضرورة حيوية للاستيطان اليهودي في العشرينات والثلاثينات من أجل السيطرة المنظمة على فلسطين، وبناء عليه، صارعت الحركة الصهيونية على الصعيد الدولي بعد الحرب العالمية الأولى لبسطه على فلسطين، أصبح الآن عقبة كأداء أمام نوايا الوكالة اليهودية لاجتياح فلسطين بالقوة، واستملاك أراضيها وطرد سكانها (انظر أعلاه). ولما تم لها ما أرادت، كان همّ قيادة تلك الوكالة، التي أصبحت حكومة إسرائيل الأولى، تأمين الشق اليهودي من المشروع الصهيوني - تهويد الشعب

والأرض والسوق – بعد أن كانت أمّنت شقه الإمبريالي، بالانتقال إلى الحاضنة الأميركية؛ ومن خلال هذه الحاضنة، أمّنت الاعتراف الدولي بشرعية اغتصابها لفلسطين، وطرد سكانها الأصليين منها (انظر أعلاه).

بعد الإعلان عن قيام إسرائيل، كمحطة مركزية على طريق إنجاز المشروع الصهيوني، كان التحدي الداخلي الأكبر الذي واجه حكومتها منذ البداية هو تحويلها إلى ظاهرة قابلة للحياة، وبالتالي، قادرة على إنتاج وإعادة إنتاج الحياة فيها بشكل مستقر قدر الإمكان. والأكيد أن إسرائيل، في حينه، لم تكن مهيأة لتحقيق هذه الغاية بفعلها الذاتي، فكان لا بد لها من دعم خارجي كثيف؛ وقد حصلت عليه (انظر أعلاه). في المقابل، فإنه لولا السياسة الداخلية التي وضعتها حكومة بن – غوريون، ونفذتها بشكل حيوي، لذهبت المساعدات الخارجية هدراً، كما حصل في أمكنة أخرى كثيرة في العالم. وبالفعل، فقد لعبت الحكومة الدور المركزي في تجنيد الإمكانات المالية في الخارج، وتولت بنفسها توزيعها مباشرة على القطاعات الاجتماعية، وتوظيفها في المشاريع الإنمائية الحيوية للدولة في سنواتها الأولى. وكثيراً ما تعرضت الحكومة في إسرائيل، ولا تزال، للنقد على تدخلها الجامح في تخطيط عملية الإنتاج الاجتماعي العام وتنفيذها، وبالتالي، مركزة السلطة العالية التي تميز بها الحكم في إسرائيل (انظر أعلاه). لكن الحقيقة الصارخة أيضاً، هي أنه لولا الدور الذي اضطلعت به الحكومة في إسرائيل، كدولة استيطانية ناشئة، لما وصلت هذه الدولة إلى حيث هي الآن. ويلفت النظر على هذا الصعيد، استمرار النمو الاجتماعي والاقتصادي فيها، وكذلك ارتفاع مستوى المعيشة ومعدل الدخل الفردي بشكل ملحوظ، على الرغم من أنها ما زالت منذ إنشائها تستهلك أكثر مما تنتج، كما ظل ميزان مدفوعاتها سلبياً إلى الآن (1998). وما كان لها ذلك لولا المساعدات المالية الضخمة التي تدفقت عليها عبر العقود الخمسة على قيامها (انظر أدناه). فلقد تضاعف عدد سكانها حوالي سبع مرات خلال هذه الفترة؛ وفي المقابل، تضاعف الناتج القومي العام فيها حوالي 25 مرة، الأمر الذي انعكس في مستوى معيشة ظل يرتفع باستمرار، إضافة إلى معدلات نمو وتوظيفات رأسمالية كبيرة. وفي السنوات الأخيرة، أُعلن أن احتياطي بنك إسرائيل المركزي من العملات الصعبة، يصل إلى أكثر من 20 مليار دولار، علماً بأن ميزان مدفوعاتها لا يزال سلبياً، ومديونيتها أكثر من 25 مليار دولار.

وبعد احتلال البلد واستملاك أراضيه وطرد سكانه الأصليين، وفتح أبوابه أمام الهجرة اليهودية الجماعية (انظر أعلاه)، كانت المهمة الرئيسية للحكومة تتمحور حول

تنظيم عملية الجمع بين المهاجرين الجدد والأرض المحتلة في مسار استيطان مبرمج، يخضعهما لخطة تنموية شاملة، تحكم عملية الإنتاج الاجتماعي العام، وتضعها على السكة المطلوبة للوصول إلى الهدف المرغوب. لقد كانت أوضاع الاستيطان اليهودي قبل الإعلان عن إقامة دولته مزدهرة نسبياً (انظر أعلاه)، ولكنه لم يكن مؤهلاً لاستيعاب موجات الهجرة الكبيرة التي تدفقت على البلد فور ذلك الإعلان. وعلى سبيل المثال، فقد تضاعف عدد سكان إسرائيل خلال السنوات الأربع الأولى على قيامها (1948 – 1952)، الأمر الذي واجه الدولة الناشئة بمشاكل استيعاب كبيرة – توفير المسكن والمأكل والعمل والخدمات...إلخ، وذلك في سياق حالة حرب وتوتر أمني. «وأثارت هذه الهجرة نمطين من المشاكل الأساسية للجماعة: (1) كيف تؤمّن إعالة المهاجرين الذين لم يجلبوا معهم أي رأسمال خاص، ولديهم القليل من المهارات فحسب، مع الحفاظ على النظام ككل اقتصادياً... (2) كيف تؤمّن ألا يتغير طابع الجماعة، مع أن عددها قد تضاعف في فترة أربع سنوات – وأساساً من خلال جماعة سكانية كانت تفترق بالفطرة عن الأصلية. وهذه الفوارق تمت بصلة إلى حوافز الهجرة، وإلى المهارات المتوفرة لديها والإيديولوجيات السائدة في أوساطها. وكانت خشية النخبة السياسية الرئيسية في سنوات الاستقلال الأولى والهجرة الجماعية، أن يتحول مهاجرو أوروبا الشرقية إلى اليسار المتطرف (الشيوعية)، ومهاجرو الدول الإسلامية إلى اليمين، الذي بدا أكثر ملاءمة «لنزعتهم الثقافية». وخلال 22 سنة إضافية، تضاعف عدد سكان الجماعة مرة أخرى (فيما المصدر الرئيسي للزيادة هو الهجرة). وفيما كان معدل الزيادة أقل، وتركيب الهجرة أفضل، فإنها ظلت هجرة لا تملك شيئاً من رأس المال تقريباً. واعتُبر أفرادها بحاجة إلى التوجيه وإعادة التأهيل الاجتماعي». وهذا الوضع جعل مشكلة تطوير العملية الإنتاجية حادة جداً.[1]

وبعد استقلالها وانسحاب بريطانيا من فلسطين، فقدت إسرائيل الحماية التي كان الانتداب يوفرها لها، فأصبحت مسؤولة ذاتياً عن أمنها، على الأقل في بعده الجاري. وفي سياق النهج الذي اتبعه بن – غوريون، أعطيت الأولوية لبناء القوة العسكرية، وما استتبعه ذلك من تطوير «المجمع الصناعي الحربي». وإذ استنفد ذلك جزءاً كبيراً من موارد الدولة وطاقتها البشرية في البداية، فإنه ما لبث أن أصبح رافعة اقتصادية خلال فترة قصيرة نسبياً. كما أن فقر البلد بالموارد الطبيعية، وخاصة بمصادر الطاقة، انعكس سلبياً على عملية التنمية والتطوير. وكما أفادت إسرائيل من الإيجابيات التي يوفرها صغر

(1) Kimmerling, Zionism and Economy, (op. cit.), pp. 97-98.

عدد سكانها لعملية التنمية، فإنها تحملت أيضاً نتائج السلبيات التي تنطوي عليها هذه الظاهرة، سواء لناحية حجم طاقة العمل الملائمة المطلوب، أو لناحية طبيعة العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية التي يفرزها مثل هذا الوضع، أو حجم السوق الاقتصادية المفتوحة أمام منتجات البلد. «وكان لتحقيق السيادة، أو ظهور «الدولة»، أثر تجاوز المجال السياسي، فيما يتعلق بقوانين اللعبة داخل الجماعة اليهودية. فخلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، اضطر النظام لتحويل ذاته من منظمة اجتماعية، تقوم إلى حد كبير على مبادئ الطوعية، إلى تنظيم على أساس المبادئ التي أصبح يشار إليها باسم «الدولانية» (مملختيوت - بالعبرية)». وأهم هذه المبادئ: 1- أولوية المصلحة الجماعية على الفردية الخاصة؛ 2- تولي الدولة تقديم الخدمات، أو الإشراف عليها؛ 3- النظر إلى المواطن على أنه مادة عمل الدول وبيروقراطيتها، اللتين تمتعتا بالأفضلية على الأفراد والجماعات.

وكان دافيد بن - غوريون المعبر الحقيقي عن هذا النهج، والروح الحية التي ظلت تدفعه إلى الأمام. وكما رسخ بن - غوريون مركزية وزارة الدفاع في المؤسسة العسكرية - العمود الفقري للكيان الاستيطاني الناشئ - هكذا كرس مركزية الحكومة، بوزاراتها المختلفة، في عملية بناء الدولة بجميع نواحيها - الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية.[2]

وفي الواقع، فإن أكثر ما كان يميز النظام الإسرائيلي في حينه، هو المركزية القوية، تحت يافطة «الدولانية»، مع كونه في الظاهر برلمانياً ديمقراطياً. «وقد استطاعت الحكومة المركزية في إسرائيل أن تفرض هذا النظام بسبب القوة العظيمة التي ركزتها في أيديها. فهذه القوة نتجت من استيلائها على موارد اقتصادية هائلة، وتحديد العلاقة بين الأحزاب والتنظيمات السياسية في البلد، وبين الجاليات اليهودية في الدول الغربية، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية. فالحكومة استولت على ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين، وحصلت على مساعدات أميركية كبيرة، وعلى التعويضات الألمانية. وقد حددت نشاط الوكالة اليهودية ووجهته بحسب مخططاتها. ومن هنا، فقد أصبحت الأحزاب والتنظيمات السياسية كلها ضعيفة أمام قوة الحكومة، وقبلت بالتبعية للحصول على حصة من مخصصاتها. ولم تستطع هذه الأحزاب أن تنشط سياسياً وأن تجند دعماً لها إلا عن طريق الحصول على موارد لتمويل نشاطها». وقد تم التعبير عن هذه المركزية فيما يلي: 1- إقامة نظام اقتصادي مركزي لا شبيه له في المجتمعات الغربية؛ فهو اقتصاد مخطط له وموجه مركزياً. وتقوم السلطة المركزية بتمويل المشاريع الاقتصادية بصورة مباشرة. وهي تملك 94٪ من الأراضي، وجميع الثروات الطبيعية في البلد. 2- الرقابة على

(2) Ibid, pp. 98-99.

جميع وسائل الإعلام وتجنيدها في خدمة أهداف الدولة، فأصبحت لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها في الدول الدكتاتورية. كما سيطرت على نظام التعليم، مباشرة أو مداورة. 3- تقليص استقلالية جميع الفئات والتيارات التي سادت قبل قيامها، وبصورة خاصة، منع أي تنظيم عسكري من الاستمرار في النشاط. وفيما كان الهدف الحقيقي لهذه المركزية هو بناء المستوطَن على شكل قاعدة إقليمية مضادة لحركة شعوب المنطقة، فإن القائمين على ترويج فكرتها وترسيخ نمط سلوك السلطة في مسار تجسيدها، قد برروها بالذريعة الأمنية، والخطر الوجودي الذي يتهدد المستوطَن الناشئ.[3]

وكان طبيعياً أن يعكس هذا النمط من الحكم نفسه على مجمل العلاقات داخل المستوطَن، الذي كان في طور الإنشاء، شعباً وأرضاً وسوقاً. وقد سجل باحثون في علم الاجتماع الملاحظات التالية على السمات البارزة لنظام الحكم الإسرائيلي في عقوده الأولى:

«1) إن قوة الدولة في إسرائيل تمثلت في قوة السلطة التنفيذية؛ فجميع القوانين التي تم تشريعها في إسرائيل تؤكد هذه القوة لأنها تحدد معايير التعامل، وخصوصاً معايير توزيع الموارد على المؤسسات والأفراد.

2) إن المؤسسات التي قامت في إسرائيل تتميز كلها بشمولية الأدوار التي تقوم بها: فهي تقدم عدداً كبيراً من الخدمات في وقت واحد، وتعالج كلها القضايا الأساسية الثلاث التي تواجه المجتمع الإسرائيلي وتعتبرها من مهماتها: الهجرة، والاستيطان، والأمن.

3) إن الدولة لم تعترف بشرعية التنظيم والاحتجاج على أساس طبقي، أو على أساس المنشأ، أو على أساس قومي. ولذلك، فإن جميع المحاولات من هذا النوع تم إفشالها بالوسائل كافة.

4) إن الدولة منعت أي نوع من المبادرات المحلية الجماعية أو الفردية، السياسية أو الاقتصادية. فالدولة هي التي تخطط وتنفذ، وهي التي تحدد مهمات الفئات والمؤسسات والأفراد.

5) لم تفصل السلطة الحاكمة بين الدولة والحزب الحاكم (مباي)، على اعتبار أن مصالحهما واحدة. ولذلك فقد هيمن لدى الإسرائيليين إدراك وشعور بأن الحزب هو «المؤسسة» وهو «السلطة والدولة» ».[4]

(3) حيدر، عزيز، «إسرائيل: الفرد والمجتمع والنظام السياسي»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 19، صيف 1994، ص 5-6. (لاحقاً: حيدر، «إسرائيل: الفرد والمجتمع»).
(4) حيدر، «إسرائيل: الفرد والمجتمع»، ص6-7.

وبصرف النظر عن الذرائع «الأمنية» التي يسوقها المنافحون عن إسرائيل في تبرير هذا النهج «الدولاني»، وما يترتب عليه من سلوك، فإن الهدف المركزي لأصحاب هذا النهج هو صياغة المستوطن بالشكل الذي يخدم الهدف من إقامته، أي على أساس مبدأ أن وظيفة النظام السياسي تحدد تركيبته. لقد أرادت القيادة السياسية/ العسكرية الإسرائيلية أن تصوغ دولة المستوطنين اليهود بحيث تشكل مركزاً إقليمياً مضاداً لحركة شعوب المنطقة (ثكنة استيطانية)، بما يتلاءم مع ارتباطها الخارجي. ومن هنا، كان لا بد لها أن تُخضع سياستها الداخلية لإملاءات علاقاتها الخارجية، خاصة مع البلد الأم الإمبريالي. ولتكريس هذا الارتباط، كان لا بد لتلك القيادة من إثبات آهلية كيانها الاستيطاني للقيام بالدور الذي يتوقعه المركز منه؛ فخططت بناءه بالشكل الذي يمكّنه من إنتاج الفعل اللازم لأداء ذلك الدور. وبالفعل، فقد انعكس ذلك في أولويات عملها: تهجير المزيد من اليهود إلى فلسطين وتوطينهم فيها، ليشكلوا مادة المشروع البشرية؛ وتوزيعهم في البلد بما يؤمن السيطرة على قاعدة المشروع الجغرافية؛ وتنمية الموارد الاقتصادية بما يوفر لهم أسباب العيش، ولو جزئياً؛ والعمل على دمجهم في وحدة فكرية واجتماعية وسلوكية، من خلال ما أسمته «بوتقة الصهر»، ليسهل تجنيدهم في خدمة أهداف المشروع. ومن هنا، فالدولة الإسرائيلية لم تكن معبّرة عن قاعدتها الاستيطانية، بقدر ما كانت صانعة لتلك القاعدة. وقد لامس بعض الباحثين هذه الظاهرة، دون إعطائها بعدها الحقيقي، فقال: «إذاً، فالدولة وضعت نفسها فوق المجتمع، وكانت إلى حد كبير، بعيدة عنه، ومنعته في الوقت نفسه من المبادرة إلى إقامة المؤسسات التي يمكن أن تتوسط بينهما. وكان هذا الوضع، كما أسلفنا، يبرر بالمشكلات الأمنية الناتجة من النزاع السياسي مع الدول العربية. ولذلك، فإن لهذا النزاع أثراً كبيراً في تشكل الدولة والمجتمع في إسرائيل، وفي العلاقة بينهما».[5]

ومن موقع القوة الطاغية، عمدت النخبة السياسية الصهيونية، التي قادت الاستيطان اليهودي إلى الاستقلال، وبالتالي، تولت الحكم في الدولة الناشئة، إلى فرض نهجها في بلورة مؤسسات تلك الدولة، وتحديد «قواعد اللعبة» فيها، الأمر الذي وضع القادمين الجدد أمام أمر واقع، لا قبل لهم بتغييره، ولا حتى بالتأثير فيه. «وقد تكونت النخبة السياسية التي تسلمت زمام السلطة من مهاجري شرق أوروبا (لا سيما بولندا وروسيا) من الهجرة الثانية (1904 – 1914)، والهجرة الثالثة (1919 – 1923). وكانت سلطتها مطلقة في تحديد «قواعد اللعبة»، وكذلك في أسلوب ومعايير توزيع الموارد وتحديد الأهداف السياسية والاقتصادية. وكان المفهوم ضمناً أن قيم هذه النخبة قيم إسرائيلية عامة يجب أن تتبناها

(5) المصدر السابق، ص7.

جميع الفئات، حتى تلك التي لم تحظَ بالقوة والموارد، وإن كانت «قواعد اللعبة» في غير مصلحتها. لذلك، فإن جماعات كثيرة في أطراف المجتمع كان عليها أن تتكيف مع النظام السياسي والثقافي الجديد الذي أقامته النخبة، ولا سيما المهاجرين الجدد». وتحت شعار: «مملختيوت»، سيطرت الحكومة على جميع موارد الدولة ونواحي الحياة فيها. «فقد تسلمت الدولة وظائف الوكالة اليهودية وأدوارها، ووضعت الحد بينهما. ثم تم تحديد نشاط الوكالة بواسطة قانون «الوضع الخاص للوكالة اليهودية»، فضمنت بذلك استقلالية الدولة عن الحركة الصهيونية العالمية والجاليات اليهودية. ومن أجل تمييز الدولة من المؤسسات المحلية، وخصوصاً الهستدروت، أقر رئيس الحكومة الأول، دافيد بن – غوريون، مفهوم ومبدأ «مملختيوت» كرمز وهدف وسياسة. وكان ذلك يعني السيطرة على المؤسسات الرئيسية؛ ومن هنا فقد بادرت الدولة إلى السيطرة على الجماعات العسكرية، ومكاتب العمل، وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين، وإلى تأميم جهاز التعليم واحتكار توزيع الموارد المالية التي تدفقت من الخارج (الجباية اليهودية والمساعدات الأميركية، والتعويضات الألمانية). إضافة إلى ذلك، فقد خنقت المؤسسة الحاكمة جميع محاولات التنظيم والمبادرة على المستوى المحلي، ومنعت محاولات التجديد كافة، وخصوصاً في العلاقة بين الدولة والمجتمع».[6]

1 – السياسة السكانية

ما لبثت قيادة الوكالة اليهودية أن أعلنت دولتها حتى ألغت جميع بنود «الكتاب الأبيض» (1939)، وبالتالي، فتحت أبواب البلد أمام الهجرة اليهودية الواسعة، بلا قيد أو شرط، فتدفقت عليه بأعداد كبيرة. فبعد إعلان المستوطنين دولتهم، أصبحت يد قيادتها طليقة تماماً في تجسيد أهداف العمل الصهيوني، الأمر الذي كان عنصراً أساسياً في إقدام تلك القيادة على إعلان الدولة. ولما أفسح أمامها في المجال، سارعت إلى جلب المزيد من المهاجرين لتوطينهم على الأرض التي احتلتها في حرب 1948، وفي المدن والقرى العربية التي طردت سكانها الأصليين منها. وبعد أن أفرغت البلد من غالبية سكانه العرب العظمى في تلك الحرب، أصبح همها الأول تهويده ونزع طابعه العربي، من خلال توطين مهاجرين يهود في جميع أنحائه؛ فاستقدمتهم بأعداد أكبر بكثير من قدرة الدولة الناشئة على الاستيعاب بصورة مقبولة؛ لقد كانت على عجل من أمرها لملء الفراغ السكاني الذي

(6) المصدر السابق، ص 7–8.

تشكل في البلد. وفيما استمرت في تهجير اليهود من بقاع العالم المختلفة إلى فلسطين، ثابرت على طرد المزيد من سكانها العرب ومصادرة أراضيهم (انظر أعلاه). «كانت الديموغرافيا والأرض والماء دائماً في صلب النزاع بين الصهيونيين المهاجرين/ المستوطنين والفلسطينيين المحليين. وكان السعي لطلب الأرض والديموغرافيا هما الأساس أيضاً في المفهوم الصهيوني للترحيل في مرحلة ما قبل سنة 1948. وبمعنى من المعاني، أن المعركة الطويلة المستمرة للصهيونية ضد الفلسطينيين المحليين كانت معركة من أجل «أرض أكثر وعرب أقل». هذه المعركة، كانت توجهها بصورة أساسية مقدمات وأولويات صهيونية: «تجميع» يهود العالم في فلسطين؛ استملاك واحتلال الأراضي «كيبوش هأدما»؛ تأسيس دولة لليهود - الذين لم يصلوا بعد إلى فلسطين - على حساب الفلسطينيين المرحّلين والمهجّرين. ولم يغير قيام إسرائيل مقدمات وأولويات الصهيونية فيما يتعلق بالأقلية الفلسطينية التي بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية. والأمر المؤكد أن الأهداف الرئيسية للدولة الإسرائيلية، كما عرّفتها الأيديولوجيا الصهيونية، هي تحقيق طموحات الأغلبية اليهودية، أولئك الذين يمكن أن يكونوا مهاجرين يهوداً، وذلك على حساب طموحات الأقلية الفلسطينية، في الغالب».[7]

ولملء الفراغ السكاني، وبعد إلغاء القيود التي فرضها «الكتاب الأبيض» (1939) على هجرة اليهود إلى فلسطين، كرست حكومة إسرائيل الأولى «حقّ» كل يهودي في العالم بالقدوم إلى البلد والاستيطان فيه؛ وذلك في «قانون العودة» (5 تموز/ يوليو 1950). وفي الواقع، فإن «إعلان الاستقلال» (14 أيار/ مايو 1948) قد نصّ على أن «الدولة ستكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية، ومن أجل جمع الشتات»؛ وجاء قانون العودة لتشريع هذا المبدأ. وقد عُدّل القانون (23 آب/ أغسطس 1954)، ومُنح وزير الداخلية صلاحية حجب تأشيرة الهجرة «عن أي شخص ذي ماض إجرامي، من شأنه أن يعرّض سعادة الجمهور للخطر». كما أُدخل عليه تعديل آخر (10 آذار/ مارس 1970)، تضمن تعريف اليهودي كالتالي: «لأغراض هذا القانون، يعني «اليهودي» شخصاً وُلد لأم يهودية، أو اعتنق اليهودية، وهو لا ينتمي إلى ديانة أخرى». وينطوي هذا القانون على فكرة «أن اليهودي في الشتات هو مواطن في الدولة اليهودية قوة، وله الحق بالاستيطان في إسرائيل». وفوق ذلك «يمكنه ممارسة هذا الحق في أي وقت، سواء عبر التقدم بطلب تأشيرة هجرة، أو بعد تثبيت إقامة». وطبقاً لهذا المبدأ، «فالشخص الذي يصل إلى إسرائيل بناء على تأشيرة هجرة يكتسب الجنسية الإسرائيلية من تاريخ وصوله»

(7) مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل، (مصدر سابق)، ص12.

(قانون الجنسية، 1 نيسان/ أبريل 1952). ويسمح القانون بالحصول على الجنسية بالتجنيس. ومنذ قيام إسرائيل إلى الآن (1998)، ما زال تعريف «اليهودي» يثير جدلاً حاداً داخل الدولة اليهودية، إذ ليس هناك إجماع حول هذه المسألة المركزية في العمل الصهيوني. وحتى في مسألة «التهويد» ليس هناك توافق؛ فالأحزاب الدينية الأرثوذكسية تصر على احتكار ممارسة هذه العملية، بناء على قواعد الشريعة (هلخا)، الأمر الذي يجرّد حاخامات الطوائف الإصلاحية والمحافظة من هذه الصلاحية. وإذا تم تبني موقف الأحزاب الأرثوذكسية، فإن النتيجة المباشرة ستكون حجب تأشيرة الهجرة عن أي شخص تهوّد على أيدي حاخام محافظ أو إصلاحي؛ وهاتان الطائفتان تشكلان الغالبية العظمى بين يهود أميركا.[8]

وبالفعل، فقد شهدت السنوات الأولى لقيام إسرائيل تدفقاً ضخماً من المهاجرين، أدى إلى مضاعفة سكانها خلال الفترة ما بين 1948 و1951. وحتى في أشهر الحرب (أيار/ مايو 1948 - كانون الثاني/ يناير 1949)، وصل إلى البلد حوالي 100,000 مهاجر من أوروبا الوسطى ومعسكرات النازحين، أعطيت الأولوية إلى القادرين منهم على حمل السلاح والمشاركة في القتال. وكانت تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ويوغوسلافيا أول الدول التي سمحت لليهود المتواجدين على أراضيها بالمغادرة باتجاه فلسطين، ولم تلبث بولندا وهنغاريا ورومانيا أن سارت في أعقابها. وقد قوي هذا التيار في سنة 1949، فوصل إلى ما مجموعه 240,000 مهاجر؛ وتراجع قليلاً في العامين التاليين 1950 و1951، إلى 170,000 و175,000 على الترتيب. فبالإضافة إلى استمرار هجرة يهود أوروبا، بدأ تدفق كبير من دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط (تركيا وإيران والمغرب وتونس والجزائر وليبيا)، وفي نهاية سنة 1951، كان كل يهود اليمن والعراق تقريباً قد نقلوا في جسور جوية كبيرة. وكانت هجرة اليهود الشرقيين بأعداد كبيرة ذات مغزى وأثر عميقين في الأوضاع داخل إسرائيل لاحقاً؛ لقد كان هؤلاء يختلفون في اللغة والعادات والتقاليد، وحتى في المنظور إلى الدولة، عن المستوطنين الغربيين الذين سبقوهم، بل والذين قدموا معهم في نفس الفترة. لم تكن هجرتهم قسرية، إذ لم يتعرضوا للاضطهاد في مواطنهم؛ كما لم تكن بدوافع سياسية، إذ لم تضرب الصهيونية جذوراً عميقة في أوساطهم. وبالأحرى، غلبت عليهم النزعة الدينية، فجاؤوا إلى الدولة التي أعلنت أنها يهودية، مفتوحة أمام أبناء هذه الديانة، بصرف النظر عن موقفهم من الصهيونية السياسية. والقادمون في هذه الفترة، والذين بلغ عددهم حوالي 684,000 مهاجر،

(8) EZI, pp. 1107-1108.

انقسموا مناصفة تقريباً بين سفاردي (شرقي) وأشكنازي (غربي)؛ هذا مع العلم بأن مستوطني ما قبل سنة 1948 كانوا بنسبة 90٪ من أصول غربية، وخاصة أوروبية شرقية. وبصرف النظر عن المشاكل الاجتماعية التي سببتها هذه الهجرة الواسعة النطاق، فإنها حمّلت الاستيطان القديم، باني الدولة اليهودية، أعباء استيعابية ضخمة، ما كان له أن يضطلع بها لولا المساعدات الضخمة التي وردت عليه من الخارج، بمساهمة فعالة من جانب المنظمة الصهيونية العالمية.[9]

لقد غالت القيادة الإسرائيلية في تقويم قدرة الاستيطان القديم على استيعاب الجديد، ولم تقدر تماماً حجم المشاكل المترتبة على تدفق الهجرات الجماعية، وكانت قدرتها على «تهويد» فلسطين باحتلالها وطرد سكانها، أكبر من طاقتها على نشر المستوطنين في أرجائها. «قبل بضعة أسابيع من إعلان الاستقلال، وضع حزب مباي سياسة للهجرة والاستيعاب في العامين الأولين من عمر الدولة. ووضعت اللجنة، التي أقيمت لهذه الغاية، ميزانية لاستيعاب 150 ألف شخص، وكان بين أعضائها من تحدث عن ربع مليون شخص، لكن أحداً منهم لم يخطر في باله أن عددهم سيصل إلى 400 ألف. وقد جاء في الخطوط الأساسية للحكومة أنها ستضع خطة تطوير للسنوات الأربع القادمة، للتوصل إلى مضاعفة عدد السكان. وبناء عليه، كان الهدف القومي يتمثل في إحضار 600 ألف مهاجر تقريباً خلال أربعة أعوام. وقد تحقق هذا الهدف، لكن عدد المهاجرين الذين جاؤوا في السنة الأولى، 1949، كان يزيد بعشرة أضعاف عدد القادمين في السنة الرابعة. وطبعاً، كان الافتراض أنه يجب التعجيل في استقدام المهاجرين، خشية ألا يكونوا قادرين على الحضور، أو أن يرفضوا القدوم في وقت لاحق. وقد نظمت الدولة والحركة الصهيونية خروج اليهود من أماكن إقامتهم، ومجيئهم إلى إسرائيل، في السفن والطائرات، وذلك من دون مطالبتهم، إجمالاً، بأن يدفعوا التكاليف التي كانت مرتفعة جداً. وكان خروج اليهود من بعض الدول مرتبطاً بخرق القانون المحلي، ومن بعضها الآخر مرتبطاً بالخطر على حياتهم، مما استلزم تشغيل الاستخبارات السرية للحركة الصهيونية وللدولة. وكانت دولة إسرائيل في حاجة ماسة إليهم. وكما كتبت إحدى الصحف، فإن «العديد رأى فيهم لحماً للمدافع»...». وقد كتب بن - غوريون عن سكان إسرائيل والمهاجرين إليها: «ليس الشعب اليهودي الذي يسكن فيها إلا نواة الشعب الذي أقيمت من أجله».[10]

(9) Encyclopedia Judaica, Cecial Roth (ed.) New York, 1971, Vol. 9, pp. 378- 381. (Henceforth: Judaica).

(10) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 110.

إزاء هذا التدفق الضخم من المهاجرين المعوزين وذوي المؤهلات الذاتية القليلة عموماً، من جهة، وندرة الموارد المالية لإعالتهم، وقلة المساكن لإيوائهم، وضيق سوق العمل لتشغيلهم، من جهة أخرى، فقد تفاقمت أزمة استيعابهم. ومن وجهة نظر الحكومة، كانت الأولوية لتوزيعهم في البلد وإسكانهم، لكن أعداداً كبيرة منهم لم تكن مهيأة لذلك أو راغبة فيه، أخذاً في الاعتبار التراث الثقافي والاجتماعي الذي حملوه من مواطنهم الأصلية. وإذ عمدت الحكومة إلى إيوائهم في البيوت العربية المهجورة في المدن وبعض القرى، وإلى إقامة المباني المسبقة الصنع والموقتة، فإن المتوفر منها كان أدنى من الحاجة بكثير. وتشكل وضع يتسم بالمفارقة: فهناك مئات الآلاف من المهاجرين المكدسين في معسكرات الجيش البريطاني المتروكة وفي مراكز تجميع القادمين الجدد، فيما الريف خال تقريباً من السكان. قلة من هؤلاء القادمين الجدد كانت تعرف اللغة العبرية للتواصل مع السلطات والقائمين على استيعابهم وفهم ما يجري حولهم، وغالبيتهم كانت مفلسة وغير ملائمة للأعمال المعروضة عليها في الحقول والمصانع، أو حتى راغبة فيها. وفضّل معظمهم السكن في المدن، كما اعتادوا في مواطنهم الأصلية، ونفروا من الانتقال إلى الريف. وفي المقابل، لم تكن أجهزة الاستيعاب وبيروقراطيتها مؤهلة للتعامل مع هؤلاء المهاجرين ومعالجة مشاكلهم. ومع ذلك، ففي الفترة ما بين 1948 - 1951، شُيّد 78,000 مسكن، ضمت 165,000 غرفة، أي بمعدل غرفة واحدة لكل أربعة مهاجرين. ونظراً للتدفق الكبير في سنة 1949، والذي لم يكن متوقعاً، فقد آوت الحكومة حوالي 100,000 قادم جديد في معسكرات الجيش البريطاني، وقدمت لهم الوجبات المجانية من مطابخ مركزية تمولها الوكالة اليهودية. وعندما تفاقم الوضع، قررت الحكومة نقل المهاجرين إلى تجمعات انتقالية (معبروت)، حيث تولت كل عائلة مهام الاعتناء بشؤونها البيتية، وبدأ البعض يبحث عن عمل في المحيط. وفي نهاية هذه الفترة (1951)، كان حوالي 400,000 مهاجر قد وجدوا نوعاً من السكن الدائم، في المدن أو القرى العربية، أو المساكن الجديدة في الأحياء، أو المستوطنات التي استحدثت، فيما بقي حوالي 250,000 في 123 تجمع انتقالي (معبرا) و10 معسكرات للمهاجرين.[11]

وبصرف النظر عن النوايا والشعارات الصهيونية البراقة، فإن هذا التدفق الجارف من القادمين الجدد قد أصاب إسرائيل بـ «صدمة الهجرة» التي لم تكن مهيأة لها، ليس فقط فيما يتعلق بأساليب الاستيعاب المنظمة، وإنما إيديولوجياً وإدراكياً أيضاً. «وقد نجمت هذه الصدمة أساساً من حقيقة أنها كانت هجرة من نوع جديد من الأشخاص -

(11) Judaica, Vol.9, p. 381.

هجرة يهود من دول غير متطورة، حتى وإن كانت غالبيتهم من أبناء الطبقة الوسطى على الأقل في مجتمعاتهم الأصلية. وكانت هذه هجرة جماعية لأناس ذوي قيم ومهارات اجتماعية تختلف كثيراً عن تلك التي يملكها المهاجرون الأصليون، الذين أسسوا الجماعة الصهيونية في فلسطين وطوروها إلى حينه (وبكلمات أخرى، مهاجرون جاؤوا أساساً من أوروبا الشرقية، وعدد أقل من أوروبا الغربية، وحفنة من آسيا وشمال أفريقيا، تم ابتلاعها داخل الغالبية العظمى). وفي الحقيقة، فإن الصهيونية رغبت في بناء يهودي «جديد» و«منتج»، ولكن كل ذلك كان قائماً على أساس استخدام مادة أولية مختلفة كقاعدة له، ولم تكن مهيأة إيديولوجياً (ونفسياً) للتعامل مع مشاكل من هذا النمط والحجم. ومع ذلك، كانت الدولة تملك آلية للتعامل مع المشكلة، عقائدياً وتنظيمياً». وقد انطلقت هذه العقيدة من مبدأ أن النظام الاجتماعي الذي كان قائماً قبل الهجرة الجماعية كان تاماً، وبالتالي، على القادمين الجدد أن يتكيفوا معه، دون أن يغيروا فيه كثيراً. وبناء عليه، كان التوقع أن القادمين الجدد سيحدثون هذه النقلة بسرعة. «وهذا التغيير، الذي سيتم داخل «بوتقة الصهر» الإسرائيلية، كان حسناً أخلاقياً ومرغوباً فيه». وكان الاعتقاد أن هذه الجماعات المهاجرة ستجد موقعها في ثنايا الاستيطان القديم، بناء على مهارات أفرادها. «وكان الأمل أن هذه الهجرة ستحدث فرقاً كمياً فحسب، وليس نوعياً أبداً، داخل النظام. وبعض «صدمة الهجرة» وقع جراء زيف هذه الافتراضات..».(12)

وفي الواقع، فقد تضافرت منطلقات سياسة التهجير الجماعي، مع أسس نهج الاستيعاب التمييزي بين فئات المهاجرين الجدد على قاعدة إثنية وطبقية لتؤدي إلى نتائج عكسية للشعارات المرفوعة. «فلم تؤد إلى خلق أمة متجانسة، وإنما إلى إسرائيليين: الواحدة مؤلفة من قدامى الأشكناز، الذين أمسكوا بمواقع القوة والتأثير وفهموا المجتمع الجديد لأنهم بنوه، والثانية من الشرقيين الأدنى ثقافة، وبالتالي، الأقل امتيازات ومجالات عمل». وعلى المستويين، الرسمي والشعبي، أعطيت الأولوية للأوروبيين من القادمين الجدد، سواء في الإسكان أو التوظيف، الأمر الذي أثار تذمر الشرقيين. لقد كان من الأسهل على الأشكناز الاندماج في الاستيطان القديم، فيما تعسر ذلك على الشرقيين، الذين ظلوا في «المعبروت» لسنين طويلة. لم يكن الشرقيون المادة البشرية الملائمة لتنفيذ سياسة الحكومة في توزيع السكان، والانتشار في الأراضي المحتلة، وسدّ النقص في المواد الغذائية. وبصرف النظر عن نوايا الحكومة، فإن المستوطنين القدامى آثروا استيعاب أبناء جلدتهم الأشكناز، وتمنّعوا عن فتح أبواب مستوطناتهم وأحيائهم أمام الشرقيين. وفي

(12) Kimmerling, Zionism and Economy, p. 105.

المقابل، لم تجذب أنماط الاستيطان الريفي القائم القادمين من دول آسيا وشمال أفريقيا. لقد أقيمت كيبوتسات جديدة (79 خلال عامي 1948 و1949)، لكن الشرقيين نفروا منها، ولم يبادروا إلى الاستيطان فيها؛ وفضّل الراغبون منهم العمل في الزراعة الموشافيم، حيث كانت كل عائلة مسؤولة عن ممتلكاتها الخاصة، ولكن في إطار تعاوني عام، وبإرشاد الوكالة اليهودية ومساعدتها. واستقرت مرحلياً أعداد كبيرة نسبياً في ما أسمي «قرى العمل» (كفار عفودا)، حيث وظّفهم الصندوق القومي في أعمال التحريج واستصلاح الأراضي موقتاً. «وفي المحصلة، فقد أُقيمت 345 قرية جديدة من جميع الأنماط خلال الفترة من 1948 إلى 1951، مقارنة بـ 293 خلال العقود السبعة السابقة. فسدت فجوات في جميع أنحاء البلد، ليس فقط في السهل الساحلي، وإنما أيضاً في مناطق كانت تعيش فيها جماعات معزولة سابقاً، في الجليل الأعلى، وجبال يهودا، والنقب الصحراوي».(13)

وإذ يطفح الخطاب الإيديولوجي والإعلامي الصهيوني بالشعارات الرومنطيقية عن الهجرة، وإنقاذ يهود الشتات قبل فوات الأوان، واستيطان البلد وإعماره، وتغيير طابع حياة اليهود من خلال العمل الجسدي، وبناء الأمة اليهودية من شظايا الشتات...إلخ، فإن الهاجس المركزي لدى صانعي القرار الإسرائيلي كان تعزيز مرتكزات أمن كيانهم الناشئ استراتيجياً (انظر أعلاه). «ومن حين إلى آخر تحدث بن – غوريون أيضاً عن إنقاذ يهود الشتات، فقال لمسؤولي وزارة الخارجية في نيسان/ أبريل 1949: «إن الهجرة تنقذ اليهود من الفناء (...) علينا أن نفعل كل شيء من أجل إنقاذهم». وكان كمن قال ذلك بصورة عارضة... وبرز أيضاً، بين أمور أخرى كان قد قالها، أن إنقاذ اليهود لا يستحوذ على تفكيره: لم يكن ذلك هدف المجيء بهم إلى إسرائيل. لقد رأى بن – غوريون في الهجرة أهم عنصر من عناصر الأمن القومي والقوة العسكرية لدولة إسرائيل: هذا هو الجوهر في نظره. فعندما طلب موظفو وزارة الخارجية توجيههم بشأن محادثات لوزان، حدد لهم بن – غوريون مصالح الدولة قائلاً: «إن الأساس هو استيعاب المهاجرين، وهذا يشتمل حاجات الدولة التاريخية كافة». وأوضح أن من شأن الهجرة تعزيز أمن الدولة أكثر من أي شيء آخر. «لقد كان في قدرتنا أن نحتل المثلث والجولان والجليل كله، لكن احتلالاتنا هذه ما كانت لتعزز أمننا بمقدار ما يعززه استيعاب المهاجرين. وتمكننا زيادة عدد المهاجرين إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف المزيد من القوة (...) هذا هو الأمر الأهم، وهو الذي يسمو على ما عداه». وبصورة مشابهة، تحدث في اللقاء نفسه

(13) Judaica, Vol. 9, p. 381.

عن الاستيطان: «لقد حظينا حقاً باحتلال مناطق، لكن لا قيمة فعلية لها من دون استيطان لها، سواء في النقب أو الجليل أو القدس. إن الاستيطان هو الاحتلال الفعلي». ولأن الاستيطان كان مرتبطاً بالهجرة، فقد قال بن – غوريون: «إن مصير الدولة نفسه يتعلق بالهجرة». وقال كلاماً مشابهاً في مؤسسات حزبه أيضاً. وهنا أيضاً شدد على القيمة الأمنية للهجرة، ونادراً ما تحدث عن الحاجة إلى الإنقاذ».[14]

من هذا المنطلق، ولأسباب سياسية ودعاوية صهيونية، اعتبرت إسرائيل مسألة الهجرة ركيزة أساسية في سياستها الخارجية. ونشط مبعوثو إسرائيل الدبلوماسيون وعملاؤها الاستخباريون، وكذلك أنصارها في الخارج، سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي، في العمل لتهجير يهود الدول التي اعتبروها «بلاد ضائقة»، أي التي لا يتمتع اليهود فيها بحرية الحركة الكاملة، وبالتالي، الهجرة الحرة إلى إسرائيل. وبعد موجة الهجرة الأولى من أوروبا الوسطى والشرقية، تركز الجهد على تهجير يهود الدول العربية والإسلامية. ولم تتورع الأجهزة الإسرائيلية العاملة في الخارج، العلنية منها والسرية، عن استخدام شتى الوسائل لدفع اليهود إلى الهجرة (انظر أعلاه). وجيّرت إسرائيل في هذا المجال، علاقاتها مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصديقة، كما ربطت علاقاتها الدبلوماسية والتجارية بمواقف الدول المعنية من مسألة هجرة يهودها، خاصة في أوروبا الشرقية، الأمر الذي لم تمارسه في الدول الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة، التي وقف يهودها ضد مفهوم القيادة الإسرائيلية لمغزى الصهيونية. وعلى سبيل المثال لا الحصر: «ففي النصف الثاني من أيار/ مايو 1949، تم توقيع اتفاق تجاري بين إسرائيل وبولندا، التزمت إسرائيل بموجبه أن تشتري خلال عام واحد بضائع من إنتاج بولندي بقيمة 16 مليون دولار، تتكون أساساً من منتوجات غذائية وحديد وخشب ومنسوجات ومنتوجات كيماوية وآلات وورق. والتزم البولنديون أن يستوردوا من إسرائيل بضائع بقيمة 3,2 مليون دولار فقط، تتكون من مواس حلاقة ومساويك أسنان وزيوت وخردوات حديدية وما شابه. وقبل بدء المفاوضات، شدد المندوب برزيلاي على العلاقة القائمة بين الاتفاق وإمكان هجرة اليهود... وخلال شهرين من توقيع الاتفاق، سمحت الحكومة البولندية بخروج اليهود، وقبلت طلب إسرائيل السماح لكل مهاجر بإخراج مبلغ 150 – 200 دولار، بحسب السعر الرسمي الذي يبلغ ثلث السعر في السوق السوداء. وتعهد البولنديون أن يحرروا، عندما يحين الأوان، الأموال التي يتركها اليهود لدى خروجهم، وأعلنوا استعدادهم للتفاوض بشأن دفع تعويضات عن الأملاك اليهودية المجمدة، وذلك كجزء

(14) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 110-111.

من العلاقات التجارية بين الدولتين». وكانت البعثة الإسرائيلية الدبلوماسية في بولندا تتدخل في أدق تفاصيل المعاملات الرسمية لتهجير يهود ذلك البلد إلى إسرائيل.[15]

وتزخر الوثائق الإسرائيلية المتعلقة بالهجرة في هذه الفترة بالمعلومات عن الصفقات التي عقدها ممثلو إسرائيل مع بعض دول أوروبا الشرقية لتهجير يهودها، وعن الأساليب التي استخدموها للحصول على موافقة السلطات المعنية في تلك الدول لإصدار تأشيرات الهجرة. ومن تلك الأساليب الرشوة، ودفع مبلغ معين من الدولارات عن كل مهاجر؛ وكانت الاتصالات تتم عن طريق أجهزة المخابرات ومسؤولي وزارة التجارة الخارجية. ويقول أحد المبعوثين الإسرائيليين (شيلو) ما يلي: «كان ثمة الكثير من النيات الحسنة، وكان ثمة تعاطف. ليس هناك شك في ذلك. لكنهم كسبوا من ذلك كثيراً. لقد عملت في هذا الحقل في الفترة الأولى فقط. وبحسب ما أذكر، فإننا دفعنا للبلغاريين في تلك الفترة ثلاثة ملايين دولار تقريباً. ومن ثم جاء آخرون مكاني، واستمروا على المنوال نفسه، ودفعوا هم أيضاً أموالاً. وكان جزء من صفقات الهجرة استمراراً لصفقات السلاح التي تمت في أوروبا الشرقية، وخصوصاً في تشيكوسلوفاكيا... كانت الأمور معقدة للغاية. كان قسم من الأشخاص يعالج مسألتي السلاح والهجرة في آن، سواء من جانبنا أو من جانب الحكومات التي أجرينا محادثات معها. وطبعاً كان الأمر ينطوي على عنصر سياسي قام، في معظم الأحيان، على أساس القدرة على إيجاد التعاطف مع قضايانا، وكانت المصلحة المالية في أن نشتري السلاح واليهود سواء بسواء. فقد اعتبر السماح بخروج اليهود بمثابة مساعدة عسكرية، كتعزيز لجيش الدفاع الإسرائيلي في حربه ضد الإمبريالية البريطانية». وقد جاءت الأموال من «الجوينت» (Joint)، منظمة الإعانة اليهودية الكبيرة، «وبلغ ما أنفقته في السنوات 1945 – 1949 نحو 266 مليون دولار، في مجال إعادة تأهيل لاجئي الكارثة النازية وغيره من المجالات. وبعد ذلك مولت الهجرة، بما فيها الهجرة من شمال أفريقيا واليمن. وكانت مداخيل المنظمة تأتي، أساساً، من الجباية في أوساط الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة... ونسب إلى الجوينت، في فترات مختلفة، وفي دول مختلفة، علاقات سرية بحكومة الولايات المتحدة، ووصل الأمر إلى حدّ اعتبارها ذراعاً لوكالة الاستخبارات الأميركية (سي. آي. أي). وفيما بعد نشطت الجوينت في البلاد عبر مؤسسة العناية بالمهاجرين الضعفاء».[16]

وفي هذه الفترة المبكرة، التي انتقلت فيها صلاحيات الوكالة اليهودية، دون إلغائها،

(15) المصدر السابق، ص 111-112.
(16) المصدر السابق، ص 113-114.

إلى حكومة إسرائيل، تضاربت الصلاحيات والمسؤوليات، واستعرت الخلافات حول قضايا تمويل عملية التهجير والاستيعاب وتنظيمها. «ومع مرور الزمن، تبلور الرأي القائل بأن يُعهَد إلى المنظمة الصهيونية بجلب المهاجرين إلى إسرائيل وتمويل سفرهم على حسابها، من الجباية [الموحدة] والجوينت. وأخذت على عاتقها أيضاً تمويل إقامة المهاجرين في المعسكرات الانتقالية. ونشأ جدل بشأن من يمول استيعاب المهاجرين بعد مغادرتهم المعسكرات: اعترف وزير المالية، إليعيزر كابلان، مُكرهاً بأن حكم المهاجر كحكم المواطن. وقال للمجلس التنفيذي للوكالة أن الحكومة لا تستطيع معالجة استيعاب المهاجرين بسبب كلفة الحرب المرتفعة، التي تبلغ سبعة ملايين في الشهر». وقد انتشر مبعوثو إسرائيل في دول كثيرة، يحثون يهودها على الهجرة، وينظمون انتقالهم؛ وتميز بينهم عملاء «الموساد»، الذين اكتسبوا خبرة في هذا المجال من خلال نشاطهم السابق في مجال الهجرة غير الشرعية (انظر أعلاه). وحيث استطاعت الوكالة اليهودية، بالتعاون مع البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية، التوصل إلى ترتيب مع الدولة المعنية، فقد سارت الأمور في ظروف شبه طبيعية. «أما في الدول التي لم تمنح اليهود حرية الهجرة، فقد نظم مبعوثو الموساد خطوط تهريب ليلية في الغابات والمسارب الجبلية، بواسطة قوافل جمال وقوارب مهلهلة من مراكش إلى الجزائر، ومن ليبيا إلى مالطا، ومن اليمن إلى عدن، ومن العراق إلى إيران، ومن هنغاريا إلى النمسا، ومن الحي الروسي في فيينا إلى الحي الأميركي في المدينة. وكان ضابط الهجرة في النمسا يشك في أن يكون بين القادمين العديد من الجواسيس».(17)

في سياق ظروف عملهم، احترف القائمون على تهجير اليهود، من مبعوثي حكومة إسرائيل ومندوبي الوكالة اليهودية، نشر الدعاية المضللة، وترويج الشعارات الزائفة والإشاعات الكاذبة. «فقد تضمنت الدعاية التي بثها المبعوثون، الترهيب والترغيب. فكانوا يحذرون اليهود من أنهم إذا لم يخرجوا فوراً فلن يستطيعوا الخروج فيما بعد. وقالوا لهم أن جهاز الترحيل والعون الذي أقامته الحركة الصهيونية هو في خدمتهم لفترة محددة فقط، وأنهم بعد ذلك سيتركون وشأنهم. ويقول إفرايم شيلو: «صحيح أننا شجعنا اليهود على الخروج، وأننا حثثناهم. وكنا نؤمن بأنهم إذا لم يخرجوا فوراً فسيفوت الأوان. لقد آمنا بذلك فعلاً. وكان بعضنا قد مارس مثل هذا النشاط منذ أيام الكارثة النازية. لذلك، فإنه من المفهوم تماماً لماذا دفعناهم إلى الاستعجال. وعدا ذلك، كانت الدولة في أمس الحاجة إليهم». وكان بينهم من تلقى وعوداً بحياة سعيدة

(17) المصدر السابق، ص 116–118.

ورغدة في إسرائيل. «انخدع الناس ببساطة، كما قال غيورا يوسفتال. واقترح يتسحاق رفائيل، كي يخفي عنهم الحقيقة بشأن صعوبات الاستيعاب في البلد، أن تفرض الرقابة على رسائل المهاجرين التي كانت تخرج من هنا، وهكذا كان». ولكن الرسائل خرجت، وكان لها وقع على الكثيرين ممن أزمعوا على الهجرة، الأمر الذي انعكس في هبوط معدلات الهجرة في عامي 1952 و1953، وحتى ارتفاع عدد النازحين من إسرائيل على القادمين إليها في هذين العامين (انظر أدناه). «وكتب أحد المهاجرين من جوهانسبرغ إلى أمه يقول: «لقد كذبوا علي. أريد أن أعود فوراً. إذا لم أعد خلال أسبوع فسأقضي جوعاً. رجاء، عزيزتي، اجمعي تبرعات، اطلبي قروضاً، اسرقي، ارهني ما لديك، المهم أن تبعثي لي بنقود، وإلا فلن أصمد أسبوعاً واحداً (...). إن هذا البلد لا ربّ له». لم تتلقّ الأم الرسالة قط. فقد حُفظت في أحد ملفات المؤسسة بعد أن ختم عليها بأحرف كبيرة: «أوقفت لدى الرقابة». وعندما علم رفائيل أن الحكومة التشيكوسلوفاكية تنظر في إمكان السماح لليهود بإخراج جزء من ممتلكاتهم معهم، أصدر تعليماته بوقف نشر الخبر – «لأن من شأن ذلك إضعاف رغبة اليهود في الهجرة» – إلى أن يعرفوا ما الذي سيسمح لهم بأخذه معهم».(18)

نعم للهجرة، لا للمهاجرين

لقد غذّت الدعاية الصهيونية أسطورة تفاني إسرائيل في جمع الشتات، استجابة لتطلعات «الشعب اليهودي»، أينما كان، «بالعودة إلى أرضه وتجديد حريته السياسية داخلها». ولكن الحقيقة والوقائع تشير إلى عكس ذلك. «فكان هذا ينطبق، في الغالب، على سبعة من كل مئة يهودي في العالم. أما الآخرون جميعاً، فقد ظلوا في أماكن إقامتهم برضاهم، باستثناء يهود الاتحاد السوفياتي. ولم تنجح الحركة الصهيونية إذن في إقناعهم بصواب نهجها. وكان ذلك، من الناحية الفكرية، يبعث على الحيرة الفائقة. فقد مالوا إذن، من أجل تدعيم أسس الصهيونية، إلى المبالغة في وصف الأخطار التي تتربص بيهود العالم؛ وغذّوا التقدير القائل بأنهم لا يزالون عرضة لكارثة إبادة». وقد قال بن – غوريون: «يمكن أن تحدث مصائب جديدة، لا تقل رهبة عن سابقاتها». وحذر الكاتب ش. شالوم: «هذه فترة فناء، فترة خطر على الحياة. إننا نواجه مهمة أن نكون كأمة أو لا نكون». وقال أحد زعماء حزب مباي وعضو المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية، يعكوف زروبابل: «على المنظمة الصهيونية أن تسرع في تقديم عونها الكامل

(18) المصدر السابق، ص 120–121.

لملايين الأخوة المعرضين للسلب والنهب ورعب الإبادة، وأن تخرجهم من الجحيم، وأن تهجرهم إلى ملجئهم القومي الآمن: دولة إسرائيل. هذه هي فريضة الإنقاذ». لقد اتُهمت القيادة الصهيونية بالتقصير في تدارك «الكارثة النازية»، وظل شبحه يطارد تلك القيادة في بداية أيام الدولة. فقال زروبابل مثلاً: «لقد عجزنا عن نجدة ملايين اليهود وإنقاذهم في الوقت الملائم، عندما كان ثمة إمكان للإنقاذ». وقد رأى بن – غوريون في ذلك مشكلة إسرائيلية، إذ قال: «لآلاف السنوات، كنا شعباً بلا دولة، والآن ثمة خطر أن تكون إسرائيل دولة بلا شعب». وكان هذا الهاجس أحد أهم الدوافع لفتح أبواب الدولة الجديدة أمام جميع اليهود، بصرف النظر عن انتمائهم الصهيوني، للهجرة إليها والاستيطان فيها».[19]

لكن التزام القيادة الإسرائيلية العقائدي والسياسي بتهجير يهود العالم إلى فلسطين وتوطينهم فيها، لم يقابله حماس جامح في أوساط المستوطنين القدامى لاستقبالهم واستيعابهم. وقد عبّر رئيس دائرة الاستيعاب في الوكالة اليهودية، غيورا يوسفتال، عن ذلك في مقولة حظيت برواج واسع في حينه: «إن إسرائيل تريد الهجرة، غير أن الإسرائيليين لا يريدون المهاجرين». وفي الواقع، فإن قطاعات واسعة، شعبية ورسمية، لم تكن ترغب في تدفق الهجرة الواسعة على البلد؛ وفضّل البعض أن تكون انتقائية، حسب مواصفات حاجة الدولة للطاقة البشرية. فقد قال ليفي إشكول، الذي أصبح لاحقاً رئيس حكومة إسرائيل: «إن أرض – إسرائيل صغيرة، ولا تستطيع أن تستقبل كل مهووسي يهود العالم». وتذمر البعض من استقدام المرضى والعجزة والمسنين؛ وقال وزير المالية أليعيزر كابلان: «إننا بحاجة إلى أيد تعمل وتقاتل». وتعددت الأهواء ودواعي النفور: «لقد رفض البعض المهاجرين الذين ينتمون إلى أحزاب معينة، ولم يرد البعض الآخر مهاجرين من بلاد معينة. وكان هناك من قبل بهم إذا أتوا كـ «روّاد» فقط، واستخف بهم إذا جاؤوا كـ «لاجئين». وكان هناك من لم يرغب فيهم على الإطلاق. وانطوى هذا الأمر على توجه غير صهيوني، تسربت منه – أحياناً – بين السطور هنا وهناك، لهجة معادية للسامية. كانت نظرة الإسرائيليين إلى المهاجرين الجدد شديدة التعقيد، ومشبعة بالتناقضات، ومشحونة بالعواطف، وطافحة بالأفكار المسبقة. وكانت هذه النظرة مترسخة في رؤيتهم لأنفسهم يهوداً ومواطنين في الدولة. ويكمن لغز فهم هذه الرؤية في ميل الإسرائيليين إلى رفض المنفى والتعالي عليه وازدرائه، وجعل الدولة محور حياتهم. وتحدثوا، انطلاقاً من ذلك، عن تصفية المنافي»... وبالقضاء على المنفى قضي على نسيج

(19) المصدر السابق، ص 127–128.

حياة يهودية قديمة، وعلى ثقافات كاملة أيضاً. لقد فعلوا ذلك من دون تردد، وكأنهم وزراء تاريخ، لأن الدولة كانت في نظرهم أهم من يهود العالم».[20]

ومهما يكن، فإن تدفق المهاجرين كان أكبر بكثير من قدرة أجهزة الدولة والوكالة اليهودية على الاستيعاب. «وفي بداية كانون الثاني/ يناير 1949، سكن المعسكرات 28 ألف شخص تقريباً. أي واحد من كل أربعة من المهاجرين الذين وصلوا حتى ذلك الحين، وتدبّر الثلاثة الباقون أمورهم بأنفسهم. وأقام كل مهاجر في المعسكر ما بين أربعة وستة أسابيع. وقبيل نهاية السنة، ارتفع عدد المقيمين في المعسكرات إلى 90 ألفاً، أي ما يوازي مهاجرين من كل ثلاثة مهاجرين، وواحد من عشرة إسرائيليين. واستمرت إقامتهم في المعسكر شهوراً». واهتدى رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، ليفي إشكول، إلى أن المخرج من المأزق يكمن في الجمع بين هذه الآلاف من المهاجرين الذين تغص بهم المعسكرات المكتظة، وبين القرى العربية المهجورة، بعد أن كانت المدن قد استوفت نصيبها. وكتب إشكول يصف جولته الأولى في إحدى القرى المهجورة: «شعرت بأننا عندما ندعو: نجّنا يا رب من الشدة، سنجد النصيحة والمشورة لتوجيه هذا السيل الهائل من المهاجرين الجدد نحو الحقول التي تستصرخ الأيدي العاملة..». وكتب أحد أعضاء حزب مباي البارزين، يتسحاق كورن، يقول: «لقد بدا أن العناية الإلهية قد زاوجت بين هؤلاء الناس وهذه الأرض». إلا أن الحقيقة، كما هو معلوم، كانت شيئاً آخر؛ إذ أن تفريغ القرى العربية من سكانها في الحرب، كان تمهيداً لهذه «العناية الإلهية». ومع ذلك، فإن عملية المزاوجة لم تكن سهلة، وطريق المهاجرين اليهود إلى الاستقرار في القرى العربية لم تكن مفروشة بالورود؛ لقد جاؤوا بغالبيتهم من المدن، ولم تستهوهم حياة الريف. «كان بعض المهاجرين يذهب إلى المستعمرات بصورة طوعية، كما كان قسم منهم يعمل في الزراعة قبيل وصوله إلى إسرائيل. وكان هناك من أخذ على عاتقه قبول نمط حياة جديدة. وكان الكثيرون يذهبون إلى المستعمرات بعد أن يقنعهم مبعوثو الوكالة بأن يصبحوا مزارعين. وكان ثمة من أُرسل إلى القرية رغماً عنه».[21]

وكان انتقال المهاجرين إلى المستعمرات الجديدة مشحوناً بالأزمات والإحباطات. «لم تكن لدى العديد من المهاجرين فكرة عن كيفية العمل في الأرض التي وضعت في تصرفهم، وكيف يتصرفون في الأبقار والطيور التي حصلوا عليها، إذ أُرسل معظم المهاجرين إلى المستعمرات الجديدة من دون تأهيل». وعن هذه المسألة، قال بن – غوريون: «درجنا

(20) المصدر السابق، ص 129.
(21) المصدر السابق، ص 135–143.

في الماضي على إحضار المهاجرين بعد أعوام من الإعداد. وأقمنا في كل دولة مزرعة للروّاد، وكنا نحتفظ فيها بالرواد عدة أعوام كي يؤهلوا أنفسهم للحياة والعمل واللغة ومعرفة أرض – إسرائيل، قبل هجرتهم إليها. أما الآن، فإننا نأتي باليهود كما هم، من دون أي إعداد. لا نحتفظ بهم في مزارع الرواد، لضيق الوقت لدينا ولديهم أيضاً. لم تكن حياة الكيبوتس مقبولة على اليهود الشرقيين، فتوجه من اقتنع منهم بالعمل في الزراعة إلى الموشافيم (انظر أعلاه). ولذلك، استقر عدة آلاف من المهاجرين الغربيين في الكيبوتسات القائمة، وأقام بضع مئات منهم كيبوتسات جديدة. وعلى العموم، «فإن الكيبوتسات لم تستوعب حتى ولا واحداً من كل 20 مهاجراً، أما المستعمرات الزراعية كلها، القديمة منها والجديدة، فقد استوعبت اثنين من كل عشرة مهاجرين، وأقام الثمانية الآخرون في المدن؛ وحتى هناك، كان الأمر صعباً جداً عليهم». وأدان بن – غوريون هذه الظاهرة، وقال «أنه يشعر بـ «الخجل والخزي»، لأن الكيبوتسات لم تستوعب عدداً أكبر من المهاجرين». وقد دفعت هذه الأوضاع المهاجرين إلى القيام بتظاهرات صاخبة أمام مكاتب الوكالة اليهودية، مطالبين بالخبز والعمل والسكن. ووصلت هذه التظاهرات إلى مبنى الكنيست، الذي كان لا يزال في سينما «كيسم» (تل أبيب). وظلت مسألة الإسكان والتأقلم مع الأوضاع الجديدة، سواء في المدن أو الريف، مصدر تذمر واحتجاج لدى أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد في سنوات إسرائيل الأولى.[22]

وكان تدفق المهاجرين على المعسكرات الانتقالية أكبر من الوشل الذي ينساب منها إلى ما تبقى من مساكن عربية في المدن والقرى، أو إلى العدد المحدود من الأبنية المقامة على عجل في ضواحي المدن، أو إلى المستوطنات الزراعية. ولذلك، تزايد الاكتظاظ في تلك المعسكرات مع وصول كل دفعة من القادمين الجدد، وبالتالي، تفاقمت المشاكل الاجتماعية، وتصاعدت ردود الفعل عليها. «في النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل [1949]، شاع بين زعماء مباي شعور بأن استيعاب الهجرة ينهار بسبب النقص في المساكن بصورة أساسية». وأنحى سكرتير الحزب، زلمان أران، باللائمة على الموظفين القائمين على عملية الاستيعاب، فقال: «إننا ندرك أن بيروقراطية تصل إلى حد الجريمة تسود [عملية]... البناء طوال الوقت»؛ وحذر أران من نشوء «وضع كارثي» في المعسكرات يهدد الدولة واليهود أجمعين. وتوقع بنحاس لافون، عضو الكنيست وسكرتير الهستدروت، «انفجاراً كبيراً». وطرحت فكرة استخدام معسكرات الجيش كمراكز استيعاب موقتة، أو إقامة أكواخ من الخشب، لإسكان القادمين الجدد مرحلياً. «لكن

(22) المصدر السابق، ص 143–145.

بن – غوريون بتّ الأمر: على المهاجرين الاكتفاء بالخيم. وتعهد بالبحث في إمكانات إسكانهم في بعض معسكرات الجيش الإسرائيلي، لكنه أوضح: «لن نلقي بالجيش إلى الخارج... في إمكان الجيش أن يدمّر حكمنا كله إذا ما ألقينا به خارجاً». واعتقد أن الأكواخ التي طلبوا إقامتها للمهاجرين مكلفة جداً. كان موافقاً على أن الوضع في المعسكرات خطر وملح جداً، وقبل باقتراح لافون فرض ضريبة خاصة بالاستيعاب». وفي نقاش ساخن ردّ بن – غوريون على أركان حزبه: «إن الوضع ليس مخيفاً إلى هذا الحد بصورة عامة، لذا فلا مجال للرعب... لا أقبل هذا الدلال: عدم إسكان الناس في الخيم... إننا ندللهم. في استطاعة هؤلاء الناس أن يسكنوا الخيم عدة أعوام، وعلى من لا يريد أن يقيم فيها ألا يأتي إلى هنا».[23]

ولاحظ رئيس دائرة الاستيعاب في الوكالة اليهودية، غيورا يوسفتال، وجود «ألف سبب» للبطء الشديد في وتيرة البناء ونوعيته الرديئة: شحّ الموارد المالية، ونقص الأيدي العاملة ومواد البناء، «وديكتاتورية المقاولين الكبار». ولكنه أكد أيضاً على الصراع بين الوكالة اليهودية وحكومة إسرائيل حول المسؤوليات. ومعلوم أن بن – غوريون كان يعمل على إنهاء دور المنظمة الصهيونية العالمية بعد قيام إسرائيل (انظر أعلاه). ونُقل عن يوسفتال ما يلي: «كانت النزاعات مستشرية بين الحكومة والوكالة؛ فقد شعر أعضاء المجلس التنفيذي للوكالة بأن الحكومة سوف تبعدهم عن كل عمل إنجازي. «كي يتخلى كل واحد منا عن الوظائف، الواحدة تلو الأخرى. في البداية الاستيعاب، ومن ثم الإسكان، وبعد ذلك الاستيطان... ونظراً إلى أنه لم تبق أية وظيفة في مجالات أخرى، فلن يبقى لنا في الواقع ما نفعله. وأنا أرى في هذا خطراً كبيراً». كما كانت هناك نزاعات داخل الوكالة. ففي إحدى الجلسات تشاجر أعضاء المجلس التنفيذي بحدة، بشأن الحزب الذي سيتولى شعبة الإسكان وشركة عميدار [إحدى شركات البناء التابعة للهستدروت]. فلقد كانت هذه إقطاعية (لاتيفونديا) جديرة بالتزاحم عليها». ولم تقم الوكالة بما كان مطلوباً منها في مجال البناء، وأوضحت إحدى المذكرات التي قدمت إلى مكتب غولدا مئير، أن الوكالة لم تقم ببناء الوحدات المطلوبة بسبب النقص في الوسائل. وقال أحدهم: «ليس هناك خيار آخر، إننا نسير في اتجاه إقامة أحياء فقيرة[Slums] وازدحام سكني خانق». وأعرب عضو الكنيست زيرح فيرهافتغ عن تخوفه من سكان المستعمرات، «كما لو كانوا طائفة متوحشة مسجونة في المعتقلات». وقال في الكنيست: «تخيلوا أن يخرج هؤلاء المئة ألف يهودي من المعسكرات يتساءلون: ما

(23) المصدر السابق، ص 146–147.

هذا؟ أنتم تسكنون المنازل وتنظمون حياتكم، ونحن نسكن هنا خيماً أو نقيم في معتقلات؟». [24]

إزاء هذا الاكتظاظ الخانق في معسكرات استقبال المهاجرين، والقلق من النتائج السلبية المترتبة عليه، عمدت السلطات المسؤولة عن استيعابهم إلى إقامة نوع آخر من التجمعات الانتقالية (معبروت). لقد بدأوا يشكلون خطراً على استقرار النظام السياسي؛ فتحرك المسؤولون لإيجاد حلول سريعة لهذه الظاهرة، التي أصبحت تهدد عملية الهجرة بمجملها. وكان ليفي إشكول هو الذي اقترح (27 آذار/ مارس 1950) إقامة هذه «المعبروت»، بهدف «تصفية المعسكرات وجعل المهاجرين يسعون بأنفسهم وراء رزقهم. لم تعد الوكالة اليهودية قادرة على تحمل نفقات إعالتهم بهذه الأعداد الكبيرة؛ فلقد كان تأمين الطعام لعشرات الآلاف من الناس، والاهتمام بسائر حاجاتهم، مكلفين جداً. «وأُقيمت أكثرية المعبروت على أطراف المدن. وخلال عامين، سكنها 250 ألف شخص تقريباً. وكان كلما ارتفع عددهم انخفض عدد سكان المعسكرات. فالحياة في المعبروت كانت أكثر احتمالاً من الحياة في المعسكرات؛ بدأ الناس يعملون، وأولادهم يتعلمون. لكن بعد وقت قصير، تم إسكان المعبروت بمهاجرين جدد، جاؤوا مباشرة من المرفأ. لقد عرفوا المعبروت فقط، لكنهم لم يعرفوا أن هناك معسكرات أسوأ كثيراً. عاشوا في فقر مدقع، على هامش المجتمع، يرتبطون بجهاز بيروقراطي وسياسي واقتصادي لم يعمل دائماً لمصلحتهم. أقام المهاجرون الأوائل في خيم المعبروت. وكان لكل عائلة خيمة واحدة، وفي بعض الأحيان خيمة واحدة لكل عائلتين... ثم أنشأوا أبنية من الصفيح – «أكواخ صفيحية» و«أكواخ خشبية». لم تكن أبنية السكن موصولة بشبكة المياه أو شبكة الكهرباء، بل كانت المياه تصل إلى بضع حنفيات تستخدمها المعبرا [الواحدة] كلها... وكانت المعبروت مزودة برشاشات عمومية للاستحمام، قذرة، وغالباً معطلة، وبدورات مياه عمومية لم تكن أفضل من تلك الموجودة في المعسكرات...». وبعض المعبروت أقيم في مناطق نائية لا يتوفر فيها العمل، «وبذلك فرض على سكان المعبروت البطالة والتخلف». وتم تشغيل سكانها في أعمال البناء وتعبيد الطرق، وفي الخدمات الحكومية أو الهستدروتية، وفي التشجير والزراعة...إلخ. [25]

في تلك الفترة العصيبة، تداولت القيادة الصهيونية – حكومة إسرائيل الأولى، واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية – في عدد من الطروحات لتلافي المأزق الذي وقعت

(24) المصدر السابق، ص 147–148.
(25) المصدر السابق، ص 148–149.

فيه عملية الهجرة الجماعية. وذلك تحت يافطات مضللة من العناوين، «التنظيم» و«الانتقاء»، فيما الحقيقة هي «تخفيض عدد المهاجرين وإبطاء وتيرة إحضارهم». لكن أحداً لم يجرؤ على الكلام عن إيقافها. واندلع جدل حاد داخل تلك القيادة حول الموضوع؛ وقال أحدهم، يسرائيل غولدشتاين: «إن حالة استيعاب الهجرة مقلقة جداً، وإذا لم نتمكن من السيطرة على الهجرة بأكملها، فقد نستطيع التخفيف منها، إلى حد ما، وإدخال تعديل واعٍ عليها في الدول التي ليس هناك خطر يتربص باليهود». ورد عليه آخر، ش. ز. شرغاي، قائلاً: «لن يوافق شخص واحد في المجلس التنفيذي على إبطاء وتيرة الهجرة». وفي المحصلة، آثرت تلك القيادة التعايش مع الأزمة، على أن تظهر كمن تخلى عن المبدأ الصهيوني المركزي – تهجير اليهود إلى فلسطين. «لم يتحدث الكثيرون، خلال ذلك، عن وضع اليهود في الشتات، ولا عن محنة الاستيعاب. بل تحدثوا عن مصالح الدولة، وحاجتها إلى اليد العاملة، وحدود قدرتها على تمويل استيعاب المهاجرين. فـ بن – غوريون، الذي عارض أي تقييد للهجرة، اعتاد الحديث عن «معاناة الدولة من صعوبات الاستيعاب». ووجد، بعد أن حسب الموضوع، أنه لو فُرض عبء كهذا على الولايات المتحدة، لكان عليها أن تستوعب 30 مليون نسمة في السنة. وكان يجنح إلى تجاهل محنة المهاجرين». وحتى الذين رأوا ضرورة تقليصها، لم يجرؤوا على الإفصاح عن رأيهم في العلن، خشية تعرضهم للنقد، سواء في الداخل أو الخارج. ومهما يكن، فإن أخبار معاناة القادمين الجدد تسربت، بشكل أو بآخر، إلى الخارج، فردعت أعداداً كبيرة من الراغبين في الهجرة عن الإقدام على المغامرة، وتراجعت وتيرة التدفق على البلد بصورة حادة منذ بداية سنة 1952. [26]

تمييز في الاستيعاب، وانقسام بين المستوطنين

بعد موجة الهجرة العاتية الأولى، التي ضاعفت عدد المستوطنين اليهود في فلسطين خلال ثلاث سنوات ونصف، وجلبت حوالي 684,000 مهاجر جديد إلى البلد، تضافرت عدة عوامل داخلية وخارجية لكسر هذه الموجة، وبالتالي، وقف التدفق الهائل من القادمين الجدد إلى معسكرات الاستقبال والتجمعات الانتقالية. «فمنذ بداية سنة 1952 وحتى النصف الأول من سنة 1954، كان هناك ركود جراء المصاعب الاقتصادية، وتبنّي السلطات سياسة موقتة من الدعم الانتقائي للهجرة، وفرض القيود على هجرة اليهود في بعض دول أوروبا الشرقية. فقد جاء أقل من 40,000 مهاجر في تلك الفترة، وفي سنة

(26) المصدر السابق، ص 151–152.

1953 كان هناك فائض صاف من النزوح من إسرائيل على الهجرة إليها. ومنذ سنة 1955، بدأ تدفق ملموس يصب فيها مرة أخرى، جلب ما بين 20,000 و70,000 مهاجر كل سنة، على مدى السنوات العشر التالية. وفي سنة 1964، حصل تضاؤل مفاجئ في التدفق، دام أكثر من ثلاث سنوات، قبل أن يتنشط مرة أخرى بعد حرب الأيام الستة. وبالمجموع، أكثر من 700,000 مهاجر وصلوا خلال العشرين سنة منذ الموجة الضخمة الأولى، أكثر من نصفهم بقليل خلال السنوات العشر الأولى. وخلال الفترة من 1948 إلى 1973 كلها، نزح من إسرائيل حوالي 260,000 يهودي، في مقابل أكثر من مليون ونصف هاجروا إلى البلد». وقد جاء هؤلاء من أكثر من خمسين بلداً (انظر أعلاه)، الأمر الذي انعكس بوضوح صارخ على التركيب السكاني للدولة اليهودية. «فالمهاجرون من أفريقيا وآسيا، وكذلك القادمون من أوروبا، اختلفوا كثيراً بحسب بلد الأصل؛ ولكن المجموعتين من الطوائف شكلتا قطاعين متميزين، يختلف أحدهما عن الآخر بطرق عدة. والفارق الأكثر وضوحاً يتعلق بالظروف العامة لمجتمع الأصل. فالمجتمعات الأوروبية اختلف أحدها عن الآخر، ولكنها كانت جميعها متقدمة بالمقارنة مع المجتمعات الشرقية، التي ضمت بعضاً كان لا يزال في مسار التحول إلى الحياة الحديثة، وبعضاً كان لا يزال يذرع دروب التقاليد المطروقة». واللافت للنظر، أن اللقاء بين هذه الجماعات اليهودية?، التي ادعت الصهيونية أنها تشكل «أمة»، لم يقرّبها من بعضها بعد «الفراق» الطويل، وإنما على العكس، لبى الفرقة والتنافر بينها. (27)

وكما كانت دوافع الهجرة الجماعية إلى إسرائيل بعد قيامها مختلفة، وانطلقت إلى حد كبير من التجربة التاريخية في بلد الأصل (انظر أعلاه)، هكذا كانت حوافز المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، وكذلك الاستيطان القديم الأشكنازي في غالبيته العظمى، لاستيعاب الجماعات المهاجرة حديثاً على اختلاف أصولها. وعلى عكس الغربيين، لم يتأثر الشرقيون بتعاليم الصهيونية كثيراً، كما لم يتعرضوا في مواطنهم إلى تجربة يهود الغرب، لا في القرون الوسطى، ولا في العصر الحديث. وكان طبيعياً أن تترجم هذه الخلفية التاريخية نفسها مفهوماً مختلفاً لإسرائيل؛ لم يشاركوا الغربيين محمل الشعارات التي رفعتها الصهيونية، سواء لأسباب ذاتية يهودية، أو موضوعية دولية. وكان الخطاب السياسي الصهيوني خارج وعيهم وإدراكهم؛ وباختصار، لم يكونوا صهيونيين. وتعاملت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة معهم بناء على هذا الأساس. ومن جانبهم، رفضوا الانصهار في «البوتقة» التي صممتها تلك المؤسسة، بناء على معايير غربية وتطلعات سياسية،

(27) Safran, Israel, (op. cit.), pp. 89-90.

لا تمت إليهم بصلة. «وكانت النتيجة أن غالبية المهاجرين الجدد من الدول الشرقية قد استوعبت في أسفل الهرم الاجتماعي – الاقتصادي للنظام. وفي الوقت الذي بدأ أولئك الذين هاجروا من الدول الغربية يُظهرون حراكاً اجتماعياً في نفس الجيل، فإن أولئك الذين قدموا من الدول الشرقية، بقوا في قاع النظام». وطالما حاول المنافحون عن إسرائيل نفي وجود دوافع عنصرية وراء تشكل هذه الظاهرة، إلا أن الدلائل عليها لا تترك مجالاً لإنكارها. والتبريرات التي يقدمها هؤلاء لا تبرّئ المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، بقدر ما تدينها. وفي هذا المجال، يسوقون، على سبيل المثال لا الحصر، التفسيرات التالية: 1) انسجام المهاجرين الغربيين الأعلى مع الثقافة المستوعِبة؛ 2) المهارات الأعلى التي يمتلكها هؤلاء المهاجرون؛ 3) الامتيازات التي حصلوا ليها من صلاتهم بالمستوطنين القدامى، لأن معارفهم وأصدقاءهم وأقاربهم هم الذين أسسوا النظام وبنوه. (28)

كانت الغالبية العظمى من المهاجرين القدامى صهيونية في الجوهر، بصرف النظر عن الفوارق في دوافع موجات الهجرة المتعددة، وتركيبة كل منها، الفكرية والإيديولوجية، وحتى بنيتها الطبقية، الأمر الذي حدد نمط الاستيطان الذي اختارته (انظر أعلاه). أما بعد قيام إسرائيل، فكانت الهجرات جماعية، والقاسم المشترك بين أفرادها هو يهوديتهم، وليس صهيونيتهم. وتميز بشكل خاص المهاجرون الشرقيون، الذين بسبب أعدادهم الكبيرة، أحدثوا تحولاً جوهرياً في التركيب السكاني لهذه الدولة الناشئة، بكل ما يترتب على ذلك من منعكسات اجتماعية واقتصادية وثقافية، وحتى طبقية. وقد أدت سياسة الاستيعاب الحكومية، من جهة، ومواقف مؤسسات الاستيطان القديم، من جهة أخرى، إلى تراتبية طبقية، حددت تخومها الأصول الإثنية للجماعات، وبالتالي، سار التمييز الطبقي بموازاة الاختلاف في بلد الأصل، وبذلك حصل الانقسام بين الشرقيين والغربيين عامودياً وأفقياً في آن معاً. «وعلى الفور تقريباً، كانت هناك اتهامات بالتمييز (مع أنها كانت مخففة، ومستبطنة وأقل علانية وشيوعاً لدى الجيل الأول)، كما ترافقت بانفجارات عنف متفرقة، استطاع النظام أن يتعامل معها بنجاعة. وكان من النتائج الجانبية الأخرى لهذا الانقسام الاثني، خلق جيوب سكنية منفصلة (وإلى حد كبير حتى فوارق في أنماط الاستيطان، حيث وجدت الكيبوتسات عموماً أن من غير الممكن لها استيعاب المهاجرين الجدد، وخاصة منهم القادمين من دول شرقية)، وكذلك نسبة عالية من الزواج اللُحمي داخل الجماعة الاثنية». (29)

(28) Kimmerling, Zionism and Economy, p. 106.
(29) Ibid, p. 107.

لقد أسفرت سياسة الهجرة الإسرائيلية عن قيام إسرائيلَيْن: الأولى للأشكناز والثانية للسفاراد. فسياسة الاستيعاب التمييزية التي تبنتها حكومة إسرائيل، فاقمت التناقضات الاجتماعية بين فئات المهاجرين من أصول مختلفة، الأمر الذي برز عند الجمع بينهما في وحدة سياسية، لا ترتكز إلى أسس اجتماعية وثقافية. وهذه السياسة التي اعتمدت معايير فئة معينة (الأشكنازية الأوروبية الشرقية) بوتقة لصهر الجماعات الأخرى في «الأمة الإسرائيلية» العتيدة، قد أسفرت عن مردود عكسي. وبدلاً من تقريب هذه الفئات من بعضها، فقد باعدت بينها، وبالتالي، زادت حدة النفور والتوتر بين شطريها - الغربي والشرقي. هذا بالإضافة إلى أن كل شطر من هذين لم يكن منسجماً تماماً. وقد سجل بعض الباحثين ملاحظات ذات مغزى عن التحولات الجوهرية في التجمع الاستيطاني اليهودي في إسرائيل، من أهمها:

«1- تحول جذري في البناء الطبقي، فقد أدت الهجرة إلى حراك سريع نحو الأعلى لعدد كبير من السكان القدامى؛ إذ تضخم الجهاز الإداري بسرعة، واستوعب جزءاً كبيراً منهم، ومنحوا الوظائف في جهاز التعليم والمهن الحرة والجيش والحكم العسكري. وكان منهم رجال العلم والبحث والأدب والفن وغير ذلك. وضمنت هذه الأعمال دخلاً عالياً نسبياً ومكانة اجتماعية وقوة سياسية. كما توجه جزء منهم إلى المبادرة الاقتصادية بدعم ومساعدة من الدولة، فنشأت بذلك طبقة وسطى جديدة من صنع الدولة وتابعة لها. أما بالنسبة إلى الشرقيين، فقد سببت الهجرة لجزء كبير منهم الحراك نحو الأسفل، لا سيما أنهم كانوا في عداد الطبقة الوسطى في مجتمعاتهم الأصلية، فتحولوا في الغالب من موظفين وتجار إلى عمال بسطاء في الزراعة.

«2- أضافت الهجرة الجديدة إلى الدولة قوة بسبب ضخامة عدد المهاجرين، لكنها سببت عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على ميزانية الدولة. وقد تم استيعابهم على نحو سريع نسبياً، وبثمن منخفض، إذ استوعبوا في مستوطنات أقيمت على أنقاض القرى الفلسطينية المهجورة، وخصوصاً في المناطق الحدودية، وأقيمت مستوطنات جديدة خاصة بهم تسمى «مدن التطوير». كذلك بقي عدد كبير منهم في معسكرات انتقالية أعواماً عدة. وتم توطين جزء صغير منهم في الضواحي العربية في المدن، ولا سيما في اللد والرملة، وعكا وحيفا، ويافا والقدس. وتميز استيعاب المهاجرين الشرقيين بتوطينهم في المناطق البعيدة عن مركز البلد، ولا سيما في شماله وجنوبه. وهكذا تحولوا إلى فئة محيطية هامشية جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

«3- لم يُعتبر الشرقيون استمراراً للهجرت الأشكنازية السابقة، ولذلك

سميت هجرتهم «الهجرة الجماهيرية» بدلاً من «الهجرة السادسة». كما أن طبيعة أعمالهم لم تحسب ضمن الأعمال الطليعية والبطولات التي يمكن أن تترجم إلى مكانة وقوة سياسية.

«4- تحوَّل الشرقيون بعد فترة وجيزة من وصولهم إلى شريحة اجتماعية تابعة للدولة والنخبة الحاكمة، وشكلوا دعماً لها. وكانت تعبئتهم سهلة، فساهموا في تقوية الدولة في وجه الفئات والطبقات القائمة.

«5- شكل الشرقيون بعد أعوام قليلة من توطينهم مشكلة اجتماعية - اقتصادية كبيرة وعبئاً ثقيلاً، إذ بدأوا يطالبون بتوزيع أكثر عدالة للموارد وبالمساواة في الفرص. لكن الدولة كانت دائماً ترد مطالبهم بحجة المشكلة الأمنية وعدم إمكان معالجة المشكلات كلها في وقت واحد، وهو ما عبّر عنه موشيه دايان بمشكلة «رفع العلمين»: «علم الأمن» و«علم الرفاه الاجتماعي». وقد ساعد هذا الادعاء في مأسسة ظاهرة الفقر واستيعابها واحتوائها.

«وهكذا يمكن القول أن هجرة الشرقيين أدت إلى تغيير التركيب الاجتماعي في إسرائيل على نحو جوهري. ومن هنا زعزعة الانسجام الذي ميّز مختلف الفئات من اليهود الأشكناز». [30]

لقد احتلت مسألة الانقسام الإثني/ الطائفي في صفوف المستوطنين اليهود في إسرائيل بؤرة اهتمام الباحثين في علم الاجتماع الذين درسوا هذه الظاهرة. وعلى العموم، تفوح من معظم دراساتهم رائحة التبرير والذرائعية، وهي تغصّ بمحاولات الالتفاف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى نشوء الظاهرة وتفاقمها بمرور الزمن. ونادراً ما يجرؤ أحدهم على مقاربة هذه المسألة بنفس الأساليب المتبعة في دراسة أوضاع اليهود داخل مجتمعات «الأغيار» في مواطنهم الأصلية. «وهذا التركيز مفهوم، أخذاً بالاعتبار الافتراض الأساسي في أوساط اليهود الإسرائيليين بأن إسرائيل هي، أولاً وقبل كل شيء، دولة يهودية، وأن الإيديولوجية السائدة فيها هي «تجميع شتات» اليهود من نواحي العالم المختلفة و«مزجهم». والكثير من الجدل النظري حول الإثنية في إسرائيل يدور حول مسألة المسافة بين إيديولوجية المزج الإثني والواقع الإثني». وعزاها بعضهم إلى تخلف الشرقيين وعجزهم عن مواكبة مسار التحديث لدى استيعابهم في إسرائيل. فكتب عالم الاجتماع آيزنشتات في كتابه «المجتمع الإسرائيلي» مثلاً: «إنها المواجهة بين المهاجرين الجدد والبنى المؤسسة المتجذرة في إيديولوجية الروّاد، التي تشكل الفكرة المركزية في

(30) حيدر، «إسرائيل: الفرد والمجتمع»، (مصدر سابق)، ص 8-9.

تحليلنا». ورأى آيزنشتات (1967) أن المهاجرين الجدد من الدول الأفريقية والآسيوية لم يكونوا مهيئين للانخراط في «المجتمع» الذي صاغه الرواد، ووسموه بطابعهم في القيم والعلاقات الاجتماعية، الأمر الذي تعزز بعد إعلانهم دولتهم. وهو يقدم الهجرات الجماعية في الخمسينات وبداية الستينات على أنها «تدخل مجتمعاً تأثر كثيراً بإيديولوجية الرواد، وكان محكوماً من قبل نخبة رائدة نوعاً ما؛ إلا أن هذا المجتمع قد أصبح متميزاً إلى درجة كبيرة بالسمات النموذجية للمجتمعات الصناعية الغربية». ويصل آيزنشتات إلى بيت القصيد بتحميل المهاجرين المسؤولية عما آلت إليها الأوضاع، فيقول: «كانت إسرائيل في وضع فريد تقريباً، لأنها، على خلاف غالبية حالات الهجرة الحديثة، حيث قوى المسارات الاقتصادية والسياسية الحديثة جلبها المهاجرون إلى الجماعات المحلية التقليدية، ففي إسرائيل كان المهاجرون التقليديون هم الذين جاؤوا إلى مجتمع حديث نسبياً».[31]

وفي مقاربته هذه، أسس آيزنشتات لمدرسة في «علم الاجتماع الإسرائيلي»، طورها تلاميذه وزملاؤه، فأصبحت سائدة في إسرائيل، وأخذها عنهم كثيرون في الخارج، خاصة من المنافحين عن الدولة اليهودية. وكان سامي سموحا (أستاذ في علم الاجتماع من أصل يهودي شرقي) أول الأكاديميين الذي تحدوا مقاربة «الاستيعاب من خلال التحديث»، في تعليل أسباب ظاهرة الانقسام الاثني/ الطائفي في إسرائيل؛ وذلك في كتابه «إسرائيل: تعددية وصراع» (1978). «ولعل نقده النظري الرئيسي هو إهمال اعتبارات القوة. وإضافة إلى ذلك، لاحظ سموحا أن الميل كان لدراسة التحامل بدلاً من التمييز، وأن مصادر التحامل الإيديولوجية العميقة قد أُهملت». وأكد سموحا على الفجوات الاجتماعية - الاقتصادية بين الأوروبيين والشرق أوسطيين، ولكنه لاحظ أن الفوارق في القوة كانت ملموسة أكثر. لقد تمتع الأوروبيون بامتيازات منذ البداية، وبنوا عليها لتعزيز سيطرتهم على توزيع الموارد، وتكريس ممارساتهم التمييزية ضد الشرقيين. «ونظر الأوروبيون إلى الشرق أوسطيين على أنهم جماعة متخلفة، تشكل تهديداً للثقافة الغربية والديمقراطية السياسية في إسرائيل. وكان الغرض وراء سياسات الاستيعاب والتحديث هو الحؤول دون «الشرقنة» وترويج الامتزاج والمساواة. والنظام المهني فُتح أمام الشرق أوسطيين على المستويين، الوسيط والأدنى أساساً، ودخول الشرق أوسطيين إلى النظام جعل حراك الأوروبيين نحو الأعلى ممكناً. إلا أنه بمرور الزمن أصبح الأوروبيون أقل خشية من الأخطار الثقافية وعدم الاستقرار السياسي، وتزايد دخول الشرق أوسطيين إلى الطبقة الوسطى، كما كان هناك بعض التحول إلى النظام الليبرالي التنافسي، الذي

(31) Ben- Rafael and Sharot, Ethnicity, (op. cit.), pp. 36-38.

ضعفت فيه الإثنية، وتحسنت العلاقات بين الأوروبيين والشرق أوسطيين، والفروق الطبقية التي تقطع الجماعات الإثنية عرضياً أصبحت أكثر بروزاً». إلا أن تحليل سموحا هذا كان أكثر تفاؤلاً مما تمخض عنه الواقع فعلاً.[32]

وكان هناك من رأى أن مقاربة سموحا هي خطوة متقدمة على مدرسة آيزنشتات، ولكنه لم يطور تحليلاً نظرياً مستقلاً، يمكنه تفسير ظهور التعددية والتغيرات التي حصلت فيها. وطرح بعض هؤلاء (شلومو سفيرسكي) تحليلاً طبقياً، يقوم على الربط بين التقسيم الوظيفي والانقسام الاثني. «ويجادل سفيرسكي بأن الأيديولوجية السائدة في إسرائيل من تلاقي الجماعات المبعثرة من اليهود معاً في وحدة وأخوة، تخدم تقنيع الوضع الحقيقي من الانقسام الاثني. ومقاربة التحديث هي المقابل السوسيولوجي لهذه الأيديولوجية، وهي تقوم على عدد من الافتراضات الزائفة». وكمثال على ذلك، يسوق سفيرسكي الافتراض القائل بوجود مجتمع حديث في إسرائيل لدى حدوث الهجرة الاجتماعية، التي دخلت النظام من أدنى مراتبه. وإذ ينفي هذا الافتراض، فإنه يؤكد على تشكل الطبقتين، العليا والدنيا، في آن معاً، وبفعل الهجرة الجماعية ذاتها. وإذ يقرّ بأن الأوروبيين هم الذين بادروا إلى التنمية الاقتصادية والتطور الرأسمالي، حتى في عهد الانتداب، فهو يؤكد أنه «قبل إقامة الدولة والهجرة الجماعية، كانت هناك قيود شديدة على طاقة العمل، والأسواق، وتراكم رأس المال». ويصف سفيرسكي الوضع كالتالي: «في سنوات الدولة الأولى، كانت غالبية المنشآت الصناعية صغيرة، ومعداتها قديمة، كما كان هناك نقص عام في الخبرة الصناعية والمعرفة العلمية والتقنية. وكان المهاجرون من آسيا وأفريقيا هم الذين جعلوا النمو الاقتصادي السريع منذ منتصف الخمسينات ممكناً؛ لقد وفروا طاقة العمل الرخيصة، والقابلة للتحكم بها، والمتحركة جغرافياً». وهو يخلص إلى القول: «إن مرتبة الشرق أوسطيين المتدنية كانت نتيجة لاستيعابهم في مسار نمو اقتصادي سريع، وهو نفس المسار الذي أصبح الأوروبيون فيها مالكين، ومديرين، ومهنيين».[33]

وفي مقاربته الطبقية، لاحظ سفيرسكي ما يلي: «الشرق أوسطيون هم عالة على مؤسسات ومنظمات يهيمن عليها الأوروبيون: القطاع الصناعي الخاص، الحكومة، الهستدروت، والوكالة اليهودية، وذلك للحصول على العمل، والسكن والتمويل، والخدمات الاجتماعية. وسياسة هذه المؤسسات وإدارتها كانت تخدم تعزيز قوة الموقع

(32) Ibid, pp. 39-40.
(33) Ibid, pp. 41-42.

المتميز للأوروبيين والمتدني للشرق أوسطيين. ولعبت المؤسسات السياسية دوراً هاماً في الانقسام الاثني للعمل، ليس بسبب احتلال الأوروبيين المناصب فيها، بقدر ما هو بسبب الرغبة في تشجيع التوظيف والإنتاج، الأمر الذي قادهم إلى مساعدة ودعم أصحاب رأس المال والمسيطرين عليه، الذين كانوا في الغالب أوروبيين». وقد ترافق الانقسام الإثني بانفصال بيئي، وصفه سفيرسكي بأنه نوع من «الاستعمار الداخلي»، مستخدماً مصطلحي «المركز» و«المحيط»، للإشارة إلى المدن الكبيرة ومدن التطوير على الترتيب. وفيما كان سكان مدن التطوير في غالبيتهم العظمى (70 – 90٪) من الشرقيين، فإن نسبتهم في المركز كانت أقل كثيراً. «إن عدداً غير متناسب من المهاجرين الشرق أوسطيين أُرسل إلى مدن التطوير على أيدي وكالات الدولة، وغالبية أولئك الذين رحلوا لاحقاً إلى المراكز المدينية كانت أوروبية. والمدراء والموظفون الكبار الأوروبيون، الذين عاشوا في مدن التطوير، تواجدوا في أحياء منفصلة، وفي أكثر الحالات كانوا مرتبطين بمرافق ومكاتب مراكزها في المدن الكبيرة». وحتى في المدن الكبيرة، كانت هناك أحياء منفصلة: فقيرة للشرقيين، ومزدهرة للأوروبيين، مما يعني أن الأحياء الأوروبية كانت تفيد أكثر من توظيفات الدولة. ولاحظ سفيرسكي في دراسته أن الشرقيين يضعون اللوم على «المؤسسة الحاكمة» و«الحكومة»، ويشيرون إليهما بكلمة «هم». والنشطاء من الشرقيين كانوا يتذمرون من الحرمان والتمييز، ومن السيطرة الثقافية والاجتماعية – الاقتصادية الأوروبية، ويقوّمون سلباً القادة الشرق أوسطيين الذين «باعوا أنفسهم» إلى المؤسسة الأوروبية. «لقد كانوا يشعرون بوجوب عمل شيء ما لتحسين موقع الشرق أوسطيين، ولكنهم كانوا يرتابون من أية محاولة لوضع برنامج سياسي منفصل للشرق أوسطيين».[34]

في المقابل، رأى بن – رفائيل أن الانقسام الاثني في إسرائيل هو في الأساس ظاهرة ثقافية، وقد تشكلت جراء تصادم الثقافات التي حملها المهاجرون اليهود من بلادهم الأصلية المتعددة. «هناك فئتين ثقافيتين – اجتماعيتين رئيسيتين في إسرائيل، نشأتا في أوروبا والشرق الأوسط، ولكن واحدة منهما فقط، الشرق أوسطية، تضم جماعات (عيدوت – طوائف) ذات وعي إثني. إلا أن الوعي الاثني قد برز جزئياً، بسبب الصدام مع الفئة السائدة غير الاثنية». ويذهب بن – رفائيل إلى أن الاتجاهات الثقافية السائدة (الأشكنازية) قد شكلها المهاجرون قبل قيام الدولة، الذين مروا في مرحلة العلمنة قبل هجرتهم، التي رأوا فيها قطعاً مع الحياة اليهودية التقليدية في بلادهم الأصلية. وكان

(34) Ibid, pp. 42-44.

هؤلاء في الغالب علمانيين، واعتبروا يهوديتهم ضرباً من الانتماء القومي (انظر أعلاه)، وأضفوا على التعابير الدينية اليهودية مفاهيم «قومية». ومن هنا، صاغوا أيديولوجية «مزج الشتات» (مزوغ غلويوت)، وبالتالي، خلق «أمة» علمانية من خلال تهجير الجاليات اليهودية وتوطينها في فلسطين، وإقامة دولة يهودية فيها. أما يهود آسيا وأفريقيا، فلم يمروا بهذه التجربة، «ورأوا في هجرتهم تجسيداً للنبوءات المسيانية كوسيلة للتعبير عن ثقافتهم الدينية واستمرارها»؛ ولم يكونوا مستعدين للتخلي عن تراثهم الثقافي/ الديني. «وجاء احتكاكهم بيهود علمانيين في إسرائيل بمثابة صدمة للكثيرين منهم، وقاد وعيهم بالحاجة لصيانة خاصيتهم الأصلية الكثيرين إلى تعزيز سبلهم التقليدية، خلال السنوات الأولى في المجتمع الجديد». ومن الواضح أن تعليلات بن – رفائيل لا تفسر الظاهرة الإثنية بكل أبعادها، بواقع أنها لم تكن موقتة وعابرة، بل ترسخت وتمأسست بمرور الزمن، وصولاً إلى تشكيل أطر سياسية (أحزاب) على أسس طائفية وإثنية، على عكس ما توقّع؛ والمثال الواضح على ذلك هو «حركة شاس» (انظر أعلاه).[35]

لم يخفّض مرور الأعوام حدّة الانقسام الإثني/ الطائفي، بل على العكس، أصبح مع الوقت سمة بارزة للتجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين. وإذ غيّر الباحثون في علم الاجتماع الإسرائيلي مقارباتهم في معالجة الظاهرة، فإنهم ظلوا يسعون إلى الالتفاف على أسبابها الحقيقية، والكامنة في العلاقة بين هذا الجمع التراكمي من الجماعات التي انتمت تقليدياً إلى الديانة اليهودية، دون أن تشدها وشائج قومية، تشكل أساساً لكينونة سياسية (دولة قومية). ولم يجرؤوا على هكذا مقاربة، لأنها تنسف الأساس الذي قامت عليه الحركة الصهيونية، وتفضح الخطاب السياسي والإعلامي الصهيوني على مدى عشرات السنين. ولكن الواقع العنصري بين المستوطنين، والذي يعبّر عن نفسه بالانقسام الاثني، يفقأ العين في وضوحه الصارخ. وظل هؤلاء يدورون في الحلقة المفرغة من الذرائع المتعلقة بالبنى الفوقية، دون الجرأة على نبش عناصر البنية التحتية لهذا التجمع الاستيطاني. وفيما ظلت التفسيرات تتمحور حول قضايا الاستيعاب، فإن مركز ثقلها تحوّل من عدم آهلية الشرقيين للاندماج في «المجتمع الجديد»، إلى عدم استعداد هذا «المجتمع» الذي صاغه الغربيون لاستيعاب الشرقيين، الذين اعتُبروا طارئين عليه. لقد رأى المستوطنون القدامى في المهاجرين الجدد مادة لمشروعهم السياسي، وليس جزءاً عضوياً منه؛ وكان استقدامهم ضرورة لتعزيز المستوطَن بالمادة البشرية، وليس هدفاً بحد ذاته، يكون المستوطَن في خدمته، كما طرحت الصهيونية مشروعها. وعاد آيزنشتات

(35) Ibid, pp. 45-46.

مثلاً، ليقول: «إن القطاعات المهيمنة قد عرّفت مشكلة الاستيعاب على أنها تكمن في تخلّف المهاجرين الآسيويين والأفريقيين الثقافي، ولم تكن تميل إلى تعريض مؤسسات المركز ومنظماته إلى هذا «التهديد» الثقافي. لم تجد القطاعات المركزية سبلاً مناسبة لاستيعاب المهاجرين أبعد من «مجرد إجراءات بيروقراطية»، أو من موقع في «أطر العمل المناسبة»، ولكن يهود آسيا وأفريقيا لم يكتفوا بهذا الاستيعاب المحدود، وكان نجاح الجوانب الاقتصادية الأكثر بدائية لعملية الاستيعاب بالذات، هو الذي جعلهم يطالبون بالقبول الكامل والاندماج».[36]

وفي الواقع، فإن وثائق دوائر الهجرة والاستيعاب، ومذكرات القائمين عليها، والتي تنضح بالتمييز العنصري ضد المهاجرين الشرقيين، تجعل من أطروحات الباحثين في علم الاجتماع الإسرائيلي مادة للتندّر. فهؤلاء استندوا إلى أبحاث ميدانية، تركزت أساساً على دراسة الأوضاع الاجتماعية للمهاجرين الشرقيين، واستخلصوا نتائجهم بناء على مقارنتها بالأوضاع السائدة في أوساط الجماعات الأوروبية. لقد أهملوا دور السياسة الرسمية، واعتبروا الانقسام الحاصل مسألة موضوعية، محاولين تبرئة المؤسسة الحاكمة من أي تمييز مقصود في سياستها الاستيعابية. وحتى الباحثين المستلبين من أصول شرقية، انخرطوا في هذه المنافحة عن تلك المؤسسة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، كتب أحدهم (نداف سفران – يهودي عراقي، هاجر إلى إسرائيل، ومنها إلى الولايات المتحدة، حيث أصبح أستاذاً في جامعة هارفارد) في كتابه «إسرائيل – الحليف المستنفر للحرب»، ما يلي: «لعل مجرد حجم الهجرات بعد قيام الدولة من شأنه أن يجعل من غير الممكن للجماعة المتأصلة أن تمتصها بنفس الطريقة التي امتصت هجرات ما قبل الدولة، من خلال مزيج من تكييف المؤسسات القائمة وتأهيل القادمين الجدد للانخراط في المجتمع القائم. وحقيقة أن هذه الهجرات ضمت كتلاً من اليهود الشرقيين من أفريقيا وآسيا، الذين كانوا يختلفون بشكل حاد في الخلفية التاريخية ذات الصلة، في الثقافة، والتعليم، والحافز، وحتى في المظهر الجسدي، عن اليهود الأوروبيين – أولئك الذين كانوا قد استوطنوا في البلد، كما القادمين الجدد – قد استثنت قطعاً مثل هذه الإمكانية، وأسست لوضع تعرضت الجماعة القائمة فيه إلى ضغوط انقسامية قوية».[37]

وبعد أن عدّد وجوه الاختلاف بين الشرقيين والغربيين، اجتماعياً، وثقافياً، وإعداداً تعليمياً، وتدريباً مهنياً، خلص سفران إلى القول: «لقد انعكست الفجوة بين الشرقيين

(36) Ibid, pp. 47-49.
(37) Safran, Israel, p.89.

والأوروبيين، بطبيعة الحال، في تمثيل متدن جداً للأولين في المواقع التي تتلازم عادة مع مستوى التعليم العالي والأقدمية، مثل الخدمة المدنية العليا، المراتب الأعلى في سلك الضباط، المواقع المهنية والإدارية...إلخ. ولكنها تنعكس أيضاً، بقوة لا تقل عن ذلك، في مواقع القوة السياسية التي تعتمد على التنظيم السياسي أكثر من المؤهلات الرسمية». ويعطي سفران أمثلة عن تدني نسبة الشرقيين في المناصب العليا، سواء في المؤسسات الحكومية أو المدنية أو السلطات المحلية، ويقول: «ويبرز للعيان تعبير هام بشكل خاص عن الفجوة بين الجماعتين السكانيتين، وذلك في التواتر الأكبر بكثير بين الشرقيين من الإقامة في الأحياء الفقيرة والسكن المزدحم، وفي معدلات أعلى بكثير من الإجرام وجنح الأحداث، وغير ذلك من أنواع السلوك غير الاجتماعي. ولأن هذه الفوارق هي الأكثر بروزاً في الحياة اليومية، فلعلها خطيرة بشكل خاص في نتائجها. فهي تميل لتوفير الدعائم للتحامل، بمدى ما يحتاج إلى مثلها؛ وهي «تبرّر فجوة التعاطف»، التي لها جذورها الأعمق في التجربة التاريخية المختلفة بالذات للمسألة اليهودية لدى المجموعتين من الجماعات السكانية قبل القدوم إلى إسرائيل». وعلى عكس التطورات اللاحقة، التي زادت من حدة هذا الانقسام، فإن سفران يذهب إلى أقصى الحدود لإثبات أن الزمن يعمل في جسر الهوة بين الجماعتين المستوطنتين – الشرقية والغربية.[38]

في المقابل، تقدم المقاربة التاريخية/ السياسية النقدية دراسة هذه الظاهرة نتائج مختلفة تماماً عن تلك التي توصل إليها الباحثون في علم الاجتماع. وعلى سبيل المثال لا الحصر أيضاً، يقدم مؤلف كتاب «الإسرائيليون الأوائل» (توم سيغف، وهو من طلائع المؤرخين الجدد – ما بعد الصهيونيين) كماً ضخماً من الوثائق والمقتطفات التي تدين المؤسسة الحاكمة الأشكنازية بالسلوك العنصري إزاء السفارديم. ففي فصل عنوانه «أشخاص بلا أسماء»، أورد ما يلي: «حذر يتسحاق رفائيل، في إحدى جلسات المجلس التنفيذي للوكالة [اليهودية]، زملاءه من أنه في حال إصرارهم على طلبهم تقليص حصص الهجرة من أوروبا، فلن تبقى سوى الهجرة من شمال أفريقيا، وقال: «إن كل واحد منا متفق في الرأي مع الآخر، على أننا غير مستعدين للاكتفاء بأن تكون تلك هي الهجرة الوحيدة». وقبل ذلك، زار رفائيل المعسكرات الانتقالية للقادمين من شمال أفريقيا في مرسيليا. وقد أبلغ زملاءه أن «العنصر البشري الأفريقي – الشمالي ليس متميزاً كثيراً». وفي طريق عودته، عرّج على معسكرات المقتلعين في ألمانيا، الذين اعتبروا، هم أيضاً، «عنصراً بشرياً سيئاً، وذوي ميول مهجرية». لكن رفائيل شعر بالارتياح، بحسب قوله،

(38) Ibid, pp. 90-94.

عندما التقاهم: «علي أن أقول لكم أن العنصر البشري (في ألمانيا) أفضل مما كنت أعتقد، ولا سيما بعد أن وصلت إليها قادماً من المعسكرات التابعة لمهاجري شمال أفريقيا في مرسيليا»...». ويذكر سيغف أن أحد مبعوثي «الموساد» أرسل تقريراً قال فيه: «إن المراكشيين أناس متوحشون جداً»...». (39)

وليظهر عمومية موقف المؤسسة الحاكمة من هجرة اليهود الشرقيين واستيعابهم، أورد سيغف مقتطفات من مصادر متعددة. فمن أرشيف وزارة الخارجية، أورد ما يلي: «وخلال بضعة أشهر، أعدت وزارة الخارجية تقريراً وزعته على ممثلي إسرائيل في العالم، لفتت فيه انتباههم إلى أن معظم المهاجرين يصل الآن من بلاد الشرق الأوسط. وقيل في التقرير أن عدد السكان، الذين لا ينتمون إلى «الطائفة الأشكنازية»، يزداد باستمرار، وسيواصل ازدياده في المستقبل حتى يصل إلى ثلث مجموع اليشوف اليهودي. وقالت وزارة الخارجية، محذرة الدبلوماسيين التابعين لها: «سوف تترك هذه الحقيقة بصماتها على جميع مجالات الحياة في الدولة». والنتيجة هي أن «المحافظة على مستوى أليشوف الثقافي تتطلب جلب المهاجرين، بأعداد غفيرة، من البلاد الغربية لا من بلاد الشرق المتخلفة فقط». إن الدولة التي استوعبت، بصعوبة بالغة، موجات الهجرة من أوروبا، أصبحت أكثر تردداً أمام القادمين من الدول العربية، إذ استقبلوا بتخوف وعداء». ونقل سيغف عن عضوة الكنيست شوشانه برسيتس قولها: «إنكم تعرفون المهاجرين من هذه الأماكن. إنكم تدركون أن لا لغة مشتركة معهم. كما أن مستوانا الثقافي لا يتلاءم ومنزلتهم الثقافية. أما نمط حياتهم فهو نمط حياة العصور الوسطى...». وعن يوسف فايتس، رئيس دائرة الاستيطان في الصندوق القومي اليهودي، نقل سيغف ما قاله لرئيس الكنيست، يوسف شبرنتساك: «أعرب... عن قلقه على مستوانا الثقافي بعد الهجرة الكبرى من الشرق. وفعلاً ثمة سبب للقلق لكن ما الفائدة؟ هل يمكن وقفها؟». كما اعترف رئيس دائرة يهود الشرق الأوسط في الوكالة اليهودية، يعقوب زروبابل: «ربما أن هؤلاء ليسوا هم اليهود أنفسهم الذين لنا شأن في قدومهم، لكننا لا نستطيع أن نقول لهم لا تأتوا...». لقد أحضروهم عنوة، كأن لا خيار لهم». (40)

ويركّز سيغف على أقوال بن – غوريون ليثبت أن التمييز ضد المهاجرين الشرقيين في الاستيعاب كان سياسة حكومية موجهة من أعلى، ويقول: «نشر بن – غوريون مقالاً تضمن ما يلي: «تلاشت الألوهية لدى طوائف يهود الشرق، وتضاءل تأثيرهم في

(39) سيغف، الإسرائيليون الأوائل، ص 166.

(40) المصدر السابق، ص 166–167.

الشعب اليهودي أو زال تماماً. وخلال مئات السنين الأخيرة يسير يهود أوروبا في مقدّم الشعب، سواء من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية». ومن أجل إزالة الشكوك من النفوس، أضاف بن – غوريون أن المعني بيهود أوروبا في الأساس هو يهود أوروبا الشرقية. وقد نشر هذا الكلام في الكتاب السنوي للحكومة، وبذلك بدت الدولة أنها تبنت وجهة النظر القائلة أن منزل صعلوك يهودي في بلونسك تبارك بـ «ألوهية». أما منزل طبيب يهودي خريج السوربون، في الجزائر فلم يتبارك بها. وكتب بن – غوريون أن يهود أوروبا شكّلوا شخصية الشعب اليهودي في العالم بأسره. لكنهم «لم يمارسوا في البلاد الإسلامية... خلال مئات السنين الأخيرة، سوى دور سلبي في تاريخ الشعب». وبحسب قوله فإن الصهيونية كانت، في الأساس، حركة اليهود الغربيين، أي يهود أوروبا وأميركا. وقد استند إلى مقابلة مردود بيع الشيكل الصهيوني في الولايات المتحدة، وفي أوروبا، وفي البلاد العربية. وكان يهود أوروبا في نظره «المرشحين الأوائل للمواطنية في دولة إسرائيل». وكان ذلك، في نظره، معنى الكارثة النازية الحقيقي: «إن هتلر خرّب الدولة اليهودية التي لم يرَ قدومها أكثر مما أضرّ باليهود الذين عرفهم وكرههم. فقد دمّر عنوان الدولة والقوة الرئيسية والأساسية التي ستبنيها. وقد قامت الدولة ولم تجد الشعب الذي كان ينتظرها». ونظراً إلى أنها كانت تفتقر إلى الشعب، جلبت يهود البلاد العربية. وقد شبههم بن – غوريون بالزنوج الذين أُحضروا إلى أميركا كعبيد». (41)

وامتدت سياسة التمييز ضد المهاجرين الشرقيين لتطال مواقع توطينهم، ليس في الأحياء القديمة والمكتظة في المدن، وفي القرى العربية المهجورة، فحسب، بل في المستعمرات التي أقيمت في المناطق الريفية أيضاً. «لقد أوكلوا إليهم القسم الأصعب والأقل كسباً من بناء البلد، في المناطق الجبلية في الجليل ويهودا. أما الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة، في السهل الساحلي والجنوب، فأعطيت للمهاجرين من أوروبا». وكان هناك بعض الشواذ، «غير أن معظم قطع الأراضي الجيدة لم يسلّم إلى المهاجرين من البلاد العربية». وقال أحد المسؤولين عن عملية التوطين، أريبه إلياف: «إن هذا لم يحدث نتيجة مؤامرة أشكنازية بل لأن أشخاصاً، مثل شموئيل دايان، ويعكوف أوري، وتسفي يهودا، وغيرهم من الذين اشتغلوا في حركة المستعمرات، بحثوا عن الأشخاص القريبين منهم في العقلية والنظرة إلى الحياة والمنشأ. ولم تكن لهم لغة مشتركة مع الآخرين. كان هذا طبيعياً جداً؛ كان الآخرون غرباء بالنسبة إليهم. وكانوا مدركين، طبعاً، للفوارق في النوعية بين قطع الأراضي المختلفة، وحرصوا على الحصول على الأراضي الجيدة. وكان هذا في الأساس

(41) المصدر السابق، ص 167.

صراعاً سياسياً، وغالباً ما كان صراعاً صعباً جداً. وأعطيت أفضل قطع الأراضي، بصورة عامة، إلى الكيبوتسات وحركة المستعمرات. أما هبوعيل همزراحي والحركات الاستيطانية الأخرى، فأخذت الباقي. وعندما كانوا ينجحون في الحصول على قطعة أرض جيدة كانوا يوطنونها، طبعاً، بأناس جيدين وفق فهمهم. وانطلقوا يبحثون بين المهاجرين عن نوى استيطانية تتمتع بحد أقصى من احتمالات النجاح. كما أخذوا في الاعتبار احتمال أن يعطي المستوطنون حزب مباي أصواتهم. وهذا ما حدث فعلاً. لكن ليس نتيجة نية سيئة». لقد أرادوا من مهاجري المغرب والعراق واليمن أن يغزوا الصحراء، ويعمروا المناطق الجبلية والمعزولة، ويستوطنوا المناطق الحدودية، ويسكنوا مدن التطوير؛ وفي المحصلة، أن يكونوا المادة البشرية الخام اللازمة في عملية تهويد البلد بعد احتلاله.[42]

ومهما تكن نوايا القيادة الإسرائيلية بالنسبة إلى تهجير اليهود الشرقيين وتوطينهم، فقد تضافرت عدة عوامل لحملها على الاستمرار في هذه العملية لضرورات تهويد البلد الحيوية. فبعد هجرة يهود وسط أوروبا والنازحين من مناطق الاحتلال الألماني سابقاً في الموجات الأولى، حظر الاتحاد السوفياتي على مواطنيه اليهود الهجرة إلى إسرائيل، وتشبث يهود الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى بمواطنهم، بل قاوموا الدعوة الصهيونية إلى ترك بلادهم والانتقال إلى الاستيطان في إسرائيل (انظر أعلاه). وإزاء نضوب مصادر الهجرة الغربية، وتحت هاجس تهويد الأرض التي وقعت في أيدي إسرائيل في حرب عام 1948، لم يكن مناص من استقدام اليهود الشرقيين. لقد أرادت القيادة الإسرائيلية نشر المستوطنين في جميع أنحاء فلسطين، بعد إفراغها من سكانها الأصليين، سواء للضرورات الأمنية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو الديموغرافية، أو حتى المعنوية. «فبعد حرب 1948، وامتلاك الدولة مساحات واسعة من الأرض، وتدفق مليون مهاجر، وتوفر مليارات الدولارات لأعمال التنمية، تمكنت إسرائيل من إنشاء مئات القرى والبلدات الجديدة، التي خُططت، أكثر من أي وقت مضى، من منظور دورها في الدفاع عن البلد. وقد اختارت السلطات المعنية مواقع المستوطنات بالتشاور مع هيئة الأركان العامة... وكثيراً ما كانت المواقع المختارة للمستعمرات الجديدة ليست الأفضل من الناحية الاقتصادية، واختيارها لأسباب عسكرية انطوى على مصروفات عسكرية مقنّعة، على شكل دعم أكبر وأطول مدى لتلك القرى من قبل سلطات التوطين. وفي كثير من الحالات، حيث قضت احتياجات الدفاع بإقامة مستوطنات في مواقع معينة، إلا أن

(42) المصدر السابق، ص 182-183.

الظروف لم تكن تسمح بالحصول على المعاش منها لفترة معينة، فقد ذهب قسم خاص من الجيش، عرف باسم «الناحل» (الشبيبة الطلائعية – المقاتلة)، إلى الأرض واخذ على عاتقه مهمة تحسينها بالتدريج، حتى يمكن جعلها قادرة على إنتاج المعاش للمستوطنين الدائمين». (لاستكمال الصورة، انظر أعلاه: فصل «تهويد فلسطين» – السكان والأرض والسوق).[43]

التوزع السكاني

يمكن تلخيص السياسة السكانية الإسرائيلية في مبدأين رئيسيين: زيادة عدد المستوطنين، ونشرهم في جميع أنحاء البلد. وقد حققت هذه السياسة خلال الخمسين سنة منذ قيام إسرائيل نتائج ملموسة على الصعيدين، إلا أنها ظلت دون التطلعات الصهيونية. وفيما وصل عدد المستوطنين اليهود فيها إلى حوالي 5 ملايين، فإن هؤلاء لا يساوون أكثر من 36٪ من مجموع يهود العالم (انظر أعلاه). وبالفعل، تضاعف عدد المستعمرات والتجمعات السكنية اليهودية عدة مرات، وتوسع الانتشار الاستيطاني في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق المحتلة عام 1967، وحتى خارج حدود فلسطين الانتدابية (في الجولان، وسيناء سابقاً). ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من المستوطنين تركزت في المدن، بينما ظل الريف مأهولاً بأقلية لا تتجاوز 10٪ من مجموع السكان. وعلى الرغم من أن حكومة إسرائيل عملت على تشجيع التكاثر الطبيعي بين المستوطنين اليهود، فإن ازدياد عدد السكان فيها ظل في الأساس نتيجة مباشرة للهجرة إليها من الخارج. وبصرف النظر عن الشعارات التي رفعتها الصهيونية (عن الريادة، والزراعة، والعمل الجسدي...إلخ)، فإن نسبة العاملين في الزراعة تقلصت عشر مرات خلال الخمسين سنة من عمر إسرائيل. وفي نظرة على التوزع الجغرافي للاستيطان، تبرز الكثافة في السهل الساحلي، مقابل التناثر في المناطق الجبلية والنقب. وكذلك، بصرف النظر عن شعار «دمج الجوالي» في الخطاب السياسي والإعلامي الصهيوني، فإن المدن والأحياء والبلدات والقرى المزدهرة، ظلت مسكناً لليهود الغربيين، بينما تركزت غالبية الشرقيين العظمى في الأحياء القديمة من المدن، وفي الأحياء العربية سابقاً، وفي مدن التطوير والقرى الزراعية الأقل تطوراً. واللافت للنظر أن المهاجرين الروس، الذين وصلوا في العقد الأخير، أقاموا في أحياء خاصة بهم، حافظوا فيها على لغتهم الأصلية وتراثهم الثقافي والاجتماعي.

كانت الغالبية العظمى من المستوطنين اليهود، الغربيين منهم أم الشرقيين، وسواء

(43) Safran, Israel, p .229 .

منهم الذين قدموا قبل قيام الدولة أو بعده، من سكان المدن في بلادهم الأصلية. «وبهدف «العودة إلى الأرض»، فقد شجع القادة الصهيونيون على الاستيطان الزراعي في فلسطين، فأقاموا، حتى سنة 1945، مستوطنات زراعية بلغ عددها 258 مستوطنة: 44 موشفا و98 موشافاً و116 كيبوتساً». ومع ذلك، «فقد بقي الاستيطان الصهيوني ذا طابع حضري، إذ في سنة 1945، سكن 74,6٪ من اليهود في 27 مدينة أو تجمع حضري (عدد سكانه 2000 فأكثر)، والربع الباقي فقط سكن في تجمعات قروية: 13,7٪ في مستعمرات أو مستوطنات من نوع موشفا، و5,3٪ في مستوطنات من نوع موشاف، و6,4٪ في مستوطنات من نوع كيبوتس». وقد تغير هذا الوضع بعد قيام إسرائيل، فارتفع عدد التجمعات السكنية اليهودية من نحو 320 تجمعاً في سنة 1948 إلى 771 تجمعاً في سنة 1961، وإلى 1060 تجمعاً في سنة 1993، وإلى 1072 في نهاية سنة 1996. ومن هذا العدد، كان نحو 10٪ تجمعات حضرية (مدن أو بلدات) و90٪ تجمعات قروية (يسكن في التجمع القروي أقل من 2000 شخص). والجزء الأكبر من التجمعات القروية اليهودية هو من فئتي الموشاف والكيبوتس. والتجمعات الحضرية تضم حوالي 90٪ من مجموع عدد السكان اليهود، فيما التجمعات القروية تضم حوالي 10٪ فقط (حوالي 7٪ منهم فقط في موشاف وكيبوتس). «يتضح مما تقدم أن ثلاثة أرباع اليهود في فلسطين قبل سنة 1948 سكنت في تجمعات حضرية (مدن أو بلدات) والربع الباقي فقط سكن في تجمعات قروية. وبعد قيام إسرائيل، ازدادت نسبة اليهود الساكنين في تجمعات حضرية، وتقلصت نسبة الذين سكنوا في تجمعات قروية بسبب مكننة الزراعة وتطورها. وإذا ركزنا على المدن الكبيرة نسبياً، فإن 61,4٪ من اليهود كانوا يسكنون في سنة 1993 في مدن عدد سكانها 50,000 نسمة أو أكثر، و78,7٪ يسكنون في مدن عدد سكانها 20,000 نسمة وأكثر».[44]

ولم تنجح سياسة الحكومة الإسرائيلية في نشر المستوطنين بشكل متوازن في مناطق البلد الجغرافية، وظلت المنطقة الساحلية، وخاصة الوسطى منها، تتميز بكثافة عمرانية عالية، بينما بقيت المناطق الأخرى، وخاصة الجنوبية والشمالية، خفيفة الاستيطان اليهودي نسبياً. «في سنة 1948، تركز أكثر من خمسي السكان اليهود في منطقة تل أبيب - يافا، وسكن أكثر من الخمس في منطقة حيفا، وتوزعت الأقلية الباقية (35,7٪) بين المناطق الأخرى. ومع الزمن، تقلصت نسبة السكان اليهود في منطقة تل أبيب (من 43,2٪ سنة 1948 إلى 25,7٪ سنة 1993)، ومنطقة حيفا (من 21,1٪ إلى 12,7٪). وفي المقابل،

(44) ميعاري، دليل إسرائيل العام، (مصدر سابق)، ص 68-71.

ارتفعت نسبة السكان اليهود في منطقة الجنوب (من 0,9٪ إلى 13,8٪)، ومنطقة المركز (من 15,2٪ إلى 24٪)، وارتفعت قليلاً في منطقة الشمال (من 7,6٪ إلى 10,3٪). ومن الملاحظ أيضاً ازدياد نسبة المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة من 0,1٪ سنة 1972 إلى 2,7٪ سنة 1993. أما نسبة اليهود الذين سكنوا القدس، فبقيت ثابتة تقريباً. وقد تغير توزيع السكان اليهود بين مختلف المناطق... في ضوء السياسة الإسرائيلية التي هدفت إلى عدم الإبقاء على تركيز اليهود في المناطق الساحلية، وإلى تشجيع استيطانهم في المناطق ذات الحضور العربي المكثف، وخصوصاً في منطقة الشمال (أو الجليل)، ومنطقة المركز (حيث عرب المثلث)، ومنطقة الجنوب (حيث بدو النقب)».[45]

وتشير الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية إلى أنه في نهاية سنة 1996، كان التوزع السكاني اليهودي حسب الألوية المعتمدة رسمياً (والتي تضم المناطق المحتلة 1967) كالتالي:

1- لواء القدس (يروشلايم)، ويضم 64 تجمعاً سكنياً (مدينياً وريفياً)، وعدد سكانها جميعاً 489,700 شخص، يشكلون 10,6٪ من مجموع السكان.

2- لواء الشمال (الجليل)، وفيه 330 تجمعاً، عدد سكانها 480,300 شخص، يشكلون 10,4٪ من مجموع السكان. وهم موزعون على الأقضية التالية: أ) قضاء صفد، ويضم 61 تجمعاً، يسكنها 76,900 شخص، أي 1,7٪ من مجموع السكان؛ ب) قضاء طبريا (كفيرت)، وفيه 51 تجمعاً، يسكنها 62,800 شخص، أي 1,4٪ من مجموع السكان؛ ج) قضاء يزرعئيل (مرج ابن عامر)، وفيه 101 تجمعاً، يسكنها 170,200 شخص، أي 3,7٪ من مجموع السكان؛ د) قضاء عكا، وفيه 86 تجمعاً، يسكنها 155,500 شخص، أي 3,4٪ من مجموع السكان؛ هـ) قضاء الجولان، وفيه 31 تجمعاً، يسكنها 14,900 شخص، أي 0,3٪ من مجموع السكان.

3- لواء حيفا، وفيه 75 تجمعاً، يسكنها 585,100 شخص، أي 12,6٪ من مجموع السكان. وهم مقسمون على قضائين: أ) قضاء حيفا، وفيه 21 تجمعاً، يسكنها 440,600 شخص، أي 9,5٪ من مجموع السكان؛ ب) قضاء الخضيرة (حديرا)، وفيه 54 تجمعاً، يسكنها 144,500 شخص، أي 3,1٪ من مجموع السكان.

4- لواء المركز، وفيه 230 تجمعاً، يسكنها 1,143,000 شخص، أي 24,6٪ من مجموع السكان. وهم مقسمون على الأقضية التالية: أ) قضاء الشارون، وفيه 81 تجمعاً، يسكنها 221,600 شخص، أي 4,8٪ من مجموع السكان؛ ب) قضاء بيتح تكفا، وفيه 52 تجمعاً، يسكنها 414,000 شخص، أي 8,9٪ من مجموع السكان؛ ج) قضاء الرملة،

(45) المصدر السابق، ص 72-73.

وفيه 53 تجمعاً، يسكنها 148,200 شخص، أي 3,2٪ من مجموع السكان؛ د) قضاء رحوفوت، وفيه 44 تجمعاً، يسكنها 359,300 شخص، أي 7,7٪ من مجموع السكان.

5- لواء تل أبيب، وفيه 18 تجمعاً، يسكنها 1,110,700 شخص، أي 24٪ من مجموع السكان.

6- لواء الجنوب، وفيه 217 تجمعاً، يسكنها 680,200 شخص، أي 14,7٪ من مجموع السكان. وهم مقسمون كالتالي: أ) قضاء عسقلان (أشكلون)، وفيه 101 تجمعاً، يسكنها 341,400 شخص، أي 7,4٪ من مجموع السكان؛ ب) قضاء بئر السبع (بئير شيفع)، وفيه 116 تجمعاً، يسكنها 338,800، أي 7,3٪ من مجموع السكان.

7- الضفة الغربية (يهودا، شومرون)، وفيها 122 تجمعاً، يسكنها 142,700 شخص، أي 3,1٪ من مجموع السكان.

8- قطاع غزة، وفيه 16 تجمعاً، يسكنها 5,600 شخص، أي 0,1٪ من مجموع السكان. [46]

أما بالنسبة إلى التوزع اليهودي حسب حجم التجمعات السكانية، فتشير الإحصائيات الرسمية (1996) إلى ما يلي:

1- أن 4,132,600 شخص من أصل 4,637,400 (هم مجموع سكان إسرائيل اليهود) كانوا يعيشون في تجمعات مدينية، منهم 984,900 في تجمعات يزيد عدد سكانها عن 200,000 نسمة، وهي في الأصل المدن الكبرى الثلاث: القدس 421,200، وتل أبيب - يافا، 337,100، وحيفا 226,500.

2- أن 1,167,300 منهم يعيشون في مدن يتراوح عدد سكانها ما بين 100,000 - 199,999. وهي كالتالي: بئير شيفع (156,500)؛ بني براك (130,500)؛ بات يام (140,800)؛ حولون (163,900)؛ نتانيا (151,700)؛ بيتح تكفا (154,500)؛ ريشون لتسيون (171,100)؛ رمات غان (121,500)؛ (والباقي (23,300) هم من غير اليهود).

3- أن 457,000 منهم يعيشون في تجمعات يتراوح عدد سكانها ما بين 50,000 و99,999.

4- أن 862,000 منهم يعيشون في تجمعات يتراوح عدد سكانها ما بين 20,000 و49,999.

5- أن 369,700 منهم يعيشون في تجمعات يتراوح عدد سكانها ما بين 10,000 و19,999.

(46) Statistical Abstract of Israel (1997), (op. cit.), pp. 56-57.

6- أن 291,700 منهم يعيشون في تجمعات يتراوح عدد سكانها ما بين 2,000 و9,999.

7- أن 504,700 منهم يعيشون في تجمعات قروية، وهم مقسمون كالتالي: موشافيم (166,100)؛ موشافيم تعاونية (14,800)؛ كيبوتسيم (120,500)؛ تجمعات مؤسساتية (15,300)؛ وتجمعات قروية أخرى (181,000)، منهم في تجمعات طائفية (58,400)، وخارج التجمعات (7,000). [47]

إن نظرة على الكثافة السكانية لكل كلم مربع في مناطق البلد المختلفة، وتطورها خلال الخمسين عاماً على قيام إسرائيل، تثبت فشل السياسة الرسمية الإسرائيلية في توزيع المستوطنين بشكل متوازن. ففيما خلا القدس، التي لأسباب سياسية ودينية ومعنوية تعاظمت فيها هذه الكثافة، ظل الساحل، والمركز بشكل خاص، بؤرة الاستيطان الرئيسية. وفي نهاية سنة 1948، بلغت الكثافة السكانية العامة 43,1 شخصاً لكل كلم2، وارتفعت في نهاية سنة 1996 إلى 260,9 شخصاً. ولكن المعدلات اختلفت من لواء إلى آخر كالتالي:

1- لواء القدس، حيث ارتفع المعدل من 159,5 شخصاً لكل كلم2 في سنة 1948، إلى 1,080,1 في سنة 1996.

2- لواء الشمال، حيث ارتفع المعدل من 44,2 (1948) إلى 217,3 (1996). وحتى في هذا اللواء كانت الزيادة الأكبر في الساحل (قضاء عكا). وقد ارتفع المعدل في أقضية الشمال خلال نفس الفترة الزمنية كالتالي: قضاء صفد، من 16,4 إلى 128,3؛ وقضاء طبريا (كنيرت) من 38,2 إلى 165,9؛ وقضاء يزرعئيل (مرج ابن عامر) من 50,3 إلى 292,0؛ وقضاء عكا من 59,6 إلى 452,3؛ (وقضاء الجولان من صفر إلى 27,7).

3- لواء حيفا، حيث ارتفع المعدل من 209,2 (1948) إلى 887,8 (1996). وكان التعاظم متوازياً في قضائي لواء حيفا، حيث ارتفع في قضاء حيفا ذاته من 452,4 إلى 1,763,1. وفي المقابل، ارتفع المعدل في قضاء الخضيرة (حديرا) من 88,6 إلى 453,9.

4- المركز، وفيه التعاظم الأكبر، إذ ارتفع المعدل من 100,4 (1948) إلى 1,012,4 (1996). وشمل ذلك جميع أقضية هذا اللواء: ففي قضاء الشارون ارتفع من 108,2 إلى 816,5؛ وفي قضاء بيتح تكفا من 175,6 إلى 1,547,3؛ وفي قضاء الرملة من 14,4 إلى 548,8؛ وفي قضاء رحوفوت من 109,8 إلى 1,217,0.

5- لواء تل أبيب، وفيه أعلى كثافة سكانية، وقد ارتفعت من 1,834,0 (1948) إلى 6,704,4 (1996).

(47) Ibid, p. 54.

6- لواء الجنوب، حيث مع النمو الأكبر في عدد السكان، ظل المعدل الأصغر في الكثافة. فقد ارتفعت من 1,5 (1948) إلى 56,6 (1996). وحتى هنا تميز الساحل عن الداخل، ففي قضاء عسقلان (أشكلون) ارتفع المعدل من 5,8 إلى 277,2، أما في قضاء بئر السبع (بئير شيفع)، وهو الأكبر مساحة، فقد ارتفع المعدل من 1,1 إلى 34,8 فقط.[48]

وتشير الإحصائيات الرسمية لنهاية سنة 1996، إلى أنه من مجموع 1,072 تجمعاً سكانياً يهودياً، كان 115 تجمعاً مدينياً، يسكنها 4,204,100 شخص، من أصل 4,637,400 شخص، هم مجموع المستوطنين اليهود في فلسطين كلها، أي ما نسبته 90,7٪ من العدد الإجمالي. وتضم المدن الكبرى الثلاث 984,900 شخص، أي ما نسبته 21,2٪ من العدد الإجمالي، وهم موزعون كالتالي: القدس، 421,200 (9,1٪)؛ تل أبيب – يافا، 337,100 (7,3٪)؛ حيفا، 226,500 (4,9٪). ويسكن 1,299,900 شخص في 9 مدن يتراوح عدد سكانها بين 100,000 و199,999، أي ما نسبته 28,0٪ من العدد الإجمالي. وكذلك 540,700 شخص في 8 مدن يتراوح عدد سكانها بين 50,000 و99,999، أي ما نسبته 11,7٪ من العدد الإجمالي؛ و897,400 شخص في 29 مدينة يتراوح عدد سكانها بين 20,000 و49,999 (19,4٪)؛ و225,800 في 15 تجمعاً يتراوح عدد سكانه بين 10,000 و19,999 (4,9٪)؛ و255,500 في 51 تجمعاً يتراوح عدد سكانه بين 2,000 و9,999 (5,5٪). أما التجمعات القروية على مختلف أشكالها، وعددها 957، فيسكنها 433,300 شخص، أي ما نسبته 9,3٪ من المجموع العام. ومن هذه التجمعات القروية: 411 من فئة الموشاف، فيها 165,300 شخص (3,6٪)؛ و44 موشاف تعاوني، فيها 13,300 شخص (0,3٪)؛ و268 كيبوتس، فيها 120,200 شخص (2,6٪)؛ و32 تجمعاً مؤسساتياً، فيها 13,100 شخص(0,3٪)؛ و202 تجمع قروي آخر، فيها 114,500 شخص (2,5٪).[49]

ومهما يكن، فإن هذه الإحصائيات تبقى مضللة، ولا توضح الصورة تماماً، بسبب الأساس الذي يقوم عليه التقسيم الإداري إلى ألوية وأقضية، والذي لا يلحظ البعد الجغرافي بدقة. وعلى سبيل المثال، فإن الأرقام الواردة عن لوائي تل أبيب والمركز تعطي انطباعاً خاطئاً، لأنهما يشكلان كتلة واحدة متصلة ومتداخلة (غوش دان). ففي مدن هذه الكتلة (كتلة مدن تل أبيب)، كان يعيش ما مجموعه 1,951,400 شخص في نهاية سنة 1996؛ منهم في النواة (تل أبيب – يافا) ما مجموعه 353,100 شخص. وفي الطوق

(48) Ibid, p. 52.
(49) Ibid, p. 72.

الداخلي للنواة، كان يعيش 611,300 شخص، منهم في القطاع الشرقي 297,600 شخص، مقسمين كالتالي: مدينة بني براك (130,500)، ومدينة غفعتايم (45,500)، ومدينة رمات غان (121,500)؛ وفي القطاع الجنوبي 313,700 شخص، منهم في مدينة بات يام (140,800)، وفي حولون (163,900). وفي الطوق الأوسط كان يعيش 609,700 شخص؛ منهم في القطاع الشمالي 182,700 شخص؛ وتدخل في هذا القطاع: مدينة هرتسليا (84,200)، ومدينة رمات هشارون (35,900)، ومدينة رعنانا (60,500)؛ وفي القطاع الشرقي 253,300 شخص: منهم في مدينة أور يهودا (25,100)، وفي مدينة بيتح تكفا (154,500)، وفي مدينة يهود (19,100)، وفي مدينة كريات أونو (23,200)؛ وفي القطاع الجنوبي 173,800 شخص، منهم في مدينة ريشون لتسيون (171,100). وفي الطوق الخارجي كان يعيش 377,300 شخص؛ منهم في القطاع الشمالي 102,700 شخص؛ وتدخل في هذا القطاع مدينة هود هشارون (30,900)، ومدينة كفار سابا (70,500)؛ وفي القطاع الشرقي 145,200 شخص؛ وتدخل فيه مدينة اللد (55,400)، ومدينة رأس العين (29,600)، ومدينة الرملة (60,300)؛ وفي القطاع الجنوبي 129,300 شخص، وفيه نيس تسيونا (22,300)، ورحوفوت (88,200).[50] وتجدر هنا الإشارة إلى أن مساحة لواء القدس تبلغ 627 كلم2، ولواء الشمال 4,501 كلم2، ولواء حيفا 854 كلم2، ولواء المركز 1,242 كلم2، ولواء تل أبيب 170 كلم2 فقط (أي أن مساحة كتلة مدن تل أبيب تصل إلى 1,312 كلم2 فقط من أصل 21,501 كلم2، هي المساحة اليابسة في البلد كله)، ولواء الجنوب 14,107 كلم2. أما مساحة المسطحات المائية فهي 445 كلم2، منها 165 كلم2 في بحيرة طبريا، و280 كلم2 في البحر الميت.[51]

التمايز الطبقي

هناك شبه إجماع بين الباحثين في علم الاجتماع الإسرائيلي على تدني مستوى، إن لم يكن غياب، الوعي الطبقي لدى المستوطنين في إسرائيل. وبالفعل، فالدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع قليلة جداً. ولا غرو، فهذا التجمع الاستيطاني قام على أساس الوعي الصهيوني الزائف، الذي انطلق من كون اليهود «أمة»، وبالتالي، فالمسألة اليهودية هي قضية «قومية»، ويجب حلها على هذا الأساس (انظر أعلاه). «لقد تركز الاهتمام على «الفجوة الإثنية» بين الأشكناز والطوائف الشرقية، وتمحورت الخلافات بين المتخصصين

(50) Ibid, p. 79.
(51) Ibid, pp. 22-23.

الإسرائيليين في علم الاجتماع حول تفسير هذه الفجوة... والتحليلات الماركسية أشارت إلى الصراع الطبقي داخل إسرائيل، ولكن هذا الموضوع أُخضع للصراع الإثني، أو دُمج فيه، سواء بين السكان اليهود، أو بين اليهود والعرب. والغياب النسبي للوعي الطبقي، الذي يجري افتراضه دون إبرازه، يُفسَّر بالقومية، ومركزية الإثنية، وفرادة الصيغة الرأسمالية الإسرائيلية، على أنها شكل من التعاون بين القطاع الخاص وبيروقراطية القطاع العمالي». ويشير بعض الباحثين الماركسيين الجدد إلى تشكل طبقات «بذاتها» في إسرائيل، ولكنها لم تتطور إلى طبقات «لذاتها». «وينظر إلى الدولة على أنها لعبت الدور الرئيسي في مسار تشكل كل من الطبقتين، البورجوازية والبروليتارية، ولكن توالياً حكومياً، قاده في الغالب حزب العمل، نجح في شلّ، أو منع، تطور الوعي والنضال الطبقيين» (انظر أعلاه، باب «تهويد السوق»).[52]

ويتغطى بعض الباحثين (آيزنشتات، مثلاً) بشعارات «الريادة» التي رفعها التيار العمالي من المستوطنين، وبتركيز اهتمامهم على بناء المستوطَن (الوطن القومي اليهودي)، في تفسير ظاهرة تدني الوعي الطبقي في إسرائيل، مقارنة بالمجتمعات الرأسمالية الأوروبية. ولكنهم يتحاشون ملامسة الحقيقة، والإقرار بأن الصهيونية، بمنطلقاتها الزائفة، شكلت الإيديولوجية السائدة بين المستوطنين، وبالتالي، ركزت التناقض في وعيهم على العامل الخارجي، أي مع سكان البلد الأصليين. وفوق ذلك، فقد ظل هذا التجمع الاستيطاني بمجمله طفيلياً، يعتمد على الدعم الخارجي لسد الفجوة الكبيرة بين ما ينتجه وما يستهلكه.

وقد قام الباحثان دان هوروفيتس وموشيه ليساك (1989) بمحاولة منهجية لتفسير ضعف الوعي الطبقي لدى الإسرائيليين.[53] وهما يشيران إلى أن الطبقة الاجتماعية شكلت أساساً هاماً للتنظيم السياسي في اليشوف قبل الدولة، إلا أنه منذ إقامة الدولة، كان هناك تراجع ملحوظ في الوعي الطبقي على الرغم من تعاظم التفاوت الاجتماعي. ويتضح هذا التراجع في اختفاء أو فقدان القوة المعبرة والمحشدة لرموز هوية الطبقة العاملة، مثل العلم الأحمر والنشيد الأممي، وفي فقدان قوة ومعنى مصطلح «الطبقة العاملة»، وفي الانفصام بين الطبقة الاجتماعية وأنماط التصويت». وهما يعيدان هذه الظاهرة إلى أربعة عوامل:[54]

(52) Ben- Rafael, and Sharot, Ethnicity, (op. cit.), pp. 136-137.
(53) Horowitz, Dan, and Moshe Lissak, (1989), Trouble in Utopia: The Overburdened Polity of Israel, New York, pp. 83-97.
(54) Ben- Rafael, and Sharot, Ethnicity, pp. 137-138.

1- **الاقتصادي**، والسمة البارزة فيه هي أن تدفق رأس المال من مصادر خارجية على إسرائيل، كان أكبر من التراكم الرأسمالي المحلي. وقد أضعفت سيطرة الحكومة على تجنيد الأموال في الخارج وتوظيفها في البلد، مفاهيم الصراع بين أصحاب رأس المال والطبقة العاملة. وجزء كبير من رأس المال المستورد وُظّف في القطاع العام (انظر أعلاه)، أو في المشاركة مع القطاع الخاص، الأمر الذي أعطى الحكومة هيمنة اقتصادية مطلقة. «وفي الاقتصاد المتعدد القطاعات الناشئ، حيث جزء كبير من العمال كان موظفاً في شركات يملكها القطاع العام - الدولة أو الهستدروت - كان عداء العمال موجهاً ضد المؤسسة السياسية بدلاً من الموظفين الخاصين». وقد ساعد تدفق رأس المال على النمو الاقتصادي السريع، ومكّن المؤسسة الحاكمة من إقامة دولة رفاه، الأمر الذي خفف حدة الاستياء الطبقي، من خلال زيادة الدخل، ورفع مستويات المعيشة، وتسريع الحراك الاجتماعي. «وكان توسع المراتب العليا سريعاً إلى حدّ أنه لم يكن لدى الذين شغلوها الوقت الكافي لتكريس أنفسهم كمجموعة ذات وضع استثنائي. وإذ تتمتع النخبة الاقتصادية للقطاع الخاص باعتبار عال، لكن بروزها تحت الرعاية العامة إلى حد كبير، واستمرار ترابطها بتشكيلة من الجماعات السياسية والقطاع العام، لم يجعل أعضاءها ينزعون نحو التعبير عن هويتهم بمصطلحات سياسية أو طبقية».

2- **السياسي**، «وهو مرتبط بالاقتصادي: فسيطرة المؤسسة السياسية الواسعة النطاق على توزيع الموارد الاقتصادية، كانت تعني أن الجماعات الأضعف اقتصادياً حمّلت حزب العمل الذي ترأس جميع الحكومات حتى سنة 1977 المسؤولية عن حرمانها». وهذا ما يفسر انقلاب الشرقيين على هذا الحزب في السبعينات، والالتحاق بحزب الليكود، وبالتالي، إيصال هذا الأخير إلى السلطة (1977).

3- **الاجتماعي**، وهو يتعلق بالمفاهيم المختلفة المتعلقة بالنظام الاجتماعي القائم في إسرائيل، مقارنة بالمجتمعات الغربية. فالتمايز الطبقي في أوروبا هو نتيجة للصراع بين الطبقات الاجتماعية على الحقوق السياسية. «وقد تمخض الربط التاريخي بين الصراعات الطبقية والسياسية عن تقسيم الطبقات إلى ثقافات فرعية ذات رموز متباينة، بينما أدى غياب مثل هذا الربط في إسرائيل إلى تراتبية متعددة الشرائح، دون حدود طبقية واضحة. إن ضعف الجاذبية السياسية للرموز الطبقية في إسرائيل واضح بشكل خاص بين يهود شمال أفريقيا وآسيا، الذين من المحتمل أكثر بالنسبة إليهم أن يروا الانقسام الاجتماعي قائماً على الروابط مع مجموعات ذات خصوصية، كالعائلة، والدين، والإثنية، بدلاً من الشريحة الاجتماعية - الاقتصادية».

4- **الإيديولوجي**، المتعلق بفكر حركة العمل الصهيونية، التي منذ البداية «ركزت على بناء قطاعها الاقتصادي، بدلاً من التوكيد على النضال ضد رأس المال الخاص». لقد غلّبت هذه الحركة صهيونيتها على طبقيتها، الأمر الذي تجلى في حزب «مباي» منذ بدايته، وتعزز بعد قيام إسرائيل، في النهج الذي قاده بن - غوريون (الدولانية)، وتطور تدريجياً نحو رأسمالية الدولة (انظر أعلاه).

إن التدقيق في أطروحات هوروفيتس وليساك يكشف إصرارهما على تحاشي الإقرار بأن خصوصية الوضع الإسرائيلي تكمن أساساً في طبيعته الاستيطانية، التي تغلّب التناقض مع أهل البلد الأصليين على الانقسامات الداخلية المستشرية بين الجماعات المستوطنة. لقد حصر الكاتبان اهتمامهما في تحليل الظواهر دون أسبابها، واستخدما معايير مجتمعات غربية مستقرة، لا تمت بصلة إلى التجمع الاستيطاني التراكمي في إسرائيل، وتجاهلا تماماً سياسة التمييز الرسمية، ناهيك عن الأحكام المسبقة لدى الجماعات المستوطنة تجاه بعضها البعض. والتبريرات التي يسوقانها لا تثبت في الواقع، حيث بعد تقلّص القطاع العام الاقتصادي، واختفاء القطاع العمالي تقريباً، وتحوّل الاقتصاد الإسرائيلي إلى الرأسمالية، وتبني الحكومة سياسة الخصخصة والسوق المفتوحة، لم يتبلور الوعي الطبقي لدى جمهور المستوطنين، وإنما تفاقم الانقسام الإثني والطائفي. ولأن الكيان السياسي كله طفيلي، فالفوارق بين الأحزاب الرئيسية نادراً ما تنبع من اختلاف المصالح الطبقية، وبالتالي، فهي لا تعبّر عن طبقات محددة؛ بهذه النسبة أو تلك. «والانقسام بين «اليسار» و«اليمين» في إسرائيل لا يركز الآن على توزيع الثروة، أو على الوزن المناسب للقطاعين، العام والخاص، في الاقتصاد...؛ وإنما يركز على حدود الدولة، وعلى السياسة الخارجية، وعلى الرموز القومية - الثقافية للمجتمع». والأكيد أن المؤسسات والأحزاب الاستيطانية لم تشجع تعميق الوعي الطبقي، لأن همهما الأول انصبّ على تهويد البلد. وحتى نقابة العمال العامة (الهستدروت) كانت مؤسسة استيطانية، قبل أن تصبح في السنوات الأخيرة (التسعينات) اتحاداً عمالياً. وقد ظلت خلال فترة طويلة صنواً للحكومة، وكلاهما بقيادة حزب العمل (مباي)، الذي جذوره في يمين الحركة العمالية الصهيونية. وبفعل هذا الحزب «العمالي» اسماً، تطور الاقتصاد الإسرائيلي نحو رأسمالية الدولة أولاً، ثم الرأسمالية الفردية لاحقاً (انظر أعلاه). والهستدروت التي انتظم فيها القطاع الأكبر من العاملين على مختلف فئاتهم، أسوة بالحكومة التي توظف أعداداً كبيرة منهم، كانت أيضاً بقيادة حزب العمل، الذي عين أعضاءه في المناصب المفتاحية فيهما. «وفي ظلّ هذا النظام هناك قدر كبير من عدم المساواة في المكاسب وفي المنزلة، والقوة،

ولكن قلة من العمال قد تنظر إلى التجمع العمالي أو الهستدروت كمنظمات تدعم مصالحهم الطبقية ضد أصحاب العمل أو المسيطرين على رأس المال».[55]

إن تدني الوعي الطبقي لدى المستوطنين في إسرائيل لا يعني أبداً غياب البنية الاجتماعية الطبقية فيها؛ ولكن هذه البنية لم تعبّر عن نفسها في حركات أو منظمات (أحزاب) على أساس طبقي. وقد تضافرت عدة عوامل لذلك، كان أهمها طغيان الوعي الاستيطاني، بمضامينه المختلفة، الذي وضع في أعلى سلم أولوياته تأمين مرتكزات المشروع الصهيوني الاستراتيجية. فتهويد المستوطَن وضع المستوطنين في تناقض محتدم مع سكان البلد الأصليين؛ وأداء الدور الوظيفي لذلك المشروع وضعهم في تناقض محتدم أيضاً مع المحيط؛ وتأمين العلاقة المتميزة مع المركز الإمبريالي فرض عليهم الركون إلى التبعية السياسية والاقتصادية، وبالتالي، إلى الطفيلية. وفي ظل الأوضاع التي تشكلت جراء النهج الذي اعتمدته المؤسسة الصهيونية الحاكمة، كان طبيعياً أن تخضع التناقضات الداخلية لإملاءات الخارجية. وعلى هذا الصعيد الاستراتيجي التقى جمهور المستوطنين، لأنهم أفادوا جميعاً من الاستيلاء على البلد، وطرد سكانه، ونهب ممتلكاتهم؛ وكذلك من مردود الدور الوظيفي الإقليمي للمشروع الصهيوني، ومن التبعية للمركز الإمبريالي. وهذا اللقاء هو الذي حدد سقف احتدام التناقضات الداخلية بينهم، فظل منخفضاً. ومعروف أن تبلور البنية الطبقية في أحزاب سياسية لا يتم إلا من خلال الصراع الطبقي على صياغة العلاقات المجتمعية، وتحديد قوانين اللعبة الداخلية، ونسق توزيع الثروة الوطنية. وهذا ما لم يحدث في إسرائيل، لأسباب موضوعية (طبيعة التناقضات)، وذاتية (طبيعة المستوطنين والمؤسسة الحاكمة). فقد لعبت هذه المؤسسة دوراً كابحاً للصراع الداخلي؛ وحيث انفجر قمعته بلا هوادة تحت شعار أمن الدولة. وفي المقابل، جهدت تلك المؤسسة في عملية التنمية السريعة بدعم خارجي ضخم، الأمر الذي عاد بمردود كبير على الجميع، وإن بدرجات متفاوتة. ومع ذلك، فمن الواضح أن تبلور النظام الرأسمالي في إسرائيل، من جهة، وانخفاض حدة التناقضات الخارجية، من جهة أخرى، زادا من احتدام التناقضات الطبقية فيها (الثمانينات والتسعينات)، على الرغم من أنه لم يعبر عن نفسه في أدوات سياسية ملائمة.

بطبيعة الحال، كان المستوطنون قبل سنة 1948 أقل تمايزاً طبقياً، نظراً لقلة عددهم، وحداثة عهدهم في البلد، والإيديولوجية التي حملوها معهم، وطبيعة المؤسسات الاستيطانية التي أنشأتها الحركة الصهيونية العالمية (انظر أعلاه). إلا أن هذا الوضع بدأ يتغير

(55) Ibid, pp. 138-140.

في الثلاثينات، مع تدفق هجرة يهود ألمانيا (الهجرة الخامسة) بأموالهم، ضمن «اتفاقية هعفرا» (انظر أعلاه). «فمع نهاية عهد الانتداب، ازدادت الفوارق الطبقية بين اليهود في فلسطين، إذ اتسعت الفوارق في مستوى المعيشة بين فئات سكانية مختلفة، ولا سيما بين المدينة والقرية، وظهرت أحياء فقر في المدن، مثل حي هَتَكْفا في مدينة تل أبيب، وضعفت الإيديولوجية الطلائعية، وظهرت مقاييس جديدة للمكانة الاجتماعية، مثل مستوى التعليم والمهنة، وتدفقت الهجرة البورجوازية من ألمانيا، مصحوبة بإنشاء الكثير من المشاريع الاقتصادية الجديدة وبنمو «طبقة الإداريين والمهنيين». وقد ساهم ذلك كله في زيادة التمايز الاقتصادي بين السكان اليهود». ومع ذلك، فقد ظلت هذه البورجوازية ضعيفة، مقارنة بحركة العمل، وبالتالي، لم تحدث نقلة نوعية في التركيب الطبقي للاستيطان اليهودي، كما أنها لم تتبلور في قوة سياسية أو فكرية لتخلق نقيضها – البروليتاريا. «وبعد قيام إسرائيل سنة 1948، اتسعت الفجوة الطبقية بين السكان اليهود في ضوء الهجرة الشعبية الواسعة من أقطار آسيا وأفريقيا، وازدياد نسبة اليهود الشرقيين من مجموع اليهود في إسرائيل (إلى 50٪ تقريباً) من ناحية، والتطور الرأسمالي الكبير الذي حدث في الاقتصاد الإسرائيلي، وخصوصاً في قطاع الصناعة من ناحية أخرى. وانعكست الفجوة الطبقية بظهور فارق كبير بين أصحاب الدخل المرتفع وأصحاب الدخل المنخفض. فقد تبين في بحث أُجري في أواخر الخمسينات أن أغنى 10٪ من سكان المدن في إسرائيل حصلوا على 24,2٪ من مجموع الدخل، في حين أن أفقر 10٪ حصلوا على 1,6٪ فقط. وتبين أيضاً أن النصف الأعلى من السكان حصل على ثلاثة أرباع الدخل، بينما حصل النصف الأدنى على الربع فقط».(56)

ولكن التحولات الطبقية، وما واكبها من تغيرات في معايير التراتبية الاجتماعية، لم تتمخض عن تعميق للوعي الطبقي بشكل موازٍ، وبالتالي، عن نزوع حازم نحو نقلة نوعية من وضع الطبقات «بذاتها» إلى الطبقات «لذاتها». فعدا العامل الخارجي والوعي الاستيطاني، تضافرت عدة عوامل للحؤول دون تبلور الطبقات، وتحديد التخوم بينها، وصولاً إلى تشكيل أحزاب معبرة سياسياً عن مصالح تلك الطبقات. ومن أهم هذه العوامل الضبابية التي اكتنفت الخطوط الفاصلة بين الطبقات، وبروز خطوط أخرى قائمة على فوارق غير طبقية. «وكان أحد الخطوط الفاصلة الواضحة يقع بين القادمين الجدد والقدامى: فكثيرون من القادمين الجدد (أكثر من 50٪) اضطروا لتغيير مهنهم (داخل حدود الطبقة وخارجها)، وأُجبر الكثيرون على البقاء عاطلين عن العمل. وكثيرون من القادمين

(56) ميعاري، دليل إسرائيل العام، ص 74–76.

الجدد كانوا مقيمين في معسكرات انتقالية، وشكلوا قوة عمل موقتة لدى الموظفين في جوار المعسكرات. في المقابل، أفاد أفراد من قدامى الطبقة العاملة من الوضع المتغير. فبعضهم رُقي إلى مرتبة رئيس عمال أو إلى موقع إداري مثيل، مما وضعهم في موقع على الحد بين البروليتاريا والأقل بروليتارية. وفيما بقي الأقل بروليتارية في الطبقة العاملة، فإنه تمتع بمرتبة أعلى فيما يتعلق بالأقدمية، والمرتّب، وغير ذلك من المكافآت. لقد وضعتهم مرتبة القدم في صميم الاقتصاد الاجتماعي... وتمتعوا، أكثر من الآخرين، بالحماية التي تقدمها الاتحادات النقابية». وعندما بدأ هذا الخط الفاصل بين القدامى والجدد يتلاشى بمرور الوقت، فإنه طال الغربيين أكثر من الشرقيين للأسباب التي ذكرت أعلاه. لقد عملت تشكيلة من الأوضاع لصالح الغربيين من القادمين الجدد، فيما عملت ضد الشرقيين، الذين كانوا يختلفون، ليس في مسألة الأقدمية فحسب، وإنما في المسألة الطائفية والإثنية والثقافية، وحتى في الآهلية الشخصية، أيضاً.(57)

وسار الخط الفاصل والواضح الآخر بموازاة الانقسام الإثني والطائفي، متجاوزاً المسألة الطبقية، الأمر الذي أنتج وضعاً معقداً من الخلط بين الإثني والطبقي في وعي ظاهرة التمايز. وبينما راحت الفوارق الطبقية بين القدامى والجدد من المهاجرين الغربيين تتلاشى بمرور الزمن، فإن الفوارق بينهم وبين الشرقيين راحت تتعزز، إلى أن استقرت على وضع يمتزج فيه الطبقي بالاثني، ويكوّن الغربيون فيه الشرائح الأعلى والشرقيون الأدنى. وقد استوعب الشرقيون هذا الواقع على أساس عنصري، أي أن التمييز ضدهم يقوم على أساس أصولهم العرقية، الأمر الذي عزز اغترابهم عن المؤسسة الأشكنازية الحاكمة. ولأن المسألة الطبقية كانت غائبة عموماً عن وعي الشرقيين، فإنهم لم ينظموا أنفسهم سياسياً على هذا الأساس؛ وعندما أقاموا منظمات سياسية خاصة بهم، فقد انطلقوا من قاعدة طائفية/ إثنية. «إن الخط الذي يعيّن تخوم الانقسام الإثني امتدّ إلى مسار عملية الإنتاج في سوق العمل ومكانه. ويمكن ملاحظة نتائج الانقسام بين السفاراد والأشكناز بوضوح في بنية إسرائيل الطبقية، خلال العقد الأول فما بعده. والواضح أن السفاراد احتلوا مواقع بروليتارية أكثر من الأشكناز... ومع أن تأثير القدَم تضاءل بمرور السنين، فإن تأثير الأصل الاثني تزايد في السبعينات واستقرّ». وعندما ارتفعت نسبة البورجوازيين بين السفاراد، وتضاءلت نسبة البروليتاريا، فقد احتل العمال العرب، سواء من المناطق المحتلة 1948 أو 1967، مواقعهم في أدنى التركيب الطبقي لسوق العمل.(58)

(57) Ben- Porat, State and Capitalism, (op. cit.) pp. 88-89.
(58) Ibid, pp. 89-90.

ومهما تكن التبريرات التي يسوقها الباحثون في علم الاجتماع الإسرائيلي لتفسير ظاهرة التمايز الطبقي الخاصة بالتجمع الاستيطاني اليهودي، فإنهم لا يستطيعون إنكار حقيقة أن التراتبية الطبقية سارت بموازاة الانقسام الإثني (العرقي)، أي بين غربيين وشرقيين من جمهور المستوطنين. وهذا يعني أن الأصل الاثني حدد الوضع الطبقي إلى درجة كبيرة، الأمر الذي لا يمكن أن يحصل صدفة، بل كان نتيجة لتفاعل الذاتي والموضوعي في مسار تشكل التركيب الطبقي على قاعدة رأسمالية. وهذا الترابط بين الطبقي والإثني، وإن خفّت حدّته في العقود اللاحقة لقيام إسرائيل، فإنه لم يختفِ أبداً. فالعامل الإثني بقي مؤثراً على مدى السنين، ولكن التأثير الطبقي تزايد على حساب الإثني. وهذا صحيح بالنسبة إلى التركيب الطبقي بمجمله. «فعلى مدى السنين، مرت الطبقة العاملة بتغيرات واضحة في تركيبتها، وانتقلت من تركيبة بسيطة نسبياً ومتجانسة إلى أخرى معقدة نسبياً وغير متجانسة. ففي السنوات الأولى للدولة، تشكلت الطبقة العاملة من عنصرين أساسيين. الأول هو طبقة القدامى، التي شملت المهاجرين إلى إسرائيل قبل سنة 1948، وكانت أشكنازية أكثر، وأكثر تنظيماً، ووعياً لموقعها الطبقي. والجزء الثاني ضم القادمين الجدد بعد أيار/ مايو 1948؛ وكان سفاردي أكثر، وأقل تنظيماً، وغير واعٍ لموقعه الطبقي. وفي السنوات الأولى، تركز السفاراد في الزراعة، وفي بعض الوظائف اليدوية، وفي الخدمات، وغيرها من المواقع غير الماهرة. وهذا النمط تغير كثيراً مع قدوم السبعينات، لكن هذه المجموعة كانت لا تزال أكثر بروليتارية من الأشكناز». وفي هذه الفترة، بدأ الشرقيون يعبّرون عن حرمانهم الطبقي، ولكن بمضامين سياسية وأشكال تنظيمية طائفية/ إثنية. وقد لعب تدفق الأيدي العاملة الرخيصة من المناطق المحتلة 1967 دوراً هاماً في ذلك.[59]

مع اقتراب السبعينات، كانت الطبقة العاملة تتقلص عدداً وتقل تجانساً، بفعل عدد من العوامل. «أهمها أن الاقتصاد كان يصبح أكثر تطوراً تكنولوجياً؛ وهذا المنحى أنتج إعادة تقسيم قوة العمل حسب الكفاءات. وعلى سبيل المثال، أصبح عدد أكبر من العمال شبه مستقل الآن، أو ماهر. وإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة النساء المتنامية في مجمل قوة العمل العامة، ولّدت عاملاً جديداً في تركيب الطبقة العاملة، وتزايد نصيب النساء من الطبقة العاملة، وبشكل ملحوظ أكثر في فئة الطبقة شبه المستقلة، فوصل إلى أكثر من 50٪ في سنة 1983. وكان تأثير العرب في المناطق المحتلة حاسماً. فالآلاف (20,600 في 1970؛ و94,700 في 1986) استخدموا في أكثر الوظائف قاعدية في صناعة

(59) Ibid, p.90.

البناء، غالباً كموظفين، ولكن أحياناً كمقاولين، وفي الزراعة، وخدمات معينة. وهذا يفسر تقلص البروليتاريا الإسرائيلية...»، وبذلك أصبحت الطبقة العاملة الإسرائيلية أقل تجانساً، والفوارق بين فئاتها أكبر. «وعلى أساس معلومات متعددة، يمكننا استخلاص أن نصيب الطبقة العاملة في البنية الطبقية كان في الثمانينات أصغر منه في بداية الخمسينات. إلا أنه سوية مع الطبقة شبه المستقلة بقيت الأكثرية المطلقة، وتشكل 60٪ من البنية الطبقية في الثمانينات. لقد كانت البرتلة تتقلص، والمزيد من العرب غير المواطنين كانوا يدخلون مواقع بروليتارية. وغالبية العناصر الداخلية من الطبقة العاملة/ البروليتاريا منذ قيام الدولة، كانت من السفارديم، والنساء، والعرب - أولاً الإسرائيليين، ولاحقاً بعد 1967، من غير الإسرائيليين. وكما في مجتمعات رأسمالية أخرى، أصبحت البروليتاريا محطة الجماعات غير المهيمنة في المجتمع، بصرف النظر عن حجمها الحقيقي. وهذا يشير إلى النتائج المستقلة للسياسة، للإيديولوجيا، وللثقافة، على البنية الطبقية... وكذلك إلى الآثار العملية للفئات غير الطبقية على تشكل البنية الطبقية».[60]

في المقابل، تقلصت نسبة البورجوازية الصغيرة إلى النصف تقريباً في الفترة ما بين سنة 1961 و1983 (من 22,1٪ إلى 12,0٪). ولكن ذلك لم يغير عملياً التركيبة الطبقية، لأن الطبقة الوسطى الجديدة (المدراء والمهنيين) تضاعفت تقريباً (من 15,5٪ إلى 26,1٪) في نفس الفترة. «فالمعدل العام للطبقة الوسطى لم يتغير تقريباً خلال أربعين سنة، وشكلت 37,6٪ من مجمل البنية الطبقية في سنة 1961، و38,1٪ في سنة 1983. إلا أن تركيبها الداخلي قد تغير». وقد تأثرت التحولات في هذه الطبقة بخصوصية الوضع الإسرائيلي. وإذ كانت قائمة في فترة الانتداب، فإنها تعززت بعد قيام إسرائيل بفعل الهجرة الجماعية، خاصة وأن نسبة عالية من المهاجرين (26.3٪ من الشرقيين، و11,0٪ من الغربيين) انتمت إلى هذه الطبقة في بلد الأصل. وفي البداية، قلة من المهاجرين استطاعت الاستمرار في مهنتها السابقة؛ ولكن موجات الهجرة المتعاظمة زادت الطلب على خدماتهم. «في البداية، كانت الدولة منهمكة جداً في توسيع الزراعة، وفي عملية البناء والصناعة. وكانت هذه تشكل الضرورات الملحة للحفاظ على اقتصاد البلد؛ وهكذا تجاهلت الدولة بالفعل جانب البورجوازية الصغيرة من الاقتصاد. وكانت المبادرات الصغيرة ممكنة لأولئك القادرين والمستعدين لالتقاط الفرصة، واليهود في إسرائيل لم يكونوا أقل آهلية للقيام بذلك مما كانوا عليه في الدياسبورا». لقد كانت نسبة عالية من القادمين الجدد تنتمي إلى هذه الطبقة في بلادها الأصلية، وكان من الأسهل عليها أن تستمر في ممارسة مهنتها

(60) Ibid, pp. 90-91.

السابقة، بل فضلت ذلك على الانتقال إلى العمل الجسدي. وجاء النمو الاقتصادي منذ الستينات ليوفر لها الفرصة، ولكن التحولات في أنماط الإنتاج انعكست تغيرات في تركيب الطبقة الوسطى. لقد تراجع عدد الباعة والحرفيين، وازداد عدد المهنيين والمدراء...إلخ. وفيما انقرض بعض المهن، لأنه لم يعد ضرورياً، فقد نشأ نوع آخر، فرضته التطورات في نمط الإنتاج ومستوى المعيشة.(61)

وبطبيعة الحال، فكما التكاثر السكاني في إسرائيل اعتمد أساساً على الهجرة من الخارج، هكذا الأمر، إلى حد كبير، بالنسبة إلى التركيب الطبقي للمستوطنين. وفيما يخص البورجوازية الصغيرة، فقد سارت الأمور في اتجاهين متعاكسين. «فكل موجة من الهجرة تقريباً جلبت بعض المرشحين الجدد لمواقع في البورجوازية الصغيرة، ولكن التغيرات البنوية المستمرة في الاقتصاد قلصت باستمرار الفرصة الموضوعية لتوسع هذه الطبقة، خاصة من النمط القديم». كما شهدت هذه الطبقة تغيراً في التركيب الديموغرافي. «فمع أن نصيب السفاراد من البورجوازية الصغيرة كان 18,9٪ في سنة 1961، فإنه تنامى إلى 43,4٪ في 1983. ومن هنا، فالبورجوازية الصغيرة قد أصبحت سفاردية أكثر. وهكذا يمكننا القول أن مسار التوزيع على المواقع الطبقية كان يتغير أيضاً. ومن الممكن أن مواقع البورجوازية الصغيرة قد أصبحت أكثر جاذبية، وأكثر توفراً، لفئات إثنية معينة في المجتمع. فلأسباب متعددة، مثل نقص التعليم الرسمي المناسب، فضل أعضاؤها هذا السبيل للحراك الاجتماعي على خيارات أخرى». وكان تطور الطبقة الوسطى، وخاصة البورجوازية الصغيرة، بنمطها القديم، عفوياً، وبلا تخطيط مسبق، أو سياسة رسمية. «فالدولة لعبت دوراً أقل نشاطاً في تعزيز بقاء البورجوازية منه بالنسبة إلى الطبقات الأخرى، ولكنها كانت فاعلة تماماً في الحفاظ على وجودها، وإن على مستوى منخفض».(62)

وفي مقابل تراجع البورجوازية الصغيرة التقليدية، كانت شرائح طبقية وسطى أخرى تتنامى، تبعاً لنمط تطورها في المجتمعات الرأسمالية/ الصناعية الأخرى. وقد تنامت هذه الطبقة في إسرائيل بفعل التغيرات البنيوية في الاقتصاد، كما بفعل الهجرة من الخارج. وفي الواقع، فإن الحكومة لم تسهّل على المهنيين من القادمين الجدد الانخراط في سوق العمل؛ إذ طلبت منهم عبور فترة تدريبية، تؤهلهم لمجاراة المعايير المحلية، قبل السماح لهم بممارسة مهنهم التي اكتسبوها في الخارج. «ولقد أسهمت الهجرة بشكل أساسي في تحسين قوة

(61) Ibid, pp. 92-94.
(62) Ibid, pp. 94-95.

العمل. وكان الأكثر تأثيراً هو رأس المال البشري المستورد، من المهنيين، والعلماء، والتقنيين. وهكذا، فإلى جانب تدريب المهنيين المحلي في معاهد الهندسة، والطب، زادت الهجرة بشكل ملموس عدد المهنيين ونسبتهم بين السكان، وضاعفت حتى بعض فئات المهنيين. وفي النتيجة، كان الموظفون ذاتياً، أو في الدولة، أو القطاع الخاص، أو حتى في إدارات الهستدروت، أعضاء في هذا العنصر من الطبقة الوسطى، فعلاً أو قوة». ومع ذلك، يبقى تطور البنية الاجتماعية والاقتصادية العامل الرئيسي في إيجاد هذه الطبقة وتوسيعها. «فنمو الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، ترافق بتوسع البيروقراطية الإدارية والخدمات الشخصية. وكان ذلك التربة الأكثر خصوبة لازدهار الطبقة الوسطى الجديدة. وهكذا، وظفت الحكومة والإدارة العامة 22,8٪ من قوة العمل في سنة 1961 و29,5٪ في 1983. وبالنظر إلى ذلك من زاوية أخرى، فإن نصيب المهنيين والتقنيين كان 11,7٪ من قوة العمل في سنة 1961 و23,3٪ في 1983. والواضح، أن المجال أمام طبقة وسطى جديدة كان يتنامى خلال هذه الفترة». وهذا الاتجاه لم يتراجع خلال السنوات اللاحقة، وخاصة مع تدفق الهجرة الروسية في العقد الأخير.(63)

إلا أنه على الرغم من التحولات الرأسمالية الكبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي، فإن الطبقة الرأسمالية لم تتوسع بنسبة موازية؛ لقد تغيرت نوعاً وليس كماً. وهذا أمر طبيعي، لأن الرأسماليين في العادة قلة في النظام الرأسمالي. فعلى مدى 40 عاماً، زادت نسبة هذه الطبقة 0,3٪ في التركيب السكاني. وقد انعكس تقلص نسبة البورجوازية الصغيرة التقليدية والبروليتاريا توسعاً في الطبقة الوسطى الجديدة، وليس في الطبقة الرأسمالية. «فنسبة المستخدمين الذين شغّلوا ثلاثة عمال وأكثر، على سبيل المثال، كانت 1,4٪ في سنة 1961، و2,1٪ في 1972، و1,8٪ في 1983». وهذه النسبة موازية للطبقة البورجوازية الرأسمالية في الدول الرأسمالية الصناعية. «والقوانين التي حكمت تركيب هذه الطبقة بالكاد تغيرت منذ بداية الخمسينات وحتى منتصف الثمانينات. ومع أن نصيب النساء فيها ازداد بشكل ملحوظ، فقد بقي الرجال هم الغالبية العظمى في هذه الطبقة. وكان الأكثر بروزاً ازدياد نصيب السفارديم فيها، من 6,3٪ في سنة 1961، إلى حوالي 30٪ في 1983. ومع أن إسرائيل كانت مجتمع مهاجرين، وكانت تمر بتغيرات بنيوية درامية، فإن الحراك الاجتماعي في هذه الطبقة كان مقيداً بما يسميه علم الاجتماع التقليدي المنزلة أو الروابط العائلية. فحظ غير أعضاء هذه الطبقة (سواء لغياب الخلفية العائلية أو الهجرة) في أن يصبحوا بورجوازيين كان متدنياً جداً». وبالطبع، كان لتشكل الشركات الكبرى،

(63) Ibid, pp. 95-96.

وتبلور ملكيتها، سواء من قبل الحكومة أو الهستدروت، أو حتى الشركات الأجنبية، أثره على حجم هذه الطبقة، الذي لا يتوازى مع حجم التراكم الرأسمالي في البلد. «لقد كانت الطبقة الرأسمالية في إسرائيل تجري نحو الهيمنة في الاقتصاد. فشركات الملكية الخاصة شكلت الغالبية العظمى (أكثر من 90٪) من المنشآت. وفوق ذلك، كان العديد من الشركات الكبرى في إسرائيل، وما يزال إلى الآن، مملوكاً من قبل رأس مال خاص، إسرائيلي أو غير إسرائيلي. والشركات الخاصة تميل إلى الاندماج والتوسع. ومن هنا، فالقطاع الرأسمالي، بما هو، يشكل أكثر بقليل من 50٪ من مجمل الاقتصاد». وهذا قليل مقارنة بالدول الرأسمالية الصناعية؛ ولكن إسرائيل تسير في أعقابها بوتيرة متسارعة. «وفي النصف الثاني من الثمانينات [والتسعينات]، كان الترابط بين حكم الرأسماليين والحكومة أكثر وثوقاً من ذي قبل».(64)

وفي المحصلة، فإنه على الرغم من تدني الوعي الطبقي لدى سكان إسرائيل اليهود، لغلبة الوعي الاستيطاني عليهم، فقد ترسخت في جمهورهم تراتبية طبقية من النمط السائد في المجتمعات الصناعية الرأسمالية. وقد لخّص الباحث محمود ميعاري الوضع في الملاحظات التالية:(65)

«1- بعد قيام إسرائيل، حدثت تغييرات جوهرية في تدرج المهن. فقبل قيام دولة إسرائيل تم التدرج بحسب درجة اتصال هذه المهن بمفهوم الطلائعية، أي بحسب مساهمتها في بناء الوطن القومي اليهودي. لذلك، فقد وضِع المزارع والعامل والمعلم في رأس سلم التقويم الاجتماعي. أما بعد قيام الدولة، وبسبب تلاشي الطلائعية، أصبح تقويم المهن يرتبط أكثر بمقاييس التعليم والدخل والمهنة، كما هي الحال في المجتمعات الصناعية. ففي بحث أجري على تدرج المهن في أواخر الخمسينات، وضعت المهن العلمية والأكاديمية (عالم، طبيب، مهندس، محام، معلم ثانوي)، بالإضافة إلى صانعي القرار السياسي (سياسي، عضو كنيست)، في أعلى سلم التقويم. أما المزارعون والعمال، المهرة منهم وغير المهرة، فوضعوا في أسفل درجات السلم».

«2- إن تطور البنية التشغيلية للعاملين اليهود في إسرائيل يشير إلى تقلص طبقتي العمال والمزارعين من ناحية، واتساع حجم الطبقة المتوسطة من ناحية أخرى. فقد انخفضت نسبة العمال، المهرة منهم وغير المهرة، من 35,2٪ سنة 1955 إلى 23,9٪ سنة 1993، وانخفضت نسبة المزارعين من 14,4٪ إلى 3,1٪ على التوالي. وفي المقابل، ارتفعت

(64) Ibid, pp. 96-99.

(65) ميعاري، دليل إسرائيل العام، ص 76-79.

نسبة أصحاب «الياقات البيض» (أصحاب المهن العلمية والأكاديمية، والفنية، المديرون والإداريون، والكتبة) من 27,7٪ سنة 1955 إلى 49,6٪ سنة 1993. ويعود هذا التغيير في البنية التشغيلية أساساً إلى اتساع الخدمات الإنتاجية (مؤسسات تجارية ومالية وقانونية ومؤسسات تأمين...إلخ) والخدمات الاجتماعية (تعليم، صحة، خدمة اجتماعية...إلخ)».

«3- إن التقسيم الطبقي، أو التوزيع المهني للسكان اليهود يتأثر بانتمائهم الإثني، وبالتحديد بمتغيرين رئيسيين: مكان ولادة الشخص (البلد، أوروبا - أميركا، وآسيا - أفريقيا)، ومكان ولادة الأب بالنسبة إلى مواليد البلد (أوروبا - أميركا، وآسيا - أفريقيا). وفي ضوء ذلك، يمكن التمييز بين الشرائح، أو الجماعات الإثنية الآتية:

أ) مواليد بلد غربيون (أو من أصل غربي): تتكون هذه الشريحة من اليهود الذين ولدوا في فلسطين، أو في إسرائيل، لآباء ولدوا في أوروبا - أميركا. ويحتل هؤلاء الدرجات العليا في السلم الطبقي؛ فهم يشتغلون أكثر من غيرهم في المهن العلمية والأكاديمية والفنية (40,2٪ في سنة 1993)، ومستوى تعليمهم، عموماً، أعلى من مستوى تعليم غيرهم (51,9٪ أنهوا 13 سنة تعليمية فأكثر في سنة 1993)، ومتوسط دخلهم أعلى أيضاً من متوسط دخل الشرائح الأخرى.

ب) مهاجرون غربيون: يشكل المهاجرون الغربيون الشريحة الثانية. وهم يتدرجون بعد الشريحة الأولى من حيث العمل في المهن العلمية والأكاديمية والفنية (30,7٪ في سنة 1993)، ومستوى تعليمهم (42,7٪ أنهوا 13 سنة تعليمية فأكثر في سنة 1993)، ومتوسط دخلهم.

ج) يهود من أبناء البلد: تتكون هذه الشريحة من اليهود الذين ولدوا هم وآباؤهم في فلسطين أو في إسرائيل. وهي في منزلة الوسط بين الشرائح العليا الغربية والشرائح الدنيا الشرقية.

د) مواليد بلد شرقيون (أو من أصل شرقي): هم اليهود الذين ولدوا في فلسطين أو في إسرائيل لآباء ولدوا في آسيا - أفريقيا. وعلى عكس الشرائح الثلاث السابقة، التي تتميز بأن الجزء الأكبر من أبنائها يعمل في مهن أكاديمية أو فنية، فإن الجزء الأكبر من أبناء هذه الشريحة (28,8٪ في سنة 1993) عمال، مهرة أو غير مهرة، ونسبة قليلة فقط تعمل في المهن الأكاديمية والفنية (18,7٪ في سنة 1993). وكذلك فإن مستوى تعليمهم ومتوسط دخلهم أقل بصورة عامة من مستوى تعليم ومتوسط دخل الشرائح السابقة.

هـ) مهاجرون شرقيون: يشكل المهاجرون الشرقيون أدنى الشرائح اليهودية. وتحتوي هذه الشريحة، مقارنة بالشرائح السابقة، على أعلى نسبة من العمال (29,6٪ في

سنة 1993)، وأقل نسبة من العاملين في المهن العلمية والأكاديمية والفنية (14,9٪ في سنة 1993). كما أن مستوى تعليم أبناء هذه الشريحة أدنى من مستوى تعليم الشرائح السابقة (45,8٪ أنهوا بالمعدل أقل من 9,4 سنوات تعليمية)». (وهذه النسب لم تتغير كثيراً في السنوات اللاحقة).

2 – السياسة الاقتصادية

كما في مسألتي تهويد السكان والأرض، هكذا بالنسبة إلى الاقتصاد، كان قيام إسرائيل محطة رئيسية على طريق استكمال المشروع الصهيوني. فالدولة التي أُعلن عن قيامها كضرورة موضوعية لتقدم الاستيطان اليهودي نحو غاياته، فتحت أبوابها على مصاريعها أمام الهجرة الجماعية، بعد أن احتلت الأرض وطردت سكانها الأصليين، لتوفير المادة البشرية اللازمة لصيانة أمن القاعدة الاستيطانية. فكان لا بد لها أن تسارع إلى تطوير اقتصادها، بما يؤهلها لاستيعاب القادمين الجدد، وتوفير أسباب المعيشة لهم، ليتسنى لها أداء دورها الوظيفي (انظر أعلاه). وفي الواقع، فإن إسرائيل لم تبدأ من نقطة الصفر على هذا الصعيد، إذ أن الاستيطان اليهودي في فلسطين شهد ازدهاراً كبيراً في أثناء الحرب العالمية الثانية، وبعدها مباشرة. لكن حجم هذا الاقتصاد لم يكن يفي بالمتطلبات الملحة التي ولّدها الإعلان عن قيام الدولة، وبالتالي، تضاعف عدد سكانها خلال فترة قصيرة، إضافة إلى توليها مهام حكومة الانتداب، وما ترتب على قيامها بدورها الوظيفي من أعباء عسكرية، وخاصة بناء الأداة العسكرية، التي شكلت العمود الفقري في أمنها الاستراتيجي الأعلى. وإذ تلقت إسرائيل دعماً خارجياً ضخماً، تمثل في تدفق مبالغ مالية عليها من جانب واحد (انظر أعلاه)، فإنه لولا دور حكومتها في تجنيد هذه الأموال، والإشراف على توزيعها وتوظيفها، والمساهمة الفعالة في تخطيط الاقتصاد وتنميته، لما حققت إسرائيل التقدم الاقتصادي الملحوظ خلال الخمسين عاماً على قيامها. وإذ شهد الاقتصاد الإسرائيلي فترات من الصعود والهبوط، فإن مساره العام يشير إلى معدلات نمو كبيرة نسبياً (حوالي 10٪ سنوياً). وقد ترافق مسار نمو هذا الاقتصاد مع رسملته، ولكن دون توازنه؛ إذ إن إسرائيل لا تزال تستهلك أكثر مما تنتج، وبالتالي، فهي لا تزال بحاجة ماسة إلى الدعم الخارجي، خاصة الأميركي، كما لا يزال ميزان مدفوعاتها سلبياً.

منذ البداية، تميزت السياسة الاقتصادية في إسرائيل بالتدخل الحكومي الصارخ في

تخطيط عملية التنمية وتنفيذها؛ وكان ذلك طبيعياً، أخذاً في الاعتبار طبيعة المشروع الصهيوني، وظروف نشأته، وتوقيت إعلان استقلاله (انظر أعلاه). وقد طالت هذه السياسة جميع نواحي العملية الاقتصادية، بشكل لا مثيل له خارج دول المعسكر الاشتراكي في حينه، فشملت: السياسة المالية، والنقدية، والضريبية، والتجارية، والصناعية والزراعية. كما تدير الحكومة عدداً من الاحتكارات والاتحادات الإنتاجية والبنوك. ولهذا الغرض أقامت الحكومة «بنك إسرائيل» (1954) كمصرف مركزي؛ وهو يحتكر إصدار العملة، ويسيطر على نظام المصارف التجارية، وهو المسؤول عن السياسة النقدية. ولكن وزارة المالية هي مركز صنع القرار الاقتصادي؛ فهي تعد ميزانية الدولة، وتتحكم بالمصروفات وتحويل المدفوعات، وتتولى جمع الضرائب، حسب القانون. وهي المسؤولة عن حجم الدين القومي وإدارته، ولها تأثير كبير على السياسة النقدية، وعلى أعمال سوق المال الإسرائيلية. وقراراتها تتأثر بطبيعة الحال بمواقف الوزارات الاقتصادية الأخرى: الصناعة والتجارة، الزراعة، السياحة، النقل، الإسكان، والعمل. «وكان التضخم وميزان المدفوعات المشكلتين التوأمين اللتين واجهتهما إسرائيل منذ الأيام الأولى. فرسالة الدولة المتأصلة في تشجيع الهجرة، كانت تعني أن تحقيق عمالة عالية (كاملة) ظل على الدوام هدفاً للسياسة الاقتصادية. وهذا يرتبط مباشرة بإعطاء الأولوية لمعدلات نمو عالية، لأن النمو الاقتصادي السريع نسبياً فقط هو القادر على توفير الفرصة لاستيعاب عدد السكان وقوة العمل، اللذين كانا يتوسعان بمعدلات لم تقل أبداً عن 2,5٪ سنوياً، ولمستوى معيشة يتصاعد بشكل موازٍ».[66]

ولكن هدفي التنمية ورفع مستوى المعيشة اصطدما، وأحياناً بشكل خطير، مع القيود على الموارد، التي فرضتها طاقة الإنتاج القائمة، والتي انعكست في سمات بنيوية، وفي حجم فائض الاستيراد، الذي أمكن تمويله من مصادر خارجية فقط. وهكذا، تواترت على اقتصاد إسرائيل أزمات دورية خلال الأربعين سنة الأولى على قيامها، استلزمت صياغة سياسات جديدة للتعامل معها. «ولعل أبرزها كانت أزمة سنة 1951، في أعقاب فترة الهجرة الجماعية (1948–1951)، والتي قادت إلى «السياسة الاقتصادية الجديدة» الأولى، والتي دُشنت في بداية سنة 1952. ويشمل مثل هذه الأزمات: أزمة ميزان المدفوعات في بداية الستينات، التي قادت إلى «التباطؤ» المصطنع عمداً لفترة 1965 – 1967؛ وتسارع التضخم في بداية السبعينات الذي، في أعقاب «حرب يوم الغفران»، تعزز بانفجار أسعار النفط والسلع، الأمر الذي قاد إلى تباطؤ صغير لفترة 1975 – 1976،

(66) EZI, pp. 355-356.

واستبدال سعر الصرف الثابت التقليدي بتسعيرة زاحفة؛ و«الانقلاب» الاقتصادي لسنة 1977، الذي بفشله دفع التضخم فوراً إلى الأعلى، وبقدوم سنة 1979، إلى تجاوز عتبة الثلاثة أرقام. وخلال سنة 1984، جرت محاولات فاشلة لاحتواء التضخم المتسارع، والتعامل مع ميزان المدفوعات المتدهور، ومع وضع الدين الأجنبي. وقد قاد خطر التضخم المفرط الذي واجه البلد في بداية سنة 1985، عندما وصل المعدل السنوي إلى بضع مئات بالمئة، إلى «سياسة استقرار» شاملة، استُهلت في تموز/ يوليو 1985؛ وأثبتت نجاحها في احتواء التضخم في السنوات التالية، ولكن دون إزالته».[67]

لقد توفرت لدى حكومة إسرائيل بعد قيامها موارد كبيرة نسبياً. فبالإضافة إلى اقتصاد يهودي مزدهر في النصف الثاني من الأربعينات، استولت على الممتلكات العربية المهجورة جرّاء حرب 1948 (انظر أعلاه). ولكن ذلك لم يكن كافياً لاستيعاب موجات الهجرة المتدفقة عليها، بينما هي تخوض حرباً مكلفة، وتبني أداة عسكرية متطورة. فالموارد المطلوبة لكل ذلك – توفير المأكل والملبس للمهاجرين، والعسكرة، وزيادة طاقة الإنتاج – لم يكن بالإمكان توفيرها من مصادر داخلية؛ فكان لا بد لإسرائيل من الاعتماد على المساعدات الخارجية، الأمر الذي رافقها منذ قيامها إلى اليوم (1998). «في البداية، كان الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد اعتماداً رئيسياً على التعويضات الألمانية، وعلى تبرعات الجوالي اليهودية في أوروبا وأميركا. ومنذ أواسط السبعينات، أخذ الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد بصورة رئيسية على المساعدات الأميركية». وإذ يختلف الباحثون في هذا الموضوع حول النتائج التي ترتبت على تبعية إسرائيل الاقتصادية للغرب الرأسمالي، فإن أحداً لا ينكر مركزية التدفق المالي عليها من جانب واحد في بناء اقتصادها. وقال الباحث فضل النقيب ما يلي: «إن دور هذه المساعدات في الاقتصاد الإسرائيلي دور مهم جداً. ومجرد إلقاء نظرة على الحسابات القومية الإسرائيلية يظهر بوضوح أن إسرائيل كانت تخصص، في سنوات كثيرة، حصة كبيرة من دخلها القومي للاستثمار في الصناعة والزراعة وباقي القطاعات، مع أن حجم ادخارها القومي لتلك السنوات كان سالباً. وقد أدت المساعدات الأجنبية إلى سد الفجوة بين الادخار والاستثمار، ومكنت إسرائيل من تحقيق مستوى عال من المعيشة، مع تزايد عدد السكان المستمر وتزايد حجم الإنفاق العسكري المستمر أيضاً. بكل بساطة، إن ذلك كان مستحيلاً من دون المساعدات الأجنبية».[68]

(67) EZI, p. 356.

(68) النقيب: الاقتصاد الإسرائيلي، (مصدر سابق)، ص34.

ولكن المساعدات الخارجية بحد ذاتها، لا يمكن أن تفسر الظاهرة الاقتصادية الإسرائيلية، ومدى النجاح الذي حققته. وفي الواقع، فإنه تضافرت مع الأموال المتدفقة على إسرائيل سياسة اقتصادية حكومية، بقيادة حزب العمل (مباي)، ارتكزت إلى دور حكومي فاعل في إدارة عملية التنمية الاقتصادية (انظر أعلاه). وقال النقيب مثلاً: «... من الخطأ القول إن المساعدات الخارجية كانت الشرط الضروري والكافي لتمكين الاقتصاد الإسرائيلي من تحقيق ما حققه منذ قيام إسرائيل. لقد كانت شرطاً ضرورياً، لكنها لم تكن الشرط الكافي؛ فوجود المساعدات شيء، وكيفية توظيفها واستغلالها شيء آخر. هناك دول كثيرة، ولا سيما في الشرق الأوسط، تملك فائضاً اقتصادياً يعادل أضعاف ما تحصل عليه إسرائيل من مساعدات أجنبية. ومع ذلك، فإن هذه الدول عاجزة عن تحويل هذا الفائض إلى قدرات إنتاجية. لقد تمكنت إسرائيل من تحويل المساعدات التي تصلها إلى قدرة عسكرية واقتصادية، لأنها تملك المؤسسات والأجهزة والخبرة. إن البيروقراطية التي تدير شؤون الدولة في إسرائيل بيروقراطية عقلانية، قادرة على توزيع الموارد التي تأتيها من الخارج وفق متطلبات الأولويات الثلاث: القوة العسكرية؛ التعليم والخبرة؛ الصحة العامة للسكان. ومن المهم ملاحظة أن معدل الإنفاق على هذه الأولويات قد ازداد أكثر من ازدياد معدل النمو للدخل القومي».[69]

وعن دور الأحزاب العمالية في العملية التنموية، قال: «ولقد تمكنت هذه الأحزاب، في تلك الفترة، من تأسيس نظام اقتصادي له مميزات خاصة، من أهمها دور الدولة في الاقتصاد. فالدولة تقوم بالإشراف والتخطيط المركزي الذي يشمل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كافة، كما أنها تشرف على كل مجالات النشاط الاقتصادي عبر سياساتها الضريبية والنقدية والمالية، وعبر سياسة التشجيع والدعم. ويؤكد بعض الاقتصاديين الإسرائيليين أن دور الدولة في الاقتصاد الإسرائيلي أكبر من دور أية دولة أخرى في اقتصادها، عدا الدول الشيوعية... وكان هذا الدور المركزي لإسرائيل [الدولة] ضرورياً لتدعيم أركانها، وللاستمرار في التوسع الصهيوني من الناحيتين البشرية والجغرافية. فعلى أساسه تمكنت إسرائيل من توزيع الموارد الاقتصادية وفق أولويات استيعاب أمواج الهجرة الجديدة، التي ضاعفت عدد السكان أكثر من مرتين في مدة قصيرة نسبياً. كما مكّنها هذا الدور من خوض حرب 1967، واحتلال أراض فلسطينية وعربية، والبدء بإقامة مستعمرات

(69) المصدر السابق، ص 34-35.

صهيونية جديدة عليها. وفي أثناء ذلك، كان الاقتصاد ينمو بمعدلات عالية جداً، ويتم بناء منشآت صناعية وزراعية متطورة». (70)

لقد تركت سياسة الحكومة الاقتصادية في السنوات الأولى لقيام إسرائيل بصماتها على مسار تطور اقتصادها في السنوات اللاحقة. وفي ظل الأوضاع التي تشكلت بعد الإعلان عن إقامة الدولة، هيمنت على الخطة الاقتصادية ثلاث قضايا رئيسية: بناء الأداة العسكرية، واستيعاب المهاجرين الجدد، والتنمية الاجتماعية. وبالإضافة إلى وضع يدها على الأرض والموارد الطبيعية، «قامت الحكومة بتأميم النشاطات الاقتصادية التي لها علاقة بالموارد الطبيعية أو بشؤون الدفاع العسكرية، فوضعت يدها على شركتي البوتاس والكهرباء، لكنها لم تضع يدها على شركة المياه التي تديرها الهستدروت، مع أنها أخذت بعد ذلك تدعم هذه الشركة بصورة مستمرة. كذلك، فإن الحكومة قامت بتأسيس منشآت اقتصادية أخرى، بالاشتراك مع الهستدروت والوكالة اليهودية، كشركة الطيران الإسرائيلية إل – عال». وقد أولت الحكومة القطاع الزراعي اهتماماً خاصاً في الخمسينات (انظر أعلاه)، فعمدت إلى تطوير هذا القطاع، وتنمية الموارد المائية، وبناء المستعمرات الريفية. «وكان نصيب قطاع الزراعة 56٪ من ميزانية التنمية لسنتي 1952 و1953، بينما كان نصيب الصناعة 11٪ فقط». وفي هذه الفترة، نشطت الحكومة في عملية البناء، خاصة في الريف، حيث امتنع القطاع الخاص عن الانخراط في هذه المغامرة، ولكن الحكومة اعتبرتها مسألة سياسية وعسكرية استراتيجية عليا. «وكانت ميزانية التنمية تموّل، بصورة رئيسية، من قرض تحصل الحكومة عليه من بنك التصدير–الاستيراد الأميركي، ومن ريع السندات الإسرائيلية (Israeli Bonds) التي بدأت إسرائيل بيعها بين أفراد الجوالي اليهودية في الشمال الأميركي وفي غرب أوروبا، منذ سنة 1951». (71)

وعلى الرغم من سيطرة الحكومة على تخطيط الاقتصاد الإسرائيلي وتنميته، ولعله بسببها كما يرى بعض الباحثين، فإنه شهد فترات من الصعود والهبوط والأزمات الدورية. وإذ يلاحظ بعض الخلاف بين الباحثين في تحديد هذه الفترات زمنياً، كما في تعليل أسبابها، فإن التقسيمات التي يعتمدونها متقاربة، والأسباب التي يوردونها متشابهة. وفي العرض التالي لتطور اقتصاد إسرائيل تاريخياً، تمّ اعتماد أحدث هذه التقسيمات. (72)

(70) المصدر السابق، ص 31–32.
(71) المصدر السابق، ص 41–42.
(72) Rivlin, Paul, The Israeli Economy, Westview Press, USA, 1992, pp. 1-33. (Henceforth, Rivlin, Israeli Economy).

أ – فترة التقشف (1948 – 1952)

وقد تميزت هذه الفترة بتدفق جماعات مهاجرة على إسرائيل في أثناء الحرب (1948)، وبما ترتب عليها من نتائج (انظر أعلاه). «وكانت أولوية الحكومة الاقتصادية بعد الحرب مباشرة إيجاد العمل، ولكنها افتقدت إلى الموارد المالية الضرورية لتحقيق ذلك الهدف؛ فعمدت إلى الاقتراض من البنوك التجارية عبر بيع النقد الأجنبي وسندات الحكومة. وإضافة إلى ذلك، طبعت أوراقاً نقدية، الأمر الذي تمخض عن ضغوط تضخمية. وقد مكّنت هذه الإجراءات الحكومة من تمويل النشاطات الأساسية، وبالتالي، الحؤول دون ارتفاع البطالة، التي توقفت عند حدّ 6,7٪ فقط من قوة العمل في 1950، وهو رقم منخفض بشكل ملحوظ، أخذاً في الاعتبار الزيادة الكبيرة المفاجئة في قوة العمل». وإزاء ارتفاع نسبة التضخم المالي، عمدت الحكومة إلى سياسة التقشف، التي بموجبها تدخلت مباشرة في توزيع السلع الرئيسية (الطعام والثياب والمواد الأولية، وحتى الأثاث)، وإلى سحب العملة الصعبة من السوق عن طريق إعطاء أصحابها سندات حكومية. «وعلى الرغم من هذه الإجراءات، خلال السنوات القليلة الأولى بعد الاستقلال، فقد كان هناك نقص واسع الانتشار في الأسواق الرسمية، وأسعار ترتفع بسرعة في الأسواق السوداء التي تزداد أهمية، بما يترتب على ذلك من آثار ضارة بالمعنويات». ومع ذلك، فقد تحققت إنجازات: «إذ تم بناء شبكة طرق وآلاف الوحدات السكنية، وبدأت الحكومة تطور خدمات أساسية، مثل توزيع البريد، والاتصالات التلفونية والتلغرافية، وسكك الحديد، والخطوط الجوية، والإذاعة». (73)

وخلال هذه الفترة، حاولت الحكومة تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي، إلا أنها فشلت. وفي غياب السوق الزراعية العربية، التي دمرت في الحرب، من جهة، وفي ظل المقاطعة العربية، من جهة أخرى، ركزت الحكومة على توظيف الموارد في الزراعة، لتوفير المواد الغذائية اللازمة كضرورة اقتصادية ملحة، ولاستيطان الأراضي التي احتلت في الحرب، كضرورة سياسية عاجلة. «وكان الإحساس بأن هذه السياسة ستوفر العمالة، والطعام، والمواد الأولية؛ كما تم النظر إلى المستوطنات الزراعية على أنها وسيلة لنشر السكان في أنحاء البلد أيضاً. وفوق ذلك، فإن بناء المستوطنات في المناطق الحدودية النائية يعزز الأمن ودعوى الشعب اليهودي على الأرض. ولأنه من غير المحتمل أن يوظّف القطاع الخاص إمكاناته في المناطق النائية من البلد، فقد عزز ذلك منطق عمل الحكومة». وعلى الصعيد الخارجي، عملت الحكومة على تقليص الاستيراد بدلاً من تشجيع

(73) Ibid, pp. 3-4.

التصدير، الذي لم تتوفر له الشروط الذاتية والموضوعية. «وهكذا، تم التوكيد على إيجاد البديل للاستيراد، وليس على التصدير، كالقوة الدافعة للنمو الاقتصادي. وهذا التوكيد طال الصناعة، كما الزراعة حيث أمكن».[74]

ب – فترة النمو السريع (1952 – 1972)

منذ العام 1952، أخذ الاقتصاد الخاضع لسيطرة حكومية شديدة يعاني من نقص في القطع الأجنبي، ومن بطالة متصاعدة؛ فعمدت الحكومة إلى «السياسة الجديدة الأولى» لتلافي الأزمة، عبر تخفيف القيود الاقتصادية. وبداية، خفضت سعر صرف الليرة الإسرائيلية، التي كانت قيمتها الفعلية أقل كثيراً من تعرفتها الرسمية. كما اتخذت عدداً من الإجراءات لتخفيض التضخم، وتقليص العجز في الميزانية، وتحسين ميزان الدفوعات؛ وخففت القيود على الأسعار. لكن هذه الإجراءات بحد ذاتها، ودون رفع معدلات التنمية، لم تكن كفيلة بحل الأزمة. وجاءت التعويضات الألمانية (انظر أعلاه) لتوفر الموارد المالية اللازمة للتنمية. لقد آثرت الحكومة والهستدروت التعويضات والقروض، إضافة إلى المساعدات، على فتح الاقتصاد أمام التوظيف الأجنبي، الذي لم يجد الحوافز المغرية لذلك، على أي حال. «لقد أرادتا إيجاد وظائف بأجور جيدة، من شأنها أن توفر مستوى معيشة عالياً، من أجل اجتذاب مهاجرين جدد، انسجاماً مع الأهداف الصهيونية. ولم تكونا تفضلان الاعتماد على أمزجة المستثمرين الأجانب والأسواق الدولية. وعبر استيراد رأس المال بالذات، استطاعت الحكومة السيطرة على جزء كبير من عملية التوظيف، واختيار قطاعات التنمية. لقد هيمنت على سوق المال المحلية، واقترضت من المدّخرين الخاصين لسدّ عجزها». ولم تكن سياسة الحكومة هذه وليدة اعتبارات اقتصادية بقدر ما عبرت عن توجه إيديولوجي لديها، يرمي إلى مركزة السيطرة على الاقتصاد في أيديها؛ بما ينسجم مع نهجها في «الدولانية» (انظر أعلاه). «إن تحسن الحساب المالي لميزان المدفوعات، نتيجة لاتفاقات التعويضات وبيع السندات، كان العامل الرئيسي وراء تسريع معدل النمو الاقتصادي. وارتفع الدخل القومي العام بمعدل 17٪ سنوياً في الفترة 1954 – 1955، مقارناً بـ 1,8٪ في الفترة 1952 – 1953».[75]

وكان من نتائج النمو الاقتصادي السريع والعمالة الكاملة في أواخر الخمسينات وبداية الستينات ارتفاع التكلفة المحلية. لقد استهلكت السوق الداخلية جزءاً كبيراً من

(74) Ibid, p.4.
(75) Ibid, pp. 4-5.

فائض الإنتاج، وزاد الطلب على المواد المستوردة، الأمر الذي دعا وزير المالية إلى الإعلان (1962) عن برنامج توازن اقتصادي، انطوى على تخفيض قيمة الليرة، وتخفيف إجراءات الحماية على السلع المحلية. «وكان الحساب الجاري لميزان المدفوعات قد تدهور، بسبب التنامي الكبير في الواردات. ففي سنة 1964، كان فائض الورادات على الصادرات 464 مليون دولار، بزيادة قدرها 43٪ عن السنة السابقة. وبمستوى أعلى بكثير مما عُرف قبل ذلك أبداً». ومرة أخرى، عادت الحكومة إلى سياسة تقليص الطلب في الاقتصاد، بهدف زيادة التصدير (1965). وفي هذه الفترة آذنت التعويضات الألمانية على الانتهاء، كما تراجعت التحويلات الخارجية من جانب واحد. وهكذا، راح الاقتصاد يعتمد أكثر فأكثر على قروض قصيرة الأجل. وفي معالجتها للأوضاع، أدت سياسة الحكومة إلى حالة من الركود الاقتصادي. «لقد كان التباطؤ أعمق مما جرى تصوره أصلاً: فقد تراجع نمو الناتج القومي العام إلى حوالي 2٪ في سنتي 1966 و1967، مقارنة بـ 10٪ خلال السنوات الخمس السابقة. كما تراجع تنامي الاستهلاك والاستثمار، وتضاعفت البطالة ثلاث مرات في الفترة ما بين 1965 و1967». وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة جاءت في سياق الإعداد لحرب 1967. «وبالفعل، فإن حرب الأيام الستة في حزيران/ يونيو 1967، قد غيرت الصورة بشكل درامي: إذ ارتفع طلب القطاع العام (وخاصة القطاع العسكري) بشكل حاد، وأخذ النشاط الاقتصادي انعطافاً إلى الأعلى. والنصر العسكري الدرامي تمخض عن موجة من التفاؤل في البلد كله، دامت حتى سنة 1973. وشجع انتصار سنة 1967 الاستثمار الأجنبي وتدفق رأس المال. وقفز معدل نمو الناتج القومي العام إلى 15,3٪ في سنة 1968؛ وخلال الفترة من 1969 – 1972 كان معدله حوالي 11٪ سنوياً. وقد أمكن هذا النمو ليس بفعل زيادة تدفق رأس المال فقط، وإنما بسبب تزويد جديد للعمال من المناطق التي احتلت في الحرب. ففي سنة 1970، اشتغل في إسرائيل أكثر من 20,000 عربي من هذه المناطق، وبقدوم سنة 1973، زاد هذا العدد على 60,000. كما كانت أيضاً زيادة ملموسة في الهجرة من الغرب: 123,000 وصلوا ما بين 1969 و1972. وجلب هؤلاء المهاجرون مهارات ورأس مال، وانخرطوا في الاقتصاد».[76]

في الفترة ما بين 1948 و1972، كان النمو الاقتصادي السريع في إسرائيل نتيجة لعاملين رئيسيين إلى حد كبير: تدفق رأس المال عليها من جانب واحد، وسيل الطاقة البشرية التي هاجرت إليها واستوطنت فيها (انظر أعلاه). «فقوة العمل المدنية تضاعفت مرة وأكثر، من 450,000 في سنة 1950 إلى 927,000 في سنة 1967؛ وفي سنة 1973

(76) Ibid, pp. 5-6.

وصلت إلى 1,100,000. وارتفعت مهارة قوة العمل ومستواها الثقافي، على الرغم من الهجرة واسعة النطاق من دول نامية، وذلك نتيجة لبرامج الحكومة التدريبية والتثقيفية. أما نمو العامل الرئيسي الآخر للإنتاج، رأس المال، فكان أكبر بكثير. ففي الفترة ما بين 1950 و1967، تضاعف الرصيد الرأسمالي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، ثماني مرات. لقد ارتفع المردود 9,3٪ سنوياً، بينما زادت المدخلات بنسبة 5,9٪ سنوياً. وجميع هذه العوامل أسهمت في زيادة إنتاجية كبيرة». وفي هذه الفترة، لم يكن هناك أي ادخار محلي، وجميع الأموال الموظفة في الاقتصاد الإسرائيلي جاءت من الخارج. «وكان دور الحكومة تنظيم تدفق رأس المال من الخارج. وتدفق رأس المال وقوة العمل كانا مسؤولين عن 75٪ من الزيادة في الناتج القومي العام، فيما جاء الباقي من زيادة النجاعة في الإنتاج». ولكن معدلات النمو العالية من جهة، وزيادة الإنفاق العسكري من الأخرى، أديا إلى مشاكل في ميزان المدفوعات. وفي هذه الفترة أيضاً، تغيرت بنية الاقتصاد قليلاً، إذ تراجع نصيب الزراعة إلى 11٪ في سنة 1966، بعد أن ارتفع من 11٪ سنة 1950 إلى 15٪ سنة 1958، التي كانت الذروة في النمو الزراعي. في المقابل، فالصناعة التي تنامت ببطء في بداية الخمسينات، وكان نصيبها من الناتج العام 4,2٪ في الفترة ما بين 1950 و1954، راحت تتعاظم بفضل التوظيف الحكومي المتزايد، وبلغ نصيبها في الفترة ما بين 1955 و1964 من الناتج العام 12,2٪. وكذلك، فقد زاد نصيب قطاع البناء، سواء في الطرق أو المساكن، التي استلزمتها الزيادة السكانية الناجمة عن الهجرة، وكذلك الارتفاع في مستوى المعيشة. وكان قطاع الخدمات مسؤولاً عن أكثر من 50٪ من الناتج العام، الأمر الذي يعكس هيمنة الدولة في توفير الرفاه الاجتماعي والمدخلات الاقتصادية. «وعلى الرغم من المشاكل الخطيرة، فالصورة العامة في سنة 1972 بدت مشرقة. ونجاح سياسة الحكومة خلال هذه الفترة قد جرى تلخيصه بالطريقة التالية: الاستيعاب الناجح لأعداد كبيرة من المهاجرين، والنمو السريع للصادرات، والزيادة الكبيرة في التعليم، وتطبيق التكنولوجيا في الأعمال الزراعية، كلها تشير إلى أن السياسة الاقتصادية كانت فاعلة».[77]

ج – فترة التضخم والكساد (1973 – 1985)

بالإضافة إلى الخسائر البشرية الضخمة (حوالي 3,000 قتيل، وعدد أكبر من الجرحى)، شكلت حرب 1973 منعطفاً إلى الأسوأ في أداء إسرائيل الاقتصادي. «لقد

(77) Ibid, pp.6-8.

أصيب الاقتصاد بسلسلة من الأزمات التي خفضت معدلات النمو الاقتصادي، وجعلت ميزان المدفوعات أكثر سوءاً، وتسببت في تضخم لولبي متصاعد. وكانت «حرب يوم الغفران» بالذات الضربة الأولى؛ والتي تبعها على الفور الارتفاع في أسعار النفط الدولية». لقد تركت تلك الحرب آثاراً سلبية على الاقتصاد الإسرائيلي، لم يتعافَ منها لفترة طويلة. وتراجع معدل النمو، وتدهور ميزان المدفوعات، واضطرت الحكومة للجوء إلى الاقتراض القصير الأجل والمرتفع الفائدة، الأمر الذي زاد بدوره الدين الخارجي وتكاليف خدمته. «إن تكلفة ؛حرب يوم الغفران» قد تكون ساوت أكثر من 75٪ من مجموع الناتج القومي لذلك العام، والذي كان 9,2 مليار دولار. ومن غير الممكن تحديد الفترة الزمنية التي تم فيها تحمل هذه التكلفة. فخلال سنة 1973، زاد استيراد السلع الدفاعية بشكل حاد، وكذلك الاستهلاك العام. والإنفاق العسكري زاد فعلياً بـ 66٪ مقارنة بسنة 1972. وتعطيل الاقتصاد ودعوة الاحتياط، الذي كان العديد من أفراده لا يزال بالبزات العسكرية حتى ربيع سنة 1974، ترك أثره على الصادرات والإنتاج. وقد ساعدت الولايات المتحدة إسرائيل في تكاليف الحرب بالقطع الأجنبي (وزادت واردات السلاح)، ولكن هذه المساعدة لم تغط تكاليف الواردات الدفاعية المباشرة بالكامل إلا منذ 1976 فقط».[78] وبينما تراجع معدل النمو السنوي في هذه الفترة إلى حوالي 3٪، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري من حوالي 22٪ في سنة 1972، إلى 32٪ بعد الحرب، وظلت كذلك حتى سنة 1975، ثم بدأت تتراجع إلى أن عادت إلى حوالي 20٪ في الثمانينات.[79]

وقد زاد ارتفاع سعر النفط بعد حرب 1973 من تدهور ميزان مدفوعات إسرائيل، وخاصة بعد أن أخلت آبار النفط في سيناء (1976)، بناء على اتفاقية فك الاشتباك الثانية (انظر أعلاه)، والتي بموجبها تعهدت الولايات المتحدة بتوفير ما تحتاجه إسرائيل من النفط. «وقد ارتفعت فاتورة استيراد النفط من 98 مليون دولار في سنة 1972 إلى 628 مليون في 1975، وإلى 1,8 مليار في 1980. وفي الفترة ما بين 1973 و1982، كلف التدهور في شروط التجارة، الذي كان إلى حد كبير نتيجة لزيادة أسعار النفط الدولي، إسرائيل ما يقدر بـ 12 مليار دولار». وانعكس ارتفاع أسعار النفط تضخماً متصاعداً في الاقتصاد، خاصة وأن إسرائيل كانت تعتمد كلياً عليه في توليد الطاقة، الأمر الذي ظل مستمراً حتى سنة 1982، عندما بدأت لأول مرة تشغل محطة توليد تعمل بالفحم، كما

(78) Ibid, pp. 10-11.

(79) النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، (مصدر سابق)، ص 46.

بالزيت. وزادت نسبة واردات النفط من الناتج القومي العام من 1٪ في الخمسينات والستينات، إلى 4,6٪ في سنة 1974، وإلى 12٪ في 1979. وظل الأمر كذلك حتى سنة 1980، عندما بدأت أسعار النفط تهبط. «وبقدوم سنة 1985، كانت كلفة المحروقات 1,5 مليار دولار، 17٪ أقل من سنة 1980، بالسعر الجاري للدولار. ولم تستطع حكومة العمل، بقيادة مئير ورابين بعد حرب 1973، من السيطرة على احتلال الوضع الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى سقوطها (1977)، وتولي الليكود السلطة لأول مرة في إسرائيل، وبالتالي، محاولة إدخال سياسة اقتصادية جديدة، يأخذ القطاع الخاص فيها دوراً متعاظماً. ومع ذلك، ظلت الأزمات المتواترة تطارد الاقتصاد الإسرائيلي.[80]

وعلى العموم، كان أثر حرب 1973 قاسياً جداً على الاقتصاد الإسرائيلي. فقد تسبب بعطالة كبيرة في العمالة، واستهلكت قسطاً وافراً من الموارد، فيما تكاليف النفط ترتفع بنسب عالية. «وكان نمو الناتج القومي العام 1٪ للفرد سنوياً، في الفترة ما بين 1974 و1977. وهبط الاستثمار بمعدل 4,7٪ سنوياً، وانخفض نمو الصادرات حتى سنة 1976». وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات التقشفية، لكبح التضخم، وتوفير الأموال اللازمة لتسديد أقساط الديون وتغطية نفقات الدفاع. «فقد خفّض سعر صرف «الشيكل» بـ 43٪، وقُلّص الدعم المالي القائم، وفرضت ضريبة مضافة على الاستيراد، وقُدّم دعم مالي للصادرات». ولكن ذلك لم يَحُل دون تضاعف أسعار السلع، وبالتالي، خروج التضخم عن السيطرة. وقد أسهم ذلك في سقوط حكومة العمل (1977)، ووصول الليكود إلى السلطة (انظر أعلاه). وكما آذن ذلك بانقلاب في السياسة الخارجية والأمنية، فقد دشن أيضاً مرحلة جديدة في السياسة الاقتصادية. وتولى الحزب الليبرالي، الشريك الأصغر في تكتل الليكود، وزارة المالية، وباشر في ما اعتبره إصلاحاً اقتصادياً، بما ينسجم مع منظوره الإيديولوجي الرأسمالي، الذي أكد على النجاعة في العمل، وبيع الشركات العامة للقطاع الخاص، وتقليص نفقات الحكومة، وبالتالي تدخلها في الاقتصاد. ولكن هذه السياسة اصطدمت بمصالح القاعدة الشعبية لحزب حيروت، الشريك الأكبر في الليكود، والتي تشكلت بغالبيتها من اليهود الشرقيين أصحاب الدخول المتدنية، والمعنيين بزيادة الإنفاق الحكومي في المرافق العامة. وقد ترافق ذلك مع تعاظم الإنفاق على بناء المستوطنات في المناطق المحتلة (1967)، وكذلك في الجليل والنقب، الأمر الذي حال دون تحقيق سياسة الحزب الليبرالي

(80) Rivlin, Israeli Economy, pp. 11-12.

الاقتصادية أهدافها، وانعكس سلباً على العلاقات بين الشريكين في تكتل الليكود.[81]

وبداية (تشرين الأول/ أكتوبر 1977) جرى تخفيض سعر صرف الشيكل بـ 47٪، وأُلغيت الضرائب على السفر إلى الخارج، وقُلصت القيود على التعامل بالنقد الأجنبي، وخُفضت الجمارك والرسوم على الاستيراد، وسمح للإسرائيليين باقتناء العملة الصعبة (الأمر الذي كان أحد أسباب استقالة رابين (1976)، عندما افتُضح أمر احتفاظه بحساب بالدولار في أحد بنوك واشنطن). ولكن هذه الإجراءات لم تترافق بتقليص في الإنفاق الحكومي، أو حتى في استثمارها، بل على العكس، عادا إلى الارتفاع بعد التراجع الذي حصل فيهما خلال العامين الأخيرين من حكم العمل. «فخلال 1978 – 1979، زادت نفقات الحكومة بـ 1٪ مقارنة بتراجع قدره 22٪ في 1976 – 1977. وكان هناك نمط مثيل في الاستثمار، الذي ارتفع بحوالي 15٪ في 1978 – 1979، مقارناً بتراجع 18,6٪ في 1976 – 1977. وإضافة إلى ذلك، ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة 16,5٪ بقيمة حقيقية، مقابل 9,8٪ في 1976 – 1977». وبعد توقيع «المعاهدة المصرية – الإسرائيلية» (1979)، زاد الإنفاق العسكري، جراء إقامة منشآت عسكرية جديدة، بدل تلك التي أخليت في سيناء (رغم التعويضات المالية الأميركية). «ونتيجة للطلب المحلي العالي، ارتفع حجم الصادرات بـ 8٪ فقط في 1978 – 1979، مقارنة بـ 29٪ في 1976 – 1977؛ إلا أن الواردات زادت بـ 14٪ في 1978 – 1979، مقارنة بهبوط بنسبة 5,5٪ في الفترة السابقة. وهذا النمط كان على العكس تماماً مما كان مطلوباً لتخفيض ناجح للأسعار... فالمكاسب التي تحققت جراء سياسة كبح التضخم في الفترة ما بين 1974 و1977 قد ضاعت. والعجز الناجم عن السلع والخدمات، والبالغ 4 مليارات دولار في سنة 1975، قد قُلّص إلى 2,6 مليار دولار، ولكنه عاد وانعطف إلى الأسوأ في سنة 1979، وبلغ 3,9 مليار دولار».[82]

ولم تنفع إجراءات وزراء مالية الليكود في تحقيق استقرار اقتصادي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متواتر في التضخم، دام حتى سنة 1985. وفي هذه الفترة (1977 – 1985) تعاقب أربعة منهم على الوزارة، ولكل منهم خطته الجديدة، التي فشلت كسابقتها. فالسياسة الشعبية التي اعتمدها حزب حيروت لإرضاء قاعدته الشعبية، وإيلاؤه الأهمية للاستيطان في المناطق المحتلة انسجاماً مع إيديولوجيته، اصطدما بالسياسة الرأسمالية الليبرالية التي دعا إليها شركاؤه في الليكود (بقايا الصهيونيين العموميين). وفي المحصلة،

(81) Ibid, pp. 12-14.
(82) Ibid, pp. 14-15.

وعلى الرغم من محاولات ضبط التوازنات الاقتصادية، فإن الاعتبارات السياسية الاستيطانية، والأخرى الداخلية الانتخابية، قد حالت دون إمكان السيطرة على التضخم، وبالتالي، عدم الاستقرار الاقتصادي. «وقد عبر تغيير وزراء المالية عن انتصار النهج الشعبي على الليبرالي والتقشفي. إن حلحلة القيود المالية قبل الانتخابات لم تكن بدون سابقة، ولكن التخفيضات في الضرائب وزيادة الدعم الحكومي، التي سبقت الانتخابات، استمرت بعدها، وكانت على مستوى لم يُعهد من قبل». وهذا بطبيعة الحال، فكّ عقال التضخم، الذي استشرى بلا كوابح، وبلغ نسبة بضع مئات بالمئة في العام الواحد.[83]

وقد لخص الباحث فضل النقيب السمة العامةلهذه الفترة في مسيرة الاقتصاد الإسرائيلي، فقال: «كان من المفترض أن تحل السياسة الاقتصادية الجديدة مشكلة التضخم المالي عن طريق تقليص حجم الإنفاق الحكومي ودرجة تدخل الدولة في الاقتصاد؛ فهذا كان ضمن الشعارات التي نادى بها الليكود في المعركة الانتخابية. لكنه عند تسلم الحكم اتبع سياسة معاكسة، إذ أعطى بناء مستعمرات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان أهمية أولى، كما خاض مغامرة حرب لبنان 1982، التي كان لها تكاليف كبيرة بسبب استمرارها مدة طويلة، وبسبب بقاء قسم كبير من الجيش في لبنان مدة أطول. أما السياسة الاقتصادية الجديدة، فكانت كلها عبارة عن رفع بعض القيود أمام حركة رأس المال، وإلغاء بعض الضرائب (الضريبة على السفر)، وتقليص حجم الدعم لبعض السلع الرئيسية، وإعلان الرغبة في بيع بعض شركات القطاع العام للقطاع الخاص. لكن هذه السياسة فشلت كلياً، وزادت في التضخم المالي حتى وصل في منتصف الثمانينات إلى حدود أوشك معها معظم النظام المالي الإسرائيلي على الانهيار لو لم تمد الولايات المتحدة يد العون بتقديم مساعدة مالية عاجلة». وإذ يؤكد الباحث على أهمية حرب 1973 وارتفاع أسعار النفط بالتسبب في اختلال أوجه نشاط الاقتصاد الإسرائيلي، فإنه يرى أن هناك أسباباً أخرى لذلك. «فخبراء الاقتصاد الإسرائيلي يشيرون إلى أن في بنية الاقتصاد الإسرائيلي قيوداً تحدّ من نموه». وبالمقارنة مع الفترة السابقة، يقول: «لقد كان هناك سببان للنمو السريع في الخمسينات والستينات: الأول الزيادة الكبيرة في حجم كل من عاملي الإنتاج: اليد العاملة، ورأس المال – أي الهجرة والمساعدات الخارجية؛ والثاني أن قطاعي الزراعة والصناعة كانا ما زالا قادرين على النمو الكبير، لأن فيهما مجالات لم يتم استثمارها بعد».[84]

(83) Ibid, pp. 15-17.

(84) النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، ص 45–47.

وتابع النقيب تلخيصه، فقال: «إن المدقق في الإحصاءات الإسرائيلية يرى بوضوح أن هذين السببين توقفا عن التأثير في الاقتصاد، في منتصف الستينات. فالهجرة إلى إسرائيل تراجعت في ذلك الوقت، وبدأت ظاهرة الهجرة المضادة تشكل عامل قلق في سنة 1966. أما المساعدات الأجنبية، التي تقدم للإنتاج الإسرائيلي رأس المال، فكانت قد استقرت عند مستوى معين لم تزدد بعده. كما أن المحاولات التي قامت الحكومة بها لإغراء رأس المال الأجنبي بالقدوم إلى إسرائيل، لم تتكلل بالنجاح». في المقابل، تراجع نمو الزراعة، بعد أن أخذ هذا القطاع مداه (انظر أعلاه). وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصناعة، التي أعطتها الحكومة الأولوية في التنمية، بعد أن وصلت الزراعة إلى سقفها (انظر أعلاه)، لسدّ حاجات السوق المحلية، وبالتالي، الاستغناء عن الاستيراد. «وكان نجاح ذلك يعتمد على الحكومة إلى حد بعيد، إذ كانت قادرة على حماية هذه الصناعة عن طريق منع المنافسة الأجنبية لها (بواسطة الضرائب العالية، أو منع الاستيراد). وبعد أن استنفدت هذه المرحلة نفسها، أصبح أي نمو للقطاع الصناعي رهناً بقدرة إسرائيل على تصنيع بضائع تصلح للتصدير، أي قادرة على دخول المنافسة العالمية. لكن إسرائيل لم تنجح في ذلك بسبب أن تكلفة الصناعة الإسرائيلية كانت باهظة. فالأجور عالية والأسعار مرتفعة نتيجة أنهما لم يتحددا في السوق وفق قوى العرض والطلب؛ كانا عاليين نتيجة أن أجور الصناعات التي يشرف القطاع العام عليها كانت مرتفعة لأسباب غير اقتصادية». وهكذا، بدا في منتصف الستينات أن سياسة الحكومة الاقتصادية بحاجة إلى إعادة النظر. وطرحت في حينه، وجهتا نظر؛ إحداهما تؤكد على ضرورة استمرار الحكومة في لعب دور مركزي في توجيه الاقتصاد والمشاركة فيه؛ والأخرى تطرح العكس. ولم تحسم هذه المسألة بسبب نشوب حرب 1967، التي أخرجت الاقتصاد الإسرائيلي من أزمته الخانقة. «فلقد كانت النتائج الاقتصادية لتلك الحرب إيجابية، إلى درجة نمت معها عملية الإنتاج بحيث شكل حجم الناتج القومي الإجمالي أعلى معدل له في تاريخ إسرائيل بين سنة 1968 وسنة 1972، أي الفترة ما بين الحربين».[85]

فعدا الغنائم، فتحت حرب 1967 أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة أمام إسرائيل للتحكم بها، تصديراً واستيراداً واستغلالاً لليد العاملة الرخيصة، خصوصاً في قطاع البناء. «ومن ناحية أخرى، زادت أجواء «الانتصار الإسرائيلي الأسطوري» في تدفق التبرعات اليهودية، الأميركية والأوروبية، على إسرائيل». ويقول النقيب: «وهكذا، بينما كان الاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة تراجع عام قبل الحرب، إذ كان معدل نمو قطاعات

(85) المصدر السابق، ص 47–49.

الإنتاج (الزراعة والصناعة) 10٪ سنة 1964، وتراجع إلى 5٪ سنة 1965، ثم أصبح صفراً في سنة 1966، وسالباً (-0,4٪) في النصف الأول من سنة 1967، فإننا نرى أن نمو هذه القطاعات قفز إلى 21٪ سنة 1968. ومن ناحية أخرى، فبينما كانت مشكلة البطالة قد أخذت تصبح مشكلة صعبة وتؤدي إلى هجرة مضادة، إذ بلغت نسبة البطالة 10٪ سنة 1967، فإننا نرى أن ذلك اختفى مباشرة بعد الحرب وعاد التوظيف الكامل لليد العاملة. لكن هذه الفورة الاقتصادية كانت، بحكم طبيعتها، موقتة. فهي لم تأت عن طريق تغيير في بنية الاقتصاد الداخلية، وإنما جاءت من الخارج؛ ولهذا توقفت في بداية سنة 1973. وهنا يجب أن نشير إلى نقطة بالغة الأهمية، وهي أن النمو الاقتصادي توقف فعلاً قبل بدء حرب 1973... وهذا يوضح أن حرب 1973 لم تكن مسؤولة كلياً عن انزلاق الاقتصاد الإسرائيلي إلى مرحلة الكساد والركود، وإن كانت بلا شك قد سرّعت ذلك الانزلاق». (86)

د – فترة الإصلاح الاقتصادي (1985 – 1998)

كما في السياسة كذلك في الاقتصاد، فشل الليكود في تحقيق التطلعات التي توخاها جمهور المستوطنين في إسرائيل عندما أوصلوه بأصواتهم إلى السلطة (انظر أعلاه). وفي انتخابات سنة 1984، تعادل الحزبان الكبيران، العمل والليكود، فشكلا حكومة «الوحدة الوطنية» (أيلول/ سبتمبر 1984). «وعلى الفور خفضت الحكومة سعر الشيكل، وقلصت الدعم الحكومي، وأدخلت قيوداً على الواردات. وكان التضخم قد تسارع من معدل سنوي يساوي 311٪ في الربع الأول من سنة 1984، إلى 496٪ في الثاني، وإلى 536٪ في الثالث». وجمدت الحكومة الأجور والأسعار، ولكن دون نتيجة حاسمة، فالتحسنات الموقتة التي طرأت في سنة 1984، ضاعت في النصف الأول من سنة 1985. «وفي بداية تموز/ يوليو [1985]، وفي جلسة للوزارة امتدت ليلة كاملة، تبنت الحكومة خطة شاملة لموازنة الاقتصاد. وكان هدفها تحسين ميزان المدفوعات وتخفيض التضخم في آن معاً». واتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات لتقليص النفقات، وتجميد الأجور والأسعار، وتثبيت سعر صرف الشيكل، وتشجيع الإنتاج المحلي، وتثبيط الاستيراد. «وطلبت الحكومة مساعدة طارئة من الولايات المتحدة الأميركية، وحصلت عليها، من أجل تدعيم احتياط النقد الأجنبي. وهذه المساعدة حسّنت الحساب المالي لميزان المدفوعات، وقلصت الحاجة إلى الاقتراض القصير المدى والمكلف من الأسواق المالية في

(86) المصدر السابق، ص 49–50.

الخارج». وقد نجحت الخطة في كبح التضخم إلى الحد الأدنى، وفي تقليص الارتفاع في الأسعار، ولكن التحسن في ميزان المدفوعات جاء نتيجة لعوامل دولية. «لقد ساعد هبوط قيمة الدولار إزاء العملات الأوروبية خطة تموز/ يوليو كثيراً، لأنه قلص تكلفة الاستيراد إلى إسرائيل، وخفض أسعار صادراتها إلى أوروبا. وكذلك، خفض هبوط أسعار النفط الدولية التكلفة عليها، وساعدها على تحسين الحساب المالي لميزان مدفوعاتها. ووفرت المساعدة الاقتصادية الطارئة والكبيرة من الولايات المتحدة عنصراً من الاستقرار المالي، وشكلت تصويتاً أجنبياً بالثقة بالخطة». (87)

في هذه الفترة، وفي إطار «التعاون الاستراتيجي» (انظر أعلاه)، هبت الولايات المتحدة لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي. وخلال سنة 1985، التقى فريق من موظفي الحكومة الإسرائيلية مع البروفسور ستانلي فيشر، والبروفسور هربرت ستاين، وكلاهما مستشار اقتصادي في وزارة الخارجية الأميركية، ومع مجموعة من موظفي الحكومة الأميركية.، بشأن برنامج إسرائيل الاقتصادي الطارئ، وزيادة المساعدة الأميركية لها. «وقد شكلوا «مجموعة التطوير الاقتصادي المشتركة»، والتي ترأسها من الجانب الإسرائيلي مدير عام وزارة المالية، عمانوئيل شارون. وضم الأعضاء الآخرون الأستاذين، ميخائيل برونو وإيتان بيرغلاس؛ وأمنون نويباخ، مستشار رئيس الوزراء الاقتصادي؛ ومردخاي فرنكل، رئيس دائرة الأبحاث في بنك إسرائيل. وترأس الجانب الأميركي نائب وزير الخارجية، ألان ويلز؛ وضم فيشر، وستاين، وممثلين عن البنتاغون، ووزارة الخارجية، والسفارة الأميركية في إسرائيل». ودعا الأميركيون إلى تقليص تدخل الحكومة في الاقتصاد، وتخفيض الإنفاق العام، وتجميد سعر صرف الشيكل، وتخفيض الضرائب. وبذلك، كانوا على اتفاق مع الجانب الإسرائيلي، ومع الحكومة أيضاً. وجرى الترويج لهذه التوصيات في الصحافة، وفي رسالة من وزير الخارجية الأميركي إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي: «وقد تكون فكرة نشر نصيحة اقتصادية لرئيس الوزراء في الصحافة الإسرائيلية نبعت أصلاً في إسرائيل: فإذا نظر الجمهور إلى الحكومة على أنها واقعة تحت ضغط الولايات المتحدة، فإن الإصلاحات غير الشعبية قد تصبح أكثر تقبلاً». (88)

وقد أجمل الباحث فضل النقيب نتائج الخطة الجديدة، فقال: «تفاقمت الأزمة الاقتصادية حتى وصلت إلى مرحلة خطرة. فالتضخم المالي كان يتسارع تسارعاً جعل بعض الاقتصاديين ينادي باستعمال الدولار الأميركي، والكف عن استعمال العملة

(87) Rivlin, Israeli Economy, pp. 24-26.
(88) Ibid, pp. 28-29.

الإسرائيلية لأنها كادت تصل إلى مرحلة تفقد فيها قيمتها. وكان العجز في ميزان المدفوعات التجاري يضغط على الرصيد الموجود لدى البنك المركزي من العملة الصعبة، حتى تدنى هذا الرصيد إلى مرحلة بالغة الخطورة». ولم تستطع حكومة الليكود السيطرة على الوضع من خلال إجراءات تكتيكية؛ فاضطرت حكومة «الائتلاف الوطني» إلى تبني برنامج اقتصادي كامل للاصلاح، شاركت الإدارة الأميركية في وضعه وتنفيذه. «وكان هدف البرنامج الأول إيقاف مشكلة التضخم. ولقد تم ذلك عن طريق تقليص حجم الاستهلاكين، العام والخاص: الأول عن طريق تخفيض عجز ميزانية الحكومة 1,5 مليار دولار (وهو عبارة عن 7,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل)؛ والثاني عن طريق التوقيف الموقت للعلاقة بين الأجور ومستوى المعيشة. كما تم تخفيض قيمة العملة (الشيكل) بمقدار 20٪... وقد نجح البرنامج في تحقيق هذا الهدف؛ فبينما كان معدل ارتفاع الأسعار 195٪ في سنوات 1981 – 1985، فقد انخفض إلى 18٪ في سنوات 1986 – 1990... وكذلك، فإن العجز في ميزان المدفوعات التجاري قد تراجع تراجعاً كبيراً جداً، حتى وصل إلى الصفر في بعض السنوات. أما بالنسبة إلى متوسط العجز في فترة 1986 – 1990، فلقد أصبح يمثل 1٪ من الناتج القومي الإجمالي، بعد أن كان 11٪ في فترة 1981 – 1985».[89]

وفيما أدت الخطة الاقتصادية الجديدة إلى زيادة نسبة البطالة، فإنها لم تقض على التضخم تماماً، إذ بقي معدله أعلى من 10٪ سنوياً. ويقول النقيب: «وقد كان هناك عاملان ساعدا في نجاح البرنامج: المساعدة الأميركية الطارئة (1,5 مليار دولار) التي ساعدت في تثبيت سعر الشيكل، ووفرت على الحكومة أعباء الاستدانة في أسواق المال العالمية وبأسعار فائدة عالية؛ والعامل الثاني الانخفاض الكبير الذي حدث في سعر النفط أواخر الثمانينات، وقلص حجم تكلفة الطاقة بصورة عامة في إسرائيل... أما بالنسبة إلى الوضع العام للاقتصاد، فلقد شهدت فترة 1987 – 1988 عودة النمو عن طريق فورة اقتصادية تحسنت فيها أوضاع الاقتصاد بصورة عامة. وتبع ذلك فترة من الركود النسبي (1988 – 1989). وقد كان من أسباب ذلك الركود السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة في برنامجها الإصلاحي؛ إذ اهتمت بإبقاء أسعار الفائدة عند مستوى عالٍ، كإحدى وسائل تقليص حجم الاستهلاك. لكن هذه الأسعار العالية كانت سبباً في عدمٍ تشجيع الاستثمارات. كما أن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي بدأت في كانون الأول/ ديسمبر 1987، وما أحدثته من إرباك في بعض النشاطات

(89) النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، ص 50-51.

الاقتصادية، كانا من العوامل التي دفعت الاقتصاد نحو الركود... وفي مطلع التسعينات نشط الاقتصاد من جديد، وكان من أهم عوامل ذلك تدفق الهجرة السوفياتية وما تتطلبه من إنفاق وتنشيط لحركة الأسواق بصورة عامة».[90] وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة قد موّلت استيعاب هذه الهجرة، عبر ضمانات قرض بعشرة مليارات دولار، ضُخّت في الاقتصاد الإسرائيلي. وإضافة إلى ذلك، فإن مسار التسوية، بعد مؤتمر مدريد، قد شجع الاستثمار الأجنبي في إسرائيل، الذي راح يتعاظم في ولاية حكومة رابين (1992 – 1995)، ثم عاد وتراجع في ولاية بنيامين نتنياهو (1996 – 1999) بسبب جمود عملية التسوية.

ولعل الأهم في الخطة الجديدة، التي تنسجم مع بروتوكولات «التعاون الاستراتيجي» (انظر أعلاه)، هو التغييرات الكبيرة التي أدخلت في بنية الاقتصاد الإسرائيلي، وما ترتب عليها من تحولات في نمط العلاقات، الداخلية والخارجية. فلقد أحدثت الخطة نقلة نوعية في هذا الاقتصاد نحو الرأسمالية، بما تمليه طبيعة العلاقات المتطورة مع السوق الأميركية، والتي اتخذت بعداً إضافياً مع تعميق التعاون الاستراتيجي الإسرائيلي – الأميركي. ويقول النقيب: «من ناحية أخرى، كان هناك هدف آخر لبرنامج الإصلاح هو إحداث تغيير جذري في بنية الاقتصاد الإسرائيلي يشمل: تغيير تركيبة الأجور؛ زيادة المنافسة في الأسواق؛ تطوير سوق رأس المال؛ رفع الحماية عن بعض الصناعات؛ تقليص الدعم لبعض السلع؛ وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وصناعة التصدير. وكان الكثيرون من الاقتصاديين الإسرائيليين يرون أن ذلك لا يتم إلا عن طريق القيام بتقليص كبير في حجم القطاع الحكومي، وتقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي. وقد اشتدت الدعوة إلى البدء ببيع بعض شركات القطاع العام للقطاع الخاص(Privatization) ، واستعمال ثمن هذه الشركات في سداد جزء من الدين العام للدولة».[91] وبالفعل، فقد تسارع مسار الخصخصة في التسعينات، وخاصة في ولاية نتنياهو (1996 – 1999)، كما عرضت أسهم الشركات الإسرائيلية في الأسواق المالية الأميركية، ودخلت رؤوس الأموال الخارجية على تلك الشركات، سواء عبر الشراكة مع أطراف محلية، أو الشراء الكامل؛ واتخذ الاقتصاد الإسرائيلي منحى جديداً، ضاعف الدخل القومي العام، ولكنه تسبب في زيادة البطالة في القطاعات التقليدية، التي لم تصمد في المنافسة في شروط السوق الحرة.

(90) المصدر السابق، ص 52-53.
(91) المصدر السابق، ص 54-55.

عدا التدخل الحكومي الصارخ، يتميز الاقتصاد الإسرائيلي بسمة بارزة أخرى، تتمثل في بنية قطاعاته، وبالتالي، في درجة تأثير المؤسسات السياسية في النشاطات الاقتصادية. «وتشير بنية القطاعات إلى الوزن النسبي لكل من القطاع العام، والخاص، والهستدروتي، في ملكية عوامل الإنتاج والسيطرة عليها. والظاهرة الفريدة في إسرائيل أن القطاع العام يشمل ليس الحكومة فحسب، وإنما أيضاً «المؤسسات القومية» (المنظمة الصهيونية العالمية، والصندوق القومي اليهودي، والصندوق التأسيسي). وهناك أيضاً قطاع تعاوني كبير جداً، ذو هيئات إنتاجية أخرى، تسيطر عليه الهستدروت». ونصيب القطاع العام في الإنتاج، وفي عدد العمال، والتوظيفات المالية، هو الأعلى نسبة في إسرائيل بين دول العالم الرأسمالي. ولكن الميزة الإسرائيلية الفريدة حقاً، ليست بالضرورة في الحجم الكبير جداً من النشاط الاقتصادي الذي تقوم به الحكومة مباشرة، وإنما، بالأساس، في درجة تدخل بيروقراطية الحكومة وانخراطها في قرارات كل مؤسسة اقتصادية. ويتحقق هذا الانخراط من خلال القيام بجميع أشكال النشاط الاقتصادي غير المسجل في الميزانية. وهو يتحقق أيضاً من خلال شبكة معقدة من العلاقات غير الرسمية، والاتصالات والتأثيرات».(92) ويعود ذلك أساساً إلى الدور التاريخي الذي لعبته المؤسسات الصهيونية المركزية في بناء المستوطَن، والذي ورثته عنها الحكومة بعد الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل (انظر أعلاه).

ويضم القطاع العام المؤسسات الاقتصادية المختلفة التابعة للدولة وللمنظمة الصهيونية العالمية، والتي تشمل طيفاً واسعاً من الوحدات الاقتصادية، الانتاجية والتسويقية، والتمويلية، وكذلك عدداً من المرافق العامة. «ويشمل القطاع الحكومي حوالي 200 مشروع تملكه الدولة، كل منها معرّف قانونياً على أنه شركة، ولكن أجهزة حكومية، أو الدولة، تملك الأسهم المقرّرة. وبعض هذه المشاريع صغير جداً، ويقوم بنشاط هامشي، مثل التعليم العالي للمهندسين، أو شركة تدير مبنى مسرح. والبعض الآخر عملاق (بالمعيار الإسرائيلي)، يسيطر على موارد أو حقول نشاطات وطنية هامة. ومن أمثلة هذه «بنك التطوير الصناعي»، مصافي البترول، شركة «بيزك» (للتلفون والاتصالات البعيدة)، «كيماويات إسرائيل»، أو شركة الكهرباء. وعبر هذه المؤسسة أو تلك، تحتل الحكومة موقعاً احتكارياً في عدد من الحقول الهامة، بما فيها الكهرباء، والنقل الجوي الدولي،

(92) Aharoni, Yair, The Israeli Economy, Dreams and Realities, London, 1991, pp. 148- 149. (Henceforth: Aharoni, The Israeli Economy).

وإنتاج وتسويق البوتاس، والبرومين، والفوسفات». ومنذ منتصف السبعينات، والحكومة تعلن عن نيتها بيع بعض هذه المؤسسات، الأمر الذي لم يأخذ مدى جدياً حتى سنة 1988، عندما بيع عدد من المشاريع التي تملكها الدولة. «والحكومة هي المستورد الوحيد لكثير من المواد الأولية، بما فيها، على سبيل المثال، الأعلاف الجافة، والعديد من المواد الغذائية، مثل اللحم. والحكومة هي منتج رئيسي أيضاً، خاصة للاحتياجات العسكرية، ولكنها تصنع الكيماويات أيضاً. وأحياناً تكون مرافق الإنتاج المملوكة كلياً شركات تابعة للدولة، مثل «الصناعات الجوية الإسرائيلية» و«محركات بيت شيمش». وأحياناً تكون وحدات ملحقة، مسؤولة مباشرة أمام المدير العام لوزارة الدفاع، وأحياناً تقدم هذه الوحدات تقريرها إلى هيئة الأركان العامة، كما في حالة مشروع دبابة «مركفا»...».(93)

ويشمل هذا القطاع المؤسسات التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية، التي تعتبر ملكاً لما يسمى «الشعب اليهودي»؛ وأهمها: «الصندوق القومي اليهودي» (هكيرن هكييمت)، الذي يعمل في تهويد الأرض والتحريج؛ و«الصندوق التأسيسي» (كيرن هيسود)، الذي يعمل في إنشاء البنى التحتية، وتمويل بعض المؤسسات (انظر أعلاه). وتملك الوكالة اليهودية «بنك لئومي» (انظر أعلاه)، أكبر بنوك إسرائيل، والذي كان مصرف الدولة المركزي قبل إنشاء «بنك إسرائيل» (1954). ولبنك لئومي فروع كبيرة ومتخصصة، في إسرائيل والخارج. والوكالة اليهودية شريكة للدولة والهستدروت في عدد من الشركات الكبيرة - شركة الملاحة «تسيم»، والطيران «إل - عال». وإذ أعلنت الوكالة نيتها بيع بعض شركاتها، فإنها وجدت صعوبة في ذلك. والوكالة اليهودية وسيلة رئيسية لجمع التبرعات في الخارج وتحويلها إلى إسرائيل، من خلال «النداء اليهودي الموحّد» (انظر أعلاه). وهي تمول مؤسسة «هداسا» للعناية الطبية. ولدى قيام الدولة طرح بن - غوريون تصفية المنظمة الصهيونية العالمية، لكنه قوبل بمعارضة شديدة، واضطر إلى التراجع. ولاحقاً، عقدت إسرائيل ميثاقاً مع المنظمة، تم بموجبه تنسيق العلاقة بينهما، وكذلك تحديد مجالات عمل الوكالة اليهودية في إسرائيل (انظر أدناه).(94)

ويتميز الاقتصاد الإسرائيلي بقطاع فريد من نوعه، هو القطاع العمالي التابع للهستدروت، والتي هي في الظاهر نقابة عمال، بينما في الحقيقة ركيزة استيطانية صهيونية (انظر أعلاه). ففي سنوات إسرائيل الأولى، كان حوالي 70٪ من العاملين فيها

(93) Aharoni, The Israeli Economy, pp. 170-171.
(94) Ibid, pp. 171-173.

أعضاء في الهستدروت، التي كانت تشكل قطاعاً اقتصادياً، يمتلك مشاريع صناعية، ومؤسسات مالية، ومرافق للخدمات العامة والخاصة. وفي تلك الفترة (الخمسينات)، كان نصيب الهستدروت من الناتج العام يشكل ما بين 18–20٪؛ وهذا يشمل مشاريع تديرها الهستدروت مباشرة، وأخرى تتبع لها مداورة. فالكيبوتسات والموشافيم، على سبيل المثال، كانت تعتبر جزءاً عضوياً من اقتصاد الهستدروت بشكل عام. ولكنها لم تكن تخضع لإدارة الهستدروت مباشرة. وعلى العموم، يمكن تقسيم قطاع الهستدروت الاقتصادي إلى فرعين: إنتاجي وخدماتي. وكانت «حفرات عوفديم» تدير الأول، وجهاز الهستدروت يشرف على تشغيل الثاني. وفي الخمسينات، كانت الهستدروت تسيطر، مباشرة أو مداورة، على 400 مشروع اقتصادي منها: شركة «كور» للصناعة الثقيلة؛ المشاريع التي تديرها الكيبوتسات؛ تعاونيات الإنتاج التي انخرطت في صناعات مختلفة؛ «سوليل بونيه» للبناء وصناعة الإسمنت والقرميد؛ «همشبير همركزي» للتسويق الاستهلاكي والصناعي؛ «تنوفا» للتسويق الزراعي؛ «بنك هبوعليم» (العمال)، وشركة التأمين «هسنيه»؛ و«صندوق المرضى» (كوبات حوليم)؛ وصناديق الضمان الاجتماعي؛ وغير ذلك كثير. ومن هنا، فالهستدروت ظلت تشكل ركيزة اقتصادية هامة في إسرائيل بعد قيامها. ولكنها، لأسباب مختلفة، أهمها سياسية، لم تلعب دوراً قيادياً في صياغة نمط الإنتاج في إسرائيل، وبالتالي، في تحديد طبيعة اقتصادها (انظر أعلاه). [95]

وعبر شركة «حفرات عوفديم»، تملك الهستدروت طيفاً واسعاً من المشاريع في مختلف قطاعات الاقتصاد. «وفي سنة 1985، بلغ مردودها 3,7 مليار دولار، أي ربع مجموع المبيعات الصناعية. ووصلت فيها الصادرات إلى 895 مليون دولار، والاستثمارات إلى 365 مليون دولار، وعدد العاملين إلى 56,000 عامل. وشركة «كور» هي ملكيتها الصناعية الرئيسية، وهي أكبر شركة مالكة في البلد، بلغت مبيعاتها في سنة 1989 حوالي 2,3 مليار دولار، ووصل عدد العاملين فيها إلى 33,000 عامل، موظفين في 100 مصنع. وتملك «كور» بعض أكبر الشركات في قطاع الالكترونيات، بما فيها «تديران» و«تلراد»، وهما على التوالي ثاني أكبر شركة صناعية في إسرائيل، وأكبر شركاتها في حقل الاتصالات البعيدة المدى. وتملك هذه الشركة أجزاء كبيرة من قطاع المعادن، وهي منخرطة في صناعات الأغذية، والبضائع الاستهلاكية، والكيماويات، والبلاستيك، والمطاط، والمعادن». وتختلف العلاقة بين الشركة الأم وفروعها، حسب طبيعة كل فرع وملكيته. «ولشركة كور عدد من المشاريع المشتركة مع الكيبوتسات، وكذلك

(95) Ben- Porat, State and Capitalism, pp. 57-59.

مع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب». [96] ونظراً لطبيعة العلاقات السياسة/ الاقتصادية في شركات الهستدروت، من جهة، وتوقف الحكومة، لأسباب سياسية ومالية، عن دعم هذه الشركات والتوظيف فيها، فقد راحت «كور» تخسر (303 ملايين دولار في سنة 1989)، لأنها لم تكن منسجمة مع قوانين السوق، وتشبثت بمبدأ عدم إقالة العاملين. ومع ذلك، اضطرت الهستدروت إلى بيع بعض الشركات، وحالت مقاومة العمال دون استكمال هذا المسار، أو إغلاق المصانع الخاسرة. «إن المشاكل التي واجهت القطاع التعاوني تمخضت عن بيع بعض الشركات إلى القطاع الخاص، ولكن لم تحصل أبداً محاولات لإشراك العمال في الإدارة، أو الملكية المباشرة. ولعل غياب الإبداع هذا مدهش، أخذاً في الاعتبار وجود صناعات الكيبوتسات في القطاع نفسه». [97]

ويعود الجزء الأكبر من القطاع الخاص إلى عدد من الشركات المالكة (انظر أعلاه)، التي تترابط فيما بينها. ومجموعة «كلال»، التي هي إحدى أكبر هذه الشركات، تخص رجال أعمال من أميركا اللاتينية، وقد أسست بمبادرة من الحكومة في الستينات. وهي تملك أسهماً في طيف واسع من شركات الالكترونيات، المعادن، والأغذية، والألبسة، والنسيج، والإسمنت. ولها فروع تعمل في التمويل، والتأجير، والتأمين، والتطوير العقاري، وتحليل المعلومات. وفي سنة 1985، بلغت مبيعات «كلال» 822 مليون دولار، وشغّلت 13,000 موظف. ومع أنها تعتبر شركة خاصة، فإن 41٪ من أسهمها يعود إلى «بنك العمال»، الذي تملكه الهستدروت، و34٪ إلى «شركة ديسكونت للاستثمار»، التي تملكها أكبر مجموعة مصرفية خاصة في البلد، والتي تملك بدورها أسهماً في عدد كبير من الشركات. «وقد تجاوز دخل الشركات التي تملك «ديسكونت» 5٪ من أسهمها وأكثر، 1,2 مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر 1985، وبلغ مجموع قيمة صادراتها 414 مليون دولار. وكانت مبيعات «كلال» و«ديسكونت» معاً 2 مليار دولار، أي حوالي 8٪ من الدخل القومي العام». وقد تراجع إنتاج القطاع العام الصناعي في الفترة ما بين 1965 و1981، بحوالي 18٪، ونصيبه من التوظيف بـ 10٪، الأمر الذي يؤشر إلى تعاظم قوة قطاعي الحكومة والهستدروت، وذلك على الرغم من التوجه نحو اقتصاد السوق. ولكن الوضع أخذ منحى آخر منذ منتصف الثمانينات (انظر أدناه). وعدا الشركات المالكة الكبيرة، فالقطاع الخاص يعود في ملكيته

(96) Rivlin, Israeli Economy, p. 61.
(97) Ibid, pp. 125-127.

إلى عدد من العائلات الثرية، التي احتكر العديد منها قطاعات في السوق المحلية، مثل شركة «عيليت» لصناعة الشوكولاته والقهوة والسكاكر وبعض الأطعمة.[98]

ويتشكل القطاع الخاص في الغالب من شركات صغيرة. «وفي سنة 1984، كان 95,2٪ من مجموع المرافق الصناعية الإسرائيلية بملكية خاصة، ولكن فقط 53٪ من الشركات الصناعية المئة الأكبر في إسرائيل كان خاصاً. في المقابل، امتلكت الحكومة 0,4٪ من مجموع الشركات، ولكن 12٪ من المئة الأكبر؛ والهستدروت 4,4٪ و35٪ على التوالي». وغالبية شركات القطاع الخاص بملكية عائلية، والبعض يديره إداريون مهنيون، ما عدا «كلال» (انظر أعلاه). وباستثناء الصناعات العسكرية الكبيرة، أظهر تصنيف لأكبر 175 شركة في سنة 1985 أن: «29 تخص «كور»، و6 هي شركات فرعية لـ «كيماويات إسرائيل»، و9 تملكها «كلال» جزئياً، و12 تشارك فيها «مجموعة ديسكونت للاستثمار»... وكان نصيب القطاع الخاص من مبيعات هذه الشركات 41٪، و46٪ من عدد العاملين فيها، و39٪ فقط من صادراتها. وكان نصيب الكيبوتسات 8٪ من المبيعات، و4٪ من العاملين، و6٪ من الصادرات. ونصيب القطاع الصناعي الحكومي كان 22٪ من المبيعات، ولكن 33٪ من الصادرات. ونصيب الهستدروت كان 29٪ من المبيعات والعاملين، ولكن 22٪ فقط من الصادرات».[99]

في مسار رسملة الاقتصاد الإسرائيلي، استمر خلال الثمانينات تمركز رأس المال، وبالتالي، إنشاء شركات كبيرة مالكة، تشارك فيها القطاعات الثلاثة، الخاص والحكومي والهستدروتي. فالشركات العشر الكبرى في إسرائيل بقيت، كما في السابق، موزعة على هذه القطاعات، فيما الحكومة والهستدروت تملكان أكبرها. «ومن ضمن الـ 50 شركة الكبرى، امتلكت الحكومة 7، والهستدروت 18. والعديد من المشاريع الصناعية الكبيرة في البلد، ومن شركات التأمين، وشركات الاستيراد، وغيرها من المؤسسات المالية، كانت تملكها البنوك والشركات التالية: «بنك لئومي» (قطاع عام)، «بنك ديسكونت لإسرائيل» و«هحفرا ليسرائيل» (قطاع خاص)، «شركة كلال» (ملكية مشتركة)، و«حفرات عوفديم» (الهستدروت). وتشير الدراسات إلى ازدياد التشارك بين القطاعات الثلاثة في الأعمال الاقتصادية. «فالترابط القطاعي عبر الملكية المشتركة لشركات مختلفة كان يتعزز. وشمل مثل هذه الأعمال شركة بترول «ديلك»؛ وشركة مالكة

(98) Ibid, pp. 61-62.
(99) Aharoni, The Israeli Economy, p. 175.

(«كلال»، التي تملكها الهستدروت، عبر «بنك هبوعاليم»، 40٪ منها)؛ وشركات الكترونية (تديران)؛ وشركة ورق (معامل الورق الأميركية - الإسرائيلية)، وكثير غيرها». وهذه مؤشرات إلى نضوج الرأسمالية في الاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي زرعت بذوره في سنوات الدولة الأولى» (انظر أعلاه: باب «تهويد السوق»). «وهكذا، ففي نهاية الثمانينات، كانت الملكية الاقتصادية مقسمة بين القطاعات، فيما تملك الدولة 25٪، والهستدروت 25٪، والقطاع الخاص 50٪. وقد أصبحت البنية التحتية لعالم الأعمال الإسرائيلي أكثر تعقيداً، وأقل تمايزاً على خطوط قطاعية، ولكنها أظهرت ميلاً قوياً نحو تمركز رأس المال والملكية».[100]

وتبقى الظاهرة الأكثر بروزاً في اقتصاد إسرائيل خلال الثمانينات هي دخول رأس المال الأجنبي (الأميركي أساساً) عليه بقوة. فبعد «الإصلاح الاقتصادي»، على أرضية توسيع مجال «التعاون الاستراتيجي»، وما ترتب عليه من اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في السوق الأميركية، تعاظم الاستثمار المالي الخارجي في الشركات الإسرائيلية على أنواعها. وقد أصبحت أسهم هذه الشركات تباع في الأسواق المالية في لندن ونيويورك. «خلال الثمانينات، وظف أجانب رأس مال في شركات إسرائيلية، وأنشأوا شركات جديدة، وبذلك وسعوا سيطرتهم على الاقتصاد؛ 21٪ من أسهم البورصة كان يملكه مستثمرون غير إسرائيليين... وقد لعبت الحكومة نفسها دوراً في هذه المسألة عبر المبادرة إلى، وتنفيذ، تحويل شركات أو أملاك تخص الدولة/ الجمهور إلى ملكية شركات خاصة، وفي الأساس أجنبية. ومع أن بعض الأشخاص في الحكومة والجهاز البيروقراطي بدوا مترددين حول هذه العقود، فإن سياسة الخصخصة كانت تحظى بتأييد إيديولوجي من معسكرات سياسية مختلفة. وبالفعل، فمع أن الحكومة ظلت في نهاية العقد مالكة لكثير من المنشآت، فإن العدد هبط من 189 في سنة 1981، إلى 159 في سنة 1988. وهكذا، علاوة على ما يبدو انخراطاً مستقلاً لمستثمرين خاصين في الاقتصاد الإسرائيلي، كانت الحكومة توفر المزيد من الفرص أمام المستثمرين الخاصين عبر بيع أملاك الدولة لوكلاء خاصين. وكان تمركز رأس المال وتسارعه الأكثر وضوحاً في القطاع الخاص، على الرغم من الأزمة المصرفية في بداية الثمانينات. وحتى الاقتصاد الهستدروتي، الذي مرّ بأزمة حادة، استطاع أن يتماسك من خلال التمركز، ولكنه كان أقل قدرة من السابق بكثير على شراء شركات أخرى. وفي الحقيقة، فإن الاقتصاد الهستدروتي كان في تراجع لأنه، ببيع مصانع كاملة أو أسهم في الأخرى القائمة، كان يقلص سيطرته الإدارية أو حجم

(100) Ben- Porat, State and Capitalism, pp. 159-160.

ممتلكاته». وكان طبيعياً أن يؤدي تمركز رأس المال إلى توسيع الفوارق في الدخول بين السكان، وإلى نشوء طبقة رأسمالية حقيقية، وتعمل لذاتها.[101]

القطاعات الإنتاجية

أ – الزراعة

بعد قيام إسرائيل مباشرة، استحوذت الزراعة على اهتمام حكومتها في التنمية، لأسباب اقتصادية وإيديولوجية وأمنية (انظر أعلاه: باب «تهويد السوق»). «والتنمية الزراعية كانت ناجحة، على الأقل في جانب رئيسي واحد: فإسرائيل تتمتع بتوازن عام في إنتاج الغذاء. ومع أنه كان عليها أن تستورد القمح واللحم، كما بعض المواد الأخرى، فإن صادراتها الزراعية كبيرة، بما يكفي لتغطية التكلفة. وهذا إنجاز جدير بالاعتبار، أخذاً في الحسبان النمو السكاني ونقص الموارد الطبيعية، خاصة الماء. وقد حصل ذلك في سياق تراجع قوة العمل الزراعية وازدياد التمدن». وقد مرّ النمو الزراعي بثلاثة مراحل: الأولى، استمرت من 1948 – 1960، حيث فاق الطلب العرض، وأُعطيت الأولوية لإطعام الناس. ففي هذه الفترة تزايد عدد السكان (انظر أعلاه)، فكان التركيز على زيادة الإنتاج الزراعي طبيعياً، خاصة مع توفر الأيدي العاملة بالهجرة الجماعية، والأرض والماء بالاحتلال؛ والثانية، التي امتدت من 1960 – 1970، وفيها تحقق فائض إنتاج، وكان على التخطيط التنموي أن يوازن بين العرض والطلب. وقد تم ذلك من خلال التنبؤات، وليس الاعتماد على قوى السوق؛ والثالثة، وهي فترة ما بعد 1970، التي تم فيها تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وقد استلزم ذلك تنويع الإنتاج في الريف، وتوجهت الكيبوتسات نحو التصنيع، واضطرت القرى الأخرى إلى التكيف مع حقيقة أنها لا تستطيع الاستمرار في نهجها الاقتصادي السابق. «وبقي تدخل الحكومة ملموساً عبر التخطيط، وبرامج الاستيطان الريفي، والبحث والتطوير، وتقديم الخدمات، والقيام بمهام التسويق. والدولة هي المستورد الوحيد للحم، والسكر، والعلف، والنفط. وهي تدعم أسعار الماء والأرض، وتقدم القروض الزراعية».[102]

وبالفعل، فقد حقق الإنتاج الزراعي نجاحاً ملفتاً للنظر؛ إذ تضاعف 16 مرة في الفترة ما بين 1948 و1985، كما اتسعت مساحة الأراضي المزروعة والمروية، وتقلص عدد العاملين في الزراعة كثيراً (انظر أعلاه). «وكانت زيادة الإنتاج الكبيرة نتيجة

(101) Ibid, pp. 162-163.
(102) Rivlin, Israeli Economy, pp. 76-77.

لمستويات أفضل من المعرفة المهنية، والتجربة، والتدريب، والبحث والتطوير. وكان المهم بصورة خاصة التحسن في استعمال الأسمدة، والري والماكينات». وخلال هذه الفترة، تراجع نصيب الزراعة في الإنتاج العام، وكذلك من قوة العمل والتوظيف المالي؛ إلا أنها ظلت قطاعاً هاماً في الاقتصاد الإسرائيلي. «ففي سنة 1960، كان نصيب الزراعة 12٪ من الناتج القومي، و27٪ من رأس المال الثابت، و17٪ من العمالة. وفي سن 1984، كان نصيبها 4٪ من الناتج، و9٪ من رأس المال الثابت، و6٪ من العمالة». وقد تراجعت هذه النسب أكثر في السنوات اللاحقة (انظر أعلاه). كما تراجع نصيب الزراعة في التصدير، «ففي سنة 1982/ 1983، ذهب ثلث الإنتاج الزراعي تقريباً إلى الاستهلاك المحلي، و25٪ إلى الاستهلاك الصناعي، و27٪ إلى التصدير مباشرة، واستخدم 2٪ في الزراعة، و13٪ في المُدخلات المشتراة والوسيطة المدى». وقد ظلت نسبة الصادرات الزراعية من المجمل العام تتراجع: من 49٪ سنة 1950، إلى 33٪ سنة 1964، إلى 7,8٪ سنة 1986، فإلى أدنى من ذلك لاحقاً (انظر أعلاه). «وتسيطر الحكومة بشكل صارم على استيراد السلع الزراعية والأغذية: ويسمح اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة باستيراد هذه السلع؛ أما الاتفاق مع المجموعة الأوروبية فهو أشدّ قيوداً. فالمنتجون الإسرائيليون يستفيدون من سوق محلية محمية».[103]

والزراعة في إسرائيل مخططة ومنظمة مركزياً، من خلال التعاون الوثيق بين المؤسسات والحركات الاستيطانية. والمسؤولون عن التخطيط الزراعي يضعون التفاصيل الدقيقة لأنواع الإنتاج وحجمه. ومنذ سنة 1957، عندما تولى موشيه دايان وزارة الزراعة، وُضع نظام الإنتاج الزراعي وتسويقه، من خلال مجالس، تخطط الإنتاج وتحدد حصص المزارعين. «ولهذه المجالس أيضاً سلطة احتكارية على التسويق، فلا يسمح للمزارع أن يبيع إنتاجه إلا عبر المسوّقين المرخّصين. وهي التي توزع الدعم المالي، ولها الحق القانوني في فرض توزيع الحصص. والدعم المالي يمر عبر منظمات الشراء الإقليمية». وفي إسرائيل هيئتان مركزيتان مسؤولتان عن الزراعة: 1) دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، وهي المسؤولة عن تأسيس المستوطنات وتأهيل سكانها للوقوف على أرجلهم؛ 2) وزارة الزراعة، المسؤولة عن تخطيط وتنظيم عملهم وإنتاجهم الزراعي. والهيئتان ليستا دائماً على توافق تام، فوزارة الزراعة مالت نحو التوكيد على الجدوى الاقتصادية في إنشاء المستوطنات وتخطيطها؛ ولكن قوة جماعات الضغط السياسي في المجال الزراعي، تجعل من الصعب جداً إدخال تغييرات. «فالعديد من القادة لا يزالون يرفضون القبول بالربحية في

(103) Ibid, p.77.

العمليات كمعيار لاستمرارها. وبالنسبة إليهم، لا يزال للاستيطان الزراعي قيمة بذاته. ويجب تقويمه بإسهامه في توزيع السكان، وفي استيطان أجزاء مقفرة من الأرض بالذات، أو باعتبارات الأمن، وليس بالربحية». وهذه النظرة تعود إلى مبدأ تهويد الأرض، الذي شكل، ولا يزال، أحد مرتكزات أمن المشروع الصهيوني الاستراتيجي (انظر أعلاه).[104]

وتنفرد إسرائيل في العالم بأن قطاعها الزراعي يقع تحت مظلة سياسية، تهيمن عليها حركات سياسية، من خلال اتحادات، مثل اتحاد «نير»، الذي أنشأته الهستدروت. «وبالفعل، فالفلاحون المنتظمون في حزب سياسي فقط يستطيعون الحصول على الأرض ووسائل الإنتاج. ويتم توزيع المستوطنات الزراعية من قبل لجنة تقرر، بناء على اعتبارات سياسية، أية حركة استيطانية تحصل على أية «قطعة أرض». ولا يمكن تخصيص أرض أو وسائل إنتاج إلى فرد، أو حتى مجموعة سياسية. فقط لحركات استيطانية يمكن تخصيص أرض أو وسائل إنتاج، وهذه الحركات تتبع أحزاباً سياسية، أو تنتمي إليها على الأقل. وقد ضمنت هذه الحركات أن يعمل المهاجرون الجدد أيضاً ضمن نفس النمط من النظام الإيديولوجي القاضي بالتسويق التعاوني والتكافل المتبادل، الأمر الذي جعل فرضه قابلاً للتطبيق عندما صدر قانون الموشافيم». وقد أنشئت منظمات شراء إقليمية، التي هي اليوم القناة التي من خلالها تمر المساعدات للمزارعين، وهي تتلقى كشوفاً عن مبيعات منظمات التسويق. «وقد ساعدت الهوية الإيديولوجية للحزب السياسي، ومنظمات الشراء التابعة للحركات الاستيطانية في خلق قوة ضاغطة متماسكة وقوية جداً، تتجاوز أياً من الخطوط الحزبية. وقد تمخضت هذه القوة عن مساعدة حكومية عالية المستوى. وبدوره، قلّص توفر المساعدة الحكومية معارضة المزارعين لما اعتبروه تبذيراً لأموالهم، أو نظاماً غير مبرر». والمزارعون الخاصون منظمون أيضاً في اتحاد مواز، له منظمات شراء وهيئات تسويق مركزية، تحظر على المزارع الفرد تسويق إنتاجه بمفرده.[105]

في الثمانينات، كان القطاع الزراعي في إسرائيل يواجه أزمة حادة، نجمت عن خلل في التخطيط، وإشباع في السوق المحلية، ومصاعب في التصدير. «حوالي 50–60٪ من أعضاء الموشافيم لم يعملوا في الزراعة. وفوق ذلك، 26٪ من مجموع الوحدات استخدموا حوالي 60٪ من كل الماء والأرض، وأنتجوا 75٪ من مجمل إنتاج الموشافيم الزراعي». وهذا يعني أن على غير المنتجين أن يتركوا الزراعة. «إلا أنه في نظام الاقتصاد السياسي

(104) Aharoni, The Israeli Economy, pp. 199-202.
(105) Ibid, p. 207.

الإسرائيلي، يستطيع ذوو النجاعة المتدنية أن ينجحوا، لأنهم يتلقون الدعم المالي من المنتجين ذوي النجاعة العالية ومن دافعي الضرائب. وفي الكيبوتسات، جرى تحول كثيف إلى التصنيع: حوالي 60٪ من قيمة إنتاج الحركة الكيبوتسية يأتي من التصنيع. وتنفيذ مثل هذا التغيير أصعب بكثير في ظل أنظمة الموشاف». إن النشاط الزراعي يقوم على أربع ركائز: رأس المال، قوة العمل، الأرض، والماء؛ والتأثير السياسي فيها كلها عال جداً. «إن تمويل التطوير في المناطق الريفية يأتي من الحكومة والوكالة اليهودية. فرأس المال الأولي كان يمنح من خلال «المركز الزراعي»، ويأتي من صناديق «كيرن هيسود». والقروض الزراعية تأتي من «البنك الزراعي»، الذي تملكه الحكومة، وتسيطر عليه حركات المزارعين. والحكومة مولت أيضاً البنية التحتية، والسكن، وشراء وسائل الإنتاج، وتحسينها لاحقاً. وكل تمويلهم مدعوم بدرجة عالية. ويخصص الدعم من قبل منظمات الشراء التابعة للمستوطنات، سواء منها الموشاف أو الكيبوتس، ولكن ليس المزارع الفرد. والمستوطنات التي واجهت صعوبات في تسديد القروض، تلقت قروضاً تحويلية. ولأنه جلب الكثيرون إلى الموشاف دون الكثير من التدريب، فلم يكونوا مهيئين للمسؤولية الإيديولوجية. عشرات من المستوطنات الجديدة هُجرت. آلاف تركوا الموشاف، ولم يدفعوا ديونهم للحركة. وفيما العديد من المستوطنات حقق مستويات قياسية في الإنتاج، فإن الأخرى عانت من بؤس اجتماعي واقتصادي. والمزارعون الناجحون لم يكونوا قادرين على شراء حقوق الإنتاج (والماء) من الفاشلين – على الأقل ليس بشكل قانوني. وقد «حُلّت» أزمات كثيرة في الموشافيم عبر المزيد من القروض التحويلية».[106]

وجاء الإصلاح الاقتصادي (1985) ليعمق أزمة القطاع الزراعي. «ففي سنة 1985، كان العديد من الكيبوتسات يترنّح، والعشرات من الموشافيم انهارت. ومنذ سنة 1987، هبط الدخل الحقيقي من الزراعة (14٪ في 1988، و9,8٪ في 1989). ومستوى الدخل المنخفض جعل من الصعب على المزارعين تسديد ديونهم – أو حتى دفع الفائدة على الديون المنتفخة. فتوفُّر القروض الرخيصة جداً في السابق، جعل الكثير جداً من المستوطنات الزراعية يوظف في مشاريع غير مربحة جداً. والجميع افترض أن الحكومة ستقدم المساعدة إذا لزم الأمر. وفي 1987، واجه العديد من الموشافيم أزمة جديدة، نجمت جزئياً عن التوظيف غير المسؤول والاستهلاك المتصاعد في السابق، ولكن أيضاً عن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقية، كجزء من السياسة الاقتصادية، والذي وصل في تموز/يوليو 1985 إلى مستوى 29٪ بالسعر الحقيقي. وكان حجم الأزمة هذه المرة كبيراً جداً.

(106) Ibid, pp. 208-209.

والكثيرون من المزارعين الناجحين دعوا إلى المزيد من الحرية الفردية، والأقل من التعاون، وتغيير قانون الموشاف. وكما نظروا إلى الأمر، فإن القيم الجماعية كانت تعني ليس فقط أن يساعد القوي الضعيف، وإنما أن يدفع الفلاح الناجح بدل الخسائر التي تسبب بها الكسالى أيضاً». (107)

وفي الواقع، فقد تضافر عدد من العوامل في الثمانينات، كان لها مردود سلبي على القطاع الزراعي في إسرائيل. فبعد عقود من التميز، فقدت إسرائيل قوتها التنافسية في إنتاج الحمضيات أولاً، ولاحقاً القطن، عندما توفرت مصادر تزويد أرخص. وكانت ميزتها في كون شتائها لطيفاً بالمقارنة مع شمال أوروبا وغربها، حيث كانت سوقها الرئيسية. وكانت تكلفة إنتاج الخضراوات والأزهار والحمضيات فيها أقل نسبياً. وعلى الصعيدين، راحت تواجه منافسة قوية من دول نامية أخرى في حوض المتوسط. وفيما استطاعت إدخال فروع جديدة مربحة، عبر البحث والتطوير، فإن هذه الفروع تعرضت لتهديد الاقتطاع من الميزانية العامة، وبالتالي، تقليص الدعم الحكومي. وفي السنوات الأخيرة، واجهت الزراعة عدداً من الأزمات. فبداية، تلقت ضربة جراء ارتفاع معدلات الفائدة على القروض، وتشديد القيود على منحها من قبل المؤسسات التمويلية العامة. لقد أدى ارتفاع الفائدة إلى انهيار العديد من مشاريع التطوير. كما تأثر التصدير الزراعي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، جراء انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية. وكذلك، أصيبت الزراعة بنكسات مناخية، أدت إلى فقدان محاصيل بملايين الدولارات (1988 مثلاً). ولعل الأهم، هو نقص المياه. فالزراعة في إسرائيل كانت تستهلك حوالي 70٪ من مجمل المياه التي تسيطر عليها. إلا أن المنافسة على هذا المورد، المحدود أصلاً، من قبل الصناعة والاستهلاك المدني راحت تتعاظم في السنوات الأخيرة، الأمر الذي استلزم تقليص كميات المياه المخصصة للزراعة، فيما نسبة الأراضي المروية من المزروعة قد تعاظمت كثيراً في العقود الأخيرة (انظر أعلاه). إن شحّ الموارد المائية قد أصبح في السنوات الأخيرة مسألة خطيرة، وهو يضع علامة استفهام كبيرة على مستقبل الزراعة في إسرائيل. (108)

وتورد المصادر الرسمية الإسرائيلية الإحصائيات التالية عن وضع القطاع الزراعي في نهاية سنة 1996: مساحة الأرض المزروعة 4,370,000 دونم، منها 1,993,000 مروي، و305,000 بساتين حمضيات، و545,000 أشجار أخرى مثمرة، و2,207,000 مزروعات حقلية، و574,000 خضراوات، و38,700 ورود ونباتات للزينة، و32,000 برك أسماك،

(107) Ibid, p. 209.
(108) Rivlin, Israeli Economy, pp. 78-79.

و836,000 أحراج مغروسة. ويشتغل في الزراعة 70,600 عامل، منهم 42,700 مأجور. وامتلك المزارعون 25,800 تراكتور؛ و395,000 رأس بقر، و6,400,000 دجاجة بيّاضة؛ وقد أنتجوا 1,125,100,000 ليتر من الحليب، و1,848,800,000 بيضة، و25,000 طن سمك. وصدروا 43,000 طن قطن، و47,100 طن خضراوات، و93,000 طن بطاطا، و24,000 طن بطيخ، و338,600 طن حمضيات، و51,700 طن أفوكادو، و30,900 طن فواكه أخرى، وبما قيمته 191,100,000 دولار من الورود. وكانت قيمة الإنتاج الزراعي بالعملة المحلية 11,831,200,000 شيكل (الدولار يساوي أربعة شيكلات تقريباً)؛ منها 6,999,800,000 من الثروة النباتية، و4,831,400,000 من الثروة الحيوانية. وكان الدخل الصافي من الزراعة يساوي 4,531,500,000 شيكل، منها 2,477,300,000 شيكل أجور عمل. (109)

ب – الصناعة

بعد التركيز على الزراعة خلال العقد الأول على قيام إسرائيل، تحولت حكومتها إلى إيلاء الصناعة جل اهتمامها الاقتصادي. فمنذ منتصف الخمسينات، توصلت تلك الحكومة إلى القناعة بأن سقف التطوير الزراعي محدود، خاصة بسبب شحّ الموارد المائية في البلد. «وفي سنة 1954، أسست الحكومة «مركز استثمار»، الذي تحول في سنة 1959 إلى «هيئة استثمار». وكانت قد أصدرت «قانون تشجيع الاستثمار المالي» في سنة 1950، وأضافت كثيراً من الحوافز الأخرى والإعفاءات من الضريبة في القانون المعدل لسنة 1959. وكانت أموال التعويضات [الألمانية] مصدراً رئيسياً لامتلاك الآلات الجديدة. وقد وضعت الحكومة خططاً خاصة لتطوير مشاريع معينة، وساعدت الراغبين في إنشاء مشاريع بقروض مدعومة، وأساساً بحظر استيراد أي منتج يصنع في إسرائيل. وتوسع إنتاج البضائع الاستهلاكية الأساسية، لتلبية حاجات السكان المتزايد عددهم بسرعة، جراء الهجرة الواسعة النطاق. وغالباً ما كانت النتيجة إنتاجاً متدني المستوى، وبتكلفة عالية جداً. وكانت الربحية ممكنة فقط بسبب إجراءات الحماية المطلقة». لقد لعبت الحكومة الدور المركزي في تطوير الصناعة، وفي جميع القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع العام الذي تملكه الدولة (انظر أعلاه). «فقد لجأت إلى الملكية المباشرة عندما كان التصنيع ينطوي على استعمال عسكري، أو عندما كان يقوم على موارد إسرائيل الطبيعية، كالفوسفات والبوتاس مثلاً». وبالفعل، فالدولة في إسرائيل لا تزال تملك أكبر

(109) Statistical Abstract of Israel, 1977 (48), pp. 346-349, 356-364.

المشاريع الصناعية، مثل «صناعة الطيران الإسرائيلية»، و«كيماويات إسرائيل»، والعديد من المشاريع الصناعية العسكرية (انظر أعلاه، باب «الصناعة العسكرية»).[110]

وقد شهدت الصناعة في إسرائيل تطوراً ملحوظاً، كماً ونوعاً. ولو أخذت سنة 1978 كأساس (الحجم = 100) لأظهرت الإحصائيات الرسمية نمو حجم الإنتاج الصناعي كالتالي: من 15,7٪ سنة 1958، إلى 20,3٪ سنة 1960، إلى 61,0٪ سنة 1970، إلى 113,2٪ سنة 1983. وإذا أخذت هذه السنة الأخيرة كأساس، فإن حجم الإنتاج أصبح 111,7٪ سنة 1989. وعلى اعتبار سنة 1989 أساساً، فقد أصبح حجم الإنتاج 140,9٪ سنة 1994. وعلى اعتبار سنة 1994 أساساً، فقد أصبح حجم الإنتاج 114,2٪ سنة 1996. وفي المقابل، وعلى أساس نفس المعايير السابقة، فإن نسبة العاملين في الصناعة ازدادت كالتالي: 39,5٪ سنة 1958، إلى 45,4٪ سنة 1960، إلى 81,9٪ سنة 1970، إلى 105,7٪ سنة 1983. وعلى اعتبار سنة 1983 أساساً، فقد هبطت النسبة إلى 93,7٪ سنة 1989. وعلى اعتبار سنة 1989 أساساً، فقد عادت النسبة وارتفعت إلى 116,0٪ سنة 1994. ومن أساس سنة 1994، عادت ثانية وارتفعت إلى 105,3٪ سنة 1996. وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع مواز في نسبة المردود المالي من الصناعة، وفي أجور العاملين أيضاً. وفي سلم الأجور لسنة 1996، يأتي العاملون في حقل المركبات الإلكترونية في رأس القائمة، ويليهم العاملون في عتاد الاتصالات الإلكترونية، ثم العاملون في المعادن الأساسية، فالمجوهرات، فالمنتجات المعدنية، فالمناجم والمحاجر، فالأثاث، فالمشروبات والتبغ. وفي أدنى درجات هذا السلم عمال الجلود والأحذية، فالنسيج والملبوسات. وفي تكلفة ساعة العمل تأتي المجوهرات في رأس القائمة، ويليها عتاد الاتصال الإلكتروني، ثم النشر والطباعة، ثم المشروبات، ثم المناجم والمحاجر، ثم المركبات الإلكترونية.[111]

في المقابل، شهدت هذه الصناعة تحولات نوعية كبيرة، خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة. «فنصيب النسيج والألبسة والجلود منها هبط إلى النصف تقريباً؛ ونصيب الكيماويات والمطاط والبلاستيك ارتفع بحوالي 40٪؛ ونصيب الإلكترونيات والعتاد الإلكتروني تضاعف. وتراجع عتاد النقل في الأهمية، ولكن الألماس ارتفع. وفي الصادرات، كانت الزيادة الأكثر درامية في الإلكترونيات والعتاد الإلكتروني. أما الصناعات التقليدية، مثل الألماس والأطعمة والنسيج والألبسة والجلد، فقد تراجعت.

(110) Aharoni, The Israeli Economy, pp. 216-217.
(111) Statistical Abstract of Israel, 1977 (48), pp. 372-373.

ولذلك، فالأداء التصديري عكس الإنتاجي، ولكن بمعدل متضخم».[112] وقد برزت في الإنتاج الصناعي ظاهرتان: الأولى، التوجه نحو التصدير، الذي وصل في أواخر الثمانينات إلى 50٪ تقريباً من حجم الإنتاج؛ والثانية، التحول الكبير من الصناعات التقليدية إلى المنتجات المتطورة، ذات التقنية العالية ورأس المال المكثف. «وقد جاء الارتفاع الملموس في الصادرات من شركات التقنية العالية أساساً (حوالي 70٪ من التصدير الصناعي باستثناء الألماس). وتعتبر الصناعة ذات تقنية عالية إذا كانت القيمة المضافة التي تنتجها ترتكز أساساً على جهود المهندسين في التطوير. وفي إسرائيل، وبحسب مصادر وزارة الصناعة والتجارة، تشمل هذه الأدوات الدقيقة والبصرية، الكيمياء الأساسية، المواد الصيدلية، المبيدات والمعقمات، الملح والمستخلصات المعدنية، المضخات وآلات الضغط، الآلات الزراعية والصناعية، المحركات والمحولات الكهربائية، العتاد الإلكتروني، قطع غيار السيارات والطائرات ومركباتها». وقد كانت شركات التقنية العالية تعمل أساساً في المجال العسكري، إلا أنها راحت تتحول نحو الإنتاج المدني بدعم من وزارة الصناعة والتجارة، عبر مكتب العالم الرئيسي في الوزارة، الذي مهمته تشجيع هذا التوجه. كما أفادت هذه الشركات من الدعم المالي الذي قدمته «مؤسسة البحث والتطوير الصناعي الأميركي – الإسرائيلي الثنائي» (BIRD)، التي أنشئت في سنة 1977، بمبادرة مشتركة لحكومتي البلدين، من أجل تمويل مشاريع بحث وتطوير وتسويق منتجات مدنية، تتعاون فيها شركات إسرائيلية وأميركية.[113]

لقد أولت حكومة إسرائيل أهمية خاصة للبحث والتطوير في القطاع الصناعي، كوسيلة رئيسية لعملية تنمية الصناعات ذات التقنية العالية. «في الخمسينات والستينات، كانت الأموال تمنح أساساً لتطوير المنتجات العسكرية وللبحوث الزراعية. إلا أنه منذ سنة 1968، كان البحث والتطوير في القطاع الخاص يتلقى الدعم عبر مكاتب العلماء الرئيسيين في وزارات الصناعة، والزراعة، والطاقة، أساساً، ومن خلال هذه المكاتب، تلقت شركات البحث والتطوير مبالغ مالية طائلة من الحكومة، قبل أن تقرر هذه وقف مثل هذا الدعم. «وقد نجحت شركات البحث والتطوير أيضاً في إصدار أسهم في البورصات الأميركية، الأمر الذي مكنها من جمع مبالغ كبيرة لتمويل توظيفاتها ونموها». والمبدأ الذي يحكم تقديم مكتب العالم الرئيسي الدعم هو اقتسام تكلفة المشروع مناصفة مع الشركة المعنية، على أن تسدد هذه الشركة المساعدة الحكومية من مبيعاتها اللاحقة،

(112) Rivlin, Israeli Economy, pp. 62-63.
(113) Aharoni, The Israeli Economy, pp. 217-218.

بنسبة 2٪ من مردودها. وتمسك الحكومة بزمام ترخيص الشركات كلها، مما يجعلها جميعاً تعتمد على الحكومة، التي بدورها لا تستطيع تحقيق أهدافها من دون الصناعيين الكبار، الأمر الذي يشكل أساس العلاقة بينهما. «وبأشكال متعددة، فالمشهد الصناعي الإسرائيلي ينطوي على نمط اقتصادي ثنائي: فمن جهة، يعمل آلاف المشاريع الصغيرة بدون مساعدة حكومية (أو تدخل). ومن جهة أخرى، يعمل عدد صغير من الشركات الكبيرة، المسؤولة عن نسبة عالية جداً من الإنتاج الصناعي، بالعديد من الهيئات الإدارية المتداخلة، والعلاقات غير الرسمية». وتساعد الحكومة هذه الشركات من خلال تشجيع الاستثمار المالي، وتوفير الحماية الاستيرادية، وعدم السماح بنشوء المنافسة عبر دخول شركات جديدة إلى السوق، ومن خلال نظام التحكم بالأسعار. وبحسب الأرقام التي نشرها بنك إسرائيل (1988)، فإن الدعم المالي بلغ 5٪ للسنوات 1965 – 1969، و19٪ للسنوات 1970 – 1974، و31٪ للسنوات 1975 – 1979، و20٪ للسنوات 1980 – 1984، و16٪ للسنوات 1985 – 1988، من مجمل التوظيف المالي.[114]

وقد لخص الباحث يئير أهروني دور الحكومة في القطاع الصناعي كالتالي: «وفي الخلاصة، فإنه منذ سنة 1955، لم يعد القطاع الصناعي ربيباً. فقد قامت الحكومة بجهد خاص لتسريع معدل نمو الصناعة. وقد تحقق ذلك عبر منح مساعدة معينة لكل شركة. ونتيجة لذلك، كانت العلاقات الحميمة مع أصحاب السلطة لمنح هذه الامتيازات العامل الأكثر بروزاً في الإنتاج. ولأسباب سياسية وإيديولوجية، اختارت الحكومة ألا تشجع الصناعة من خلال تطوير خدمات البنية التحتية وتخفيض الضريبة، بل عبر تدخل محدد، وتنظيم كل شركة والتحكم بها. وينتج جزء هام من الصناعة، خاصة القائمة على العلم، لصالح المؤسسة العسكرية – القطاع الذي تم تخصيص الموارد له بقيود أقل من قضايا أخرى. وفي كثير من الأحيان، أُضيفت طاقة إنتاج زائدة لأسباب سياسية، خاصة في الصناعة المتعلقة بالدفاع. وفي الهستدروت، كان الكثير من الاعتبارات يتعلق بالتوظيف، وليس بالجدوى الاقتصادية. وكان كلما أصبحت الصناعة أكبر، كلما أصبحت قوتها السياسية أعظم، الأمر الذي توّج، في سنة 1970، بإصدار «قانون تشجيع الصناعة..».[115] ولكن دور الحكومة في دعم الصناعة يتعدى ذلك إلى تطوير البنية التحتية لتوليد الطاقة (شركة كهرباء إسرائيل)، وتوسيع الموانئ والمطارات، وتطوير وسائل النقل البحري والجوي (شركتي تسيم وإل – عال)، وبناء شبكات الطرق

(114) Ibid, pp. 219-221.
(115) Ibid, pp. 224-225.

وسكك الحديد، ومرافق الاتصال السلكية واللاسلكية...الخ. وعلى هذا الصعيد، تتمتع إسرائيل بمستوى عال من المرافق والخدمات، التي ترفد القطاع الصناعي في تطوره بشكل عام.

ومن أهم الصناعات في إسرائيل:

1 – صناعة الكيماويات

وهي تقوم على موارد البحر الميت والنقب المعدنية. وقد أُنشئت معامل البحر الميت في العشرينات (انظر أعلاه)، وأصبحت الصناعة الكيماوية شركة مالكة تابعة للقطاع العام سنة 1967. وهي عبارة عن مجموعة شركات مربحة جداً، تعمل في استخراج، وتكرير، وتصدير، المعادن غير الفلزية، ومشتقاتها، ومنتجاتها. وهي تنتج طيفاً واسعاً من الكيماويات والأسمدة. فمعامل البحر الميت تستخرج البوتاس والبروميد. ويعود نجاح هذه الشركات في الأسواق الدولية إلى وفرة المواد الأولية ذات الجودة العالية، وإلى التقنيات الحديثة المستخدمة، وإلى الإدارة الناجحة، واستراتيجية التسويق. ولكن صناعة الكيماويات العضوية لم تكن ناجحة. والصناعات الكيماوية هي المصدر الصافي الأكبر في إسرائيل، والقيمة المضافة فيها تصل إلى حوالي 100٪.[116] ومن أصل 161,182 مليون شيكل (الدولار = 4 شيكلات تقريباً)، مجمل المردود الصناعي المدني لسنة 1996، كان نصيب الصناعات الكيماوية كالتالي: الكيماويات ومنتجاتها وتكرير النفط 21,414 مليون شيكل؛ ومنتجات البلاستيك والمطاط 7,784 مليون شيكل؛ ومنتجات معدنية غير فلزية 8,816 مليون شيكل.[117]

2 – صناعة الأغذية

وهي أكبر الصناعات في إسرائيل، وتشغّل حوالي 50,000 عامل، لكن القيمة المضافة فيها متدنية (حوالي 20٪). وقد أفادت هذه الصناعة من تطور الزراعة، وخاصة من تنويع منتجاتها. وصادراتها محدودة لارتفاع أسعارها، الناجم عن تكلفة العمل والماء العالية. ومع ذلك، فقد نجحت في تغطية جزء كبير من الحاجات المحلية؛ وهي تصدر حوالي 10٪ مما تبيعه إلى السوق المحلية. «وفي غياب وفرة مياه ويد عاملة رخيصة، كانت صناعة الأغذية تعتمد على تطوير منتجات جديدة، وعلى التعاون الوثيق مع الزراعة. والمواد الأولية تُنتج

(116) Rivlin, Israeli Economy, pp. 63-64.
(117) Statistical Abstract (1997), p. 370.
(ملاحظة: هذا الرقم للمردود الصناعي لا يشمل الصناعة العسكرية وصناعة الألماس).

محلياً كما تُستورد؛ فحوالي 60٪ من الناتج الإجمالي، و80٪ من الصادرات، يقوم على إنتاج زراعي محلي».[118] وفي سنة 1996، كان نصيب هذه الصناعة من المردود الصناعي العام 24,970 مليون شيكل من المأكولات، و4,552 مليون شيكل من المشروبات والتبغ.[119]

3 – صناعة الأنسجة والألبسة

وقد تأسست هذه الصناعة في الخمسينات والستينات لتلبية السوق المحلية وتوفير أماكن عمل، خاصة في مدن التطوير. وبدعم مالي من الحكومة، وإجراءات حماية من المنافسة الخارجية، استطاع عدد من الشركات أن يسيطر على السوق. وعندما فُتح الاقتصاد الإسرائيلي أمام التجارة الخارجية، أصبح لزاماً على تلك الشركات أن تعمل للتصدير، ولكنها، بسبب توجهاتها، ومستوى جودة منتجاتها، لم تكن مهيأة للمنافسة في الأسواق العالمية. وفشل عدد كبير من هذه الشركات في مواجهة التحدي الجديد، فيما خلا شركتين، «فولغات» و«دلتا»، اللتين أصبحتا مصدرتين كبيرتين للألبسة. ويكمن نجاحهما الجزئي في تدني تكلفة العمل، وفي رُقيّ التصميم المطرد، والتقدم التكنولوجي، والتسويق الناجح. وقد طورت هاتان الشركتان علاقات وثيقة مع مشترين أجانب، خاصة مع شركة «ماركس أند سبنسر» البريطانية، التي قدمت لهما المشورة حول التحكم بجودة الإنتاج.[120] وقد كانت هذه الصناعة تشغّل حوالي 40,000 عامل في سنة 1996، وكان نصيبها من المردود الصناعي 5,343 مليون شيكل من الأنسجة، و4,022 مليون شيكل من الألبسة.[121]

4– صناعة الألماس

وقد أنشئت هذه الصناعة (1939) بامتياز منحته حكومة الانتداب لمبادرين يهود، جاؤوا إلى فلسطين من بلجيكا، جراء الحرب العالمية الثانية، وبالتالي، انقطاع الاتصال مع مصدر الألماس الخام في جنوب أفريقيا (انظر أعلاه: باب «تهويد السوق»). وكان مركزها الأول في مدينة نتانيا، ثم انتقل إلى مواقع أخرى. وبلغت قيمة صادراتها الصافية 12 مليون دولار سنة 1950، وارتفعت إلى 2,9 مليار دولار سنة 1990. والقيمة المضافة في هذه الصناعة متدنية، وتبلغ حوالي 15٪. ويذهب الجزء الرئيسي من قيمة الألماس المصقول

(118) Rivlin, Israeli Economy, p. 64.
(119) Statistical Abstract (1997), p. 370.
(120) Rivlin, Israeli Economy, p. 64-65.
(121) Statistical Abstract (1997), p. 370.

المصدَّر من إسرائيل، إلى تسديد ثمن الألماس الخام المستورد. والقيمة المضافة ناتجة عن عملية الصقل، التي يشتغل فيها حوالي 11,000 عامل. وتحظى هذه الصناعة بدعم حكومي، عبر ترتيبات خاصة بضريبة الدخل على مبيعاتها؛ فهي تُعامَل على أنها سوق حرة، بدافع الرغبة في الحفاظ على أمكنة العمل للمشتغلين فيها، وليس الفائدة للاقتصاد ككل.[122]

5 – صناعة الإلكترونيات والتقنية العالية

هناك تداخل كبير بين قطاعي هذه الصناعة – المدني والعسكري – يجعل التمييز بينهما صعباً، خاصة في ظل التعتيم على المعلومات المتعلقة بالقطاع العسكري. ولعل النمط الأهم في الإنتاج الصناعي الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة، هو التطوير التقني عبر البحث المحلي، وبيع المنتجات في الخارج. وهذا النمط ينطبق على الإلكترونيات بشكل خاص. «فتصدير الإلكترونيات والسلع الكهربائية بلغ ما قيمته 1,6 مليار دولار في سنة 1990. وفي عام 1968، بلغت قيمة صادرات السلع القائمة على البحث والتطوير المحليين أقل من 200 مليون دولار؛ وفي سنة 1985، كانت قد وصلت إلى مليارين، بالأسعار الجارية. وكان نصيبها من مجمل الصادرات الصناعية (فيما عدا الألماس) قد ارتفع من 22٪ إلى 40٪ خلال هذه الفترة». وكان من أهم إسهامات هذا القطاع تدويل الاقتصاد الإسرائيلي. «لقد جلبت تطورات سريعة في تقنيات الإنتاج والتسويق، وأفادت من العاملين ذوي المهارة العالية. كما تحملت جزءاً كبيراً من النفقات على البحث والتطوير». وإذ يصعب تصنيف الشركات في هذا القطاع، فإنها، عموماً، تشمل التجهيزات الطبية والعسكرية وأجهزة الاتصال، وكذلك الأنظمة المحوسبة للري والطاقة. وتميزت هذه الشركات بالنمو السريع. «فشركة «ساتيكس» مثلاً، التي تصنّع آلات لتظهير الألوان، والتي يعتبر إنتاجها من بين الأرقى من نمطه في العالم، زادت مبيعاتها من 4,3 مليون دولار في سنة 1975، إلى 352 مليون دولار في سنة 1990. ومثال آخر هو شركة «إلسينت»، التي تنتج الآلات الطبية، والتي زادت صادراتها من مليون دولار في 1969/ 1970، إلى 147 مليون دولار في سنة 1985. ويتلاءم مع هذا النمط أيضاً نموّ شركة «تاديران» وتطوّرها».[123]

وقد أُنشئ العديد من هذه الشركات على أيدي مهندسين، ذوي توجه تصنيعي،

(122) Rivlin, Israeli Economy, p. 65.
(123) Ibid, pp. 65-66.

دون التسويقي. وبذلك، لعبوا دوراً هاماً في الاقتصاد الإسرائيلي. ووجدت منتجاتهم المدنية أسواقاً ملائمة في الخارج، لم تكن الشركات الكبرى توليها اهتماماً كبيراً. _«فالمرونة في التصميم والإنتاج، هي من ميزات إسرائيل التنافسية؛ والأهم بالنسبة إلى العديد من الشركات الصغيرة هو استعدادها لإنتاج دفعات صغيرة، وقدرتها على ذلك». وكان طبيعياً أن يتوقف نجاحها على حركة السوق في الخارج؛ وعندما تعرضت هذه السوق إلى الركود في منتصف الثمانينات، فقد واجهت تلك الشركات المصاعب، مما اضطرها إلى إعادة ترتيب أوضاعها. والسوق الرئيسية لهذه الشركات هي الولايات المتحدة الأميركية. «إن صناعة الإلكترونيات، التي تشكل الجزء الرئيسي من قطاع التقنية العالية، قد شهدت تطوراً سريعاً. ومن فوائدها الأخرى للاقتصاد أن القيمة المضافة فيها تصل إلى ما بين 50-60٪، وهي أعلى من المعدل الصناعي العام. وحصتها من الصادرات أعلى من نصيبها من الإنتاج».[124] وفي سنة 1996، كان نصيبها من مردود الصناعة العام كالتالي: 4,199 مليون شيكل من المحركات الكهربائية ولوازم التوزيع الكهربائي؛ 3,504 مليون شيكل من عناصر إلكترونية (قطع)؛ 8,507 مليون شيكل من عتاد الاتصالات الإلكتروني؛ و11,400 مليون شيكل من العتاد الصناعي للمراقبة والإشراف، ومن التجهيزات الطبية والعلمية.[125]

من الواضح أن الصناعة في إسرائيل، بصرف النظر عن الأزمات الدورية العابرة، وبالتالي فترات الصعود والهبوط، قد حققت نمواً كبيراً في الكم، وتقدماً ملحوظاً في النوع. وقد تضافرت لذلك عدة عوامل، لعل أهمها سياسة الحكومة في تطوير الصناعة، التي استطاعت أن تجمع بشكل ناجح بين وسائل الإنتاج المتوفرة، ووضعها على سكة التنفيذ من خلال التخطيط، من جهة، وبين إيجاد المنافذ لمنتجات هذه الصناعة، سواء في السوق المحلية أو الخارجية، من جهة أخرى. والأكيد أن صناعة الإلكترونيات والتقنيات العالية ما كانت ممكنة لولا التوظيف الكبير في البحث والتطوير، ولولا توفر طاقة العمل الماهرة، سواء من مصادر داخلية أو خارجية. فبالإضافة إلى ما تسهم به محلياً على الصعيدين، فإن إسرائيل، وعبر علاقاتها الأميركية، تلقت مبالغ طائلة للتوظيف في البحث والتطوير، كما حصلت على طاقة معرفية وعلمية هائلة عبر الهجرة من الخارج، والتي لم تكلفها شيئاً يذكر. «فلدى إسرائيل أحد أعلى معدلات الصرف على البحث والتطوير، مقارناً بالدخل القومي العام، في العالم. وكان في سنة 1983 يساوي 3,04٪

(124) Ibid, p. 66.
(125) Statistical Abstract (1997), p. 370.

مقارناً بـ 2,7٪ في الولايات المتحدة، و2,6٪ في اليابان». وكان المبلغ المعلن 707 مليون دولار في ذلك العام، والأكيد أنه أكبر من ذلك. وقد ذهب جزء كبير منه إلى المشاريع العسكرية، وأفادت منه الصناعة المدنية، الأمر الذي تمخض عن زيادة التصدير في القطاعين. ولتعزيز هذا الجانب في عملية التطوير الصناعي، فقد أنشأت الحكومة «مكتب العالم الرئيسي» في وزارة الصناعة والتجارة (1968)، وفي وزارات أخرى لاحقاً. هذا بالإضافة إلى إسهام «وزارة العلم والتطوير»، التي تعمل بالتعاون مع «المجلس القومي للبحث والتطوير». وفي ميزانية الحكومة لسنة 1983، كان المبلغ المخصص للبحث والتطوير 220 مليون دولار.[126]

وتفيد المصادر الرسمية الإسرائيلية أن مجمل الإنفاق على البحث والتطوير في القطاع الصناعي المدني بلغ 5,231,1 مليون شيكل في سنة 1994، تحمل قطاع الأعمال الخاص 36٪ منها، والحكومة 40٪، ومعاهد التعليم العالي 10٪، ومؤسسات غير تجارية 7٪، ومصادر خارجية 7٪.[127]

وعدا الدور المركزي في التوظيف الرأسمالي في الصناعة (انظر أعلاه)، قامت الحكومة في إسرائيل بدور رئيسي في تحقيق التقدم التكنولوجي. فبالإضافة إلى الثروة العلمية والمعرفية التي حصلت عليها إسرائيل من الهجرة، والمساعدات الخارجية الضخمة، وظفت حكومتها مبالغ طائلة في التعليم، وخاصة في المعاهد العالية، لإعداد العلماء والمهندسين والمهنيين اللازمين لتطوير التكنولوجيا، ونقلها إلى حيز التطبيق العملي. «لقد أقامت «معهد إسرائيل للمعايير»، وشجعت حملة شراء المنتجات المحلية، وسمحت بتسريع وتيرة الاستهلاك، وشجعت الاستثمار الأجنبي، وأقامت معاهد للبحث الصناعي، ومعهد للإنتاجية، وساعدت في برامج التسويق للصادرات، من خلال معهد التصدير جزئياً. كما ساعدت في الحصول على براءات الاختراع، وعقدت اتفاقات تجارية دولية، ووظفت في التعليم والتدريب، كما شجعت تطوير التعليم الإداري.[128]

وعن دور الجامعات في هذا المجال، يقول الباحث فضل النقيب: «إن قدرة الجامعات الإسرائيلية على تخريج المهندسين والمتخصصين في مختلف أنواع العلوم، بكفاءة علمية عالية، هي التي توفر الدعم الرئيسي للبحث العلمي. ولقد ازدادت قدرة هذه الجامعات على التوسع في الاختصاصات العلمية ازدياداً مطرداً. فبينما خرّجت الجامعات الإسرائيلية 11,500 مهندس [ومهني] في سنة 1972، استطاعت أن تخرّج 30,800 سنة

(126) Rivlin, Israeli Economy, p. 67.
(127) Statistical Abstract , p. 545.
(128) Rivlin, Israeli Economy, p. 67.

1984. وهكذا، إذا أخذنا مجموع العاملين في الصناعة، فإننا نجد أن هناك 33 مهندساً لكل 1000 عامل، بينما كان هذا العدد فقط 8 سنة 1965. وبصورة إجمالية، نجد أن نسبة المتخرجين الجامعيين إلى القوة العاملة هي أيضاً في ازدياد مستمر؛ فقد كانت 7,6٪ سنة 1973، ووصلت إلى 13٪ سنة 1983. من ناحية أخرى، فإن عدد العاملين في حقل البحث العلمي كان سنة 1970 لا يزيد على 886 باحثاً، فأصبح 3,260 باحثاً سنة 1985، [وزاد على 11,000 في بداية التسعينات]. ومما يساعد في تطوير مجالات البحث العلمي في إسرائيل وضع الجامعات الحرّ، ووجود بيروقراطية حكومية عقلانية، ووجود علاقات قوية جداً بين الجامعات الإسرائيلية والأميركية، والمساعدات المالية التي ترسل إلى إسرائيل خصيصاً لدعم البحث العلمي، سواء أكان ذلك من الحكومة الأميركية أم من الجوالي اليهودية في أميركا وأوروبا».[129]

وتفيد المصادر الإسرائيلية الرسمية أن حساب الصناعة الاقتصادي لسنة 1996 كان كالتالي: مجمل الدخل العام 101,337,4 مليون شيكل، منها 68,519,3 مليون من المبيعات في السوق المحلية، و30,438,3 مليون من الصادرات، والباقي من عمليات أخرى. وهذا عدا ما زاد عندها من مخزون بقيمة 196,5 مليون شيكل، ومواد أولية بقيمة 175,5 مليون شيكل. وبلغ المال المستثمر فيها لشراء المواد الصناعية 59,584,0 مليون شيكل، استهلك منها ما قيمته 59,408,8 مليون شيكل، إضافة إلى استثمارات عامة بقيمة 6,435,8 مليون شيكل. وبلغت تكلفة العمل في هذا الإنتاج 23,921,0 مليون شيكل، وأجور المباني والعدد 1,151,2 مليون شيكل. وبلغ الربح والفوائد على الأموال 10,224,5 مليون شيكل. وقد تصدّرت الإلكترونيات فروع الصناعة الأخرى، فبلغ دخلها العام 18,077,3 مليون شيكل، منها 7,673,9 مليون شيكل من المبيعات المحلية، و9,949,9 مليون شيكل من الصادرات، والباقي من عمليات أخرى. وبلغ المال المستثمر فيها 9,305,8 مليون شيكل، وتكلفة العمل 5,445,9 مليون شيكل، والربح 1,999,3 مليون شيكل. ويليها فرع المأكولات والمشروبات والتبغ، الذي بلغ دخله العام 16,403,5 مليون شيكل، منها 14,818,5 مليون شيكل من المبيعات المحلية، و1,364,4 مليون شيكل من الصادرات. وبلغ المال المستثمر فيه 11,303,6 مليون شيكل، وتكلفة العمل 2,726,5 مليون شيكل، والربح 1,301,6 مليون شيكل. ويليهما فرع الكيماويات، الذي بلغ دخله 14,158,4 مليون شيكل، منها 8,076,4 مليون شيكل من المبيعات المحلية، و5,815,7 مليون شيكل من الصادرات. وبلغ المال المستثمر فيه 9,453,0 مليون شيكل، وتكلفة العمل 2,207,5

(129) النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، ص 98-99.

مليون شيكل، والربح 1,531,6 مليون شيكل. ويأتي في المرتبة الرابعة فرع المنتجات المعدنية، الذي بلغ دخله 9,859,9 مليون شيكل، والمال المستثمر فيه 5,017,9 مليون شيكل، وتكلفة العمل 2,978,5 مليون شيكل، والربح 915,8 مليون شيكل.[130]

ج – التجارة الخارجية

التجارة الخارجية، كالدعم المالي الخارجي، ضرورة حيوية لإسرائيل، نظراً لصغر سوقها الداخلية، وشحّ مواردها الطبيعية. فكما ظلت تستهلك أكثر مما تنتج، وبالتالي، بقيت بحاجة مستمرة إلى الدعم الخارجي، هكذا ظلت تستورد أكثر مما تصدر، وبالتالي، بقي العجز سمة ملازمة لميزان مدفوعاتها التجاري. ويقول الباحث فضل النقيب: «تعتمد إسرائيل اعتماداً رئيسياً على التجارة مع العالم الخارجي، حتى أن حجم ما تستورده من الخارج بلغ في السبعينات ثلثي حجم الناتج المحلي الإجمالي؛ وهي نسبة كبيرة جداً، إذ أن إسرائيل تستورد تقريباً كل حاجاتها من النفط، والمواد الأولية، كما أنها تستورد سلعاً للاستهلاك وللتكوين الرأسمالي. هناك ثلاث صفات لازمت موضوع التجارة الخارجية في إسرائيل: أولاً؛ الاعتماد على الاستيراد من الخارج كبير، ويتزايد بصورة دائمة. فبينما كانت نسبة الاستيراد إلى الناتج القومي الإجمالي لا تزيد على الثلث في الخمسينات، ازدادت إلى نحو 45٪ في الستينات، ووصلت إلى أكثر من 60٪ في السبعينات، وإلى نحو 70٪ أواخر الثمانينات. ثانياً؛ إن حجم الاستيراد الكبير يتطلب حجماً مماثلاً من الصادرات لدفع تكلفته. ولقد ازداد حجم الصادرات أيضاً بصورة مطردة. فبينما كانت الصادرات لا تزيد عن 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الخمسينات، أصبحت تشكل أكثر من 25٪ في الستينات، وبلغت 40٪ في السبعينات، ونحو 50٪ أواخر الثمانينات. ثالثاً؛ على الرغم من الازدياد المطرد في حجم الصادرات فإنه لم يستطع قط أن يكون مساوياً لحجم الاستيراد؛ ولهذا، فلقد عانت إسرائيل بصورة دائمة عجزاً في ميزان المدفوعات التجاري».[131]

وتغطي إسرائيل العجز في ميزان مدفوعاتها بالمساعدات الخارجية والاستدانة من البنوك الأجنبية. وعلى الرغم من المحاولات الجادة لزيادة الصادرات، والإنجازات التي تحققت على هذا الصعيد في تقليص الفجوة بين تكلفة الاستيراد ومردود التصدير، فإن الفجوة ظلت قائمة، وإن تفاوتت اتساعاً من سنة لأخرى. «إن العجز الكبير في منتصف

(130) Statistical Abstract, pp. 382-384.

(131) النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، ص 82-83.

السبعينات، وفي الفترة ما بين 1978 – 1984، تمخض عن أزمة خطيرة. ومنذ 1985، مولّت التحويلات من جانب واحد، والتي تألفت أساساً من المساعدة الأميركية، العجز الناجم عن استيراد البضائع والخدمات، ونتيجة لذلك حصلت فوائض صغيرة في الحساب الجاري لعدد من السنين». وبالنسبة إلى الناتج القومي العام، فقد تعاظمت الواردات والصادرات على حد سواء، ولكن العجز في الحساب التجاري ازداد بشكل ملحوظ. «ففي سنة 1949، غطت صادرات إسرائيل من البضائع 11,3٪ من فاتورة استيرادها. وفي سنة 1990، وصلت التغطية إلى 78٪، ولكن حجم الفجوة – 2,3 مليار دولار – بقي كبيراً». ولم تُجد محاولات الحكومة لمعالجة هذا الوضع نفعاً. «فخلال الستينات والسبعينات، تعاظم التوكيد على الصادرات كوسيلة لتوليد النمو الاقتصادي والاستقلال. وتجاوزت الصادرات الواردات في معدل النمو، إلا أنه بسبب القاعدة الواسعة للواردات، فقد استمر العجز. ومنذ منتصف السبعينات، كان تعاظم نصيب الواردات العسكرية والنفط وخدمات الديون مسؤولاً عن الزيادة في العجز العام. وعلى العموم، كانت السنوات السابقة لعام 1972 تتميز بنمو سريع؛ والعجز التجاري فيها جرى تمويله بالتحويلات من الخارج وبالمساعدة من حكومة الولايات المتحدة إلى حد كبير». ولكن حرب 1973 زادت الواردات العسكرية وتكلفة استيراد النفط (انظر أعلاه)، ثم جاء إخلاء سيناء ليحرم إسرائيل من نفطها (1980). وبذلك ارتفعت فاتورة النفط من 93 مليون دولار في سنة 1972، إلى 628 مليون دولار في سنة 1975، وبلغت الذروة في سنة 1980، حيث وصلت إلى 1,8 مليار دولار، أي ما يساوي 8٪ من الناتج القومي العام. وكان معدل الصرف السنوي على استيراد النفط في النصف الأول من السبعينات يساوي 320 مليون دولار، فأصبح في بداية التسعينات 1,5 مليار دولار. [132]

والأكيد أن الاقتصاد الإسرائيلي ما كان ليصمد أمام هذا العجز لولا الدعم الخارجي، وخاصة الأميركي. ولكن ارتباط الاقتصاد الإسرائيلي بالأميركي كان سيفاً ذا حدين. «فالاقتصاد الإسرائيلي كان مرتبطاً دائماً بالدولار الأميركي (الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الوحيد الأكبر لإسرائيل)، وهذا الارتباط، مع نقد ترتفع قيمته، زاد سعر البضائع الإسرائيلية خارج مناطق الدولار. وأخيراً، فإن قوة الدولار إزاء العملات الأوروبية الغربية خلال هذه الفترة، أضعفت قدرة إسرائيل التنافسية أكثر في أوروبا الغربية، سوقها الرئيسية». وبعد الأزمة الحادة في منتصف الثمانينات، جاءت المساعدة

(132) Rivlin, Israeli Economy, pp. 81-82.

الاقتصادية الطارئة من الولايات المتحدة، متواكبة مع برنامج الاستقرار الاقتصادي (تموز/يوليو 1985)، ليخففا من وطأة الوضع، وليوفرا المال اللازم لتغطية العجز في الحساب الجاري، ولكن دون إيجاد حل جذري للمشكلة (انظر أعلاه). «ففي 1987 و1988 تدهور الوضع، عندما ارتفعت صادرات البضائع، ولكن الواردات ازدادت بسرعة أكبر. ومع أن المساعدة الاقتصادية الطارئة من الولايات المتحدة قد انتهت، فإن تحويلات أخرى من الخارج كانت كبيرة بما يكفي لتمويل الزيادة في العجز التجاري. وكان القطاع الخاص في السنوات الأخيرة قد باع نقداً أجنبياً، الأمر الذي يعكس ثقته الأكبر بالشيكل، وهو ما ساعد ميزان المدفوعات». [133]

التصدير

لدى قيام إسرائيل، كانت الحمضيات تتصدر قائمة صادراتها. «ففي سنة 1953، غطّت الزراعة 53٪ من الصادرات، والألماس 22٪، والصناعة 43٪. ومنذ أواخر الخمسينات أصبح طيف من السلع الصناعية، ذات الطبيعة المتطورة باطراد، المجموعة الأكبر. وفي سنة 1965، غطت الزراعة حوالي ربع مردود الصادرات فقط، والصناعة حوالي النصف. وبعد عشر سنوات، هبط نصيب الزراعة إلى حوالي 15٪، وشكّل الألماس 30٪، والصناعة 55٪». وقد تراجعت الزراعة أكثر لاحقاً، وارتفع الألماس قليلاً، والصناعة أكثر. وفي سنة 1990، كان صافي قيمة صادرات إسرائيل يساوي 11,576 مليون دولار، منها 655 مليون دولار من الزراعة، و3,054 مليون دولار من الألماس، و7,890 مليون دولار من الصناعة. وقد عكس نمط تطور الصناعة مسار التخصص. «فالشركات الإسرائيلية دخلت الأسواق الدولية لتحرر نفسها من الاعتماد على سوق محلية صغيرة وغير مستقرة. وإعادة هيكلة عدد من الشركات الكبيرة، التي وقعت في صعوبات مالية حادة، تمخضت عن إغلاق خطوط الإنتاج الأقل ربحية، وعن مزيد من التخصص. وأصبحت المنتجات الإبداعية، القائمة على البحث والتطوير المحليين، والتي تدرّ أرباحاً عالية نسبياً، أكثر أهمية باطراد. والمثال الأفضل في السنوات الأخيرة هي الأدوات العلمية وأجهزة القياس، وما يتصل بهما، والتي نمت صادراتها بسرعة تساوي ثلاثة أضعاف الصادرات الصناعية عامة، بأسعار الدولار الجارية بين سنتي 1985 و1990». [134]

في الفترة ما بين 1986 – 1987، أصيب قطاع الإلكترونيات بحالة من الركود

(133) Ibid, pp. 86-87.
(134) Ibid, p. 87.

في الأسواق الدولية، تعافى منها في سنة 1989. في المقابل، شهدت صناعة النسيج والألبسة تعاظماً في الطلب من سوقها الرئيسية في أوروبا الغربية (1986 – 1987). وقد أفادت من ارتفاع سعر العملات الأوروبية في مقابل الدولار، الأمر الذي ساعد في تخفيض تكلفة البضائع الإسرائيلية، وبالتالي، في تعزيز قوتها التنافسية. ولكن ذلك لم يدم طويلاً، إذ عاد إلى وضعه السابق في 1988 – 1989. وبسبب شحّ الموارد الطبيعية المحلية، فالصادرات الإسرائيلية عامل رئيسي في زيادة الطلب على الواردات. وبناء عليه، فالقطاعات ذات القيمة المضافة محلياً، هي التي تسهم أكثر في تعديل ميزان المدفوعات. «وفي سنة 1953، كانت القيمة المضافة في الزراعة 60٪، وفي الألماس 14٪، وفي الصناعة 35٪. وفي سنة 1965، وصل نصيبها في الزراعة إلى 80٪ وفي الألماس إلى 23٪ وفي الصناعة إلى 59٪. ومنذئذ، كان التغير طفيفاً نسبياً. أما تصدير الخدمات، فبلغت قيمته 745 مليون دولار في سنة 1972، منها 212 مليون دولار من السياحة. وفي سنة 1989، بلغت قيمة تصدير الخدمات 4,9 مليار دولار، منها 1,5 مليار دولار من السياحة؛ حيث زار إسرائيل حوالي 1,2 مليون سائح. «وتصدير خدمات النقل والشحن يعكس التكلفة العالية لهذا القطاع من إسرائيل إلى جميع أسواقها عملياً؛ فالقليل جداً من التجارة يجري مع الدول المجاورة. وفي سنة 1989، بلغت قيمة تصدير الخدمات 1,8 مليار دولار، منها 440 مليون لاستيراد البضائع إلى إسرائيل عبر النقل الجوي والبحري». [135]

وتفيد المصادر الرسمية أن قيمة الصادرات المدنية الإسرائيلية في سنة 1996 كانت، حسب فروعها الأساسية، وأسواقها الرئيسية، كالتالي: المجموع 20,510,1 مليون دولار، منها 6,576,0 مليون دولار إلى المجموعة الأوروبية، و12,612,7 مليون دولار إلى دول أخرى رئيسية، مثل الولايات المتحدة (6,281,7 مليون دولار)، وهونغ كونغ (1,066,4 مليون دولار)، واليابان (1,216,5 مليون دولار). وكان نصيب الصادرات الزراعية 800,6 مليون دولار، منها 609,6 مليون دولار إلى المجموعة الأوروبية، و137,9 مليون دولار إلى دول أخرى رئيسية، والباقي إلى دول أخرى. أما نصيب الصادرات الصناعية فكان 18,310,7 مليون دولار، منها 1,442,4 مليون دولار إلى المجموعة الأوروبية، و11,849,0 مليون دولار إلى دول أخرى رئيسية، مثل الولايات المتحدة (5,899,4 مليون دولار)، وهونغ كونغ (1.035,3 مليون دولار)، واليابان (1,168,3 مليون دولار). وكانت قيمة هذه الصادرات بدون الألماس 13,050,2 مليون دولار، منها 4,611,1 إلى المجموعة الأوروبية، و7,558,2 إلى دول رئيسية، والباقي إلى دول أخرى. أما الصادرات

(135) Ibid, p. 88.

الأخرى على أنواعها فبلغت 449,4 مليون دولار، منها 53,3 إلى المجموعة الأوروبية، و377,5 إلى دول رئيسية أخرى، كان نصيب الولايات المتحدة منها 305,3 مليون دولار. ويسترعي الانتباه حجم التصدير إلى بلدان مثل: تايلاند (334,5 مليون دولار)، وكوريا الجنوبية (364,5 مليون دولار)، وسنغافورة (200,6 مليون دولار)؛ فيما الصادرات إلى مصر 57,9 مليون دولار فقط، وإلى تركيا 197,2 مليون دولار، والبرازيل 186,8 مليون دولار، والأرجنتين 95,0 مليون دولار، وأوكراينا 68,6 مليون دولار، وأستراليا 214,4 مليون دولار. [136]

الاستيراد

تستورد إسرائيل كماً ضخماً من البضائع بسبب شحّ مواردها الطبيعية. فهي تستورد سلعاً استهلاكية لسدّ حاجة السوق المحلية، وأخرى إنتاجية من المواد الأولية التي تستخدمها في الصناعة؛ وأخرى استثمارية من الآلات والمعدات التي تستعمل في الإنتاج وتضيف إلى حجم التراكم الرأسمالي. «بالنسبة إلى إسرائيل، فإن حصة الأسد من سلع الاستيراد كانت، ولا تزال، من نصيب سلع الإنتاج؛ فهي تأخذ دوماً أكثر من ثلثي حجم الاستيراد. أما السلع الاستهلاكية، فلم تتجاوز قط 11٪ من حجم الاستيراد. وعلى سبيل المثال، ففي سنة 1985 كانت نسب الأنواع الثلاثة من حجم الاستيراد العام على النحو التالي: السلع الاستهلاكية 7,6٪؛ السلع الاستثمارية 17,2٪؛ السلع الإنتاجية 75,2٪. أما في سنة 1990، فلقد أصبحت (وفق الترتيب السابق) 10,4٪؛ 14,6٪؛ 75,0٪». وعملية الإنتاج الصناعي في إسرائيل تعتمد إلى حد كبير على مواد رئيسية تستوردها من الخارج، الأمر الذي يجعلها تتأثر بالتقلبات التي تحدث في الاقتصاد العالمي. «أما البلاد الرئيسية التي تستورد إسرائيل منها، فهي الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية عامة. ولقد حافظت إسرائيل على الاستيراد بصورة رئيسية من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا... إن نحو نصف الاستيراد الإسرائيلي يأتي من هذه الدول الثلاث». [137]

منذ قيامها، حققت إسرائيل تقدماً ملحوظاً في تغطية تكلفة وارداتها عبر مردود صادراتها، ولكن ميزان مدفوعاتها ظل سالباً. «وبينما لم تكن في الخمسينات تستطيع أن تغطي حتى ربع وارداتها، فإنها في سنة 1960 قد أصبحت قادرة على تغطية 41٪ من وارداتها، وفي منتصف الثمانينات ثلاثة أرباعها. ومع نهاية سنة 1989، غطت الصادرات

(136) Statistical Abstract, pp. 234-235.

(137) النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، ص 84–86.

81,1٪ من مجموع الواردات، و87,4 من الواردات المدنية». وخلال هذه الفترة، كان تعاظم الصادرات رهناً بتزايد الواردات، وذلك لشحّ الموارد المحلية. «وهكذا، خلال الـ 25 سنة من 1961 – 1986، زادت الواردات للفرد من 269 دولار في 1961، إلى 2,128 في 1986. وزادت الصادرات للفرد من 110 دولار إلى 1,586 على التوالي. وفي سنة 1989، كانت واردات البضائع للفرد 2,738 دولاراً، فيما الصادرات للفرد وصلت إلى 2,394 دولاراً. وعلى الرغم من الجهود الكثيرة، فإسرائيل لا تزال غير قادرة على موازنة ميزانها التجاري، والعجز الدائم في الحساب الجاري لميزان مدفوعاتها ظل على الدوام السمة المميزة للاقتصاد الإسرائيلي. وكان هذا العجز إحدى الطرق لتمويل التوظيف، على الرغم من انعدام التوفير المحلي الصافي: والتوفير الحكومي السالب في إسرائيل كان أعلى بكثير من مستوى التوفير الخاص. وفائض الاستيراد سمح للإسرائيليين برفع كل من استهلاكهم العام والخاص، مع الحفاظ في نفس الوقت على تراكم رأسمالي عال».[138]

وليس فقط أن إسرائيل ظلت تستورد أكثر مما تصدر، بل إن فائض الاستيراد ظل يتزايد على الدوام. «وقد كان الأدنى في سنة 1954 (232 مليون دولار)، ووصل إلى مستوى 400 – 550 مليون في الستينات، وزاد على مليار في سنة 1970. وفي منتصف السبعينات بلغ فائض الاستيراد حوالي ثلث الدخل القومي (أو 20٪ من مجمل الموارد). ومنذئذ، انخفض فائض التصدير بالنسبة إلى الدخل القومي، ولكن الكمية المطلقة وصلت إلى مستويات عالية جداً. ففي 1988، كان مجموع فائض الاستيراد 5,327 مليون دولار، هبوطاً من ذروة 5,807 مليون دولار في سنة 1987. وفي سنة 1989، جرى تخفيضه بشكل حاد إلى 3,7 مليار دولار». ولقد استطاعت إسرائيل أن تمول جزءاً كبيراً من فائض الاستيراد عبر تحويلات مالية من جانب واحد، أي من المساعدات والهبات. وعبر السنين، جندت إسرائيل أموالاً تغطي 60-70٪ من العجز في حساب البضائع والخدمات المستوردة؛ أما الباقي فمولته عبر قروض قصيرة، أو طويلة، الأمد. وكانت مصادر التمويل الخارجي الرئيسية: الجباية اليهودية، والمساعدة الأميركية، والتعويضات الألمانية (انظر أعلاه). «وكانت الهبات والقروض التي مولت أكثر من 70٪ من العجز منذ سنة 1973، تأتي من الحكومة الأميركية. وقد انعكست هذه المساعدة عملياً في ارتفاع التحويلات من جانب واحد في النصف الثاني من السبعينات، وبشكل رئيسي في الثمانينات. والجزء الأكبر من المساعدة الأميركية كان يمنح لأغراض الدفاع، وتألف من واردات عتاد عسكري أميركي الصنع. وفي النصف الثاني من الثمانينات، بلغت قيمة تلك المساعدة 3 مليارات دولار

(138) Aharoni, The Israeli Economy, p. 276.

سنوياً، منها 1,8 مليار كمساعدة عسكرية، و1,2 مليار لأغراض مدنية». والمساعدة المدنية غطت خدمات القروض السابقة؛ وفي سنتي 1985 و1986، أضافت الولايات المتحدة مبلغ 750 مليون دولار كمساعدة طارئة كل سنة. «وكان كلما كبرت هذه المساعدة، كنسبة مئوية من الموارد المتوفرة، كلما أصبح اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة أكبر».[139]

وتفيد المصادر أن إسرائيل استوردت في سنة 1996 ما قيمته 29,949,0 مليون دولار، منها: 1,703,2 مليون من الأغذية والحيوانات، و114,5 مليون من المشروبات والتبغ، و669,6 من المواد غير المصنعة وغير المأكولة، و1,824,5 مليون من الوقود المعدني وزيوت التشحيم، و68,9 مليون من الزيوت الحيوانية والنباتية، و2,701,6 مليون من المواد الكيماوية ومنتجاتها، و9,205,1 مليون من البضائع المصنعة، و10,452,7 مليون من المكائن وتجهيزات النقل وأجهزة الاتصال والكهرباء، و2,656,3 مليون من المنتجات المصنعة المختلفة، و562,6 مليون من بضائع مختلفة أخرى. أما بالنسبة إلى البلدان التي استوردت إسرائيل منها فكانت كالتالي: من أوروبا 18,018,4 مليون دولار، تتصدرها بلجيكا واللوكسمبورغ (3,650,0 مليون دولار)، وتليها ألمانيا (2,817,0 مليون دولار)، ثم المملكة المتحدة (2,649,0 مليون دولار)، ثم فرنسا (1,179,0 مليون دولار)، ثم هولندا (956,7 مليون دولار)، ثم أسبانيا (630,0 مليون دولار)، ثم السويد (368,3 مليون دولار). والباقي من الدول الأوروبية الأخرى. ومجموع ما استوردت من دول آسيا كانت قيمته 3,048,5 مليون دولار، بلغ نصيب اليابان منه 1,105,0 مليون دولار، والباقي من بلدان أخرى متعددة. واستوردت من أفريقيا ما قيمته 389,5 مليون دولار، كان لجنوب أفريقيا النصيب الأكبر منها (304,0 مليون دولار). ومن أميركا استوردت ما قيمته 6,446,7 مليون دولار، كان نصيب الشمالية منها 6,179,3 مليون دولار، وذهب معظمه إلى الولايات المتحدة (5,981,6 مليون دولار). ونصيب أميركا الجنوبية كان 253,8 مليون دولار. والباقي من بلدان أخرى.[140]

يتضح من حساب إسرائيل التجاري أن تعاملها الرئيسي، سواء لناحية الاستيراد أو التصدير، هو في المقام الأول مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية؛ ولها مع كل منهما اتفاقات تجارية متشعبة، تعود بنفع عميم على الاقتصاد الإسرائيلي. فمنذ سنة 1962، بدأت إسرائيل تفاوض المجموعة الأوروبية على اتفاق تجاري تفضيلي؛ وقد تم توقيعه في سنة

(139) Ibid, pp. 276-278.
(140) Statistical Abstract, pp. 230-231.

1970، وبموجبه تم تخفيض الرسوم بنسبة 50٪ على 70٪ من الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلى دول المجموعة، وعلى 40٪ من صادرات الحمضيات إليها. وقد جرى توسيع الاتفاق في سنة 1975، مما سمح بالدخول الحرّ للبضائع الإسرائيلية المصنعة إلى دول المجموعة، التي توسعت في حينه، ابتداءً من تموز/ يوليو 1977. في المقابل، سمح لإسرائيل الاستمرار في إجراءات الحماية لصناعاتها المحلية حتى سنة 1989، عندما يتوجب عليها إلغاء الرسوم على جميع الصادرات الأوروبية إليها. في المقابل، وبعد توقيع «التعاون الاستراتيجي» مع الولايات المتحدة (1982)، بدأت المفاوضات (1983) على إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة بين إسرائيل وأميركا؛ وتم في نفس العام توقيع «اتفاق التجارة الحرة» (FTA)، على أن يبدأ في تموز/ يوليو 1985، ويصبح شاملاً في كانون الثاني/ يناير 1995. وكانت إسرائيل قبل توقيع الاتفاق الجديد تتمتع بمنزلة الدولة الأكثر تفضيلاً في صادراتها إلى السوق الأميركية. والاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة وإسرائيل، جاء مكملاً للاتفاق العسكري، الذي دُعي «مذكرة التفاهم» (MOU). وهذا الأخير يمنح الشركات الإسرائيلية الدخول في مناقصات على عقود عسكرية أميركية، أسوة بدول الناتو. ثم جرى التوقيع على اتفاق يسمح لإسرائيل بالمشاركة في «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» (انظر أعلاه).(141)

ويشير حساب إسرائيل التجاري إلى وجود مديونية خارجية كبيرة لتغطية العجز في ميزان المدفوعات. «فالقروض من حكومة الولايات المتحدة كانت مهمة، كما أنها مُنحت بأشكال متعددة ولأغراض مختلفة منذ إقامة الدولة. وفي الفترة ما بين 1952 و1961 بلغ مجموع الهبات والقروض الأميركية 561 مليون دولار؛ ومن سنة 1962 إلى 1972، بلغ مجموعها 1,6 مليار دولار؛ ومن سنة 1973 إلى 1985، بلغت حوالي 27 مليار دولار. وبلغ مجموعها في الفترة ما بين 1986 و1988 حوالي 10,5 مليار، كان الجزء الأكبر منها على شكل هبات. ويشكل الـ 12 مليار دولار من القروض العنصر الأكبر في الدين الخارجي». وحتى سنة 1985، كانت القروض القصيرة الأجل في ازدياد، وبالتالي، كانت الفوائد عليها عالية. «فالفائدة الصافية وتسديد الدفعات المالية المتوجبة على الدين الخارجي، كجزء من تصدير البضائع والخدمات (باستثناء صادرات الخدمات المالية)، ارتفعا من 23٪ في سنة 1981، إلى ذروة 30٪ في 1985. وفي سنة 1989 شكلا 19٪». وكانت الحكومة هي المدين الأكبر، إذ تتحمل حكومة إسرائيل حوالي ثلثي الدين الخارجي؛ وقد أمكن لها ذلك نظراً لأنها قامت على الدوام بالتزاماتها تجاه الدائنين. «وكان الدين

(141) Rivlin, Israeli Economy, pp. 86-88.

الصافي، وهو المبلغ المدين إلى أجانب، ناقصاً الأرصدة المالية في الخارج، يصل في مجموعه إلى 15,5 مليار دولار في نهاية أيلول/ سبتمبر 1991». وعلى العموم، تمتعت إسرائيل بشروط مريحة جداً للاستدانة من الولايات المتحدة، وحظيت أيضاً بتحويل الديون إلى هبات، كما حصل في سنة 1985، وبعدها. وكذلك، أفادت كثيراً من بيع السندات على الساحة الأميركية، حيث تبرع الكثيرون من أصحابها بقيمتها إلى الدولة اليهودية، من خلال الجباية اليهودية الموحدة.(142)

ولقد أسهمت المناطق المحتلة (1967) في تعديل ميزان مدفوعات إسرائيل، حيث احتلت هذه المناطق موقعاً مرموقاً في تجارتها الخارجية. والمسألة لم تتوقف عند الفارق الهائل في حجم التبادل التجاري بين الجانبين، وإنما تعداه إلى استغلال قوة العمل الرخيصة والموارد الطبيعية في تلك المناطق. وبموازاة تزايد عدد العمال العرب من المناطق المحتلة في المرافق الإسرائيلية، التي اقتضت أرباحاً طائلة من فائض قيمة عملهم، ارتفع حجم صادرات البضائع إلى تلك المناطق بشكل حاد، نتيجة لإجراءات سلطات الاحتلال القسرية. وقد وصل هذا المسار ذروته عشية الانتفاضة الشعبية العارمة (1987)، حيث وصل عدد عمال المناطق إلى أكثر من 100,000، أي ما يساوي 6٪ من قوة العمل في إسرائيل، كانت غالبيتهم تعمل في البناء، وشكلت 25٪ من قوة العمل في هذا القطاع. في المقابل، بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تلك المناطق 928 مليون دولار في سنة 1987، وتراجعت إلى 600 في سنة 1989؛ وذلك جراء الانتفاضة؛ كما تراجع كثيراً عدد العاملين في إسرائيل من المناطق. وقد كان للانتفاضة أثر واضح في تراجع السياحة في إسرائيل بحوالي 15٪ في سنة 1988، أي بما قيمته 140 مليون دولار؛ كما انعكس إحجام العمال العرب عن الذهاب إلى إسرائيل سلباً على قطاعي البناء والزراعة فيها. وعدا الخسائر المادية التي تسببت بها الانتفاضة، جراء مقاطعة منتجات إسرائيل والانكفاء عن العمل فيها، فقد ضاعفت تكلفة الاحتلال، لما فرضته على سلطاته من تعزيز القوات العسكرية في مواجهة أعمال المقاومة. «ولذلك، فالتكلفة الإجمالية كانت تساوي ما بين 1 إلى 1,5٪ من الناتج القومي العام لسنتي 1988 و1989».(143)

د – السياحة والخدمات

ظلت السياحة إلى إسرائيل تتنامى، وعدد السواح إليها يتزايد، من 23,000 زائر سنة

(142) Ibid, pp. 93-96.
(143) Ibid, pp. 101-103.

1949، إلى 1,436,000 في سنة 1985، حيث بلغ مردود السياحة 1,109,0 مليون دولار، فأصبحت تعتبر واحداً من أهم صادرات إسرائيل. وفي سنة 1950، كان 72٪ من مجموع الزائرين يهوداً، ومن الولايات المتحدة أساساً؛ أما في عام 1983، فقد تراجعت نسبة اليهود إلى 39٪ فقط، والباقي من غير اليهود، ومن الحجاج المسيحيين الغربيين أساساً. وفي البداية، كانت السياحة تابعة لمكتب رئيس الوزراء، ثم أقيمت في سنة 1960 «شركة السياحة الحكومية»، التي تحولت إلى «وزارة السياحة» في سنة 1964. «وفي سنة 1988، شغّلت الحكومة 21 دائرة سياحية رسمية، و23 مكتب إعلام سياحي فيما وراء البحار»؛ غالبيتها العظمى في عواصم الدول الأوروبية والمدن الأميركية الكبرى. وهذه المكاتب تنشر المعلومات عن السياحة في إسرائيل وتروج لها إعلامياً. «وقامت المكاتب في إسرائيل بدور مراكز إعلامية، ونظمت مناسبات خاصة كالأمسيات الفولكلورية والبرامج السياحية في الفنادق الكبرى في المدن الرئيسية... كما أشرفت على جميع الخدمات السياحية، كل منها في منطقته، بما في ذلك إدارة السياحة، ووكالات السفر، والفنادق، والمرشدين، ومكاتب تأجير السيارت. وقد وفرت وزارة السياحة دورات تدريب مهني في إدارة الفنادق للمرشدين، وموظفي وكالات السفر، والمستقبلين، والنُدُل، والعاملين في الفروع الأخرى ذات الصلة بصناعة السياحة». وعدا شركة الطيران الإسرائيلية «إل – عال»، يقوم عدد كبير من شركات الطيران الدولية بنقل السواح إلى إسرائيل ومنها. كما تعمل في هذا المجال شركة النقل البحري الإسرائيلي «تسيم» وغيرها من شركات الملاحة، التي ينظم بعضها جولات بحرية على موانئ البحر المتوسط. ومعلوم أن فلسطين، بموقعها الجغرافي والديني، وبمناخها المعتدل وجمال تضاريسها، وبآثارها التاريخية الوفيرة، ظلت على مدى العصور بؤرة جذب للزائرين من مختلف الأهواء والانتماءات.[144]

وبمرور الزمن أقيمت في إسرائيل مئات الفنادق من مستويات مختلفة، بدءاً من النُزُل المتواضعة (نجم واحد) إلى الفنادق الفاخرة (5 نجوم)؛ وهي موزعة في جميع أنحاء البلد، وليس في المدن الكبيرة فحسب. وفي المناطق الريفية، عمدت الكيبوتسات إلى إنشاء «بيوت الضيافة»، فدخلت سوق السياحة، بعد الصناعة والزراعة. وقد أقيم بعض هذه البيوت والفنادق في مناطق طبيعية جميلة وأثرية مشهورة، مثل الجليل الأعلى، ومحيط بحيرة طبريا ومشارف القدس، وجوار البحر الميت...إلخ. وخصصت وزارة السياحة 16 بيتاً للشباب، كون إسرائيل عضواً في «اتحاد بيوت الشباب الدولي». وفي العقود الأخيرة،

(144) EZI, pp. 1274-1275.

ومع تدفق السواح، وتزايد عدد المصطافين المحليين، أقيم عدد من القرى والمعسكرات السياحية. وتقوم شركات سياحية بتنظيم رحلات في جميع أنحاء البلد، وإلى مواقع أثرية معروفة. وقد أصبحت إسرائيل مركزاً لإقامة المؤتمرات الدولية، على اختلاف مواضيعها، نظراً للسمعة التي اكتسبتها في مجال العلم والتكنولوجيا والزراعة المتقدمة. وتقيم فيها منظمات دولية مؤتمرات متعددة، دينية وسياسية واقتصادية وثقافية؛ كما تعقد فيها المنظمات اليهودية والصهيونية العالمية مؤتمراتها الدورية.[145]

وتفيد المصادر الرسمية أن عدد الزائرين الذين دخلوا إسرائيل بتأشيرات دخول سياحية، في الفترة ما بين 1948 و1996، بلغ 32,690,270 شخصاً، غادر منهم 31,801,754، وبقي بشكل أو آخر 888,516. وفي سنة 1996، دخل إليها 2,100,552 زائراً، وغادرها 1,956,877، وبقي فيها 143,675. وقد توزع الزائرون حسب بلد الأصل كالتالي: 213,800 من آسيا، و1,212,500 من أوروبا، و559,000 من أميركا، غالبيتهم من الولايات المتحدة (435,100)، والباقي من بلدان أخرى.[146]

البنوك

يعود تأسيس البنوك في فلسطين إلى نهاية القرن التاسع عشر. ففي سنة 1892، أنشأ البنك الفرنسي (Credit Lyonnais) فرعاً له في يافا؛ وتبعه البنك الألماني «Deutsche Palaestina Bank» (1897). وفي سنة 1903، أنشأت المنظمة الصهيونية العالمية «بنك أنكلو – فلسطين»، كفرع لـ «صندوق الاستيطان اليهودي»، الذي اصبح لاحقاً «بنك لئومي ليسرائيل». ومنذ العشريات، توسعت شبكة البنوك في فلسطين، ولعب الاستيطان اليهودي الدور الرئيسي في هذا المجال (انظر أعلاه: باب «تهويد السوق»). ومنذ قيام إسرائيل، كانت السمة البارزة للنظام المصرفي فيها هي المركزة، إذ تقلص عدد البنوك وتعاونيات الإدخار والإقراض بشكل حاد. ومنذ منتصف السبعينات، كان نصيب المجموعات الثلاث الكبرى – بنك لئومي، وبنك العمال، وبنك ديسكونت – حوالي 90٪ من مجموع الإيداعات والأرصدة المصرفية. وإلى أن أُنشئ «بنك إسرائيل» كمصرف مركزي للدولة (1954)، كان بنك لئومي يقوم بهذه المهمة. «وبنك إسرائيل هو الآن البنك المركزي. وهو يشرف على البنوك، وحاكمه هو المستشار الاقتصادي للحكومة أيضاً». وعلى العموم، فقد أدار سياسة نقدية مقيّدة جداً، تهدف إلى تقليص

(145) EZI, p. 1276.
(146) Statistical Abstract, pp. 148, 151-152.

الطلب على الدين. ومع ذلك، فالعجز الحكومي الكبير يعني أن بنك إسرائيل لم يكن قادراً على التجميد الكلي لأثر سياسة الميزانية عبر سياسة الكوابح النقدية التي اتبعها. وغالباً ما كانت النتيجة معدلات فائدة حقيقية عالية جداً، وصلت الذروة في منتصف سنة 1985». وقد طور البنك شبكة واسعة من «الدين الموجّه»، الذي يخدم أغراضاً مختلفة، أهمها تمويل التصدير. وبنك إسرائيل مسؤول عن القيود على التداول بالعملات الصعبة، وهو يدير ميزان النقد الأجنبي للدولة (انظر أيضاً أعلاه: باب «تهويد السوق»).[147]

وبمرور الزمن، ونتيجة لمسار المركزة الجارف المدعوم حكومياً، تمكن عدد قليل من البنوك الكبيرة من الهيمنة على النظام المصرفي في إسرائيل، ولكنه ظل محكوماً بسياسة الحكومة المالية، من خلال «بنك إسرائيل» المركزي. «ويتألف نظام إسرائيل المصرفي من 25 مؤسسة، تدعى شركات مصرفية عادية، وتخضع لأنظمة السيولة التي يضعها «بنك إسرائيل»، و35 مؤسسة مالية ومصرفية أخرى. وفي نهاية 1989، أدارت البنوك العادية أكثر من 1000 مكتب مصرفي بقليل، وكانت أرصدتها حوالي 75 مليار دولار. وكان رأسمال المجموعات المصرفية الخمس الرئيسية حوالي 4 مليارات دولار، وربحت 150 مليون دولار. وكانت أرصدة الشركات التابعة والفروع فيما وراء البحار 18 مليار دولار...؛ 66٪ منها تخص فروعاً وشركات تابعة ومكاتب ممثلة في الولايات المتحدة. ويعكس حجم النشاط فيما وراء البحار جزئياً أهمية تجارة إسرائيل الخارجية، وعدم استعداد البنوك الأجنبية لفتح مكاتب لها في إسرائيل. وقد أفادت البنوك الإسرائيلية من هذا الغياب للمنافسة على السوق المحلية، والكبار منها شكلوا ما هو، في الواقع، نوعاً من الكارتل، يحدّ من المنافسة». وتقوم هذه البنوك بطيف واسع من العمليات المالية والنشاطات المصرفية، في الداخل كما في الخارج.[148]

وعدا «بنك إسرائيل»، الذي ينفذ سياسة الحكومة المالية، ويقوم بعدد كبير من المهام في الأسواق المالية، وفي الاقتصاد الإسرائيلي عامة (انظر أعلاه)، هناك ثلاثة بنوك كبرى هي: «بنك لئومي»، و«بنك العمال»، و«بنك ديسكونت» (انظر أعلاه). وكانت أرصدة بنك لئومي في نهاية سنة 1989 تساوي 31 مليار دولار؛ وشغّل 14,000 موظف، في 412 فرعاً ومكتباً، منها 70 في الخارج. وهو يملك في إسرائيل 85,5٪ من «بنك يونيون»، ومصرفين آخرين. وله في الخارج 4 شركات تابعة، و6 شركات مالية، كما يملك 89,9٪ من شركة «افريقيا – إسرائيل»، إحدى شركات التطوير العقاري في البلد،

(147) Aharoni, The Israeli Economy, pp. 232-233.
(148) Rivlin, Israeli Economy, pp. 116-117.

وكذلك شركات تأمين وصناديق إيداع. وتعود غالبية أسهمه إلى الوكالة اليهودية، كون المنظمة الصهيونية العالمية هي التي أنشأته (1903)، كفرع لـ «صندوق الاستيطان اليهودي» (JCT)، باسم «بنك أنكلو – فلسطين» (انظر أعلاه). وبعد قيام إسرائيل، دعي «بنك لئومي» (1951)، وظل البنك المركزي لإسرائيل حتى سنة 1954، عندما صدر قانون تأسيس «بنك إسرائيل». ويليه في الأهمية «بنك هابوعاليم»، التابع للهستدروت، والذي تبلغ أرصدته 30 مليار دولار. وفي سنة 1985، كان له 341 فرعاً في إسرائيل، و32 فرعاً آخر في 14 دولة أجنبية. وهو يملك 7 بنوك أخرى في إسرائيل و4 في الخارج، ومصرفي رهونات، و3 شركات استثمار مالي، و4 شركات استشارات مالية. ويأتي في المرتبة الثالثة «بنك ديسكونت»، الذي أنشئ سنة 1935، وهو أكبر البنوك الخاصة، ويملك أرصدة تساوي 13 مليار دولار. وتعود ملكيته إلى إحدى أكبر عائلات رجال الأعمال في إسرائيل (انظر أعلاه).[149]

وتفيد المصادر الرسمية الإسرائيلية أن قيمة أصول «بنك إسرائيل» والتزاماته في نهاية سنة 1996 كانت كالتالي: مجموع الأصول 51,465 مليون شيكل، منها: 72,1٪ أرصدة في الخارج (ذهب، نقد أجنبي، سندات مالية، وأرصدة أخرى بالنقد الأجنبي)، و14,5٪ دين على الحكومة (دين طويل المدى، وسُلف طارئة)، و2,4٪ قروض بالعملة الإسرائيلية، و9,4٪ سندات، و1,6٪ حسابات أخرى. أما التزاماته، فكانت كما يلي: المجموع 51,465 مليون شيكل، منها: 17,9٪ أوراق نقدية ونقود متداولة، 1,0٪ التزامات خارجية، 0,4٪ التزامات لصندوق النقد الدولي وغيره، و44,7٪ إيداعات حكومية ومؤسسات قومية، و15,5٪ إيداعات مؤسسات مصرفية إسرائيلية بالنقد الأجنبي، و16,5٪ إيداعات بنوك ومؤسسات مالية إسرائيلية بالنقد المحلي، و3,8٪ إيداعات وحسابات أخرى، و0,1٪ أموال البنك وصندوق احتياطه. أما كشف ميزان المؤسسات المصرفية، فكان كالتالي: 436,857 مليون شيكل قيمة الأصول، منها 329,982 مليون شيكل بالنقد الإسرائيلي. وهي تتوزع بنسب مئوية كالتالي: 9,0٪ إيداعات وقروض لمؤسسات مصرفية في إسرائيل، و44,3٪ دين على الجمهور، و8,8٪ ديون للحكومة، و19,2٪ استثمار في السندات، و12,5٪ حسابات طوارئ. وكانت قيمة الأصول بالنقد الأجنبي تساوي 106,875 مليون شيكل، منها 7,5٪ إيداعات في بنك إسرائيل، و24,9٪ إيداعات وقروض لمؤسسات مالية في إسرائيل والخارج، و50,7٪ دين على الجمهور، و6,6٪ سندات، و9,0٪ حسابات طارئة. أما الالتزامات فكانت كالتالي: 436,857

(149) Ibid, p. 117.

مليون شيكل، منها 330,108 مليون شيكل بالعملة الإسرائيلية، و106,749 مليون شيكل بالعملة الأجنبية. ونصيب الجمهور من هذه الالتزامات هو الأكبر، إذ يبلغ 62,9٪ بالعملة الإسرائيلية، و79,5٪ بالنقد الأجنبي.[150]

الخدمات الاجتماعية

عدا الفوائد المباشرة التي يجنيها الاقتصاد الإسرائيلي من نشاط الحكومة في هذا المجال – تمويلاً واستثماراً وتخطيطاً وحماية وتصريفاً...إلخ (انظر أعلاه) – فإنه يفيد أيضاً بشكل غير مباشر من شبكة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها للعاملين والجمهور. فإسرائيل هي في المقام الأول دولة مهاجرين، تلعب الوكالة اليهودية دوراً مركزياً في استيعابهم وتأهيلهم. والدولة والوكالة اليهودية تملكان الأرض والموارد الطبيعية وتوزعانها على المستوطنين. وهي، بسبب طبيعتها الاستيطانية وتبعيتها السياسية والاقتصادية، كا لا بد لها أن تأخذ شكل دولة الرفاه الاجتماعي، لتتمكن من تثبيت المستوطنين في البلد. وبصورة عامة، فالحكومة الإسرائيلية توفر الخدمات الصحية والتعليمية والضمانات الاجتماعية، وتمولها من الضرائب والحسومات على الأجور والمساعدات الخارجية. «وهناك نوعان من المصروفات على الخدمات الاجتماعية: المصروفات على مخصصات الرفاه، والمصروفات على الخدمات كالعناية الطبية والتعليم. ولكن زيادة المصروفات الفعلية على إعانات الرفاه لم تحل دون تفشي الفقر، وهناك قلق من أن التعليم والخدمات الصحية قد أصبحا مثقلين في بعض المناطق إلى درجة أنهما لا يعملان بشكل صحيح». وقد ظل نصيب الخدمات الاجتماعية من ميزانية الحكومة في ارتفاع مستمر، وبلغ حوالي 30٪ منها في بداية التسعينات. «وتحاول الحكومة أن تحول المسار إلى الاتجاه المعاكس، وذلك، جزئياً، لتحسين الخدمات العامة، وأيضاً بسبب أن زيادة الهجرة قد دفعت الطلب عليها إلى أعلى. وعلى أي حال، فإن معدلات البطالة العالية تجعل من الصعب تخفيض المساعدات التي تدفع عبر التأمين القومي».[151]

1 – الخدمات الصحية

وإضافة إلى الخدمات التعليمية المدعومة حكومياً (انظر أدناه)، أقامت إسرائيل نظاماً للتطبيب المشترك، القائم على التأمين الصحي الجماعي. وقد ظل هذا النظام قائماً حتى

(150) Statistical Abstract, pp. 440-441.
(151) Rivlin, Israeli Economy, pp. 152-153.

بداية التسعينات، عندما أصبحت المؤسسات الطبية الرئيسية تعمل بإدارة ذاتية، على هيئة شركات تأمين صحي. وتمول هذه المؤسسات من الحسومات التي تؤخذ من راتب كل عامل لصالح الشركة التي يختارها، ومن الدعم الحكومي، وإسهام مؤسسة التأمين القومي. «هناك عاملان مشتركان بين الجهاز الصحي والجهاز التعليمي في إسرائيل: الأول أن كلا الجهازين توسع ونما بمعدل أعلى من معدل النمو الاقتصادي؛ والثاني أن كليهما أيضاً قام على أساس التعددية». وقد لعبت الهستدروت دوراً مركزياً في تبلور هذين الجهازين، قبل قيام الدولة وبعده. «ففي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، كان الجهاز الصحي يقوم على وجود مؤسسات متعددة تشرف على الخدمات الصحية. وبعد قيام دولة إسرائيل تمكنت الهستدروت من مقاومة فكرة إيجاد جهاز مركزي للصحة تشرف الحكومة عليه، كما تمكنت من الإبقاء على الجهاز التعددي حتى الآن». وكما أنشأت الهستدروت جهازاً تعليمياً خاصاً، هكذا أيضاً أقامت جهازاً طبياً، هو «صندوق المرضى» (كوبات حوليم) الذي كان، ولا يزال، أكبر المؤسسات الطبية في إسرائيل. «وبعد قيام الدولة وإنشاء وزارة الصحة، وُجد تيار قوي يطالب الوزارة بإقامة جهاز مركزي للخدمات الصحية والتأمين الصحي، وبإلغاء التعددية في جهاز الصحة والتأمين. لكن، كان هناك معارضة شديدة لهذا الاتجاه، رأت في الجهاز المركزي خطر السيطرة البيروقراطية، وعدم الاهتمام بالكفاءة الصحية أو الكفاءة الاقتصادية. وطبعاً، كانت الهستدروت من أشد المعارضين، وذلك لأن فقدان جهازها الصحي سيحرمها العلاقة المباشرة بقطاع كبير من السكان، ولا سيما المهاجرين الجدد، ويفقدها فرصة التأثير السياسي. ولما كان للهستدروت نفوذ قوي جداً لدى أحزاب العمال وحكوماتها المتعاقبة، فقد تمكنت من منع الدولة من الإشراف على الخدمات الصحية بصورة كاملة، ومن الإبقاء على النظام التعددي».[152]

وقد ظل النظام الصحي، كما التعليمي، موضع صراع سياسي بين الأحزاب في إسرائيل، تبعاً لمنظورها الاجتماعي. وكما تشكلت نقابة عمال يمينية (هستدروت لئوميت)، هكذا قام صندوق مرضى تابع لها (كوبات حوليم لئوميت). ومنذ سنة 1993، عندما جرى تعديل جذري في بنية الهستدروت وهيكليتها، استقر الوضع في الجهاز الطبي على التعددية. «ولهذا، فنظام الخدمات الصحية في إسرائيل نظام تعددي، وينحصر دور الدولة في التنسيق والتخطيط وتقديم المساعدات، وكذلك في الإشراف المباشر على الخدمات الصحية غير الموجودة في الأجهزة الأخرى، مثل الخدمات الصحية المتعلقة بالبيئة،

(152) النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، ص 99–100.

والخدمات الصحية النفسية». والحكومة تدير بعض المستشفيات مباشرة، كما أن منظمة «هداسا» الصهيونية (انظر أعلاه) ترعى أكبر مجمعات إسرائيل الطبية، «مستشفى هداسا» في عين كارم، الوثيق الصلة بالجامعة العبرية في القدس. «ويغطي التأمين الصحي أغلبية السكان؛ فلدى 90٪ من السكان تقريباً تأمين صحي». وكانت التأمينات الصحية التابعة للهستدروت تغطي حوالي 80٪ منهم، وبالتالي فكانت تحصل على أكثر من 90٪ من المساعدات الحكومية المتعلقة بالتأمينات الصحية. وقد تزايد حجم الإنفاق العام على الخدمات الصحية بمعدل أعلى من معدل النمو الاقتصادي العام. «ويخصص ما نسبته 10٪ - 15٪ من هذه المصروفات للاستثمار في الأبنية للمستشفيات والمستوصفات، وفي اقتناء الأجهزة الحديثة. إن هذا الاستثمار يشكل عادة ما بين 1,5٪ و3,5٪ من مجموع الاستثمارات في الاقتصاد الإسرائيلي سنوياً. وتعتبر هاتان النسبتان المرتفعتان أكثر مما يتطلبه تآكل الأبنية والأجهزة، لذلك فهما تشكلان تراكماً رأسمالياً مستمراً في القطاع الصحي؛ أي أن القطاع في حالة توسع دائم من ناحية الأبنية والأجهزة».[153]

وصناديق المرضى تقدم العلاج الطبي، كما تدير مشافي وعيادات، وتختلط مهامها بنشاط الحكومة، التي تدير بنفسها شبكة من المشافي. «وهناك غياب خطير للتنسيق والتعاون داخل النظام، وازدواجية الخدمات الناجمة عن ذلك تسبب الهدر. ونقابات الأطباء والممرضات وعمال المشافي القوية تعقّد إدارة النظام. وقد صارعت الجماعات المختلفة على الدوام من أجل مصالحها الخاصة، ونتيجة لذلك عانت الخدمة بمجملها. وإحدى النتائج أنه لا يوجد في إسرائيل مشفى عام: فكل مشفى هو مركز متخصص، وغالباً ما يحتوي على مرافق ذات سمعة، أُقيمت من دون خطة قومية». وكما تسهم الحكومة في تكاليف الخدمات الطبية، هكذا يفعل أصحاب العمل الذين يدفعون قسطاً موازياً لما تجبيه مؤسسة التأمين الوطني من العاملين، كما تتلقى المؤسسات الطبية التبرعات والهبات. وفي المنافسة بين الصناديق المتعددة، وقع الصندوق الأكبر «كوبات حوليم»، الذي رفض زيادة رسوم الطبابة على أعضائه لقاء الخدمات الشاملة التي يقدمها لهم، خشية خسارتهم لصناديق أخرى، في مشاكل مالية، لم تستطع الحكومة أو الهستدروت تغطيتها، فانفصل عن الهستدروت، وأصبح مؤسسة ذات إدارة ذاتية، تتلقى المساعدة من الحكومة أسوة بغيرها. «ويتلقى صندوق الهستدروت الصحي دعماً مالياً من الحكومة، ولكن ظل بينهما صراع دائم حول المبلغ المطلوب دفعه. فمن جهة، طالبت الحكومة تكراراً بوضع حدود للخدمات، وبزيادة الأجور التي يتقاضاها الصندوق. ومن جهة أخرى، تذمر الصندوق

(153) المصدر السابق، ص 100-101.

الصحي من أنه لا يتلقى المبالغ الكافية. وفي سنة 1986/ 1987، كان دخل «كوبات حوليم كلاليت» 1,2 مليار شيكل، 10٪ منها حُوِّلت إلى الهستدروت من أجل نشاطات أخرى. وقد شغّل الصندوق 22,500 عامل، وكان دينه المتراكم 525 مليون دولار».[154]

و«مؤسسة التأمين القومي»، التي تديرها الحكومة، هي المساهم الأكبر في تغطية مصروفات صناديق المرضى. وهذا التمويل يجيء من «الضريبة الموازية» التي تجبيها الحكومة لصالح تلك المؤسسة من أصحاب العمل. ومع أن هذه المصروفات تعاظمت في السنوات الأخيرة، فإن نصيب الحكومة الحقيقي منها قد تراجع. «فصناديق المرضى تتلقى عائدات من الضريبة الموازية، إضافة إلى رسوم العضوية التي تجبيها بنفسها. ولذلك، فهناك ازدواجية مكلفة في جمع المبالغ المالية: مؤسسة التأمين القومي تجبي الأموال، كما تفعل صناديق المرضى. وكل منظمة تحتفظ بهيئة إدارية كبيرة للقيام بهذه المهمة، ولا أحد مستعد للوثوق بالآخرين في جمع المبالغ له». وتدير الححكومة مشافي تابعة لها، وأخرى للأمراض العقلية، ومرافق للعناية الطويلة الأمد. «وقد توسعت خدمة مشافي الدولة، نظراً لتنامي السكان وارتفاع معدل أعمارهم. وقد صرف المزيد من الأموال على العناية المكثفة المكلفة، وعلى العناية اليومية الأقل كلفة. وليس هناك عناية طبية قومية للأسنان». ومن سمات الخدمات الطبية في إسرائيل كثرة مراجعات السكان للعيادات، التي تصل في المعدل إلى عشر مراجعات للمريض، مقارنة بحوالي أربع فقط في دول المجموعة الأوروبية. ولذلك سعت الحكومة إلى فرض رسوم على المواعيد مع الأطباء. «وقد مولت الحكومة 57٪ من مصروفات الطبابة في سنة 1983؛ وفي ميزانية سنة 1991، كان إسهامها 42٪. وجاء الفارق من رسوم العضوية التي دُفعت إلى الصناديق، والتي هي مؤسسات لا تتوخى الربح». ومع ذلك، فهناك ضغوط شديدة، ومن جهات مختلفة لخصخصة العناية الطبية، جزئياً أو كلياً.[155]

وتقدم الإحصائات الإسرائيلية الرسمية لسنة 1995 الأرقام التالية عن قطاع الصحة: كان مجموع المصروفات 22,481 مليون شيكل، منها 20,9٪ مصروفات الحكومة والسلطات المحلية، و43,4٪ مصروفات صناديق المرضى، و12,4 مصروفات مؤسسات أخرى لا تتوخى الربح، و23,3 مصروفات مرافق أخرى. أما التمويل فبلغ 21,600 مليون شيكل، تحملت منها الحكومة والسلطات المحلية 73٪، وعائلات المرضى 25٪، ومصادر

(154) Rivlin, Israeli Economy, pp. 154-155.
(155) Ibid, pp. 155-156.

أخرى غير معروفة 2,0٪. وفي سنة 1996، كان عدد العاملين في هذا القطاع 125,300 شخص؛ منهم 71,900 في المشافي، و35,000 في العيادات. ومن مجموع العاملين كان 36,500 رجل، و88,800 امرأة. وكان مجموع المشافي في تلك السنة 277؛ منها 47 للمعالجة العامة، و28 للأمراض النفسية، و200 للأمراض المزمنة، و2 للتأهيل. وبلغ عدد الأسرة في تلك السنة 34,275. واستقبلت المشافي 1,108,200 مريض، أي 203,4 لكل ألف شخص. وتأتي مشافي الحكومة في أعلى القائمة حسب الأسرة (10,332)، وتليها المشافي الخاصة (8,456)، ثم المؤسسات التي لا تتوخى الربح (6,851)، ثم «كوبات حوليم» (5,375)، ثم المشافي البلدية - الحكومية (1,317)، ثم مشفى «هداسا» (875)، ثم مشافي الإرساليات التبشيرية (636)، ثم «صندوق المرضى مكابي» (260)، و«صندوق المرضى الموحد» (173).[156]

2 - الضمان الاجتماعي

كانت الهستدروت منذ تأسيسها (انظر أعلاه) تقدم تأمينات صحية وضمانات اجتماعية لأعضائها على قاعدة طوعية؛ كما أنشأ المستوطنون اليهود صناديق أخرى لنفس الغرض قبل قيام إسرائيل. وكانت هذه الصناديق مجتمعة تغطي قطاعاً كبيراً من المستوطنين، وقد مهدت السبيل أمام تشريع إلزامي للضمان الاجتماعي بعد قيام إسرائيل. فقد عينت حكومتها الأولى (1949) لجنة وزارية مشتركة لوضع مسودة خطة للضمان الاجتماعي، قُدمت إلى الحكومة (1950)، التي وضعت «قانون الضمان الاجتماعي»، وأقرته الكنيست (1953)، فأصبح نافذ المفعول في نيسان/ أبريل 1954. وبناء على هذا القانون شُكّلت وكالة حكومية مستقلة، «مؤسسة التأمين القومي» (هبطوَح هلئومي)، التي تدير البرنامج. وتموّل هذه المؤسسة من ضريبة إلزامية (حوالي 4٪ من الأجر) تحسم من جميع الكسبة، ومن تحويلات (حوالي 9٪ من الدخل) يدفعها أصحاب العمل، ومن دفعات (حوالي 11٪ من الدخل) يؤديها أصحاب المهن الحرة. ويغطي القانون تعويضات الشيخوخة، وتأمين الورثة، ومساعدات الأمومة، وتأمين إصابات العمل. وقد تبنت إسرائيل نظام تقاعد متكافئ للجميع، بصرف النظر عن المداخيل السابقة، مع الأخذ في الاعتبار سنوات العمل وسن التقاعد (60 سنة للنساء و65 للرجال). «ففي سن 60، أو 65 على الترتيب، يمكن للمتقاعدين تلقي المنح إذا لم يكن لديهم دخل، أو كان أدنى من المستوى الذي تحدده «مؤسسة التأمين القومي». وجميع المؤمّنين من الرجال فوق سن

(156) Statistical Abstract, pp. 556-558.

70، ومن النساء فوق سن 65، لهم الحق في التقاعد، بصرف النظر عن أي دخل آخر».[157]

ويوفر برنامج التأمين للأمومة نمطين من الفوائد: منح الأمومة ومخصصات الأمومة. وتغطي المنح تكاليف المستشفى وكسوة المولود، وهي تدفع للأم نقداً؛ والمخصصات تدفع للأم العاملة في إجازة لمدة 12 أسبوعاً، بمعدل 75٪ من الراتب الذي تتقاضاه. ويمكن لهذه الأم أن تأخذ إجازة لمدة 9 أشهر إضافية، مع ضمان حقها بالعودة إلى عملها، ولكن بدون تعويض مادي. والتأمين على إصابات العمل يقدم التعويض عن الطبابة والأجور المترتبة على الإصابة والانقطاع عن العمل. وهو يوفر أيضاً مخصصات للورثة في حالة الوفاة الناجمة عن إصابة العمل. وبرنامج المخصصات للعائلات الكبيرة (1959) يقدم مساعدات عن الأولاد، بمبالغ محددة على كل ولد حسب ترتيبه في العائلة، وحسب مستوى دخل العائلة. وتتلقى عائلات الجنود مخصصات إضافية عن الأولاد، وكذلك العائلات الكثيرة الأولاد، قد تصل إلى 60٪ من معدل الأجور. وقد سنّت إسرائيل (1972) قانوناً للتأمين ضد البطالة، تدفع بموجبه مخصصات للعاطلين عن العمل، حسب معدل أجورهم خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة قبل البطالة. وكذلك، سنّت (1972) قانون النفقة للنساء المستحقات، حسب قرار المحكمة، تدفع بموجبه مبالغ تقررها المحكمة، ويجبيها الضمان الاجتماعي من المدين، الأمر الذي يعفي الزوجة من عبء تحصيل مستحقاتها. وفي سنة 1974، أصدرت قانون العجز العام، الذي بموجبه يتلقى العاجزون، جسدياً أو عقلياً أو نفسياً، بالولادة أو جراء الإصابة في حوادث، مخصصات حسب نسبة العجز.[158]

ومنذ سنة 1982، تولت مؤسسة الضمان الاجتماعي تقديم المساعدة للمحتاجين من ذوي الدخول المتدنية (دون الحد الأدنى للأجور)، بدلاً من مكاتب الرفاه الاجتماعي العامة. ويصل المبلغ الذي تتلقاه عائلة مكونة من أبوين وولدين إلى حوالي 50٪ من معدل الرواتب العام. كما يتلقى جنود الاحتياط، الذين يستدعون للخدمة لأكثر من يوم واحد، مكافآت تتناسب مع الدخل العادي. «وتشمل مؤسسة الضمان الاجتماعي عدداً من البرامج الصغيرة، تنفرد إسرائيل في غالبيتها، مثل التأمين للأشخاص المصابين أثناء أدائهم عملاً تطوعياً، والتأمين للعمال الذين أفلس موظّفوهم، والعلاوات لصناديق التقاعد. وضحايا الهجمات الإرهابية،والأشخاص الذين اعتقلوا في بلادهم الأصلية جراء نشاطهم

(157) EZI, p. 1209.
(158) EZI, pp. 1209-1210.

الصهيوني، يستحقون مخصصات، تضع الحكومة موازنتها، وتديرها مؤسسة الضمان الاجتماعي». [159]

3- السياسة التربوية

تعود جذور سياسة إسرائيل التربوية إلى ما قبل قيامها، وبالتحديد إلى بدايات الاستيطان الصهيوني في فلسطين. فمنذ بدايتها، أكدت الحركة الصهيونية العالمية على إحياء التراث اليهودي ونشر الثقافة العبرية بين أتباعها، كركيزة أساسية في نشاطها السياسي لإنشاء «الوطن القومي اليهودي» (انظر أعلاه). وفي المؤتمر الصهيوني الثاني (1898)، تم تأسيس «جمعية التخاطب باللغة العبرية»، الأمر الذي نوقش بإسهاب في المؤتمر الثالث (1899)، وأثار خلافاً بين المتدينين والعلمانيين الصهيونيين في المؤتمر الرابع (1900)، وداخل صفوف العلمانيين أنفسهم في المؤتمر الخامس (1901)، على أرضية المطالبة بإيلاء الثقافة اليهودية أهمية جدية (انظر أعلاه). وفي فلسطين، اقتصر النشاط التعليمي اليهودي قبل سنة 1882 على المدارس الدينية («حيدر» - كتّاب). وكان «الاتحاد الإسرائيلي العالمي» (الأليانس) قد أنشأ المدرسة الزراعية «مكفي يسرائيل» (1870)، كما أنشأ الاتحادان اليهوديان، البريطاني والألماني، مدارس حديثة - رياض أطفال، ومدارس ابتدائية ومهنية - على النمط الذي كانت ترعاه المنظمات الخيرية اليهودية في الخارج. «ولم تكن هذه المدارس تختلف عن تلك التي أسستها هذه المنظمات في بلدان أخرى؛ وكانت وسيلة التعليم فيها لغة أجنبية، فيما العبرية تحتل موقعاً ثانوياً. فبالنسبة إلى هذه المنظمات، كانت أرض - إسرائيل مجرد بلد آخر، لم يتخيل قط ثقافة يهودية هناك، كأساس لحياة يهودية جديدة. وكان المعلمون جميعاً يأتون من مواطن تلك المنظمات ويعلّمون بلغتهم الأصلية». إلا أنه منذ بداية الهجرات الصهيونية إلى فلسطين، بدأت تقام مدارس يهودية بدعم من الحركة الصهيونية العالمية، إلى جانب تلك التي كانت قائمة في السابق، وراحت تتوسع بموازاة تنامي الاستيطان الصهيوني، وتتخذ منهجاً يتماشى مع الأهداف الصهيونية السياسية والاجتماعية. [160]

ومبكراً بعد موجة الهجرة الجماعية الأولى، وبتأثير أليعزر بن - يهودا وتلاميذه، بدأت المدارس الخيرية تعلّم الموضوعات اليهودية باللغة العبرية، ولكن المحاولات الجادة لإدخال العبرية كلغة تدريس كانت في مدارس المستوطنين الصهيونيين الجدد. «ففي

(159) EZI, p 1210.
(160) EZI, p. 363.

سنة 1889، أصبحت مدرسة ريشون لتسيون الابتدائية هي الأولى التي تستخدم العبرية فقط في البلد. وفي سنة 1908، تبنت مدارس المستوطنات الجديدة جميعها العبرية كلغة تدريس وحيدة فيها». وانتشر استخدام العبرية على هذا الأساس في المدارس الأخرى في المدن، وصولاً إلى جعلها لغة التدريس الوحيدة في ثانوية «هيرتسليا» (1906)، التي أنشئت في حيفا، ثم نقلت إلى تل أبيب. وبعد ثلاث سنوات أنشئت ثانوية أخرى على غرارها في القدس. واصطدم مسار «عبرنة» لغة التعليم في المدارس اليهودية بمعارضة شديدة، ولكنه تغلب عليها، ونجح في تكريس هذا النهج. لقد ساورت المستوطنين الشكوك حول جدوى إحياء اللغة العبرية، كما حول صلاحيتها كوسيلة لتعليم الموضوعات العلمية الحديثة. على هذا الصعيد، الذي حظي باسم «حرب اللغة»، لعبت نقابة المعلمين اليهود دوراً رئيسياً في دفع مسار العبرنة إلى الأمام. «فقد نشرت في سنة 1906 مشروع منهاج للمدارس الابتدائية، وأسست في سنة 1910 هيئة من المعلمين للامتحانات. وكذلك، نشرت كتباً مدرسية بالعبرية، ومواد تعليمية عبرية أخرى». وجاءت الحرب العالمية الأولى لتعزز هذا المسار، حيث وضعت لجنة التعليم الصهيونية يدها على المدارس التي تخلت عنها المنظمات الخيرية الأوروبية. وفي البداية، تلقت هذه اللجنة المساعدة المادية من المنظمة الصهيونية العالمية للإنفاق على تلك المدارس، ثم راحت هيئات الاستيطان المحلية تغطي جزءاً من تلك النفقات. [161]

وبعد وصولها إلى فلسطين (1918)، شكلت «لجنة المندوبين الصهيونية» (انظر أعلاه) دائرة التربية التي تولت إدارة المدارس اليهودية. «وأخذت المنظمة الصهيونية العالمية على عاتقها مهمة وضع نظام عبري موحد للتربية، وتوفير تعليم ابتدائي لجميع الأولاد اليهود في البلد، مع استخدام العبرية كوسيلة». وكانت الفكرة تنطوي على توسيع شبكة المدارس في المستوطنات والتجمعات اليهودية، واستيعاب المدارس التابعة للمنظمات الخيرية. وقد تم ذلك في سنوات الانتداب الأولى، وتشكل نظام التعليم اليهودي في فلسطين، الذي ظلت تموله المنظمة الصهيونية العالمية حتى سنة 1929، ومن ثم تولت الوكالة اليهودية الموسعة هذه المهمة. ومنذ سنة 1932، تولى «المجلس القومي» (هفاعد هلئومي) المسؤولية الكاملة عن إدارة المدارس اليهودية، بدعم من الوكالة اليهودية وحكومة الانتداب، ولكن المجلس تحمل القسط الأكبر من النفقات، التي جاءت من التبرعات ورسوم التعليم. وقد منحت حكومة الانتداب المجلس القومي استقلالاً واسع النطاق في شؤون التعليم اليهودي. والتحقت المدارس التابعة للحزب الديني الصهيوني (همزراحي) إلى نظام

(161) EZI, pp. 363-364.

التعليم التابع للمجلس القومي، فأصبح هذا النظام يشمل تيارين - صهيوني عام وصهيوني ديني. ثم ما لبثت حركة العمل الصهيونية أن أسست تياراً ثالثاً - العمالي - الذي اعترفت الحركة الصهيونية به (1926)، فأصبح نظام التعليم اليهودي الرسمي يضم ثلاثة تيارات، لكل منها منهج خاص، ولكنها كلها صهيونية. وإضافة إلى ذلك، فقد كان هناك نظام تعليمي ديني أرثوذكسي (حريدي)، تابع لحركة أغودات يسرائيل التي لم تنضم إلى مؤسسات الاستيطان الصهيوني. وبالتالي، لم تشارك في المجلس القومي. كما ظلت «الأليانس» مستقلة عن النظام التابع للمؤسسات الصهيونية.[162]

وقد ورثت إسرائيل لدى قيامها هذه التيارات التعليمية، التي كانت تمثل توجهات تربوية سياسية. وكان أكبرها بطبيعة الحال، التيار الصهيوني العام، الذي شمل 43,8٪ من مجموع طلاب المدارس في سنة 1948. ولكن سرعان ما تجاوزه التيار العمالي (الهستدروتي) في سنوات الهجرة الجماعية الأولى، وظل التيار الديني القومي في المرتبة الثالثة، ويليه التيار الديني الأرثوذكسي المستقل. واستمر هذا الوضع حتى نهاية سنة 1953، عندما أدخل نظام التعليم القومي في المدارس. «لقد شكل وجود نظام «التيارات» مصدراً لصراع سياسي حاد داخل الجماعة اليهودية قبل قيام الدولة وبعده، واستمر يعكس الكثير من الخلاف القائم بين الأحزاب السياسية ومواقفها من جوهر الصهيونية وأسلوب تنفيذها. وكان الخلاف الرئيسي يدور حول حق الحركة العمالية في إقامة نظامها التربوي المستقل، في حين كانت مهمة التربية أن تحقق الوحدة الوطنية من خلال خلق تركيبة من قيم الأحزاب المختلفة ومُثُلها. وهذا الخلاف لم يطل استمرار وجود نظام المزراحي، لأن الجهود التي بذلت للحفاظ على حركة صهيونية شاملة، قادت إلى الاعتراف بحقيقة أنه بدون منح المزراحي استقلالاً في هذا المجال، فإن استمرار انخراطه في مؤسسات المنظمة الصهيونية قد يتعرض للخطر. وهذه الفرضية، التي تعطي الأحزاب السياسية الحق في تولي مسؤولية جوانب معينة من التربية القومية، كانت الأساس الذي قام عليه نظام التيارات». لقد أرادت حركة العمل، بقيادة بن - غوريون، التي هيمنت على مؤسسات الدولة لدى قيامها، أن تبسط سيطرتها على نظام التعليم، لما قدّرت له من أهمية في صياغة الدولة الناشئة بالشكل الذي تريد.[163]

وكما تأثر نظام التعليم في إسرائيل بالوضع السابق، هكذا أيضاً أثر قيام الدولة في

(162) EZI, p. 364.
(163) EZI, pp. 364-365.

ذلك الوضع، واستلزم بواقع الحال، إدخال تعديلات عليه. «فلما أصبحت الدولة حقيقة، تنامى الوعي بأهمية التربية والإنجاز الفكري. وبينما كانت الدراسة في السابق تعتبر أقل أهمية، فإن دور المدرسة والسيطرة على نظام التعليم أصبحا الآن اعتباراً رئيسياً». لقد أدخل الاستقلال بعداً إضافياً على الخلاف الذي كان قائماً في السابق حول طبيعة «التربية القومية» (الصهيونية)، الأمر الذي أثار جدلاً شعبياً وسياسياً في كل مرحلة من تبلور نظام التعليم. «لقد أصبحت التربية أداة في يد الحكومة، وأصبحت السيطرة عليها موضع صراع سياسي، انطلاقاً من الاعتقاد بأنها تنطوي على نتائج إيديولوجية وعملية». واستمر هذا الصراع ثلاثة عقود، قبل أن تتخذ شبكة التعليم إطاراً موحداً، الأمر الذي استلزم درجة عالية من التكيف مع المركزية المتبلورة، وذلك في دولة ناشئة، تستوعب موجات من الهجرة الجماعية، تضم فئات إثنية مختلفة، اجتماعياً وثقافياً، وحتى تراثاً يهودياً. وخلق بناء أجهزة الحكومة، في دولة يتدفق عليها سيل من المهاجرين الجدد، وضعاً جديداً في شبكة التعليم، كان عليه أن يستجيب لتحديات النمو الكبير في عدد الطلاب، والمشاكل المترتبة على تباين أصولهم الإثنية والثقافية. وزاد الأمر تعقيداً تداخل الصلاحيات في شبكة التعليم بين السلطات المركزية والمحلية، على أرضية وجود تيارات تربوية متباينة، إضافة إلى ازدواجية المسؤولية عنها بين الحكومة والوكالة اليهودية. «لقد خلقت الهجرة الجماعية وضعاً غير مستقر؛ فالمسؤولية عن تعليم الأولاد في البلد كانت في أيدي وزارة التربية، ولكن التعليم في معسكرات المهاجرين كان لا يزال تحت ولاية الوكالة اليهودية».[164]

وفي مسار مركزة نظام التعليم، تضافرت مشاكل موضوعية (توسّع شبكة التعليم، وتنوع أصول الطلاب الإثنية...إلخ) مع الصراعات السياسية (الحزبية والإيديولوجية) لتجعل تقنين العملية التربوية مسألة معقدة وطويلة. وفي المحصلة، «سنّت الكنيست أربعة قوانين تختص على نحو مباشر بتنظيم جهاز التربية والتعليم في إسرائيل، وهي باختصار شديد، وبحسب ترتيبها الزمني:

أ) قانون التعليم الإلزامي لسنة 1949

يفرض هذا القانون على جميع الأولاد في سن 5 سنوات - 15 سنة الالتحاق بالمدارس، ويكون تعليمهم مجاناً. أما بالنسبة إلى سن 16 - 17 سنة (الصف الحادي عشر والصف الثاني عشر)، فإن التعليم غير إلزامي، لكنه مجاني، ويتم تمويله من رسوم خاصة تجبيها مؤسسة التأمين الوطني.

(164) EZI, p. 365.

«ب) قانون التعليم الحكومي لسنة 1953

يلزم هذا القانون الدولة بإدارة التعليم في جميع المؤسسات الرسمية، وبالإشراف على المنهاج الذي يقره وزير المعارف، شرط أن يخدم هذا المنهاج ترسيخ القيم التي نص القانون عليها.

«ج) قانون مجلس التعليم العالي لسنة 1958

يفرض هذا القانون على كل مؤسسة للتعليم فوق الثانوي أن تحصل على ترخيص من المجلس، ويمنح وزارة المعارف حق تفتيشها والإشراف عليها، لكن الوزارة غير ملزمة بتمويلها. يميز هذا القانون بين الاعتراف بالمؤسسة وبين الاعتراف بشهاداتها.

«د) قانون الإشراف على المدارس لسنة 1969

يفرض هذا القانون على جميع مؤسسات التعليم أن تحصل على اعتراف وزارة المعارف بها ويلزمها القبول بإشراف الوزارة وتفتيشها ومراقبة العملية التعليمية فيها». [165]

ونظراً لطبيعة إسرائيل الاستيطانية وسمتها اليهودية، وبالتالي، فرادة ظروف نشأتها ونمط علاقاتها، الداخلية والخارجية، فقد تعددت فيها الجهات المنخرطة في العملية التربوية. «يتقاسم المهمات والأدوار في عملية التربية والتعليم في إسرائيل عدد كبير من الوزارات، والسلطات المحلية، والهيئات الرسمية وغير الرسمية، والمنظمات التطوعية، والجمعيات الخيرية، وغيرها. لذلك، فإن هناك تعددية بارزة في ملكية مؤسسات التعليم، ومصادر تمويلها، وإدارتها، والمناهج التي تدرّسها. من هنا، يمكن الإشارة إلى تقسيم عمل تفاوت درجات وضوحه بسبب تبلوره بفعل مساومات متواصلة بين السلطة المركزية ومختلف الهيئات والمنظمات، والتوصل إلى ترتيبات دائمة أحياناً وموقتة أحياناً أخرى، ولا تنص عليها القوانين المتعلقة بالتعليم». ومع ذلك، فقد استطاعت الحكومة، من خلال مسار المركزة والتشريع والتمويل...إلخ، أن تستحوذ على الدور الرئيسي في عملية التعليم الابتدائي والثانوي، وتودعه في أيدي «وزارة التربية والتعليم»، التي تمارس المهمات التالية:

«1- تطبيق القوانين المتعلقة بالتعليم.

«2- تمويل جهاز التعليم، باستثناء جزء بسيط وهامشي من المصروفات تغطيه السلطات المحلية.

(165) حيدر، عزيز، «التربية والتعليم»، دليل إسرائيل العام، (مصدر سابق)، ص 264-265. (لاحقاً: حيدر، دليل إسرائيل العام).

«3- الإشراف على عمل الجهاز والتوجيه والتفتيش بكل ما يتعلق بالإدارة ومناهج التعليم وأساليبه.

«4- تطوير مؤسسات التعليم عن طريق تمويل الجزء الأكبر من تكاليف بناء المدارس والمنشآت المدرسية الأخرى.

«5- تعيين المعلمين، إذ أن جميع المعلمين في المرحلة الابتدائية وأغلبية المعلمين في المرحلة الإعدادية هم موظفون لدى الدولة». [166]

ووزارة التربية والتعليم «هي المسؤولة، من الناحيتين القانونية والسياسية، عن عمل جهاز التعليم، وتقع في إطار مسؤوليتها أيضاً الأنشطة الثقافية والرياضية وحماية الآثار». وهي تدير مباشرة كلاً من: 1) جهاز التعليم الحكومي، الذي يضم الأغلبية العظمى من المدارس ومؤسسات التعليم؛ 2) جهاز التعليم الحكومي – الديني، الذي يتبع مديره لوزير المعارف مباشرة، لا لمدير عام الوزارة، ويحق لمدير هذا الجهاز عدم تنفيذ قرارات المدير العام في أمور كثيرة؛ 3) جهاز التعليم العربي، المنفصل وليس المستقل، والذي تديره دائرة المعارف العربية التابعة لمدير عام الوزارة في جميع شؤونها. وتراقب الوزارة أيضاً عمل جهاز التعليم المستقل، التابع للأحزاب الدينية الأورثوذكسية، والذي يتلقى دعماً مالياً من الحكومة، التي لا تتدخل في شؤونه إلا في حالات نادرة. ومن مركزها في القدس، تصرّف الوزارة عملها من خلال 6 مكاتب فرعية في ألوية البلد، يقوم كل منها بإدارة شؤون التعليم في لوائه على نحو منفصل، ويتبع مباشرة للوزارة في القدس. وفي عمل الوزارة فصل تام بين الحقلين، الإداري والتعليمي؛ ويتبع الأخير، الذي يشمل المنهاج، للسكرتاريا التربوية التي تعينها الوزارة، ولكنها تعمل بصورة مستقلة عن الإدارة. والوزارة هي الجهة الوحيدة المخولة منح الترخيص لأية مؤسسة تعليمية، ولها وحدها حق الاعتراف الرسمي بشهاداتها. وهي تشرف مباشرة على عمل المؤسسات التعليمية في الجوانب الإدارية والمهنية. «وتقوم الوزارة نيابة عن الحكومة، بتمويل الفعاليات التربوية والتعليمية التي تقع على عاتق السلطات المحلية، وذلك بنسب مختلفة تحددها مقدرة السلطة المحلية وفقاً لتصنيفها». [167]

وتراقب «لجنة التربية والتعليم» في الكنيست أعمال الوزارة، وتناقش موازنتها، التي تقرها الكنيست. وذلك «بوصفها أداة برلمانية لمراقبة جهاز التعليم برمته، بما فيه المؤسسات التابعة للسلطات المحلية أو للمنظمات الأهلية والتطوعية؛ وصلاحيات هذه

(166) حيدر، دليل إسرائيل العام، ص 258.

(167) المصدر السابق، ص 259-260.

اللجنة لا تتعدى تقديم التوصيات للحكومة ووزارة المعارف، وقراراتها غير ملزمة، في طبيعة الحال، لأي طرف من الأطراف». وتشارك في العمل التربوي وزارات وهيئات أخرى، منها وزارة الثقافة، التي كانت جزءاً من وزارة التربية؛ لكن، «في سنة 1993، ولاعتبارات سياسية تتعلق بالائتلاف الحكومي، تم إنشاء وزارة مستقلة للثقافة أسندت إليها الجوانب الثقافية من عمل وزارة المعارف، وما زال هذا الوضع قائماً حتى اليوم». كما تؤدي «وزارة العمل والرفاه الاجتماعي» دوراً هاماً في حقل التربية والتعليم. فهي الجهة الرئيسية المسؤولة عن الفعاليات التالية:

«1- تمويل تطوير حضانات الأطفال من سن 3-4 سنوات.

«2- توفير الخدمات المساندة في عملية التربية والتعليم في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية: المختصون بالخدمة الاجتماعية، وتقديم مساعدات مادية للتلاميذ المعوزين (كتب، قرطاسية، ملابس).

«3- تمويل مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتأهيل المهني للكبار والجنود المسرحين من الجيش، وإدارتها والإشراف عليها.

«4- رعاية الأولاد والشبيبة الذين يحتاجون إلى التعليم الخاص: تعليم المتخلفين عقلياً، ومؤسسات تعليم وإيواء الجانحين والمعرضين لخطر الجنوح والأولاد المتسربين من أطر التعليم الرسمية.

«5- إدارة مؤسسات التعليم الداخلية (بالاشتراك مع وزارة المعارف)».[168]

وتقدم وزارات أخرى خدمات تعليمية متنوعة. فتلتزم «وزارة الصحة» مثلاً، تقديم الخدمات الصحية في المدارس؛ وتوفر «وزارة الاستيعاب» الرعاية لأبناء المهاجرين الجدد؛ وتقوم «وزارة الدفاع» بتأهيل الضباط وتعليم مهن فنية؛ وتشارك «وزارة الإسكان» في بناء المؤسسات التعليمية؛ بالاشتراك مع مؤسسة يانصيب «هبايس» الخيرية. «وتعتبر السلطات المحلية من أهم الهيئات الفاعلة في التربية والتعليم، وذلك نظراً إلى قيامها بمهمات كثيرة بصورة مباشرة، ونظراً إلى علاقتها بمعظم الفعاليات التربوية والتعليمية التي تجري في إطار سلطتها». وأهمها ما يلي:

«1- إقامة وصيانة حضانات الأطفال من سن 3-4 سنوات.

«2- تقديم الخدمات إلى المدارس الابتدائية من خلال تشغيل موظفي السكرتاريا، والأذنة، ومساعِدات المربيات في روضات الأطفال، وتزويد المؤسسات بالأجهزة.

(168) المصدر السابق، ص258، 260-261.

«3- يتبع لها جزء من المدارس فوق الابتدائية، كما هي الحال في مدن تل أبيب وحيفا وبئر السبع.

«4- إدارة المدارس الثانوية، وتعيين المعلمين والموظفين فيها.

«5- إدارة مؤسسات التعليم غير الرسمي، وتعليم الكبار.

«6- تسجيل التلاميذ في المدارس في جميع المراحل، ومراقبة تطبيق قانون التعليم الإلزامي بواسطة «ضباط دوام» معينين.

«7- تحديد حاجات السكان إلى المدارس ومؤسسات التعليم وبنائها.

«8- المحافظة على أمن التلاميذ وسلامتهم.

«9- تقديم الخدمات الاجتماعية والاستشارية والنفسية والصحية».[169]

ولا تزال الوكالة اليهودية، والمنظمات التطوعية المنبثقة عنها، والمنظمات اليهودية العالمية، وغيرها، تؤدي دوراً هاماً في العملية التعليمية والتربوية في إسرائيل. فالوكالة مثلاً: «1 - تشارك في تمويل مؤسسات التعليم العالي؛ 2 - تساهم مساهمة كبيرة في بناء حضانات الأطفال والمدارس الشاملة (أقيم معظم هذه المدارس في مدن التطوير التي يسكنها اليهود الشرقيون)؛ 3 - تملك عدداً كبيراً من مؤسسات التعليم العالي الداخلية فوق الابتدائية التي تستوعب أعداداً كبيرة من أبناء المهاجرين الجدد». وترعى «المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات» (فيتسو) قطاعاً واسعاً من حضانات الأطفال في سن 3-4، وعدداً من مراكز رعاية الأمومة. كما ترعى «منظمة التأهيل عبر التدريب» (أورط) حوالي ربع مؤسسات التعليم المهني. وتمول وزارة الأديان جزئياً المدارس الدينية (يشيفوت) التابعة للأحزاب الأورثوذكسية؛ وترعى «منظمة النساء المتدينات» (إمونا) حضانات الأطفال التابعة للحزب الديني/ القومي (المفدال). كما ترعى الأحزاب السياسية حركات شبيبة خاصة بها، وتتلقى عليها تمويلاً من الحكومة. وكذلك، لا تزال الهستدروت تسهم بدور كبير في عملية التربية والتعليم، «فهي تملك مؤسسات كثيرة لمختلف الأجيال، يختص معظمها في حقول تعليمية محددة، على النحو التالي: «1- تساهم مساهمة كبيرة في التعليم من خلال منظمة «نَعمات» (منظمة النساء العاملات والمتطوعات) التي تملك نحو 300 حضانة أطفال. وتقوم المنظمة المذكورة بدور مهم في مجال التدريب المهني للنساء؛ إذ إن فروعها المنتشرة في جميع أنحاء البلد تقدم دورات مهنية في مجالات كثيرة. 2- التدريب والتعليم المهني: تتبع منظمة «عَمال» للهستدروت، وهي تعتبر المنظمة الثانية من حيث الأهمية في مجال التعليم المهني في المرحلة الثانوية؛ إذ

(169) المصدر السابق، ص 261-262.

أنها تنشئ المدارس المهنية والفروع التكنولوجية في المدارس الشاملة، التي تعتبر جزءاً من المؤسسات الرسمية في جهاز التعليم. كما أن الهستدروت تشارك وزارة العمل في عقد دورات التأهيل والاستكمال المهني للكبار. 3- المدارس الداخلية: تملك الهستدروت عدداً من المدارس الثانوية الداخلية التي يدرس فيها أبناء المهاجرين الجدد وأبناء العائلات الفقيرة من أعضاء الهستدروت». [170]

مراحل التعليم

عدا التعليم الجامعي، هناك 5 مراحل تعليمية في إسرائيل هي:

1 – مرحلة الطفولة المبكرة، 3 أشهر – سنتين

«لا تدخل هذه المرحلة ضمن المراحل المعترف بها في نظام التعليم الرسمي. ومعظم الحضانات من هذا النوع حضانات خاصة أو تابعة لمنظمات نسائية وهيئات أخرى. وهي لا تحصل على تمويل الجهات الرسمية، وخصوصاً وزارة المعارف. وعادة، يتحمل أهالي الأطفال الأعباء المادية كاملة إلا في حال مساهمة السلطات المحلية أو مؤسسات أخرى في نفقاتها. وقد انتشر في الأعوام الأخيرة نوع جديد من هذه الحضانات يسمى «الحضانة العائلية»، وهو يموّل من قبل وزارة العمل والرفاه الاجتماعي بواسطة السلطات المحلية التي تشرف على هذه الحضانات إشرافاً كاملاً، ويساهم أهالي الأطفال بجزء من النفقات. وبالنسبة إلى المهاجرين الجدد، فإن حصة التمويل الحكومي يساوي 90٪ من الأقساط. وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف الحضانات الخاصة، فإن 67٪ من الأطفال في عمر سنتين يلتحقون بها». [171]

2 – مرحلة التعليم قبل الإلزامي، 3–4 سنوات

«لم يجرِ حتى الآن ضم الأطفال الذين هم في هذه السن إلى الفئات التي يضمن القانون لها الحق في الالتحاق بالأطر التعليمية الرسمية. لكن الحضانات المخصصة لهم تعمل استناداً إلى سياسة معلنة من جانب الحكومة لتشجيع شبكة الحضانات ودعم توسيعها منذ أوائل السبعينات. وهناك ثلاثة أنواع من هذه الحضانات: حضانات تابعة للسلطات المحلية (تمولها وزارة العمل والرفاه الاجتماعي)، وحضانات تابعة للمنظمات النسائية، وحضانات خاصة يخضع بعضها لإشراف وزارة المعارف. وفي النوعين، الأول والثاني،

(170) المصدر السابق، ص 262–263.
(171) المصدر السابق، ص 265.

يساهم أهالي الأطفال في دفع أقساط بحسب تصنيف وضعهم الاقتصادي... أما النوع الثالث، فيتحمل أهالي الأطفال فيه النفقات الكاملة. وتبلغ نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالحضانات 95٪ في سن 3 سنوات و99٪ في سن 4 سنوات». [172]

3 – المرحلة الابتدائية

وهي تضم رياض الأطفال (سن 5 سنوات)، والصفوف المدرسية الستة الأولى. وينتمي معظم المدارس الابتدائية إلى تيار التعليم الحكومي العام (حوالي الثلثين)، ويليه تيار التعليم الحكومي – الديني (حوالي الربع)، ثم التيار المستقل التابع للأحزاب الدينية الأورثوذكسية (حوالي 10٪). وتتحمل الحكومة تمويل هذه المدارس بشكل عام، باستثناء جزء بسيط تتحمله السلطات المحلية. وتقوم الوزارة بالإشراف الكامل عليها، باستثناء المدارس المستقلة، التي تتمتع بدرجة أعلى من حرية العمل. وإلى جانب المدارس التابعة إلى التيارات الثلاثة، هناك «مدارس محلية»، تشمل حضانات ورياض أطفال والصفين الأول والثاني. «وتتبع هذه المدارس أساليب خاصة في التربية تتميز بمشاركة الأهالي مشاركة مكثفة في العملية التربوية والتعليمية، وتهدف عادة إلى ترسيخ قيم معينة في سن مبكرة، مثل القيم الدينية أو قيم الكيبوتس، أو أنها تهدف إلى تنمية مواهب وميول معينة، وخصوصاً المواهب الفنية لدى الأطفال». كما أن هناك أيضاً «مدارس للتعليم الخاص»، «يلتحق بها التلاميذ الذين يعانون إعاقات لا تسمح لهم بأن يدرسوا مع التلاميذ العاديين». وتعمل هذه المدارس بموجب قانون سنّ في سنة 1988، يضمن حقوق هؤلاء في التعليم، ويمكنهم الاستفادة منه حتى سن 20 سنة. وهناك أيضاً مدارس «رعاية المحتاجين»، «ويتم التصنيف بحسب منشأ الوالدين، ودخل العائلة، ومستوى تعليم الولد، وحجم العائلة، وحجم شقة السكن». ويلاحظ أن غالبية هؤلاء من أصول شرقية، تعيش في مدن التطوير والأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة، وهم يشكلون حوالي ثلثي الطلاب في مدارس التيار الحكومي – الديني. «وتتمثل سياسة «الرعاية» في إعداد مناهج خاصة ذات مستوى أدنى من المستوى العادي، وتتمثل كذلك في اتباع أساليب خاصة». [173]

4 – المرحلة الإعدادية

«أقرت الكنيست في تموز/ يوليو 1968 إجراء إصلاح في نظام التعليم في إسرائيل

(172) المصدر السابق، ص 265–266.
(173) المصدر السابق، ص 266–267.

لتحقيق هدفين: الأول، دمج التلاميذ المنتمين إلى شرائح اجتماعية متباينة المستويات المعيشية والأصول الاجتماعية (أشكناز وسفارديم) في أطر تعليمية مشتركة، والهدف الآخر رفع مستوى التلاميذ الضعفاء. أما الأسلوب الذي تقرر فهو إقامة مدارس إعدادية تشمل صفوف السنوات السابعة والثامنة والتاسعة، بحيث يدمج فيها التلاميذ الذين درسوا سابقاً في مدارس ابتدائية متعددة تميزت بانسجامها من حيث منشأ آبائهم ومستوى معيشتهم». ولأسباب مختلفة، لم يحقق هذا الترتيب الأهداف المتوخاة منه. وكان من أهم أسباب ذلك «انتماء التلاميذ إلى تيارات مختلفة، وخصوصاً في التعليم الحكومي والتعليم الحكومي – الديني، ولم يكن جمعهم في إطار تعليمي واحد ممكناً». وفي المقابل، جرى إدخال نظام «التجميع»، «وتفصيل هذا النظام أنه يتم تقسيم كل صف إلى مجموعتين من مستويين مختلفين، إضافة إلى الصف الأساسي المشترك (الصف الأم)». وقد أدى ذلك إلى انسجام أعلى في الصفوف، من حيث منشأ التلاميذ ومستوى تحصيلهم. «ولم يكن ممكناً تطبيق النظام في «المدارس الشاملة» بسبب وجود فروع تخصص مختلفة. وبذلك استمرت الصفوف النظرية – الأكاديمية تضم التلاميذ الذين هم من أصل أشكنازي وأبناء النخبة المحلية من الشرقيين. أما الصفوف المهنية، فما زالت تتميز بأن أكثرية تلاميذها من الشرقيين. كما أن وزارة المعارف أعفت مدارس التيار المستقل من تطبيق الإصلاح». [174]

5 – المرحلة الثانوية

وهي تضم ثلاثة صفوف: العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر. ومدارس هذه المرحلة متنوعة، يمكن تصنيفها كالتالي:

1 – **مدارس ثانوية أكاديمية**، وهي تختص بتدريس الموضوعات اللازمة للحصول على شهادة «البغروت»، وبالتالي، الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. وفي كل منها عادة فرعان – أدبي وعلمي.

2 – **المدارس المهنية**، «وتختص بتعليم المهن الفنية والتكنولوجيا، وبالتدريب العملي الذي يؤهل التلاميذ للالتحاق بسوق العمل مباشرة بعد تخرجهم، أو الالتحاق بالمعاهد فوق الثانوية».

3 – **المدارس الزراعية**، «وتختص بتعليم التلاميذ المواد المتعلقة بالزراعة، وتؤهل جزءاً منهم للالتحاق بالمعاهد العليا المختصة، ولا سيما كلية الزراعة في رحوفوت التابعة للجامعة العبرية، أو معهد فولكاني».

(174) المصدر السابق، ص 269–270.

4 – **المدارس الشاملة**، «وقد استحدث هذا النوع من المدارس سنة 1964، بغرض استيعاب أكبر عدد ممكن من أبناء اليهود الشرقيين. لذلك، فإن معظم هذه المدارس أقيم في مدن التطوير، وهي تشمل فرعين رئيسيين: الأول نظري – أكاديمي، والآخر مهني».

5 – **المدارس الداخلية**، «وهي في معظمها تتبع لمنظمة «عليات هنوغر» (هجرة الشبيبة)، وقليل منها تابع لمنظمات تطوعية أخرى، ووصل عددها في العام الدراسي 1993/ 1994 إلى 225 مدرسة، يتعلم فيها 38 ألف تلميذ، معظمهم في صفوف المرحلة الثانوية. وجزء كبير منها مدارس دينية، «يشيفاه»، يدرس فيها عادة تلاميذ متدينون من أصل أشكنازي، لكن معظم تلاميذها من أصل شرقي (66٪)». [175]

مناهج التعليم

في نهاية سنة 1953، وبعد صراعات سياسية بين الأحزاب حول نظام التعليم ومناهجه، أقرت الكنيست «قانون التعليم الرسمي»، الذي قنّن الأساس للنظام التعليمي. «وقد شرّع القانون مزيجاً من مسؤولية الدولة عن التعليم الابتدائي، كما تعبر عنه المناهج، ومن حق الآباء في إدخال تعديلات على تلك المناهج. ويجب ألا تتجاوز هذه التعديلات 25٪ من البرنامج، وأن تحصل على موافقة وزير التعليم والثقافة». ولكن هذا الحق لم يمارس حتى بداية الثمانينات، عندما أصبح أحد الجوانب السائدة في تحديث التعليم في إسرائيل. وقد نُشر منهاج الدولة الرسمي في سنة 1954/ 1955، وأصبح إلزامياً لجميع المدارس الابتدائية، وبالتالي، البرنامج الموحد لمدارس الدولة. واعترف القانون بحق الأحزاب الدينية الصهيونية في إقامة نظام تعليم ديني رسمي، وبحق الآباء في منح أبنائهم تعليماً دينياً. «وقد وافق بن – غوريون على ذلك أخيراً، مع أنه أسف لزعزعة أسس فكرة سيطرة الدولة الكاملة. وقد جاء قراره على أساس الرغبة في ضمان كلية الدولانية». وقد عكس «قانون التعليم الإلزامي»، و«قانون التعليم الرسمي»، و«منهاج الدولة»، الهدف الصهيوني في «بوتقة الصهر» و«مزج الجاليات»، الذي كان سائداً في الخمسينات. «وكان خلق إطار واحد متكافئ وموحد لجميع أبناء إسرائيل مصمماً لبناء مجتمع موحد في الدولة الناشئة. وفي النتيجة، فإن مصطلح «صهر» كان يعني أن على غالبية الأولاد في شبكة التعليم، ممن وصلوا حديثاً إلى البلد، أن تتخلى عن تراثها الثقافي، العائلي، والطائفي، الذي تربت عليه عائلاتها، وأن تندمج في واقع سياسي واجتماعي من

(175) المصدر السابق، ص 270–271.

طبيعة ديمقراطية غربية، كان قد تنامى في إسرائيل عبر السنين. وهكذا، أصبحت الرغبة في المساواة كوسيلة للوحدة سبباً في الفجوة الثقافية والاجتماعية التي تلبثت لسنين عديدة». [176]

في الواقع، تشكلت هذه الفجوة بين طلاب المدارس من أصول شرقية، وبين أقرانهم من أصول غربية؛ وكان التعبير عنها واضحاً في مستوى التحصيل العلمي لكل من الجماعتين، كما ظهر من دراسة رسمية أجريت في سنة 1955. «وقد أدت خيبة الأمل من المقاربة القديمة إلى مرحلة جديدة، أصبحت فيها المساواة في التعليم تعني تكييف النظام مع مجموعات وأفراد من الطلاب، بحسب قدرتهم وتحصيلهم». وكان ذلك يتطلب موارد أكبر لتوفير مستلزمات مساعدة الطلاب الضعفاء، من الطاقة البشرية والمواد التعليمية، الأمر الذي جرى التركيز عليه في الستينات، بهدف التجسير على الفجوة بين الجماعتين الطلابيتين، الشرقية والغربية، في التحصيل العلمي. «لقد أخلت غاية «بوتقة الصهر» مكانها للرغبة في دمج الطلاب الضعفاء - الذين أصبحوا يتماثلون أكثر فأكثر مع الطوائف القادمة من البلاد الإسلامية - بالطلاب ذوي التحصيل الأعلى - خاصة من مواليد إسرائيل أو من خلفيات أوروبية - أميركية». وكان التركيز على التحصيل العلمي و«سد الفجوة» يقضي بتجاهل صلة الطلاب الشرقيين بتراثهم ومحيطهم الاجتماعي والثقافي. كما أدى إلى المزيد من انخراط وزارة المعارف في تسيير شؤون المدارس، بهدف إعداد الطلاب الشرقيين للالتحاق بالمدارس الثانوية. ولكن تكييف البرامج التعليمية مع مستوى التحصيل العلمي للطلاب لم يتمخض عن رفع هذا المستوى لدى الضعفاء، بقدر ما أدى إلى تعميق وعيهم بالفجوة الثقافية القائمة بينهم وبين أقرانهم من الأقوياء. «وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لصالح الطلاب الضعفاء، فقد تنامت مشاعر دراسية واجتماعية سلبية، سواء لدى المعلمين أو الطلاب؛ وكان شعور المربين أن تعليم هذا المستوى يعكس مرتبة مهنية أدنى». وبذلك، لم تحلّ المشكلة، بل تفاقمت. [177]

«ويدرس التلاميذ في المرحلة الابتدائية مواد تتلاءم والأهداف العامة التي وضعتها وزارة المعارف، وهي تشمل 14 موضوعاً إلزامياً على النحو التالي: الدين اليهودي؛ اللغة العبرية؛ الحساب والهندسة؛ الطبيعة؛ البيئة والزراعة؛ الوطن والمجتمع؛ الجغرافيا؛ التاريخ؛ المدنيات؛ اللغة الأجنبية (إنكليزية أو فرنسية)؛ الأشغال اليدوية والتدبير المنزلي؛ الفنون؛

(176) EZI, 365-366.
(177) EZI, p. 366.

الموسيقى والرياضة». ويحق للمدرسة إضافة موضوعات أخرى تختارها بنفسها. «وإلى المناهج تضاف برامج وفعاليات خاصة يتم تنفيذها في إطار المدرسة، وهي: (1) برنامج السلامة على الطرق، ويشمل تدريساً لمدة 4 ساعات - 12 ساعة، مع تدريب عملي. (2)رعاية الموهوبين: تجري وزارة المعارف اختبارات خاصة، يتم بناء عليها اختيار التلاميذ الموهوبين الذين تصل نسبتهم إلى 3٪ من مجمل التلاميذ، وتحديد ذوي المواهب والقدرات الخاصة الذين يشكلون 1٪ من التلاميذ. ويتلقى هؤلاء التلاميذ تعليماً في موضوعات خاصة لا يتضمنها المنهاج العادي، وذلك عن طريق الاستعانة بالجامعات والكليات، وتنظم السلطات المحلية حلقات ودورات خاصة بهم». [178]

وكان طبيعياً أن تتنامى المدارس الثانوية، كماً ونوعاً، إلا أن المدرسة الثانوية الأكاديمية ظلت النخبوية. «وخلال النصف الثاني من الستينات، زاد مجموع الطلاب في المدارس الثانوية، ولكن ذلك لم يحدث تضييقاً للفجوة في التحصيل العلمي، ويمكن اعتبار استمرار وجود أطر منفصلة للطلاب المعرّفين بأنهم «محرومون ثقافياً»، لأسباب جغرافية وسواها، على أنه يؤدي إلى توسيع الفجوة الاجتماعية بين الأولاد من الجماعات المختلفة. وفي نهاية ذلك العقد وخلال السبعينات، أوصلت هذه العوامل موضوع الاندماج الثقافي والاجتماعي إلى مقدمة الاهتمام العام». فأُقيمت لجان لدراسة الوضع، وتقدير مدى تلبية المدارس متطلبات أهداف التعليم، وانتهت إلى توصيات دعيت «برنامج الإصلاح»، الذي قام على دمج الطلاب، من خلفيات متفاوتة، في أطر تعليمية واحدة. «وقد أقرت الكنيست توصيات اللجنة التي وضعت هدفين للإصلاح: (1) إيجاد أطر تمكن كل طفل من تحقيق الحد الأقصى من طاقته/ طاقتها الشخصية؛ (2) ضمان الاحتكاك بين الطلاب من الطبقات الاجتماعية المختلفة، وبالتالي، تضييق الفجوة الاجتماعية». وقد ترتب على توصيات اللجان تقسيم مراحل الدراسة إلى 6 سنوات ابتدائية، و3 إعدادية، و3 ثانوية. ولم يعد الانتقال إلى المرحلة الإعدادية، أو الثانوية، انتقائياً. كما أدخل الإرشاد في المرحلة الإعدادية لمساعدة الطلاب في اختيار مواضيع الدراسة في المرحلة الثانوية. وأُجري تعديل على المنهاج في المدارس الابتدائية لتمليك الطلاب وسائل التعلم والمعلومات الأساسية. واعتُبرت المرحلة الإعدادية جزءاً عضوياً من الثانوية. كما بذلت الجهود لتدريب المعلمين. واعتبرت «المدرسة الشاملة» الإطار الأكثر ملاءمة للتعليم في المرحلة الثانوية، مع إشراك الآباء في النشاط المدرسي. كما أجري تعديل في

(178) حيدر، دليل إسرائيل العام، ص 268.

امتحانات «البغروت»، بحيث أصبح بعض المواضيع فيها إلزامياً، والآخر اختيارياً. إلا أن برنامج الإصلاح لم يطبق في جميع المدارس.[179]

وتعتبر شهادة «البغروت»، التي هي شرط أساسي للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، معيار نجاح المدارس الثانوية. «والمعروف في إسرائيل أن التعليم المهني هو من نصيب التلاميذ الذين هم من أصل شرقي، وأن التعليم النظري - الأكاديمي هو من نصيب التلاميذ الذين هم من أصل أشكنازي. وتبرز هذه الظاهرة على نحو خاص في مدارس التيار الديني، حيث يشكل الشرقيون 88٪ من تلاميذ مدارس هذا التيار المهنية، و94٪ من تلاميذ مدارسه الزراعية. كما أن التلاميذ الذين يدرسون في الفروع المهنية إنما يدرسون في معظمهم في المسارات التي لا تؤدي إلى شهادة «البغروت». فعلى الرغم من أن عدد التلاميذ في الفروع المهنية يتساوى تقريباً مع عددهم في الفروع الأكاديمية، فإن نسبتهم ممن تقدموا لامتحانات «البغروت» عام 1991/ 1992 لا تتجاوز الربع. غير أن ذلك لا يعني أن جميع المدارس المهنية ذات مستوى متدن؛ إذ إن بعض المدارس من هذا النوع يعتبر مدارس لنخبة التلاميذ الذين يتم تأهيلهم تأهيلاً خاصاً لممارسة البحث العلمي والتكنولوجي في المستقبل (مثل مدرسة الهندسيين التابعة لجامعة تل أبيب ومدرسة بسمات التابعة للتخنيون). كما أن التعليم النظري الأكاديمي ليس موحداً في مستواه، وكثير من المدارس عاجز عن تأهيل التلاميذ للهدف الرئيسي الذي يسعون إليه. ففي هذا النوع من التعليم، تكونت في البلد نخبة من المدارس الجيدة التي يشكل خريجوها النخبة الأكاديمية في إسرائيل، ويلتحقون بالكليات الجامعية النخبوية، ويحتلون المناصب العليا في الاقتصاد والسياسة والجيش والمؤسسات الاجتماعية».[180]

حتى أواسط السبعينات، كان منهاج التعليم موحداً، والمتطلبات لامتحان «البغروت» متساوية ومتشابهة. إلا أن التطورات في سوق العمل الإسرائيلي وفي تركيبة السكان دعت إلى إدخال تعديلات في المنهاج والمتطلبات، تهدف إلى التنويع ومنح الفرص لعدد أكبر من التلاميذ لاجتياز الامتحان. «ففي أواسط السبعينات استُحدث نظام الوحدات في منهاج التعليم، وبحسب ذلك النظام، تُقدم المدارس الثانوية للتلاميذ 15 موضوعاً دراسياً... أما المدارس والفروع المهنية، فإنها تدرّس الموضوعات الإلزامية كافة، مضافاً إليها المنهاج المهني... إن جوهر نظام الوحدات هو أن كل موضوع دراسي يتألف من خمس وحدات، وكل وحدة تحتوي على كمية من المواد يتم تدريسها في 90 حصة

(179) EZI, pp. 366-367.

(180) حيدر، دليل إسرائيل العام، ص 274-275.

خلال ثلاث سنوات. ويستطيع التلميذ أن يختار عدد الوحدات التي يرغب في دراستها، والتقدم للامتحانات فيها. أما شهادة «البغروت» الكاملة، فتتألف من 20-25 وحدة. لقد سهّل هذا النظام لعدد كبير من التلاميذ إمكان الحصول على شهادة «البغروت»، وذلك بسبب ملاءمة المنهاج لرغباتهم وقدراتهم، لكنه لم يساهم كثيراً في تحسين المستوى في عدد كبير من المدارس... وقد أدى ذلك إلى تزايد عدد الحاصلين على شهادة «البغروت»، لكن الشهادة لا تؤهلهم للالتحاق بالجامعات. وكان لهذا التطور أثر مهم في نظام التعليم العالي في إسرائيل».[181]

ومنذئذ، توالت التعديلات في نظام التعليم الثانوي، وبالتالي، في متطلبات شهادة «البغروت»، الأمر الذي عكس نفسه بطبيعة الحال على شروط القبول في الجامعات. «وبعد مرور عقد من بداية تطبيق نظام الوحدات، أجري تغيير آخر؛ فقد تم تقسيم المنهاج الدراسي إلى ثلاثة أقسام، على النحو التالي: الأول قسم إلزامي يدرسه التلاميذ كافة؛ الثاني قسم اختياري تقوم المدرسة باختيار موضوعاته ومواده من بين عدد من الموضوعات التي تطرحها وزارة المعارف؛ الثالث قسم خاص بالمدرسة أو بمجموعة من المدارس، تقوم بتحضيره بنفسها، وتحصل على موافقة الوزارة على تدريسه». ولكن هذا «الإصلاح» لم يغير كثيراً في الوضع القائم، واستمر عدد كبير من المدارس في اتباع المنهاج القديم، بسبب نقص الموارد والمعلمين والمنشآت والأجهزة...إلخ. «وفي العام الدراسي 1991/ 1992، بدأ تطبيق تطوير جديد على نظام الوحدات؛ فقد سُمح للتلاميذ التقدم لامتحانات «البغروت» في 32 وحدة بدلاً من 25 وحدة كحد أقصى؛ أما الحد الأدنى، فقد بقي على حاله، 20 وحدة. وبحسب النظام الجديد، أُلزم التلميذ باختيار موضوع واحد على الأقل من الموضوعات الاختيارية. وكذلك تمت تجزئة هذه الموضوعات إلى مجموعتين: مجموعة الموضوعات التكنولوجية، ومجموعة الموضوعات النظرية - الأكاديمية. وبهذه الطريقة، أُدخل تعليم الموضوعات التكنولوجية إلى الفروع الأدبية، ولم يعد الفصل بين المسارين حاداً كما كان في السابق». وقد تعزز هذا التوجه في السنوات اللاحقة».[182]

وقد انطوى «برنامج الإصلاح» على تجديدين: أ - السماح للتلاميذ بتقديم أبحاث أكاديمية بإشراف أساتذة جامعيين بدلاً من امتحان «البغروت»؛ 2 - السماح للمدارس باختيار الكتب المدرسية، بعد موافقة وزارة المعارف. وأفاد من التجديد الأول

(181) المصدر السابق، ص 275-276.

(182) المصدر السابق، ص 276.

طلاب المدارس ذات المستوى العالي. «ونظراً إلى أهمية هذا النظام في إنتاج النخبة الأكاديمية، فقد أقرت الجامعات منح التلاميذ، الذين يقدمون الأبحاث، علامات إضافية في حساب معدلاتهم عندما يقدمون طلبات القبول في مؤسسات التعليم العالي». أما التجديد الثاني، فقد أعطى الهيئات التدريسية قسطاً من الحرية في اختيار الكتب التي تعتبرها أكثر ملاءمة لطلاب مدارسها. وجراء هذه الإصلاحات، «أصبح نظام التعليم الإسرائيلي في المرحلة الثانوية يتميز بالتعددية وكثرة الفرص الممنوحة للتلاميذ لاجتياز امتحانات «البغروت» بنجاح، لكن الجامعات الإسرائيلية لم تتجاوب مع هذا التغيير، مدعية أن الإصلاح كان سبباً في انخفاض مستوى المعرفة لدى التلاميذ. ولذلك، فقد اتخذت إجراءات لوقف تدفق حَمَلة الشهادات الثانوية إليها».[183]

وإلى جانب التعددية في برامج التعليم الثانوي، أدت الإصلاحات المتتالية إلى درجة كبيرة نسبياً من اللامركزية في نظام التعليم في هذه المرحلة. «فقد أصبحت المجالس المحلية تلعب دوراً متزايداً في تحديد نوعية التعليم المتوفر، خاصة على مستوى المدرسة الثانوية، وأصبح للمدرسة نفسها الآن قول أكبر في توزيع ساعات الدراسة. وقد أدى هذا الوضع، إضافة إلى الرغبة في دمج المدرسة في المحيط الاجتماعي الذي تخدمه، إلى الوعي بضرورة التغيير في هيكلية الوزارة، ومنح الوحدة التنظيمية - اللواء - ومن خلالها المدرسة والمعلم، صلاحيات أوسع». وفي الواقع، فإن هذه الإصلاحات جاءت استجابة للتحولات الاجتماعية في إسرائيل، التي تركت أثرها على النظام التعليمي، بما فيه التعليم الديني والعلمي والتكنولوجي. وقد شملت هذه التحولات ما يلي:

«1- تنامي الوعي لدى السلطات المحلية، ووضع الأولويات لاحتياجات الجماعات السكانية. إن ازدياد قوة هذه السلطات، خاصة في المستوطنات المدينية النائية ومدن التطوير، وتقلص اعتمادها على هيئات الحكومة المركزية، قد تمخضا عن أولوية أعلى للتعليم واحتياجاته.

«2- مناقشة مشاكل استمرار الفجوة الثقافية والتمييز الاثني علناً، من قبل شخصيات ذات آراء سياسية متباينة، في نهاية السبعينات، وخاصة في بداية الثمانينات...

«3- اشتداد حدة الاستقطاب السياسي في المجتمع الإسرائيلي، على خلفية التناقض الحاد في الآراء حول قضايا قومية وأخلاقية... وقد أدى هذا المسار بوزارة المعارف والثقافة إلى التركيز على موضوع تعليم الديمقراطية...

«4 - التطورات السريعة في التكنولوجيا والعلم، التي اضطرت نظام التعليم

(183) المصدر السابق، ص 277.

لمواجهة التغييرات الضرورية الواجب إدخالها في المنهاج، وتوفير المرافق الملائمة، في وقت كانت الأهداف الرسمية لا تزال تُحدد بأنها المساواة في التعليم، ووسيلتها الرئيسية المتوفرة مسار الاندماج في المدارس».[184]

وقد أدت الإصلاحات إلى تراجع نظام التعليم الديني الرسمي. «ففي سنة 1970، كان يقدم الخدمات التعليمية لـ 27,8٪ من مجموع الطلاب اليهود، بينما هبط في سنة 1987 إلى 20,6٪». (وكذلك هبط نظام أغودات يسرائيل المستقل من 6,6٪ في سنة 1970 إلى 6,2٪ في سنة 1986). «ففي الثمانينات، حدث تغيران رئيسيان: لقد ضعفت السيطرة المركزية لقسم التعليم الديني في وزارة المعارف، جراء ازدياد الخلافات في مقاربة الدين، وتنامي المطالبة بتطبيق ذلك الجانب من قانون التعليم الرسمي، الذي يمكن الآباء من تنويع تعليم أبنائهم. وقد جرّ ذلك في أعقابه مطالب متزايدة لتعليم من طبيعة أكثر أورثوذكسية، من قبل جماعات منظمة من الآباء المطالبين بمعايير جديدة للتعليم الديني القومي». وتجدر الإشارة إلى أن قانون التعليم الإلزامي يلحظ استقلالية هذا النظام في إطار شبكة التعليم الرسمية. «وقد عبرت المدارس الدينية عن ميزتها الخاصة بإعطاء الأفضلية للطقوس وأساليب الحياة الدينية على أشكال الروابط الدينية الأخرى، وبالاختيار الصارم لهيئات التدريس فيها. وقد اختار النظام الديني سياسة العزلة عن العالم غير الديني، وهو يؤكد على العناصر الرمزية من التراث اليهودي. وبقدر المستطاع، يمنع الاحتكاك بين الطلاب المتدينين وغيرهم من الأطر الأخرى». وهناك علاقة وثيقة بين هذا التيار التعليمي و«حركة شبيبة بني عكيفا» الاستيطانية، التي تشكل نوعاً من الامتداد له.[185]

في المقابل، أدت الإصلاحات إلى تنامي التعليم التكنولوجي، الأمر الذي يعكس توجهاً جديداً في الأولويات التعليمية في إسرائيل. «فلدى إقامة الدولة، وخلال الخمسينات والستينات، لعب هذا النمط من التعليم دوراً أقل، لأن التعليم الثانوي كان انتقائياً وذا طابع أكاديمي في الأساس. وشهدت السبعينات تعميم التعليم الثانوي، كحل لتعليم الكثيرين ممن لم يلبوا متطلبات المدرسة الثانوية من النمط الأكاديمي، ووصل توسع التعليم التكنولوجي إلى حوالي نصف عدد الطلاب (وإلى أكثر منه حتى، إذا ضُمّ أولئك الذين تعلموا في إطار التعليم الزراعي في المستوطنات). وخلال هذه الفترة 1960 - 1986، كان معدل النمو السنوي في إطار التعليم الثانوي حوالي 5٪، بينما أظهر التعليم

(184) EZI, pp. 367-368.
(185) EZI, p. 368.

التكنولوجي في هذه الفترة نمواً بتسعة أضعاف، بمعدل سنوي يساوي 9٪ مقارنة بـ 4,5٪ في إطار النمط الأكاديمي. وقد استقر هذا الوضع في النصف الثاني من الثمانينات، حيث كان حوالي 50,5٪ في النمط الأكاديمي من المدرسة الثانوية، مقابل 49,3٪ في النمطين، التكنولوجي والزراعي». وكان التوسع في التعليم التكنولوجي يرمي إلى هدفين: 1) زيادة عدد الطلاب الحاصلين على شهادة «البغروت» في الفرع التكنولوجي؛ 2) تقليص عدد الطلاب في المدارس المهنية العامة. ولم يكن ذلك تلبية لاحتياجات الصناعة المتطورة في إسرائيل فحسب، وإنما لتوفير التعليم الثانوي لجميع الطلاب أيضاً. «وفي سنة 1977، كان 63٪ من الطلاب الذين يدرسون المنهاج المهني من أصل أفرو – آسيوي، بينما شكلت هذه العائلات 58٪ من مجموع السكان». وفيما استمر النظام التكنولوجي يعمل كإطار لاستيعاب الشباب من سن 14 – 17، فإن 15٪ من مجموعة السن هذه لم يستوعبوا في أي إطار تعليمي أو توظيفي.[186]

وقد أدى تعميم التعليم الثانوي، وتسهيل امتحان البغروت، إلى تدفق أعداد كبيرة من خريجي المدارس الثانوية على مؤسسات ومعاهد التعليم العالي، رغبة في الحصول على شهادة تؤهلهم للاندماج في سوق العمل. في المقابل، قاد تطور هذه السوق العلمي، وبالتالي، ارتقاء مستوى متطلباتها من الكفاءة لدى العاملين فيها، إلى توجيه النقد إلى التعليم الثانوي على مستواه المتدني. وجاء النقد الأشد من الجامعات، التي لم تعد قادرة على التوفيق بين المحافظة على مستواها العلمي العالي، وبين توافد أعداد كبيرة غير مؤهلة من طلاب المدارس الثانوية عليها للدراسة فيها. «ففي بداية الثمانينات، قادت التطورات العلمية والتكنولوجية إلى نقد متنام لمقاربة المساواة الاجتماعية القائمة على المبالغة في تعميم التعليم، خاصة التعليم العالي الذي، في رأي المنتقدين، وصل الذروة في إصلاح امتحان «البغروت» (1976). وادعى هؤلاء أن هذه السياسة قادت إلى تخفيض قيمة دراسة العلوم في المدارس، وإلى خلق معايير من الوسطية لتمكين الطلاب من اجتياز الامتحانات، وتخفيض أهمية شهادة «البغروت» كشرط للقبول في الجامعة، وزيادة عدم التناسب بين احتياجات المجتمع في إسرائيل كدولة متقدمة وبين مستوى التحصيل في المدارس». وجراء تصاعد النقد، شُكلت لجنة لدراسة المسألة، أوصت بزيادة ساعات تدريس العلوم في جميع مراحل التعليم، وبتقليص حرية الطالب في اختيار مواضيع امتحان «البغروت»، ورفع مستوى تدريس الرياضيات واللغة الإنكليزية.[187]

(186) EZI, 368.
(187) EZI, 368.

وإزاء التوسع في جهاز التعليم وتطوره، كان طبيعياً أن تبرز الحاجة إلى توفير الكادر التعليمي، على مستوياته المختلفة. «وكانت مشكلة الطاقة البشرية في التعليم قد أصبحت عاملاً رئيسياً في نظام التعليم، بسبب الطبيعة الدينامية لهذا النظام والتغيرات التي حصلت فيه. فمنذ بداية القرن، أنشئت «دار المعلمين العبريين»، التي كانت تقدم دورة دراسية لمدة أربع سنوات. وكان ذلك بداية مسار طويل من المهنية في التعليم والتدريب. فحتى قيام الدولة، كان هناك إطار تنظيمي منفصل لتدريب المعلمين، لمدة سنتين بعد إنهاء المدرسة الثانوية؛ وفي نهاية الستينات، أُضيفت سنة أخرى إلى برنامج دار المعلمين، وحصل الخريجون على شهادة عليا للمعلمين. وبدأ التدريب الخاص بالتعليم في المدارس الثانوية في الجامعة العبرية في النصف الثاني من الثلاثينات؛ وفي جامعات أخرى، بعد إقامة الدولة. وفي بداية السبعينات، بدأت الدور تدرّب المعلمين للمدارس الإعدادية؛ وخلال الثمانينات، جرى تمديد البرنامج لمدة أربع سنوات. وفي هذه المرحلة، بدأت فكرة إضفاء الأكاديمية على مهنة التدريس تنتشر، وتمخضت عن تلقي المعلمين تدريباً في مؤسسات التعليم العالي، التي منحت درجات أكاديمية في التربية. وقد أُعطي عدد من الدور مرتبة كلية، تمنح درجة بكالوريوس في التربية، وسُمح لبعضها أيضاً منح هذه الدرجة للمعلمين الذين يتدربون للتعليم في المدارس الابتدائية».[188]

وقد جاءت التطورات السكانية اللاحقة لقيام الدولة، وما ترتب عليها من مشاكل تعليمية، لتفاقم الحاجة إلى المعلمين المؤهلين للتعامل مع الأوضاع المستجدة، في تجمع استيطاني متعدد الأصول الاثنية والثقافية واللغوية. وكان ينقص جهاز التعليم الابتدائي أكثر من نصف المعلمين المؤهلين اللازمين، فجندت أعداد كبيرة منهم على عجل، ممن تلقوا تدريباً مبتسراً لبضعة أسابيع قبل دخولهم سلك التعليم. «وهذا التطور، إلى جانب تأسيس دور المعلمين ومسار التدريب الأكاديمي، قاد إلى الوضع الذي لا يزال مستمراً إلى اليوم: وجود مجموعة من المعلمين بدون تدريب كاف. وفي سنة 1982، كان في نظام التعليم الابتدائي اليهودي 12٪ من المعلمين المؤهلين أكاديمياً، و29٪ من المعلمين الأعلى مرتبة، و45٪ من المعلمين ذوي الشهادات، و14٪ من المعلمين غير المؤهلين. وفي سنة 1987، كان 15٪ من المؤهلين أكاديمياً، و53٪ من المعلمين الأعلى مرتبة، و24٪ من ذوي الشهادات، و8٪ غير مؤهلين». واستمر الوضع في التحسن منذئذ. «وفي نظام التعليم الثانوي اليهودي حوالي 60٪ من المعلمين هم من خريجي الجامعات... وحوالي 75٪ من المعلمين يحملون شهادات تعليم». وبالمقارنة مع المهن الأخرى، فإن أجور المعلمين

(188) EZI, 368-369.

متدنية، الأمر الذي أفقد هذه المهنة جاذبيتها، ووضع المعلمين في مرتبة اجتماعية أدنى من أقرانهم في المهن الأخرى. والمعلمون منظمون في نقابتين، إحداهما للمعلمين في المدارس الابتدائية، والثانية للمعلمين في المدارس الثانوية. (189)

إن التغيرات التي طرأت على نظام التعليم، وخاصة في الثمانينات، قد أضعفت بنيته المركزية ووحدته التنظيمية؛ وفي المقابل، عززت فيه التركيز على الميزات الخاصة للطالب وللمحيط الاجتماعي، وعلى الإمكانات المهنية الكامنة في المدرسة كإطار للتربية. فقد عزز النظام التعليمي المسؤولية الملقاة على عاتق المدرسة في مسار التربية، وخاصة على منصب المدير فيها؛ كما أكد كثيراً على أسلوب عمل المدرسة التربوي، وعلى العلاقة بين المدرسة والمحيط الذي تخدمه. وفي المقابل، جرى التوكيد على تأهيل المعلمين وتدريبهم، سواء في دور المعلمين، أو في دورات خاصة أثناء عملهم. وبمرور الزمن، ازداد عدد المؤسسات التي تعرّف نفسها بأنها مدارس مستقلة، ولكن تحت إشراف وزارة المعارف، الأمر الذي زاد انخراط الآباء في شؤون مدارس أبنائهم، وصولاً إلى تشكيل لجنة قطرية للآباء، تراقب سير التعليم في المدارس. «إن غياب الإجماع حول قضايا قومية، وكذلك حول القيم التي يقوم عليها المجتمع الإسرائيلي، قد أدى إلى انخراط الآباء المتزايد، وإلى خلق تجمعات اجتماعي مختلفة ترغب في تحديد اتجاه التربية ونوعيتها. ولم يكن مناص من استعداد نظام التعليم لمنح درجة أعلى من الاستقلالية للمدارس وللسلطات المحلية». كما أعطت وزارة المعارف الحرية للآباء في اختيار المدرسة التي يرغبون في إرسال أبنائهم إليها. ومع ذلك، تشير الدراسات إلى تراجع في نوعية خريجي المدارس ومستويات تحصيلهم العلمي. ويبرز ذلك في أبناء الطوائف الشرقية، على الرغم من ازدياد أعدادهم في المؤسسات التعليمية، وعلى جميع المستويات. (190)

وتفيد المصادر الإسرائيلية الرسمية أن الإنفاق العام على التعليم في سنة 1993 مثلاً (وهي إحدى سنوات الإنفاق الأعلى)، بلغ 16,536 مليون شيكل، منها 15,040 مليوناً مصروفات جارية، و1,496 مليوناً توظيفات ثابتة. وفي المصروفات الجارية، بلغ الإنفاق على المدارس دون الابتدائية 1,408 مليون شيكل، وعلى المدارس الابتدائية 4,279 مليوناً، وعلى المدارس الثانوية بأنواعها 4,259 مليوناً، وعلى مؤسسات التعليم العالي بأنواعها 3,060 مليوناً. وقد موّلت الحكومة 71٪ من الإنفاق العام والسلطات المحلية 8٪، والأهالي 21٪. ووصل عدد المدارس العام في سنة 1996/ 1997 إلى 2,896 مدرسة، منها

(189) EZI, p. 369.
(190) EZI, 369-370.

2,358 مدرسة يهودية، و538 مدرسة عربية. وفي القطاع اليهودي، كان عدد المدارس الابتدائية 1,612، منها 1,414 للطلاب العاديين، و198 للمعوّقين. وبلغ عدد المدارس الإعدادية اليهودية 392 مدرسة، والثانوية 615 مدرسة، منها 422 مدرسة ذات مسار واحد، و193 مدرسة ذات مسارات متعددة. أما توزيع هذه المدارس حسب المناهج فكان كالتالي: 433 مدرسة عامة، و40 مدرسة صفوف مكملة، و326 مدرسة تكنولوجية/ مهنية، و22 مدرسة زراعية. وبلغ عدد الصفوف في المدارس اليهودية 34,915 صفاً، منها 20,329 في المدارس الابتدائية، و14,586 في المدارس الإعدادية والثانوية. وكان عدد الطلاب الإجمالي في تلك السنة 1,482,087 طالباً، منهم 297,105 في رياض الأطفال، و536,836 في المدارس الابتدائية، و411,123 في المدارس الاعدادية والثانوية، منهم 163,830 في الإعدادية، و247,293 في الثانوية، وكان في المدارس فوق الثانوية (دون الجامعات) 41,763 طالباً، وفي المعاهد العليا (دون الجامعات) 30,300، وفي الجامعات 104,900، وفي مؤسسات أخرى 60,060. وكان عدد المعلمين في المدارس اليهودية 76,993، منهم 40,375 في المدارس الابتدائية، والباقي في المدارس الإعدادية والثانوية. (191)

التعليم العالي

لقد سبقت مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية قيام الدولة اليهودية؛ وبالفعل، فإن التفكير في إنشائها والتخطيط له واكبا العمل الصهيوني الاستيطاني منذ بداياته. ففي المؤتمرات الصهيونية الأولى، طرحت فكرة إنشاء «جامعة عبرية»، لكن قراراً رسمياً بهذا الشأن لم يتخذ حتى المؤتمر الحادي عشر (1913)، بناء على اقتراح تقدم به وتولى الدفاع عنه كل من حاييم وايزمن ومناحم أوسشكين (انظر أدناه). «لقد افتُتحت المؤسستان الأوليان للتعليم العالي في البلد عندما كان الاستيطان (اليشوف) يعدُّ 80,000 شخص، ولا يزال يتلمس طريقه المالي والاجتماعي والثقافي. وجاء الحافز من الإيديولوجية الصهيونية، التي رأت بفلسطين المركز الروحي للشعب اليهودي، وبالتعليم العالي رأس الحربة لتجسيد الفكرة الصهيونية. وكان إنشاء جامعة في أرض - إسرائيل قد اقترح في مؤتمر «أحباء صهيون» (1884)، ونوقش في المؤتمر الصهيوني الأول (1897)». وقد باشر معهد «التخنيون» التدريس في سنة 1924، وكذلك الجامعة العبرية في القدس (مع أنها افتتحت رسمياً في سنة 1925. انظر أدناه)، أما «معهد وايزمن للعلوم» فقد افتتح في سنة 1934. «وكانت المؤسسات الثلاث مكملة لبعضها البعض، وتشكل العمود الفقري

(191) Statistical Abstract of Israel, (1997), pp. 495-521.

للتعليم العالي في فلسطين. ولدى إقامة الدولة، كان الجسم الطلابي فيها يعدّ 2,500 طالباً، وفيها هيئة تعليمية بارزة، تم تجميعها من الشتات». وقد قامت المؤسسات الثلاث على النظام الأوروبي، وخاصة الألماني، الذي يؤكد على تطوير البحث العلمي؛ وارتكزت على تجنيد الطلاب والأساتذة من يهود العالم، الذين رفدوها بدعم سخي». [192]

وخلال العقدين الأخيرين ازداد عدد مؤسسات التعليم العالي في حقول متعددة، ومن مستويات مختلفة. «كان التعليم العالي في إسرائيل منسجماً ومتساوياً في مستوياته حتى أوائل الثمانينات. وكان يعني عادة التعليم الجامعي فقط. لكن تدفق أعداد كبيرة من الطلاب على الجامعات (بسبب نظام الإصلاح) أدى إلى تعدد أطر التعليم وإلى تنوع كبير في التخصصات ومستوياتها. وكان أهم تطور في هذا الحقل افتتاح عدد كبير من المؤسسات العليا غير الجامعية، وانتشار الكليات الجامعية المرتبطة بالجامعات المعترف بها». ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التعليم العالي: التعليم فوق الثانوي؛ التعليم العالي غير الجامعي؛ التعليم الجامعي. وتعلّم معاهد التعليم فوق الثانوي في العادة مهناً محددة، وغالباً ما تتخصص في مهنة واحدة، مثل: التعليم، الهندسة والتكنولوجيا، التمريض، المهن الطبية المساعدة، الإدارة، الاقتصاد، المعاملات المصرفية، الموسيقى والفنون، إرشاد الشبيبة والعمل الاجتماعي. وهذه المعاهد تقع تحت إشراف وزارة العمل والرفاه الاجتماعي، أو وزارة المعارف أو وزارة الصحة. ويشمل التعليم العالي غير الجامعي عدداً كبيراً من المهن والموضوعات التي تدرّسها مؤسسات حصلت على اعتراف مجلس التعليم العالي. «وتستطيع هذه المؤسسات مزاولة التعليم العالي، لكنها ليست مؤهلة لمنح اللقب الجامعي. كما أن هناك موضوعات تدرّس في الجامعات، لكنها لا تؤهل للحصول على لقب جامعي». ويبلغ عدد مؤسسات التعليم فوق الثانوي، ودون الجامعي حوالي 150 معهداً وكلية؛ وهي تؤهل الطلاب في شتى أنواع المهن، ومنها عدد من معاهد تأهيل المعلمين. [193]

أما مؤسسات التعليم الجامعي فهي التي تمنح لقباً جامعياً، وهي من ثلاثة مستويات:

أ – مؤسسات تمنح اللقب الجامعي لكنها ليست جامعات: ويبلغ عددها أكثر من 20 مؤسسة، منها 7 مختصة بتدريس الفنون والموسيقى والإدارة والتكنولوجيا، و15 معهداً وكلية لتأهيل المعلمين. ويسمح لها بمنح اللقب الجامعي الأول فقط. وقد بلغ عدد الطلاب

(192) EZI, p. 608.

(193) حيدر، دليل إسرائيل العام، ص 277–278.

في النوعين الأول والثاني معاً، في العام الدراسي 1992/ 1993، نحو 50 ألفاً، منهم 20 ألفاً في معاهد تأهيل المعلمين، ونحو 20 ألفاً في معاهد الهندسة والتكنولوجيا.

ب – كليات جامعية: هي عبارة عن فروع لمختلف الجامعات في المناطق البعيدة عن الجامعات نفسها. ويدرس الطلاب فيها مدة عامين، ثم يتابعون دراستهم في الجامعة نفسها مدة عام واحد للحصول على اللقب الجامعي.

ج – الجامعات والمعاهد الجامعية، وهي: الجامعة العبرية (القدس)؛ معهد الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا، جامعة تل أبيب؛ جامعة بار – إيلان؛ جامعة حيفا؛ جامعة بن – غوريون (بئر السبع)؛ معهد وايزمن للعلوم في رحوفوت؛ والجامعة المفتوحة.

«وبحسب المعطيات المتوفرة، يتقدم للالتحاق بالجامعات سنوياً نحو 25 ألف طالب، يقبل منهم 70٪ تقريباً... أما الذين يستطيعون الحصول على اللقب الجامعي في الفترة المحددة... فتبلغ نسبتهم 40٪ فقط من الطلاب الذين يبدأون دراستهم الجامعية». ونظراً لتدفق الطلاب على الجامعات، فقد وضعت هذه شروطاً صعبة لقبولهم فيها. فبالإضافة إلى شهادة «البغروت»، عليهم اجتياز امتحان قبول(Psychometric) ، وهو امتحان يستعمل لتصنيف الطلاب بحسب قدراتهم على مواصلة التعليم العالي. «وأدى انتشار التعليم العالي إلى ظاهرة تدرج الخريجين بحسب الجامعة أو المعهد الذي تخرجوا فيه، وهو ما حدا بالجامعات إلى المنافسة في وضع العراقيل أمام الطلاب الذين يتقدمون للالتحاق بها، وذلك للمحافظة على صبغتها النخبوية. وهي تستطيع أن تفعل ذلك بسبب الأعداد الكبيرة من الأكاديميين الذين يزيدون عن حاجة السوق الإسرائيلية». [194]

مجلس التعليم العالي

لقد توسع التعليم العالي في إسرائيل بعد قيامها، وشهدت الفترة ما بين 1949 و1972 تأسيس 4 جامعات أخرى، هي: جامعة بار – إيلان في رمان غان (1955)، وجامعة تل أبيب (1956)، وجامعة حيفا (1964)؛ وجامعة بن – غوريون في بئر السبع (1965). وبمساعدة «مؤسسة روتشيلد»، أقيمت «الجامعة المفتوحة» في سنة 1974، واعترف بها «مجلس التعليم العالي» في سنة 1980. وقد أقرت الكنيست «قانون مجلس التعليم العالي» (1958)، الذي لا يزال الأساس لعمل مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل

(194) المصدر السابق، ص 278–281.

إلى اليوم. ويتألف هذا المجلس من 25 عضواً، برئاسة وزير المعارف والثقافة، ويكون ثلثا الأعضاء من الهيئات الأكاديمية والثلث من الشخصيات العامة، الأمر الذي يحافظ على استقلاليته إزاء مؤسسات الدولة. وتضمن المادتان 14 و15 من «قانون مجلس التعليم العالي» حرية كل مؤسسة ينطبق عليها هذا التعريف. «المادة 14: كل مؤسسة معترف بها هي شركة، ولها الحق في أن تقاضي وتقاضى، وأن تقتني الممتلكات وتنقلها، وأن تتعاقد، وتكون طرفاً في أية مفاوضات قانونية وسواها».

«المادة 15: لكل مؤسسة معترف بها الحرية في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية، داخل حدود موازنتها، وكما ترى مناسباً».

وكان الغرض من هذا القانون ضمان استقلالية مؤسسات التعليم العالي وحريتها في الفكر والممارسة، الأمر الذي تقيدت به حكومات إسرائيل المتعاقبة.(195)

ومجلس التعليم العالي هو المؤسسة الرسمية لشؤون هذا التعليم، وهو يستمد صلاحياته من القانون الخاص به، ومهماته:

«1- توصية الحكومة بإجازة ترخيص مؤسسة تعليم عال وإدارتها. وبعد موافقة الحكومة، يقوم المجلس بمنح الترخيص.

2- توصية الحكومة بالاعتراف بإحدى المؤسسات كمؤسسة تعليم عال.

3- اعتماد الدرجات الأكاديمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي المعترف بها.

4- المصادقة على الألقاب الأكاديمية التي يمكن لمؤسسات التعليم العالي استخدامها.

5- تقديم مقترحات بشأن تطوير مؤسسات التعليم العالي والتعاون فيما بينها.

6- تقديم مقترحات بشأن مساهمة الدولة في دعم ميزانيات ومؤسسات التعليم العالي».

وبالإضافة إلى الجامعات الثماني المعترف بها، والتي تخضع لإشراف مجلس التعليم العالي، فقد حصلت على اعتراف المجلس بها كمؤسسات تعليم عال المعاهد والأكاديميات التالية: أكاديمية الفن والتشكيل؛ الأكاديمية الموسيقية؛ المدرسة العليا للتكنولوجيا؛ المدرسة العليا لعلوم النسيج وتصميم الأزياء (شنكار)؛ كلية التربية (دافيد يالين)؛ كلية القدس للبنات (لإعداد المدرسات).(196)

وقد انبثقت عن مجلس التعليم العالي «لجنة التخطيط والموازنة»، «التي باشرت عملها في سنة 1974 كهيئة تنفيذية لمجلس التعليم العالي، الذي فوضتها صلاحياته في

(195) EZI, p. 608.

(196) الريس، نزار، دليل إسرائيل العام، ص 217-218. (لاحقاً: الريس، دليل إسرائيل العام).

التخطيط والموازنة. وفي سنة 1975، جرى تعديل لقانون مجلس التعليم العالي، بما يضمن صلاحيات لجنة التخطيط والموازنة». وتتألف هذه اللجنة من 6 أعضاء، 4 منهم من الوسط الأكاديمي، و2 من شخصيات عامة؛ ولها جهاز إداري وتنفيذي مستقل. والخطوط العريضة التي توجّه عمل اللجنة هي: «(أ) يجب أن تكون جامعات إسرائيل مفتوحة لكل طالب – من إسرائيل والخارج – يمتلك المؤهلات المطلوبة. (ب) ستدأب الجامعات على المحافظة على مستوى عال من البحث العلمي وتطويره، بما يسمح بالحكم على نظام التعليم العالي وفق المعايير المقبولة في الوسط الأكاديمي الدولي. (ج) على الجامعات أن تستوعب العلماء الشباب البارزين من المهاجرين الجدد والإسرائيليين العائدين من الخارج، وترفع مستواهم. (د) على الجامعات أن تسهم في حل مشاكل الدولة الاجتماعية، والمالية والدفاعية. (هـ) على الجامعات أن تكيف نشاطها مع الموارد المالية المتوفرة لديها، فيما تحافظ على معاييرها وتضمن الارتقاء بها». وقد نجحت اللجنة في التغلب على العقبات التي واجهت التعليم العالي في إسرائيل بفعل العوامل التالية: (أ) منح اللجنة السلطة القانونية القصرية لتوزيع الموارد، دون حق الاعتراض على ذلك؛ (ب) صيانة اللجنة حقوق مؤسسات التعليم العالي في ممارسة السلطة الذاتية دون تدخل من جانبها؛ (ج) ثقة الحكومة ومؤسسات التعليم العالي باللجنة نظراً إلى استقلاليتها وموضوعيتها.(197)

وتغطي الجامعات موازنتها الجارية من 4 مصادر للدخل: المساعدات الحكومية، رسوم التعليم، التبرعات، ومداخيل متنوعة (بما فيها بدل الخدمات). وحتى سنة 1973، ظلت مساعدات الحكومة والوكالة اليهودية ترتفع، ووصلت إلى 80-84٪ من الإنفاق العام. ولكن هذه المساعدات تراجعت في العقد التالي، وانخفضت إلى 58٪. في المقابل، ارتفعت رسوم التعليم إلى 19٪ من النفقات، والهبات إلى 11٪، والمداخيل المختلفة إلى 12٪. وقد هدد تقليص مساعدات الحكومة والوكالة اليهودية بتأزيم أوضاع مؤسسات التعليم العالي المالية، الأمر الذي أدى إلى تقليص النفقات، والحد من استيعاب أساتذة جدد، والاقتصاد في اقتناء أجهزة وكتب حديثة. أما موازنة التطوير، والمخصصة أساساً للبناء، فكانت تأتي في الأصل من مساعدات الحكومة والهبات، عبر لجنة التخطيط والموازنة. وقد تراجعت هذه المساعدات، ووصلت إلى 6٪ فقط من الموازنة العامة. وتقوم الجامعات بأكثر من 30٪ من أعمال البحث والتطوير في حقل العلوم الطبيعية في إسرائيل، وبأكثر من 45٪ في حقل التطوير المدني. وهي المسؤولة عن الجزء الأكبر من الأبحاث في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية، وعن غالبية البحوث الأساسية في إسرائيل. وتشمل مؤسسات

(197) EZI, p. 609.

التعليم العالي 8 جامعات، تمنح شهادات حتى الدكتوراه، و6 معاهد جامعية تمنح شهادة البكالوريوس فقط، و6 معاهد لتدريب المعلمين تمنح دبلوم تربية، و10 معاهد تحت إشراف ومسؤولية الجامعات، تمنح شهادات في مواضيع مختلفة.[198]

الجامعة العبرية في القدس

وهي مؤسسة التعليم العالي العليا في إسرائيل. ويعود تاريخها إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث واكبت فكرة إنشائها انطلاق الصهيونية السياسية. فقد طرح أستاذ الرياضيات في جامعة هيدلبرغ (ألمانيا) هذه الفكرة في المؤتمر الصهيوني الأول (1897)، لكنها لم تلق اهتماماً كبيراً. وعاد حاييم وايزمن في المؤتمر الخامس (1901) وطرح الفكرة مجدداً، دون نتائج عملية أيضاً، مع أنها استرعت اهتمام عدد من قادة العمل الصهيوني، بمن فيهم أحاد هعام (انظر أعلاه). وفي المؤتمر الحادي عشر (1913)، تضافرت جهود وايزمن وأوسشكين لإقناع الحضور باتخاذ قرار إنشاء الجامعة في القدس. ولهذا الغرض، شكّلت ثلاث لجان، في برلين ولندن والقدس، لمتابعة تنفيذ القرار. وتبرع الثري اليهودي الروسي، يتسحاق ليب فولدبرغ، من حركة أحباء صهيون في أوديسا، بالمال اللازم لشراء قطعة أرض في جوار القدس (عزبة غراي هيل على جبل المشارف «سكوبس»)، شكلت نواة حرم الجامعة. وأسوة بالنشاط الصهيوني كافة، توقف العمل في بناء الجامعة خلال الحرب العالمية الأولى. وبعد الحرب، وأثناء زيارة «لجنة المندوبين الصهيونيين» (1918)، قام وايزمن بوضع حجر الأساس للجامعة، وانطلق العمل في البناء، فأُنشئت ثلاثة معاهد بحث خلال بضع سنين، هي: معهد للكيمياء، تولت إنجازه لجنة لندن؛ ومعهد للمكروبيولوجي، تعهدته لجنة الأطباء اليهود الأميركيين؛ ومعهد للدراسات اليهودية، أقامته لجنة القدس. وفي 1 نيسان/ أبريل 1925، افتتح حاييم وايزمن الجامعة، في احتفال حضره اللورد بلفور، والجنرال اللنبي، وهربرت صامويل (المندوب السامي)، والشاعران نحمان بيالك وشاؤول تشيرنخوفسكي، والفيلسوف أحاد هعام، والحاخامان الأكبران كوك ومئير، ورئيس الجامعة الأول يهودا ليب ماغنس.[199]

وخلال رئاسة ماغنس الطويلة (1925 – 1949)، وبفضل التبرعات السخية من يهود العالم، توسعت الجامعة العبرية كثيراً؛ فأُقيم فيها عدد من المباني الإضافية، واستُحدثت دوائر

(198) EZI, p. 610.
(199) EZI, p. 588.

جديدة. وقد رفدت هجرة يهود ألمانيا، بعد صعود النازيين إلى الحكم في الثلاثينات، الهيئة التدريسية في الجامعة بعدد كبير من الأساتذة، الأمر الذي أضفى عليها طابعاً أكاديمياً ألمانياً. وبعد قيام إسرائيل، توافد عليها أساتذة من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وجنوب أفريقيا، كما بدأ خريجوها يشغلون مناصب أكاديمية فيها. ومنذ البداية، أدت الجامعة خدمات كبيرة للاستيطان اليهودي في مجالات الصحة والبحوث الزراعية والصناعية وتأهيل المعلمين وتحديث اللغة العبرية القديمة. وفي سنة 1947 بلغ عدد الطلاب فيها 1,000 طالب، وعدد الأساتذة 190 أستاذاً. وجاءت حرب 1948 لتعزل الجامعة عن الشطر اليهودي من القدس. وبحسب اتفاقات الهدنة مع الأردن (1949)، اعتُبر حرم الجامعة منطقة منزوعة السلاح، تشغلها طواقم يهودية، وتصلها قافلة تموين وتزويد بإشراف قوات الأمم المتحدة، مرة كل أسبوعين. وفي هذه الفترة، تبعثرت دوائر الجامعة في مبان متعددة في القدس الغربية، إلى أن دُشّن حرمها الجديد في «غفعات رام» (1958)، ومن ثم المركز الطبي التابع لها «هداسا» في عين كارم (1965). وبعد احتلال القدس الشرقية (1967)، أعيد ترميم حرم سكوبس (جبل المشارف) وتوسيعه، فأصبحت الجامعة موزعة في أربعة أحرام هي: جبل سكوبس، غفعات رام، عين كارم، ورحوفوت.[200]

وتبعاً لهذا التموضع الجغرافي، أُعيد توزيع دوائر الجامعة، بما يعكس حداً كبيراً من التجانس الأكاديمي في كل حرم، وأصبحت كالتالي:

1- حرم جبل سكوبس، ويضم كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والقانون، والتربية، والعمل الاجتماعي، وإدارة الأعمال، والتقويم المهني، و«كلية روثبرغ» للطلاب الأجانب، ومركز الدراسات ما قبل الأكاديمية للجنود المسرحين، و«معهد ترومان» لأبحاث السلام، و«معهد بوبر» لتعليم الكبار، و«مكتبة بلومفيلد» للعلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والقانونية. وفيها مساحة مخصصة لمساكن الطلبة.

2- حرم غفعات رام، وفيه كلية العلوم ومكتبتها، وكلية العلوم التطبيقية والتكنولوجيا، ومكتبة الجامعة، و«المكتبة القومية اليهودية»، وكلية علم المكتبات والأرشيف. وفيه أيضاً «معهد الدراسات العليا»، المرتبط بالجامعة ولكنه يتمتع باستقلالية عنها، وهو يُعنى بتطوير البحوث المتقدمة والمبتكرة.

3- حرم عين كارم، ويضم كليات الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والتمريض، والصحة العامة. وبجواره مستشفى «هداسا» الضخم؛ وفيه «مكتبة بيرمان الطبية».

(200) EZI, 588-589.

4- حرم رحوفوت، ويضم كلية الزراعة الوحيدة في إسرائيل، وكلية العلوم الغذائية والمنزلية، والطب الحيواني. وفيه مكتبة مركزية للعلوم الزراعية.[201]

وقد بدأت الجامعة العبرية عملها (1925) كمؤسسة بحثية، ثم تحولت تدريجياً إلى التدريس الجامعي، وخرّجت الدفعة الأولى من حملة شهادة الماجستير في سنة 1931، ومنحت شهادة الدكتوراه الأولى سنة 1936. وبمرور الزمن، تنامت الجامعة كماً ونوعاً، وأصبحت تغطي طيفاً واسعاً جداً من الدراسة الأكاديمية. وقد أولت اهتماماً خاصاً بالدراسات اليهودية، وأصبحت المركز الأول على هذا الصعيد في العالم؛ كما حققت إنجازات كبيرة في حقل علوم الطبيعة، والطب، والدراسات الشرقية والعربية. وفي سنة 1960، أنشأت «هيئة البحث والتطوير» لتشجيع البحث العلمي. «وفي سنة 1989، كان علماء الجامعة العبرية منخرطين في حوالي 2,300 مشروعاً بحثياً، تمولها منح داخلية وخارجية، وتأتي عبر الهيئة، ويبلغ مجموعها (من جميع المصادر، بما فيها الخيرية) أكثر من 30,000,000 دولار. وجاء أكثر من نصف هذه المنح من خارج إسرائيل». كما أقامت «شركة يسّوم للبحث والتطوير»، التي تعمل كحلقة وصل بين المخترعين والمنتجين الصناعيين. وللجامعة دار نشر على اسم رئيسها الأول ماغنس، تأسست سنة 1929؛ وحتى عام 1988، كانت قد نشرت أكثر من 2,100 كتاب، منها 1650 بالعبرية، و450 بالإنكليزية، وعلى العموم، فهي تحظى بسمعة رفيعة المستوى في الأوساط الأكاديمية في الخارج. وعندما استقرت أوضاعها الذاتية، رعت الجامعة العبرية تأسيس جامعات تل أبيب وحيفا وبئر السبع، وقدمت لها الدعم إلى أن حققت الاستقلال الأكاديمي.[202]

وتفيد المصادر الرسمية الإسرائيلية أن عدد طلاب الجامعات السبع (باستثناء الجامعة المفتوحة) في السنة الدراسية 1996/ 1997، بلغ 104,900 طالباً، منهم 70,390 لشهادة البكالوريوس؛ و27,480 لشهادة الماجستير؛ و5,810 لشهادة الدكتوراه؛ و1,220 للدبلوم. وكان نصيب الجامعة العبرية 21,070 طالباً، منهم: 12,840 لشهادة البكالوريوس؛ و6,010 لشهادة الماجستير؛ و2,000 لشهادة الدكتوراه، و220 للدبلوم.[203] «وفي سنة 1989، كانت هيئة الجامعة الأكاديمية تعدّ 1,998 مدرساً، منهم: 475 أستاذاً، و372 أستاذاً مشاركاً، و328 محاضراً أعلى، و251 محاضراً، و567 معيداً ومساعداً، و105 معلمين... وكان جزء كبير من الهيئة الأكاديمية من خريجي الجامعة العبرية».[204]

(201) EZI, p. 589.
(202) EZI, pp. 589-590.
(203) Statistical Abstract of Israel, (1997), p. 524.
(204) EZI, p. 590.

التخنيون

«المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا» (التخنيون) هو جامعة العلوم الهندسية الرئيسية في إسرائيل، ويقع في مدينة حيفا، وهو أقدم مؤسسات التعليم العالي فيها. وكانت فكرة إنشاء هذا المعهد قد طرحت قبل الحرب العالمية الأولى، ولقيت ترحيباً ودعماً مالياً من أثرياء يهود في روسيا، وألمانيا، والولايات المتحدة. وبدأ بناؤه في سنة 1912، لكنه لم يُفتتح رسمياً حتى سنة 1924، بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى. وقد حظي في البداية بدعم كبير من يهود ألمانيا، الذين انحازوا أثناء الحرب لبلدهم، وأصروا على أن تكون لغة التدريس فيه الألمانية، الأمر الذي أدى إلى نشوب خلاف (حرب اللغة) مع المستوطنين المحليين، الذين أصروا على استخدام العبرية لغة للتدريس فيه. وبعد قيام إسرائيل، كان تنامي التخنيون بطيئاً. «ففي سنة 1948، كان عدد الطلاب المسجلين فيه 600، مكدّسين في أبنية قديمة ومزدحمة في وسط حيفا. وقد أصبح واضحاً أن تقدم البلد وأمنه المستقبليين يعتمد إلى حد كبير على تطوير العلم والتكنولوجيا، وأنه يجب بناء جامعة تكنولوجية كاملة لتزود الأمة الجديدة بمخزون من المهندسين، والمعماريين، والمهنيين، والباحثين المختصين، المدربين. وتعهدت الجمعية الأميركية من أجل التخنيون - المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا، م.ض، بالاضافة إلى منظمات قرينة في إنكلترا، وكندا، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والمكسيك، والأرجنتين، وأستراليا، وغيرها، بدعم سخي لخطة إقامة حرم حديث ومجهز بالكامل لجامعة تكنولوجية على جبل الكرمل، واستمرت بتقديم الدعم المالي، والتقني، والمعنوي، للمعهد. ونقلت حكومة إسرائيل إلى التخنيون ملكية 300 فدان [حوالي 13,000 دونم] من الأرض على منحدر جبل الكرمل، بالقرب من «نفي شأنان». وبدأ البناء في مدينة التخنيون في سنة 1952، وتقدم إنشاء المختبرات، والمكتبات، ومساكن الطلاب، وغرف التدريس، وغيرها من المرافق، بسرعة. وفي سنة 1985/ 1986 الأكاديمية، انتقلت الكليتان الأخيرتان اللتان بقيتا في الحرم القديم إلى مدينة التخنيون، منهيتان بذلك مساراً بدأ قبل 34 سنة».[205]

وحتى بداية التسعينات، كان التخنيون قد خرّج أكثر من 25,000 مهندس وعالم ومهندس معماري وفيزيائي، شغلوا مناصب حيوية في الاقتصاد الإسرائيلي؛ ومن ضمنهم أكثر من 70٪ من المهندسين، وأكثر من 25٪ من العلماء في إسرائيل. وكان التخنيون رائداً في هندسة الملاحة الجوية، ووضع البنية التحتية للتصميم الأساسي لصنع الطائرات في إسرائيل. وأدت كلية الهندسة الزراعية فيه دوراً بارزاً في تقنيات إدارة المياه، وفي تصميم

(205) EZI, pp. 1259-1260.

آلات زراعية متقدمة ومحوسبة. وهو الجامعة الوحيدة المخولة ترخيص المهندسين المعماريين ومخططي المدن؛ وقد ساعد التخنيون في تخطيط مدن جديدة وحديثة مثل كرميئيل في الشمال، وعراد في الجنوب. وتضم مدينة التخنيون أكثر من 100 مبنى، أقيمت أساساً بتبرعات من لجان أصدقائه في عدد من بلدان العالم. «وبالإضافة إلى بناء مرافق الحرم الجامعي، استخدمت المبالغ المقدمة من «جمعيات التخنيون» التي انتظمت في بلدان متعددة لامتلاك التجهيزات الخاصة والأدبيات التقنية، ولتدريب الهيئة التدريسية والخريجين في معاهد متخصصة في أنحاء مختلفة من العالم، وفي المشاريع البحثية، وغيرها من البرامج، بما فيها المنح الدراسية، وصندوق القروض للطلاب، وزمالات المحاضرين، والوقفيات الدائمة لكراسي الأستاذية». ويضم التخنيون الدوائر الرئيسية التالية: الهندسة المدنية، الهندسة المعمارية وتخطيط المدن، الهندسة الميكانيكية، الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، الهندسة النووية، الهندسة الكيماوية، الهندسة الزراعية، هندسة الملاحية الجوية، الهندسة الصناعية والإدارية، علوم الكومبيوتر، هندسة الأدوات، البيولوجيا، هندسة الغذاء وتكنولوجيا الأحياء، هندسة طب الأحياء، الطب، الدراسات العامة، وتعليم العلوم والتكنولوجيا.[206]

وتعكس «مؤسسة التخنيون للبحث والتطوير» الأهمية التي تعلقها إسرائيل على هذا الجانب من نشاط المعهد؛ وهي مؤسسة مرتبطة به، وتشكل المركز الرئيسي في إسرائيل للبحث الموجه لوضع البرامج الصناعية، والزراعية، والإسكانية، والدفاعية، والتطويرية العامة، في البلد. «ومن بين الوحدات القائمة في حرم التخنيون، والتي تتحمل عبء برامج البحث التطبيقي في إسرائيل، تلك التي تعمل في أبحاث البناء، ومختبر فحص مواد البناء، وإرشاد صناعة الغذاء، واختبار التجهيزات الزراعية وإدارة محطة تطوير، ومختبر فحص هيدروليكي، ومختبر فحص كيماوي، ومعهد إسرائيل للتصميم الصناعي، ومعهد بحث وسائط النقل، ومعهد الهندسة الطبية الحيوية، ومعهد الدراسات المتقدمة في العلوم والتكنولوجيا. وتحتوي مكتبات التخنيون الـ 22 على أكثر من 800,000 عمل في الهندسة والعلوم والتكنولوجيا، باللغة العبرية والإنكليزية، واللغات الأوروبية الرئيسية، بما فيها أكثر من 250,000 مجلة تقنية وعلمية في لغات متعددة». ويمنح التخنيون شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في مواضيع التدريس المختلفة فيه.[207] وفي العام الدراسي 1996/ 1997، كان عدد

(206) EZI, pp. 1260-1261.
(207) EZI, p. 1261.

طلاب التخنيون 21,070، منهم 12,840 لشهادة البكالوريوس، و2,490 لشهادة الماجستير، و620 للدكتوراه، و50 للدبلوم.[208]

معهد وايزمن للعلوم

وهو معهد للبحث العلمي والدراسات المتقدمة، على اسم الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن، الذي أصبح رئيس إسرائيل الأول (انظر أعلاه). وقد وُضع حجر الأساس لهذا المعهد في سنة 1946، وافتُتح رسمياً في سنة 1949، ليحل محل «معهد دانييل زيف»، الذي أنشأه وايزمن نفسه في سنة 1934، بدعم من الثري اليهودي البريطاني زيف. وهو يقع في مدينة رحوفوت، إلى الجنوب من تل أبيب، حيث بيت وايزمن، وأرشيف رسائله. ويضم حرم المعهد حوالي 40 مبنى للبحث والإدارة والمرافق الإضافية. وتتشكل هيئة التدريس فيه من حوالي 1,800 باحث ومهندس وتقني، منهم حوالي 500 عالم متدرب، يتابعون تحصيلهم لشهادة الماجستير والدكتوراه. «وقد نظم وايزمن معهده الناشئ كتجربة علمية رائدة: تخضع نفسها لنظم المشاكل العملية الناجمة عن أرض - إسرائيل واقتصادها، دون إهمال العلم النظري؛ على أن يقاس أداؤها بمعايير دولية». وبالتعاون مع نخبة من 10 علماء، بدأ وايزمن، الذي كان قد قدّم إسهامات هامة في حقل الكيمياء العضوية والاختمار الصناعي، بالعمل على مشاريع تتعلق بصناعة الحمضيات، وإنتاج الألبان، والحرير، والتبغ، والأدوية. ولمناسبة عيد ميلاد وايزمن السبعين (1944)، ترأس زميله مئير وايزغال، الذي أصبح لاحقاً رئيساً للمعهد، حملة لتوسيعه وجعله مؤسسة بحثية متشعبة، تحمل اسم وايزمن.[209]

«وتطور المعهد بعد سنة 1949 تطوراً سريعاً، فقامت فيه أقسام للرياضيات التطبيقية، وعلم البلورات والنظائر المشعة، والفيزياء الحيوية، والإلكترونيات، والفيزياء النووية، وعلم الوراثة، وبيولوجيا الخلية، والمناعة الكيميائية، والكيمياء الحيوية، والفيروسات، وعلم الوراثة النباتية. وجرى الاهتمام كذلك باكتشاف الخامات في مقالع الحجارة في النقب، وتم اكتشاف النحاس في تمناع، والفوسفات في أورون في النقب».[210]

وفي المعهد 21 وحدة بحثية موزعة على 5 كليات، كالتالي:

«أ- كلية العلوم البيولوجية: ويتركز اهتمامها على مرض السرطان، وتُعنى الأبحاث فيها بطريقة عمل جهاز المناعة في الإنسان، كما أنها تبحث في أنشطة الهرمونات

(208) Statistical Abstract of Israel, (1997), p. 524.
(209) EZI, p. 1376.
(210) الريس، دليل إسرائيل العام، ص 221.

ومشكلات العقم والجهاز العصبي وأمراض القلب والوراثة، إلى جانب الأبحاث المتعلقة بالنباتات.

«ب – كلية الكيمياء: وتتوزع الأبحاث فيها على مختلف جوانب الكيمياء العضوية وغير العضوية والفيزيائية. ويتركز الاهتمام فيها على أبحاث المتماثرات (البوليمرات). وتجرى فيها أبحاث في مجال النظائر المشعة وكيمياء الليزر وبنية الجزيئات العملاقة، إضافة إلى توسيع مصادر المياه.

«ج – كلية الفيزياء: وتجرى فيها أبحاث في مجال الذرة والجزيئات الأساسية، حيث تستخدم مسارعات جزيئية تعرف باسم «مولدات فان ديرغراف»، وتساعد في توليد الجسيمات النووية ذات السرعة الفائقة. وإضافة إلى ذلك، هناك أبحاث تجرى في مجال الفيزياء التطبيقية، مثل المغناطيسية وأجهزة الليزر الهولغرافيا، وتصميم أجهزة إلكترونية لاستخدامها في مجالات الطب والصناعة، ومثال ذلك تطوير جهاز لفحص الألماس.

«د – كلية الفيزياء الحيوية والكيمياء الحيوية: وتهتم بدراسة أنشطة الخلايا وكيفية توليدها للمواد اللازمة لحياتها وتطورها، وتهتم كذلك بأبحاث في الطحالب والجراثيم. وقد تم إقامة مزرعة لتربية الحيوانات المخبرية، وتقوم هذه المزرعة بتزويد الباحثين في الداخل والخارج بمئات آلاف حيوانات التجارب.

«هـ – كلية الرياضيات: وفيها قسما الرياضيات النظرية والتطبيقية، ومختبر لعلم الفيزياء الجيولوجية. وفيها أيضاً حاسوب «فيتساك»، وهو أول حاسوب استخدم في إسرائيل سنة 1957، وجاء بعده (سنة 1974) حاسوب «هفوليم». ومن إنجازات هذه الكلية تطوير وسائل التنقيب عن النفط، وإقامة مرصد جيوفيزيائي في شمالي إيلات لجمع المعلومات عن الزلازل، والتنبؤ بالهزات الأرضية». [211]

وفي المعهد عدد من المراكز الفكرية المشتركة لعدد من الدوائر المختلفة، والتي تعنى بحقول مثل: الشيخوخة، الزراعة وعلم النبات، بحوث الطاقة، البحوث الصناعية، بيولوجيا جزيئات الأمراض الإستوائية، جينات الجزيئات، علوم الأعصاب، وأبحاث السلوك، التغذية، تحليل الضوء، البيولوجيا البنيوية، الفيزياء النظرية، وعلم القمح. كما أعدّ المعهد منهاجاً لتدريس العلوم، ووضع الكتب المدرسية لذلك، وبرامج تلفزيونية تعنى بأساليب التعليم في هذا المجال. وله نشاطات موسمية متنوعة مثل «سوق العلم» و«أولمبيا الرياضيات»...إلخ. وفيه مكتبة رئيسية وعدد من مكتبات الدوائر، تحتوي معاً حوالي 185,000 كتاب. ويستضيف المعهد عدداً كبيراً نسبياً من المؤتمرات الدولية، ويشارك

(211) المصدر السابق، ص 222.

علماؤه في مؤتمرات دولية في الخارج، كما يستضيف حوالي 100 عالم زائر لفترات متفاوتة سنوياً. ويشكل الطلاب الأجانب حوالي 20٪ من مجموع جسم المعهد الطلابي. ويعتمد المعهد في تمويله على ما يقدمه مجلس التعليم العالي له، وعلى منح الأبحاث الداخلية والخارجية، وعلى الهبات والتبرعات الخارجية، كما يفيد المعهد من مردود «شركة يبدع للبحث والتطوير»، التي تعنى بتطوير الأبحاث النظرية ونقلها إلى مجال التطبيق العملي. وهناك جهود تبذل لتطوير «المجمع الصناعي» المحاذي للمعهد، والذي أصبح يضم أكثر من 30 شركة. [212] وفي العام الدراسي 1996/ 1997، كان عدد الطلاب في معهد وايزمن 750 طالباً، منهم 190 لشهادة الماجستير، و560 للدكتوراه. [213]

جامعة بار – إيلان

وهي جامعة دينية، على اسم أحد أبرز قادة التيار الصهيوني الديني (همزراحي)، مئير بار – إيلان (انظر أعلاه). وهي تقع في مدينة رمان غان. وقد بدأ العمل بإنشائها في سنة 1953، وافتتحت في سنة 1955؛ وضمت في حينه 19 محاضراً و800 طالب. ومنذئذ، راحت هذه الجامعة تتوسع؛ وفي سنة 1957، نالت إجازة من جامعة ولاية نيويورك الأميركية، الأمر الذي تنفرد به بين الجامعات الإسرائيلية، وبالتالي، فهي تتبع النظام الأميركي في التعليم. وفي نهاية الثمانينات، عملت في هذه الجامعة هيئة تدريسية تضم أكثر من 1,000 شخص. وكان 55٪ من طلابها من خلفية دينية، و33٪ من أصول شرقية. وفيها 5 كليات هي: الدراسات اليهودية، الإنسانيات، العلوم الاجتماعية، القانون، والعلوم الطبيعية؛ وتشمل 35 دائرة ومدرسة ووحدة، و32 معهداً للبحث. وعدا الحرم الرئيسي في رمان غان، فلها فروع في أشكلون (عسقلان)، وصفد وغور الأردن؛ كما تقيم حلقات تدريس في معسكرات الجيش. ومع أن هذه الجامعة تركز على الدراسات اليهودية، فإن مختبراتها العلمية أنتجت علاجات ضد السرطان والآيدز والشيخوخة والحروق وأمراض الجلد. [214] وفي العام الدراسي 1996/ 1997، بلغ عدد الطلاب فيها 19,810؛ منهم 15,340 للبكالوريوس، و3,540 للماجستير، و720 للدكتوراه، و210 للدبلوم. [215]

(212) EZI, pp. 1376-1377.
(213) Statistical Abstract of Israel, (1977), p. 525.
(214) EZI, pp. 167-168.
(215) Statistical Abstract of Israel, (1977), p. 525.

جامعة تل أبيب

لقد تطورت هذه الجامعة من معهدين أُقيما في سنة 1953 – 1954، وهما: معهد العلوم، ومعهد الدراسات اليهودية. وفي سنة 1956، أُنشئت الجامعة، وحصلت على إجازة لمنح الشهادات الأكاديمية في سنة 1960، وأصبحت مستقلة تماماً في سنة 1963. وهي أكبر جامعات إسرائيل، وتعمل فيها هيئة تدريسية تزيد على 2,300 أستاذ من مرتبة محاضر فما فوق. «وفي سنة 1986، شملت جامعة تل أبيب 9 كليات (الهندسة، العلوم الدقيقة، الإنسانيات، القانون، علوم الأحياء، الإدارة، الطب، العلوم الاجتماعية، والفنون التشكيلية والتمثيلية)، و11 مدرسة (التربية، التاريخ، الدراسات اليهودية، اللغة والأدب، الرياضيات، الفيزياء والفلك، الكيمياء، التعليم الطبي المكمّل، أعطال الاتصالات، طب الأسنان، والعمل الاجتماعي) وأكاديمية روبن للموسيقى. وتضم الكليات 92 دائرة وبرنامجاً». وتدير الجامعة، أو تقيم صلة مع، 65 معهداً ومركزاً للبحث؛ كما تحتفظ بـ 84 كرسي أستاذ موقوفاً، يشكل كل منها وحدة بحثية. وتشمل وحدات البحث، على سبيل المثال، ما يلي: المعهد الصهيوني للأدب العبري، معهد أبحاث الشتات، ومرصد النجوم، ومختبر مكروسكوب الكتروني، ومركز تكنولوجيا الأحياء، ومعهد علوم الكمبيوتر، ومعهد الدراسات المتقدمة، ومعهد البحث الالكتروني، وسلسلة من مراكز البحث الطبي، والتحليل التكنولوجي...إلخ. وفيها «مركز دايان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ومركز يافي للدراسات الاستراتيجية».[216]

وفي هذه الجامعة عدد من المراكز المتميزة، من أهمها:

«أ- مركز التكنولوجيا الحيوية: لقد بادر إفرايم كتسير (الرئيس الرابع لإسرائيل) إلى إنشاء هذا المركز، إيماناً منه بأهمية التكنولوجيا الحيوية. والغرض من إنشاء هذا المركز هو تطوير عمليات صناعية جديدة تعتمد على الخبرة الكثيفة، التي تراكمت في مجالات الكيمياء الحيوية والفيزياء الحيوية والبيولوجيا الجزيئية وعلم الوراثة. ومن أمثلة الأنشطة القائمة في هذا المركز عمليات التخمير واستخدام الطاقة الشمسية وإعادة استخدام النفايات.

«ب – مركز علم الحيوان البيئي: وقد أقيم هذا المركز سنة 1980، بدعم سخي من أصدقاء جامعة تل أبيب في كندا. وتم تجهيزه بإمكانات توفر الأوضاع الملائمة لإجراء تجارب لا يمكن إجراؤها في أوضاع المختبرات العادية. ويجري هذا المركز الكثير من

(216) EZI, pp. 1264-1265.

الأبحاث، مثل نمو الحيوان في أوضاع الأسر، وسلوك الطيور والذباب والزواحف، والمحافظة على الطبيعة. وقد اكتسب هذا المركز شهرة عالمية نتيجة الأعمال البحثية والنشاط التعليمي فيه، ويؤمه العلماء من سائر أنحاء المعمورة للتعلم وإجراء الأبحاث».[217] وفي العام الدراسي 1996/ 1997، بلغ عدد الطلاب فيها 25,660، منهم 15,620 لشهادة البكالوريوس، و8,410 للماجستير، و1,260 للدكتوراه، و370 للدبلوم.[218]

جامعة حيفا

وقد تأسست في سنة 1963، برعاية الجامعة العبرية الأكاديمية، ونالت استقلالها في سنة 1970، وحصلت على الإجازة الأكاديمية الكاملة في سنة 1972. وهي تقع على ظهر جبل الكرمل، حيث الحرم الرئيسي، ولكنها أنشأت فرعين إضافيين: أحدهما في تل حاي في الجليل الأعلى، والثاني (أوهيل ساره) في مرج ابن عامر. ومنذ تأسيسها، تطورت من كلية إلى جامعة تمنح شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والدبلوم، من كليات العلوم الإنسانية، والاجتماعية، والرياضيات، والتعليم، والعمل الاجتماعي، ودار المعلمين «أورانيم»، التابعة لحركة الكيبوتسيم. كما أنها تقدم طيفاً من البرامج التعليمية في حقول العمل الاجتماعي، والتعليم، والإدارة، وإدارة الأعمال، وغيرها من المهن. وفيها عدد من مراكز البحث، مثل «معهد دراسات الكارثة»، و«معهد دراسات الصهيونية وإسرائيل»، و«المركز العربي – اليهودي»، و«دراسات الشرق الأوسط»، و«معهد علم الآثار»، و«الدراسات البحرية»، و«مركز دراسات الاكتئاب النفسي». وتعمل فيها هيئة تدريسية تضم حوالي 500 أستاذ وباحث.[219] وفي سنة 1996/ 1997، بلغ عدد الطلاب فيها 13,000، منهم 9,720 لشهادة البكالوريوس، و2,810 للماجستير، و210 للدكتوراه، و260 للدبلوم.[220]

جامعة بن – غوريون في النقب

في سنة 1969، أصبح معهد الدراسات العليا في بئر السبع، الذي كانت تشرف عليه الجامعة العبرية، جامعة النقب التي دعيت لاحقاً جامعة بن – غوريون. واستمرت الجامعة العبرية في رعايتها وتجنيد الأساتذة لها من الجامعات الأخرى حتى سنة 1973، عندما

(217) الريس، دليل إسرائيل العام، ص 219–220.
(218) Statistical Abstract of Israel, (1977), p. 524.
(219) EZI, p. 1333.
(220) Statistical Abstract of Israel, (1997), p. 525.

أصبحت قادرة على النهوض بمهامها ذاتياً. وقد تطورت هذه الجامعة بسرعة، فأنشأت، بالإضافة إلى الحرم الرئيسي في بئر السبع، حرماً آخر بالقرب من كيبوتس سديه بوكر (1976)، الذي يضم مركز محفوظات تراث بن – غوريون. وفي سنة 1973، أُنشئت فيها «هيئة البحث والتطوير»، التي ركزت اهتمامها على تطوير النقب زراعياً وصناعياً، وأدت دوراً كبيراً على هذا الصعيد، عبر معاهد الهندسة، والكيمياء، والتكنولوجيا الكيماوية، والزراعة، والبيولوجيا التطبيقية. كما قام «معهد بحوث الصحراء» في سديه بوكر، و«مركز موارد المياه»، و«مركز التكنولوجيا الحيوية والزراعة» بدراسات هامة، وظفت في تطوير موارد النقب الطبيعية، وإنتاج مواد غذائية جديدة. ويجمع «المركز الجامعي للخدمات الصحية» بين تدريب الأطباء وتطوير الطب الوقائي. وتعمل مراكز أخرى للهندسة المعمارية، واستخدام الطاقة الشمسية، والدراسات البيئية، على تطوير أنماط سكنية ملائمة لمناخ النقب.[221] وفي العام الدراسي 1996/ 1997، بلغ عدد طلاب هذه الجامعة 13,830، منهم 9,250 لشهادة البكالوريوس، و4,030 للماجستير، و440 للدكتوراه، و110 للدبلوم.[222]

جامعة إسرائيل المفتوحة

بالتنسيق مع حكومة إسرائيل، أنشأت «مؤسسة روتشيلد» (1974) جامعة مفتوحة، لتمكين الطلاب من متابعة تحصيلهم العلمي دون الانقطاع عن عملهم. وقد أجاز مجلس التعليم العالي هذه الجامعة لمنح شهادة البكالوريوس لطلاب يدرسون في بيوتهم، ويستكملون دراستهم في حلقات تعليمية، تُجرى في 35 مركزاً إقليمياً موزعة في جميع أنحاء البلد، وتدار من مقر الجامعة الرئيسي في تل أبيب. وهي تستخدم وسائل مختلفة في التعليم – التلفزيون، الراديو، الأشرطة والتسجيلات، الحواسيب، وطيف واسع من الوسائط الأخرى. ويسجل للدراسة في هذه الجامعة حوالي 12,000 طالب في كل فصل دراسي، يتوزعون على حوالي 200 مادة في حقول: العلوم الطبيعية، علم الأحياء، الرياضيات، الحواسيب، العلوم الاجتماعية، إدارة الأعمال، الإنسانيات، التعليم، التاريخ اليهودي، والفنون. وتُعد الجامعة الكتب الدراسية الخاصة ببرامجها والمصممة للتحصيل الذاتي. وتلتحق بالدراسة في هذه الجامعة نسبة عالية من أعضاء الكيبوتسات، والجنود العاملين، والمعلمين، ومدراء المدارس، الراغبين في الحصول على شهادة البكالوريوس.

---

(221) EZI, pp. 183-184.
(222) Statistical Abstract of Israel, (1997), p. 525.

وبالإضافة إلى برامج التعليم الأكاديمية، تقدم الجامعة دورات مهنية ولغوية متعددة.[223] وفي سنة 1995/ 1996، بلغ عدد الطلاب المسجلين فيها 28,478، منهم 10,851 طالباً جديداً؛ وتوزعوا كالتالي: السنة الأولى، 19,103؛ السنة الثانية 5,962؛ السنة الثالثة 3,413.[224]

---

(223) EZI, p. 1012.
(224) Statistical Abstract of Israel, (1997), p. 536.

الفهرس

الفصل الثاني

ع - ٦٠٣ / ٤ / ٢٠٠٢

هذا الكتاب

يقع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء، وهو حصيلة جهد استغرق عدة سنوات . وكانت الفكرة وراء وضعه تنطوي على محاولة التأسيس لوعي معرفي، قومي عربي ، وسليم لطبيعة المشروع الصهيوني كمغامرة مشتركة بين المراكز الامبريالية وكل منها في حينه، وبين الحركة الصهيونية العالمية في محطات تبلورها المتتالية، الأمر الذي تجلى في إقامة إسرائيل كدولة يهودية في الظاهر، وصياغتها على شكل ثكنة - استيطانية في الجوهر.

يتضمن الجزء الأول مقدمة نظرية حول طبيعة هذا المشروع ومرتكزات أمنه الاستراتيجي، وفصلين من أصل ثمانية. يعالج الفصل الأول، وهو بعنوان «تهويد فلسطين»، في ثلاثة أبواب: « تهويد السكان »، « تهويد الأرض » و «تهويد السوق ». ويتناول الفصل الثاني « العمل الصهيوني في التطبيق »، سياسات إسرائيل الداخلية والخارجية، ويعرض علاقاتها الدولية.

دار جفرا للدراسات والنشر